

فهرست القسم الأول

أحكام محكمة النقض المدنية والجنائية

١ - اثبات . حرية قاضي الموضوع

٧

في تكوين عقيدته . حدها

٢ - اثبات . سلطة قاضي الموضوع في

تقدير حالة المتهم العقلية

(نقض جنائي اهل - ١٩ فبراير سنة ١٩٣٤)

عدد ٨ ص ٣٣٧ رقم ١٣٦)

إثبات . دليل مقدم في الدعوى . تقديره

٨

موضوعي . دليل حدد القانون حجته .

واجب القاضي الأخذ به في حدودها .

(نقض مدني اهل - ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٣)

٦ ص ١٨٢ رقم ١٠٥)

إثبات . سلطة قاضي الموضوع في

٩

استخلاص واقعة الدعوى . مداها

(نقض مدني اهل - اول مارس سنة ١٩٣٤)

٩ ص ٣٦٥ رقم ١٥٢)

إثبات

(انظر سب وإهانة رقم ١٥٥ وقذف رقم ٢٠٢)

أجارة . مؤجر . التزامه بعمل إصلاحات

١٠

بالعين المؤجرة . عدم تنفيذ هذا الالتزام .

مطالبة المستأجر بالأجرة لا تجوز .

(المادة ٣٦٢ مدني)

(نقض مدني اهل - ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣)

٥ ص ١٤٧ رقم ٨٩)

اجراءات التحقيق . الدفع بطلانها .

١١

متى يجوز .

(نقض جنائي اهل - ١٥ يناير ١٩٣٤)

٧ ص ٢٠٢ رقم ١١٣)

اجراءات

(انظر نقض رقم ٢٣٤ ورقم ٢٣٥ ورقم ٢٣٦)

اجراءات التحقيق

(انظر قدام رقم ١٠٩)

حرف الالف

ابطال تصرف

(انظر دعوى رقم ١٣٢)

اتجار بالمواد المخدرة

(انظر اداة المتهم رقم ٢٠)

١ اتفاق على ارتكاب جريمة . ثبوت نية

الاتفاق . وجوب توفره . اشتراك

(نقض جنائي اهل - ١٩ فبراير سنة ١٩٣٤)

٨ ص ٣٥١ رقم ١٤٣)

٢ اتفاق على ارتكاب جريمة . وقوع جريمة

هي نتيجة محتملة للجريمة المتفق عليها .

مسؤولية كل متفق .

(نقض جنائي اهل - ٨ يناير سنة ١٩٣٤)

٧ ص ١٩٧ رقم ١٠٨)

الاتفاق والمساعدة

(انظر الاشتراك رقم ٢١)

٣ اتلاف . العمد . استفادته من سياق

الحكم . (المادة ٣٢١ ع)

(نقض جنائي اهل - ٢٢ مايو سنة ١٩٣٣)

٢ ص ٥٠ رقم ٣٣)

٤ اتلاف . جريمة اتلاف . متى تكون

جناية ؟ المادة ٣٢٢ ع

(نقض جنائي اهل - ٢٢ مايو سنة ١٩٣٣)

٢ ص ٥٢ رقم ٣٤)

٥ إثبات . اعتراف الخصم بالدعوى . اعفاء

المدعي من إقامة الدليل عليها

(نقض مدني اهل - ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣٣)

٤ ص ١١٨ رقم ٧٤)

٦ إثبات . تفسير سند به غموض . اعتبار

هذا السند مع أوراق أخرى . مبدأ ثبوت

بالكتابة . لا عيب . (المادة ٢١٥ مدني) .

(نقض مدني اهل - ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣)

٥ ص ١٤٣ رقم ٨٧)

- ١٦ إجراءات باطلة
(انظر دفاع رقم ١٤٦)
اجرة
(انظر اجارة رقم ١٠)
إحالة على محكمة الجنايات
(انظر اختصاص رقم ١٣)
- ١٢ إحراق . متى توافر أركان هذه الجريمة ؟
رش بزين على مفروشات منزل واشعال
النار . إطفاء الحريق بواسطة الجيران .
اعتبار الجريمة تامة (المادة ٢١٧ ع)
(نقض جنائي اهل - ١٦ ابريل ١٩٣٤ عدد
٥ ص ٤٢٩ رقم ١٧٩)
- ١٣ اختصاص . إجراءات . متهان . صدور
حكم نهائي بالنسبة لأحدهما باعتبار
ما وقع منه جنحة . صيرورة حكم عدم
اختصاص محكمة الجنج نهائيا بالنسبة
للثاني . إحالة الأول مع الثاني على محكمة
الجنايات . خطا في الاجراءات . (المادة
١٨٩ تج . و ٣٥ تشكيل) .
(نقض جنائي اهل - ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد
٥ ص ١٣٩ رقم ٨٥)
- ١٤ اختصاص . الحكم نهائيا من محكمة
الجنح بعدم الاختصاص . قاضي الاحالة
لا يملك إعادة القضية اليها على أساس انها
جنحة (المادة ١٨٤ ع)
(نقض جنائي اهل - ٢٩ يناير ١٩٣٤ عدد ٧
ص ٢١٦ رقم ١٢٠)
- ١٥ اختصاص . دعوى لدى محكمة الجنح .
وجود شبهة الجناية فيها وجوب امتناعها
عن نظرها . (المادة ١٧٤ تج) دعوى
لدى محكمة الجنح . لاشبهة في كونها جنحة
وجوب نظرها
(نقض جنائي اهل - ٢٤ ابريل سنة ١٩٣٣
عدد ١ ص ٩ رقم ٧)
- ١٧ اختصاص . ولاية المحاكم الأهلية . ولاية
عامة أصلية . الاستثناء من هذه القاعدة
يجب ان لا يتعدى حدوده الضيقة .
جرائم التفالس في أحوال الافلاس
المختلط . من اختصاص المحاكم المختلطة .
ارتكاب المفسد جرمي نصب واختلاس .
اختصاص المحاكم الأهلية - ليس للمحاكم
الأهلية ان تتخلى عن اختصاصها للمحاكم
المختلطة - المادة ١٥ من لائحة ترتيب
المحاكم الأهلية والمادة ٦ من الكتاب
الثاني من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة
(نقض جنائي اهل - ١٩ مارس سنة ١٩٣٤ عدد
٩ ص ٢٩٨ رقم ١٦٦)
اختصاص
(انظر وصايا رقم ٢٤٥)
اختصاص محكمة الجنح
(انظر قذف رقم ٢٠١)
- ١٨ اختلاس أشياء محجوزة . القصد الجنائي
متى يعتبر متوافرا ؟ (المادة ٢٩٧ ع)
(نقض جنائي اهل - ١٦ ابريل سنة ١٩٣٤ عدد
١٠ ص ٤٣٩ رقم ١٨٠)
- ١٩ اختلاس أشياء محجوزة . وجوب توفر
سوء النية . الامتناع عن تقديم الشيء
المحجوز للحضر يوم البيع بدون ابداء
عذر . كفايته في إفادة سوء النية . (المادة
٢٩٧ ع)
(نقض جنائي اهل - ٢ ابريل سنة ١٩٣٤ عدد
١٠ ص ٤٢٨ رقم ١٧٨)

٢٥	استئناف . حكم برفض دفع فرعى بعدم الاختصاص . استئناف الحكم الصادر بعد ذلك في الموضوع . عدم انسحاب هذا الاستئناف على حكم الرفض (المادة ٣٦٣ مرافعات) (نقض جنائي أهلي - ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٣ ص ٩٢ رقم ٥٥)
٢٦	استئناف . قيد الدعوى في الجدول . مدة الثماني والاربعين ساعة تكون سابقة على بدء الجلسة . المراد بلفظة الجلسة الواردة بالمادة ٣٦٣ مرافعات (نقض جنائي أهلي - ٢٢ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٩ ص ٣٦٩ رقم ١٥٤) استئناف النيابة لتشديد العقوبة (انظر اختصاص رقم ١٦) استئناف لقلة العقوبة (انظر حكم في سرقة رقم ١٢٨) استئناف المجلس الحسبي (انظر وصي رقم ٢٤٦) استبدال الأمانة (انظر خيانة امانة رقم ١٣٠)
٢٧	استجواب المتهم . حظره . حكم ذلك . (نقض جنائي أهلي - ٢٩ مايو ١٩٣٣ عدد ٢ ص ٥٥ رقم ٣٧)
٢٨	استجواب . متهم . استجوابه . متى يكون مبطلاً للحكم (المادة ١٣٧ تج) (نقض جنائي أهلي - ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٤ عدد ١٠ ص ٤٣٤ رقم ١٨٢) استجواب (انظر سؤال متهم رقم ١٦٢)
٢٩	استدلال . استناد الى دليل ينقضه . الثابت بالأوراق . عيب مبطل . (نقض جنائي أهلي - ٢٢ مايو ١٩٣٣ عدد ٢ ص ٥٣ رقم ٣٥)
٢٠	إخلال بحق الدفاع (لا) . (انظر تزوير واستعمال رقم ٧٧) إخلال . (انظر دفاع رقم ١٣٧ و ١٤٤ و ١٤٥) إدانة المتهم . جسم الجريمة . ليس وجوده شرطاً في الادانة . اتجار بالمواد المخدرة . استنتاج ثبوته من رسائل ارسلت من شخص ورسائل وارده اليه . جوازه . (نقض جنائي أهلي - ١٥ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٢٠٧ رقم ١١٣)
٢١	أدلة . تقديرها . موضوعي (المادة ٢٢٩ و ٢٣١ تج) (نقض جنائي أهلي - ٢٠ نوفمبر ١٩٣٣ عدد ٤ ص ١٠٦ رقم ٦٤)
٢٢	أدلة . بحثها . موضوعي . (المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تج) (نقض جنائي أهلي - ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص ١٣٢ رقم ٧٨) أدلة (انظر بيان الواقعة رقم ٥٣) إذن النيابة (انظر تفقيش رقم ١٠٥ ورقم ١٠٦)
٢٣	إساءة استعمال الحق (انظر انذار الدعوى ٤٧) أسباب الحكم (انظر تسبب رقم ٩١ ودعوى بطلان التصرف رقم ١٣٤) استئناف . حكم . استئناف المتهم وحده . عدم جواز التشديد (نقض جنائي أهلي - ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ١٢ رقم ٨)
٢٤	استئناف . حكم استئنافي . تفصيل الواقعة الحاصلة المحاكاة عنها في هذا الحكم . جوازه . توجيه واقعة جديدة . عدم جوازه (نقض جنائي أهلي ٢٧ ديسمبر ١٩٣٣ عدد ٦ ص ١٧٥ رقم ١٠١)

٣٠	استعمال ورقة مزورة . استمرار الجريمة . مبدأ سقوط الدعوى العمومية (نقض جنائي اهل - ٢٢ مايو ١٩٣٣ عدد ٢ ص ٤٦ رقم ٢٩) استعمال ورقة مزورة (انظر تزوير رقم ٧١) اسناد أمر شائن (انظر قذف رقم ٢٠٤)	اعتراف (انظر اثبات رقم ٥ وسؤال للمتهم رقم ١٦٢) اعتراف بالخطم (انظر حجية الاوراق العرفية رقم ١١٤) اعتراف بالفعل المرتكب (انظر دفاع شرعي رقم ١٣٩) اعتیاد على الاقراض . ربا فاحش . عدم بيان تاريخ وقائعه تحديدا . لانقض (نقض جنائي اهل - ٢٧ ديسمبر ١٩٣٣ عدد ٦ ص ١٧٥ رقم ١٠١) اعتیاد على الاقراض . ربا فاحش . قرض واحد . تكرار احتساب فوائد ربوية على باقيه . اعتبار ذلك في الاعتیاد (نقض جنائي اهل - ١٥ مايو ١٩٣٣ عدد ٢ ص ٤١ رقم ٢٦)
٣١	الاشتراك . بطريق الاتفاق والمساعدة في سرقة . البيانات الواجب اثباتها في الحكم . (المواد ٢٧٤ و ٤٠ و ٤١ ع و ١٤٩ و ٢٢٩ تج) (نقض جنائي اهل - ٢٠ نوفمبر ١٩٣٣ عدد ٤ ص ١١٦ رقم ٧٢) اشتراك (انظر اتفاق رقم ١) استرداد الحيازة (انظر دعوى رقم ١٣١)	٣٦ ٣٧ ٣٨
٣٢	الاشياء المثلية والاشياء القيمة . تعريف كل من النوعين (نقض مدني اهل - ٢٣ نوفمبر ١٩٣٣ عدد ٤ ص ١١٧ رقم ٧٣) اعتراف . تقديره . موضوعي . مدى سلطة قاضي الموضوع في هذا التقدير (نقض جنائي اهل - ٥ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد ٨ ص ٢٢١ رقم ١٣٠) اعتراف متهم . بحته . موضوعي . (مادة ٢٢٩ و ٢٣١ تج) (نقض جنائي اهل - ٥ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٩ ص ٢٧٧ رقم ١٥٨) اعتراف متهم على غيره . تقريره . تجزئة أقوال المتهم أو الشاهد . موضوعي . (نقض جنائي اهل - ١٥ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ٢٤ رقم ١٧)	٣٩ ٤٠
٣٣	٣٤ ٣٥	٣٩ ٤٠

- من المدعى المدنى . مايجب ذكره فيها .
دعوى قذف . عبارات القذف والسب
الواردة باعلان الاتهام . اضافة المدعى
المدنى عبارات أخرى مأخوذة من
الأوراق التى هى أساس الاتهام .
العبارات المضادة لاتعتبر تهماً جديدة .
(نقض جنائى أهلى - ١٥ يناير سنة ١٩٣٤ عدد
٧ ص ٢٠٤ رقم ١١٢)
اعلان المتهم
(انظر قوانين رقم ٢٠٨)
أعيان الوقف (ثمرة)
(انظر وقف رقم ٢٤٩)
إصابة
(انظر تعدد المتهمين رقم ٩٦ ومسئولية رقم ٢١٨)
افلاس محتلط
(انظر اختصاص رقم ١٧)
٤١ اقراض برى فاحش . تجديد سند الدين .
متى يعتبر كل تجديد قرضاً ربوياً ؟
(نقض جنائى أهلى - ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد
٨ ص ٣٥٣ رقم ١٤٦)
٤٢ اقراض برى فاحش . تكرار تجديد
السند بفوائد أعلى من التى كان متفقاً
عليها . كاف لتحقق ركن العادة
(المادة ٢٩٤ فقرة ثالثة ع)
(نقض جنائى أهلى - ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٦ ص
١٦٥ رقم ٩٧)
٤٣ اقوال المتهم . فهمها على غير حقيقتها .
مفسد للحكم
(نقض جنائى أهلى - ٢٢ مايو ١٩٣٣ عدد ٢
ص ٥٣ رقم ٣٥)
آلة القتل
(انظر قتل عمد رقم ١٩٩)
٤٤ التزام . عدم الوفاء به . التضمينات
المرتبة على ذلك متى تستحق ؟
(نقض مدنى أهلى - ٢١ ديسمبر ١٩٣٣ عدد ٦
ص ١٨١ رقم ١٠٤)
التماس
(انظر طلب اسامى فى الدعوى رقم ١١٥)
الفاظ التهديد
(انظر تهديد رقم ١١١)
٤٥ امتناع عن تسليم الطفل الى حاضنته .
وجوب الاشارة الى حكم الحضانة فى
الحكم الذى يعاقب عليها .
(نقض جنائى أهلى - اول مايو سنة ١٩٣٣ عدد
١ ص ١٩ رقم ١٣)
٤٦ انتهاك حرمة الآداب . كتب تحوى
روايات عن كيفية اجتماع الجنسيتين الخ
عرضها للبيع . جريمة (المادة ١٥٥ ع)
(نقض جنائى أهلى - ٢٠ نوفمبر ١٩٣٣ عدد ٤ ص
١٠٨ رقم ٦٦)
انكار التوقيع بالحتم
(انظر حجية الاوراق العرفية رقم ١١٤)
٤٧ ١ - انكار الدعوى . حق المدعى عليه
فى ذلك . اساءة استعمال هذا الحق .
جواز الحكم على المنكر بالتعويضات
٢ - الانكار الكيدى . معناه . (المادتان
١١٤ و ١١٥ مرافعات)
(نقض مدنى أهلى - ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٣
ص ٩٣ رقم ٥٧)
أهل الخبرة
(انظر تزوير رقم ٧٠)
٤٨ ايقاف التنفيذ . جواز الحكم به فى
الاستئناف . ولو بعد تنفيذ العقوبة على
المحكوم عليه . آثار الحكم بايقاف
التنفيذ . (المادتان ٥٢ و ٥٣ ع)
(نقض جنائى أهلى - ٥ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد ٨
ص ٣٢٢ رقم ١٢٨)
٤٩ ايقاف التنفيذ . متهم له سابقة قضى ابتدائياً

عليها من الأدلة المقدمة . موضوعي .
متى تدخل محكمة النقض ؟ (المادة
١٤٩ تج)

(نقض جنائي أهلي - ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد
٤ ص ١٠٦ رقم ٦٤)

بيان الواقعة . الحكم ببراءة متهم . ورفض
دعوى التعويض المقامة ضده . بيان
الواقعة غير ضروري .

(نقض جنائي أهلي - ١٩ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد
٨ ص ٣٣٤ رقم ١٣٥)

بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة

(انظر حكم رقم ١٢٦)

ت

تأديب

(انظر ضرب رقم ١٧٢)

تبديد . تسديد بعض الدين . قبل تاريخ
بيع الاشياء المحجوزة . تسديد باقي الدين .
بعد تاريخ البيع لا ينفي نية التبديد

(نقض جنائي أهلي - ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٣
عدد ١ ص ٨ رقم ٦)

تبديد . ذكر تاريخ وقوع هذه الجريمة
في الحكم حوهرى . ذكر تاريخ توقيع
الحجز . متى يجب ؟ (المادتان ١٤٩ و ٢٧٩

تج ٢٨٠ عقوبات)

(نقض جنائي أهلي - ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٣
عدد ٤ ص ١٠٥ رقم ٦٣)

تجزئة أقوال المتهم

(انظر اعتراف متهم على غيره . رقم ٣٥)

تجمهر . وجوب إثبات توافر الاركان
التي تقتضيها المادة ٢٠٧ ع عند تطبيقها
معاينة أربعة متهمين . بمقتضى هذه المادة
عدم ايراد دليل على حصول ضرب من
أحدهم . قصور معيب . نقض الحكم بالنسبة

بحبسه مع ايقاف التنفيذ . طلب النيابة
تأييد الحكم لدى المحكمة الاستئنافية .
عدم ثبوت وجود صحيفة السوابق بملف
القضية . عدم ادعاء النيابة عرض هذه
السابقة على المحكمة . طعن النيابة في
الحكم بعد ذلك . عدم جوازه . (المادة
٥٢ ع)

(نقض جنائي أهلي - ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٤ عدد
١٠ ص ٤٣٨ رقم ١٨٥)

ايقاف . قضية موقوفة لتقديم دليل معين .
اعادة القضية للرافعة مع عدم تغيير
حالتها عن وقت الايقاف . غير جائز .
(نقض مدني أهلي - ٢٢ يونيو ١٩٣٣ عدد ٢ ص
٦٣ رقم ٤١)

ايجار . القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٣٢ ورقم
٥٥ لسنة ١٩٣٢ . عقود الاجارة الخاضعة
لأحكامها . (تخفيض ايجار الأطنان
الزراعية) .

(نقض مدني أهلي - ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد
٥ ص ١٥٦ رقم ٩٣)

ايجار . عقد معاوضة .
(نقض مدني أهلي - ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص
١٤٧ رقم ٨٩)

ب

بطلان

(انظر تحقيق رقم ٥٨)

بطلان عام

(انظر تفتيش المنازل رقم ١٠٤)

بطلان محضر تفتيش

(انظر تفتيش رجال الضبط رقم ١٠٦)

البوليس القضائي

(انظر تحقيق رقم ٥٩)

بيان الواقعة . استنتاج الواقعة المعاقب

٥٤

٥٥

٥٦

٥٧

٥٠

٥١

٥٢

٥٣

الحكم (المادة ١٨٣ عقوبات)		للمتهمين جميعا لترابط الوقائع (للمادة	
(نقض جنائي أهلى - ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص ١٣٣ رقم ٧٩)		(٢٠٧ ع)	
تزوير . التدليل عليه . باختلاف بصمات	٦٣	(نقض جنائي أهلى - ١٦ ابريل سنة ١٩٣٤ عدد ١٠ ص ٤٣٣ رقم ١٨١)	
الحتم الموقع به على الورقة المطعون		تحقيق . المادة ٢٦٧ مرافعات . مخالفتها .	٥٨
فيها بالتزوير مع بصمة الحتم المعترف		متى يكون جزاؤها البطلان .	
به . الاختلاف وحده لا يكفى .		(نقض مدنى أهلى - ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد ٨ ص ٣٥٥ رقم ١٤٨)	
(نقض جنائي أهلى - ٢٢ يناير ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٢١٢ رقم ١١٨)		١ - تحقيق . حضور المتهم أدواره	٥٩
تزوير . العلم عن عنصر الضرر في جريمة	٦٤	أمام المحكمة . وجوبه فيما عدا الأحوال	
التزوير . مجرد علمه بترتب الضرر في		الجائز ابعاده فيها قانونا . مخالفة القانون	
شأن التغير		في ذلك . التمسك بهذه المخالفة . مع	
(نقض جنائي أهلى - ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٣ عدد ٣ ص ٨٥ رقم ٥١)		عدم لحوق ضرر منها بالمتهم . لا بطلان	
تزوير . القصد الجنائي . عناصره	٦٥	(المواد ١٣٤ و ١٣٥ تحقيق و تشكيل	
(نقض جنائي أهلى - اول مايو سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ١٣ رقم ٩)		و ١٣٦ تحقيق)	
تزوير . القصد الجنائي . هو علم الجاني	٦٦	٢ - تحقيق . جريمة عرضية . ارتكبت	
بارتكاب الجريمة بأركانها . واقترانه		اثناء نظر القضية الأصلية لدى المحكمة	
بنية استعمال المحرر المزور .		جواز تحقيقها بواسطة البوليس القضائي	
(نقض جنائي أهلى - ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٣ عدد ٣ ص ٨٥ رقم ٥١)		أو النيابة	
تزوير . الشهادة على ورقة مزورة مع	٦٧	(نقض جنائي أهلى - ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٦ ص ١٧٠ رقم ١٠٠)	
العلم بتزويرها . الشاهد شريك في التزوير .		تحقيق . حضور محام عن المتهم وقت	٦٠
(نقض جنائي أهلى - ٢٧ ديسمبر ١٩٣٣ عدد ٦ ص ١٧٠ رقم ١٠٠)		استجوابه . منعه رعاية لمصلحة التحقيق .	
تزوير . إضافة عبارة بمحرر عرقى .	٦٨	جوازه . (المادة ٣٤٤ فقرة ب تج)	
(نقض جنائي أهلى - ١٥ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ٢٣ رقم ١٦)		(نقض جنائي أهلى - ٥ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد ٨ ص ٣٢٦ رقم ١٣٠)	
تزوير . الحكم بتزوير ورقة لظروفها .	٦٩	تخفيض إيجار الأطنان الزراعية	
موضوعي (المادة ٢٨٣ مرافعات)		(انظر إيجار رقم ٥١)	
(نقض مدنى أهلى - ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص ١٥٢ رقم ٩٢)		تدليس	
تزوير . حق المحكمة في الحكم برد وبطلان	٧٠	(انظر دعوى بطلان التصرف رقم ١٣٢)	
ورقة غير مطعون فيها بالتزوير . حقها		ترصد . إثبات توافره . يقتضى عن اثبات	٦١
		توافر ظرف سبق الاصرار	
		(نقض جنائي أهلى - ١٢ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد ٨ ص ٣٣١ رقم ١٣٤)	
		تزوير . البيانات الواجب ذكرها في	٦٢

- ٧١ في الاستفادة بأهل الخبرة عند الشك
(نقض مدني اهل - ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد
٨ ص ٣٥٥ رقم ١٤٨)
تزوير . حكم . استعمال ورقة مزورة .
- ٧٢ إثبات التزوير . خطأ الحكم في تاريخ
التزوير أو عدم تحديده . لا عيب
(نقض جنائي اهل - اول مايو سنة ١٩٣٣ عدد
١ ص ١٦ رقم ١١)
تزوير . ركن الضرر . وقت تقديره .
(المادة ١٨٣ ع)
- ٧٣ (نقض جنائي اهل - ١٥ مايو ١٩٣٣ عدد ٢ ص
٤٢ رقم ٢٧)
١ - تزوير في أوراق رسمية . الضرر
بالصالح العام . كفايته لتوفره
٢ - تزوير . القصد الجنائي . البواعث
على الجرائم لا اعتداد بها
(نقض جنائي اهل - ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد
٣ ص ٨٥ رقم ٥١)
- ٧٤ تزوير في محركات . ركن الضرر . شرط
حصوله في جزء من اجزاء المحرر الجوهريّة
(نقض جنائي اهل - ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد
٣ ص ٨٧ رقم ٥٢)
- ٧٥ تزوير . متى يعتبر المحرر مزورا . وضع
شخص صورته الشمسية على رخصة
رسمية محل صورة صاحب الرخصة
الحقيقي . لا يعتبر تزويرا جنائيا .
(نقض جنائي اهل - ١٥ يناير سنة ١٩٣٤ عدد
٧ ص ٢١٠ رقم ١١٤)
- ٧٦ تزوير محرر عرفي . حصوله للوصول
إلى حق ثابت . متى ينعدم الضرر في
هذه الحالة ؟
(نقض جنائي اهل - ٢٢ مايو سنة ١٩٣٣ عدد
٢ ص ٤٦ رقم ٢١)
- ٧٧ تزوير واستعمال . بالمادتين ١٧٩ و ١٨٣ .
- ٧٨ اعتبار المحكمة المتهم شريكا بالاتفاق
لمجهول في التزوير . لا إخلال بحق الدفاع
(نقض جنائي اهل - ١٥ مايو سنة ١٩٣٣ عدد
١ ص ٢٨ رقم ٢٠)
تزوير . ورقة مخالصة . استبدال أخرى
بها بمائة لها من كل الوجوه . ليس فيه
أمر جنائي . استبدال أخرى بها مخالفة
لها في ان توقيع الشهود على الأخرى
ليس بخطهم بل بخط المتهم . تزوير
(المادة ١٨٣ ع)
(نقض جنائي اهل - ٢٢ مايو سنة ١٩٣٣ عدد
٢ ص ٤٣ رقم ٢٨)
- ٧٩ تسبب الأحكام . أسباب لا تؤدي إلى
النتيجة التي انتهت إليها المحكمة في حكمها .
قصور مبطل .
(نقض جنائي اهل - ٢٢ يناير سنة ١٩٣٤ عدد
١٧ ص ٢١٤ رقم ١١٨)
- ٨٠ تسبب الأحكام . بناء الحكم على أسباب
ناقصة . نقض
(نقض مدني اهل - ٢٥ يناير سنة ١٩٣٤ عدد
٧ ص ٢٢١ رقم ١٢٣)
- ٨١ تسبب الاحكام . حكم ابتدائي برفض
دعوى تزوير ورقة . حكم الاستئناف
بالتزوير . قصر محكمة الاستئناف بحثها
على مادية الأمضاء المدعى بتزويرها
وكونها ماديا هي لمن نسبت إليه أم لا
مع أطراح القرائن التي احتج بها الخصمان
في الدعوى . لا عيب . (المادة ١٠٣
مرافعات)
(نقض مدني اهل - ١٠ مايو سنة ١٩٣٤ عدد
١٠ ص ٤٢٥ رقم ١٧٥)
- ٨٢ تسبب الأحكام . حكم استئنافي الغي
حكما ابتدائيا . وجوب الرد على الأسباب

الجوهرية التي حمل عليها الحكم الابتدائي (نقض مدني اهل - ١٥ يونيو سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ٢٤ رقم ٢٤)	٨٣	لها بجوهر هذه الاسباب . الخطأ في هذا الاستطراد . لا نقض (نقض مدني اهل - ٢٢ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٩ ص ٢٧٦ رقم ١٥٧)	٩١	تسبيب الاحكام . حكم من محكمة الاستئناف . الفأوه حكما ابتدائيا . وجوب الرد على أسباب الحكم الابتدائي (المادة ١٠٣ مرافعات) (نقض مدني اهل - ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص ١٥٢ رقم ٩١)	٨٤	تسبيب الاحكام . الواجب تسجيلها لتكون حجة قبل الغير (قانون التسجيل) (نقض جنائي اهل - ٢٥ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٢٢٦ رقم ١٣٦)	٩٢	تسبيب الاحكام . دفع . إغفاله كلية . مبطل للحكم . (المادة ١٠٣ مرافعات) (نقض مدني اهل - أول يونيو سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ٣١ رقم ٢٢)	٨٥	تسبيب الاحكام . دفع قضي ضمنا برفضه . وجوب تسبيب الحكم . (نقض مدني اهل - ٢٦ ابريل سنة ١٩٣٤ عدد ١٠ ص ٤٢٣ رقم ١٧٤)	٨٦	تسبيب الاحكام . متى يكون عدم كفاية الاسباب مفسدا للحكم (نقض مدني اهل - ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٤ ص ١٢٣ رقم ٧٦)	٨٧	تسبيب الاحكام . وجوبه (المادة ١٠٣ مرافعات) (نقض مدني اهل - ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٣ ص ٩٧ رقم ٥٨)	٨٨	تسبيب الاحكام . متى يعتبر الحكم مسيئا ؟ (المادة ١٤٩ تحقيق) (نقض جنائي اهل - ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٤ ص ١٠٧ رقم ٦٥)	٨٩	تسبيب . حكم . استيفاء المحكمة دليله في اسبابها . استطرادها لذكر عبارة لا علاقة	٩٠	تسبيب . حكم . تحديد لموضوع النزاع . كفاية أسبابه . خطأ في مسائل تفصيلية غير جوهرية . لا تأثير له . (نقض مدني اهل - ٢٥ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٢٢٦ رقم ١٣٦)	٩١	تسبيب . حكم . تسببه لموضوع النزاع . كفاية أسبابه . خطأ في مسائل تفصيلية غير جوهرية . لا تأثير له . (نقض مدني اهل - ٢٥ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٢٢٦ رقم ١٣٦)	٩٢	تسبيب . حكم . تسببه لموضوع النزاع . كفاية أسبابه . خطأ في مسائل تفصيلية غير جوهرية . لا تأثير له . (نقض مدني اهل - ٢٥ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٢٢٦ رقم ١٣٦)	٩٣	تسبيب . حكم . تسببه لموضوع النزاع . كفاية أسبابه . خطأ في مسائل تفصيلية غير جوهرية . لا تأثير له . (نقض مدني اهل - ٢٥ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٢٢٦ رقم ١٣٦)	٩٤	تسبيب . حكم . تسببه لموضوع النزاع . كفاية أسبابه . خطأ في مسائل تفصيلية غير جوهرية . لا تأثير له . (نقض مدني اهل - ٢٥ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٢٢٦ رقم ١٣٦)	٩٥	تسبيب . حكم . تسببه لموضوع النزاع . كفاية أسبابه . خطأ في مسائل تفصيلية غير جوهرية . لا تأثير له . (نقض مدني اهل - ٢٥ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٢٢٦ رقم ١٣٦)	٩٦
---	----	---	----	---	----	--	----	---	----	---	----	---	----	---	----	--	----	---	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----

عوقب كل منهما على ما وقع منه . جوازه . (المادة ١٧٣ تحقيق) (نقض جنائي اهل - ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٤ ص ١١١ رقم ٦٩)	مشروعة . (المادة الأولى من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣) (نقض جنائي اهل - ١١ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٢٠٣ رقم ١١٠) التشديد (عدم جواز) (انظر استئناف رقم ٢٣) تصرف في العقار (انظر تنبيه نزاع ملكية رقم ١١ ودعوى رقم ١٣٣) التضامن (انظر تعويض رقم ١٠٠) تضمنين (انظر دعوى رقم ١٣٣ و ١٣٤) تضمنيات (انظر التزام رقم ٤٤)	٩٦	تعدد المتهمين . اصابة واحدة . التحرى عن حدث هذه الاصابة . موضوعي (نقض جنائي اهل - ٢٢ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٢١١ رقم ١١٥)
١٠١ تعويض المجنى عليه . في جريمة الشروع في سرقة . لا حاجة لأسباب خاصة . (المادة ١٧٣) (نقض جنائي اهل - ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٤ ص ١١٢ رقم ٧٠)	١٠٢ تعويض . مناط تقديره (نقض جنائي اهل - ١٩ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد ٨ ص ٣٤٩ رقم ١٤٢)	٩٧	تعديل وصف التهمة . حصوله بواسطة النيابة . بعد تحقيقات قامت بها المحكمة . علم المتهم بهذا التعديل ومرافعة محاميه على الوصف الجديد . لا إخلال بحق الدفاع (نقض جنائي اهل - ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص ١٣٣ رقم ٧٩)
١٠٣ تعويض . تعويض عن خطأ . شروطه . (المادة ١٥١ مدني) (نقض مدني اهل - ١١ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٢١٩ رقم ١٣٢) تعويض (انظر نزاع ملكية رقم ٢٢٧ ووصي رقم ٢٤٦) تعويضات (انظر انكار الدعوى رقم ٤٧) تعيين خبير (انظر خبراء رقم ١٢٩) تقالس (جرائم) (انظر اختصاص رقم ١٧)	١٠٤ تفتيش المنازل . في غير تلك الأحوال . بغير اذن . محظور وباطل . الاعتماد على محضر هذا التفتيش وحده في الحكم . مبطل . بطلان هذا المحضر بطلان عام . (نقض جنائي اهل - ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ١٦٨ رقم ٩٩)	٩٨	تعديل وصف التهمة . تعديلا لم يضار به المتهم . لا عيب (المادتان ٣٧ و ٤٠ تشكيل) (نقض جنائي اهل - ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٣ عدد ٤ ص ١٠٤ رقم ٦٢) تعذيب (انظر ضرب رقم ١٧٢)
١٠٥ تفتيش مسكن . حصوله باذن النيابة تفتيش أحد المقيمين فيه لسبب طارئ . جوازه . (تلبس) . (المادتان ٥ و ١٨ محج) (نقض جنائي اهل - ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص ١٣٦ رقم ٨٢)	١٠٥ تعهد . الرضا الصحيح . المقصود منه (مادة ١٢٨ مدني) (نقض مدني اهل - ٨ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٩ ص ٣٦٦ رقم ١٥٣)	٩٩	١٠٠ تعويض . القضاء به بالتضامن على متهمين .

المال . ذكر الفاظ التهديد في الحكم .
وجوبه (نقض) (المادة ٢٨٤/ع١)
(نقض جنائي اهل - ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٣
عدد ٦ ص ١٦٤ رقم ٩٦)
توكيل عام
(انظر طعن رقم ١٧٧)

ث

ثبوت

(انظر اداة رقم ٢٠)

ج

١١٢ جرائم النشر . سلطة محكمة النقض
في فحص العبارات وتقديرها . مطلقة
ومقررة

(نقض جنائي اهل - ٢٤ ابريل سنة ١٩٣٣
عدد ٣ ص ٧٣ رقم ٤٥)

١١٣ جرح وضرب . حق الزوج في تأديب
زوجته . حده (المادة ٢٠٦ ع والمادة
٢٠٩ من قانون الاحكام الشرعية)

(نقض جنائي اهل - ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٣
عدد ٦ ص ١٦٦ رقم ٩٨)

جروح قاتله أو غير قاتله

(انظر قتل عمد رقم ١٩٧)

جريمة

(انظر اتفاق رقم ٢ وانتهاك حرمة الآداب رقم ٤٦)

جريمة عرضية

(انظر تحقيق رقم ٥٩)

جسم الجريمة

(انظر اداة المتهم رقم ٢٠)

جناية أو جنحة

(انظر اطلاق رقم ٤ واختصاص رقم ١٥)

ح

١١٤ حجية الأوراق العرفية . مناطها . إنكار
التوقيع بالخطم مع الاعتراف . بصحة
بصمته . لا يجوز الطعن في التوقيع بعد

١٠٦ تفتيش رجال الضبطية منزل أحد
الأفراد بغير اذن النيابة . بطلانه وبطلان
الحكم المؤسس عليه

(نقض جنائي اهل - ١٢ مارس سنة ١٩٣٤
عدد ٩ ص ٣٩١ رقم ١٦٢)

١٠٧ تفسير ورقة . تفسيرها طبقا لمقاصد
العاقدين . مع الاستعانة بورقة أخرى
سبقها . لا مخالفة للقانون .

(نقض مدني اهل - ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد
٥ ص ١٥٨ رقم ٩٤)

تفسير

(انظر اثبات رقم ٦ وعقد رقم ١٨٩)

تفصيل الواقعة

(انظر استئناف رقم ٢٤)

١٠٨ تقادم . وجوب بيان عناصره في الحكم
(نقض مدني اهل - ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد
٤ ص ١١٨ رقم ٧٤)

١٠٩ تقادم . مبدأ تقادم الجريمة . اجراءات
التحقيق التي تقطع التقادم . (المادة
٢٨٠ تج)

(نقض جنائي اهل - ١١ يناير سنة ١٩٣٤ عدد
٧ ص ٢٠٠ رقم ١٠٩)

تقدير التعويض

(انظر نزع ملكية رقم ٢٢٧)

تقديم طلبات

(انظر مرافعة رقم ٢١٥)

تلبس

(انظر تفتيش رقم ١٠٥)

تملك

(انظر طريق رقم ١٧٦)

١١٠ تنبيه نزع الملكية وتسجيل هذا التنبيه .
التصرف في العقار المراد نزع ملكيته .

لاعقاب . (م ٢٩٣ ع)

(نقض جنائي اهل - ١٩ مارس سنة ١٩٣٤
عدد ٩ ص ٤٣ رقم ١٦٨)

١١١ تهديد . بارتكاب جريمة ضد النفس أو

- الاعتراف بالحتم . سبله (المادة ٢٧٠)
مرافعات)
(نقض مدني اهل — ٢٦ ابريل ١٩٣٤ عدد
١٠ ص ٤١١ رقم ١٧١)
- ١١٥ حرمة المنازل . دخولها كرها أو بغير إذن
السلطة المختصة . في غير الاحوال المرخص
بها قانونا . معاقب عليه .
(نقض جنائي اهل — ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد
٦ ص ١٦٨ رقم ٩٩)
- ١١٦ حرية الافراد وجوب احترامها . حد ذلك
المسوغ لتقييدها . حق محكمة النقض في
مراقبة قيام هذا المسوغ وعدم قيامه .
(المواد ١٥ تج و ٢٤٢ ع و ٤ و ٥ من
الدستور)
(نقض مدني اهل — ٢٢ مارس سنة ١٩٣٤
عدد ٩ ص ٣٧٠ رقم ١٥٥)
- ١١٧ حريق عمد . القصد الجنائي في الجريمة
المنصوص عليها في المادة ٢١٧ ع . متى
يتحقق ؟
(نقض جنائي اهل — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣
عدد ٥ ص ١٤١ رقم ٨٦)
حساب
- (انظر خبراء رقم ١٣٩)
حسن النية
(انظر قذف الموظفين رقم ٢٠٠)
- حضور المتهم
(انظر تحقيق رقم ٥٩)
حضور محام عن المتهم وقت استجوابه
(انظر تحقيق رقم ٦٠)
- ١١٨ حق الارتفاق . العناصر الواقعية المثبتة
لوجوده . وجوب بيانها في الحكم . (المادة
٣٠ من القانون المدني)
(نقض مدني اهل — ٢٦ ابريل سنة ١٩٣٤ عدد
١٠ ص ٤٢١ رقم ١٧٣)
- ١١٩ حق الدفاع . عدم تمكن المتهم من
- ١٢٠ الاطلاع على مستند قدم بجلسته المرافعة
والرد عليه اخلال
(نقض جنائي اهل — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣
عدد ٥ ص ١٣٧ رقم ٨٣)
حق الدفاع
(انظر تعديل وصف التهمة رقم ٩٧)
حق الزوج في تأديب زوجته
(انظر جرح وضرب رقم ١١٣)
حكم . تسبيب . استعمال الرأفة .
تسببها . لا وجوب . (المادة ١٧ ع)
(نقض جنائي اهل — ٨ يناير سنة ١٩٣٤ عدد
٧ ص ١٩٠ رقم ١٠٧)
- ١٢١ حكم . تقديم المتهم دفعا فرعيا . تقرير
المحكمة ضم هذا الدفع الى الموضوع .
انسحاب المتهم عند ذلك . مضى المحكمة
في نظر الدعوى رغم انسحابه . الحكم
الصادر في الموضوع يعتبر حكما غاييا
(نقض جنائي اهل — ١٩ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد
٨ ص ٣٥٤ رقم ١٤٧)
- ١٢٢ حكم جنائية . إحداث عاهة مستديمة . متى
يعتبر الحكم قدينا ؟ (المادة ٢٠٤ ع) .
(نقض جنائي اهل — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد
٥ ص ١٣٨ رقم ٨٤)
- ١٢٣ حكم . حجية بمنطوقه
(نقض مدني اهل — ٢٢ يونيو ١٩٣٣ عدد ٢
ص ٢٣ رقم ٤١)
- ١٢٤ حكم . خطؤه في بيان الباعث . كفاية
أدلة الادانة الواردة به . لانقض
(نقض جنائي اهل — ٢٢ مايو سنة ١٩٣٣ عدد
٢ ص ٥٢ رقم ٣٤)
- ١٢٥ حكم . ذكر المواد التي طلبت النيابة
تطبيقها في ديباجته . اكتفاؤه في منطوقه
بقوله انه اطلع عليها . لانقض
(نقض جنائي اهل — ١٢ فبراير سنة ١٩٣٤
عدد ٨ ص ٣٢٩ رقم ١٣٢)
- ١٢٦ حكم . سهوه . عن ذكر المادة المطلوب

- ١٢٧ تطبيقها . يانه الواقعة المستوجبة للعقوبة .
العقوبة المقضى بها تدخل في نطاق
المادة المنطبقة . لا بطلان .
(نقض جنائي اهلى - ٢٧ ديسمبر ١٩٣٣ عدد ٦ ص
١٧٠ رقم ١٠٠)
- ١٢٨ حكم . عدم استيفاء الشروط التى تقوم
عليها الجريمة . قصور مبطل (المادة
١٤٩ تج)
(نقض جنائي اهلى - ١٩ مارس سنة ١٩٣٤
عدد ٩ ص ٤٠٣ رقم ١٦٨)
- ١٢٩ حكم فى سرقة . تشديد العقوبة استنادا
إلى واقعة لم تطرح على المحكمة . عدم
جوازه . استناده فى التشديد إلى ظرف
آخر . استئناف النيابة لقلة العقوبة .
لا نقض
(نقض جنائي اهلى - ٢٢ مايو ١٩٣٣ عدد ٢ ص
٤٩ رقم ٢١)
- ١٣٠ خ
خبراء . طلب تعيين خير لفحص حساب .
لا الزام . (المادة ٢٢٣ مرافعات)
(نقض مدنى اهلى - ٢٢ مارس سنة ١٩٣٤ عدد
٩ ص ٣٧٦ رقم ١٥٧)
- ١٣١ دخول المنازل كرها أو بغير إذن
السلطة المختصة
(انظر حرمة المنازل رقم ١١٥)
دعوى استرداد الحيازة . شرط قبولها .
وقوع سلب الحيازة بالقوة أو بالاكره
(نقض مدنى اهلى - ٢٦ يونيه سنة ١٩٣٣ عدد ٢
ص ٦٨ رقم ٤٣)
- ١٣٢ دعوى بطلان التصرف . ابطال تصرف
لكونه مشوبا بالتدليس - رفع الدائن
دعوى بدينه على المبطل تصرفه . تدخل
الصادر له التصرف المبطل فى هذه
الدعوى . احتجاج الدائن والمتدخل كل
منهما بصورية دين الآخر وصحة دينه هو
القضاء برفض ادعاء المتدخل . قضاء فى
الصحيح من موضوع دعوى التدخل
من صحة الدين او صوريته . اكتساب
هذا القضاء قوة الشيء المحكوم به مع
وروده فى أسباب الحكم فقط .
(نقض مدنى اهلى - ٢٢ مارس سنة ١٩٣٤
عدد ٩ ص ٣٧٢ رقم ١٥٦)
- ١٣٣ دعوى تضمين
(نقض جنائي اهلى - ١٠ ابريل سنة ١٩٣٣
عدد ١ ص ٤ رقم ٣)
- ١٣٤ دعوى تضمين . مسئولية الحكومة عن
خطأ موظفيها . اغفال بيانات جوهرية .
نقض
(نقض جنائي اهلى - ١٠ ابريل سنة ١٩٣٣ عدد
١ ص ٥ رقم ٤)
- ١٣٥ دعوى مدنية . علاقتها بالدعوى الجنائية .
طعن المدعى المدنى على الحكم لحظته فى
فى وصف الدعوى الجنائية . ليس من
حقه (المادة ٢٩٩ تحقيق)
(نقض جنائي اهلى - ٣٠ اكتوبر ١٩٣٣ عدد
٤ ص ١٠٠ رقم ٥٩)
- ١٣٦ دعوى مدنية . طلب تعيين خير لفحص حساب .
لا الزام . (المادة ٢٢٣ مرافعات)
(نقض مدنى اهلى - ٢٢ مارس سنة ١٩٣٤ عدد
٩ ص ٣٧٦ رقم ١٥٧)
- ١٣٧ دعوى مدنية . طلب تعيين خير لفحص حساب .
لا الزام . (المادة ٢٢٣ مرافعات)
(نقض مدنى اهلى - ٢٢ مارس سنة ١٩٣٤ عدد
٩ ص ٣٧٦ رقم ١٥٧)
- ١٣٨ دعوى مدنية . طلب تعيين خير لفحص حساب .
لا الزام . (المادة ٢٢٣ مرافعات)
(نقض مدنى اهلى - ٢٢ مارس سنة ١٩٣٤ عدد
٩ ص ٣٧٦ رقم ١٥٧)
- ١٣٩ دعوى مدنية . طلب تعيين خير لفحص حساب .
لا الزام . (المادة ٢٢٣ مرافعات)
(نقض مدنى اهلى - ٢٢ مارس سنة ١٩٣٤ عدد
٩ ص ٣٧٦ رقم ١٥٧)
- ١٤٠ دعوى مدنية . طلب تعيين خير لفحص حساب .
لا الزام . (المادة ٢٢٣ مرافعات)
(نقض مدنى اهلى - ٢٢ مارس سنة ١٩٣٤ عدد
٩ ص ٣٧٦ رقم ١٥٧)

- ١٣٦ دعوى مدنية. ادعاء بحق مدني. عن تزوير.
سقوط الدعوى العمومية بمضي المدة.
عدم سقوط الدعوى المدنية. الفصل فيها
من جهة ما هو مؤسس على التزوير
نفسه. من حق المحكمة (المادتان
١٧٢ و ١٨٨ من قانون تحقيق الجنايات)
(نقض جنائي أهلي - ٢٢ مايو سنة ١٩٣٣ عدد
٢ ص ٤٦ رقم ٢٩)
- ١٣٧ دعوى وضع اليد. وجوب قيام الحكم
فيها على الحيازة المادية وشروطها القانونية.
إقامة الحكم على عقود الملكية وحدها
مخالفته للقانون (المادة ٢٩ مرافعات)
(نقض مدني أهلي - ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد
٣ ص ٩٥ رقم ٤٨)
- دعوى
(انظر وفاة رقم ٢٤٨)
دعوى لدى محكمة الجنح
(انظر اختصاص رقم ١٥)
الدعوى الجنائية - دعوى مدنية
(انظر دعوى مدنية رقم ١٣٥ ونقض
وابرام رقم ٢٤١)
دعوى نسب
(انظر نقض وابرام رقم ٢٤١)
- ١٣٨ ١ - دفاع شرعي. أساسه الاعتراف
بالجريمة ثم بيان الظروف الملجئة إلى
ارتكابها.
٢ - دفاع شرعي. تقريره. موضوعي.
متى تدخل محكمة النقض؟
(نقض جنائي أهلي - ٢ يناير ١٩٣٤ عدد ٧ ص ١٨٩
رقم ١٠٦)
- ١٣٩ دفاع شرعي. التمسك به. شرطه الاعتراف
بالفعل المرتكب. التمسك به مع انكار
الفعل. رفضه. لا وجوب لذكر اسباب
الرفض
(نقض جنائي أهلي - ٥ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد ٨ ص
٣٢٥ رقم ١٢٩)
- ١٤٠ دفاع شرعي. تقدير هذا الظرف. موضوعي.
محل تدخل محكمة النقض
(نقض جنائي أهلي - أول مايو سنة ١٩٣٣ عدد
١ ص ١٨ رقم ١٢)
- ١٤١ دفاع شرعي. شرطه. حلول الاعتداء
أو كونه على وشك الحصول.
(نقض جنائي أهلي - ١٥ مايو سنة ١٩٣٣ عدد
١ ص ٢٥ رقم ١٨)
- ١٤٢ دفاع شرعي. شروط التمسك به (المادة
٢١٠ ع)
(نقض جنائي أهلي - ١٢ مارس سنة ١٩٣٤
عدد ٩ ص ٣٩٦ رقم ١٦٥)
- ١٤٣ دفاع شرعي. موضوعي. متى تدخل
محكمة النقض؟
(نقض جنائي أهلي - ٢٢ مايو سنة ١٩٣٣ عدد
٢ ص ٥٥ رقم ٢٦)
- ١٤٤ دفاع. طلب التأجيل لضم أوراق.
الغرض من الطلب تعطيل الدعوى.
رفضه. لا إخلال
(نقض جنائي أهلي - ٢٩ يناير سنة ١٩٣٤
عدد ٧ ص ٢١٨ رقم ١٢١)
- ١٤٥ دفاع. طلب صريح بتحقيق أمر معين.
وجوب بحثه. إخلال بحق الدفاع (المادة
١٣٥ تحقيق)
(نقض جنائي أهلي - ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٣
عدد ٤ ص ١٠٢ رقم ٦٠)
- ١٤٦ دفاع. طلب مناقشة الأطباء في الخلاف
الواقع بينهم. وجوب بحثه. اغفاله.
مبطل للأجرامات. (المادتان ١٣٥
و ١٦٥ تج)
(نقض جنائي أهلي - ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٣ عدد
٤ ص ١٠٣ رقم ٦١)
- ١٤٧ دفاع. طلب نذب خير. إجابته. لا الزام
(المادتان ١٣٦، ١٨٦ تج)
(نقض جنائي أهلي - ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٣ عدد
٤ ص ١٠٠ رقم ٥٦)

بالرشوة . كاف لتوقيع العقاب (المادتان

٨٩ و ٩٦ ع)

(نقض جنائي أهلى — ٢٥ يناير سنة ١٩٣٤

عدد ٧ ص ٢١٤ رقم ١١٩)

رضا

(أنظر تعهد رقم ٩٩)

ريع

(أنظر نزاع الملكية رقم ٢٢٨)

ز

١٥٤ زنا . جريمة الزنا . سقوطها بالنسبة للفاعل

الأصلى . هل تسقط بالنسبة للشريك .

اختلاف الفاعل الأصلى والشريك

فى الجنسية

(نقض جنائي أهلى — ١٠ أبريل سنة ١٩٣٣

عدد ١ ص ٢ رقم ٢)

س

١٥٥ سب واهانة . عدم جواز إثباتها بعد

تعديل المادة ٢٦٥ ع - المادتان ١٥٩

و ٢٦٥ - ٢ ع

(نقض جنائي أهلى — ٥ مارس سنة ١٩٣٤

عدد ٩ ص ٢٧٩ رقم ١٥٩)

١٥٦ سب وقذف . سلطة قاضى الموضوع

فى تقدير ألفاظ السب والقذف وفى

الموازنة بين ما يتبادله الخصمان من السباب

(نقض جنائي أهلى — ١٩ فبراير سنة ١٩٣٤

عدد ٨ ص ٢٣٤ رقم ١٣٥)

١٥٧ سبب النقض . دخول عناصره الواقعية .

فى عموم مادفع به أمام محكمة الموضوع

لا يعتبر سببا جديدا

(نقض مدنى اعفى — ٢٥ يناير سنة ١٩٣٤ عدد

٧ ص ٢٢٨ رقم ١٢٧)

سبب صحيح

(أنظر وضع يد رقم ٢٤٧)

السبب (وحدة)

(أنظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم ١١٠)

١٤٨ دفاع . متهم بمنحة من اختصاص محكمة

الجنايات . ندب مدافع عنه . لاجوب

(نقض جنائي أهلى — ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٣

عدد ٦ ص ١٦٣ رقم ٩٥)

١٤٩ دفع . سكوت المحكمة . عن الرد عليه

متى يكون مبطلا للحكم

(نقض مدنى أهلى — ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد

٨ ص ٣٥٩ رقم ١٥٠)

دفع

(أنظر إعلان رقم ٣٩ وتسبيب الأحكام رقم ٨٥

دليل

(انظر اثبات رقم ٨ واستدلال ٢٩ ونقض رقم ٢٢٨)

١٥٠ دين . العرض المبرىء للذمة . شروطه

(المادة ١٧٥ مدنى والمواد ٦٧٥

مرافعات وما بعدها)

(نقض مدنى أهلى — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٣

عدد ٦ ص ١٧٩ رقم ١٠٣)

ر

١٥١ رافة . طلبها . إجابة هذا الطلب او

رفضه . من شأن قاضى الموضوع

(نقض جنائي أهلى — ١٢ فبراير سنة ١٩٣٤

عدد ٨ ص ٢٢٩ رقم ١٢١)

رئيس التحرير

(أنظر صحافه رقم ١٧١)

رجال الضبطية

(أنظر تفتيش رقم ١٠٦)

١٥٢ رشوة . تمام هذه الجريمة قانونا بالايجاب

والقبول التظاهر بالقبول لغرض

ليس قبولا صحيحا . إيجاب الراشى

وحده . شروع فى الرشوة . المادة

٩٦ ع .

(نقض جنائي أهلى — ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٣

عدد ١ ص ٩ رقم ٧)

١٥٣ رشوة . جريمة . ارتشاء الموظف . الوعد

- ١٥٨ سبق الاصرار . تقديره موضوعي .
مدى سلطة محكمة الموضوع في ذلك
(نقض جنائي أهلي — ١٢ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد ٨ ص ٣٣١ رقم ١٣٤)
- ١٥٩ سبق الاصرار . سلطة قاضي الموضوع في استخلاصه (المادة ١٥٩ ع)
(نقض جنائي أهلي — ٢٣ ابريل سنة ١٩٣٤ عدد ١٠ ص ٤٣٤ رقم ١٨٢)
سر المهتم الذي افضى به الى محام
(انظر عام رقم ٢١٢)
سرقة
(انظر سند دين رقم ١٦١)
سرية الجلسة
(انظر علامة رقم ١٩٤)
سقوط الدعوى العمومية
سقوط الدعوى المدنية
(انظر استعمال ورقة رقم ٣٠ ودعوى مدنية رقم ١٣٦)
سلطة المحكمة في تقدير العقوبة
(انظر عقوبة رقم ١٩٣)
- ١٦٠ (سن) . حادثة سن المهتم . في الأحوال التي لا تدخل في حدود العذر القانوني .
امكان اعتبارها . ظرفاً مخففاً
(نقض جنائي أهلي — ٨ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ١٩٠ رقم ١٠٧)
- ١٦١ سندان . تسليمه للمدين . عدم رده إلى الدائن : سرقة
(نقض جنائي أهلي — ٨ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ٢٠ رقم ١٤)
- ١٦٢ سؤال المهتم . عن تهمته إجمالاً . اعترافه .
تطوعه بذكر تفصيلات الحادثة .
مناقشته في اعترافه . لا يعتبر استجواباً من النوع المحظور .
(نقض جنائي أهلي — ٢٩ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ٢ ص ٥٧ رقم ٣٨)
سوابق
(انظر عود رقم ١٩٥)
- ش
شاهد .
(انظر تزوير رقم ٦٧ ونقض رقم ٢٣٤)
شخصية مغنوية
(انظر وقف رقم ٢٤٩)
- ١٦٣ شراء الحقوق المتنازع فيها . تحريمه على وكلاء النيابة . معنى كون الحق متنازعا فيه . رقابة محكمة النقض (٢٥٧ مدني)
(نقض مدني أهلي — ٢٦ ابريل ١٩٣٤ عدد ١٠ ص ٤٠٩ رقم ١٧٠)
- ١٦٤ ١ — شركة . العمل المقصود في باب الشركة . معناه . المادة ٤٣٢ مدني
٢ — شركة . المادة ٤٣٢ مدني . مداها
(نقض مدني أهلي — ٢٢ يونيو ١٩٣٣ عدد ٢ ص ٦١ رقم ٤٠)
شروع في رشوة
(انظر رشوة رقم ١٥٢)
شروع في سرقة
(انظر تعويض رقم ١٠١)
شريك
(انظر تزوير واستمال رقم ٧٧ وزنا رقم ١٥٤)
- ١٦٥ شفعة . دفع قانوني . خطأ في احتساب مدة الخمسة عشر يوماً المعطاة للشفيع لظهار رغبته . جواز ايداء هذا الدفع لأول مرة بالنقض
(نقض مدني أهلي — ٢٥ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٢٢٨ رقم ١٢٧)
شفيع
(انظر شفعة رقم ١٦٥)
- ١٦٦ شهادة . العبرة في اقتناع المحكمة ليست بعدد الشهود
(نقض جنائي أهلي — ١٩ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد ٨ ص ٢٣٧ رقم ١٣٦)
- ١٦٧ شهادة . تقديرها . موضوعي
(نقض جنائي أهلي — ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد ٨ ص ٢٥٢ رقم ١٤٤)

وجوبه عند تطبيق المادة ٢٠٦ (المادتان ٢٠٥ و ٢٠٦ ع)

(نقض جنائي أهلي - ٢ أبريل سنة ١٩٣٤ عدد ١٠ ص ٤٢٧ رقم ١٧٧)

١٧٤ ضرب أو جرح . مصاب . الكشف

عليه من طبيب حكومي أو طبيب غير موظف . تقدير قيمة الكشف . موضوعي

(نقض جنائي أهلي - ٢٧ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ٣ ص ٧٢ رقم ٤٤)

١٧٥ ضرب أفضى إلى موت . حدوث الوفاة

من الإصابة مع الضعف الشيخوخي وعوامل أخرى . مسئولية المتهم عن فعله (المادة ٢٠٠ ع)

(نقض جنائي أهلي - ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٤ ص ١٠٩ رقم ١٦٧)

ط

١٧٦ طريق . عدم تملك أحد الأفراد له .

ملك عام . (المادة التاسعة من القانون المدني)

(نقض مدني أهلي - ٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٥ ص ١٤٥ رقم ٨٨)

١٧٧ طعن . التقرير به من محام . بيده توكيل

عام . عدم النص صراحة على حق الطعن بطريق النقض . عدم قبول الطعن شكلا

(مادة ٢٢٩ تج) (نقض جنائي أهلي - ١٩ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٩ ص ٤٠٥ رقم ١٦٩)

١٧٨ طعن بطريق النقض . حكم . حكم

تفسيرى . اعتباره جزءا متما للحكم المفسر . سر بيان قواعد الطعن في الاحكام

على الحكيم سواء بسواء . حكم من المحكمة الابتدائية بتعيين حارس قضائي .

حكم مفسر له جاء على خلافه ومس قوة الشيء المحكوم فيه . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز (المادة التاسعة

(١ - ٣)

١٦٨ شهادة زور . العناصر الواجب بيانها في الحكم .

(نقض جنائي أهلي - ٢٢ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ٤٨ رقم ٢٠)

١٦٩ شهود . اعلانهم بالحضور أمام المحكمة

متى تكون النيابة مكلفة بذلك (المادتان ١٧ و ١٨ من قانون تشكيل محاكم

الجنايات) (نقض جنائي أهلي - ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٤ عدد ١٠ ص ٤٣٧ رقم ١٨٤)

١٧٠ شهود . اجراءات . شهود . اخطار

المتهم باسمائهم في الميعاد المحدد قانونا . ليس من النظام العام . سماعهم مع

عدم اصرار المتهم على المعارضة في ذلك لا بطلان . (المواد ١٩ - ٢١ تشكيل)

(نقض جنائي أهلي - ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٣ عدد ٤ ص ١٠٠ رقم ٥٩)

شهود

(أنظر نقض رقم ١٢٩)

ص

١٧١ صحافة . رئيس التحرير . مناط مسئوليته

(نقض مدني أهلي - ٥ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٩ ص ٣٧٩ رقم ١٥٩)

صحيفة السوابق (أنظر اختصاص رقم ١٦)

صورية

(أنظر دعوى رقم ١٣٢)

ض

١٧٢ ضرب . التأديب المباح شرعا . حده .

تجاوز هذا الحد . تعذيب (المادة ٢٠٠ فقرة ١ ع)

(نقض جنائي أهلي - ٥ يونيو سنة ١٩٣٣ عدد ٣ ص ٧٩ رقم ٤٦)

١٧٣ ضرب أو جرح . ذكر المرض أو العجز .

وجوب بيان أن مدته تزيد على العشرين يوما عند تطبيق المادة ٢٠٥ ع . عدم

- من قانون محكمة النقض)
(نقض مدني أهلي - ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٣
عدد ٣ ص ٨٩ رقم ٥٣)
- ١٧٩ طعن بطريق النقض . التمسك بتطبيق قاعدة قانونية . جواز ابدائه لأول مرة لدى محكمة النقض (المادة ١٥ من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٣١)
(نقض مدني أهلي - ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٤ ص ١١٨ رقم ٧٤)
- ١٨٠ طعن بالنقض . في حكم ابتدائي . عدم جوازه . (المادة ٢٢٩ تج)
(نقض جنائي أهلي - ١٢ يونيو سنة ١٩٣٣ عدد ٣ ص ٨٣ رقم ٥٠)
- ١٨١ طعن بالتزوير . وجوب تقديمه في أثناء الخصومة . تقديمه بعد اقفال باب المرافعة . لا يقبل إلا إذا ظهرت جديته . تقدير جديته وعدمها . موضوعي . (المادة ٢٧٣ مرافعات)
(نقض مدني أهلي - أول يونيو سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ٢٩ رقم ٢١)
- ١٨٢ طعن . حكم . ابتناؤه على شهادات لم يبين موضوعها ولا محصلها . مع أدلة أخرى كافية لصحته . لا نقض . (المادتان ١٣٤ و ٢٢٩ تج .)
(نقض جنائي أهلي - ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص ١٣٢ رقم ٧٨)
- ١٨٣ طعن . عدم ذكر احد اعضاء الهيئة بدياة الحكم . ذكره بمحضر . الجلسة . لا بطلان . (المادة ٢٢٩ تج)
(نقض جنائي أهلي - ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص ١٣٥ رقم ٨١)
- ١٨٤ طعن . معنى كون السبب جديدا
(نقض مدني أهلي - ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٤ عدد ١٠ ص ٤١١ رقم ١٧١)
طعن المدعي المدني
(نظر دعوى مدنية رقم ١٣٥)
- ١٨٥ طعن في التوقيع بالختم
(نظر حجة الاوراق العرفية رقم ١١٤)
طعن . طلب أساسي في الدعوى . إهمال الحكم الفصل فيه . سبب للالتماس لا للنقض
(نقض مدني أهلي - ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٦ ص ١٧٩ رقم ١٠٣)
طلب بالتحقيق
(نظر نقض رقم ٢٣٦ و ٢٤٠)
طلب التأجيل
(نظر دفاع رقم ١٤٤)
طلب صريح بتحقيق أمر معين
(نظر دفاع رقم ١٤٥)
طلب مناقشة الأطباء
(نظر دفاع رقم ١٤٦)
طلب نذب خير
(نظر دفاع رقم ١٤٧)
ظ
- ١٨٦ ظروف مخففة . العناصر التي يصح أن تستمد منها تلك الظروف . عبارة دأحوال الجريمة ، المستعملة في المادة ١٧ ع . تفسيرها .
(نقض جنائي أهلي - ٨ يناير ١٩٣٤ عدد ٧ ص ١٩٠ رقم ١٠٧)
- ع
- ١٨٧ عاهة مستديمة . حدوثها من إحدى الاصابات . عدم كشف الحكم عن المحدث لهذه الاصابة . اعتبار المتهمين بالضرب جميعا مسئولين عن العاهة . لا يصح . (المادة ٢٠٤ ع)
(نقض جنائي أهلي - ٢ أبريل سنة ١٩٣٤ عدد ١٠ ص ٤٢٦ رقم ١٧٦)
عاهة مستديمة
(نظر حكم رقم ١٢٢)
عبارات القذف والسب
(نظر اعلان رقم ٤٠)

عقود الاجارة	عرض للبيع
(انظر ايجار رقم ٥١)	(انظر انتهاك حرمة الآداب رقم ٤٦)
١٩٤ علية . اجراءات . علانية الجلسة طلب	عزل
الخصوم جعلها سرية . لالزام (المادة	(انظر موظف رقم ١٢٢)
٢٣٥ تج)	١٨٨ عقد . تعرف نية العاقد من واقع
(نقض جنائي أهلى - ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٣	الدعوى . موضوعى . متى تتدخل محكمة
عدد ٤ ص ١٠٠ رقم ٥٩)	النقض ؟
١٩٥ عود . سقوط السوابق ما عدا الأخيرة	(نقض مدنى أهلى - ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٤
تطبيق المادة (٥٠ ع) .	عدد ٨ ص ٣٦٠ رقم ١٥١)
(نقض جنائي أهلى - ١٥ مايو سنة ١٩٣٣	١٨٩ عقد . تفسيره . وقالظروف الدعوى
عدد ١ ص ٢٢ رقم ١٥)	وملابساتها . بناء ذلك على اعتبارات
عيب	مقبولة . موضوعى .
(انظر تسيب الاحكام رقم ٨١)	(نقض مدنى أهلى - ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣
غ	عدد ٥ ص ١٤٩ رقم ٩٠)
غصب	١٩٠ عقد . تكييفه . سلطة محكمة النقض
(انظر نزع ملكية رقم ٢٢٧)	(نقض مدنى أهلى - ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٣
ف	عدد ٢ ص ٦١ رقم ٤٠)
فاعل أصلى	عقد معاوضة
(انظر زنا رقم ١٥٤)	(انظر ايجار رقم ٥٢)
فتح باب المرافعة	١٩١ عقوبة الاعدام . لا يشترط القانون أدلة
(انظر مرافعة رقم ٢١٦)	خاصة بشأنها . عدم تقييد القاضى بفتوى
فعل فاضح مخل بالحياء	المفتى عند الحكم بالاعدام . (المادة
(انظر هنك عرض رقم ٢٤٤)	٤٩ تشكيل)
فوائد تعويضية	(نقض جنائى أهلى - ٢٣ إبريل سنة ١٩٣٤
(انظر نزع الملكية رقم ٢٢٥ ٢٢٨) .	عدد ١٠ ص ٤٣٤ رقم ١٨٢)
فوائد ربوية	١٩٢ عقوبة . نوع العقوبة . المادتان ٢٧٤ و
(انظر اعتياد رقم ٣٧)	٢٩٦ ع . سرقة . تبديد . عقاب الأولى
ق	أشد من عقاب الثانية .
قاضى الأحالة	(نقض جنائى أهلى - ١٥ مايو سنة ١٩٣٣
(انظر اختصاص رقم ١٤)	عدد ١ ص ٢٧ رقم ١٩)
قانون الحماماه رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢	١٩٣ عقوبة . تقدير ما يستحقه كل متهم من
(انظر عام رقم ٢١٣)	العقاب . موضوعى . (المادتان ٢٢٩ و
١٩٦ قتل خطأ . أساس المسؤولية الجنائية فى هذه	٢٣١ تج)
الجرمة	(نقض جنائى أهلى - ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٣
(نقض جنائى أهلى - ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد	عدد ٤ ص ١٠٤ رقم ٦٢)
٨ ص ٢٥٣ رقم ١٤٥)	

- ١٩٧ قتل عمد . إثبات نية القتل . لافرق بين
ان تكون الوفاة حصلت من جرح في مقتل
او من جرح في غير مقتل (المادة ١٩٨/ع)
(نقض جنائي أهلى — ١٢ مارس سنة ١٩٣٤ عدد
٩ ص ٣٩٥ رقم ١٦٤)
- ١٩٨ ١ — قتل عمد . إثبات نية القتل . سلطة
قاضي الموضوع في تحرى ذلك
٢ — قتل عمد . إحداث جروح بالمجنى
عليه بقصد قتله . انقاذه بالعلاج . الجريمة
شروع في قتل (المادة ٤٥ ع)
(نقض جنائي أهلى — ١٦ ابريل سنة ١٩٣٤
عدد ١٠ ص ٤٢٩ رقم ١٧٩)
- ١٩٩ قتل عمد . ثبوت نية القتل . نوع الآلة
المستعملة في القتل . لا أهمية له .
(نقض جنائي أهلى — ٢٢ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٧
ص ٢١٢ رقم ١١٦)
- ٢٠٠ قذف الموظفين . حسن النية . معناه .
(المادتان ٢٦١ و ٢٦٢ ع)
(نقض جنائي أهلى — ١٩ مارس سنة ١٩٣٤ عدد
٩ ص ٤٠٠ رقم ١٦٧)
- ٢٠١ قذف . جريمة قذف . القصد الجنائي
فيها . متى يتوفر ؟
(نقض جنائي أهلى — ٥ يونيو سنة ١٩٣٣ عدد ٣
ص ٨٠ رقم ٤٧)
- ٢٠٢ قذف . صحته وقائع القذف . مسألة موضوعية
(نقض جنائي أهلى — ١٩ مارس سنة ١٩٣٤ عدد
٩ ص ٤٠٠ رقم ١٦٧)
- ٢٠٣ ١ — قذف . في حق موظف . وقائع
القذف لا تتعلق بوظيفته او بعمله المصلحي .
اختصاص محكمة الجنح بالفصل فيه
٢ — قذف في حق موظف . وقائع
القذف . لا تتعلق بوظيفته او بعمله
المصلحي . تعلقها بحياته الخاصة . اثبات
هذه الوقائع . غير جائز .
(نقض جنائي أهلى — ٥ يونيو سنة ١٩٣٣ عدد ٣
ص ٨٠ رقم ٤٧)
- ٢٠٤ ١ — قذف . مناط العقاب إسناد أمر
شائن إلى المقذوف . لاعتبار بالاسلوب .
٢ — قذف . القصد الجنائي . توفره .
(نقض جنائي أهلى — ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد
٦ ص ١٦٣ رقم ٩٥)
قذف
(انظر اعلان رقم ٤٠)
- ٢٠٥ قرار قاضي الاحالة . قوته
(نقض جنائي أهلى — ٢٢ مايو ١٩٣٣ عدد ٢ ص
٥٠ رقم ٣٣)
قرار قاضي الاحالة
(انظر نقض و ابرام رقم ٢٤١)
قرض واحد
(انظر اعتياد رقم ٣٧)
- ٢٠٦ القصد الجنائي . في جرائم السب والاهانة .
متى يتوافر (المادة ٢٦٥ ع)
(نقض جنائي أهلى — ٥ مارس سنة ١٩٣٤ عدد
٩ ص ٣٧٩ رقم ١٥١)
- ٢٠٧ قصد جنائي . جمل المزور بنتائج تزويره .
لا ينفي القصد الجنائي
(نقض جنائي أهلى — اول مايو سنة ١٩٣٣ عدد
١ ص ١٣ رقم ٩)
قصد جنائي
(انظر اختلاس رقم ١٨ . وتزوير رقم ٧٣ . وحريق
عدد رقم ١١٧ . وقذف رقم ٢٠٤ . ونصب
واختيال رقم ٢٣٢)
قصور مبطل
(انظر حكم رقم ١٢٧)
- ٢٠٨ قوانين . العلم بالقوانين . اعلان المتهم
برقم المادة التي تطلب النيابة محاكمته
بمقتضاها . وجوبه . اعلانه بنص المادة
او بما ادخل عليها من تعديل لا وجوب
(نقض جنائي أهلى — ٢٢ مايو ١٩٣٣ عدد ٢
ص ٥٠ رقم ٣٢)
- ٢٠٩ قوة الشيء المحكوم فيه . حكم أهلى نهائي .
حكم مختلط نهائي معارض له . حجية كل

٢١٣ محام . محل تطبيق المادة ١٩ من قانون المحاماة رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ . كون المحامي فيما صدر منه من الأقوال الخادشة للشرف قد تصرف مستقلاً . الأوراق المتضمنة لمطاعن معاقب عليها محررة بواسطة المحامي ولكن ثبت أن موكله هو الذي أراد تحريرها على الصورة التي حررت بها . مسئولية الموكل عنها أيضاً (نقض جنائي أملي — ١٥ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٢٠٤ رقم ١١٢) محام (تقرير النقض منه) (انظر طعن رقم ١٧٧)

٢١٤ محضر التفتيش . الدفع به . هو من النظام العام . (المادتان ٥ و ١٨ تج) (نقض جنائي أملي — ١٢ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٩ ص ٣٩١ رقم ١٦٢) محضر تفتيش (انظر تفتيش المنازل رقم ١٠٤) مدع مدني

٢١٥ مرافعة . اقفالها وتأجيل النطق بالحكم . تقديم طلبات بعد ذلك . عدم التفات المحكمة اليها . لا إخلال . (نقض) (نقض جنائي أملي — ١٥ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٢٠٤ رقم ١١١)

٢١٦ مرافعة . فتح بابها . من حق المحكمة (نقض جنائي أملي — ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٦ ص ١٧٠ رقم ١٠٠)

٢١٧ مسئولية الحكومة . عن خطأ موظفيها مناطه . المادة ١٥٢ من القانون المدني (نقض جنائي أملي — ١٠ أبريل سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ٤ رقم ٣)

٢١٨ مسئولية . قائد سيارة . مسئولية عن الاصابة الناشئة عن فعله . مناطها . (المادتان ٢٠٢ و ٢٠٨ عقوبات ولائحة السيارات الصادرة في ١٦ يولييه سنة ١٩١٢) (نقض جنائي أملي — ١٢ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٩ ص ٣٨٦ رقم ١٦٠)

منها . لا تعدو من كانوا خصوما فيه (نقض مدني أملي — ٢٢ يولييه ١٩٣٣ عدد ٢ ص ٦٦ رقم ٤٢) ٢١٠ قوة الشيء المحكوم فيه . وحدة السبب . متى تتوافر ؟

(نقض جنائي أملي — ١٩ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد ٨ ص ٣٤٢ رقم ١٣٨) قوة الشيء المحكوم فيه (انظر دعوى بطلان لتصرف رقم ١٣٢ وطن بطريق النقض رقم ١٧٨) قيد الدعوى (انظر استئناف رقم ٢٦)

ل

كفاية أدلة الادانة (انظر حكم رقم ١٢٤)

م

مأمور قصلية

(انظر موظف رقم ٢٢٢)

٢١١ المادة ٣٢ من قانون المعاشات . الأحوال الميئنة بها ليست على سبيل الحصر

(نقض مدني أملي — ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٣ ص ٩٠ رقم ٥٤) مبدأ تقادم الجريمة (انظر تقادم رقم ١٠٩) مبدأ ثبوت بالكتابة (انظر اثبات رقم ٦)

متهم . جنحة من اختصاص محكمة الجنايات

(انظر دفاع رقم ١٤٨) مجالس الطوائف غير الاسلامية

(انظر وصايا رقم ٢٤٥)

المحاكم الشرعية

(انظر وصايا رقم ٢٤٥)

٢١٢ محام . استناد الحكم إلى معلوماته عن سر أفضى اليه به موكله وكان الغرض منه ارتكاب ما يحرمه القانون . لا خطأ (المادة ٢٠٥ مرافعات)

(نقض جنائي أملي — ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٦ ص ١٧٠ رقم ١٠٠)

٢٢٣ موظف . تعيين تاريخ مبدأ الخدمة التي يستحق عليها مكافأة . موضوعي .

(نقض مدني أهلي - ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٣ ص ٩٠ رقم ٥٤)

٢٢٤ موظفون . العاهة المستديمة التي تجعل الموظف مستحقا للمكافأة . ماهيتها .

(المادة ١٣ من لائحة المجالس البلدية والمادتان ١٢ و ٢١ من لائحة المعاشات الملكية الصادرة في ١٥ أبريل سنة ١٩٠٥)

(نقض مدني أهلي — ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد ٨ ص ٣٥٧ رقم ١٤٩)

ن

نذب مدافع

(انظر دفاع رقم ١٤١)

٢٢٥ ١ — نزع الملكية . اجراءاته . وجوب

اتباع أحكام القانون الذي نظمها . متى يرجع إلى أحكام القانون المدني فيها ؟

٢ — نزع الملكية . معناه . فوائد مقابل

العقار المنزوعة ملكيته مع ايداع هذا

المقابل بالخزانة . لا الزام . المعارضة في

تقدير الخبير الذي قدرها . متى تكون

موجبة للفوائد التعويضية ؟

(نقض مدني أهلي — ٢٣ نوفمبر ١٩٣٣ عدد ٤ ص ١٢٠ رقم ٧٥)

٢٢٦ نزع ملكية . تقدير ثمن العين المنزوعة .

المعارضة فيه . القصد من المعارضة .

القضاء فيها بالزام نازع الملكية بدفع

ثمن العين المنزوعة وفوائده مع عدم

بيان أسباب ذلك . نقض .

(نقض مدني أهلي — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص ١٥٨ رقم ٩٤)

٢٢٧ نزع ملكية للنفعة العامة . إضافة عين

إلى النفعة العامة دون اتخاذ الاجراءات

التي يفرضها قانون نزع الملكية . غصب .

يستوجب التعويض . تقدير هذا التعويض .

مسئولية الحكومة

(انظر دعوى تضمين رقم ١٣٤)

مسئولية المتهم (المادة ٢٠٠ ع)

(انظر ضرب افنى الى موت رقم ١٧٥)

مسئولية الموكل

(انظر عام رقم ٢١٣)

مسئولية جنائية

(انظر قتل خطأ رقم ١٩٦)

مسئولية

(انظر صحافة رقم ١٧١)

مسوغ شرعي

(انظر حرية الافراد رقم ١١٦)

مصاب

(انظر نقض رقم ٢٢٨)

معارضة

(انظر نزع ملكية رقم ٢٢٦)

معاشات

(انظر المادة ٢٢ الخ رقم ٢١١)

٢١٩ مفرقات . متى تنطبق المادة ٣١٧

المكررة عقوبات

(نقض جنائي أهلي — ١٩ فبراير سنة ١٩٣٤

عدد ٨ ص ٢٤٦ رقم ١٤٠)

مكافأة

(انظر موظف رقم ٢٢٣ وموظفون رقم ٢٢٤)

ملك عام

(انظر طريق رقم ١٧٦)

٢٢٠ مواد مخدرة . الفرق بين الحيازة

والاحراز

(نقض جنائي أهلي — ١٩ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد

٨ ص ٢٤١ رقم ١٣٧)

٢٢١ موانع العقاب . الجرائم التي يشملها حكم

المادة ٢٦٩ ع

(نقض جنائي أهلي — ١٩ فبراير سنة ١٩٣٤

عدد ٨ ص ٣٤٨ رقم ١٤١)

٢٢٢ موظف . مأمور قنصلية . حق وزير

الخارجية في عزله بقرارته . المواد ٢ و ٤

و ٣٤ من المرسوم بقانون الصادر في ٥

اغسطس سنة ١٩٢٥ الخاص بالنظام القنصلي

(نقض مدني أهلي ٢٢ - يونيه ١٩٣٣ عدد ٢ ص

٥٨ رقم ٢٩)

- موضوعي .
(نقض مدني أهلي — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٣
عدد ٦ ص ١٧٨ رقم ١٠٢)
- ٢٢٨ نزاع الملكية . حصوله بغير اتباع
الاجراءات القانونية . تقدير فوائد
تعويضية مقابل الربح . حق صاحب
العقار في ذلك .
(نقض مدني أهلي — ٨ يونيو سنة ١٩٣٣
عدد ١ ص ٢٢ رقم ٢٣)
- ٢٢٩ نصب . البيع الثاني . ما يشترط فيه
لتكوين هذه الجريمة (المادة ٢٩٣ ع)
(نقض جنائي أهلي — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣
عدد ٢ ص ١١٣ رقم ٧١)
- ٢٣٠ نصب . متى تتوافر هذه الجريمة .
(المادة ٢٩٣ ع)
(نقض جنائي أهلي — ١٩ مارس سنة ١٩٣٤
عدد ٩ ص ٤٠٣ رقم ١٦٨)
- ٢٣١ نصب . مدى انطباق المادة ٢٩٣ ع .
اتصال صفة غير صحيحة بقصد حمل البائع
على تقسيط ثمن الشيء المبيع . دفع بعض
الاقساط ثم التوقف عن دفع باقيها .
لا يعتبر نصبا
(نقض جنائي أهلي — ٢٣ إبريل سنة ١٩٣٤
عدد ١٠ ص ٤٣٦ رقم ١٨٣)
- ٢٣٢ نصب و احتيال . القصد الجنائي . التعبير
عنه بعبارة غير دقيقة . لا نقض .
(المادتان ٢٩٣ و ٢٢٩ تج)
(نقض جنائي أهلي — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣
عدد ٤ ص ١١٠ رقم ٦٨)
- نصب واختلاس
(أنظر اختصاص رقم ١٧)
- النظام العام
(أنظر شهود رقم ١٧٠ ومحضر تفتيش رقم ٢١٤)
- ٢٣٣ نفقة . مدى ولاية المحاكم الأهلية في
الفصل فيها . ولاية جهات الأحوال
الشخصية في ذلك .
(نقض مدني أهلي — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣
عدد ٤ ص ١٢٦ رقم ٧٧)
- ٢٣٤ نقض . اجراءات . شاهد سماعه بعد
اليمين . إعادة سؤاله بعد سماع غيره في
نفس الجلسة بعد إعادة تحليفه . لا عيب
(نقض جنائي أهلي — أول مايو سنة ١٩٣٣
عدد ١ ص ١٥ رقم ١٠)
- ٢٣٥ نقض . اجراءات . عدم توقيع رئيس
الجلسة على بعض محاضر الجلسات .
لا بطلان .
(نقض جنائي أهلي — ١٥ مايو سنة ١٩٣٣
عدد ١ ص ٢٣ رقم ١٦)
- ٢٣٦ نقض . حكم . تسببه . اجراءات . طلب
صريح بالتحقيق . وجوب الرد عليه سلبا
أو ايجابا . عدم الرد مبطل للحكم
(نقض جنائي أهلي — ٢٤ إبريل سنة ١٩٣٣
عدد ١ ص ٧ رقم ٥)
- ٢٣٧ نقض . حكم . تعويله . على واقعة غير
صحيحة . استقامته مع الأدلة الأخرى التي
أوردتها . لا نقض .
(نقض جنائي أهلي — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣
عدد ٤ ص ١١١ رقم ٦٩)
- ٢٣٨ نقض (دليل) مصاب . الكشف عليه
من طبيب حكومي أو طبيب غير موظف .
تقدير قيمة الكشف . موضوعي .
(نقض جنائي أهلي — ٢٧ مارس سنة ١٩٣٣
عدد ١ ص ١ رقم ١)
- ٢٣٩ (نقض) . شهود . سماعهم أمام محكمة ثاني
درجة . لا إلزام . حلول دائرة محل أخرى
رأت استدعاء شهود لسماعهم . عدوا
الدائرة الجديدة عن سماعهم . لا عيب
(نقض جنائي أهلي — ٨ مايو سنة ١٩٣٣
عدد ١ ص ٢٠ رقم ١٤)
- ٢٤٠ نقض . طلب صريح بتحقيق أمر معين
بحث هذا الطلب . وجوبه . بيان
رفضه . إغفال ذلك . عيب .
(نقض جنائي أهلي — ٥ يونيو سنة ١٩٣٣
عدد ٣ ص ٨١ رقم ٤٨)

- ٢٤١ نقض وإبرام . قرار قاضي الاحالة
بايقاف الدعوى الجنائية والدعوى المدنية
المرتبطة بها . حتى يفصل في دعوى النسب
المرفوعة أمام المحكمة الشرعية . الطعن
فيه بطريق النقض . لا يجوز
(نقض جنائي أملى — ١٩ فبراير سنة ١٩٣٤
عدد ٨ ص ٣٤٥ رقم ١٣٩)
- نقض
(أنظر نسيب الاحكام رقم ٨٠ و ٨٤ وتهديد
رقم ١١١ - ودعوى تضمين رقم ١٣٤ - ومرافعة رقم
٢١٥ - ونزع ملكية رقم ٢٢٦)
- نية الاتفاق
(أنظر اتفاق رقم ١)
- ٣٤٢ نية القتل . استنتاج توافرها من وقائع
نتيجها . موضوعي .
(نقض جنائي أملى — ١٢ يونيو سنة ١٩٣٣
عدد ٣ ص ٨٢ رقم ٤٩)
- ٢٤٣ نية القتل . مسألة موضوعية . متى
تدخل محكمة النقض ؟ (المادتان ٢٢٩
و ٢٣١ تج)
(نقض جنائي أملى — ١٢ مارس سنة ١٩٣٤
عدد ٩ ص ٣٩٦ رقم ١٠٥)
- نية القتل
(أنظر قتل عمد رقم ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩)
- نية المتعاقدين
(أنظر عقد رقم ١٨٨)
- ٢٤٤ هتك عرض . تعريفه . المرجع في
اعتبار ما يعد عورة وما لا يعد . هو العرف
الجاري وأحوال البيئة الاجتماعية .
فتاة ريفية . تقبلها في وجنتها . فعل
فاضح مخل بالحياء . (المادة ٢٤٠ ع)
(نقض جنائي أملى — ٢٢ يناير سنة ١٩٣٤
عدد ٧ ص ٢١٣ رقم ١١٧)
- و
واقعة جديدة
(أنظر حكم استئناف رقم ٢٤)
ورقة تكليف بالحضور
(أنظر اعلان رقم ٤٠)
- ٢٤٥ وصايا . اختصاص . مجالس الطوائف
غير الاسلامية . المحاكم الشرعية .
(نقض مدني أملى — ١٥ يونيو سنة ١٩٣٣
عدد ١ ص ٣٥ رقم ٢٥)
- ٢٤٦ وصي . حقه في طلب التعويض بصفته
وصيا على قاصر بدون إذن المجلس
الحسبي
(نقض جنائي أملى — ١٢ مارس سنة ١٩٣٤
عدد ٩ ص ٣٨٨ رقم ١٦١)
- ٢٤٧ وضع يد . سبب صحيح . لا يشترط
تسجيله لا مكان الاحتجاج به . ثبوت
تاريخه . شرط واجب
(نقض مدني أملى — ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٣
عدد ٦ ص ١٨٢ رقم ١٠٥)
- ٢٤٨ وفاة . حصولها بعد تقديم المذكرات .
لأثارها على الدعوى
(نقض مدني أملى — ٢٥ يناير سنة ١٩٣٤
عدد ٧ ص ٢٢٣ رقم ١٢٤)
- وقائع القذف
(أنظر قذف رقم ٢٠٢)
- ٢٤٩ وقف . ماهيته . شخصية معنوية مستقلة
عن المستحقين . عدم جواز الحجز على
ثمرة أعيان الوقف لدين على المستحق .
(المواد ٧ و ١٧ و ١٨ و ٥٣ و ٥٤
من القانون المدني)
(نقض مدني أملى — ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٤
عدد ١٠ ص ٤١٨ رقم ١٧٢)
- ولاية جهات الأحوال الشخصية
(أنظر نفقة رقم ٢٣٣)
ولاية المحاكم الأهلية
(أنظر اختصاص رقم ١٧ ونفقة رقم ٢٣٣)

أبحاث ومقالات

- ١
عدد ٤ ص ٣١٥
و ٣٢٧
- ٢
تقريراً مجلس نقابة المحامين وأمانة الصندوق عن
سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣
- ٣
عدد ٩ ص ١٦٥
قسم ثالث
- ٤
بحث في ولاية القضاء للجالس المالية قبل اعتماد
لائحتها - لحضرة الاستاذ الياس روفائيل عياشي

فهرست القسم الثاني

يشتمل على أحكام محكمة الاستئناف الاهلتيين والمحاكم الكلية وقضاء الامور المستعجلة والمحاكم الجزئية والمحاكم المختلطة والمحاكم الأجنبية

حرف الألف	
١. إبطال التصرفات . دعوى بوليصة . غش . قرائن . قرابة . سكنى . كفايتها لاثبات الغش (موبليه الفرنسية — ٧ يولييه سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ١٧١ رقم ٣٤٩)	٦
٢. إبطال التصرفات . سوء نية المتصرف . يكفي فيها عليه بأنه مجرد نفسه من ثروته . سوء نية المشتري . يكفي عليه بحالة العسر التي فيها المدين (السبلاوين الجزئية — ١٦ اكتوبر سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ٣١٤ رقم ١٠٨)	٧
٣. اتحاد السبب . في دعويين . التفرقة بين السبب والأدلة . قوة الشيء المحكوم فيه . الاعتماد في الدفع به على السبب دون الدليل (المحلة الكبرى الجزئية — ١٢ سبتمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٣٩٤ رقم ٢٠٠)	٨
اتحاد إرادتين (انظر تنهى وإيذا . رقم ٣١٩)	٩
٤. أتعاب . اتفاق على جزء من النزاع . بطلانه . سريان الاتفاق فيما عداه (استئناف مختلط — ٢ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ٦٦٦ رقم ٣٤٠)	١٠
٥. أتعاب . الأمر بتقديرها . طبيعته التقدير دون الالتزام ٢ — أتعاب . حق المدين في دفع ، إلزامه	
بأدائها . إشكال في التنفيذ . سلطة المحكمة . (مصر الكلية الاهلية — قضاء مستعجل ٥ - ٢٥ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٥٢٠ رقم ٢٦٢)	
١ — أتعاب المحامي . تقديرها . مراعاة أهمية الدعوى ومركز الخصوم والفائدة ومقدار العمل وقيمتها والزمن والكفاءة	
٢ — أتعاب المحاماه . في دعوى محام . عن مرافقته شخصيا . لا يستحقها (مصر الكلية الاهلية — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٢٥٨ رقم ١٣٦)	
الاتعاب الحقيقية . تعويضات . (مصر الكلية الاهلية — « قضاء مستعجل » ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٢ عدد ١ ص ٤٦ رقم ٢٣)	
أتعاب محام . اعمال قام بها محام تحت التمرين . تحت اشراف ومسئولية المحامي الموكل . تقديرها على هذا الأساس (استئناف مختلط — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٣١١ رقم ١٦٣)	
أتعاب محاماه . مبنية على تعاقد . دفع بسقوط الحق فيها طبقا للسادة ٢٠٩ مدني . رفضه (قوص الجزئية — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٤٤٣ رقم ٢٢٩)	
أتعاب . نقابة عمال . أعمال خارجة عن مهنة المحامي . اعتبارها تبرعا (استئناف مختلط — ٩ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ٦٦٧ رقم ٣٤١)	

إثبات التفسير	اتعاب
١٥ (انظر مستولية رقم ٥٦٨) إثبات حالة . الحكم به رغم صدور حكم القضاء المستعجل بالأخلاء . لازم (استئناف مختلط - ٤ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٦ ص ٤٧٠ رقم ٢٤٣)	(انظر محاماه رقم ٥٣٨ وعقد اتفاق رقم ٤٤٨ ومحام رقم ٥٣٧) أتعاب المحاماه (انظر تقادم رقم ٢٤٦ ومصاريف الدعوى رقم ٥٨٢) اتعاب الطبيب (انظر تقادم رقم ٢٤٦) أتعاب ومصاريف (انظر محام رقم ٥٣٢)
١٦ إثبات . عقد . صورة شمسية . لاتصلح دليلا قانونيا للأثبات (استئناف مصر - ١٨ أبريل سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص ٥٤٨ رقم ٢٨١)	١١ اتفاق . بين ناظر وقف . والجهة الحكومية . عن ثمن عقار منزوع ملكيته . جوازه قانونا . (استئناف مصر - ٥ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص ٣٤٤ رقم ١٧٥)
١٧ إثبات . فوائد ربوية . قروض . جواز إثباتها بشهادة الشهود أمام محكمة الجناح (السيدة الجزئية - ٩ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ٢ ص ١٤٢ رقم ٦٨)	١٢ اتفاق . على أتعاب محاماه . واجب المحامي بالنسبة لموكله فيها (استئناف مختلط - ٢ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد ٩ ص ٦٦٦ رقم ٣٤٠)
١٨ إثبات . محضر تحقيق البوليس . ليس له قوة مدنيا (استندرية الكلية الاصلية ١٤ فبراير ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٥٠٠ رقم ٢٦١)	١٣ اتفاق . مع محام . لمدة معينة . وبعد جواز فسخه . غير جائز . (استئناف مختلط - ١٦ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ٩ ص ٦٦٩ رقم ٣٤٥)
إثبات التوقيع (انظر بيع رقم ١٧٨)	١٤ اتفاق . مع موظف عند تعيينه . بجواز رفته في أى وقت . عدم مخالفته للنظام العام أو الآداب . جوازه . (استئناف مصر - ٤ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص ٣٤٢ رقم ١٧٣)
١٩ آثار . جريمة عدم التبليغ عن الآثار جريمة وقتية . (قرار لجنة الابحاث القانونية - ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٠ عدد ١ ص ٧٠ رقم ١)	اتفاق (انظر حجز تحفظي رقم ٢٨٨ وتماقد رقم ٢١٨ وحساب جارى رقم ٣١٦) اتفاق على اختصاص (انظر اختصاص رقم ٢٨) اتفاق على جزء من النزاع (انظر أتعاب رقم ٤) اتفاق على نسبة معينة (انظر محام رقم ٥٣٤)
٢٠ آثار الدين الجديد (انظر بطلان رقم ١٦٥) أثر قطع المدة (انظر تقادم رقم ٢٤٣) ١ - اجارة اشخاص . حكمة المادة ٤٠٧ مدنى اهلى . حق صاحب العمل	

- ٢٦ اجراءات الالحاق اذا كان العقار مؤجرا - اجراءات جامعة
(مصر الكلية الاهلية « قضاء مستعجل » ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٢٨٧ رقم ١٤٥)
- ٢٧ اجراءات التحقيق . دفع بطلانها . قيام اجراءات صحيحة أمام المحكمة . عدم جواز الدفع بطلانها . لانعدام المصلحة .
(محكمة السيدة الجزية - ٩ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ٢ ص ١٤٢ رقم ٦٨)
- ٢٨ اجراءات تنفيذ . الاعلان ليس تنفيذا بل استمرار في التنفيذ
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ٣ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٩ ص ٦٤٨ رقم ٢٢٩)
- ٢٩ اجراءات تنفيذ . من النظام العام . حجز إدارى . حصل قبل صدور القانون رقم ٦٥ سنة ١٩٢٨ - بطلانه .
(استئناف مختلط - ١ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ١٠ ص ٧٣٩ رقم ٣٨٣)
- ٣٠ اجراءات نزاع الملكية . انتهاؤها . بحكم مرسى المزداد .
(استئناف مصر - ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٩ ص ٦٠٨ رقم ٣١٦)
- ٣١ اجراءات نزاع ملكية . ضد محجور عليه شخصا . وفي غير مواجهة القيم . بطلانها
(استئناف مختلط - ٢٦ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٨ ص ٥٩٦ رقم ٣١١)
- اجراءات نزاع الملكية
(أنظر حائز العقار رقم ٢٧١)
- أجنبية
(أنظر امرأة أجنبية رقم ١٤٥)
- حالة القضية (حق المحكمة)
(أنظر دفع بعدم اختصاص رقم ٢٧٨)
- الاحتفاظ بالملكية
(أنظر عقد بيع رقم ٤٥٥)
- ٣٢ إحراز السلاح . السلاح المضبوط يكون
- في العدول عن اتمامه بالفسخ أو الايقاف . حق المفاوض في التعويضات
٢ - اجارة اشخاص . ايقاف العمل . حق استثنائي لصاحب العمل . نفاذ كافة شروط العقد الأخرى .
(مصر الكلية الاهلية - ١٨ فبراير ١٩٣٣ عدد ٢ ص ١٠٩ رقم ٥٦)
- ٢١ اجارة . مستأجر . تعرض مادي . ضمان المؤجر قاصر على التعرض المبني على سبب قانوني
(المنصورة الكلية الاهلية - ٢٤ مارس سنة ١٩٣١ عدد ١ ص ٥٦٧ رقم ٢٩١)
- ٢٢ ١ - اجارة . وصى . تقيدها بقانون المجالس الحسنية . ولى . عدم تقييد سلطته في التأجير بأى قيد
٢ - اجارة . عقدها لمدة أكثر من ثلاث سنوات . حق القاصر وحده . في انقاصها السن البلوغ . او وصيه الجديد
(المنصورة الكلية الاهلية - ٢٤ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٨ ص ٥٦٧ رقم ٢٩١)
- ٢٣ ١ - اجارة . تسجيل . مبدأ انتقال الملكية . من تاريخ تسجيل الاجازة
٢ - اجارة . شراء المالك ملكه من الغير خطأ . لا يعتبر اجازة
(اسيوط الكلية الاهلية - ٧ يونيو ١٩٣٤ عدد ١٠ ص ٧١٤ رقم ٣٦٤)
- اجازة
(أنظر بطلان رقم ١٦٤ وبيع رقم ١٧٠ وبيع ملك الغير رقم ١٨٣)
- ٢٤ اجرة الحكر . مبان مقامة على أرض محكورة . غير مانع من زيادتها
(استئناف مختلط - ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٥ ص ٢٩٧ رقم ٢٠٤)
- ٢٥ أجر الوكيل . ومصاريفه . عما كلفه بها الموكل . مهما كانت النتائج . استحقاقه لها
(مصر الكلية الاهلية - ١٤ نوفمبر ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٢٥٨ رقم ١٣٦)

ركناً من جريمة أخرى تمت أو لم تثبت . لا عقاب عليه . (النيابة الكلية الأهلية - ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص ٣٦٤ رقم ١٨٤)	٣٣	إحراز سلاح . رجال القوة العمومية . عدم جواز تطبيق القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ عليهم لسبب حمل سلاح أكثر من المقرر لهم (بنى سريفة الكلية الأهلية - ٢٨ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٩ ص ٦٤١ رقم ٣٢٧)	٣٤	إحراز مواد مفرقة . مدلول المادة ٣١٧ مكررة . خطر ارتكاب جرائم التدمير والاتلاف وما إليها (قنا الكلية الأهلية - ٢٥ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ٤ ص ٢٨٠ رقم ١٤٣)	٣٥	أحكام صادرة من جهات المحاكم الأخرى . جهات الأحوال الشخصية . المحكمة الجنائية (مصر الكلية الأهلية - قضاء - مستعجل - ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٣ عدد ٩ ص ٦٤٣ رقم ٣٢٨)	٣٦	أحوال شخصية (أنظر أحكام صادرة رقم ٣٥ واختصاص رقم ٣٦) اختصاص . أحوال شخصية . اختلاف ملة الخصوم أو ديانتهم . الاختصاص للمحاكم الشرعية (مصر الكلية الأهلية - ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد ٩ ص ٦٢١ رقم ٣٢٣)	٣٧	اختصاص . اقراء حاصل أمام جهة من جهات الأحوال الشخصية من بعض الخصوم على بعض . تعويض . اختصاص المحاكم الأهلية بالنظر فيه . (استئناف مصر - ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ١٣ رقم ٨)	٣٨	اختصاص . اتفاق على اختصاص قاض في كل نزاع ينشأ عن العقد . اختصاصه	٣٩	بإصدار الأوامر التحفظية (أسبوط الكلية الأهلية - ١٢ سبتمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٧ ص ٤٩٧ رقم ٢٥٩)	٤٠	١ - اختصاص القاضي الجزئي . في التعويضات الناشئة عن جنحة أو مخالفة . مدني ٢ - اختصاص القاضي الجزئي . في تعويضات ناشئة عن جنحة أو مخالفة . لا ضرورة لحكم جنائي سابق . (مصر الكلية الأهلية - ١٦ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد ٢ ص ١١٩ رقم ٥٧)	٤١	اختصاص المحاكم المختلطة . أجنبية . حصلت على رعايتها هذه بعد صدور حكم تنفيذي . غير مانع . (استئناف مختلط - ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ٢٢٩ رقم ١٢٠)	٤٢	اختصاص المحاكم المختلطة . طلب حساب عن أطياف بالسودان . قبوله . (استئناف مختلط - ٢١ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ١٥٥ رقم ٧٤)	٤٣	اختصاص المحكمة المدنية (انظر قاضي الأمور المستعجلة رقم ٨٠ :) اختصاص المحاكم الأهلية - بالنسبة للاملاك العمومية . معدوم (أسبوط الجزئية - ٦ مايو سنة ١٩٣٠ عدد ٩ ص ٦٥٢ رقم ٣٣٠)	٤٤	اختصاص المحاكم الأهلية . تنازع الاختصاص بين هيئتين قضائيتين في مسائل الأحوال الشخصية . جواز عرضه عليها . والفصل فيه بمعرفتها . الاستشكال فيه . جواز إيقاف التنفيذ حتى يفصل من القضاء الأهلي في هذه المنازعة (اسكندرية الكلية الأهلية - ٣١ يوليو سنة ١٩٣٣ عدد ٢ ص ١٣٤ رقم ٦٤)	٤٥	١ - اختصاص المحاكم الأهلية . دعوى
--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	---	----	--	----	---	----	---	----	--	----	---	----	---	----	-----------------------------------

- ملكية بين وطنيين . ترتيب حق عيني
لأجنبي على العين . لا يمنع اختصاص
المحاكم الأهلية .
- ٢ - اختصاص المحاكم الأهلية . دعوى
ملكية بين وطنيين . رفع دعوى نزاع
ملكية من دائن أجنبي أمام المحكمة
المختلطة . رفع دعوى استحقاق . استمرار
الاختصاص للمحاكم الأهلية .
- (استئناف مصر — ٢١ مارس سنة ١٩٣٣ عدد
١ ص ٨ رقم ٥)
- ٤٥ اختصاص المحاكم الأهلية . في صحة وصية
أو غيرها . كما هو منصوص عليه في المادة
١٦ لأئحة . تبعا لدعوى أصلية . جوازه
(مصر الكلية الأهلية — ١١ أبريل سنة ١٩٣٣
عدد ٤ ص ٢٧٠ رقم ١٣٨)
- ٤٦ اختصاص المحاكم الأهلية . في قضايا نزاع
الملكية . عن عقار مقرر عليه حق
لأجنبي ولو بعد صدور حكم نزاع الملكية .
وجوب القضاء بعدم الاختصاص .
- (استئناف مصر — ٧ مارس سنة ١٩٣٣ عدد
٥ ص ٣٥٢ رقم ١٧١)
- ٤٧ اختصاص المحاكم الأهلية . وجود تسجيل
لأجنبي على عقار مملوك لوطني . متى ينزع
اختصاص المحاكم الأهلية . يجب أن يكون
الدين المترتب على التسجيل جديا صحيحا
يجعل أملاك المدين محلا للوفاء وان
تستمر ذمة المدين مشغولة به
- (استئناف مصر — ٨ أغسطس سنة ١٩٣٣ عدد ٦
ص ٤١٤ رقم ٢١٥)
- ٤٨ • اختصاص المحاكم الأهلية . وقف .
استحقاق في وقف . الدعوى به . نزاع
جدي من اختصاص المحاكم الشرعية .
استحقاق ثابت بكتاب الوقف . تختص
- المحاكم الأهلية بنظره .
- (استئناف مصر — ٢٨ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص
١٢ رقم ٧)
- ٤٩ اختصاص المحاكم الأهلية . ولايتها في
الرقابة على أحكام جهات الأحوال
الشخصية — حدود الولاية .
- (مصر الكلية الأهلية — قضاء مستعجل ٢٦ يولييه
سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ٤٦ رقم ٢٢)
- اختصاص المحاكم الأهلية (عدم)
(انظر نقابة رقم ٢٤١)
- اختصاص المحاكم الأهلية
(انظر سوريون رقم ٤٠٩ وصالح مختلط رقم ٤٣١)
- اختصاص المحاكم الشرعية
(انظر اختصاص المحاكم الأهلية رقم ٤٨)
- ٥٠ اختصاص المحاكم الجنائية . بالفصل في
التعويض . اختياري واستثنائي .
- (الوالي الجزئية — ٢٤ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٦
ص ٤٥٦ رقم ٢٣٥)
- اختصاص المحاكم المختلطة
(انظر حراسة رقم ٣٠٣)
- ٥١ اختصاص المحاكم القنصلية . في مسألة عين
موقوفة بمصر . عدمه .
- (استئناف مختلط — ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٣
ص ٢٢٧ رقم ١١٤)
- ٥٢ اختصاص . تعاقد بالمراسلة . متى تم العقد .
القبول . مكان القبول يحدد الاختصاص
(نقض فرنسي — ٢١ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٦
ص ٤٧١ رقم ٢٤٦)
- ٥٣ اختصاص . تغيير الدين . حقوق المرتد .
له أن يباشرها حسب دينه الجديد .
اختصاص المحكمة لا يتغير بتغيير الدين .
أحكام صادرة تبقى نافذة .
- (مصر الكلية الأهلية — ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٤
عدد ٩ ص ٦٢١ رقم ٣٢٣)
- ٥٤ اختصاص . تغييره . اسم مستعار .
غير مانع من سريان الأحكام الصادرة
(استئناف مختلط — ٢٤ يناير سنة ١٩٣٣ عدد
٨ ص ٥٩٥ رقم ٢٠٧)

- ٥٥ اختصاص . حكم مرسى مراد من محكمة اهلية . عن عقار عليه رهن لأجنبي . انعدامه (استئناف مختلط — ٢٤ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٨٥ ص ٥٩٥ رقم ٣٠٨)
- ٥٦ اختصاص . محاكم شرعية . محاكم أهلية . دعوى ريع . دعوى نفقة . على غير من تلزمه النفقة شرعا . (مصر الكلية الاهلية — قضاء مستعجل ١٦٠ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ٤٢ رقم ٢٢)
- ٥٧ اختصاص . دولة أجنبية . سيادة امتياز قضائي . قرض في دولة أجنبية . عدم اختصاص المحاكم بنظر النزاع بين المكتبتين والحكومة الأجنبية . دولة محمية . تمتعها بهذا الامتياز . ٢ - اختصاص مركزي . تعدد المدعى عليهم رفع الدعوى في محكمة اعدام . شروط ذلك — ارتباط (اكس الفرنسية — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٩ عدد ٩ ص ٦٧٠ رقم ٣٤٧)
- ٥٨ اختصاص . في المسائل المدنية . تعيين محل للدفع . لا يفيد . (شين الكوم الكلية الاهلية — ٢٩ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص ٣٦٧ رقم ١٨٦)
- ٥٩ اختصاص . تقدير قيمة الدعوى . شرط قيام النزاع على أصل الدين . تناول المحكمة النزاع كله (الطارين الجزئية — ١٩ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٩ ص ٦٦٠ رقم ٣٣٥)
- ٦٠ اختصاص . دعوى شخصية . طلب دين . حبس العين المرهونة . تابع له (أسبوط الكلية الاهلية — أول ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ١٨١ رقم ٩٢)
- اختصاص رئيس المحكمة بنظر العرائض والتظلمات (أنظر قاضي الأمور الوقفية رقم ٤٨٦)
- ٦١ اختصاص . شرط اختصاص محكمة معينة . وان يكون حكمها نهائيا . صحته . (استئناف مختلط — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦ ص ٤٦٨ رقم ٢٣٨)
- ٦٢ اختصاص عقارى . على أعيان . قاصر على ملكية المدين . دون غيرها (استئناف مختلط — ٤ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ١٠ ص ٧٣٨ رقم ٣٨٢)
- ٦٣ اختصاص . قاضي الأمور المستعجلة . اشكال . دعوى من الدائن للاستمرار في التنفيذ (مصر الكلية الاهلية . قضاء مستعجل ٩٠ ديسمبر ١٩٣٣ عدد ٤ ص ٢٨٩ رقم ١٤٦)
- ٦٤ اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . الآلات والعدد والكتب اللازمة لحرقة المدين . التفرقة بين ما هو لازم منها وما هو غير لازم . اختصاص قاضي الموضوع . حد اختصاص قاضي الأمور المستعجلة (مصر الكلية الاهلية — قضاء مستعجل ٨ - ١٠ يونيو سنة ١٩٣٣ عدد ٨ ص ٥٧٢ رقم ٢٩٣)
- ٦٥ اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . القاعدة العامة فيه . اختصاص المحكمة المدنية بنظر الموضوع (مصر الكلية الاهلية — قضاء مستعجل ٣٠ - ١ أبريل سنة ١٩٣٣ عدد ٩ ص ٦٤٣ رقم ٢٢٨)
- ٦٦ اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . بالفصل في الاشكالات . شرطه . عدم المساس بموضوع النزاع . (ديروط الجزئية — ٥ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد ٢ ص ١٢٨ رقم ٦٦)
- ٦٧ اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالمحكمة المختلطة . اشكال من أجنبي عن حكم أهلي . قاصر على دعوى الأجنبي (استئناف مختلط — ٢٢ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ١٥٥ رقم ٧٥)

٦٨	اختصاص قاضى الأمور المستعجلة . بالمحكمة المختلطة . فى طلب استمرار تنفيذ حكم مرسى مزاد (استئناف مختلط — ٢٥ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٨ ص ٥٩٦ رقم ٣٠٩)	اختصاص قاضى الموضوع (انظر اختصاص قاضى الأمور المستعجلة رقم ٦٣) اختصاص قاضى البيع (انظر قاضى البيع رقم ٤٨٨)
٦٩	١ - اختصاص قاضى الأمور المستعجلة . بطلان صحيفة دعوى نزاع الملكية بعد صدور حكم نزاع الملكية . عدم اختصاص ٢ - اختصاص . عدم المساس بالموضوع . معناه (مصر الكلية الاهلية — قضاء مستعجل ، - ٧ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ٧ ص ٥٢٣ رقم ٢٦٤)	٧٣ اختصاص . قضايا الحكومة . استبدال حارس . اختصاص محكمة التنفيذ بالنظر فيه . ولو لم تكن من محاكم الحكومة . (ملوى الجزئية — ٧ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ٦٣ رقم ٢٩) اختصاص قضائى (انظر تنازع الاختصاص رقم ٢٥٤) اختصاص لأجنبى (انظر حكم أهلى رقم ٣٢٩)
٧٠	خارج عن تفسير العقود والاحكام المتنازع عليها . (مصر الكلية الاهلية — « قضاء مستعجل » ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ١٠ ص ١٢٠ رقم ٣٠٦) اختصاص قاضى الأمور المستعجلة . (انظر اخلاء عين مؤجرة رقم ٧٧ والادعاء بسقوط الحق بمضى المدة رقم ٨٠ واستجال رقم ١٠٥ وحجز رقم ٢٩٢ وحراسة قضائيه رقم ٢٠٧ وقاضى الامور المستعجلة رقم ٤٨١ ورقم ٤٨٣ ومنع تعرض رقم ١٤)	٧٤ اختصاص مركزى . دعوى استرداد . جواز رفعها أمام محكمة المدين (ابو حصر الجزئية — ٣ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٥٢٥ رقم ٢٦٥) اختصاص . نصاب . عقار منزوع ملكيته . الطعن فى تقدير قيمة العقار . مهما كانت القيمة . من اختصاص المحكمة الكلية . (استئناف مصر — ٥ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص ٣٤٤ رقم ١٧٥) اختصاص نوعى . تعيينه . طبقا لطلبات المدعى (بورسعيد الجزئية — ٣٠ ابريل سنة ١٩٣٣ عدد ٣ ص ٢١٦ رقم ١٠٩) اختصاص
٧١	اختصاص قاضى المواد المستعجلة . الواقع فى دائرته العقار المطلوب قسمته . ثابت (استئناف مختلط — ١١ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٧ ص ٥٤١ رقم ٢٧٧)	٧٥ اختصاص . نصاب . عقار منزوع ملكيته . الطعن فى تقدير قيمة العقار . مهما كانت القيمة . من اختصاص المحكمة الكلية . (استئناف مصر — ٥ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص ٣٤٤ رقم ١٧٥) اختصاص نوعى . تعيينه . طبقا لطلبات المدعى (بورسعيد الجزئية — ٣٠ ابريل سنة ١٩٣٣ عدد ٣ ص ٢١٦ رقم ١٠٩) اختصاص
٧٢	١ - اختصاص . قاضى الموضوع . اختصاصه بنظر المسائل المستعجلة . استثناءات . ٢ - اختصاص . قوة الشيء المحكوم فيه . رفع طلب لقاضى الموضوع . رفضه . عدم جواز تجديده أمام قاضى الأمور المستعجلة (اسبوط الكلية الاهلية — ٢٢ مارس سنة ١٩٣٤ ٩ ص ٧٣٩ رقم ٣٢٦)	٧٦ اختصاص . نصاب . عقار منزوع ملكيته . الطعن فى تقدير قيمة العقار . مهما كانت القيمة . من اختصاص المحكمة الكلية . (استئناف مصر — ٥ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص ٣٤٤ رقم ١٧٥) اختصاص نوعى . تعيينه . طبقا لطلبات المدعى (بورسعيد الجزئية — ٣٠ ابريل سنة ١٩٣٣ عدد ٣ ص ٢١٦ رقم ١٠٩) اختصاص
	اختصاص قاضى الأمور المستعجلة رقم ٤٧٨ ولجان تقدير للعوائد رقم ٥٢٤) اختصاص الجهة الادارية (انظر طرح بحر رقم ٤٣٨) اختصاص المحكمة المدنية (انظر اختصاص قاضى الأمور المستعجلة رقم ٦٥)	

إذن القاضي	اختصاص المحاكم الشرعية	
(انظر ناظر وقف رقم ٦٠٧)	(انظر اختصاص رقم ٣٦)	
أرباب الديون المسجلة	اختلاس	
(انظر الحائز للعقار رقم ٢٧١)	(انظر سرقة رقم ٣٩٦)	
أرباح	اختلاف ملة الخصوم	
(انظر مقاول رقم ٥٩٦)	(انظر اختصاص رقم ٣٦)	
أركان جريمة	إخلاء عين مؤجرة . اختصاص قاضي	٧٧
(انظر ظروف مشددة رقم ٤٤١)	الأمور المستعجلة للتأخير في سداد	
أسباب الاشكال . تفرقة	الايجارولوم ينص في العقد	
(مصر الكلية الانطية - قضاء مستعجل -)	(استئناف مختلط - ٤ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٦	
١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص ٣٧١ رقم ١٨٩)	ص ٤٧٠ رقم ٢٤٢)	
أسباب الحكم	إخلاء	
(انظر تفسير رقم ٢٣٨)	(انظر قاضي الامور المستعجلة رقم ٤٧٩)	
استئناف . استئناف فرعي . تنازل عن	إدارة محل للدعارة . سواء في الاخطا	٧٨
الاستئناف الاصل بشرط . عدم تحقق	المعدة لذلك . أو في غيرها . مع عدم	
الشرط . جواز الاستمرار فيه .	الاخطار . تطبيق المادة ٢ من اللائحة .	
(استئناف مصر - ١٢ مارس سنة ١٩٣٣	(قنا الكلية الانطية - ٩ فبراير سنة ١٩٣٣	
عدد ٦ ص ٤٠٨ رقم ٢١٢)	عدد ١ ص ٣٦ رقم ١٨)	
استئناف . حكم مرسى مزاد . لا عيب	إدارة ناظر الوقف	
فيه . بل عن ادعاءات خاصة بالاجراءات .	(انظر ناظر وقف رقم ٦٠٩)	
عدم قبوله .	ادعاء . محتفظ به في اثناء سير دعوى .	٧٩
(استئناف مختلط - ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد	عدم يانه . عدم فصل المحكمة فيه	
٦ ص ٤٦٩ رقم ٢٤٠)	(استئناف مختلط - أول فبراير سنة ١٩٣٣	
استئناف . حكم مرسى مزاد . حالة ايداع	عدد ٩ ص ٦٦٦ رقم ٣٣٩)	
الثلث . جوازه	الادعاء بسقوط الحكم بمضي المدة .	٨٠
(استئناف مختلط - ١٦ يونيه سنة ١٩٣٢ عدد	اختصاص قاضي الامور المستعجلة	
٢ ص ١٥٤ رقم ٧٣)	(مصر الكلية الانطية - قضاء مستعجل -)	
استئناف حكم نزاع الملكية . متى يجوز .	١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص ٣٧١ رقم ١٨٩)	
عند الفصل في دفع أو طلبات أخرى .	ادعاء مدني	
(استئناف مصر - ٢٢ يوليو ١٩٣٣ عدد ٤ ص	(انظر جريمة رقم ٢٦٦)	
٢٥٠ رقم ١٣٤)	أدلة	
استئناف . إعلان الحكم الابتدائي .	(انظر اتحاد السبب رقم ٢)	
بيعاد الاستئناف يجري في حق المعلن	أدلة الاتهام	
والمعلن اليه	(انظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم ٥١٤)	
(استئناف مصر - ٢٩ ابريل سنة ١٩٣٣ عدد	إذن القاضي الشرعي	
٨ ص ٥٥٣ رقم ٢٨٣)	(انظر وقف رقم ٦٣٢)	
استئناف . إعلان الصحيفة للمستأنف		٨٧
(٢ - ٢)		

- ٨٨ استئناف . دعوى تزوير فرعية . اتفاق الخصوم على ان يكون الحكم في الدعوى الاصلية نهائيا . مانع من استئناف الحكم في دعوى التزوير . (استئناف مصر - ١٠ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ١٠ ص ٦٨٦ رقم ٣٥٤)
- ٨٩ استئناف . طلبات ختامية . إثارة المحكمة في أسبابها لمسألة لم يتناولها الخصوم . عدم قبول الاستئناف بالنسبة لها . (استئناف مخطط - ٤ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٦ ص ٤٠٧ رقم ٢٤٢)
- ٩٠ استئناف . طلب طرد مستأجر . بناء على عدم دفع الايجار . استئناف . طلب فسخ عقد الايجار على أساس أنه عقد بيع . سبب جديد . عدم قبوله . (قضاة فرنسي - ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٣١٣ رقم ١٦٧)
- ٩١ استئناف . عدم قبوله . استفادته من استئناف آخر . شرطه وجود استئناف واحد أو التضامن بين المحكوم عليهم . (استئناف مصر - ٧ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص ٢٤٨ رقم ١٧٧)
- ٩٢ استئناف . عن قائمة توزيع مؤقتة . قبوله بالنسبة للقيمة محل التوزيع . لاقية الدين (استئناف مخطط - ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ٢٢٩ رقم ١١٨)
- ٩٣ ١ - استئناف فرعي . شروط قبوله . ٢ - استئناف . استئناف فرعي . جواز رفع استئناف من المستأنف الأصلي . ضد الاستئناف الفرعي . (استئناف مصر - ٢٤ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ٣ رقم ٢)
- ٩٤ استئناف . قيده قبل الجلسة بأقل من ٤٨ ساعة . اعتباره كأن لم يكن (استئناف مصر - ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٨ ص ٥٥٧ رقم ٢٨٦)
- ٩٥ استئناف . قيده قبل الجلسة بثمان واربعين ساعة : مقارنتها بمواعيد القيد في القانون . اختلافه . عدم قابلية هذا الميعاد للمد بسبب عطلة رسمية (قضاة الكلية الاهلية - ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣١ عدد ٢ ص ١٠٠ رقم ٥٣)
- ٩٦ استئناف . متى يعتبر مرفوعا . وجوب حصول الاعلان فعلا (استئناف مصر - ٨ اغسطس سنة ١٩٣٣ عدد ٦ ص ٤١٧ رقم ٢١٧)
- ٩٧ استئناف . مرفوع من النيابة . مقيد للمحكمة . طبقا لتقرير الاستئناف . حكم صادر بالحبس مع إيقاف التنفيذ . بناء على عدم وجود صحيفة سوابق . ثبوت ان لا سوابق له . وجوب تأييد الحكم (شين الكوم الكلية الاهلية - ١٢ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ٢ ص ١٢٧ رقم ٦١)
- استئناف . (انظر اعتراف رقم ١١٨ وتحضير رقم ١٩٠ وحكم ابتدائي رقم ٢٢٧ وحكم قاضي البيوع رقم ٣٣٩ وحكم غياي رقم ٣٣٨ ومعارضه رقم ٥٩١)
- استئناف أصلي (انظر استئناف رقم ٨٢)
- استئناف الحكم (انظر حكم استجواب رقم ٣٢٨)
- ٩٨ استبدال . تفويض . براءة ذمة المدين الأصلي لا تؤخذ استنجا . ضرورة وجود نص عليها . (استئناف مصر - ٤ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٩ ص ٦١٦ رقم ٢٢١)
- ٩٩ ١ - استبدال . صورة . إحلال ٢ - استبدال . تغيير الدين ٣ - استبدال . التزام قابل للبطان . متوقف على شرط صلاحيته لان يكون

- ١٠٤ استعجال . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة .
(مصر الكلية الأهلية . قضاء مستعجل . — أغسطس سنة ١٩٣٢ عدد ١ ص ٤١ رقم ٢١)
- ١٠٥ استعجال . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . وجوب توفر الاستعجال في طبيعة النزاع
(أسبوط الكلية الأهلية — ٢٢ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٩ ص ٧٣٩ رقم ٢٢٦)
- ١٠٦ استعجال . إخلاء ساكن . نزاع على وضع يد . عدم قبوله
(استئناف مختلط — ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ٢٢٩ رقم ١١٩)
- ١٠٧ استعجال . تقديره . سلطة قاضي الأمور المستعجلة
(مصر الكلية الأهلية — قضاء مستعجل ١٢ سبتمبر ١٩٣٢ عدد ٣ ص ١٩٦ رقم ١٠٠)
- ١٠٨ استعجال . حكم قاضي اليوع . في حلول دائن محل آخر في الاجراءات . ليس من سلطة قاضي المواد المستعجلة .
(استئناف مختلط — ١١ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٧ ص ٥٤١ رقم ٢٧٨)
- ١٠٩ استعجال . راسى عليه مزاد طلب إخراج ساكن مضي عليه مدة . ولم ينفذ بالتسليم ضده . عدم توفره . اختصاص قاضي الموضوع به
(استئناف مختلط — ٢٥ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٨ ص ٥٩٦ رقم ٢٠٩)
- استعجال
(انظر اشكال في التنفيذ رقم ١١٢)
استغراق التركة بالديون
(انظر وصية رقم ٦٢٥)
استغلال الاراضى
(انظر امتياز رقم ١٣٦)
استمرار التنفيذ
(انظر اجراءات التنفيذ رقم ٢٨)
- أساسا للاستبدال . بشرط العلم بسبب الابطال
(ملوئى الجزية — ٣٠ ابريل سنة ١٩٣٣ عدد ٣ ص ٢٢٠ رقم ١١٠)
- استبدال حارس
(انظر اختصاص رقم ٧٣)
استبدال خير
(انظر حكم رقم ٢٣١)
- ١٠٠ استبدال حارس . عدم ايداع الربع في الخزينة .
(مصر الكلية الأهلية — الأهلية قضاء مستعجل — أغسطس سنة ١٩٣٢ عدد ١ ص ٤١ رقم ٢١)
- ١٠١ ١ - استبدال مدين بآخر . دفع . من المدين الجديد . عن علاقته مع المدين الاصلى . لا يحتج بها .
٢ - استبدال . حق المدين الجديد في رجوعه على المدين السابق
(استئناف مختلط — ٤ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٧ ص ٥٣٩ رقم ٢٧٣)
- ١٠٢ استجواب . الحكم الصادر فيه . ماهيته . حكم تمهيدى او تحضيرى . حسب النتيجة الذى يؤدى اليها .
(مصر الكلية الأهلية - ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٣٣ عدد ٤ ص ٢٨٢ رقم ١٤٤)
- ١٠٣ استحقاق . بيع صوري . عدم اثباته بالتسجيل . غير نافذ على الغير
(استئناف مختلط — ٤ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ١٠ ص ٧٢٨ رقم ٣٨٢)
- استحقاق عقار
(انظر حكم أهلى رقم ٣٢٩)
استحقاق في وقف
(انظر اختصاص الحاكم الأهلية رقم ٤٨ ووقف رقم ٦٣١)
استحقاق الفائدة
(انظر حاسبينارى رقم ٢١٦)
استرداد خمس الايجار
(انظر التزام طيبى رقم ١٣١)

- اسم مستعار
(انظر اختصاص رقم ٥٤)
اشتغال بالتجارة
(انظر قاصر رقم ٤٧٧ وعام رقم ٥٣٥)
اشكال أجني عن حكم أهلي
(انظر اختصاص قاضي الأمور المستعجلة رقم ٦٧)
اشكال . تمام جزء من التنفيذ . جواز
الحكم بإيقاف البيع .
(ملوى الجزئية — ١١ يولى سنة ١٩٣٢ عدد ١
ص ٥٦ رقم ٣٤)
اشكال . دعوى مدنية . حكم فيها من
المحكمة الجنائية . الفكرة التشريعية من
ضم الدعويين
(مصر الكلية الأهلية — قضاء مستجل —
٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص ٣٧١
رقم ١٨٩)
اشكال فى التنفيذ . لا يجب ان يتوافر
سبب الاستعجال
(مصر الكلية الأهلية — قضاء مستجل —
٩ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٤ ص ٢٨٩ رقم ١٤٦)
اشكال
(انظر اختصاص رقم ٦٣)
إشكال فى التنفيذ
(انظر اختصاص المحاكم الأهلية رقم ٤٣
والملك بسقوط حكم غيابي رقم ٢٥١)
إشكالات
(انظر اختصاص قاضي الأمور المستعجلة رقم ٦٦)
إشهاد بوقف . طبقا للمادة ١٣٧ لائحة
شرعية . يكنى أن يرد الأقرار بالوقف
فى اشهاد . ولو لغاية أخرى
(مطا الكلية الأهلية — ٢٢ مارس سنة ١٩٣٤
عدد ١٠ ص ٧١٠ رقم ٣٦٣)
إشهار إفلاس . توقف عن الدفع . نتيجة
نزاع جدى . عدم قبوله
(مطا الكلية الأهلية — ١٦ فبراير سنة
١٩٣٣ عدد ٣ ص ١٨٢ رقم ١٣)
- ١١٥ إشهار إفلاس . ضم طلبات متعددة .
ضد مدينين مختلفين . عدم جوازه
(استئناف مختلط — ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد
٣ ص ٢٢٨ رقم ١١٥)
إشهار الإفلاس
(انظر بيع عقار رقم ١٧٧)
إشهار إفلاس
(انظر قاصر رقم ٧٧)
إصابة
(انظر تعويض رقم ٢٢٧)
إصابة العمال
(انظر مشولة رقم ٥٦٦)
إصابة خطأ .
(انظر قتل خطأ رقم ٤٩٥)
١١٦ اعتراف . مسائل جنائية رسمية . تقديره .
سلطة القاضي . جريمة زنا .
(استئناف سان رين — ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٢
عدد ١ ص ٦٩ رقم ٤١)
١١٧ اعتراف . تجزئته . جوازه . فى حالة
وجود أدلة أخرى عن الدين
(استئناف مختلط — أول فبراير سنة ١٩٣٣ عدد
٨ ص ٥٩٧ رقم ٣٦٢)
١١٨ اعتراف . شروطه . استئناف
(استئناف مصر — ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٣ عدد
٤ ص ٢٤٨ رقم ١٢٣)
اعتراف
(انظر تعهد رقم ٢٢٣)
الاعتراف لا يجزأ
(انظر تعهد رقم ٢٢٣)
١١٩ اعتياد على الاقراض . تعدد القروض على
مدين واحد أو عدة مدينين . عدم التفرقة
(الوالى الجزئية - ٢٤ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص
٤٥٦ رقم ٢٣٥)
الاعتياد على الربا الفاحش
(انظر مدع مدنى رقم ٥٤٤)
١٢٠ إعفاء مالى . التنازل عنه . عن خطأ .

- أو جمل . غير مانع من الالتزام
(استئناف مختلط - ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٤٣٥ ص ٣١٠ رقم ١٥٩)
- ١٢١ اعضاء من ايداع الثمن . حق الدائن الراسى
عليه المزايا في طلبه
(استئناف مختلط - ١٦ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ١٥٤ رقم ٧٣)
- ١٢٢ أعمال الإدارة . سلطة الحكومة . في
تنظيم المصالح وتعيين الموظفين . منطبقه
عليها .
(مصر الكلية الأهلية - ٢٤ يناير سنة ١٩٣٣ ص ٥ ص ٣٥٩ رقم ١٨٣)
أعمال السلطة التنفيذية
(انظر باتع رقم ١٦١)
أعمال تحضيرية
(انظر قانون رقم ٤٩١)
أعمال التسامح
(انظر حقوق عينية رقم ٣٢٤)
- ١٢٣ إعلان الحكم الصادر بصحة الحجز
التحفظي . معناه
(مصر الكلية الأهلية - قضاء مستجل - ٣ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٩ ص ٦٤٨ رقم ٣٣٩)
- ١٢٤ ١ - إعلان . بواسطة مندوب محضر .
عدم ذكر الأمر الصادر بنده في رأس
الورقة غير لازم
٢ - إعلان . بواسطة مندوب محضر
تسليمه عن يد شاهدين موقعين . غير
لازم .
٣ - إعلان . بواسطة مندوب محضر .
توقيع شاهدين على الأصل والصورة .
ليس من الأمور الجوهرية
٤ - إعلان . تسليمه لفاتة . ليس من
الضرورى ان تكون بالغة راشدة
(استئناف مصر - ٧ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص ٣٤٨ رقم ١٧٧)
- إعلان تعديل طلبات
(انظر سقوط الحق بحضى المدة رقم ٣٩٨)
- ١٢٥ إعلان دعوى حراسة
(انظر دفع بالطلاق رقم ٣١٧)
إعلان شيخ بلد . عن حصة أخرى .
جواز استلامه الاعلان
(استئناف مصر - ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٧ ص ٤٨٣ رقم ٢٥٢)
- ١٢٦ إعلان - طلبات معدلة . في المحل المختار
وخاصة اذا كانت بأقل . جوازها .
(استئناف مختلط - ٢١ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ١٥٥ رقم ٧٤)
إعلان
(انظر إجراءات التنفيذ رقم ٢٨٠ . . واستئناف رقم ٩٦)
أعيان تركه
(انظر حراسة رقم ٣٠٢)
- ١٢٧ إفلاس . سنديك . تمثيله للدائنين . إيقاف
الدعاوى التي ترفع ضد المدين
(اسكندرية الكلية الأهلية - ٤ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص ٣٦٦ رقم ١٨٥)
إقرار بدين
(انظر مرض الموت رقم ٥٤٩)
- ١٢٨ ١ - إقرار قضائي . شرطه . حصوله
اثناء نظر دعوى أمام جهة قضائية تملك
الالزام . مجلس حسبي . الاقرار الحاصل
أمامه غير قضائي
٢ - إقرار قضائي . أحواله . متى يعتبر
مبدأ ثبوت بالكتابة
٣ - إقرار قضائي . عدم جواز تجزئته
أصلا - جوازه في أحوال معينة
(ملوى الجزئية - ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦ ص ٤٤٦ رقم ٢٣١)
- ١٢٩ إقرار . عدم جواز الدعوى ببعض
ما تناوله . وحجة قاصرة على المقر .
(طنطا الكلية الأهلية - ٢٢ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ١٠ ص ١١٠ رقم ٣٩٣)

- ١٣٠ إقرار كتابي
(انظر تقدم رقم ٢٤٦)
اكتساب الملكية بمضى المدة . شرط
انقطاعها سنة فاكتر
(الواسطي الجزئية — ١٣ سبتمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٣ ص ٢٢٢ رقم ١١١)
إكراه أدنى
(انظر عوائد بلدية رقم ٤٦٨)
آلة ري
(انظر عقار بالتبعية ٤٤٦)
- ١٣١ التزام طبيعي . دفع خطأ . مستأجر .
سداده كل إيجار سنة ١٩٣٠ . جواز
استرداد الخمس . شروطه .
(المحلة الكبرى الجزئية — ٢ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٨ ص ٥٩١ رقم ٣٠٥)
الزام
- (انظر سقوط الحق بمضى المدة رقم ٢٩٨)
الزام الوقف
(انظر وقف رقم ٦٣٨)
الزام ناظر الوقف
(انظر إيجار رقم ١٥٦)
إلزام الكفيل
(انظر وكالة رقم ٦٣٩)
إلزام بدين
(انظر وقف رقم ٦٣٢)
الزامات
(انظر مسئولية رقم ٥٥٩)
- ١٣٢ التماس . في دعوى ضمان . الحكم برفض
الدعوى قبل الضامن . بدون ابداء طلباته
اعتباره حكما بما لم يطلبه الخصم .
(جرجا الجزئية — ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٥٣٣ رقم ٣٦١)
- ١٣٣ ١ - التماس . ميعاده . من تاريخ اعلان
الحكم .
٢ - التماس . مستندات مزورة . ضرورة
- ١٣٤ امتناع عن تسليم الصغير . طبقا للمادة
٢٥٣ ققرة ١ و ٢ عقوبات . ضرورة صدور
حكم قضائي به .
(المطارين الجزئية — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦ ص ٤٥٣ رقم ٢٣٣)
- ١٣٥ امتياز المؤجر . على المفروشات . قاصر
على الموجودة بالمحل المؤجر او ما يحجز
منها عند النقل في بحر المدة القانونية
(عابدين الجزئية — ٥ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٢٨١ رقم ١٩٤)
- ١٣٦ امتياز باستغلال أراضى . النص على حق
الحكومة في استرداد بعضها للمنفعة العامة
مشروعيته .
(استئناف مختلط — ١٠ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٧ ص ٥٤٠ رقم ٢٧٦)
- ١٣٧ امتياز . حق الحكومة في أخذ جزء من
الأراضى . عدم سقوطه بمضى المدة .
(استئناف مختلط — ١٠ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٧ ص ٥٤٠ رقم ٢٧٦)
- ١٣٨ ١ - أمر إدارى . اختصاص المحاكم
المدنية به في فرنسا
٢ - أمر إدارى . اختصاص المحاكم المدنية
به في مصر
(مصر الكلية الاحلية — قضاء مستعجل —
١٩٨ أكتوبر سنة ١٩٣٣ عدد ٣ ص ٢٠٠ رقم ١٠٢)
- ١٣٩ أمر إدارى . بالتطبيق للمادة ٧ مدني

للى عدم صدور قانون باخراجه منها .
احتفاظه بصفته العمومية

(استئناف مصر — ٢٤ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ١٠ ص ٦٨٨ رقم ٣٥٥)

أموال موروثة
(انظر تركه اسلامية رقم ٢٠٣)

الأوامر التحفظية

(انظر اختصاص رقم ٢٨)

انتداب النيابة للبوليس

(انظر تحقيق رقم ١٩٤)

انقطاع التقادم

(انظر تقادم رقم ٢٤٢)

١٤٨ انكار توقيع . تحقيق . اعتراف المنكر

قبله . صحة الورقة . الزام المنكر بمصاريف

الدعوى والغرامة

(لصف الجزئية — ٩ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٩ ص ٦٦٣ رقم ٣٣٧)

انكار

(انظر وقف المرافعة رقم ٦٣٣)

إنكار التوقيع

(انظر ختم رقم ٣٥٠ وقفا سجل رقم ٦١٦)

إنكار الوارث الدين

(انظر دين رقم ٣٨٣)

١٤٩ أهلية . رضا صحيح . إرادة . تعاقد .

سلب الارادة . انعدام الرضا .

(استئناف مصر — ٣١ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ٣ ص ١٦٧ رقم ٨٦)

إهمال الصيانة

(انظر مسئولية رقم ٥٦٨)

١٥٠ أوراق تجارية . مالا يدخل فيها

(استئناف مصر — ١١ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد ١٠ ص ٦٩٢ رقم ٣٥٧)

١٥١ ١ — . إيجار تخفيض . مبلغ التخفيض .

دفعه بسبب خطأ في تأويل القانون . لا يعتبر

تنازلا عن حق التخفيض

مختلط . شروطه

(استئناف مختلط — ٤ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ١٠ ص ٧٣٨ رقم ٣٨٣)

١٤٠ أمر إدارى . الغاؤه . لاسلطة لذلك في

مصر كما في فرنسا

(مصر الكلية الاهلية — ٢٤ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص ٣٥٩ رقم ١٨٣)

١٤١ أمر إدارى . صدوره من جهة إدارية

مخصصة أو موظف مخصص . وفي حدود

القوانين واللوائح

(المونكي الجزئية — ١٧ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٣٨٠ رقم ١٩٣)

١٤٢ أمر إدارى . صدوره من جهة مخصصة .

وفقا للأجراءات القانونية . وتحقيقا

لمصلحة عامة

(المطارين الجزئية — ١٥ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٣٧٧ رقم ١٩٢)

أمر تقدير

(انظر محام رقم ٥٣٤)

١٤٣ أمر إدارى . أو أمرا إدارية سلطة المحاكم

عليها . النظر في استيفاء شروط صحتها

(المطارين الجزئية — ١٥ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٣٧٧ رقم ١٩٢)

١٤٤ أمر قاضى البيع . بالبيع بعد زيادة

العشر . رغم الاستئناف . صحته

(استئناف مختلط — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦ ص ٤٦٩ رقم ٣٤١)

١٤٥ امرأة أجنبية . زواجها من مصرى .

جنسيتها . حالتها

(استئناف مختلط — ١٤ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ٩ ص ٦٦٨ رقم ٣٤٤)

١٤٦ امرأة متزوجة . صداقها . التنازل عنه .

جوازه . حالاته

(استئناف مختلط — ١٤ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ٩ ص ٦٦٨ رقم ٣٤٤)

إمضاء

(انظر ختم رقم ٣٤٩)

١٤٧ أموال عمومية . إلغائه نهرو عدم استخدامه

- ٢ - إيجار . تخفيض . التزام طبيعي
(المحلة الكبرى الجزئية — ٢ يناير سنة ١٩٣٤
عدد ٨ ص ٥٩١ رقم ٢٠٥)
١٥٢. إيجار . ترميمات . تعويض . شرط عدم
المسئولية . صحته
(استئناف مختلط — أول ديسمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٥ ص ٣٩٧ رقم ٢٠٢)
١٥٣. إيجار . عدم قبول المؤجر التجديد .
انتهائه . ميعاده
(استئناف مختلط — ٢ مايو سنة ١٩٣٣ عدد
١٠ ص ٧٣٨ رقم ٢٨١)
١٥٤. إيجار . عدم وجود عقد به . نص المادة
٣٦٣ . أوجه اثبات . على سبيل الحصر .
جواز الإثبات بالينة . وجود دورة من
المستأجر . غير مانع
(كفر الزيات الجزئية — ٢١ سبتمبر سنة
١٩٣٢ عدد ٤ ص ٢٠٣ رقم ١٥٣)
١٥٥. إيجار . مستأجرين لمقار واحد . المفاضلة
بينها . النزاع فيه . أسبابه
(مصر الكلية الأهلية — قضاء مستعجل —
١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦ ص ٤٢٨ رقم ٢٣٦)
١٥٦. إيجار . وقف . تجاوز من جهة الناظر . على
أن يتحمل هو شخصيا قيمة التجاوز .
سريانه على الناظر والتزامه به دون الورثة
(طنطا الكلية الأهلية — ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٣
عدد ٦ ص ٤٢٢ رقم ٢٢٣)
- إيجار
(أنظر إخلاء عين مؤجرة رقم ٧٧ وتماجد رقم
٢١٦ ودين رقم ٢٨١)
- إيداع الثمن
(أنظر استئناف رقم ٨٤)
- إيقاف البيع
(أنظر إشكال رقم ١١٠ ودعوى الاستحقاق
رقم ٣٦٣)
١٥٧. إيقاف التنفيذ . أشكال . اختصاص . لجنة
١٥٨. تنازع الاختصاص .
(مصر الكلية الأهلية — قضاء مستعجل —
٢١ يولي سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ٤٦ رقم ٢٣)
- إيقاف التنفيذ . سبق الحكم على المتهم
في جريمة لاحقة مع إيقاف التنفيذ أيضا .
مع ارتكابه الجريمة لأول مرة . جواز
الحكم به
(شين لاكوم الكلية الأهلية — ١٩ مارس سنة ١٩٣٣
عدد ٢ ص ١٨٨ رقم ٩٧)
- إيقاف التنفيذ
(أنظر استئناف رقم ٩٧)
- إيقاف الدعاوى التي ترفع ضد المفلس
(أنظر إفلاس رقم ١٣٧)
- إيقاف العمل
(أنظر إجازة أشخاص رقم ٢٠ ومقاول بناء رقم
٥٩٦)
- إيقاف تنفيذ
(أنظر قاضي المواد المستعجلة رقم ٤٨٧)
- ب
١٥٩. بائع . انكاره حق الحكر المذكور في
عقده باطل
(استئناف مختلط — ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٥ ص ٣٩٧ رقم ٢٠٤)
١٦٠. بائع . حق الحكر . ضمانه . رجوعه على
البائع له
(استئناف مختلط — ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٥ ص ٣٩٧ رقم ٢٠٤)
١٦١. بائع . مسئوليته . أعمال السلطة التنفيذية
(المحلة الكبرى الجزئية — ٤ مايو سنة ١٩٣٣
عدد ٢ ص ١٤٠ رقم ٦٢)
- برادة ذمة
(أنظر استبدال رقم ٩٨ وقوة التوى المحكوم به
رقم ٥٠٥)
- بروتستو
(أنظر بضائع رقم ١٦٢)
١٦٢. بضائع . مشحونة . مطالبة بقيمتها بعد

- ١٦٧ بنك التبليغ الزراعى . المحجز الادارى
وفاء لديونه . معناه .
(مصر الكلية الاهلية — د قضا مستجل ٤
١١ بوليه سنة ١٩٣٣ عدد ٨ ص ٥٧٠ رقم ٢٩٢)
بورصة
(انظر توكيل رقم ٢١٢)
بيع ابن العم لابن عمه
(انظر شفعة رقم ٤٢٦)
- ١٦٨ بيع السلم . تعهد صانع بصنع منقولات .
الملكية . تظل له حتى التسليم . حجز
استحقاق . عدم جوازه .
(بندر ططا الجزئية — ٨ اكتوبر سنة ١٩٣٢ عدد
١ ص ٥٧ رقم ٢٥)
١٦٩ بيع أشياء متنازع عليها . شراء محام . متى
يحكم بطلانه ؟
(استئناف مصر — ٣٠ يويه سنة ١٩٣٣ عدد
٤ ص ٢٤٥ رقم ١٣١)
بيع الاشياء المحجوزة
(انظر قضاء مستجل رقم ٥٠٠)
بيع بعد زيادة العشر
(انظر امر قاضى للبيوع رقم ١٤٣)
- ١٧٠ ١ - بيع . بيع شخص مالا يملكه .
اجازة . وجوب صدور الاجازة قبل
رفع دعوى ابطال البيع
٢ - بيع - نزع ملكية البائع لدين عليه .
فسخ العقد . اجازة الراسى عليه المزا
لبيع الاول . اعتبارها إيجابا جديدا
للمشتري السابق الخيار فى قبوله .
(اسبوط الكلية الاهلية - ١٠ يناير سنة ١٩٣٤ عدد
٦ ص ٤٢٤ رقم ٢٢٤)
١٧١ بيع . تسجيل . عقد غير مسجل . التزام
البائع بالتسجيل . تعويض
(استئناف مصر — ٤ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد
١ ص ١ مكرر رقم ١ مكرر)
١٧٢ بيع . تنفيذه . نقل الملكية . تعهد شخصى
(٢ - ٣)
- الشيخ . نص المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥
تجاوزى بحرى . تسليم كامل . عدم الحاجة
إلى بروتستو أو رفع دعوى فى الميعاد
المخصوص عليهما .
(اسكندرية الكلية الاهلية — اول مارس
سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ٤٣٠ رقم ٢٠)
- ١٦٣ بطلان . إجراءات اللصق . وجوب
التمسك بها قبل إجراء المزايدة
(استئناف مصر — ٢٠ ابريل سنة ١٩٣٣ عدد
٨ ص ٥٥٤ رقم ٢٨٤)
- ١٦٤ بطلان . تعاقد . بطلان أصلى . بيع .
عدم جدية الثمن . لا تقبل الاجازة . ولا
تسقط بمضى المدة . تقادم
(قضا فرنسى — ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٣
ص ٢٣٠ رقم ١٢٣)
- ١٦٥ بطلان . تغيير الدين . سريان آثار الدين
الجديد من غير بحث فى البواعث على تغيير
الدين . شريعة إسلامية . اتفاقها مع هذا
الرأى
(مصر الكلية الاهلية — ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٤
عدد ٩ ص ٦٢١ رقم ٣٢٣)
بطلان صحيفة دعوى نزع الملكية
(انظر اختصاص قاضى الامور المستعجلة رقم ٦٨)
بطلان محضر الصلح
(انظر تقادم رقم ٢٤٣)
- ١٦٦ بطلان مرافعة . ضد وزارة الاوقاف .
مضى ثلاث سنوات . صدور قرار
مجلس الوزراء بتنظيم فض المنازعات
بين الاوقاف والوزارات الاخرى .
لا يمنع من الحكم ببطلان المرافعة .
(استئناف مصر — ٣٠ ابريل سنة ١٩٣٣ عدد
١ ص ١٧ رقم ١٠)
بطلان
(انظر أفتاب رقم ٤ وتسجيل تنبيه نزع ملكية
رقم ٢٠٧ وتوكيل رقم ٢٦٢ وحكم غياي رقم ٣٢٢
وخطا رقم ٢٥٣ وقاضى المراد المستعجلة رقم ٤٨٧
ومعارضة رقم ٥٩٠)

- ١٨١ بيع في مرض الموت . القرينة المستفادة من المادة ٢٥٤ . جواز قبول الدليل على عكسها
(يا الجزئية — ٢٥ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٩ ص ٦٥٥ رقم ٣٣٢)
- ١٨٢ بيع قطن . محزني مقداره المتفق عليه . وجوب إثباته للبائع
(استئناف مختلط — ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٣١١ رقم ١٦٢)
بيع قطن
(انظر وقف رقم ٦٣٤)
- ١٨٣ ١ — بيع ملك الغير . بطلانه . إجازة . جوازاها . في البيوع الجبرية أيضا
٢ — بيع ملك الغير . إجازة . وجوب صدورهما من المالك بهذه الصفة
(اسبوط الكلية الاهلية — ٧ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد ١٠ ص ٧١٤ رقم ٣٦٤)
- ١٨٤ بيع منقولات . لعدم امكان قسمتها . اتباع اجراءات بيع المنقولات بطريق التنفيذ عليها
(دياط الجزئية — ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٢ ص ١٥٢ رقم ٧١)
بيع منقولات
(انظر قسمة قضائية رقم ٤٩٩)
- ١٨٥ بيع من وارث . سبق بيع العقار من المورث . بطلان البيع الثاني . . . لاعل للتفاضل .
(اسكندرية الكلية الاهلية — ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد ١٠ ص ٧٠٨ رقم ٣٦٢)
بيع من وارث
(انظر تركة اسلامية رقم ٢٠٣)
- ١٨٦ بيع . وعد . بالبيع . شروطه . وجوب الاتفاق على الثمن .
(اسبوط الكلية الاهلية — ٣ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٧ ص ٤٩٨ رقم ٣٦٠)
بيع وقائي
(انظر عقد رقم ٤٥٨ ورقم ٤٦٣)
- ١٧٣ رفع دعوى به . جوازه .
(استئناف مختلط — ٢٨ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ١٠ ص ٧٣٧ رقم ٣٧٨)
بيع . الدائن المسجل . تعريفه .
(استئناف مصر — ٣٠ ابريل سنة ١٩٣٣ عدد ٨ ص ٥٥٤ رقم ٢٨٤)
- ١٧٤ ١ — بيع . شراء الحقوق المتنازع فيها . رجال الهيئة القضائية بطلان . بطلان أصلي .
٢ — بيع . شراء الحقوق المتنازع فيها . وكيل نيابة . بطلان حوالة . بطلان
(استئناف مصر — ١٣ يونيو سنة ١٩٣٣ عدد ٤ ص ٢٤١ رقم ١٣٠)
- ١٧٥ بيع صوري . بطلانه . نقل الملكية بواسطته . انعدامها
(استئناف مختلط — ٢٤ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٨ ص ٥٩٥ رقم ٣٠٧)
بيع صوري
(انظر استحقاق رقم ١٠٣)
- ١٧٦ بيع . عدم النص على قيود حدود المبيع . الاحالة على عقود الملكية الأصلية . كاف
(استئناف مختلط — ١٠ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٧ ص ٥٤٠ رقم ٢٧٦)
- ١٧٧ بيع عقار . عدم نقل الملكية . قبل اشهار الافلاس . عدم جواز تنفيذ البيع وتسجيل العقد .
(استئناف مختلط — ٢٨ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ١٠ ص ٧٣٧ رقم ٣٧٨)
- ١٧٨ بيع عقار . لا يجوز إثبات التعاقد بالبينه ولو وجد مانع .
(استئناف مصر — ١٢ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد ١٠ ص ٦٩٥ رقم ٣٥٨)
- ١٧٩ بيع . غبن . اعتباره وحده سببا للفسخ
(نقض فرنسي — ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦ ص ٤٧١ رقم ٢٤٧)
- ١٨٠ بيع . فسخ . ميعاد السنة . مبدأ سريانه من تاريخ عقد البيع الابتدائي .
(استئناف مصر — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ١ ص ١ رقم ١)

- بيع
(انظر جلال رقم ١٦٤ - وفواتد رقم ٤٧)
بينة
(انظر عقد رقم ٤٥٩)
- ت
تأجير ارض الوقف
(انظر ناظر الوقف رقم ٦٠٧)
تأجير اعيان الوقف
(انظر حارس رقم ٢٧٧)
- ١٨٧ تأمين . حادث . المجنى عليه فيها . حقه
في رفع دعوى مباشرة ضد المؤمن
(استئناف مختلط — ١٥ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد
١ ص ٦٦ رقم ٢٥)
- ١٨٨ تأمين عن المسؤولية . في حوادث السيارات
تناولها جميع أحوال الخطأ .
(استئناف مختلط — ١٥ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد
١ ص ٦٦ رقم ٣٥)
تبيد المال
(انظر خيانة امانة رقم ٣٥٦)
تبعية
(انظر شخص معنى رقم ٤١٥)
تثبيت الملكية
(انظر قوة الشيء المحكوم به رقم ٥٠٤)
تجزئة . (عدم)
(انظر اقرار قضائي رقم ١٢٨)
تحديد الاختصاص
(انظر وفاة رقم ٦٢٧)
- ١٨٩ تخريض . على عدم دفع ضرائب الاطيان
واجور الحفر . انطباقه على المادة ١٥٤ .
ضرورة توفر ركبي العلانية وسوء
القصد
(مصر الكلية الاهلية — ٥ يناير سنة ١٩٣١
عدد ٣ ص ١٨٠ رقم ٩١)
- ١٩٠ تحضير . استئناف . تدخل انضمامي
- بنوعيه جواز فصل قاضي التحضير فيه .
(استئناف مصر — ٢٧ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ١٠٤
ص ٦٨٩ رقم ٣٥٦)
- ١٩١ تحضير . غرامة . حكم بها للخزانة عند
وقوع مخالفة من الطرفين
(استئناف مصر — ٦ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٨
ص ٥٦١ رقم ٢٨٨)
- ١٩٢ ١ - تحضير . خبر . عريضة تقدير
اتعابه . تقدم للجلسة مباشرة
٢ - تحضير . قانون التحضير . يسرى على
جميع القضايا بجلسة المرافعة ولو كانت
لاتمر لقاضي التحضير
٣ - تحضير . قانون التحضير . نظام عام .
عدم جواز الاتفاق على عدم تحضير قضية
من القضايا واحالتها للمرافعة
(استئناف مصر — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٩
ص ٦٠٥ رقم ٣١٥)
- ١٩٣ تحضير . قانون التحضير . اتفاق الخصوم
على سريانه على استئناف سابق على
تاريخ نفاذه . جوازه .
(استئناف مصر — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٨
ص ٥٥٧ رقم ٢٨٦)
- ١٩٤ تحقيق . اتسباب النيابة للبوليس .
لاجرائه . جوازه . لاضرورة لبيان أوجه
التحقيق
(ميت غمر الجزئية — ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٣
عدد ٩ ص ٦٥٦ رقم ٣٣٣)
تحقيق
(انظر انكار توقيع رقم ١٤٧ . وفواتد ربوية
رقم ٤٢٤)
- ١٩٥ تحكيم . المحكمون مفوضون بالصلح .
بشرط أن يكون عددهم وترا وتذكر
أساؤهم في مشاركة التحكيم
(با الجزئية — ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٣ عدد ٢
ص ١٥٠ رقم ٧٠)

- ١٩٦ تحكيم . حكته . شروطه . مبنى على رضا طرفي الخصوم . لحسم النزاع .
(مصر الكلية الاملية — ٧ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ١٢١ من ٢١ رقم ١٣)
- ١٩٧ تحكيم . وسطاء . العبرة بما قصده المتعاقدان . عقد عادي . تسري عليه قواعد الالتزامات (الموسيقى الجزئية — ٩ ابريل سنة ١٩٣١ عدد ٢٠٧ من ٢٠٥ رقم ١٠٥)
- ١٩٨ ١ - تحويل . سند تحت الاذن . عدم قانونيته . قرينة قانونية للحصول . جواز دحضها ٢ - تحويل بضمان . صفته . اعتباره ناقلاً للملكية
(استئناف مختلط — ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٣ من ٣٢٨ رقم ١١٥)
- ١٩٩ تحويل . ناقص لعدم النص على وصول القيمة . اعتباره توكيلاً . الحوالة في صالح المحتال . جواز المطالبة باسمه مباشرة
(طنطا الكلية الاملية — ١٦ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد ٣ من ١٨٢ رقم ٩٣)
- تحويل
(انظر حوالة رقم ٣٤٨ وسند تحت الاذن رقم ٤٠٦)
(انظر إيجار رقم ١٥١)
- تدخل انضمامي
(انظر تخيير رقم ١٩٠)
- ٢٠٠ تدليس . نظريته في قانون التسجيل . هو التواطؤ . مجرد العلم أو الصورية . غير كاف .
(طنطا الجزئية — ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦ من ٤٥٥ رقم ٢٣٤)
- ٢٠١ ترك المرافعة . عدم وجود مصلحة للدعي . وينشأ عنه ضرر للدعي عليه . عدم جوازه
(الشطارين الجزئية — ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ٨ من ٥٨١ رقم ٢٦٩)
- ٢٠٢ ترك المرافعة . متى يكون مقبولا . حجز القضية للحكم مع مذكرات . التقرير بالترك في هذا الميعاد . جوازه
(استئناف مصر — ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٨ من ٥٦٠ رقم ٢٨٧)
- ٢٠٣ تركه اسلامية . أملاك موروثية . بيع من وارث . مضي خمس سنوات على البيع . تمسك المشتري بحسن النية به . اعتراض الدائن للتركة . غير مقبول .
(استئناف مختلط — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٤ من ٣١٠ رقم ١٦٠)
- ٢٠٤ تركة . تفسيرها . شخصية التركة . قائمة لحين قسمتها
(استئناف مصر — ٢ ابريل سنة ١٩٣٣ عدد ٧ من ٤ رقم ٢٥٠)
- ترميمات
(انظر إيجار رقم ١٥٢)
- ٢٠٥ تزوير . في أوراق رسمية . وكيل . تقريره أمام الموثق بذلك بعد انتهاء الوكالة . اعتباره كذلك . تعاقدته مع الغير . وتقديم التاريخ . اعتباره تزوير عرفيا
(اسكندرية الكلية الاملية — ٢٠ ابريل سنة ١٩٣٣ عدد ٤ من ٢٧٥ رقم ١٤١)
- تزوير
(انظر دعوى تزوير رقم ٣٦٥)
- تسبيب أوجه الدفاع
(انظر قرض رقم ٦٢١)
- ٢٠٦ تسجيل تنفيه نزع الملكية . أثره . إلحاق الثمار بالعقار
(مصر الكلية الاملية — قضاء مستعجل — ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٤ من ٢٨٧ رقم ١٤٥)
- ٢٠٧ تسجيل تنفيه نزع ملكية . تسجيل حكم نزع الملكية . رغم مضي ال ١٦٠ يوما . يحل محله . تصرف المدين بعد تسجيل

حكم نزع الملكية بطلانه .

(استئناف مصر — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٩ ص ٦٠٢ رقم ٣١٤)

٢٠٨ تسجيل تنبيه نزع الملكية وتصرفات المدين

(مصر الكلية الاملية — ٢٨ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ٦٩٨ رقم ٣٥٩)

٢٠٩ تسجيل . دعوى صحة التعاقد . بيع العين لشخص سجل قبل تسجيل حكم صحة

التعاقد . خصم ثالث . قبول المشتري خصما ثالثا . مصلحة رافع دعوى صحة

التعاقد . زوالها بحصول التسجيل من الغير (دكرنس الجزئية — ٢٠ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ٢١١ رقم ١٠٦)

٢١٠ تسجيل . عقد عرفي . معلق نفاذه على التسجيل . لا يعتبر باطلا

(مصر الكلية الاملية — ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٣٥٥ رقم ١٨١)

تسجيل (انظر استحقاق رقم ١٠٣ وبيع رقم ١٧١ وتسجيل تنبيه نزع ملكية رقم ٢٠٧ وتعاقد رقم ٢١٧ وحق الحبس رقم ٣١٨ وشفعة رقم ٤٢٧ ورمز حيازي رقم ٢٩٢ وملكية رقم ٥٩٩)

تسجيل لأجنبي (انظر اختصاص المحاكم الاملية رقم ٤٨)

تسليم (انظر بيع رقم ١٧١)

٢١١ تشرد . عدم استثناء أحكامه . بالنسبة للأشخاص المراقبين

(ططا الكلية الاملية — ١٩ ابريل سنة ١٩٣٣ عدد ٤ ص ٢٧٤ رقم ١٤٠)

تصالح قاطع للتقادم (انظر تقادم رقم ٢٤٣)

٢١٢ تصحيح المكلفات — عدم جواز إلزام الحكومة به قضائيا .

(استئناف مخطط — ٧ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ١ ص ٦٥ رقم ٢٢)

٢١٣ تصحيح خطأ . في حكم مرسى مراد .

بالنسبة للحوض . جواز إجرائه في مواجهة ذوى الشأن .

(استئناف مخطط — ٧ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ١ ص ٦٥ رقم ٢٢)

تصرف المدين (انظر تسجيل تنبيه نزع ملكية رقم ٢٠٧)

٢١٤ تصرفات في مرض الموت . تأخذ حكم الوصية

(يا الجزئية — ٢٥ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٩ ص ٥٥ رقم ٢٢٢)

تضامن (انظر استئناف رقم ٩١)

تضامن الموكلين (عدم) (انظر الموكل والوكيل رقم ٦٠٥)

٢١٥ ١ - تضييمات . استحقاقها . وجوب عمل تكليف رسمي بذلك .

٢ - تضييمات . تكليف رسمي . محركات عرفية . لا تغنى عن التكليف الرسمي .

وجوب حصول التكليف على يد محضر

٣ - تضييمات . تكليف رسمي . جواز الاتفاق على الاعفاء منه

٤ - تضييمات . تكليف . وجوب أن يكون التنفيذ ممكنا .

٥ - تضييمات . ضرر . وجوب أن يكون الضرر مباشرا

(استئناف مصر — ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٤ ص ٢٥٣ رقم ١٣٥)

تضييمات (انظر فوائد رقم ٤٧١)

٢١٦ تعاقد . إيجار . قوانين تخفيض الإيجار من النظام العام . تنازل المستأجر مقدما

عن التمسك بها . شرط باطل . (دعيات الجزئية — ١٥ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ٥٨ رقم ٢٦)

- ٢١٧ تعاقد . تسجيل . بعد اعلان دعوى
بإثبات صحة التعاقد . اعتباره مبنيًا على
سوء النية والغش والتدليس . بطلان
آثاره
(دفتور الجزئية - ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦٥ ص
٤٥١ رقم ٢٢٢)
- ٢١٨ ١ - تعاقد - حرية التجارة . تقيدها
بصفة عامة مطلقة . محرم .
٢ - تعاقد . حرية التجارة . اتفاق على
قفل المحال التجارية في وقت معين من
الأسبوع . اتفاق جائز
(بور سعيد الجزئية - ١١ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٧
ص ٥٢٧ رقم ٢١٢)
تعاقد
(انظر اتماب عام رقم ٩ وأملية رقم ١٤٨ وتزوير
رقم ٢٠٥ ومحام رقم ٥٣٦)
تعدد النظائر
(انظر وقف رقم ٦٣٧)
- ٢١٩ تعدي وايداء . تطبيق المادة ٢٠٧ ع .
اشتراط اتحاد ارادتين عليه .
(اسوان الجزئية - ٢٥ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٦
ص ٤٦٦ رقم ١٣١)
- ٢٢٠ تعديل طلبات . وجود اتصال بين الطلب
الأصلي والطلب المعدل وعدم التنافر .
جوازه . دعوى منع تعرض . عدم
جواز تعديل الطلب فيها الى دعوى
استرداد حيازه
(دكرنس الجزئية أول - نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٨
ص ٥٨٠ رقم ٢٩٨)
تعرض
(انظر خنان البائع رقم ٤٣٧)
تعرض مادي
(انظر اجارة رقم ٢١)
- ٢٢١ تعهد . بقبول عوائد بلدية . الالتزام
- نهائيا به
(استئناف مخطوط - ٤ مايو سنة ١٩٣٣ عدد
١٠ ص ٧٣٩ رقم ٣٨٣)
٢٢٢ التعهد بعمل شيء . انقلابه الى تعويضات .
طلب قيمة الحكر . يوازي الحكم بالتعويض
(استئناف مخطوط - ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد
٥ ص ٣٩٧ رقم ٢٠٤)
- ٢٢٣ ١ - تعهد . سبب غير صحيح . ثبوت
السبب الصحيح ومشروعية . صحته
٢ - تعهد . اعتراف الدائن بالسبب
الصحيح . ومشروعية عدم تجزئة
الاعتراف . سر يانه
(استئناف مخطوط - ٢٢ مارس سنة ١٩٣٣
عدد ٩ ص ٦٦٩ رقم ٢٤٦)
تعهد شخصي
(انظر بيع رقم ١٧٢)
تعهدات . أساس المعاملات .
(مصر السككية الاهلية - ٢٥ أكتوبر سنة
١٩٣٢ عدد ٥ ص ٣٥٥ رقم ١٨١)
- ٢٢٤ تعهدات
(انظر مفلس رقم ٤٩٥)
- ٢٢٥ تعويض . حرمان الميت من الصلاة عليه
قبل دفع اجرة الصلاة عليه . مع بجانبها
ضرر . ثبوته
(الاذينية الجزئية - ١٩ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٤
ص ٢٠٧ رقم ١٥٦)
- ٢٢٦ تعويض . شرط جزائي . مشروط في
العقد . ثبوت ركن الضرر . وجوب
الحكم به .
(استئناف مصر - ٧ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ٢
ص ٨٣ رقم ٤٣)
- ٢٢٧ تعويض . عامل . إصابته أثناء العمل .
وفاته . وجوب تعويض ورثته . بصرف
النظر عن الخطأ .
(استئناف مصر - ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد
٧ ص ٤٩٥ رقم ٢٥٨)

- ٢٢٨ تعويض . عن دعوى كيدية . لأول مرة أمام الاستئناف . عدم قبوله (استئناف مختلط — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ٢٢٨ رقم ١١٦)
- ٢٢٩ تعويض . عن زفت في وقت غير لائق . متروك لتقدير القاضي (استئناف مصر — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ٦٠٩ رقم ٢١٧)
- ٢٣٠ تعويض . عن فسخ عقد مقاول . ماصرفه المقاول والارباح التي تنتج من المقاول (مصر الكلية الاملية - ١٨ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد ٢ ص ١٠٩ رقم ٥٦)
- ٢٣١ تعويض . في المادتين ١٤٧ و ١٧٢ جنابات . ضرورة العلاقة المباشرة بين الجريمة والضرر . (الولاية الجزئية — ٢٤ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٤٥٦ رقم ٢٣)
- ٢٣٢ ١ - تعويض . مجنى عليه . سبق الحكم له به . جواز رجوعه بالتعويض من جديد في حالة تجسم الضرر . ٢ - تعويض . سبق الحكم للمجنى عليه فيه . حق الورثة في الحصول عليه . خصوصاً في حالة ما إذا كانت الوفاة حادثة مباشرة من الحادث . شروطه (استئناف مختلط — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٢١١ رقم ١٦٤)
- ٢٣٣ تعويض . مشروط في عقد بيع . عن كل قطار . افتراض الربح والخسارة . (استئناف مختلط - ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٢١١ رقم ١٦٢)
- ٢٣٤ تعويض . وجوب توفر ركن الضرر . وتعتمد إحدائه أو الإهمال للحكم به (الرقازيق الجزئية — ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٣ عدد ٣ ص ٢٢٤ رقم ١١٢)
- ٢٣٥ تعويض (انظر اختصاص رقم ٣٨ واستبدال رقم ٩٨ وإيجار رقم ١٥٢ وبيع رقم ١٧١ وتعهد بعمل شيء رقم ٢٢٢ وقوة الشيء المحكوم فيه رقم ٥٠٤ ومستولية رقم ٥٥٩)
- ٢٣٦ تعويضات . شرط جزائي . مخالفة شرط عدم جواز زراعة قطن في مساحة تزيد عن الثلث . وجوب الحكم بالتعويض (استئناف مصر — ٩ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ٦ ص ٤٠٧ رقم ٢١١)
- ٢٣٧ تعويضات . قرار مجلس الجامعة المصرية بفصل طالب بكلية طب الاسنان تغيب عن الامتحان لمرضه . ثبوت مرضه . الزام الجامعة بالتعويض . (استئناف مصر — ١٩ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ٥ رقم ٤)
- تعويضات (انظر خطأ رقم ٣٥٤ وعقد بيع رقم ٤٥٥ ومستولية رقم ٥٦٥ ومقاول رقم ٥٩٦ ونزع ملكية رقم ٦١٤) تغيير الدين (انظر اختصاص رقم ٥٤)
- ٢٣٧ التفاضل بين حكم أهلي نهائي . وحكم شرعي غير نهائي . لجنة تنازع الاختصاص . حد اختصاصها (مصر الكلية الاملية — قضاء مستعجل — ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٢٨٩ رقم ١٤٦)
- تفاضل (انظر بيع من وارث رقم ١٨٥)
- ٢٣٨ تفسير . حكم . المنطوق . حق المحكمة في مراجعة الأسباب (المحلة الكبرى الجزئية — ١٢ سبتمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص ٣٩٤ رقم ٢٠٠)
- ٢٣٩ تفسير . عقد . تفسيره على أساس اجتناب تعطيل الفاظه (كفر الزيات الجزئية — ٩ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٥٢٧ رقم ٢٦٦)

٢٤٠ تفسير . نية المتعاقدين . في عقد . رغم

صيغته . موكول لتقدير القاضي

(طوخ الجزئية — ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٥

ص ٣٨٢ رقم ١٩٥)

تفسير

(انظر خيانة امانة رقم ٣٥٦ . وعقد رقم ٤٤٧

وقانون رقم ٤٩١)

٢٤١ تفليسة . شراء ديون الديانة . شراء

العقارات المملوكة للتفليسة بقيمة الديون

دعوى استحقاق عن الاعيان المشتراه .

حوالة . المشتري محتال على التفليسة .

ضمان الدائنين للملكية التأمينات . دائن

أجنبي . عدم اختصاص المحاكم الاهلية

بنظر الدعوى .

(استئناف مصر — ٣ يونيو سنة ١٩٣٣ عدد ٣

ص ١٦٩ رقم ٨٧)

٢٤٢ ١ — تقادم . انقطاع التقادم . لا ينقطع

إلا بالمطالبة الرسمية . خطابات لا تقطعه .

طلب معافاة . لا يقطع التقادم .

٢ — تقادم . تنازل عنه . لا تكون الا

باقرار صريح او ضمنى

(استئناف مصر — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٦

ص ٤١٨ رقم ٢١٨)

٢٤٣ تقادم . ايجار . رفع دعوى به قبل مضي

خمس سنوات . تصالح قاطع للتقادم .

بطلان محضر الصلح . لا يزيل أثر قطع

المدة .

(خطا الكلية الاهلية . — ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٣

عدد ٦ ص ٤٣٢ رقم ٢٢٣)

٢٤٤ تقادم . بين زوجين . الزوجية قائمة .

عدم جريانه

(استئناف مصر — ٩ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ٢

ص ٨٨ رقم ٤٥)

٢٤٥ ١ — تقادم . تقادم خمس . أوراق

تجارية . العبرة بصفة الدين وبسند الدين

٢ — تقادم . أوراق تجارية . تعريضها .

المتداولة بالتظهير أو التسليم

(استئناف مصر — ١١ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد

١٠ ص ٦٩٢ رقم ٢٥٧)

٢٤٦ ١ — تقادم . تغيير مدة التقادم . اقرار

كتابي . وجوب تعيين المبلغ المقرب به كتابة

٢ — تقادم . مدة قصيرة . قرينة السداد .

سقوطها بالاقرار بعدم الوفاء صراحة

أو ضمنا . وجوب سريان المدة الطويلة

٣ — تقادم . اتعاب طيب . بدسريان

التقادم . شفاء المريض أو وفاته أو

انقطاع العلاج

٤ — تقادم . تحديد الطرفين لمبدأ

سريانه . احترام ارادتهما

٥ — تقادم . اتعاب المحامي . مباشرة

قضية واحدة . مباشرة قضايا مرتبطة

بعضها . مباشرة قضايا معينة عمومية

باتعاب اجمالية . بدس التقادم . في الحالة

الاولى من تاريخ آخر إجراء . في الثانية من

آخر إجراء في آخر دعوى . في الحالة

الثالثة . تعتبر كل مدة دينا مندجا في التي

تليها . بدس التقادم من انتهاء الوكالة

(أسبوط الكلية الاهلية — ٣١ يناير سنة ١٩٣٤

عدد ٩ ص ٦٣٤ رقم ٢٢٥)

تقادم

(انظر بطلان رقم ١٦٤ وخيانة امانة رقم ٣٥٧

وقانون القرفة العسكرية رقم ٤٨٩ ومعارش رقم ٥٩٢)

تقادم خمس

١ انظر تقادم رقم ٢٤٥)

تقدير قيمة الدعوى

(انظر اختصاص رقم ٥٦)

٢٤٧ تقرير القاضي . في الجنب المستأنفة . شكله

ووضعه . من حق القاضي

(مصر الكلية الاهلية — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٣

عدد ١٠ ص ٦٩٩ رقم ٢٦٠)

- تقرير مافي الذمة . التقرير غشا وتديسا
(انظر حجز مالددين لدى الغير رقم ٢٩٣)
- ٢٤٨ تقليد . مجرد وجود شبه بين العلامة
الأصلية والعلامة المقلدة . توافره
(السبلة الجزئية — ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد
٨ ص ٥٨٧ رقم ٣٠٤)
- التقويم الميلادي
(انظر حكم غيابي رقم ٣٣٦)
- ٢٤٩ تكليف . اعتباره بالنسبة للحكومة . سند
ملكية دون الافراد
(اسكندرية الكلية الاملية — ١٣ ابريل سنة
١٩٣٣ عدد ٤ ص ٢٧٣ رقم ١٣٩)
- ٢٥٠ تكليف رسمي بالوفاء . تنازل الدائن . عن
جزء من دينه . مقابل دفع باقي الدين في
ميعاد معين . اخلال المدين بالوفاء .
عدم ضرورته .
(المنيا الكلية الاملية — ٨ مارس سنة ١٩٣٣
عدد ٣ ص ١٨٦ رقم ٩٦)
- تكليف رسمي
(انظر تضمينات رقم ٢١٥)
- ٢٥١ التمسك بالسقوط . ميعاده . المعارضة
أو الاشكال في التنفيذ
(مصر الكلية الاملية — « قضاء مستعجل » -
٣ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٩ ص ٦٤٨ رقم ٣٢٩)
- ٢٥٢ تملك بمضى المدة الطويلة . سر يانه على
الغائب . بخلاف مفقود الأهلية .
جوازه
(قوص الجزئية — ١٥ يناير سنة ١٩٣١ عدد ٨
ص ٥٩ رقم ٢٩٧)
- ٢٥٣ ١- تنازل . عن ريع وقف . اعتباره
من تاريخ قبوله
٢- تنازل . عن ريع وقف عدم جواز
الحكم بنفقة لإلبرضاء المحول اليه
(استئناف مخطط — ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد
٩ ص ٦٦٨ رقم ٢٤٣)
- تنازل
(انظر استئناف رقم ٨٢ وتقدم رقم ٢٤٢ ودين
رقم ٣٨١ وسقوط الحق بمضى المدة رقم ٣٩٨ وعقد
بيع رقم ٤٥٥ ووقف المرافعة رقم ٦٣٣)
- تنازل الدائن
(انظر تكليف رسمي بالوفاء رقم ٢٥٠)
- تنازل الناظر
(انظر وقف رقم ٦٣٨)
- تنازل ضمني
(انظر حكم غيابي رقم ٣٣٥)
- تنازل عن الدين
(انظر حوالة بالدين رقم ٣٤٥)
- تنازل عن صداق
(انظر امرأة متزوجة رقم ١٤٥)
- ٢٥٤ تنازع الاختصاص . اللجنة المشكلة في
سنة ١٩٢٠ لجنة ادارية . ليس لها
اختصاص قضائي
(مصر الكلية الاملية — ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٤
عدد ٩ ص ٦٢١ رقم ٣٢٣)
- تنازع الاختصاص
(انظر اختصاص الحاكم الاهلية رقم ٤٣)
- تنبيه بالدفع
(انظر حجز استحقاق رقم ٢٨٦)
- ٢٥٥ تنبيه نزاع ملكية . تسجيل . مانع من
تصرف المدين في العقار
(استئناف مصر — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٣
عدد ٩ ص ٦٠٢ رقم ٣١٤)
- تنبيه نزاع الملكية
(انظر مدين رقم ٥١٥)
- تنبيه
(انظر شرط رقم ٤١٦)
- ٢٥٦ تنفيذ بمصاريف الدعوى . التأشير بها
على هامش الحكم . بغير استصدار
أمر من القاضي . جوازه . صحته .
(ططا الجزئية — ٨ اكتوبر سنة ١٩٣٢ عدد ٤
ص ٣٠٤ رقم ١٥٤)
- (٢ — ٤)

- ٢٥٧ تنفيذ . حكم بصحة الامضاء . حصوله
بالاعلان والتنيه بالتنفيذ . صدوره
غاييا . عدم تنفيذه في بحرسة شهور .
سقوطه
(قنا الكلية الاملية — اولمارس سنة ١٩٣٣
عدد ٣ ص ١٨٤ رقم ٩٤)
تنفيذ حكم مرسى مراد
(انظر اختصاص قاضي الامور المستعجلة رقم ٦٧)
- ٢٥٨ تنفيذ . طلب إيقافه من غير المدين . قاضي
الامور المستعجلة . جواز الحكم بالاييقاف
حاله .
(ملوى الجزئية — ١١ يولييه سنة ١٩٣٢ عدد ١
ص ٥ رقم ٢٤)
تنفيذ عقد رسمي
(انظر عقد رسمي رقم ٤٥٧)
- ٢٥٩ تنفيذ . محضر . إعتباره وكيلا عن طالب
التنفيذ
(استئناف باريس — ٢ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد
٦ ص ٤٧١ رقم ٢٤٨)
تنفيذ
(انظر تضمينات رقم ٢١ وتنفيذ رقم ٢٥٩)
- ٢٦٠ تهديد . مفسد للرضا . شرطه أن يكون
عن أمر غير مشروع
(طنطا الجزئية — ١ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ١٠
ص ٧٣٣ رقم ٣٧٤)
التواطؤ
(انظر تدليس رقم ٢٠٠)
توزيع
(انظر استئناف رقم ٩٢ ونزع ملكية رقم ٦١٠)
توقف عن الدفع
(انظر اشهار إفلاس رقم ١١٤)
- ٢٦١ توقيع المورث . على عقد . دعوى طلب
صحة التوقيع . جواز رفعها على الورثة
(استئناف مصر — ٢٠ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ٢
ص ٩١ رقم ٤٧)
- ٢٦٢ توكيل . للمضاربة في البورصة . وعدم
جواز فسخه في مدة معينة وجواز تجديده .
مخالفته للآداب . بطلانه
(استئناف مختلط — ١٦ مارس سنة ١٩٣٣
عدد ٩ ص ٦٦٩ رقم ٣٤٥)
- ٢٦٣ توكيل . مخالف للقانون والآداب .
لا يكون محلا لاي مطالبة
(استئناف مختلط — ١٦ مارس سنة ١٩٣٣
عدد ٩ ص ٦٦٩ رقم ٣٤٥)
توكيل
(انظر تحويل رقم ١٩٩ وناظر وقف رقم ٦٠٦)
- ث
ثبوت
(انظر حكم استجواب رقم ٣٢٨)
ثبوت بالكتابة
(انظر سمسار رقم ٤٠٣)
ثمرات
(انظر شفيع رقم ٤٢٩)
ثمرات عقار . مرهون . لا يكفي لاحاقها به
(استئناف مختلط — ١١ يناير سنة ١٩٣٣
عدد ٧ ص ٥٤١ رقم ٢٧٧)
ثمن
(انظر بيع رقم ١٨٦ وورهن رقم ٣٩٤)
- ج
الجامعة المصرية . شخصية معنوية .
مستقلة عن الحكومة .
(استئناف مصر — ١٩ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ١
ص ٥ رقم ٤)
- ٢٦٦ جريمة الاعتياد على الاقراض بفوائد
فاحشة . دعوى مدنية . جواز ادعاء
المجنى عليه في جريمة الاعتياد على الاقراض
مدنيا أمام محاكم الجنح
(السيد الجزئية — ٩ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ٢
ص ١٤٢ رقم ٦٨)

- جريمة
(انظر قانون القرعة العسكرية رقم ٤٨٩)
- جريمة الزنا
(انظر اعتراف رقم ١١٦)
- ٢٦٧ جريمة . فعل سلبي . فعل إيجابي . متى يكون الفعل السلبي معاقبا عليه .
(دكرنس الجزئية — ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد ١٠ ص ٧٣٤ رقم ٣٧٥)
جمعيات أدبية وفنية ودينية
(انظر صالح مختلط رقم ٤٣١)
- ٢٦٨ جمعيات تعاونية . شركات . لاجمعيات
(بورسعيد الجزئية — ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٣ عدد ٣ ص ٢١٦ رقم ١٠٩)
جنحة
(انظر صلح رقم ٤٣٢)
جنحة أوجنانية
(انظر عائذ رقم ٤٤٢)
- ٢٦٩ جنسية . أرملة لوطى . اعتراف حكومتها الأصلية بها . اعتباره .
(استئناف مختلط — ١٤ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ٩ ص ٦٦٨ رقم ٣٤٤)
جنسية مستقلة
(انظر شخص معنوى رقم ٤١٥)
- جهة إدارية
(انظر أمر إدارى رقم ١٤١)
- جوار
(انظر شفعة رقم ٤٣٦)
- ح
- ٢٧٠ الحائز للعقار . الواجب اعلانه باجراءات نزع الملكية . شرطه . سبق التصرف قبل تسجيل التنييه .
(استئناف مصر — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٩ ص ٦٠٢ رقم ٣١٤)
- ٢٧١ الحائز للعقار . تعريفه . رهن حيازى . المرتن حيازيا لا يعتبر حائزا للعقار . ولا يعتبر من أرباب الديون المسجلين
- اجراءات نزع الملكية
(استئناف مصر — ٢٠ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ٢ ص ٩٤ رقم ٤٩)
حائز للعقار
(انظر مسئولية رقم ٥٦٨)
- ٢٧٢ حائط مشترك . تعريفه
(الجيزة الجزئية — ٧ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص ٣٩٠ رقم ١٩٩)
- ٢٧٣ حائط مشترك . عدم احداث فتحة أو منور فيه الا بموافقة الشريك الآخر
(الجيزة الجزئية — ٧ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص ٣٩٠ رقم ١٩٩)
- ٢٧٤ حائط مشترك . فتح شبايك عليه . حق الجار الآخر في رفع البناء ملكه مستندا على هذه الحائط . نتائج
(استئناف مختلط — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٤٠٠ رقم ٢١٠)
- ٢٧٥ حادث . توزيع المسؤولية . عدم قبولها من الراكب . حاله .
(استئناف مختلط — ١٥ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ١ ص ٦٦ رقم ٣٥)
حادث
(انظر تأمين رقم ١٨٧ ومسئولية السيد رقم ٥٦٧)
- ٢٧٦ حادثة سيارة . نقل المجنى عليه مجانا . هل يسأل السائق عن الخطأ اليسير ؟
(استئناف مختلط — ١٥ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ١ ص ٦٦ رقم ٣٥)
- ٢٧٧ حارس . تأجيله اعيان الوقف . عدم استئذان المحكمة الشرعية . عدم نفاذ الاجارة
(استئناف مصر — ٧ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ٢ ص ٨٣ رقم ٤٣)
- ٢٧٨ حارس قضائى . اتعانه . خصمه من الايراد المتحصل . حق الرجوع على المتسبب فى الحراسة
(استئناف مختلط — ٢٦ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٨ ص ٥٩٦ رقم ٢١٠)

- ٢٧٩ حارس قضائي . طلب انتهاء مأموريته .
طلب بقاءه . بدعوى فرعية في الاستئناف .
عدم جوازه .
(استئناف مختلط — ١١ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٧ ص ٥٤١ رقم ٢٧١)
- ٢٨٠ حارس قضائي . على أطيان على الشيوع
جوازه
(استئناف مختلط — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٣٩٩ رقم ٢٠٨)
- ٢٨١ حارس قضائي - على أعيان الوقف . حقه
في التقاضي بالنيابة عن الوقف
(استئناف مختلط — ١١ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ١٠ ص ٧٣٩ رقم ٣٨٤)
حارس الشيء
(أنظر مسئولية رقم ٥٦١)
- ٢٨٢ حارس
(أنظر مدين رقم ٥٢٥)
حبس الثمن . في حالة وجود حقوق على
العين المبيعة . جوازه
(منوف الجزئية — ٥ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٣ ص ٦٦٢ رقم ٢٣٦)
حبس العين المرهونة
(أنظر اختصاص رقم ٥١)
- ٢٨٣ حجر
(أنظر قاصر رقم ٤٧٧)
حجر اداري . بمعرفة المجالس المحلية .
عدم مسئولية الحكومة عنه
(استئناف مختلط — ٣ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ٢٢٧ رقم ١١٣)
- ٢٨٤ حجر اداري . سداد اللوائد . توقيع في
غير العين المطلوب عنها اللوائد . بطلانه .
(المطارين الجزئية — ٢ أبريل سنة ١٩٣٣ عدد ١٠ ص ٧٣٥ رقم ٣٧٦)
- ٢٨٥ حجر اداري . مخالف للقوانين واللوائح
بطلانه
(استئناف مختلط — ٤ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ١٠ ص ٧٣٨ رقم ٣٨٣)
- حجر اداري
(انظر اجراءات تنفيذ رقم ٢٩ وبتك التسليف
الزراعي رقم ١٦٧ ومسئولية رقم ٥٦٢)
٢٨٦ حجر استحقاق . اقراضه حق الملكية .
عدم تثبيته . حجر تحفظي . اقراضه
الدائنية . تنفيذه . معلق على التنييه بالدفع .
(استئناف مختلط — ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦ ص ٤٦٨ رقم ٢٢٧)
حجر استحقاق
(انظر بيع السلم رقم ١٦٨)
- ٢٨٧ حجر تحت يد الغير . غش . من المحجوز
لديه في عدم التقرير . حدوده
(استئناف مختلط — ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ١٥٧ رقم ٧٩)
- ٢٨٨ حجر تحفظي . اتفاق على توقيعه قبل
الاستحقاق . بطلانه .
(المحلة الكبرى الجزئية — ٥ أكتوبر سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ٧٣٩ رقم ٣٧١)
- ٢٨٩ ١ - حجر تحفظي . تنفيذي . التفرقة بينهما
في القانون المصري .
٢ - حجر تحفظي . متى يصبح تنفيذيا
(مصر الكلية الاهلية — قضاء مستجمل — ٣ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٩ ص ٦٤٨ رقم ٣٢٩)
- ٢٩٠ حجر تحفظي . على مفروشات . ملك
الزوجة . جوازه . حججه
(ديروط الجزئية — ١٩ يولية سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٣٠٢ رقم ١٥٢)
حجر تحفظي
(انظر حجر استحقاق رقم ٢٨٦)
- ٢٩١ حجر تقليدي - شبيه بالحجر الاستحقاق
(السيده الجزئية — ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد ٨ ص ٥٨٧ رقم ٣٠٤)
حجر عقاري
(انظر حراسة رقم ٣١٤)
- ٢٩٢ ١ - حجر . على الآلات اللازمة للدين .
تقديره موضوعي .

- ٢٩٩ - حراسة . شروطها
(استئناف مصر — ٢٨ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ٣ ص ١٦٥ رقم ٨٤)
- ٣٠٠ ١ - حراسة . عدم جوازها
٢ - حراسة . جوازها إذا توفرت أسباب الخطر
(مصر الكلية الأهلية - قضاء مستعجل ، ٢ سبتمبر ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٢٨٧ رقم ١٤٥)
- ٣٠١ حراسة . على أعيان تركة . حق الحبس لأجنبي في عين منها . غير داخل فيها
(استئناف مختلط - ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ١٥٧ رقم ٨٠)
- ٣٠٢ حراسة . على أعيان تركة . لعدم الاتفاق على إدارتها . بجوازها .
(استئناف مختلط — ١٩ أبريل سنة ١٩٣٣ عدد ١٠ ص ٧٢٨ رقم ٣٨٠)
- ٣٠٣ حراسة . على أعيان مرفوع الدعوى بقسمتها . أمام المحاكم المختلطة . اختصاص هذه المحاكم بها
(استئناف مختلط — ١٩ أبريل سنة ١٩٣٣ عدد ١٠ ص ٧٢٨ رقم ٣٨٠)
- ٣٠٤ حراسة . على أعيان وقف . لوجود نزاع . جوازها .
(الأزبكية الجزئية — ١٤ أبريل سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص ٥٨٢ رقم ٣٠٠)
- ٣٠٥ حراسة . على أموال المدين عامة . في حالة نزاع الملكية . عدم جوازها
(النيابة الكلية الأهلية — ٢ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ٤ ص ٢٦٩ رقم ١٣٧)
- ٣٠٦ ١ - حراسة . على عقار . جواز رفعها تبعا للموضوع أو في محل العقار
٢ - حراسة . على أعيان وقف . المدين مستحق فيه دون غيره . جوازها
٣ - حراسة . ادخال الناظر . دون المستحقين . صحته .
- ٢ - حجز . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالغائه
(مصر الكلية الأهلية — قضاء مستعجل — ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ١٩٩ رقم ١٠١)
- ٢٩٣ ١ - حجز مالمالدين لدى الغير . تقرير مافي الذمة . ميعاد تقرير مافي الذمة
٢ - حجز مالمالدين لدى الغير . التقرير غشا وتدليس . ملزومية المحجوز لديه . شروطها
(استئناف مصر — ٢٧ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ١٦٤ رقم ٨٢)
- ٢٩٤ حجز مالمالدين لدى الغير . ناظر وقف ومستحق فيه . في وقت واحد . دائن شخصي له . غير مانع من حجزه تحت يد مستأجرى أعيان الوقف .
(المطارين الجزئية — ٢٤ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٢٩٤ رقم ١٤٧)
- ٢٩٥ حذف عبارات من حكم محكمة . جوازه . بمعرفة المحكمة الاستئنافية .
(قنا الكلية الأهلية — ٩ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ٣٦ رقم ١٨)
- ٢٩٦ حراسة . إجراء تحفظي . للمحافظة على الأشياء المتنازع عليها . الأصل في الحراسة . الحفظ . الخروج عن هذه القاعدة . أحواله
(اسكندرية الكلية الأهلية - قضاء مستعجل - ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٣٧٣ رقم ١٩٠)
- ٢٩٧ حراسة . حالة انتهاء عقد إيجار أحد الشركاء وعدم اتفاقهم على الإدارة . جوازها .
(استئناف مختلط — ١١ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٧ ص ٥٤١ رقم ٢٧٧)
- ٢٩٨ ١ - حراسة . دائن لأحد الملاك . عدم جواز اتخاذ إجراءات تنفيذ فردية
٢ - حراسة . للاحاق الثمار بالعقار
(مصر الكلية الأهلية — قضاء مستعجل - ١١ يولييه سنة ١٩٣٣ عدد ٨ ص ٥٧٠ رقم ٢٩٢)

٣١٣ حراسة . وفاة أحد الحراس . جواز انفراد الباقي .

(استئناف مصر — ٤ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ٤ رقم ٣)

٣١٤ حراسة . على أعيان من زرع ملكيتها . وقبل

الحجز العقاري وبعد المعارضة . جوازها

(استئناف مخطط — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٢

عدد ٥ ص ٣٩٩ رقم ٢٠٨)

حراسة

(انظر وكالة رقم ٦٤٠ وقف رقم ٦٣١)

حرية التجارة

(انظر تناقد رقم ٢١٨)

٣١٥ حساب . وكالة . مخالصة . وجوب عمل

حساب تفصيلي . مخالصة بحملة . لاتعفى من

وجوب تقديم الحساب

(استئناف مصر — ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٣ عدد

٨ ص ٥٥٠ رقم ٢٨٢)

٣١٦ ١ - حساب جاري . الاتفاق الحاصل

بشأنه . لا يستمر به د قفله . جواز الاتفاق

على الفائدة التعاقدية

٢ - حساب جاري . تغيير سعر الفائدة .

احتساب سعر آخر للفائدة عند الاستحقاق

(استئناف مخطط — أول ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد

٥ ص ٣٩٧ رقم ٢٠٣)

حفظ الدعوى

(انظر محكمة شرعية رقم ٥٣٩)

حق استرداد المباني

(انظر ناظر الوقف رقم ٦٠٧)

حق امتياز

(انظر قضاء مستعجل رقم ٥٠٠)

٣١٧ ١ - حق الارتفاق . للنفعة العامة . بنص

صريح في القانون . تعريفه . مشروعيته

٢ - حق الارتفاق . للنفعة العامة . ونزع

الملكية للنفعة العامة . عدم ارتباطها

(مصر الكلية الأهلية — ٣٠ مارس سنة ١٩٣٣

عدد ٣ ص ١٨٩ رقم ٩٨)

٤ - حراسة على وقف . تأخيرها بسبب

التفويض على أموال المدين . قبولها .

٥ - حراسة . على وقف . الناظر غير

المدين . ومتواطىء . معه جوازها

(استئناف مخطط — ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد

ص ١٥٥ رقم ٧٦)

٣٠٧ حراسة قضائية . انتهاؤها . اختصاص

قاضي الأمور المستعجلة

(مصر الكلية الأهلية - قضاء مستعجل - ١٢ سبتمبر

سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ١٩٦ رقم ١٠٠)

٣٠٨ حراسة قضائية . ريع . عدم اختصاص

قاضي الأمور المستعجلة . إيداع بالخزينة

(استئناف مخطط — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٢

عدد ٥ ص ٣٩٩ رقم ٢٠٨)

٣٠٩ ١ - حراسة قضائية . على ساقية . جوازها

٢ - حراسة . المدعى عليه في الدعوى غير

ملى . جوازها

(دكرنس الجزئية — ٢٥ مارس سنة ١٩٣٠ عدد

٨ ص ٥٧٤ رقم ٣٩٤)

٣١٠ حراسة . مستأجر . عدم جواز الحكم

بالحراسة . نزاع جدى حول السداد .

(مصر الكلية الأهلية — (قضاء مستعجل) ٢٥

أبريل سنة ١٩٣٤ عدد ١ ص ٧٣١ رقم ٣٦٧

٣١١ ١ - حراسة . مستأجر تمتنع عن سداد

الاجرة . أو عن زراعة الأرض . عدم

جواز تعيين حارس

٢ - حراسة . اتفاق الخصوم على الحراسة .

جواز الحكم بذلك . صفة الحارس

(استئناف مصر — ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٣ عدد

١٠ ص ٦٨٤ رقم ٣٥٣)

٣١٢ حراسة . نزع ملكية . إلحاق الثمرات

بالعقارات . لا يحرم المدين من استغلاله

بنفسه . عدم جوازها .

(يا الجزئية — ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص

٣٠١ رقم ١٥١)

- ٣٢٢ حق الملكية - بمضى المدة - التمسك به -
 ضرورة وجود أعمال اغتصاب ظاهرة -
 (كفر الزيات الجزئية - ٢٧ يناير سنة ١٩٣٢
 عدد ٤ ص ٢٩٥ رقم ١٤٨)
 حق الملكية
 (أنظر حيز استحقاق - رقم ٢٨٦)
 حق الملكية مقيد
 (أنظر لائحة رقم ٦٤٣)
 حق الكفيل في مطالبة المدين
 (أنظر كفالة رقم ٥١٩)
 حق الناظر في الإدارة
 (أنظر وقف رقم ٦٣٤)
 حق الوارث
 (أنظر عقد رقم ٤٥٩)
 حق الوكيل في مطالبة المدين
 (أنظر وكالة رقم ٦٣٩)
 حق رد الفوائد الزائدة
 (أنظر رد الفوائد الزائدة رقم ٣٨٤)
 حق عيني
 (أنظر اختصاص المحاكم الأهلية رقم ٤٤)
 حق مدني
 (أنظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم ٥١٨)
 ٣٢٣ حق مرور المياه - اثباته - عدم جوازه
 بشهادة الشهود الا إذا كان لمضى المدة
 الطويلة المكسبة له
 (اسيوط الكلية الأهلية - ٣١ أكتوبر سنة
 ١٩٣٣ عدد ٥ ص ٣٦٩ رقم ١٨٨)
 حق مرور
 (أنظر قاضي الأمور المستعجلة رقم ٤٧٨)
 حق مكتسب
 (أنظر مجلس الوزراء رقم ٥٣٠)
 حقوق المرتد
 (أنظر اختصاص رقم ٥٤)
 ٣٢٤ حقوق عينية - أعمال التسامح - عدم
 امتلاكها -
 (الجيزة الجزئية - ٧ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ٥
 ص ٣٩٠ رقم ١٩٩)
- حق الاستعمال والاستغلال
 (أنظر شيوخ رقم ٤٣٠)
 حق التصرف
 (أنظر شيوخ رقم ٤٣٠)
 حق التقاضي
 (أنظر وقف رقم ٦٣٤)
 حق الجار
 (أنظر حائط مشترك رقم ١٧٤)
 ٣١٨ حق الحبس - عقدر من حيازي - وجوب
 تسجيله للاحتفاظ بحبس العين
 (شين الكوم الجزئية - عدد ٣ ص ٢٠٦ رقم ١٠٤)
 ٣١٩ حق الحكر - سقوطه بمضى المدة - مبدأ
 مدة السقوط واحتسابها
 (استئناف مختلط - ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥
 ص ٣٩٧ رقم ٢٠٤)
 حق الحكر -
 (أنظر بائع رقم ١٠٩)
 حق الدائنين
 (أنظر وقف رقم ١٣١)
 حق الرجوع
 (أنظر استبدال رقم ١٠١ وحارس قضائي رقم
 ٢٧٨ ووقف رقم ٦٢٩)
 حق الصانع
 (أنظر حق المؤلف رقم ٣٢٠)
 ٣٢٠ حق المؤلف - حق الصانع - مطلق حقهما
 في ملكية المؤلف أو المصنوعات
 (السيد الجزئية - ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد
 ٨ ص ٥٨٧ رقم ٣٠٤)
 ٣٢١ حق المحكوم له - في طلب الحكم له
 بالطلبات الأولى بالمعارضة مادامت
 الرسوم نسبية
 (دكرنس الجزئية - ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد
 ٢ ص ١٣٧ رقم ٦٥)
 حق المعارضة
 (أنظر عقد صلح رقم ٤٦٠)
 حق المفاوض في التعويضات
 (أنظر اجارة أشخاص رقم ٢٠)

- ٣٢٥ حكر . تصقيعه . مسألة تقديرية . سريان التصقيع الجديد من وقت رفع الدعوى (استئناف مصر — ٣٠ ابريل سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ١٦ رقم ٩)
- ٣٢٦ حكر . تقديره . القاعدة . (استئناف مصر — ٩ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٩ ص ٦٢٠ رقم ٣٢٢)
- حكر (انظر تعهد رقم ٢٢٢)
- ٣٢٧ حكم ابتدائي . بعدم قبول الدعوى . الغاؤه استئنافا . جواز الحكم في أصل الدعوى . (استئناف مختلط — ٢٨ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ١٠ ص ٧٣٧ رقم ٣٧٨)
- ٣٢٨ حكم . استجواب . إجراء متعلق بالثبوت . استئناف الحكم الصادر فيه . غير مانع من نفاذه فوراً . (مصر الكلية الاهلية — ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٣٣ عدد ٤ ص ٢٨٢ رقم ١٤٤)
- ٣٢٩ حكم أهلى . باستحقاق عقار للبائع له . اختصاص لأجنبي ضد المشتري . عدم سريان الحكم ضده (استئناف مختلط — ٤ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ١٠ ص ٧٣٨ رقم ٣٨٢)
- ٣٣٠ حكم . النطق به . قاطع . حق المحكوم عليه في الاستئناف أو الالتماس انجازا (اسبوط الجزئية — ١٧ يونيه سنة ١٩٣٠ عدد ٨ ص ٥٧٥ رقم ٢٩٥)
- ٣٣١ حكم باستبدال خير . قرار . وليس حكما تمهيديا . غير جائز استئنافه . (استئناف مصر — ٧ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ٢ ص ٨٧ رقم ٤٤)
- حكم (انظر حذف عبارات رقم ٢٩٥ وعقد صلح رقم ٤٦٠ وممارسة رقم ٥٩١)
- حكم بالنفاذ (انظر شروع في الدفعة رقم ٤٢١)
- حكم بالاخلا . (انظر اثبات حالة رقم ١٥)
- حكم بدین (انظر قوة الشيء المحكوم به رقم ٥٠٣)
- حكم بصحة الامضاء غيابيا (انظر تنفيذ رقم ٢٥٧)
- حكم تمهيدى . أو تحضيرى (انظر استجواب رقم ٢٠٢)
- حكم جنائى (انظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢)
- حكم جنائى بالبراءة (انظر قوة الشيء المحكوم به رقم ٥٠٨)
- حكم جنائى صادر بالعقوبة أو ببراءة (انظر قوة الشيء فيه رقم ٥١٨)
- حكم شرعى (انظر التفاضل بين حكم أهلى نهائى رقم ٣٢٧ وقوة الشيء المحكوم فيه رقم ٥١٣)
- ٣٣٢ حكم غيابى . بطلانه . ليس من النظام العام . جواز التنازل عنه . (استئناف مصر — ٧ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص ٣٤٧ رقم ١٧٦)
- ٣٣٣ حكم غيابى . تنفيذه . تنفيه نزع ملكية . من مقدمات التنفيذ . وليس ورقة متعلقة به . غير مانع من سقوطه بمضى ستة أشهر (الازبكية الجزئية — ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ٧٣٠ رقم ٣٧٢)
- ٣٣٤ حكم غيابى . سقوطه . الحكمة فيه . زوال صفة الغياب عنه (مصر الكلية الاهلية — قضاء مستعجل — ٣ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٩ ص ٦٤٨ رقم ٣٢٩)
- ٣٣٥ حكم غيابى سقوطه . ليس طعناتى الحكم وليس من النظام العام . التنازل عنه . ولو تنازلا ضمنا . جوازه . حاله (طنطا الجزئية — ٨ اكتوبر سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص ٥٨٥ رقم ٣٠٢)

- ٣٣٦ حكم غياي . سقوطه . لمضى ستة اشهر .
احتسابها . بالتقويم الميلادى
(دكرنس الجزئية - ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٤ ص ٣٠٥ رقم ١٥٥)
- ٣٣٧ حكم غياي . سقوطه بمضى ستة شهور .
مع الاجراءات اللازمة له - قيام
الاجراءات السابقة عليه .
(دكرنس الجزئية - ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد
٢ ص ١٣٧ رقم ٦٥)
- ٣٣٨ حكم غياي . فى معارضة . باعتبارها كأن
لم تكن . استئناف هذا الحكم . يشمل
نظر الموضوع أيضا .
(شين الكوم الكلية - ٢٣ ابريل سنة ١٩٣٣
عدد ٤ ص ٢٧٧ رقم ١٤٢)
- ٣٣٩ حكم قاضى البيوع . بدم الايقاف
لرفع دعوى استحقاق . وبمضى المزداد .
قابل للاستئناف . والحكم بقبوله يطل
مرسى المزداد
(استئناف مختلط - ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٦ ص ٤٦٩ رقم ٢٤١)
- حكم قضائى
(انظر امتناع عن تسليم الصغير رقم ١٣٤)
- ٣٤٠ حكم قطعى . حكم تمهيدى . أثرهما .
(مصر الكلية الاهلية - ٢٤ اكتوبر سنة
١٩٣٣ عدد ٤ ص ٢٨٢ رقم ١٤٤)
- ٣٤١ ١ - حكم محكمة شرعية . مجرد اثباته .
لدين صداق . عدم الحكم به . حق المحاكم
المختلطة فى بحثه
٢ - حكم جنائى . من محكمة اجنبية . غير
جائز لقوة الشيء المحكوم به
(استئناف مختلط - ١٤ مارس سنة ١٩٣٣
عدد ٩ ص ٦٦٨ رقم ٣٤٤)
- حكم مدنى
(انظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم ٥١٤)
- حكم مرسى مزاد
(انظر اختصاص رقم ٥٧ واستئناف رقم ٨٤ و ٨٣)
وتصحح خطأ رقم ٢١٣)
- ٣٤٢ حكم مرسى المزاد . ثابت فيه حصولها
بعد ثلاثة دقائق . صحته . لا يطعن فيه إلا
بالتزوير .
(استئناف مختلط - ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦
ص ٤٦٩ رقم ٢٤١)
- حكم مرسى المزاد .
(انظر اجراءات نزاع الملكية رقم ٣٠)
- حكم نزاع الملكية
(انظر استئناف رقم ٨٥)
- حلف اليمين
(انظر محاماه رقم ٥٣٨)
- حلول دائن محل آخر
(انظر استعجال رقم ١٠٨)
- حلول دائن مسجل
(انظر نزاع ملكية رقم ٦١١)
- حلول الدين باستبدال المدين
(انظر مدينون متضامنون رقم ٥٤٦)
- حماية الملكية الزراعية الصغيرة
(انظر قانون الخمسة أفدنة رقم ٤٩٤)
- ٣٤٣ حمل سلاح . مشايخ فرق العرب .
حقهم فيه .
(الفشن الجزئية - ١٤ اكتوبر سنة ١٩٣٠
عدد ٨ ص ٥٧٨ رقم ٢٩٦)
- ٣٤٤ حوالة بالدين . اشتراط قبول المدين فى القانون
الاهلى . و اعلان الحوالة فى القانون المختلط
(السيدة زينب الجزئية - ٩ أغسطس سنة
١٩٣٢ عدد ١٠ ص ٧٣٥ رقم ٣٦٩)
- ٣٤٥ حوالة بالدين . تنازل عن الدين . الغرض
منه خدمة المدين وتخليصه من الدائن .
لا حاجة لرضاء المدين . الغرض ارتفاع
المتنازل له . ضرورة رضاء المدين
(اسكندرية الكلية الاهلية - ٢٧ اكتوبر سنة
١٩٣٣ عدد ٦ ص ٤٢٤ رقم ٢٢١)
- (٢-٥)

٣٤٦ حوالة بالدين . بسند أو حكم . بدون

رضاء المدين . عدم جوازها .

(اسبوط الكلية الاهلية — ٢٠ أكتوبر سنة

١٩٣٢ عدد ١ ص ٢٤١ رقم ١٤)

٣٤٧ حوالة . نفاذها من تاريخ اعلان التنازل

(استئناف مختلط — ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٣

عدد ٩ ص ٦٦٨ رقم ٣٤٣)

٣٤٨ حوالة . وعد بالبيع من جانب واحد .

تحويله . وجوب مراعاة اجراءات

التحويل .

(تقض فرنسي — ٤ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٦

ص ٤٧١ رقم ٢٤٥)

حوالة

(انظر بيع رقم ١٧٤ وتحويل رقم ١٩٩ وتقليدية

رقم ٢٤١)

حيازة بحسن نية

(انظر منقول رقم ٦٠٢)

حيازة

(انظر منقول رقم ٦٠٣)

خ

خادم

(انظر سيارة رقم ٤١٠)

٣٤٩ خير . مضاريفه . عدم التزام من لم

يكن خصما فيها .

(استئناف مختلط — ٨ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد

١ ص ٦٥ رقم ٢٣)

خير

(انظر تخيير رقم ١٩٢)

٣٥٠ ١ - ختم امضاء . انكار . جوازه في

حالة انكار الختم

٢ - ختم . انكار التوقيع به مع الاعتراف

بالختم . جواز الانكار . وجوب اثبات

التمسك بالورقة بصحة التوقيع بالختم

٣ - ختم الاعتراف به دون التوقيع .

مبدأ ثبوت بالكتابة جواز الاحالة الى

التحقيق ليثبت مقدم الورقة صحتها .

(استئناف مصر — ٦ يونيو سنة ١٩٣٣ عدد

٣ ص ١٧٢ رقم ٨٨)

٣٥١ ١ - ختم . التوقيع به من شخص ثالث .

برضاء صاحبه . جوازه

٢ - ختم اثبات التوقيع به . سواء بمعرفة

صاحبه أو الغير . برضائه . جوازه .

٣ - ختم . الطعن بالتزوير . بمعرفة

صاحبه . جوازه .

(استئناف مختلط — ١٥ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد

١ ص ٦٦ رقم ٢٤)

٣٥٢ خصم ثالث . دخوله في الاستئناف .

جوازه ممن له حق المعارضة

(استئناف مختلط — ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد

٣ ص ٢٢٧ رقم ١١٤)

خصم ثالث

(انظر تسجيل رقم ٢٠٩ ودعوى رقم ٣٦٧)

٣٥٣ الخطأ . وقوعه في سبب التعاقد . بطلان

التعاقد

(الموسكى الجزئية — ٩ ابريل سنة ١٩٣١ عدد

٣ ص ٢٠٧ رقم ١٠٥)

خطأ العامل

(انظر مسئولية رقم ٥٦٣)

خطأ جسيم

(انظر مسئولية رقم ٥٦٢)

٣٥٤ خطأ . خطأ مشترك . تعويضات .

الموازنة بين كل مشترك في الخطأ .

(اسبوط الكلية الاهلية — ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣

عدد ٦ ص ٤٢٥ رقم ٢٢٢)

٣٥٥ خطأ . مزلقان . غير مخفور . عدم التأكد

من سلامة الطريق . مسئولية السائق .

(استئناف مختلط — ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد

٣ ص ٢٣٠ رقم ١٢٢)

خطأ مشترك

(انظر خطأ رقم ٣٥٤)

تعيين هذه الجريمة : غير مانع من العقاب

(العف الجزئية — ١١ سبتمبر سنة ١٩٣٢ عدد

١٠ ص ٧٣٦ رقم ٣٧٠)

٣٥٩ دعاوى وضع اليد . شرط وضع اليد

سنة قبل التعكير

(الواسطى الجزئية — ١٣ سبتمبر سنة ١٩٣٣

عدد ٣ ص ٢٢٢ رقم ١١١)

٣٦٠ دعوى الحلول محل الدائن . عدم دفع

الكفيل كامل الدين . وعدم استيفاء

كامل مطلوبه . عدم جواز اقامتها بخلاف

دعوى الرجوع العادية .

(مصر الكلية الاهلية — ٥ فبراير سنة ١٩٣٣

عدد ١ ص ٢٢ رقم ١٧)

دعوى ابطال البيع

(انظر بيع رقم ١٧٠)

دعوى استحقاق

(انظر اختصاص الحاكم الاهلية رقم ٤٤)

دعوى استحقاق

(انظر تخطيط رقم ٢٤١ وحكم قاضى البيع رقم ٢٣٩)

٣٦١ ١ - دعوى الدائن المباشرة . قبل مدين

مدينه . الداخل فى الدعوى . قبولها

٢ - دعوى الدائن المباشرة . اهمال المدين

لحقه . شرط لقبولها .

٣ - دعوى مباشرة . من الدائن . حقه

فى طلب الحكم له بما لمدينه . حالتها .

(استئناف مختلط — ١٥ يونيو سنة ١٩٣٢

عدد ١ ص ٦٦ رقم ٣٥)

٣٦٢ ١ - دعوى الاستحقاق . إيقاف البيع .

شرط رفع الدعوى قبل جلسة المزاد

الاولى

٢ - دعوى استحقاق - رفعت متأخرة .

اعتبارها دعوى عادية . الحكم الصادر

فها لصالح المستحق . نافذ على نازع

الملكية . والراسى عليه المزاد

(استئناف مختلط — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد

٦ ص ٤٦٩ رقم ٢٤١)

خطأ يسير

(انظر حادثة سيارة رقم ٢٧٦)

خطأ

(انظر تعويض رقم ٢٢٧ وسيارة رقم ٤١٢

ومزلقانات رقم ٥٥٤ ومستولية رقم ٥٥٨ و ٥٦٢

و ٥٦٦ ومصاريف رقم ٥٨٤)

٣٥٦ خيانة أمانة . عقد بين الطرفين . سداه

التفجير . ومبنى على إرادة المجنى عليه .

للقيام باداء عمل معين . نية الوكالة فيه .

تفسيره . اعتباره عقد وكالة . تبديد المال

المسلم للوكيل . تطبيق المادة ٢٩٦

(العطارين الجزئية — ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٣٢

عدد ٧ ص ٥٣٠ رقم ٢٦٨)

٣٥٧ ١ - خيانة أمانة . وكيل . إنذاره

بالعزل والرد . امتناعه عن الرد .

٢ - خيانة أمانة . تقادم . يبدأ من

امتناعه عن تقديم المطلوب منه . إجراءات

الدعوى المدنية . لا تقطع التقادم

(مصر الكلية الاهلية — ٢ اكتوبر سنة ١٩٣٣

عدد ٨ ص ٥٦٢ رقم ٢٨٩)

خيانة الأمانة

(انظر منقول رقم ٦٠٢)

د

دائن

(انظر منقول رقم ٦٠٢)

دائن أجنبي

(انظر تفليسة رقم ٢٤١)

دائن شخصى

(انظر حجز ما للدين لدى الغير رقم ٢٩٤)

دائن للتركة

(انظر تركة اسلامية رقم ٢٠٣)

دائن مسجل

(انظر بيع رقم ١٧٣ ونزع ملكية رقم ٦١١)

٣٥٨ دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة .

دعوى شخصية	دعوى استرداد
(انظر اختصاص رقم ٥٨)	(انظر اختصاص مركزي رقم ٧٤ وقوة الشيء
٣٦٨ دعوى صحة التعاقد . اجماع الرأي عليها .	المحكوم فيه رقم ٥١٥)
صحتها .	دعوى استرداد منقول
(مصر السككية الاهلية - ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٣٢	(انظر منقول رقم ٦٠٢)
عدد ٥ ص ٣٥٥ رقم ١٨١)	دعوى استرداد وخيازة
دعوى صحة التعاقد	(انظر تعديل طلبات رقم ٢٢٠)
(انظر تسجيل رقم ٢٠٩)	دعوى باثبات صحة التعاقد
دعوى صورية	(انظر تعاقد رقم ٢١٧)
(انظر دعوى بوليسية رقم ٣٦٢)	٣٦٣ دعوى بوليسية . دعوى صورية . متى
دعوى ضمان	تصح المطالبة بالثمن . في دعوى الصورية
(انظر التماس رقم ١٣٢)	لا ثمن .
دعوى طلب صحة التوقيع	(استئناف مصر - ١٠ يونيه سنة ١٩٣٣
(انظر توقيع المورث رقم ٢٦١)	عدد ١٠ ص ٦٧٩ رقم ٢٥٢)
دعوى عادية	٣٦٤ دعوى بوليسية . عدم جواز توجيهها
(انظر دعوى استحقاق رقم ٣٦٢)	بصفة دفع .
٣٦٩ ١ - دعوى . عبء اثباتها على مدعيها	(استئناف مصر - أول مارس سنة ١٩٣٣
٢ - دعوى مستعجلة . باخلاء مستأجر	عدد ٥ ص ٢٢٩ رقم ١١١)
بغير عقد . اثباته . جوازه	دعوى بوليسية
(استئناف مخطط - ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد	(انظر ابطال التصرفات رقم ١)
٣ ص ٢٢٩ رقم ١١٩)	٣٦٥ دعوى تزوير . ككل دعوى أخرى .
دعوى عمومية	لا بد من تحقق عنصر المصلحة والفائدة
(انظر صلح رقم ٤٢٢ وقانون للقرعة العسكرية	(مصر السككية الاهلية - ٩ يونيه سنة ١٩٣٠
رقم ٤٨٩)	عدد ٢ ص ٩٩ رقم ٥٢)
٣٧٠ دعوى عمومية . المسائل الفرعية . حق	دعوى تفسير حكم . بقصد تصحيحه .
القاضي الجنائي في الفصل فيها .	عدم قبولها .
(قنا السككية الاهلية - ١٥ فبراير سنة ١٩٣٣	(استئناف مخطط - ١٩ يناير سنة ١٩٣٣ عدد
عدد ٢ ص ١٠٦ رقم ٥٥)	٨ ص ٥٩٤ رقم ٣٠٩)
دعوى فرعية	دعوى جنائية
(انظر مارس قضائي رقم ٢٧٩)	(انظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم ٥١٨)
٣٧١ دعوى فرعية . رفعها . أثناء حجز	٣٦٧ دعوى . خصم ثالث . تدخل . شروطه .
القضية للحكم . وفي المذكرة الختامية	انواعه
للمدعى عليه . عدم قبولها .	(استئناف مصر - ١٠ يونيه سنة ١٩٣٣ عدد
(السيدة زينب الجزئية - ١٥ يناير سنة ١٩٣٣	٤ ص ٢٢٩ رقم ١٢٩)
عدد ٩ ص ٦٥٤ رقم ٣٣١)	دعوى ريع - دعوى نفقة
دعوى كيدية	(انظر اختصاص رقم ٧٣)
(انظر تعرض رقم ٢٢٨)	

<p>الدفع الفرعية</p> <p>(أنظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم ٥٠٩)</p> <p>٣٧٧ دفع بالبطلان . اعلان دعوى حراسة .</p> <p>لعدم بيان اعيان الوقف . عدم جواز رفعه أمام الاستئناف</p> <p>(استئناف مختلط — ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ١٥٥ رقم ٧١)</p> <p>دفع بسقوط الحق</p> <p>(أنظر مضي المادة رقم ٥١٥)</p> <p>دفع بعدم اختصاص محكمة الجنج</p> <p>(أنظر دعوى مدنية رقم ٣٧٢)</p> <p>٣٧٨ دفع بعدم اختصاص . بالنسبة لمركز المحكمة . حق المحكمة في إحالة القضية على المحكمة المختصة بها .</p> <p>(المنشية الجزئية — ١٨ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٢٩٨ رقم ١٤٩)</p> <p>٣٧٩ دفع بعدم الاختصاص . طلب التأجيل للاستعداد . لا يسقطه</p> <p>(مصر الكلية الالهية — ١٦ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد ٢ ص ١١٩ رقم ٥٧)</p> <p>دفع</p> <p>(أنظر استبدال مدني بآخر ١٠١)</p> <p>دولة أجنبية</p> <p>(أنظر اختصاص رقم ٥٩)</p> <p>دين</p> <p>(أنظر شركاء رقم ٤١٧)</p> <p>٣٨٠ دين الوقف . معقود لصالحه . التزام المستحقين له .</p> <p>(استئناف مختلط — ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٢٩٨ رقم ٢٠٥)</p> <p>٣٨١ دين إيجار . تنازل . الاتفاق على حق الدائن الرجوع فيه . عند عدم السداد في المعاد . شرط تهديدي . وجوب الحكم بالضرر الحاصل .</p> <p>(استئناف مصر — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٤ ص ٤٨٨ رقم ٢٥٥)</p>	<p>دعوى مدنية</p> <p>(أنظر اشكال رقم ١١١ وجريمة رقم ٣٦٦ وملح رقم ٤٣٢ وقوة الشيء المحكوم فيه رقم ٥١٨)</p> <p>٣٧٢ دعوى مدنية . مدع مدني . الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنج بنظر الدعوى العمومية . لأن الحادثة جنائية . عدم جواز قبوله من المدعى المدني</p> <p>(المنشية الجزئية — ١٢ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ٣ ص ٢١٢ رقم ١٠٧)</p> <p>دعوى ملكية</p> <p>(أنظر وصية رقم ٦٢٥)</p> <p>دعوى منع تعرض</p> <p>(أنظر تعديل طلبات رقم ٢٢٠)</p> <p>٣٧٣ دعوى منع تعرض . ضد شخص آخر . عدم جوازها من المستأجر . حقه في طلب الفسخ او تنقيص الأجرة</p> <p>(دكرنس الجزئية — أول نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٨ ص ٥٨٠ رقم ٢٩٨)</p> <p>دعوى نزاع ملكية</p> <p>(أنظر اختصاص الحاكم الاملية رقم ٤٤)</p> <p>٣٧٤ دعوى نزاع ملكية . رفعها قبل الخمسة عشرة يوما المنصوص عليها بالمادة ٥٥٠ مرافعات . جواز قبولها .</p> <p>(استئناف مصر — ٢٢ يولي سنة ١٩٣٣ عدد ٤ ص ٢٥٠ رقم ١٣٤)</p> <p>٣٧٥ دعوى وضع اليد . اثبات وضع يد رافعها . لزومه</p> <p>(استئناف مختلط — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ٢٢٨ رقم ١١٦)</p> <p>٣٧٦ ١ - دعوى وضع اليد . مبنية على حكم قضائي . في غير مواجهة واضع اليد . قبولها</p> <p>٢ - دعوى وضع يد . عقد رهن حيازة . صحته . لا محل لبحثه في الدعوى</p> <p>(استئناف مختلط — ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٢٩٩ رقم ٢٠٦)</p>
---	---

- ٣٨٢ دين . سداد . شرط السداد عند المقدرة .
صحيح . تحديد ميعاد السداد . يكون بمعرفة
القاضي .
(استئناف مصر — ١٣ يريه ١٩٣٣ عدد ٧
ص ٤٨٤ رقم ٢٥٣)
دين . صداق
(انظر حكم محكمة شرعية رقم ٣٤١)
دين . عادى
(انظر رهن حيازي رقم ٣٩٢)
٣٨٣ دين على مورث . انكار الوارث له .
عدم جواز قبول دفعه بمضى ٣٦ يوما
وتحليفه اليمين
(استئناف مختلط — ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٢٠٥ ص ٣٩٨ رقم ٢٠٥)
ر
الراسى عليه المزار
(انظر بيع رقم ١٧٤)
رب العمل
(انظر مسئولية رقم ٥٦٣)
٣٨٤ رد الفوائد الزائدة . حق يختلف عليه .
التعويض . عدم الحق فيه .
(الوابى الجزئية — ٢٤ يناير سنة ١٩٣٤ عدد
٦ ص ٤٥٦ رقم ٢٣٥)
٣٨٥ ١ — رد القاضي . الاوجه المبينة بالمادة
٣٠٩ مرافعات . على سبيل الحصر .
٢ — رد القاضي . ليس بخصومة . وخاصة
القاضي . لها اجراءات معينة في القانون
(مصر الكلية الاهلية — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٣
عدد ١٠ ص ٦٩٩ رقم ٣٦٠)
٣٨٦ ردة . لاضرورة للبحث في صدقها .
(مصر الكلية الاهلية — ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٤
عدد ٩ ص ٦٢١ رقم ٣٢٣)
رسوم
(انظر مصارف رقم ٥٨٤)
رضا
(انظر املية رقم ١٤٨ وتهديد رقم ٢٦٠
وحالة بالدين رقم ٣٤٥)
٣٨٧ رعت . واهمال
(انظر غاظر السيارات رقم ٥٤٢)
٣٨٨ رعت . عقد استخدام . بغير مدة معينة .
جواز حصوله . وشرطه ان يكون
الاستغناء في وقت غير لائق .
(استئناف مصر — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٣
عدد ٩ ص ٦٠٩ رقم ٣١٧)
٣٨٩ رعت . في وقت غير لائق . متعلق بالنظام
العام . التنبية السابق مدته . مسألة
تقديرية .
(استئناف مختلط — ٢٩ مارس سنة ١٩٣٣
عدد ١٠ ص ٧٣٧ رقم ٣٧٩)
٣٩٠ رعت . ميعاد الاعلان ومهلته . المكافأة .
تقديرها .
(استئناف مختلط — اول فبراير سنة ١٩٣٣
عدد ٩ ص ٦٦٦ رقم ٣٣٩)
رعت في وقت غير لائق
(انظر تسويض رقم ٢٢٩ ومستخدم رقم ٥٧٧)
رعت
(انظر اتفاق رقم ١٤)
٣٩١ رهن حيازي . تمسك الدائن بالحيازة
بحسن نية . مشروعيتها
(استئناف مختلط — ١٠ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٧
ص ٥٤٠ رقم ٢٧٥)
٣٩٢ رهن حيازي . عدم تسجيله . اعتباره
دين عادي .
(كفر الزيات الجزئية — ٩ يويه سنة ١٩٣٢
عدد ٧ ص ٥٢٧ رقم ٢٦٦)
٣٩٣ رهن . فسخ . نقص الغلة عن الفائدة

- القانونية المذكورة . ليس سبباً للفسخ .
(استئناف مصر — ١٣ يونيو سنة ١٩٣٣
عدد ٧ ص ٤٨٤ رقم ٢٥٣)
- ٣٩٤ رهن . قلة الثمن . بالنسبة لقيمة العقار .
دفع مبلغ معين سنوياً من البائع للمشتري .
قرائن ذلك
(طوخ الجزئية — ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٥
ص ٣٨٢ رقم ١٩٥)
- رهن
(أنظر حق الحبس رقم ٣٦٨ وثمرات العقار
رقم ٤٦٤ وعقد رقم ٣٦٣)
- بيع
(أنظر تنازل رقم ٢٥٣ وحراسة قضائية رقم ٣٠٨
وقوة الشيء المحكوم فيه رقم ٥٠٤)
- ز
- زوجية
(أنظر تقادم رقم ٢٤٤)
- زيادة القيمة
(أنظر ضمان البائع رقم ٤٣٧)
- س
- ٣٩٥ سبب الدين . مخالفته للنظام أو الآداب
العامة . في سند مديونية . تحرير إثبات
ما يخالفه . غير مانع من إثبات ذلك بكافة
الطرق .
(السبلاوين الجزئية — ٤ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٢٣
ص ١٤٩ رقم ٦٩)
- سبب صحيح
(أنظر تمديد رقم ٢٢٣ وعقد بيع رقم ٤٥٤)
- السببية المباشرة
(أنظر قتل خطأ رقم ٤٩٥)
- ٣٩٦ سرقة . اختلاس . الخطأ في التسليم .
ينفيه
(اسكندرية الجزئية — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٧
ص ٥٣٤ رقم ٢٧٠)
- ٣٩٧ سرقة . أخذ ججارة من الجبال . لا
- تعد سرقة .
(ديروط الجزئية — ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد ١
ص ٦٠ رقم ٢٧)
- سرقة
(أنظر شروع في السرقة رقم ٤٢١ ومنقول
رقم ٦٠٢)
سعر الفائدة
(أنظر حساب جاري رقم ٢١٦)
- ٣٩٨ سقوط الحق بمضى المدة . قطع سريانه .
إعلان تعديل طلبات . عن دين ثبت
سداده . سبق صدور عقد بالتنازل
عنه . صفة هذا التنازل والالتزام . حق
متنازل عنه . اعتباره كذلك . حكم
سابق صدوره في موضوع هذه الدعوى .
اعتباره قاطعاً للبدء أيضاً .
(استئناف مصر — ٤ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٥
ص ٣٤٠ رقم ١٧٣)
- ٣٩٩ سقوط الحكم بقوة القانون . معناه .
(مصر الكلية الاملية — قضاء مستعجل ٤
٣ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٩ ص ٦٤٨ رقم ٣٢٩)
- سقوط
(أنظر علامات رقم ٥٣٨)
- ٤٠٠ سلطة إشراف قاضي الأمور المستعجلة
على الاحكام الاهلية النهائية .
(مصر الكلية الاملية - قضاء مستعجل -
٩ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٤ ص ٢٨٩ رقم ١٤٦)
- سلطة الحكومة
(أنظر أعمال الادارة رقم ١٢٢)
- سلطة المحاكم
(أنظر أوامر إدارية رقم ١٤٩)
- ٤٠١ سلطة قاضي الأمور المستعجلة في القضاء
بالاجراء التحفظي
(مصر الكلية الاملية - قضاء مستعجل - ٢٦
١ أكتوبر سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ٢٠٣ رقم ١٠٣)
- سلطة قاضي الأمور المستعجلة
(أنظر قاضي الأمور المستعجلة رقم ٤٨٤)

سلطة مستقلة (أنظر مجالس تأديب رقم ٥٢٧)	سند أو حكم (أنظر حوالة بالدين رقم ٢٤٦)
٤٠٢ سمسار بورصة . بنكير . سند لحامله . عرضه عليه . عدم استعلامه . ليست حجة عليه لاثبات سوء نيته . (استئناف مخطوط - ١٠ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٧ ص ٥٤٠ رقم ٢٧٥)	سند الدين (أنظر مجة رقم ٦٢٢)
٤٠٣ سمسار . توكيله مدني . ثبوته بالكتابة أو اليمين . عدم جوازه بالبينة . حق القاضي في التقدير . مداه . (استئناف مخطوط - ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ١٥٧ رقم ٨١)	سند لحامله (أنظر سمسار بورصة رقم ٤٠٢)
٤٠٤ ١ - سمسرة . عدم الاتفاق على قيمتها . جواز تقديرها قضاء . ٢ - سمسرة . عن سلفية عقارية . عدم الحد من قيمتها عرفا . ٣ - سمسرة . عن سلفية . سداد سلفية سابقة لذات محل التسليف . عدم جوازها (استئناف مخطوط - ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ١٥٧ رقم ٨١)	سند ملكية (أنظر تكليف رقم ٢٤٩)
٤٠٥ سمسرة . عدم استحقاقها قبل نهو العملية . قبولها مبدئيا . رفضها لنقض مستندات الملكية . عدم استحقاق السمسار لاعتاب (أنظر استئناف مخطوط - ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ١٥٧ رقم ٨٢)	سند باعتراف بدين (أنظر معنى المدة رقم ٥٨٦)
٤٠٦ ١ - سند تحت الاذن . ضمان لحساب . غير مانع من تحويله ٢ - سند تحت الاذن . حسن نية حامله . عليه بالضمان . غير مانع من اعتباره (استئناف مخطوط - أول فبراير سنة ١٩٣٣ عدد ٨ ص ٥٩٧ رقم ٢١٣)	سند يك (أنظر إفلاس رقم ١٢٧)
٤٠٧ سندات تحت الاذن . محورة من أصل التمن . تسهيلات للسداد . عدم تطبيق مضي المدة بالمادة ٢٠١ عليها (استئناف مخطوط - ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٣٩٩ رقم ٢٠٧)	٤٠٧ سندات تحت الاذن . محورة من أصل التمن . تسهيلات للسداد . عدم تطبيق مضي المدة بالمادة ٢٠١ عليها (استئناف مخطوط - ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٣٩٩ رقم ٢٠٧)
٤٠٨ سوء استعمال الحق . عدم تطبيقها ضد المالك لمرور مياه الغير في أرضه . الالتجاء لمصلحة الرى (أسبوط الكلية الاهلية - ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص ٣٦٩ رقم ١٨٨)	٤٠٨ سوء استعمال الحق . عدم تطبيقها ضد المالك لمرور مياه الغير في أرضه . الالتجاء لمصلحة الرى (أسبوط الكلية الاهلية - ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص ٣٦٩ رقم ١٨٨)
٤٠٩ السوربون تحت الادارة الفرنسية . المنازعات الخاصة بهم . مع الرعايا المحليين . من اختصاص المحاكم الاهلية (استئناف مخطوط - ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ٢٣٩ رقم ١٤٠)	سوء النية (أنظر تعاقد رقم ٢١٧ و سمسار رقم ٤٠٢)
٤١٠ ١ - سيارة . استعمال ابن صاحبها لها . عدم اتصافه بصفة الخادم .	سوء الادارة (أنظر مسئولية رقم ٥٦٨)
	٤٠٩ السوربون تحت الادارة الفرنسية . المنازعات الخاصة بهم . مع الرعايا المحليين . من اختصاص المحاكم الاهلية (استئناف مخطوط - ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ٢٣٩ رقم ١٤٠)
	سيادة (أنظر اختصاص رقم ٥٩)
	٤١٠ ١ - سيارة . استعمال ابن صاحبها لها . عدم اتصافه بصفة الخادم .
	سند تحت الاذن (أنظر تحويل رقم ١٩٨)
	سند غير رسمي (أنظر نفاذ معجل رقم ٦١٥)

- ٢ - سيارة . تأمين من المالك له والسائق .
لا مسئولية في حالة عدم النص عليها .
(استئناف مخطط — ١٥ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ١ ص ٦٦ رقم ٣٥)
- ٤١١ سيارة . التأمين عليها . زيادة عدد الركاب فيها . افتراض المسئولية .
(استئناف مخطط — ١٥ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ١ ص ٦٦ رقم ٣٥)
- ٤١٢ سيارة . حادثة . زيادة شخص عن العدد المقرر . انعدام الخطأ .
(استئناف مخطط — ١٥ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ١ ص ٦٦ رقم ٣٥)
- ٤١٣ سيارة . سقوطها في ترعة . افتراض الخطأ .
(استئناف مخطط — ١٥ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ١ ص ٦٦ رقم ٣٥)
- سيارات
(انظر مسئولية رقم ٥٦٤)
- ٤١٤ سيد وخادمه . عساكر الجيش . عدم مسئولية وزارة الحرية عن سوء اختيارها
(اسوان الجزئية — ٢٥ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٦ ص ٤٦٦ رقم ٢٣٦)
- ش
- شحن بضائع
(انظر بضائع رقم ١٦٢)
- ٤١٥ ١ - شخص معنوي . جنسية مستقلة . تبعيته للدولة التي ينشأ فيها .
٢ - شخص معنوي . نشأته في مصر . اعتباره مصرياً
(امكندرية الكلية الاهلية - قضاء مستجل - ٤ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٥ ص ٢٧٥ رقم ١٩١)
- شخصية التركة .
(انظر تركه رقم ٢٠٤)
- شخصية معنوية .
(انظر الجامعة المصرية رقم ٣٦٥ ومجالس محلة رقم ٥٢٩)
- شراء الحقوق المتنازع فيها
(انظر بيع رقم ١٧٤)
- شراء ديون الديانة
(انظر تقليبة رقم ٢٤١)
- شرط اختصاص
(انظر اختصاص رقم ٦٠)
- شرط الاعفاء
(انظر عقد استخدام رقم ٤٥٠)
- شرط السداد عند المقدرة
(انظر دين رقم ٢٨٢)
- شرط بعدم الاعلان بالفسخ
(انظر عقد استجار الاشخاص رقم ٤٤٩)
- شرط تهديدي
(انظر دين رقم ٣٨١)
- شرط جزائي
(انظر تعويض رقم ٢٢٦ وتعويضات رقم ٢٣٥)
- شرط عدم التعويض
(انظر مزاد رقم ٥٥٢)
- شرط عدم المسئولية
(انظر ايجار رقم ١٢)
- ٤١٦ شرط . في عقد تقسيط . باستحقاق باقي الاقساط فوراً وبغير حاجة إلى أي تنبيه . صحته . نفاذه
(استئناف مخطط — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦ ص ٤٦٩ رقم ٢٢٩)
- ٤١٧ شركاء في عقار . دفع أحدهم دين الرهن للآخرين . توزيع المبلغ المسدد على الجميع بنسبة حصصهم .
(استئناف مصر — أول مارس سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص ٢٢٩ رقم ١٧١)
- شركاء
(انظر قسمة رقم ٤٩٨)
- شركات تجارية
(انظر صالح مخطط رقم ٤٣١)
- ٤١٨ ١ - شركات تعاونية . مدنية أو تجارية حسب الأحوال

- ٢ - شركة تجارية . غير متوفرة فيها .
شروطها . مريان قواعد القانون المدني
عليها
(بور سعيد الجزئية — ٣٠ ابريل سنة ١٩٣٣
عدد ٣ ص ٢١٦ رقم ١٠٩)
- ٤١٩ شركة . النص على عدم تحمل شريك
أى خسارة . بطلانها
(كفر الزيات الجزئية — ٢١ يناير سنة ١٩٣٢
عدد ١٠ ص ٧٢٣ رقم ٣٦٨)
- شركة أجنبية
(أنظر عوائد اختيارية رقم ٤٦٦)
- ٤٢٠ شركة توصية . موصى . ضمانه . حدوده .
(استئناف مختلط — أول فبراير سنة ١٩٣٣
عدد ٨ ص ٥٩٧ رقم ٣١٣)
- ٤٢١ شروع فى السرقة . لا يأخذ حكم السرقة .
طبقا للمادة ١٨٠ تج . عدم الحكم بالنفاذ
(ميت غمر الجزئية — ٤ يناير سنة ١٩٣٢
عدد ٦ ص ٤٤٤ رقم ٢٣٠)
- ٤٢٢ شريك بالتوصية . انسحابه . إلزامه
بديون الشركة لغاية هذا التاريخ .
(استئناف مختلط — ٨ يونه سنة ١٩٣٢ عدد ١
ص ٦٥ رقم ٣٢)
- شريك
(أنظر عوائد بلدية رقم ٤٦٧)
- ٤٢٣ شطب دعوى . معناه . آثاره
(أسبوط الجزئية — ١٧ يونيه سنة ١٩٣٠ عدد ٨
ص ٥٧٥ رقم ٢٩٥)
- شطب الدعوى
(أنظر محكمة شرعية رقم ٥٣٩)
- شطب المعارضة
(أنظر معارضة رقم ٥٨٨)
- ٤٢٤ شفعة . انتقال الملكية . من يوم الحكم .
آثاره القانونية من يوم التسجيل .
(استئناف مختلط — ٣١ مايو سنة ١٩٣٢ عدد
١ ص ٦٤ رقم ٣١)
- ٤٢٥ شفعة . إيراد العقار . محاسبة المشفوع
- ضده عنه .
(استئناف مختلط — ٣١ مايو سنة ١٩٣٢ عدد
١ ص ٦٤ رقم ٣١)
- ٤٢٦ ١ - شفعة . بيع ابن العم لابن عمه .
اعتباره فى الدرجة الرابعة . جوازها
٢ - شفعة . الجوار . وطريق بين الأرضين .
كاف لجوازها .
(الجيزة الجزئية — ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٤ عدد
٧ ص ٥٣٤ رقم ٢٧١)
- ٤٢٧ شفعة . تطبيق المادة ١٨ من القانون . نقل
الملكية بالنسبة للغير .
(استئناف مختلط — ٢١ مايو سنة ١٩٣٢ عدد
١ ص ٦٤ رقم ٣١)
- ٤٢٨ شفعة . شروط العلم بالبيع الذى يترتب
عليه طلب الشفعة .
(استئناف مصر — ٩ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ١
ص ١٩ رقم ١٢)
- ٤٢٩ شفع . عرضه الثمن قبل الحكم النهائى
جوازه . حقه فى الاتفايع بالثمرات .
(استئناف مختلط — ٣١ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ١
ص ٦٤ رقم ٣١)
- شهادة الميلاد
(أنظر معاش رقم ٥٩٣)
- شيك
(أنظر وفا . رقم ٦٢٧)
- ٤٣٠ شيوع . مالك فيه . حقه بصفته المعنوية
والمادية . الفارق بينهما . حق التصرف .
حق الاستعمال والاستغلال
(الجيزة الجزئية — ٧ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ٥
ص ٣٩٠ رقم ١٩٩)
- شيوع
(أنظر حارس قضائى رقم ٢٨٠)
- ص
صاحب العمل
(أنظر إجارة أشخاص رقم ٢٠ ومقاول بناء
رقم ٥٩٦)

- ٤٣١ الصالح المختلط . قبولها في الشركات التجارية. عدم قبولها . بالنسبة للجمعيات الأدبية والفنية والدينية . اختصاص المحاكم الأهلية بمنازعاتها (استندرية الكلية الأهلية - قضا . متعجل - ٤ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٥ ص ٣٧٥ رقم ١٩١) صدق (أنظر امرأة متزوجة رقم ١٤٥)
- ٤٣٢ صلح . جنحة . دعوى مدنية . سير الدعوى العمومية (استئناف فرنسي — ٣١ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ٣ ص ٢٢١ رقم ١٢٦) صلح (انظر مخالفات رقم ٥٤٣ وناظر وقف رقم ٦٠٩)
- ٤٣٣ سورية . وجود أملاك أخرى للبدن . لا يمنع من الطعن بها (استئناف مختلط — ٢٤ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٨ ص ٥٩٥ رقم ٣٠٧) سورية (أنظر ملكية رقم ٥٩٩)
- ض ضرائب الاطيان وأجور الخفر (انظر تحرير رقم ١٨٩) ضرر (انظر تعويض رقم ٢٢٥ ورقم ٢٣٢ ورقم ٢٣٤ ودين رقم ٢٨١ ومجنى عليه رقم ٥٣١ ومسئولية رقم ٥٦١ ورقم ٥٦٨ وصاريف رقم ٥٨٤)
- ٤٣٤ ضم دفع إلى الموضوع . من حق المحكمة دون الخصوم (الوالي الجزئية — ٢٤ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٤٥٦ رقم ٢٣٥)
- ٤٣٥ ضمان البائع . ادعاؤه بوجود حق الحكر . في العقود السابقة . غير كاف لعدم المسؤولية (استئناف مختلط - ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٣٩٧ رقم ٢٠٤)
- ٤٣٦ ضمان البائع . تقديره للمحكمة . حسب أحواله (استئناف مختلط — ١٠ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٧ ص ٥٤٠ رقم ٢٧٦)
- ٤٣٧ ضمان البائع . في حالة نزع الملكية . يشمل الثمن وزيادة القيمة وقت التعرض (استئناف مختلط — ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٣٩٧ رقم ٢٠٤) ضمان (انظر بائع رقم ١٥٩ وتقليصة رقم ٢٤١)
- ط طرح بحر . توزيعه . من اختصاص الجهة الادارية (الموسكى الجزئية — ١٧ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٢٨٠ رقم ١٩٣) طريق (أنظر شفعة رقم ٤٢٦)
- ٤٣٨ طعن بالتزوير . اختفاء السند . لا يمنع من السير فيه . (استئناف مختلط — أول فبراير سنة ١٩٣٣ عدد ٨ ص ٥٩٧ رقم ٢١٢)
- ٤٤٠ طعن بالتزوير . ميعاد تقديمه . جوازه لغاية . الحكم في الدعوى وبعد قفل باب المرافعة (مصر الكلية الاهلية — ٢١ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد ٢ ص ١٢٢ رقم ٥٨) طعن بالتزوير (انظر ختم رقم ٣٥١ ووقف المرافعة رقم ٦٣٣) طلبات ختامية (انظر استئناف رقم ٨٩) طلبات متعددة (انظر إشهار إفلاس رقم ١١٥) طلبات معدلة (أنظر إعلان رقم ١٢٦)

- عقار منزوع ملكيته
(أنظر اختصاص رقم ٧٥)
عقار
(أنظر شركاء رقم ٤١٧)
عقد إيجار أشخاص وأشياء
(أنظر عقد اشتراك رقم ٤٥١)
- ٤٤٧ عقد . إيهام . تفسيره . لمصلحة المشتري
دون البائع .
(بندر ططا الجزئية — ٩ أبريل سنة ١٩٣٣
عدد ٥ ص ٣٨٧ رقم ١٩٨)
- ٤٤٨ عقد اتفاق . على أتعاب . مع محام .
التزامه به
(استئناف مختلط — ٢ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد
٩ ص ٦٦٦ رقم ٣٤٠)
- ٤٤٩ عقد استجار الأشخاص . شرط بعدم
الاعلان السابق بالفسخ . بطلانه .
(استئناف مختلط — ١ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد
٩ ص ٦٦٦ رقم ٣٣٩)
- ٤٥٠ عقد استخدام . شرط الاعفاء من
المسؤولية . في حالة الرفت في وقت غير
لائق . مخالفته للنظام العام . بطلانه
٢ - عقد إجارة الأشخاص . فسخه .
في وقت غير لائق . وجوب الاعلان
وإعطاء مهلة كافية .
(استئناف مختلط — ١١ يناير سنة ١٩٣٣ عدد
٧ ص ٥٤٢ رقم ٢٧٩)
عقد استخدام
(انظر رقت رقم ٣٨٧)
- ٤٥١ عقد الاشتراك . تقديمه من الشركة او
من المجلس البلدى المحتكر للتوريد .
تضاؤل ارادة المستهلك . انعدام المنافسة
الحررة . قبول الشروط او الحرمان .
أثرها على العقد
(بندر ططا الجزئية — ٩ أبريل سنة ١٩٣٣
عدد ٥ ص ٣٨٧ رقم ١٩٨)
- ظ
٤٤١ ظروف مشددة . ركن من أركان الجريمة .
عدم الحاجة لتطبيق المادة ٣٢ عقوبات
(النيابة الكلية الاملية — ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٣
عدد ٥ ص ٣٦٤ رقم ١٨٤)
- ع
٤٤٢ عائد . جريمته . اماجنحة أوجانية
(ملوى الجزئية — ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٣ عدد ٥
ص ٣٨٤ رقم ١٩٦)
عامل
(أنظر تعويض رقم ٢٢٧)
- ٤٤٣ عرض حقيقى . ثمن المبيع المشفوع
وملحقاته . تحت تصفية الحساب . صحته .
(استئناف مختلط — ٣١ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ١
ص ٦٤ رقم ٢١)
- ٤٤٤ عريضة دعوى . بالحراسة على أعيان .
عدم ذكر الحدود . غير مانع من قبولها .
(استئناف مختلط — ١٩ أبريل سنة ١٩٣٣
عدد ١٠ ص ٧٣٨ رقم ٣٨٠)
- عزل الوكيل
(أنظر خيانة امانة رقم ٣٥٧)
- ٤٤٥ عقاب المقرض . اقراض ترتيب العقوبة
على الوصف الخاص به .
(الوايل الجزئية — ٢٤ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٦
ص ٤٥٦ رقم ٢٣٥)
- ٤٤٦ ١ - عقار بالتبعية . شروط اعتباره كذلك .
آلة رى . لزومها للزراعة وملكيتها
لمالك الأرض
٢ - عقار بالتبعية . مواشى . المادة ١٨
مدنى مختلط . شرط ملكيتها وتبعتها
للمالك . وبالحد المناسب للزراعة .
(استئناف مختلط — ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٤
ص ٣٠٩ رقم ١٥٧)

- ٤٥٢ عقد الاشتراك في المياه أو الغاز أو الكهرباء. وصف العقد قانوناً. عقد إيجار أشياء. عقد إيجار أشخاص. عقد الاشتراك. عقد بيع وتوريد (بندر طنطا الجزئية — ٩ أبريل سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٣٨٧ رقم ١٩٨)
- ٤٥٣ عقد إيجار. محرر من الناظر. بصفته الشخصية. وبدون إشارة للوقف. مسؤوليته الشخصية. (استئناف مخطوط — ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ١٥٦ رقم ٧٧)
- عقد إيجار (انظر حراسة رقم ٢٩٧ ووقف رقم ٦٣٠)
- ٤٥٤ عقد بيع. صورية. عقد إيجارة مع وعد بالبيع. اعتباره عقد بيع بالتقسيط. سلطة قضاة الموضوع في استخلاص نية المتعاقدين من الوقائع الثابتة. سبب صحيح (نقض فرنسي — ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٣١٣ رقم ١٦٧)
- ٤٥٥ ١ - عقد بيع. مع الاحتفاظ بحق الملكية. المطالبة بياقي الثمن. هو تنازل عن هذا الحق. عدم جواز طلب تثبيت الحجز الاستحقاقى ٢ - عقد بيع مع الاحتفاظ بالملكية. تنفيذه. المطالبة بالتعويضات. استبعادها (استئناف مخطوط — ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦ ص ٤٦٨ رقم ٢٣٧)
- عقد تقسيط (انظر شرط رقم ٤١٦)
- ٤٥٦ عقد. خطأ. موضوع التعاقد. بيع أشياء. قديمة. شراؤها بهذه الصفة. بطلان البيع. استخلاص قصد المتعاقدين. (استئناف ليون — ١٨ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٣١٣ رقم ١٦٨)
- ٤٥٧ عقد رسمي محرر بقلم العقود الرسمية بالمحاكم المختلطة. بين وطنيين. تنفيذه. عدم اختصاص محضرى هذه المحكمة به (استئناف مخطوط — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٣٩٦ رقم ٢٠١)
- ٤٥٨ عقد رهن حيازي. لبيع وفائي. القرائن الدالة على ذلك. بخس الثمن. دفع المدين رسوم التسجيل. عدم قبول المدين تحويل العقد. (استئناف مصر — ٧ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٢٥٣ رقم ١٨٠)
- عقد رهن حيازي (انظر دعوى وضع يد رقم ٣٧٦)
- ٤٥٩ عقد. صادر من مورث. لبعض الورثة. حق الوارث الآخر في الطعن فيه. بكافة الطرق القانونية بما فيها اليئنة. عدم اعتباره ممثلاً للمورث. (قصر الجزئية — ١٨ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٣٠٠ رقم ١٥٠)
- ٤٦٠ عقد صلح. التصديق عليه رسمياً. وجوب حضور الطرفين. غياب أحد الطرفين المتعاقدين. جواز الحكم بما فيه. مع حق المعارضة للمحكوم عليه (استئناف مصر — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ٦١٢ رقم ٣١٩)
- عقد عرفي (انظر تسجيل رقم ٢١٠)
- عقد مقاوله (انظر توكيف رقم ٢٣٠ ومسئولية رقم ٥٥٦)
- ٤٦١ عقد. مخالفته للقانون أو الآداب. اعتباره معدوماً. نتائجها. (استئناف مخطوط — ١٦ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ٦٦٩ رقم ٢٤٥)
- ٤٦٢ ١ - عقد منح امتياز. لارض حكومة. عقد ادارى عدم تطبيق قواعد التعهدات العامة

- ٢ - عقد ادارى. عدم وجود نظام خاص به . غير مانع من تطبيق شروطه العامة (استئناف مختلط — ١٠ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٧ ص ٥٤٠ رقم ٢٧٦)
- ٤٦٣ عقد . وصفه . بيع وفاتى أورهن . سلطة القاضى . مطلقة (طوخ الجزئية — ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٣٨٢ رقم ١٩٥)
- عقد
- (انظر تفسير رقم ٢٣٩ ورقم ٢٤٠ وخيانة أمانة رقم ٣٥٦)
- ٤٦٤ عقود . نتائجها القانونية . تحديدها . طبقا لطبيعتها (استئناف مختلط — ٢٥ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ١٥٦ رقم ٧٨)
- ٤٦٥ عمل إدارى . يمكن تحديده . لا يمكن تحديده (مصر الكلية الاهلية — قضاء مستجبل — ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ٢٠٠ رقم ١٠٢)
- ٤٦٦ عوائد اختيارية . تعريفها . قبولها بالجملة . صفة الالتزام بها (استئناف مختلط — ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٣١٠ رقم ١٥٩)
- ٤٦٧ ١ - عوائد اختيارية . شركة أجنبية . الزامها بها . موقوف على رضاها . ٢ - عوائد بلدية . الزام شريك غير مدير لها . تصديق الشركة به . ملزم (استئناف مختلط — ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٣١٠ رقم ١٥٩)
- عوائد بلدية (انظر تمهيد رقم ٢٢١)
- ٤٦٨ عوائد بلدية . قبولها . دعوى الاكراه الادبى . عدم قبولها (استئناف مختلط — ٤ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ٧٣٩ رقم ٣٨٣)
- عود (انظر مواد مخدرة رقم ٦٠٤)
- عيب أو خلل (انظر مسئولية رقم ٥٦٧)
- عيب فى البناء (انظر مسئولية رقم ٥٦٨)
- غ
- غائب (انظر تملك رقم ٢٥٢)
- غبن (انظر بيع رقم ١٧٩)
- غرامة (انظر تحضير رقم ١٩١)
- ٤٦٩ غش الدخان . فى حالة أعقاب دخان السجائر استعمالها . عدم اعتباره (الزاويق الكلية الاهلية — ١١ يونيو سنة ١٩٣٤ عدد ١٠ ص ٧١٨ رقم ٣١٥)
- غش (انظر ابطال التصرفات رقم ١)
- الغش والتدليس (انظر تعاقد رقم ٢١٧)
- ف
- فائدة تعاقدية (انظر حساب جارى رقم ٣١٦)
- فتح شبائيك (انظر حائط مشترك رقم ٢٧٤)
- فسخ (انظر عقد استخدام رقم ٤٥٠ ورهن رقم ٢٩٣)
- فصل طالب (انظر تعويضات رقم ٢٣٦)
- ٤٧٠ فوائد . بيع . مشتر . لم يستلم العين ودفع الثمن . حقه فى المطالبة بفوائد . (استئناف مصر — ١٠ يونيو سنة ١٩٣٣ عدد ١٠ ص ٦٧٩ رقم ٣٥٢)
- ٤٧١ فوائد . تضمينات . استحقاقها من تاريخ تكليف المتعهد بالوفاء تكليفا رسميا . (النيا الكلية الاهلية — ٥ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ٢ ص ١٢٣ رقم ٥٩)

- ٤٧٢ فوائد . حق رجوع الكفيل بها . جوازه
(مصر الكلية الاهلية — ٥ فبراير سنة ١٩٣٣
عدد ١ ص ٣٢ رقم ١٧)
- ٤٧٣ فوائد . عن أعيان راسى مزادها . سببها .
خطأ فى حكم مرس المزاد . عدم الزام
الراسى عليه المزاد بها .
(استئناف مختلط — ٧ يونيه سنة ١٩٣٢ عدد
١ ص ٦٥ رقم ٣٢)
- ٤٧٤ فوائد ربوية . اثباتها . ضرورة وجود
قرائن كافية على صحتها . جواز الاحالة
على التحقيق .
(استئناف مختلط — ٢٥ مايو سنة ١٩٣٢ عدد
١ ص ٦٤ رقم ٣٠)
- فوائد ربوية
(انظر اثبات رقم ١٧)
- ٤٧٥ فوائد فاحشة . دعوى باستردادها أمام
محكمة الجنج . جوازها
(محكمة السيد الجزئية — ٩ مايو سنة ١٩٣٣
عدد ٢ ص ١٤٢ رقم ٦٨)
- ٤٧٦ فيضان مياه الترع . مسئولية الحكومة
(مصر الكلية الاهلية — قضاء مستعجل - ١٨
١ أكتوبر سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ٢٠٠ رقم ١٠٢)
- ق
- قائمة التوزيع
(انظر استئناف رقم ٩٢)
- قائمة شروط البيع
(انظر نزاع ملكية رقم ٦١٣)
- ٤٧٧ قاصر . بلغ دون الحادية والعشرين . وبعد
الثمانية عشر سنة . منع اشتغاله بالتجارة .
ليس حجرا مطلقا . جواز اشهار
افلاسه .
(استئناف مختلط — ١١ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٧
ص ٥٤٢ رقم ٢٨٠)
- القاصر
(انظر مسئولية رقم ٥١٤ ومصرف رقم ٥٨٠)
- ٤٧٨ قاضى الامور المستعجلة . اختصاص .
حق مرور
(مصر الكلية الاهلية — قضاء مستعجل —
٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٦ ص ٢٣٦ رقم ٢٢٥)
- ٤٧٩ قاضى الامور المستعجلة . اختصاصه .
ايجاره . اخلاء . عدم جواز الحكم به إلا
اذا كان الفسخ حاصلًا بقوة القانون .
وثبت التأخير فى السداد . وكان هناك
خطر .
(استئنافية الكلية الاهلية — قضاء مستعجل —
٢٥ ابريل سنة ١٩٣٤ عدد ١٠ ص ٧٢١ رقم ٣٦٧)
- ٤٨٠ قاضى الامور المستعجلة . اختصاصه .
حدوده . اختصاص المحكمة المدنية .
(مصر الكلية الاهلية — قضاء مستعجل —
٣١ يولييه سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ٤٦ رقم ٢٣)
- ٤٨١ ١ - قاضى الامور المستعجلة . اختصاصه .
رفع الاختام الموضوع على محل مفلس
٢ - قاضى الامور المستعجلة . اختصاصه .
التظلم فى أمر على عريضة .
(مصر الكلية الاهلية — قضاء مستعجل -
٢٦ اكتوبر سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ٢٠٣ رقم ١٠٣)
- ٤٨٢ قاضى الامور المستعجلة . أصل اختصاصه
(مصر الكلية الاهلية — قضاء مستعجل —
١٨ اكتوبر سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ٢٠٠ رقم ١٠٢)
- ٤٨٣ ١ - قاضى الامور المستعجلة . حراسة .
رفع الدعوى بها بين الحكم الابتدائى
والاستئنافى . اختصاصه بها .
٢ - قاضى الامور المستعجلة . اختصاصه
فى حالة الخطر . ثابت
(دكرنس الجزئية — ٢٥ مارس سنة ١٩٣٠
عدد ٨ ص ٥٧٤ رقم ٢٩٤)
- ٤٨٤ قاضى الامور المستعجلة . سلطته . فى
تقدير حقوق الطرفين موضوعا . محلها .
(مصر الكلية الاهلية — قضاء مستعجل —
١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦ ص ٤٣٨ رقم ٢٢٦)

- ١٤٨٥ - قاضي الأمور المستعجلة . سلطته في تقدير الأحكام والسندات التنفيذية
- ٢ - قاضي الأمور المستعجلة . النزاع في سبب من أسباب الحد من حجية الأحكام الواجبة التنفيذ (مصر الكلية الأهلية - قضاء مستعجل - ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٤ ص ٢٨٩ رقم ١٤٦٦)
- قاضي الأمور المستعجلة (أنظر اختصاص رقم ٦٢ واستعجال رقم ١٠٨ وتنفيذ رقم ٢٥٨)
- ٤٨٦ - قاضي الأمور الوقفية . اختصاص رئيس المحكمة بهذه السلطة . بالنسبة للعرائض والتظلمات المرفوعة إليه . دون ولاية القضاء المستعجل (النيابة الكلية الأهلية - ١٩ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ٣٩ رقم ١٩)
- ٤٨٧ - ١ - قاضي المواد المستعجلة . طلب بطلان حزام أو الفاؤه . جواز فصله فيه عند عدم الشك
- ٢ - قاضي المواد المستعجلة . عدم فصله في طلب الغاء حجز . حقه في الايقاف . (اسكندرية الكلية الأهلية - قضاء مستعجل ، ٢١ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٤٣٩ رقم ٢٢٧)
- ٤٨٨ - قاضي اليوع . اختصاصه . رفض التأجيل أو زيادة النشر . في حدوده نهائياً وبلا استئناف (استئناف مخطط - ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦ ص ٤٦٩ رقم ٢٤٠)
- ٤٨٩ - (قانون) القرعة العسكرية . جريمة . دعوى عمومية . تقادم (أبرح من الجزئية - ٢ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ٦١ رقم ٢٨)
- ٤٩٠ - ١ - قانون تخفيض الأيجار . عن سنة ١٩٢٩-١٩٣٠ . لا يشترط استمرار الأيجارة لسنة ١٩٣١
- ٢ - قانون تخفيض الأيجار . عبارة مع عدم الأخلال ، تحيل على قانون التأجيل في حدوده (ملوى الجزئية - ٦ أغسطس سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٥٢٨ رقم ٢٦٧)
- ٤٩١ - قانون . تفسير . أعمال تحضيرية (نقض فرنسي - ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ٢٣٠ رقم ١٢٤)
- قانون التحضير (أنظر تحضير رقم ١٩٢)
- قانون التسجيل (أنظر تدليس رقم ٢٠٠)
- ٤٩٢ - قانون الخمسة أفدنة . الدفع به . لغير المزارع أو أرملته . عدم جوازه . (النيابة الكلية الأهلية - ٦ سبتمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص ٣٦٨ رقم ١٨٧)
- ٤٩٣ - قانون الخمسة أفدنة . مزارع لا يملك أكثر منها . استجاره أطياناً تخرجه من عداد صغار المزارعين . لا ينطبق عليه القانون . (استئناف مصر - ٢ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص ٣٤٧ رقم ١٧٦)
- ٤٩٤ - قانون الخمسة أفدنة . الخاص بحماية الملكية الزراعية الصغيرة . ما يقصده الشارع من عبارة مسكن الفلاح (يا الجزئية - ١٦ مايو سنة ١٩٣٤ عدد ٩ ص ٦٦٤ رقم ٣٣٨)
- قبول المدين (أنظر حوالة بالدين رقم ٣٤٤)
- ٤٩٥ - قتل خطأ . اصابة خطأ . السببية المباشرة . عدم ضرورتها . مع عدم تحميل المتهم النتائج البعيدة (دكرنس الجزئية - ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٢٨٦ رقم ١٩٧)
- قتل خطأ (أنظر قوة الشيء المحكوم به رقم ٥٠٨)

قضاء مستعجل (انظر اثبات حالة رقم ١٥) قضاء المحاكم الاستثنائية (انظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم ٥١٧) قطع سريان المدة (انظر سقوط الحق بمعنى المدة رقم ٣٩٨) قطع المدة الطويلة (انظر سقوط الحق بمعنى المدة رقم ٣٩٨) قرينة قانونية (انظر تحويل رقم ١٩٨) قرينة السداد (انظر تقدم رقم ٢٤٦)	القرائن (انظر عقد رهن حيازي رقم ٤٥٨ وفواتد ربوية رقم ٤٧٤) ٤٩٦ قرار - من المحافظ . باعتبار منزل مدار للدعارة . جواز إثبات عكسه . (مصر الكلية الأهلية - ٢٥ يونيو سنة ١٩٣٣ عدد ٢ ص ١٣٠ رقم ٦٣) قرار (انظر حكم رقم ٣٣٩ ولائحة العمارات رقم ٦٤٧) ٤٩٧ قرارات إدارية . صادرة من مجالس التأديب بمحكمة الاستئناف المختلطة . اعتبارها كذلك . (مصر الكلية الأهلية - ٢٤ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص ٢٥٩ رقم ١٨٣) قرارات لجان الجمارك (انظر معارضة رقم ٥٨٩) قرض (انظر وفا رقم ٦٢٨) قرعة (انظر قسمة قضائية رقم ٤٩٩)
٥٠١ قوة الشيء المحكوم به . الأسباب . اتصالها بالمنطوق وارتباطها . تحوز قوة قوة الشيء المحكوم به (استئناف مصر - ١٠ يونيو سنة ١٩٣٣ عدد ١٠ ص ٦٧٩ رقم ٢٥٢)	٤٩٨ قسمة بين شركاء . سواء كان عن عقار أو منقول . وجوب اتباع اجراءات القانون (دمياط الجزئية - ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٢ ص ١٥٢ رقم ٧١)
٥٠٢ قوة الشيء المحكوم به . النزاع على جزء من كل . بحث المحكمة بحثا جديا في أسباب حكمها في هذا الكل . سريانه على الكل (استئناف مصر - ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٩ ص ٦١٣ رقم ٢٢٠)	٤٩٩ قسمة قضائية . بيع منقولات . شروط . تكوين الانصباء . القرعة . جواز العدول عنها . (استئناف سان بول - ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٣١٤ رقم ١٦١)
٥٠٣ قوة الشيء المحكوم به . حكم بدين . سبق البحث في وجوده وتسديده . عدم جواز الرجوع لاثبات السداد . بحث في وجوده فقط . جواز الرجوع (بنى سوف الجزئية - ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٤٤٢ رقم ٢٢٨)	٥٠٠ قضاء مستعجل . مؤجر . حق امتياز به . بالثمن الناتج من بيع الأشياء المحجوزة . اختصاصه به في حالة عدم المنازعة من الحاجز (استئناف مختلط - ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٤ ص ٣١٠ رقم ١٦١)
٥٠٤ قوة الشيء المحكوم به . حكم بعدم قبول دعوى ثبوت الملكية . لعدم تسجيل العقد . لا يمنع من رفع دعوى تعويض بالمطالبة بالريع . (استئناف مصر - ٤ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ١ مكرر رقم ١ مكرر) (٧-٢)	

- ٥٠٥ قوة الشيء المحكوم به . حكم بالمديونية
عدم تعرضه للسداد . جواز رفع دعوى
براءة الذمة
(استئناف مصر — ٣٠ ابريل سنة ١٩٣٣ عدد ٢
ص ٨٢ رقم ٤٢)
- ٥٠٦ قوة الشيء المحكوم به . دعوى استحقاق
ضد أجنبي ومدين . أمام المحكمة المختلطة .
الحكم الصادر برفضها . لا يجوزها بالنسبة
للمدين
(استئناف مصر — ٢٠ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ٢
ص ٨٩ رقم ٤٦)
- ٥٠٧ قوة الشيء المحكوم به . سريانهما على
المشتري . بشرط عدم تسجيل عقده قبل
تسجيل العريضة . أو الحكم الصادر
(جرجا الجزئية — ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٢
عدد ١٠ ص ٧٣١ رقم ٣٧٣)
- ٥٠٨ قوة الشيء المحكوم به . قتل خطأ . حكم
جنائي بالبراءة . لا يمنع من الحكم بالتعويض
أمام المحكمة المدنية .
(أسبوط الكلية الاهلية — ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣
عدد ٦ ص ٤٢٥ رقم ٢٢٢)
- ٥٠٩ قوة الشيء المحكوم فيه . حكم القاضي
الجنائي في الدفع الفرعية . لا يجوز
أمام المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به
(قنا الكلية الاهلية — ١٥ فبراير سنة ١٩٣٣
عدد ٢ ص ١٠٦ رقم ٥٥)
- ٥١٠ قوة الشيء المحكوم فيه . حكم جنائي في
تهمة تزوير واستعمال البراءة . ورقة
مطهون فيها بالتزوير . جواز بحث المحكمة
المدنية للورقة .
(نقض فرنسي — ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٣٢ عدد
١ ص ٦٨ رقم ٣٨)
- ٥١١ قوة الشيء المحكوم فيه . حكم جنائي .
بالبراءة . آثاره . دعوى مدنية
(استئناف ايمان — ٣١ مايو سنة ١٩٣٣ عدد
٣ ص ٢٣٦ رقم ١٢٧)
- ٥١٢ قوة الشيء المحكوم فيه . حكم جنائي .
تأثيره على المدني . حدود ذلك . تعرضه
لمسائل خارجة عن الادانة والبراءة .
عدم سريانه بالنسبة لها .
(استئناف مصر — ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٣ عدد ٣
ص ١٧٥ رقم ٩٠)
- ٥١٣ قوة الشيء المحكوم فيه . حكم صادر من
المحاكم الشرعية . قبول الطرفين اختصاص
المحاكم الشرعية . حكم حاز لقوة الشيء
المحكوم فيه
٢ - قوة الشيء المحكوم فيه . حكم شرعي
بعدم التعرض لناظر الوقف . لا يمنع
المحاكم الاهلية من الفصل في دعوى تبعية
العين للوقف
(استئناف مصر — ٢٨ مارس سنة ١٩٣٣ عدد
١ ص ٩ رقم ٦)
- ٥١٤ قوة الشيء المحكوم فيه . حكم مدني .
تنفيذ . عدم جواز المناقشة في صحة السند .
حقها قاصر على مناقشة أدلة الاتهام
لتحديد مركز المتهم
(المنصورة الكلية الاهلية — ٢٤ مارس سنة
١٩٣١ عدد ٨ ص ٥٦٧ رقم ٢٩١)
- ٥١٥ قوة الشيء المحكوم فيه . دعوى استرداد
ما أخذ بغير حق . جوازها اذا لم يكن
السند محل بحث
(استئناف مصر — ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٣ عدد ٤
ص ٢٤٩ رقم ١٣٣)
- ٥١٦ قوة الشيء المحكوم فيه . شرطه . صدور
الحكم من محكمة مختصة به أصلا
(أسبوط الجزئية — ٦ مايو سنة ١٩٣٠ عدد ٩
ص ٦٥٢ رقم ٣٣٠)
- ٥١٧ قوة الشيء المحكوم فيه . قضاء المحاكم
الاستثنائية أمام المحاكم العادية
(اسكندرية الكلية الاهلية — ٣١ يولييه سنة
١٩٣٣ عدد ٢ ص ١٢٤ رقم ٦٤)

٥١٨ ١ - قوة الشيء المحكوم فيه . من النظام

العام . حكم جنائي صادر بالعقوبة أو البراءة .

له قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحكمة

المدنية . حكم البراءة . لعدم كفاية الأدلة

أو لعدم الصحة . له قوة الشيء المحكوم

فيه .

٢ - قوة الشيء المحكوم فيه . حكم

جنائي . له أثره في حق كل الناس .

سواء كان مدعيا بحق مدني أم لا .

٣ - قوة الشيء المحكوم فيه جنائيا .

دعوى مدنية . ارتباطها بالدعوى الجنائية

للحكم الجنائي . قوة الشيء المحكوم فيه

بالنسبة لها .

(استئناف مصر - ٣٠ مارس سنة ١٩٣٣)

عدد ٦ ص ٤٠٩ رقم ٢١٣)

قوة الشيء المحكوم به

(أنظر حكم محكمة شرعية رقم ٣٤١)

قوة الشيء المحكوم فيه

(أنظر اتحاد السبب رقم ٣)

قوانين تخفيض الأيجار

(أنظر تاقده رقم ٢١٦)

ك

٥١٩ كفالة - حق الكفيل في مطالبة المدين

بالدين أو إبرائه منه أو إيداعه بالخزينة

(طنطا الكلية الأهلية - ٢ فبراير سنة ١٩٣٣)

عدد ٢ ص ١٠٣ رقم ٥٤)

٥٢٠ كفالة . عدم جواز قبول الكفيل

لشروط أشد مما هو وارد في سند الدين

الأصلي .

(المنيا الكلية الأهلية - ٥ مارس سنة ١٩٣٣)

عدد ٢ ص ١٢٣ رقم ٥٩)

٥٢١ كفيل . دفعه الدين . حق الرجوع على

المدين بإحدى الدعويين . الدعوى

العادية أو الحلول محل الدائن .

(مصر الكلية الأهلية - ٥ فبراير سنة ١٩٣٣)

عدد ١ ص ٣٢ رقم ١٧)

٥٢٢ ١ - كفيل . دفعه الدين المتضامن فيه .

جواز رجوعه بكامل الدين على المدين

الذي أبرىء من التضامن .

٢ - كفيل . ضمانته لعدة مدينين متضامين .

جواز رجوعه عليهم متضامين .

(مصر الكلية الأهلية - ٥ فبراير سنة ١٩٣٣)

عدد ١ ص ٣٢ رقم ١٧)

٥٢٣ كميالة . المطالبة بقيمتها بواسطة حاملها .

حقوقه

(استئناف مخطوط - ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٢)

عدد ٣ ص ٢٢٨ رقم ١١٥)

ل

٥٢٤ لجان تقدير العوائد . اختصاصها . خارج

عن رقابة المحاكم

(المطارين الجزئية - ٢ أبريل سنة ١٩٣٣)

عدد ١٠ ص ٧٣٥ رقم ٣٧٦)

لجنة إدارية

(أنظر تنازع الاختصاص رقم ٢٥٤)

لجنة تنازع الاختصاص

(أنظر التفاضل بين حكم أهلي نهائي رقم ٣٣٧)

٥٢٥ ١ - لوائح . صادرة من السلطة

التنفيذية . وجوب اقتصارها على قواعد

تنفيذية محضة .

٢ - لوائح . تتجاوز مدى السلطة المخولة

لمن أصدرتها . جواز الطعن فيها .

(مصر الكلية الأهلية - ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٤)

عدد ١٠ ص ٧٠٥ رقم ٣٦١)

م

٥٢٦ ١ - المادة ٢٨١ من لائحة ترتيب المحاكم

الشرعية . تفسيرها .

٢ - المادة ٢٨١ من لائحة ترتيب المحاكم

- الشرعية . الاتعاب الحقيقية للمحاماة .
(مصر الكلية الاهلية . قضاء مستجله - ٢٦
يوليه سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ٤٦ رقم ٢٣)
مالك البناء
(انظر مسئولية رقم ٥٦٨)
مالك في المشاع
(انظر شيوع رقم ٤٣٠)
مباني
(انظر مستاجر رقم ٥٧٦)
مبدأ ثبوت بالكتابة
(انظر إقرار غير قضائي رقم ١٢٨)
- ٥٢٧ مجالس تأديب . سلطة مستقلة . عدم
جواز تعرض المحاكم لبحث مافصل فيه
(استئناف مصر - ٢١ مايو سنة ١٩٣٣ عدد
٢ ص ٩٧ رقم ٥٠)
مجالس التأديب
(انظر قرارات إدارية رقم ٤٩٧)
- ٥٢٨ مجالس حسنية . الاقرار بالحاصل أمامها .
إعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة
(ملوى الجزئية - ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦
ص ٤٤٦ رقم ٢٣١)
- ٥٢٩ مجالس محلية . لها شخصية معنوية
(استئناف مخطوط - ٣ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد
٣ ص ٢٢٧ رقم ١١٣)
- ٥٣٠ مجلس الوزراء . قراراته . حق مكنتسب .
عدم جواز الرجوع عنها اذا تعلق بها
حق مكنتسب .
(مصر الكلية الاهلية - ١٦ فبراير سنة ١٩٣٤
عدد ٧ ص ٥٠١ رقم ٢٦١)
- ٥٣١ مجنى عليه . في جريمة الاعتياذ على الربا
الفاحش . عدم اصابته بضرر .
(الوابل الجزئية - ٢٤ يناير سنة ١٩٣٤ عدد
٦ ص ٤٥٦ رقم ٢٣٥)
مجنى عليه
(انظر تعويض رقم ٢٢٢)
- محاكم جنائية
(انظر احكام صادرة من جهات الحكم الاخرى
رقم ٣٥)
- محاكم شرعية
(انظر اختصاص رقم ٧٢)
- ٥٣٢ محام . أتعاب . المطالبة بها قضائيا .
جوازها - محام . أتعاب ومصاريف .
جواز تسويتها مع الموكل أثناء سير
المحاكمة الجنائية . المتهم فيها الموكل . عدم
وجود غش أو مبالغة
(مونبليه ٢٧ أكتوبر ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٣٦٤
رقم ١٧٠)
- ٥٣٣ محام . أتعاب . حقه فيها . مسئولية الموكل
شخصيا عما كلفه به ولولصالح شخص آخر .
(مصر الكلية الاهلية - ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٤ ص ٢٥٨ رقم ١٣٦)
- ٥٣٤ ١ - محام . اتفاق على أتعابه . مانع من
حصوله على أمر تقدير
٢ - محام . الاتفاق على نسبة معينة .
بطلانه . استحقاق الأتعاب خارجا عنه
(استئناف مخطوط - ٢ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد
٩ ص ٦٦٦ رقم ٢٤٠)
- ٥٣٥ محام . اشتغاله بالتجارة . لحسابه . أو
لحساب أحد موكله . عدم جوازه .
(استئناف مخطوط - ١٦ مارس سنة ١٩٣٣ عدد
٩ ص ٦٦٩ رقم ٢٤٥)
- ٥٣٦ محام . تعاقد . مداه بالنسبة له
(استئناف مخطوط - ٢ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد ٩
ص ٦٦٦ رقم ٢٤٠)
- ٥٣٧ محام . قيامه بتسوية ودية بين الدائن
والمدين وتحرير وثائقهما . أتعابه .
مستحقة على الطرفين مناصفة
(استئناف مخطوط - ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد
٥ ص ٢٩٩ رقم ٢٠٩)

القانون المدني	عام
(مصر الكلية الاهلية - قضاء - مستعجل - ٣٠ ابريل سنة ١٩٣٣ عدد ٩ ص ٦٤٣ رقم ٣٢٨)	(انظر اتماب رقم ٨ و ١٠ واتفاق رقم ١٣ وبيع رقم ١٦٩)
محل مختار	٥٣٨ محاماه. أتماب . لا تسقط بمضى ٣٦ يوما
(انظر اعلان رقم ١٢٦ ونزع ملكية رقم ٦١٢)	الابعد حلف اليمين على سدادها . (سقوط)
مخاصمة القاضي	(استئناف مصر — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٧ ص ٤٩٤ رقم ٢٥٧)
(انظر رد القاضي رقم ٣٨٥)	محررات عرفية
٥٤٢ مخاطر السيارات . تحملها . في حالات معينة . عدم المسؤولية . إلا في حالة الرعونة والإهمال .	(انظر تضمنات رقم ٢١٥)
(استئناف مختلط — ١٥ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ١ ص ٦٦ رقم ٣٥)	محجور عليه
مخالصة	(انظر اجراءات نزع ملكية رقم ٣١)
(انظر حساب رقم ٣١٥)	محضر تحقيق البوليس
٥٤٣ مخالفات . الصلح في المخالفات . طريقته . والمدة التي يقبل فيها .	(انظر اثبات رقم ١٨)
(قرار لجنة الابحاث القانونية — ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٠ عدد ١ ص ٧١ رقم ٢)	محضر
مخالفة النظام أو الآداب العامة	(انظر تنفيذ رقم ٢٥٩)
(انظر سبب الدين رقم ٣٩٥)	محكمة جنائية
مخالفة للآداب	(انظر إشكال رقم ١١١)
(انظر توكيل رقم ٢٦٢)	٥٣٩ محكمة شرعية . حفظ الدعوى . ماهيته . شطب الدعوى الفرق بينهما
مخالفة للنظام العام	(مصر الكلية الاهلية - قضاء - مستعجل - ١٢ سبتمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٣ ص ١٩٦ رقم ١٠٠)
(انظر عقد استخدام رقم ٤٥٠)	محكمة مدنية
مخدوم	(انظر قوة الشيء المحكوم به رقم ٥٠٨)
(انظر مسئولية رقم ٥٦٧)	٥٤٠ محكومون . مفوضون بالحكم أو الصلح . أحكام ذلك .
مدة التقادم	(مصر الكلية الاهلية — ٧ يونيو سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ٢١ رقم ١٣)
(انظر تقادم رقم ٢٤٦)	محكومون
المدة الطويلة (سريان)	(انظر تحكيم رقم ١٩٥)
(انظر تقادم رقم ٢٤٦)	محل القبض
٥٤٤ مدع مدني . في جريمة الاعتياد على الربا الفاحش في المادة ٥٤ تج . وجود علاقة مباشرة بين الضرر المدعى به وبين الجريمة .	(انظر وفاة رقم ٦٢٧)
(الوالي الجزئية — ٢٤ يناير سنة ١٩٣٤ عدد ٦ ص ٤٥٦ رقم ٢٣٥)	٥٤١ محل عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . أن يكون النزاع ماسا بالموضوع وخارجا عن حيز تطبيق

- مدع مدني
(انظر دعوى مدنية رقم ٣٧٢)
- ٥٤٥ مدين . منزوع ملكيته . عدم اعتباره
حارساً على العين . بناء على تنفيه نزع
الملكية . عدم جواز مطالبته بالحساب
عن ريعها .
(طعنا الكلية الاهلية — ١٧ يناير سنة ١٩٣٣
عدد ١ ص ٣٠ رقم ١٦)
- ٥٤٦ مدينون متضامنون . مقاضاة بعضهم
بمعرفة الدائن . عدم اعتباره حلاً بالدين
باسبدال المدين .
(استئناف مختلط — ٨ يونيه سنة ١٩٣٢ عدد
١ ص ٦٥ رقم ٢٣)
مدينين متضامين
(انظر كفيل رقم ٥٢٢)
مديونية
(انظر سبب الدين رقم ٣٩٥)
- ٥٤٧ مراقبة . في جهة معينة طبقاً لقانون
التشرد . مماثلتها لعقوبة الحبس . عدم
اعتبارها مادياً كالحبس
(طعنا الكلية الاهلية — ١٩ ابريل سنة ١٩٣٣
عدد ٤ ص ٢٧٤ رقم ١٤٠)
- مرسي مزاد
(انظر حكم قاضي البيوع رقم ٢٢٩)
- ٥٤٨ ١ - مرض الموت . تعريفه قنياً .
٢ - مرض الموت . حكم المحكمة
الشرعية بوقوع طلاق في مرض الموت .
وجوب احترام هذا الحكم . عن المدة
التي حددتها المحكمة الشرعية لحصول
الطلاق . حق المحاكم الاهلية في البحث في
الفترة السابقة على حكمها .
(استئناف مصر — ٧ ايو سنة ١٩٣٣ عدد ١
ص ١٧ رقم ١١)
- ٥٤٩ مرض الموت . اقرار بدين . أثره . صحيح
(النيا الكلية الاهلية — ٩ اغسطس سنة ١٩٣٣
عدد ٦ ص ٤٢٣ رقم ٢٢٠)
مرض الموت
(انظر بيع رقم ١٨١)
- ٥٥٠ مزاحمة غير مشروعة . تسمية مصنوعات
باسم محل آخر معروف بها من مدة طويلة .
عدم جوازه .
(استئناف مختلط — ٢٢ مارس سنة ١٩٣٣ عدد
١٠ ص ٣٣٦ رقم ٣٧٧)
- ٥٥١ مزاد . النص على عدم تقدم مزايدين .
يكفي لثبوت صحة الاجراءات
(استئناف مصر - ٣٠ ابريل سنة ١٩٣٣ عدد ٨
ص ٥٥٤ رقم ٢٨٤)
- ٥٥٢ مزاد . شرط عدم التعويض في حالة نزع
العقار من تحت يد الراسي عليه المزاد
والا كتفاء برد الثمن . صحته
(استئناف مختلط — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد
٤ ص ٣١٢ رقم ١٦٦)
- ٥٥٣ مزارع . كالمستأجر . حقه شخصي
(ذكرنس الجزئية — ١ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد
٨ ص ٥٨٠ رقم ٢٩٨)
مزلقان
(انظر خطأ رقم ٣٥٥)
- ٥٥٤ (مسئولية) مزلقانات . خطأ . عدم التثبت
من خلل الخطر . سكة حديد . عدم خفارتها
لها . لامسؤولية .
(مصر الكلية الاهلية — ٣ ابريل سنة ١٩٣٣
عدد ٣ ص ١٩٤ رقم ٩٩)
- ٥٥٥ مسئولية . افتراء . الدفاع يقتضيه . لا
يمنع من المسؤولية المدنية .
(استئناف مصر — ٢٩ ابريل سنة ١٩٣٣
عدد ١ ص ١٣ رقم ٨)
- ٥٥٦ مسئولية . المقاتل من الباطن . بازاء
العمال الذين عينهم . النص في عقد المقاتلة
على المسؤولية قبلهم . التزامه بالاضرار

- التي تصيبهم بخطأه في عمله .
(اسكندرية الكلية الالهية — ٢١ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ٢ ص ١٢٩ رقم ٦٢)
- ٥٥٧ مسئولية . تصادم سيارات . مسئولية .
قرينة قانونية : فعل سيارة واحدة .
(نقض فرنسي — ١٥ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ١ ص ٦٨ رقم ٢٧)
- ٥٥٨ ١ - مسئولية . تفقش في شقة . بغير قبول صريح . موجب لها .
٢ - مسئولية السيد أو المخدم . رابطة الخطأ بالعمل . ظروفه .
(استئناف مختلط — ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٣٠٩ رقم ١٥٨)
- مسئولية جنائية
(أنظر مسئولية رقم ٥٦٤)
- ٥٥٩ مسئولية . حادث . التزامات . مصدرها مختلف . دعوى التعويض عن الحادث .
ضد المتسبب فيه . جوازها
(استئناف مختلط — ١٦ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ١٥٤ رقم ٧٣)
- ٥٦٠ مسئولية . حادث ناشئ عن عدم قيام المؤجر بالترميم . ثابتة
(استئناف مختلط — ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ١٥٦ رقم ٧٧)
- ٥٦١ مسئولية . حارس الشيء . قرينة المسئولية . تصادم . تقديم دليل النفي . ضرر مشترك .
(نقض فرنسي — ٢٠ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ٦٨ رقم ٣٩)
- ٥٦٢ ١ - مسئولية - حجز إداري . خطأ جسم ٢ - مسئولية . قطن محجوز عليه . خزنة في محل غير مأمون . خطأ .
(استئناف مختلط — ٣ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ٢١٧ رقم ١١٣)
- ٥٦٣ مسئولية . رب العمل . خطأ العامل .
- لا محل للمسئولية
(استئناف مصر — ٢١ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ٢ ص ٩٨ رقم ٥١)
- ٥٦٤ مسئولية . سيارات . حادث . تسليم السيارة لآخر . مسئوليته عن فعل الغير . مسئولية جنائية
(استئناف السين — ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ٢٣١ رقم ١٢٥)
- ٥٦٥ مسئولية . صاحب العمل . عامل . اصابته . تعويضات . وجوب ثبوت حصول اهمال من جانب صاحب العمل
(استئناف مصر — ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٨ ص ٥٥٥ رقم ٢٨٥)
- ٥٦٦ مسئولية . صاحب العمل . عن اصابة العمال . إثبات الخطأ . ضرورته . اقتراض خطأ صاحب العمل حتى يثبت العكس .
(اسكندرية الكلية الالهية - ٧ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ٢ ص ١٢٥ رقم ٦٠)
- ٥٦٧ ١ - مسئولية . مالك السيارة . حادث . بفعل قائد السيارة . مسئولية المالك عنه . أساسها . مسئولية السيد عن فعل خدمته ٢ - مسئولية السيد . تفسير . مستخدمين . رب العمل . تفسيره . شروط مسئولية السيد . أثناء تأدية الوظيفة . اختيار المستخدم . تبعيته للسيد . صاحب جراج . ارساله لسائق من عنده لاستلام سيارة لتخزينها . حادث . عدم مسئولية صاحب السيارة عنه ٣ - مسئولية صاحب السيارة . مسئوليته عن ملكيته السيارة . يشترط فيها أن يكون الضرر بسبب عيب أو خلل في أجزاء السيارة .
(استئناف مصر — ٢ أبريل سنة ١٩٣٣ عدد ٧ ص ٤٧٨ رقم ٢٤٩)

٥٦٨ ١ - مسئولية مالك . عيب في البناء .

ليس هناك قرينة قانونية لمسئولية المالك بمصر

٢ - مسئولية مالك . عيب في البناء . ضرر . وجوب اثبات التقصير .

٣ - مسئولية مالك . واضع اليد على العقار سواء . مسئولية واضع اليد عن الضرر بسبب سوء الإدارة أو إهمال الصيانة

٤ - مسئولية دائن حائز للعقار . مسئولية دون المالك عن التقصير

(مصر الكلية الاهلية — ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٩ ص ٣٢٢ رقم ٢٢٤)

٥٦٩ ١ - مسئولية . مسئولية الآباء عن أعمال

أبنائهم . تشمل الأوصياء والقائمة والمعلمين .

٢ - مسئولية الآباء مصدر المسئولية . سلطة الآباء .

٣ - مسئولية الآباء . زوالها بزوال سلطتهم على الأبناء . امتناعه .

٤ - مسئولية الآباء . كيف تبدأ المسئولية . إثبات .

٥ - مسئولية الآباء . قيامهم بالواجب عليهم نحو أبنائهم . لا مسئولية .

(اسبوط الكلية الاهلية — ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٦ ص ٤٢٥ رقم ٢٢٢)

٥٧٠ ١ - مسئولية . مسئولية وزارة المواصلات

عن أعمال موظفيها . مسئولية لاتعاقدية . لا محل للمسئولية الشئية .

٢ - مسئولية . ضرر . خطأ . عيب الاثبات على المدعى بحصول ضرر

٣ - مسئولية . وزارة المواصلات . مزلقان . تغيب الخفير المعين له . حصول

حادثه . مسئولية وزارة المواصلات

(استئناف مصر — ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٣ عدد ٣ ص ١٧٥ رقم ٩٠)

٥٧١ ١ - مسئولية . مسئولون عن أعمال الغير يدخل من بينهم الأب .

٢ - مسئولية ولاية الأب . زوال الولاية . زوال المسئولية معها . المعول عليه الولاية على النفس في المسئولية

(اسكندرية الكلية الاهلية — ١١ يولييه سنة ١٩٣٣ عدد ٦ ص ٤٢٠ رقم ٢١٩)

٥٧٢ مسئولية مستأجر . إخلاؤه المحل لخطر السقوط لاعن خطأ في البناء أو إهمال في

الصيانة . عدمومه .

(استئناف مخطوط — اول ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص ٣٩٧ رقم ٢٠٢)

٥٧٣ مسئولية . مستخدم . عمل إضافي فوق طاقته . كان في مقدوره أن يتبينه .

عدم مسئولية المخدم

(استئناف مخطوط — ١٠ يناير ١٩٣٣ عدد ٧ ص ٥٤٠ رقم ٢٧٤)

٥٧٤ مسئولية . ولي . جواز اختصاصه مدنيا

في دعوى مسئولية ولده القاصر . عن جريمة ارتكبها .

(استئناف مصر — ٧ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص ٣٥١ رقم ١٧٨)

مسئولية

(انظر بائع رقم ١٦١ وخطأ رقم ٣٥٥ ووقف رقم ٣٨٨ وبيد رقم ٤١٤ وعقد ايجار رقم ٤٥٣ وفيضان مياه الترع رقم ٤٧٦ وعام رقم ٥٣٣ ومخاطر السيارات رقم ٥٤٢ ومزلقات رقم ٥٥٤ وناظر وقف رقم ٦٠٨ ونزع ملكية رقم ٦١٣ ووقف رقم ٦٣٢ ورقم ٦٣٨)

٥٧٥ مسائل فرعية . بيانها . أحوالها

(مصر الكلية الاهلية — ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٣ عدد ٤ ص ٢٨٢ رقم ١٤٤)

المسائل الفرعية

(انظر دعوى عمومية رقم ٣٧٠)

- مؤجر
(انظر قضاء مستعجل رقم ٥٠٠)
- ٥٧٦ مستأجر . لمدة قصيرة . مباني مقامة
بمعرفته . انعدام اعتباره كعقار
(استئناف مختلط — ٢٤ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٨ ص ٥٩٥ رقم ٣٠٧)
مستأجر
(انظر اجارة رقم ٢١ و اجار رقم ١٥٤ وتعاقد رقم ٢١٦ ومزارع رقم ٥٥٣ ومستولية رقم ٥٧٢)
مستأجرين لعقار واحد
(انظر اجار رقم ١٥٥)
مستحق في وقف
(انظر نفقة رقم ٦١١ ورقم ٦٢٠)
- ٥٧٧ مستخدم . رفته . بغير إثبات اهماله .
وبلا اعلان سابق . اعتباره رفته في
وقت غير لائق
(استئناف مختلط — ١ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد ٩ ص ٦٦٦ رقم ٢٣٩)
مستخدم
(انظر رفته في وقت غير لائق رقم ٣٨٨ ومستولية رقم ٥٧٣)
مسكن الفلاح
(انظر قانون الحنة افدة رقم ٤٩٤)
- ٥٧٨ مشاركة التحكيم . عدم قيدها بشكل
خاص .
(مصر الكلية الاملية — ٧ يوفيه سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ٢١ رقم ١٣)
- ٥٧٩ مشاركة باطلة . الحق والدعوى المترتبان
عليها . معدومان
(استئناف مختلط — ٩ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد ٩ ص ٦٠٧ رقم ٣٤١)
مشتري
(انظر ملكية رقم ٥٩٩)
مشتري حسن النية
(انظر تركة اسلامية رقم ٢٠٣)
- ٥٨٠ مشرف . على قاصر . عدم جواز قبول
- تحليفه بين التخالص
(استئناف مختلط — ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٢٩٨ رقم ٢٠٥)
- ٥٨١ مصاريف . مدعى عليه . متى يعنى من الزامه
بها ؟
(استئناف مصر — ٢٥ ابريل سنة ١٩٣٣ عدد ١٠ ص ٦٧٨ رقم ٣٥١)
- ٥٨٢ ١ — مصاريف الدعوى . أساس
الالتزام بها .
٢ — مصاريف الدعوى . المصاريف
الرسمية . أتعاب المحاماة .
٣ — مصاريف الدعوى . المادة (٣٥)
من لائحة الرسوم .
(مصر الكلية الاملية « قضاء مستعجل » —
٢٦ يوليه سنة ١٩٣٣ عدد ١ ص ٤٦ رقم ٢٣)
- ٥٨٣ مصاريف النقل والتوريد . كمصاريف
المقاس والوزن . تحمل المورد بها دون
المستهلك
(بندر طنطا الجزئية — ٩ ابريل سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص ٣٨٧ رقم ١٩٨)
- ٥٨٤ مصاريف . ورسوم . الحكم بها . خطأ .
ضرر
(نقض فرنسي — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ٢٣٠ رقم ١٢٤)
مصاريف الدعوى
(انظر انكار توقيع رقم ١٤٧)
مضاربات في البورصة
(انظر توكيل رقم ٣١٢)
- ٥٨٥ مضي المدة . الدفع بسقوط الحق به
بمضي مدة معينة . ولكنه يسقط بمدة
أخرى . جواز الحكم به
(المحلة الكبرى الجزئية — ٨ مارس سنة ١٩٣٤ عدد ٩ ص ٦٥٨ رقم ٣٣٤)
- ٥٨٦ ١ — مضي المدة . بين وكيل وموكل .
عدم سريانه
(٢-٨)

- ٥٩٢ ١ - معاش . تقادم . وجوب تسليم
السركى . الاخطار لا يقوم مقامه .
٢ - معاش . تحويله لأحد المصارف .
لا يعنى من وجوب تسليم السركى
٣ - معاش . تقديره . منازعة . لا يشترط
فيها رفع دعوى
٤ - معاش استثنائى . ترتيبه بقرار من مجلس
الوزراء . عدم خضوعه لقانون . منحة .
٥ - معاش . تقادم . المنازعة فيه . وقف
سريان التقادم
(مصر الكلية الاهلية — ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٤
عدد ٧ ص ٥٠١ رقم ٢٦٢)
٥٩٣ معاش . شهادة الميلاد سواء بالنسبة
للموظفين المدنيين أو العسكريين . اعتبارها
دائماً أساساً لتقدير السن . تقدير الاطباء .
يزول بظهورها .
(مصر الكلية الاهلية — ١٦ يناير سنة ١٩٣٣ عدد
١ ص ٢٦ رقم ١٥)
٥٩٤ معاشات . حق مجلس الوزراء . قاصر
على المنح والزيادة . لا يشمل النقص .
(مصر الكلية الاهلية — ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٤
عدد ٧ ص ٥٠١ رقم ٢٦٢)
مفقود الاهلية
(انظر تملك رقم ٢٥٢)
٥٩٥ مفلس . تعدياته . صحته .
(المحل الكبرى الجزئية — ٤ مايو ١٩٣٣ عدد ٢
ص ١٤٠ رقم ٦٧)
٥٩٦ مقاول . بناء . صاحب العمل . حقه في
إيقاف العمل . معناه الفسخ . حقه في
التعويضات . احتسابها عن الربح الذى
كان يعود عليه لو أتم العمل .
(احتشاف مصر — ٢٠ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ٢
ص ٩٢ رقم ٤٨)
المقاول من الباطن
(انظر مسئولية رقم ٥٥٦)
٢ - مضى المدة . سند باعتراف بدين .
بطلانه . غير مؤثر على قطع المدة
(استئناف مخط — ٢١ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد
٢ ص ١٥٥ رقم ٧٤)
مضى المدة
(انظر امتياز رقم ١٣٧ وتملك رقم ٢٥٢ وحق
المكر رقم ٣١٩ وحق الملكية رقم ٣٣٢ وحق
مرور الميا رقم ٣٢٣ وسندات تحت الاقذ رقم ٤٠٧)
مطالبة رسمية
(انظر تقادم رقم ٢٤٢)
٥٨٧ مطل . منور . تمييزه عنه . ارتفاعه .
تقديره . موضوعى
(الطارين الجزئية — ٢٢ يناير سنة ١٩٣٣ عدد
٨ ص ٥٨٦ رقم ٣٠٣)
٥٨٨ معارضة . عدم حضور المعارض . شطبها .
عدم الفصل فى المعارضة الأولى . لا يمنع
من رفعها من جديد .
(عابدين الجزئية — ١٥ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد
٨ ص ٥٨٤ رقم ٣٠١)
٥٨٩ معارضة . فى قرارات لجان الجمارك .
امام المحكمة المدنية . اختصاص المحكمة
الكائن فى دائرتها محل المدعى عليه
(استئناف مصر — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٣
عدد ٩ ص ٦١١ رقم ٣١٨)
معارضة
(انظر التمسك بسقوط حكم غياي رقم ٢٥١ وحق
المحكوم له رقم ٣٢١)
٥٩٠ معارضة . بطلان اعلان الحكم . جواز
التمسك بذلك ولو لم يذكر فى صحيفة
المعارضة .
(ايمان الفرنسية — ٧ مارس سنة ١٩٣١ عدد
٩ ص ٦٧٠ رقم ٣٤٨)
٥٩١ معارضة . حكم . غياب المستأنف عليه .
حجز القضية للحكم مع مذكرات .
تقديم المستأنف عليه لمستنداته ومذكراته .
الحكم الصادر يعتبر حضورياً
(استئناف مصر — ٢١ نوفمبر ١٩٣٣ عدد ٧ ص
٤٨٧ رقم ٢٥٤)

٢ - منقول . حيازته بحسن نية . تمسك

الدائن به . حمل الدليل . على المسترد

(استئناف مختلط - ١٠ يناير سنة ١٩٣٣)

عدد ٧ ص ٥٤٠ رقم ٢٧٥)

٦٠٣ ١ - منقول . حيازته بسبب جريمة .

عدم جواز التمسك بملكيته بسبب ذلك

٢ - منقول . حيازته بسبب جريمة .

إثبات ذلك . قبول كافة الأدلة .

(قضاة فرنسي - ٢٨ مارس سنة ١٩٣٣ عدد

١ ص ٦٩ رقم ٤٠)

منور

(انظر مطل رقم ٥٨٧)

٦٠٤ مواد مخدرة . حالة العود .

(قرار لجنة الأبحاث القانونية - ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٠

ص ٧٣ رقم ٣)

مواشي

(انظر عقار بالتبعية رقم ٤٤٦)

موظف

(انظر اتفاق رقم ١٤)

٦٠٥ الموكل والوكيل . علاقتها . عدم تضامن

الموكنين العديدين أمام الوكيل الواحد .

(مصر الكلية الأهلية - ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٣

عدد ٤ ص ٢٥٨ رقم ١٣٦)

ميعاد السداد

(انظر دين رقم ٣٨٢)

ن

٦٠٦ ناظر . توكيله من الناظر الآخر . سريان

تصرفاته

(استئناف مختلط - ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد

٣ ص ٢٣٠ رقم ١٢١)

٦٠٧ ناظر الوقف . سلطته في تأجير أرض

الوقف الفضاء . بغير إذن القاضي .

والتصريح ببناء مساكن عليها . مع

زيادة الأجرة . وحق استرداد المباني .

جوازه .

(استئناف مختلط - ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٤

ص ٣١٢ رقم ١٦٥)

مكافأة

(انظر رفت رقم ٣٩٠)

٥٩٧ مكلفات . حجيتها بالنسبة للأفراد . عدم

صلاحيتها للإثبات .

(استئناف مختلط - ٧ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد

١ ص ٦٥ رقم ٣٢)

٥٩٨ ملك على الشيوع . فتح مطلات عليه بغير

موافقة الشريك ولو في عقار تملكه .

عدم جوازه .

(الجيزة الجزئية - ٧ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص

٣٩٠ رقم ١٩٩)

٥٩٩ ملكية . تسجيل . بائع . مورثه معترف

بورقة ضد بصورية عقد تملكه . بيع من

الوارث . علم المشتري بوجود ورقة الضد .

سريان ورقة الضد من غير حاجة

لتسجيلها

(استئناف مصر - ٣٠ مارس سنة ١٩٣٣

عدد ٦ ص ٤١٣ رقم ٢١٤)

٦٠٠ ملكية فنية . عدم صدور تشريع خاص

بها . لا يمنع من تطبيق احكامها

(السيدة الجزئية - ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٣

عدد ٨ ص ٥٨٧ رقم ٣٠٤)

ملكية

(انظر بيع السلم رقم ١٦٨ ومنقول رقم ٦٠٣)

منازعة

(انظر نفاذ معجل رقم ٦١٥)

منطوق الحكم

(انظر تفسير حكم رقم ٢٣٨)

٦٠١ منع تعرض أحد المستأجرين للآخر .

اجراء قطعي . اختصاص قاضي الأمور

المستعجلة

(مصر الكلية الاملية - قضاة مستعجل ١٠

ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦ ص ٤٣٨ رقم ٢٢٦)

٦٠٢ ١ - منقول . استرداده . الدعوى به

ضد الحائز بحسن نية . جوازها في احوال

الضياع أو السرقة . حالة خيانة الأمانة .

عدم جوازها فيها .

- ٦٠٨ ١ - ناظر وقف . استبداله . في أثناء سير الدعوى . وجوب ادخال الناظر الجديد
- ٢ - ناظر وقف . خطأ الشخصى . مسئوليته شخصيا دون الوقف (استئناف مختلط — ١١ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ١٠ ص ٧٣٩ رقم ٢٨٤)
- ٦٠٩ ناظر وقف . حقوقه . في أعمال الإدارة فقط . عدم جواز الصلح على الوقف (استئناف مختلط — ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٣ ص ٢٢٧ رقم ١١٤)
- ناظر وقف (انظر اتفاق رقم ١١ وايجار رقم ١٥٦ وحراسة رقم ٣٠٦ وعقد ايجار رقم ٤٥٣ ووقف رقم ٦٣٧ ورقم ٦٣٨)
- ناظر وقف ومستحق فيه (انظر حجز ما للدين لدى الغير رقم ٢٩٤)
- نصاب (انظر اختصاص رقم ٧٥)
- نظام عام (انظر اجراءات تنفيذ رقم ٢٩ وتحضير رقم ١٩٢ وتعاقب رقم ٢١٦ وحكم غيابي رقم ٢٢٢ ورفت في وقت غير لائق رقم ٢٨٩ وقوة الشيء المحكوم فيه رقم ٥١٨)
- ٦١٠ نزع ملكية . المنازعة في قيمة الدين . لا يمنع من سير الدعوى . المناقشة فيه عند التوزيع (استئناف مختلط — ٢٤ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٨ ص ٥٩٥ رقم ٣٠٧)
- ٦١١ ١ - نزع ملكية . حلول دائن مسجل . شروط اعتبار طالب البيع متنازلا عن الاجراءات . وجوب تقريره في قلم الكتاب . اعلان العدول بالجلسة . لا يكفي لاعتباره متنازلا .
- ٢ - نزع ملكية . حلول شروط حلول الدائن محل طالب البيع (استئناف مصر — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٧ ص ٤٩٢ رقم ٢٥٦)
- ٦١٢ نزع ملكية . عدم اتخاذ المدعى محلا مختار في دائرة المحكمة . لا بطلان . (النيابة الكلية الاهلية — ٦ سبتمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٥ ص ٣٦٨ رقم ١٨٧)
- ٦١٣ نزع ملكية . قائمة شروط البيع . الشروط المقيدة للمسئولية . سريانها على الجميع . (استئناف مختلط — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٣١٢ رقم ١٦)
- ٦١٤ نزع ملكية . للنفاع العامة . قصر حق المزوع ملكيته على الثمن دون التعويضات ادية او تدارية . (استندرية الكلية الاهلية — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٣٥٨ رقم ١٨٢)
- نزع ملكية للنفعة العامة . (انظر حق الارتفاق رقم ٣١٧)
- نزع الملكية (انظر اختصاص المحاكم الاهلية رقم ٤٧ وحراسة رقم ٣١٢٤٣٠٥ وضمان البائع رقم ٤٣٧)
- ٦١٥ نفاذ معجل . سند غير رسمي . غير متنازع فيه . معنى عدم المنازعة (استئناف مصر — ٨ أغسطس سنة ١٩٣٣ عدد ٦ ص ٤١٦ رقم ٢١٦)
- ٦١٦ نفاذ معجل . سند معترف به . إنكار الموقع توقيعه . جواز الحكم بالنفاذ (استئناف مصر — ١٠ يونيو سنة ١٩٣٣ عدد ٤ ص ٢٣٨ رقم ١٢٨)
- ٦١٧ نفاذ نصها الواردة بالمادة ٣٩٤ مرافعات . مطلق (مصر الكلية الاهلية — ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٣ عدد ٤ ص ٢٨٢ رقم ١٤٤)
- ٦١٨ نفقة . لزوج مسلبة . لا تسقط بمجرد المعاشرة (استئناف مختلط — ٢٤ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٨ ص ٥٩٥ رقم ٣٠٧)

- ٦١٩ نفقة . مستحق في وقف . بعد حرمانه
منه . عدم جواز الحجز عليها
(استئناف مخطط — ١٥ فبراير سنة ١٩٣٣
عدد ٩ ص ٦٦٧ رقم ٢٤٢)
- ٦٢٠ نفقة . مستحق في وقف . تقديرها بكل
دقة بمراعاة حقوق الدائنين .
(استئناف مخطط — ١٦ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد
١ ص ٦٧ رقم ٣٦)
نفقة
(انظر اختصاص رقم ٧٣ وتنازل رقم ٢٥٣)
نقابة عمال
(انظر اتعاب رقم ١٠)
نقل الملكية
(انظر بيع رقم ١٧٢ وبيع صوري رقم ١٧٥
وشفعة رقم ٤٢٤)
- ٦٢١ ١ — نقض . حكم . تسبب أوجه الدفاع .
الرد عليها . عدم لزوم متابعة الحجج
٢ — نقض . حكم . تسبب . تقرير
ضد اعتماده . اعتبار أسبابه أسبابا
للمحكمة
(نقض فرنسي — ٤ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص
٤٧١ رقم ٢٤٥)
نية المتعاقدين
(انظر تفسير رقم ٢٤٠)
- ٦٢٢ هبة . هبة دين على الغير . تسليم سند الدين .
هبة باطلة
(استئناف مصر — ١٦ أبريل سنة ١٩٣٣ عدد ٧
ص ٤٨٢ رقم ٢٥١)
- ٦٢٣ ١ — هتك عرض . لمس العورات .
جناية
٢ — هتك عرض . وجه المرأة . ليس
عورة
(المنصورة الكلية الاهلية — ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٣
عدد ٨ ص ٥٦٤ رقم ٣٩٠)
- و
واضع اليد
(انظر مسئولية رقم ٥٦٨)
- ٦٢٤ وزارة الحفانية . منشور بعدم حفظ
الدعوى في حالة معينة . قيمته القانونية
(مصر الكلية الاهلية — قضاء مستجل — ١٢
سبتمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ١٩٦ رقم ١٠٠)
وصف العقد
(انظر عقد اشتراك رقم ٤٥٢)
وصى
(انظر اجارة رقم ٢٢)
- ٦٢٥ وصية . صحتها . معنى نفاذها . حق
الموصى له بالمطالبة بالملكية . استغراق
التركة بالديون . لا تأثير له في دعوى
الملكية المبنية على الوصية
(استئناف مصر — ٦ يونيو سنة ١٩٣٣ عدد ٣
ص ١٧٣ رقم ٨٩)
- ٦٢٦ وصية . عدم تحريرها رسميا أو بخط
الموصى . في حالة الإنكار . بطلانها .
(مصر الكلية الاهلية — ١١ أبريل سنة ١٩٣٣
عدد ٤ ص ٢٧٠ رقم ١٣٨)
وعد بالبيع
(انظر بيع رقم ١٨٦ وحالة رقم ٣٤٨)
- ٦٢٧ وفاة . شيك . استلامه . قبضه . هو
الذي يثبت الوفاء . محل القبض . يحدد
الاختصاص
(نقض فرنسي — ٢١ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٦
ص ٤٧١ رقم ٢٤٦)
- ٦٢٨ وفاة . قرض . العملة التي يحصل بها الوفاء
ذهبا أم ورقا
(استئناف لندن الانجليزية — ١٧ مارس سنة ١٩٣٣
عدد ٩ ص ٢٧١ رقم ٣٥٠)
- ٦٢٩ الوفاء . حق الرجوع طبقا للمادة ١٦١

٦٣٦ وقف . مشروعات الناظر لحساب إدارة
الوقف ولمنفعة . بغير إذن القاضي .
نافذة

(استئناف مختلط — ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد
٣ ص ٣٣٠ رقم ١٢١)

٦٣٧ وقف . ناظر الوقف . تعدد النظار .
استقالة احدهما . جواز انفراد الناظر
الآخر بالسير في الدعاوى المرفوعة منها .
(استئناف مصر — ٢٨ مايو سنة ١٩٣٣ عدد
٣ ص ١٦٦ رقم ٨٥)

٦٣٨ ١ - وقف . ناظر تنازله للغير . مسؤوليته
مع الناظر المعين

٢ - وقف . التزامه بضمن المشتريات
والمصاريف

(استئناف مختلط — ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد
٥ ص ٣٩٨ رقم ٢٠٥)

وقف

(أنظر اختصاص المحاكم الأهلية رقم ٤٩ وإيجار
رقم ١٥٦ وحارس قضائي رقم ٢٨١ وحراسة رقم
٣٠٤ وعقد إيجار رقم ٤٥٣)

وقف . سريان التقادم
(أنظر معاش رقم ٥٩٢)

٦٣٩ وكالة التزام الكفيل بطريق الوكالة
المسترة . حق الوكيل في مطالبة المدين
عند الأجل

(طحا الكلية الأهلية — ٢ فبراير سنة ١٩٣٣
عدد ٢ ص ١٠٣ رقم ٥٤)

الوكالة (انتهاء)
(أنظر تقادم رقم ٢٤٦)

٦٤٠ وكالة (حراسة) . عدم تأكد التعاقد
من حدود الوكالة . مسقط لحقه قبل
الموكل دون الوكيل .

(استئناف مصر — ٧ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ٢ ص
٨٣ رقم ٤٣)

مدنى . شروطه . أحواله

(السيدة زينب الجزئية — ٩ أغسطس سنة
سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ٧٢٥ رقم ٢٠٩)

٦٣٠ وقف . أرض قضاء . تأجيرها . لمدة
معينة . الغرض الحقيقي من التأجير .
انشاء مباني عليها . عدم الأخذ بالشروط
المخالفة لطبيعة العقد من حيث مدته .
والتنازل عنه

(استئناف مختلط — ٢٥ يولية سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص
١٥٦ رقم ٧٨)

٦٣١ وقف . الاستحقاق فيه . الحرمان منه
للديونية . حق الدائنين على الربيع . يسقط .
عدم جواز الحراسة عليها .

(استئناف مختلط — ١٥ فبراير سنة ١٩٣٣
عدد ٩ ص ٦٦٧ رقم ٣٤٢)

٦٣٢ وقف . الزامه بدين . بغير إذن القاضي
الشرعى . عدم وجوبه . مسئولية الناظر
شخصيا

(استئناف مختلط — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٣ ص ٢٢١ رقم ١١٧)

٦٣٣ وقف المرافعة . جوازه في حالة الانكار
كحالة الطعن بالتزوير . التنازل عن التمسك

بالورقة المطعون فيها . صرف البحث
في صحة الورقة . عدم ضرورة الايقاف

(النيابة الكلية الأهلية — ٨ مارس سنة ١٩٣٣
عدد ٣ ص ١٨٥ رقم ٩٥)

٦٣٤ وقف . حق الناظر في الادارة . بيع
قطن . الاجراءات التبعية له . ومنها حق
التقاضى . سلطته فيها . ثابتة .

(استئناف مختلط — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٦ ص ٤٦٨ رقم ٢٣٨)

٦٣٥ وقف . صحته . المنازعة فيها . ايقاف
الفصل حتى يحكم من المحكمة الشرعية

(استئناف مختلط — ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد
٣ ص ٢٢٧ رقم ١١٤)

- ٦٤٤ لائحة الترع والجسور . قانون خاص .
سلطاتها معطلة للبائدين ٣٢ و ٣٣ مدني .
عدم تطبيقهما على مأخذ المياه الصناعية
(اسبوط الكلية الاملية - ١٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣
عدد ٥ ص ٣٦٩ رقم ١٨٨)
- ٦٤٥ لائحة التنظيم . مدى تطبيق المادة الأولى .
بناء على طريق غير قائم بالفعل . جوازه .
(مصر الكلية الاملية - ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٤
عدد ١٠ ص ٧٥ رقم ٣٦١)
- ٦٤٦ لائحة العاهرات . قرار المحافظ أو المدير .
قاصر على إدارة المنزل في الأخطاء
المنحصصة للعاهرات . عدم جواز إصداره
في غير ذلك من الأخطاء
(مصر الكلية الاملية - ٢٩ يونيو ١٩٣٣ عدد ٢ ص
١٣٠ رقم ٦٣)
- ٦٤٧ لائحة العاهرات . قرار إداري . باعتبار
محل من ضمن بيوت العاهرات . اعتباره
نهائياً . عدم جواز مناقشته .
(قنا الكلية الاملية - ٩ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد
١ ص ٣٦ رقم ١٨)
- ي
- يمين
(أنظر دين على مورث رقم ٣٨٣ و ٣٨٤ رقم ٤٠٣)
يمين التخالص
(أنظر مشرف رقم ٥٨٠)
- وكالة
(أنظر حساب رقم ٣١٥ وخيانة امانة رقم ٣٥٦)
- ٦٤١ وكالة . وكيل . سلطته . الغلط في مداها .
عدم المسؤولية . شرطه .
(استئناف عتلت - ٩ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد ٩
ص ٦٦٧ رقم ٣٤١)
- وكيل
(أنظر توزير رقم ٢٠٥ وتنفيذ رقم ٢٥٩
ووكالة رقم ٦٤١)
- ٦٤٢ ١ - ولاية . ولاية النفس . غير خاضعة
لأحكام المجالس "الحسنية" . وجوب
الرجوع في تحديد الولاية على النفس
لأحكام الشريعة .
٢ - ولاية . زوال الولاية على النفس
لظهور الرشد وحسن التصرف . زوال
مسئولية الأب معها .
(اسكندرية الكلية الاملية - ١١ يولي سنة
١٩٣٣ عدد ٦ ص ٤٢٠ رقم ٢١٩)
- ولي
(أنظر ايجارة رقم ٢٢ ومسئولية رقم ٥٧٤)
- لا
- ٦٤٣ ١ - لائحة . تخويل السلطة التشريعية
لهيئة أولوزير سلطة إصدارها . تعتبر في
قوة القانون
٢ - لائحة الجبانات . نص المادة ٦
منها . تقييد حق الملكية فيها . صحته .
(مصر الكلية الاملية - ٣٠ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ٣
ص ١٨٩ رقم ٩٨)

القسم الثالث القوانين والقرارات

- ١ قانون رقم ٦٣ سنة ١٩٣٣ خاص بتحضير القضايا ومذكرته الايضاحية عدد ١ ص ١
- ٢ قانون الخبراء رقم ٧٥ سنة ١٩٣٣ ومذكرته الايضاحية عدد ١ ص ١٠
- ٣ قانون رقم ٧٦ سنة ١٩٣٣ بادخال تعديلات واضافات في الفرع الرابع من الفصل الثاني من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية ومذكرته الايضاحية عدد ١ ص ١٨
- ٤ قانون رقم ٧٧ سنة ١٩٣٣ باضافة مادة جديدة من الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهل عدد ١ ص ٢٤
- ٥ مرسوم بقانون رقم ٨٤ سنة ١٩٣٣ بتعديل المادة ٤٧ مكررة من قانون العقوبات الأهل ومذكرته الايضاحية عدد ٢ ص ٢٥
- ٦ مرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ بمنح مهلة لدفع الايجارات الزراعية عدد ٢ ص ٢٩
- ٧ قانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٣١ خاص بالايجارات الزراعية لسنة ١٩٢٩-١٩٣٠ عدد ٢ ص ٣٠
- ٨ مرسوم بقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٣١ بمنح مهلة لدفع الايجارات الزراعية عدد ٢ ص ٣٣
- ٩ مرسوم بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٣٣ بمد أجل المهلة المبينة في المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٣٢ بشأن دفع الايجارات الزراعية عدد ٢ ص ٣٨
- ١٠ مرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٣٢ بمنح مهلة لدفع الايجارات الزراعية عدد ٢ ص ٣٧
- ١١ قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٣٢ عن تخفيض ايجار الاطيان الزراعية عن ١٩٣٠ - ١٩٣١ عدد ٢ ص ٣٤
- ١٢ قانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بانشاء محكمة النقض والابرار ومعه مذكرته الايضاحية عدد ٣ ص ٣٩
- ١٣ قانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٣ باضافة بعض أحكام إلى القانون المدني ومذكرته الايضاحية عدد ٣ ص ٤٦
- ١٤ مرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٣١ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الأهل بشأن المجرمين الأحداث. ومذكرته الايضاحية عدد ٤ ص ٥١
- ١٥ مرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣١ باضافة أحكام جديدة إلى قانون العقوبات الأهل بشأن الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها ومذكرته الايضاحية عدد ٤ ص ٥٣

- ١٦ مرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ بشأن إعادة الاعتبار ومذكروته الايضاحية عدد ٤ ص ٥٦
- ١٧ قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٣٣ باضافة بعض أحكام الى قانون العقوبات الاهلى ومعه مذكروته الايضاحية عدد ٥ ص ٦١
- ١٨ قانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٣ بتعديل بعض مواد قانون العقوبات الاهلى ومعه المذكرة الايضاحية وتقرير لجنة الشيوخ عدد ٥ ص ٦٥
- ١٩ قانون رقم ٤٩ سنة ١٩٣٣ بتحريم التسول ومذكروته التفسيرية عدد ٥ ص ٦٨
- ٢٠ مرسوم بقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٣ بتعديل بعض مواد القانون الصادر فى ١٣ اكتوبر ١٩٢٥ بترتيب المجالس الحسبية ومذكروته الايضاحية عدد ٦ ص ٧٣
- ٢١ مرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ بتعديل الباب الرابع عشر من الكتاب الثانى والباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الاهلى ومذكروته الايضاحية عدد ٦ ص ٧٦
- ٢٢ مرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣١ بشأن المطبوعات ومذكروته الايضاحية عدد ٧ ص ٨٩
- ٢٣ قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٢ باضافة مادة الى قانون العقوبات الاهلى بشأن عدم تسليم الاطفال وخطقهم ومذكروته الايضاحية عدد ٧ ص ٩٩
- ٢٤ قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الاهلى ومذكروته الايضاحية عدد ٧ ص ١٠٤
- ٢٥ مرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٣١ باضافة احكام جديده الى قانون العقوبات الاهلى بشأن اختلاس الالقاب والاتصاف بها دون حق ومعه مذكروته الايضاحية عدد ٨ ص ١١٣
- ٢٦ مرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ مشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها ومعه مذكروته الايضاحية عدد ٨ ص ١١٦
- ٢٧ لائحة ترتيب المحاكم الشرعية (تكملة) عدد ٩ ص ١٤٥
- ٢٨ قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٣٤ بتخفيض الاجارات الزراعية سنة ١٩٣١ وتقريرى لجنة الحقانية بمجلس الشيوخ عدد ١٠ ص ١٦٥

المحاضرة

مجلة قضايا إسلامية

نصف فانقار الحادية لاهلة

السنة الرابعة عشرة

اكتوبر سنة ١٩٣٣

العدد الأول

L' éloquence est l' expression
juste d'un sentiment vrai.

(La Harpe)

L' éloquence est l' art de bien
convaincre (Taine)

L' éloquence est la poésie de
la parole (Paignon)

إنك لا تعرف الأمور ما لم تعرف
أشبابها . ولا عواقبها ما لم تعرف أقدارها .
ولن يعرف الحق من يجهل الباطل . ولا
يعرف الخطأ من يجهل الصواب . وكيف
يعرف السبب من يجهل المسبب ؟

(الجاحظ)

جميع المقالات سواء كانت خاصة بنحري المجلة أو بالادارة ترسل بعنوانه «ادارة مجلة المحاماة ونحريها»

بشارع النافخ رقم ٢٠

مطبعة حمادي

بجوار قسم الجمالية بالقاهرة

تليفون ٥٥٤٨٠

بيان

بهذا العدد تبدأ السنة الرابعة عشرة لمجلة المحاماة
وقد قسمنا المجلة ابتداء من هذا العدد الى ثلاثة أقسام لكل منها صحائف ونمر
وفهرست مستقلة

فالقسم الاول يشمل أحكام محكمة النقض والابرام بدائرتيها الجنائية والمدنية
والقسم الثاني يشمل أحكام محكمتي الاستئناف الأهلية والمجالس الحسبية والمحاكم
الابتدائية والمستعجلة والجزئية والمختلطة والأجنبية وكذا المقالات والابحاث القانونية أو
القرارات والمنشورات

والقسم الثالث يشمل القوانين ومذكراتها الايضاحية والقرارات وما إليها
وقد استدعى تغير النظام أن تأخر صدور العدد عن مواعده بضعة أيام
والله ولي التوفيق في البداية والنهاية

لجنة التحرير

راغب اسكندر — محمد صبرى أبو علم

٩ نوفمبر سنة ١٩٣٢

قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية (١)

١

٢٧ مارس سنة ١٩٣٣

(نقض دليل) - مصاب . الكشف عليه . من طبيب حكومى او
طبيب غير موظف . تقدير قيمة الكشف . موضوعى .

المبدأ القانونى

لم يحتم القانون أن يكون الكشف على المصاب
من طبيب الحكومة . كما أنه لم يوجب كذلك
على المحكمة الأخذ بالكشف الطبى المتوقع
من طبيب حكومى بل أن للمحكمة أن تأخذ
به أو تهمله كما أن لها أن تعول على الكشف
الطبى المتوقع من طبيب غير حكومى إذ هو
دليل كسائر الأدلة التى تقدم لها وتقع تحت
تقديرها وحدها .

المحكمة

« حيث ان الوجهين الأول والثانى يتحصلان
أولاً . فى أن المحكمة الاستئنافية إذ قضت فى المرحلة
الأولى من هذه الدعوى بتغريم كل من الطاعنين
ألف قرش طبقاً للمادتين ٢٠٦ و ٢٠٥ من قانون
العقوبات قد استبعدت من التطبيق المادة ٢٠٧
عقوبات — ويقول الطاعنون أنه مادام هذا
الحكم قد أُلغته محكمة النقض وقضت بأعادة

القضية للفصل فيها مجدداً من دائرة أخرى فليس
لهذه الدائرة الأخرى عند نظر القضية أن تطبق
المادة ٢٠٧ عقوبات خصوصاً اذا لوحظ بأن النيابة
العامة لم تطعن فى ذلك الحكم الاستئنافى الاول
وأن الطعن فيه لم يحصل الا منهم هم أى الطاعنين
الحاليين دون غيرهم ولا يصح أن يضاروا بعملهم .
وثانياً . فى أن أركان المادة ٢٠٧ عقوبات غير متوفرة
لأنه لم يكن ثمت توافق ولا إصرار سابق كما دافع
به الطاعنون عن أنفسهم .

« وحيث ان ما يدعيه الطاعنون فى هذين
الوجهين غير منتج لأن النيابة العامة كانت مستأنفة
للحكم الابتدائى ثم أن الحكم المطعون فيه أثبت
أن الطاعنين الثلاثة وغيرهم ضربوا جميعاً المدعى
بالحق المدنى الذى عجز بسبب ذلك عن العمل مدة
أزيد من عشرين يوماً ولم يقض عليهم إلا بالحبس
خمس عشرة يوماً مع إيقاف التنفيذ وهى عقوبة
تسعى المادة ٢٠٥ عقوبات التى طبقها الحكم
المذكور فيما يتعلق بالتعدى على المدعى بالحق
المدنى وذلك حتى يقطع النظر عن جريمة ضرب
المجنى عليه الآخر قاهان التى طبقت فيها المحكمة
المادة ٢٠٦ عقوبات .

« وحيث انه لا اعتداد كذلك بما يتمسك به

(١) المبادئ ملخصه بمعرفة الاستاذ محمود عمر سكرتير محكمة النقض والابرار باشراف الاستاذ حامد بك فهمى المستشار
بالمحكمة المذكورة .

تقديرها وحدها .

(طعن متياس غاتشادوريان وآخرين ضد النيابة وآخر مدعى مدني رقم ١١٢٣ سنة ٣ ق - رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعهدة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة وزكي برزي بك ومحمد فهمي حسين بك واحد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك مستشارين وحضور حضرة سليمان بهجت افندي رئيس النيابة)

٢

١٠ ابريل سنة ١٩٣٣

جريمة الزنا - سقوطها بالنسبة للفاعل الاصل - هل تسقط بالنسبة للشريك - اختلاف الفاعل الاصل والشريك في الجندية .

المبدأ القانوني

ان جريمة الزنا جريمة ذات طبيعة خاصة لأنها تقتضي التفاعل من شخصين يعد القانون أحدهما فاعلاً أصلياً وهي الزوجة ويعد الثاني شريكاً وهو الرجل الزاني . فإذا أحت جريمة الزوجة وزالت آثارها لسبب من الأسباب قبل صدور حكم نهائي على الشريك فإن التلازم الذهني يقتضي محو جريمة الشريك أيضاً . لأنها لا يتصور قيامها مع انعدام ذلك الجانب الخاص بالزوجة والا كان الحكم على الشريك تأثيماً غير مباشر للزوجة التي عدت بمنأى عن كل شبهة اجرام كما أن العدل المطلق لا يستسيغ بقاء الجريمة بالنسبة للشريك مع محوها بالنسبة للفاعلة الاصلية لان اجرام الشريك إنما هو فرع عن اجرام الفاعل الاصل . والواجب في هذه الحالة أن يتبع الفرع الاصل . ولا يمنع من تطبيق هذه القاعدة اختلاف الفاعل الاصل والشريك في الجنسية والتشريع والقضاء مادامت جريمة الزنا لها ذلك الشأن الخاص الذي تتمتع فيه التجزئة وتجب فيه مراعاة ضرورة المحافظة على شرف العائلات . فاذا صدر عفو شامل من دولة أجنبية محا جريمة الزوجة قبل

الطاعنون في الوجه الثالث من أن المحكمة لم تبين الواقعة بياناً تطمئن اليه محكمة النقض وأنها اقتصرت على مؤاخذه الطاعنين الاول والثاني باعتراقهما بوجودهما في محل الحادث مع آخرين . لا امتداد بذلك كله ويكتفى الاطلاع على الحكم المطعون فيه للتحقق من أن المحكمة بينت الواقعة بياناً واضحاً إذ ذكرت جميع العناصر الضرورية المكونة للجريمة المنسوبة للمتهمين . واستندت في إثبات ذلك لا الى مجرد اعتراف بعض الطاعنين بوجوده في محل الحادثة بل الى أقوال عدة شهود ذكرت أسماءهم ثم إلى الكشف الطبية .

« وحيث ان الوجه الرابع يتلخص في أن المحكمة الاستئنافية لم تعن في الحكم المطعون فيه بتحديد نصيب كل من الطاعنين في الضرب المسند اليهم .

« وحيث ان هذا الوجه غير جدير بالاعتبار لأن الواقع في هذه الدعوى كما سلف القول هو أن جميع الطاعنين ضربوا فعلاً المدعى بالحق المدني على الأقل .

« وحيث ان مبنى الوجه الخامس أن الكشف الطبي المتوقع على المدعى بالحق المدني لم يكن من طبيب تابع لجهة الحكومة .

« وحيث ان لا محل لما يشكو منه الطاعنون في هذا الوجه لأن القانون لم يحتم أن يكون الكشف على المصاب من طبيب الحكومة كما أنه لم يوجب كذلك على المحكمة الأخذ بالكشف الطبي المتوقع من طبيب حكومي بل للمحكمة أن تأخذ به أو تهمله كما لها أن تعول على الكشف الطبي المتوقع من طبيب غير حكومي إذ هو دليل كسائر الأدلة التي تقدم للمحكمة وتقع تحت

صدور حكم نهائي على الشريك المصري وجب ختماً أن يستفيد هذا الشريك من ذلك العفو .

المحكمة

« من حيث ان مبنى الوجه الثاني من أوجه الطعن ان الطاعن دفع بسقوط الدعوى بالنسبة له وذلك لصدور العفو الشامل عن الزوجة قبل الحكم عليه نهائياً وذلك قياساً على حالة وفاتها قبل صدور حكم نهائي فان أغلبية الشراح على أن الدعوى العمومية تسقط في هذه الحالة بالنسبة للشريك تبعاً لسقوطها عن الزوجة بالوفاة فرفضت المحكمة هذا الدفع بحجة ان قانون العقوبات المصري خلو من النص على أثر العفو الشامل الصادر من مملكة أجنبية . ولا يزال الطاعن يصر على القول بأنه لا يجوز أن يحمل وزر الجريمة وحده ان كانت هناك جريمة

« ومن حيث ان واقعة الحال في هذه القضية بحسب الثابت في أوراقها ومستنداتها الرسمية تتحصل في ان التفصلية الايطالية حكمت على الزوجة بالعقوبة في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ فاستأنفت الى محكمة استئناف رودس وهذه اصدرت حكماً غيابياً في ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٠ بتأييد الادانة مع تخفيض العقوبة . وفي اثناء ذلك صدر في اول يناير سنة ١٩٣٠ من الحكومة الايطالية أمر بالعفو عن عقوبة من حكم عليهم لمدة لا تزيد على سنة . فتمسك الطاعن - باعتباره شريك الزوجة في جريمتها - بهذا العفو أمام المحكمة الاهلية وسماه عفواً شاملاً ودفع امام الدرجتين الابتدائية والاستئنافية بسقوط الدعوى العمومية بالنسبة له فكان نصيب هذا الدفع الرفض في الدرجتين غير انه بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٢ - اي قبل أن يصدر عليه الحكم الاستئنافي باسبوع واحد (اذ تاريخ هذا الحكم هو ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٢)

- صدر من الحكومة الايطالية مرة أخرى عفو شامل عن جميع الجرائم التي لا يزيد الحد الأقصى للعقوبة فيها على خمس سنوات . هذا من جهة ومن جهة أخرى فان المحكمة التفصلية بمصر اعتمدت على أمرى العفو المذكورين حكمت بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٣ بسقوط الجريمة عن الزوجة وامحاًها بالعفو الشامل

« ومن حيث انه واضح مما تقدم ان العفو الشامل الذي محا جريمة الزوجة قد صدر قبل أن يصدر حكم نهائي على الطاعن

« ومن حيث انه وان كان امر ذلك العفو الشامل الذي محا جريمة الزوجة صادراً من حكومة اجنبية وليس له أثر قانوني مباشر على جريمة الشريك المصري الا ان الواقع الذي لا يصح اغفاله ان جريمة الزنا جريمة ذات طبيعة خاصة لأنها تقتضي التفاعل من شخصين بعد القانون أحدهما فاعلاً أصلياً وهي الزوجة وبعد الثاني شريكاً وهو الرجل الزاني فاذا احت جريمة الزوجة وزالت آثارها لسبب من الأسباب فان التلازم الذهني يقتضي محو جريمة الشريك أيضاً لأنها لا يتصور قيامها مع انعدام ذلك الجانب الخاص بالزوجة والا كان بقاء الحكم على الشريك تأثيماً غير مباشر للزوجة التي عدت بمنأى عن كل شبهة اجرام فضلاً عن أن العذل المطلق لا يستسيغ ابقاء الجريمة بالنسبة للشريك مع محوها بالنسبة للفاعل الا - الى لأن اجرام الشريك انما هو فرع عن اجرام الفاعل والواجب في هذه الحالة ان يتبع الفرع الاصل . ولا يمنع من تطبيق هذه القاعدة اختلاف الشخصين في الجنسية والتشريع والقضاء مادامت جريمة الزنا لها ذلك الشأن الخاص الذي تتمتع فيه التجزئة وتجب فيه مراعاة ضرورة المحافظة على شرف العائلات . « ومن حيث انه لهذه الاعتبارات ترى المحكمة وجوب نقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن

مما اسند اليه .

(طعن الياس سليم مرديني ضد النيابة رقم ١٠٧٣ سنة ٣ ق
بالهيئة السابقة)

٣

١٠ ابريل سنة ١٩٣٣

١ - دعوى تضمين .

٢ - مسئولية الحكومة عن خطأ موظفيها . مناطه المادة ١٥٢ من
القانون المدني

المبادئ القانونية

١ - قواعد المسؤولية المنصوص عليها في
القانون المدني هي التي يجب أن يحتكم اليها حتى
في دعاوى التضمين التي ترفع على الحكومة
بسبب ما يصيب الأفراد في حرياتهم أو أموالهم
بفعل الموظفين

٢ - مسئولية الحكومة عن عمل الموظف
في حكم القانون المدني لا يكون لها محل الا
إذا كان الخطأ المستوجب للتعويض قد وقع
من الموظف في حال تأدية وظيفته

(en exerçant ses fonctions)

كما تقتضي المادة ١٥٢ من ذلك القانون . أما اذا
ارتكب الموظف - ولو أثناء قيامه بوظيفته أو
بمناسبة قيامه بها - خطأ بدافع شخصي من انتقام
أو حقد أو نحوهما فالموظف وحده هو الذي
يجب أن يسأل عما جر اليه خطؤه من الضرر بالغير
المحكمة

« من حيث ان مبنى الطعن أن الحكم المطعون
فيه اخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بمسئولية
الحكومة مدنيا عما وقع من المتهم استنادا إلى
نصوص القانون المدني الخاصة بمسئولية السيد
عن أعمال تابعه مع أن مسئولية الحكومة لا يصح
أن تبنى على قواعد القانون المدني وإنما يجب الرجوع

فيها إلى قواعد القانون العام التي تقتضي التفريق بين
الخطأ المصلحي أو الإداري (faute de service)
والخطأ الشخصي (faute personnelle)
بحيث لا تسأل الحكومة إلا عن النوع الأول
بخلاف الثاني فإن تبعته تقع على عاتق الموظف
أو المستخدم وحده دون الحكومة . ولو كان
القانون طبق تطبيقا صحيحا على وقائع هذه الدعوى
كما صارت ثباتها في الحكم لما كان هناك محل لزام
الحكومة بتعويض ما في القضية الحالية لأن
الحادثة التي قامت عليها هذه الدعوى هي المثل
الواضح للخطأ الشخصي الذي يقع من الموظف
خارج حدود وظيفته ويكون هو المسؤول عنه
وحده دون الحكومة .

« ومن حيث ان هذا الطعن يرمى إلى القول
بوجوب ترسم ما جرى عليه قضاء المحاكم الإدارية
بفرنسا وما أخذ به علماء القانون العام فيها من
التفريق بين أساس مسئولية الحكومة عما يقع من
موظفيها من عدوان حقوق الأفراد ومسئولية
الأفراد عن أعمال تابعيهم وذلك للاعتبارات التي
تضمنتها كتب الفقه الفرنسي . على أن مجلس الدولة
بفرنسا اذا كان قد جرى على هذه الخطة فبحكم ماله
من حرية النظر في تقرير ما يرى من القواعد القانونية
لأنه لم يقيد بقواعد مرسومة ومن أجل ذلك
استأن في أحكامه سننا هي مزيج مما فهمه من معنى
القانون العام ومما تقتضيه قواعد العدل المطلق
وتابعه فيما رأى بعض فقهاء القانون وخالفه آخرون
وتشعبت بهم ولا عو أولئك السبل والمذاهب ولا يزالون
مختلفين في كثير من أمهات المسائل وقد أدى بهم
مستحدث النظريات إلى آراء ومواقف ليس من
مصلحة الطاعنة - ولا من مصلحة مصر في
حالتها الراهنه - الأخذ بها ولا الجرى عليها .
ذلك هو مجمل الحال في فرنسا أما في مصر فالمحاكم
محدودة الاختصاص فيما ينشأ بين الحكومة

فقضت محكمة الجنايات فيما قضت به بالزام الخفير مع وزارة الداخلية بالتعويض بطريق التضامن لأنه ارتكب جريمة أثناء قيامه بأداء عمل من أعمال وظيفته بصفته خفيراً ولأن الوزارة مسئولة عما يقع منه طبقاً للنصوص القانونية التي تجعل السيد مسئولاً عن أعمال تابعه أثناء قيامه بالأعمال المنوطة به بناءً على أمر سيده . ومحكمة النقض قالت أن الحكم على هذا الوجه قد يستقيم لولا أنه يوجد بوقائع الدعوى التي عني الحكم نفسه باثباتها ما يشعر بجواز أن يكون الخفير إنما اعتدى على المجنى عليه بدافع الانتقام إرضاءً للضعيفة سابقة (كما دفعت الوزارة) . فإن في عودة الخفير إلى المجنى عليه بعد إبطال ساقيته وفي أصراره على تعطيلها تعطيلًا تاماً بخلع جازيتها وهدم الطين المثبتة هي به ما يصح أن يحمل على الظن بأن هذا التزيد قد يكون منبثقاً عن دافع شخصي لا علاقة له بعمل الوظيفة وأن الخفير إنما أراد به الامعان في الكيد للمجنى عليه شفاءً لحزازات وأحقاد شخصية فوق منه ما وقع من الاعتداء على حياة المجنى عليه .

« وبما أن قيام الضعيفة بين المتهم والمجنى عليه من قبل وقوع حادث الاعتداء أمر تردد ذكره في المرافعة على لسان والد المجنى عليه وفي أقوال النيابة العامة وعلى لسان الدفاع عن المتهم فكان حقا على المحكمة أن تمحص في حكمها هذه الواقعة لأنها من الوقائع الجوهرية التي قد تغير موقف الحكومة بالنسبة للمسئولية

والأفراد من منازعات فضلا عن تقيدها بما وضع لها من قوانين لا معدل لها عنها . وليس في ظروف الدعوى الحالية ما يستوجب تنكس هذه القوانين إلى ما عداها إذ النصوص المدنية صريحة وممكنة التطبيق حتى في دعاوى تضمين الحكومة بسبب ما يصيب الأفراد في حرياتهم وأموالهم بفعل الموظفين .

« ومن حيث أنه لذلك تكون محكمة الموضوع قد أصابت إذ طبقت أحكام القانون المدني على هذه القضية ولا وجه لأن يعد هذا خطأ منها في التطبيق وإذن يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(طعن وزارة الداخلية ضد النيابة وآخر مدعى مدني رقم ٢٢٠٠ سنة ٢ ق — بالمينة السابقة)

٤

١٠ أبريل سنة ١٩٣٣

دعوى تضمين . مسئولية الحكومة عن خطأ موظفيها . اغتيال

بيانات جوهرية تقض

المبدأ القانوني

إذا اغفلت المحكمة بحث أمر جوهرى يؤثر بثبوته أو نفيه في رأى القاضى فى الدعوى كان الحكم معيبا (١)

(١) ذهب خفير مع عمدة البلد لا بطلال السواقى التى كانت تدار لرى الشراقى وأبطلا ساقية كان يديرها أحد الأهالى . وبعد انصرافهما عاد الخفير ومعه خفير آخر وأصر على أن يعطل ساقية المجنى عليه فخلع الجازية وهدم بالفأس الطين المثبتة هي به فاعترضه صاحب الساقية وتماسك الاثنان وضربه الخفير صاحب الساقية بالكف أولا ثم ضربه عمداً بيد الفأس فى بطنه فكان ذلك سبباً فى وفاته .

المدنية واغفال الحكم لبيان هذه الواقعة يجعله
قاصر البيان متعيناً نقضه (١)
المحكم

« من حيث ان محصل الوجهين الاول والثاني
من اوجه الطعن ان الحكم المطعون فيه أخطأ
في تطبيق القانون اذ قضى بمسئولية الحكومة
مدنيا عما اتاه الخفير محمد ابراهيم مجر - المتهم -
على اساس قواعد المسئولية المبينة في القانون
المدني مع ان علاقة الموظف بالحكومة ليست
علاقة تعاقدية حتى يمكن ان يجري عاها احكام
ذلك القانون وانما هي علاقة خدمة عامة تنظمها
قواعد القانون العام لا الخاص ويجب ان يحتكم
فيما ينشأ عنها من مسئوليات الى قواعد ذلك
القانون . وتلك القواعد تقضى بالتفريق بين
الخطأ الشخصي للموظف والخطأ المصلحي الذي
يقع بسبب اداء الخدمة العامة ولا تكون الحكومة
مسئولة الا عن النوع الثاني . بخلاف الاول فان
تبعته تقع على عاتق الموظف او المستخدم وحده
دون ان تسأل عنه الحكومة . ومن مصلحة
الحكومة في هذه القضية بالذات ان تقاس
مسئوليتها بمعايير القانون العام اذ من المتفق
عليه عند علماء ذلك القانون انه اذا بلغ خطأ
الموظف حد الاجرام الجنائي عد من الاخطاء
الشخصية التي لا يترتب عليها مسئولية ما على
الحكومة . ومن جهة اخرى فان تطبيق قواعد
القانون العام كان يستلزم بيان وقائع معينة في
اسباب الحكم حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة
صحة تطبيق القانون وتمييز ما اذا كان الخطأ الذي
ارتكبه المتهم هو من نوع الخطأ الشخصي فلا

(١) واضح من العبارات المنقولة عن هذا الحكم أنه من جهة
مبدأ المسئولية فانه مؤسس على القاعدة التي وضعتها المحكمة في
الدعوى رقم ٢٢٠٠ سنة ٢ ق (ص ٤)

تسأل عنه الحكومة أم من نوع الخطأ المصلحي
فيكون هناك محل لمسئوليتها عنه . وتلك الوقائع
هي المتعلقة ببيان الدافع الذي حمل المتهم على
ارتكاب جريمته فقد اغفل الحكم بيان ذلك
اغفالا تاما مع ثبوته بمحضر الجلسة على لسان
والد المجنى عليه وعلى لسان الدافع عن المتهم وقد
اشارت إليه النيابة في مراقبتها . وقد لا يكون
لهذا البيان لزوم في الدعوى الجنائية ولكنه
جوهرى في الدعوى المدنية اذ متى اثبت الحكم
وجود ضغينة بين الخفير والمجنى عليه كانت هي
الدافع الأول على ارتكاب فعلته امتنع تضمين
الحكومة عن خطأ شخصي للموظف لا يصح
مسئولتها عنه . نخلو الحكم من هذا البيان
الجوهرى موجب لبطلانه .

« ومن حيث ان هذه المحكمة في حكمها
الصادر بتاريخ اليوم في القضية المقيدة بجدول
المحكمة برقم ٢٢٠٠ سنة ٢ قضائية قررت ان قواعد
المسئولية المنصوص عليها في القانون المدني هي
التي يجب ان يحتكم إليها حتى في دعاوى التضمين
التي ترفع على الحكومة بسبب ما يصيب الافراد
في حرياتهم او اموالهم بفعل الموظفين . وبديهي
ان مسئولية الحكومة عن عمل الموظف في
حكم القانون المدني لا يكون لها محل الا
إذا كان الخطأ المستوجب للتعويض قد وقع
من الموظف في حال تأدية وظيفته

(en exerçant ses fonctions)
كما تقضى المادة ١٥٢ من ذلك القانون . اما اذا
ارتكب الموظف حال قيامه بوظيفته خطأ بدافع
شخصي من انتقام او حق او نحوهما فالموظف
وحده هو الذي يجب ان يسأل عما جر اليه
خطؤه من الضرر بالغير .

« ومن حيث ان في الوقائع التي عنى الحكم

المطعون فيه باثباتها ما يلتفت النظر اذ قرر ان المتهم ذهب مع العمدة لابطال السواقي التي كانت تدار لرى الشراقي وأبطل الساقية التي كان يديرها المجنى عليه ووالده غير انه بعد انصراف العمدة والخبراء عاد المتهم ومعه خفير آخر وأصر

على أن يعطل ساقية المجنى عليه تخلف الجازية

وهدم الطين المثبت بها بواسطة فأس صغيرة ولما اعترضه المجنى عليه تماسك الاثنان وتجارى المتهم على ضرب المجنى عليه بالكف اولاً ثم ضربه عمدا بيد الفأس المذكورة في بطنه الخ فكان ذلك سبباً في وفاة المجنى عليه وقد قضى الحكم بازام المتهم مع وزارة الداخلية بالتعويض بطريق التضامن لانه ارتكب جريمة اثناء قيامه باداء اعمال وظيفته بصفة خفيرا ولان الوزارة مسئولة عما يقع منه طبقا للنصوص القانونية التي تجعل السيد مسئولا عن اعمال تابعه اثناء قيامه بالاعمال المنوطة به بناء على امر سيده . والحكم على هذا الوجه قد يستقيم اذا لم يوجد بوقائع الدعوى التي عنى الحكم نفسه باثباتها ما يشعر بجواز ان يكون الخفير انما اعتدى على المجنى عليه بدافع الانتقام ارضاء لضغينة سابقة كما تقول الوزارة فأن في عودة الخفير الى المجنى عليه بعد ابطال ساقيته واصراره على تعطيلها تعطيلاً تاماً بخلع جازيتها وهدم الطين المثبتة به ما يصح ان يحمل على الظن بأن هذا التزيد قد يكون منبعا عن دافع شخصي لاعلاقته بعمل الوظيفة وان الخفير انما اراد بذلك الامعان في الكيد للمجنى عليه شفاء لحزرات واحقاد شخصية فوقع بعد ذلك ما وقع من الاعتداء على حياة المجنى عليه . ومما يساعد على تقرب هذا الظن الى الذهن ما ورد بمحضر جلسة المحاكمة على لسان والد المجنى عليه اثناء ادلائه

بشهادته وما جاء على لسان الدافع عن المتهم وما اشارت إليه النيابة في مرافعتها من قيام الضغينة بين المتهم والمجنى عليه من قبل وقوع حادث الاعتداء . فكان حقا على المحكمة تلقاء ذلك كله ان تعرض في حكمها لهذه الواقعة بالنفي او الاثبات لانها من الوقائع الجوهرية التي قد تغير موقف الحكومة بالنسبة للمسئولية المدنية كما تقدم .

« ومن حيث ان اغفال الحكم التعرض لواقعة الضغينة قد جعل موقف الحكومة في هذه القضية موضع شك بالنسبة لمسئوليتها عن التعويض المدني المحكوم عليها به ولا تستطيع هذه المحكمة مع ما في الحكم المطعون فيه من قصور في بيان الواقعة الاطمئنان الى ان القانون قد طبق في هذه الدعوى تطبيقاً صحيحاً . ومن اجل ذلك يتعين نقض الحكم من جهة التعويض المدني المقضى به على الحكومة واعادة القضية الى محكمة الموضوع لتفصل من جديد في دعوى التعويض المذكورة »

(طعن وزارة الداخلية ضد النيابة وآخر مدعى مدني رقم ١٦٩٨ سنة ٣ ق - بالهيئة السابقة)

٥

٢٤ ابريل سنة ١٩٣٣

نقض . (حكم - تسييه) . اجراءات . طلب صريح بالتحقيق .

وجوب الرد عليه سلباً أو ايجاباً . عدم الرد مبطل للحكم .

المبدأ القانوني

اذا تقدم من أحد الخصوم طلب صريح بالتحقيق وجب على المحكمة أن ترد على هذا الطلب سلباً أو ايجاباً، فاذا هي أهملت مثل هذا الطلب ولم تن بالرد عليه كان ذلك مبطلاً لحكمها وموجباً لنقضه .

المحكمة

« حيث ان أهم ما يتمسك به الطاعن في أسباب طعنه أنه ابدى للمحكمة الاستئنافية التي أصدرت الحكم المطعون فيه الآن ان شهود الاثبات الذين استندت محكمة أول درجة الى اقوالهم انما هم اشخاص مسخرون وانهم اذ قرروا انهم رأوا الحادثة وقت حصولها وتحققوا من ان السائق (الطاعن) كان يتحدث وقتئذ مع سيدة جالسة الى جانبه - قد كذبوا في كل ما قرروه وذلك أولا : لبعد القهوة التي قالوا انهم كانوا جالسين بها عن محل الحادثة وثانيا - لانه يوجد بالسيارة حاجز من الزجاج وقضبان من الحديد تحجب السائق عن مكلمة من بالسيارة بل يتعذر عليه رؤيتهم لانه في محل خاص منفصل عن مكان الركاب . ويقول الطاعن انه للوصول الى اثبات هذه الحالة واطمئنان المحكمة الاستئنافية الى صحة ما قرره في هذا الصدد طلب اليها صراحة وفي الحاح الانتقال والمعاينة وان المحكمة اغفلت طلبه هذا واكتفت بتأييد الحكم الابتدائي لاسبابه

« وحيث انه بالاطلاع على محضر جلسة ٢٢ يناير سنة ١٩٣٣ التي تمت فيها المرافعة لدى المحكمة الاستئنافية وعلى الحكم الاستئنافي المطعون فيه وهو الصادر في ١٢ فبراير سنة ١٩٣٣ يعلم أن الطاعن تقدم حقيقة الى المحكمة بالدفاع المتقدم ذكره ولكن المحكمة بعد أن اجابت النطق بالحكم دفعتين اكتفت في آخر الامر بتأييد الحكم الابتدائي لاسبابه ولم تعن بالرد على ما طلبه منها الطاعن صراحة من الانتقال والمعاينة بل اغفلت هذا الطلب اغفالا تاما .

« وحيث انه من المقرر انه اذا تقدم من أحد الخصوم طلب صريح بالتحقيق وجب على المحكمة ان ترد على هذا الطلب سلبا أو ايجابا وانه اذا اهملت المحكمة مثل هذا الطلب ولم تعن بالرد عليه كان ذلك مبطلا لحكمها وموجبا لتقضه .

« وحيث انه لذلك يكون ما شكاه منه الطاعن مما

تقدم ذكره في محله ويتعين بناء عليه قبول الطعن الحال موضوعا وتقض الحكم المطعون فيه واعادة القضية الى محكمة مصر الابتدائية الاهلية للقضاء فيها ثانية من دائرة استئنافية اخرى .

(طعن جيل جورج بدوى ضد النيابة وآخر مدعى مدني رقم ١٤٢٨ سنة ٣ ق - برئاسة سعادة رئيس المحكمة وعضوية حضرات مصطفى محمد بك وزكى برزى بك ومحمد فهمى حسين بك واحد أمين بك مستشارين وحضور رئيس النيابة السابق)

٦

٢٤ ابريل سنة ١٩٣٣

تبديد . تسديد بعض الدين قبل تاريخ بيع الاشياء المحجوزة .

تسديد باقى الدين بعد تاريخ البيع . لا ينفي نية التبديد .

المبدأ القانوني

ان تسديد جزء من الدين قبل التاريخ المحدد لبيع الاشياء المحجوز عليها نظير هذا الدين ثم تسديد باقى الدين بعد ذلك لا ينفي نية التبديد الذى وقع فعلا قبل تسديد كامل الدين . ولا يخلو المتهم من المسؤولية الجنائية التى توجب عليه أن يقدم الشيء المحجوز عليه أو كامل الدين فى اليوم المحدد للبيع

المحكمة

« من حيث ان مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا .

« ومن حيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يبين منه ان الواقعة مبينة بيانا كافيا اذا ثبت انه توقع حجز ادارى على قطن للمتهم نظير الأموال الاميرية وتعيين المتهم حارسا وفى يوم البيع لم يقدم القطن المحجوز عليه ثم نفى الحكم بعد ذلك ما دفع به المتهم من أنه سدد قبل يوم البيع ثمن كل القطن الذى انتجته الزراعة المحجوز عليها وفى هذا البيان ما يكفى للدلالة على أن

أركان جريمة الاختلاس متوفرة . . .
« ومن حيث أن مبنى الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه إذ أثبت أن المتهم سدد جزءاً من الأموال قبل اليوم المحدد للبيع والباقي بعد ذلك التاريخ يكون قد نفي نية التبيد عن المتهم وتكون الواقعة الثابتة في الحكم لا عقاب عليها .
« ومن حيث أن سداد جزء من الدين قبل التاريخ المحدد للبيع وسداد الباقي بعد ذلك لا ينفي نية التبيد الذي وقع فعلاً قبل سداد كامل الدين ولا يخلى هذا السداد المتأخر المتهم من المسؤولية الجنائية التي توجب عليه أن يقدم الشيء المحجوز عليه أو كامل الدين في اليوم المحدد للبيع .

« ومن حيث أن مبنى الوجه الثالث أن محكمة الموضوع أغفلت تحقيق واقعة لها أهميتها في إثبات براءة الطاعن وهي دفعه بأن كل الثمن المتحصل من القطن المحجوز عليه قام بتسديده للصراف قبل اليوم المحدد للبيع فلم تسأل الشهود الموقعين على محضر الجنى المؤرخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣١ .
« ومن حيث أن محكمة الموضوع فصلت في هذا الطلب إذ ذكرت في الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه « أن ادعاء المتهم بأن ماسدده قبل يوم البيع هو ثمن كل القطن الذي انتجته الزراعة المحجوز عليها ادعاء لا يلتفت إليه إذ لم يحصل من الجهة المختصة على أمر بالجنى ولم يباشره بحضور مندوب من المركز وأن المحكمة لا تلتفت إلى محضر الجنى المقدم منه والمؤرخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣١ والموقع عليه من نائب العمدة وشيخ البلد إذ أن هذا المحضر لم يرد على لسان المتهم عند سؤاله بمحضر البوليس وبالعكس فقد أقر بهذا المحضر أنه جنى المحصول وحده .

« ومن حيث أن لمحكمة الموضوع الحق المطلق لتكوين اعتقادها في الأخذ بما تراه من الأدلة

موصلاً للحقيقة وفي عدم الأخذ بما يقدمه الخصام من الأدلة ولا رقابة عليها في ذلك لمحكمة النقض والأبرام فلا اعتراض على المحكمة إذ لم تأخذ في هذه القضية بمحضر الجنى المقدم من المتهم لقيام الشك لديها في صحته .
« ومن حيث أن مبنى الوجه الرابع أن الحكم الابتدائي الذي تأيد لأسبابه أثبت على لسان الطاعن أنه ذكر في محضر البوليس أنه جنى المحصول وحده مع أنه لم يقل ذلك وكل ما قاله أنه باع القطن بمعرفته .

« ومن حيث أن هذا الوجه غير منتج لأنه مع فرض أن الطاعن ذكر أنه باع القطن بمعرفته ولم يذكر أنه جناه وحده فلا تأثير لذلك التحريف اللفظي على صحة الاتهام وبالتالي لا تأثير له على صحة الحكم لأن نتيجة العبارتين واحدة ولأن الحكم أثبت أركان الجريمة بما لا يدع محلاً للشك .

« ومن حيث أنه مما تقدم تكون أوجه الطعن على غير أساس ويتعين رفضها .
(طعن القاضي عبد العزيز المصري ضد النيابة رقم ١٤٢٣ سنة ٣ ق - بالهيئة السابقة)

٧

٢٤ أبريل سنة ١٩٣٣

١ - اختصاص دعوى لدى محكمة الجنج . وجود شبهة الجنابة فيها . وجوب استماعها عن نظرها . المادة ١٧٤ ج . دعوى لدى محكمة الجنج . لا شبهة في كونها جنحة . وجوب نظرها .

٢ - رشوة . تمام هذه الجريمة قانوناً بالإيجاب والقبول . الظاهر بالقبول لغرض . ليس قبولاً صحيحاً . إيجاب الراشي وحده . شروع في الرشوة . المادة ٩٦ ع .

المبادئ القانونية

١ - أن محكمة الجنج إنما يجب عليها الامتناع عن نظر الدعوى طبقاً للمادة ١٧٤ تحقيق

جنايات . إذا هي وجدت في وقائعها شبهة الجناية وعندئذ فقط يمتنع عليها التقدير بل يتعين أن تترك ذلك الى المحكمة التي تملكه . لأن حكمها في قوة القرائن الدالة على توفر عنصر الجناية . أو في ضعفها يكون تعرضاً منها لأمر خارج عن اختصاصها . أما إذا لم تقم لدى المحكمة أية شبهة من حيث طبيعة الجريمة وكانت مقتنعة بأن الوصف القانوني الوحيد الذي يصح انطباقه على الوقائع المقدمة اليها هو وصف الجناية كان متعيناً عليها في هذه الحالة أن تفصل في القضية بحسب الوصف الذي اقتنعت بصحته وليس لها عندئذ أن تحكم بعدم الاختصاص .

٢ — ان جريمة الرشوة لا تتم قانوناً إلا بإيجاب من الراشي وقبول من جانب المرثى إيجاباً وقبولاً حقيقيين فإذا كان الشخص الذي قدمت له الرشوة قد تظاهر بقبولها ليسهل على أولى الأمر القبض على الراشي متلبساً بجريمته فإن القبول الصحيح الذي تتم به الجريمة يكون منعماً في هذه الحالة ولا يكون في المسألة أكثر من إيجاب من الراشي لم يصادف قبولاً من الموظف فهو شروع في رشوة منطبق على المادة ٩٦ عقوبات .

المحكمة

« من حيث ان محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن المتهمين اللذين كانا مع الطاعن دفعا أمام المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها بنظر التهمة لأنها جناية إذ هي على فرض صحتها تعتبر رشوة تامة طبقاً للمادة ٨٩ من قانون العقوبات ومستوجبة العقاب بمقتضى المادة ٩٣ عقوبات

لكن يصح للمتهمين أن يستفيدوا من الفقرة الأخيرة لهذه المادة التي تنص على الاعفاء عند الاعتراف . ولكن المحكمة رفضت هذا الدفع وقضت باختصاصها مع أن المتهمين أقاموا الدليل على تمام الرشوة . وقد أخطأت المحكمة في قضائها بهذا (أولاً) لأنه ليس لمحكمة الجناح أن تتعرض للفصل فيما إذا كانت الحادثة جناية أو جنحة وكان يجب أن تترك الفصل في ذلك لمحكمة الجنايات لأنه يكفي بمقتضى المادتين ١٤٨ و ١٧٤ من قانون تحقيق الجنايات أن تستشعر محكمة الجناح وجود قرائن في القضية يحتمل معها أن يكون الفعل جناية لكي تحكم بعدم اختصاصها بدون تعرض منها للفصل في قيمة تلك القرائن (وثانياً) لأن جريمة الرشوة تتم بمجرد قبول الوعد وقد اعترف المرشو بقبول ما عرض عليه ولكن المحكمة اعتبرت تقديمه التقرير في أول ديسمبر سنة ٩٣٠ نافياً لتمام الجريمة كما عدت مفاوضة المتهمين في مبلغ الرشوة تظاهراً منه بالقبول أريد به التوصل لضبط الواقعة وذلك خطأ قانوني لأن جريمة الرشوة تتم بتمام الاتفاق مع الموظف بصرف النظر عن مقاصده .

« ومن حيث انه على فرض أن الطاعن أن يستفيد من دفع تقدم به غيره من المتهمين ولم يشترك هو ولا محاميه في إبدائه وأن له بناء على ذلك أن يتخذ منه مطعناً أمام محكمة النقض مع أنه لم يسبق له التمسك به أمام محكمة الموضوع وعلى فرض وجود مصلحة له في التمسك بأن الحادثة جناية لا جنحة مع أنه ظل منكراً وساطته في الرشوة الى آخر دور من أدوار المرافعة — على فرض جواز ذلك كله فالطعن ساقط من حيث موضوعه لأن محكمة الجناح إنما يجب عليها الامتناع عن نظر الدعوى طبقاً للمادة ١٧٤ تحقيق جنايات »

أكثر من مرة لمناقشته فلم يحضر ولم يبد عذراً لتخلفه وقد أخذت محكمتنا أول وثاني درجة بأقواله بدون أن يناقش فيها ولم تشر محكمة أول درجة الى هذا الطلب الجوهري وجاءت المحكمة الاستئنافية فأيدت بدورها الحكم المستأنف من حيث الموضوع للأسباب التي بنى عليها وهذا يجعل الحكم المطعون فيه باطلا لما فيه من مساس بحقوق الدفاع وحرمان للمتهمين من حقهم في مناقشة الشهود .

« ومن حيث ان المستفاد من الاطلاع على ماجريات الدعوى أمام محكمة الموضوع ان القضية أجات عدة مرات امام المحكمة الجزئية لحضور هذا الشاهد وغيره وان المحكمة حكمت بالغرامة على من تخلف ومنهم هذا الشاهد بالذات فلما بُسّئت من حضوره حكمت في الدعوى بناء على ما سمعته من أقوال الشهود الذين حضروا وما تضمنته أوراق التحقيق من أقوال لهذا الشاهد المتخلف . على انها فيما يتعلق بالطاعن لم تعول على أقوال هذا الشاهد وحدها بل اعتمدت أيضاً على أقوال المتهم الأول المثبتة في التحقيقات التي باشرتها النيابة . أما من حيث جواز الاعتماد على الاقوال المدونة في التحقيقات دون سماع أقوال الشهود شفويا ومناقشتهم فرجع ذلك إلى تقدير محكمة الموضوع واستطاعتها التعويل على هذه الاقوال والاطمئنان إليها فاذا استطاعت ان تطمئن فليس في القانون ما يحرم عاينها ذلك . على ان المحكمة الجزئية بينت في حكمها أسباب تعويلها على هذه الاقوال التحريرية رغم تخلف قائمها عن الادلاء بها شفويا امامها مما يدل على انها أخذت به عن ارتياح واطمئنان . ولم تكن المحكمة الاستئنافية بعد هذا بحاجة الى الرد خصيصاً على ما طلبه منها الدفاع عن الطاعن من استبعاد هذه الاقوال لان ذلك

اذا وجدت في وقائعها شبهة الجنائية وعندئذ فقط يمتنع عليها التقدير بل يتعين أن تترك ذلك الى المحكمة التي تملكه لأن حكمها في قوة القرائن الدالة على توفر عنصر الجنائية أو في ضعفها يكون تعرضاً منها لأمر خارج عن اختصاصها . أما إذا لم تقم لدى المحكمة أية شبهة من حيث طبيعة الجريمة وكانت مقتنعة بأن الوصف القانوني الوحيد الذي يصح انطباقه على الوقائع المقدمة اليها هو وصف الجنحة كان متعيناً عليها في هذه الحالة أن تفصل في القضية بحسب الوصف الذي اقتنعت بصحته وليس لها عندئذ أن تحكم بعدم الاختصاص والواقع من جهة القانون أن جريمة الرشوة لا تتم إلا بإيجاب من الراشي وقبول من جانب المرثى إيجاباً وقبولا حقيقيين . فإذا كان الشخص الذي قدمت له الرشوة قد تظاهر بقبولها ليسهل على أولى الأمر القبض على الراشي متلبساً بجريمته - كما استظهرت محكمة الموضوع أن ذلك هو الواقع في هذه القضية - فأن القبول الصحيح الذي تتم به الجريمة يكون منعداً في هذه الحالة ولا يكون في المسألة أكثر من إيجاب من الراشي لم يصادف قبولا من الموظف فهو شروع في رشوة منطبق على المادة ٣٦ عقوبات التي طبقته محكمة الموضوع بحق . أما ما عدا ذلك مما خاض فيه الطاعن من تخطئة محكمة الموضوع في تقدير الوقائع التي استظهرت منها أن القبول لم يكن جدياً فهو تعرض لأمر موضوعي فصات فيه المحكمة نهائياً وليس للطاعن أن يعرض له من جديد أمام محكمة النقض .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثاني ان محامي الطاعن تمسك إمام المحكمة الاستئنافية بوجوب استبعاد شهادة الخواجه « ميشيل » المرشول أن الطاعن طلب امام محكمة أول درجة استبعاد

للمتهم الآخر ققضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف فعارض حافظ سعد المحكوم عليه غيابيا ولما لم يحضر حكمت المحكمة الاستئنافية باعتباره معارضته كأن لم تكن - وتقول النيابة أنه ما كان ينبغي للمحكمة الاستئنافية أن تشدد العقوبة المحكوم بها على حافظ سعد المذكور لانه هو الذي استأنف وحده حكم محكمة أول درجة ولأن استئنافها هي كان مقصودا به تشديد العقوبة على زميله فقط وبهذا يكون الحكم المطعون فيه قد اخطأ في تطبيق القانون .

« ومن حيث ان الثابت من أوراق الدعوى أن استئناف النيابة الحاصلين في يوم ٢٢ يونيه سنة ١٩٣١ وفي يوم ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣١ كانا بالنسبة للمتهم الآخر عن الحكم الغيابي الصادر عليه وعن الحكم الثاني الصادر في المعارضة المرفوعة منه وأن حافظ سعد محمد هو الذي استأنف وحده الحكم الحضورى الذى أصدرته محكمة أول درجة .

« ومن حيث ان استئناف المتهم وحده إنما يحصل لمصلحته الخاصة فلا يسوغ معه للمحكمة الاستئنافية أن تشدد عليه العقاب مهما لاحظت في الحكم المستأنف من الخطأ في تقدير الوقائع أوفى تطبيق القانون .

« ومن حيث انه لذلك يتعين نقض الحكم الغيابى الصادر من المحكمة الاستئنافية بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٢ الذى أصبح غير قابل للمعارضة بالحكم الصادر فى ٨ فبراير سنة ١٩٣٣ القاضى باعتبار المعارضة التى رفعت كائنهم لم تكن وتطبيق القانون .

« ومن حيث ان حكم محكمة أول درجة المستأنف قضى بحبس حافظ سعد محمد بالحبس شهرا واحدا مع الشغل وإيقاف التنفيذ .

(طنن ابراهيم سلامه ضد النيابة رقم ١٤٢٤ سنة ٣ ق - بالمينة السابقة)

لا يعدو ان يكون دفاعاً موضوعياً وتجريماً لبعض الأدلة القائمة في الدعوى - شفهية كانت أو كتابية - فاذا تضمن الحكم ما يفيد ان المحكمة لم تر غشاضة في التعويل على هذه الأدلة كان في ذلك الرد الكافى على طلب الطاعن .

« ومن حيث انه لما تقدم بتعيين رفض الطعن . (طنن ابراهيم سلامه ضد النيابة رقم ١٤٢١ سنة ٣ ق - بالمينة السابقة)

٨

٢٤ ابريل سنة ١٩٣٣

حكم . استئناف المتهم وحده . عدم جوار التشديد

المبدأ القانونى

استئناف المتهم وحده إنما يحصل لمصلحته الخاصة فلا يسوغ معه للمحكمة الاستئنافية أن تشدد عليه العقاب مهما لاحظت في الحكم المستأنف من الخطأ في تقدير الوقائع أو في تطبيق القانون .

المحكم

« من حيث ان مبنى طعن النيابة انها اتهمت حافظ سعد محمد وآخر بتبديد قمح وشعير محجوز عليهما وقدمتهما لمحكمة جناح كفر الشيخ فخكت تلك المحكمة حضوريا بحبس حافظ سعد شهراً واحداً مع الشغل وإيقاف التنفيذ وغيايبا بالنسبة للمتهم الآخر بحبسه شهرا واحدا مع النفاذ فاستأنف حافظ سعد هذا الحكم بتاريخ ٢٣ يونيه سنة ١٩٣١ واستأنفته النيابة يوم صدوره ضد المتهم الآخر - ولما عارض هذا المتهم الآخر الغائب وحكم في معارضته بإيقاف تنفيذ العقوبة المحكوم بها عليه واستأنف هو الحكم الصادر في المعارضة واستأنفته النيابة كذلك نظرت محكمة بنى سويف الاستئنافية هذه الاستئنافات وقضت فيها غيايبا بالنسبة لحافظ سعد بحبسه شهرين مع الشغل أى أنها شددت عقوبته - أما بالنسبة

٩

أول مايو سنة ١٩٢٣

١- تزوير . القصد الجنائي . عناصره .

٢- جهل المزور بنتائج تزويره . لا ينفي القصد الجنائي .

المبادئ القانونية

١- القصد الجنائي في جريمة التزوير ينحصر في أمرين : الأول - علم الجاني بأنه يرتكب جريمة التزوير بجميع أركانها التي تتكون منها طبقاً للقانون أي ادراكه أنه يغير الحقيقة في محرر باحدى الطرق المنصوص عليها قانوناً وان من شأن هذا التغير للحقيقة لو أن المحرر استعمل أن يترتب عليه ضرر مادي أو أدبي حال أو محتمل الوقوع يلحق بالأفراد أو بالصالح العام . والثاني اقتران هذا العلم بنية استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله ذلك الاقتران المعبر عنه عادة بأنه هو النية الخاصة في جريمة التزوير (Dol spécial)

٢- العلم المشروط توافره مبدئياً لتحقيق الركن الأدبي لجريمة التزوير والذي يتطلب فيه الإحاطة بجميع أركان الجريمة يكفي فيه في بعض الأحوال أن يكون علماً فرضياً وبخاصة فيما يتعلق بإحاطة العلم بركن الضرر فإنه لا يشترط أن يعلم المتهم علماً واقعياً فعلياً بأن تغيير الحقيقة الذي ارتكبه من شأنه أن يحدث ضرراً بل من المتفق عليه أنه يكفي أن يكون في وسعه ومن واجبه أن يعلم ذلك . ويستوى في هذا أن يكون عدم علمه ناشئاً عن جهل بالقانون أو جهل بحقيقة الواقع إذ أنه يجب أن يتحمل جميع النتائج المترتبة على تغييره للحقيقة والتي كان من واجبه وفي

وسعه أن يتحرى احتمال حصولها .

المحكمة

» من حيث أن محصل الطعن أن الواقعة الثابتة في الحكم لا يعاقب عليها القانون لأنه وإن كان قد وقع من الطاعنين تغيير للحقيقة في محضر ضبط واقعة لجنحة عمرة ١٥٠٢ سنة ١٩٢٩ الوابلي وكان هذا التغير من شأنه أن يحدث ضرراً فإن الركن الأدبي لجريمة التزوير وهو ركن القصد الجنائي منعدم في هذه القضية ذلك بأن الطاعنين أقدموا على هذا الفعل بسذاجة من لا يدرك خطورة العمل الذي أتاه . وقد دفع الطاعنان بهذا أمام المحكمة الجزئية فلم ترد عليه في حكمها بأكثر من قولها أن الجهل بالقانون ليس بالنسب المبرر للجريمة

وتابعها في ذلك المحكمة الاستئنافية إذ أبدت الحكم المستأنف للأسباب التي بني عليها . ولا ينكر الطاعنان صحة القاعدة التي قررها الحكم المطعون فيه والحكم المستأنف من قبله ولم يتمسكا بالجهل على اعتبار أنه عذر مبرر للجريمة وإنما تمسكا به باعتباره معدوم لركن النية لأنه لا يكفي للعقاب على التزوير أن يكون العمل في ذاته مضراً وإنما يجب أن يكون المتهم بصيراً بالضرر الذي يترتب على فعله ومدركاً له إذ أن ركن القصد في التزوير يجب أن ينصب على جميع عناصر الجريمة .

» ومن حيث أن ما خص الواقعة حسب الثابت في الحكم المطعون فيه أن شخصاً يدعى سالم الطلياوي عامل عند رياض حسين بيدق الطاعن الثاني ضبط يحمل لبناً مغشوشاً فاستدعى لمركز البوليس للتحقيق معه فذهب بدلاً عنه السيد منصور علي وهو عامل آخر عند رياض حسين بيدق وتسمى في محضر البوليس باسم سالم الطلياوي المتهم الحقيقي كما ذهب معه حسين حسين بيدق الطاعن الأول وتسمى باسم أخيه الأكبر رياض

المحاكمة وفي تنفيذ العقوبة التي قد يقضى بها
 « ومن حيث ان الطاعنين ينازحان في أنهما
 كانا يعلمان بترتب أى ضرر على ما فعلاه ويقولان
 أنهما بحسب مداركهما وبيئتهما كانا يعتقدان
 جواز الحلول محل غيرهما في تحمل العقوبة التي قد
 يقضى بها على ذلك الغير وأنه مع اعتقادهما هذا
 فلا محل لمؤاخذتهما بقاعدة ان الجهل بالقانون
 ليس عذراً مبرراً للجريمة تلك القاعدة التي آخذتهما
 بها محكمة أول درجة وتابعتها عليها المحكمة
 الاستئنافية مع انهما لا ينكرانها وانما يقولان ان
 اعتقادهما ذلك ناف لشرط النية الخاصة اللازم
 توفرها في جريمة التزوير وهي قيام الاعتقاد فعلاً
 بأن العمل من شأنه احداث الضرر

« ومن حيث انه بقطع النظر عما في عبارة
 الطاعنين من الخلط بين العلم بالضرر وبين النية
 الخاصة (Dol spécial) التي ماهيتها كما سلف
 هي « نية استعمال المحرر المزور فيما زور من اجله »
 بقطع النظر عن ذلك فان ركن الضرر في الجريمة
 التي وقعت من الطاعنين متوفر فعلاً لما فيها من
 مساعدة المجرم الحقيقي على الافلات من العقاب ومن
 مخالفة ذلك للقواعد الاساسية للقانون الجنائي
 القاضية بشخصية العقوبة أى بعدم توقيعها
 الا على شخص مرتكب الجريمة فهما إذن قد عبثا
 بالنظام العام الذي يقضى بأن لا تزور وزارة وزر
 أخرى وفي ذلك العبث من الضرر المحقق لا يخفى .
 « ومن حيث انه مع التسليم بما يقوله الطاعنان
 من جهة اعتقادهما بأن لا ضرر فأن القاعدة التي
 قررها الحكم المطعون فيه — وهي عدم قبول
 الاعتذار بجهل القانون — لا تزال سليمة من جميع
 الوجوه فكما ان الجهل بالقانون لا يصح اتخاذه
 عذراً مبرراً للجريمة فلا يصح كذلك اتخاذه
 ذريعة لنفي الركن الادبي في الاحوال التي يفرض

حسين بيدق صاحب محل اللبن وبعد اكتشاف
 الامراتهمتهم النيابة بأنهم اشتركوا مع عبد الحليم
 صبحي أو مياشي البوليس بقسم الوايلي الموظف
 الحسن النية في ارتكاب تزوير في محضر ضبط
 واقعة الجنبعة نمرة ١٥٠٢ سنة ١٩٢٩ قسم
 الوايلي بالاتفاق مع هذا الموظف وذلك بان تسمى
 السيد منصور على المتهم الاول باسم سالم الطليباوي
 وتسمى حسين حسين بيدق المتهم الثاني باسم
 رياض حسين بيدق المتهم الثالث في القضية الخاصة
 بعرض لبن مغشوش للبيع مع علمهما بغشه ولأن
 المتهم الثالث رياض حسين بيدق اتفق مع المتهمين
 الاول والثاني وحرضهما على ارتكاب هذه الجريمة
 فوَقعت جريمة التزوير بناء على هذا الاتفاق وهذا
 التحريض . وقد قضى عليهم بالعقوبة بمقتضى
 الحكم المطعون فيه .

« ومن حيث ان القصد الجنائي في جريمة
 التزوير ينحصر في أمرين الاول علم المجرم بانه
 يرتكب جريمة التزوير بجميع اركانها التي تكون
 منها طبقاً للقانون أى ادراكه انه يغير الحقيقة في
 محرر باحدى الطرق المنصوص عليها قانوناً وان
 من شأن هذا التغير لا حقيقة لو ان المحرر استعمال
 ان يترتب عليه ضرر مادي أو أدبي حال أو محتمل
 الوقوع يلحق بالافراد أو بالصالح العام والثاني
 اقتران هذا العلم بنية استعمال المحرر المزور فيما زور
 من أجله ذلك الاقتران المعبر عنه عادة بانه هو
 النية الخاصة في جريمة التزوير (Dol spécial)
 « ومن حيث انه لا نزاع في ان الطاعنين عند
 ما ارتكبا فعلتهما كانا يدركان انهما يغيران
 الحقيقة في محضر رسمي بطريق انتحال شخصية
 الغير كما لا نزاع في انهما كانا اذ ذاك مضطلمين
 بنية استعمال هذا المحضر المزور فيما زور من
 أجله وهو الحلول محل المجرمين الحقيقيين في

هذه المناقشة الثانية الحاصلة أثناء الجلسة نفسها تكون واقعة تحت اليمين الأولى .

المحكمة

« حيث ان حاصل الوجه الاول ان المحكمة أعادت سؤال أحد الشهود — وهو السيد علي هلال — دون إعادة تخليفه اليمين — وان هذا يعد نقصاً مبطلاً للأجرائات إذ اليمين التي أداها ذلك الشاهد في المرة الاولى لا تنسحب على شهادته في المرة الثانية .

« وحيث انه بالرجوع إلى محضر جلسة ١٩ فبراير سنة ١٩٣٣ يعلم ان المحكمة بعد ان استحضرت من يدعى السيد علي هلال وحلفته اليمين وسمعت شهادته قد استدعت شاهداً آخر — هو محمد علي صالح — وقبل ان توجه الى هذا الاخير أي سؤال عن لها إعادة سؤال السيد علي هلال المذكور فأمرت باخراج محمد علي صالح من الجلسة وأتمت مآثرته من سؤال السيد علي هلال . ولما كان هذا الاخير أدى اليمين قبل سماعه في الدفعة الاولى — كما سبق البيان — لم يكن هناك محل لإعادة تخليفه اليمين إذ ماوجه إليه من الاسئلة بعد فترة استدعاء محمد علي صالح واخراجه من الجلسة لم يكن في الواقع إلا تكملة لشهادته على ان المحكمة لو كانت أعادت سؤال هذا الشاهد حتى بعد سماعها شهوداً آخرين أو أثناء مرافعة الخصوم في الدعوى لما كان واجباً عليها أن تعيد تخليفه اليمين مرة أخرى بل المفهوم ان كل اجاباته على ما يوجه اليه في هذه المناقشة الثانية الحاصلة أثناء الجلسة نفسها هي واقعة تحت اليمين الاولى . وعليه يكون هذا الوجه متعين الرقض .

« وحيث ان الوجه الثاني يتلخص في أن الثابت في محضر الجلسة ان أحد الشهود الذين استندت المحكمة إلى أقوالهم — وهو السيد علي هلال

فيها على التفاعل العلم بنتائج فعله . ذلك بأن العلم المشروط توفره مبدئياً لتحقيق الركن الادبي لجريمة التزوير والذي يتطلب فيه الاحاطة بجميع أركان الجريمة يكفي فيه في بعض الاحوال أن يكون علماً فرضياً وبخاصة فيما يتعلق باحاطة العلم بركن الضرر فانه لا يشترط أن يعلم المتهم علمياً واقعياً فعلياً بأن تغيير الحقيقة الذي ارتكبه من شأنه ان يحدث ضرراً بل من المتفق عليه انه يكفي أن يكون في وسعه ومن واجبه أن يعلم ذلك ويستوى في هذا أن يكون عدم علمه ناشئاً عن جهل بالقانون أو جهل بحقيقة الواقع إذ انه يجب في هذه الحالة أن يتحمل جميع النتائج المترتبة على تغييره للحقيقة والتي كان من واجبه وفي وسعه ان يتحرى احتمال حصولها .

« ومن حيث انه من ذلك يبين ان القصد الجنائي متوفر وأن الحكم المطعون فيه قد أصاب إذ لم يقر وزناً لما تمسك به الطاعنان من الجهل بنتائج الفعل الذي قارفاه ويكون الطعن اذن واجب الرقض

(طن حسين حسين يدق وآخر ضد النيابة رقم ١٢٨١ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة)

١٠

أول مايو سنة ١٩٣٣

(نقض) . اجرائات . شاهد . سماع بعد اليمين . إعادة سؤال البعد سماع غير في نفس الجلسة بعد إعادة تخليفه . لا عيب .

المبدأ القانوني

إذا سمعت المحكمة شهادة شاهد بعد تخليفه اليمين ثم أعادت سؤاله بعد سماعها شهوداً آخرين أو أثناء مرافعة الخصوم في الدعوى فليس واجباً عليها أن تعيد تخليفه اليمين مرة أخرى بل أن كل اجاباته على ما يوجه اليه في

للمادة ٢٠٠ فقرة أولى من القانون المذكور وحكمت على كل منهما بما تقتضيه كل من هاتين المادتين . ووضح من هذا ان الطاعن لم يقاها بتهمة جديدة غير التي أسندت اليه من أول الامر حتى كان يقتضى تنبيهه كما يدعى هو الآن إذ أصل الاتهام ظاهر ولا ابهام فيه والتفريق الذي أجرته المحكمة أخيراً على الصورة المتقدم بيانها لم يكن إلا نتيجة ماباشرتة هي من التحقيق في هذا العدد وما خصت به هذا الطاعن لم يخرج عن نفس الافعال التي شملها أصل الاتهام . وعليه يكون هذا الوجه واجبا رفضه كذلك .

(طعن يوسف أحمد ضد النيابة رقم ١٤٢٢ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة)

١١

أول مايو سنة ١٩٣٣

تزوير . حكم استعمال ورقة مزورة . اثبات التزوير . خطأ الحكم في تاريخ التزوير أو عدم تحديده . لا عيب .

المبدأ القانوني

إذا كانت جريمة التزوير مقطوعاً به قوطها والمحاكمة مقصورة على جريمة الاستعمال فإنه يكفي أن يكون الحكم الصادر بالأداة في جريمة الاستعمال قد غني باثبات توافر الأركان الخاصة بجريمة التزوير . ولا يغض من قيمة الحكم أن يكون لم يحدد تاريخ التزوير أو يكون خطأ في تحديد تاريخه مادامت جريمة الاستعمال مقطوعاً بأنها ما تزال قائمة . إنما بهم تحديد تاريخ التزوير إذا كانت المحاكمة دائرة على جريمة التزوير نفسها ليعلم ما إذا كانت الجريمة قائمة أم سقطت بمضي المدة .

المتقدم ذكره - ضعيف البصر وليس في استطاعته التمييز بين من ضرب بعصا ومن ضرب بقأس ولا معرفة موقع الضرب . وان هذا عيب مبطل للحكم » وحيث انه فضلا عن ان ما يشكو منه الطاعن في هذا الوجه متعلق بالموضوع وبما لقاضيه وحده من حق التقدير . فان ما شهد به هذا الشاهد لم يكن الدليل الوحيد الذي عولت عليه المحكمة بل هناك شاهد رؤية آخر - هو على أبو زيد محمود - ارتكبت المحكمة على شهادته لادانة الطاعن . وعليه يكون هذا الوجه واجبا رفضه أيضاً .

» وحيث ان المحصل الوجه الثالث ان التهمة وجهت إلى الطاعن بصورة غامضة شائعة بينه وبين متهم آخر بدون بيان نوع الآلات ولا موقع الضربات ولا الضربة التي أحدثت الوفاة . وان المحكمة بدون سبق تنبيه الطاعن ذكرت ان تهمة الضرب بالقأس ثابتة على الطاعن وانه هو الذي أحدث الاصابة التي سببت الوفاة وان عدم تنبيهه إلى ذلك مبطل للاجراءات .

» وحيث ان الثابت بالحكم المطعون فيه ان التهمة التي أسندت إلى الطاعن هي أنه وابنه ضربا المجنى عليه على جسمه ورأسه بالآلات راضة ولم يقصدا من ذلك قتله ولكن هذا الضرب أفضى إلى موته . هذه هي التهمة الصريحة التي أسندت إلى الطاعن وابنه معا . فلما بحثتها المحكمة ثبت لها ان المتهم الثاني - أي ابن الطاعن - ضرب المجنى عليه فكسر ذراعه وان لادخل لهذه الاصابة في وفاة المجنى عليه . وان الوفاة انما حدثت بسبب اصابات الرأس التي أحدثها الطاعن وحده باستعماله آلة راضة . ومن أجل ذلك قررت بأن ما وقع من ابن الطاعن ليس إلا جنحة منطبقة على المادة ٢٠٦ فقرة أولى من قانون العقوبات وان ما وقع من الطاعن جناية داخلية تحت أحكام

المحكمة

« من حيث ان محصل الطعن الوارد بتقرير الأسباب المؤرخ ١٢ مارس سنة ١٩٣٣ ان جريمة الاستعمال وان كانت مستقلة عن جريمة التزوير الا أن الاولى تقوم على وجود الثانية فلا بد أن يشتمل الحكم القاضي بالادانة على الادلة المادية على التزوير وقد تناقض الحكم الابتدائي والاستئناف في نسبة التزوير للطاعن . فبينما يقرر أولها أن العقد المزور من عمل الطاعن اذا بالثاني يعتبر الطاعن شريكا في جريمة التزوير لفاعل أصلي هو والده وشتان ما بين النظرين فان كلا منهما يقتضى تقديرا خاصا لركن العلم المطلوب في جريمة الاستعمال ومسلحا خاصا في طريقة الدفاع - وفوق ذلك فقد خلا الحكم المطعون فيه من بيان طريقة التزوير ووقائعه وهذا مما يعيب الحكم ويبطله .

« ومن حيث ان من أركان جريمة الاستعمال وجود محرر مزور وهذا يقتضى أذيين الحكم الصادر بالادانة في جريمة الاستعمال أن هناك جريمة تزوير مستوفية الاركان ومتى كان الحكم مشتملا على هذا البيان فلا يهم بعد ذلك أن يكون مرتكب التزوير هو هو من استعمل المحرر المزور أو غيره لانه لا يشترط أن يكون الاستعمال حاصلا من نفس المزور . فعلى فرض اختلاف نظر الحكيم الابتدائي والاستئناف المطعون فيه فيما يتعلق بمرتكب التزوير فان ذلك لا يعض من قيمة الحكم الثاني على أن الحكم الثاني وهو المطعون فيه لم يخالف ما أثبتته الحكم الأول بل هو أيده لأسبابه غاية الامر أنه تأكيذاً لثبوت علم الطاعن بتزوير العقد الذى استعمله - على فرض أنه ليس هو نفسه المرتكب للتزوير - قد المع الى ان الطاعن كان وكىلا عن والده وانه بحكم هذه الوكالة وبحكم ما وقع منه شخصيا من التصرفات كان اعلم الناس بقيمة ذلك العقد

المخلف عن الوالد وأنه ما كان ليسوغ له ان يجارى ابيه فيما ارتكبه (اى الاب) من تزوير . ولقد كان هذا البيان من جانب المحكمة الاستئنافية ردا على ما قاله المدافع عن الطاعن أمامها بمجلسة المرافعة عند مناقشته في مسألة العلم بأن العقد الذى استعمله مزور « يمكن أن تقول ان والده (أى والد الطاعن) هو المزور مثلاً » اما فيما يتعلق ببيان طريقة التزوير فان المستفاد من مجموع عبارات الحكم الابتدائي المؤيد استئنافيا لأسبابه ان التزوير حصل باصطناع محرر مزور والتوقيع عليه بحتم للمعنى عليها ومادامت المحكمة قد بينت ان هناك تزويرا بطريقة من طرق التزوير المشار اليها في القانون وان الطاعن استعمل المحرر المزور مع علمه بتزويره فالحكم صحيح من هذه الجهة والطعن متعين الرفض .

« ومن حيث ان محصل الطعن الوارد بتقرير الأسباب المؤرخ ١٦ مارس سنة ١٩٣٣ ان كلا الحكيمين خلا من تبين طريقة التزوير فضلا عن ان الطاعن قدم دليلا يقطع بوجود العقد قبل ٣ مايو سنة ١٩٢٠ الا وهو مستخرج رسمى بوقاة احد شهود العقد الذى توفى في ذلك التاريخ فلم تأخذ المحكمة بهذا الدليل بل ذهبت الى أن العقد اصطنع في تاريخ لاحق وبذلك تكون أخطاء في ذكر الزمن الذى وقعت فيه الحادثة .

« ومن حيث انه يكفى في الرد على الشطر الاول من هذا الطعن ما سبق ايراده في معرض الرد على التقرير الاول .

اما ما يدعيه الطاعن من خطأ الحكم المطعون فيه في تحديد تاريخ التزوير فلا أهمية له لانه يكفى ان يكون الحكم الصادر بالادانة في جريمة الاستعمال قد عني باثبات توفر الاركان الخاصة بجريمة التزوير - وليس منها بطبيعة الحال تاريخ (٣)

« ومن حيث ان الواقعة الثابتة في الحكم تتلخص في انه بينما كان المجنى عليه وفريقه يعملون في غيظهم اذ قبل الطاعن وفريقه طالبين سد المروى ليتمكنوا من رى زراعتهم فأبى الفريق الاول فتقدم الطاعن وفريقه لسدها بالقوة فأراد المجنى عليه منهم فتعدى عليه الطاعن بأن ضربه بالطوربة على ظهره وتعدى أحد أنصار الطاعن بضرب آخر من فريق المجنى عليه بالفأس وتدخل بعض الشهود لمنع استمرار المشاجرة وعند ذلك توجه الطاعن وفريقه إلى غيظهم الواقع على مسافة عشر أقدام من غيظ المجنى عليه وقد استفز هذا الاعتداء المجنى عليه وفريقه فاحضروا عصيهم وتوجهوا بها نحو غيظ الطاعن فتقابل الفريقان وقامت المضاربة وتنتج عن ذلك ان المتهم الاول أى الطاعن ضرب عمداً المتهم الرابع أى المجنى عليه بالفأس في مقدم رأسه فأحدث به جرحاً قطعياً وكسراً منخسفاً بالعظم الجبهى نشأ عنه عاهة مستديمة كما أصيب آخرون من الفريقين .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان اثبت الواقعة بالكيفية المبينة آنفاً تبنى قيام حالة الدفاع الشرعى لدى الطاعن مستنداً في ذلك على ان ما ظهر من ظروف الحادثة كما سبق ايضاحها وما قرره قرنى سالم خلف شاهد الفريقين صريح في أن المجنى عليه وفريقه تقابلوا في غيظ الطاعن وفريقه وتضاربوا معا ولذا لم يمكن الشاهد المذكور أن يميز التضارب منهم للآخر كما استند على ما قرره المتهم الثالث وهو من فريق الطاعن من انه « لما اراد منع المشاجرة بين الفريقين اذ رأى الناس تمجزم وهم لا يريدون ذلك متحفزين لبعضهم » واستخلصت المحكمة من كل ذلك ان الواقعة كانت مشاجرة بين الفريقين تجددت بسبب النزاع على الماء وان المتهم الاول أى الطاعن لم

وقوع الجريمة - وانما يهم تحديد هذا التاريخ اذا كانت المحاكمة دائمة على جريمة التزوير ليعلم ما اذا كانت الجريمة قائمة ام سقطت بمضى المدة . فاذا كانت جريمة التزوير مقطوعاً بسقوطها والمحاكمة مقصورة على جريمة الاستعمال - كما هو الشأن في القضية الحالية - فلا يفرض من قيمة الحكم ان يكون لم يحدد تاريخ التزوير او يكون اخطأ في تحديد تاريخه مادامت جريمة الاستعمال مقطوعاً بأنها ما تزال قائمة .

« ومن حيث انه لما تقدم بتعيين رفض الطعن . (طعن عبدالسلام احمد ضد النيابة وآخرين مدعين مدنى رقم ١٤٣٥ سنة ٣ ق - بالمينة السابقة وحضور حضرة محمد جلال صائق اقضى وكيل نيابة بالاستئناف)

١٢

أول مايو سنة ١٩٣٣

دفاع شرعى . تقدير هذا الظرف . موضوعى . محل تدخل محكمة النقض .

المبدأ القانونى

تقدير أن المتهم كان في حالة دفاع ضرورى لرد الاعتداء أو غير ضرورى مسألة موضوعية من اختصاص محكمة الموضوع الفصل فيها بدون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض اللهم الا اذا كانت الوقائع التى تثبت المحكمة في حكمها دالة بذاتها على تحقق معنى الدفاع الشرعى قانوناً وأنها في القول بعدم قيامه أخطأت في فهم هذا المعنى

المحكمة

« من حيث ان مبنى الطعن ان محكمة الموضوع اذ أدانت الطاعن طبقاً للمادة ٢٠٤ من قانون العقوبات أخطأت في تطبيق القانون على الواقعة التى أثبتتها في حكمها لان تلك الواقعة تدل على قيام حالة دفاع شرعى عن النفس .

حكم بالحضانة فيجب أن يشير الحكم القاضي بمعاقبته على هذه الجريمة الى أن هناك حكماً قاضياً بضم الطفل الى حاضنه. فإذا هو سكت عن تجلية هذه النقطة الجوهرية في سكوته اخلال بحق الدفاع فضلاً عما يترتب عليه من تعطيل حق محكمة النقض في مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة وذلك بما يعيبه ويطله.

المحكمة

« من حيث ان محصل الوجه الثالث من أوجه الطعن أن الطاعن دفع بأنه لا يعلم شيئاً عن الحكم الشرعي المقول بأنه قضى بضم ابنته الى أمها فكان واجبا على المحكمة قبل الحكم بالعقوبة ان تبحث ذلك الحكم لتأكد مبلغ أثره بالنسبة للطاعن وهل هو حضوري أم غيابي صحيح أم باطل وهل هو قضى حقيقة بالحضانة لغير الطاعن حتى يكون هناك محل لتطبيق حكم المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات عليه. أما وهي لم تفعل ذلك فتكون قد أخطأت بدفاع الطاعن وبالتالي أخطأت في تطبيق القانون.

« ومن حيث انه بالاطلاع على محضر الجلسة الاستئنافية المنعقدة بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ تبين أن الطاعن أنكر حقيقة صدور حكم بالحضانة فكان يجب تلقاء ذلك أن يشير الحكم المطعون فيه الى أن هناك حكماً من هذا القبيل صدر بضم البنت الى أمها كيما يكون هناك محل لمعاقبة الطاعن على امتناعه عن تسليم الطفلة الى من قضى لها شرعاً بحضانتها.

« ومن حيث ان في سكون الحكم عن تجلية هذه النقطة الجوهرية اخلالاً بحق الدفاع فضلاً عما يترتب عليه من تعطيل حق هذه المحكمة في مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة وذلك

يكن في حالة دفاع شرعي عن نفسه لانه كان يمكنه بكل سهولة ان يتعد عن المتهمين الرابع والخامس أي المجنى عليه وآخر من فريقه حينما حضرا لغيطه فينفادي بذلك كل خطر يهدده ولكنه لم يفعل وقابلهما حاملاً للفأس كما شهد بذلك قرني السابق الذكر واشتبك معهما في المضاربة.

« ومن حيث انه يؤخذ مما تقدم ان محكمة الموضوع اذا أثبتت أن المجنى عليه ذهب الى الطاعن في غيطه بنية الاعتداء لم تر مع ذلك ان الطاعن كان في حالة دفاع ضروري رد الاعتداء لأنه كان في وسعه ان يعتمد عن المعتدين وأن يتفادي كل خطر يهدده لكنه لم يفعل بل صمدلها حاملاً فأسه ووقع منه ما وقع. وتقدير أن الطاعن كان في حالة دفاع ضروري رد الاعتداء أو غير ضروري مسألة موضوعية من اختصاص محكمة الموضوع الفصل فيها بدون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض اللهم الا اذا كانت الوقائع التي تثبتها في حكمها دالة بذاتها على تحقق معنى الدفاع الشرعي قانوناً وانها في القول بعدم قيامه أخطأت في فهم هذا المعنى. وذلك ليس حاصلًا في الدعوى الحالية.

« ومن حيث انه مما تقدم يكون الطعن على غير اساس ويتعين رفضه.

(طعن واصل عريس سالم ضد النيابة وآخر مدعى مدني رقم ١٤٣٩ سنة ٣ قبالهية السابقة)

١٣

أول مايو سنة ١٩٣٣

جريمة الامتناع عن تسليم الطفل الى حاضنه. وجوب الاشارة

الى حكم الحضانة في الحكم الذي يماق عليها.

المبدأ القانوني :

اذا أنكر المتهم بالجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات صدور

مما يعيب الحكم ويبطله بلا حاجة الى بحث سائر أوجه الطاعن .

(طعن محمد عفيفي على ضد النيابة رقم ١١١٧ سنة ٣ ق - بالهيئة السابقة)

١٤

٨ مايو سنة ١٩٣٣

- ١ - سند دين . تسليمه للدين . عدم رده الى الدائن . سرقة
- ٢ - (تقص) شهود . سماعهم أمام محكمة ثاني درجة . لا الزام . حلول دائرة محل أخرى رأت استدعاء شهود لسماعهم . عدول الدائرة الجديدة عن سماعهم . لا عيب

المبادئ القانونية

١ - اذا طلب مدين الى دائته احضار سند الدين المحرر عليه لدفع جانب من الدين والتأشير به على ظهر السند فأحضر الدائن السند وسلمه اياه ليطلع عليه وليؤشر بالمبلغ الذي سيدفع ورده اليه بنفس المجلس ، فان هذا التسليم ليس من نوع التسليم الناقل للحيازة بل هو تسليم اقتضته ضرورة اطلاع المدين على السند المأخوذ عليه للتحقق من أنه هو السند الموقع عليه منه والتثبت من قيمة المبلغ الذي لا يزال بذمته للدائن على أن يرد المدين السند للدائن في نفس المجلس ، فهو تسليم مادي بحت ليس فيه أي معنى من معاني التخلي عن السند بل هو من قبيل التسليم الاضطراري المجمع على أنه لا ينقل حيازة ولا ينفي وقوع الاختلاس المعبر قانونا في السرقة اذا ما احتفظ المدين بالسند على رغم ارادة الدائن أو تصرف فيه بوجه من الوجوه .

٢ - ان محكمة ثاني درجة ليست ملزمة في الاصل بسماع شهود الا اذا رأت هي ضرورة ذلك . فاذا رأت احدى الدوائر ما يدعو الى

سماع الشهود ثم تغيرت وحلت محلها دائرة أخرى فانها تكون مطلقة الحرية كسابقتهافي اتخاذ ما ترى من الاجراءات ولا يصبح لزاما عليها أن تستوضح الشهود الذين سبق للدائرة التي قبلها استيضاحهم وخصوصا اذا كان هؤلاء الشهود الذين سمعوا في التحقيقات الابتدائية ثم أمام محكمة أول درجة ولم يزيدوا في أقوالهم التي أدلوا بها أمام الدائرة الاستئنافية الأولى شيئا جوهريا وكان للدائرة الثانية بحكم القانون أن تعتمد من أول الامر على ما هو مدون من أقوالهم في الأوراق وأن تجتزئ بها بغير طلب بيانات أو ايضاحات جديدة .

المحكمة

« من حيث ان محصل الوجه الأول من أوجه الطعن التي تضمنها تقرير الأسباب المؤرخ ٤ مارس سنة ١٩٣٣ أن الواقعة الثابتة بالحكم ليست مما تنطبق عليه المادة ٢٧٤ من قانون العقوبات بل هي جريمة خيانة أمانة مما ينطبق على المادة ٢٩٦ عقوبات . ذلك بأن ركن الاختلاس وهو أهم أركان جريمة السرقة غير متوفر لأن المجنى عليه سلم السند إلى أحد الطاعنين لأمر معين وهو التأشير على ظاهره بدفع المبلغ ولم يكن في هذا التسليم شيء من الاضطرار . فيكون الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون وترتب على هذا أن خالفت المحكمة قواعد الاثبات اذا اعتبرت واقعة التسليم ثابتة بشهادة شاهد واحد وهو المجنى عليه مع انه ما كان يصح اثبات هذه الواقعة الا بالكتابة

« ومن حيث ان الواقعة التي أثبتتها المحكمة المطعون فيه تفيد عكس ما يزعمه الطاعن فقد جاء بالحكم ما يأتي « طلب المتهمان من المجنى عليه إحضار السند الذي على أولها له لدفع المبلغ الذي أحضره والتأشير

به على ظاهره فأحضر السند وسلمه للمتهم الثاني الذي يعرف القراءة والكتابة باعترافه للاطلاع عليه والتأشير بالمبلغ الذي سيدفع ورده إليه

بنفس المجلس . وهذه العبارة صريحة في أن التسليم لم يكن من نوع التسليم الناقل للحيازة بل كان تسليماً اقتضته ضرورة اطلاع المدين على السند المأخوذ عليه لتحقيق من أنه هو السند الموقوع عليه منه والتثبت من قيمة المبلغ الذي لا يزال بذمته للدائن على أن يرد المدين السند للدائن في نفس المجلس كما يقول الحكم . فهو إذن تسليم مادي بحسب ما ليس فيه أي معنى من معاني التخلي عن السند بل هو من قبيل التسليم الاضطراري المجمع على أنه لا ينتقل حيازة ولا ينفى وقوع الاختلاس المعتبر قانوناً في السرقة إذا ما احتفظ المدين بالسند على رغم ارادة الدائن أو تصرف فيه بوجه من الوجوه كما هو الحاصل في هذه القضية .

« ومن حيث أن محصل الوجه الثاني أن محكمة الموضوع لم تبين الظروف التي سوغت لها اعتبار التصرف في السند المقول بتسليمه لأحد الطاعنين برضاء المجنى عليه سرقة كما أنها لم تبين الدليل القانوني الصحيح على حصول التسليم . فالواقعة فضلاً عما فيها من قصور في البيان لا يزال يعوزها الدليل الذي يمكن الركون إليه .

« ومن حيث أن هذا الوجه إنما هو تقرير على سابقه والواقع أن الحكم قد بين الوقائع بما فيه الكفاية ودلل على حصول التسليم وعلى أنه كان من قبيل التسليم الاضطراري الذي يجعل الواقعة سرقة لاختيانه أمانة كما تقدم .

« ومن حيث أن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن التي تضمنها التقرير الثاني المؤرخ ٥ مارس سنة ١٩٣٣ أن أغلب محاضر الجلسات خالية من

توقيع رئيس الجلسة كما أن الدائرة التي نظرت القضية أولاً كانت قد فتحت فيها باب المرافعة لاستيفاء بعض نقاط غامضة وبعد سماع ما أرادت سماعه من أقوال تغيرت الدائرة بأخرى هي التي أصدرت الحكم المطعون فيه فكان يجب على هذه الدائرة الجديدة أن تسمع تلك الأقوال من جديد . أما وهي لم تفعل فتكون قد أخطأت في الاجراءات . « ومن حيث أن الشرط الأول من هذا الوجه لا يطابق الحقيقة إذ المحاضر الثلاثة التي عملتها الدائرة الجديدة التي سمعت المرافعة في القضية وأصدرت الحكم محتومة كلها . أما الشرط الثاني فردود بأن محكمة ثاني درجة ليست ملزمة في الأصل بسماع شهود الا إدارات هي ضرورة ذلك . فاذا رأت إحدى الدوائر ما يدعوا إلى سماع الشهود ثم تغيرت وحل محلها دائرة أخرى فإنها تكون مطلقة الحرية كسابقتها في اتخاذ ما ترى من الاجراءات ولا يصبح لأما عليها أن تستوضح من الشهود من سبق للدائرة التي قبلها استيضاحهم وخصوصاً إذا كان هؤلاء الشهود هم الذين سمعوا في التحقيقات الابتدائية ثم أمام محكمة أول درجة ولم يزيدوا في أقوالهم التي أدلوا بها أمام الدائرة الاستئنافية الأولى شيئاً جوهرياً وكان للدائرة الثانية بحكم القانون أن تعتمد من أول الامر على ما هو مدون من أقوالهم في الأوراق وأن تجزئ بها بغير طلب بيانات أو ايضاحات جديدة « ومن حيث أن محصل الوجه الثاني أن المحكمة استندت في التدليل على صحة التهمة إلى أقوال قالت أنها صدرت عن الطاعن الأول وسمتها اعترافاً منه والحقيقة خلاف ما ذكرت .

« ومن حيث أن هذا الوجه لا تأثير له مع وجود الأدلة الأخرى التي اعتمدت عليها المحكمة في ادانة الطاعن الاول .

الحكم على أسباب صحيحة مستمدة من شهادة الشهود والتحقيقات التي كانت موضوع مناقشة « ومن حيث ان مبنى الوجه الثاني ان الدائن الحاجز تنازل عن الحجز وأذن للطاعن بالتصرف في الاشياء المحجوز عليها دون تفرقة ولا تجزئة فلا يكون هناك أية جريمة .

« ومن حيث ان الثابت في حكم محكمة أول درجة الذي تأيد لأسبابه ان الحاجز لم يأذن الطاعن ببيع الذرة المحجوز عليها ورغمما من ذلك فقد باعها الطاعن ولم يسلم للحاجز ثمن المبيع وهذا يكفي قانوناً لاعتبار الطاعن مختلساً لتوفر نية التملك لديه .

« ومن حيث ان مبنى الوجه الثالث ان الحكم المطعون فيه أخطأ في وصف تهمة الطاعن بأنها اجنبية لأن سوابقه سقطت كما أخطأ في اعتبار الحادثة جريمة منطبقة على المادة ٢٩٦ عقوبات وذلك لعدم توفر شرط سوء النية إذ أنه لم يبيع الاشياء المحجوز عليها إلا بأمر الدائن ولأن الاشياء المذكورة كانت في حيازته قبل الحجز عليها فلم تسلم اليه من قبل المحضر على سبيل الوديعة ولأن ركن الضرر غير متوفر

« ومن حيث انه لاخطأ في اعتبار الطاعن عائداً طبقاً للمادة ٥٠ عقوبات لانه وإن كانت سوابقه التي قضى فيها بحبسه سنة قد سقطت إلا ان السابقة الاخيرة التي قضى عليه فيها بحبسه ثلاثة شهور لاختلاس بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٢٩ لم تسقط وهي تكفي لاعتباره عائداً ومتى كان عائداً فيكون ان يكون سبق الحكم عليه في أي زمن مضى بعقوبات مقيدة للحرية يتحقق معها هي والسابقة التي اعتبر بها عائداً ما يستلزمه القانون لتطبيق المادة ٥٠ عقوبات . وواقع الامر كما يؤخذ من صحيفته انه قبل سابقة ٢٦ مايو

« ومن حيث ان محصل الوجه الثالث أن الواقعة خيانة أمانة لا مرفة وذلك لحصول التسليم المانع من الاختلاس ويكفي لارد على هذا الوجه ماسبق ايراده عند الكلام على الوجه الاول من التقرير الاول

« ومن حيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن . (طعن يوسف عطيه وآخر ضد النيابة وآخر رقم ١٤٤٢ سنة ٣ ق - بالهيئة السابقة وحضور حضرة احمد محمد حسن بك رئيس النيابة)

١٥

١٥ مايو سنة ١٩٣٣

عود . سقوط السوابق ماعداً الاخيرة . تطبيق المادة ٥٠ ع

المبدأ القانوني

لاخطأ في اعتبار الشخص عائداً طبقاً للسلادة ٥٠ ع وان كانت سوابقه التي قضى فيها بحبسه سنة قد سقطت مادامت سابقته الاخيرة لا تزال قائمة . فان هذه السابقة الاخيرة تكفي لاعتباره عائداً ومتى كان عائداً فيكون ان يكون سبق الحكم عليه في أي زمن مضى بعقوبات مقيدة للحرية يتحقق معها هي والسابقة التي اعتبر بها عائداً ما يستلزمه القانون لتطبيق المادة ٥٠ ع .

المحكمة

« من حيث ان مبنى الوجه الاول من أوجه الطعن ان الحكم المطعون فيه بنى على أسباب غير صحيحة وعلى تحقيقات ناقصة وبدون سماع دفاع الطاعن .

« ومن حيث ان هذا الوجه غير صحيح لأن الثابت في محضر جلسة ١٩ فبراير سنة ١٩٣٣ امام المحكمة الاستئنافية ان الطاعن دافع عن نفسه ولم يطلب من المحكمة استيفاء أي نقص وقد بنى

العقاب (١)

٢ - عدم توقيع رئيس الجلسة على بعض محاضر الجلسات لا يعد بطلاناً جوهرياً في الاجراءات يستوجب نقض الحكم مادام محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم موقعاً عليه منه المحكمة

« من حيث إن محصل الوجه الاول من أوجه الطعن أن الحكم أتى ناقص البيان في واقعة التزوير ولا يغني ما ذكره بخصوص العبارة المدعى بإضافتها على اصل المحرر لانه لم يبين اثر هذه الاضافة ولا ما ترتب عليها من تغيير في مركز الطرفين ولا وجه اختلافها عن العبارة السابقة عليها الواردة باصل المحرر حتى يصح القول بأن الاضافة انتجت تزويراً بالمعنى القانوني .

« ومن حيث انه بالاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد استئنافياً لاسبابه تبين انه اثبت ان الدائن كان يدين الطاعن وآخرين في مبلغ ٣٥٦٢ قرشاً بموجب كميالة ولما رفع عليهم دعوى « دفعوا له مبلغاً » ومفهوم هذا انهم لم يسددوا كل الدين فكتب لهم على صورة اعلان الدعوى « لحصول الصلح تنازلت عن الشكوى » ولكن الطاعن

سنة ١٩٢٩ المتقدمة قد حكم عليه عشر مرات بعقوبات مقيدة للحرية في جرائم اختلاس احداها لمدة سنة فتطبيق المادة ٥٠ هو اذن تطبيق صحيح .

« ومن حيث انه فيما يختص بادعاء الطاعن انه لم يبيع الاشياء المحجوز عليها الا باذن الحاجز وانه لذلك لا يكون سيء النية فقد تقدم الكلام عنه في بحث الوجه الثاني من أوجه الطعن » ومن حيث ان قول الطاعن أن الاشياء المحجوز عليها لم تسلم اليه من المحضر لانها كانت في حيازته قبل الحجز غير منتج فسواء أكانت في حيازته أو لم تكن فقد توقع الحجز عليها وعين حارساً عليها وأصبح مسئولاً عنها بهذه الصفة « ومن حيث ان ركن الضرر فيما أتاه الطاعن ظاهر من الحكم المطعون فيه وذلك بتصرف الطاعن ببيع الذرة المحجوز عليها بدون اذن الحاجز واستيلائه على الثمن قبل أن يستوفي الدائن دينه المحجوز من أجله .

« ومن حيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن برمته (طعن محمد السيد المعصراوي ضد النيابة رقم ١٦٣٣ سنة ٢٠ ق - بالهيئة السابقة وحضور حضرة محمد فهمي أئدي رئيس النيابة)

١٦

١٥ مايو سنة ١٩٣٣

١ - تزوير . اضافة عبارة بمحرر عرفي

٢ - (نقض) اجراءات . عدم توقيع رئيس الجلسة على بعض محاضر الجلسات . لا بطلان .

المبادئ القانونية

١ - كل اضافة على صك عرفي من شأنها تغيير مركز الطرفين فهي تزوير يستوجب

(١) اذا اثبت الحكم أن شخصاً كان يدين المتهم في مبلغ بموجب كميالة وأنه لما رفع الدعوى عليه - دفع المتهم له مبلغاً - فكتب له الدائن على صورة اعلان الدعوى هذه الجملة « لحصول الصلح تنازلت عن الشكوى ، فجاء المتهم وأضاف الى هذه الجملة عبارة جديدة وهي « واستلت المبلغ جميعه » أثبت الحكم ذلك واعتبر المتهم مزوراً فطعن على هذا الحكم بمقولة أنه أتى ناقص البيان في واقعة التزوير من ناحية أنه لم يبين أثر الاضافة التي أدخلها المتهم على اصل المحرر ولا ما ترتب عليها من تغيير في مركز الطرفين فرفضت محكمة النقض الطعن قائلة ان العبارة المضافة تفيد حصول التخالص عن كل الدين بخلاف العبارة الاولى فانها لا تفيد أكثر من التنازل عن الدعوى وأنه لا شك في أن هذه الاضافة تغير مركز الاختصاص فزيادتها على المحرر تنتج تزويراً مستوجباً العقاب

١٧

١٥ مايو سنة ١٩٣٣

اعتراف متهم على غيره . تقريره . تجزئة أقوال المتهم أو الشاهد . موضوعي .

المبدأ القانوني

ان أخذ محكمة الموضوع باعتراف متهم على متهم غيره ثم عدم أخذها باعتراف ذلك المتهم نفسه على متهم آخر مسألة موضوعية ترجع لتقدير المحكمة وحدها . وهي حرة في تكوين اعتقادها بالنسبة لكل متهم على حدة . ولها في سبيل ذلك حق تجزئة أقوال أى متهم أو شاهد دون أن يعتبر ذلك تناقضاً أو تعارضاً يعيب حكمها المحكمة

« من حيث ان ملخص الطعن أن الحكم المطعون فيه يحمل في أسبابه تناقضاً صريحاً في التدليل يقتضى بطلانه لأن الأسباب التي بنى عليها براءة كل من مساعد حسن العجمي وعبد السلام رمضان شتا المتهمين هي نفس الأسباب التي بنى عليها ادانة الطاعن .

« ومن حيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يظهر منه أنه أخذ في ادانة الطاعن باعتراف محمد عبد الله الصراف أحد المتهمين عليه في التحقيقات وذكره أوصافه وأوصاف ملائمه على وجه الدقة وتعرفه عليه ضمن جملة أشخاص ولم يأخذ الحكم بتعرف محمد عبد الله المتهم المذكور على مساعد حسن عجمي لأن هذا التعرف لم يتأيد بشيء آخر وكذلك لم يأخذ باعتراف بعض المتهمين على عبد السلام رمضان الذي كان متهماً في القضية .

« ومن حيث ان أخذ محكمة الموضوع باعتراف متهم على غيره وعدم أخذها باعتراف ذلك المتهم نفسه على آخر مسألة موضوعية ترجع لتقدير

اضاف الى هذه الجملة عبارة جديدة وهي « واستلمت المبلغ جميعه » وهذه الجملة تفيد حصول التخالص عن كل الدين بخلاف العبارة الأولى فانها لا تفيد أكثر من التنازل عن الدعوى ولا شك في ان هذه الاضافة قد غيرت مركز الاختصاص وان زيادتها على المحرر تنتج تزويراً مستوجباً العقاب .

« ومن حيث ان محصل الوجهين الثاني والرابع ان الحكم لم يبحث ركن الضرر ولم يشر اليه ادنى اشارة مع وجوب النص في الحكم على توفره . « ومن حيث ان ركن الضرر مستفاد من عبارات الحكم التي سبقت الاشارة اليها فان تغيير مركز الطرفين على ما سبق بيانه يضيع على الدائن حقا كان له ان يطالب به قانوناً وفي هذا من الضرر ما لا يخفى .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثالث أن الحكم جاء قاصراً في بيان أسباب الادانة وهذا الوجه مردود بأن الحكم قد وفي بيان هذه الأسباب ولا يمكن ان يؤخذ عليه قصور من هذه الناحية .

« ومن حيث ان محصل الوجه الخامس ان محاضر الجلسات قد خلت من توقيع رئيس الجلسة .

« ومن حيث انه وان كان بعض المحاضر قد خلا حقيقة من توقيع رئيس الجلسة الا ان محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم موقع عليه من الرئيس ولا يمكن ان يعد خلواً لبعض المحاضر الاخرى من التوقيع بطلاناً جوهرياً في الاجراءات يستوجب نقض الحكم .

« ومن حيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

(طعن مرسى حماده ضد النيابة رقم ١٦٣٤ سنة ٣ ق — بالهيئة السابقة)

لم تر أنه كان في حالة دفاع شرعي لأنه لم يقع عليه اعتداء مباشر مع أن القانون لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس أن يكون هناك اعتداء أو محاولة اعتداء مباشر بل يكفي أن يكون لدى المتهم أسباب معقولة تجعله يعتقد أنه سيكون ضحية لما يدور حوله من شجار عنيف .

« ومن حيث ان ملخص الواقعة كما أثبتتها الحكم المطعون فيه أنه قام نزاع بين فريق الطاعن وفريق المجنى عليه بشأن مروي يدعى الطاعن. أنه له الحق في الرى منها وينكر عليهم ذلك المجنى عليه وفريقه وقد رفع الطاعن هذا النزاع الى المركز فأمر الفريقين بعدم تعرض أحدهما للآخر حتى يفحص مستنداتهما ولكنهما لم يعبأ بهذا الأمر وذهبا ليلة الحادثة لرى أطيانهما من المروي المتنازع عليها وقد حاول كل منهما الاستئثار بالمياه ومنع الآخر من الرى وعندئذ وقف المتهم « الطاعن » ببندقية وكلف أحمد الشيخة أحد رجاله بفتح السد الذي أحدثه الفريق الآخر بالمروي فتقدم هذا وأخذ في فتح السد فضربه المجنى عليه بعصا ثم انبرى لمساعدته في عملية الفتح عمر محمد عمر فضربه عبد الحى الحنفى بعصا وعند ذلك أطلق المتهم أى الطاعن عيارين فارين عمداً فأصاب المجنى عليه كما أصاب المتولى أحمد غانم ثم فر هارباً .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه تناول مسألة الدفاع الشرعي ورد عليها بأنه « لم يثبت لا من التحقيقات ولا من شهادة الشهود حتى رجال المتهم « الطاعن » نفسه أن أحداً من فريق المجنى عليه حاول الاعتداء على المتهم أو الدنو منه أو الجرى وراءه كما يزعم ثم أثبت الحكم بعد ذلك أنه مع تحفز المتهم للانتقام من فريق المجنى عليه بعد ضرب أحمد الشيخة وعمر

(٤)

المحكمة وحدها وهي حرة في تكوين اعتقادها بالنسبة لكل متهم على حدة ولها في سبيل ذلك حق تجزئة أقوال أى متهم أو شاهد دون أن يسمى ذلك تناقضاً أو تعارضاً يعيب حكمها .

« ومن حيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(طعن عييد رشوان العربى وآخرين ضد النيابة رقم ١٦٣٦ سنة ٣ ق — بالهيئة السابقة)

١٨

١٥ مايو سنة ١٩٣٣

دفاع شرعي . شرطه . حلول الاعتداء أو كونه على وشك الحصول .

المبدأ القانونى

يشترط قانوناً لتبرير الدفاع الشرعي أن يكون الاعتداء حالاً أو على وشك الحصول فلا دفاع بعد زوال الاعتداء . فتمت أثبتت المحكمة في حكمها ان المتهم انما ارتكب جريمة بعد انقطاع الاعتداء على رجاله فلا يكون اذن في حالة دفاع شرعي عن غيره . ولا يلتفت لقوله ان الواقعة كلها حصلت في وقت واحد لتعلق هذا بالموضوع الذى تملك المحكمة وحدها حق تقديره بدون رقابة عليها في ذلك . من محكمة النقض

المحكمة

« من حيث ان مبنى الوجه الاول من أوجه الطعن أن الواقعة المسندة الى الطاعن لا يعاقب عليها القانون لانه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس إذ هو لم يقصد من إطلاق الأعيرة النارية على المجنى عليه وفريقه إلا دفع فعل تخوف أن يحدث له منه الموت أو جراح بالغة وقد كان لتخوفه أسباب معقولة جعلته يعتقد أن ما يدور حوله من شجار عنيف قد ينقلب فجأة فيصبح هو ضحيته . ويقول الطاعن ان محكمة الموضوع

محمد عمر يكون القول باحتمال تخوفه هو على حياته بعيدا عن الصواب إذ العاطفتان عاطفة الانتقام وعاطفة الخوف متعارضتان في مثل هذه الحالة والواقع الذي تدل عليه التحقيقات وظروف الدعوى والملابسات التي أثرت على نفس المتهم أنه لم يكن يعامل التخوف على حياته من أى اعتداء ما أثر في نفسه وهو الزعيم المسلح في نفر عديد من رجاله أزاء ثلاثة أشخاص عزل من أى سلاح لم يجرأ أحد منهم من الدنو منه « ومن حيث أن هذا البيان الجامع والوصف الشامل لا يدعان أى شك في أن الطاعن لم يكن في حالة دفاع شرعى عن نفسه حين أقدم على ارتكاب جنايته إذ لم يثبت حصول أى اعتداء عليه أو محاولة اعتداء مما تعتبر جريمة على النفس تبيح الدفاع الشرعى عنها .

« ومن حيث أن قول الطاعن بأنه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس أن يقع عليها اعتداء أو محاولة اعتداء مباشر وأنه يكفى لذلك أن يكون لدى المتهم أسباب معقولة تجعله يعتقد أن حياته في خطر قول لا أساس له من القانون لأن الاعتداء الذى يبيح الدفاع الشرعى يجب أن يكون حقيقيا فلا يكفى لتبرير الدفاع مجرد التوهم والظن باحتمال وقوع إعتداء على أن محكمة الموضوع قد نفت أيضا عن الطاعن فكرة احتمال تخوفه على حياته « ومن حيث أن ملخص الوجه الثانى أن الطاعن كان في حالة دفاع شرعى عن غيره أى عن فريق من رجاله منهم أحمد الشيخه وعمر محمد عمر اللذين وقع الاعتداء عليهما من المجنى عليه وفريقه .

« ومن حيث أنه جاء في الحكم المطعون فيه ردا على هذا الدفاع أن الثابت من أقوال « المتهم نفسه ومن شهادة الشهود أن المتهم لم « يطلق العيار الناري على المجنى عليه أثناء وقوع »

« الضرب على رجاله حتى يكون هناك محل للقول « بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن الشخصين « السالقي الذكربل الثابت أنه بعد حصول الضرب « ووقوع أحمد الشيخه وعمر محمد عمر على « الأرض لم يرض المتهم بمثل هذه الخاتمة بل تقدم « بنفسه قاصدا الانتقام لرجال من جهة والانتصار « على فريق المجنى عليه من جهة أخرى وصوب « بندقيته فأطلق العيار على المجنى عليه وليس « في فعله هذا أثر للدفاع عن الغير بعد أن تم « الاعتداء على هذا الغير وانقضى وإنما هو مجرد « انتقام وإرادة انتصار مما هو بعيد كل البعد عن « فكرة الدفاع عن نفس الغير .

« ومن حيث أنه يشترط قانونا لتبرير الدفاع الشرعى أن يكون الاعتداء حالا أو على وشك الحصول فلا دفاع بعد زوال الاعتداء وقد أثبتت المحكمة في حكمها المطعون فيه أن الطاعن إنما ارتكب جريمة بعد زوال الاعتداء على رجاله فلا يكون إذن في حالة دفاع شرعى عن غيره ولا يلتفت لقول الطاعن أن الواقعة كلها حصلت في وقت واحد لتعلق هذا بالموضوع الذى تملك المحكمة حق تقديره وحدها بدون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض .

« ومن حيث أن ملخص الوجه الثالث أن الطاعن كان في حالة دفاع شرعى عن المال .

« ومن حيث أنه جاء في الحكم المطعون فيه ردا على هذا الوجه أنه لم يكن هناك محل للدفاع عن أى مال إذ أن الحادثة نشأت عن مجرد نزاع على مياه الري من المروى المتنازع عليها بين الفريقين « ومن حيث أن حق الدفاع الشرعى عن المال لا يجوز أن يبيح القتل العمد الا اذا كان مقصودا به دفع إحدى الجرائم المبينة في المادة ٢١٤ من قانون العقوبات ولا شيء من ذلك في الوقائع

المبينة بالحكم المطعون فيه .

« ومن حيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير

أساس ويتعين رفضه .

(طعن فؤاد اسماعيل ضد النيابة وآخر مدعى مدنى رقم ١٦٣٨
سنة ٣ ق - بالهيئة السابقة)

١٩

١٥ مايو سنة ١٩٢٣

نوع العقوبة . المادتان ٢٧٤ و ٢٩٦ ع (سرقة - تبديد)
عقاب الاول أشد من عقاب الثانية .

المبدأ القانونى

ان عقاب السرقة فى المادة ٢٧٤ عقوبات
هو الحبس مع الشغل . أما التبديد فعقوبته
فى المادة ٢٩٦ الحبس اطلاقاً ويجوز أن تزداد
عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه . ولا شك أن
الحبس مع الشغل أشد من الحبس المطلق ولو
أضيفت اليه غرامة .

المحكمة

« من حيث ان محصل الوجه الأول من أوجه
الطعن أن الطاعن دفع أمام المحكمة الاستئنافية
بإعلان الاجراءات التى تمت أمام المحكمة الابتدائية
لأسباب ثلاثة (أولها) ان النيابة عدلت وصف
الجريمة فى غياب المتهم من سرقة بمقتضى المادة
٢٧٤ من قانون العقوبات الى تبديد بمقتضى
المادة ٢٩٦ عقوبات أى الى وصف عقوبته أشد
(وثانيها) انها أسندت اليه تبديد مبلغ ٤٩ جنيتها
مع أن هذا الفعل لم يشمل التحقيق (وثالثها)
ان المحكمة نظرت معارضة الطاعن بعد انتهاء
جلسة المرافعة وبدون حضور ممثل النيابة - ولكن
المحكمة الاستئنافية لم تجب على هذا الدفع بكلمة .
« ومن حيث انه بالاطلاع على محضر جلسة
المحكمة الجزئية تبين أن المحكمة وجهت الى

الطاعن التهمة بوصفها الجديد فأنكرها وقال
« أنا لم أبدد شئ من ذلك أبداً » ولا صحة على
كل حال لما يزعمه الطاعن من أن التعديل كان الى
وصف عقوبته أشد فان عقاب السرقة فى المادة
٢٧٤ عقوبات الحبس مع الشغل أما التبديد فعقوبته
فى المادة ٢٩٦ عقوبات الحبس اطلاقاً ويجوز أن
تزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه ولا شك
أن الحبس مع الشغل أشد من الحبس المطلق ولو
أضيفت اليه غرامة . أما عن سبب البطلان الثانى
فان التحقيق كان دائراً على كون الطاعن اختلس
من المجنى عاينه ٤٩ جنيتها وقد وصفت النيابة الواقعة
فى بادئ الأمر بأنها سرقة وقد تمتها الى المحكمة
على هذا الاعتبار ولكنها بالجلسة عدلت وصف
التهمة وجعلتها تبديداً وهذا التعديل لا يمكن
أن يقوم عليه اعتراض مادامت الواقعة التى شملها
التحقيق لم تتغير ولم يضاف اليها وقائع جديدة بل
كان التعديل مقصوراً على الوصف فقط . وأما
عن السبب الثالث فان الثابت بمحضر الجلسة الابتدائية
ان الطاعن حضر مع محاميه قبل انتهاء جلسة
الجنح وطلب التأجيل فرفضت المحكمة وسألته
عن التهمة بوصفها الجديد فأنكرها كما تقدم وطلب
محاميه البراءة . فالحكم حضورى والمفهوم أن
الاجراءات أعيدت بحضور النيابة . ولما دفع محامى
الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية بإعلان اجراءات
المحاكمة الابتدائية اجابته المحكمة بمعنى ما تقدم
فلم يجادل وانتقل الى القول بأن تعديل الوصف
حصل فى غيابه . وقد سبق الرد على ذلك . ومن
هذا يرى أن هذا المطعن غير جدى وانه ما كان
يستدعى من المحكمة رداً خاصاً .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثانى انه أسند
الى الطاعن تبديد مبلغ يزيد على عشرة جنيهات
ولم يقدم أى دليل كتابى يثبت صحة تسلمه

٢٠ .

١٥ مايو سنة ١٩٣٣

منهم بتزوير واستعمال بالمادتين ١٧٩ و ١٨٣ - اعتبار المحكمة

اياهم شريكاً بالاتفاق لمجهول في التزوير - لا اخلال

بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

رفعت الدعوى على الطاعنة هي وشخص آخر باعتبارهما فاعلين أصليين في جريمة تزوير واستعمال بالمادتين ١٧٩ و ١٨٣ من قانون العقوبات ولكن محكمة أول درجة اعتبرتهما شريكين لمجهول في التزوير دون توجيه التهمة عليهما بهذا الوصف وتابعتهما المحكمة الاستئنافية فتظلمت الطاعنة بمقولة انه حصل اخلال بحقها في الدفاع . ومحكمة النقض رفضت الطعن قائلة انه لا اخلال بذلك الحق لأن الأفعال المسندة الى المتهمه والى زميلها في وصف التهمة هي أفعال أصلية في التزوير ، فهي شاملة لمعنى الفعل المادى ومعنى العلم والتعمد وأن كل ما أجرته محكمة الموضوع . هي أنها استبعدت وقوع فعل التزوير المادى واستبقت فكرتى العلم والتعمد ومنهما استنتجت الاشتراك بالاتفاق وليس في القانون ما يمنعها من ذلك ولا ما يوجب عليها أن توجه تهمة الاشتراك للمتهمين توجيهها خاصاً

المحكمة

« حيث ان اوجه الطعن في جملتها تتحصل في ان الدعوى رفعت على الطاعنة هي وشخص آخر باعتبارهما فاعلين أصليين في جريمة التزوير والاستعمال بالمادتين ١٨٧٩ و ١٣ من قانون العقوبات ولكن محكمة أول درجة اعتبرتهما شريكين لمجهول في التزوير دون ذكر مادة الاشتراك

هذا المبلغ فالدعوى اذن غير مقبولة اذ الاثبات فيها لا يمكن أن يكون بالبينه .

« ومن حيث انه بالاطلاع على محاضر الجلسات الاستئنافية والابتدائية يرى أن الطاعن لم يدفع بشئ من هذا وليست المسألة متعلقة بالنظام العام فن الجائر أن تسمع فيها البينه مادام الطاعن لم يطلب دليلاً كتابياً .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثالث ان جريمة التزوير لم يقم عليها دليل ولم تعين المحكمة خيراً لاجراء المضاهاة خصوصاً بمد انكار الطاعن لما أسند اليه . كما أن الاعتراف الذى قالت المحكمة انه صدر عن الطاعن أمام البوليس ليس له أثر في التحقيقات .

« ومن حيث ان هذا الوجه يقوم على مناقشة موضوعية أساسها كفاية الدليل الذى أخذت به المحكمة أو عدم كفايته وقد فصل الحكم الابتدائى المؤيد استئنافية لأسبابه الادلة التى اعتمدت عليها المحكمة في ادانة الطاعن . والأسباب التى أقنعتها بارتكابه التزوير في كل الايصالات .

« ومن حيث ان محصل الوجه الرابع أن المحكمة سمعت الشهود في غيبة الطاعن ولما طلب اليها أن تؤجل الدعوى ليتمكن من مناقشتهم رفضت التأجيل وفي ذلك اخلال بحق الدفاع .

« ومن حيث ان المحكمة الاستئنافية استدركت ما فعلته المحكمة الابتدائية فاستدعت المجنى عليه وشهود النفي الذين طلب الطاعن سماعهم وسمعت أقوال الجميع في حضرة الطاعن وبذلك استوفى الدفاع حقه من هذه الناحية .

« ومن حيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن

(طعن أحمد يوسف زيدان ضد النيابة رقم ١٦٤١ سنة ٣ ق

بالهيئة السابقة)

ان وصف التهمة بأنها اشتراك بالاتفاق والتحريض قد أتت به محكمة اول درجة في حكمها الغيابي الذي اصدرته في ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٠ على الطاعنة وقد عارضت هي فيه وكانت اول جلسة لنظر المعارضة هي جلسة ٢٠ مايو سنة ١٩٣٠ واستمرت الدعوى تتأجل من جلسة لاخرى حتى كانت جلسة ١٨ اغسطس سنة ١٩٣١ وفيها حصلت المرافعة وطلب محامي التهمة الغاء الحكم الغيابي وبراءتها ولم يشر أدنى إشارة الى عدم احقية المحكمة في تغيير وصف التهمة وتحويلها من فعل اصلي الى اشتراك كما ان الدعوى تداولت لدى المحكمة الاستئنافية عدة جلسات وحصات فيها مرافعات متكررة ولم تبد الطاعنة ولا محاميها اى اعتراض على تغيير الوصف بل المرافعات كلها كانت دائرة على طلب الغاء الحكم أى بما فيه من ذلك الوصف الجديد .

« وحيث انه واضح من هذا ان هذا الطعن برمته في غير محله كما ان المحكمة الاستئنافية والطاعنة هي المستأنفة دون النيابة - لم يكن لها ان تنقل التهمة من اشتراك الى فعل اصلي (طعن زيب محمود حسن ضد النيابة رقم ١٦٤٢ سنة ٣ ق - بالية السابقة)

ودون توجيه التهمة عليهما بهذا الوصف . كما ان المحكمة الاستئنافية أيدت الحكم دون تصحيح هذا الخطأ وان في كل هذا اخلا لا بحق الدفاع . » وحيث ان العبارة الاولى من هذا الطعن في غير محالها اذ محكمة اول درجة عند ما اعتبرت الطاعنة وزمياها المتهم الآخر شريكين لا فاعلين أصليين قد ذكرت صراحة ان عقوبتهما من جهة الاشتراك تنطبق على المادتين ٤٠ و ٤١ عقوبات . » وحيث ان ما تدعيه الطاعنة من ان وصف ما وقع منها هي والمتهم الآخر بأنه اشتراك هو وصف فيه اخلا لا بحق الدفاع لعدم سبق توجيه تهمة الاشتراك اليهما - ما تدعيه من ذلك غير وجه أيضاً - اولاً - لان الافعال المسندة اليها والزمياها في وصف التهمة هي افعال اصلية في التزوير فهي شاملة لمعنى الفعل المادى ومعنى العلم والتعمد فكل ما أجرته محكمة اول درجة هي انها استبعدت وقوع فعل التزوير المادى منهما واستبقت فكرتى العلم والتعمد ومنهما استنتجت الاشتراك بالاتفاق وليس في القانون ما يمنعها من ذلك ولا ما يوجب عليها ان توجه تهمة الاشتراك للمتهمين توجيهها خاصاً - ثانياً -

قضاء المحكمة بالنقض والإبرام المدني (١)

المبدأ القانوني

إنه وان كانت المادة ٢٧٣ من قانون المرافعات تجيز الطعن بالتزوير في الاوراق في أية حالة كانت عليها الدعوى إلا أنها قد أوجبت أن

٢١

أول يونيو سنة ١٩٣٣

طلب طعن بالتزوير . وجوب تقديمه في أثناء الخصومة . تقديمه بعد اقفال باب المرافعة . لا يقبل الا اذا ظهرت جديته . تقدير جديته وعدمها . موضوعي (المادة ٢٧٣ مرافعات)

(١) لخص هذه الاحكام حضرة الاستاذ محمود عمر سكرتير محكمة النقض والابرار باشراف حضرة صاحب النزة حامد فهم بك المستشار

يكون الإيداع بالتزوير في أثناء الخصومة .
فطلب الطعن بالتزوير لا يقبل إذا قدم بعد
اقفال باب المرافعة اللهم إلا إذا رأت المحكمة
من ظروف الدعوى أن الطلب جدي لا يقصد
به إلا مجرد المماطلة وظهر لها من وجهاته ما يسوغ
فتح باب المرافعة من جديد . وتقدير جدية
الطلب وعدم جديته بناء على ما يظهر للمحكمة من
ظروف الدعوى وملابساتها أمر موضوعي
لا شأن لمحكمة النقض به .

المحكمة

« من حيث ان مبنى الطعن وقوع بطلان
جوهرى في الحكم لأن السند المحكوم به مزور
وقد قدمت الطاعنة طلبا لمحكمة الاستئناف بفتح
باب المرافعة للطعن بتزوير السند قبل صدور
الحكم ولكن المحكمة رفضت اجابة هذا الطلب
فحرمت بذلك طالبة النقض من استعمال حقها في
الطعن بالتزوير وقد كان استعمال هذا الحق
ونجاحها فيه يغير دعوى خصمها عليها تغيرا كلياً .
« ومن حيث ان الثابت من الحكم المطعون
فيه ان المطعون ضدها أقامت هذه الدعوى أمام
محكمة مصر الكلية على الطاعنة وآخرين بصفتهم
ورثة المرحوم خليل أفندى زكى وطالبتهم فيها
بدفع دين لها قدره ٣٠٠ جنيه ثابت بكمبيالة
موقع عليها بختم مورثهم . وفي أثناء سير الدعوى
قالت الطاعنة انها تجهل توقيع مورثها على السند .
فقررت المحكمة اجراء التحقيق وبعد اتمامه
حكمت على المدعى عليهم بدفع المبلغ المذكور
من تركة مورثهم مع الزام الست زكية محمد
عبد الحميد (وهى الطاعنة) بالغرامة القانونية .
فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف

مصر الأهلية وقد قضت محكمة الاستئناف
بتأييد الحكم الابتدائي بناء على أنه لا نزاع في
أن الختم المبصوم به على الكمبيالة هو ختم خليل
أفندى زكى وانما ينحصر النزاع في ادعاء الست
زكية محمد عبد الحميد عدم توقيع مورثها على
الكمبيالة وانه ثبت بشهادة الشهود في التحقيق
ان خليل أفندى زكى هو الذى وقع بختمه على
الكمبيالة وانه كانت بينه وبين المطعون ضدها
معاملات مالية وانه اعترف لبعض الأشخاص
بمديونيته لها بالدين موضوع النزاع . ثم أشارت
المحكمة في حكمها إلى ما أرادت الطاعنة من
الطعن في السند بالتزوير فقالت ما يأتى نصه :

« حيث ان المستأنفة قدمت بعد قفل باب
« المرافعة وفي اليوم المحدد لصدور الحكم طلباً »
« بفتح باب المرافعة للطعن بالتزوير في السند »
« موضوع القضية . وحيث ان المحكمة ترى »
« أن لا محل لقبول هذا الطلب لأن الطلب »
« المذكور تقدم بعد قفل باب المرافعة وبعد »
« استيفاء جميع اجراءاتها ومناقشة الطرفين في »
« الجلسة مناقشة طويلة وقد اقتنعت المحكمة »
« بعد الاطلاع على جميع المستندات والتحقيقات »
« بصحة السند المطعون عليه فلا محل اذن »
« لاجابة هذا الطلب » .

« ومن حيث انه مما جرى عليه القضاء وتقرره
هذه المحكمة انه وان كانت المادة ٢٧٣ من قانون
المرافعات تميز الطعن في الأوراق بالتزوير في
أية حالة كانت عليها الدعوى الا أنها وقد نصت
أيضاً على وجوب أن يكون الادعاء بالتزوير « في
أثناء الخصومة » فان طلب الطعن بالتزوير لا يقبل
إذا قدم بعد قفل باب المرافعة اللهم إلا إذا رأت
المحكمة من ظروف الدعوى ان الطلب جدي

لا يقصد به الا مجرد الماطلة وظهر لها من وجهاته ما يسوغ فتح باب المرافعة من جديد ..

« ومن حيث ان محكمة الاستئناف رفضت اجابة الطلب الذى قدمته اليها الطاعنة بعد قفل باب المرافعة وفي اليوم المحدد لصدور الحكم لاثمها رآته غير منتج في الدعوى بسبب اقتناع المحكمة بعد التحقيقات والمناقشات الطويلة بصحة السند الذى يراد الطعن فيه بالتزوير . وتقديرها في هذه المسألة أمر موضوعي لا شأن لمحكمة النقض به .

« ومن حيث انه لذلك يتعين رفض الطعن . (طعن الست زكية محمد عبد الحميد بصفتها وحضر عنها الاستاذ حسن حنى ضد السيد نجمه عبد الفتاح وحضر عنها الاستاذ عبد القادر خليل رقم ١٧ سنة ١٣٢٢ قضائية - رئاسة وعضوية حضرات اصحاب السادة والعزة عبد الرحمن ابراهيم سيد احمد باشا وكيل المحكمة ومراد وهبه بك وحامد فهمى بك وعبد الفتاح السيد بك وأمين أنيس باشا مستشارين وحضور حضرة محمود حلى سوكه بك رئيس النيابة)

٢٢

أول يونيه سنة ١٩٣٣

تسبب الأحكام . دفع . اغفاله كلية . مبطل للحكم (المادة ١٠٣ مرافعات)
المبدأ القانوني

قضاء المحكمة بطلبات المدعى مع اغفالهها بحث ما يتمسك به المدعى عليه لدفع دعوى المدعى يجعل حكمها معيباً عيباً جوهرياً مبطلاً له طبقاً للمادة ١٠٣ مرافعات

المحكمة

« حيث ان مبنى الوجهين الاول والثانى من أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد جاء مخالفاً للمادة ١٠٣ من قانون المرافعات اذ هو لم يرد على ما تمسكت به الوزارة من دفاع من شأنه أن يؤدي الى اخلائها من كل مسئولية بسبب اعلان عرائض

الاستئناف الحاصل من محضرها بعد أكثر من ثلاثين يوماً من اعلان الاحكام الجزئية للمحكوم عليه . وفي بيان ذلك تقول الطاعنة انها دفعت دعوى المسئولية التي وجهها اليها المدعى عليه وكانت مؤسسة على اهمال المحضر في اعلان عرائض الاستئناف يوم تقديمها بالذات لانه كان آخر ميعاد للاستئناف بأن ما يتضرر منه المدعى عليه المذكور وهو صدور أحكام بعدم قبول هذه الاستئنافات المرفوعة انما كان بسبب اهماله وتقصيره هو في ابداء ما تقتضيه مصلحته من أوجه الدفاع للمحكمة التي أصدرت تلك الاحكام فقد كان في مكنته التمسك بأن استئنافاته مقبولة شكلاً رغم حصول اعلانها بعد فوات أكثر من ثلاثين يوماً من تاريخ اعلان الاحكام الجزئية الصادرة ضده اليه في وجه النيابة ذلك لأن حصول الاعلان في النيابة قد جاء باطلاً اذ لا يصح اعلان الحكم للنياية بحجة عدم معرفة المحل الاصلى للشخص المطلوب اعلانه متى كان المدعى عليه محل مختار معلوم لخصومه وقد أجاز القانون الاعلان به بل هو الذي يجب أن يحصل الاعلان به دون النيابة في حالة عدم وجود محل أصلي كما هو مستفاد من نص المادة ٣٥٣ من قانون المرافعات وتزيد الطاعنة على ذلك انه كان من مقتضى الاخذ بهذا الوجه من الدفاع اخلاء الوزارة من كل مسئولية عن الضرر الذي وقع فيه المدعى عليه باهماله وتقصيره « وحيث انه ثابت من صورة المذكرة التي تقدمت من الطاعنة في الاستئناف الصادر فيه الحكم المطعون فيه ان الوزارة دفعت فعلاً دعوى المسئولية التي كانت موجهة اليها والى محضرها بما بدها من تقرير محمود سالم بك في الدفاع وكان من ضمن ما ذكرته في هذا الصدد ما يأتي « على أن المستأنف عليه (أي محمود سالم بك) لم يقف في تقريره عند حد تأخير في تقديم عرائض الاستئناف للاعلان بل هو قد استسلم لدفع خصمه أمام محكمة الاسكندرية عند

نظر هذه الاستئنافات فلم يبد على هذه الدفوع ردا ولم يحاول لها تنفيذ ابل لم يكلف نفسه مؤونة الرجوع الى أوراق الدعوى واستخلاص الدفوع منها فقد كانت أمامه أوجه متعددة لو أنها طرحت أمام المحكمة لا فادته كذلك لم يتمسك ببطلان اعلان الاحكام اذ أعلنت اليه في النيابة بدعوى عدم وجود محل اقامة له في القطر المصري مع ان الاعلان بهذه الصورة كما يقول في مذكرته الاخيرة قصد به اخفاء هذه الاحكام عنه وتجهيلها عليه وهذا طبعاً مما يبطل الاعلان ويجعل ميعاد تحديد نهاية ميعاد الاستئناف ليوم ٢٩ ابريل سنة ١٩٢٦ تحديداً في غير محله وبالتالي يجعل الاستئنافات التي رفعت صحيحة ومقبولة ولا غبار عليها . .

« وحيث انه بالرجوع من جهة أخرى الى الاحكام الصادرة من محكمة الاسكندرية بهيئة استئنافية بتاريخ ١٩ ابريل سنة ١٩٢٧ بعدم قبول الاستئنافات شكلاً والى محاضر جلسات هذه الاستئنافات المحررة في ٢٢ مارس سنة ١٩٢٧ المقدمة ضمن أوراق الطعن بين منها ان محامى محمود سالم بك لم يشر بكلمة ما الى بطلان اعلان الاحكام رداً على ما تمسك به خصومه من جهة عدم قبول استئنافاته شكلاً لا إعلانها بعد الميعاد القانوني كما ان ما قدمته الطاعنة من صور الاحكام الجزئية وهي التي حصلت فيها هذه الاستئنافات يشتمل على أن محمود سالم بك كان متخذاً محلاً مختاراً له مكتب على عاصم بك المحامى .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه لم يرد على ما استندت اليه الطاعنة من عدم مسئوليتها لتقصير محمود سالم بك نفسه في التمسك ببطلان اعلان الاحكام للنيابة وما ذكرته بهذا الصدد من ان هذا البطلان كان يستتبع حتماً اعتبار الاستئنافات صحيحة وان سكوت المدعى عليه في الطعن عن ابداء هذا الدفوع للمحكمة التي فصلت في الاستئنافات

انما هو تقصير منه يتحمل هو وزره دون الوزارة . ولم يكن فيما اشتمل عليه حكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ما يمكن ان يعد رداً على شئ من ذلك كما لا يمكن أن يكون فيما ذكره كلا الحكمين خاصاً باهمال المحضر اعلان الاستئنافات يوم تقديمها بالذات ما يغنى عن الرد على هذا الدفوع أو يعد ضمناً رفضاً له اذ أن ما ورد بهما كان عن اعلان الاستئنافات ليس الا بينما الأمر فيما دفعت به الوزارة الدعوى ولم ترد بشأنه اسباب ما متعلق باعلان الاحكام لكي يكون هذا الاعلان مبدأ صحيحاً لميعاد الاستئنافات التي حصلت فيها .

« وحيث ان اغفال محكمة الموضوع البحث فيما أرادت الطاعنة به دفع دعوى المدعى عليه لمعرفة ما قد يكون له من قيمة قانونية وأثر في مصير الدعوى يعيب الحكم المطعون فيه ويبطله عملاً بالمادة ١٠٣ من قانون المرافعات .

« وحيث انه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة للبحث في باقى أوجه الطعن .

(طعن وزارة الحفانية ضد محمود بك سالم وحضر عنه الاستاذ عبد العزيز فهم رقم ٢٠ سنة ٣ ق — بالهيئة السابقة حضرة محمد فهمى حسين بك المستشار بدلاً من حضرة حامد فهمى بك)

٢٣

٨ يونيه سنة ١٩٣٣

نزع الملكية . حصوله بغير اتباع الاجراءات القانونية . تقدير فوائده تعويضه مقابل الربح . حق صاحب العتار في ذلك

المبدأ القانوني

للسالك الذى اغتصب ملكه وأضيف الى المنافع العامة بغير اتباع الاجراءات القانونية لنزع الملكية حق مطالبة الحكومة بفائدة تعويضية مقابل ريع الأرض التي نزع ملكيتها منه جبراً عنه . والمحكمة الموضوع حق

تقدير هذه الفائدة على الوجه الذي تراه غير متقيدة في ذلك بالقواعد القانونية الخاصة بفوائد التأخير .

المحكمة

« حيث ان يحصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد جاء مخالفا للقانون أولا : لقضائه بإلزام الوزارة بمبلغ ٢٢٧ جنيتها و ٦١٦ مليا مع الفوائد بسعر خمسة في المائة من تاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٢٣ مع أن ملكية الأرض المقضى على الوزارة بشئها لم تنتقل اليها لا بصور مرسوم بنزع ملكيتها والحقها بالمنافع العامة ولا بصور عقد بيع بها وتسجيله . ثانيا . لاعتباره المدعى عليهم مالكين لأرض النزاع دون تبيان المستندات التي استندت اليها المحكمة في اثبات هذه الملكية ومع أن الثابت أن الأرض وقف لا ملك . ثالثا . لقضائه بإلزام الطاعنة بالفوائد من سنة ١٩٢٣ مع زوال الملكية في السنة المذكورة ومع أن القانون لا يلزم بفوائد الثمن الا من يوم المطالبة الرسمية عملا بالمادة ١٢٤ من القانون المدني .

« وحيث ان الحكومة هي التي غصبت أرض المدعى عليهم في الطعن وأضافتها الى المنافع العامة بغير أن تتخذ الاجراءات المعتادة لنزع الملكية فاضطرتهم بذلك الى الاكتفاء بمطالبتها بشئ هذه الأرض المنصوبة وفوائدها تعويضا عما لحقهم من جراء هذا الغصب .

« وحيث ان الحكومة قد قصرت منازعتها في الدعوى على قيمة القدر المغتصب وكفاية المستندات التي قدمها المدعون اثباتا لاحتقارهم في أخذ التعويض .

« وحيث ان محكمة الموضوع رأت ما قدمه الملاك من المستندات مضافا الى وضع يدهم وعدم

وجود منازع الطاعنة سواهم كاف لتسوية الصرف اليهم وما كانت هي في حاجة مع الاقتناع بهذه الكفاية . وهي وحدها محل الخلاف الى تبيان مستندات الملكية تفصيلا اذ هذه الملكية كما جاء بالحكم المطعون فيه لم تكن محل نزاع بين المدعى عليهم وخلافهم والطاعنة نفسها لم تنازع فيها « وحيث انه لا محل لمؤاخذة المدعى عليهم بعدم صدور مرسوم بنزع ملكية القدر المأخوذ من أرضهم أو عدم تحرير عقديعه اذ هذا المرسوم هو من الاجراءات التي كان على الطاعنة وفي ميسورها دون المدعى عليهم اتخاذها كما انه لم يحصل ان هؤلاء المدعى عليهم امتنعوا عن توقيع عقد بيع بهذا القدر بل ولم يعرض عليهم أي اتفاق بهذا الشأن

« وحيث ان القول من الطاعنة بأن الأرض وقف لا ملك لم يحصل التمسك به أمام محكمة الموضوع ولذا لا يمكن النظر فيه لأول مرة أمام محكمة النقض .

« وحيث ان اعتراض الطاعنة على ما قضى به الحكم المطعون فيه من الفائدة اعتبارا من مبدأ الغصب هو اعتراض مردود لان الفائدة المقضى بها هي فائدة تعويضية مقابل ريع الأرض التي استولت عليها الطاعنة جبرا عن المالكين بغير أن تتخذ في ذلك الطريق القانوني فحرمتهم من الانتفاع بما استولت عليه . فهذه الفائدة هي جزء من التعويض الذي لهم حق المطالبة به قانونا ولحكمة الموضوع حق تقديره على الوجه الذي تراه غير متقيدة في ذلك بالقواعد القانونية الخاصة بفوائد التأخير .

« وحيث انه لما تقدم جميعه يتعين رفض الطعن .

(طعن وزارة الاشغال ضد محمد بك محمود خليل وآخرين

رقم ٩ سنة ٢ ق - بالهيئة السابقة)

٢٤

١٥ يونيه سنة ١٩٣٣

تسبب الاحكام. حكم استئناف التي حكما ابتدائياً . وجوب الرد على الاسباب الجوهرية التي تحمل عليها الحكم الابتدائي.

المبدأ القانوني

إذا حكم ابتدائياً بتزوير امضاء موقع بها على ورقة عرفية وبرد هذه الورقة وبطلانها وكان هذا الحكم مؤسساً على رأى خبير الدعوى وعلى ما أجرته المحكمة بنفسها من مضاهاة ثم ألغت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم بعله أنه اتضح لها أن هناك شكاً يلابس رأى الخبير بحيث لا يمكن القطع بوجود التزوير وتوفر دليله والجزم به ولم تتعرض مطلقاً لمناقشة رأى محكمة أول درجة من حيث المضاهاة كان حكم المحكمة الاستئنافية قاصر الاسباب وتعين نقضه .

المحكمة

« من حيث ان مبنى الطعن ان حسن رزق اللبان طلب في الدعوى التي رفعها على الطاعنة بصفتها ناظرة على وقف الحاجة أمونة محمد قشطة الحكم بتثبيت ملكيته لجميع مباني وأخشاب المنزل الذي أقامه على أرض الوقف مأذونا من ناظره السالف المرحوم الشيخ محمود عبد الفتاح وقدم فيما قدمه من المستندات اقراراً منسوباً الى هذا الناظر يتضمن الاذن باقامة المنزل على أرض الوقف . فادعت الطاعنة تزوير هذا الاقرار وأعلنت خصمها بأدلة التزوير ومنها أن خط هذا الاقرار والامضاء الموقع بها عليه مزور ان حكمت محكمة مصر الابتدائية بقبول هذا الدليل وأمرت بتحقيقه بالمضاهاة ثم قضت بتزوير الامضاء وبرد وبطلان

الورقة معتمدة على تقرير الخبير الذي ندبته وعلى ما قامت هي به من مضاهاة . وتقول الطاعنة ان محكمة الاستئناف قد حكمت بالغناء الحكم المستأنف ورفض دعوى التزوير واعتمدت في ذلك على ما قالته في حكمها من أن هناك شكاً يلابس رأى الخبير وأن في اعتمادها على هذا الشك وحده قصوراً في التسبب يعيب الحكم ويبطله ويوجب نقضه .

« ومن حيث ان محكمة أول درجة بعد أن بينت في صدر حكمها أن الخبير لم يقم بإجراء المضاهاة على كتابة الورقة المدعى بتزويرها لعدم وجود أوراق للمضاهاة قالت انه يؤخذ من تقرير الخبير ان الامضاء غير صحيحة لمغايرة خطها للامضاءات الموقع بها على أوراق المضاهاة وانها تأخذ بأسباب تقريره وانه اتضح لها من الصور الفوتوغرافية المكبرة والملحقة بتقرير الخبير أن هناك خلافاً ظاهراً في الامضاء الموقع بها على الورقة المطعون فيها بالتزوير وفي الامضاء الموقع بها على وثيقة الزواج وعقد الايجار المقدمين للمضاهاة وانه يظهر جلياً من مجرد الاطلاع السطحي وجود خلاف ظاهر في قاعدة الخط ورسم الحروف بين الامضاء المزورة والامضاءات المعترف بها .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد فقرة من تقرير الخبير تدل على أن الامضاء لم تكن بيد محمود عبد الفتاح وانما كتبت بيد تيميد الكتابة أكثر من يد محمود عبد الفتاح قال أن الخبير لم يفصح عن هذا الفرق ولم يبينه ثم قال وحيث انه مما تقدم ومن باقى ماجاء في التقرير ومن قوله بعدم تيسر اجراء المضاهاة على صلب الورقة للسبب الذي أبداه يتضح أن هناك شكاً يلابس رأى الخبير بحيث لا يمكن القطع بوجود التزوير وتوفر دليله والجزم به ومن ثم يكون الحكم المستأنف لا محل له وتعين الغاؤه .

لأخوى المعلن . فمحكمة الاستئناف اعتبرته صحيحاً بالنسبة لها على الرغم مما قرره متسلسلة الصورة بناء على ما استخلصته من ظروف الدعوى وملاساتها . ومحكمة النقض قالت ان من حق محكمة الموضوع تفسير صيغة التسلم المبينة بالإعلان .

٣ - ان مناط اختصاص مجالس الطوائف غير الإسلامية في المنازعات الناشئة عن الوصايا هو اتحاد ملة ذوى الشأن فيها . فاذا اختلفت مللهم كانت الجهة الوحيدة التى يرفع اليها النزاع هي المحاكم الشرعية صاحبة الاختصاص العام في مواد الأحوال الشخصية . ويتأكد هذا الاختصاص اذا ترفعوا عن تراض الى هذه المحاكم .

المحكمة

« حيث ان المدعى عليهم في الطعن دفعوا بعدم قبول الطعن شكلاً لعدم قيام رافعى النقض بتقديم مذكرة شارحة لأوجه الطعن عملاً بالمادة ١٨٨ من قانون محكمة النقض والابرار بل هم اكتفوا بمذكرة مختصرة أحتلت الى ما جاء في تقرير الطعن ثم تنازلوا عن هذا الدفع بجلسة المرافعة كما ان الطاعن الثانى تنازل عن الوجه الثالث من أوجه الطعن وهو الخاص به لعدم استطاعته اثبات تبعيته الاجنبية التى كان يدعيها ولذا فلا محل لتناول الكلام فيما حصل التنازل عنه من فريق الخصومة

عن الوجه الاول

« وحيث ان الطاعنين الثالث والرابع يعيبان على الحكم المطعون فيه انه اخطأ في تطبيق القانون . اولاً - لأنه قضى بصحة توجيه الدعوى

« ومن حيث ان هذه الأسباب القاصرة لا يوضح أن يقام عليها الحكم المطعون فيه بعد أن قام الحكم المستأنف على تقرير خير الدعوى وعلى ما أجرته محكمة أول درجة بنفسها من مضاهاة اطمأنت اليها . لأن هذه الأسباب لا تنتج عقلاً الاجواز الحكم فقط بعدم التمويل على تقرير الخبير لا الحكم برفض دعوى التزوير .

(طعن الست فاطمة محمود بصفتها وحضر عنها الامتاز محمد صبرى أبو علم ضد الملم حسن رزق البان رقم ٢٣ سنة ٣٠ ق - بالهيئة السابقة عدا حضرة حامد فهمى بك بدلا من حضرة محمد فهمى حسين بك المستشار)

٢٥

١٥ يونيه سنة ١٩٣٣

- ١ - اجراءات . إعلان خصم بالدعوى في وجهه وكيله . شرط صحته .
- ٢ - اجراءات . إعلان شخص بصفته وكيلا . تسليم الاعلان لشخص قرر أن المعلن ليس وكيلا . اعتبار الاعلان صحيحاً بالنسبة للوكيلين . موضوعى .
- ٣ - وصايا . اختصاص . مجالس الطوائف غير الإسلامية . المحاكم الشرعية

المبادئ القانونية

١ - لا يوجد في القانون المصرى ما يمنع من إجراء إعلان الخصم بالدعوى في وجهه وكيله . ويكفى لصحة الاعلان في هذه الحالة أن يحى اسم الوكيل مقروناً باسم الموكل .

٢ - ذهب محضر الى محل شخص لا علانه بدعوى عن نفسه وبصفته وكيلا عن أخويه فلم يحجده فأعلنه مخاطباً مع شقيقته التى قررت له أن أخاه هذا ليس وكيلا عن أخويه واستلست صورة الاعلان من المحضر وذكرت أنها استلست الصورة وتبلغت عن أخيها . فطعن لدى المحكمة بأن هذا الاعلان غير صحيح بالنسبة

المرفوعة من المطعون ضدّهم الى نيقولا شاغورى ورزق الله شاغورى فى شخص وكيلهما يوسف شاغورى مع وجوب توجيهها للموكلين مباشرة .
ثانياً - لانه عد اعلان الدعوى حاصلا على الوجه المقرر قانونا مع ان الثابت ان المحضر الذى حمل الاعلان الى يوسف شاغورى بصفته وكيلهما وجد شقيقة هذا الاخير فتسلت الاعلان عنه بصفته الشخصية وامتنعت عن تسلمه عنه بصفته وكيلًا وان المحضر لم يقم على اثر هذا الامتناع باجراء الاعلان فى المحافظة عملاً بالمادة «٧» من قانون المرافعات . ويستخلص الطاعنان المذكوران مما تقدم ان الاعلان لم يحصل بالطريقة القانونية للموكلين مباشرة ولا لوكيلهما .

« وحيث انه عن الشق الاول فانه لا يوجد فى القانون المصرى ما يحول دون اجراء اعلان الخصم بالدعوى فى وجه وكيله ويكتفى لصحة الاعلان فى هذه الحالة ان يحجى اسم الوكيل مقرونا باسم الموكل .

« وحيث ان اسمى رزق الله ونيقولا شاغورى ظاهران فى اعلان الدعوى ولم يحجى اعلان وكيلهما يوسف شاغورى الا بصفته نائباً عنهما ولذا يكون الحكم المطعون فيه لم يخطئ باعتبار هذا الاعلان صحيحاً .

« وحيث انه عن الشق الثانى فان الطاعنين دفعا امام محكمة الاستئناف بيطلان العريضة للسبب الذى يبيدانه الآن وقد ردت المحكمة على هذا الدفع فى حكمها المطعون فيه بقولها « وحيث انه يبين للمحكمة من الاطلاع على اصل اعلان الدعوى ان الخواجه يوسف شاغورى ادخل فيها عن نفسه وبصفته وكيلًا عن اخويه الخواجه نيقولا شاغورى والخواجه رزق الله شاغورى وان المحضر لما توجه لمحل سكنه لاعلانه بهذه

الصفة لم يجده فاعلنه مخاطباً مع شقيقته التى قررت للمحضر أن أخاها يوسف لم يكن وكيلًا عن أخويه واستلمت صورة الاعلان عن المحضر وذكرت أنها استلمت الصورة وتبلغت عن يوسف فاستلامها صورة الاعلان من المحضر عن اخيها وهو معلن بصفته الشخصية وبصفته وكيلًا عن اخويه يجعل الاعلان صحيحاً من الوجهة القانونية وتقريرها للمحضر ان اخاها لم يكن وكيلًا لا يغير من صحة الاعلان ولا يفيد امتناعها عن الاستلام حتى كان المحضر يسلم الاعلان للمحافظة والذى يؤيد ذلك ان الخواجه يوسف شاغورى نفسه لم ينكر وصول الاعلان له بصفته وكيلًا عن اخويه فى جميع ادوار القضية حتى انه امام قاضى التحضير بجلسة ٦ يناير سنة ١٩٣٢ قرر انه لم يكن وكيلًا عن أخويه ويجب اعلانها شخصياً أنه معترف باستلام الاعلان ولذلك فان قاضى التحضير اعتبر اعلانها صحيحاً وحكم باثبات غيبتها

« وحيث ان محكمة الموضوع رأت أن اعلان الطاعنين فى شخص وكيلهما قد تم وفق القانون وأولت ماقدرته للمحضر السيدة التى تسلمته من جهة عدم وكالة اخيها عن رزق الله ونيقولا بأنه لا يفيد الامتناع عن قبول الاعلان ولا يؤثر فى صحته وهذا التفسير للاعلان وما احتوى عليه من أقوال هو من حق محكمة الموضوع لاسيما انها فى صورة هذه الدعوى لم تكثف بهذا الذى استنتجته من الورقة ذاتها بل هى ايدت استنتاجها هذا بملابسات الدعوى ووقائعها التى استشهدت بها لاثبات حصول الاعلان الى يوسف بصفته وكيلًا عن شقيقه

(عن الوجه التالى)

« وحيث ان الطاعنين جميعاً يتمسكون بأن الحكم المطعون فيه قد جاء مخالفاً للقانون اذ هو عول

في قضائه على الحكم الصادر من جهة القضاء الشرعي بصحة الوصايا موضوع النزاع مع ان هذا القضاء ليست له ولاية الحكم في الوصايا الخاصة بمتخصصين من غير المسلمين

« وحيث ان هذه المحكمة تقرر ما جاء بالحكم المطعون فيه من أن اختصاص مجالس الطوائف غير الاسلامية في المنازعات الناشئة عن الوصايا منوط باتحاد ملة ذوى الشأن فيها فاذا ما اختلفوا في ذلك كانت الجهة الوحيدة التي يرفع اليها النزاع هي المحاكم الشرعية صاحبة الاختصاص العام في مواد الاحوال الشخصية .

« وحيث انه لما كان الخصوم غير متحدين الملة فقد كان لامندوحة لهم عن عرض النزاع الذي

شجر بينهم بشأن الوصايا على القضاء الشرعي للفصل فيه على أن الثابت فوق ذلك من الاحكام الشرعية وغيرها من الاوراق المقدمة في الدعوى أن الطاعنين كانوا مسلمين كل التسليم باختصاص المحاكم الشرعية بل هم الذين أصرروا على ضرورة رفع النزاع اليها لما أن طلب منهم المطعون ضدهم أمام القضاء الاهلي تنفيذ هذه الوصايا .

« وحيث ان ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب في تعويله على الاحكام الصادرة من القضاء الشرعي بصحة الوصايا

« وحيث انه لما تقدم جميعه يتعين رفض الطعن (طعن يوسف شاغوري أفندي وآخرين وحضر عنهم الاستاذ ساجا حبشي ضد الست مريم راسي وآخرين وحضر عنهم الاستاذ قسطنطين سماده بك رقم ١٣ سنة ٢ ق - بالهيئة السابقة)

العدد الأول	فهرست	السنة الرابعة عشرة
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
١	٢٧ مارس ١٩٣٣	(١) قضاء محكمة النقض والايام الجنائية (نقض - دليل) - مصالب - الكشف عليه - من طبيب حكومي أو طبيب غير موظف - تقدير قيمة الكشف - موضوعي
٢	١٠ أبريل ١٩٣٣	جريمة الزنا - سقوطها بالنسبة للفاعل الاصلى - هل تسقط بالنسبة للشريك - اختلاف الفاعل الاصلى والشريك في الجنسية
٣	» » »	١ - دعوى تضمين - ٢ - مسئولية الحكومة عن خطأ موظفها ، مناهة المادة ١٥٢ من القانون المدني
٤	» » »	دعوى تضمين - مسئولية الحكومة عن خطأ موظفها - اغفال بيانات جوهرية - نقض
٥	٢٤ » »	نقض - حكم - تسببه - اجراءات - طلب صريح بالتحقيق - وجوب الرد عليه سلباً أو إيجاباً - عدم الرد مبطل للحكم
٦	» » »	تبديد - تسديد بعض الدين قبل تاريخ بيع الاشياء المحجوزة - تسديد باقي الدين بعد تاريخ البيع - لا ينفى نية التبديد
٧	» » »	١ - اختصاص - دعوى لدى محكمة الجناح - وجود شبهة الجنائية فيها - وجوب امتناعها عند نظرها - المادة ١٧٤ ت - ج - دعوى لدى محكمة الجناح - لاشبهة في كونها جناحة - وجوب نظرها - ٢ رشوة - تمام هذه الجريمة قانوناً بالايجاب والقبول - التظاهر بالقبول لفرض ليس قبولا صحيحا - إيجاب الراشي وحده - شروع في الرشوة - المادة ٩٦ ع
٨	» » »	حكم - استئناف المتهم وحده - عدم جواز التشديد
٩	١ مايو سنة ١٩٣٣	١ - تزوير - القصد الجنائي - عناصره - ٢ - جهل المزور بنتائج تزويره - لا ينفى القصد الجنائي
١٠	» » »	نقض - اجراءات - شاهد - سماعه بعد اليمين - اعادة سؤاله بعد سماع غيره في نفس الجلسة بعد اعادة تحليفه - لا عيب
١١	» » »	تزوير - حكم - استعمال ورقة مزورة - اثبات التزوير - خطأ الحكم في تاريخ التزوير أو عدم تحديده - لا عيب

الستة الرابعة عشرة

فهرست

المرد الاول

الرقم الترتيب	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
١٢	١٨	١ مايو سنة ١٩٣٣	دفاع شرعى . تقدير هذا الطرف . موضوعى . محل تدخل محكمة النقض .
١٣	١٩	» » »	جريمة الامتناع عن تسليم الطفل الى حاضنه . وجوب الاشارة الى حكم الحضانة فى الحكم الذى يعاقب عليها .
١٤	٢٠	٨ » »	١ - سند دين . تسليمه للمدين . عدم رده الى الدائن . سرقة ٢ - تقض . شهود . سماعهم امام محكمة ثانى درجة . لا الزام . حلول دائرة محل اخرى رأت استدعاء شهود لسماعهم . عدول الدائرة الجديدة عن سماعهم . لا عيب
١٥	٢٢	١٥ » »	عود . سقوط السوابق ماعدا الاخيرة . تطبيق المادة ٥٠ ع
١٦	٢٣	» » »	١ - تزوير . اضافة عبارة بمحرر عرفى - ٢ - تقض . اجراءات عدم توقيع رئيس الجلسة على بعض محاضر الجلسات . لا بطلان .
١٧	٢٤	» » »	اعتراف متهم على غيره . تقريره . تمجئة أقوال المتهم أو الشاهد . موضوعى .
١٨	٢٥	» » »	دفاع شرعى . شرطه . حلول الاعتداء أو كونه على وشك الحصول .
١٩	٢٧	» » »	نوع العقوبة . المادتان ٢٧٤ و ٢٩٦ ع . سرقة . تبديد . عقاب الاولى أشد من عقاب الثانية .
٢٠	٢٨	» » »	متهم . بتزوير واستعمال بالمادتين ١٧٩ و ١٨٣ . اعتبار المحكمة اياهم شريكا بالاتفاق لمجهول فى التزوير . لا اخلال بحق الدفاع . (٢) قضاء محكمة النقض والايام المدنية
٢١	٢٩	١ يونية ١٩٣٣	طلب طعن بالتزوير . وجوب تقديمه فى اثناء الخصومة . تقديمه بعد اقفال باب المرافعة . لا يقبل الا اذا ظهرت جديته . تقدير جديته وعدمها . موضوعى . المادة ٢٧٣ مرافعات .

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

١

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٢

بيع . فسخ . ميعاد السنة . مبدأ سريانه من تاريخ عقد البيع الابتدائي

المبدأ القانوني

يسرى ميعاد السنة المنصوص عليه في المادة (٢٩٦) مدني ابتداء من تاريخ العقد الابتدائي لا من تاريخ العقد النهائي الذي تحرر فيما بعد مؤيداً له ومقررراً للبيع .

المحكمة

« نظرا الى أن المستأنف عليه دفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد القانوني لانه أعلن الحكم المستأنف في ١٤ مارس سنة ١٩٣٢ فلم يستأنفه المستأنف الا في ١٤ مايو سنة ١٩٣٢ ونظرا الى أن ميعاد الاستئناف في هذه الحالة ستون يوما من يوم اعلان الحكم فينتهي هذا الميعاد يوم ١٣ مايو سنة ١٩٣٢ وهذا اليوم يوم جمعه أي يوم عطلة رسمية فيمتد الميعاد الى اليوم التالي ١٤ مايو سنة ١٩٣٢ - طبقا للمادة ١٨ مرافعات وقد رفع الاستئناف في هذا التاريخ فهو مقبول »

« ونظرا الى أن المستأنف عليه رفع الدعوى أمام المحكمة الابتدائية بسقوطها لرفعها بعد سنة من تاريخ البيع الحاصل للمستأنف »

« ونظرا الى أن المستأنف يدعي وجود عجز في الأطنان التي اشتراها من المستأنف عليه مقداره

٢٥ ف ويطلب تنقيص الثمن بقدر ما يناسب هذا العجز »

« ونظرا الى أن المادة ٢٩٦ مدني تنص على أن حق المشتري في فسخ البيع وفي تنقيص الثمن وكذلك حق البائع في طلب تكميل الثمن يسقطان بالسكوت عنهما سنة واحدة من تاريخ العقد » ونظرا الى أن المستأنف والمستأنف عليه متفقان على أن مدة السنة تحسب من تاريخ البيع الا ان المستأنف يعتمد في ذلك على تاريخ عقد البيع النهائي (٣٠ ابريل سنة ١٩٢٨) والمستأنف عليه يؤسس حسابه على تاريخ العقد الابتدائي (٢٧ ابريل سنة ١٩٢٨) ونظرا الى أن نص القانون أن السنة تحسب من (تاريخ العقد) وعقد البيع قد وقع بين الطرفين في ٢٧ ابريل سنة ١٩٢٨ فيجب اعتبار السنة من هذا التاريخ أما العقد النهائي الذي تم بعد ذلك في ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٨ فقد جاء مؤيدا ومقررراً للبيع الذي حصل التعاقد عليه في يوم ٢٧ ابريل سنة ١٩٢٨ « ونظرا الى أن مدة السنة الهلالية من ٢٧ ابريل سنة ١٩٢٨ تنتهي في ١٥ ابريل سنة ١٩٢٩ ولم ترفع هذه الدعوى الا في ١٨ ابريل سنة ١٩٢٩ (راجع اعلان الدعوى) فقد سكت المستأنف عن دعواه أكثر من سنة فيتعين تأييد الحكم المستأنف القاضي برفضها »

(استئناف محمد فتحي الكاشف أبو طالب ضد الخواجه سلورس سعيد رقم ٨٧٢ سنة ٤٩ قضائية - رقابة وعضوية حضرات محمود المرجوشي بك وعلى زكي المرابي بك وعثمان يوسف بك مستشارين)

١ مكرر

٤ فبراير سنة ١٩٣٣

- ١ - بيع . تسجيل . عقد غير مسجل . التزام البائع بالتسليم . تعويض
٢ - قوة الشيء المحكوم به . حكم بعدم قبول دعوى نثيت الملكية .
لعدم تسجيل العقد . لا يمنع من رفع دعوى تعويض
بالمطالبة بالربح .

المبادئ القانونية

١ - البائع يعقد غير مسجل ملزم رغم عدم
التسجيل بتسليم المبيع للمشتري وان امتنع عن
ذلك كان ملزماً أيضاً بأن يدفع للمشتري مقابل
الاتفاق بالعين

٢ - لا يكون للحكم الصادر بعدم قبول دعوى
نثيت الملكية المبنية على عقد غير مسجل
لرفعها قبل الاوان أى تأثير فى دعوى المطالبة
بالربح سواء أكانت هذه الدعوى الاخيرة
مرفوعة تبعاً لدعوى الملكية أم مستقلة عنها
ويتعين الحكم للمشتري بالربح متى كان البائع
غير منازع فى صحة عقد البيع نزاعاً جدياً
المحكمة

« حيث ان موضوع هذه الدعوى وإجراءاتها
تتضمن فى أن مورث المستأففة باع الى أخته المستأففة
عليها فدانين وثلاثة قراريط بمقتضى عقد عرقى
تاريخه ١٣ ابريل سنة ١٩١٧ وثابت التاريخ بصفة
رسمية فى ١٠ مايو سنة ١٩٢٤ وقد بقيت هذه
الأرض تحت يد البائع ليستولى على ريعها استيفاء
للاله فى ذمة المشتري من باقى الثمن ومبالغ أخرى
وذلك بمقتضى شروط عقد البيع وشروط عقد

اتفاق عرقى تاريخه ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٠ وثابت
التاريخ بصفة رسمية فى ١٠ مايو سنة ١٩٢٤ -
وفى ١٩ يونيه سنة ١٩٣٠ رفعت المشتري
(المستأففة عليها) هذه الدعوى ضد المستأففة
عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها القصر طلبت
فيها الحكم بتثبيت ملكيتها لهذا القدر المبيع
وتسليمه اليها مع الزام المستأففة بريعه ابتداء من
أول سنة ١٩٢٧ لغاية التسليم باعتبار ربح القدان
الواحد ١٦ جنيها سنوياً - وقد قضت المحكمة
الابتدائية فى ١٤ يونيه سنة ١٩٣١ بتثبيت
ملكية المستأففة عليها للقدر المبيع وتسليمه لها
وندى خير زراعى لتقدير الربح وقد تأيد الحكم
المذكور من محكمة الاستئناف فى ٢٣ فبراير سنة
١٩٣٢ وفى ٢٤ ابريل سنة ١٩٣٢ قضت
المحكمة الابتدائية بالنسبة للريح بالزام المستأففة بدفع
مبلغ ١٤٠ جنيها و ٢٥٠ ما يجمع المصاريف المناسبة
و ١٥٠ قرشا أتعاب محاماة وشملت الحكم بالنفاذ
العاجل بالنسبة لمبلغ ١١٣ جنيها فاستأنفت
المستأففة هذا الحكم طالبة تعديله الى مبلغ ١١٣
جنيها ورفض دعوى المستأففة عليها فيما زاد عن ذلك
« وحيث ان المستأففة قد طعنت بطريق النقض
والا برام فى حكم محكمة الاستئناف الصادر فى ٢٣
فبراير سنة ١٩٣٢ السالف الذكر وقد قضت
محكمة النقض بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٢
بنقض الحكم والغائه بالنسبة لدعوى الملكية
والحكم بعدم قبولها لرفعها قبل الاوان .

« وحيث انه بناء على هذا الحكم عدلت
المستأففة طلباتها بجلسة ١٤ يناير سنة ١٩٣٣
وطلبت الحكم برفض دعوى الربح والغاء محضر

القانون بحال .

« وحيث انه من المقرر قانونا وجرت عليه أحكام القضاء أن استغلال المبيع لا يتبع حتما انتقال الملكية فقد تنتقل الملكية من البائع الى المشتري ويبقى البائع محتفظا بالانتفاع بالعين المبيعة . وقد تكون الملكية لشخص والانتفاع بها من حق شخص آخر وبجمل القول أن الملكية والانتفاع ليسا بمحقين متلازمين وأنه ليس هناك ما يمنع قانونا من أن ينتفع الشخص بالعين وهو ليس مالكها .

« وحيث انه ينتج مما تقدم أن البائع بعقد غير مسجل يكون ملزما رغمًا من عدم التسجيل بتسليم المبيع للمشتري وان امتنع عن ذلك كان ملزما أيضا بأن يدفع للمشتري مقابل الانتفاع بالعين المبيعة » وحيث انه لا يجوز للبائع في هذه الحالة أن ينازع في التسليم ومطالبته بالريع استنادا الى عدم تسجيل العقد لأنه ليس له أن ينقض ما تم من جهته

« وحيث انه فضلا عن هذه المبادئ القانونية العامة انه يوجد في هذه اتفاق كتابي محرر بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٠ بين البائع والمشتري ينص على التزام البائع بمحاسبة المشتري على الريع وتسليمه اليها سنويا .

« وحيث انه متى كان الاثر المترتب على عدم التسجيل لا يتعدى تأخير نقل الملكية حتى يتم التسجيل ولا يمنع من المطالبة بالتسليم والريع فلا يكون للحكم الصادر بعدم قبول دعوى تثبيت الملكية المبنية على عقد غير مسجل رفعها قبل الأوان أي تأثير في دعوى المطالبة بالريع سواء كانت هذه الدعوى الأخيرة مرفوعة تبعا لدعوى الملكية أم مستقلة عنها ويتعين الحكم للمشتري بالريع متى كان البائع غير منازع في صحة عقد البيع نزاعا جديا .

« وحيث ان المستأنفة معترفة بصدور عقد البيع من مورثها وصدور عقد ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٠ منه أيضا ولكنها تنازع في تفاذهامدعية أنه قد عدل

التسليم الحاصل في ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٢ كما طلبت المستأنف عليها تأييد الحكم المستأنف بناء على الاسباب التي بينتها بمذكرتها المقدمة بعد حجز القضية للحكم .

« وحيث ان مسألة النزاع في هذه القضية الآن تنحصر في تعرف الاثر القانوني الذي تترتب على حكم محكمة النقض والابرار في علاقة الطرفين بالنسبة للمطالبة ببيع الارض بعد أن قضت المحكمة المذكورة بعدم قبول دعوى الملكية لرفعها قبل الاوان .

« وحيث انه بالاطلاع على أسباب الحكم المذكور يتبين أن محكمة النقض قد نقضت الحكم المطعون فيه بالنسبة لدعوى الملكية فحسب ولم تنقضه بالنسبة لما قضى به من التسليم ونصت على ذلك في صراحة تامة في السبب الاخير من أسباب حكمها .

« وحيث انه فضلا عن ذلك فان محكمة النقض قد أبانت في جلاء ووضوح الحقوق التي تتولد للمشتري من عقد البيع الغير مسجل وذكرت من بينها حق المطالبة بتسليم المبيع وما يترتب على هذا التسليم من نتائج .

« حيث انه يترتب على التسليم تمكين المشتري من الانتفاع بالعين المبيعة

« وحيث انه فضلا عما ذكرته محكمة النقض من أسباب فانه مما لا جدال فيه قانونا أن من الالتزامات الشخصية التي تترتب على عقد البيع غير المسجل التزام المشتري بدفع الثمن الى البائع فيكون من الطبيعي والحالة هذه بناء على تبادل الالتزامات أن يكون من بينها (الالتزامات الشخصية) أيضا التزام البائع بتسليم المبيع والقول بغير ذلك معناه اعطاء البائع حق قبض الثمن من المشتري مع احتفاظه بالمبيع منتفعا به بلامقابل وهذا أمر لا يمكن أن يجيزه

المبادئ القانونية

١ - لم يشترط القانون المصري لقبول الاستئناف الفرعى الا شرطين أحدهما أن تكون المرافعة قائمة والثانى أن لا يتنازل المستأنف عن دعواه فيه . فيجوز للمستأنف عليه مادام ان خصمه قد استأنف الحكم فى كل أجزائه أو بعضها أن يستأنف هو أيضاً استئنافاً فرعياً الطلبات التى حصل فيها الاستئناف الاصلى والطلبات التى لم يحصل فيها استئناف أصلى بشرط أن يثبت أن هذه الطلبات كانت محل نزاع امام محكمة أول درجة وذلك لأن نص القانون عام لأنه عبر بلفظة (الحكم) فى المادة (٣٥٧) وهذه الكلمة ينطوى تحتها كل الحكم أو بعض أجزائه ولأن من آثار الاستئناف جعل القضية تحت سلطة المحكمة الاستئنافية فلها أن تعدل الحكم الابتدائى أو تلغيه أو تؤيده بكامل أجزائه ولكنها مقيدة بمقدار ما استأنف من الحكم فالمستأنف باستئنافه الحكم يعطى لخصمه الحق فى منازعته فى الطلبات التى كانت محل نزاع ابتدائياً ولم يحكم له فيها لأنه مارضى بالحكم إلا على شرط رضا خصمه به

٢ - يجوز للمستأنف الاصلى الذى رفع ضده استئناف فرعى عن الطلب الذى لم يستأنفه أن يستأنف استئنافاً فرعياً ضد المستأنف الفرعى فى الطلب الذى حصل استئنافه فرعياً

المحكمة

« حيث انه فيما يختص بالاستئناف الفرعى المرفوع من مائة بدران بشأن النزاع الخاص بأرض الشارع الذى يبدأ أمام سراى سمو الأمير

عن البيع ولم تقدم دليلاً كافياً على هذا العدول .

« وحيث انه بعد أن قضى نهائياً بالزام المستأنفة بتسليم الأرض المبيعة من مورثها وبعد أن تقضت محكمة النقض والابرام الحكم النهائى بالنسبة لما قضى به من تثبيت الملكية وأبقته صحيحاً بالنسبة لما قضى به من التسليم فلا يكون هناك محل للرجوع الى المنازعة بشأنه

« وحيث انه والحال كما سبق بيانه لا تكون منازعة المستأنفة فى نفاذ البيع منازعة جدية ويجب معاملتها بما أقر به مورثها فى عقد البيع وفى عقد الاتفاق الملحق به .

« وحيث انه لا يبقى بعد ما تقدم غير البحث فى مقدار الربح الذى تستحقه المستأنف عليها فى ذمة المستأنفة من سنة ١٩٢٧ الى سنة ١٩٣١ « وحيث ان هذه المحكمة ترى أن ما ذهبت اليه المحكمة الابتدائية فى تقديرها ربح تلك المدة أقرب الى الحقيقة مما تذهب اليه المستأنفة . « وحيث انه متى كانت المستأنفة ملزمة بالربح والتسليم بموجب حكم محكمة النقض والابرام فيكون ما تطلبه الآن من رفض دعوى الربح وانقضاء محضر التسليم استناداً الى الحكم المذكور هو طلب مردود .

(استئناف الست فلة فرح عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر وحضر عنها الأستاذ جرجس ابراهيم ضد الست فرحة سليمان وحضر عنها الاستاذ راغب حنا رقم ٢٢٧ سنة ١٩٣٠ ق — رباة وعضوية حضرات مصطفى حنفى بك وسليمان السيد سليمان بك وعبد زكى على بك مستشارين)

٢

٢٤ مارس سنة ١٩٣٣

- ١ - استئناف فرعى . شروط قبوله
- ٢ - استئناف . استئناف فرعى . جواز رفع استئناف من المستأنف الاصلى ضد الاستئناف الفرعى

محمد علي باشا وينتهي الى النيل ومقدارها ٦٠٠ متر و ٨٠ م والاستئناف الفرعي المرفوع من وزارة الأشغال بشأن أرض هذا الشارع وأرض الشوارع الخصوصية الأخرى البالغ مسطحها ١٨٠٤ مترا و ٦٣ م فالفصل في قبولها شكلا يستوجب النظر .

« وحيث ان المادة (٣٥٧) من قانون المرافعات الأهلى نصت على أنه اذا طلب أحد الأخصام استئناف الحكم جاز للخصم الآخر فضلا عن حقه في طلب الاستئناف طلبا أصليا في الميعاد المقرر أن يطلب استئناف هذا الحكم طلبا فرعيا مادامت المرافعة قائمة في محكمة الاستئناف ولم يترك الطالب الأول دعواه فيه ولا يمنع الطالب الثانى سبق قبوله للحكم المذكور وذلك لأن قبول المستأنف عليه للحكم انما هو معلق على رضا خصمه به ولم يشترط القانون المصرى لقبول الاستئناف الفرعى إلا شرطين . أحدهما أن تكون المرافعة قائمة والثانى أن لا يتنازل المستأنف عن دعواه فيه .

« وحيث انه على أساس هذه القاعدة يجوز للمستأنف عليه ما دام أن خصمه قد استأنف الحكم فى كل أجزائه أو بعضها أن يستأنف هو أيضا استئنافا فرعيا الطلبات التى حصل فيها الاستئناف الأصيل والطلبات التى لم يحصل فيها استئناف أصلى بشرط أن تكون هذه الطلبات كانت محل نزاع أمام محكمة أول درجة وذلك لأن نص القانون عام لأنه عبر بلفظة (الحكم) وهذه الكلمة ينطوى تحتها كل الحكم أو بعض أجزائه ولأنه من آثار الاستئناف جعل القضية تحت سلطة المحكمة الاستئنافية فلها أن تعدل الحكم الابتدائى أو تلغيه أو تؤيده بكامل أجزائه ولكنها مقيدة بمقدار ما استأنف من

الحكم فالمستأنف باستئنافه الحكم يعطى لخصمه الحق فى منازعته فى الطلبات التى كانت محل نزاع أمام محكمة أول درجة ولم يحكم لخصمه لانه مارضى بالحكم الا على شرط رضا خصمه به ليوفر على نفسه متاعب القضاء فاذا ما فتح المستأنف له الباب ثانيا كان له الحق أن يدخل فيه ليستقضى ما لم تحكم له به المحكمة ويجوز أيضا للمستأنف الاصلى الذى رفع ضده استئناف فرعى عن الطلب الذى لم يستأنفه أن يستأنف استئنافا فرعيا ضد المستأنف الفرعى فى الطلب الذى حصل استئنافه فرعيا لأنه اذا كان للمستأنف عليه أن يستأنف فرعيا الطلبات التى لم يحصل عنها استئناف أصلى للعلة السالفة الذكر فانه من العدالة أن يعطى للمستأنف الاصلى الحق فى استئنافه فرعيا هذه الطلبات أيضا حتى يكون على مستو واحد مع المستأنف عليه ولأنه فى هذه الحالة يعتبر أنه كأنه مستأنف عليه والمستأنف عليه مستأنفا (راجع فى هذا المعنى مطول دالوز جزء ٤ ص ٣٣٣ و ص ٣٣٤ نوتة ٣٢ و ٣٣ وما بعدها و صفحة ٣٥٠ نوتة ١١٢) .

(استئناف وزارة الأشغال ضد الدكتور محمد ممدى بدران بك وآخرين وحضر عنهم الامتاذان أحمد بك الديوانى وأحمد رأفت بك رقم ٩٢٣ و ٨٢٨ سنة ١٩٠٩ برئاسة عضوية حضرات المستشارين مصطفى حنفى بك وسليمان السيد سليمان بك والاستاذ مصطفى الشوربجى)

٣

٤ مارس سنة ١٩٣٣

حراسة . وفاة أحد الحراس . جواز افراد الباقيين

المبدأ القانونى

إن وفاة أحد الحراس لا تؤدى الى تعطيل عمل الحراسة وبالتالي لا تمنع الحارس الذى بقى حيا من الاستمرار فى أداء عمله وفى رفع الدعاوى الخاصة بالحراسة وفى تمثيلها فى الدعاوى

٤

١٩ مارس سنة ١٩٣٣

١- تعويضات . قرار مجلس الجامعة المصرية بفصل طالب بكلية

طب الاسنان تقيب عن الامتحان لمرضه . ثبوت

مرضه . إلزام الجامعة بالتعويض

٢- الجامعة المصرية - شخصية منووبة - مستقلة عن الحكومة

المبادئ القانونية

١- من تاريخ صدور القرار الوزاري المؤرخ

١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٧ بضم مدرسة طب

الاسنان للجامعة المصرية أصبح القانون رقم

٤٢ لسنة ١٩٢٧ الخاص بتنظيم الجامعة المصرية

سارياً بجميع أحكامه على تلك المدرسة

ومن ذلك ما يتعلق باختصاص كل من مجلس

الجامعة والكلية

فاذا فصل مجلس الجامعة طالباً في كلية

طب الاسنان بدعوى تغيبه عن الامتحان

مع أن حالته المرضية ثابتة بالطريقة التي

نصت عليها المادة السابعة من القرار الوزاري

الصادر بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٢٦ كان

تصرف المجلس مخالفاً للقرار المذكور الذي

لا يملك المجلس الغاءه أو الغاء بعض مواده والذي

توجب المادة السابعة منه عرض الشهادة

الطبية على مجلس المدرسين للفصل فيها بما

يراه كما انه مخالف للبادء ١٨ من قانون

الجامعة رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ التي تقضى بأن

شروط قبول الطلبة بالجامعة ومناهج الدراسة

ومدة الدراسة وغيرها من المسائل المنصوص

عليها في هذه المادة تصدر بمرسوم بعد أخذ رأي

مجلس الجامعة وكذلك جاء مخالفاً للبادء ٢٠

منه التي أوجبت استمرار العمل باللوائح

الخاصة بمدرسة الطب بما فيها طب الاسنان

التي ترفع عليها وذلك حفظاً لآموال الحراسة إلى

أن تتم المأمورية التي انتدب من أجلها أو يحصل

استبدال الحارس بآخر والا شلت حركة

الحراس وفات الغرض من تعيينهم

المحكمة

« حيث ان الاستئناف كان مرفوعاً من حنا

بك صباغ وسليم بك رطل بصفتهم حارسين

قضائين على تركة المرحوم الياس يوسف عيسى

وقد توفي حنا بك صباغ بعد رفع هذا الاستئناف

وطلب الوكيل عن سليم بك رطل في المرافعة وفي

المذكرة المقدمة منه أحقية سليم بك رطل بالسير

بمفرده في هذا الاستئناف بعد وفاة زميله في الحراسة

« وحيث ان هذا الطلب يتعلق بشكل

الاستئناف فيجب الفصل فيه قبل الفصل في

موضوع الاستئناف .

« وحيث ان وفاة أحد الحراس لا يؤدي الى

تعطيل عمل الحراسة وبالتالي لا يمنع الحارس الذي

بقي حياً من الاستمرار في أداء عمله وفي رفع الدعاوى

الخاصة بالحراسة وفي تمثيلها في الدعاوى التي ترفع

عليها وذلك حفظاً لآموال الحراسة الى أن تتم

المأمورية التي انتدب من أجلها أو يحصل استبدال

الحارس بآخر والا شلت حركة الحراس وفات

الغرض من تعيينهم .

« وحيث انه من ذلك ترى المحكمة أحقية

سليم بك رطل في الاستمرار في الاستئناف وحده

وقبول الاستئناف شكلاً .

« وحيث انه من ذلك يتعين تأييد الحكم

المستأنف .

(استئناف سليم بك رطل بصفته وحضر عنه الاستاذ

فريد زنايري ضد الشيخ سيد سيد الحفيظ وحضر عنه الاستاذ

توفيق مراد رقم ٢٥ سنة ٥٠ ق - بالهيئة السابقة عدا حضرة محمد

راغب عليه مك بدلا من المستشار الاستاذ مصطفى الشوربجي)

« وحيث انه للوقوف على مبلغ ما يدعيه فهمى بغدادى من مخالفة الكلية للقوانين واللوائح فى اصدار ناظرها أمر فصله المؤرخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٨ يجب أن تستعرض القرارات والقوانين التى استند ناظر الكلية سلطته منها فى فصل هذا الطالب لمعرفة ما إذا كان هذا الأمر صادر موافقاً أو مخالفاً لها .

« وحيث ان مدرسة طب الأسنان أنشئت فى سنة ١٩٢٥ ووضع لها منهاج مؤقت تناول بيانه العلوم التى تدرس فيها ونظام الامتحانات ومواعيد انعقادها وشروط نجاح الطلبة ومدة الدراسة بالمدرسة وقد اعتمد هذا المنهاج بخطاب وزارى بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٢٦ وفى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٦ وافق مجلس الجامعة على ضم مدرسة طب الأسنان لكلية الطب بالجامعة المصرية وفى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٧ صدر قرار وزارى بضم تلك المدرسة الى كلية الطب اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٢٧ وبناء على ذلك اجتمعت لجنة مدرسة طب الأسنان فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٧ وبحث فى الطريقة العملية لضم تلك المدرسة للجامعة فرأت بالنسبة للطلبة المستجدين بالمدرسة ومن بينهم فهمى بغدادى أن يقبلوا بكلية العلوم كطلبة دور انتقال ليحضروا مقررأ خاصاً لطب الأسنان طبقاً لبرنامج مدرسة طب الأسنان ويتقدموا لامتحان خاص فى مايو سنة ١٩٢٨ ومن يرسب فى هذا الامتحان يفصل من المدرسة وقد عرضت هذه الاقتراحات على مجلس كلية الطب فأقرها بجلسته المنعقدة فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٧ واعتمدها مجلس الجامعة فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٧ .

« وحيث انه يجب أن لا يعزب عن البال أنه

ويجب فى هذه الحالة الزام الجامعة المصرية بتعويض الطالب المفصول ويراعى فى التعويض الفرق بين ما يتكلفه تعليمه بالخارج وما يتكلفه بمصر

(٢) ان للجامعة المصرية شخصية معنوية قانوناً خاضعة لقضاء المحاكم الاهلية إذ ليست فى ذلك تابعة لوزارة المعارف . كما ان ميزانيتها منفصلة عن ميزانية الحكومة .
المحكمة

« حيث ان وقائع هذه الدعوى تتلخص فى أن فهمى بغدادى التحق فى أكتوبر سنة ١٩٢٧ بمدرسة طب الأسنان ولما تقدم للامتحان الذى عقد فى شهر مايو سنة ١٩٢٨ رسب فى الكيمياء فتقرر اعادة امتحانه فى هذه المادة فى أكتوبر سنة ١٩٢٨ ولكنه قبل موعد هذا الامتحان أصابه مرض وعلى الرغم من مرضه ذهب يوم الامتحان إلى الكلية ويده شهادة من طبيبه المعالج غير أن لجنة الامتحان لم تكتف بهذه الشهادة فعرضته على الدكتور محمد والى استاذ علم الحيوان بكلية العلوم لتقرير حالته فأثبت حضرته فى تقريره أن الطالب مريض ولا يستطيع تأدية الامتحان وفى ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٨ أرسل ناظر كلية الطب الى ولى أمره خطاباً أنبأه فيه بفصل الطالب المذكور من الكلية لتغيبه عن امتحان أكتوبر سنة ١٩٢٨ الذى هو آخر فرصة لطلبة دور الانتقال .

« وحيث ان فهمى بغدادى يقول أن هذا الخطاب يعتبر أمراً ادارياً صدر مخالفاً للقوانين واللوائح المعمول بها ومن ثم يستوجب مسئولية الجامعة المصرية فى التعويض عما أصابه من الضرر بسبب فصله من الكلية على هذه الصورة .

من تاريخ صدور القرار الوزاري المؤرخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٧ بضم مدرسة طب الأسنان للجامعة المصرية أصبح القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٧ بتنظيم الجامعة المصرية ساريا بجميع أحكامه على تلك المدرسة ومن ذلك ما يتعلق باختصاص كل من مجلس الجامعة والكلية فحل البحث الآن - هو هل يملك مجلس الجامعة بناء على اقتراح مجلس كلية الطب وضع نظام جديد لمدرسة طب الأسنان بتناول العلوم التي تدرس فيها والامتحانات من حيث موعد عقدها وعدد مراتها معدلا في ذلك المنهج المقرر بالقرار الوزاري الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩٢٦ اعتمادا على أن هذا التعديل مما يدخل في اختصاصه طبقا للمادة ١٢ من القانون رقم ٤٢ سنة ١٩٢٧

« وحيث أن هذه المادة نصت على أن مجلس الجامعة هو الهيئة المنوط بها شؤون الجامعة سواء فيما يتعلق بالتعليم والامتحانات ومنح الدرجات والدبلومات والشهادات وسلطة المجلس في هذه الشؤون ليست مطلقة نافذة بمجرد تقريرها وإنما كل ما يقرره فيها لا يكون نافذا إلا بمقتضى قانون في البعض أو مرسوم في البعض الآخر فقد نصت المادة ١٨ من هذا القانون على أن شروط منح الدرجات العلمية والدبلومات وخطط الدراسة تصدر بقانون وأما شروط قبول الطلبة في الجامعة ومناهج الدراسة ومدة الدراسة ومدة المساحة فهذه المسائل وغيرها مما نص عليها في هذه المادة فإنها تصدر بمرسوم بعد أخذ رأي مجلس الجامعة فمن ذلك يتبين أن رأي مجلس الجامعة في الأمور المبينة بالمادة ١٥ هو رأي استشاري إلى أن يتقرر أما بقانون أو مرسوم وبعد أن يصدر القانون أو المرسوم تكون سلطته لأشراف على تنفيذ ما تضمنه كل منهما

« وحيث أن مجلس الجامعة قرر الموافقة على اقتراح كلية الطب الخاص بالطلبة المستجدين بمدرسة طب الأسنان في السنة المكتبية ١٩٢٧ - ١٩٢٨ ومن بينهم فهمي بغدادى بأن يمتحنوا في مايو سنة ١٩٢٨ بعد أن كان موعد الامتحان في يونيو وأن من يرسل يعاد امتحانه في أكتوبر سنة ١٩٢٨ فمن لم ينجح يفصل من المدرسة وطبقت مدرسة طب الأسنان هذا القرار على فهمي بغدادى وفصلته وهذا القرار جاء مخالفا للمادة السابعة من القرار الوزاري التي نصت على أنه إذا كان غياب الطالب سببه المرض أو أى مانع قهرى لا يمكن تجنبه ويثبت ذلك بشهادة كتابية مقبولة فإن مجلس المدرسة ينظر في أمره ويعرض ما يقدم من الشهادات على طبيب يختاره مدير المدرسة لمراجعتها فالقول بأن لمجلس الجامعة حق إلغاء هذه المادة على اعتبار أنها خاصة بالامتحانات وأنه يملك التصرف في شؤون الامتحانات هذا القول غير صحيح لأنه لا يتفق مع المفهوم من المادة ١٨ من قانون الجامعة لأن هذه المسألة من المسائل الهامة المتعلقة بالتعليم المنصوص عنها بالفقرة ١١ من هذه المادة والتي يجب أن يصدر بها مرسوم هذا فضلا عن أن المادة ٢٠ من القانون المذكور نصت على استمرار العمل بصفة مؤقتة بالقوانين واللوائح الخاصة بمدرستي الطب والحقوق ما لم تكن مخالفة لنصوص هذا القانون والمراسيم المنصوص عليها بهذه المادة .

« وحيث أن ما وقع من ناظر مدرسة طب الأسنان من فصله فهمي بغدادى بالقول بأنه تغيب عن الامتحان مع أن حالته المرضية التي أثبتتها الدكتور محمد والى نصت عليها المادة السابعة من القرار الوزاري التي أوجبت عرضها على مجلس المدرسين للفصل فيها بما يراه - هذا الأمر الذي

صدر مخالفاً للقرار الوزاري السالف الذكر وللمادة ١٨ من قانون الجامعة رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ وللمادة ٢٠ منه التي أوجبت استمرار العمل باللوائح الخاصة بمدرسة الطب بما فيها طب الأسنان يستوجب تعويض فهمى بغدادى تعويضاً تقدره المحكمة بمبلغ ٢٥٠ جنيه فقط مراعية في ذلك الفرق بين ما يتكلفه تعليمه بالخارج وما يتكلفه بالقاهرة ومن ثم ترى المحكمة تعديل الحكم المستأنف والزام الجامعة المصرية دون سواها بهذا المبلغ لانه لا شأن لوزارتى المالية والمعارف في تعويض عن مخالفة لم تقع الا من الجامعة مع ملاحظة أن للجامعة شخصية معنوية قانوناً خاضعة لقضاء المحاكم الأهلية (المادة الثالثة من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧) فهي ليست تابعة لوزارة المعارف كما أن أموالها وميزانياتها منفصلة عن ميزانية الحكومة (المادة الرابعة من القانون المذكور) ولذا لا محل لتضمنين وزارة المالية عنها .

(استئناف الجامعة المصرية وآخري وحضر عنهما الاستاذ مصطفى بك عبد اللطيف ضد فهمى أفندى بدائى وحضر عنه الاستاذ حنا بك يوسف منصور رقم ٥٥٨ و ١٤٩ سنة ٤٨ قضائية - رئاسة وعضوية حضرات المستشارين السيد محمد عبد الهادى الجندى بك وعلى حيدر حجازى بك واحمد مختار بك)

■

٢١ مارس سنة ١٩٣٣

١ - اختصاص المحاكم الأهلية . دعوى ملكية بين وطنيين

• ترتيب حق عيني لأجنبي على العين . لا يمنع اختصاص المحاكم الأهلية

٢ - اختصاص المحاكم الأهلية . دعوى ملكية بين وطنيين .

رفع دعوى نزع ملكية من دائن أجنبي أمام المحاكم المختلطة . رفع دعوى استحقاق . استمرار الاختصاص للمحاكم الأهلية .

المبادئ القانونية

١ - أن ترتب حق رهن لأجنبي على عين لا يمنع

اختصاص المحاكم الأهلية بالفصل في دعوى الملكية المرفوعة عنها مادام النزاع المطروح أمامها للفصل فيه ليس متعلقاً بالرهن وصحته وليس في نص المادتين ٩ و ١٣ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة ما يجعل نظر النزاع القائم بشأن الملك بين وطنيين خاضعاً لاختصاص تلك المحاكم لمجرد وجود حق رهن لأجنبي على العين والقول بغير ذلك من شأنه أن يخرج من ولاية القضاء الأهلى كل دعوى ملكية فيها حق رهن لأجنبي وهذا قول لا سند له في القانون ٢ - إذا رفعت دعوى الملكية أصلاً إلى المحاكم الأهلية وكان رفعها صحيحاً لا انحصار النزاع بين وطنيين ثم رفع الدائن الأجنبي المرفوع للعقار دعوى بنزع ملكيته أمام المحاكم المختلطة فاضطر أحد الوطنيين الذى يدعى ملكيته الى رفع دعوى استحقاق عن العقار أمام المحاكم المختلطة لا يقا ف اجراءات نزع الملكية فانتقال النزاع الى المحاكم المختلطة على هذه الصورة لا يصح أن يؤدي الى سلب ولاية المحاكم الأهلية فان الدعوى قد رفعت أمامها بصورة صحيحة وهي مختصة بنظرها .

المحكمة

« حيث ان المستأنفين دفعوا أمام هذه المحكمة بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى (أولاً) لترتب حق عيني عقارى على الأعيان المتنازع عليها لصالح أجنبي وهو البنك العقارى (ثانياً) لأن النزاع المطروح الآن أمام المحاكم الأهلية قد انتقل بين نفس الخصوم وعن ذات الموضوع للمحاكم المختلطة بالدعوى التى رفعتها

له المستأنف عليها .

« وحيث ان هذا الدفع هو من النظام العام فيصح للمستأنفين التقدم به للمحكمة الآن رغم استئنافهم الحكم بغير اشارة لهذا الدفع .

« وحيث انه فيما يخص ترتيب حق الرهن للبنك العقاري المصري (الأجنبي) على العين الحاصل النزاع بين الخصوم على ملكيتها فانه بفرض ترتيب هذا الحق على ذات العين فان النزاع المطروح الآن أمام المحاكم الأهلية للفصل فيه انما هو خاص بالملكية لا بالرهن ومحتته وعدمها وهو متعلق به حق الأجنبي وليس في نص المادتين ٩ - ١٣ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة ما يجعل نظر النزاع القائم بشأن الملك بين وطنيين خاضع لأختصاص تلك المحاكم لمجرد وجود حق رهن لأجنبي على العين لانه لو جرى العمل على هذا الرأي الذي يراه المستأنفون لخرجت من ولاية القضاء الأهلي كل دعوى ملكية فيها حق رهن لأجنبي وهذا ما لم يقل به أحد وليس في القانون أى سند يؤيده .

« وحيث انه فيما يخص السبب الثانى وهو انتقال ذات النزاع للمحاكم المختلطة بين طرفى الخصوم كما يقول المستأنفون فان ذلك لا يصح أن يؤدى إلى سلب ولاية المحاكم على هذه القضية التى رفعت أصلاً صحيحة أمامها بين وطنيين فى دائرة اختصاصها لأن المستأنف عليها وقد اتخذ البنك العقاري اجراءات البيع (على العقار الذى تدعى ملكيته) أمام المحاكم المختلطة لم يكن فى وسعها ترك هذه الاجراءات حتى يتم البيع وكان لازماً عليها رفع دعوى باستحقاق هذا العقار للمحكمة المتخذة الاجراءات أمامها لايقاف هذه الاجراءات .

« وحيث انه بناء على ما تقدم يكون الدفع فى غير محله .

(استئناف صاحب السادة محمد كمال عليا باشا وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد كامل البندارى ضد وزارة الاوقاف وحضر عنها الاستاذ أحمد حلى رقم ١١٧٧ سنة ٢٨ قضائه رئاسة وعضوية حضرات المستشارين حسن تيه المصرى بك وأحمد نظيف بك ومحمد زكى على بك)

٦

٢٨ مارس سنة ١٩٣٣

١ - قوة الشيء المحكوم فيه . حكم صادر من المحاكم الشرعية . قبول الطرفين اختصاص المحاكم الشرعية . حكم حازر لقوة الشيء المحكوم فيه

٢ - قوة الشيء المحكوم فيه . حكم شرعى بعدم التعرض لناظر الوقف . لا يمنع المحاكم الأهلية من الفصل فى دعوى تبعية العين للوقف .

المبادئ القانونية

١ - ان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها نهائياً من المحكمة الشرعية لا يرتبط مطلقاً باختصاص تلك المحكمة بنظرها دون المحكمة الأهلية لانه من المقرر قانوناً أنه متى كانت المحكمة التى أصدرت الحكم النهائى بقبول الطرفين اختصاصها وحكمها من المحاكم ذات الاختصاص القضائى العادى العام فان حكمها يعتبر حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه بين طرفى الخصومة بالنسبة لما قضى به ولو كانت تلك المحكمة غير مختصة أصلاً بنظر الدعوى وسواء كان اختصاصها متعلقاً أو غير متعلق بالنظام العام

٢ - إذا فصلت المحكمة الشرعية فى دعوى منع تعرض لناظر الوقف فى أعيان وقف فان

فصلها لا يمنع المحاكم الأهلية من نظر دعوى الملكية المقصود بها الحصول على حكم باعتبار العين المتنازع عليها خارجة عن الوقف المذكور

المحكمة

« حيث أنه بتاريخ ٣٠ من يوليو سنة ١٩٢٩ رفعت الست بدر والحاج متولى على عبد الباسط والشيخ إمام عبد الباسط وعطا أفندي عبد الباسط بصفتهم ورثة المرحوم السيد بك عبد العال هذه الدعوى ضد رغب أفندي الأعصر (المستأنف) بصفته الشخصية وبصفته ناظر أعلى وقف المرحوم السيد بك عبد العال طلبوا فيها الحكم بثبوت ملكيتهم إلى قطعة أرض مساحتها ١٦ س و ١٦ ط وإلى الماكينة القائمة عليها مع إلزام المدعى عليه (المستأنف) بالمصاريف ومقابل آتاع المحاماة .

« وحيث أنه أثناء نظر هذه الدعوى بالتحضير لجأ المستأنف إلى محكمة طنطا الابتدائية الشرعية ورفع إليها دعوى ضد الست بدر ومتولى عبد الباسط وعطا عبد الباسط وورثة الشيخ إمام عبد الباسط طلب فيها الحكم بحريان العين المتنازع عليها في وقف المرحوم السيد بك عبد العال وأمر المدعى عليهم بعدم التعرض له فيها وقد قضت المحكمة المذكورة في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ بمنع تعرض المدعى عليهم لناظر الوقف في العين المذكورة فاستأنفت الست بدر ومتولى عبد الباسط الحكم والمحكمة العليا الشرعية قضت بتاريخ ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٣٠ بتأييده

« وحيث أنه أثناء نظر هذه الدعوى توفى عطا أفندي عبد الباسط فأوقفت بمجلسة ٤ من مايو سنة ١٩٣٠ لوفاته

« وحيث أنه بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٣١ جدد المستأنف عليهم (ما عدا الأخيرة) السير في الدعوى وحددوا نظرها جلسة ١٩ من إبريل سنة ١٩٣١ وبمجلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٣١ قررت المحكمة قبول الست حميدة مصطفى (المستأنف عليها الأخيرة) خصماً ثالثاً في الدعوى وبمجلسة المرافعة في أول نوفمبر سنة ١٩٣١ دفع الحاضر عن المستأنف بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها نهائياً من المحكمة الشرعية وبمجلسة ٤ من يناير سنة ١٩٣٢ حكمت المحكمة الابتدائية برفض الدفع بعدم جواز سماع الدعوى وبسماعها وبثبوت ملكية الست حميدة مصطفى إلى ٨٢٥ مترا شيوفاً في العين المتنازع عليها وملحقاتها وثبوت ملكية باقي المستأنف عليهم لباقي العين فاستأنف ناظر الوقف الحكم المذكور طالباً الحكم أصلياً بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها واحتياطياً الحكم برفضها مع إلزام المستأنف عليهم بالمصاريف والآتاع عن الدرجتين .

« وحيث أنه بمجلسة ٧ فبراير سنة ١٩٣٣ التي تحدت أخيراً المرافعة في هذا الاستئناف صمم وكيل المستأنف على الدفع الفرعى بعدم جواز سماع الدعوى ووكيل المستأنف عليهما الثاني والأخيرة طلب رفضه والمحكمة أجلت النطق بالحكم في الدفع وحده جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٣٣ ومنها تأجل بناء على طاب الخصوم جلسة اليوم وقد قدم كل طرف مذكرة بدفاعه مع المستندات المؤيدة لوجهة نظره .

« وحيث أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها نهائياً من المحكمة الشرعية لا يرتبط مطلقاً باختصاص تلك المحكمة بنظرها دون المحكمة الأهلية لانه من المقرر قانوناً أنه متى كانت المحكمة التي أصدرت الحكم النهائي بقبول

الطرفين اختصاصها وحكمها من المحاكم ذات الاختصاص القضائي العادي العام فإن حكمها يعتبر حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه بين طرفي الخصومة بالنسبة لما قضى به ولو كانت تلك المحكمة غير مختصة أصلا بنظر الدعوى وسواء أكان اختصاصها متعلقا أو غير متعلق بالنظام العام .

« وحيث انه لا جدال في أن المحاكم الشرعية هي من محاكم الاختصاص العادي العام لا جهات الاختصاص الاستثنائي كما أنه لا جدال في أنه لم يدفع أحد من المدعى عليهم في الدعوى التي رفعها المستأنف أمام محكمة طنطا الابتدائية الشرعية بعدم اختصاص المحاكم الشرعية بنظرها فيكون طرفا الخصومة قد قبل أن تحكم فيما بينهما في النزاع ويكون الحكم الذي صدر فيها حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه وما ناعا قانونا من العودة الى النزاع المفصول فيه أمام أي جهة قضائية أخرى » وحيث ان ما يجب البحث فيه بعد ذلك هو : هل فصات المحكمة الشرعية في النزاع المطروح الآن أمام المحكمة الاهلية ؟

« وحيث انه بالاطلاع على حكم محكمة طنطا الابتدائية الشرعية الصادر في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٣٠ تبين أن المستأنف عند ما رفع دعواه أمام تلك المحكمة طلب فيها الحكم بحريان العين المتنازع عليها في جهة وقف المرحوم السيد بك عبد العال . وبجلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٢٩ دفع وكيل المدعى عليهما (الست بدر والشيخ متولى) بعدم سماع الدعوى لرفعها على غير خصم حقيقي لأن الناظر معترف بوضع يده على العين المتنازع عليها ودعوى الملك لا ترفع إلا على العاصب الحائز فرد وكيل الناظر على هذا الدفع بقوله « ان المقصود من هذه الدعوى

انما هو منع تعرض المدعى عليهم الحاصل منهم بموجب اعلان الدعوى الاهلية المقدمة منا بملف القضية والوقف ثابت بموجب كتاب الوقف واعتراف المدعى عليهم على ما بينا ودعوى منع التعرض شرعا وعقلا وقانونا ترفع من ذى اليد على الخارج اذا كان متعرضا والعين تحت يد موكلى وهم يعارضونه وينازعون في وضع يده عليها ومن مراجعة الدفع المقدم اليوم الدال على اعتراف المدعى عليهم بوضع يد موكلى على العين يتبين أنه لاحق لهم في هذا النزاع وليس غرضي طلب الحكم بحريان العين المذكورة في الوقف لان ذلك ثابت بكتاب الوقف وإنما الغرض منع التعرض فقط »

« وحيث انه بناء على ما قرره وكيل الناظر ضمت المحكمة الدفع المقدم من المدعى عليهم بعدم سماع الدعوى الى الموضوع وكلفت وكيل المدعى عليهما الجواب على الدعوى فانكرها ورأت المحكمة ندب حامد افندى شاكر الخبير لتطبيق كتاب الوقف على العين المتنازع فيها وبيان واضع اليد عليها .

« وحيث انه بجلسة ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ قضت المحكمة الشرعية برفض ما دفع به وكيل المدعى عليهما وحكمت لراغب افندى الاعصر ناظر الوقف على المدعى عليهم بمنع تعرضهم له في العين المذكورة حكما حضوريا بالنسبة لست بدر حموده والشيخ متولى عبد الباسط وغيايبا بالنسبة لمن عداها .

« وحيث ان الست بدر حموده والشيخ متولى عبد الباسط افندى استأثقا الحكم المذكور والمحكمة العليا الشرعية قضت بتأييده كما سبق القول .

« وحيث انه بصرف النظر عن البحث في أمر

المحكمة

« حيث ان موضوع هذه الدعوى ينحصر في مطالبة المستأنف عليه بمعاش مقرر له على جهة وقف المرحوم أحمد باشا المنشاوي بمقتضى كتابه الصادر في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٠٣ بمحكمة مديرية الغربية الشرعية

« وحيث ان المستأنفين قد دفعا بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر هذه الدعوى لأنها من دعاوى الاستحقاق في الوقف التي تدخل في اختصاص المحاكم الشرعية وحدها .

« وحيث انه وان كانت دعاوى الاستحقاق في الوقف هي من اختصاص المحاكم الشرعية بصفة أصلية الا أن محل هذا الاختصاص هو قيام نزاع جدي بشأن الاستحقاق وعدم ظهوره بصورة واضحة وليس هناك ما يمنع المحاكم الأهلية قانوناً من اعتبار أى شخص مستحقاً في وقف ما بدون حاجة إلى حكم شرعي بالاستحقاق متى رأت من المستندات المقدمة لها أن الاستحقاق ثابت بصورة واضحة من كتاب الوقف

« وحيث ان استحقاق المستأنف عليه ثابت من كتاب الوقف ومن المستندات المقدمة منه الدالة بصفة واضحة على توفر شرط الاستحقاق فيه » وحيث انه فضلاً عن ذلك فان المحكمة الشرعية صاحبة القضاء الأصلي في مسائل الاستحقاق قد قضت نهائياً برفض الدعوى التي كان ناظر الوقف الا سبق قد رفعها ضد المستأنف عليه بطلب الحكم بمنع معارضته له في ريع الوقف وعدم استحقاقه لشيء من ريعه بأي وجه من الوجوه (حكم محكمة طنطا الابتدائية الشرعية الصادر في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٣١ في القضية رقم ٢٢ سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ المؤيد من المحكمة العليا الشرعية في أول شهر مارس سنة ١٩٣٢ في الاستئناف رقم ٨ لسنة ٩٣١ - ٩٣٢)

(٧)

صدور حكم محكمة طنطا الشرعية ضد عطا افندي عبد الباسط في أكتوبر سنة ١٩٣٠ وهو متوفى في شهر ابريل سنة ١٩٣٠ فان الحكم المذكور لم يفصل في أمر جريان العين المتنازع عايتها في جهة الوقف المشمول بنظر المستأنف وكل ما فصل فيه هو منع تعرض المدعى عليهم للناظر في وضع يده عليها .

« وحيث ان الدعوى الحالية هي دعوى ملكية مقصود بها الحصول على حكم باعتبار العين المتنازع عليها خارجة عن الوقف المذكور فتكون المحكمة الشرعية لم تفصل فيها ويتعين والحالة هذه سماعها .

(استئناف، راغب افندي الاعصر وحضر عنه الاستاذ يوسف احمد الجندى ضد الست بدر حموده الاعصر وآخر رقم ٧٩٧ سنة ٤٩ ق — رئاسة وعضوية حضرات المستشارين حسن نبيه المصرى بك واحمد نظيف بك ومحمد زكى على بك)

٧

٢٨ مارس سنة ١٩٣٣

اختصاص المحاكم الأهلية. وقف. استحقاق في وقف. الدعوى به. نزاع جدي من اختصاص المحاكم الشرعية. استحقاق ثابت بكتاب الوقف. تختص المحاكم الأهلية بنظره .
المبدأ القانوني

انه وإن كانت دعاوى الاستحقاق في الوقف هي من اختصاص المحاكم الشرعية بصفة أصلية الا أن محل هذا الاختصاص هو قيام نزاع جدي بشأن الاستحقاق وعدم ظهوره بصورة واضحة وليس هناك ما يمنع المحاكم الأهلية قانوناً من اعتبار أى شخص مستحقاً في وقف ما بدون حاجة الى حكم شرعي بالاستحقاق متى رأت أن الاستحقاق ثابت بصورة واضحة من كتاب الوقف ومن المستندات المقدمة لها .

٨

٢٩ بريل سنة ١٩٣٣

- ١ - اختصاص . إقرار . حاصل أمام جهة من جهات الاحوال الشخصية من بعض الخصوم على بعض . تعويض . اختصاص المحاكم الأهلية بالنظر فيه .
- ٢ - مسئولية . إقرار . الدفاع يقتضيه . لا يمنع من المسئولية المدنية .

المبادئ القانونية

١ - من المتفق عليه قضاء أن أحكام محاكم الاحوال الشخصية تكسب قوة الشيء المحكوم به فيها قضت فيه بشرط أن يكون ذلك داخل في اختصاصها، فإذا صدر حكم بالطلاق بين زوجين وفقاً للأجراءات المتبعة أمام تلك المحاكم فليس من شأن المحاكم المدنية أن تبحث بعد ذلك في الطلاق الذي حصل بحكم نهائي صدر من سلطة مختصة بالاحوال الشخصية والسبب الذي بني عليه . ولكنه مع ذلك يبقى اختصاص المحاكم المدنية في الفصل في دعاوى التعويض التي تنشأ عن إقرار الخصوم بعضهم على بعض أمام تلك المحاكم لأن مثل هذه الدعاوى هي مدنية لا تتصل بشيء ما بمسائل الاحوال الشخصية .

٢ - ان الاقرار بالحاصل من أحد الخصوم حتى ولو اقتضاه الدفاع . لا يمنع المحكمة من الحكم بالتعويضات لأن الألفاء المنصوص عنه في المادة ٢٦٦ عقوبات ليس المراد منه رفع المسئولية بكل أنواعها عن القاذف عند توفر شروط الاعفاء وانما ترفع عنه المسئولية الجنائية فقط ثم يبقى بعد ذلك مسئولا مدنياً عما وقع منه من الاعتداء على خصمه (مادتا ١٥١ مدني و ٢٦٦ ع)

« وحيث ان القول بأن حكم المحكمة الشرعية قد قضى باعتبار الناظر عاجزاً عن الاثبات وقد صدر في دعوى منع تعرض هو قول لا يتفق مع الواقع الثابت من الحكم نفسه وهو رفض دعوى ناظر الوقف التي كان يطلب فيها الحكم بعدم استحقاق المستأنف عليه شيء من ريع الوقف بأي وجه من الوجوه .

« وحيث ان القول بأن هذا الحكم لا يعتبر مثبتاً لاستحقاق المستأنف عليه في الوقف هو قول مردود لأنه متى قضى نهائياً برفض ما ادعاه ناظر الوقف من عدم استحقاق المستأنف عليه شيء من ريعه فلا يكون هناك محل لاعتباره غير مستحق على أنه مما يجب اعتباره ان التجاء ناظر الوقف الى المحكمة الشرعية كان بعد صدور حكم نهائي من المحكمة الأهلية قضى باختصاصها بالحكم مع الزام الناظر بأن يدفع للمستأنف عليه قيمة متجمد معاشه عن سنة من ٢٨ مارس سنة ١٩١٩ الى ٢٨ مارس سنة ١٩٢٠ (حكم محكمة السطة الجزئية في القضية رقم ١١٨١ سنة ١٩٢٩ المؤيد من محكمة طنطا الابتدائية في قضية الاستئناف رقم ١٩٩ سنة ١٩٣٠) وقد اعتبرت محكمة طنطا الابتدائية الشرعية هذا الحكم حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه فيما قضى به من المعاش عن المدة المذكورة وقضت بعدم سماع دعوى الناظر بالنسبة لتلك وليس من المعقول أن يطلب من المستأنف عليه أكثر من هذا لاثبات استحقاقه في الوقف .

« وحيث انه بناء على ما تقدم يكون الدفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى دفعا لا أساس له ويتعين رفضه

(استئناف وزارة الاوقاف وآخر وحضر عنهما الاستاذ ادوار قصيرى بك ضد ابراهيم افندى حلى وحضر عنه الاستاذ احمد نجيب براده بك رقم ٤٠٢ سنة ٤٩ ق - رئاسة وعضوية حضرات المستشارين حسن نبيه المصرى بك واحد نظيف بك ومحمد ركنى على بك)

المحكمة

« حيث ان المحكمة تتبين من المستندات المقدمة في الدعوى أنه في سنة ١٩٢٤ تزوجت المستأنفة من المستأنف عليه أمام بطركخانة الروم الأرثوذكس - وقد تم هذا الزواج بالاتفاق بين الزوج وبين الأستاذ الذي كان كفيلا للمستأنفة ومربيها والذي كان الزوج وعائلته لا يرون فيه أجنياً عن الزوجة بل كفيلا لها ومتعهدا بها يرعاها كما يرعى الوالد ابنته لظروف لا محل لسردها - وقد قام هذا الكفيل بكل ما كان يقوم به الأب لابنته من أعداد معدات الزواج ونفقاته وكل ذلك كان يعلم الزوج وعائلته ولما تم أمر الزواج أقامت الزوجة مع زوجها ووالدته - وما لبث أن دب الخلاف بين الوالدة وكنيتها حتى لم يعد من الممكن أن يقيا بمنزل واحد وغضبت من أجل ذلك الزوجة وكانت في كل مرة تعود الى منزل مربيها فلم يجد الزوج في كل ذلك غضاضة على نفسه وفي إحدى المرات مرضت الزوجة فنقلها الى منزل مربيها الذي تعهدا بعنايته - ولما تعذر التوفيق بين الوالدة والزوجة غضبت هذه الأخيرة وعادت الى منزل مربيها الذي بدوره استأذن أحد رجال البطاركة خانة الخوري اسطفان كاهن الرعية الأرثوذكسية بمصر القاهرة فأذن كما يدل على ذلك الخطاب المؤرخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٦ حيث جاء به أن الكاهن المذكور لم يمنع الزوجة من أن تلتجئ الى منزل الذي هو بمركز الوالد لها وأن تبقى عنده حتى ينتهي الشقاق الذي بينهما وبين والدة زوجها ويصلحهما الله ويوفقهما - ثم اضطرت الزوجة بعد ذلك أن ترفع دعوى بمطالبة زوجها بنفقة فلم يكن من هذا الاخير الا أن أجابها بدعوى أخرى طلب فيها الطلاق من زوجته بسبب أنها

هجرت منزل الزوجية دون علمه وبغير رضائه وأقامت بمنزل أجنبي ومع أن هذا هو سبب صحيح للطلاق حسب القانون المعمول به أمام المجلس الملي الا أنه مع ذلك بمجلس ١٧ فبراير سنة ١٩٢٩ قال محامي المدعى (المستأنف عليه) أنه يضيف الى طلباته اتهام المدعى عليها (المستأنفة) بالزنا مع الساكنة عنده وأنه يطلب التصريح لموكله بآيات هذا الاتهام - فأحيلت الدعوى على التحقيق ولما لم يتمكن من اثبات دعواه تنازل عن دعوى الزنا - وبتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٣٠ حكمت محكمة بطركخانة الروم الأرثوذكس برفض دعوى النفقة المرفوعة من المستأنفة وبقبول دعوى الطلاق المرفوعة من المستأنف عليه وأمرت المحكمة المذكورة بفسخ الزواج المنعقد بين الطرفين في ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٤ بناء على خطئهما الاثنين وجاء في أسباب هذا الحكم أنه تبين من التحقيق أن الزوج كان حاضراً وقت ترك زوجته لمنزل الزوجية وأخذها عفشها ولم يعترض مع ذلك على تصرفها ولم ينذرها بالعودة الى محل الطاعة ولم يرفع دعوى الطلاق الا بعد أن قدمت زوجته طلبا بالنفقة وأنه يتضح من الخطابات العديدة المقدمة بالدوسيه أن المستأنف عليه كان امانة ابريل سنة ١٩٢٦ مرتبطا بالاستاذ لصداقة متينة وقد أبدى المستأنف عليه في هذه الخطابات امتنانه للاستاذ عن هباته العديدة اليه وإلى زوجته وقبل أن تقضى زوجته فصل الصيف عند الاستاذ برمل الاسكندرية وأن عواطف المستأنف عليه نحو الاستاذ شجعت المستأنفة على أن تقيم عند هذا الاخير حين تركت منزل الزوجية بدل أن تقيم عند خالتها - وأنه ينتج من كل ما تقدم أن المستأنف عليه مسئول هو أيضا عن عدم نجاح هذا الزواج الذي جعل قصده المقدس

الاتحاد التام طول الحياة بين الرجل والمرأة — وقد أيد المجمع المقدس لعرش بطر كخانة الاسكندرية هذا الحكم وألزم الزوج بأن يدفع لزوجه نفقة من يوم أن هجرت منزل الزوجية واعتبره المجمع المذكور مسئولا مبدئيا عن سلوك زوجته وتركها منزل الزوجية .

« وحيث انه من المتفق عليه قضاء أن أحكام محاكم الأحوال الشخصية تكسب قوة الشيء المحكوم به فيما قضت فيه بشرط أن يكون ذلك داخلا في اختصاصها وقد صدر الحكم وفقا للأجراءات المتبعة أمام تلك المحاكم فلايس من شأن هذه المحكمة إذن أن تبحث في الطلاق الذي حصل بحكم نهائي صادر من سلطة مختصة بمسائل الأحوال الشخصية والسبب الذي بني عليه كما أنه ليس لها أن تقرر فيما اذا كان الاستاذ يعد أجنبيا بالمعنى المقصود قانونا ولا فيما اذا كانت الزوجة لجأت إلى منزله بنير علم زوجها ولا فيما قررته المحكمة البطريكية من عدم سماع شهود نفي المستأنفة مادام أن كل ذلك مطابق للأجراءات القانونية الواجب اتباعها أمام المحكمة المذكورة ولكنه مع ذلك يبقى اختصاص المحاكم المدنية في الفصل في دعاوى التعويض التي تنشأ عن افتراء الخصوم بعضهم على بعض أمام تلك المحاكم ذلك لأن مثل هذه الدعاوى هي مدنية لا تتعلق بشيء مما بمسائل الأحوال الشخصية فهي إذن من اختصاص المحاكم العادية التي ترفع إليها وفقا للقانون العام .

« وحيث ان البحث في مثل هذه الدعوى يستلزم البحث أولا فيما اذا كانت دعوى الزنا التي رفعها المستأنف عليه ثم تنازل عنها كانت من مستلزمات دعوى الطلاق التي رفعها الزوج على زوجته عند ما طالبته هذه الأخيرة بالنفقة .

« وحيث انه ليس أدل على أن هذه الدعوى لم تكن من مستلزمات الدفاع من أن الزوج بنى الطلاق — أولا — على هجر الزوجة منزل الزوجية والتجائها إلى منزل أجنبي وهذا وحده سبب كاف للطلاق ومع ذلك فقد أضاف إلى هذا السبب دعوى الزنا ثم تنازل عنها ثم حكمت المحكمة بالطلاق استنادا على السبب الأول فهو إذن لم يكن في حاجة إلى رمي زوجته بأشنع مااتهم به امرأة متزوجة ليكسب دعواه خصوصا وقد عجز عن اثبات هذه الدعوى فلم يصادقه شهوده عليها فاضطر إلى التنازل عنها ولا يخفى ما في هذا الاتهام الذي لم يقيم على أساسين من التأثير السيء على سمعة سيدة .

« وحيث انه وقد رأت المحكمة أن الزوج وهو المستأنف عليه اتهم زوجته المستأنفة بالزنا لغیر داع يقتضيه مصلحة الدفاع وعلى غير أساس فهو مفتر ومع التسليم جدلا بأن هذا الافتراء كان يقتضيه الدفاع فان هذا لا يمنع المحكمة من الحكم بالتعويضات لأن الاعفاء المنصوص عنه في المادة ٢٦٦ من قانون العقوبات ليس المراد منه رفع المسؤولية بكل أنواعها عن القاذف عند توفر شروط الاعفاء وانما ترفع عنه المسؤولية الجنائية فقط ثم يبقى بعد ذلك مسئولا مدنيا عما وقع منه من الاعتداء على خصمه وعلى ذلك يتعين إلغاء الحكم المستأنف وتوى المحكمة أن مبلغ ١٥٠ جنيتها كاف لتعويض الضرر الذي أصاب المستأنفة

(استئناف الست وحضر عنها الاستاذ عبد الحميد لطفى ضد وحضر عنه الاستاذ عزيز بك خانكي رقم ٤٤٨ سنة ١٣٥٠ قضائية رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والفرقة عبد العظيم راشد باشا رئيس المحكمة ومعتقى حنفى بك وسليمان السيد سليمان بك مستشارين)

٩

٣٠ أبريل سنة ١٩٣٣

حكر. تصقيه. مسألة تقديرية. سريان التصحيح الجديد من

وقت رفع الدعوى

المبدأ القانوني

إن مسألة تصحيح الحكر من المسائل التقديرية تقررها المحكمة حسب ما يتضح لها وقت التقدير من المعاينة والعرف والصقع ورغبات الناس في إيجار مثل الأرض المحكرة خالية من البناء والغراس. ولا يكون الحكر الجديد ملزماً للطرفين إلا بالتراضي أو بحكم القاضي وعلى ذلك فلا يسرى الحكر الجديد إلا ابتداء من تاريخ رفع الدعوى به

المحكمة

« حيث أن موضوع هذه الدعوى يتلخص في أن المنزل المملوك للمستأثنين مقام على أرض لوقف على أغا أوده باشي المشمول بنظر وزارة الأوقاف مملوكة منفعتها للمستأثنين المذكورين في نظير حكر مقدر في سنة ١٣١٢ هجرية بمقدار ٧٢٤ مايا سنوياً وقد طلبت وزارة الأوقاف تصحيح هذا الحكر وطلبت أن يكون ٢٠ جنيهاً و ٥٨٧ مايا سنوياً بدل ٧٢٤ مايا

« وحيث أن الحكر هو إيجار الأرض المحكرة باعتبارها خالية من البناء أو الغراس وبصرف النظر عن وجودها ولهذا كان الحكر غير ثابت ويزيد وينقص بحسب مقتضيات الزمان والمكان ولهذا يكون من غير المقبول أن توضع قاعدة ثابتة لتقدير الأحكام وتكون القاعدة التي وضعتها وزارة الأوقاف من جعل الحكر بحامئياً ثابتاً بالنسبة لقيمة الأرض المحكرة — هذه القاعدة لا تتفق مع اعتبار الحكر أجرة للأرض

المحكرة خالية من البناء لانه قد يتفق أن تكون قيمة الأرض خالية من البناء عظيمة جداً لاعتبارات اقتصادية ولكن الرغبة في استئجارها ضعيفة والعكس بالعكس

« وحيث أنه لهذا ترى المحكمة أن قاعدة وزارة الأوقاف التي أخذت بها المحكمة الابتدائية في غير محلها وتقدر بأن مسألة تصحيح الحكر هي من المسائل التقديرية تقررها المحكمة حسب ما يتضح لها وقت التقدير من المعاينة والعرف والصقع ورغبات الناس في إيجار مثل الأرض المحكرة خالية من البناء والغراس

« وحيث أن المحكمة ترى للاعتبارات المذكورة أن أجر مثل الأرض المحكرة في الوقت الحاضر هو خمسة جنيهاً سنوياً

« وحيث أنه من المقرر أن الحكر الجديد لا يكون ملزماً للطرفين إلا بالتراضي أو بحكم القاضي

« وحيث أن دعوى التصحيح لم ترفع من الوزارة إلا في أول سنة ١٩٣١ فوجب الحكم لها بهذا التصحيح الجديد من أول السنة المذكورة أما الحكر السابق على سنة ١٩٣١ فوجب الزام صاحب المنفعة بدفعه حسب الحكر القديم

« وحيث أنه لا نزاع في أن المستأثنين قد تأخروا في دفع جزء من حكر سنة ٩٢٦ وحكر سنة ٩٢٧ وسنة ٩٢٨ وسنة ٩٢٩ وسنة ٩٣٠ ومقدار ذلك حسب الحكر القديم ٣ جنيهاً و ٣٠٦ مايليم وهو ما يجب الحكم عليهم به لوزارة الأوقاف (استئناف الست زهرة يوسف وآخرين وحضر عنهم الاستاذ ميخائيل خاواصف ضد وزارة الأوقاف رقم ٣٣١ سنة ٥٠ ق رئاسة)

عضوية حضرات كامل إبراهيم بك وكيل المحكمة ومحمد سامي بك ومحمد توفيق حقي بك مستشارين

١٠

٣٠ أبريل سنة ١٩٣٣

بطلان مرافعة ضد وزارة الاوقاف . مضى ثلاث سنوات .

صدور قرار مجلس الوزراء بتنظيم فض المنازعات بين الاوقاف والوزارات الاخرى . لا يمنع من الحكم بطلان المرافعة .

المبدأ القانوني .

لا يمنع من الحكم بطلان المرافعة في دعوى مرفوعة من وزارة الاوقاف كونها كانت ممنوعة من تعجيل الدعوى الاصلية طبقاً لقرار مجلس الوزراء الخاص بالمنازعات التي تقوم بينها وبين الوزارات الاخرى إذ ليس هذا القرار بقانون له حكم تشريعي ينسخ القانون العام بل كل ما فيه أنه تنظيم اداري لفض المنازعات المذكورة

المحكمة

« حيث انه لا نزاع في انه من تاريخ إيقاف الدعوى الاصلية لغاية تاريخ رفع الدعوى الحالية ببطلانها قد مضى اكثر من ثلاث سنوات فيتعين حينئذ الحكم بهذا الطاب

« وحيث ان وزارة الاوقاف قالت بأنها كانت ممنوعة من تعجيل الدعوى الاصلية طبقاً لقرار مجلس الوزراء الخاص بالمنازعات التي تقوم بينها وبين الوزارات الاخرى

« وحيث ان قرار مجلس الوزراء ليس بقانون له حكم تشريعي ينسخ القانون العام وكل ما في هذا القرار هو تنظيم اداري لفض المنازعات المذكورة يقتضيه ارتباط وزارة الاوقاف بزميلاتها الوزارات الاخرى بعد ان اصبح ديوان الاوقاف وزارة من وزارات الحكومة فاذا لم يتبع هذا النظام وخولف برفع دعوى من اوعلى وزارة الاوقاف امام المحاكم كان امام هذه المحاكم في قبول الدعوى القانون دون غيره ويكون دفع وزارة الاوقاف بأنها كانت امام حالة قهرية لتعجيل الدعوى

الاصلية قبل الميعاد دفع في غير محله

(دعوى بطلان المرافعة المرفوعة من وزارة المالية ضد وزارة الاوقاف رقم ٥٦٥ سنة ٥٠ ق - رئاسه وعضوية حضرات محمود سامي بك واحمد طيف بك ومحمد توفيق حقي بك مستشارين)

١١

٧ مايو سنة ١٩٣٣

١ - مرض الموت . تعريفه فنيا .

٢ - مرض الموت . حكم المحكمة الشرعية بوقوع طلاق في مرض الموت . وجوب احترام هذا الحكم عن المدة التي حددتها المحكمة الشرعية لحصول الطلاق . حق المحاكم الاهلية في البحث في الفترة السابقة على حكمها .

المبادئ القانونية

١ - إن المعروف والمقرر طبيّاً أن مرض الموت يجب أن يكون هو المرض الذي أحدث الوفاة أو هو المرض الذي يرتبط ارتباطاً تاماً بالمرض المباشر الذي أحدثها بحيث تصعب التفرقة بينهما ويجب أيضاً أن يكون المرض مستمراً وحالة المريض تسوء تدريجياً دون أن يتخللها فترات تحسين واضحة فاذا كانت هناك مثل هذه الفترات فيعتبر بدء المرض متفقاً مع تاريخ بدء الانتكاس الأخير وحينما يكون الشخص مريضاً بمرض غير مميت حتماً وانما نشأ عن هذا المرض مرض آخر مميت فهذا المرض الأخير هو الذي يعتبر مرض الموت لا المرض الأول .

٢ - إذا رفعت أمام المحكمة الشرعية دعوى طلاق ودفع بأن الطلاق صدر من المورث وهو مريض مرض الموت وحكمت المحكمة الشرعية بأنه يوم صدر منه الطلاق كان مريضاً مرض الموت حقيقة بناء على تصديقها للزوجة يمينها دون رجوع لشهادة الشهود أو مناقشة لها . فان حكمها يكون واجب الاحترام من جهة تقرير

ضيق نفس أو نزلة شعبية (وكلاهما مترادفات لحالة الانقباض الرئوية الشخوخية) واستمر كذلك الى قرب الوفاة حيث جسد عليها الاسهال الشخوخى وهو مرض مرتبط تمام الارتباط بحالة الشخوخة ولا يمكن التفرقة بينهما ثم توفى بها جميعا « بالضعف الشخوخى »

« وحيث ان حضرة الطبيب الشرعى عرض بعد ذلك الى مناقشة شهادة الشهود وقال انها هى وحدها التى تساعد على معرفة مبدأ المرض وخلص من هذه الشهادة أن المرض بدأ من أول ابريل سنة ١٩٢٤ أى قبل تاريخ التوقيع على العقد موضوع النزاع .

« وحيث ان الأصل فى الانسان أن يعتبر فى حالة الصحة وأما حالة المرض فهى طارئة ويجب أن يتقدم الدليل المقنع الذى ترتاح اليه المحكمة للجزم بابتداء حالة المرض .

« وحيث انه مما يجب أن يلاحظ هنا وجوب صرف النظر عن شهادة الشهود الذين سمعهم المحكمة الشرعية عند النظر فى دعوى الطلاق لان أساس هذه الشهادة حالة المورث الصحية عند توقيع الطلاق فى شهر مايو سنة ١٩٢٤ ولان نفس المحكمة الشرعية لم تبين حكمها على هذه الشهادة بل على أساس النظرية الشرعية التى تقضى بأنه فى مثل هذه الحالة تصدق الزوجة بيمينها وقد حلفت الزوجة المذكورة (المستأنف عليها الأولى) اليمين فقضت لها المحكمة بطلانها ولذلك يمكن القول بأن شهادة الشهود لم تكن محل تقدير المحكمة وان كان حكم المحكمة الشرعية واجب الاحترام من جهة تقرير مرض الموت فان مدة هذا المرض بحسب الحكم نفسه يجب أن تكون مقصورة على التاريخ الذى وقع فيه الطلاق وهو ٣١ مايو سنة ١٩٢٤

مرض الموت ولكن بالنسبة للمدة التى حددتها وهو التاريخ الذى وقع فيه الطلاق أما بالنسبة للفترة السابقة على هذا التاريخ فمن حق المحاكم الأهلية أن تناقش شهادة الشهود عنها لتحكم إن كانت هى الاخرى فترة مرض موت أم لا .

المحكمة

« حيث ان النزاع الآن منحصرين المستأنفة والمستأنف عليها الأولى فى نقطة واحدة وهى حالة المورث وقت توقيعه على عقد البيع الرقيم ٢١ ابريل سنة ١٩٢٤ الصادر منه إلى ابنه القاصر محمد يحيى .

« وحيث ان محكمة أول درجة أخذت بتقرير الطبيب الشرعى فى هذه النقطة وقضت بأن العقد صدر فى مرض الموت وحكمت بإبطاله . « وحيث ان الطبيب الشرعى بعد أن أثبت فى تقريره التعريف الصحيح لمرض الموت ابدى رأيه من جهة المرض الذى ينطبق على هذا التعريف فقرر (١) أن المعروف والمقرر طبيا أن مرض الموت يجب أن يكون هو المرض الذى أحدث الوفاة أو هو المرض الذى يرتبط ارتباطا تاماً بالمرض المباشر الذى أحدثها بحيث تصعب التفرقة بينهما (٢) انه يجب أن يكون المرض مستمرا وحالة المريض تسوء تدريجيا دون أن يتخللها فترات تحسن واضحة فاذا كانت هناك مثل هذه الفترات فيعتبر بدء المرض متفقا مع تاريخ بدء الانتكاس الأخير (٣) أنه حينما يكون الشخص مريضا بمرض غير مميت حتما وانما نشأ عن هذا المرض مرض آخر مميت فهذا المرض الأخير هو الذى يعتبر مرض الموت لا المرض الأول وعلى هذه المبادئ وعلى ضوء الشهادات الطبية وأقوال الأطباء الذين تولوا علاج المورث السيد باشا على قرر أن هذا الأخير أصيب بربو أو

« وحيث انه لما تقدم تكون المدة السابقة على هذا التاريخ هي محل النزاع فيجب مناقشة شهادة الشهود عن هذه الفترة وهل اثبتت أن المتوفى كان مريضاً مرض الموت في هذه الفترة ام لا .

« وحيث ان المستأنف عليها الاولى استشهدت بشهود أربعة شهد الاول وهو اسماعيل أفندي حسن بأن المورث كان مريضاً ومتعباً جداً من أوائل ابريل سنة ٩٢٤ أى قبل التوقيع بأسبوعين الى أن توفى في اكتوبر سنة ٩٢٤ وأن اعراض المرض هي ربو وضيق نفس واسهال وامساك الى أن توفى - الثانى عثمان محمد حسن وقد شهد بأنه يعرف أن المورث مرض تقريباً ستة أشهر من ابريل سنة ٩٢٤ وتوفى في اكتوبر سنة ٩٢٤ وكان يلزم القراش وكان عنده ضيق صدر وربو ثم انقلب باسهال حتى مات - الثالث محمود ابراهيم محمد وقد شهد بأنه زار المورث في حلوان بين مايو ويونيه سنة ٩٢٤ ورأى صحته (تعبانه) وأما الشاهد الرابع الشيخ على شحاته فقرر أنه لا يعرف شيئاً عن المرض لانه لم ينظره من قبل وفاته بسنة

« وحيث انه يلاحظ على هؤلاء الشهود أن الآخرين لم يشهدوا بشيء عن موضوع الدعوى وان شهادتهما غير منتجة وأما الشاهد الثانى عثمان محمد حسن فقد قرر صراحة أنه لم يزر المورث في مصر أثناء مرضه فلم يبق بعد ذلك الاشهادة اسماعيل أفندي حسن ويلاحظ على هذا الشاهد فوق أنه أخ المدعية وله بذلك مصلحة في الشهادة بأن التوقيع حصل في مرض الموت يلاحظ فوق ذلك أنه يقرر أن المورث مرض قبل التوقيع على العقد بأسبوعين مع أنه لم يقرر أنه زار المورث في هذه الفترة ولذلك لم يبين

مصدر علمه بحالة المرض .

« وحيث انه مما يزيد الشك في هذه الشهادة أن المورث كان موجوداً بحلوان وكان الدكتور دلاور الذى تولى علاجه بحلوان أى بالقرب من المورث المذكور فلو أن هذا الاخير شعر بتعب في أوائل ابريل أو بعبارة أدق بانتكاس في حالته الصحية لكان استدعاه وهو طبيبه المباشر لعلاجه والمقيم بالقرب منه اما وانه لم يستدع هذا الطبيب الا من أوائل مايو سنة ٩٢٤ فلا يمكن المحكمة أن تعتبر مرض الموت الا أنه بدأ من أوائل مايو سنة ١٩٢٤

« وحيث انه بعد ذلك لا محل لمناقشة شهود المستأنفة مادام أن شهود المدعية أصلاً لم تثبت دعواها

« وحيث انه لما تقدم يتعين إلغاء الحكم ورفض الدعوى

(استأنف الست أسما هانم كساب آخر وحضر عنها الاستاذان محمد على باشا وادوار قصيرى بك ضد الست زهره هانم رفعت وحضر عنها الاستاذان عزيز مشرق ومراد صليب وآخر رقم ٤١٦ سنة ١٩١٩ قضائية برئاسة وعضوية حضرات على بك حيدر حجازى واحد مختار بك ومحمد راغب عطيه بك مستشارين)

١٢

٩ مايو سنة ١٩٣٣

شفعة . شروط العلم بالبيع الذى يترتب عليه طلب الشفعة .

المبدأ القانونى

إن العلم الكافى الذى يترتب عليه المبادرة بطلب الشفعة هو العلم الشامل لمعرفة المبيع والتمن (مع الاحتفاظ للشفيع بحق المناقشة والمنازعة فيه إذا ظهر له أنه غير حقيقى) أما باقى شروط البيع وطريقة دفع الثمن فليس من اللازم علم الشفيع بها لانه فى حل من العبدول عن طلب الشفعة إذا تبين له بعد ابداء رغبته فيها أن هناك

وشروط البيع والتمن وطريقة دفعه ولذلك قضت بأحقية المستأنف عليه الاول في أخذ الارض مقابل دفع الثمن الحقيقي وقدره ١٣٥ جنيتها و ٨٤٣ مايا » وحيث ان المشتري (المستأنف) قد استأنف ذلك الحكم طالبا الغاءه ورفض دعوى الشفيع (المستأنف عليه الاول)

» وحيث انه بصرف النظر عن البحث في وجود حق ارتفاق للارض المشفوع بها (المملوكة للمستأنف عليه الاول) على الارض المشفوع فيها (المبيعة الى المستأنف) فانه يكفي لسقوط حق المستأنف عليه في الشفعة أن يكون قد علم علما كافيا بالبيع وسكت بعد ذلك خمسة عشر يوما دون أن يبدى رغبة في الأخذ بالشفعة

» وحيث انه قبل البحث فيما اذا كان هذا العلم قد توفر في قضيتنا هذه يجب القول بان العلم الكافي الذي يترتب عليه المبادرة بطلب الشفعة هو معرفة المبيع والتمن مع ملاحظة ان للشفيع حق المناقشة والمنازعة فيه اذا ظهر له انه غير حقيقى اما باقى شروط البيع وطريقة دفع الثمن فليس من اللازم علم الشفيع بها لأنه في حل من العدول عن طلب الشفعة اذا تبين له بعد ابداء رغبته فيها ان هناك شروطا لا يقبلها كما أنه من المقرر قانونا ان الشفيع لا يستفيد من اتفاق البائع مع المشتري على تأجيل دفع الثمن كله أو بعضه الا برضاء البائع وهذا الرضاء لا علاقة له بطلب الأخذ بالشفعة ولا يتوقف هذا الطلب عليه

» وحيث انه فضلا عن هذا فان من له مصلحة حقيقية في أخذ المبيع بالشفعة لا يتوانى مطلقا في إبداء رغبته في الميعاد القانونى ليحفظ حقه من السقوط ويستطيع أن يضمن إعلان الرغبة كافة التحفظات التى يرى من مصلحته إبداءها بسبب جهله كافة البيانات المتعلقة بشروط البيع (٨)

شروطا لا يقبلها كما أنه من المقرر قانونا أن الشفيع لا يستفيد من اتفاق البائع مع المشتري على تأجيل دفع الثمن كله أو بعضه الا برضاء البائع وهذا الرضاء لا علاقة له بطلب الأخذ بالشفعة ولا يتوقف هذا الطلب عليه .

المحكمة

» حيث ان المستأنف عليه الاول رفع هذه الدعوى طالبا الحكم بأحقية في أن يأخذ بالشفعة فدانا و قيراطين و ١٠ أسهم كان المستأنف قد اشتراها من المستأنف عليهم الثانى والثالث والرابع وقد بنى المستأنف عليه الاول دعواه على أن له أرضا تجاور الارض المبيعة من الجهة البحرية وان لا أرضه حق ارتفاق للرى على الارض المبيعة

» وحيث ان المستأنف عليه الاول قد عدل طالباته بالنسبة لمساحة الارض المطلوبة بالشفعة وقرر أنها ٢٣ قيراطا و ١٥ سهما حسب مساحتها الحقيقية

» وحيث ان المستأنف قد دفع دعوى المستأنف عليه الاول بسقوط حقه في الشفعة لسكوته عن ابداء رغبته فيها مدة تزيد عن خمسة عشر يوما من تاريخ علمه بالبيع وبناء على هذا الدفع قضت المحكمة الابتدائية تمهيدا بإحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المستأنف علم المستأنف عليه الاول بالبيع في يوم ٢ من فبراير سنة ١٩٣١ وجعلت لهذا الأخير التنى وقد تنفذ الحكم المذكور بسماع شهادة شهود المستأنف

» وحيث ان المحكمة الابتدائية قد اعتبرت المستأنف عليه الاول محقا في طلب أخذ الارض المبيعة بالشفعة لوجود حق ارتفاق لأرضه عليها واعتبرت ان ما قدمه المستأنف من بيينة لم يكن كافيا لاثبات علم المستأنف عليه الاول بمقدار المبيع

« وحيث ان الشفعة حق ضعيف في ذاته لا تجوز تقويته

.....
(استأف ميلاد افدى جرجس وحضرته الاستاذ عباس شريف ضد رزق الله افدى حبشى توما وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ زكى فهمى منصور رقم ٢٤٦ سنة ١٩٠٠ ق - رئاسة وعضوة حضرات حسن نبيه المصرى بك وأحمد تظيف بك ومحمد زكى على بك مستشارين)

وبحقيقة الثمن ، والمهم في الامر أن يعرف الشفع المبيع الذى له حق أخذه بالشفعة والثمن الذى تم به البيع وإن تعذر عليه معرفة هذا الثمن كان في حل من أن يبدى رغبته في الأخذ بالشفعة بالمبلغ الذى يقدره ثمنا حقيقيا مع استمساكه برغبته هذه في حالة ما إذا كان الثمن الحقيقي اكثر مما قدره

قضاء المحاكم الكلية

الطرفان من ذلك - أما النوع الثانى فلا يلزمه القانون اتباع الاجراءات القانونية انما يتحتم ذكر موضوع المنازعة بالتفصيل اما في مشاركة التحكيم أو في أثناء المرافعة أمام المحكمين

٣ - لم يشترط القانون في المادة ٧١١ مرافعات شكلا خاصا لمشاركة التحكيم فللطرفين أن يحرراها بأى شكل أرادا شأن العقود الاخرى ولذلك لا يتقيد شكلها بلفظ ما
المحكم

« من حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى وطلب فيها الحكم بعدم صحة الأمر الصادر من رئاسة محكمة مصر بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٣٢ بوضع الصيغة التنفيذية على الورقة التى عنوانها الصلح والتحكيم المؤرخة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣١ وطلب اعتبار الصيغة التنفيذية المذيلة على الورقة المذكورة باطلة وكأن لم تكن

« وحيث ان هذه المعارضة في الصيغة التنفيذية قد بنيت على الامور الآتية - أولا - ورد في صحيفة الدعوى أن مشاركة التحكيم لم تكن بالكتابة - ثانيا - جاء في مذكرة المدعى أن

١٣

محكمة مصر الكلية الاهلية

٧ يونيه سنة ١٩٣٢

١ - تحكيم - حكمت - شروطه - مبنى على رضا طرفي الخصوم

لحسم النزاع

٢ - محكون - مفوضون بالحكم أو الصلح - احكام ذلك

٣ - مشاركة التحكيم - عدم قيدا بشكل خاص

المبادئ القانونية

١ - ان حكمة تشريع التحكيم تنحصر في أن طرفي الخصومة يريدان بمحض ارادتهما اتفاقا تفويض أشخاص ليس لهم ولاية القضاء أن يقضوا بينهما وأن يحسموا النزاع بحكم أو بصلح يقبلان شروطه : ورضا طرفي الخصوم هو أساس التحكيم وكما يجوز لهما أن يتصالحا معا بدون وساطة أحد يجوز لهما أن يحكما النزاع بواسطة أشخاص آخرين يفوضانهم لهذا الغرض

٢ - ان المحكمين اما أن يكونوا مفوضين بالحكم أو مفوضين بالصلح والنوع الاول منهم هو من يصدر حكما بالمعنى الصحيح ويتحتم عليه اتباع احكام القانون الا اذا أعفاهم

الورقة المشار إليها هي عبارة عن محضر صلح صدق عليه المحكمون ولا ماسة لهم في توثيق المحررات العرفية - ثالثاً - ان الورقة موضوع النزاع ليست حكماً صادراً من المحكمين حتى يجوز تذييلها بالصيغة التنفيذية . - رابعاً - أن الاتفاق المذكور هو عبارة عن اتفاق عرفي تم بدون تدخل المحكمين - خامساً - انه بفرض أن الاتفاق تم بواسطة المحكمين فهو ليس حكماً منهم يستمد قوته من ولاية المحكمين ولكنه يستمد قوته من رضا الطرفين به وقد رد المدعى عليه في مذكرته على هذه الوجوه .

« وحيث انه يتعين البحث في كل باب من هذه الأبواب على حدة .

« وحيث انه بالنسبة للأمر الأول أي أن مشاركة التحكيم لم تكن بالكتابة فهذا الوجه لا يؤيده الواقع إذ أن عقد الاتفاق المشار اليه مذكور فيه بصريح العبارة أن الطرفين اتفقا على تحكيم المحكمين وقد وقع الطرفان على هذه الورقة ووقع المحكمون أيضاً عليها فلا يمكن القول إذاً بأن مشاركة التحكيم لم تثبت بالكتابة .

« وحيث ان قانون المرافعات لم يشترط في المادة ٧١١ سوى أن تكون مشاركة التحكيم ثابتة بالكتابة ولم يبين الشارع في قانون المرافعات شكلاً خاصاً لمشاركة التحكيم فللطرفين أن يحرراها بأي شكل أرادا شأن كل العقود الأخرى لأن مشاركة التحكيم عبارة عن عقد مبناه الإيجاب والقبول من الطرفين فلا يتقيد شكلها أو لفظها أو عبارتها .

« وحيث انه ورد في المادة ٧٠٤ من قانون المرافعات انه في حالة تفويض المحكمين بالصلح يجب ذكر موضوع المنازعة بالتفصيل إما في مشاركة التحكيم أو في أثناء المرافعة أمام المحكمين

وقد توفر هذا الشرط لأنه يؤخذ من عبارة هذا العقد أن موضوع المنازعة طرح بالتفصيل على المحكمين وأخيراً قرروا شروط الصلح المدونة في عقد الصلح والتحكيم .

« وحيث انه يجب تفسير مشاركة التحكيم بما قصده المتعاقدان فعلاً ومن الاطلاع على ورقة الصلح والتحكيم يتضح منها ما يأتي - أولاً - انه تحرر بين الطرفين مشاركة التحكيم - ثانياً - ان المحكمين قد عينوا وذكر أسمائهم بالتعيين في هذه المشاركة - ثالثاً - إن المحكمين كانوا متوخين الصلح - رابعاً - ان المحكمين الذين تم الاتفاق على تحكيمهم اجتمعوا فوراً وتناولوا البحث في أوجه النزاع - خامساً - انهم بعد طرح أوجه النزاع قرروا شروط الصلح بين طرفي الخصوم ووقع عليها الطرفان بعد قبولهما .

« وحيث ان هذه الوقائع جميعها مستفادة ضمناً من عبارة هذا العقد ولا يشترط أن تكون مذكورة بصريح العبارة لأن القانون لم يشترط أي عبارة أو شكل لمشاركة التحكيم إنما يكفي أن يظهر جلياً أن موضوع النزاع طرح بالتفصيل أمام المحكمين في أثناء المرافعة .

« وحيث إنه مما تقدم يكون الوجه الأول على غير أساس

« وحيث انه بالنسبة للأمر الثاني وهو أن عقد الاتفاق موضوع النزاع هو عبارة عن محضر صلح صدق عليه المحكمون وليس لهم سلطة التوثيق فإنه يتضح من الرجوع الى نص الورقة المشار إليها انه جاء في البند الأخير منها ما يأتي :-

« بما أن الطرفين اتفقا على أن يحكما كلا من حضرات اصحاب السعادة احمد باشا فهمي حسين مدير أسيوط واحمد باشا جاد الرب وعرفان باشا سيف النصر والشيخ عبد المتجلى علي ومحمد احمد

هام فقد قرر المحكمون الشروط السابق بيانها لينفذها كل طرف حسب ما هو وارد فيها وقد وقع كل من الطرفين والمحكمين على هذا العقد

« وحيث إنه يؤخذ من هذه العبارة وهي أن المحكمين قرروا الشروط السابق بيانها أن المحكمين لم يكونوا عبارة عن موقنين أو مصدقين على شروط الصلح بل يفهم من هذه العبارة أن موضوع النزاع الذي توضح بالتفصيل في مقدمة هذا العقد قد طرح أمام المحكمين وأنه بعد أن تناولوا بحثه قد قرروا شروط الصلح

« وحيث أنه يستفاد من ذلك أن نية طرفي الخصوم انصرفت الى تفويض المحكمين المذكورين بالصلح بينهم وان هؤلاء المحكمين قد قرروا شروط الصلح التي وقع عاينها الطرفان

« وحيث إنه متى ثبت ذلك يعتبر أن المحكمين قد قاموا بأداء ما فوض اليهم وأنهم أجروا الصلح وقرروا شروطه ووافق عليه طرفا الخصوم ولا يعد عملهم هذا مجرد توثيق كما ذهب المدعى الى ذلك « وحيث أنه بناء على ذلك يكون الطعن الثاني على غير أساس ويتعين عدم الأخذ به .

« وحيث أنه عن الطعن الثالث أي أن الورقة موضوع النزاع لم تكن حكماً صادراً من محكمين فقد أوضح قانون المرافعات في باب التحكيم أن المحكمين على نوعين . إما أن يكونوا محكمين مفوضين بالحكم مادة ٧٠٦ أو مفوضين بالصالح مادة ٧٠٤ مرافعات ، والنوع الاول منهم هو من يصدر حكماً بالمعنى الصحيح ويجب في هذه اتباع أحكام القانون الا اذا أعفاه الطرفان من ذلك ، أما النوع الثاني وهم المحكمون المفوضون بالصالح فلا يشترط القانون عليهم اتباع النصوص القانونية (مادة ٧١٨ من قانون المرافعات) ويكفي أن يتوصلوا الى اتفاق طرفي الخصوم على الصلح بالشروط التي يقررونها

« وحيث أنه بناء على ذلك يكون هذا الطعن أيضاً على غير أساس لأنه مذكور بصريح العبارة في العقد المتنازع عليه أن المحكمين قرروا شروط الصلح ووقع عليه الطرفان وهذا كاف لإدعاء الساطة المحولة اليهم ولا محل لاشتراط صدور حكم منهم لأن هذا خارج عن قصد المتعاقدين على التحكيم « وحيث أنه بالنسبة الى الطعن الرابع أي أن الاتفاق الموضح في الورقة موضوع النزاع هو اتفاق عرقي تم بدون تدخل الطرفين فهذا مردود بأن المحكمين قرروا شروط الاتفاق وقبأها الطرفان ووقعوا عليها فيكون هذا الوجه أيضاً على أساس غير صحيح .

« وحيث أنه بالنسبة الى الطعن الخامس وهو أن ورقة الاتفاق موضوع النزاع لا تستمد قوتها من حكم المحكمين بل أنه يستمد قوته من رضا الطرفين به

« وحيث إن حكمة التشريع باب التحكيم في القانون تنحصر في أن طرفي الخصوم يريدان بمحض ارادتهما واتفاقهما تفويض اشخاص ليس لهم ولاية القضاء أن يقضوا بينهم وأن يحسموا النزاع بحكم يصدر منهم أو بصالح يقبلان شروطه فالمحكمون وهم اشخاص بعيدون عن منصة القضاء لا يستمدون هذه الساطة الامن رغبة المتعاقدين و ارادتهما فهم وكلاء مفوضون منهم بالحكم أو الصلح ولا يقوم لتفويضهم أي قاعة الاتفاق طرفي الخصوم الذين فوضوهم وقرار المحكمين الذين يصدر منهم سواء كان في شكل حكم أو في شكل صلح انما يستمد قوته من رضا الطرفين ليس إلا لأن الاتفاق هو قانون المتعاقدين انظر (كتاب المرافعات المدنية جارسونيه بند ٣٦٨ وما بعده)

« وحيث أنه مما تقدم فلا يعيب قرار المحكمين بالصلح أنه مستمد من رضا طرفي الخصوم لأن

هذا الرضا هو أساس كيانه وبدونه لا يتولد له أى أثر قانونى وكما يجوز للمتعاقدين أن يتصالحا معا بدون وساطة أحد يكون هذا كافيافي حسم النزاع بينهما يجوز لهما كذلك أن يحسما النزاع بواسطة اشخاص آخرين يفوضاتهم لهذا الغرض

« وحيث إنه مما تقدم يكون طعن المدعى المبني على أن الورقة مستمدة من رضا للمتعاقدين لامن ولاية المحكمين على غير أساس لان ولاية المحكمين لا يفترض لها أى وجود قانونى الا برضاء المتعاقدين على التحكيم فقط ومتى تم التحكيم ووضع المحكمون شروط الصلح وقبله الطرفان ووقعا عليه فلا محل لأن يتبرم أحد منهما من هذه الشروط أو أن يفات من الاثر القانونى الذى يلصق بالتحكيم وقرار المحكمين

« وحيث إنه مما تقدم تكون الصيغة التنفيذية الصادرة من رئاسة محكمة مصرفى محلها ويتعين رفض هذه الدعوى :

(قضية عبد المجيد بك سيف النصر وحضر عنه الاستاذ عبد الخالق عطيه ضد الاستاذ زكريا مهران الحامى وآخرين رقم ٩٨٤ لسنة ١٩٣٢ ك - رئاسة وعضوية حضرات القضاة زكى خير الايونجى ومحمد بركات ومحمد على جمال الدين)

١٤

محكمة أسيوط الملكية الأهلية

٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٢

حوالة بالدين . بسند أوحكم - بدون رضا المدين . عدم جوازها
المبدأ القانونى

ان المادة (٣٤٩ مدنى) التى نصت على أنه لا تنتقل ملكية الديون والحقوق المبيعة ولا يعتبر بيعها صحيحا الا اذا رضى المدين بذلك بموجب كتابة - قد تنطبق على كافة الديون والحقوق والدين المحكوم به لم يخرج عن كونه ديناً أوحقا .
وفضلا عن ذلك فان هذه المادة مأخوذة عن

الشرعية الاسلامية الغراء وبالرجوع الى كتب الفقه الاسلامى نجد أنها بنت اشتراط قبول المدين المحال عليه على سبيلين (أولا) أنه لا يصح أن يلزم المدين المحال بالدين بدون التزام له (ثانيا) اختلاف الناس فى المطالبة بالدين فمنهم من يعنف فيه ويستعجل ومنهم من يساهل ويمهل ويسامح والسبب الاول متوفر فى الحكم والثانى غير منعدم بعد الحكم

المحكم

« حيث انه عن الدفع الفرعى بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الاشكال فى التنفيذ فقد تنازل المستشكل عن أشكاله مقتصر على طاب القضاء بطلان الحجز وهو الشرط الباقى من الدعوى

« وحيث ان الحجز حصل بناء على حكم صادر للمدعى عليه الأول ضد المدعى حوله للمدعى عليه الثانى وهذا حجز بمقتضاه

« وحيث انه لذلك يجب البحث فيما اذا كان يجوز تحويل الأحكام بغير رضا المدين المحكوم عليه أم ان هذا الرضاء يشترط لصحة تحويل الحكم كما فى حالة تحويل السند الاصلى المحكوم بمقتضاه - نصت المادة ٣٤٩ مدنى : لا تنقل ملكية الديون والحقوق المبيعة ولا يعتبر بيعها صحيحاً الا اذا رضى المدين بذلك بموجب كتابة .
وعبارة هذه المادة صريحة فى الاطلاق بين كافة الديون والحقوق والحكم لم يخرج عن كونه ديناً أو حقا وقد قال الاستاذ أحمد بك نجيب الهلالى فى كتابه شرح القانون المدنى فى العقود فى الفقرة رقم ٧٨٩ ص ٥٦٥ ان الشارع لم يفرق بين حوالة الدين الناشئ عن سند أوحكم . كذلك قررت المحاكم أخيرا - استئناف مصر أول يناير سنة ١٩٣٠

المدين شرع لمنع الوطنيين من الهروب من اختصاص المحاكم الأهلية وقضاتهم الطبيعيين فيما يتعلق بالتعهدات الحاصلة بينهم فاذا ما فصل في الدين حكم نهائي يصبح رضا المدين غير ضروري « وحيث انه لمعرفة حقيقة الاسباب التي بنت عليهم الشريعة الغراء تلك القاعدة يجب الرجوع الى كتب الفقه الاسلامي - جاء في الزيلعي الجزء الرابع ص ١٧١ عن سبب اشتراط رضا المدين : والمحال عليه يلزمه المال ويختلف عليه الطلب والناس متفاوتون . فمنهم من ينفذ فيه ويستعجل ومنهم من يساهل ويمهل ويسامح - وجاء في حاشية ابن عابدين الجزء الرابع ص ٣٠٢ : واما رضا الثالث وهو المحتال عليه فلائها الزام بالدين (للمحال) ولا لزوم بلا التزام وجاء في بدائع الصنائع جزء ٦ ص ١٦ : لأن الناس في اقتضاء الديون والمطالبة بها على التفاوت وبعضهم أصعب فلا بد من قبوله ليكون لزوم ضرر الصعوبة مضافا الى التزامه . أما المبسوط الجزء العشرين باب الحوالة ص ٥٢ والفتاوى الهندية الجزء ٣ ص ٢٩٥ و ٢٩٦ فلم يذكر أسبابها . انما شددت الفتاوى الهندية في الشروط التي ترجع الى المحال عليه وقالت انه لا يصح القبول من الصبي وان كان قاصلا سواء كان محجورا أو مأذونا في التجارة وان قبل وليه عنه لا يصح مع انها قررت أنه بالنسبة للمحيل والمحال تمقد حوالة الصبي العاقل موقوف فاذاها على اجازة وليه ومثل ذلك جاء في بدائع الصنائع المشار اليه في الصحيفة ١٦ أيضا . إذن السببان الحقيقيان لاشتراط الشريعة الغراء رضا المدين هما (أولا) أنه لا يصح أن يلتزم المدين للمحال بالدين بدون التزام له (ثانيا) اختلاف الناس في المطالبة بالدين واحتمال تساهل الدائن الاصل دون المحال . اما عن السبب الاول

المحالة ١٠ رقم ٢٧٣ ص ٥٥٠ وأسيوط الابتدائية في ٢٦ يناير سنة ٩٢٥ - المحاماة ٥ رقم ٣٧١ ص ٤٢٩ وبيا الجزئية في ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٦ المحاماة ٨ رقم ٢٧٧ ص ٣٨٩ الا أنه سبق أن بعض المحاكم لم تكتف بعبارة النص واطلاقه مع أنه لا اجتهد مع النص اذا كان صريحا غير غامض ولا قيد بلا مقيد - وبحنت في حكمة وجوب رضا المدين وقررت محكمة دمنهور الجزئية - المجموعة الرسمية سنة ١٩٢٠ رقم ٩٩ ص ١٦٠ - أن القاعدة المنصوص عنها بالمادة ٣٤٩ مدني التي تحتم لصحة الحوالة أن يكون المدين المحال عليه راضيا بها لا يسرى اذا حل حكم بالدين محل السند الاصل ويكتفي في هذه الحالة اعلان المدين المحكوم عليه بالحوالة بناء على ما يأتي : ان الشارع استمد هذه القاعدة من الشريعة الاسلامية الغراء متوخيا في ذلك أولا مصلحة المدين . ثانياً مصلحة المحال . لأن المفروض أن المدين يبحث عن الدائن الذي يرتاح في معاملته لاثقة التي بينهما وقد تكون له مصالحة أدبية في ذلك وهي وثوقه من أن الامر يبتى سرا مكتوما بينهما فلا يود أن يدخل أجنبي بينهما فاذا ذهبت هذه الثقة المتبادلة بين الدائن ومدينه حيث حل النفور بينهما ورفع الامر للقضاء وصدر حكم قطعي للدائن ضد مدينه كما في الحالة المطروحة الآن أمام المحكمة فان الحال يجب أن يختلف عما جاء في نص المادة ٣٤٩ السالفة الذكر اذ قد زال السبب الذي من أجله وجب رضا المدين بالتحويل . وقرر حكم الاستئناف المختلط الصادر في ١٦ مايو سنة ١٩١٨ مجموعة التشريع والقضاء المختلط ٣٠ ص ٤٣٥ المشار اليه في الجدول العشري المجموعة المذكورة سنة ٩٠٨ - ٩١٨ رقم ١١٢٩ ص ١٠٥ أن رضا

فانه متوفر تماما في حالة عدم رضا المحكوم عليه والسبب الثاني قد لا ينعدم كلية والدائن الذي يساهل ويعمل ويسامح قبل الحكم كذلك قد يعمل ويساهل ويسامح بعد الحكم. يضاف الى ذلك التشدد المشار اليه في الشروط التي ترجع الى المحال عليه ويظهر من ذلك أن سرية المعاملة لم تكن ملحوظة لدى الفقهاء والشهادة واجبة في الشريعة الفراء بدليل الآية الكريمة (يا أيها الذين آمنوا اذا تدانتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ... واستشهدوا شهيدين من رجالكم ولا يأب الشهداء اذا مادعوا واشهدوا اذا تبايعتم ولا يضار كاتب ولا شهيد) ولا يخفى انه اذا كان هناك كاتب غير المتعاقدين وشاهدان لم يبق سر غالبا كما أنه ظاهر أن السبب الذي استندت عليه المحكمة المختاطة في حكمها المشار اليه لم يكن ملحوظا بداهة من فقهاء الشريعة الاسلامية .

« وحيث انه فضلا عن ذلك فان للمدين المحكوم عليه من المحاكم الاهلية مصاحبة أيضا في عدم اجازة تحويل الحكم الصادر ضده الا برضائه اذ قد يحول المحكوم له الحكم لاجنبى ارهاقا للمحكوم عليه في التنفيذ بواسطة المحاكم المختاطة وهذا ما جعل محكمة الاستئناف المختاطة تعدل عن الرأى الاول في الحكم سالف الذكر وتقرر في ٧ فبراير سنة ١٩٢٤ بمجموعة التشريع والقضاء المختلط ص ٢١٢ (انظر نجيب بك الهلالى في الموضع الذى سبق ذكره والجدول العشرى للمجموعة المذكورة ١٩١٨ — ١٩٢٨ رقم ٩٧٣ ص ٩٢) بان لافرق فيما يتعلق بوجوب رضا المدين بالتحويل بين دين طادى ودين بمقتضى حكم وقد قررت محكمة استئناف مصر الاهلية في أول يناير سنة ١٩٣٠

في حكمها السابق الاشارة اليه أنه لافرق بين حوالة الدين الناشئ عن سند أو عن حكم لأن الشارع أراد حماية المدين في اشتراط رضائه بالحوالة فما دامت هذه المصلحة قائمة في الحالتين فلا محل لاعتبائها .

« وحيث انه لذلك يكون الحجز باطلا لبطلان الحوالة ولا يصح القول بأنه لا مصلحة للمدعى في التمسك ببطلان حوالة الحكم بناء على أنه دافع للمبلغ على كل حال لان كل سند حكما كان أو غير حكم واجب دفعه على كل حال .

(قضية مصباح موسى سولم ضد قرياقص نصر وآخرين رقم ٢٤٣ سنة ١٩٣٢ ك - رئاسة وعضوية حضرات احمد نشأت بك رئيس المحكمة والقاضين محمد نصر الدين زغول واسحاق عبد السيد)

١٥

محكمة مصر الكلية الاهلية

١٦ يناير سنة ١٩٣٣

معاش . شهادة الميلاد . سواء بالنسبة للموظفين المدنيين والعسكريين . اعتبارها دائما أساسا لتقدير السن . تقدير الاطباء . يزول بظهورها .

المبدأ القانونى

يستتج من نص المادة الثامنة من قانون المعاشات الملكية الصادر في ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ . والمادة ٤٠ من قانون المعاشات العسكرية نمرة ٢٨ الصادر في ١٤ يوليو سنة ١٩١٣ ان أساس تطبيق قانون المعاشات على الموظفين هي شهادة الميلاد أو مستخرج رسمى من دفتر المواليد . فان تعذر فالتقدير يكون بواسطة القومسيون الطبي في حالة الموظفين المدنيين وبمعرفة طبيين من أطباء الجيش في حالة الموظفين العسكريين وبعبارة أخرى فحالة التقدير بواسطة الاطباء هي حالة قصوى أمام الاستحالة المادية . فاذ

ظهرت شهادة الميلاد بعد تقدير الاطباء فتكون هي المعول عليها في تقدير سن الموظف

المحكمة

« حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى يطالب وزارتي المالية والحربية متضامتين بأن تدفعا له مبلغ ٧٥٦٨ جنيهًا وفوائده من يوم احواله على المعاش لحين تمام الوفاء وذكر في مذكرته بيان مفردات مبلغ التعويض وذلك للأضرار التي لحقت به من جراء احواله على المعاش قبل السن القانوني .

« وحيث ان المدعى بنى تعويضه على أن الوزارة أحواله على المعاش في ٢٢ يناير سنة ١٩٢٧ طبقا لقانون المعاشات الصادر في سنة ١٩١٣ الذي يحيل على المعاش الضابط متى بلغ ٥٥ سنة ولم يزل في رتبة الأميرالاي .

« وحيث ان النزاع القائم الآن بين المدعى ووزارة الحربية هو أساس تقدير هذا السن ، فالمدعى يقرر بأنه طبقا للأوراق الموجودة بملف خدمته والتقديرات التي حصلت بمعرفة أطباء الجيش والقومسيون الطبي لا يبلغ سنه الخامسة والخمسين الا في سنة ١٩٢٨ باعتباره من مواليد سنة ١٨٧٣ والوزارة تقرر بأن المدعى من مواليد سنة ١٨٦٩ وكان يجب احواله على المعاش من سنة ١٩٢٤ قبل وصوله لرتبة الأميرالاي .

« وحيث انه تبين للمحكمة من الاطلاع على ملف الدعوى أن المدعى التحق بالمدرسة الحربية في أول يناير سنة ١٨٨٩ باسم محمد أمين دون أن يقدم شهادة ميلاد وتعين ملازم ثاني في سنة ١٨٩١ وظل يترقى الى أن وصل في أول يناير سنة ١٩٢٥ الى رتبة الأميرالاي .

« وحيث انه بمقتضى القانون رقم ٢٨ الصادر في سنة ١٩١٣ والتي نصت المادة ٤٠ منه على

ما يأتي : « اذا تعذر اثبات عمر الضابط بدقة بمقتضى شهادة ميلاد أو شهادة رسمية من دفتر قيد المواليد يقدر عمره بمعرفة طبيبين من أطباء الجيش » - تحرر للمدعى خطابا في ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٤ طلب منه اعطاء بيانات تساعد على استخراج سنه من دفتر قيد المواليد فاجاب في ١٥ اكتوبر سنة ١٩١٤ بأنه ولد في الاسكندرية في سنة ١٨٧٢ تقريبا واسم والده وشهرته وصناعته حسن أفندي غريب عباسي يوزباشي سابقا (راجع المستند نمرة ٣ حافظة الحكومة)

« وحيث انه تعذر في ذلك الوقت على الوزارة من البيانات المقدمة من المدعى الاستدلال على سنه الحقيقي فتحصل المدعى على شهادة طبية في ٦ اكتوبر سنة ١٩١٤ طبقا للمادة ٤٠ من القانون نمرة ٢٨ سنة ١٩١٣ من جناب حكيم باشي قسم مصر وطبيب آخر (راجع المستند نمرة ٣ حافظة الحكومة) يستفاد منها أن المدعى من مواليد ٦ اكتوبر سنة ١٨٧٣ حيث قدر سنه بأحدى وأربعين سنة بتاريخ الشهادة المذكورة ثم أودعت هذه الشهادة في ملف خدمته .

« وحيث انه في سنة ١٩٢٣ ظهر لوزارة الحربية أن بعض الضباط تلاعبوا في اعطاء المعلومات الصحيحة الخاصة بتاريخ ميلادهم والبعض قصد التفضيل لعدم تمكين الوزارة من البحث في دفاتر الصحة والعشور على حقيقة سنهم فقررت في سبتمبر سنة ١٩٢٣ باعادة التحقيق في سن ٨٦ ضابطا والبحث عن شهادة ميلادهم واعادة تقدير سنهم .

« وحيث انه بمراجعة البيانات التي كتبها المدعى بخطه في التقارير السرية عن المدة ما بين سنة ١٨٩١ الى سنة ١٩١٢ تبين أن ميلاده كان يلبده هيا شرقية تارة في سنة ١٨٧٠ وتارة في سنة ١٨٧١ وأن اسم والده منطاولي حسن ملاحظ اشغال

بالفنارات ولم يغير خطته إلا في سنة ١٩١٤ حتى ابتداء ادعائه الجديد وقال أن محل ميلاده الاسكندرية في سنة ١٨٧٣ (راجع المستند رقم ١ حافظة الحكومة)

« وحيث أنه أراء هذه الاضطرابات في اجابات المدعى التي كانت تختلف حسب أهوائه ومصالحته لأن ما جاء بالتقارير السرية لغاية سنة ١٩١٢ من أنه ولد بهيافي سنة ١٨٧٠ أو ١٨٧١ وان اسم والده في التقرير الاول سنة ١٨٩١ طنطاوى حسن يخالف ماورد في الاقرار الذي أعطاه في سنة ٩١٤ من أنه من مواليد الاسكندرية في سنة ١٨٧٢ واسم والده وشهرته حسن غريب عباسي رأت وزارة الحربية البحث من الدفترخانة المصرية عن تاريخ ميلاد المدعى في دفاتر ناحية هيا شرقية حوالى ٢٢ يونيه سنة ١٨٧٠ وقبل هذا التاريخ بخمس سنوات وبعده بثلاث سنوات الى أن جاء من دار المحفوظات البيانات الآتية : انه وجدت في قوائم القرعة سنة ٨٨٩ عن ناحية هيا اسم محمد بن طنطاوى عباس مؤشرا أمامه أنه لم يحضر وسحبت له قرعة غياب وأعطيت الى شيخه وانه من ضباط الجيش واسمه محمد أفندى أمين ملازم ثانى كخطاب المديرية المؤرخ ١٩ أبريل سنة ٨٩٤ وأنه مولود في ٢٥ جمادى الآخرة سنة ٢٨٦ هـ (يوافق ٢ أكتوبر سنة ١٨٦٩) راجع المستند رقم ٥ حافظة الحكومة .

« وحيث إن وزارة الحربية أراء هذه المعلومات أحالت الاوراق على قلم قضايا الحكومة التي أفتى بعد الاطلاع عليها بأن تسنين الطبيين الصادر في ٦ أكتوبر سنة ١٩١٤ غير مطابق للحقيقة فأصدرت وزارة الحربية قرارا في ٢٤ أبريل سنة ٩٢٦ بأحالة المدعى على لجنة طبية لاعادة تسنيته بعد اطلاعها على جميع الاوراق التي حصت

عليها الوزارة وبعد الكشف على المدعى في ٢ مايو سنة ٩٢٦ قررت أن سنه في هذا التاريخ لا يقل عن ٥٣ سنة و ٧ اشهر أى يبلغ سن ٥٥ في ٢ أكتوبر سنة ٩٢٧ .

« وحيث أنه بعد ذلك لم يرق لوزارة الحربية السكوت على هذه المعلومات والتي ظهرت منها تضليل المدعى لها فصارت في أبحاثها الى ان وجدت بدفتر مواليد ناحية هيا شخصا باسم محمد ولد طنطاوى عباس الاول مولود في ١٥ رجب سنة ٢٨٣ هـ والثانى مولود في ٢٥ جمادى الآخرة سنة ٢٨٦ هـ وهذا الاخير طلب للتجنيد في سنة ٨٩٢ بعد اقتراعه في ١٨ مايو سنة ٨٨٩ وتأشروا أمام اسمه بأنه تجاوز من أخيه حسن عباس بأنه تعين ملازم ثانى بالاورطة الثالثة البيادة بالعباسية باسم محمد أفندى أمين (راجع المستندات رقم ١١ و ١٢ حافظة الحكومة)

« وحيث ان هذه المعلومات تطابق ماظهر من ملف خدمة المدعى العسكرية من أنه كان في المدة ما بين ٢ مايو سنة ١٨٩٢ الى ٣ مايو سنة ١٨٩٣ ملازما ثانيا بالاورطة الثالثة البيادة بالعباسية (راجع المستند رقم ٤ حافظة الحكومة)

« وحيث ان المدعى يقرر بأن حسن المذكور لم يكن أخاه وأن تقدير هذا الشخص ينصب على شخص آخر خلاف المدعى .

« وحيث ان هذا الزعم في غير محله لما هو ثابت من دفتر مواليد مركز هيا بأن الشخص المذكور والذي ينكر المدعى أخوته له اقتراع في البلدة المذكورة تحت نمرة ١٣٣ في سنة ٣٠٢ هـ مؤشرا أمام اسمه في قوائم القرعة أن محل أقامته رشيد ولم يطلب للتجنيد على ناحية هيا ووالده طنطاوى عباس مثل المدعى وهذا الشخص أكبر من المدعى بثلاث سنوات ولا يعقل أن يعطى

المعلومات السابق ذكرها عن وظيفة المدعى والاورطة التي يشتغل بها والدرجة والجهة دون أن يكون حقيقة أخاه .

« وحيث انه للاعتبارات المتقدمة والوقائع التي أكتشفتها وزارة الحربية بصدد سن المدعى والأجابات المتناقضة التي قررها الأخير كتابة والتي ما كان يقصد بها الا تضليل الوزارة لعدم معرفتها سنة الحقيقي كل هذا لا يجعل شكاً عند المحكمة من أن ميلاد الا ميرالاي الرشيدى بك كما هو مبين في سجل مواليد مركز هيا كان في ٣ أكتوبر سنة ١٨٦٩ .

« وحيث انه متى ثبت هذا يتعين على المحكمة البحث فيما استند عليه المدعى من أنه لو فرض وأنه من مواليد سنة ٨٦٩ فلا يحق للوزارة التمسك بهذا التاريخ بعد التسنين الذى حصل له من اللجنة الطبية في سنة ٩١٤ والتي قدرت سنة في ذلك التاريخ ب ٤١ سنة فضلاً عن أن هذه اللجنة مشككة بنص قانون المعاشات الصادر في سنة ١٩١٣ والتي بمقتضاها اكتسب المدعى حقائباً لا يجوز التعرض له .

« وحيث انه بالرجوع الى المادة الثامنة من قانون المعاشات الملكية الصادر في ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ يتبين أنها اعتمدت في تقدير سن الموظفين على شهادة الميلاد أو على شهادة رسمية مستخرجة من دفتر قيد المواليد وفي حالة عدم امكان الحصول على احدى هاتين الشهادتين يعتمد تقدير القومسيون الطبي . وجاء بعد ذلك قانون المعاشات العسكرية نمرة ٢٨ الصادر في ١٤ يولييه سنة ١٩١٣ ونص في المادة ٤٠ منه على أنه إذا تعذر اثبات عمر الضابط بدقة بمقتضى شهادة ميلاد أو شهادة رسمية مستخرجة من دفتر قيد المواليد يقدر عمره بمعرفة طبيبين من أطباء الجيش . يستنتج من نص كلتا المادتين أن أساس تطبيق

قانون المعاشات على الموظفين هي شهادة الميلاد أو مستخرج رسمي من دفتر المواليد فإن تعذر ذلك فالتقدير يكون بواسطة القومسيون الطبي في حالة الموظفين العسكريين بمعنى أنه في الحالة الثانية وهي حالة التقدير بمعرفة الأطباء هي حالة قصوى أمام الاستحالة المادية ، فإن ظهرت شهادة الميلاد أو ما شابهها كان للحكومة الحق في رجوعها عن تقدير الأطباء لانه لا يجوز أن ينال الموظف من الحقوق أكثر مما يعطيه القانون .

« وحيث انه تنفيذا للمادة ٤٠ من القانون رقم ٢٨ سنة ١٩١٣ طلب من المدعى صراحة بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٤ أن يقوم بتعريفه عن اسمه واسم والده وشهرته وجهة وتاريخ ميلاده (راجع الورقة ٢ مستند رقم ٣ حافظة الحكومة) « وحيث ان المدعى بدل أن يجيب اجابة ضريحة على هذا الطلب أرسل شهادة من جناب حكباشى قسم المحروسة وطبيب معه مؤرخة ٦ أكتوبر سنة ١٩١٤ بأن سنة في ذلك التاريخ ٤١ سنة وقال أنه عمل هذه الشهادة لعدم الأهتمام على محل ميلاده .

« وحيث انه يستفاد من ذلك أن التحريات التي أتت من قبل وزارة الحربية لم تعمل الا بعد هذا التاريخ وعلى ذلك أعادت له الخطاب وشهادة تقدير السن وقالت في كتابها أنه لا يمكن التعويل عليها الا بعد اليأس من عدم الاستدلال على اسمه بدفتر المولودين واعادة تكليفه بتقديم تعريفه موضعاً بها اسمه واسم والده وشهرته وتاريخ وجهة ميلاده بوجه التقريب كمن الامر العسكرى نمرة ١٧٩ سنة ١٩١٣ (راجع الورقة نمرة ٣ مستند نمرة ٣ حافظة الحكومة)

« وحيث ان المدعى رد على هذا الخطاب بان ذكر تاريخ ميلاده في سنة ١٨٧٢ تقريباً وان محل ميلاده الاسكندرية وان اسم الوالد ولقبه وشهرته

١٦

محكمة طنطا الكلية الأهلية

١٧ يناير سنة ١٩٣٣

مدین - منزوع ملكيته - عدم اعتباره حارساً على العين - بناءً على

تقييه نزاع الملكية - عدم جواز مطالبته بالحساب

عن ريعها .

المبدأ القانوني

لا يعتبر المدين حارساً على العين المنزوع ملكيتها من تاريخ تسجيل تقييه نزاع الملكية مادام يستثمر ألعقار بغير طريق التأجير . ولا يجوز للدائن في هذه الحالة مطالبته بتقديم حساب عن ريع العقار

المحكمة

« حيث ان المدعية تبنى دعواها بطلب الحساب من المدعى عليهم بالتضامن على ما ذكرته من أن تقييه نزاع الملكية الصادر منها بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٧ الى المدعى عليهم من الثالث الى الاخيرة باعتبارهم ورثة مدينها المرحوم مصطفى مصطفى الجندى قد الحق من تاريخ تسجيله الحاصل في ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٧ ايراد وثمات ١٠ س ١٩ ط و ٤ ف المنزوع ملكيتها بها طبقاً للمادة ٥٤٥ مرافعات أهلى . وأن المدعى عليه الثانى بصفته مندوباً عن المدعى عليه الأول استلم هذه الأطوان بواسطة أحد المحضرين فى يوم ٦ يونيه سنة ١٩٢٨ تنفيذاً للحكم الصادر لصالحه بفسخ بيع تلك الاطيان بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧ فى القضية رقم ٥٦٦ سنة ١٩٢٧ مدنى كلى طنطا المضمومة للملف هذه الدعوى وانه حكم بعد ذلك نهائياً من محكمة استئناف مصر الأهلية بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٩ بالغاء الحكم المستأنف فى القضية رقم ٤٠١ سنة ١٩٢٨ .

حسن أفندى غريب عباس (راجع الورقة نمرة ٤ مستند رقم ٣ حافظة الحكومة)

« وحيث ان هذه الكتابة جاءت خلاف ما كان يقرره المدعى فى التقارير السرية من سنة ١٨٩١ الى سنة ١٩١٢ الأمر الذى أدخل الشك على الوزارة وجعلها تبحث الى ان اهتدت الى تاريخ ميلاد المدعى الحقيقى

« وحيث ان علاقة الموظف لم تكن مع الحكومة بنص المادة ٨ من قانون المعاشات الملكى لسنة ١٩٠٩ والمادة ٤٠ من قانون المعاشات العسكرى لسنة ١٩١٣ الا علاقة نظامية قبل المدعى عند التحاقه بالخدمة العمل بمقتضى لوائح الحكومة أساسها الأول كما بينته المحكمة شهادة الميلاد فان تعذرت فالتقدير بواسطة الأطباء والحالة الثانية حالة مؤقتة زول بظهور الأولى ولا يترتب حسب نص المشرع فى قانونى المعاشات أى حق للموظف المقدر منه بواسطة الأطباء اذا ظهر عكس ذلك من شهادة ميلاده وقد اتفق معظم شراح القانون النظامى على هذا الرأى (ومنهم العلامة ديجوى فى كتابه ص ٤١٢ وما يابها)

« وحيث مما تقدم يكون المدعى قد ولد فى ٢ اكتوبر سنة ١٨٦٩ وتكون الحكومة على حق فى احالته على المعاش بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٢٧ طبقاً للمادة ١٥ من قانون المعاشات العسكرية الصادر فى سنة ١٩١٣ والتي تحيز احالة الضابط من رتبة الاميرال الى المعاش متى بلغ سن ٥٥ سنة (قضية الاميرال محمد بك أمين الرشيد وحضر عنه الاستاذ عبد الكريم بك رؤوف ضد وزارات الحرية والمالية رقم ٢٢٩١ سنة ١٩٣١ ك - رئاسة وعضوية حضرات القضاة ابراهيم بك يحيى ومحمد بركات وعلى رضا)

مدنى كلى طنطا المضمومة لملف هذه الدعوى أيضاً ورفض دعوى الاستحقاق المرفوعة من المدعى عليه الأول بناء على أن الاجراءات التى اتخذها فى دعوى الفسخ كانت نتيجة تواطؤ بينه وبين المدعى عليهم من الثالث للأخيرة

« وحيث انه من هذا تبين أن دعوى المدعية قائمة على أساس حق شخصى تدعيه لنفسها قبل المدعى عليهم متضامنين وليست قائمة على أساس المطالبة بحقوق مدينيتها المدعى عليهم من الثالث للأخيرة طبقاً للمادة ١٤١ مدنى أهلى كما أنها هى نفسها لم تذكر هذا فى أى دور من أدوار الدعوى بل أشركت هؤلاء المدينين أنفسهم فى التواطؤ مع المدعى عليه الأول وطلبت الزامهم شخصياً بتقديم الحساب لها مما تقتضى معه فكرة اقامتها هذه الدعوى باسمهم ولحسابهم .

« وحيث انه يتعين بعد هذا بحث ماذا كان يترتب على مجرد تسجيل تنبيه نزع الملكية أن تصبح غلة العقار المزروعة ملكيته من حق الدائنين ولم أن يطالبوا للمدين أو غيره بتقديم حساب عنها

« وحيث أن نصوص قانون المرافعات الأهلى تختلف فى هذا الشأن عن نصوص قانون المرافعات المختلط والفرنسى فبينما المادتان ٦٢٢ مرافعات مختلط و ٦٨١ مرافعات فرنسى تنصان على أنه اذا لم تكن العقارات المحجوزة مؤجرة للغير يبقى المدين فيها لغاية البيع باعتباره حارساً قضائياً ما لم تنزع يده بحكم بناء على طلب الدائنين أو أحدهم والمادتان ٦٢٥ مختلط و ٦٨٥ فرنسى تنصان على أنه اذا دفع المستأجرون بحسن نية قبل التنبيه عليهم شيئاً من أجره المدة التالية للتسجيل الى المدين المحجوز عليه فيستحق طلبها منه بصفة حارس قضائى - اذا بالقانون الأهلى يتقل بتاتا الاشارة الى الحالة الأولى وينص صراحة فى

المادة ٥٤٧ على الحالة الثانية مما يدل دلالة واضحة على أن الشارع الأهلى تعمد الا ينقل عن القانون الفرنسى أو المختلط النص الخاص بالحالة الأولى وأذن فالمدين الذى يبقى بالعقارات المزروعة ملكيتها لا يعتبر بحكم القانون الأهلى واضعاً اليد عليه باعتباره حارساً قضائياً ما لم يصدر حكم من المحكمة بتعيينه حارساً . فله والحالة هذه الحق فى أن يستولى لنفسه على ايراد العقار وثمراته حتى يعين هو أو غيره حارساً عليه بحكم القضاء أو يتخذ الدائنون الاجراءات التنفيذية على الحاصلات أو ثمنها (من هذا رأى المرحوم الدكتور عبد الحميد بك أبو هيف فى كتابه طرق التنفيذ والتحفظ طبعة ثانية بند ٦٨٣ وما بعده .) ولو أن هذه المحكمة لا تجاربه فيما ارتآه من أنه لا يجوز للمحكمة تعيين حارس على العقار فى هذه الحالة

« وحيث ان القول بغير ما تقدم يترتب عليه نتيجة خطيرة لا يمكن العمل بها فإنه اذا اعتبر المدين حارساً على العقار بحكم القانون من تاريخ التسجيل رغم كون العقار غير مؤجر لترتب على هذا امكان معاقبته بالمادة ٢٩٦ عقوبات باعتباره خائناً للامانة اذا عجز عن تقديم الغلة وقت طلبها منه وهذه نتيجة لا يمكن التسليم بها ولا شك لانه لا عقاب بغير نص ولا يصح الاخذ بالقياس فى مثل هذه الامور

« وحيث انه متى تقرر أن المدين لا يعتبر حارساً بحكم القانون ما دام يستثمر العقار بغير طريق التأجير تعين القول بأنه غير ملزم بتقديم حساب عن الغلة لا أحد فى هذه الحالة

« وحيث ان الحاضر عن المدعية أقر صراحة فى جلسة المرافعة الاخيرة بأن الارض لم تكن مؤجرة للغير فتكون دعواها قبل المدعى عليهم من الثالث الى الاخيرة وهم ورثة مدينها على غير أساس ويتعين رفضها

مصلحة محققة في اختيار احدي الدعويين دون الأخرى . وقد أوضح القانون الفرنسي بجلاء تام كلا من الدعويين وافرد لكل منهما مادة مستقلة (م ٢٠٢٩ و ٢٠٣٠) أما المشرع الأهلّي فقد أراد أن يجمع حكم المادتين في مادة واحدة فأورد المادة ٥٠٥ مدني

٢ - ان دعوى المطالبة بطريق الحلول محل الدائن لا تجوز مباشرتها اذا كان الكفيل قد دفع جزء من الدين . وكان الدائن لم يستوف بعد كامل مطلوبه . وذلك كي لا يضار الدائن بحقوقه ويزاحم بها . أما دعوى الرجوع العادية فلا يرد عليها هذا القيد . والنص الفرنسي لمادة ٥٠٥ مدني واضح في ذلك الصدد ورافع للبس الذي يبعثه نص المادة العربي والذي قد يوهم أن هذا القيد ينسحب أيضا على دعوى الرجوع العادية

٣ - اذا أبرأ الدائن أحد المدينين المتضامنين من التضامن فقط . ولم يرثه من الدين . ودفع الكفيل المتضامن الدين . فله الرجوع على المدين الذي أبرأه من التضامن بكل مادفع

٤ - اذا كفّل الكفيل عدة مدينين متضامين ودفع عنهم الدين فله الرجوع عليهم جميعاً متضامين بكل مادفع

٥ - كذلك له أن يطالب بفوائد المبلغ الذي دفعه من تاريخ دفعه قياساً على حالة الوكيل (م ٥٢٦ مدني)

المحكم

« حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى طالباً

» وحيث انه بالنسبة للمدعى عليهما الاول والثاني فلا توجد بينهما وبينها أى رابطة قانونية تبيح مطالبتها لهما بتقديم حساب عن الغلة إذ هي لا تستحق هذه الغلة كما تقدم القول إلا اذا نفذت عليها أو تعين حارس على العقار بحكم من القضاء وفي هذه الحالة الأخيرة يكون لها محاسبة الحارس عن مدة الحراسة فقط دون ماسبقها ولذا يتعين رفض دعواها قبل المدعى عليهما المذكورين أيضاً وهي شأنها في مطالبتها بدعوى أخرى بما عساه يكون قد نالها من الضرر بسبب قضية الفسخ أو الاستحقاق

(قضية الست روما ميناخنا بصفتها وحضر عنها الاستاذ توفيق جرجس ضد حسن أفندي حافظ وآخرين رقم ٤٨٠ سنة ١٩٣٢ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد عزمي ونصيف الطوشي و ابراهيم كامل واصف)

١٧

محكمة مصر الكلية الأهلية

٥ فبراير سنة ١٩٣٣

- ١ - كفيل . دفعه الدين . حق الرجوع على المدين باحدى الدعويين . الدعوى العادية أو الحلول محل الدائن .
- ٢ - دعوى الحلول محل الدائن . عدم دفع الكفيل كامل الدين . وعدم استيفاء كامل مطلوبه . عدم جواز اقامتها بخلاف دعوى الرجوع العادية .
- ٣ - كفيل . دفعه الدين المتضامن فيه . جواز رجوعه بكامل الدين على المدين الذي أبرأه من التضامن .
- ٤ - كفيل . ضمانته لعدد مدينين متضامين . جواز رجوعه عليهم متضامين .
- ٥ - فوائد . حق رجوع الكفيل بها . جوازه .

المبادئ القانونية

- ١ - للكفيل الذي يدفع الدين حق الرجوع على المدين بمادفع . إما بدعوى الرجوع العادية أو بدعوى الحلول محل الدائن . ولكل دعوى ميزتها وأفضليتها . وقد تكون للكفيل

المدعى عليهما قائمة المزداد . والدعوى المضمومة رقم ٢٠٦ سنة ١٩٢٥ التي يستندان عليها لا تحوى شيئاً من ذلك على انه من غير المنتج تحقيق هذا الادعاء مادام من الثابت ان عقد الايجار الرسمى اللاحق لقائمة المزداد قد نص صراحة على أن المدعى كفيل متضامن لجميع المستأجرين اذالنص الاخير ناسخ حتماً لما قبله فضلاً عن انه لا تعارض بين النصين .

« وحيث انه وان كان عقد الايجار الرسمى قد أحال في التفصيل على عقد الايجار العرفي والاوراق الاخرى الملحقة به والتي لم تقدم ضمن أوراق الدعوى الا أنه يكفى المحكمة لبت في النزاع الحال اقرار المدعى عليهما في مذكرتيهما بأن التزام المستأجرين كان على وجه التضامن فيما بينهم .

« وحيث انه فيما يختص بالوجه الثانى فانه يتضح من القواعد القانونية ان الكفيل الذى يدفع الدين له حق الرجوع على المدين بما دفع . إما بدعوى الرجوع العادية . أو بدعوى الحلول محل الدائن اذ هو ملزم بوفاء الدين مع المدين فهو محل قانوناً وبمجرد الدفع محل الدائن في حقوقه قبل المدين (مادة ١٦٢ فقرة ٢) ولكل دعوى ميزتها وأفضليتها فقد يكون للكفيل مصاحبة محققة في اختيار إحدى الدعويين دون الأخرى فقد تكون دعوى الرجوع الشخصية أفضل اذا كان الدين الاصلى الذى دفعه مما يجرى عليه تقادم المدة القصيرة أو كان قد اتفق على عدم احتساب فوائد له وكان الكفيل يبنى أن يتقاضى فوائد مادفع أو كان يريد الرجوع بتعويض زيادة على المبلغ المدفوع كما قد تكون دعوى الحلول أجزل تقعا اذا كان تمت حق امتياز أورهن أو اختصاص ملحق بالدين ويريد الكفيل التمتع به (تعليقات دالوز على المادة ٢٠٢٩

الحكم بالزام المدعى عليهم عدا وزارة الاوقاف بأن يدفعوا له متضامين مبلغ ٥٢٠ جنيهاً والفوائد بواقع المائة ٩ من سنة ١٩٢٦ حتى السداد . واستند في ذلك على أن المدعى عليهم (محمد مندور ومحمد حفناوى وامام مندور وعلى عوض وطه عباس والمرحوم عبود عامر الأبحر مورت المدعى عليهم من السادسة الى الحادى عشر) استأجروا من وزارة الاوقاف (المدعى عليها الاخيرة) أطياناً بايجار قدره ٢٣٦٤٦ جنيهاً و ٦٦٨ مايلاً وذلك بمقتضى عقد عرفى تأيد بمقتضى العقد الرسمى المحرر امام مأمور العقود الرسمية بمحكمة مصر المختلطة بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٣ وقد قرر المدعى (وآخران لم يدخلا في الدعوى الحالية) انهم يضمنون المستأجرين في كافة الالتزامات الناشئة عن عقد الايجار وذلك على وجه التضامن وقدموا فوق ذلك ضمانات عقارية ولتأخر المستأجرين عن وفاء الايجار ولا ارتباط المدعى معهم برابطة الكفيل المتضامن اضطر ان يسدد عنهم مبلغ ٥٢٠ جنيهاً فتقدم بهذه الدعوى طالباً بالحكم بالزامهم بأن يدفعوا له متضامين هذا المبلغ وفوائده بواقع المائة تسعة من سنة ١٩٢٦ الخ ماورد في طلباته .

« وحيث ان المدعى عليهما الأولين (محمد مندور وامام مندور) دفعا الدعوى بأن المدعى لم يكفل الا طه عباس كما هو ثابت من قائمة المزداد التى سبقت للعقد الرسمى وان المدعى على كل حال لا يستطيع البدء في مطالبتهما قبل أن تستوفى الوزارة جميع مطلوبها طبقاً لنص المادة ٥٠٦ مدنى وانهما أخيراً غير ملزومين بأن يدفعوا شيئاً للمدعى لأن وزارة الاوقاف أبرأتهم من التضامن .

« وحيث انه فيما يختص بالوجه الأول من أوجه الدفع فهو وجه خلو من الدليل اذ لم يقدم

الفصل الخامس نبرة ٣٧

« وحيث ان القانون الفرنسي أوضح بجلاء تام كلامن الدعويين وأقر لكل منهما مادة مستقلة فخص دعوى الرجوع بقيمة ما بذله الكفيل من اصل وماحققت بالمادة ٢٠٢٨ وخص دعوى المطالبة بطريق الحلول محل الدائن في حقوقه بالمادة ٢٠٢٩ و١٤ هو جدير بالذكر هنا لعلاقته بالدعوى الحالية أن دعوى الرجوع العادية غير خاضعة لأي قيد خاص - اما دعوى المطالبة بطريق الحلول محل الدائن فلا تجوز مباشرتها اذا كان الكفيل قد دفع جزء من الدين وكان الدائن لم يستوف بعد كامل مطلوبه وذلك تطبيقاً لنص القواعد العامة في حالة الحلول (م ١٢٥٢) كي لا يضار الدائن بحقوقه ويزاحم بها اما ذلك القيد فلا يرد على دعوى الرجوع العادية و ليس هناك مبرر لفرضه (تعليقات دالوز مادة ٢٠٢٨ ف . فقرة ٣٧ و ٣٨)

« وحيث ان المشرع الا أهلى اراد أن يجمع حكم المادتين ٢٠٢٨ و ٢٠٢٩ فرنسي في مادة واحدة فأورد المادة ٥٠٥ ولكن جاء بالنص العربي شيء من الغموض يشعر القارئ معه ان القيد الأخير قد ينسحب على الدعويين أي على دعوى الرجوع العادية ودعوى الحلول كما أنه خاص بالدعوى الأخيرة فقط ولا يمكن الا ان يكون خاصاً بها كما سبق بيانه . اما النص الفرنسي للمادة فيدفع كل لبس .

« il est subrogé aux droits du »
« créancier mais et ne peut les »
« exercer qu après lui si le »
« paiement n'a été que partiel »

وبهذا المعنى ذهني بك (التأمينات)

« وحيث ان محصل ذلك ان المدعى ولو انه قام بصفته كفيلاً بدفع جزء من الدين الذي لم يستوفه

الدائن بعد بتمامه الا ان دعواه يصح قبولها اذا اقامها على اساس حقه الشخصي في الرجوع بقيمة ما بذله وتعتبر سابقة لا وانها اذا كان يقيمها باعتباره حالا محل الدائن الاصل في حقوقه قبل المدعى عليهم . « وحيث انه بمراجعة ضحيقة الدعوى ومذكرات المدعى يمكن القول اجمالاً انه ينبغي اقامتها على الاساس الاول وان كان يذكر الوجه الآخر من قبيل تدعيمها أو من قبيل الاحتياط على أنه ان جاز القول ان المدعى يخلط بين الدعويين ويجمع بينهما فالمحكمة لا ترى بداً من قبول دعواه على وجهها الصحيح المقبول أي على اعتبارها دعوى رجوع عادية لدعوى حلول وعلى هذا الاساس يكون دفاع المدعى عليهما من سابقة الدعوى لا وانها في غير محله .

« وحيث ان المدعى عليهما يتمسكان بأنه ان جاز قبول دعوى المدعى فلا وجه لمطالبتهما بشيء مما دفع لانهما سددتا مبلغاً كبيراً لوزارة الاوقاف التي أبرأتها من التضامن بمقتضى الايصال المؤرخ ١١ ابريل سنة ١٩٢٧ حيث تعهدت بعدم التنفيذ عليهما إلا بعد التنفيذ على باقي المدينين المتضامنين وفي هذا ما يجعلهما بعيدين عن أن تنالهما دعوى المدعى الذي له أن يرجع فقط على باقي المدينين الذين لا تزال تربطهم رابطة التضامن .

« وحيث انه لتفهم مركز المدعى قبل المدعى عليهما اراء ابراء وزارة الأوقاف لهما من التضامن يتعين التقرير مبدئياً أن المدعى ولو أنه كفيل للمستأجرين الخمسة إلا أنه قبل وزارة الأوقاف يعتبر مديناً متضامناً معهم فيجب البحث في آثار ابراء أحد زملائه بالنسبة اليه .

« وحيث ان الابراء انما أن يكون ابراء عن حصة المدين المتضامن في الدين أو ابراء له عن التضامن فإن كان الأول وجب على الدائنين ختم

حصة المدين المبرأ ولا يجوز له أن يطالب الباقي إلا بقيمة الباقي ويتبع هذا أنه إذا قام أحدهم بدفع هذا الباقي فلا رجوع على من أبرأ ولا تصح مطالبة إلا بنصيبه في حصة المعسر (مادة ١١٤ مدني) وأن كان الأبرأ مجرد أبرأ من التضامن فالحكم يختلف إذ يصح للدائن أن يطالب باقي المدينين بجميع الدين دون خصم لحصة المدين المبرأ لذلك يجب القول حتماً أنه إذا قام أحد المدينين بدفع الدين فله حق الرجوع على المدين المبرأ من التضامن بحصته ويكون كل ما أفاده ذلك المدين أن الدائن لا يصح أن يختاره من بين شركائه ولا محل للأخذ بحكم المادة ١٢١٠ فرنسي التي كانت محل نقد شديد ولم ينقلها المشرع المصري (راجع والتون الجزء الثاني ص ٤٢٧ و ٤٢٨ والفقرة الأخيرة من ص ٤٢٦)

« وحيث أنه يتضح من ذلك أن المدعى عليهما لا يصح لها أن يدعيأ بأنهما وقد أبرأتها وزارة الأوقاف من التضامن قد أصبحت بمنجاة عن رجوع من هو متضامن معهما إذا قام بدفع الدين . »
« وحيث أن المدعى ولو أنه يعتبر مديناً بالتضامن مع المدعى عليهما قبل الوزارة إلا أنه كفيل فله حق الرجوع على المدعى عليهما بجميع ما دفع لا بما يخصهما في المبلغ . »

« وحيث أنه يتعين البحث بعد ذلك فيما إذا كان يجوز للمدعى الرجوع على المدعى عليهم على وجه التضامن . »

« وحيث أنه رغماً عن اضطراب المدعى في طلباته في محاضر الجلسات إلا أنه استقر أخيراً على مطالبته للمدعى عليهم على وجه التضامن بأحواله على الطلبات الأصلية الموضحة بالصحيفة الافتتاحية للدعوى . »

« وحيث أنه لا نزاع في أنه إذا كفل الكفيل

عدة مدينين متضامين ودفع عنهم مفرماً فله الرجوع عليهم جميعاً متضامين بمادفع طبقاً للمبادئ العامة لأن كلا منهم كان مطالباً بجميع الدين فهو قد استفاد من كل مادفع ويقدر مادفع فيجب أن يرد قيمة هذه المنفعة أي جميع ما دفع فالكامل إذا متضامنون إزاء الكفيل وقد نص القانون الفرنسي صراحة على ذلك في م ٢٠٣٠

« وحيث أن المدعى طلب الحكم له بفوائد المبالغ التي دفعها

« وحيث أنه وإن جاء القانون المصري خلوا من نص صريح على الفوائد كما فعل القانون الفرنسي في م ٢٠٢٨ إلا أن القواعد القانونية تسمح بأن يمنع الكفيل فوائد عما دفع قياساً على حالة الوكيل الذي له الحق في أن يتقاضى فوائد المبالغ التي دفعها لحساب موكله من تاريخ دفعها (مادة ٥٢٦)

« وحيث أن المبالغ التي قام المدعى بدفعها لوزارة الأوقاف قد دفعها على جملة دفع فيتعين الحكم له بمجموعها وقدره ٤٧٤ جنيتها على أن يتقاضى فوائد بواقع المائة خمسة سنوياً عن كل دفعة من تاريخ دفعها . »

« وحيث أنه تبين مراجعة إيصالات الدفع أن المدعى قام بدفع المبالغ الآتية في التواريخ الآتية وهي التواريخ التي ترى المحكمة احتساب الفوائد من تاريخها عدا مبلغ ٢٦ جنيتها التي بالايصال المؤرخ ٢٩ فبراير بغير بيان السنة فترى المحكمة اعتبار الفوائد بالنسبة له من تاريخ رفع الدعوى »

(قضية حمزة أفندي عامر الأبحر وحضر عنه الاستاذ محمد سليم ضد محمد مندور وحضر عنه الاستاذ عبد الحائق عطية وآخرين رقم ٩٠١ سنة ١٩٣٣ ك — رئاسة وعضوية حضرات القضاة أحمد نجيب ربيع وعبد العزيز محمد وعبد توفيق رفقي)

طبقاً للمادة ٢ من هذه اللائحة التي تنص على عدم إمكان فتح مثل هذه البيوت في غير الاخطاط المعدة لذلك، كما أنها في حل أيضاً من طلب تطبيق المادة العاشرة التي نصت بصفة عامة على أنه في حالة عدم الاخطار عن فتح المحل طبقاً للمادة الخامسة من اللائحة يكون لجهة الادارة أن تقرر ما إذا كان ينبغي اعتباره من ضمن بيوت العاهرات والتنبيه باقفاله أو الاخطار عنه .

٣ - للقاضي سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب صاحب الشأن أن يأمر قلم الكتاب بحذف الكلمات والجل التي يرى أنها ماسة بالكرامة .

المحكمة

« حيث ان النيابة رفعت الدعوى العمومية على المتهم واتهمته بأنه لم ينفذ قرار البوليس في الميعاد القانوني الخاص باقفال منزله المعد للدعارة وطلبت معاقبته بالمواد ١٠ و ٢٣ و ٢٥ من لائحة العاهرات . فقضت محكمة أول درجة بالبراءة بناء على أن المخالفة لا تتحقق الا اذا أثبت أولاً . ان المنزل من بيوت الدعارة وثانياً لأن الجريمة الحقيقية هي ادارة بيت للعاهرات بدون رخصة وليست عدم تنفيذ أمر البوليس وان النيابة بتعتها في تقديم مالدتها من الأدلة على أن المنزل هو من بيوت العاهرات قدحالت دون أن تمكن المحكمة من هذا الوجه ، فایس أمامها ازاء انكار المتهم الا الحكم بالبراءة ... الى آخر ما ذكر في ذلك الحكم طستأنفت النيابة هذا الحكم ومحكمة ثانی درجة قضت غيابياً بالغاء الحكم المستأنف وعاقبت المتهم بغرامة ١٠٠ قرش والغلق وطبقت المواد التي طلبتها النيابة . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم في الميعاد وبنى معارضته على أمرين : أولاً . ان الوصف الذي رفعت به الدعوى غير صحيح وان صحة

(١٠)

١٨

محكمة قنا السككية الأهلية

٩ فبراير سنة ١٩٣٣

- ١ - لائحة العاهرات - قرار اداري . باعتبار عمل من ضمن بيوت العاهرات . اعتباره نهائياً . عدم جواز مناقشته .
- ٢ - ادارة محل للدعارة . سواء في الاخطاط المعدة لذلك . أو في غيرها . مع عدم الاخطار . تطبيق المادة ٢ من اللائحة
- ٣ - حذف عبارات . من حكم محكمه . جوازه بمرقة المحكمة الاستئنافية .

المبادئ القانونية

١ - نصت المادة العاشرة من لائحة العاهرات على أنه في حالة عدم الاخطار عن فتح محل للدعارة طبقاً للمادة الخامسة من هذه اللائحة يكون لجهة الادارة أن تقرر ما إذا كان ينبغي اعتباره من ضمن بيوت العاهرات والتنبيه باقفال المحل أو بتقديم الاخطار اللازم عنه في ظرف خمسة عشر يوماً ، وإذا مضى هذا الميعاد ولم يعمل صاحب المحل بمقتضى التنبيه فعلى البوليس اثبات ذلك وتحرير محضر مخالفة - مثل هذا القرار حاسم في أن المحل الذي صدر بخصوصه من بيوت العاهرات

وليس للقاضي أن يناقشه أو ينتقده أو يسمع شهوداً على عدم صحته وكل ماله هو أن يبحث في صدور هذا القرار فعلاً من الجهة المختصة وإعلان المتهم به طبقاً للقانون وإعطائه المهلة المقررة ومتى ثبت ذلك يجب عليه أن يحكم بالإدانة .

٢ - إذا تبين أن شخصاً أدار محلاً للدعارة سواء أ كان ذلك في الاخطاط المعدة لذلك أو في غيرها تكون النيابة في حل من طلب معاقبته

المخالفة هي أن المتهم فتح محلاً للدعارة في غير الاخطاط المصرح بها قانوناً طبقاً للمواد ٢ و ٢٣ و ٢٥ من لائحة العادرات ، لأن المنزل موضوع المخالفة غير كائن في الخط المعين للمومسات وأنه بناء على ذلك إذا تبين أنه أعد للدعارة وجبت محاكمة المخالف طبقاً للمواد ٢ و ٢٣ و ٢٥ سالفة الذكر من غير حاجة إلى انذار لأن المخالفة تعتبر تامة بمجرد استعمال المنزل للدعارة . أما المادة ١٠ التي تطلب النيابة تطبيقها فهي خاصة بالمنازل التي تعد للدعارة في الاخطاط المعينة لذلك . . الى آخره - ثانياً - انه مع التسليم بأن وصف النيابة صحيح فإنه من حق المحكمة أن تبحث التهمة من جميع أركانها غير مقيدة برأى الادارة

عن الامر الاول

« من حيث انه بالرجوع لوقائع الدعوى حسب ماهو وارد بالتحقيقات تبين أنه تبلغ في حق عبد الرحيم عبد الله وآخرين بضرب زوجة المتهم (. . .) ولما سئل زوج . . . أى المتهم في ذلك قرران المتهمين ضربوا زوجته وأرادوا أخذ مصاغها (اللبة) منها ولما صرخت هربوا ثم ضبطوا بعد ذلك - وأنكر المتهمون حصول الضرب بمحضر البوليس ولشبهة الجناية انتقل حضرة المأمور وأجرى المعاينة ثم أثبت في محضره أن منزل . . . المتهم معروف انه معد للدعارة وان كثيراً ما عملت احتياطات لضبط المنزل فلم يتيسر وان المنزل موضوع تحت المراقبة السرية - ولما سئل الأشخاص المتهمون بضرب الزوجة أمام النيابة قررا انهم انهما كانا عند زوجة المجنى عليه (المتهم) وارتكبا الفاحشة معها بعلم زوجها وانها كانت تطمع في أخذ كل نقودهما وأنكر الثالث ذهابه معها (راجع قضية نمرة ٣١٣ سنة

١٩٣٢ جنح اسنا المرفقة بهذه القضية) وبناء على ذلك طابت النيابة من المركز انذار . . . وزوجها المذكور بقفل محلها لأنه ثبت من استجواب المتهمين ان منزلها يدار للدعارة وعمل تحقيق في ذلك شهد فيه بعض رجال الحفظ بصحة هذه التهمة ثم انذر المتهم بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٣٢ بغلق منزله المذكور في مدة خمسة عشر يوماً طبقاً للمادة العاشرة من اللائحة سالفة الذكر وتسلم الانذار لشخصه فلم يفعل وقد ورد بهذا الانذار ضمناً ان المنزل في غير الخط المخصص لبيوت العاهرات .

« وحيث انه للفصل في هذه الدعوى يجب الرجوع للمواد التي طابت النيابة تطبيقها والى دفاع المتهم في ذلك

« وحيث انه ان صح أن المنزل يدار للدعارة فعلاً وانه في غير الاخطاط المعدة لذلك فالنيابة في حل من تطبيق المادة (٢) من لائحة العاهرات التي تنص على عدم امكان فتح مثل هذه البيوت في غير الاخطاط المعدة لذلك كما انها في حل أيضاً من طلب تطبيق المادة العاشرة من هذه اللائحة التي نصت بصفة عامة على انه في حالة عدم الاخطار على فتح المحل (طبقاً للمادة الخامسة من هذه اللائحة) يكون لجهة الادارة ان تقرر ما اذا كان ينبغي اعتباره من ضمن بيوت العاهرات والتنبيه باقوال المحل أو بتقديم الاخطار اللازمة عنه في ظرف خمسة عشر يوماً - ومتى مضى هذا الميعاد ولم يعمل صاحب المحل بمقتضى التنبيه فعلى البوليس اثبات ذلك وتحرير محضر مخالفة

« وحيث انه بناء على ذلك يكون الدفع الاول المقدم من وكيل المتهم في ذلك في غير محله

عن الامر الثاني

« من حيث ان المادة العاشرة من لائحة العاهرات

أو يسمع شهوداً على عدم صحته - وصدر حكم آخر من هذه المحكمة في ٤ يناير سنة ١٩٠٥ ومن بين ماورد فيه من الاسباب ما يأتي : ان تقدير ما اذا كان المنزل يعتبر معداً للدعارة اولا متروك لجهة الادارة طبقاً للمادة الاولى من قانون ١٥ يوليو سنة ١٨٩٦ (وهذه المادة قد استبدلت بالمادة العاشرة في قانون ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥) (راجع الجزء التاسع والعشرين والثلاثين لاحكام محكمة استئناف اسكندرية سنة ١٩٠٣ - ١٩٠٤ وسنة ١٩٠٤ - ١٩٠٥)

« وحيث ان ماذهب اليه الدفاع من أن لهذه المسألة نظائر في القانون كحالة مجلس التنظيم اذا قرر بأن منزلاً آيل للسقوط فعليه انذار صاحبه بالازالة في وقت معين فاذا لم يزل قدم للمحاكمة وانه من المسلم به أنه من حق المحكمة أن تبحث فيما اذا كان المنزل حقيقة آيل للسقوط ام لا - هذا القياس لا محل له في حالتنا إذ أنه نص صراحة في المادة ١٤ من قرار وزير الاشغال الذي اصدره في ٨ سبتمبر سنة ١٨٩٩ (لائحة التنظيم) بناء على المادة ١٩ من قانون التنظيم الصادر في ٢٦ اغسطس سنة ١٨٩٩ بأن القاضي عند المخالفة لقرار الهدم يحكم بالغرامة المقررة قانوناً ويأمر أيضاً بعد التحقيق اذا كان هناك لزوم له باجراء الهدم على مصاريف مرتكب المخالفة كذلك لا محل للاستناد كما ذهب اليه الدفاع على حكم محكمة النقض الصادر في ٢٣ مايو سنة ١٩٣٢ الذي قضى بأنه اذا أعطت مصلحة الآثار رخصة لتجار لمدة معينة تكون بذلك خالفت مواد القانون لأن رخصة التجار لا يمكن أن توفت بزمن مالا أن هذا الحكم قد استند على غرض الشارع وعلى نصوص قانون التجار في الآثار واللائحة الصادرة بخصوصه اللذين لم يقيدا التجار

سابقة الذكر التي طلبت اثنيابة تطبيقها ذكر فيها بالنص ما يأتي : لجهة الادارة في حالة عدم تقديم الاخطار من أصحاب المحل ان تقرر ما اذا كان ينبغي اعتباره من ضمن بيوت العاهرات الى آخره - ثم نصت على وجوب اعلان هذا القرار بطريقة ادارية والتنبيه ضمنه باقتال المحل أو بتقديم الاخطار اللازم عنه بحسب ما يقتضيه الحال في ظرف ١٥ يوماً ومتى مضى هذا الميعاد ولم يعمل صاحب المحل بمقتضى التنبيه فعلى البوليس اثبات ذلك وتحرير محضر مخالفة . .

« وحيث ان هذا النص صريح بأن جهة الادارة هي صاحبة الحق في تقدير مصير المحل (موضوع المخالفة) اذا كان يصح اعتباره من بيوت العاهرات اولا فهي القول الفصل في ذلك - وليس للقاضي أن يبحث فيما اذا كان قرارها في ذلك يطابق الحقيقة اولا وكل ماله هو أن يتثبت من صدور القرار والجهة التي اصدرته واعلانه بالطريق القانوني واعطاء المخالف المدة المقررة لتنفيذه وغير ذلك من الاجراءات الشكلية فأذا ما تبين انها تمت وفق القانون تكون المخالفة قد وقعت (وقد تبين مما تقدم في الوقائع السابقة استيفاء جهة الادارة لجميع الاجراءات المطلوبة)

ويظهر أن الشارع قد لاحظ امرين في اعطاء هذا الحق لجهة الادارة - اولا - ستر الاعراض وعدم اجراء تحقيقات وسماع شهادة شهود اذا اطالب من الادارة التذليل على صحة قرارها اذ ربما يكون من وراء ذلك اقتضاح أمر بعض العائلات وثانياً - سهولة تطهير جوار مساكن الاحرار ولقد سار القضاء المختلط على تأييد هذا المبدأ فحكمت محكمة الاستئناف المختلطة منعقدة بهيئة محكمة نقض بأنه يجب الاخذ بقرار جهة الادارة في هذا الشأن وأنه ليس للقاضي ان يناقشه أو ينتقده

بمدة معينة ولا يوجد وجه شبه بين هذه الحالة وحالتها اذ ان جهة الادارة خالفت القانون في هذه الحالة وتجاوزت حدها وأما في حالتنا فلم تستعمل الاحقها الذي قرره القانون .

عمره طلب حذف بعض عبارات طلبها النيابة « من حيث انه وان لم توجد نصوص خاصة في هذا الموضوع في القانون الا أنه يمكن أن يستنتج ضمناً هذا الحق للمحكمة من المواد ٨٥ و ١٥٤ و ١٥٥ و ٢١٤ مرافعات ١٣٦ ت. ج . وقد قضت بذلك محكمة النقض وسارت على ذلك أيضاً المحاكم المختلطة رغم عدم النص فقضت بأن القاضى أذياً أمر من تلقاء نفسه أو بناء على طلب صاحب الشأن قلم الكتاب بحذف الكلمات والجل التي يرى أنها ماسة بالكرامة (راجع في ذلك حكم المحكمة المختلطة جزء ٤ ص ٣٠ و جزء ٢٣ ص ٦٣ و جزء ٣٠ ص ١٧٩ و ٢١٩ ورأى الاستاذ عزيز بك خانكي في ذلك . مجلة المحاماة عدد ٨ سنة ثالثة صحيفة ٣٦٩ وكتاب التشريع السياسى للاستاذ عبد اللطيف بك محمد ص ٤٩١ وما بعدها وحكم محكمة النقض الصادر في ١٦ مايو سنة ٩٣٢ قضية غمرة ١٦٩١ جدول غمرة ٢ قضائية وحكم محكمة أسيوط الصادر في ٢٨ ابريل سنة ١٩٢٥ و مجلة المحاماة سنة خامسة عدد ٧ صحيفة ٦١٩)

« وحيث انه يجب الرجوع بعد ذلك للحكم وما ورد فيه من العبارات التي تطاب النيابة حذفها » وحيث انه قد ورد في الحثية الأخيرة من حكم محكمة أول درجة هذه العبارة « وحيث ان النيابة بتعنتها في عدم تقديم مالدتها من الأدلة على أن المنزل هو من بيوت العاهرات الى آخره » « وحيث انه في الواقع أن النيابة لم يكن غرضها التعنت في تقديم الدليل كما يظهر ذلك من مراجعة

محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم ولكن كل ما ترمى اليه هو أن قرار الجهة الادارية باعتباره المنزل موضوع المخالفة من بيوت العاهرات قرار حاسم في ذلك ولم يكن من حق المحكمة البحث فيه وهي محقة في وجهة نظرها كما سبق الاشارة الى ذلك فلم تر محال مع صدور هذا القرار لتقديم التدليل على ان المنزل معد للدعارة سوى القرار الذي أصدرته الجهة الادارية واذاً فلا محل لأن ترميها المحكمة بالتعنت

« وحيث انه لا شك في أن ذكر كلمة (تعنت) ضمن عبارة « وان النيابة بتعنتها في تقديم مالدتها من الأدلة » معنى لنقد تصرفات النيابة وهو ما لم يكن من حق المحكمة بل من حق رؤسها ويتعين الحكم بحذفها ولو أن الحكم المعارض فيه نهائى بالنسبة للنيابة الا أنه لا شئ يمنع هذه المحكمة من الحكم بذلك حيث أنه يمكن للقاضى من تلقاء نفسه أن يأمر بشطب ما يعمس الكرامة من العبارات طبقاً لما تقدم

(قضية النيابة ضد رقم ٢٠٧٥ سنة ٩٣٢ س - رئاسة وعضوية حضرات مصطفى رشدي بك رئيس المحكمة والقاضين حافظ عيسى عمار ومحمود السيد عقل وحضور حضرة محمود احمد نصر وكيل النيابة)

١٩

محكمة المنيا الكلية الأهلية

١٩ فبراير سنة ١٩٣٣

قاضى الامور الوقتية . اختصاص رئيس المحكمة بهذه السلطة بالنسبة للعرائض والتظلمات المرفوعة اليه دون ولاية القضاء المستعجل .

المبدأ القانونى

رئيس المحكمة هو قاض للأموال الوقتية فيها يختص بالأوامر التي تصدر على العرائض التي تقدم والتظلمات التي ترفع عنها وليس معنى ذلك أن له الولاية في القضاء المستعجل

المحكمة

« حيث ان المستشكل ضدها دفعت باسان وكيابا بدفعين. اولاً - ان رئيس المحكمة غير مختص بالأمور المستعجلة. ثانياً - بعدم قبول هذا الاشكال لان الاشكال لا يكون الا في تنفيذ الاحكام الواجبة التنفيذ وحالتنا هذه تظلم في امر حجز تحفظي

» وحيث عن الدفع بعدم الاختصاص فان اختصاص رئيس المحكمة بالامور الوقتية قاصر على نظر التظلم في الحجز التحفظي الصادر منه بناء على عريضة وليس له ولاية الفصل في القضاء المستعجل وقد سبق ان رفع تظلم عن هذا الحجز بمضمون التظلم الحالي ومبناه ان الدفاتر المرفوع عنها التظلم غير داخله فيما تركه المورث وقضى برفض التظلم وجاء في اسباب الرفض ان للمتظلم الحق في رفع دعوى مستقلة امام المحكمة المختصة وقد قبل هذا القرار ولم يرفع الامر بشأنه الى المحكمة المختصة وبما ان رئيس المحكمة بصفته قاض للامور الوقتية هو ذو سلطة ولائية

jurisdictione graciosa وليس له بمفرده سلطة قضائية ولذا يكون الدفع بعدم الاختصاص في محله ويتعين قبوله وبالتالي لا داعي للبحث في الدفع الثاني (اشكال جلبى افدى صاروفيم وآخرين وحضر عنهم الاستاذ عزيز مينا ضد الست بديعه صاروفيم بصفتها وحضر عنها الاستاذ عبد الحميد عبد الحق رقم ١٢٢ سنة ١٩٣٣ ك - برئاسة اسماعيل محمد بك رئيس المحكمة)

٢٠

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

أول مارس سنة ١٩٣٣

بضائع - مشحونة - مطالبة بقيمتها بعد الشحن - نص المادتين

٢٧٤ و ٢٧٥ تجارى بحرى - تسليم كامل - عدم الحاجة الى

بروتستور أو رفع دعوى في الميعاد المنصوص عليه فيهما

المبدأ القانوني

إن اشتراط المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون التجارة البحرية عمل بروتستور في ظرف ثمانية وأربعين ساعة من استلام البضائع ورفع الدعوى في ظرف واحد وثلاثين يوماً من تاريخها هو كما جرى عليه الفقه والقضاء في حالة ما اذا كان حصل تسليم جزئي وذلك لا مكان تقدر قيمة الخسائر قبل أن يمضي وقت تزول فيه آثارها ومعالمها. كما ذهبوا إلى أن لا محل للبروتستور ورفع الدعوى في الميعاد المنصوص عنه إذا كان القبودان يعلم بالخسارة ولا خلاف فيها بينه وبين الشاحن.

المحكمة

« من حيث انه لا نزاع بين الخصوم في أن المستأنف شحن بضائع بياخرة للمستأنف عليه الثاني ويتولى زعامتها المستأنف عليه الأول بصفة Commandant أي قبودان بلفظ القانون. وهذه البضائع هي أخشاب وبلاط وأسمنت ولا نزاع أيضا في أن المستأنف لم يتسلم شيئاً من الصنفين الأولين وهما ما يطلب بقيمتها في دعواه.

» وحيث انه لا نزاع أيضا في أن المستأنف لم يحم بما تشترط المادتان ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون التجارة البحرية من عمل بروتستور في ظرف ثمان وأربعين ساعة من استلام البضائع ورفع الدعوى في ظرف واحد وثلاثين يوماً من تاريخها

« وحيث ان المستأنف عليه الثاني دفع بعدم سماع الدعوى مستندا في ذلك على نص المادتين المذكورتين لما تضمنه هذا النص من عدم سماع الدعوى على القبودان أو المؤمن بشأن الخسارة الحاصلة للبضاعة المشحونة إذا صار استلامها بدون

عمل بروتستوالح ومن اعتبار البروتستات والمطالبات
لاغية إذا لم تعمل وتعلن في المواعيد السابق
التنويه عنها .

« وحيث ان الفقه والقضاء ذهبا بحق الى أن
الحالة المنصوص عنها في المادتين المذكورتين هي
حالة ما اذا حصل تسليم جزئي وذلك لا مكان تقدير
قيمة الخسائر قبل أن يمضي وقت تزول فيه آثارها
ومعاملها وكذلك ذهبا إلى أنه لا محل للبروتستو
ورفع الدعوى في الميعاد المحدد اذا كان القبول ان
يعلم بالخسارة ولا خلاف فيها بينه وبين الشاحن
وذلك لأنه لا داعي حينئذ إلى عمل الاجراءات
التي من شأنها تقدير قيمة الخسائر فهي معلومة
معترف بها (يراجع المحكمات المقدمان بحافظة
المستأنف فقد أخذوا بالمبدأ المذكور كما يراجع
مؤلف ليون كان في شرح القانون التجاري البحري
ص ٧١٨ بند ٩٣٩)

« وحيث ان المستأنف قدم أخيراً مستندات
قاطعة في ان المستأنف عليه الأول كان يعلم بالخسائر
التي حصلت بالمستأنف وذكرها تفصيلاً في محضر
رسمي أمام موظف مختص (وصوره هذا المحضر
هي المقدمة) .

« وحيث انه مما لا يقبل الجدل أيضاً أن يقال
بأن التسليم جزئي طالما أن المستأنف لم يستلم
شيئاً من الخشب والبلاط المطالب بقيتها فلا يمكن
أن يكون ما استلمه من الاسمنت المشحون مغيراً
للحقيقة السابقة .

« وحيث انه مما تقدم يكون مادفع به المستأنف
عليه الثاني في غير محله ويتعين إلغاء الحكم المستأنف
والقضاء بسماع الدعوى وبإعادة القضية لمحكمة
أول درجة للفصل في الموضوع .

(قضية الشيخ حسن محمود علم الدين ضد حسن أفندي سعيد
وآخر رقم ١٧٣ سنة ٩٢٣ س - رئاسة وعضوية حضرات
القضاة احمد ابراهيم ومحمد مراد الناضوري وحافظ محمد خليفة)

القضايا المستعجلة

٢١

محكمة مصر الكلية الأهلية

أغسطس سنة ٩٢٢

١ - استعجال - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة .

٢ - استبدال حارس - عدم ايداع الريع في الخزينة .

المبادئ القانونية

(١) الاستعجال الذي يحدد اختصاص
هذه المحكمة ويبرره هو الضرورة التي تدعو
إليها مجموعة ظروف العلاقة بين طرفي الخصومة
فهي ليست ارادية للمدعي يدعيها متى أراد .
فينعدم سبب الاستعجال في الحالة التي تستمر
مدة طويلة قبل رفع الدعوى أو قبل استئناف

الحكم الابتدائي الصادر فيها فاذا رفع أحدهم
بعد هذه المدة كان غير مقبول قانوناً

(٣) عدم ايداع الحارس للريع في خزينة
المحكمة سبب ان صح لرفع دعوى استبدال
فلا يستلزم أجلاً طويلاً يستمر فيه . فهو
انما يتعاقب بالذات بغير ان يزيد فيه مضي
الزمن سبب الاستعجال والخطر

وبذلك لا تختص هذه المحكمة بطلب استبدال
حارس اذا كان سبب هذا الاستبدال امتناعه عن
ايداع الريع منذ أكثر من سنة ونصف سنة
المحكمة

« حيث ان الاستعجال الذي يحدد اختصاص

التزاع القائم بينه وبين المدعى عليه على هذا العقار . هذا التزاع الذي خوله صفة رفع دعوى الحراسة ابتداء وقضى بها بتعيين المدعى عليه حارسا ثانيا - لأن حكم الملكية لم يصبح نهائيا بعد فلا يصح ان يغير من مركز الطرفين قبل بعضها البعض شيئا

« وحيث انه لذلك يتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وعلى المدعى الرجوع الى محكمة الموضوع

(قضية محمود حسن جلي وحضر عنه الاستاذ حسن فريد ضد عبد العزيز أفندي عيسى وحضر عنه الاستاذ نجيب قربة رقم ٤٧٩١ سنة ٣٢ مستعجل - رئاسة حضرة القاضي محمد علي رشدي)

٢٢

محكمة مصر الكلية الأهلية

١٦ مارس سنة ١٩٣٣

اختصاص - محاكم شرعية - محاكم أهلية - دعوى ربيع .
دعوى نفقة - على غير من تلزمه النفقة شرعا

المبادئ القانونية

(١) المحاكم الأهلية هي محاكم القانون العام تختص بالفصل في كل ما يتناول الملكية العامة من حقوق والتزامات - والملكية هي جوهر الحقوق المدنية عموما - فهي هيئة ذات اختصاص عام تقرر الحقوق وترتب أثرها في مال الافراد ، وتتعهد هذا الأثر بطرق التحفظ والتنفيذ ، وبجانب ذلك تقوم جهات الأحوال الشخصية وتختص - في الأصل - بكل ما يمس شخص الانسان ولا يتعدى الى ماله . الا ان من الأحوال الشخصية ما يستلزم الالتزام المالي كالنفقة والمهر وما إليها . فتختص بالفصل فيها جهات الأحوال الشخصية اختصاصا محدودا في أمور معينة تحده فكرة واحدة

هذه المحكمة ويبرره هو الضرورة التي تدعو اليها مجموعة ظرف العلاقة بين طرفي الخصومة فهي ليست حالة ارادية للمدعى بدهيها متى أراد « وحيث انه لذلك يعدم سبب الاستعجال في الحالة التي تستمر مدع طوية قبل رفع الدعوى أو قبل استئناف الحكم الابتدائي الصادر فيها فاذا رفع أحدها بعد هذه المدة كان غير مقبول قانونا (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة ١٨ يونيو سنة ٩٢٥ مجموعة التشريع والأحكام المختلطة ٣٨ ص ١١١ - وحكم محكمة الاستئناف المختلطة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٨ مجموعة التشريع والأحكام المختلطة ٣١ ص ٨ - - وحكم محكمة الاستئناف المختلطة ٢١ مارس سنة ٩٢١ مجموعة التشريع والأحكام المختلطة ٣٥ ص ٣٠٥)

« وحيث - في الموضوع - ان السبب الذي يدعيه المدعى لاستبدال المدعى عليه في الحراسة هو نفسه السبب الذي استند اليه في رفع هذه الدعوى بالذات أمام محكمة طنطا الكلية الأهلية وقضت فيها بتاريخ ١٩ يناير سنة ٩٣١ بعدم اختصاصها بنظرها وبدهي انه كان قبل رفع تلك الدعوى بمدة ما

« وحيث انه لا يرد على ذلك أن هذا السبب بدأ قابلا ثم تزايدت فوفرت فيه صفة الاستعجال المبرر لاختصاص هذه المحكمة فان هذه الصفة تتوافر بمجرد مضي بضعة أشهر لا يودع فيها الحارس صافي ايراد العقار موضوع الحراسة والا فكيف يفهم فرق ما بين التأخير نصف سنة عن سنة كاملة

« وحيث انه لا يرد على ذلك أيضا ان المدعى انتظر حتى يحكم له بالملكية من المحكمة الأهلية : أولا - فان صفته في رفع هذه الدعوى لا تستمد من ملكيته العقار موضوع الحراسة بل من

لا تخرج عنه الا على حساب المحاكم الاهلية واعتداء على اختصاصها العام

(٢) لذلك يكون للمحاكم الاهلية سلطة الاشراف على احكام جهات الاحوال الشخصية لنزق صدورها في حد اختصاصها لانها هيئات ذات وظيفة خاصة تدور مع العلة فيه وجودا وعدما

وقد نص المشرع المصري على هذا الاشراف في :
أولا - لائحة تنفيذ اجراءات المحاكم الشرعية
الصادرة في سنة ١٩٠٧ والامرير العاليين
الصادرين في أول مارس سنة ١٩٠٣ و ١٨ نوفمبر
سنة ١٩٠٥ بتشكيل مجلس طائفة الانجيليين الوطنيين
والأرمن الكاثوليك

إذ نصت على ان تنفيذ الاحكام الصادرة من
هذه الهيئات لا يكون إلا اذا صدرت في حدود
اختصاصها .

ثانيا - في المادة ٣٤٨ من لائحة ترتيب المحاكم
الشرعية التي نصت على أن الاشكال لا يرفع الى
المحكمة الشرعية إلا إذا تعلق بمسئلة شرعية - ومحصل
ذلك أنه إذا أثار تنفيذ الحكم نزاعا مدنيا فيخضع
الى تقدير المحكمة الاهلية تطبق عليه حكم
القانون في اختصاص المحكمة الشرعية بأصداره
فتأمر بالاستمرار في تنفيذه أو ايقافه حسبما
تراه من توفر هذا الاختصاص لها من عدمه .

(٣) تقدير نفقة لصاحب الملك على غاصبه
هو إلزام مدني لا تختص به المحاكم الشرعية التي
يقتصر اختصاصها في النفقات على من تلزمه
شرعا من الاقارب

(٤) التفرقة بين وظائف جهات الحكم

المختلفة تستند الى قاعدة من قواعد النظام العام
لا يجوز التوسع فيها أو القياس عليها فلا تختص
المحكمة الشرعية برد مال منسوب لمجرد أنه
يتعلق بنفقة المالك . على أن هذه العلاقة غير
مفهومة أصلا

المحكمة

« حيث ان محصل الدعوى أن المدعى عليها
رفعت ضد المدعى دعوى أمام محكمة كرموز
الجزئية الشرعية طلبت فيها الحكم بأمره بأداء
مبلغ عشرة جنيهات شهريا قيمته النفقة المقدرة
لها من مجاس حسبي مصر لسكل من محمود واعتدال
وعزيرة اولادها القصر من زوجها المرحوم محمد
افندي صادق ابراهيم ابتداء من أول شهر ابريل
سنة ٣٢ . وقد قضت لها المحكمة المذكورة بذلك
غاييا في ١٣ نوفمبر سنة ٩٣٢ - وحضوريا في
٢ فبراير سنة ٩٣٣ . والمدعى ليس مكلفا شرعا
بنفقة القصر ولا مال لديه لهم تجب منه النفقة .
ولذلك تكون المحكمة الشرعية غير مختصة
بنظر الدعوى قبله . فرفع هذه الدعوى طلب
فيها الأمر بإيقاف تنفيذ حكم محكمة كرموز الشرعية
المذكورة . وقد دفعتها المدعى عليها بعدم
اختصاص المحاكم الاهلية . وهذه المحكمة بنظرها
وبعدم قبولها - ثم تنازلت في مذكرتها عن هذا
الدفع الأخير .

« وحيث ان المحكمة ترى ان تتناول كل دفع
يبحث خاص فيما يلي .

أولا - عدم اختصاص المحاكم الاهلية .

« حيث ان المحاكم الاهلية هي محاكم القانون
العام تختص بالفصل في كل ما يتناول الملكية
العامة من حقوق والتزامات - والملكية هي

الاهلية للفصل في أمر التنفيذ بالذات عند ما ترفع اليها دعوى تعويض ضد الادارة لامتناعها عن تنفيذ الحكم أو لتحديد حجية الحكم ومقدار ما يتمتع به من قوة الشيء المحكوم فيه . والا فان البداهة ذاتها ترفض أن يكون الادارة سلطة تقدير لا تتوافر للمحكمة . (راجع كتاب القانون الدولي الخاص للمرحوم الامتاذ أبي هيف بك بند ٥٠٤ والهامش نمرة ٧)

- ثانياً - في المادة ٣٤٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . التي نصت على أن الاشكال في تنفيذ حكم شرعي لا يرفع للمحكمة الشرعية إلا اذا تعلق بمسئلة شرعية . ومحصل ذلك انه اذا أثار تنفيذ الحكم الزاماً مدنياً فيخضع لتقدير المحكمة الاهلية صاحبة الاختصاص العام . تطبق عليه حكم القانون في اختصاص المحكمة الشرعية باصداره . فتأمر بالاستمرار في تنفيذه أو إيقافه حسبما تراه من توفر هذا الاختصاص أو عدمه . والا فليس جائزاً أن تقصر مهمتها على الفصل في موضوع الاشكال وهي ترى أن الحكم بالذات لا يقبل التنفيذ لأن المحكمة التي أصدرته لا تملك اختصاص اصداره « وحيث ان اضطراد المحاكم الاهلية والمختلطة على هذا الرأي (راجع كتاب المرحوم أبي هيف بك المرجع المتقدم بند ٥٠٥ و ٥٥٣ . وحكم محكمة الاستئناف المختلطة ١٠ ابريل سنة ٩١٨ بمجموعة الأحكام والتشريع المختلطة ٣٠ ص ٣٤٤ . وحكم محكمة الاستئناف المختلطة ٩ فبراير سنة ٢٦ مجموعة الأحكام والتشريع المختلطة ٣٨ ص ٢١٩ . وحكم محكمة الاستئناف الاهلية بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٣١ المجموعة الرسمية لسنة ١٩٣٣ العدد الأول بند ١٨)

« وحيث انه لذلك يتعين رفض الدفع بعدم (١١)

جوهر الحقوق المدنية عموماً - فهي هيئة ذات اختصاص عام تقرر الحقوق وترتب أثرها في مال الافراد - وتتعهد هذا الأثر بطرق التحفظ والتنفيذ . وبجانب ذلك تقوم جهات الأحوال الشخصية والمحاكم الشرعية والبطركخانات والمحاكمات فيها سواء - تختص - في الأصل - بكل ما يمس شخص الانسان ولا يتعدى إلى ماله - الا أن من الأحوال الشخصية ما يستلزم الالتزام المالي كالنفقة والمهر وما اليهما . فتختص بالقضاء بها جهات الأحوال الشخصية اختصاصاً محدوداً في أمور معينة . تحدوه فكرة واحدة لا تخرج عنه الأعلى حساب المحاكم الاهلية واعتداء على اختصاصها العام .

« وحيث انه لذلك يكون لهذه المحاكم سلطة الاشراف على احكام جهات الأحوال الشخصية لترقب مقدار ما يتفق مع اختصاصها أو يخرج عنه فتعتدى به على اختصاص المحاكم الاهلية . فهي هيئات ذات وظيفة خاصة يجب ان يدور اختصاصها مع العلة فيه وجوداً وعدمها .

« وحيث انه فضلاً عن ذلك . فقد نص المشرع على هذا الاشراف

- أولاً - في ثلاثة قوانين هامة وهي : لائحة التنفيذ الشرعية الصادرة في سنة ١٩٠٧ (المادة الأولى) والامرين العاليين اللذين صدر ابتشكيل مجلس طائفة الانجيليين الوطنيين في أول مارس سنة ١٩٠٣ (المادة الحادية والثلاثين) وبتشكيل مجلس لطائفة الأرمن الكاثوليك بمصر في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٥ (المادة العشرين) فقد نصت على أن تنفيذ أحكام هذه الهيئات لا يكون الا اذا صدرت منها وهي تملك اختصاص الحكم بها . وهذا النص ولو انه يخضع الأحكام لأشراف الجهة المنوط بها تنفيذها ادارة أو قلم محضرين - فهو اشراف مباشر أيضاً للمحاكم

اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى
ثانيا - الدفوع بعدم اختصاص هذه

المحكمة بنظر الدعوى

« وحيث ان هذا الدفع يستند الى وجهتي نظر مختلفتان عن بعضهما في أساسهما. الاولى: - ان هذه الدعوى هي اشكال في تنفيذ حكم شرعي تختص بنظره المحكمة الشرعية - الثانية: - ان المدعى عليها غير مقيمة في دائرة اختصاص هذه المحكمة

« وحيث ان المحكمة لا ترى كيف تختص المحكمة الشرعية بنظر اشكال في تنفيذ حكم كل منار البحث فيه هو عدم اختصاصها باصداره . فان ذاك بالذات هو معنى اشراف المحاكم الأهلية على تنفيذ أحكام الجهات ذات الوظائف الخاصة . ومع ذلك فليس كل اشكال في تنفيذ حكم شرعي يخضع لاختصاص المحكمة الشرعية كما تقدم . فهي لا تختص الا اذا كان موضع الاشكال مسألة من مسائل الأحوال الشخصية فاذا لم تكن كذلك . أو اذا كان البحث لا يمس الموضوع في قليل أو كثير بل اقتصر على البحث في الاختصاص فقط كان ذلك من اختصاص المحاكم الأهلية عموما . واختصاص قاضي الامور المستعجلة خصوصا .

« وحيث - من الناحية الأخرى - ان محل اقامة المدعى عليها ليس هو القاعدة التي تحدد الاختصاص بنظر الدعوى . فهي ليست دعوى عادية يتبع فيها المدعى محل المدعى عليه . بل هي اشكال في تنفيذ تختص بالفصل فيه المحكمة الكائن في دائرتها التنفيذ ، وتنفيذ حكم النفقة موضوع الدعوى ولو أنه يحتمل تنفيذا ماليا الا أن المدعى عليها قد حددته بدعوى الحبس التي

رفعتها الى محكمة كرموز الشرعية وهو تنفيذ موضوعه شخص المدعى يقع في محل اقامته . « وحيث انه قد يقرب هذا الرأي الى الذهن اذا تصور رفع هذا الاشكال عند تنفيذ حكم الحبس على المدعى عليه الى جهة الادارة المنوط بها التنفيذ فانه يرفع بداهة الى هذه المحكمة وليس ثمة محل للفرقة بين الاختصاص في دعوى الاشكال اذا رفعت بدعوى مستقلة أو في اثناء التنفيذ وقبل تمامه الى المحضر موظف الادارة المنوط به التنفيذ

« وحيث انه لذلك يعمى رفض هذا الدفع أيضا

ثالثا . في الموضوع

« حيث انه لا نزاع في ان المدعى ليس قريبا للقصر المشمولين بوصاية المدعى عليها قرابة توجب عليه النفقة لهم شرعا أو قانونا . وحكم النفقة ذاته لم يقض بها على أساس القرابة بل على اعتبار ان مال القصر تحت يد المدعى عليه تخرج منه النفقة لهم . فهي اذن ليست نفقة قرابة . بل ليست نفقة أصلا . ولو سميت كذلك . بل الزام للمدين بان يؤدي دينه على اقساط معينة . ولم يعرف أن على المدين نفقة الدائن الا تجاوزا - في حالة ما اذا كان أمينا على ماله أمانة جبرية قانونية كناظر الوقف الذي استحق في ذمته ريع المستحقين . والبحث فيها وتقدير أسبابها هو بحث مدني يخضع لاختصاص المحاكم المدنية بداهة

« وحيث ان اختصاص المحاكم الشرعية في القضاء بالنفقات محدود بنفقة الأقارب . ووظائف جهات القضاء المختلفة والفرقة بينها تستند الى قاعدة من النظام العام لا يجوز التوسع فيها أو القياس عليها فلا تختص المحكمة الشرعية برد مال منسوب لمجرد أنه يتعاق بالنفقة التي يدخل القضاء بها في وظيفتها . كما ذهبت اليه محكمة كرموز خطأ .

فيه إحدى جهات الأحوال الشخصية خارجاً عن اختصاصها تعرض للبحث في حالتين : الأولى - أمر تنفيذ الحكم الذي يصدر من إحدى هذه الجهات - الثانية - القضاء في نفس الموضوع إذا طرح للفصل فيه مرة أخرى - وللولاية في كلا الحالتين أساس وضابط يختلف عنه في الأخرى . فلا تحدها - في إيقاف التنفيذ - أن يكون الحكم الصادر من إحدى جهات الأحوال الشخصية ابتدائياً أو انتهائياً . فإن العبرة بالتنفيذ . فهو الأثر المادي للحكم - وهو يجوز للحكم الابتدائي والنهائي - إذا شمل الأول بالنفاذ وولاية المحاكم الأهلية لا تمتد إلى الموضوع الذي فصل فيه إنما تقتصر على إيقاف التنفيذ فقط - بدعوى يصح أن ترفع مستقلة عن أية دعوى موضوعية في صورة إشكال في التنفيذ . وحتى إذا رفعت دعوى موضوعية فأنما تكون بطلب بطلان الاجراءات المترتبة على تنفيذ الحكم الصادر من إحدى جهات الأحوال الشخصية . لا بطلب الفصل في نفس الموضوع الذي فصل فيه ٢ - محصل ذلك ان حالة الاشكال في تنفيذ حكم صادر من إحدى جهات الأحوال الشخصية أمام قاضي الأمور المستعجلة تخرج عن حيز تطبيق المادة ٨١ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية فهي تفترض ان يكون مطروحاً لقضاء المحاكم الأهلية نفس الموضوع الذي فصلت فيه المحكمة الشرعية أو إحدى جهات الأحوال الشخصية الأخرى

٣ - يكفي لاختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالقضاء بالاجراء المستعجل المطلوب أن

فان الاختصاص لا يتسع بقدر هذه العلاقة ولا يجري مجراها . والا فهي موجودة دائماً - في كل حالة اريد فيها تحريكها . بين ما يدخل في اختصاص المحاكم من المسائل وقواعد الالتزام المدني - ومع ذلك فلا يفهم أين توجد العلاقة بين النفقة وبين مال المدعى عايتها - من دين قبل المدعى . وهل يصبح هذا الدين نفقة لمجرد أن المدعى عايتها وقصرها معوزين؟! « وحيث - أخيراً - انه مهما كان في قول محكمة كرموس . أن المحاكم الشرعية هي محاكم القانون العام . من خطأ لا تعرض إليه المحكمة بأكثر مما قدمت . فان في قولها بأن توفر هذه الصفة لها يبيح لها ان تعرض لما يدخل في اختصاص المحاكم الأهلية خطأ صارخاً ترفضه العدالة المجردة » وحيث انه لذلك يتعين إيقاف تنفيذ الحكم (قضية ابراهيم افندي نيه و حضرته الاستاذ عبد الرحمن البيل ضد الست بسيمة كريمة فرغلي بك السيد رقم ١٥١ سنة ١٩٢٢ مستعجل - بالهيئة السابقة)

٢٣

محكمة مصر السككية الأهلية

٢٦ يولييه سنة ١٩٣٣

- ١ - اختصاص المحاكم الأهلية . ولايتها في الرقابة على احكام جهات الأحوال الشخصية . حدود الولاية
- ٢ - إيقاف التنفيذ . اشكال . اختصاص . لجنة تنازع الاختصاص
- ٣ - قاضي الأمور المستعجلة . اختصاصه . حدوده . اختصاص المحكمة المدنية .
- ٤ - مصاريف الدعوى . أساس الالتزام بها .
- ٥ - مصاريف الدعوى . المصاريف الرسمية . ائتاب المحاماة .
- ٦ - مصاريف الدعوى - المادة ٢٥ من لائحة الرسوم
- ٧ - ائتاب الحقيقة . تعريضات
- ٨ - المادة ٢٨١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . تفسيرها .
- ٩ - المادة المذكورة . ائتاب الحقيقة للمحاماة .

المبادئ القانونية

- ١ - إن ولاية المحاكم الأهلية على ما تفصل

تختص المحكمة المدنية بالفصل في الموضوع على أى وجه . بغض النظر عما إذا كانت الدعوى الموضوعية المطروحة فعلاً من اختصاصها أم لا . فإذا جاز القول بأنه لا يجوز أن يطعن في الحكم الشرعى بالبطلان بدعوى أصلية أمام المحكمة المدنية فإن هذه المحكمة مختصة بالفصل في الدعوى بطلب بطلان الاجراءات المترتبة على هذا الحكم

٤ - أساس إلزام من خسر الدعوى بمصاريفها هو التزام قانوني يفرضه القانون لمجرد تحقيق العدالة . فان الشخص الذي كسب الدعوى يجب أن يسترد بقدر الامكان ما أنفقه من المصاريف — وقد نظم القانون لتقديرها قاعدة اجمالية *un système forfaitaire* فلا يلتزم من خسر الدعوى الا بالمصاريف الأساسية وبمعنى آخر المصاريف التي فرضها القانون للسير في الدعوى — وما بقي من المصاريف يبقى على عاتق الطرف الآخر — فليس الالتزام بالمصاريف تعويضاً بحيث يشمل كل ما تحمله من كسب الدعوى من نفقات في سبيلها

٥ - انعقد الاجماع على ألا تتناول المصاريف التي تنص عليها المادة ١١٣ مرافعات أهلي و ١١٨ مختلط و ١٣٢ فرنسي — الا المصاريف التي يفرضها القانون للسير في الدعوى ويحددها بلوائح وتعريفات معينة كالرسوم ومصاريف الشهود واتعاب أهل الخبرة وجزء قليل من اتعاب المحاماة يقضى به الحكم . فلا تتناول الاتعاب الحقيقية التي دفعها من كسب الدعوى لمحاميهِ . لا شيء إلا لأنه إذا كانت العدالة هي أساس

الالتزام بالمصاريف — فقد يحصل كثيراً أن يكون من خسر الدعوى قد دافع عن فكرة قانونية تشعب فيها الرأي بل قد يقضى له ابتدائياً ثم يلغى الحكم استئنافياً — وهو في كل ذلك قد استعان بمحام دفع له أجره .

٦ - لا يرد على ذلك أن المادة ٣٥ من لائحة الرسوم قد عرضت لاتعاب المحاماة بما يشعر أنها تدخل في معنى المصاريف . فهي شبهة زائلة أدى إليها سوء التعبير في النص :

١ - لأن النص أخرج أجر المحامين من عبارة المصاريف . فتصور أن تقدر بعد صدور الحكم القاضي بالزامه بالمصاريف بأمر خاص — فهي إذن ليست مصاريف بالمعنى القانوني للكلمة

ب - لأنه اعتبر الرجوع باتعاب المحاماة جوازياً فلم يقطع به كنتيجة طبيعية للحكم بالمصاريف ولو أراد عكس ذلك لما عسرت عليه عبارة قاطعة كنص المادة ١١٣ — ومعنى الجواز أن الالتزام ليس مطلقاً من كل قيد أو شرط

ج - لأنه ورد في باب « تقدير الاتعاب » ولائحة الرسوم بطبيعتها لا تتناول الأمر التقدير دون الالتزام فهو من شأن القانون المدني وقانون المرافعات . ولعل أقطع ما يدل على ذلك أن المادة تركت أمر الالتزام في حكم الجواز

د - لأن عبارة لائحة الرسوم بأكملها رخوة بعيدة عن الدقة بحيث يعسر تخرج معان قانونية صحيحة على نصوصها — فان المادة ٣٤ — مثلاً تعبر عن أجر الخبراء ومصاريف الشهود بأنها تعويضات

٧ - الاتعاب الحقيقية التي صرفها من كسب

الدعوى هي تعويض يدخل في حكم المادة ١١٥
مرافعات لا يلتزم بها الخصم إلا إذا دفع دفاعاً
كيدياً في الدعوى

٨ - نقلت المادة ٢٨١ من لائحة ترتيب

المحاكم الشرعية الجديدة من المادة ١١٣ و ١١٤
مرافعات أهلي حرفاً بحرف عما يدل على أن
المشرع قد أراد في تفسيرها ما انعقد عليه إجماع
الفقه والقضاء . ولو أراد العكس ل أشار إلى ذلك

٩ - لا يرد على ذلك أن في المذكرة الإيضاحية
لللائحة قد فسرت النص بأنه يتناول اتعاب المحاماة
الحقيقية التي دفعها من كسب الدعوى لمحامي .
فإن في عبارة المذكرة قلقاً واضطراباً لا تستقر
معه إلى أساس معين فلا تظهر نية معينة للمشرع
بحيث يجوز بها تخطي القواعد الأولية التي انعقد
عليها الإجماع :-

١ - فقد بدأت ببيان لما تشمله « مصاريف
الدعوى » فأوردت أمثلة فقالت : « تشمل
الرسوم القضائية وأجور الخبراء ومصاريف
الشهود » . ثم نصت على حكم عام بأن قالت :
« وكل ما ينفق رسمياً في إثبات الدعوى »

وهذا الحكم هو تقرير لما انعقد عليه الإجماع في
تعريف المصاريف - إلا أنها عادت فأوردت أمثلة
أخرى لا تدخل في معنى هذا الحكم ولا في مدلوله
بأن قالت « مثل مصاريف الانتقال وأجر
المحاماة » ولا يفهم كيف تكون مصاريف
انتقال الخصم أو أجر المحاماة « مما ينفق رسمياً »
ب - عادت المذكرة بإيضاح جديد للمصاريف
فقالت : « بما أن بيان المصاريف عمل كتابي

قد لا يستطيع القاضي أن يبين في الحكم قيمته
ولذلك يقوم به الكاتب بناء على طلب من حكمه
بالمصاريف فيقدر الرسوم والمصاريف الرسمية
بالرجوع إلى ملف القضية »

وهكذا بينت المذكرة أن المصاريف هي
التي تقدر بالرجوع لملف الدعوى وأنها الرسوم
والمصاريف الرسمية .

وإتباع المحاماة الحقيقية ليست مما تقدر
بالرجوع إلى الملف بل إن تقديرها عمل قضائي
يقضى به القاضي بناء على أسس وقواعد معينة .
محصل ذلك أن الاتعاب الحقيقية التي صرفها
من كسب الدعوى لا تدخل في مدلول المادة
٢٨١ من لائحة الترتيب وأغلب الرأي أن المشرع
الشرعي قد سها عن نقل المادة ١١٥ مرافعات
كما نقل المادتين ١١٣ و ١١٤ فلا تختص المحاكم
الشرعية بنظرها لأنها تضمنيات مدنية .

المحكمة

« حيث أن الدعوى تتحصل في أنه في ٣١
أغسطس سنة ١٩٣٢ رفعت المدعى عايباً دعوى
على المدعى أمام محكمة عابدين الجزئية الشرعية
طلبت فيها الحكم بالزام المدعى بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه
قيمة ما دفعته لأحد حضرات المحامين الذين تولوا
الدفاع عنها في قضايا شرعية ذكرتها بالمرافعة وقد
حكمت المحكمة المذكورة في ٢٩ نوفمبر سنة
١٩٣٢ بالزامه بأن يدفع لها ٢٥٠٠ جنيه اتعاباً
للمحاماة التي حكم بها عايباً من محكمة عابدين في
القضايا المذكورة ومبلغ ٣ جنيهات اتعاباً للمحاماة
وقد استأنف المدعى هذا الحكم فقضت محكمة

مصر الابتدائية الشرعية بتعديله الى الفى جنيه - وقد رفض كلا الحكمين الدفوع التى دفع بها المدعى الدعوى - والى كانت الدعوى التى طرحها المدعى عليها الى القضاء الشرعى هى فى حقيقتها دعوى تعويض لا تشملها ولاية المحاكم الشرعية فلا يصح الحكم الصادر منها سندا تنفيذيا - وقد رفع المدعى دعوى بطلب ابطال الحكمين المذكورين الى محكمة مصر الكلية محمدا النظرها جلسة ٥ سبتمبر سنة ١٩٣٣ ورفع هذه الدعوى طالب فيها الحكم بايقاف التنفيذ حتى يفصل نهائيا فى تلك الدعوى وحيث ان دفاع المدعى عليها دفع الدعوى بعدم اختصاص قاضى الامور المستعجلة بنظرها تقريرا على عدم اختصاص المحاكم الاهلية عموما بالحد من القوة التنفيذية لحكم صادر من هيئة اخرى أصبح نهائيا - فالدفع فى الواقع دومان يشمل اختصاص المحاكم الاهلية عموما واختصاص قاضى الامور المستعجلة خصوصا تتناول المحكمة بمحذ على هذا الوجه فيما يلى :

عن اختصاص المحاكم الاهلية

« حيث ان ولاية المحاكم الاهلية على ما تنصل فيه جهات الاحوال الشخصية - خارجا عن اختصاصها تعرض للبحث فى حالتين :

الاولى - امر تنفيذ الحكم الذى صدر من احدى هذه الجهات

- الثانية - القضاء فى نفس الموضوع اذا طرح لقضائها مرة اخرى ، والولاية فى كلا الامرين أساس وضابط مختلف عنه فى الاخرى .

« وحيث - فى الحالة الاولى - ان للمحاكم الاهلية ولاية فى الاشراف على احكام جهات الاحوال الشخصية لقرىب مقدار ما يتفق مع اختصاصها ويخرج عنه فتعتدى به على اختصاص احدى الجهات الاخرى أو المحكمة الاهلية

نفسها . وأساس هذه الولاية هو : أولا - طبيعة اختصاص جهات الاحوال الشخصية فهى هيئات ذات وظيفة خاصة يجب ان يدور اختصاصها مع العلة فيه وجودا وعدما . وثانيا - نص المشرع نفسه فى ثلاث قوانين هامة هى لائحة التنفيذ الشرعية الصادرة فى سنة ١٩٠٢ (المادة الاولى) . والاثنين العالين الصادرين بتشكيل مجلس طائفة الانجليين الوطنيين فى أول مارس سنة ١٩٠٣ (المادة ٣١) ومجلس طائفة الارمن الكاثوليك بمصر فى نوفمبر سنة ١٩٠٥ (المادة الخامسة) - وولاية المحاكم فى ايقاف التنفيذ لا يحدها أن يكون الحكم الصادر من احدى جهات الاحوال الشخصية ابتدائيا او نهائيا فان التفرقة بينهما هى تخصيص بغير مخصص ، لأن العبرة بالتنفيذ . فهو الاثر المادى للحكم وهو يجوز ان يحكم الابتدائى والاستئنافى بل الاصل انه لا يستقر نهائيا الا للحكم النهائى وولاية المحاكم الاهلية فى هذه الحالة لا تمتد الى الموضوع الذى فصل فيه بحيث يحدها صيرورة الحكم نهائيا - وانما تقتصر على ايقاف التنفيذ فقط « وحيث - من الناحية الاخرى - ان ولاية المحاكم الاهلية على الموضوع الذى فصل فيه من احدى جهات الاحوال الشخصية ليست ولاية مطابقة بحيث يجوز لها أن تعتبر الحكم غير موجود قانونا بل قد يكون الأمر بالعكس - من الوجهة النظرية على الأقل - فهى ولاية معلقة على رأى لجنة تنازع الاختصاص التى تنص عليها المادة ٨١ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية - وهى ولاية معدومة إطلاقا اذا كان الحكم الصادر من احدى جهات الاحوال الشخصية قد أصبح نهائيا « وحيث انه مهما كانت المادة ٨١ المذكورة لاتناق تطبيقا فى العمل إطلاقا الا أن الحالة التى تصورها تقترض بداهة أن يكون مطروحا لقضاء

دعوى موضوعية بل ان هذه الدعوى هي الوجه الموضوعي للاشكال تقوم على قضائه في أمر التنفيذ « وحيث ان محصل هذا البحث هو رفض الدفوع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية واختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى .

في الموضوع

« وحيث ان المحكمة تعرض فيما يلي لبحث أوجه النزاع في الموضوع لالتفصل فيه فذلك خارج عن طبيعة اختصاصها - انما لتقدير أسباب الجدل فيه - وعلى أساس هذا التقدير تفاضل بين حماية أحد الطرفين أو الآخر - بإجراء مؤقت هو إيقاف التنفيذ أو الاستمرار فيه - حتى تفصل المحكمة المدنية في موضوع الحق بين الطرفين فصلاً قطعياً يضع حداً لآثار الاجراء الذي تقضى به هذه المحكمة .

« وحيث ان مثار النزاع وموضع الفصل في الدعوى هو في

- أولاً - مدى اختصاص المحاكم الشرعية بالقضاء بمصاريف دعوى فصل فيها نهائياً قبل صدور لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الجديدة - وبمعنى آخر مقدار ما يندسج به نص المادة ٢٨١ على الدعاوى السابقة على صدورها

- ثانياً - طبيعة «المصاريف» التي يتناولها نص المادة المذكورة - هل يدخل فيها آتاع المحاماة الحقيقية التي صرفها الشخص الذي كسب الدعوى

أولاً

« حيث ان المادة ٢٨١ من لائحة المحاكم الشرعية تقرر قاعدة من قواعد الاختصاص فهي تعطى هذه المحاكم اختصاص القضاء بمصاريف الدعوى .

« وحيث ان الأصل في قوانين المرافعات والاختصاص ان تسرى على الوقائع السابقة لها اذ ليس للأفراد حق مكتسب في التقاضي الى

المحكمة الأهلية نفس الموضوع الذي فصات فيه احدى جهات الاحوال الشخصية (راجع كتاب المرافعات للمرحوم أبوهيف بك بند ٣٨٣ وما بعده) وهي حالة تختلف تماماً عن الحالة التي تطبق فيها ولاية المحاكم الأهلية في إيقاف تنفيذ الحكم الصادر من احدى جهات الاحوال الشخصية .

فيصح أن ترفع الدعوى بذلك مستقلة عن دعوى موضوعية وفي صورة اشكال في التنفيذ - وحتى اذا رفعت دعوى بالموضوع فانما يطلب بطلان الاجراءات التي ترتبت على الحكم . وهاتان الصورتان هما القائمتان بين طرفي هذه الدعوى . فهما اشكال في التنفيذ مطلوب فيه إيقافه - وهناك دعوى أخرى مرفوعة بطلب بطلان الاجراءات التي ترتبت على الحكم

« وحيث انه بذلك يكون غير صحيح التدايل الذي حاوله الدفاع لتأييد دفعه بعدم اختصاص على أساس فكرة اختصاص لجنة تنازع الاختصاص « وحيث - مع ذلك - فان للدفع سنداً آخر هو

ان الاحكام لا يصح أن يطعن فيها بالبطلان فلا يجوز أن ترفع بذلك دعوى أصاية - وتبعاً لذلك تكون الدعوى الموضوعية التي رفعها المدعى الى محكمة مصر الكلية خارجة عن اختصاصها على أن هذا البحث لا يبنى المحكمة كثيراً : - أولاً -

لأنه يكفي لاختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الدعوى التي طرح له أن تختص المحكمة المدنية بالفصل في الموضوع على أي وجه . فاذا كانت دعوى بطلان الحكم خارجة عن اختصاصها فانما تختص بدعوى بطلان الاجراءات التي ترتبت عليه والنتيجة في كليهما واحدة فليس اختصاص قاضي الأمور

المستعجلة معلقاً على الدعوى الموضوعية القائمة فعلاً - ثانياً - لأن قاضي الأمور المستعجلة يختص بنظر الاشكالات في التنفيذ بغض النظر عن قيام

محكمة معينة دون الأخرى إلا إذا كانت الدعوى قد رفعت بذلك فعلاً - على خلاف فيما إذا كان الذي يمنع سريان القانون الجديد هو رفع الدعوى أو صدور حكم ابتدائي فيها (راجع حكم محكمة النقض في ٤ يناير سنة ١٨٩٦ مجلة القضاء س ٣ ص ١٦٥ وبتاريخ أول إبريل سنة ١٩١١ المجموعة الرسمية س ١٢ ص ١٤٤)

« وحيث أن هذه القاعدة ليست على إطلاقها فإن محلها إلا يحفظ في الاختصاص فكرة تشريعية معينة تتنافى مع انسحاب القانون إلى الوقائع السابقة كتبعية الفرع إلى الأصل فعلاً - فإذا كان سند الاختصاص الجديد للمحكمة هو التقرير على اختصاصها بموضوع معين باعتباره أصلاً يتبعه الفرع فإن بفصلها في هذا الموضوع قبل صدور القانون الجديد تزول ولايتها عن الدعوى وينقطع ما بينها وبين الدعوى الجديدة من صلة ويصبح هذه أصلاً مستقلاً

« وحيث أنه متفق على أن الفكرة التشريعية في اختصاص المحاكم الشرعية بالقضاء بمصاريف الدعوى هي أنها فرع يتبع أصل الدعوى - وهذه التبعية تقضى أن يفصل في أمر الإلزام بالمصاريف مع الموضوع وتبعاً له - لا لشيء إلا لأن الإلزام بالمصاريف لا يتبع حتماً خسارة الدعوى - فهناك أحوال كثيرة لا يلتزم فيها من خسر الدعوى بالمصاريف كما لو كان الطرف الآخر قد ارتكب خطأ في أثناء سيرها أو نشأت مسائل فرعية فيها (راجع كاربنتييه تحت كلمة مصاريف بند ٢٠٥٧

وما بعده) ويجوز أن تقسم المصاريف بين الطرفين بقدر ما ارتكبا من الأخطاء في سير الدعوى ، وهكذا يخضع الإلزام بالمصاريف لتقدير ظروف الدعوى في موضوعها ومركز كل من الطرفين في سير الخصومة فيها - وهو تقدير تستهدي به المحكمة

التي فصّلت في الموضوع في الحكم بالمصاريف تبعاً له - وبهذا الحكم تفصل المحكمة في القرينة القانونية بأن من خسر الدعوى يلتزم بمصاريفها « وحيث أنه تقريراً على ذلك إذا لم يتناول الحكم الفصل في المصاريف انقطعت الصلة بينها وبين الموضوع - وهذه العلة هي سببها والفكرة فيها - حتى ذهب بعض الشراح إلى حد القول بسقوط الحق في المطالبة بها نهائياً بدعوى أصلية (راجع أبو هيف بك بند ١١٠١ وجارسونيه بند ٧٦٢) وقال البعض الآخر أنها تصبح دعوى تعويض يحدد فيها القاضي مسؤولية كل من الطرفين عن خسارة الدعوى وبقدر ما أثير فيها من المسائل الفرعية (راجع كاربنتييه المرجع المتقدم بند ٢٠٥٩) « وحيث أن محصل ذلك أن انسحاب الاختصاص بالمصاريف إلى الماضي لا يمكن أن يكون متمشياً مع قاعدة تبعية الفرع للأصل - وقد يبدو القول بالعكس شاذاً عند ما تتصور المطالبة بالمصاريف عن دعوى فصل في موضوعها منذ أقل من خمسة عشر سنة بقليل وهي المدة الطويلة المسقطة لأحقوق عموماً

« وحيث أن المذكرة التفسيرية للأئحة ترتيب المحاكم الشرعية قد استندت إلى هذه الفكرة فتمشت في تفسير المصاريف على اعتبار أنها هي التي يصدر بالإلزام بها حكم المحكمة في الموضوع فقالت « وبما أن بيان المصاريف عمل كتابي فقد لا يستطيع القاضي أن يبين قيمتها ولذلك يقوم به الكاتب بناء على طاب من حكم له بالمصاريف »

فهى تحصر تطبيق المادة ٢٨١ في هذه الحالة خصرًا مقصوداً به عدم انسحابها إلى الوقائع التي سبقت صدورها لشيء إلا لأن هذا الانسحاب لا يستند إلى فكرة معينة بعد أن انقطعت ما بين الموضوع والمصاريف من صلة - ولأن الحال

بالمصاريف تعويضاً بحيث يشمل كل ما تحمله من كسب الدعوى من نفقات في سبيلها (راجع كتاب *traité élémentaire de procédure civile* للاستاذ موريل طبعة ١٩٣٢ ص ٧٩٦ بند ٦٩٢ وحكم محكمة النقض الفرنسية بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩١١ سيري ١٩٢ - ١٩٧ وحكم محكمة النقض الفرنسية بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٩ (D. H. 30 - 100

« وحيث انه اذا كانت العدالة هي أساس الالتزام بالمصاريف - فقد يحصل كثيراً أن يكون من خسر الدعوى قد دافع عن فكرة قانونية تشعبت فيها آراء المحاكم والفقهاء معاً بل قد يقضى له ابتداءً ثم يلغى الحكم استئنافاً او قد يستند الى تفسير معين لوقائع الدعوى يختلف فيه مع الطرف الآخر وهو في كل ذلك قد استعان بمحام ودفع له أجراً - فلا يتفق مع العدالة كثيراً ان يدفع أجر محامي خصمه الذي كسب الدعوى - وهكذا لا تشمل المصاريف بحكم الأساس الذي يتطلبه الالتزام بها الاتعاب الحقيقية التي دفعها من كسب الدعوى لمحاميهِ . فلا تدخل في حيز تطبيق المادة ١١٣ مرافعات اهلي و ١١٨ مختلط و ١٣٢ مرافعات فرنسي ولا تستحق لمجرد كسب الدعوى . انما هي تعويض يستحقه الطرف الآخر تطبيقاً للمادة ١١٥ مرافعات و ١٢٠ مختلط اذا كان من خسر الدعوى قد أساء استعمال حقه فيها بأن رفع دعوى أو قدم دفاعاً كيدياً أما إذا كانت خسارتها ناتجة من مجرد خلاف في الرأي فيتحمل بها من انفقها وعلى هذا الرأي اضطراد الشراح والاحكام (راجع كتاب المرافعات موريل المرجع السابق بند ٦٩٤ وجارسونيه جزء ثالث بند ٧٨٦ وما بعده وكاربنتيه تحت كلمة *depens* بند ٢٣١٩ ومرافعات ابو هيف بك بند ١١٠١ وحكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٣٠ ابريل (١٢)

بالنسبة للمصاريف السابقة على صدور اللائحة لا يخرج عن أحد أمرين : إما أن يكون الحق قد سقط في المطالبة بها اطلاقاً أو أن تكون الدعوى المستقلة بها هي دعوى أصلية تستند الى فكرة التعويض

ثانياً

« وحيث ان نص المادة ٢٨١ من لائحة الترتيب ورد في عبارة عامة لم تحدد ماهية المصاريف ولا طبيعتها وهي منقولة كلمة كلمة من نص المادة ١١٣ من قانون المرافعات الاهلي والمادة ١٣٠ من قانون المرافعات الفرنسي وقد جلي اجماع الفقه والقضاء في هذين القانونين ماحاط هذه العبارة من ابهام وأرجعها الى حدود معينة - كما ان للالتزام بالمصاريف فكرة تشريعية تحدد معناها فتدور معها وجوداً وعدمياً وبجانب ذلك توجد المذكرة التفسيرية للائحة ترتيب المحاكم الشرعية الجديدة فقد عرّضت لتحديد المصاريف - والمفروض عموماً ان المشرع اذا عبر عن نفسه في مذكرته الايضاحية فقد انقطع السبيل على كل بحث أو تأويل « وحيث ان مثار النزاع هو في تحديد الأساس الذي يفسر المادة ٢٨١ هل هو اجماع الفقه والقضاء الفرنسي والمصري أو المذكرة الايضاحية للمادة المذكورة - ومحل البحث ان هذه المذكرة تختلف عن ذلك الاجماع

« وحيث ان أساس الزام من خسر الدعوى بمصاريفها هو التزام قانوني يفرضه القانون لمجرد تحقيق العدالة فان الشخص الذي كسب الدعوى يجب أن يسترد بقدر الامكان ما انفقته من المصاريف - وقد نظم القانون لتقديرها وسيلة اجمالية *systeme forfaitaire* فلا يلتزم من خسر الدعوى الا بالمصاريف الاساسية وبمعنى آخر المصاريف التي فرضها القانون للسير في الدعوى أو دفعها - وما بقي منها يستمر على طاق الطرف الآخر - فليس الالتزام

ذلك لا يكون بداهة الا على أساس أن من خسر الدعوى قد أساء استعمال حقه فيها فرفعها أو دفعها بدفع كيدية تطبيقاً للمادة ١١٥ مرافعات

« وحيث ان عدا ذلك من المصاريف الغير رسمية التي صرفها من كسب الدعوى في سبيل اثباتها . كأتعاب المحامي والوكلاء avoués والاستشارات القضائية ومصاريف الانتقال وما اليها تدخل في مدلول المادة ١١٥ أهلى و ١٢٠ مختلط فيستحقها كتعويض لا كمصاريف depens على أن المادة لا تتعدى الى غير ذلك من الخسارة التي أصابت من كسب الدعوى من جراء رفعها فهي لا تقضى بعقوبة أو غرامة يجوز تقديرها اجمالاً بقدر ما جرته الدعوى من الخسارة على من كسبها . فان محل ذلك دعوى مسئولية طبقاً لقواعد الالتزامات عموماً (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٠٨ مجموعة التشريع والأحكام السنة العاشرة صحيفة ٢١٠) » وحيث ان في التشريع المصرى الأهلى نصاً عرض لاتعاب المحاماة الحقيقية قد يلقى شبهة على ماساقته المحكمة فيما تقدم من ضوابط للفرقة بين المصاريف والتعويضات التي تناو لها نص المادة ١١٣ و ١١٥ مرافعات وقد يشعر أن التعاب الحقيقية تدخل في مدلول المادة الأولى دون الثانية الا انها شبهة زائلة أدى اليها سوء التعبير في النص - فقد نصت المادة ٣٥ من لائحة الرسوم على ما يأتى : « يجوز طلب أجره المحامين أو الوكلاء ممن حكم عليهم بمصاريف الدعوى بشرط أن تكون هذه الأجرة مقدرة بمعرفة المحكمة أو القاضى ويراعى في تقديرها . . . الخ » « وحيث ان هم ما يلحظ في هذا النص - أولاً - انه أخرج أجره المحامين عن مصاريف الدعوى فلا تناو لها عبارة الحكم العامة (بالزام من خسر

سنة ١٨٩٦ مجموعة التشريع والأحكام المختلطة ص ٢٦٥ - وبتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٠٨ المجموعة المذكورة ص ٢٠ وبتاريخ أول ديسمبر سنة ٩٠٤ المجموعة المذكورة ص ١٧ ص ٤٠ وبتاريخ أول فبراير سنة ١٨٩٩ المجموعة المذكورة ص ١١ (ص ١١٦)

« وحيث انه بذلك تكون المصاريف التي تدخل في معنى المادة ١١٣ مرافعات أهلى و ١١٨ مختلط هي جميع المصاريف التي يفرضها القانون للسير في ادعوى ويحددها بلوائح وتعريفات معينة فتشمل رسوم الدعوى ومصاريف الشهود وأتعاب أهلى الخبرة وجزء قليل من أتعاب المحاماة يقضى به الحكم ولا يرد على ذلك أن في فرنسا لائحة خاصة بأتعاب المحاماة التي يحكم بها وتعتبر من المصاريف فليس معنى خلو القانون المصرى من مثل هذه اللائحة ان تكون الاتعاب التي يقضى في الحكم بها يجب أن توازى الاجر الحقيقي الذي دفعه من كسب الدعوى لمحاميها وقد قدمنا ان هذا الاجر لا يمكن أن يدخل في مدلول المصاريف - وقد كان المعنى الطبيعى لذلك الا يقضى أصلاً بأتعاب محاماة في الحكم والا فلم يقل أحد أن الاتعاب التي تقضى بها المحاكم مادة هي الاتعاب الحقيقية التي تقدرها لمن كسب الدعوى

« وحيث ان الواقع ان المحاكم لا تستند الى أساس معين في الاتعاب التي تقضى بها الأحكام فلا يوجد تعريفة لذلك . وليس ما يحوز في هذه الاتعاب انها الاتعاب الحقيقية لمن كسب الدعوى انما هو تقليد سارت عليه المحاكم قام مقام التعريفة في فرنسا . فالأتعاب التي يحكم بها هي اذن مصاريف لا نزاع في ذلك . على انه ليس ثمت ما يمنع من تقدير الاتعاب الحقيقية للمحامى من كسب الدعوى في نفس الحكم الصادر في الموضوع . الا أن

الدعوى بالمصاريف) بل تصور أن تقدر بعد صدور الحكم من القاضي أو المحكمة بأمر تقدير خاص فهي إذن ليست مصاريف بالمعنى القانوني للكلمة - ثانياً - انه اعتبر الرجوع بالاعتاب المحاماة جوازياً فلا يقطع به كنتيجة طبيعية للحكم بالمصاريف .

ولو أراد ذلك لما عسرت عليه عبارة قاطعة كنص المادة ١١٣ مرافعات ومعنى الجواز ان الالتزام ليس مطاقاً من كل قيد أو شرط وقد صدرت عبارة المادة ١١٥ مرافعات بلفظ الجواز أيضاً فقالت « يجوز للمحكمة في جميع الدعاوى ان تحكم بتعويضات » ثالثاً - انه ورد في باب « تقدير الاعتاب » ولائحة الرسوم بطبيعتها لا تتناول الأمر التقدير دون الالتزام - فهو من شأن القانون المدني وقانون المرافعات - ولعل أقطع ما يدل على ذلك ان المادة تركت أمر الالتزام في حكم الجواز . فيجب لتحديد الاحوال التي يحكم فيها بالاعتاب المحاماة على من يلزم بمصاريف الدعوى الرجوع الى قانون المرافعات وهذا هو محل تطبيق المادة ١١٥ مرافعات فهي تستلزم لذلك أن يكون من خسر الدعوى قد دافع دفاعاً كيدياً

« وحيث - أخيراً - ان هذه المحكمة ترى ان عبارة لائحة الرسوم بأحكامها هي عبارة رخوة بعيدة عن الدقة بحيث يعسر كثيراً تخرج معان قانونية دقيقة على نصوصها ولعل في المادة ٣٤ وحدها مثلاً ظاهراً لذلك فهي تعبر عن أجر الخبراء ومصاريف الشهود بأنها « تعويضات » وقد قدمنا أنها في حكم القانون الصحيح « مصاريف » تدخل في مدلول المادة ١١٣ . والفرقة بين المصاريف والتعويضات هي تفرقة هامة بعيدة الأثر من حيث طبيعة الحق في المطالبة بأبهما والعناصر اللازمة للالتزام بهما

« وحيث ان محصل ما تقدم ان عبارة المادة المذكورة وموضعها في اللائحة ليست بحيث يفترض ان المشرع أراد بها أن يخرج على اجماع الفقه والقضاء في تفسير المادتين ١١٣ و ١١٥ مرافعات

« وحيث ان نقل المادة ١١٣ الى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية في المادة ٢٨١ حرفاً بحرف يفترض ان المشرع قد قصد بها نفس الحدود والامضاء المقررة لها باجماع الفقه والقضاء والا لو أراد العكس لاشار الى ذلك في النص

« وحيث مع ذلك فليس ثمة ما يمنع قانوناً ان يقصد المشرع من عبارة المصاريف ما يخالف الاجماع على تفسيرها بشرط أن يوضح هذا القصد في مذكرته الايضاحية ولو فعل ذلك لكانت هذه الاشارة تفسيراً قاطعاً تدل على نية المشرع مهما تعارضت مع القواعد الاولى في القانون - على ان محل ذلك أن يكون في عبارة المذكرة ما يدل على معنى واضح قاطع لا يدع للشك مجالاً في نية معينة للمشرع والا لكان الرجوع الى اجماع الفقه والقضاء الذي كان قائماً أمام المشرع عند نقله النص هو الاصل

« وحيث ان المحكمة ترى في عبارة المذكرة الايضاحية للائحة ترتيب المحاكم الشرعية قاطعاً واضطراباً لا تستقر معه الى أساس قانوني معين فقد بدأت ببيان ما تشمله مصاريف الدعوى بأمثلة تلتها بحكم عام فقالت « وتشمل مصاريف الدعوى الرسوم القضائية واجور الخبراء ومصاريف الشهود وكل ما ينفق رسمياً في اثبات الدعوى » فهو تعميم يلحق تخصيصاً ، وبذلك تتفق هذه العبارة في تعريف المصاريف مع رأى المسيو موريل في قوله انها المبالغ التي يفرضها القانون للسير في الدعوى frais imposés par la loi وتعريف المحاكم المختصة

بأنها التي تحددها اللوائح العامة. وهذا هو اجماع الفقهاء والقضاء - الا ان المذكرة عادت بعد هذه القاعدة العامة فقدمت أمثلة لا تدخل في حكمها ولا مدلولها فقالت : « مثل مصاريف الانتقال وأجر المحاماة » ولا يفهم كيف تكون هذه المصاريف مما يصرف رسميا في اثبات الدعوى والافهل يتصور ان تكون مصاريف انتقال من كسب الدعوى - وهي التي ترمى اليها بعد ان أتت على مصاريف الشهود - ولا يوجد في لائحة رسوم المحاكم الشرعية مصاريف الانتقال المحكمة ذاتها - مصاريف رسمية ؟ فهي تعويضات تدخل في حكم المادة ١١٥ مرافعات . على ان المذكرة عقببت على ذلك ببيان للمصاريف التي ترمى اليها لا يمكن ان ينصرف الا الى المصاريف الرسمية فقالت « وبما ان بيان المصاريف عمل كتابي قد لا يستطيع القاضي ان يبين في الحكم قيمته ولذلك يقوم به الكاتب بناء على طلب من حكمه بالمصاريف فيقدر الرسوم والمصاريف الرسمية

بالرجوع الى ملف القضية والمصاريف التي هي عمل كتابي يستطيعه الكاتب من ملف الدعوى والتي يتناولها الحكم اجمالا هي المصاريف الرسمية بداهة كالرسوم ومصاريف الشهود وأجر الخبير أمامها كاتعاب المحاماة ومصاريف انتقال من كسب الدعوى فلا يكون في ملف الدعوى ما يدل عليها بل ان تقديرها عمل قضائي يقضى به القاضي بناء على اسس وقواعد معينة فلا يستطيعه الكاتب من مجرد الرجوع إلى ملف الدعوى

« وحيث ان محصل ذلك أن القاعدة العامة التي رسمتها المذكرة كضابط للمصاريف والبيان الشامل الذي بينته لتقديرها يتناقض تماما مع تمثيل المذكرة نفسها عليها باتعاب المحاماة ومصاريف الانتقال - وهكذا يمنع هذا التناقض من إمكان استخلاص تفسير معين يمكن نسبته الى النص العام بحيث يمكن القول ان المشرع اراد به أن يخرج

على اجماع الشراح والمحاكم في تفسير المادة ١١٣ المقابلة للمادة ٢٨١ - فهو تفسير متناقض قلق لا يدل على شيء

« وحيث انه بذلك يتعين الرجوع الى التفسير الذي تقضى به المبادئ الاولى للقانون ويتمشى مع الاساس الذي يستند اليه الالتزام بالمصاريف » وحيث ان مؤدى هذا البحث أن أتعاب المحاماة التي صرفها من كسب الدعوى ليست الا تعويضا لا يستحقه الا على أساس المادة ١١٥ مرافعات وهي لم تنقل الى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وامل هذا امر غير مقصود من المشرع فسهى عنه سهوا وتصور في المذكرة الايضاحية انه يفسر المادة ١١٣ و ١١٥ - فعلق عليها معا في عبارة مختلطة سائبة

« وحيث انه لا نزاع في ان المحكمة الشرعية لا تختص بطبيعة تكوينها بالحكم بتعويض فهو التزام مدني مهما كان موضوع هذا التعويض تبعا للاصل من اختصاصها

« وحيث ان حكم محكمة مصر الشرعية الذي عدل حكم محكمة عابدين القاضي بالاتعاب للمدعى عليها قد اسند هذا الالتزام الى ان قاعدة ازام من اصاب غيره بضرر بتعويضه عن ذلك الضرر قاعدة معروفة ومسلم بها من الفقهاء وان اختلفوا في التفريع عاينها فقد اعتبر الحكم نفسه الدعوى تعويضا عن ضرر اصاب المدعى عليها وقضى فيها على هذا الأساس

« وحيث انه من كل ما ساقته المحكمة فيما تقدم من البحث ترى النزاع في اختصاص المحكمة الشرعية في القضاء باتعاب المحاماة التي الزمت بها المدعى نزاعا جديا ، ولذلك يتعين ايقاف تنفيذ هذه الأحكام حتى يفصل في دعوى الموضوع

(قضية الاستاذ محمد شعراوي وحضر عنه الاستاذان ابراهيم الهلباوي بكو محمد صبرى أبو علم ضد الست فاطمة سرى وحضر عنها الاستاذ محمد حسن رقم ٤٤٣ سنة ١٩٣٣ مستعجل - بالهيئة السابقة)

قضايا المحاكم الجزئية

٢٤

محكمة ملوى الجزئية

١١ يوليه سنة ١٩٣٢

١ - تنفيذ - طلب ايقافه من غير المدين - قاضى الامور المستعجلة.

جواز الحكم بالايقاف - حاله

٢ - اشكال - تمام جزء من التنفيذ - جواز الحكم بايقاف البيع

المبادئ القانونية

- ١ - من المقرر قانوناً أنه يجوز لغير المدين أن يطلب من قاضى الامور المستعجلة ايقاف التنفيذ بناء على ملكيته للمنقولات المطلوب الحجز عليها إذا كان حقه ظاهر لا يحتمل الشك.
- ٢ - من المقرر أيضاً أنه فى حالة تمام جزء من التنفيذ كتوقيع الحجز فعلاً يجوز طلب ايقاف مابقى من التنفيذ كالبيع للمحافظة على حقوق المستشكل مع تحديد ميعاد لرفع الدعوى الموضوعية أمام المحكمة المختصة بنظر إلغاء هذا الحجز بحيث ان مضى الميعاد المحدد جاز لطالب التنفيذ اتمامه .

المحكمة

« حيث ان الزراعة التى كان مشروعاً فى الحجز عايتها بتاريخ ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٢ بزماملوى تنفيذاً للأحكام نمرة ٣٩٠٤ سنة ١٩٣٠ ونمرة ٤٥٨٣ سنة ١٩٢٨ عابدين ونمرة ٧٣٧ سنة ١٩٣١ مصر والزراعة التى حجز على محصولها فى ١٢ مايو سنة ١٩٣٢ تنفيذاً للحكم نمرة ٦١٤ سنة ١٩٢٨ مصر لاجدال فى ملكيتها للمستشكل بحسب الظاهر الذى لا يحتمل الشك وذلك مستفاد من عقد الايجار الرقيم ٢ مايو سنة ١٩٢٩ والنايب التاريخ رسمياً فى ٣ منه

ومن الخطاب الصادر من حلیم أفندى ابراهيم المحامى بالنيابة عن الست خديجة عبد الرحمن إلى المستشكل المتضمن أن الأخير مستأجر بعض أطيان وقف الست المذكورة وهو رقيم ١٧ مارس سنة ١٩٣٠ ومما أجاب به المستشكل ضده الأول فى محضر جلسة ٣٠ يونيه سنة ١٩٣٢ فى الدعوى الحالية عند سؤاله عن الزارع للأطيان من أنه لا يعرف الزارع لها مع ما اتضح من حكم محكمة عابدين فى قضية الاشكال نمرة ٤٢٤١ سنة ١٩٣٢ من أن المستشكل ضده الأول سبق أن حجز على اثاث منزل المستشكل ضدها الثانية المملوك لها خاصة دون الوقف تنفيذاً لحكم واجب التنفيذ على أعيان الوقف مما يشير إلى عدم التزامه حدود حقوقه فى تصرفاته معها على العموم

« وحيث انه من المقرر أنه يجوز لغير المدين أن يطلب من قاضى الامور المستعجلة ايقاف التنفيذ بناء على ملكيته للمنقولات المطلوب الحجز عليها اذا كان حقه ظاهراً لا يحتمل الشك

« وحيث انه من المقرر أيضاً أنه فى حالة سبق حصول جزء من التنفيذ كتوقيع الحجز فعلاً يجوز طلب ايقاف مابقى من التنفيذ كالبيع للمحافظة على حقوق المستشكل وترى المحكمة فى الدعوى الحالية ايقاف مابقى من التنفيذ قبل المستشكل عن الحكم نمرة ٦١٤ سنة ١٩٢٨ السالف الذكر مع تحديد ميعاد تسعين يوماً من تاريخه لرفع الدعوى الموضوعية أمام المحكمة المختصة بالنظر فى طلب إلغاء هذا الحجز والاجاز للمستشكل ضده اتمام التنفيذ لائن إلغاء الحجز من عدمه خارج عن نطاق اختصاص قاضى الاشكال وليس من الجائز

ببطلان الحجز المتوقع بناء على المادتين ٦٧٨ و ٦٧٩ مراقبات لأن المنقولات التي حجزها ليست مملوكة للطالب وبين انه بعد اتفاق ٢٣ يناير سنة ١٩٣٢ وفي أثناء العمل حضر اليه المدعى وطلب منه أن يزيد على الطقم عمل قشرة وذلك في مقابل مبلغ ٢٠٠ قرش وأنه مستعد لتسليمه القطع الباقية اذا دفع المدعى المبلغ الباقي من أصل الاتفاق وهو ٣٠٠ قرش مضافا على المبلغ الاخير فيكون مجموعها ٥٠٠ قرش

« وحيث انه ظاهر من ورقة اتفاق ٢٣ يناير سنة ١٩٣٢ أن المدعى عليه وهو صانع (نجار) تعهد للمدعى أن يقوم بصنع الطقم المبين في الاتفاق المذكور في مدة معينة وأن يقوم هو كذلك بشراء المواد الخام اللازمة لعمل هذا الطقم وهذا العقد يصفه الشراح ببيع السلم à Vente à livrer ou vente d'une chose future (راجع حلمي باشا عيسى في البيع ص ٢٧ والهامش) وحكمه اجماعا ان يبقى المبيع ملكا للصانع حتى يتم صنع المنقولات كاملا وحتى التسليم (راجع جيلوار جزء أول رقم ٦٦ ودالوز ديوتوار لفظة بيع بند ٢٣ والمراجع المذكورة فيه) « وحيث ان المادتين ٦٧٨ و ٦٧٩ مراقبات وردتا حفظا لحقوق المالك اذا وجدت منقولاته تحت يد آخر والمدعى كما سبق غير مالك فطلب الحجز اذن على غير أساس ويتعين اجابة الطالب الخاص ببطلانه

« وحيث انه بمراجعة ورقة الاتفاق المحررة بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٣٢ تبين منها أن الطقم وصف بانه زان وظاهر من مراجعة محضر الحجز الذي توقع على القطع الباقية طرف المدعى عليه انها ملصق عليها قشرة والمدعى لم ينف ان باقي القطع التي تسلمها ملصق عليها قشرة فخلو الاتفاق من اشتراط عمل قشرة يؤيد دعوى المدعى عليه

منع اتمام التنفيذ إلى الأبد مع قيام الحجز التنفيذي فعلا الا بالغائه بدعوى موضوعيه « أبو هيف بند (٢٠٥) الطبعة الأولى »

(قضية عبد المجيد احمد ابراهيم مستشكل وحضرته الاستاذ محمد فهمي فرغل ضد سعد الدين ميهوب والست رينب عداقة وحضر مع الاخيرة الاستاذ عبد الرحمن مصطفى رقم ٦٥٧٤ و ٦٥٧٥ سنة ١٩٣٢ رئاسة حضرة القاضي عبد الفتاح عبي)

٢٥

محكمة بندر طنطا الجزئية

٨ أكتوبر سنة ١٩٣٢

بيع السلم . تعهد صانع بصنع منقولات . الملكية . تظل له حتى التسليم . حجز استحقاق . عدم جوازه .

المبدأ القانوني .

إذا تعهد صانع أن يقوم بصنع منقولات معينة على أن يقوم هو أيضاً بشراء المواد الخام اللازمة لها، فإن ملكية الأشياء التي صنعها تظل له حتى يتم صنعها ويحصل التسليم . وعلى ذلك فليس لمشتريها أن يطلب توقيع الحجز عليها لدى الصانع باعتبارها ملكا له .

المحكمة

« من حيث ان دعوى المدعى قائمة على أنه بموجب عقد اتفاق تاريخه ٢٣ يناير سنة ١٩٣٢ باع له المدعى عليه طقم غرفة استقبال مقابل مبلغ ١٠٠٠ قرش وانه سلمه من الثمن مبلغ ٧٠٠ قرش كما هو ظاهر من اتفاق ٢٣ يناير سنة ١٩٣٢ ومبلغ ١٤٠ قرشا بشهادة الشهود وانه لما لم يستلم جميع القطع المكونة للطقم في الوقت المعين وهو ٢ فبراير سنة ١٩٣٢ أوقع حجرا تحفظيا على القطع الباقية في ورشة المدعى عليه وطلب الحكم بتثبيت هذا الحجز وتسليمه باقي الطقم مقابل دفع المدعى مبلغ ١٤٠ قرشا الباقي من الثمن « وحيث ان المدعى عليه طلب أولا الحكم

الايجار يعتبر شرطاً باطلا لمخالفته للنظام العام
إذ لا يجوز للمستأجر أن يتنازل مقدماً عن
التمسك بقوانين التخفيض

المحكمة

« حيث أن المدعى بصفته ناظراً لوقف المرحومة
الست سكينه ابراهيم سرحان رفع هذه الدعوى
وذكر فيها بأن المدعى عليه استأجر منه ٧ من
٦ ط و ١٩ فدانا بمقتضى عقد تاريخه ٧ يونيه
سنة ٩٣٠ لمدة ثلاث سنوات تبدأ من ١٥ أكتوبر
سنة ٩٣٠ وتنتهى في ١٤ أكتوبر سنة ٩٣٣
بإيجار سنوى قدره ٢٢١٥٢ قرشا وطالب الحكم
بمبلغ ٢٧٣٥٥ قرشا و ٩٠ مليم منه ٧٣٠٣ قرشا
و ٣٥ مليا باقية من ايجار سنة ٩٣١ و ٢٠٠ جنيهه
و ٥٢٠ مليا من ايجار سنة ٩٣٢ »

« وحيث أن المدعى عليه طلب خصم ٦٦
جنيها و ٤٥٦ مليا قيمة المائة ثلاثين من ايجار
سنة ١٩٣١ فيكون الباقي من ايجار تلك السنة
٦ جنيهات و ٥٧٩ مليا وطلب أيضا تأجيل المائة
ثلاثين من ايجار سنة ١٩٣٢ استنادا على القانونين
١١٠ سنة ٩٣١ و ٥٤ لسنة ٩٣٢ »

« وحيث أن المدعى رد على ذلك بأن المدعى
عليه لا حق له في التخفيض لسببين : أولا -
لأن عقد الايجار تحرر في يونيه سنة ٩٣٠ في
حين أن القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٣١ وكذا
القانون ٥٤ لسنة ٩٣٢ عينا العقود التي تقع
تحت نصوصهما بأنها السابقة على سنة ٣٠ و ٣١
زراعية ، وبما أن العقد الحالى تحرر في يونيه
سنة ٩٣٠ فيكون على زعمه خارجا عن نطاق هذين
القانونين : ثانيا ارتكن المدعى على ما جاء بالعقد
من أن المستأجر تنازل مقدماً عن التمسك بقوانين
التخفيض التي تصدرها الحكومة »

والمحكمة ترى أن مبلغ ٢٠٠ قرش مقابل لصق قشرة
على الطقم غير مبالغ فيه وتأخذ به وقد استحضر
المدعى عليه شهودا أيّدوا ذلك أيضا

« وحيث أن المدعى استحضر شاهدا شهيدا بما
يؤيد دفاعه الخاص باحتساب مبلغ ١٠٠ قرشا عليه
قيمة مشتروات اشتراها المدعى عليه من محل
محمود أبو الذهب وقدم بذلك فاتوره مرقومة
وترى أن في هذين الدليلين ما يكفي لاحتساب
هذا المبلغ »

« وحيث يظهر مما تقدم أن المدعى عليه
ملزم بتسليم المدعى باقى قطع الطقم المبينة في
العريضة مقابل دفع مبلغ ٣٦٠ قرشا للمدعى عليه
وهو ما تحكم به المحكمة مع الزام الطرفين بالمصاريف
مناصفة إذ لم يقدّم الدليل على أن المدعى عليه
تأخر في تسليم باقى القطع مع عرض الثمن الحقيقي
عليه والاخير من جهته لم ينذر المدعى بالاستلام
(قضية الدكتور محمد أبو الذهب أفدى ضد محمد محمود النقيب
رقم ٢٨٧٩ سنة ٩٣٢ - رئاسة حضرة القاضى مقصود قومه)

٢٦

١٥ فبراير سنة ٩٣٣

محكمة دمياط الجزئية

تناقد . ايجار . قوانين تخفيض الايجار . من النظام العام .

تنازل المستأجر مقدماً عن التمسك بها . شرط باطل

المبدأ القانوني

إن القوانين المتعلقة بتخفيض الايجارات
تعتبر من القوانين المتعلقة بالنظام العام ، لأن
الذى حدا بالشارع الى إصدارها هو اختلال
التوازن بين غلة الأراضى الزراعية بسبب نزول
أسعار القطن وبين قنات الايجار ، وعلى ذلك
فالتنازل مقدماً من المستأجر عن التمسك بما عسى
أن تصدره الحكومة من القوانين بتخفيض

« وحيث بالنسبة لاسبب الاول فان عقد الایجار تحرر في ٧ يونه ٩٣٠ ، وبما أن سنة ٩٣٠ وسنة ٣١ زراعية التي حددها القانونان هي التي تبدأ عادة في اكتوبر حسب العرف الزراعي فكل عقد سابق على هذا التاريخ يعتبر سابقا على سنة ٣٠ وسنة ٣١ الزراعية وقد سبق طبقت المحكمة هذا المبدأ في قضايا كثيرة قبل الآن على أن العلة في أن المشرع حدد هذا التاريخ هو أن الازمة انما بدأت في بدء السنة الزراعية فكل عقد سابق على ذلك يعتبر غير متأثر بظروف الازمة المالية أما تمسك المدعى بأن فية الایجار نقصت في عقد الایجار الحالي ثما كانت عليه في العقد السابق فانه يتلاحظ أن هذا النقص هو عبارة عن ٢٤٠٩ قرشا و ٣٠ مايلماي حوالى ١٠ في المائة لا ٧٣٢٧ قرشا كما جاء بمذكرة المدعى خطأ وهذا لا يحرم المستأجر من التمسك بقانوني التخفيض والامهال مادام ان العقد تحرر قبل التاريخ الذي حدده القانونان فلذا يعتبر عقد الایجار الحالي من العقود التي تدخل في نطاق القانونين ، أما كون الارض تزرع قطنا فقد قدم المدعى عليه ورقة رسمية صادرة من القباني تفيد ذلك ، أما كون محضر الحجز خلوا من الحجز على قطن فيتلاحظ ان محضر الحجز صدر في نوفمبر سنة ٩٣٢ أى بعد جمع القطن

« وحيث انه بالنسبة لاسبب الثاني فانه قد نص في عقد الایجار على تنازل المستأجر . مقدا عن التمسك بما عسى أن تصدره الحكومة من القوانين بتخفيض الایجار وقد تمسك المدعى بهذا الشرط وأصر على وجوب احترامه ويتلاحظ ان عقد الایجار تحرر في يونه سنة ٩٣٠ في حين أن القانونين نمر ١١٠ لسنة ٩٣١ و ٥٤ لسنة ٩٣٢ صدر في ٨ سبتمبر سنة ٩٣٠ و ٨ ديسمبر سنة ٩٣٢

ولذا يتعين البحث بادىء ذى بدء فيما اذا كان مثل هذا الشرط ملزم للمستأجر وهل يجوز أن يتنازل مقدما عن القوانين التي تصدرها الحكومة بتخفيض الایجار

« وحيث ان الفقرة الثانية من المادة ٢٨ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية نصت على ان كل اتفاق خاص يخالف للقوانين المتعاقبة بالنظام العام أو الآداب باطل لا يعمل به

« وحيث انه ليس من السهل تحديد المراد بقوانين النظام العام الا أنه يمكن القول بأن المراد بها هو النظام الذي تتبعه الحكومة وما تلجأ اليه من القوانين اللازمة لادارة مرافق البلاد فالقوانين النظامية العامة لها هذه الصبغة كقانون العقوبات مثلا بيد ان قوانين النظام العام لا يمكن حصرها فيما ذكر فقط بل هناك في التشريع المدني ما يمكن أن يطاق عليه هذا الوصف وقد يكون التشريع صدر لتنظيم المصالح الخاصة للأفراد الا أنه في الوقت نفسه قد يكون له أساس بالامن العام أو الآداب العامة أو لضرورة أحكام روابط السلم والتعامل الاقتصادي بين الافراد في هذه الحالات لا يعتبر التشريع متعلقا بمصالح الافراد فحسب بل يعتبر ذا أساس بالمصلحة العامة ومن ثم يجب عدم المساس به ولا يجوز الاتفاق على مخالفته

« وحيث ان الشراح أوردوا عدة أمثلة على ذلك ومن ضمنها ما قد يلاحظه الشارع من وجود فرق عظيم بين المتعاقدين فيما يتصل بحرية التعاقد لوجود التفاوت في الثروة والمكانة الاجتماعية اذ كثيرا ما يفرض المتعاقد القوي على الضعيف شروطا مرهقة في العقد ففي هذه الحالة يتدخل الشارع لمنع سوء استغلال القوي لنفوذه وقد طبق الشارع الفرنسي هذه القاعدة في القانون

الصادر في ٩ ابريل سنة ١٨٩٩ الخاصة بمحوادث العمل (راجع الجزء الاول من كتاب كولان وكايتان الطبعة الرابعة الصحيفتين ٦٣ و ٦٤)
 « وحيث انه فيما يختص بالقوانين المتعلقة بالنظام العام في التشريع المصري فقد وردت عدة أمثلة منها في كتاب النظرية العامة في الالتزامات تأليف الاستاذ ذهني بك ومن ضمنها قانون تخفيض الايجارات الزراعية الصادر في سنة ٩٢١ (راجع الصحيفة ٦٥ من هذا الكتاب)

« وحيث انه يؤخذ من ذلك أن روح التشريع والحكمة في اصداره تقضى باعتبار قانون التخفيض من القوانين المتعلقة بالنظام العام لأن الذي حدا بالشارع الى اصداره هو اختلال التوازن بين ما تغله الاراضى الزراعية بسبب نزول أسعار القطن نزولا فاحشاً وبين فئات الايجار بحيث أصبح لزاماً أن تتدخل الحكومة لاتخاذ فريق المستأجرين وفي الواقع قد ساعدت تدخل الحكومة على أحكام روابط السلم والتعامل بين فريقى الملاك والمستأجرين ودرأت بذلك مظالم كثيرة كانت تحيق بالمستأجرين لولا تدخلها .

« وحيث انه فضلاً عن ذلك فان أغلب الملاك يحرصون عادة على أن تتضمن عقود الايجار من النصوص ما يكفل لهم دفع الايجار كاملاً غير منقوص فلو اننا اعتبرنا قوانين التخفيض غير متعلقة بالنظام العام لسهل على الملاك وهم الفريق الأقوى أن يضعوا نصوصاً في العقود تمنع المستأجرين من التمسك مقدماً بما عسى أن تصدره الحكومة من قوانين التخفيض اذا مادهمت البلاد أزمة كالأزمة الحالية وبذلك يضيع عبثاً مجهود الحكومة في حفظ التوازن بين طبقى الملاك والمستأجرين .

« وحيث انه يتعين خصم ٦٦ جنيهاً و ٤٥٦ ملياً

قيمة المائة ثلاثين من ايجار سنة ١٩٣١ ويكون الباقي من ايجار تلك السنة ٦ جنيهاً و ٣٨٢ ملياً
 « وحيث انه بالنسبة لايجار سنة ١٩٣٢ فان المدعى عليه قدم ما يفيد سداد ٢١ جنيهاً في الأموال الأميرية وذلك بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٢ أى بعد رفع الدعوى وقبل قيدها فيكون الباقي من ايجار سنة ١٩٣٢ ٢٠٠ جنيهاً و ٥٢٠ ملياً
 « وحيث ان المدعى عليه قدم قسيمة تفيد ايداع مبلغ ١٩ جنيهاً و ٨٠٠ ملياً ثمن زراعة قصب محجوز عليها وذلك في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٢ وتوى المحكمة التصريح للمدعى باستلام هذا المبلغ خصماً من الايجار .

« وحيث انه بالنسبة لايجار سنة ١٩٣٢ فلا يحق للمدعى عليه تأجيل ٣٠٪ الا اذا دفع سبعة أعشار الايجار وهو ما لم يحصل والمحكمة تحفظ له الحق في تأجيل الثلاثين في المائة من ايجار سنة ١٩٣٢ فيما اذا دفع قبل بيع الأشياء المحجوز عليها باقى السبعة أعشار .

(قضية محمد افندى ابراهيم سرحان ضد محمود سيد احمد رقم ٢٧٧ سنة ١٩٣٢ رئاسة حضرة القاضى احمد فؤاد)

٢٧

محكمة ديروط الجزئية

٢٣ فبراير سنة ١٩٣٣

مرقة . أخذ حجارة من الجبال . لاتعد مرقة .

المبدأ القانونى

الأحجار كالمعادن التى فى الجبال هى فى الأصل من الأموال المباحة ويلزم أن تعتبر بهذه الصفة مادام لم تثبت أحد ملكيته لها بأى وسيلة من وسائل الملكية وهذا لا ينافى مالم يحكم من حق الاشراف عليها باعتبارها صاحبة الولاية العامة . ولم تنص المادتان ٩ و ١٠ من القانون المدنى على الجبال ضمن أملاك

الحكومة كما أنه لم يصدر قانون خاص باعتبار الجبال من أملاك الحكومة وعلى ذلك فاخذ الاحجار من الجبال لا يعد سرقة مال للحكومة .

المحكمة

« حيث ان التهمة الموجهة الى المتهمين هي أنهم سرقوا احجارا من الجبل مملوكة للحكومة » وحيث انه ثبت من التحقيق ومن اقوال رئيس ملاحظي المحاجر في الجلسة بان الجبل الذي أخذت منه الحجارة ليس لدى احد من الافراد رخصة عليه وهذا يدل على ان الحكومة لم تضع يدها عليه ولم تستعمله بطريقه ما بدليل انها لم تصدر لأحد الأهالي رخصة بقطع الاحجار منه » وحيث ان الاحجار كالمعادن التي في الجبال هي في الأصل من الأموال المباحة ويلزم ان تعتبر بهذه الصفة مادام لم يثبت احد ملكيته لها بأي وسيلة من وسائل الملكية وهذا لا ينافي ما للحكومة من حق الاشراف عليها باعتبارها صاحبة الولاية العامة على البلاد

« وحيث ان هذا المبدأ له سند في نصوص القانون فان المادتين ٩ و ١٠ من القانون المدني قد نصتا على املاك الحكومة وحصرتها بأنواعها ولم يأت من بينها ذكر للجبال كما أنه لم يصدر قانون خاص باعتبار الجبال من املاك الحكومة العمومية - وقد نصت المادة الثامنة من القانون المذكور على ان الاموال المباحة هي التي لا مالك لها ويجوز أن تكون ملكا لأول واضع يد عليها وهذا يستفاد منه ان الجبال والمحاجر هي في الأصل من الأموال المباحة وتبقى لها هذه الصفة الى ان يثبت احد ملكيته عليها

« وحيث انه قام على هذا المبدأ خلاف بشأن المحاجر التي تقطع منها الاحجار هي مملوكة للحكومة

لم تعد من الأموال المباحة وكانت الحكومة تذهب الى انها داخلة في املاكها وتقدم من يقطع الاحجار بغير ترخيص منها للمحاكم باعتباره سارقا ولكن محكمة النقض قررت انه لا يعتبر سارقا من أخذ احجارا من الصحراء من جهة غير داخلة في حدود محجر مصرح بأخذ احجار منه لأن الصحراء على وجه عام ليست من الاملاك الاميرية العمومية ولا الخصوصية بل هي ارض حرة لا مالك لها وآخر حكم صدر بهذا المعنى في ٤ يناير سنة ٩٢٧ « منشور بمجلة المحاماة السنة السابعة صفحة ٨٦٦ » الذي اسس القاعدة القانونية الآتية : لا يعد سارقا من استولى على زلط ورمال من بعض جبال الوجه القبلي لأن المناطق المذكورة خالية من وضع يد أي فرد عليها ولم تكن من المصرح للغير باستخراج الزلط والرمال منها فهي اذا بمنابة المال المباح . ومثل استغلال هذه المناطق مثل الصيد في مجارى المياه العامة باعتبارها مباحة استغلالا للافراد تحت قيود خاصة

« وحيث انه مما تقدم يتعين براءة المتهمين عملا بالمادة ١٧٢ ج ...

(قضية النيابة ضد صفر محمد رمضان رقم ١٣٤ سنة ١٩٣٣ رئاسة حضرة القاضي احمد يوسف وحضور حضرة محمود حسن عمر افندي وكيل النيابة)

٢٨

محكمة أبو حمص الجزئية

٢ مارس سنة ١٩٣٣

قانون القرعة العسكرية . جريمة . دعوى عمومية . تقادم .

المبدأ القانوني

نصت المادة ١٣١ من قانون القرعة العسكرية في فقرتها الثانية على أن المدة المقررة للحكومة لتنفيذ أحكام هذه المادة لا تبدأ في

الانقضاء حتى يبلغ مرتكب الجريمة الاربعين سنة . وقد جاء هذا النص في قانون خاص له أحكام خاصة فلا يلجأ في تطبيقه الى قراعد القانون العام وعلى ذلك فلا محل للقول بأن هذا النص منسوخ بماورد بقانون تحقيق الجنايات (مادة ٢٧٩) الصادر في سنة ١٩٠٤ أى بعد صدور قانون القرعة العسكرية اذ أن قانون تحقيق الجنايات الصادر في سنة ١٩٠٤ إنما حل محل قانون تحقيق الجنايات القديم الصادر في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣

المحكم

عن الرفع الفرعى

« حيث ان المتهم دفع بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بمضى المدة طبقا للمادة ٢٧٩ من قانون تحقيق الجنايات (الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤)

« وحيث إز هذه المادة أوردت القاعدة الخاصة بمبدأ سريان المدة المسقطه للدعوى العمومية في المواد الجنائية فذكرت أنها تبدأ (١) من تاريخ ارتكاب الجريمة (٢) أو تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق

« وحيث ان المادة ١٣١ من قانون القرعة العسكرية (وهى احدى المادتين اللتين يحاكم المتهم من أجلهما) أتت على استثناء لهذه القاعدة فنصت في الفقرة الثانية منها على (أن المدة المقررة للحكومة لتنفيذ أحكام هذه المادة لا تبدأ في الانقضاء حتى يبلغ مرتكب الجريمة سن الاربعين سنه (انظر حكم محكمة النقض ٣٠ سبتمبر سنة ٩٠٩ مجموعة ١١ عدد ٤٥)

« وحيث ان لا صحة لما جاء في دفاع المتهم من اعتبار هذه الفقرة منسوخة بالمادة ٢٧٩ من

قانون تحقيق الجنايات سالف الذكر بحجة أن هذا القانون صدر في ١٤ فبراير سنة ٩٠٤ أى بعد قانون القرعة الذى صدر في ٤ نوفمبر سنة ٩٠٢ إذ أن قانون تحقيق الجنايات الجديد (سنة ١٩٠٤) إنما حل محل قانون تحقيق الجنايات القديم السابق صدوره في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ أى قبل صدور قانون القرعة العسكرية فضلا عن أن قانون القرعة العسكرية هو قانون خاص له أحكام خاصة فلا يلجأ في تطبيقه الى قواعد القانون العام إلا عند عدم وجود نص فيه

« وحيث انه يتضح مما تقدم أن الدعوى العمومية يفرض أنها رفعت بعد مضي ثلاث سنوات لم تقطع على ارتكاب الجريمة أو على آخر عمل متعلق بتحقيقها فانها لا تزال قائمة إذ أن سن المتهم هو ستة وعشرون سنة ولما يبلغ الاربعين فيتعين لذلك رفض الدفع الفرعى واعتبار الدعوى قائمة

عن الموضوع

« حيث ان الوصف القانوني الصحيح للتهمة الموجهة إلى المتهم هو أنه وقد فرضت عليه الخدمة العسكرية تخلف عن الحضور للكشف الطبي عند الطلب بدون عذر شرعى الأمر المعاقب عليه بمقتضى المادتين ١٢٩ و ١٣١ من قانون القرعة العسكرية الصادر في ٤ نوفمبر سنة ٩٠٤

« وحيث ان شرط تطبيق المادتين ١٢٩ و ١٣١ سالفى الذكر أن يكون المتهم ممن فرضت عليه الخدمة العسكرية كما هو مذكور في صدر كل منهما

« وحيث إن المادة ٤٥ من قانون القرعة نصت على أنه يعنى من الملزومية بالخدمة العسكرية كل شخص أصله من العربان من جهة الآباء « وحيث انه من الاطلاع على أوراق التحقيق

الذى أجرته إدارة القرعة اتضح أنه ثبت أخيراً لدى مجلس القرعة أن المتهم اعرابى ولهذا السبب أعفاه من التجنيد كنص المادة ٤٥ من قانون القرعة إلا أنه رغم ذلك لم يقبل المجلس عذره في التخاف عن الفرز الطبي وطلب معاقبته بالمادة ١٣١ من قانون القرعة

« وحيث أنه لا يمكن تطبيق هذه المادة (١٣١) ولا المادة ١٢٩ من قانون القرعة العسكرية على المتهم مادام ثبت أنه ليس ممن فرضت عليهم الخدمة العسكرية للسبب سالف الذكر ولا يغير من هذا كون اعرابيته لم تثبت أمام مجلس القرعة إلا آخر الأمر

» وحيث أنه لذلك تكون التهمة الموجهة إلى المتهم على غير أساس لانعدام أحد أركانها ويتعين إذن براءته منها عملاً بنص المادة ١٧٢ ج (قضية النيابة ضد حلى محمد على السمكى رقم ١٤٠٢ سنة ١٦٢٢ - رئاسة حضرة القاضي احمد الجارم وحضور حضرة يحيى أفندى تاج الدين وكيل النيابة)

٢٩

محكمة ملوى الجزئية

٧ مايو سنة ١٩٣٣

اختصاص قضايا الحكومة . استبدال الحارس . اختصاص محكمة

التنفيذ بالنظر فيه . ولو لم تكن من عاظم الحكومة .

المبدأ القانونى

لمحكمة التنفيذ ان تفصل في طلب استبدال الحارس على المحجوزات guardian المقامة من أجله دعوى على جهة حكومية ولو لم تكن محكمة التنفيذ من المحاكم المختصة بنظرها طبقاً لذكرىتو سنة ١٨٩٢، لأن طلب استبدال الحارس على المحجوزات ليس دعوى بالمعنى القانونى اذ الحكم فيه لا يمس حقوق الخصوم ولا يتعرض القاضي في بحثه الى أبعد من كفاءة الحارس

المطلوب استبداله والمرشح للحراسة أما الضرورة التى أوجبت تعيين الحارس فليست محل جدل لأن تعيينه أمر أوجب القانون بنص المادة ٤٤٦ مرافعات ومنح المحضر السلطة فيه ولا شك في أنه اذا كان للمحضر الذى قام بالتنفيذ بالحجز كامل الحق في أن يرتب حارساً على المحجوزات ، فلقاضى محكمة التنفيذ من باب أولى الحق في استبداله

المحكمة

« من حيث ان الحاضر عن المدعى عليه الأول دفع بعدم اختصاص هذه المحكمة استناداً إلى ان وزارة الأوقاف جهة حكومية يجب أن تقاضى أمام المحاكم المحددة في ذكرىتو ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ وليست من بينها محكمة ملوى

» وحيث أنه وان يكن قد نص في المادة الأولى من الذكرىتو بشأن اختصاص بعض المحاكم الجزئية الأهلية بالحكم في الدعاوى التى ترفع من الأهالى على الحكومة أياً كان نوعها الا أن العبارة الأخيرة لا يقصد منها غير الاستغناء عن حصر أنواع الدعاوى المختلفة ومن ثم لا بد لتطبيق أحكام الديكرىتو من أن يكون ثمة دعوى بالمعنى القانونى « وحيث أنه من المتفق عليه أن الدعوى هى ما يفصل فيها في موضوع الحق ذاته

» وحيث ان طلب استبدال الحارس على المحجوزات ليست دعوى بالمعنى القانونى لأن حكم استبدال الحارس لا يمس حقوق الخصوم اذ لا يتعرض القاضي في بحثه الى أبعد من كفاءة الحارس المطلوب استبداله أو المرشح للحراسة أما الضرورة التى أوجبت تعيين الحارس « guar dian » فايست محل جدل لأن تعيينه أمر أوجب القانون (بنص المادة ٤٤٦ مرافعات) ومنح المحضر

يمكن رفع دعوى بتعيينه أمام محكمة التنفيذ (راجع بند ٣٩٣ من كتاب التنفيذ علماً وعملاً للأستاذين قمحه بك وعبد الفتاح السيد بك) «وحيث أن المحكمة التي قصدها الشارع من جعل هذه المسائل من اختصاص محكمة التنفيذ قد روعيت فيها المصاحبة العامة خشية تعطيل الأعمال التي يستدعي الفصل فيها مريعة خاصة لا تتحقق مع خضوع هذه المسائل لقواعد الاختصاص الواردة في الدكرتو

«وحيث أنه لما تقدم يكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه واختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى

«وحيث أن الخصوم لم يبدوا دفاعهم في الموضوع فيتعين فتح باب المرافعة فيه

(قضية الشيخ عمر رشوان وحضر عنه الاستاذ حسنين السيد ضد وزارة الأوقاف وآخرين رقم ٣٤٥١ سنة ١٣٣٢ - رئاسة حضرة القاضي علي الخشخاشي)

الساطة فيه ولا شك في أنه إذا كان للمحضر الذي قام بالتنفيذ كامل الحق في أن يرتب حارساً على المحجوزات فاقاضي محكمة التنفيذ من باب أولى الحق في استبداله

«وحيث أن هذا التكيف يبدو واضحاً ظاهراً من نص القانون التي جعلت كل المسائل المتفرعة عن حراسة المحجوزات من اختصاص محكمة التنفيذ فقررت المادة ٤٥٨ م أن الحارس إذا أراد إقالته من الحراسة لسبب عذر لديه فله أن يرفع دعواه مختصماً الحاجز والمحجوز عليه أمام المحكمة الكائن بدائرتها التنفيذ وقررت المادة ٤٥٦ م أنه إذا حصل الحجز على مواشي أو مهمات مستعملة في حرث الأرضي وخدمتها أو آلات المعامل فجائز للحاجز أو المحجوز عليه أن يطالب من المحكمة الكائن بدائرتها التنفيذ تعيين مباشر لهذه الأشياء وإذا لم يعين المحضر حارساً على المحجوزات فإنه

قضايا المحاكم المختلطة

٣٠

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٥ مايو سنة ١٩٣٢

فوائد بوية - اثباتها - ضرورة وجود قرائن كافية على صحتها .
جواز الاحالة على التحقيق .

المبدأ القانوني

يجوز اثبات وقائع الربا الفاحش بالبينة . على أن حصول الربا ذاته يجب أن تقدم على صحته قرائن جدية وأن تكون معينة ومقبولة . فجرد عدم ذكر قيمة الفوائد في الايصالات الدورية الخاصة بدفعها لا تنسحب عليه قرينة من هذه الناحية خصوصاً إذا كان المدين ليس مستحقاً عليه سوى دين واحد . وقيمة الفائدة متفق

عليها في سند الدين .

(استئناف أمينة محمد أحمد ضد باسيلي كاراميسينيس - رئاسة المسيو فافنك . مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٤ عدد ١٥ ص ٣٢٨)

٣١

محكمة الاستئناف المختلطة

٣١ مايو سنة ١٩٣٢

- ١ - شفعة . انتقال الملكية . من يوم الحكم . آثاره القانونية من يوم التسجيل
- ٢ - شفعة . عرصه الثمن قبل الحكم النهائي . جوازه . حق في الانتفاع بالثمرات .
- ٣ - شفعة . تطبيق المادة ١٨ من القانون . نقل الملكية بالنسبة للغير
- ٤ - عرض حقيق . ثمن المبيع المشفوع وملحقه . تحت تصفية الحساب . صحته
- ٥ - شفعة . إيراد العقار - محاسبة المشفوع ضده عنه

المبادئ القانونية

(١) ولو أن ملكية الأعيان المشفوعة لا تحصل للشفيع إلا من يوم الحكم الصادر بتقرير هذا الحق فإن الآثار القانونية لهذا الحق تنسحب إلى تاريخ تسجيل طلب الشفعة .

(٢) للشفيع تحت مسؤوليته وبغير انتظار للحكم النهائي مكتفياً في ذلك بالحكم الابتدائي الصادر لصالحه أن يعرض الثمن وماحقته للمشفوع ضده وذلك حتى يستطيع الانتفاع بثمرات العقار

(٣) ان المادة ١٨ من دكريتو ٢٦ مارس سنة ١٩١٠ الخاصة بالشفعة لا ترمي إلى نقل الملكية بالنسبة للغير لا للعلاقة بين الشفيع والمشفوع ضده

(٤) لا يعتبر عرضاً غير كاف العرض الحقيقي الحاصل من الشفيع شاملاً للثمن وجزء من المصاريف والملاحقات التي لم تكن قيمتها مروفة له مع اظهار استعدادة لتسوية الباقي ودفع كافة المصاريف

الأخرى التي يقدم المشفوع ضده الدليل عليها (٥) يلتزم المشفوع ضده بأن يقدم بياناً صحيحاً كاملاً للشفيع عن إيرادات العقار المشفوع فيه وأن يمكنه من تسوية علاقاته مع المستأجرين واضعى اليد على العقار .

(استئناف عبد العزيز بك رضوان ضد محمد أبو العلا الشربل وآخرين برئاسة المسترماك بارت - مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٤ عدد ١٦ ص ٣٥٠)

٣٢

محكمة الاستئناف المختلطة

٧ يونيو سنة ١٩٣٢

- ١ - تصحيح خطأ في حكم مرسى مزاد - بالنسبة للحوض - جواز اجرائه في مواجهة ذوى الشأن .
- ٢ - مكلفات - حجيتها بالنسبة للأفراد - عدم صلاحيتها للآليات .

- ٣ - تصحيح المكلفات - عدم جواز الزام الحكومة به قضائياً
- ٤ - فرائد - عن أعيان راسى مزادها - سببها خطأ في حكم مرسى المزاد - عدم الزام الراسى عليه المزاد بها .

المبادئ القانونية

(١) اذا كان الخطأ المادى حاصلًا في بيان حوض العقار المنزوع ملكيته فللرأسى عليه المزاد أن يطالب بتصحيح حكم مرسى المزاد في مواجهة جميع ذوى الشأن

(٢) ان البيانات الواردة في سجلات المكلفات لأجل تحصيل الأموال الأميرية لا يصلح التمسك بها المنفعة أو للاضرار بحقوق الأفراد

(٣) لا تملك المحاكم حق الزام الحكومة بأجراء تصحيح في المكلفات بالنسبة للمساحة التي يمتلكها المالك

(٤) لا يلزم الراسى عليه المزاد بأن يدفع فوائد للدائنين في التوزيع عما اختصوا به فيه ولا للمدين بالنسبة للفائض بعد ذلك اذا كان الضرر الذي يصيب الدائن والمدين سببه عيب في سند الملكية الممنوح للرأسى عليه المزاد . وقد كان أجنبياً بالنسبة للخطأ الحاصل في بيان العقار الوارد في حكم مرسى المزاد

(استئناف خليل غالى حريز ضد الحكومة المصرية برئاسة المسترماك بارت - مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٤ عدد ١٦ ص ٣٥٨)

٣٣

محكمة الاستئناف المختلطة

٨ يونيو سنة ١٩٣٢

- ١ - شريك بالتوصية - انسحابه - الزامه بديون الشركة لغاية هذا التاريخ .
- ٢ - مدينون متضامنون - مقاضاة بعضهم بمعرفة الدائن - عدم اعتباره حلولاً بالدين باستبدال المدين .
- ٣ - خير - مصاريفه - عدم التزام من لم يكن خصماً فيها

المبادئ القانونية

(١) ان الشريك بالتوصية الذي انسحب من الشركة يكون ملزوماً بالنسبة لحصته فيها عن ديون الشركة لغاية تاريخ انسحابه

٣٥

محكمة الاستئناف المختلطة

١٥ يونيو سنة ١٩٣٢

- ١ - سيارة - سقوطها في ترعة - افتراض الخطأ
- ٢ - حادثة سيارة - نقل المجنى عليه بجناح - هل يسأل السائق عن الخطأ تيسير
- ٣ - سيارة - حادثة - زيادة شخص عن العدد المقرر - انعدام الخطأ
- ٤ - مخاطر السيارات - تحملها - في حالات معينة - عدم المسؤولية - الا في حالة الرعونة أو الإهمال
- ٥ - سيارة - استعمال ابن صاحبها لها - عدم اتصافه بصفة الخادم
- ٦ - سيارة - تأمين من المالك له وللسائق - لا مسئولية في حالة عدم النص عليها
- ٧ - تأمين عن المسؤولية - في حوادث السيارات - تناولها جميع أحوال الخطأ
- ٨ - سيارة - التأمين عليها - زيادة عدد الركاب فيها - افتراض المسؤولية
- ٩ - تأمين - حادث - المجنى عليه فيها - حقه في رفع دعوى مباشرة ضد المؤمن
- ١٠ - دعوى الدائن المباشرة - قبل مدين مدينه - الداخل في الدعوى - قبولها
- ١١ - دعوى الدائن المباشرة - افعال المدين لحقه - شرط لقبولها
- ١٢ - دعوى مباشرة - من الدائن - حقه في طلب الحكم له بما لمدينه - حالتها
- ١٣ - حادث - توزيع المسؤولية - عدم قبولها من الراكب - حالة المبادئ القانونية
- (١) ان واقعة سقوط سيارة في ترعة هي بذاتها دليل على الخطأ طالما انه لم يثبت بظروف معينة ما يرفع مسؤولية هذا الخطأ عن السائق
- (٢) اذا كان المجنى عليه في حادثة سيارة قد نقل بجناح فهل يكون السائق مسئولاً عن الخطأ اليسير (لم تحمل)
- (٣) مجرد زيادة شخص في سيارة من ثلاثة مقاعد من الأمور العادية التي لا يترتب عليها

(٢) اذا كان لمن يداين عدة مدينين متضامنين الحق في مقاضاة واحد منهم دون الآخرين فمجرد أنه رفع الدعوى ضد أحدهم فقط لا يعتبر اقراراً منه بحالة الدين باستبدال المدين

(٣) من لم يكن خصماً في الدعوى التي تعين فيها آلا خبرة وتمسك بتقريره ضده لا يكون ملزماً بالمصاريف والأتعاب الخاصة به

(استئناف هنري ستوكي ضد هرمان اتياس وشركاه - رئاسة المسير فافك - مجلة التشريع والقضاء سنة ١٩٤٤ عدد ١٦ ص ٣٦٢)

٣٤

محكمة الاستئناف المختلطة

١٥ يونيو سنة ١٩٣٢

- ١ - ختم - التوقيع به من شخص ثالث - برضاء صاحبه - جوازه
 - ٢ - ختم - اثبات التوقيع به سواء بمعرفة صاحبه أو الغير برضاءه - جوازه
 - ٣ - ختم - الطعن بالتزوير - بمعرفة صاحبه - جوازه
- المبادئ القانونية .
- (١) طبقاً للقانون المختلط يعتبر الختم طريقاً من طرق اثبات العقود العرفية ويجوز قانوناً بمصر التوقيع به بواسطة شخص ثالث برضاء صاحبه (٢) من يستند على عقد موقع عليه بختم يجب أن يثبت اما ان هذا الختم وقع عليه بمعرفة صاحبه شخصياً أو في حالة ما اذا كان وقع عليه بمعرفة شخص ثالث بأن هذا التوقيع حصل برضاء صاحبه - ويجوز اجراء هذا الاثبات عند الضرورة في اثناء اجراءات تحقيق الخطوط بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة والقرائن
- (٣) لصاحب الختم الحق في الطعن بالتزوير ليثبت ان التوقيع به حصل من شخص آخر بدون رضائه
- (استئناف الآنفه صول بناتار ضد ظومه محمد وآخرين - رئاسة المسير فافك - مجلة التشريع والقضاء سنة ١٩٤٤ عدد ١٧ ص ٢٧٢)

رفع دعوى مباشرة ضد المؤمن الذي تعاقد على التأمين مع من ارتكب الحادثة (لم تحل)

(١٠) تكون مقبولة الدعوى التي يرفعها الدائن حالاً فيها محل مدینه (action oblique) ولو كان دين المدعى الذي يريد استعمال حقوق مدینه غير خال من النزاع وغير مستحق الاداء طالما ان المدين قد ادخل في الدعوى وكان مطلوباً فيها الحكم بحقوق المدعى قبل مدینه والحصول على حقوق الاخير قبل الشخص الثالث (١١) يشترط في رفع دعوى الدائن باسم مدینه ان المدين الذي يملك اصلاً حق رفع الدعوى يهملها أو يتغاضى عن رفعها . ويتحقق هذا الشرط اذا كان المدين قد تخلف في الاستئناف عن الحضور لمغادرته البلاد

(١٢) للدائن الذي يحل في الدعوى محل مدینه ان يحصل على استحقاقه مباشرة بالدين الذي لمدينه اذا لم يتدخل أى دائن اخر في النزاع ولم يدع المدعى عليه فيها ان هناك دعوى اخرى مستقلة مرفوعة عليه من دائن اخرى

(١٣) لا يعتبر خطأ يترتب عليه توزيع المسؤولية مع شركة التأمين كون المصاب في حادثة سيارة كان راكباً فيها لم يشر على السائق بالسير بهدوء أو عدم الاقتراب من سيارة أخرى أمامه كانت تحدث غباراً كثيفاً يحجب النظر (استئناف شركة الاتحاد التأمينى للبيكانيا ضد كلارا نجار ارملة - برئاسة المسوق فائق - مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٤ عدد ١٧ ص ٢٧٥)

٣٦

محكمة الاستئناف المختلطة

١٦ يونيو سنة ١٩٣٢

تقعة - مستحق في وقف - تقريرها بكل دقة بمراعاة حقوق الدائنين .

المبدأ القانوني

لا يجوز تقرير تقعة مؤقتة للمستحق في وقف

نسبة أى خطأ لمن قبل ذلك في حالة حدوث أى حادث (٤) ان قبول مخاطر السيارة يتضمن اتفاقاً - ولو بالأقل ضمناً - بين الأشخاص الراكبين فيها - اذا كانت السيارة معدة للسير في حالات استثنائية (كسباق أو خلافه) - بعدم نسبة أى خطأ لبعضهم البعض عن الاخطار الناشئة في مثل هذه الظروف على انه لا يمكن افتراض مثل هذا الخطأ في أحوال رعونة أو إهمال بعض الافراد اذ احتمال الخطر لم يكن منظوراً أو مقدراً حصوله على أى حال

(٥) ان مجرد سماح مالك سيارة لاتبه باستعمالها لا يجعل الأخير موصوفاً بصفة الخادم طالما كان استعمال السيارة لم يكن مقصوداً به اعمال المالك ومصاحته (٦) المالك الذي يعقد تأميناً لصالحه ولصالح كل سائق لسيارته لا يتحمل أى مسؤولية بالنسبة للحوادث المنسوبة الى سائق السيارة وذلك في الأحوال التي لا ينص فيها القانون على هذه المسؤولية

(٧) مع التقرير بأن هناك خطأ جسيماً في جميع الأحوال التي يسوق فيها شخص سيارة وهو في حالة سكر فانه لا يمكن في مسائل التأمين على السيارات تطبيق مبدأ « culpa lata dolo aequiparatur »

سواء بالنسبة للحكم باعتبار أن الشروط التي تجعل التأمين شاملاً لا خطأ المؤمن الجسيمة شروطاً باطلة أو بتفسير عقد تأمين تناول بعبارات عامة مسؤولية المؤمن الناشئة عن خطئه بأنها لا تمتد الى أحوال الخطأ الفاحش . فالتأمين عن المسؤولية يدخل فيها جميع أحوال الخطأ الا الخطأ المتعمد

الاهم الا اذا نص صراحة في العقد على خلاف ذلك (٨) ان تحميل سيارة بثلاث مقاعد بأربعة أشخاص من الأحوال المعتادة لدرجة ان المؤمن يجب أن يفترضها اذا أراد أن يجعل منها حالة من حالات عدم المسؤولية

(٩) هل للشخص المصاب في حادثة سيارة حق

فعلى القاضى ان يقدر النفقة بمنتهى الاعتدال موقفاً في ذلك بين هذه الحالة وصالح الدائن الذى ليس من العدل والحق تضييعه (استئناف الشركة العقارية السويسرية المصرية ضد الست نفيدة هانم نور الدين وآخرين - رئاسة المتر فوكس - مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٤ عدد ١٧ ص ٣٨٣)

والذى حرم من استحقاقه فيه الا بكل تحفظ وبغاية الاحتياط واذا لم يرتب عليه ضرر جسيم بالدائن . ولا يكون الحال كذلك اذا كان الايراد لا يكاد يفي بسداد الفوائد عن الدين المستحق . على انه اذا كانت حالة المستحق سيئة من الوجهة المادية

قضاة المحاكم الأجنبية

الجنائية قوة الشيء المحكوم فيه ضد الكافة حتى الذين لم يكونوا طرفاً فيها الا انها لا يمكن ان تمس حقوق اصحاب الشأن ، ولا ان تحول بين قضاة المحاكم المدنية وبين الحرية التامة في تقدير الوقائع والاعمال التى ادت الى الاجراءات الجنائية والنتائج المدنية التى يمكن ان تنشأ عنها بصرف النظر عن اجرام اصحابها

فالحكم القاضى بعدم ادانة شخص في تهمة التزوير واستعمال محرر مزور لا يقف عقبة دون فحص الورقة المطعون فيها وتقديرها امام المحكمة المدنية لمعرفة قيمتها الذاتية وتقدير نتائجها القانونية (مجلة دالوز الاسبوعية سنة ٩٣٢ ص ٥٢٧)

٣٩

محكمة النقض والابرام الفرنسية

٢٠ مارس سنة ١٩٣٣

مسئولية . حارس الشيء . قرينة المسؤولية . تصادم . تقديم دليل النفى . ضرر مشترك

المبدأ القانوني

ان قرينة المسؤولية القانونية التى تقرضها المادة ١/١٣٨٤ مدنى فرنسى على حارس الشيء الذى سبب ضرراً للغير لا يمكن ان تدفع الا باقامة الدليل على أن الضرر نتيجة حادث جبرى أو قوة القاهرة أو سبب لا دخل لارادة الحارس فيه ولا يكفى ان يثبت ان حارس الشيء لم يرتكب خطأ ما . وقرينة (١٤)

٣٧

محكمة النقض والابرام الفرنسية

١٥ يونيه سنة ١٩٣٢

مسئولية - تصادم سيارات . مسئولية . قرينة قانونية . فعل سيارة واحدة .

المبدأ القانوني .

في حالة تصادم سيارتين فقرينة المسؤولية القانونية التى تفترضها المادة ١٣٨٤ فقرة أولى مدنى تبقى فقط على عاتق المتسبب في حصول التصادم .

(ظاهر من ظروف القضية أن الحكم المطعون فيه قرر أن تراما اندفع نحو عربية فحصل الحادث واعتبر انه بفعل الترام حصل التلف بالعربة فاعتبر الحكم المطعون فيه ان شركة الترام مسئولة عن فعل سائق الترام مادامت لم تقدم الدليل لاعلى خطأ سائق العربة ولا على أن الحادثة نتيجة قوة القاهرة) (مجلة دالوز الاسبوعية سنة ١٩٣٢ ص ٥٨٩)

٣٨

محكمة النقض والابرام الفرنسية

١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٢

قوة الشيء المحكوم فيه . حكم جنائى في تهمة تزوير واستعمال البرابة . ورقة مطعون فيها بالتزوير . جواز بحث المحكمة المدنية للورقة

المبدأ القانوني

اذا كان للأحكام القضائية الصادرة في المسائل

٢ - وللشخص الذي يدعى بوقوع الجريمة أن يثبت ذلك بكافة طرق الاثبات التي يقررها القانون - بما فيها التحقيق والقرائن - ولو كانت قرائن مستنتجة من عبارات وردت في عقد لم يكن الشخص المنسوب له ارتكاب الجريمة طرفا فيه (مجلة دالوز الاسبوعية سنة ١٩٢٢ ص ٢٤٠)

٤١

محكمة استئناف سان رنين

٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٢

اعتراف - مسائل جنائية - سحبه - تقديره - سلطة القاضي .

جريمة زنا

المبدأ القانوني

للقاضي أن يأخذ بالاعتراف ولو كان المتهم قد سحبه امام قاضي التحقيق اذا كان هنالك من ظروف الدعوى ما يؤيده وكان يظهر انه عنوان الحقيقة، ولكن اذا كان القانون قد حدد بطريقة قاطعة وعلى سبيل الحصر انواع الادلة التي يمكن ان يأخذ بها القاضي في جريمة معينة - وبخاصة جريمة الزنا - وكان الاعتراف المنسوب للمتهم يكاد يكون الاساس الوحيد للاتهام فان القاضي لا يملك في مثل هذه الحالة كامل الحرية في الاخذ بهذا الاعتراف

(مجلة دالوز الاسبوعية سنة ١٩٣٢ ص ٥٦٢)

المسئولية هذه لا يشترط فيها أكثر من أن يكون الضرر حاصلًا بفعل الشيء الذي في حراسة الشخص . وهذه القرينة لا يمكن ان تدفع كلاً أو بعضاً بسبب أن كلام الحارمين للشيشين المتصادمين قد سبب للآخر ضرراً

وعلى ذلك فيجب نقض الحكم الذي يقرر في حادثة تصادم سيارة وعجلة انه مادام الاثنان قد احداثا ببعضهما تلفا وضررا فالقرينتان القانونيتان الخاصتان بمسئولية كل منهما تسقطان وتحصل بينهما مقاصة . وبناء على ذلك قضى الحكم المطعون فيه برفض دعوى التعويض المرفوعة من ورثة راكب العجلة من غير بحث فيما اذا كان هذا الاخير قد صدر منه خطأ تسبب عنه الحادث أم لا (مجلة دالوز الاسبوعية سنة ١٩٣٢ ص ٢٦٥)

٤٠

محكمة النقض والابرار المدنية

٢٨ مارس سنة ١٩٣٣

١ - منقول . حيازته بسبب جريمة . عدم جواز التمسك بملكته

بسبب ذلك .

٢ - منقول . حيازته بسبب جريمة اثبات ذلك . قبول كافة الادلة .

المبادئ القانونية

١ - لا يجوز لمن يحوز منقولاً نتيجة لجريمة ارتكبها أن يتمسك بالقرينة التي تقررها المادة ٢٢٧٩ مدني فرنسي .

قرارات لجنة الأبحاث القانونية

٨ ديسمبر سنة ١٩٣٠

آثار . جريمة عدم التبليغ عن الآثار . جريمة وقتية .

المبدأ القانوني

جريمة عدم التبليغ عن الآثار أو عدم تسليم الآثار المكتشفة في بحر ستة أيام من تاريخ العثور عليها - المنصوص عليها في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ الخاص بالآثار - هي جريمة يسقط حق إقامة الدعوى العمومية فيها بمضى ثلاث سنوات من تاريخ انقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة العاشرة من ذلك القانون

اللجنة

تنص المادة ١٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ الخاص بالآثار على أن « من يعثر على أثر منقول من أراضي القطر المصري أو في باطنها يلزمه (إذا لم يكن بيده رخصة صادرة بحسب الأصول بالحفر) أن يبلغ ذلك إلى السلطة الإدارية الأقرب إليه ويسلم الأثر المكتشف إليها أو إلى رجال مصلحة الآثار بالإيصال اللازم وذلك في مدة ستة أيام » .

وتنص المادتان ١٦ و ١٧ من القانون نفسه على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط من يخالف أحكام المادة العاشرة السابق ذكرها . والمطلوب معرفة ما إذا كانت الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠ من قانون الآثار تعتبر جريمة وقتية أو جريمة مستمرة .

وقد لاحظت اللجنة أنه سبق لها أن بحثت هذا الموضوع بمناسبة الجرائم الخاصة بمخالفة قرارات مصلحة التنظيم القاضية بالهدم وعدم التبليغ عن وفاة الأشخاص الذين يتركون ورثة قاصرين وقررت بصفة عامة أن الجرائم التي تنشأ عن عدم تنفيذ إجراء مقرر عمله في أجل معين ليست بجرائم مستمرة وإنما هي جرائم وقتية تتكون ويتم في اليوم الذي ينتهي فيه ذلك الأجل (يراجع بحث اللجنة في المسألة نمرة ٨ وهو منشور في السنة الأولى من النشرة القانونية للنيابة العمومية تحت رقم ٢٦٩) وقد رأت اللجنة أن جريمة عدم التبليغ عن الآثار أو عدم تسليم الآثار المكتشفة في بحر ستة أيام من تاريخ العثور عليها هي من قبيل تلك الجرائم فتعتبر إذن جريمة وقتية ويسقط حق إقامة الدعوى العمومية فيها بمضى ثلاث سنين من تاريخ انقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة العاشرة من قانون الآثار رقم ١٤ لسنة ١٩٢٢

(قرار رقم ٨٨ سنة ١٩٣٠)

٢

٨ ديسمبر سنة ١٩٣٠

مخالفات . الصلح في المخالفات . طريقته والمدة التي يقبل فيها .

المبادئ القانونية

- ١ — المقصود من اجراءات الدعوى في المادة ٤٧ من قانون تحقيق الجنايات كافة الاجراءات التي تحصل في الدعوى سواء أكانت من عمل البوليس أو من عمل النيابة
- ٢ — يجب على المخالف دفع قيمة الصلح قبل الجلسة والاستقط حقه فيه ولو كانت المدة بين تحقيق البوليس والجلسة المحددة لنظر الدعوى أقل من ثمانية أيام .
- ٣ — تقضى المادة ٤٧ جنايات بالدفع فعلا فلا يكفي قبول المخالف الصلح عند سؤاله في محضر البوليس بل يسقط حقه فيه اذا لم يدفع قيمة الصلح في الأجل المقرر قانونا .

اللجنة

تنص المادة ٤٦ من قانون تحقيق الجنايات على جواز الصلح في مواد المخالفات الا في أحوال ثلاثة بينها .

وتنص المادة ٤٧ من ذلك القانون على أن «الشخص الذي تقع منه مخالفة ويريد أن يدفع الصلح عنها يجب عليه قبل الجلسة ، وعلى كل حال في مدة ثمانية أيام من يوم علمه بأول عمل من الاجراءات في الدعوى ، أن يدفع مبلغ ١٥ قرشا مصريا يأخذ به قسيمة اما الى خزينة المحكمة واما الى النيابة أو أى مأمور من مأموري الضبطية القضائية مرخص له بذلك من ناظر الحقانية » .
والمطلوب النظر فيما يأتي :

(أولا) هل المقصود من اجراءات الدعوى ما تقوم به النيابة أو يبدأ ذلك من تحقيقات البوليس ، وما العمل اذا كانت المدة بين تحقيق البوليس والجلسة من القصر بحيث لا يمكن من الدفع بأن قدمت القضية بصفة مستعجلة ولم يكن مضى ثمانية أيام على اجراءات الدعوى وقبل المتهم الصلح

(ثانيا) يعرض في بعض القضايا أن يقبل المخالف الصلح عند سؤاله الا أن الدفع لا يحصل فعلا الا بعد مدة لا تتجاوز ثمانية أيام بسبب احالته على الصراف المختص أو عدم وجود المبلغ لديه يوم سؤاله فهل القبول الشفهي يكفي لحفظ حقه في دفع مبلغ الصلح أم العبرة بالدفع الفعلي في بحر المدة التي حددها القانون

نظرت اللجنة في ذلك فرأت أن المادة ٤٧ من قانون تحقيق الجنايات توجب على المخالف الذي يريد الصلح أن يدفع قيمته « قبل الجلسة وعلى كل حال في مدة ثمانية أيام من يوم علمه بأول عمل من الاجراءات في الدعوى » . وقد عبر النص الفرنسي للمادة ٤٧ المذكورة عن « أول عمل من الاجراءات في الدعوى بعبارة (le premier acte de la procédure) ولم تشترط المادة

أن تكون هذه الأعمال من أعمال التحقيق أو الدعوى (d'instruction ou de poursuite) التي يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية طبقاً لأحكام المادتين ٢٨٠ و ٢٨٢ من قانون تحقيق الجنايات .

فاجراءات الدعوى المنصوص عليها في المادة ٤٧ تشمل بلا شك أعمال مأموري الضبطية القضائية الوارد ذكرها في الباب الثاني من الكتاب الأول من قانون تحقيق الجنايات (مادة ٦ وما بعدها) وإن لم تكن من أعمال التحقيق (actes d'instruction) ولا من أعمال الدعوى (actes de poursuite) المنوّه عنها في المادتين ٢٨٠ و ٢٨٢ تحقيق جنایات

وليس في القانون الفرنسي نص يحيز الصلح في المواد الجنائية وإنما نص عليه قانون العقوبات الايطالي في المادة ١٠١ وقانون العقوبات النرويجي في المادة ٢٨

وقد أجاز الشارع المصري في مواد التحالفات بالأمر العالي الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٨٩٢ المعدل بالأمر العالي الصادر في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٩٢ وادمج هذا الأمر في قانون العقوبات الحالي في سنة ١٩٠٤ مع ادخال بعض تعديلات فيه خاصة بالتحالفات التي لا يقبل فيها الصلح وبالرجوع الى الأمر العالي الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٨٩٢ تبين ان المادة الثانية منه كانت تنص على أنه « يجب على ضباط البوليس عند تحرير المحاضر عن التحالفات التي يجوز الصلح فيها أن يخبروا المتهم بأنه اذا دفع خمسة عشر قرشاً يتمتع رفع الدعوى عليه » والمادة الثالثة منه كانت تنص على انه « اذا رغب مرتكب التحالف في الصلح وجب عليه أن يقدم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ المحضر مبلغ خمسة عشر قرشاً لقلم النيابة العمومية بالمحكمة الجزئية المختصة بالحكم في التحالفه أو لصراف البلد المقيم فيها » مما يستفاد منه أن ميعاد الثمانية أيام كان يتسدىء من اجراءات البوليس . ويؤخذ من تعليقات وزارة الحفائية على الباب الخاص بالصلح أن الشارع لم يقصد العدول عما كان يقضى به التشريع السابق في هذا الصدد فقد جاء فيها ما يأتي :

« قد تضمن هذا الباب ما في الأمر العالي الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٨٩٢ المعدل بالأمر العالي الصادر في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٩٢ الذي يجب أن يكون جزءاً من القانون »

على أن التحالفات لايجري فيها عادة تحقيق بمعرفة النيابة وإنما يكتفى فيها بتحقيقات للبوليس . وقد نصت المادة ١٣٩ من قانون تحقيق الجنايات على أنه « يعتمد في مواد التحالفات التي تقع فيما يتعلق بأوامر الضبطية المحاضر التي يحررها المأمورون المختصون بذلك الى أن يثبت ما ينفيها »

فلا يمكن إذن أن يكون للقانون قد قصد في المادة ٤٧ (ت . ج) « باجراءات الدعوى » تحقيقات النيابة دون تحقيقات البوليس .

وبناء على ما تقدم ترى اللجنة أن المقصود من « اجراءات الدعوى » في المادة ٤٧ تحقيق جنایات كافة الاجراءات التي تحصل في الدعوى سواء أكانت من عمل البوليس أو من عمل النيابة .

وقد أوجبت المادة ٤٧ دفع قيمة الصلح قبل الجلسة فإذا كانت المدة بين تحقيق البوليس والجلسة المحددة لنظر الدعوى أقل من ثمانية أيام وجب على التحالف دفع قيمة الصلح قبل الجلسة والاستقط حقه فيه

والمادة تقضى بالدفع فعلا ولا تكتفى بمجرد القبول فاذا قبل المخالف الصلح عند سؤال في محضر البوليس ولكنه تأخر عن دفع قيمته في المدة المقررة بسبب إحالته على الموظف المختص أو بسبب عدم وجود المبلغ لديه يوم سؤاله فإنه لا يقبل منه الدفع بحصول الصلح .
(قرار رقم ٩٠ سنة ١٩٣٠)

٣

٨ ديسمبر سنة ١٩٣٠

مواد مخدرة . حالة العود

المبدأ القانوني

القانون رقم ٢١ لسنة ٩٢٨ الخاص بالمخدرات لا يمنع من تطبيق أحكام العود العامة عندما تتوفر شروطه .

اللائحة

نص المرسوم بقانون الخاص بالمخدرات الصادر في ٣١ مارس سنة ٩٢٥ في المادة ٣٢ فقرة ب منه على أن لا تقل العقوبة عن الحبس ستة أشهر أو غرامة خمسين جنيتها إذا كان المخالف سبق الحكم عليه لنفس المخالفة في أي زمن كان وذلك بدون الإخلال بتطبيق الأحكام العامة من قانون العقوبات إن كان هناك عود بحسب الأحكام المذكورة .

وبقي في القانون رقم ٢١ لسنة ٩٢٨ الخاص بالمواد المخدرة حالة خاصة بالعود في المادة ٣٩ منه ولم ينص صراحة على إمكان تطبيق أحكام العود كما نص في المرسوم الأول أو كما نص في مشروع القانون بحسب ما تقدم من لجنة الحقانية ولجنة الصحة بمجلس النواب في سنة ١٩٢٧ عند مناقشة القانون المذكور وهو مما يمكن أن يستنتج منه أن المشرع عدل عن هذا الحكم وأغفله .
والمطلوب معرفة ما إذا كان يمكن تطبيق مواد العود العامة مع قانون المخدرات الجديد أو أن المشرع أراد العدول عنها بعدم ذكرها .

نظرت اللجنة في هذا الموضوع فقين أن المادة ٣٢ من المرسوم بقانون الصادر في ٣١ مارس سنة ١٩٢٥ كانت تنص حقيقة على أن لا تقل العقوبة عن الحبس لمدة ستة شهور أو عن غرامة قدرها خمسون جنيتها إذا كان المخالف قد سبق الحكم عليه لنفس المخالفة في أي زمن كان وذلك بدون إخلال بتطبيق الأحكام العامة من قانون العقوبات إن كان هناك عود بحسب الأحكام المذكورة .
وقد رأت لجنة الشؤون الدستورية بمجلس النواب في التقرير المقدم منها عن هذا المرسوم إلغاء هذا النص مع رفع الحد الأدنى للعقوبة بحيث لا يقل في حالة العود هذه عن الحبس لمدة سنة وعن غرامة قدرها مائة جنيه (راجع هذا التقرير بمضبطة الجلسة السابعة والعشرين لمجلس النواب يوم ٨ فبراير سنة ١٩٢٧) إلا أنه لدى المناقشة في هذا التقرير في مجلس النواب بمجلسه المنعقدة في ٨ فبراير سنة ١٩٢٧ لاحظ أحد حضرات الأعضاء زيادة عدد جرائم الاتجار بالمواد المخدرة زيادة عظيمة وقال أنه يجب أمام هذا الخطر الذي تستهدف له البلاد أن يقرر للاتجار بالمخدرات عقوبة صارمة وإن ترفع هذه الجريمة من جنحة إلى جناية بالنسبة لمن يتجرون بهذه المواد وقد أيد مقرر

اللجنة وكثيرون من الاعضاء في رأيه ، ثم قرر المجلس إحالة المشروع على لجنة الحقانية لتحديد نوع الجريمة وافراغ مواد العقوبة في الصيغة القانونية .

وقد قدمت لجنة الحقانية بعد ذلك تقريرها (وهو منشور بمضبطة الجلسة الحادية والسبعين يوم ٤ يونيه سنة ١٩٢٧) وجاء في هذا التقرير أن الدول التي وجدت نفسها أمام خطر عظيم من انتشار هذه المواد اضطرت الى زيادة العقوبة زيادة تكفل دفع أذاها مثل اليابان وأمريكا وإنجلترا وكوريا ، ففي هذه البلاد تعاقب على جرائم الجواهر المخدرة بعقوبة الجناية وقد كان هذا وحده كافيا لاغراء اللجنة بقبول الاقتراح الذي يرمى الى جعل الاتجار بالجواهر المخدرة جناية ، غير أنها رأت بعد البحث أن اعتبار هذه الجريمة جناية سيصادف عقبات كثيرة عند تطبيق القانون على الاجانب لعدم وجود محاكم جنائيات للمحاكم المختلطة وعدم ملائمة قانون تحقيق الجنائيات المختلط الذي وضع وقت انشائها لروح الانظمة الحاضرة مما يستدعي إعادة النظر فيه ، وهذا يستغرق وقتا طويلا . ولهذا رأت اللجنة أن لا تجعلها جناية ورأت في الوقت نفسه أن يفرق بين جريمتي الاتجار والتعاطي في أن تكون عقوبة الاتجار بالجواهر المخدرة أو جلبها أو تصديرها أو حيازتها لهذا الغرض جنحة يعاقب عليها بالحبس مع الشغل من سنة الى خمس سنوات وبغرامة من مائتي جنيه الى ألف جنيه . وجاء في هذا التقرير عن العود ما يأتي : « كانت المادة ٣٢ من المرسوم تقضى برفع الحد الأدنى للعقوبة من شهر إلى سنة والغرامة الى مائة جنيه اذا كان المخالف قد سبق عليه الحكم لنفس المخالفة في أي زمن كان . وظاهر من هذا أن واضع المرسوم لم يلاحظ تطبيق القيود الخاصة بالعود المنصوص عليها في قانون العقوبات ولكن اللجنة بعدما رأت رفع العقوبة اكتفت بأن تقترح تطبيق القواعد العامة للعود ومضاعفة العقوبة في حالة العود المنصوص عليها في معظم الشرائع الاجنبية » واقرحت لجنة الحقانية أن يستعاض عن المادة ٣٢ من المرسوم بمادة ٣٩ نصها : « في حالة العود يجب أن لا تقل العقوبة عن ضعف الحد الأدنى المقرر للجريمة بمقتضى هذا القانون » . وعند بحث هذه المادة في جلسة ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٧ اقترح أحد حضرات أعضاء المجلس أن يبين حالة العود الواردة بهذه المادة لأن ورودها بهذه الكيفية قد يفضي الى اللبس وأن يكون نص المادة هكذا . « في حالة العود بعد سبق الحكم على العائد بمقتضى هذا القانون يجب أن لا تقل الخ . » وقال ان السبب في ذلك أنه يوجد مرسوم بقانون سابق يقضى بعقوبات اخف من العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون ، فاذا عوقب أحد بمقتضى هذا المرسوم ثم مادفيعتبر حائدا حاديا أي لا ينطبق عليه نص العود الوارد في هذا القانون .

وقد سأل سائل : « اذا عاد شخص سبق الحكم عليه بمقتضى القانون القديم بالحبس ثلاثة شهور فما هو حكم العود في هذه الحالة » فأجاب المقرر : « يطبق عليه المادتان ٤٨ و ٤٩ من قانون العقوبات اللتان تنصان على هذه الحالة » .

فوافق المجلس على هذا التعديل الذي صدر به القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .
يمتخلص مما تقدم أن السبب في حذف نص المادة ٣٢ من المرسوم والاستعاضة عنه بالمادة ٣٩ من القانون هو ان واضع المرسوم لم يلاحظ تطبيق القيود الخاصة بالعود المنصوص عليها في قانون

العقوبات اذ كان يقضى بتطبيق عقوبة العود اذا كان المتهم سبق الحكم عليه لنفس المخالفة في أى زمن كان فأراد واضع القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الرجوع لأحكام العود العامة لحذف النص الذى كان فى المرسوم ولم يجد ما يدعو للنص فى القانون على تطبيق الاحكام العامة المنصوص عليها فى قانون العقوبات لانها قواعد عامة تسرى فى جميع الأحوال ما لم ينص على ما يخالفها .
وقد نص قانون المخدرات فى المادة ٣٩ منه على حالة خاصة بالعود قضى فيها بأنه فى حالة العود بعد سبق الحكم على العائد بمقتضى هذا القانون يجب الا تقل العقوبة عن ضعف الحد الأدنى المقرر للجريمة بمقتضى هذا القانون .

وهذا النص قضى برفع الحد الأدنى فى هذه الحالة الخاصة الى الضعف ولكنه لم يتعرض للحد الأقصى فأبقاه خاضعا للقواعد العامة التى يحيز رفعه الى الضعف كما يؤخذ من المناقشة التى حصلت فى شأنه فى مجلس النواب والتى اشرنا اليها فيما تقدم .

ولا يمكن أن يكون الشارع الذى راعى التشديد فى هذه الجريمة وهم بجعلها جنابة لولا العقوبات التى توقع أن تصادف تطبيق القانون على الأجانب لا يمكن أن يكون قد قصد أن لا يرفع الحد الأقصى للعقوبة فى حالة العود بل أن كل ما قصده استثناء من القواعد العامة أنه فى حالة العود بعد سبق الحكم على العائد بمقتضى هذا القانون يجب أن لا تقل العقوبة عن ضعف الحد الأدنى المقرر للجريمة .

وعلى هذا يجوز للمحاكم متى توفرت شروط العود العام طبقا للمادتين ٤٨ و ٤٩ من قانون العقوبات أن تقضى على من يرتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٣٥ من قانون المواد المخدرة بالحبس إلى عشر سنوات وبالغرامة إلى ألفى جنيه .

ولا يصح أن يعترض على ذلك بأن مدة الحبس يجب ان لا تزيد فى حالة تعدد الجرائم عن ست سنين طبقا لنص المادة ٣٦ عقوبات لأن العقوبة المقررة للتجار فى المواد المخدرة هى عقوبة استثنائية تزيد مدتها عن مدة الحبس العادية المنصوص عليها فى المادة ١٨ عقوبات وكان الشارع يريد ان يصل بها إلى عقوبات الجنابات .

وقد نص قانون العقوبات نفسه فى المادة ٦٠ منه على حالة يمكن ان تصل فيها عقوبة الحبس إلى عشر سنين وهى حالة المجرم الصغير الذى تزيد سنه على سبع سنين وتقل عن خمس عشرة سنة فانه اذا ارتكب جنابة عقوبتها الأعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة فان هذه العقوبة تبدل بعقوبة الحبس مدة لا تزيد على عشر سنين .

ونص قانون العقوبات أيضا فى المادة ٣١٦ المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ على أنه فى حالة تخريب الأموال الثابتة أو المنقولة يجوز رفع عقوبة الحبس لغاية خمس سنين أو رفع الغرامة لغاية مائتى جنيه اذا نشأ عن الفعل تعطيل أو توقيف اعمال مصلحة ذات منفعة عامة او اذا ترتب عليه جعل حياة الناس أو صحتهم فى خطر ، وواضح أنه فى حالة العود إلى هذه الجريمة يمكن رفع عقوبة الحبس إلى عشر سنوات طبقا للمادة ٤٩ عقوبات . فلذلك : قررت اللجنة أن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بالمواد المخدرة لا يمنع من تطبيق أحكام العود العامة عند ما تتوفر شروطه .

العدد الاول

فهرست

السنة الرابعة عشرة

ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
(١) قضاء محكمة استئناف مصر			
١ - بيع . فسخ . ميعاد السنة . مبدأ سريانه . من تاريخ العقد البيع الابتدائي .	٢٢ ديسمبر ١٩٣٣	١ مكر	١
١ - بيع . تسجيل . عقد غير مسجل . التزام البائع بالتسليم . تعويض - ٢ - قوة الشيء المحكوم به . حكم بعدم قبول دعوى تثبيت الملكية . لعدم تسجيل العقد . لا يمنع من رفع دعوى تعويض بالمطالبة بالربح .	٤ فبراير ١٩٣٣	١	١
١ - استئناف فرعى . شروط قبوله - ٢ - استئناف . استئناف فرعى . جواز رفع استئناف من المستأنف الاصل ضد الاستئناف الفرعى . حراسة . وفاة أحد الحراس . جواز افراد الباقيين	٤ مارس ١٩٣٣	٣	٢
١ - تعويضات . قرار مجلس الجامعة المصرية بفصل طالب بكلية طب الاسنان تقيب عن الامتحان لمرضه . ثبوت مرضه . الزام الجامعة بالتعويض - ٢ - الجامعة . المصرية . شخصية معنوية . مستقلة عن الحكومة	» » » ١٩	٤ ٥	٣ ٤
١ - اختصاص المحاكم الاهلية . دعوى ملكية بين وطنيين . ترتيب حق عيني لاجنبي على العين . لا يمنع اختصاص المحاكم الاهلية - ٢ - اختصاص المحاكم الاهلية . دعوى ملكية بين وطنيين . رفع دعوى نزاع ملكية من دائن اجنبي أمام المحاكم المختلطة . رفع دعوى استحقاق . استمرار الاختصاص للمحاكم الاهلية .	» » ٢١	٨	٥
١ - قوة الشيء المحكوم فيه . حكم صادر من المحاكم الشرعية . قبول الطرفين اختصاص المحاكم الشرعية . حكم حاز لقوة الشيء المحكوم فيه - ٢ - قوة الشيء المحكوم فيه . حكم شرعى بعدم التعرض لناظر الوقف . لا يمنع المحاكم الاهلية من الفصل فى دعوى تبعية العين للوقف	» » ٢٨	٩	٦
اختصاص المحاكم الاهلية . وقف . استحقاق فى وقف . الدعوى به . نزاع جدى من اختصاص المحاكم الشرعية . استحقاق ثابت بكتاب الوقف . تختص المحاكم الاهلية بنظره .	» » »	١٢	٧
١ - اختصاص . افتراء حاصل أمام جهة من جهات الاحوال	٢٩ ابريل ١٩٣٣	١٣	٨

رقم الصفحة	الصفحة	تاريخ الحكم	مأخذ الأحكام
٩	١٦	٣٠ أبريل ١٩٣٣	الشخصية من بعض الخصوم على بعض . تعويض . اختصاص المحاكم الاهلية بالنظر فيه - ٢ - مسئولية . افتراء . الدفاع يقتضيه لا يمنع من المسئولية المدنية . حكر . تصقيعه . مسألة تقديرية . سريان التصحيح الجديد من وقت رفع الدعوى .
١٠	١٧	» » »	بطلان مراقبة ضد وزارة الاوقاف . مضي ثلاث سنوات . صدور قرار مجلس الوزراء بتنظيم فض المنازعات بين الاوقاف والوزارات الاخرى . لا يمنع من الحكم ببطلان المرافعة
١١	١٧	٧ مايو ١٩٣٣	١ - مرض الموت . تعريفه فنيا - ٢ - مرض الموت . حكم المحكمة الشرعية بوقوع طلاق في مرض الموت . وجوب احترام هذا الحكم عن المدة التي حددتها المحكمة الشرعية لحصول الطلاق . حق المحاكم الاهلية في البحث في الذمة السابقة على حكمها . شفعة . شروط العلم بالبيع الذي يترتب عليه طلب الشفعة
١٢	١٩	٩ » »	(٢) قضاء المحاكم الكلية
١٣	٢١	٧ يونية ١٩٣٢	١ - تحكيم . حكمته . شروطه . مبنى على رضا طرفي الخصوم لحسم النزاع - ٢ - محكمون . مفوضون بالحكم أو الصلح . احكام ذلك - ٣ - مشاركة التحكيم : عدم قيدها بشكل خاص .
١٤	٢٤	٢٠ أكتوبر ١٩٣٢	حوال بالدين . بسند أو حكم . بدون رضا المدين . عدم جوازها . معاش . شهادة الميلاد . سواء بالنسبة للموظفين المدنيين أو العسكريين . اعتبارها دائماً اسماً لتقدير السن . تقدير الاطباء يزول بظهورها .
١٦	٣٠	١٧ » »	مدين . متزوع ملكيته . عدم اعتباره حارساً على العين . بناء على تنبيه نزع الملكية . عدم جواز مطالبة بالحساب عن ريعها .
١٧	٣٢	٥ فبراير ١٩٣٣	١ - كفيل . دفعه الدين . حق الرجوع على المدين باحدى الدعويين . الدعوى العادية أو الحلول محل الدائن - ٢ - دعوى الحلول محل الدائن . عدم دفع الكفيل كامل الدين وعدم استيفاء كامل مطلوبه . عدم جواز اقامتها بخلاف دعوى الرجوع العادية - ٣ - كفيل . دفعه الدين المتضامن فيه . جواز رجوعه بكامل

العدد الاول	فهرست	الستة الرابعة عشرة
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
١٨	٣٦	٩ فبراير ١٩٣٣
١٩	٣٩	١٩ » »
٢٠	٤٠	أول مارس ١٩٣٣
٢١	٤١	أغسطس ١٩٣٢
٢٢	٤٢	١٦ مارس ١٩٣٣
٢٣	٤٦	٢٦ يولية ١٩٣٣

الدين على المدين الذي أبرى من التضامن - ٤ - كفيل - ضامنة
لعدة مدينين متضامين . جواز رجوعه عليهم متضامين - ٥ -
قوائد . حق رجوع الكفيل بها . جوازه .

١ - لأئحة العاهرات . قرار ادارى . باعتبار محل من ضمن
بيوت العاهرات . اعتباره نهائياً . عدم جواز مناقشته - ٢ - ادارة
محل للدعارة . سواء فى الاخطا المدة لذلك أوفى غيرهامع عدم
الاخطار . تطبيق المادة ٢ من اللائحة - ٣ - حذف عبارات من
حكم محكمة . جوازه بمعرفة المحكمة الاستئنافية .

قاضى الأمور الوقتية . اختصاص رئيس المحكمة بهذه السلطة
بالنسبة للعرائض والتظلمات المرفوعة اليه دون ولاية القضاء
المستعجل

بضائع مشحونة . مطالبة بقيمتها بعد الشحن . نص المادتين
٢٧٤ و ٢٧٥ تجارى بحرى . تسليم كامل . عدم الحاجة الى بروتستو
أو رفع دعوى فى الميعاد المنصوص عليه فيهما .

(٣) القضاء المستعجل

١ - استعجال . اختصاص قاضى الأمور المستعجلة - ٢ -
استبدال حارس . عدم إيداع الريع فى الخزينة .

اختصاص . محاكم شرعية . محاكم أهلية . دعوى ريع . دعوى
نفقة . على غير من تلزمه النفقة شرعاً .

١ - اختصاص المحاكم الأهلية . ولايتها فى الرقابة على أحكام
جهات الأحوال الشخصية . حدود الولاية - ٢ - إيقاف التنفيذ .

اشكال . اختصاص لجنة تنازع الاختصاص - ٣ - قاضى الامور
المستعجلة . اختصاصه . حدوده . اختصاص المحكمة المدنية - ٤ -
مصاريف الدعوى . أساس الالتزام بها - ٥ - مصاريف الدعوى .
المصاريف الرسمية . أتعاب المحاماة - ٦ - مصاريف الدعوى . المادة
٣٥ من لائحة الرسوم - ٧ - الاتعاب الحقيقية . تعويضات
- ٨ - المادة ٢٨١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . تفسيرها
- ٩ - المادة المذكورة . الاتعاب الحقيقية للمحاماة .

العدد الاول	فهرست	السنة الرابعة عشرة
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		(٤) قضاء المحاكم الجزئية
٢٤	١١ يولييه ١٩٣٢	١ - تنفيذ . طلب إيقافه من غير المدين . قاضي الامور المستعجلة . جواز الحكم بالإيقاف . حالة - ٢ - اشكال . تمام جزء من التنفيذ . جواز الحكم بإيقاف البيع .
٢٥	١٨ أكتوبر ١٩٣٢	بيع السلم . تعهد صانع بصنع منقولات . الملكية . تظل له حتى التسليم . حجز استحقاق . عدم جوازه .
٢٦	١٥ فبراير ١٩٣٣	تعاقد . إيجار . قوانين تخفيض الإيجار . من النظام العام . تنازل المستأجر مقدما عن التمسك بها . شرط باطل .
٢٧	٢٣ » »	سرقة . أخذ حجارة من الجبال . لاتعد سرقة .
٢٨	٢ مارس ١٩٣٣	قانون القرعة العسكرية . جريمة . دعوى عمومية . تقادم .
٢٩	٧ مايو سنة ١٩٣٣	اختصاص . قضايا الحكومة . استبدال حارس . اختصاص محكمة التنفيذ بالنظر فيه . ولولم تكن من محاكم الحكومة .
		(٥) قضاء المحاكم المختلطة
٣٠	٢٥ مايو سنة ١٩٣٢	فوائد ربوية . اثباتها . ضرورة وجود قرائن كافية على صحتها . جواز الاحالة على التحقيق
٣١	٣١ » »	١ - شفعة . انتقال الملكية . من يوم الحكم . آثاره القانونية . من يوم التسجيل - ٢ - شفع . عرضه اثنان قبل الحكم النهائي . جوازه . حقه في الانتفاع بالثمرات - ٣ - شفعة . تطبيق المادة ١٨ من القانون . نقل الملكية بالنسبة للغير - ٤ - عرض حقيقى . ثمن المبيع المشفوع وملحقاته تحت تصفية الحساب . صحته - ٥ - شفعة . ايراد العقار . محاسبة المشفوع ضده عنه .
٣٢	٧ يونيه ١٩٣٢	١ - تصحيح . خطأ فى حكم مرمى مزاد . بالنسبة للحوض . جواز اجرائه فى مواجهة ذوى الشأن - ٢ - مكلفات . حجيتها بالنسبة للأفراد . عدم صلاحيتها للاثبات - ٣ - تصحيح المكلفات . عدم جواز الزام الحكومة بقضاياها - ٤ - فوائد . عن أعيان راسى

العدد الاول	فهرست	السنة الرابعة عشرة
الترتيب	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		مزادها. سببها خطأ في حكم مرمى المزاد. عدم الوام الراسى عليه المزاد بها.
٣٣	٨ يونيو ١٩٣٢	١ - شريك بالتوصية. انسحابه. الوامه بديون الشركة لغاية هذا التاريخ - ٢ - مدينون متضامنون. مقاضاة بعضهم بمعرفة الدائن. عدم اعتباره حولا بالدين باستبدال المدين - ٣ - خير. مصاريفه. عدم التزام من لم يكن خصما فيها
٣٤	» » ١٥	١ - ختم. التوقيع به من شخص ثالث. برضاء صاحبه. جوازه - ٢ - ختم. اثبات التوقيع به سواء بمعرفة صاحبه أو الغير برضائه. جوازه - ٣ - ختم. الطعن بالتزوير. بمعرفة صاحبه. جوازه.
٣٥	» » »	١ - سيارة. سقوطها في ترعة افتراض الخطأ - ٢ - حادثة سيارة. نقل المجنى عليه مجانا. هل يسأل السائق عن الخطأ اليسير - ٣ - سيارة. حادثة. زيادة شخص عن العدد المقرر. انعدام الخطأ - ٤ - مخاطر السيارات. تحملها. في حالات معينة. عدم المسؤولية. الا في حالة الرعونة او الاهمال - ٥ - سيارة. استعمال ابن صاحبها لها. عدم اتصافه بصفة الخادم - ٦ - سيارة. تأمين من المالك له والسائق. لامتسولية في حالة عدم النص عليها - ٧ - تأمين عن المسؤولية. في حوادث السيارات. تناولها جميع أحوال الخطأ - ٨ - سيارة. التأمين عليها. زيادة عدد الركاب فيها. افتراض المسؤولية. - ٩ - تأمين. حادث. المجنى عليه فيها. حقه في رفع دعوى مباشرة ضد المؤمن - ١٠ - دعوى الدائن المباشرة. قبل مدين مدينه. الداخل في الدعوى. قبولها - ١١ - دعوى الدائن المباشرة. اهان المدين لحقه. شرط لقبولها - ١٢ - دعوى مباشرة. من الدائن. حقه في طلب الحكم له بما لمدينه. حالتها - ١٣ - حادث. توزيع المسؤولية. عدم قبولها من الراكب. حالة

العدد الاول	فهرست	العدد الرابع عشر
رقم	التاريخ	ملخص الأحكام
٣٦	١٦ يونيه ١٩٣٢	ثقة . مستحق في وقف . تقريرها بكل دقة بمراعاة حقوق الدائنين .
٣٧	١٥ يونيه ١٩٣٢	(٦) قضاء المحاكم الأجنبية مسئولية . تصادم سيارات . مسئولية . قرينة قانونية . فعل سيارة واحدة .
٣٨	١٢٤ أكتوبر ١٩٣٢	قوة الشيء المحكوم فيه . حكم جنائي في تهمة تزوير واستعمال البراعة . ورقة مطعون فيها بالتزوير . جواز بحث المحكمة المدنية للورقة .
٣٩	٢٠ مارس ١٩٣٣	مسئولية . حارس الشيء . قرينة المسئولية . تصادم . تقديم دليل النفي . ضرر مشترك .
٤٠	٢٨ » »	١ - منقول . حيازته بسبب جريمة . عدم جواز التمسك بملكيته بسبب ذلك - ٢ - منقول . حيازته . بسبب جريمة . اثبات ذلك . قبول كافة الادلة .
٤١	٢٥ أغسطس ١٩٣٢	اعتراف . مسائل جنائية . محبة . تقديره . ساطة القاضي جريمة زنا

قرارات

لجنة الشؤون القانونية بالنيابة العمومية

رقم	الصحيفة
١	٧٠ آثار . جريمة . عدم التبليغ عن الآثار . جريمة وقتية
٢	٧١ مخالفات . الصلح في المخالفات . طريقته والمدة التي يقبل فيها
٣	٧٣ مواد مخدرة . حالة العود .

القسم التشريعي

القوانين والقرارات

قانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٣٣ (١) خاص بتحضير القضايا

نحن فؤاد الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الباب الأول

أحكام خاصة بالمحاكم الابتدائية

- مادة ١ - يعين في كل محكمة ابتدائية من بين قضاتها قاض أو أكثر لتحضير بقرار من وزارة الحقانية بناء على طلب رئيس المحكمة .
- مادة ٢ - تقدم القضايا المدنية والتجارية الابتدائية الجديدة وكذا القضايا الجزئية المستأنفة في كل محكمة كلية الى قاضى التحضير .
- وكذلك تقدم اليه قضايا المعارضة في الأحكام الغيابية وقضايا بطلان المرافعة .

(١) نظرهذا القانون بمجلس النواب في سنة ١٩٢٨ وصودق عليه (ملحق الوقائع المصرية العدد ٣٦ الصادر بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٢٨) ثم نظر بمجلس الشيوخ الحال وأقره بجلسته ٢٩ مايو سنة ١٩٣٢ (الوقائع المصرية ملحق العدد ٥٤ الصادر في ١٥ يونيه سنة ٩٣٢ وأعيد لمجلس النواب من جديد فأقره بتاريخ ١٩ يونيه سنة ٩٣٢ عدد ٦٩ الصادر في ٣١ يوليه سنة ٩٣٢)

مذكرة ايضاحيه

عن مشروع قانون تحضير القضايا

لانواع في أنه ، لكي تسير العدالة سيرا حثا ، يتعين على القاضى أن يسرع بالفصل في الخصومات . ولهذا يلزم تخويله السلطة التي تمكنه من وضع حد لطرق التأجيل التي يلجأ اليها الخصوم قصد التسويف ومن منع الاسراف في تأجيل القضايا .

ولقد كانت مسألة منع تكرار تأجيل موضع اهتمام وزارة الحقانية على الدوام . ففى سنة ١٨٩٦ أصدرت لائحة بشأن تأجيل القضايا لدى المحاكم الاهلية ، إلا أنه لم يكن لهذه اللائحة من الاثر ما كان منظورا لحلها من أى عقوبة يمكن تطبيقها على من يخالف نصوصها من المتقاضين . ثم صدر بعد ذلك القانون المؤرخ ٦ فبراير سنة ١٩١٠ الخاص بقاضى التحضير تخفيفاً لعبء الاجراءات الاولى عن المحاكم الكلية تلك الاجراءات التي كانت تستنفد جزءا عظيما من الجلسات وقد خص القانون المذكور قاضى التحضير بجميع الاجراءات التي يستلزمها تحضير القضايا وجعلها صالحة للمرافعة .

مادة ٣ - يجب على الخصوم أن يستوفوا في أول جلسة ذكر جميع الأوجه التي تدعو إلى طلب التأجيل .

وتقدم إلى قاضي التحضير جميع أوجه الدفع والدعوى التي تقام من المدعى عليهم على المدعين في أثناء الدعوى والمسائل الفرعية .

والدفع والطلبات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١٣٤ والفقرة الثانية من المادة ١٣٨ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية يجب ابدائها أمام قاضي التحضير قبل أي دفع أو دفاع آخر وإلا قضت المحكمة بسقوط الحق فيها .

مادة ٤ - يختص قاضي التحضير بما يأتي :

(أولا) تحقيق صفات الخصوم وصحة توكيلات الوكلاء .

(ثانيا) الترخيص بتأجيل القضايا إلى أجل اللازم لتحضيرها تحضيراً وافياً وجعلها صالحة للمرافعة .

(ثالثا) مراقبة تبادل الأوراق بين الخصوم وإيداعها وإعلان المذكرات التحريرية إن كان هناك عمل لذلك .

(رابعا) التقرير بأعادة إعلان الخصوم .

(خامسا) الحكم بأثبات الغيبة .

(سادسا) إثبات أقوال الخصوم وطلباتهم وتنازلهم عنها واعترافهم والاتفاقات التي تصدر منهم .

ولا شك في أن ذلك القانون كان إصلاحاً مفيداً مع ما فيه من بعض وجوه النقص التي يرى هذا المشروع بخاصة إلى استكمالها ورغبة في زيادة الفائدة من هذا النظام ولكي تسير العدالة على وجه أكمل رؤى تعديل القانون نمرة ٣ لسنة ١٩١٠ باستكمال ما فيه من نقص دل عليه الاختبار . كما رؤى أيضاً تميم هذا النظام وجعله سارياً على القضايا التي ترفع أمام محاكم الاستئناف وذلك نظراً لما يترتب عليه من حسن النتائج .

وقد تضمن المشروع أيضاً أحكاماً تتعلق بتنظيم التأجيلات أمام القاضي الجزئي وبوجه عام أمام جميع جهات القاضي .

وأخص التعديلات التي أدخلها مشروع القانون المرفق بهذا على القانون نمرة ٣ لسنة ١٩١٠ هي ما يأتي :

أولاً — تبين أن بعض القضاة يترجلون القضايا ويحكمون على طالبي التأجيل بقرارات تافهة رغم منشورات وزارة المحفانية التي تلفت نظرهم إلى ضرورة تطبيق عقوبة الغرامة مع مراعاة الشدة على الخصوم المهملين ، فرغبة في وضع حد لتلك الحالة التي لو سرت في عامة المحاكم لاصبحت أحكام القانون لا أثر لها تضمن المشروع رفع مبلغ الغرامة مع تقرير حد أدنى لها .

ثانياً — دل العمل على أن بعض أنواع القضايا (وهي المذكورة في المادة ١١ من المشروع) لا تدعو الحاجة إلى مرورها على قاضي التحضير إما لأنها مستعجلة أو لأنها بطيئتها لا تستلزم تحضيراً فنص المشروع على تقديمها مباشرة إلى المحكمة .

ثالثاً — رؤى من المحكمة ألا يكون لقاضي التحضير في القضايا الاستئنافية جميع ماله من الاختصاصات في القضايا المنظورة بصفة ابتدائية ، إذ لو أجاز لقاضي التحضير الحكم بإبطال المرافعة أو إصدار الأحكام الغائية بدلاً من المحكمة بكامل هيئتها فلا يصح ذلك في مواد الاستئناف لأن الحكم بإبطال المرافعة يترتب عليه أن يصبح حكم محكمة أول درجة حكماً نهائياً إذا انتقض ميعاد الاستئناف كما هي الحال غالباً . وأما الأحكام الغائية الصادرة من محكمة أول درجة فلا تحرم الغائب من رفع الاستئناف بدد مضي ميعاد المرافعة بخلاف القضايا الاستئنافية التي لا يبقى فيها للنصم الغائب ، بدد مضي ميعاد المرافعة ، وسيلة أخرى للطعن في الحكم النهائي . لذلك كان من الأنصاف أن تحاط مثل هذه القرارات في قضايا الاستئناف بضمانة أكبر منها في القضايا الابتدائية بأن تكون من اختصاص المحكمة بكامل هيئتها . وهذا هو ما أخذ به مشروع القانون حيث نص في المادة

(سابعاً) التصديق على الصلح .
 (ثامناً) التقرير بشطب الدعوى .
 (تاسعاً) إيقاف المرافعة في الأحوال المنصوص عليها في القانون .
 (عاشراً) ضم دعوى الى أخرى متى كانت الأخرى لاتزال أمامه في التحضير .
 (حادى عشر) الفصل في طلبات التأجيل لادخال ضامن في الدعوى بأية صفة كانت وفي دخول غير المتداعين في الدعوى .

(ثانياً عشر) اصدار الأحكام الغيابية ، غير أنه لا يجوز له اعفاء الخصوم من الكفالة في أحوال التنفيذ المؤقت عند ما يكون هذا الاعفاء اختيارياً
 (ثالث عشر) التقرير بأبطال المرافعة
 ولا يكون لقاضى التحضير في قضايا الاستئناف الاختصاصات المنصوص عليها في الفقرات ١١ و ١٢ و ١٣ السالفة الذكر . وفي الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين ١٢ و ١٣ يحيل قاضى التحضير القضية الى المحكمة للفصل فيها .

مادة ٥ - لقاضى التحضير أيضاً في حالة اتفاق الخصوم :

أولاً - تعيين خبير .

ثانياً - الحكم في المسائل الوقتية والاجراءات التحفظية .

ثالثاً - توجيه اليمين الحاسمة اذا اتفق الخصوم على صيغتها أو اذا طلبوا منه تقرير تلك الصيغة .

(رابعاً) الحكم بتحقيق الوقائع التى يحددها ومباشرته .

(خامساً) الحكم في الدفع بعدم الاختصاص وببطلان صحيفة الدعوى وبعدم قبولها وبمضى المدة .

(سادساً) إحالة الدعوى على محكمة أخرى مرفوعة اليها تلك الدعوى أو دعوى أخرى مرتبطة بها .

مادة ٦ - القرارات والأحكام التى يصدرها قاضى التحضير في حدود الاختصاصات المخولة له

تعتبر من كل وجه وعلى الأخص فيما يتعلق بطرق الطعن في الأحكام كأنها صادرة من المحكمة نفسها

(١١) على أن الحكم بأبطال المرافعة والأحكام الغيابية لا يصدرها قاضى التحضير في قضايا الاستئناف ، بل يحيل الدعوى إلى المحكمة للفصل في الاستئناف مع عدم الإخلال بما قد استفاده الخصم الحاضر من غياب خصمه .

ولما كان دخول شخص ثالث في الدعوى غير مقبول في الاستئناف ، سواء أكان ذلك اختيارياً أم اجبارياً ، فقد نص المشروع على أنه ليس لقاضى التحضير في القضايا الاستئنافية أن يفصل في طلبات دخول شخص ثالث في الدعوى أو ادخال ضامن فيها .

رابعاً - يجوز الآن لقاضى التحضير بتغير حاجة الى اتفاق الخصوم إحالة الدعوى الى محكمة أخرى مرفوعة اليها تلك الدعوى أو دعوى أخرى مرتبطة بها فهو بهذه الطريقة يقرر بعدم اختصاص المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى . وقد رؤى من الأكثر انطباقاً على روح قانون تحضير القضايا ألا يسمح لقاضى التحضير بإحالة الدعوى الى محكمة أخرى لأحد السببين السالفين الذكر إلا بناء على اتفاق الخصوم ، وهذه القاعدة تتمشى مع النص الآخر الوارد في القانون والذي لا يجوز لقاضى التحضير الحكم في الدفع بعدم الاختصاص الا في حالة اتفاق الخصوم .

خامساً - يجوز قانون سنة ١٩١٠ لقاضى التحضير الحكم بحضور الخصوم شخصياً ، وحضور الخصوم اجراء من اجراءات التحقيق القانونية مما لا يجوز أن يكون من خصائص قاضى التحضير لان الغرض من ذلك أن يستظهر القضاة الذين سيصدرون الحكم فكرة عن الخصوم باستجوابهم شخصياً ، لحضور الخصوم أمام هيئة غير هيئة المحكمة لا يوصل الى الغرض المقصود ؛ لذلك ائتمن المشروع هذا الحق من قاضى التحضير .

مادة ٧ - إذا طلب من قاضي التحضير تأجيل قضية لسبب تبين له أنه كان يمكن ابداءه في جلسة سابقة ورأى مع ذلك قبول طلب التأجيل فإنه يحكم على الطالب بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز مائتي قرش في القضايا الابتدائية ولا تقل الغرامة عن خمسين قرشا ولا تتجاوز مائة قرش في القضايا الجزئية المستأنفة .

مادة ٨ - لا يسوغ تكرار التأجيل لسبب واحد إلا إذا رأى القاضي ضرورة منح أجل جديد ، وفي هذه الحالة يحكم على الطالب بغرامة مالم يثبت أنه عمل ما في وسعه منذ التأجيل الأول . ولا تقل الغرامة عن مائتي قرش ولا تتجاوز خمسمائة قرش في القضايا الابتدائية ولا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز ثلثمائة قرش في القضايا الجزئية المستأنفة .

مادة ٩ - متى رأى القاضي أن القضية تم تحضيرها وصارت صالحة للمرافعة في الموضوع يقرر إحالتها على الجلسة التي يحددها أمام إحدى دوائر المحكمة . وكذلك تحول القضية على المحكمة إذا رأى القاضي أنه منح آجالا كافية وأنه يجب الفصل في الدعوى بالحالة التي بلغت من التحضير .

مادة ١٠ - إذا رفع دفع لم يكن الحكم فيه من اختصاص قاضي التحضير فله أن يضم ذلك الدفع إلى الموضوع أو يحيله على المحكمة . والمحكمة متى فصلت في الدفع حجز الدعوى أو إعادتها إلى قاضي التحضير إن كان هناك محل لذلك .

مادة ١١ - لقاضي التحضير ، ضمنا لأداء وظيفته ، جميع السلطة التي للمحكمة
مادة ١٢ - لا تقبل المحكمة في القضية التي أحيلت عليها للفصل في موضوعها طلباً من الطلبات المختص بنظرها قاضي التحضير أو التي كان يجب تقديمها إليه إلا إذا ثبت لديها أن أسباب ذلك الطلب قد طرأت بعد إحالة القضية أو كانت مجهولة من الطالب وقت الإحالة .

ومع ذلك إذا رأت المحكمة من مصلحة العدالة قبول ورقة جديدة كان من الواجب تقديمها لقاضي التحضير أو قبول دفع أو طلب كان يجب ابداءه إليه تحكم على الخصم الذي وقع منه الإهمال بغرامة لا تقل عن مائتي قرش ولا تتجاوز خمسمائة قرش .

مادة ١٣ - ترفع القضايا الآتية مباشرة إلى المحكمة بدون تقديمها إلى قاضي التحضير :

سادسا — يوجد بالقانون نمرة ٣ لسنة ١٩١٠ غموض فيما يتعلق بطرق الطعن في الأحكام التي يصدرها قاضي التحضير فقد جاء في المادة ١١ منه أن « لا يقبل الطعن بطريق الاستئناف في القرارات التي تصدر من قاضي التحضير ، ولكنه لا يمكن الجزم بأن كلمة « قرارات » التي استعمالها الشارع تشمل الأحكام أيضا إذ ليس مقبولا أن قرارا معينا يكون انتهائيا إذا ما أصدره قاضي التحضير وقابلا للاستئناف إذا ما أصدرته المحكمة ولذلك نص مشروع القانون على صيغة أكثر وضوحا في ذلك حيث جاء فيه أن « القرارات التي يصدرها قاضي التحضير تعتبر من كل وجه ، وعلى الأخص فيما يتعلق بطرق الطعن في الأحكام ، كأنها صادرة من المحكمة نفسها » وعلى ذلك فإذا أصدر قاضي التحضير قرارا لم يكن مجرد إجراء تحضيرى في الدعوى ولكنه حكم فيجوز استئنافه أمام المحكمة العليا كما لو كان صادرا من المحكمة بكامل هيئتها .

سابعا — روى أخيرا وضع نص صريح فيما يتعلق بالدفع والطلبات التي يجب ابدائها أمام قاضي التحضير قبل ما عداها فنصت الفقرة الأخيرة من المادة ٣ على أن الدفع والطلبات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١٣٤ والفقرة الثانية من المادة ١٣٨ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية يجب ابدائها أمام قاضي التحضير قبل أي دفع أو دفاع آخر

- (١) الدعاوى التى ينص القانون على الحكم فيها بصفة مستعجلة أو بطريق الاستعجال .
- (٢) دعاوى نزاع الملكية وكذلك كل الدعاوى الفرعية المتعلقة بدعوى نزاع الملكية .
- (٣) اشكالات التنفيذ .
- (٤) دعاوى تفسير وتصحيح الاحكام
- (٥) الدعاوى الخاصة بطلب استخراج أو تسليم صورة تنفيذية أو صورة تنفيذية ثانية
- (٦) التظلمات الى المحكمة من الاوامر الصادرة على عرائض الخصوم .
- (٧) الدعاوى الخاصة بالسندات التى تحت الامر والاذن .
- (٨) الدعاوى الخاصة بطلب الايجار .
- (٩) التماسات إعادة النظر .

الباب الثانى

أحكام خاصة بمحاكم الاستئناف

- مادة ١٤ - يعين فى كل محكمة استئناف من بين مستشاريها مستشار لتحضير القضايا بقرار من وزير الحقانية بناء على اقتراح الجمعية العمومية .
- مادة ١٥ - تسرى القواعد المنصوص عليها فى الباب السابق على القضايا المدنية والتجارية الجديدة التى ترفع أمام محاكم الاستئناف .

والا قضت المحكمة بسقوط الحق فيها . هذه القواعد وان كانت من قواعد الاجراءات العادية الا أنه روى من المصلحة ذكرها فى مشروع القانون لازالة كل شك فيما يختص بتطبيقها أمام قاضى التحضير .

وقد تقدم أن المشروع تناول سريان نظام التحضير على محاكم الاستئناف فنص فيه على تعيين مستشار لتحضير القضايا أمام كل محكمة استئناف يكون له نفس الاختصاصات المخولة لقاضى التحضير فى المحاكم الابتدائية فى قضايا استئناف الاحكام الجزئية . على أن تكون القرارات التى يحكم بها مستشار التحضير أو محكمه الاستئناف أشد من التى يحكم بها فى المحاكم الكلية .

وعما يجب ملاحظته أنه لا يمكن تصور وجود قاضٍ للتحضير فى المحاكم الجزئية التى لا تشكل الا من قاضٍ واحد ، ولذا أورد المشروع بابا هو الباب الثالث لتظيم التأجيل أمام هذه المحاكم استمد أحكامه من لائحة التأجيلات الصادرة فى سنة ١٨٩٦ مع النص على عقوبة الغرامة .

وقد نص فضلا عن ذلك فى المادة ١٦ على أنه يجب على المدعى فى القضايا الجزئية أن يودع مستدانه ومذكراته فى قلم الكتاب قبل أول جلسته ويجب عليه أن يكون مستعدا للرافعة من أول جلسة (المادة ١٧)

وربما يتبادر الى الذهن أن هناك تعسفاً فى الزام المدعى الذى كثيرا ما يكون أميا يحضر بشخصه أمام المحكمة الجزئية بأن يودع مذكراته وبأن يكون مستعدا للرافعة منذ أول جلسة ، هذه الاعتبارات لم تغرب عن ذهن واضع المشروع الا أنه الضرورة ألجأت لوضع حد لكثرة الدعاوى الكيدية التى لا يوجد ما يبررها . ويكفى لتبرير هذا النظام الجديد أن يتمكن القاضى من تخفيف جدول الجلسات باستبعاد القضايا المرفوعة على غير أساس جدى

بناء على ذلك تشرف بأن ترفع الى مجلس الوزراء مشروع القانون المرفق بهذه المذكرة ونرجوا اذا وافق المجلس أن يكرم برفعه لاعتاب حضرة صاحب الجلالة الملك لاستصدار المرسوم اللازم لعرضه على البرلمان ؟

وزير الحقانية

١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٧

أحمد زكى أبو السعود

الباب الثالث أحكام عامة

المادة ١٦ - اذا رفضت المحكمة طلب التأجيل وامتنع الطالب عن تقديم طلباته تفصل المحكمة في الدعوى بناء على طلب الخصم الآخر فاذا امتنع هذا الاخير أيضا عن تقديم طلباته تستبعد الدعوى من الجدول .

مادة ١٧ - تمنح الغرامات التي يحكم بها قاضى التحضير أو المحكمة ، طبقا لهذا القانون ، الى الخصم على سبيل التعويض وذلك مع عدم الاخلال بما قد يكون له من الحق في تعويض أكثر من ذلك ويكون الحكم بها للخزانة اذا كان التأجيل بناء على طلب الطرفين .

مادة ١٨ - يلغى القانون نمرة ٣ لسنة ١٩١٠ الخاص بقاضى التحضير .

مادة ١٩ - على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وان ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

صدر برأى عابدين في ٣ ربيع الاول سنة ١٣٥٢ (٢٦ يوليى سنة ١٩٣٣)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)

محمد شفيق

وزير الحقانية

أحمد على



تقرير لجنة الحقانية بمجلس الشيوخ^(١)

عن مشروع قانون تحضير القضايا

أحال المجلس بمجلسه المنعقدة في ٢٣ مايو سنة ١٩٢٨ على اللجنة مشروع قانون وارد من مجلس النواب خاص بتحضير القضايا . وقد خصصت اللجنة لبحثه إحدى عشرة جلسة وهى : ١٣ و ٢٠ و يونيه سنة ١٩٢٨ و ٢٥ فبراير و ٦ و ٢٩ و ٢٧ مايو و ٤ و ١١ يونيه سنة ١٩٣٠ و ١ و ٨ و ١٤ مارس سنة ١٩٣٣

وقد حضر جلسة أول مارس سنة ١٩٣٣ مندوب وزارة الحقانية وأدلى للجنة بوجهة نظر الوزارة فيما يتعلق بالمشروع .

وقد تبينت اللجنة أن الشكوى من تأجيل القضايا وعدم سرعة الفصل فيها قديمة جدا وقد كانت موضوع عناية وزارة الحقانية فأصدرت في سنة ١٨٩٦ لائحة لمعالجة كثرة التأجيلات ولكنها لم تثمر ثمرة المرجوة منها فوضعت الوزارة قانونا لتحضير القضايا صدر في ٦ فبراير سنة ١٩١٠ هو القانون رقم ٣ لسنة ١٩١٠ أنشأت بمقتضاه سلطة جديدة لقاض سعى قاضى التحضير ، وجعل

(١) نشر بملحق للعدد ٦٤ من الوقائع المصرية الصادر بتاريخ ١٣ يوليو سنة ١٩٣٣ ص ٣٨٢

من اختصاصه تحضير القضايا بحيث لا تحال على هيئة المحكمة إلا بعد صلاحيتها للمرافعة ، ولكن الاختبار والعمل دلا على وجود نقص في هذا القانون ، ولذلك لجأت وزارة الحفانية الى تعديله باستكمال أوجه النقص فيه والعمل على إزالة أسباب الشكوى منه حتى يمكن أن يكون محققاً للغاية التي وضع من أجلها وهي : تخفيف عبء الاجراءات الأولية اللازمة لتحضير القضايا عن عاتق هيئة المحكمة المشكلة من ثلاثة قضاة والتي كانت تضيق عليهم جزءا كبيرا من أوقات الجلسات والعمل على جعلها من اختصاص قاض واحد .

وأهم ما يتميز به هذا المشروع .

أولا - الفصل في كثير من المسائل التي كانت محل خلاف بسبب غموض القانون المعمول به فقد نص المشروع في المادة الثالثة منه صراحة على أن الدفوع والطلبات المنصوص عنها في الفقرة الأولى من المادة ١٣٤ والفقرة الثانية من المادة ١٣٨ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية يجب ابدائها أمام قاضي التحضير قبل أي دفع أو دفاع آخر وإلا قضت المحكمة بسقوط الحق فيها .

ثانياً - ينص قانون التحضير رقم ٣ لسنة ١٩١٠ في المادة ٧/٧ على أن لقاضي التحضير التقرير بإبطال المرافعة دون تفريق بين القضايا الابتدائية والقضايا المستأنفة فرؤى في المشروع قصر ذلك الحق على القضايا الابتدائية نظراً لما يترتب عليه من النتائج الخطيرة في القضايا المستأنفة .

ثالثاً - يميز القانون رقم ٣ لسنة ١٩١٠ لقاضي التحضير التقرير بحالة الدعوى إلى محكمة أخرى مرفوعة إليها تلك الدعوى أو دعوى أخرى مرتبطة بها بغير حاجة إلى اتفاق الخصوم ، فكأنه بذلك أعطى حق الحكم بعدم اختصاص المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى . ولما كان المشروع قد نص في المادة ٥/٥ على أن لقاضي التحضير - في حالة اتفاق الخصوم - الحكم في الدفع بعدم الاختصاص فلكي يكون التشريع على نسق واحد رؤى ألا يكون له حق الحالة إلا في حالة اتفاق الخصوم أيضاً .

رابعاً - حذف في المشروع الحق المحول لقاضي التحضير بمقتضى القانون المعمول به في التقرير بحضور الخصوم شخصياً لانتفاء المحكمة منه ، إذ أن حضور الخصوم هو اجراء من اجراءات التحقيق يقصد به تمكين قضاة الموضوع من تكوين فكرة عن الخصوم باستجوابهم شخصياً . ولما كان قاضي التحضير يحضر الدعوى ولا يحكم فيها فالبداهة تقضى بأن هذا الحق لا لزوم له .

خامساً - كذلك سكت القانون المعمول به عن الطعن في أحكام قاضي التحضير فجاء المشروع مستكملاً هذا النقص فنص في المادة السادسة منه على أن القرارات التي يصدرها قاضي التحضير في حدود الاختصاصات المحولة له تعتبر من كل وجه ، وعلى الأخص فيما يتعلق بطرق الطعن في الاحكام ، كأنها صادرة من المحكمة نفسها .

سادساً - عني في المشروع برفع مبلغ الغرامة التي يحكم بها قاضي التحضير مع تقدير حد أدنى لها ، فقد أظهر العمل أن بعض القضاة يتساهلون في تأجيل قضايا بغرامات زافهة كما لوحظ أن بعض المتقاضين لا يبالون بالمماطلة عن طريق إرهاب القاضى والخصوم بطلبات التأجيل ماداموا قد ألفوا عدم الحكم عليهم بغرامات رادعة .

سابعاً - النص على استثناء بعض أنواع من القضايا من نظام التحضير أما لأنها مستعجلة أو لأنها بطبيعتها لا تستلزم تحضيراً .

ثامناً - تعميم نظام التحضير وجعله شاملاً لمحاكم الاستئناف كما عني أيضاً بوضع طريقة لتنظيم تأجيل للقضايا أمام المحاكم الجزئية .

وقد أقر مجلس النواب هذا المشروع بعد أن أدخل عليه التعديلات الآتية :

(أولا) أعطى قاضي التحضير حق الحكم بأبطال المرافعة في القضايا الاستئنافية .

(ثانياً) أقر مبدأ تحديد حد أدنى للغرامات ولكنه لم يبرراً لزيادتها إلى الحد الأعلى

الذي ارتأته وزارة الحقانية فخفض الحد الأعلى للغرامة التي يحكم بها قاضي التحضير في القضايا

الابتدائية من ٥٠٠ قرش إلى ٢٠٠ قرش وفي القضايا الجزئية المستأنفة من ٢٠٠ إلى ١٠٠ قرش

وكذلك خفضت الغرامة التي تحكم بها هيئة المحكمة من ٢٠٠٠ قرش - ٣٠٠ قرش ٥٠٠ قرش إلى ٢٠٠ قرش

(ثالثاً) أضيفت إلى الفقرة الأولى من المادة الثالثة عشر القضايا التي يحكم فيها بصفة مستعجلة

كما أضيف إلى القضايا التي نص المشروع على رفعها إلى المحكمة مباشرة القضايا الآتية :

(١) الدعاوى الخاصة بالسندات التي تحت الأمر أو الأذن

(ب) الدعاوى الخاصة بطلب الإيجار .

(ج) التماسات إعادة النظر .

(رابعاً) قرر المجلس حذف مواد الباب الثالث الخاصة بوضع نظام لتنظيم تأجيل القضايا أمام

المحاكم الجزئية

*
* *

وقد أوعزت اللجنة النظر فيما اشتمل عليه المشروع من وجوه الإصلاح في نظام التحضير ووافقت على ما رآه مجلس النواب متعلقاً بزيادة دعاوى السندات والإيجارات والتماسات إعادة النظر إلى القضايا التي ترفع إلى المحكمة مباشرة .

وكذلك وافقت أغلبية اللجنة على جعل منح الغرامة أصلياً للمتقاضين واستثناء للحكومة وخلافها في ذلك أحد حضرات الأعضاء وقد رأت اللجنة - استكمالاً للغرض ولضمان تحقيق الفوائد العملية المرجوة من المشروع - إدخال تعديلات عليه في المواد ٥/٤ و ١٣ و ٥/٥ و ٨

مبررات التعديلات

المادة ٥/٤

هذه الفقرة كانت في مشروع الحكومة « إصدار أحكام ثبوت الغيبة » فعدّلها مجلس النواب بالصيغة الآتية « إثبات غيبة الخصوم » وترى اللجنة أنه من الضروري أن تكون الصيغة بحيث تشعر بضرورة أن يكون إثبات الغيبة بحكم تسحب منه صورة وتعان للخصم الغائب بالطرق المعتادة نظراً لخطورة الحالة لأنه يترتب على إثبات الغيبة صيرورة الحكم الذي يصدر حضورياً وقد يكون الطلب في حدود النصاب النهائي ، ولأنه تبين للجنة أن بعض القضاة يكتفون بإصدار قرار في محضر الجلسة في حين أن الاصطلاح الفرنسي يعبر عن إثبات الغيبة بما يفيد صراحة أنه حكم

“ Jugement de défaut profit - joint ”

لذلك رأَت اللجنة الرجوع الى النص الوارد في مشروع الوزارة مع تهذيب في الصيغة
المادة ١٣/٤

كان المشروع في الأصل لايجز لقاضى التحضير التقرير بإبطال المرافعة في القضايا الاستئنافية وينص على إحالة القضية على المحكمة ولكن مجلس النواب رأى إعطاءه هذا الحق بفكرة عدم إضاعة الوقت وتعطيل الفصل في الدعاوى وعلى اعتباره أنه حق تعلق بالخصم الحاضر لايجوز للمحكمة حرمانه منه . وترى اللجنة أن ابطال المرافعة هو اجراء له خطورته في القضايا الاستئنافية على وجه الخصوص اذ الغالب أن يكون ميعاد الاستئناف قد انتهى وبذلك يصبح الحكم المستأنف نهائيا. ولذلك رأَت اللجنة الرجوع إلى الصيغة الواردة في مشروع وزارة الحقانية مع حذف عبارة « مع عدم الاخلال بما استفاده الخصم الحاضر من غياب خصمه » .

المادة ٥/٥

رأَت اللجنة أن التعبير في المشروع بعبارة «ويبطلان الدعوى» تعبير ناقص ومن الواجب إيضاحه .

المادة ٨

هذا التعديل متعلق بصياغة المادة فقط فقد لاحظت اللجنة أن لفظة « التأجيل » وردت مرتين في المادة وأنها وضعت في ثلاثة فقرات بدون مقتض .

وقد وافقت اللجنة على المشروع بعد إدخال هذه التعديلات عليه .
وهي تتشرف بعرض نتيجة بحثها على هيئة المجلس الموقر ليقرر ما يراه

رئيس اللجنة

احمد طاهت

قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية^(١)

رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٣

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الباب الأول

في جدول الخبراء

مادة - ١ - يكون في كل محكمة من محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية جدول للخبراء المقبولين أمامها .

مادة - ٢ - تضع هذا الجدول لجنة الخبراء أمام كل محكمة من محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية وتشكل هذه اللجنة في محاكم الاستئناف من رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه ومن مستشار تعيينه الجمعية العمومية ومن النائب العمومي أو من ينوب عنه .

وتشكل في المحاكم الابتدائية من رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه ومن قاض تعيينه الجمعية العمومية ومن رئيس النيابة أو من ينوب عنه .

مذكرة إيضاحية

عن مشروع قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية

قد تبين من زمن بعيد أن الحاجة ماسة إلى إدخال تعديلات هامة على النصوص القانونية السارية على الخبراء أمام المحاكم الأهلية . ولذا فإن مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة قد صاغ القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٩ في قالب جديد بأن أضاف إليه الكثير من الأحكام الجديدة وأدخل عليه تعديلات هامة .

في جدول الخبراء وندهم

فيما يختص بقبول الخبراء استبقى المشروع قاعدة القيد المفرد سواء في محكمة ابتدائية أم في محكمة استئناف . إنما أجاز للخبير أن يقرر أمام محكمة استئناف واحد المحاكم الابتدائية الواقعة في دائرتها ومنع في أي حال من الأحوال الالتحاق بأكثر من قسم في الجدول الواحد وكان القانون الحالي يميز ذلك .

وهذه الطريقة ستؤدي إلى زيادة تخصص الخبراء والمأمول أن ينتج عن ذلك تحسир أعمال الخبرة وسرعة الفصل في القضايا . وستقوم لجنة الخبراء في كل محكمة استئناف أو محكمة ابتدائية بتحرير جدول الخبراء المقبولين أمام المحكمة وتحديد الجمعية العمومية سنوياً عدد الخبراء في كل قسم حسباً تقتضيه الحاجة على ألا يزيد مجموع الخبراء على ثلاثين في كل محكمة ابتدائية وعشرين في محكمة استئناف مصر وخمسة عشر في محكمة استئناف أسوط .

مادة ٣ - يشتمل جدول الخبراء على أقسام مختلفة بحسب المواد التي قديطلب منهم ابداء رأيهم فيها وتحدد الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف أو بالمحكمة الابتدائية هذه الاقسام وعدد الخبراء في كل قسم .

ومع ذلك لا يزيد مجموع الخبراء على ثلاثين في كل محكمة ابتدائية وعشرين في محكمة استئناف مصر وخمسة عشر في محكمة استئناف أسيوط .

مادة ٤ - يشترط فيمن يقيد اسمه في جدول الخبراء :

أولاً - أن يكون مصرياً .

ويجوز مع ذلك بصفة استثنائية قيد الأجانب في جدول الخبراء بشرط أن يكونوا ملينين باللغة العربية . وأن يتعهدوا كتابة بخضوعهم لجميع الاحكام المقررة أو التي ستقرر بشأن الخبراء أمام المحاكم الاهلية فاذا لم يذعنوا بعدئذ لاى حكم من تلك الاحكام أو لاى قرار يكون قد صدر تطبيقاً لهذه الاحكام بحجة أنهم أجانب شطبت أسماؤهم نهائياً من الجدول بمعرفة لجنة الخبراء .

ثانياً - ألا يكون محكوما عليه بعقوبة جنائية أو صدرت عليه أحكام قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف .

ثالثاً - أن تثبت لياقته للعمل طبياً وأن يكون جديراً بالثقة .

رابعاً - أن يكون حاصل على دبلومات دراسية من الحكومة المصرية أو على دبلومات أجنبية تعتبرها اللجنة معادلة لها تدل على أن الطالب حائز للمؤهلات الفنية اللازمة للقسم الذى يطلب قيد اسمه فيه

ويشترط زيادة على ما تقدم أن يؤدى طالب القيد في قسم الخبراء في الخطوط امتحاناً أمام اللجنة لتتحقق من كفاءته .

وتعين مواد الامتحان وشروطه بقرار وزاري .

خامساً - أن يتخذ له محلاً مختاراً في المدينة التي بها مقر المحكمة .

ولضمان انتخاب الخبراء من بين أهل الفن حتم المشروع أن يكون الخبير حائزاً على دبلومات دراسية من الحكومة المصرية في المادة التي يتولى أعمال الخبرة فيها أو على دبلومات أجنبية تعتبرها لجنة الخبراء معادلة لها تدل على أن الطالب حائز للمؤهلات الفنية اللازمة للقسم الذى يطلب قيد اسمه فيه . وبما أن تحقيق الخطوط يستدعى معلومات خاصة كالصوير الشمسى ومبادئ الكيمياء والعلوم المتصلة ببحث الخطوط ولا توجد شهادات خاصة بأعمال الخبرة في الخطوط فقد رأى أن يؤدى طالب القيد في هذا القسم امتحاناً أمام اللجنة لتتحقق من كفاءته وتعين مواد الامتحان وشروطه بقرار من وزير الحفانية .

وقد قضى القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٩ بأن يكون الى جانب جدول الخبراء جدول آخر للترشحين . وقد دلت التجربة على أن لفائدة من هذا الجدول الاخير ولذلك ألغى في المشروع .

ورؤى أن من الفائدة زيادة التوسع في النشر عن المحال الحالية ولذا نص في المشروع على أنه كلما خلا محل بطن عنه في الجريدة الرسمية ويحدد ميعاد تقديم الطلبات .

ويقضى المشروع باعادة النظر في جدول الخبراء في كل سنة مرة على الاقل وقد رأى من المفيد امكان تكرار اعادة النظر فيه في اثنا السنة الواحدة اذا دعت الحالة الى ذلك . فقد يوجد من بين الخبراء مثلاً من يعوقهم المرض أو يصبحون غير أهل

مادة ٥ - لا يجوز قيد اسم خبير أمام أكثر من محكمة واحدة ولا في أكثر من قسم واحد ومع ذلك يجوز للخبير أن يقرر أمام محكمة الاستئناف وأحدى المحاكم الابتدائية الواقعة في دائرتها .
مادة ٦ - يجب على من يطلب قيد اسمه بجدول الخبراء أن يقدم لرئيس اللجنة طلبا كتابيا يعين فيه القسم الذي يلتزم الالتحاق به ويرفق به الاوراق التي تؤيد طلبه والمراجع التي يستند عليها في بيان مؤهلاته الفنية .

واللجنة الخبراء أن تطلب معلومات إضافية قبل الفصل في الطلب .

مادة ٧ - عند خلو محل في الجدول يعلن رئيس اللجنة عنه في الجريدة الرسمية ويحدد ميعاداً لتقديم الطلبات .

مادة ٨ - يجب على الخبير الذي قبل طلبه أن يحلف اليمين أمام رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية على حسب الأحوال بأن يؤدي عمله بالصدق والأمانة .
وتعتبر هذه اليمين سارية على جميع القضايا التي يندب فيها .

مادة ٩ - تعيد اللجنة النظر في جدول الخبراء مرة على الأقل في كل سنة وتمحو منه اسم كل خبير لم يعد حائزاً للشروط اللازم توفرها لقيد الاسم ويكون هذا القرار مشتملاً على الأسباب التي بنى عليها ويعان للخبير .

والخبير الذي يحى اسمه أن يتظلم من قرار اللجنة في مدى العشرة الأيام التالية لتاريخ إعلانه بتقرير محو في قلم كتاب محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية حسب الأحوال .
واللجنة بالاشتراك مع قاضين أو مستشارين حسب الأحوال تعينهما الجمعية العمومية سنوياً تتولى الفصل على وجه السرعة في هذا التظلم بعد إعلان الخبير .

والقرار الذي تصدره يكون مشتملاً على الأسباب التي بنى عليها ويعتبر نهائياً حتى في حالة عدم حضور الخبير .

ويبلغ هذا القرار للجهات القضائية والنظامية الأخرى .

للاستمرار في عملهم . ففي هذه الحالة يقضى حسن سير العدالة باستبدالهم في أقرب وقت ممكن .
ورؤى من باب تقرير العدالة أن يوضع للخبير في هذا القانون حق لم يكن موجوداً من قبل وهو حق التظلم من قرار اللجنة ينظر أمامها بالاشتراك مع قاضين أو مستشارين حسب الأحوال تعينهما سنوياً الجمعية العمومية .
وفضلاً عن ذلك فإن محو الاسم في هذه الحالة لا يمنع الخبير من طلب إعادة قيد اسمه عند خلو محل في الجدول . واللجنة الحق في أن تنظر في هذا الطلب ولها أن تبيد قيد اسم الخبير إذا تحققت من زوال السبب الذي بنى عليه محو الاسم .
وقد رؤى أن تخول المحاكم حق انتداب موظفي مجالس المديرات والمجالس البلدية أسوة بموظفي الحكومة للقيام بأعمال الخبرة التي تتطلب معلومات خاصة بشرط أن يصرح لهم رؤسائهم بذلك . وأجيز لوزير الحفانية بالاتفاق مع الوزير المختص أن يبين بقرار موظفي المصالح الفنية المتخصصين في مواد معينة بمقتضى وظائفهم بدون مراعاة الشرط السابق .
ولما كان في نية الحكومة إنشاء مصلحة خاصة تابعة لوزارة الحفانية لأعمال الخبرة في الخطوط فقد نص في المادة ١١ من المشروع على جواز استبعاد قسم الخبراء في الخطوط من الجدول لكي يعهد به الى موظفين يمينون خصيصاً لهذا الغرض بقرار وزاري . فقيد الخبراء في الخطوط في الجداول الحالية يجب لئلا اعتبارها مؤقلاً .

ولا يمنع محو الاسم من قيده مرة أخرى عند خلو محل إذا تبين للجنة زوال السبب الذي بني عليه محو الاسم من الجدول .
مادة - ١٠ - لا يجوز لموظفي الحكومة أو مجالس المديريات أو المجالس البلدية ماداموا في الخدمة أن يؤدوا عمل أهل الخبرة . ومع ذلك فأعمال الخبرة التي تتطلب معلومات خاصة يجوز للمحكمة أن تكلف بها الموظفين الحاصلين على تلك المعلومات بشرط أن يصرح لهم رؤسائهم بذلك .
ولو وزير الحقانية بالاتفاق مع الوزير المختص أن يعين بقرار موظفي المصالح الفنية المعفين من هذا الشرط الأخير .

مادة ١١ - يجوز إصدار مرسوم بأن يستبعد من الجدول قسم الخبراء في الخطوط لكي يعهد به إلى موظفين يعينون لهذا الغرض بقرار من وزير الحقانية ويخلف هؤلاء الموظفون المين المنصوص عاها في المادة الثامنة من هذا القانون .

الباب الثاني

في أتعاب الخبراء

مادة ١٢ - في تطبيق المادة ٣٣٢ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارة تراعى القواعد الآتية ، فيقدر للخبير :

- (١) من مائة قرش إلى ثلاثمائة قرش عن يوم العمل بمحل النزاع .
- (٢) من مائة قرش إلى ثلاثمائة قرش عن يوم الحضور بالمحكمة لمناقشة التقرير .
- (٣) مائتا قرش عن يوم العمل بالمكتب باعتبار اليوم الواحد ست ساعات .
- (٤) خمسون قرشا مقابل الاطلاع على المأمورية .
- (٥) خمسون قرشا مقابل إيداع التقرير .
- (٦) من مائة قرش إلى مائتي قرش عن يوم العمل في حالة ما إذا كان الخبير غير مأذون له بتسلم أوراق الخصوم فاضطر إلى الاطلاع عاها في قام المكتب . ويجوز انقاص عدد الايام والساعات المبينة بالكشف المقدم من الخبير إذا كانت غير متناسبة مع العمل الذي قام به كما يجوز أن تقدر للخبير أتعاب إضافية بسبب أهمية النزاع وطبيعته .

في أتعاب الخبراء

أتعاب الخبراء (Honoraires) تشمل أجر الوقت (Vacations) وتقدير العمل (Prix du travail) ونظرا لاختلاف القضايا من حيث قيمتها وتفاوت أعمال الخبرة من حيث الجهود التي تبذل والمعارف العامة التي تقتضيها روعي أن ترفع فئة الأتعاب وأن يكون للقاضي مدى أوسع في التقدير ولنا نص في المشروع على أن تكون الأتعاب من مائة قرش إلى ثلاثمائة قرش عن يوم العمل في محل النزاع وعن يوم الحضور بالمحكمة لمناقشة التقرير ومائتي قرش عن يوم العمل في المكتب . وقد روي أيضا من المفيد النص على اعتبار يوم العمل في المكتب ست ساعات . فضلا عن ذلك قدرت في المشروع أتعاب خاصة للخبير مقابل حضوره إلى قلم المكتب للاطلاع على المأمورية ولايداع التقرير وفي حالة ما إذا كان الخبير غير مأذون له باستلام أوراق الخصوم فاضطر إلى الاطلاع عليها في قلم المكتب .

ومصاريف الخبير ، التي يجب بيانها بالتفصيل ورافاق المستندات المؤيدة لها ، تقدر مستقلة عن الأتعاب ويجوز أن يستبعد منها كل مبلغ صرف بغير مقتض ولا تقبل المبالغ المدفوعة للمساخين والقياسين والنساخين وغيرهم إلا في الحالة التي يرى فيها أن الاستعانة بهم كانت ضرورية .

مادة ١٣ - للمحكمة أن تحرم الخبير من أتعابه ومصاريفه كلها أو بعضها إذا ألغى تقريره لعيب في شكله أو قضى بأن عمله ناقص لاهماله أو خطئه .

فإذا كانت الأتعاب والمصاريف قد دفعت جاز للمحكمة الحكم عليه بردها أو تسكينه بإعادة العمل أو استكمالها بلا أجر جديد .

ويكون قرارها في ذلك كله نهائيا .

مادة ١٤ - على الخبراء المقيدة أسماءهم بالجدول أن يؤدوا مجانا الأعمال التي يكلفون بها في القضايا المعفاة من الرسوم القضائية غير أن لهم الرجوع بأتعابهم على الخصم إذا حكم عليه بالمصاريف أو على الشخص المعنى إذا زالت حالة اعساره .

ومع ذلك يعطى لهم من خزانة المحكمة طبقا لأحكام لائحة الرسوم القضائية مصاريف الانتقال التي يصكونون قد صرفوها .

الباب الثالث

في تأديب الخبراء

مادة ١٥ - يكون لكل خبير مقيد اسمه في الجدول ملف بالمحكمة التابع لها .

مادة ١٦ - يضع القاضي الجزئي أو رئيس الدائرة تقريرا في نهاية كل شهر عن كل خبير حصل انتدابه وكيفية تأديته مأموريته وتودع التقارير بملفات الخبراء الخاصة .

وتكون جميع هذه التقارير أساسا لعمل لجنة الخبراء عند إعادة النظر في الجدول طبقا للمادة التاسعة من هذا القانون .

وينص القانون المعمول به الآن على أنه يجوز للقاضي في أحوال استثنائية ولأسباب قوية تبين في الحكم أن يمنع للخبير أنسابا تزيد على الحد الاتصفي المبين في القانون . أما المشروع الحالي فيعطى للقاضي سلطة أوسع في تقدير الأتعاب إذ له أن يمنع الخبير أتعابا أخرى علاوة على الأتعاب المبينة في المادة ١٢ إذا رأى مبررا لذلك بالنسبة لاهمية النزاع وما استلزمه العمل الذي قام به الخبير من علم غزير وتجارب عظيمة وأعمال فنية دقيقة . وهذه الأتعاب متروكة أمر تقديرها للقاضي .

في تأديب الخبراء

يوجب المشروع على القاضي أو رئيس الدائرة أن يكتب تقريرا في نهاية كل شهر عن كل خبير انتدبه وكيفية تأديته مأموريته من حيث الكفاءة والنزاهة وتودع هذه التقارير بملفات الخبراء الخاصة وتفحص بمعرفة لجنة الخبراء وتكون أساسا لعملها من حيث الفصل في أهلية الخبير وتصرفاته عند إعادة النظر في الجدول طبقا للمادة التاسعة من المشروع .

مادة ١٧ - تبلغ النيابة العمومية لجنة الخبراء ما يصدر عاينهم من الأحكام في مواد الجنح والجنايات ويحفظ ذلك في ملف الخبير المحكوم عليه .

مادة ١٨ - يعاقب باحدى العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذا القانون كل خبير مقيد اسمه في الجدول أبي من غير سبب مقبول القيام بعمل كلف به أو أهمل الواجبات المفروضة عليه أو أخطأ خطأ جسيماً في عمله .

وتطبق أحكام هذه المادة أيضاً في حالة ما إذا عين الخبير من هيئة قضائية أو نظامية غير المحاكم الاهلية لمباشرة عمل من أعمال الخبرة

مادة ١٩ - تودع في ملف الخبير كل شكوى تقدم ضده سواء من المحكمة التي ندبته أم من النيابة العمومية أم من كل ذى شأن وترسل له صورتها .

وعليه أن يرد على الشكوى كتابة في ميعاد عشرة أيام .

ولرئيس المحكمة بعد الاطلاع على رد الخبير أن يحفظ الشكوى أو يحققها سواء بنفسه أو بمن يندبه من القضاة أو من المستشارين ، وله بعد ذلك أن يحفظ الشكوى أو ينذر الخبير أو يأمر بحالته على لجنة الخبراء منعقدة بهيئة مجلس تأديب .

وفي كل الاحوال تودع نتيجة الشكوى في ملف الخبير .

مادة ٢٠ - إذا أحيل الخبير على مجلس التأديب وجب إعلانه بقرار الاتهام الشامل لاتهم الموجهة إليه بخطاب موصى عليه بعلم الوصول قبل الجلسة بعشرة أيام على الأقل .

ويبين في الاعلان مكان انعقاد المجلس ويومه وساعته .

والخبير أن يوكل عنه محامياً أو يستعين بمحام ويجوز دائماً لمجلس التأديب أن يأمر بحضوره فإذا لم يحضر بنفسه أو لم يوكل عنه محامياً جاز الحكم في غيبته .

مادة ٢١ - العقوبات التأديبية هي :

(١) التوبيخ .

(٢) الايقاف لمدة لا تتجاوز سنة .

(٣) محو الاسم من الجدول .

وينح القانون الحالي اختصاصات الهيئات التأديبية الى لجنة الخبراء المشكلة في كل محكمة استئنافية ومحكمة ابتدائية . وقد استبقى المشروع الجديد هذا النظام ولكن فيما يختص باستئناف قرارات اللجنة المشكلة أمام المحكمة الابتدائية روى ألا يقبل هذا الاستئناف الا اذا كان القرار يقضى بمحو الاسم من الجدول . وقد روى النص على أن القرارات التي تصدر من لجنة الخبراء أمام محكمة الاستئناف تكون غير قابلة للطعن والنص على أن الخبراء الذين تمحى أسماؤهم بقرار من اللجنة بالمحاكم الابتدائية يكون لهم الحق في استئناف هذا القرار لما لهذه العقوبة من الخطورة اذ ان محو الاسم بقرار من هيئة تأديبية - حول دون إعادة قديم في جدول أية هيئة قضائية أو نظامية .

والجزاءات التأديبية المنصوص عليها في القانون الحالي هي : محو الاسم من الجدول والاياف لمدة لا تزيد على ستة أشهر وقد يكون الايقاف ستة أشهر في بعض الاحيان جزاء أقل مما يلزم كما قد يكون محو الاسم حراً أشد مما يلزم . لذلك نص في المشروع على عقوبات أخرى بجانب عقوبة محو الاسم وهي الايقاف لمدة لا تتجاوز السنة والتوبيخ .

مادة ٢٢ - لا يجوز المعارضة في القرارات الغيائية الصادرة من مجلس التأديب بالمحاكم الابتدائية. وللخبير استئنافها سواء كانت حضورية أم غيائية إذا صدرت بمحو اسمه من الجدول أو بإيقافه. ويرفع الاستئناف بتقرير يحور بقلم كتاب المحكمة الابتدائية في ظرف عشرة الأيام التالية لإعلان القرار بخطاب موصى عليه بعلم الوصول وينظر على وجه السرعة. وقرارات مجلس التأديب بالمحاكم الاستئنافية نهائية ما لم تصدر في غيبة الخبير فيجوز له عندئذ المعارضة فيها بتقرير يحور بقلم كتاب محكمة الاستئناف في ظرف عشرة أيام من إعلانه بالطريقة سالفة الذكر.

مادة ٢٣ - لا يجوز للخبير الذي استأنف القرار الصادر بمحو اسمه أو بإيقافه أن يباشر عملاً من أعمال الخبرة حتى يفصل في الاستئناف أو أن تكون مدة الإيقاف قد انقضت. وكذلك الحال فيمن قرر محو اسمه تطبيقاً للمادة التاسعة إلى أن يتم النظر في تظلمه.

مادة ٢٤ - كل قرار يصدر بمحو اسم الخبير أو بإيقافه يبلغ للجهات القضائية والنظامية الأخرى، ولا يجوز له في هذه الحالة أن يطلب قيد اسمه في جدول آخر أو أن يباشر عمله أمام تلك الجهات. مادة ٢٥ - لا تنطبق أحكام هذا الباب الخاصة بتأديب الخبراء على موظفي الحكومة ومجالس المديريات والمجالس البلدية الذين يكلفون بأعمال الخبرة تطبيقاً لهذا القانون. ويظل هؤلاء الموظفون خاضعين في المسائل المتعلقة بأعمال الخبرة المذكورة لنظام التأديب الخاص بالمصاحبة التابعين لها. وكل مخالفة تأديبية يرتكبها هؤلاء الموظفون أثناء مباشرة المأمورية التي كلفوا بها يبلغها القاضي الذي تبينها لوزير المحاماة.

وقد أدخل تعديل آخر وهو يقضى بعمل تحقيق لمعرفة رئيس المحكمة قبل المحاكمة التأديبية وعلى ذلك يجوز لرئيس المحكمة إصدار الأمر بحفظ الشكوى وأما إنذار الخبير وأما إحالته إلى مجلس التأديب في الأحوال الواضحة الخطورة. وفي الحالة الأخيرة يجب إعلان الخبير بقرار الاتهام بخطاب موصى عليه بعلم الوصول قبل الجلسة عشرة أيام على الأقل ويجب على الخبير أن يحضر بنفسه أمام مجلس التأديب ويجوز له أن يستعين بمحام للدفاع عنه وإذا لم يحضر حكم المجلس في أمره بدون سماعه. ويساقب بأحدى العقوبات التأديبية كل خبير قيد اسمه في الجدول إذا أتي من غير سبب معقول القيام بعمل كلف به أو أهمل الواجبات المفروضة عليه أو أخطأ خطأ جسيماً في عمله. وتطبق هذه الأحكام أيضاً في حالة ما إذا عين الخبير من هيئة قضائية أو نظامية غير المحاكم النظامية لمباشرة عمل من أعمال الخبرة.

ولا يجوز للخبير الذي استأنف القرار الصادر بمحو اسمه أن يباشر عملاً من أعمال الخبرة حتى يفصل في الاستئناف. وكل قرار يصدر بمحو اسم الخبير أو بإيقافه يبلغ للجهات القضائية والنظامية الأخرى ولا يجوز للخبير الذي صدر قرار مجلس التأديب بمحو اسمه أو إيقافه عن العمل أن يطلب قيد اسمه في جدول آخر ولا أن يباشر عمله أمام تلك الهيئات القضائية أو النظامية مدة إيقافه.

أما موظفو الحكومة ومجالس المديريات والمجالس البلدية الذين يكلفون بأعمال الخبرة تطبيقاً لهذا المشروع فلا تسرى عليهم أحكامه الخاصة بتأديب الخبراء. ويظل هؤلاء الموظفون خاضعين في المسائل المتعلقة بأعمال الخبرة المذكورة لنظام التأديب الخاص بالمصلحة التابعين لها بمعنى أن المخالفات التي تقع من هؤلاء الموظفين كتحيزهم يكون مجلس تأديب مصالحهم مختصاً في موضوعها كأنها مخالفات واقعة منهم في أعمال وظائفهم. هذا مع عدم الإخلال بما يترتب على ذلك من المسؤولية الجنائية إن كان لها محل.

الباب الرابع

أحكام وقية

مادة ٢٦ - الخبراء المقدمون في جداول المحاكم وقت نشر هذا القانون يستمرون في عملهم ولو كان عددهم زائداً عن المقرر لكل محكمة ولا يعين أحد في الحال التي تملأها عدد الخبراء المقيدون في كل قسم يزيد على الحد الأقصى المقرر .

غير أنه يجب على الخبير المقرر في أكثر من قسم أن يختار القسم الذي يريد أن يستمر فيه ويكون ذلك بطلب يقدم الى رئيس المحكمة في ميعاد شهر من تاريخ نشر هذا القانون فان لم يفعل قامت اللجنة بتحديد القسم الذي يجب أن يقصر عمله فيه .

مادة ٢٧ - يلغى القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٩ والقانون رقم ١ لسنة ١٩١٧ الخاصان بالخبراء أمام المحاكم الأهلية .

مادة ٢٨ - على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون وله اصدار ما يقتضى تنفيذه من القرارات ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بمرأى المنزه في ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٥٢ (١٠ يولييه سنة ١٩٣٣) (١)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)

محمد شفيق

وزير الحقانية

أحمد علي

(١) نشر بالعدد ٦٤ من الوقائع المصرية الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٣ ص ١ - ٤ وأقر مجلس الشيوخ بعض تعديلات في مشروع هذا القانون ونشر ذلك بملحق العدد ٦٤ مائل الذكر ص ٥٣١ وما بعدها و ص ٧٢٩ ثم أجيل على مجلس النواب فوافق على التعديلات التي أقرها مجلس الشيوخ ونشر ذلك بملحق الوقائع المصرية عدد ٧٢ ص ١٩١٤ وما بعدها

في الأحكام الوقية

وقد نظم المشروع حالة الخبراء المقبولين الآن أمام المحاكم . فهؤلاء الخبراء يستمرون في عملهم ولو كان عددهم زائداً عن العدد المقرر لكل محكمة ولا يعين أحد في الحال التي تملأها إلا بعد أن ينقص عددهم عن العدد المقرر .

غير أنه يجب على الخبير المقرر في أكثر من قسم واحد أن يختار القسم الذي يريد أن يستمر فيه — ويكون ذلك بطلب يقدم الى رئيس المحكمة في ميعاد شهر من تاريخ نشر هذا القانون فان لم يفعل قامت اللجنة بتحديد القسم الذي يستمر على العمل فيه . بناءً عليه يتشرف وزير الحقانية بعرض مشروع القانون المرفق لهذه المذكرة على مجلس الوزراء حتى اذا وافق عليه يتكرم برفعه لاعتاب حضرة صاحب الجلالة الملك لاستصدار المرسوم اللازم بعرضه على البرلمان .

وزير الحقانية

علي ماهر

القاهرة في ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٢

قانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٣٣^(١)

بإدخال تعديلات وإضافات في الفرع الرابع من الفصل الثاني من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات الأهلى فى المواد المدنية والتجارية

نحن ذؤاد الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :
مادة ١ - تعدل المواد ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٣٢ و ٢٣٤ و ٢٤٢ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية كما يأتى :
المادة ٢٢٣ - اذا اقتضى الحال تعيين خبير فلى المحكمة ندب خبيراً أو ثلاثة خبراء . وعليها أن تذكر فى نفس الحكم :

(أولاً) بياناً دقيقاً للمأمورية الخبير والاجراءات المستعجلة التى يرخص له باتخاذها .
(ثانياً) الأمانة التى يجب إيداعها فى خزانة المحكمة والتى تكون كافية لمصاريف الخبير وأتعابه المحتملة . والخصم الذى يكاف بإيداع هذه الأمانة والأجل الذى يجب عليه إيداعها فيه . والمبلغ الذى يستطيع الخبير سحبه منها نظير ما يلزم له من المصاريف .
(ثالثاً) الأجل المضروب لايداع تقرير الخبير .

(١) نشر بالعدد ٦٤ من الوقائع المصرية الصادر فى ١٣ بوليه سنة ٩٣٣ ص ٤ و ٥ وأقر مجلس الشيوخ بعض تعديلات فى مشروع هذا القانون مع بعض اقتراحات من اللجنة الاستشارية التشريعية ونشر ذلك بملحق العدد المذكور ص ٥٤٨ وما بعدها و ٧٤٢ وما بعدها كما أقره مجلس النواب ونشر ذلك بملحق العدد ٥٢ من الوقائع ص ١٢٠١ وما بعدها وبالعدد ٧٢ ص ١٩٢٥ وما بعدها

المذكرة الإيضاحية

يرى مشروع القانون المرافق لهذا الى تبسيط اجراءات أهل الخبرة وضمان إنجاز الأعمال المنوطة بهم فى أقرب وقت وبأقل نفقة كما يرى الى صيانة حقوق الخبراء وتأييد أعمالهم بالدقة وعلى وجه تطلن له العدالة وقد وضعت نصوص هذا المشروع فى قالب يتفق ومشروع القانون الجديد الخاص بالخبراء .

يشكو الخبراء من زمن بعيد من الصعوبة التى يجدونها فى تحصيل المصاريف التى ينفقونها مقدما وبنوع خاص فى تحصيل ما يقدر لهم من الأتعاب قبل الخصوم وليس فى قانون المرافعات من الوسائل الجديدة ما يكفى لتلافى هذه الصعوبات فرؤى النص على وجوب إيداع أمانة بالخزانة على ذمة الخبير تكون كافية لتسديد المصاريف والأتعاب ويوجب المشروع على القاضى أن يحدد ميعادا للقيام بهذا الإيداع وبين الخصم الذى يكلف به ويترتب على عدم القيام به سقوط حق الخصم فى التمسك بالحكم التيمدى .

فاذا أودعت الأمانة دعاوى الكتاب الخبير فى الثمانى والأربعين ساعة التالية لإيداعها ليعلم بمأموريته . وقد حذف من المشروع ما كان مقررا فى القانون الحالى من ترك الأمر لى من يطلب التعجيل من الخصوم لما يترتب على ذلك من اتخاذ اجراءات لا فائدة منها .
وينص المشروع كذلك على أنه يجب على القاضى أن يحدد تاريخ الجلسة التى توجل لها القضية للمناقشة فى التقرير والفصل فى الموضوع

(رابعاً) تاريخ الجلسة التي تؤجل لها القضية للمرافعة في حال إيداع الأمانة وجلسة أقرب من الأولى لنظر القضية في حالة عدم إيداع الأمانة .

ولا يعلن هذا الحكم إن كان صدوره بمواجهة الخصوم أو بحضور وكلائهم ، فإذا لم تودع الأمانة من الخصم المكلف إيداعها ولا من غيره من الخصوم لا يكون الخبير ملزماً بأداء المأمورية وتقرر المحكمة إذا رأت أن الأعداء التي أبدت غير صحيحة سقوط حق الخصم الذي امتنع عن دفع الأمانة في التمسك بالحكم التمهيدى وتستمر في إجراءات الدعوى .

المادة ٢١٤ — إذا كان الخصوم بالغين ولهم حرية التصرف في حقوقهم واتفقوا على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة بأسمائهم يصدق لهم على ذلك من المحكمة .

وفيما عدا هذه الحالة تختار المحكمة الخبراء من بين المقبولين أمامها لعمل أهل الخبرة ما لم توجد أسباب خاصة تقتضى غير ذلك ويجب بيان هذه الأسباب في الحكم .

المادة ٢٢٥ — فى الثمانى والأربعين ساعة التالية لايداع الأمانة يدعو قلم الكتاب الخبير إلى الحضور ليطلع على الحكم الصادر بتعيينه والأوراق المودعة فى الملف بغير أن يتسلمها ما لم تأذن له المحكمة أو الخصوم بذلك وتسلم إلى الخبير صورة من الحكم وإذا كان الخبير غير مقيد فى الجدول فعليه أولاً أن يحلف الممين أمام القاضى المعين للأمر الوقتية ولو بغير حضور الخصوم بأن يؤدى عمله بالصدق والأمانة .

المادة ٢٢٦ — يجب على الخبير أن يحدد للشروع فى العمل تاريخاً لا يتجاوز خمسة عشر يوماً التالية للتكليف المذكور فى المادة السابقة وعليه أن يدعو الخصوم بخطابات موصى عليها ترسل قبل ذلك التاريخ بسبعة أيام على الأقل يخطرهم فيها بمحل الاجتماع الأول ويومه وساعته .

وفى حالات الاستعجال يجوز للمحكمة أن تأمر فى الحكم القاضى بإجراء الخبرة مباشرة للعمل فى الثلاثة أيام التالية لتاريخ التكليف المذكور على الأكثر . وفى هذه الحالة تكون دهوة الخصوم بإشارة برقية ترسل قبل الاجتماع الأول بأربع وعشرين ساعة .

وفى حالات الاستعجال القصوى يجوز أن يأمر فى الحكم مباشرة عمل الخبرة فوراً وبدعوة الخصوم بإشارة برقية ولو بميعاد ساعة واحدة .

ان كانت القضية صالحة للفصل فيها وتم ايداع الامانة كذلك تحدد المحكمة جلسة أقرب من الأولى لنظر القضية فى حالة عدم ايداع الامانة والغرض من وضع هذا النص هو تبسيط الاجراءات وتقليل النفقات . واستقيمت أحكام المادة ٢٢٤ من قانون المرافعات وأضيف اليها نص يميز للقاضى أن يندب من غير المقبولين اعمل أهل الخبرة عند وجود أسباب خاصة يجب عليه بيانها فى الحكم .

ولما كان مشروع القانون الخاص بالخبراء ينص على أن الخبير يحلف الممين عند قيده فى الجدول وعلى أن هذه الممين تعتبر ساربه على جميع القضايا التى يندب فيها كان من المحتم تعديل المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات على الوجه المبين فى المشروع بحيث أصبح وجوب حلف الممين فى كل مرة يندب فيها قاصراً على الخبير غير المقيد فى الجدول .

وتعديل هذه المادة يستدعى حتماً تعديل المادة ٢٢٦ فقد تبين أن العمل جرى بأن يتولى الخبير إعلان الخصوم بالأيام والساعات

المادة ٢٣٢ — تقدر أتعاب الخبير ومصاريفه بمعرفة القاضى الجزئى أو رئيس الدائرة الذى عينه بمجرد صدور الحكم فى موضوع الدعوى .

وإذا لم يصدر هذا الحكم خلال الثلاثة شهور التالية للمناقشة فى التقرير لأسباب لا دخل للخبير فيها فتقدر أتعابه ومصاريفه من غير انتظار الفصل فى موضوع الدعوى .

المادة ٢٣٤ — تقبل المعارضة فى تقدير الأجرة من كل من الخصوم فى الثلاثة الأيام التالية ليوم الاعلان بذلك التقدير ويكون حصولها بتقرير فى قلم الكتاب .

ولا تقبل المعارضة من الخصم الذى يجوز تنفيذ أمر التقدير ضده الا اذا أودع الباقي للخبير من المبلغ الصادر به أمر التقدير مقدماً فى قلم كتاب المحكمة مع تخصيص هذا المبلغ لتأدية ما هو مطلوب للخبير .

المادة ٢٤٢ — اذا لم يودع الخبير تقريره فى الأجل الذى حدده الحكم بأجراء الخبرة وجب عليه أن يودع فى قلم الكتاب قبل انقضاء ذلك الأجل مذكرة كتابية ببيان الحالة التى وصلت اليها أعمال الخبرة والأسباب التى حالت دون اتمام مأموريته .

وتطلع المحكمة على مذكرة الخبير بالجلسة المحددة لنظر الدعوى ولها أن تمنحه ميعاداً لاتمام مأموريته وايداع تقريره ان رأت للتأخير مبرراً .

فاذا لم يكن هناك مبرر للتأخير فللمحكمة اما أن تحكم عليه بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات مصرية وتمنحه ميعاداً لاتمام مأموريته واما أن تستبدل به غيره وتصدر أمراً غير قابل للطعن بأن يرد الى قلم الكتاب ما يكون قبضه من الأمانة ولها فى هذه الحالة أن تحكم عليه أيضاً بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية . وذلك بغير اخلال بما قد يترتب على عمله من الجزاءات التأديبية والتعويضات ان كان لها محل .

واذا كان التأخير ناشئاً عن خطأ أحد الخصوم تحكم عليه المحكمة بغرامة من مائة قرش الى خمسمائة قرش يجوز منحها كلها أو بعضها الى الخصوم الآخرين على سبيل التعويض .

مادة ٢ — يضاف الى قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية بعد المادة ٢٣٧ مادة جديدة يكون رقمها ٢٣٧ مكررة ونصها :

المحدد لمباشرة العمل بدلائل قلم الكتاب . ولكن تبين أيضاً أن الحرية التى أعطيت للخبير فى تحديد تاريخ مباشرة العمل لم تحسن استعمالها فى كثير من الأحيان ولذلك رأى النص على إلزام الخبير ألا يحدد ميعاداً لمباشرة العمل أبعد من خمسة عشر يوماً التالية لتاريخ التكليف المنصوص عليه فى المادة ١٢٥ وأن يرسل الدعوة الى الخصوم قبل التاريخ المحدد لمباشرة العمل بسبعة أيام على الأقل ليصل الخطاب فى وقت مناسب يسمح لهم باتخاذ التدابير للحضور أثناء العمل . ومع ذلك فقد قصرت هذه المواعيد فى أحوال الاستعجال وفى حالات الاستعجال القصوى : ففى حالة الاستعجال جعل ميعاد الشروع فى العمل ثلاثة أيام وميعاد اخطار الخصوم به أربعاً وعشرين ساعة . وفى حالات الاستعجال القصوى أجاز الشروع فى العمل فى نفس اليوم ودعوة الخصوم الى الحضور من ساعة الى ساعة . وفى كلتا الحالتين تحصل الدعوة بإشارة برقية .

وتعتبر طريقة ارسال الدعوة بخطاب موصى عليه أو بالاشارات البرقية من الاجراءات الحديثة فى المرافعات فى مصر . على أن هذه الوسيلة الحديثة التى استعملت فى أوروبا منذ سنوات عديدة يمان استعمالها بلا ضرر فى مصر أيضاً لانه من المفيد فى المسائل

المادة ٢٣٧ مكررة . يجوز للخير في مدى خمسة الأيام التالية لتاريخ استلامه صورة الحكم من قلم الكتاب أن يتنحى عن أداء مأموريته في القضية التي ندب لها لاسباب يرى القاضى الجزئى أو رئيس الدائرة أنها مقبولة .

ويجوز فى الدعاوى المستعجلة أن تقرر المحكمة فى نفس الحكم نقص هذا الميعاد . وكل خير لا يؤدى مأموريته من غير أن يكون قد تنحى عنها يجوز للمحكمة التى ندبته أن تحكم عليه بكافة المصاريف التى كان سببا فى تكبدها بلا فائدة كما تحكم عليه بالتعويضات ان كان لها محل وذلك بدون اخلال بالجزاءات التأديبية .

مادة ٣ - يضاف بعد المادة ٢٤١ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ مكررة ونصها :

المادة ٢٤١ مكررة . على الخير أن يودع بنفسه أو بواسطة مندوبه الخاص بقلم كتاب المحكمة التى ندبته تقريره موقعا عليه منه ومرفقا به محاضر أعمال الخبرة .

ويودع فى الوقت نفسه جميع المستندات التى سلمت اليه والاحكم عليه القاضى الجزئى أو رئيس الدائرة الذى عينه بغرامة لا تتجاوز مائتى قرش .

فاذا كان مقر المحكمة التى عينته بعيدا عن محل إقامته ولم يكن لديه مستندات لاعادتها جاز له ايداع تقريره ومحاضر أعماله فى قلم كتاب المحكمة الجزئية التابع لها محل اقامته وأن يطلب كتابة ارسالها بالطرق الادارية الى قلم كتاب المحكمة التى عينته .

التى تستدعى السرعة أن يسمح باستخدام طريقة سريعة للخبرات متى كانت موثوقا بها وكانت قليلة النفقات وقد جرى العمل فلا على ابدال طريقة الاعلان على يد محضر بطريقة الخطاب الموصى عليه .

وقد نص على أن يكون التقدير بمعرفة رئيس الدائرة أو القاضى الجزئى بمجرد صدور الحكم الذى يفصل فى موضوع المأمورية فاذا لم يصدر هذا الحكم فى خلال ثلاثة الشهور التالية للناقشة فى التقرير لاسباب لا دخل للخبر فيها فتقدر انمايه ومصاريفه من غير انتظار الفصل فى موضوع الدعوى (م ٢٣٢) . وأن ماددا بالمشروع الى وضع هذا النص هو ضرورة ضمان تحصيل الاتعاب والمصاريف المقدرة للخير فى ميعاد معقول فلتشجيع الخبراء الذين اتخذوا أعمال الخبرة مهنة لهم على حسن القيام بأعمالهم وابعادهم عن المغريات يجب العمل على وقايتهم من الحاجة .

وقد أضيف للمادة ٢٣٤ فقرة جديدة خاصة بالمعارضة فى تقدير الاجرة من خصم جازز تنفيذ أمر التقدير ضده ، فان المعارضة لا تكون مقبولة الا بشرط ايداع الباقي للخير من المبلغ الصادر به أو التقدير مقدما فى قلم كتاب المحكمة مع تخصيص هذا المبلغ لأداة ما هو مطلوب للخير . والفكرة التى أوحى بتعديل المادة ٢٣٤ هى نفس الفكرة التى حملت على تعديل المادة ٢٣٢

على أن هذا المشروع وقد قرر أحكاما تضمن للخبراء تحصيل أتعابهم قد اشتمل أيضا على نصوص توجب عليهم القيام بعملهم على الوجه الاكمل وفى المواعيد التى يحددها القاضى . ولما كان العمل قد دل على أن أحكام المادة ٢٤٢ من قانون المرافعات الخاصة بحالة تأخير الخير فى ايداع تقريره لاتفى الغرض المقصود منها فقد رأى تعديلها بأن يلزم الخير الذى لم يتمكن من

وعليه في ميعاد أربع وعشرين ساعة من تاريخ ايداع تقريره أن يحضر الخصوم بذلك بكتاب موصى عليه.
مادة ٤ - يضاف الى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ ثلاثة ونصها :

المادة ٢٤١ - ثلاثة - يجب أن يكون التقرير مختصراً ودقيقاً .

وعلى الخبير ألا يعيد في تقريره ما هو مدون بمحاضر الأعمال بل يكتفى بأن يشير الى النبد التي يرى ضرورة الرجوع اليها والايعاد نصوص المؤلفات التي يرتكن عليها بل يكتفى بأن يشير اليها . ولا يجوز له ارفاق رسوم بتقريره الا اذا كان مصرحاً له بذلك في الحكم أو باتفاق الخصوم .

مادة ٥ - يضاف الى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة بعد المادة ٢٤٣ يكون رقمها ٢٤٣ مكررة ونصها .

مادة ٢٤٣ مكررة - يحضر الخبير في اليوم المحدد للمناقشة في التقرير ليعين للمحكمة رأيه والا توجه التي تبرره . وللمحكمة أن توجه اليه من الأسئلة ما تراه مفيداً لاستنارتها في الدعوى سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم .

وتحصل مناقشة التقرير في هذه الجلسة ولو لم تكن القضية صالحة للمرافعة في موضوعها الا اذا

تقديم تقريره في الميعاد المحدد له بأن يودع في قلم الكتاب قبل انتهاء ذلك الميعاد مذكرة كتابية يبين فيها المرحلة التي وصل اليها في أداء المأمورية والاسباب التي منعت من إتمامها . وفي الجلسة المحددة لنظر الدعوى تطلع المحكمة على هذه المذكرة ولها ما أن تمنحه أجلاً لانتهاء مأموريته وايداع تقريره ان رأت أن للتأخير مبرراً واما أن تستبدل غيره به وتصدر أمراً غير قابل للطعن بأن يعيد الى قلم الكتاب ما يكون قد قضه من الامانة المودعة لحسابه ولها في هذه الحالة أن تحكم عليها أيضاً بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية من غير أن يترتب على ذلك اخلال بالجزاءات التأديبية والتعويضات ان كان لها محل .

ولكن تأخير الخبير في ايداع تقريره قد يكون في بعض الاحيان ناتجاً عن سوء نية أحد الخصوم كأن يهمل في تقديم البيانات التي يطلبها الخبير . فلذلك استكمل المشروع المادة ٢٤٣ بأن ضمنها جزاء يوقع على الخصم الذي وقع منه هذا الخطأ فنص على الحكم بتعريمه غرامة لا تقل عن المائة قرش ولا تتجاوز الخمسة قرش مع جواز منحها كلها أو جزء منها الى الخصوم الآخرين على سبيل التعويض .

ولزيادة تنظيم أعمال الخبرة عدل المشروع أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٩ الذي كان يمنح للخبير الذي يدان يقتضى عن أداء مأموريته ميعاداً قدره أسبوعان لتقديم عذره . فقد أثبتت التجربة ضرورة تقصير هذا الميعاد ووضع الأحكام المتعلقة بهذا الموضوع في قانون المرافعات النصوص الخاصة برد أهل الخبرة . والامر الذي استدعى ذلك هو ضرورة النص على حق القاضي بالنسبة للخبير المهمل في توقيع الجزاء عليه أو استبداله . ولنا نص في مشروع المادة ٢٣٧ مكررة على وجوب تقديم الاعتذار في ميعاد خمسة الايام التالية لتاريخ استلام الخبير صورة الحكم من قلم الكتاب . ويجوز في الدعوى المستعجلة أن تقرر المحكمة في نفس الحكم انقاص هذا الميعاد والخبير الذي لا يؤدي مأموريته من غير أن يكون قد تنحى عنها يجوز للمحكمة التي ندبت أن تحكم عليه بكافة المصاريف التي كثر سبباً في تكبدتها بلا ثمة كما تحكم عليه بالتعويضات ان كان لها محل وذلك بدون اخلال بالجزاءات التأديبية .

ونصت المادة ١٤١ مكررة على طريقة ايداع التقرير ومحاضر الاعمال بمعرفة الخبير وألزمته بأن يودع في الوقت نفسه جميع المستندات التي سلمت اليه والا حكم عليه بغرامة لا تتجاوز مائتي قرش .

المادة ٢٤١ - ثلاثة فقد زيدت لمنع الخصم والطويل في تقارير الخبراء فأوجب على الخبير أن يكون تقريره مختصراً دقيقاً وألا يعيد في تقريره ما هو مدون بمحاضر الأعمال بل يكتفى بأن يشير الى النبد التي يرى ضرورة الرجوع اليها والايعاد نصوص

وجدت أسباب استثنائية وجب إثباتها في محضر الجلسة والمحكمة في حالة اتفاق الخصوم أن تعفى الخبير من الحضور لمناقشة تقريره .

مادة ٦ — تلغى المادة ٢٣١ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية .

مادة ٧ — على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

صدر بمرأى المتز في ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٥٢ (١٠ يولييه سنة ١٩٣٢) .

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)

محمد شفيق

وزير الحقانية

أحمد علي

المؤامات التي يرتكب عليها بل يكتفى بأن يشير إليها . ولا يرفق رسوما بتقريره الا اذا كان مصرحا بذلك في الحكم أو باتفاق الخصوم . على أن هذا النص لا يمنع الخبير من تقديم رسوم كروكية . ومن أهم التعديلات الجديدة التي أدخلها المشروع ذلك التعديل الذي يحتم حضور الخبير أمام المحكمة للدلالة برأيه والاثوجه التي تبرر هذا الرأي ومناقشته فيه .

ولا شك أن ذلك ضماناً تحقق به الرقابة الفعالة من المحكمة وبعطى فرصة للخصوم لمناقشة الخبير استجلاء للحقيقة وتحرياً للدقة . وقد أجاز للمحكمة أن توجه إليه من الاسئلة ماتراه مفيداً لتتورها وتكون دقيقتها في موضوع الدعوى سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم كما أجاز لها في حالة اتفاق الخصوم أن تعفى الخبير من الحضور أمامها (مادة ٢٤٣ مكررة) .

* * *

هذه هي الاحكام الجديدة المتباعدة بأعمال الخبراء التي تقترح وزارة الحقانية ادخالها في قانون المرافعات الاهلي في المواد المدنية والتجارية . فتشرف برفع مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة الى مجلس الوزراء حتى اذا وافق عليه يتكرم برضه لاعتساب حضرة صاحب الجلالة الملك لاستصدار المرسوم اللازم بهرضه على البرلمان

وزير الحقانية

تحريراً في ٩ فبراير سنة ١٩٣٢

علي ملهم

قانون رقم ٧ لسنة ١٩٣٣

بإضافة مادة جديدة الى الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهل

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :
مادة ١ - يضاف إلى قانون العقوبات الأهل بعد المادة ٢٥٨ منه مادة يكون رقمها ٢٥٨ مكررة ونصها كالآتى :

« المادة ٢٥٨ مكررة - يعاقب بالعقوبات المقررة لشهادة الزور كل شخص كلف عمل الخبرة في دعوى مدنية أو جنائية قرر عمداً غير الحقيقة بأى طريقة كانت » .

مادة ٢ - على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
نأمر بأن يبضم هذا القانون بنحتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

صدر بمرأى المتزده ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٥٢ (١٠ يولييه سنة ١٩٣٣)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)
محمد شفيق

وزير الحقانية
أحمد على

(١) نشر بالعدد ٦٤ - سنة ٩٣٢ من ٦ وقره مجلس الشيوخ كما هو منشور بالعدد المذكور ص ٥٤٦ و٧٤١ وما بعدها ووافق عليه مجلس النواب (الوقائع المصرية عدد ٥٢ ص ١٠٢٦ وما بعدها)

المذكرة الإيضاحية

يعتبر مشروع القانون المرافق لهذا مكملاً لمشروع القانونين الخاص أحدهما بالخبراء والآخر بتعديل قانون المرافعات في المواد المتعلقة بأهل الخبرة .

وقد دلت أعمال المحاكم على زيادة اتجاه القضاة إلى تعيين الخبراء للاستشارة بأرائهم والاسترشاد ببحوثهم فيما يعرض عليهم من المنازعات .

ومع أن القاضي غير مقيد برأى أهل الخبرة إلا أن هذه الآراء في الغالب تكون محل تقدير القاضي يستند إليها عند الفصل في النزاع المطروح أمامه .

لهذا رأى من الضروري ضماناً لحسن سير العدالة أن يضاف كل خير قرر غير الحقيقة أو أبدى رأياً غير صحيح بسوء قصد لما يترتب على ذلك من الأضرار الجسيمة بالمقاضين .

وقد نص في المشروع على أن العقوبات على هذه الجريمة هي العقوبات المقررة لشهادة الزور لأنها ليست أقل منها جسامه بل هي في الواقع أشد خطراً وأعظم ضرراً لصدورها من شخص أولاه القضاء ثقته وحله عبء الوكالة في العمل الذي يؤديه .

وليس هذا المشروع بدعاً انفرد به الشارع المصري فقد سبقه إليه غيره من المشرعين الأجانب (راجع قانون العقوبات الإيطالي المائة ٢١٧ من القانون القديم والمائة ٢٧٢ من القانون الجديد، والقانون الجنائي الإنجليزي، وقانون العقوبات الهندي المادة ١٩١)

* * *

إذا يتشرف وزير الحقانية بمعرض مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة على مجلس الوزراء حتى إذا وافق عليه يتفضل برفعه لأعتاب حضرة صاحب الجلالة الملك لاستصدار المرسوم اللازم بمعرضه على البرلمان

وزير الحقانية

على ماهر

القاهرة في ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٢

أصول التعهدات

للدكتور محمد صالح الاستاذ بكلية الحقوق

أهدى إلينا الأستاذ محمد صالح كتابه في أصول التعهدات وقد تصفحناه فوجدناه على إيجازه قد ألم بأمهاات المسائل التي يتناولها البحث في التعهدات في تبويب حسن . وعبرة دقيقة . وقد تابع المؤلف التطورات الحديثة في النظريات القانونية في مسائل التعهدات والالتزامات . فجاء مرجعا من المراجع التي لا يستغنى عنها الطالب والمحامي والقاضي في بحثه ودراسته .

ونرجوا أن تتاح لنا فرصة قريبة لكتابة كلمة مطولة عنه نستعرض فيها بعض الآراء الفقهية والنظريات العلية التي احتوى عليها الكتاب .

وانا لنثنى على الدكتور محمد صالح أجمل الثناء تلقاء هذا المجهود القيم الذي يقوم به في عالم الفقه والتأليف - ونرجوا أن يكون لكتابه من الرواج والانتشار ما يستحق

المحاضرة

مَجَلَّةُ قَضَائِيَّةٍ شَهْرِيَّةٍ

نَهْضَةٌ هَانُوقًا لِلْحَامِيَةِ الْأَهْلِيَّةِ

السنة الرابعة عشرة

نوفمبر سنة ١٩٣٣

العدد الثاني

L'orateur ne tiendra pas un papier à la main, son oeil ne sera pas fixé sur un manuscrit, son esprit ne sera pas livré aux incertitudes de la mémoire ... Il luttera corps - à - corps avec son auditoire.

(Dupin)

البلاغة إيصال المعنى إلى القاب في أحسن صورة من اللفظ (علي بن عيسى)
البلاغة التقرب من البعيد والتباعد من الكلفة والدلالة بقليل على كثير (أعرابي)
كثير القول ينسى بعضه بعضاً وإنما لك ما وُعي عنك (أبو بكر الصديق)

جميع المقالات سواء كانت فاصلة بنحري أو بالادارة ترسل بعنوانه «ادارة مجلة المحاماة ونحريها»

بشارع النافخ رقم ٢٠

مطبعة حمزى

تليفون ٥٥٨٤٠

بيان

نشرنا في القسم الأول من هذا العدد الأحكام الآتية :

عدد	
١٣	حكما صادرا من محكمة النقض والابرار الجنائية
٥	أحكام صادرة من » » » المدنية

ونشرنا في القسم الثاني

عدد	
١٠	أحكام صادرة من محكمة استئناف مصر الأهلية
١٢	حكما » » المحاكم الكلية
١	حكما صادرا من محكمة القضاء المستعجل
٧	أحكام صادرة من المحاكم الجزئية
١١	حكما » » محكمة الاستئناف المختلطة

أما القسم الثالث التشريعي فقد نشرنا فيه القانون الصادر بتعديل المادة ٤٧ عقوبات .
وجميع القوانين ومراسيم القوانين الصادرة بشأن تخفيض إيجار الأبطال الزراعية أو
منح مهلة لسدادها مع مذكراتها الإيضاحية وتقارير اللجان البرلمانية بشأنها
وستصدر الفهرست الأبجدية للمجلة عن سنتها الثالثة عشرة في شهر يناير سنة ١٩٣٤ م
لجنة تحرير المجلة

راغب اسكندر — محمد صبرى أبو علم

قضاء محكمة النقض والأمر الجنائي

برئاسة حضرات أصحاب السعادة والعزة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة ومصطفى محمد بك وزكي برزي بك ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك مستشارين (ومثلي النيابة حضرات محمد فهمي أفندي ومحمد جلال صادق أفندي وسليمان بهجت أفندي)

٢٦

١٥ مايو سنة ١٩٣٣

ربا فاحش. قرض واحد. تكرار احتساب فوائد ربوية
على باقيه. اعتبار ذلك في الاعتدال

المبدأ القانوني

ان القرض الواحد اذا تكرار احتساب فوائد
ربوية على باقيه كان هذا التجديد عملية ربوية
مستقلة واجبا احتسابها في تكوين ركن العادة.

المحكمة

« حيث ان ما اثاره الطاعن من الملاحظات
والاعتراضات في الوجه الأول خاصا بالدفع
بسقوط الدعوى العمومية لا يلتفت اليه فان الحكم
المطعون فيه قد رد على ذلك ردا واضحا مقنعا
كما أنه لا اعتداد كذلك بما لاحظه الطاعن
في آخر هذا الوجه من أن الوقائع التي اقتضت
الحكمة عليها نشأت كلها من قرض واحد مع
أن القرض الواحد إذا أضيفت اليه فوائد ربوية
في أزمان مختلفة فإن ذلك لا يكون ركن العادة
لا اعتداد بذلك - أولا : لأنه غير صحيح أن تلك
الوقائع ناشئة عن قرض واحد بل المحكمة أثبتت
اربعة قروض حصلت في ازمدة مختلفة لثلاثة

اشخاص مختلفين وكل ما في الأمر أن قرضين منهما
حصلا لشخص واحد من هؤلاء الاشخاص الثلاثة
وهما عمليتان عن قرض أصلي بعينه حصل التعاقد
عليه بفائدة ربوية وبقيت منه بقية فجدد الطاعن
السند بهذه البقية مضيفا اليها فوائد ربوية.
ثانيا - لاشك أن القرض الواحد اذا تكرار
احتساب فوائد ربوية على باقيه كان هذا التجديد
عملية ربوية مستقلة واجبا احتسابها في تكوين
ركن العادة على خلاف ما يزعمه الطاعن.

« وحيث ان الوجه الثاني يتلخص في أن المحكمة
ذكرت وقائع واقوالا من عندياتها لا أساس لها
في التحقيقات ولا شهادة الشهود وأن هذا موجب
لنقض الحكم.

« وحيث ان ما أورده الطاعن في هذا الوجه
كله مناقشات متعلقة بالموضوع وبالرجوع إلى
الحكم الاستثنائي المطعون فيه وإلى الحكم الابتدائي
المؤيد لأسبابه يعلم أن كلتا المحكمتين كونت
عقيدتها بادانة الطاعن من أدلة وعناصر غاية في
الوضوح والصراحة لا تدع محلا لتقبل ما يؤم به
الطاعن في هذا الوجه.

« وحيث ان محصل الوجه الثالث أن الحكم
لم يبين الوقائع بيانا كافيا فان الحساب تقدم للمحكمة

ركن في جريمة التزوير مثلاً قد كان وقت مقارنة الجريمة محتمل الوقوع ولم يكن مستحيل التصور وكانت الأركان الأخرى متوافرة في ذلك الوقت كان فعل التزوير مستحق العقاب مهما طرأ بعد ذلك من الظروف التي يمكن أن تحول دون وقوع الضرر أو تمنع احتمال وقوعه . لأنها إما أن تكون قد وقعت بأسباب خارجة عن إرادة الجاني فلا يمكن أن يكون لها أثر في محو جرمته ، وإما أن يكون الجاني نفسه هو الذي أراد أن يتلافى الأمر ويحول دون وقوع الضرر أو يصلح ما أفسده بسابق فعله . والمتفق عليه في هذه الصورة أن فعل الجاني اللاحق لا يمكن أن يمحو سابق جرمه وبخاصة جريمة التزوير حيث يكفي فيها أن يكون ركن الضرر وقت ارتكابها محتمل الوقوع مجرد احتمال (١).

مؤيداً بالمستندات الموقع عليها من نفس المدينين وقد ظهر من ذلك الحساب أن الفائدة هي ٠.٩٪ فقط ولكن المحكمة لم تذكر كيف وصلت القوائد إلى أكثر من الحد القانوني .

« وحيث أن ماورد في هذا الوجه موضوعي وغير صحيح ويكفي الاطلاع على الحكم الاستثنائي المطعون فيه وعلى الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه للتأكد من ذلك .

(طعن نجيب منقر بوس غريال ضد النيابة رقم ٤٤ ١ سنة ٣ قضائية)

٢٧

١٥ مايو سنة ١٩٣٣

تزوير . ركن الضرر . وقت تقديره . المادة ١٨٣ ع

المبدأ القانوني

عند البحث في توافر أركان جريمة معينة يجب أن يقصر النظر على الوقت الذي ارتكبت فيه الجريمة . فإذا رُوي أن الضرر الذي هو

(١) التهمة الموجهة إلى الطاعة ومن معها هي أنها اشتركا مع مجهول في تزوير محرر عرفى (إيصال أجرة منزل) جملاء كذاباً صادراً من المدعى بالحق المدنى وقدماء في دعوى مدنية مرفوعة منه كان يطلب فيها الحكم بصورية عقداً جارة محررينه وبين الطاعة التي تمسكت بالعقد ونازعته في صورته معتمدة على الإيصال الذى قدمته بقصد اثبات أن المدعى بالحق المدنى واضع اليد فعلاً على المنزل ويؤجره للغير فظن هو بالتزوير في هذا الإيصال . فالمحكمة المدنية حققت هذا الإيصال بواسطة خير قرر أنه مصطنع فتنازلت عنه مقدمته وقضت المحكمة برده وبطلانه . رفع المدعى بالحق المدنى الدعوى مباشرة إلى محكمة الجناح متهماً نفسه ومن معها بهذه التهمة لحكم ابتدائياً على نفسه بالحبس مع الشغل شهرين وعلى شريكها بالحبس ستة شهور مع الشغل والإلزامهما بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدنى مبلغ خمسمائة قرش تمويضاً الخ فطننا على هذا الحكم قائلين أن الإيصال موضوع التهمة لم يكن له أى تأثير لأن الدعوى المدنية التي قدم فيها الإيصال كانت مرفوعة من المدعى المدنى على الطاعة وكان يطلب فيها الحكم بصورية العقد فكان عليه هو أن يقدم الدليل الكتابي على الصورية ولم يكن من الجائز أن يقبل منه أى دليل آخر غير الدليل الكتابي وهو لم يقدم دليلاً من هذا القبيل ولم تكن الطاعة بحاجة إلى تقديم أى دليل من جانبها على جدية عقد الإيجار حتى يثبت المدعى المدنى دعواه بصوريته وقد عجز هو عن اثباتها فكان على المحكمة الاستئناس عن هذا الإيصال الذى لم يضر تقديمه المدعى فى شيء . وأذن فركن الضرر متنف والواقعة لا عقاب عليها . فمحكمة النقض قالت أنه على فرض صحة ما يدعيه الطاعتان فى طعنهما فإن هذه الظروف التي ظهرت بعد التزوير لا يمكن أن يكون لها أثر فى محو ركن الضرر إذ ليس من شأنها أن تجعل الضرر أو احتمال مستحيل التصور من بادى الأمر . على أن من أظهر وجوه الضرر فى مثل هذه الحالة أن الطاعة باختلافها الإيصال المزور أوجدت لنفسها بدون وجه حق مركزاً فى التدليل على عدم صحة دعوى المدعى ليست حاصلة عليه عند عدم وجود هذا الإيصال . وأهمية هذا المركز الذى أوجدته لنفسها واضحة من عناية المحكمة المدنية بتحقيق أمر صحته وبطلانه . ولو أن هذا الإيصال لم يكن فى نظرها ذا شأن فى الاستدلال فى الدعوى الأصلية لا طرحته ولم تبا به لعدم انتاجه فى الموضوع . وما دام وجه الضرر محتملاً يمكن التصور بمثل المثابة المذكورة فاخلاق الإيصال الذى هو موضوع الدعوى هو إذن جريمة مستوفاة الأركان والظن بعدم استيفائها فى غير محله .

المحكمة

« من حيث ان محصل الطعن أن الواقعة كما هي ثابتة بالحكم غير معاقب عليها لا تتفاءر كمن الضرر اذا الايصال موضوع التهمة لم يكن له أي تأثير لأن الدعوى المدنية التي قدم فيها الايصال المذكور كانت مرفوعة من المدعى المدني على الطاعة الاولى وكان يطلب فيها الحكم بصورية عقد ايجار محرريه وبينها فكان عليه ان يقدم الدليل الكتابي على الصورية ولم يكن من الجائز ان يقبل منه أي دليل آخر غير الدليل الكتابي وهو لم يقدم دليلاً من هذا القبيل ولم تكن الطاعة بحاجة الى تقديم أي دليل من جانبها حتى يثبت المدعى دعواه .

فكان من الممكن الاستغناء عن الايصال الذي حكم برده وبطلانه لأن استبداده من القضية لم يكن يضر الطاعة في شيء كما ان تقديمه لم يضر المدعى في شيء .

« ومن حيث انه عند البحث في توافر اركان جريمة معينة يجب ان يقصر النظر على الوقت الذي ارتكبت فيه الجريمة فاذا رؤي ان ركن الضرر المطلوب في جريمة التزوير مثلاً كان وقت مقارفة الجريمة محتمل الوقوع ولم يكن مستحيل التصور وكانت الاركان الاخرى متوفرة في ذلك الوقت كان فعل التزوير مستحق العقاب مهما طرأ بعد ذلك من الظروف التي يمكن ان تحول دون وقوع الضرر أو تمنع احتمال وقوعه لأنها اما ان تكون قد وقعت بأسباب خارجة عن ارادة الجاني فلا يمكن ان يكون لها اثر في محو جريمته واما ان يكون الجاني نفسه هو الذي اراد ان يتلافى الأمر ويحول دون وقوع الضرر او يصلح ما افسده بسابق فعله والمتفق عليه في هذه الصورة ان فعل الجاني اللاحق لا يمكن ان يمحو سابق جرمه وبخاصة في جريمة التزوير حيث ينفي فيها ان يكون ركن الضرر وقت ارتكابها محتمل الوقوع مجرد احتمال .

« ومن حيث انه على فرض صحة ما يدعيه الطاعنان من أن المدعى المدني عجز عن اثبات دعوى الصورية التي رفعها على الطاعة الاولى وذلك لعدم استطاعته تقديم دليل كتابي ينفي به صحة عقد الاجار الذي كان موضع النزاع بينه وبينها على فرض صحة ذلك كله فان هذه الظروف التي ظهرت بعد التزوير لا يمكن أن يكون لها اثر في محو ركن الضرر إذ ليس من شأنها أن تجعل الضرر أو احتماله مستحيل التصور من بادى الأمر على أن من أظهر وجوه الضرر في مثل هذه الحالة أن الطاعة باختلاقها الايصال المزور أوجدت لنفسها بدون وجه حق مركزاً في التدليل على عدم صحة دعوى المدعى ليست حاصلة عليه عند عدم وجود هذا الايصال وأهمية هذا المركز الذي أوجدته لنفسها واضحة من عناية المحكمة المدنية بتحقيق أمر صحته وبطلانه . ولو أن هذا الايصال لم يكن في نظرها دليلاً في الاستدلال في الدعوى الأصلية لأطرحته تلك المحكمة ولم تعأ به لعدم إنتاجه في الموضوع . وما دام وجه الضرر محتملاً ممكن التصور بمثل المثابة المذكورة فاختلاق الايصال الذي هو موضوع الدعوى هو اذن جريمة مستوفية الأركان والطعن بعدم استيفائها في غير محله .

« ومن حيث انه من ذلك يبين أن الطعن غير سديد ويتعين رفضه .

(طعن فيه حسن عبدالله وآخر ضد النيابة وآخر مدعى مدني)
رقم ١٦٤٣ سنة ٢ قضائية)

٢٨

٢٢ مايو سنة ١٩٣٣

(تزوير) : ورقة مخالصة . استبدال أخرى بها مائة لمان كل الوجوه .

ليس فيه أمر جنائي . استبدال أخرى بها مخالصة لمان ان

توقيع الشهود على الاخرى ليس بخطهم بل بخط المتهم .

تزوير (المادة ١٨٣ ع)

المبدأ القانوني

اذا استبدل شخص بورقة مخالصة صادرة

منه (بخطه وامضائه وتوقيع شاهدين) ورقة أخرى فهذا الاستبدال لا يكون فيه أمر جنائي لو أن الورقة الثانية حررت بخطه هو نفسه وتوقيعه وأمضى عليها الشاهدان الموقعان على المخالصة الأولى فعلا بنفسيهما . إذ في هذه الصورة يتقن كل ضرر يحصل من هذا الاستبدال مهما يكن استبدالا متعمدا . وذلك لأن قوة الدليل المستفاد من الورقة الثانية هي هي قوة الدليل المستفاد من الورقة الأولى بلا أدنى فرق . أما إذا كانت المخالصة الثانية صورة مطابقة في نصها للمخالصة الأولى ولكن بينهما فرق هو أن توقيع الشاهدين بخط هذا الشخص لا بخط الشاهدين كما أن صلبها وتوقيعه عليها وإن كانا بخطه هو إلا أن فيهما تلاعبا يعنى الأمر فهما يقل من أن صلب هذه المخالصة وكذلك امضاء الشخص الموقع به عليها محرران بخط هذا الشخص نفسه وألا تأثير لتلاعبه في خطه مادام الخبير أثبت أنه هو كاتب ذلك الخط وما دام هو نفسه انتهى به الأمر إلى الاعتراف بذلك الخط . ومهما يقل من أن ثبوت كون المخالصة في صلبها وفي توقيعه عليها هي مخالصة ملزمة له حتى مع عدم شهادة أحد عليها - مهما يقل من كل ذلك فإن صاحب المخالصة له في الواقع مصلحة كبرى في زيادة

التوثيق عليها بشهادة الشهود الذين يمكنه الاعتماد عليهم لاثبات صحة توقيع الموقع على المخالصة لو أنكر التوقيع فالاستبدال في هذه الصورة هو في ذاته تزوير واقعة وضع امضاءات مزورة بقصد تشويه دليل صاحب المخالصة وإيقاع الضرر له (١) وتحقيق الضرر بهذه المثابة كاف ولا يضير من بعد أن يكون هناك ضرر محتمل يصيب الشاهدين أولا يكون .

المحكمة

« من حيث أن وقائع هذه الدعوى بحسب ما يؤخذ من الحكم المطعون فيه ومن الحكم المستأنف الذي تأيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه تتحصل في أن الطاعن تحاسب مع اخته المجنى عليها بشأن معاملة بينهما وحررها بخطه وامضائه مخالصة توقع عايبا فعلا من راعب عمرو وعبد الغفار إبراهيم بصفتهما شاهدين حضر الحاسبة والتخلص وأنه بعد تحرير هذه المخالصة وتسليمها للمجنى عايبا قد حصل عليها ثافية واستبقاها عند بضعة أيام ثم سلم لاخته ورقة المخالصة التي هي موضوع الطعن الحالي . وظاهر من سياق الحكم ما يفيد أن المجنى عليها إذ تسلمت تلك الورقة ظنتها هي بذاتها ورقة المخالصة الأولى بعينها فاذا هي في الواقع - كما ظهر أخيرا - صورة مطابقة في نصها للورقة الأولى والفرق بينهما أن توقيع الشاهدين هو بخط الطاعن نفسه لا بخط الشاهدين كما أن صلب المخالصة وتوقيع الطاعن وإن كانا بخطه أيضا

(١) يلاحظ أن الثابت في وقائع الدعوى وأشارت إليه محكمة النقض في حكمها أولا أن الشخص الذي صدرت منه المخالصة الأولى قد حصل عليها بعد أن كان سلبا لمعاجتها ثم غيرها بالمخالصة الثانية في غفلة منها فأخذتها على اعتقاد أنها هي الأولى لم يحصل فيها تغيير وثانيا أن غرض هذا الشخص من فعله أن يطالب بالدين مرة أخرى فاذا احتجت عليه غريمته بالمخالصة ادعى فيها التزوير وأرهبها ليحملها على التنازل عن قطعة أرض كان طالما فيها وثالثا أنه نفذ فكره هذا السوء بأن طالب بالدين فاحتجت بالمخالصة وقدمتها فبلغ النيابة بتزويرها ثم رفع دعوى جنحة ببلطية عليها باعتبار أنها زورت عليه هذه المخالصة وأثنا نظر الدعوى ظهرت الحقيقة فاتهمت النيابة بأنه هو المزور وحكمت عليه المحكمة فطن في الحكم فقضت محكمة النقض برفض طعنه للملة التي يتنها

الا ان فيهما تلاعبا يعنى الأمر . وظهر من مجموع الحكمين الابتدائي والاستئنافي المكمل لبعضهما البعض ان الطاعن اذ استبدل بورقة المخالصة الصحيحة الورقة الثانية قد كان غرضه من تلاعبه في خطه وامضائه وفي وضعه امضاء الشاهدين عايبا بخطه في غفلة منهما ان يغش اخته حتى اذا ما احتجت عليه عند الاقتضاء بالمخالصة وقدمت ورقتها هذه كمستند لها ادعى فيها بالتزوير واخافها بهذه الدعوى ليرغمها على التنازل له عن شئ من ملكها كان طامعا فيه . وقد وقع فعلا ان نفذ فكرته بأن ابتداء برفع دعوى مدنية على اخته يطالبها بدينه فاحتجت بالمخالصة وقدمتها فقدم هو بلاغا للنيابة مدعيا تزوير المخالصة ثم رفع عليها وعلى زوجها دعوى جنحة مباشرة طالبا معاقبتهم بالمادة ١٨٣ من قانون العقوبات والزامهما بالتعويض . وفي اثناء تحقيق هذه الدعوى ظهرت الحقائق المتقدمة فأدخلته النيابة في الدعوى كمتهم بارتكاب تزوير في تلك المخالصة بان انشأها ووقع عليها بامضاءات مزورة للشاهدين . وقد برأت المحكمة اخته وزوجها مما اتهمهما به من التزوير وحكمت عليه هو في دعوى النيابة عايبه بالتزوير حكما تأيد مرة اولى من المحكمة الاستئنافية فطعن فيه بطريق النقض فنقض والمحكمة الاستئنافية التي احيلت اليها الدعوى حكمت هي ايضا بتأييد الحكم المستأنف .

« وحيث ان على ابراهيم خليل المحكوم عليه طعن الآن مرة اخرى في الحكم الاستئنافي الجديد ومحصل طعنه ان هذا الحكم اخطأ في تفسير القانون اذ قال ان فيما وقع من الطاعن ضررا محتملا قد يصيب الشاهدين من تزوير امضائهما على المخالصة . وعلى ذلك بتعليلات اشار اليها في تقريره .

« وحيث ان خلاصة الحادثة بحسب ما بين

آثما ان الطاعن قد استبدل ورقة مخالصة بورقة اخرى .

« وحيث ان هذا الاستبدال لا يكون فيه امر جنائي لو أن الورقة الثانية حررت بخط الطاعن وتوقيعه وامضى عليها الشاهدان فعلا بنفسهما ، اذن لا تنفي كل ضرر يحصل من هذا الاستبدال مهما يكن استبدال المتعمدا وذلك لأن قوة الدليل المستفاد من الورقة الثانية هي قوة الدليل المستفاد من الورقة الاولى بلا ادنى فرق . ولكن بما ان الورقة الثانية مهما يقل من ان صاب المخالصة المدونة فيها وكذلك امضاء الطاعن الموقع به عليها - مهما يقل من انهما محرران بخط الطاعن نفسه والا تأثير لتلاعبه في خطه مادام الخبير اثبت انه هو كاتب ذلك الخط ومادام هو نفسه انتهى به الامر الى الاعتراف بذلك الخط ، ومهما يقل من أن ثبوت كون المخالصة في صلبها وفي توقيعه عليها هي مخالصة ملزمة له حتى مع عدم شهادة احد عليها - مهما يقل من كل ذلك فان صاحبة المخالصة لها في الواقع مصلحة كبرى في زيادة التوثيق عليها بشهادة الشهود الذين يمكنها الاعتماد عليهم لاثبات صحة توقيعه على المخالصة لو انكر هو التوقيع . فاستبداله المخالصة بمخالصة اخرى محذوف منها الامضاء الحقيقي للشاهدين ومنبت بها امضاء مزور لهما موقع بغير علمهما هذا في ذاته تزوير واقعه وضع امضاءات مزورة بقصد تشويه دليل الجنى عايبا وايقاع الضرر لها كما قالت محكمة أول درجة ووافقها عليه المحكمة الاستئنافية . وتحقيق الضرر بهذه المثابة كاف ولا يضير من بعد ان يكون هناك ضرر محتمل يصيب الشاهدين كما قالت المحكمة الاستئنافية أولا يكون .

« وحيث انه لذلك يتعين رفض الطعن .

(طعن على ابراهيم خليل ضد نيابة رقم ١٠٦٣ سنة ٢ قضائية)

٢٩

٢٢ مايو سنة ١٩٣٣

١ - استعمال ورقة مزورة . استمرار الجريمة . مبدأ سقوط

الدعوى العمومية

٢ - تزوير محرر عرفي . حصوله للوصول الى حق ثابت . متى

ينعدم الضرر في هذه الحالة ؟

٣ - ادعاء بحق مدني . عن تزوير . سقوط الدعوى العمومية

بمضي المدة . عدم سقوط الدعوى المدنية . الفصل فيها

من جهة ما هو مؤسس على التزوير نفسه . من حق المحكمة - المادتان ١٧٢ و ١٨٨ من قانون تحقيق الجنايات .

المبادئ القانونية

١ - جريمة استعمال الورقة المزورة هي جريمة

مستمرة طوال زمن التمسك بالورقة فلا تبدأ

المدة المسقطه للدعوى العمومية من تاريخ تقديم

الورقة للمحكمة المدنية بل تبدأ من تاريخ الحكم

نهائيا بردها وبطلانها . ولا يؤثر في ذلك أن

تكون النيابة في الوصف الذي رفعت به الدعوى

العمومية قد اقتضت على قولها « ان فلانا

استعمل مخالصة مزورة مع علمه بتزويرها

بأن قدمها في القضية المدنية رقم كذا » اذ أن عبارة

« قدمها في القضية » هي باجمالها تتناول بطبيعة

الحال معنى استمرار التمسك بالورقة المقدمة إذا

كانت هذه الورقة مما تقتضي طبيعتها ضرورة

التمسك بهامدة من الوقت . فعدم ذكر مدة هذا

التمسك في صيغة التهمة لا يفيد حتما أنه كان وقتيا .

٢ - ان الاحتجاج بقول بعض علماء القانون

بانعدام الضرر في جريمة تزوير المحرر العرفي

متى كان هذا المحرر قد زور بغية الوصول الى حق

ثابت شرعا - هذا الاحتجاج لا يجدي الا اذا

كان الحق الذي اصطنع المحرر لا ثباته ثابتاً

بطريق قاطع يوم أن اصطنع هذا المحرر ولم يكن
ثم نزاع بشأنه .

٣ - إذا استبعدت المحكمة جريمة التزوير

لسقوط الدعوى العمومية عنها بمضي المدة فلا

ضير أن تفصل في موضوع الدعوى المدنية عن

التزوير ذاته من جهة ما هو مؤسس منها على هذا

التزوير نفسه مادامت الدعوى المدنية لم تسقط بالمدة

المقررة قانونا لسقوطها إذ حق المحكمة في هذا مقرر

بالمادتين ١٧٢ و ١٨٨ من قانون تحقيق الجنايات .

المحكمة

« من حيث ان محصل الوجه الاول من اوجه

الطعن ان التهمة التي وجهت الى الطاعن بحسب

وصف النيابة هي انه في يوم ١٦ يونيه سنة ١٩٢٧

استعمل مخالصة مزورة مع علمه بتزويرها بان

قدمها في القضية المدنية رقم ١٢٧٨ سنة ١٩٢٧

وقد دفع الطاعن بسقوط الحق في اقامة الدعوى

العمومية عن هذه التهمة بحسب الوصف الذي

رفعت به لمضي اكثر من ثلاث سنوات على تاريخ

وقوع الحادثة فاجاب الحكم المطعون فيه على ذلك

بما معناه ان الطاعن وان كان قدم الورقة للمحكمة

في ١٦ يونيه سنة ١٩٢٧ الا انه ظل متمسكاً بها

الى ان حكم بردها وبطلانها وان جريمة الاستعمال

مادامت مستمرة فان المدة المسقطه للدعوى العمومية

عنها لا تبدأ من تاريخ تقديم الورقة للمحكمة بل

تبدأ من تاريخ انتهاء الاستعمال والمحكمة بردها

هذا قد رتب عقاب الطاعن على وقائع لم تطالب

النيابة محاكمته عنها . ذلك بان النيابة حددت الجريمة

بانها وقعت في ١٦ يونيه سنة ١٩٢٧ فلا محل

بعد ذلك لا نقول بانها بدأت من ذلك التاريخ

واستمرت الى ان حكم برد الورقة وبطلانها . اذ

أن واقعة الاستعمال قد تحدت بزمان معين وكما يجوز أن تكون الجريمة مستمرة فانها يصح أن تكون موقوته ونقلها من وصف التوقيت الى وصف الاستمرار يقتضى اضافة وقائع جديدة لم ترد بالوصف الذى رفعت به الدعوى .

« ومن حيث ان واقع الامر ان المحكمة لم تضيف واقعة جديدة الى الوقائع التى رفعت بها الدعوى العمومية وانما أوضحت فقط ما فى صيغة التهمة من اجمال . ذلك بان عبارة «قدمها فى القضية» باجمالها تتناول بطبيعة الحال معنى استمرار التمسك بالسند المقدم اذا كان السند مما تقتضى طبيعته ضرورة التمسك به مدة من الوقت . فعدم ذكر مدة هذا التمسك فى صيغة التهمة لا يفيد حتما انه كان وقتيا كما يزعم الطاعن . ومن هذا يبين أن مادفع به الطاعن من سقوط الحق فى اقامة الدعوى العمومية عن جريمة الاستعمال لم يكن له محل لأن الورقة المزورة لم يحكم بردها وبطلانها ابتداءا الا فى ١٦ اكتوبر سنة ١٩٢٩ وقد تأيد هذا الحكم استئنافيا فى ٣١ مايو سنة ١٩٣٠ وكل هذا الزمن طبعاً ظرف للتمسك بالورقة ولانه لم يعض بين هذا التاريخ وتاريخ اقامة الدعوى الحالية الزمن الكافى لسقوطها .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثانى ان القصد الجنائى فى جريمة التزوير يتطلب وجود نية الغش او الاضرار بالغير وقد دفع الطاعن بانتفاء هذا الركن وبانه لا محل للقول بوجود جريمة استعمال اذا لم تكن جريمة التزوير مستوفية الاركان فلم يرد الحكم على ذلك باكثر من قوله ان هذا الركن متوفر مادام الطاعن قد استعمل الورقة وهو عالم بتزويرها مع ان هذا القول انما يصدق على الركن الادبى لجريمة الاستعمال ولا يصح بيانا لتوفر الركن الادبى لجريمة التزوير الذى عنى الطاعن

بالتدليل على انتفائه — كما دفع الطاعن بانتفاء ركن الضرر لان الورقة المطعون فيها مؤيدة لحق موجود . فذهبت المحكمة فى الرد على هذا القول بان التزوير معاقب عليه ولو كان الغرض منه الوصول الى حق ثابت مع أن الراجح ألاّ تزوير فى مثل هذه الحالة اذ يستحيل ان ينشأ ضرر عن المحرر المزور بهذا الوصف .

« ومن حيث ان الحكم المستأنف الذى عنى باثبات اركان التزوير والذى اعتمد الحكم المطعون فيه اسبابه فيما يتعلق بجريمة الاستعمال قد بين ان الطاعن انما حرر الورقة المزورة ووقع عليها باهضاء المدعى المدنى كما يتخذ منها حجة عليه بانه اكتفى بالفقدان دون السبعة القرارات . ونية الغش فى هذا ظاهرة لا تحتاج الى بيان خاص كما أنه لا يفيد الطاعن الاحتجاج بقول بعض علماء القانون ان الضرر ينعدم متى كان المحرر قد زور بغية الوصول الى حق ثابت شرعا فان حق الطاعن فى السبعة القرارات لم يكن من قبل ثابتا بطريق قاطع وانما حكمت المحكمة المدنية ابتداءا برفض دعوى المدعى المدنى فى هذا القدر بناء على ما استظهرته من ظروف الدعوى . والمطلع على حكم محكمة منيا القمح الجزئية المدنية الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٩٣٢ لا يرى فيه سبق وجود دليل قانونى يفيد الجزم بان المدعى المدنى قد تنازل عن السبعة القرارات للطاعن حتى يصح لهذا ان يحتج بانها — أى السبعة القرارات — كانت حقا ثابتا له ثبوتا مقطوعا به يوم ان حرر الخالصة المزورة بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٢٧ .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثالث ان محكمة أول درجة قضت بعقوبة الطاعن عن جرمى التزوير والاستعمال . ومع أن محكمة ثانى درجة استبعدت جريمة التزوير فقد أيدت العقوبة وكان الواجب ان

تنقصها بنسبة جريمة الاستعمال التي أدانتها فيها .
 « ومن حيث انه بالاطلاع على الحكم الابتدائي تبين أنه قضى بحبس الطاعن ستة شهور مع الشغل عن جرمي التزوير والاستعمال مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات فلما استأنف قضى الحكم المطعون فيه بسقوط الدعوى العمومية عن جريمة التزوير وأيد الحكم المستأنف على الطاعن بالنسبة للعقوبة . وليس في هذا معنى تشديد العقوبة لأن المحكمة الابتدائية كانت قد اكتفت بعقوبة إحدى الجريمتين عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات وليس لاحداها في القانون عقوبة أشد من الأخرى بل المادة ١٨٣ تنص على عقوبة واحدة لكلتيهما فالعقوبة التي قضى بها الحكم المطعون فيه كان يصح من بادي الأمر ان يقضى بها من أجل إحدى الجريمتين فقط لو أنها ارتكبت وحدها .

« ومن حيث ان محصل الوجه الرابع أن الطاعن دفع بان ليس للمدعى المدني أن يطالب بتعويض مدامت الورقة المطعون فيها لم تعمل الا تأييدا لحق ثابت وأنه لا ضرر مطلقا على المدعى المدني . فلم ترد المحكمة على هذا الدفاع وتخطت ما يقضى به القانون بأن منحت المدعى المدني كل التويضات التي حكم له بها ابتدئاً على الطاعن .

« ومن حيث انه مادام الضرر من جريمة الاستعمال قد ثبت بالحكم وقوعه بالتعويض مستحق والحكم به صحيح أما كون المحكمة أوجبت على الطاعن كل التعويض المحكوم به من محكمة أول درجة فهذا أمر راجع لتقديرها الذي لا معقب عليها فيه . على أنه قد يلاحظ من جهة أخرى ان المحكمة اذا كانت استبعدت جريمة التزوير فانما كان ذلك لسقوط الدعوى العمومية عنها بمضي المدة ، أما الدعوى المدنية عن التزوير ذاته فما دامت مدة سقوطها تزيد

بكثير من مدة سقوط الدعوى العمومية فلاضير على المحكمة أن تكون فصلت في موضوع الدعوى المدنية من جهة ما هو مؤسس منها على التزوير نفسه اذ حقها في هذا مقرر بالمادتين ١٧٢ و ١٨٨ من قانون تحقيق الجنايات .

« ومن حيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .
 (طن على اسماعيل دياب ضد النيابة وآخر مدعى مدني رقم ١٠٦٨ سنة ٢ قضائه)

٣٠

٢٢ مايو سنة ١٩٣٣

شهادة زور - الناصر الواجب بيانها في الحكم .

المبدأ القانوني

الحكم على شاهد الزور يجب أن يبين فيه موضوع الدعوى التي أدت الشهادة فيها وموضوع هذه الشهادة وما غير الحقيقة منها وتأثيرها على مركز الاخصام في الدعوى والضرر الذي ترتب عليها أو المحتمل ترتبه عليها وأن الشاهد تعتمد قلب الحقائق أو اخفاءها عن قصد أو سوء نية . فاذا هو لم يبين ذلك كان ناقصاً في بيان أركان الجريمة نقصاً يمتنع معه على محكمة النقض امكان مراقبة صحة تطبيق القانون وتعين إذن نقضه .

المحكمة

« من حيث ان ما خص وجهي الطعن ان الحكم المطعون فيه لم يبين قصد المتهمين الجنائي في جريمة الشهادة الزور وان الواقعة على فرض صحتها لا عقاب عليها قانوناً لعدم ترتب أي ضرر عليها . ومن حيث انه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه وجد أنه اقتصر في عقاب الطاعنين على القول بأنه ثابت من محضر جلسة محكمة منيا القمح الشرعية الرقيم ٥ يولييه سنة ١٩٣٢ ان المتهمين شهدوا

في ذلك اليوم أمامها في القضية الجزئية رقم ١٨٣ سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بأن زوج المدعية فاطمة السيد توفى وترك نصف جاموسة وقد وضعت يدها عليها بعد وفاته مع أنه تبين من شهادتهم المذكورة أمام محكمة أول درجة وشهادة شاهد النفي أن الجاموسة المذكورة بيعت بمعرفة المورث قبل وفاته فتكون شهادتهم غير مطابقة للحقيقة .

« ومن حيث أن هذا الحكم مبهم كل الإبهام فلم يبين موضوع الدعوى التي ادّيت الشهادة فيها ولا موضوع الشهادة وعلاقتها بالقضية الأصلية ولا ماغايير الحقيقة منها وما تأثيرها على مركز الخصام في الدعوى والضرر الذي ترتب عليها أو يحتمل أنه يترتب عليها وهل تعتمد المتهمون قلب الحقائق أو إخفاءها عن قصد وسوء نية .

« ومن حيث أن هذا النقص في بيان التهمة واركائها مما يبطل الحكم بطلانا جوهريا لعدم تمكن محكمة انقض من مراقبة تطبيق القانون

« ومن حيث أنه لذلك يجب قبول الطعن ونقض الحكم وإحالة الدعوى للحكم فيها مجددا من دائرة أخرى

(طن السيد سليمان عبدالرحمن وآخرين ضد النيابة رقم ١٦٤٧ سنة ٣ قضائية)

٣١

٢٢ مايو سنة ١٩٣٣

حكم في سرقة . تشديد العقوبة استنادا الى واقعة لم تطرح على المحكمة . عدم جوازه . استناده في التشديد الى ظرف آخر . استئناف النيابة لقلّة العقوبة . لانقض .

المبدأ القانوني

استناد الحكم في تشديد العقوبة على متهم بالسرقة الى ظهور سرقة أشياء أخرى لم تحققها المحكمة ولم يكن أمرها معروضا عليها استناد غير جائز . ولكنه لا يبطل الحكم إذا كان قد

استند في التشديد الى أمر آخر أو كانت العقوبة التي وقعها المحكمة تملك هي توقيعها نظرا الى استئناف النيابة لقلّة العقوبة .

المحكمة

« من حيث أن ملخص الوجه الأول من وجهي الطعن أن الحكم المطعون فيه اعتمد في تشديد العقوبة على الطاعن على تحقيقات ضمت للدعوى بشأن سرقة أشياء أخرى لم تكن معروضة على المحكمة ولم يتم تحقيقها في ذلك بطلان جوهري .

« ومن حيث أنه يظهر حقيقة مما أثبتته الحكم المطعون فيه أن المحكمة شددت في عقوبة الطاعن واستندت في ذلك على أنه خادم في محل الجنى عليه وأنه أوّمن على البضاعة بهذه الصفة وعلى أنه ظهر أيضا بعض أشياء أخرى مسروقة .

« ومن حيث أن استناد الحكم في تشديد العقوبة على ظهور سرقة أشياء أخرى لم يكن أمرها معروضا على المحكمة استناد غير جائز ولكنه لا يبطل الحكم لاستناده في التشديد على أمر آخر ولأن العقوبة التي وقعها المحكمة تملك توقيعها نظرا الى استئناف النيابة لقلّة العقوبة .

« ومن حيث أن ملخص الوجه الثاني أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه فيه غموض وليس لأنه استند في إدانة الطاعن على أقوال متهم آخر في التحقيقات ولم يبينها وكذلك استند على شهادة شاهد قرر أنه رأى الطاعن يناول للكبريت المسروق لمتهم الثاني مع أنه لم يثبت وجود كبريت مسروق معه .

« ومن حيث أن الحكم أحال في بيان اعتراف المتهم الآخر على التحقيقات ولكن المحكمة تلتها في محضر الجلسة واعترف بها المتهم المذكور وظاهر منها أنه هو والطاعن اتفقا على أن يقتسما ثمن البضائع الزائدة فيما بينهما وأما شهادة الشاهد فهي

(٢)

مبينة بالحكم الذي اثبت أيضا انه وجدت مع المتهم الثاني كمية من الكبريت أكثر من التي اشتراها.

« ومن حيث انه لذلك يتعين رفض الطعن .
(طن عبد المنعم محمد شهاب الدين ضد النيابة رقم ١٦٤١ سنة ١٩٣٢)

٣٢

٢٢ مايو سنة ١٩٣٣

العلم بالقوانين . اعلان المتهم برقم المادة التي تطلب النيابة عما كنه بمقتضاها . وجوبه . اعلانه بنص المادة أو بما أدخل عليها من تعديل . لا وجوب

المبدأ القانوني

العلم بالقوانين وبكل ما يدخل عليها من تعديل مفروض على كل إنسان عملاً بحكم المادة الأولى من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية . وليس على النيابة إذا أرادت رفع الدعوى العمومية على شخص إلا أن تعلنه برقم المادة التي تريد أن تطلب محاكمته بمقتضاها وليس عليها فوق هذا أن تعلنه لا بنص تلك المادة ولا بما أدخل عليها من تعديل إذ أن ذلك مما يعده القانون داخلاً في علم كافة الناس كما أن المحكمة التي تتولى محاكمة المتهم ليست مكلفة قانوناً بأن تلفت نظر المتهم عند المحاكمة إلى ما أدخل من التعديلات على المادة التي تطلب النيابة تطبيقها عليه مادام علمه بذلك مفروضاً بحكم القانون .

المحكمة

« من حيث ان مبنى الوجه الاول من أوجه الطعن ان الحكم المطعون فيه طبق على الطاعن المادة ٣١٧ مكررة للعدلة بمقتضى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ وذلك مع عدم سبق اعلان الطاعن بهذا التعديل في طلب الحضور المرسل اليه من النيابة ومع عدم تنبيهه اليه في جلسة

المحاكمة . وكل ما أعلن به الطاعن هو طلب محاكمته بالمادة ٣١٧ مكررة فقط بغير ذكر هذا التعديل . والمادة ٣١٧ مكررة المذكورة لا توجب قبل التعديل الحكم بالحبس والغرامة معاً « ومن حيث ان العلم بالقوانين وبكل ما يدخل عليها من تعديل مفروض على كل إنسان عملاً بحكم المادة الأولى من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية . وليس على النيابة إذا أرادت رفع الدعوى العمومية على شخص إلا أن تعلنه برقم المادة التي تريد أن تطلب محاكمته بمقتضاها وليس عليها فوق هذا أن تعلنه لا بنص تلك المادة ولا بما أدخل عليها من تعديل إذ أن ذلك مما يعده القانون داخلاً في علم كافة الناس . كما ان المحكمة التي تتولى محاكمة المتهم ليست مكلفة قانوناً بأن تلفت نظر المتهم عند المحاكمة إلى ما أدخل من التعديلات على المادة التي تطلب النيابة تطبيقها عليه مادام علمه بذلك مفروضاً بحكم القانون .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثاني ان ماضبط عند المتهم من الرش والبارود كان في حيازته بحكم الوظيفة لأنه كان خفيراً خصوصياً مرخصاً له بحمل السلاح الا أن رخصته لم تجدد وقد بقي عنده البارود من عهد قيام الرخصة .

« ومن حيث انه مع التسليم بما يقوله الطاعن فان بقاء البارود عنده بعد انتهاء أجل الرخصة يعد احرازاً له بغير مسوغ قانوني .

« ومن حيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن
(طن عبد الله ميخائيل ضد النيابة رقم ٦٥١ سنة ٣ - قضائية)

٣٣

٢٢ مايو سنة ١٩٣٣

١ - ائتلاف . العدد . استفادته من سياق الحكم . (المادة ٤٣٢١ ع)

٢ - قرار قاضي الاحالة . قوته

المبادئ القانونية

١ - ان تعدد الائتلاف وان كان ركناً

أساسياً في جريمة المادة ٣٢١ ع الا أن نص المادة لم يرد فيه ذكر لفظ العمد . بل ان النص أورد لفظ الاتلاف مطلقاً من قيد العمد وأصبح التعمد متروكاً لما يفهم من مجرد سياق عبارات الأحكام فتى أفاده السياق فالحكم صحيح لا شك في صحته .

٢ - ليس لقرار قاضي الاحالة من القوة الا بالقدر الوارد في نصه . فاذا نص فيه على أن لا وجه لاقامة الدعوى على ثلاثة أشخاص قدمتهم النيابة الى قاضي الاحالة مع رابع ، فقوة ذلك القرار منحصرة في أن هؤلاء الثلاثة الأشخاص بأعيانهم لم يكونوا هم الذين قارفوا الجريمة باشتراك الرابع معهم ، ولكن ليست له أية قوة في افادة ان هذا الرابع هو وحده الذي قارف الجريمة دون سواه . فلهيئة الجنايات مطلق الحرية في تحرى حقيقة الواقعة كيف حصلت وما اذا كان مع هذا الرابع أشخاص آخرون غير من أخرجهم قاضي الاحالة ولو كان هؤلاء الآخرون مجهولين لم تعرف ذواتهم ولا أسماءهم . ومتى تيقنت المحكمة وجود هؤلاء المجهولين فلها بالبداية أن تعتبر وجودهم حاصلًا مترتباً عليه ما يقتضيه نص القانون الخاص بظرف تعدد المجرمين

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن اولا ان الحكم خلا من بيان ركن العمد الذي يشترطه القانون في جريمة اتلاف الزرع . ثانيا . ان قرار قاضي الاحالة

قضى بان لا وجه لاقامة الدعوى ضد الاشخاص الثلاثة الذين قال المخني عليه وشهوده بوجودهم في محل الحادثة ، ويقول الطاعن ان لهذا القرار قوة الشيء المحكوم فيه ويلزم عن هذه القوة فساد الحكم المطعون فيه من جهة ما اثبتته من ان المتهم اشترك مع آخرين مجهولين في اتلاف الزراعة . ثالثا . ان البيان الذي اوردته المحكمة قاصر عن الافادة عن النتيجة التي انتهت اليها من ان الطاعن كان معه شركاء مجهولون .

« وحيث ان الطعن برمته غير جدير بالاعتبار : — اولا - لأن الحكم اذ ذكر في رواية ما ثبت للمحكمة من التحقيقات « ان اربعة اشخاص حضروا الى الغيط وشرع ثلاثة منهم في الاتلاف بشرائش واستمروا في ذلك حتى صاروا على مسافة قريبة من بعض حراس الغيط بينما كان رابعهم واقفا يرقب الحالة الخ .. » ، واذ ذكر من بعد في خلاصة الجريمة التي ثبتت للمحكمة ان الطاعن « اشترك مع ثلاثة اشخاص آخرين مجهولين في اتلاف زراعة نحو نصف قيراط ذرة مملوكة للعزب على كرات بواسطة تقطيعها بشرائش بان اتفق معهم على اتلاف الذرة وذهب معهم لمحل الحادثة حاملا سلاحا ناريا هو فرد بروحين ووقف في حراستهم اثناء الاتلاف ف وقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وهذه المساعدة الخ . . . » ، اذ ذكر الحكم ذلك فقد دل بكل وضوح وصراحة على ان اتلاف الزرع كان متعمدا متفقا عليه من قبل ويكون من الركاكة ما يزعمه الطاعن من ان الحكم لم يصرح بان الاتلاف حصل عمدا . على ان تعمد الاتلاف وان كان ركنا اساسيا في جريمة المادة ٣٢١ من قانون العقوبات الا ان نص المادة لم يرد فيه ذكر لفظ العمد حتى تكون هناك ولو شبهة ضعيفة تميز التشبث بادعاء فساد

٣٤

٢٢ مايو سنة ١٩٣٣

- ١ - حكم - خطؤه في بيان الباعث . كفاية أدلة الادانة الواردة
ب . لا تقض .
٢ - جريمة اتلاف . متى تكون جناية ؟ . المادة ٣٢٢ ع .

المبادئ القانونية

١ - إذا أخطأت المحكمة في ذكر العلاقة بين متهمين فلا أهمية لذلك مع قيام أدلة الادانة الميينة في حكمها . لأن ذكر تلك العلاقة في الحكم ليس الايانا للباعث على ارتكاب الجريمة . ومهما يكن من الخطأ في بيان هذا الباعث فان ذلك لا ينقص من قيمة أدلة وقوع الجريمة فعلا من المتهمين

٢ - ان المادة ٣٢٢ ع تعتبر جريمة الاتلاف جناية إذا وقعت من شخص واحد يحمل سلاحا فاذا ثبت أن السلاح لم يكن مع الفاعل الاصلى بل كان مع الشريك المرافق له وقت ارتكاب الجريمة ، وجب من باب أولى اعتبار الحادثة جناية لتحقيق غرض الشارع من وجود سلاح في متناول الفاعل الاصلى وقت ارتكاب الجريمة

المحكمة

« من حيث ان ما يخص الوجه الاول ان الحكم المطعون فيه بنى على وقائع تناقض مادون في محضر الجلسة بأن اثبت الحكم ان الطاعن الثاني استعان في ارتكاب الجريمة بالطاعن الاول الذي اشتغل عند طائلة الطاعن الثاني بعد خروجه من خدمة المجنى عليه مع ان الثابت في محضر الجلسة من أقوال المجنى عليه نفسه ان الطاعن الاول اشتغل عند اعمامه هو وقد استندت المحكمة على هذه

الحكم بعدم اثباته هذا اللفظ حرفيا بل ان النص اورد لفظ الاتلاف مطلقا من قيد العمد واصبح التعمد متروكا لما يفهم من مجرد سياق عبارات الاحكام فتى افاده السياق كما في صورة هذه الدعوى فالحكم لاشك في صحته .

ثانيا - ليس لقرار قاضى الاحالة من القوة الا بالقدر الوارد في نصه فاذا كان قرار قاضى الاحالة في الدعوى الحالية قد نص على ان لا وجه لاقامة الدعوى على الاشخاص الثلاثة الذين قدمتهم النيابة الى ذلك القاضى مع الطاعن ، ففوة ذلك القرار منحصرة في ان هؤلاء الثلاثة الاشخاص باعيانهم لم يكونوا هم الذين قارفوا الجريمة باشتراك الطاعن معهم ولكن ليس له أى قوة في افادة أن الطاعن هو وحده الذى قارف الجريمة دون سواء واذن فله محكمة الجنايات مطلق الحرية في تحرى حقيقة الواقعة كيف حصلت وما اذا كان مع الطاعن اشخاص آخرون غير من اخرجهم قاضى الاحالة ولو كان هؤلاء الآخرون مجهولين لم تعرف ذواتهم ولا اسمائهم ومتى تيقنت المحكمة وجود هؤلاء المجهولين فلها بالبداية ان تعتبر وجودهم حاصلات مرتبا عليه ما يقتضيه نص القانون الخاص بطرف تعدد المجرمين - ثالثا - ان مجرد الاطلاع على الحكم كاف في افادة عدم صحة ما يزعمه الطاعن من قصوره عن بيان دليل وجود الاشخاص المجهولين ومقارقتهم للجريمة باشتراك الطاعن معهم « وحيث انه لما تقدم بين ان هذا الطعن من اوله لا آخره متصيد لا جد فيه .

(طن عبد الحيد الطنطارى ضد النيابة رقم ٣١٦٥ سنة ٢ قضائه)

الواقعة غير الصحيحة في اثبات الصلة بين الطاعن الأول والثاني في ارتكاب الجريمة .

« ومن حيث ان تلك العلاقة بين الطاعنين لأهمية لها مع قيام أدلة الادانة المبينة في الحكم لازدكر المحكمة لها ليس بيانا للباعث على ارتكاب الجريمة ومهما يكن من الخطأ في بيان هذا الباعث (على فرض ان هناك خطأ) فان ذلك لا ينقص من قيمة ادلة وقوع الجريمة فعلا من الطاعنين .

« ومن حيث ان ملخص الوجه الثاني ان الثابت في الحكم ان الطاعن الثاني لم يشترك في عملية تقطيع الذرة وقد اداته المحكمة رغم ذلك ولم تبين ما اذا كانت اعتبرته فاعلا اصليا او شريكا .

« ومن حيث ان اقل ما يؤثر من الحكم المطعون فيه ان الطاعن الأول كان يقطع الزراعة بنفسه بينما كان الطاعن الثاني واقفا على الحد يحرضه ويشجعه على تسميم جريمته وعند ضبط الأول اطلق الثاني عيارا ناريا وفر هاربا وقد اعتبرت المحكمة الطاعنين فاعلين اصليين في ائتلاف الزراعة حالة كون احدهما يحمل سلاحا واطقت بهما بالمادتين ٣٢١ فقرة أولى و٣٢٢ من قانون العقوبات .

« ومن حيث انه وان كانت الافعال التي اتاها الطاعن الثاني المبينة بالحكم المطعون فيه ليست من الاعمال المكونة لجريمة الائتلاف ماديا الا انه يلاحظ ان المادة ٣٢٢ عقوبات تعتبر جريمة الائتلاف جنائية اذا وقعت من شخص واحد يحمل سلاحا فاذا ثبت ان السلاح لم يكن مع الفاعل الاصلى وانه كان مع الشريك المرافق له وقت ارتكاب الجريمة وجب من باب أولى اعتبار الحادثة جنائية لتحقق غرض الشارع من وجود سلاح في متناول الفاعل الاصلى وقت ارتكاب الجريمة .

واذن يكون هذا الوجه غير منتج

« ومن حيث ان مبنى الوجه الثالث ان الحكم

اثبت ان الائتلاف حصل من شخصين مع انه اثبت في الوقت نفسه ان الطاعن الثاني كان يراقب الطريق فقط وأن التهمة غير ثابتة على المتهم الثالث فيكون الائتلاف حصل من شخص واحد فقط .

« ومن حيث ان هذا الوجه غير منتج لانه سواء أكان الذي أئتلف الزراعة شخصا واحدا أو اثنين فان الواقعة جنابة على كل حال لوجود السلاح مع أحدهما كما تقدم القول .

« ومن حيث ان ملخص الوجه الرابع ان الحكم المطعون فيه أثبت أن الطاعن الأول لم يكن معه سلاح في حين انه ضبط متلبسا بالجريمة فيكون ظرف وجود السلاح المشترك قانونا غير متوفر .

« ومن حيث انه ثابت من الحكم أن السلاح كان موجودا فعلا مع من كان مرافقا للطاعن الأول وهذا يكفي لاعتبار الحادثة جنائية منطبقة على المادتين ٣٢١ فقرة أولى و٣٢٢ عقوبات كما سلف البيان .

(طعن محمد صدقة الصعدي وآخر ضد النيابة رقم ١٦٥٤ سنة ٣ قضائية)

٣٥

٢٢ مايو سنة ١٩٣٣

١ - استدلال . استناد الى دليل ينقضه الثابت بالأوراق . عيب مبطل .

٢ - أقوال المتهم . فهمها على غير حقيقتها . مفسد للحكم المبادئ القانونية

١ - ان خطأ المحكمة في نقطة من أهم نقاط الاستدلال واستنادها الى دليل ينقضه ما هو ثابت رسمياً بالأوراق مما يعيب حكمها ويوجب بطلانها .

٢ - إذا فهمت المحكمة أقوال أحد الخصام الذي قررهما في محضر البوليس على غير حقيقتها ثم قالت بوجود تناقض بينها وبين عبارة قررهما هو أمام النيابة وبناء على ذلك قضت برفض دعواه

في حين أنه لا تناقض في الواقع بين أقواله فهذا الخطأ في تقدير أقواله يفسد حكمها.

المحكمة

« حيث أن الطاعن أوضح في الوجه الأول أن الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بإدانة المتهم في الدعوى الحالية قد بني على أقوال المجنى عليه وشهادة شاهديه والكشف الطبي وأن المحكمة المذكورة صححت خطأ ماديا ورد في صيغة التهمة عن تاريخ الحادثة فارجعها إلى تاريخها الصحيح وهو ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣١ غير أن المحكمة الاستئنافية المطعون في حكمها الآن لم تلتفت إلى تصحيح التاريخ وهو التصحيح الذي يتفق مع ما هو ثابت بمحاضر التحقيق ولم يقف الأمر إلى اغفال هذا التصحيح بل تعداه إلى خلط في الوقائع يدل على أن المحكمة لم تكن العناية الكافية بتقدير ما هو ثابت بأوراق الدعوى وما ذكره هو من علة تراخيه في التبليغ عن الحادثة تقديرأ صحيحا - ويقول الطاعن انه لم يباغ حقيقة عن الحادثة يوم وقوعها لأنه ظن في بادئ الأمر أن الإصابة التي حدثت به من الضرب على أصبعه هينة لا تستحق الاهتمام بها ولا ما يترتب على التبليغ عنها من طلبه لمركز البوليس ثم إلى المحكمة ولكنه علم بعد وقوعها بثمانية أيام أن سند محمد الشحات المتهم يتوعدده بالاستمرار على إيقاع الأذى به ثم أحس مع مضي الزمن بخطورة الإصابة فبلغ عن واقعة التعدي عليه وأن سند محمد الشحات المذكور انجز فعلا وعيده ووقعت عدة حرائم في أمواله - أي أموال الطاعن - من انلاف وحرق . وكذا على نفسه من اطلاق اعيرة نارية - فكان طبيعياً أن لا يتساهل الطاعن بعد ذلك ولا يترأخى في التبليغ عنها كما تراخى

في التبليغ عن الضرب الذي وقع عليه في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣١. ولكن المحكمة الاستئنافية المشار إليها ذهبت في حكمها المطعون فيه اليوم إلى أن الحوادث التي وقعت في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣١ أوبعد هذا التاريخ حصت قبل حادثة الضرب المسندة للمتهم « سند محمد الشحات » والتي وقعت في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣١ كما تشهد بذلك التحقيقات وكما أثبتته المحكمة الجزئية - وأضاف الطاعن إلى ما تقدم أن المحكمة الاستئنافية أثبتت من جهة أخرى أنه - أي الطاعن - صدر ضده قبل هذه الحادثة حكم بالغرامة في تهمة ضرب مع أن حكم الغرامة التي تشير إليه تلك المحكمة إنما صدر في ٢٣ يناير سنة ١٩٣٢ أي بعد حدوث الواقعة التي كانت منظورة أمامها

« وحيث انه بالرجوع الى الحكم الاستئنائي المطعون فيه ومقارنته بالحكم الابتدائي يعلم ان ما أوضحه الطاعن في هذا الوجه صحيح ويلوح ان المحكمة الاستئنافية رتبت على هذا الأساس الخطأ مخالفتها للمحكمة الجزئية في الاعتماد على شهادة الطاعن واعتبرت هذا الأخير غير صادق في تعليقه تراخيه عن تبليغ حادثة الضرب في يوم حصولها .

« وحيث انه مما لا شك فيه ان خطأ المحكمة في نقطة من أهم نقاط الاستدلال واستنادها الى دليل ينقضه ما هو ثابت رسمياً بالأوراق مما يعيب حكمها ويوجب بطلانه .

« وحيث ان الطاعن ذكر في الوجه الثالث أيضاً ان مما استندت اليه المحكمة للقضاء برفض دعواه أنها نسبت اليه التناقض بين ما قرره بتحقيق البوليس وما قرره بتحقيق النيابة مع أن الثابت رسمياً من أقواله لدى الجهتين لا يوجد فيه أي تناقض اذ هو قال بالبوليس (ونزل في سند

أن النتيجة التي وصل إليها قاضي الموضوع لا تتفق منطقياً وما أثبتته الحكم من المقدمات والوقائع .

المحكمة

« حيث أن محصل الطعن أن الطاعن دفع لدى المحكمة بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه وعن أخيه وأن المحكمة لم ترد على دفاعه هذا رد مقنعاً .

« وحيث أن مسألة الدفاع الشرعي هي مسألة موضوعية داخل تقديرها مبدئياً - تحت سلطة قاضي الموضوع أن وجوداً أو عدماً - وأنه ليس لمحكمة النقض التدخل في هذا التقدير اللهم إلا إذا تبين أن النتيجة التي وصل إليها قاضي الموضوع لا تتفق منطقياً وما أثبتته الحكم من المقدمات والوقائع .

« وحيث أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يعلم أن المحكمة عرضت للدفاع الشرعي الذي تمسك به الطاعن أمامها وقد خرج الحكم المذكور من بحث هذا الدفاع إلى أن الأمر لم يعد أن يكون في الواقع مضاربة عادية بين فريق الطاعن وفريق المجنى عليه . على أنه مما يجب التنويه به هنا أن الحكم المشار إليه استند في تقريره إلى ما رآه واستنتجه في هذا الصدد إلى ما قرره الطاعن نفسه بمحضر البوليس من أنه تضارب مع المصاب فأصاب كل واحد منهما الآخر ،، (كذا)

« وحيث أنه لذلك يرى أن الطعن الحالي في غير محله ويتعين رفضه موضوعاً .
(طعن السيد محمد عطيه ضد النيابة رقم ١٦٦٤ سنة ٣ قضائية)

٣٧

٢٩ مايو سنة ١٩٣٣

استجواب المتهم . حظر . حكم ذلك .

المبدأ القانوني

ان القانون المصري يحظر على القاضي

ضرب بالكرباج والكفوف وجزع أصبعي (الشاهد باليد الشمال) وقال في محضر النيابة (سند محمد هو الذي ضربني بالكرباج على يدي فجت الضربة على أصبعي وأنا أمنع الضرب عن رأسي فنزل الكرباج بين صوابي ولف على صباعي وشده فطقت عقلة صباعي) ويقول الطاعن أنه لا تناقض في ذلك لأن أصبعه الذي أصيب هو أصبعه الشاهد الذي باليد الشمال كما أثبتته الكشف الطبي .

« وحيث أن الواقع في محضر البوليس والنيابة هو كما يقوله الطاعن ولكن يلوح أن المحكمة فهمت عبارة محضر البوليس على غير حقيقتها فقالت بوجود التناقض بينها وبين عبارة النيابة .

« وحيث أن هذا التقدير حاصل في دليل أساسي من أدلة الموضوع وهو مخالف للثابت رسمياً فهو من هذه الجهة يفسد الحكم أيضاً

« وحيث أنه لذلك يكون الطعن الحالي في محله ويتعين قبوله موضوعاً ونقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الزقازيق الابتدائية الأهلية للحكم فيها ثانية من دائرة استئنافية أخرى فيما يتعلق بالدعوى المدنية بلا حاجة إلى بحث بقية الأوجه .
(طعن الياس يعقوب مكارى مدعى مدني والنيابة ضد سند محمد الشحات رقم ١٦٦٢ سنة ٣ قضائية)

٣٦

٢٢ مايو سنة ١٩٣٣

دفاع شرعي . موضوعي . متى تدخل محكمة النقض ؟

المبدأ القانوني

ان مسألة الدفاع الشرعي هي مسألة موضوعية داخل تقديرها . مبدئياً . تحت سلطة قاضي الموضوع أن وجوداً وان عدماً . وليس لمحكمة النقض التدخل في هذا التقدير اللهم إلا إذا تبين

استجواب المتهم إلا إذا طلب ذلك . وكل ما للقاضي أن يسأله عن تهمته اجمالاً فإذا اعترف بها واقتنع هو بصحة اعترافه أخذ به ، أما إن أنكر فلا يجوز للقاضي أن يستجوبه عن أى أمر آخر بدون طلب منه . فإذا ظهر للقاضي في أثناء المناقشة بعض وقائع يرى لزوم تقديم إيضاحات عنها من المتهم لاستجلاء الحقيقة فبلغت نظره إليها ويرخص له في تقديم تلك الإيضاحات إذا أراد . تلك هي نظرية القانون المصرى في التحقيق مع المتهم في مرحلة الفصل فى أمره أمام المحكمة . وأساسها أنه لا يجوز أن يطلب من متهم وهو فى موقف دفاع أن يبدى إجابات ربما أخذ منها ما يفيد إدانته مع أن سلطة الاتهام هى المكلفة قانوناً بإقامة الدليل التفصيلى على صحة التهمة . لذلك كان للمتهم الحق فى الامتناع عن الإجابة عن الأسئلة التى توجه إليه بلا طلب منه دون أن يؤول ذلك لغير مصلحته أو أن يتخذ أساساً لآلية قرينة أو أى دليل لمصلحة الاتهام لأنه فى امتناعه عن الإجابة إنما يستعمل حقاً خوله له القانون . غير أنه نظراً إلى أن تلك القاعدة إنما وضعت لمصلحة المتهم وحده فله أن يتنازل عنها إما بطلبه صراحة من المحكمة أن تستجوبه مباشرة أو على الطريقة المبدئية فى القانون ، وأما بعدم اعتراضه على الاستجواب وبالإجابة على الأسئلة التى توجهها إليه إذا رأى هو والدفاع عنه أن من مصلحته الإجابة عليها لظهور الحقيقة . على أنه لا يجوز مطلقاً أن يستحيل الاستجواب إلى تحقيق مطول على الشكل الذى تجرى النيابة العمومية أو قاضى

التحقيق ولا أن يكون الغرض منه استدراج المتهم إلى الاعتراف أو تقرير أقوال تؤيد الاتهام فإذا كان الاستجواب حصل بموافقة الدفاع وبقبول المتهمين بإجاباتهم على الأسئلة التى وجهت إليهم طائعين مختارين ولم يكن الغرض منه استدراجهم إلى إبداء أقوال فى غير مصلحتهم كما أنه لم يكن له أى تأثير على مركزهم فى الدعوى فلا عيب فيه .

المحكمة

« من حيث أن محصل الوجه الأول من وجهى الطعن أن المحكمة استجوبت المتهمين طويلاً دون أن يطالبوا ذلك وهذا الاجراء مبطل للحكم ولا يعنى عن البطلان ما أثبتته محضر الجلسة من عدم اعتراض الدفاع لأن طلب الاستجواب خاص بشخص المتهم وحده فسكوت الدفاع عن الاعتراض لا يفيد رضا المتهم نفسه عن هذا الاستجواب . ومن حيث أن الثابت فى محضر الجلسة أن المحكمة سألت المتهمين اجمالاً عن التهمة المسندة اليهم فانكروها ثم وجهت اليهم بعض أسئلة أجابوا عنها بعد أن أثبتت فى المحضر أنهم نوقشوا ولم يعترض الدفاع .

« ومن حيث أن القانون المصرى يحظر حقيقة على القاضى استجواب المتهم إلا إذا طلب ذلك وكل ما للقاضى أن يسأله عن تهمته اجمالاً فإذا اعترف بها أخذ باعترافه بعد الاقتناع بصحته وإن أنكر فلا يجوز أن يستجوبه عن أى أمر آخر بدون طلب منه فإذا ظهر أثناء المناقشة بعض وقائع يرى لزوم تقديم إيضاحات عنها من المتهم لظهور الحقيقة فبلغت نظره إليها ويرخص له بتقديم تلك الإيضاحات إذا أراد . تلك هي نظرية القانون المصرى فى كيفية التحقيق مع المتهم فى مرحلة الفصل فى أمره

امام المحكمة وأساسها انه لا يجوز ان يطلب من متهم وهو في موقف دفاع ان يبدى اجابات ربما أخذ منها ما يفيد إدانته مع أن سلطة الاتهام هي المكلفة قانوناً باقامة الدليل التفصيلي على صحة التهمة . لذلك كان للمتهم الحق في الامتناع عن الاجابة عن الاسئلة التي توجه إليه بلا طلب منه دون أن يؤول ذلك لغير مصلحته أو ان يتخذ أساساً لآية قرينة أو أي دليل لمصاحبة الاتهام لأنه في امتناعه عن الاجابة انما يستعمل حقاً خوله له القانون . غير أنه نظراً الى أن تلك القاعدة انما وضعت لمصلحة المتهم وحده فله أن يتنازل عنها ما هما يطلبه صراحة من المحكمة أن تستجوبه مباشرة أو على الطريقة المبينة في القانون واما بعدم اعتراضه على الاستجواب وبالاجابة على الاسئلة التي توجهها إليه اذ رأى هو والدفاع عنه أن من مصلحته الاجابة عاينها لظهور الحقيقة . على أنه لا يجوز مطلقاً أن يستحيل الاستجواب الى تحقيق مطول على الشكل الذي تجريه النيابة العمومية أو قاضي التحقيق ولا أن يكون الغرض منه استدراج المتهم الى الاعتراف أو تقرير أقوال تؤيد الاتهام .

« ومن حيث ان الثابت في محضر الجلسة ان الاستجواب كان بموافقة الدفاع وبقبول المتهمين باجابتهم على الاسئلة التي وجهت اليهم طائعين مختارين ولم يكن الغرض منه استدراجهم الى ابداء أقوال في غير مصالحهم كما أنه لم يكن له أي تأثير على مركزهم في الدعوى .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثاني ان وقائع الحكم غير مبينة بيانا كافيا لأن الحكم اثبت ان المتهم الاول قام بنجاز الاتفاق فعلا فترتب للبعثي عليه في مزارع القطن في اثناء عودته الى البلده ثم فاجأه وهو سائر في الطريق وصوب بندقيته اليه وأطلق عليه عمدا عيارين فسقط قتيلًا . وبالرجوع الى الوقائع التي شملها هذا

الحكم لا يوجد من بينها واقعة واحدة تفيد ذلك وهذا بطلان جوهرى موجب لنقض الحكم « ومن حيث ان ما أثبتته المحكمة المطعون فيه بشأن المتهم الاول كان استنتاجا من وقائع منفصلة في الحكم تؤدي الى النتيجة التي وصلت اليها المحكمة وتقدير الادلة والوقائع واستخلاص ما يمكن استخلاصه منها مسألة موضوعية من شأن محكمة الموضوع وحكمها فيها نهائى لارقابة عليه من محكمة النقض .

ومن حيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .
(طعن على شئت وآخرين ضد النيابة رقم ١٨٤٥ سنة ٢ قضائية)

٣٨

٢٩ مايو سنة ١٩٣٣

سؤال المتهم عن تهمته إجمالاً . اعترافه . تطوعه بذكر تفصيلات الحادثة . مناقشته في اعترافه . لا يعتبر استجواباً من النوع المحظور .

المبدأ القانوني

إذا سألت المحكمة المتهم عما نسب إليه فاعترف بما وقع منه وتطوع لذكر تفصيلات الحادثة فناقشته المحكمة في اعترافه فأجابها على ما وجهت إليه من الاسئلة ولم يعترض الدفاع على ذلك فلا مخالفة للقانون فيما فعلت بل هي كانت في حدود القانون الذي يفرض عليها سؤال المتهم عن تهمته إجمالاً ويخولها الحق في الأخذ باعترافه اذا اقتضت به ولا يتم ذلك إلا باستيضاح المتهم عما غمض في اعترافه .

المحكمة

« من حيث ان ملخص الطعن ان المحكمة استجوبت المتهم طويلاً بدون طلب منه وهذا اجراء مبطل للحكم طبقاً للمادة ١٣٧ من قانون تحقيق الجنايات ولا يبنى عن ذلك ما أثبتته محضر الجلسة من ان الدفاع لم يعترض لأن طالب الاستجواب خاص بشخص المتهم وحده ولا يفيد سكوت الدفاع عن الاعتراض ورضاء المتهم نفسه
(٣)

عن هذا الاستجواب وكان الواجب أخذ رضا المتهم وإثباته في محضر الجلسة .

« ومن حيث ان الثابت في محضر الجلسة ان المحكمة سألت الطاعن عما نسب اليه فتطوع هو لذكر تفصيلات الحادثة واعترف بأنه ضرب المجنى عليه بالعصا فناقشته المحكمة في اعترافه فأجابها على ماوجهت اليه من الأسئلة وذلك بعد ان أثبتت أنه نوقش ولم يعترض الدفاع .

« ومن حيث ان المحكمة في سؤالها المتهم عن تهمته اجمالا وفي مناقشتها له في اعترافه للاستيضاح كانت في حدود القانون الذي يفرض

عليها سؤال المتهم عن تهمته اجمالا ويخولها الحق في الأخذ باعترافه اذا اقتضت به ولا يتم ذلك الا باستيضاح المتهم عما غمض في اعترافه اما ما ذكره الطاعن من تفصيلات الحادثة فكان تطوعا منه وبدون سؤال خاص من المحكمة .

« ومن حيث انه يبين من ذلك ان المحكمة لم تستجوب الطاعن بدون طلبه كما يدعى وكل ما حصل ان المتهم اعترف فناقشته المحكمة في اعترافه بعد موافقة الدفاع وقبول المتهم بالاجابة وليس في ذلك مخالفة لقانون .

ومن حيث انه لذلك يتعين رفض الطعن .
(طن أحمد عبد العزيز غراب ضد النيابة رقم ١٨٤٦ سنة ١٣٢٦ هـ)

قضاء محكمة النقض بالإبرام بالدين

(برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن ابراهيم سيد أحمد باشا وكيل المحكمة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعزة مراد وهبه بك وحامد فهمي بك وعبد الفتاح السيد بك وأمين أنيس باشا المستشارين وحضور حضرة محمود حلي سوكه بك رئيس النيابة)

٣٩

٢٢ يونيه سنة ١٩٢٣

موظف . مأمور قنصلية . حق وزير الخارجية في عزله بقرار منه . المواد ٢ و ٤ و ٣٤ من المرسوم بقانون الصادر في ٥ أغسطس سنة ١٩٢٥ الخاص بالنظام القنصلي المبدأ القانوني

لوزير الخارجية — بمقتضى المادتين ٤ و ٢ من المرسوم بقانون الصادر في ٥ أغسطس سنة ١٩٢٥ الخاص بالنظام القنصلي — حق عزل مأمور القنصلية العزل الذي هو بمعنى الفصل المجرد عن العقوبة دون الالتجاء في ذلك إلى مجلس الوزراء أو إلى مجلس التأديب .

المحكمة

« حيث ان محصل الطعن هو اولا — ان الحكم المطعون فيه قد فسر القانون تفسيراً غير صحيح وطبقه تطبيقاً خاطئاً اذا اعتبر قرار وزير الخارجية

الصادر بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٨ بعزل الطاعن من وظيفة مأمور قنصلية القدس التي كان يشغلها واحالته الى المعاش قراراً صحيحاً مع ان العزل في القوانين المصرية عقوبة لا يملك الوزير حق توقيعها ولأن فصل الموظف واحالته الى المعاش لا يكون في غير حالة التأديب الا بأمر ملكي أو بقرار من مجلس الوزراء بحسب الأحوال — وقد استند الطاعن في ذلك الى المادة الرابعة من قانون النظام القنصلي الصادر في ٥ أغسطس سنة ١٩٢٥ قائلاً انه مع تسايمه بأن الحكومة تملك حق إحالة الموظف الى المعاش بدون أن تلجأ الى قرار من مجلس التأديب الا انه يجب عليها أن تحصل قبل ذلك على قرار من مجلس الوزراء طبقاً لأقواعد الغامسة المقررة بالقوانين والمواثيق ومنها قانون المعاشات الاخير الصادر في سنة ١٩٢٩ في مادته العشرية أو على أمر ملكي كما هو الحال بالنسبة للقناصل طبقاً

للمادة الثانية فقرة ٢ من قانون النظام القنصلي وبذا تكون الضمانة الواجبة قانونا قد توفرت في كلتا الحالتين للموظف الدائم الذي جرم من الضمانة التي كان ينتظرها من مجلس التأديب فيما لو قدم اليه وقد استدل على صحة رأيه هذا بأمرين . أولهما ان قانون المعاشات الجديد الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٢٩ راعى في المادة ٢٠ (الخاصة بحق الموظف أو المستخدم الدائم في المعاش عند رفته بسبب الغاء الوظيفة أو الوفر بأمر ملكي أو بقرار خاص من مجلس الوزراء) ما سبقه من تشريع استثنائي تنص على حالة الموظفين الذين يرفقون بأمر ملكي ولم ينص على حالة الفصل بقرار من وزير الخارجية ولو كان الشارع قد أراد عند اصدار قانون النظام القنصلي ان يكون لقرار وزير الخارجية ما للأمر الملكي من أثر لنص على ذلك صراحة في قانون المعاشات وقد صدر هذا القانون بعد قانون النظام القنصلي - الأمر الثاني - ان الحكومة لجأت في عزلها أحد أمناء المحفوظات ببعض القنصليات الى مجلس الوزراء فاستصدرت قرارا بهذا العزل مع ان هذا الموظف أقل مرتبة من مأمور القنصلية وقد ذهب الطاعن في تفسير المادة الثانية من قانون النظام القنصلي تفسيراً يتلاءم مع وجهة نظره فقال ان نصها القاضي بأن « يكون تعيين مأموري القنصليات وعزلهم بقرار من وزير الخارجية » ليس له من معنى سوى تنظيم شكل التعيين أو العزل بما يتفق مع القوانين المصرية ذلك بأن يصدر مجلس الوزراء أو مجلس التأديب قرارا بالعزل ثم ينفذه وزير الخارجية بقرار يصدر منه «

ثانياً - ان الحكم المطعون فيه قد خالف المادة ١٠٣ من قانون المرافعات لأن الأسباب التي اشتمل عليها جاءت خالية من الرد على رفض أحد الطلبات وهو صرف مرتب الطاعن من يوم فصله حتى تسلمه شهادة خلو الطرف وكذا على ما تمسك

به الطاعن من الأدلة والبراهين القاطعة في الدعوى أمام محكمة الاستئناف .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه رأى ان قرار وزير الخارجية الصادر بعزل الطاعن صحيح قانونا لصدوره من الوزير في حدود سلطته القانونية . وقد استند في ذلك الى اعتبارات تلخص فيما يأتي .

أولاً - انه وان كان يستفاد حقيقة من التشريع المصري المؤيد بقانون المعاشات رقم ٥ الصادر في ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩ بالمادة ١٢ وبقانون المعاشات الاخير رقم ٣٧ الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٢٩ بالمادة ٢٠ ان عزل الموظف في غير حالة التأديب يكون بقرار من مجلس الوزراء الا أنه يجب أن تراعى مع ذلك نصوص القوانين الأخرى المتعلقة بذلك ومنها قانون النظام القنصلي الذي جعل بمقتضى المادة الثانية منه تعيين مأمور القنصلية وعزله بقرار يصدر من وزير الخارجية دون حاجة الى الالتجاء لمجلس الوزراء واستصدار قرار العزل منه - ثانياً - ان المادة ٢ آتفة الذكر انما أرادت تقرير قاعدة عامة من حيث تعيين وعزل القناصل ومأموري القنصليات فجاءت ما يخص الطائفة الأولى بأمر ملكي وما يخص الثانية بقرار وزاري وبذلك خرجت الطائفتان بهذا النص من حكم القوانين السابقة التي جعلت أمر العزل بمعرفة مجلس الوزراء عند عدم الاحالة الى مجلس التأديب وهذا الاستثناء من القوانين واللوائح هو مانعت عليه من طريق آخر المادة ٤ من قانون النظام القنصلي . ثالثاً - ان العزل بأمر ملكي وبقرار من وزير الخارجية دون الحاجة الى اجراءات التأديب المنوه عنها بالمادة ٢٨ وما يليها من القانون المتقدم ذكره انما أريد به للمصلحة العامة لما يحف بموظفي القنصليات من الاعتبارات الخاصة والملايسات التي قد ترى الحكومة معها من المصلحة عدم الجهر بها من طريق المؤاخذة التأديبية - رابعاً -

ان العزل المنصوص عليه في المادة ٢ من قانون النظام القنصلي هو الفصل من الوظيفة بأمر ملكي أو بقرار من وزير الخارجية وهو خلاف العزل التأديبي الآتي من طريق المحاكمة والوارد ذكره في المادة ٣٣ من القانون ذاته وإذا كانت النسخة العربية قد استعملت لفظا واحدا للفصل في الحالتين فأن النسخة الفرنسية استعملت لكل نوع منهما اللفظ المناسب له لغة فعبرت عن الفصل غير التأديبي بفعل *Licencier* ومعناه التسريح وعن الفصل التأديبي بفعل *revoquer* ومعناه الابعاد كعقوبة لأمر فيه مؤاخذة ومتى كان مراد الشارع من استعمال لفظ العزل في المادة ٢ هكذا ظاهرا فلا يؤثر فيه ان يكون هذا اللفظ هو ذاته الذي استعمله في المعنى الذي نصت عليه المادة ٢٣ ومن جهة أخرى فانه لا يصح القول بجواز العزل على المعنى المتقدم - معنى التسريح بأمر ملكي - لفصل وعدم جوازه على هذا المعنى نفسه بقرار وزاري لمأمور القنصلية . اذ التفسير القويم للمادة ٢ هو ان ينصرف حكمها العام - وهو عدم الالتجاء لمجلس الوزراء الى الفصل بكاتي الطريقتين وسياق النص ينفي بأن لكاتي الطريقتين (عزل القنصل بأمر ملكي وعزل مأمور القنصلية بقرار وزاري) اعتبارا واحدا - خامسا - ان الخروج في أمر عزل القناصل ومأموري القنصليات عن قاعدة الرجوع الى مجلس الوزراء انما اقتضته الظروف والملابسات المحيطة بالانظمة القنصلية والتي رأى الشارع المصري مراعاتها عند وضعه النظام القنصلي للدولة .

« وحيث ان هذه المحكمة تقرر آرائه محكمة الموضوع في تفسيرها نصوص قانون النظام القنصلي التي عرضت لها وترى آرائه في أن لوزير الخارجية بمقتضى للمادتين ٢ و ٤ من هذا القانون حق عزل

مأمور القنصلية ذلك العزل الذي هو بمعنى الفصل المجرد عن العقوبة - دون الالتجاء في ذلك الى مجلس الوزراء أو مجلس التأديب لما أوردته من الاعتبارات العديدة . التي سبق ذكرها مخصصة عن أسباب الحكم المطعون فيه - أما ما يقوله الطاعن من أن قانون المعاشات الجديد لم يشر في مادته العشرين الى حق وزير الخارجية في العزل كما أشار الى الأمر المماكي فلا تأثير له في تقاذ مفعول أحكام قانون النظام القنصلي باعتباره قانونا مستقلا صادرا بأحكام خاصة لطائفة من الموظفين يجب أن يعاملوا بمقتضاه - أما ما يقوله الطاعن من أن أمين المحفوظات بأحدى القنصليات قد عزل بقرار من مجلس الوزراء - وأنه وهو أرقى من هذا الأمين مرتبة يجب أن ينال نفس المعاملة فهو استشهاد في غير محله لان الأمر هنا متعلق بمأمور قنصلية لا بأمين محفوظات والمادة ٢ من قانون النظام القنصلي تشمل المأمور بصريح النص .

« وحيث انه بالنسبة لما يزعمه الطاعن من عدم تسبب الحكم المطعون فيه في خصوص رفض محكمة الموضوع طلب المرتب من يوم الفصل حتى تسليم شهادة خلو الطرف فان الحكم المطعون فيه لم يقتصر على ما أوردته هو من أسباب بل استند أيضا الى أسباب الحكم الابتدائي المؤيد به وهذا الحكم لم تقدم صورته حتى كان يتسنى الوقوف على ما قد يكون قد ذكره من أسباب عن رفض طلب المرتب اذ هو لم يكن طالبا جديدا أمام محكمة الاستئناف بل كان من ضمن طالبات الطاعن التي طرحت للبحث لدى محكمة أول درجة وقضت برفضها - أما ما يزعمه الطاعن من خلو الحكم المطعون فيه من الرد على حججه القاطعة فان كل ما ورد بمذكرته الشارحة لا وجه الطعن متعلقا بذلك لا يخرج عن الجدل في

تفسير النصوص . وبما أن محكمة الموضوع قد فسرت القانون التفسير الصحيح فقد قامت بما يجب عاينها قانوناً وكان لها والحالة هذه أن تضرب صفحاً عن كل ما أدلى به الطاعن تأييداً لوجهة نظره الخاطئة على أن الواقع هو أن محكمة الموضوع بإفاضة في التفسير وإشارتها إلى النصوص المتعلقة بالعزل قديمها وحديثها واستطرادها إلى ذكر العوامل التي حدثت بالشارع إلى معاماته بعض موظفي القنصليات في ذلك معاملة خاصة قد ردت على كل ما تمسك به الطاعن من حجج وقدم من اعتراضات .

«وحيث أنه لذلك يمين رفض الطعن .

(طعن الاستاذ حنا برسوم أفندي المحامي وحضر عنه الاستاذ مرقس فهمي ضد وزارة الخارجية رقم ١٤ سنة ٣ قضائية)

٤٠

٢٢ يونيو سنة ١٩٣٣

١ - شركة . العمل المقصود في باب الشركة . معناه .

المادة ٤٣٢ مدني .

٢ - شركة . المادة ٤٣٢ مدني . مداها .

٣ - عقد . تكييفه . سلطة محكمة النقض .

المبادئ القانونية

١ - العمل الذي يصح اعتباره حصة في رأس مال شركة هو العمل الفني كالتجارة التجارية في مشترى الصنف المتجر فيه وبيعه . أما العمل التافه فإنه لا يعتبر حصة في رأس المال .

٢ - إن الفقرة الثانية من المادة ٤٣٢ مدني تشمل بعموم نصها من دخل في الشركة بعمله فقط ومن يدخل بعمله مع حصة مالية فلا تكون الشركة باطلة إذا اشترط من ساهم فيها حصة مالية وعمل فني إعفاء حصته المالية من أية خسارة لأنه في هذه الحالة يكون قد تحمل في الخسارة

ضياح عمله الفني بلا مقابل . وهذا يكفي لتصحيح الشركة كنص تلك الفقرة .

٣ - إنه وإن كان لمحكمة الموضوع كامل السلطة في تفسير العقود التي تطرح أمامها واستخلاص قصد العاقدین منها إلا أن تكييفها لهذه العقود وتطبيق نصوص القانون عليها يكونان خاضعين لرقابة محكمة النقض فإذا تعاقدا تاجران على الاتجار في القطن لمدة محددة بشروط هي أن رأس المال يدفع أحدهما ثلثيه والثلث الباقي يدفعه الآخر الذي يكون عبدة النقدية والمسئول وحده عن رأس المال والمتولى القيام بالعمل من شراء وبيع وتخزين وحلج ويساعده الأول طبقاً لتعليماته هو وأنه يقسم الربح بنسبة الثلث لصاحب الحصة الكبرى نظير فوائد مبلغه وأجرة عمله والثلثين للثاني نظير خبرته ورأس ماله ولا يتحمل صاحب الحصة الكبرى شيئاً في الخسارة بل يرد إليه نصيبه في رأس المال . ثم نص في هذا العقد على أنه «معتبر بصفة اتفاق عن عمل معين فشروط الشركات التجارية غير منطبقة عليه» فهذا العقد بالرغم من اشتماله على هذا النص هو عقد شركة باطلة طبقاً لنص المادة ٤٣٢ من القانون المدني وليس عقد استخدام وقرض بفائدة لأن صاحب الحصة الكبرى في رأس المال لم يساهم في الشركة بعمل فني ولأن شريكه هو بمقتضى عقد الاتفاق القائم بالعمل كله .

٤ - إذا أبطلت المحكمة الشركة لبطلان ما اشترط في عقدها من أن صاحب الحصة الكبرى في رأس المال لا يتحمل شيئاً في الخسارة

٤ - إذا أبطلت المحكمة الشركة لبطلان ما اشترط في عقدها من أن صاحب الحصة الكبرى في رأس المال لا يتحمل شيئاً في الخسارة

فإنها تجرى في تسوية حساب هذه الخسارة على تقسيمها بين الشريكين بنسبة ما اتفقا عليه بشأن أرباحها

المحكمة

«بما أن الوجه الأخير من الرابع إلى السادس تناقض - في أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون باعتباره عقد ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٨ قرضاً بفائدة واستخداماً بأجر مع أن الواقع أنه عقد شركة باطل طبقاً لنص المادة ٤٣٤ من القانون المدني لأنه مشروط فيه عدم تحمل أحد الشريكين شيئاً من الخسارة ويجب أن يوزع فيه الربح والخسارة بنسبة رأس مال كل من الشريكين - وأخطأ في تفسير المادة ٤٣٤ من القانون المدني إذ جعل الفقرة الثانية منها تشمل الشريك الذي يساهم في الشركة بحصته في رأس المال مع حصة في العمل مع أنها لا تشمل إلا من ساهم بعمله فقط - وأخطأ أيضاً في سرد الوقائع إذ أثبت أولاً أن العمل كان كله يقوم بالطاعن «سلامه حنا» دون جبران وعند تأويله المادة ٤٣٤ مدني قال إن جبران دخل الشركة أيضاً بعمله .

«وبما أن المدعى عليه في الطعن دفع الوجه الرابع بأنه موضوعي لارقابة لمحكمة النقض على قاضي الموضوع فيه لانه عبارة عن استنتاج نية العاقدین من نصوص العقد وما أحاط به من الظروف وهذا من اختصاص قاضي الموضوع دون سواه .

« وبما أنه بمراجعة الحكم المطعون فيه تبين أن المحكمة اعتمدت في تفسيرها العقد وفي تعرف نية العاقدین منه على بعض نصوصه ولم تعتمد على أشياء خارجية عنه ثم طبقت عليه قواعد القانون الخاصة بعقد القرض والاستخدام دون عقد الشركة .

«وبما أن لمحكمة النقض حق الرقابة والهيمنة على محكمة الموضوع في التكييف القانوني الذي تعطيه لما يطرح أمامها من العقود إذا كان هذا التكييف خاطئاً لأن ذلك يعد من الخطأ في تطبيق القانون على الوقائع الثابتة في الحكم من العقد - ومن حق محكمة النقض إصلاح الأخطاء القانونية التي تقع من المحاكم في أحكامها فالدفع بأن ذلك يدخل في ساطة قاضي الموضوع التقديرية في غير محله مادامت محكمة الموضوع لم تستند على ظروف ووقائع خارجة عن نصوص العقد لتعرف نية عاقيه «وبما أنه واضح من كون كل من العاقدین تاجراً ومن أن الاتفاق على مشتري ومبيع اقطان في مدة ستة أشهر محددة وعلى أن رأس مال العمالية هو مبلغ ٤٥٠ جنيه لا منفعة يدفع منها الطاعن ١٥٠ جنيه والمدعى عليه في الطعن ٣٠٠ جنيه ومن تقسيم الربح بالنسبة الثلثين للطاعن لخبرته والثلث للمدعى عليه في الطعن - أن قصد العاقدین تكوين شركة لأن الشركة كما عرفها القانون في مادة ٤١٩ من القانون المدني عقد بين اثنين أو أكثر ياتزم به كل من المتعاقدين دفع حصة في رأس المال لأجل عمل مشترك بينهم وتقسيم الأرباح التي تنشأ عنه بينهم أما جعل الطاعن عهدة نقدية في الشركة وتخصيصه بعملية المبيع والمشتري والتخزين دون جبران فلا يخرج العقد عن كونه شركة إذ لا تنافي بين عقد الشركة وبين تعيين أحد الشركاء مديراً لها - ولا يغير من طبيعة العقد تصريح المتعاقدين بأنه ليس عقد شركة بل هو اتفاق خاص إذ العبرة بالواقع لا بما يسدله العاقدان على العقد من الأسماء لغرض من الأغراض كإساعة شرط يحرمه القانون كما هنا فإن غرض العاقدین من نفي الشركة عن العقد الوصول إلى إعفاء المدعى عليه في الطعن من تحمل شيء

في الخسارة . وبما أن الفقرة الثانية من المادة ٤٣٤ من القانون المدني تشمل بعموم نصها من دخل في الشركة بعمله فقط أو بعمله مع حصة مالية ولا تكون الشركة باطلة إذا اشترط من مساهم بحصة مالية وعمل في إعفاء حصته المالية من أي خسارة لأنه في هذه الحالة يكون قد تحمل في الخسارة ضياع عمله الفني بلا مقابل وهذا يكفي لتصحيح الشركة كنص تلك الفقرة .

« وبما أن الغرض من العمل في باب الشركة هو العمل الفني كخبرة الطاعن التجارية في مشري ومبيع الاقطان . أما مجرد عمل ولواتافه فانه لا يعد حصة في رأس المال وعمل جبران عبد المسيح في الشركة لم يكن عملا فنيا ولم تكن له أي قيمة يمكن تقديرها متى ثبت أن المشتري والمبيع والتخزين والمحافظة على رأس المال كلها من اختصاص الطاعن فلم يبق لجبران من أعمال الشركة أن كان له عمل حقيقة الا مالا يمكن تقديره بقيمة مالية ولعل نسبة عمل جبران في عقد الشركة لم يقصد منه سوى ستر معافاته من الخسارة ولهذا لا يمكن اعتباره مساهما بغير حصته المالية .

« وبما أنه مما تقدم يكون عقد ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٨ عقد شركة باطلا لاشتماله على إعفاء جبران من الخسارة المالية طبقا للمادة ٤٣٤/١ من القانون المدني ويتعين نقض الحكم المطعون فيه . » وبما أن الطاعن طلب عند نقض الحكم القضاء في موضوع الدعوى .

« وبما أنه متى اعتبر عقد الشركة باطلا وقد اشترط العاقدان فيه أن الربح يقسم بينهما الثلثان للطاعن والثلث للمدعى عليه في الطعن والقانون في المادة ٤٣٣ مدني صريح في أن الخسارة تقسم بنسبة الربح الا اذا وجد شرط يخالف ذلك وهذا الشرط باطل بحكم القانون فيكون كأنه غير

موجود في العقد وتقسم الخسارة بنسبة الربح كنص المادة السالفة الذكر .

« وبما أنه لا نزاع بين الخصوم في أن رأس المال هو ٤٥٠ جنيه وان قد ضاع في الخسارة فيخص الطاعن فيه الثلثان ٣٠٠ جنيه وجبران الثلث ١٥٠ جنيه فيبقى لجبران ١٥٠ جنيه من رأس ماله يتعين على شريكه الطاعن رده اليه .

(طعن سلامة حنا وحضر عنه الاستاذ سلامة بك ميخائيل ضد جبران عبد المسيح وحضر عنه الاستاذ فكري أباطه رقم ٨ سنة ٣ قضائية)

٤١

٢٢ يونيو سنة ١٩٢٣

١ - قضية موقوفة لتقديم دليل معين . إعادة القضية للرافعة مع عدم تغير حالتها عن وقت الإيقاف . غير جائز
٢ - حكم . حجته بمنطوقه .

المبادئ القانونية

١ - إذا قضت المحكمة بوجوب تقديم دليل معين فلا يجوز لها أن تتخطى ما قضت به من ذلك مادامت ظروف الدعوى لم تتغير عما كانت عليه حينما قضت بما قضت به فإذا حكمت المحكمة بإيقاف قضية لتقديم حكم مثبت للورثة ثم حكمت بإعادة القضية للإيقاف بعد أن يكون قدم لها حكم باعتبار أنه مثبت للورثة وقضت هي بأنه لا يكفي لذلك كانت هذه المحكمة ممنوعة من قبول طلب إعادة القضية للرافعة من غير أن يقدم لها حكم الوراثة الذي أوجبت تقديمه كما تكون ممنوعة من اعتبار الحكم الأول كافيا لاثبات الوراثة ما دام أن حكمها الذي قضى بإعادة القضية للإيقاف وبعدم كفاية الحكم الذي قدم لها لاثبات الوراثة لم يطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن في الأحكام

٢ — اذا انحصر النزاع أمام محكمة أول وثاني درجة فيما اذا كان يجوز للمحكمة أن تقضى بقبول طلب تعجيل الدعوى بعد صدور الحكم بلياقها لتقديم حكم مثبت للوراثة ورأت محكمة النقض خطأ الحكم الاستثنائي المؤيد لحكم محكمة أول درجة في ذلك فانها إذ تنقض الحكم الاستثنائي تعيد القضية إلى محكمة أول درجة لتبقى موقوفة أمامها حتى يقدم الحكم المثبت للوراثة .

٣ — العبرة في الاحكام بمنطوقها ولا يكون للأسباب المحمولة عليها شأن الا بقدر ما تكون هذه الأسباب مرتبطة بالمنطوق الممكنة

« حيث ان مبنى الوجه الأول من وجهي الطعن هو الخطأ في تفسير وتطبيق القانون لعدة أسباب تتحصل الاربعة الاولى منها في أن محكمة الاستئناف أخذت بالحكم الشرعي الصادر في ٩ يونيه سنة ١٩٣١ لرفض طلب الايقاف المقدم من وزارة المالية على زعم أن هذا الحكم لم يكن مقدما للمحكمة وقت صدور حكم محكمة أول درجة في ٢١ يناير سنة ١٩٣٢ الذي قضى بالايقاف حتى يقدم محمد حكما شرعيا بثبوت وراثته ووجه الخطأ في ذلك ان حكم ٩ يونيه سنة ١٩٣١ المشار اليه كان مقدما للمحكمة وقت صدور حكمها المؤرخ في ٢١ يناير سنة ١٩٣٢ كما يستدل على ذلك من الصورة الرسمية لحافظة المستندات المقدمة من محمد عند تعجيل الدعوى للمرة الاولى فما كان يجوز للمحكمة أن تعدل عن حكمها المذكور أو ترجع فيه مادام منطوقه لم ينفذ والظروف التي اقتضت الايقاف لم تتغير اما وقد فعلت فيكون

حكمها مخالفا للبادئ الخاصة بقوة الشيء المحكوم به

« وحيث انه بالاطلاع على الصورة الرسمية لحافظة المستندات التي كانت مقدمة من محمد ابراهيم محمد محمود الغربي عند تعجيل الدعوى للمرة الاولى تبين أن الاحكام التي كانت مقدمة هي أولا حكم ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢١ الصادر من محكمة مصر الشرعية الابتدائية — ثانيا — حكم ٥ فبراير سنة ١٩٣١ الصادر من المحكمة الشرعية العليا برفض الالتماس المرفوع عن الحكم الاستثنائي المؤيد للحكم السابق — ثالثا — حكم ٩ يونيه سنة ١٩٣١ الصادر من محكمة مصر الابتدائية الشرعية القاضي بعدم جواز نظر دعوى جمال ومبروكه — رابعا — حكم أول ديسمبر سنة ١٩٣١ الصادر من المحكمة الشرعية العليا بتأييد الحكم السابق .

« وحيث انه على أثر تقديم هذه المستندات وسماع مرافعة المدعى في الدعوى ودفاع المالية فيها قضت محكمة مصر الابتدائية الاهلية بحكمها الصادر في ٢١ يناير سنة ١٩٣١ بالايقاف حتى يقدم محمد حكما شرعيا بثبوت وراثته وقد ذكر ضمن أسباب حكمها « وحيث ان الحاضر عن المدعى استند في إثبات وراثته موكله على الحكم الشرعي في القضية الكلية رقم ١٤ كلي سنة ١٩٢٦ و ١٩٢٧ الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٩ . « وحيث فضلا عن أن الحكم المشار اليه صدر « في دعوى ارث رفعها جمال ومبروكه فان العبارة « الواردة على لسان المتوفى ابراهيم محمد الغربي « بمحضر ضبط الواقعة رقم ١٨-١١ سنة ١٩٢٤ « لا تقطع بأنها تشير الى المدعى نفسه وليس « شخصا آخر . «

« وحيث ان المحكمة إزاء هذا الشك ترى « ضرورة تقديم حكم شرعي بوراثته المدعى للمتوفى »

ابراهيم الغربى - فلهذه الاسباب
 « وحيث ان المحكمة باصدارها هذا الحكم قد
 استنفدت جميع ما يخوله لها القانون من ولاية
 الحكم في هذه الدعوى على أن لا تعود لها هذه
 الولاية الا بعد تقديم الحكم الشرعى المنصوص
 عليه في منطوقه أو مستند جديد يقوم مقامه لان
 القاضى عند ما يحكم بأمر لا يجوز له أن يتخطاه من
 تأقء نفسه أو يعدل عنه قبل اجراء ما قضى به ما لم
 يتفق الخصوم على هذا العدول .

« وحيث ان تعليل المحكمة لعدولها عن حكم
 ٢١ يناير سنة ١٩٣٢ بأن الحكم الشرعى الصادر
 فى ٩ يونيه سنة ١٩٣١ لم يسبق تقديمه فى هذه
 الدعوى قبل الايقاف ولم تحصل الاشارة اليه فى
 اسباب حكم الايقاف لا يمكن أن يكون تعليلا
 صحيحا مع ثبوت تقديم هذا الحكم ضمن
 مستندات الدعوى عند تعجيلها للمرة الاولى على
 أنه مع التسليم بمجاوز الرجوع فى حكم الايقاف
 لتغير الظروف فان حكم ٩ يونيه سنة ١٩٣١
 لا يغير موقف الخصوم أمام المحكمة الاهلية لان
 العبرة فى الاحكام بمنطوقها ولا يكون للاسباب
 القائمة عليها شأن الا بقدر ما هى رتبطة بهذا المنطوق
 « وحيث انه بالاطلاع على الحكم الشرعى

الصادر فى ٩ يونيه سنة ١٩٣١ تبين أنه وما د فى
 دعوى رفعت من جمال ومبروك بطلب ثبوت
 وراثتهما الى ابراهيم محمد الغربى باعتبارهما أخوين
 له ودفعت فيها وزارة المالية وكذلك محمد بعدم
 جواز نظرها لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر
 فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٩ - وان البحث دار
 فيها لذلك حول معرفة ما اذا كانت القضية هى
 هى ومحمد ابراهيم محمد محمود الغربى كان ممثلا فيها
 أم لا - كما تبين أن المحكمة الشرعية سلعت فى
 حكمها المشار اليه بأن محمدا لم يكن خصما فيها وانما
 حكمت بما حكمت به ارتكانا على أن النزاع هو هو

وقد فصل فيه فاستطرد القاضى الشرعى فى هذا
 الحكم فى سياق التدليل على وحدة الموضوع
 ووحدة الخصوم فى القضيتين - الى ايراد ما قد
 يفهم منه ان محمدا كان ممثلا فى رفع القضية الاولى
 لا يمكن اعتباره قضاء ضميا بينوة (محمد المدعى
 عليه فى الطعن) لابراهيم محمد الغربى اذ يستحيل
 وصيغة الحكم هى الحكم بعدم جواز نظر
 دعوى جمال ومبروك - أن تتسع هذه الصيغة
 الى اثبات بنوة محمد التى لم يطالب هو الحكم بها
 لافى القضية الاولى التى انتهت بحكم ١٧ ديسمبر
 سنة ١٩٢٩ ولا فى القضية الثانية التى انتهت بحكم ٩
 يونيه سنة ١٩٣١ .

« وحيث انه مهما يكن من الأمر فان حكم ٢١
 يناير سنة ١٩٣٢ قضى بالايقاف حتى يقدم محمد
 حكما شرعيا بوراثته فما كان للمحكمة الاهلية أن
 تتخطى هذا الحكم الا بعد تنفيذ ما جاء بمنطوقه
 ولا يمكن اعتبار حكم ٩ يونيه سنة ١٩٣١ تنفيذا
 لهذا المنطوق .

« وحيث ان محكمة استئناف مصر قد وقعت
 فى نفس الخطأ الذى وقعت فيه المحكمة الابتدائية
 وهذا الخطأ يعيب الحكم المطعون فيه لانه
 مخالف للمبادئ القانونية الخاصة بقوة الشيء
 المحكوم به لذا تكون الاسباب الاربعة الاولى
 المتقدم بيانها وجيهة ومتعينة القبول .

« وحيث ان هذا الخطأ يستوجب نقض
 الحكم فلا ترى هذه المحكمة محلا لبحث باقى
 أسباب الوجه الاول ولا أسباب الوجه الثانى
 المقدمة فى هذا الطعن .

« وحيث ان الدعوى صالحة للحكم فى موضوعها
 « وحيث ان دفع وزارة المالية بوجوب إعادة
 الدعوى للايقاف حتى يقدم محمد ابراهيم محمد
 محمود الغربى حكما شرعيا بوراثته الى ابراهيم محمد
 (١)

محمود الغربي في محله للأسباب المتقدم بيانها لذا
يتعين الغاء الحكم الابتدائي الصادر في ١٤ مايو
سنة ١٩٣٢ وإجابة طلب وزارة المالية .

(طعن وزارة المالية ضد محمد أفدى المسمى محمد أفدى إبراهيم
وآخر حضر عنهما الاستاذ محمد كامل البندارى رقم ٢٠ - سنة ٢ قضائية)

٤٢

٢٢ يونيو سنة ١٩٣٣

قوة الشيء المحكوم فيه . حكم أملى نهائى . حكم غلظ نهائى
معارض له . حجة كل منهما لا تعدون كانوا خصوما فيه .

المبدأ القانونى

وقف رجل أملاكه ومنها ثلاثة أفدنة من
الأرض مقام عليها وابور حليج . و بعد وفاته
قام نزاع على ما إذا كان هذا الوابور داخل فى
الوقف أولا . ورفع النزاع الى المحاكم الأهلية
وكان كل انورثة خصوما فى هذه الدعوى وقضى
نهائياً بتثبيت ملكية الوقف للأرض المذكورة
بما عليها من المباني والوابور . وفى أثناء سير هذه
الدعوى شرع البنك الأهلى المصرى فى نزاع
ملكى ٢١ ط على الشيوع فى ٢٤ ط من الثلاثة
الأفدنة المشار إليها والوابور القائم عليها الدين
له على ولدى الواقف فأقام ناظر الوقف دعوى
أمام محكمة الاسكندرية المختلطة على البنك
المصرى وولدى الواقف المذكورين باستحقاق
الوقف للأرض والوابور فقضت بقبول دعوى
الاستحقاق فيما يتعلق بالأرض ورفضها فيما يتعلق
بالوابور وقررت أحقية البنك فى بيع نصيب
المدينين فى الوابور باعتباره ملكا غير موقوف
وأيد هذا الحكم استئنافياً وعلى هذا بيع نصيب ولدى
الواقف ورسامزاده على شخص يرفع دعوى
قسمة أمام المحكمة الجزئية الأهلية المختصة فقضت

فى مواجهة الناظر ببيع الوابور كله لعدم امكان
قسمة ورسامزاده على هذا الشخص عينه فأودع
قيمة الثلاثة القرار يوط فى خزينة المحكمة وصرفه
قلم الكتاب لزوجة الواقف باعتبارها المستحقة
الوحيدة له . فرفع ناظر الوقف دعوى أمام محكمة
مصر ووزارة الحفانية طالباً الزامهما بالتضامن
برد المبلغ الذى صرف الى الزوجة لأنه من حق
الوقف لامن حق السيدة المذكورة فحكمت
المحكمة برفض الدعوى ، فاستأنف ناظر الوقف
هذا الحكم فألغته محكمة الاستئناف وألزمت
الزوجة بأن ترد لناظر الوقف المبلغ الذى قبضته
فطعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب
الآتية .

أولاً - ان محكمة الاستئناف أخطأت فى
عدم اعتبار حكم المحكمة المختلطة الذى قضى
باعتبار وابور الحليج المتنازع عليه ملكاً لا وقفاً .
ثانياً - ان محكمة الاستئناف خالفت القاعدة
التي تقضى بأن الوارث فى المسائل المتعلقة بالتركة
يمثل بقية الورثة كما أن التركة يجب اعتبارها
مجموعة قانونية غير قابلة للتجزئة فمحكمة
النقض قررت :-

أولاً - أنه لا يحق للطاعنة أن تستفيد من الحكم
الصادر فى الدعوى المختلطة لأنها إذ كانت طرفاً
فى الدعوى الأولى التي أقيمت أمام المحاكم
الأهلية بشأن وابور الحليج وهى الدعوى التي
حكم فيها نهائياً بأنه داخل فى الوقف فلا جدال فى
أن هذا الحكم قد اكتسب قوة الشيء المحكوم
فيه نهائياً بالنسبة لها . أما الدعوى التي أقيمت أمام
المحاكم المختلطة والتي حكم فيها بصد ما تقدم فإن

الطاعة لم تدخل فيها قط وولدى الواقف كانا خصوما فيها بصفتهم مدينين شخصياً أى بصفتهم الشخصية لا بصفتهم وورثة للواقف فلا يمكن أن يقال أنهما كانا ينيوان فيها عن باقى الورثة ولا أنه كان للتركة فيها شأن باعتبارها مجموعة قانونية غير قابلة للتجزئة . كما أن ناظر الوقف كان يمثل فى هذه الدعوى جهة الوقف ليس إلا .

ثانياً - ان لكل من القضاة الأهل والمختلط اختصاصاً محدوداً والأحكام الصادرة من كل منهما لها حجية نسبية لا تعدو الخصوم فيها إلى غيرهم

المؤكدة

« من حيث ان الطعن بنى على أربعة وجوه يتلخص الأول والثانى منها فى أن محكمة الاستئناف أخطأت فى عدم اعتبار حكم المحكمة المختلطة الذى قضى باعتبار وادى الخليج المتنازع عليه ملكاً لا وقتاً إذ رأى الممول به أن الحكم المختلط هو الواجب الاتباع فى مثل هذه الأحوال متى كان مبنياً على مصالحة جدية نظراً لما له من المساس بالمصالح الأجنبية ذات الامتيازات ولا أنه يسرى على الأجانب والأهالى بينما الحكم الأهلى لا يسرى الا على الأهالى ويتلخص الوجهان الآخران فى أن محكمة الاستئناف خالفت القاعدة التى تقضى بأن الوارث فى المسائل المتعاقبة بالتركة يمثل بقية الورثة ، كما أن التركة يجب اعتبارها مجموعة قانونية غير قابلة للتجزئة ، ولهذا فان الطاعة يجب أن تستفيد من الحكم الصادر فى الدعوى المختلطة ولو لم تكن طرفاً فيها مادام موضوعه الفصل فى التركة التى هى واردة فيها .

« ومن حيث ان الثابت من وقائع هذه القضية أن الطاعة كانت طرفاً فى الدعوى الأولى التى أقيمت أمام المحاكم الأهلية بشأن وادى الخليج موضوع النزاع ، وهى الدعوى التى حكم فيها نهائياً

بأنه داخل فى الوقف ، فلا جدال فى أن هذا الحكم قد اكتسب قوة الشئ المحكوم فيه نهائياً بالنسبة لها ، أما الدعوى التى أقيمت أمام المحاكم المختلطة والتى حكم فيها بضد ما تقدم فالثابت من جهة أن الطاعة لم تدخل فيها قط ومن جهة أخرى أن ولدى الواقف كانا خصوماً فيها بصفتهم مدينين شخصياً للبنك المصرى أى بصفتهم الشخصية لا بصفتهم وورثة لآحمد باشا البدر اوى ، ولهذا لا يمكن أن يقال أنهما كانا ينيوان فيها عن باقى الورثة ولا أنه كان للتركة شأن فى الدعوى باعتبارها مجموعة قانونية غير قابلة للتجزئة كما تزعم الطاعة كما أن ناظر الوقف كان يمثل فى هذه الدعوى جهة الوقف ليس إلا . ولذلك لا يحق للطاعة أن تستفيد من الحكم الصادر فى الدعوى المختلطة بحجة أنها كانت ممثلة فيها .

« ومن حيث إنه مع ثبوت الوقائع المتقدمة يكون ما تدعيه الطاعة من وجوب تفضيل حكم المحكمة المختلطة على حكم المحكمة الأهلية للأسباب الأخرى التى ذكرتها قولاً عديم الوجهة وغير قائم على أى أساس من القانون إذ لكل من القضاة اختصاص محدود والأحكام الصادرة من كل منهما لها حجية نسبية لا تعدو الخصوم فيها إلى غيرها .

« ومن حيث انه لسكل ما تقدم ذكره من الاعتبارات لا يجوز للطاعة بأى وجه من الوجوه أن تتمسك بحكم المحكمة المختلطة لمصاحبتها (لكنى تهرب بمالحكم المحكمة الأهلية المشار إليه من الأثر بالنسبة لها .

« ومن حيث انه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب فيما قضى به على الطاعة ولم يخطئ فى تطبيق القانون ويتعين إذن رفض الطعن .

(طعن الست تقييه عثمان وحضر عنه الاستاذ محمود فهمى جدية ضد على بك المنزلاوى بصفته ناظر وقف المرحوم أحمد باشا البدر اوى وحضر عنه الاستاذ عبد الله فكرى خليل رقم ٧ لسنة ٢ قضائية)

٤٣

٢٦ يونيو سنة ١٣٣٣

دعوى استرداد الحيازة . شرط قبولها . وقوع سلب الحيازة بالقوة أو بالاكره .

المبدأ القانوني

إن دعوى استرداد الحيازة تقوم قانوناً على رد الاعتداء غير المشروع بدون نظر إلى وضع اليد في ذاته . ولذلك لا يشترط فيها لانية التملك عند واضع اليد ولا وضع اليد مدة سنة على الأقل سابقة على التعرض ، ويصح رفعها ممن ينوب عن غيره في الحيازة بل ممن كانت حيازته عن تسامح من صاحب اليد . إنما يكفي في قبولها أن يكون لرافعها حيازة واقعية هادئة ظاهرة وأن يقع سلب الحيازة بقوة أو بالاكره . فاذا قبلت المحكمة دعوى استرداد الحيازة مع قيام وضع يد المدعى عليه فيها بغير قوة ولا اكره فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

المحكمة

« من حيث إن مبنى الطعن أن عبد الفتاح محمد جمعه ادعى أمام محكمة ملوى الجزئية أنه استأجر هو وشريكه شافعي عبود من الدكتور فرج سعد ٣١ ط و ٤ ف بناحية الاشمونين كان اشتراها الدكتور المذكور من فريد افندي عبد العزيز وانهما بعد أن زرعاها سنة توطأ شريكه مع فوزي افندي عبد العزيز ثم مع الطاعنين فترك لهم ٨ ط و ٢ ف من هذا القدر ولذلك طلب الحكم برد هذا القدر لحيازته فحكمت تلك المحكمة برفض الدعوى بناء على ما تبين لها من أقوال عبد الفتاح محمد جمعه من أنه لم يحصل هناك نصيب وان وضع يد الطاعنين تم بصفة

قانونية . فاستأنف عبد الفتاح محمد جمعه هذا الحكم ومحكمة المنيا الاستئنافية حكمت بالناء الحكم المستأنف وبرد الحيازة اليه . ويقول الطاعنان ان المحكمة الاستئنافية قد أخطأت في تطبيق القانون من ناحية جمعها بين دعوى وضع اليد ودعوى الملك فيما قلته بحكمها المطعون فيه من أن عقد البيع الصادر من فوزي عبد العزيز للطاعنين لاحق في التسجيل لعقد الدكتور فرج سعد الصادر له من فريد عبد العزيز ومن ناحية مخالفتها للوقائع الثابتة رسمياً بأوراق القضايا المضمومة لهذه القضية الدالة على أن واضع اليد هو فوزي افندي ومستأجره شافعي عبود لا عبد الفتاح محمد جمعه ومؤجره الدكتور فرج سعد من ناحية قبول دعوى رد الحيازة من عبد الفتاح محمد جمعه مع أن وضع يد الطاعنين لم يحصل بالقوة ولا بالاكره ودعوى استرداد الحيازة لا تقبل قانوناً الا اذا وقع سلب الحيازة بالقوة أو بالاكره .

« ومن حيث ان دعوى استرداد الحيازة تقوم قانوناً على رد الاعتداء غير المشروع بدون نظر الى وضع اليد في ذاته ولذلك لا يشترط فيها - على ما جرى عليه قضاء المحاكم - لانية التملك عند واضع اليد ولا وضع اليد مدة سنة على الأقل سابقة على التعرض ويصح رفعها ممن ينوب عن غيره في الحيازة بل ممن كانت حيازته عن تسامح من صاحب اليد . إنما يكفي في قبولها أن يكون لرافعها حيازة واقعية هادئة ظاهرة وان يقع سلب الحيازة بقوة أو بالاكره .

« ومن حيث انه بصرف النظر عما جاء في وجهي الطعن الاولين وعلى فرض أن الأوراق والقضايا المضمومة قد أثبتت لعبد الفتاح حيازة واقعية هادئة ظاهرة فان المحكمة الاستئنافية

بعد أن قالت « انه قد تبين لها من الاطلاع على الاوراق والقضايا المضمومة ان القدر الحاصل فيه التعرض كان في وضع يد المستأنف وشريكه شافعي عبود بالاستئجار من الدكتور فرج افندي سعد وانه انتزع من حيازتهما الخ ، ، لم تبين من هو الذي انتزع هذه الحيازة وكيف كان وهل وقع بقوة أو باكره أم لم يقع بأيهما .

« ومن حيث انه متى لوحظ ذلك وان الطاعنين كانا يلتقيانها الى أن وضع يدهما ووضع يد البائع لهما قد تم بصفة قانونية وبغير غصب ومن غير قوة ولوحظ ما جاء على لسان عبد الفتاح محمد جمعه نفسه عند استجوابه أمام محكمة أول درجة من أن شريكه شافعي عبود هو الذي ترك الأرض وهو الذي استأجرها من فوزي افندي عبد العزيز ثم من الطاعنين - انه متى لوحظ ذلك يتبين ان المحكمة الاستئنافية لم تأبه بما يشترطه

القانون في قبول دعوى الحيازة من وجوب وقوع سلب الحيازة بالقوة أو بالإكراه وقيام الدعوى الحالية مع قيام وضع يد الطاعنين فيها بصفة قانونية وبذلك تكون قد اخطأت في تطبيق القانون ولذلك يتعين قبول هذا الوجه وتقض الحكم.

« وحيث ان موضوع الدعوى الاصلية صالح لفصل فيه

« ومن حيث ان هذه المحكمة لم تبين من اوراق القضية ما يدل على أن وضع يد فوزي افندي ولا وضع يد الطاعنين قد تم بقوة أو باكره بل الظاهر من أقوال عبد الفتاح نفسه أنه تم برضاء شافعي عبود وبغير قوة ولذلك يتعين الحكم بتأييد الحكم المستأنف .

(طعن عبد العزيز يوسف الكردي وآخر وحضر عنهما الأستاذ نصيف زكي ضد عبد الفتاح محمد جمعه رقم ٣٢ سنة ٣ قضائية)

العدد الثاني	فهرست	السنة الرابعة عشرة
الصفحة	تاريخ الحكم	ماخص الاحكام
		(١) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية
٢٦	١٥ مايو ١٩٣٣	ربا فاحش . قرض واحد . تكرار احتساب فوائد ربوية على باقيه . اعتبار ذلك في الاعتياد .
٢٧	» » »	تزوير . ركن الضرر . وقت تقديره . المادة ١٨٣ ع .
٢٨	٢٢ » »	تزوير . ورقة مغاظة . استبدال أخرى بها مماثلة لها من كل الوجوه . ليس فيه أمر جنائي . استبدال أخرى بها مخالفة لها في أن توقيع الشهود على الأخرى ليس بخطهم بل بخط المتهم . تزوير . (المادة ١٨٣ ع .)
٢٩	» » »	(١) استعمال ورقة مزورة . استمرار الجريمة . مبدأ سقوط الدعوى العمومية (٢) تزوير محرر عرفي . حصوله للوصول الى حق ثابت . متى ينعدم الضرر في هذه الحالة ؟ (٣) ادعاء بحق مدني عن تزوير . سقوط الدعوى العمومية بمضي المدة . عدم سقوط الدعوى المدنية . الفصل فيها من جهة ماهو مؤسس على التزوير نفسه من حق المحكمة . المادتان ١٧٢ و ١٨٨ من قانون تحقيق الجنايات .
٣٠	» » »	شهادة زور . العناصر الواجب بيانها في الحكم .
٣١	» » »	حكم في سرقة . تشديد العقوبة . استنادا الى واقعة لم تطرح على المحكمة . عدم جوازه . استناده في التشديد الى ظرف آخر . استئناف النيابة لقلّة العقوبة . لا نقض .
٣٢	» » »	العلم بالقوانين . اعلان المتهم برقم المادة التي تطلب النيابة محاكمته بمقتضاها . وجوبه . اعلانه بنص المادة أو بما أدخل عليها من تعديل . لا وجوب .
٣٣	» » »	(١) اتلاف العمد . استفادته من سياق الحكم . المادة ٣٢١ ع (٢) قرار قاضي الاحالة . قوته
٣٤	» » »	(١) حكم . خطؤه في بيان الباعث . كفاية أدلة الادانة

العدد الثاني	فهرست	السنة الرابعة عشرة
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
		الواردة به . لاقض (٢) جريمة اطلاق . متى تكون جنائية ؟ . المادة ١٣٢ ع
٣٥	٢٢ مايو ١٩٣٣	(١) استدلال . استناد الى دليل ينقضه الثابت بالاثبات عيب مبطل - ٢ - أقوال المتهم . فهمها على غير حقيقتها . مفسد للحكم .
٣٦	» » »	دفاع شرعى . موضوعى . متى تتدخل محكمة النقض
٣٧	٢٩ » »	استجواب المتهم . حظره . حكم ذلك
٣٨	٢٩ » »	سؤال المتهم عن تهمته اجمالا . اعترافه . تطوعه بذكر تفصيلات الحادثة . مناقشته في اعترافه . لا يعتبر استجوابا من النوع المحظور
		(٢) قضاء محكمة النقض والابرار المدنية
٣٩	٢٢ يونيه ١٩٣٣	موظف . مأمور قنصلية . حق وزير الخارجية في عزله بقرار منه . المواد ٢ و ٤ و ٣٤ من المرسوم بقانون الصادر في ٥ اغسطس سنة ١٩٢٥ الخاص بالنظام القنصلى
٤٠	» » »	١ - شركة . العمل المقصود في باب الشركة . معناه . المادة ٤٣٢ مدنى - ٢ . شركة . المادة ٤٣٢ مدنى . مداها - ٣ - عقد . تكييفه . سلطة محكمة النقض
٤١	» » »	(١) قضية موقوفة لتقديم دليل معين . اعادة القضية للمرافعة مع عدم تغير حالتها عن وقت الايقاف . غير جائز - ٢ - حكم . حجيته بمنطوقه .
٤٢	» » »	قوة الشيء المحكوم فيه . حكم أهلى نهائى . حكم مختلطنهائى معارض له . حجية كل منهما لا تعدو من كانوا اخصوما فيه .
٤٣	٢٦ » »	دعوى استرداد الحيازة . شرط قبولها . وقوع سلب الحيازة بالقوة أو بالاكره .

القسم الثاني

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

٤٢

٣٠ أبريل سنة ١٩٣٣

قوة الشيء المحكوم به . حكم بالمديونية . عدم تعرضه للسداد .
جواز رفع دعوى براءة الذمة .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم القاضي بالدين لم يتناول إلا البحث في وجود الدين ولم يتعرض للبحث في سداذه من عدمه، فالحكم الصادر بالدين لا يمكن أن يكتسب قوة الشيء المحكوم به بالنسبة لأداء الدين لأنه لم يفصل فيه . وعلى ذلك فيصح رفع دعوى براءة الذمة عن الدين المحكوم به . أما إذا كان الحكم قد بحث في الأداء فإنه يكتسب قوة الشيء المحكوم به لأنه فصل فيه ولا يصح حينئذ رفع الدعوى من جديد براءة الذمة مما حكم به المحكّم

« حيث أنه ثبت من الدعوى نمرة ١٥٦٤ سنة ١٩٢٣ الوايلي أن المستأنف عليه رفع الدعوى على مورث المستأنفين ثم هم من بعده بأن يدفعوا إليه ٤٣ جنيتها و ٩٢٠ مليا المتأخر من إيجار الدكان المؤجرة منه لغاية ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٣ مع ما يستجد منه لغاية الإخلاء مع الحكم بإخلاء الدكان المؤجرة للتأخير في دفع الاجرة .

« وحيث أن محكمة الوايلي حكمت بتاريخ ٧ يونيو سنة ١٩٢٤ بطلبات المدعى جميعها وأصبح الحكم نهائيا وقد تنفذ بالإخلاء .

« وحيث أن موضوع الدعوى الحالية يتلخص

في أن المستأنف عليه كان قد استلم جميع الإيجار قبل رفع الدعوى السابقة وأنه ما كان له حق في رفعها وأنه لحق المستأنفين ضرر من جراء إخلاء العين المذكورة وطلبوا بناء على ذلك أن يقضى لهم بالتعويض الذي رفعوا به الدعوى واستندوا في دفع الإيجار للمستأنف عليه على صورة رسمية لورقة مكتوبة بخط وكيل المستأنف عليه .

« وحيث أن المستأنف عليه دفع الدعوى بعدم قبولها وزعم أن موضوعها فيه مساس بالحكم الصادر بتاريخ ٧ يونيو سنة ١٩٢٤ الذي حاز قوة الشيء المحكوم به .

« وحيث أن الفقهاء قد اختلفوا في مسألة قوة الشيء المحكوم به المانعة من نظر الدعوى مرة أخرى وذلك في حالة ما إذا كانت الدعوى اللاحقة مبنية على دفع الدين قبل الحكم به . فمنهم من قال بجواز رفع الدعوى اللاحقة اطلاقاً بأن الحكم السابق لا يمنع من رفع الدعوى بطاب براءة الذمة مما حكم به واستند أصحاب هذا الرأي على العدالة والانصاف ومنهم من قال بعدم جواز إعادة النظر فيما حكم به لأي سبب من الأسباب وهناك رأي وسط يقول بجواز قبول دعوى براءة الذمة مما حكم به إذا كان الحكم السابق الصادر بالدين قد تناول فقط البحث في وجود الدين من غير أن يتعرض في بحثه إلى سداذه . أما إذا تناول الحكم البحث أيضاً في دفع الدين وقضى بأنه لم يدفع فلا يجوز الرجوع مرة أخرى لاثبات هذا الدفع .

« وحيث أن القضاء جرى على الأخذ بهذا المذهب الأخير لأنه هو الموافق لما قصده الشارع عند وضعه مبدأ قوة الشيء المحكوم به

ذلك لأنه في حالة ما اذا كان الحكم لم يتناول الا البحث في وجود الدين أو عدمه فقط من غير بحث في دفعه فالحكم الصادر بالدين لم يكتسب قوة الشيء المحكوم به بالنسبة لأداء الدين لأنه لم يفصل فيه أما في حالة ما اذا كان الحكم قد بحث في الادعاءاته يكتسب قوة الشيء المحكوم به لأنه فصل فيه ولا يصح حينئذ رفع الدعوى من جديد ببراءة الدمة مما حكم به .

« وحيث ان هذه المحكمة تأخذ بالمذهب الاخير للأسباب المتقدمة ولان الأخذ بالمذهب الاول خروج على نص القانون لا يجوز معه الرجوع لقواعد العدل ولا اجتهاد مع النص . أما المذهب الثاني فتفسير للقانون على خلاف ما أراده الشارع .

« وحيث ان الثابت من أوراق الدعوى رقم ١٥٦٤ سنة ١٩٢٣ الوايلي أن الذي حضر أمام المحكمة فيها هو نقولا كردوس - مرتين . أولاهما في جلسة ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٣ ووجهت الدعوى قبله باعتبار مستأجرا من الباطن وثابت من محضر الجلسة أنه قال بأنه ليس مستأجرا من الباطن ولم يتعاقد مع المستأنف عليه وبعد أن اوقفت الدعوى عجلت لجلسة ٣ مايو سنة ١٩٢٤ وفيها حضر نقولا كردوس فقط وثابت من محضر الجلسة أنه لم يذكر شيئا غير طلب التأجيل فأجلت المحكمة القضية للحكم لجلسة ٧ يونيه سنة ١٩٢٤ وفيها صدر الحكم بطلبات المستأنف عليه .

« وحيث انه مع ما تقدم فان المحكمة بنت حكما على أن الدعوى صحيحة من مستندات المدعى وعدم دفع الدعوى من جانب المدعى عليهم . « وحيث انه يتضح مما تقدم أن الحكم المذكور لم يتناول البحث في أداء الايجار المحكوم به ويكون حينئذ الدفع الفرعى غير مقبول ويتعين

الحكم بقبول الدعوى .

« وحيث ان المستأنفين قدموا صورة ورقة يستدلون بها على صحة أدائهم الايجار كاملا وترى المحكمة استجواب الاخصام بشأنها والوقوف على ظروف تحريرها وصفة من حررها بالنسبة للمستأنف عليه .

« وحيث ان ما ذهبت إليه محكمة أول درجة من أنها تريد أن تقول بان الدعوى الحالية غير جائزة القبول مستندة في ذلك على أن موضوعها يكون مثل التماس مبنى على العثور على مستند كان محجوزا بفعل الخصم الآخر . هو رأى في غير محله لأن الورقة المذكورة ما كانت محجوزة بفعل الخصم الاخر بل هي ورقة محاسبة كتبت بعد صدور الحكم .

(استئناف الخواجه نقولا كردوس بصفته وحضر عنه الاستاذ ابراهيم محمد ضد محمود بك الطوير بصفته وحضر عنه الاستاذ حسن حنى وآخرين رقم ١٨٨ سنة ٥٠ ق - رئاسة وعضوية حضرات كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة ومحمود سامى بك ومحمد توفيق حنى بك مستشارين)

٤٣

٧ مايو سنة ١٩٣٣

١ - حارس . تأجيله أعيان الوقف . عدم استئذان المحكمة

الشرعية - عدم نفاذ الاجارة

٢ - وكالة (حراسة) . عدم تأكد المتأقمن حدود الوكالة .

مسقط لحقه قبل الموكل دون الوكيل .

٣ - تعريض . شرط جزائي . شروط في العقد . ثبوت ركن

الضرر . وجوب الحكم به .

المبادئ القانونية .

أجر حراس على وقف أطبانه لمدة ثلاث سنوات واستلموا من المستأجرين تأميناً . لم يتمكن المستأجرون من وضع يدهم في بدء مدة العقد . ورفعوا دعوى ضد واضعى اليد ونظار الوقف طالبين تنفيذ العقد والتعويض المشروط فيه .

حكم برفض الدعوى نهائياً . فرفعوا دعوى من جديد ضد الحراس بطلب رد التأمين والتعويض وحكم لهم ابتدائياً . ومحكمة الاستئناف قررت المبادئ التالية

أولاً . ان النزاع مادام خاصاً بأرض موقوفة فيجب الرجوع فيه الى أحكام الشريعة الإسلامية . وهي تقضى (تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٦٤ مدني) بضرورة الاذن بالتأجير من المحكمة الشرعية لأنها وحدها صاحبة القول الفصل في التقرير ان كان هذا التأجير فيه مصلحة للوقف من عدمه . ويكون الحراس بذلك مسئولين شخصياً قبل المستأجرين عن نتائج هذا التأجير ثانياً . تقصير المستأجرين في تعرف حدود وكالة الحارس لا يترتب عليه سوى سقوط حقهم قبل الموكل وهو الوقف وأما حقهم قبل الوكيل وهو الحارس فانه ثابت

ثالثاً . ان التعويض المشروط في العقد كشرط جزائي لعدم تنفيذ العقد يجب الحكم به متى توفر ركن الضرر

المحكمة

« حيث ان الوقائع تتأخص فيما يأتي : ان المستأفيين بصفةهما حارسين قضائيين على وقف المرحوم حسن باشا الطويل أجرا الى شاكر بطرس وزميله ١١ س ١ و طو ٣٢ ف من ضمن أطياف الوقف كائنة بزمان ديوان حنفس التابعة لمركز ملوى بمقد تاريخه ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ لمدة ثلاث سنوات تبثدي من أول أغسطس سنة ١٩٢٨ الى أغسطس سنة ١٩٣١ وأن المستأجرين المذكورين دفعوا للحارسين وقت العقد ١٠٠ ج

من أصل قيمة التأمين المتفق عليه وتمهدوا بدفع باقي التأمين المذكور في أول أغسطس سنة ١٩٢٨ أي وقت بدء الايجار وانهم في يولييه سنة ١٩٢٨ وجدوا الارض مشغولة بزراعة صيفية (قصب لاخرين) مسيحه مقار واقلا ديوس ميخائيل) فانذروا واضعى اليد المذكورين بانذار اعلن لهما في ١٤ و ١٥ يولييه سنة ١٩٢٨ نبهوا عنهما باخلاء الارض وتسليمها لهم فرد مسيحه مقار واقلا ديوس ميخائيل بانذار رسمي معان في ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٨ بأنهما مستأجران بعقد مرخص لهما فيه بزرع نصف الارض زراعة صيفية (قطن أو قصب) وانهما لذلك لا يعتبران متعرضين بغير حق . فرفع المستأجرون من الحراس شاكر و بطرس ومن معه دعوى اثبات حالة ثم اتبعوها بدعوى الموضوع ضد واضعى اليد ونظار الوقف وطلبوا فيها تنفيذ عقدهم أو التعويض المشروط في البند الحادي والعشرين من العقد الصادر لهم مع رد ما دفعوه من التأمين .

قضت محكمة اسيوط الأهلية برفض هذه الدعوى وتأيد هذا الحكم استئنافاً بالحكم الصادر من محكمة استئناف اسيوط بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٣٠ لذا رفع هذه الدعوى اثنان من المستأجرين وهما شاكر بطرس وميخائيل عبد الملك بحقهما وبحق ورثة تاو وروس عبد السيد الذين حولوا للاول (شاكر بطرس) حقهما في عقد الايجار بتحويل محدد بتاريخ ٣ إبريل سنة ١٩٣٠ اعترف فيه الورثة المذكورون أن نصيبهم الذي آكل اليهم عن مورثهم في هذا العقد هو بحق الربع فقط وقد قضت محكمة أول درجة بحكمها المستأنف الآن بالزام الحارسين بأن يدفعوا للمدعين ٣٠٠ جنيه منها ١٠٠ جنيه قيمة ما دفعوه من التأمين والباقي قيمة التعويض فاستأنف كل من الحارسين هذا الحكم

عن الرفع الفرعى

« من حيث ان الحاضر عن فرج مجيب الجمل دفع بمجلسة المرافعة بعدم قبول الدعوى بالنسبة لنصيب ورثة تاوضروس عبد السيد لأن التحويل غير جائز قانونا اذ العقد غير قابل للتحويل وهو بصفته مدينا لم يقبل هذا التحويل .

« وحيث انه تبين من الوقائع السابق ذكرها أن ورثة تاوضروس عبد السيد حولوا لشاكر بطرس بورقة عرفيه محرره بتاريخ ٣ إبريل سنة ١٩٣٠ حقهم الذى آل اليهم عن مورثهم فى عقد الايجار المؤرخ ١٤ مايو سنة ١٩٢٤ وأباحوا للمحال اليه المطالبة بحقهم .

« وحيث ان عقد الايجار المذكور غير قابل للتحويل والمدين أو أحد المدينين (فرج مجيب الجمل أفندى) لم يقبل هذا التحويل ولذلك يكون التحويل غير جائز قانونا عملا بالمادة ٣٤٨ مدنى » وحيث ان الحاضر عن شاكر بطرس زاد على ذلك بأن العقد ليس بعقد حواله وانما هو بيع حق متنازع عليه على أنه سواء أكان عقد حواله ام عقد بيع حق متنازع عليه فان القانون اشترط فى العقدین معارضة المدين كتابة أو اليمين والحاضر عن شاكر بطرس لم يطالب توجيه اليمين الحاسمه بل ولم يدع حصول هذا الرضاء .

« وحيث انه وان كان ظاهر عقد الايجار أن المستأجرين ثلاثة بغير تفرقه بينهم فى الانصبه فيكون نصيب كل منهم الثلث إلا أن ورثة تاوضروس (المحيلين) اعترفوا فى عقد الحواله الصادر منهم أن نصيبهم الربع فقط لذلك يتعين قبول الدفع الفرعى والحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة للربع فقط وهو مقابل حق ورثة تاوضروس وهم وشأنهم فى الرجوع به على الحارسين إن ارادوا .

عن الموضوع

« من حيث ان كلا من الحارسين استأنف استئنافا خاصا إلا أنه تبين من المرافعات الشفوية والمذكرات الختامية ان الدفاع يتحدد فى أغاب نقطه . - أولا - عن التعويض . تمسك الحارسان المذكوران بأن العقد الصادر منهما لشاكر بطرس وزميليه ملزم لجهة الوقف والى انهما غير مسئولين عن اجراءاتهما هذه لأنها كانت وقتها داخل الحدود المحولة لهما بصفتهما حارسين وكانت فى مصلحة الوقف فان كان هناك محل للتعويض فيجب ان تلزم به جهة الوقف . - ثانيا - عن التأمين قال الحاضر ان عن الحارسين انهما ورداه . فعلا لجهة الوقف فهى الملزمه برده للمستأجرين . » وحيث ان أساس الدعوى الحالية بشقيها عن التعويض والتأمين هو تصرف المستأقين وهل هو ملزم لجهة الوقف ام غير ملزم .

« وحيث ان الحاضرين عن المستأقين فى كل دفاعهما لم يأتيا بشىء جديد ينقض القاعدة الشرعية والقانونية التى أخذت بها محكمة استئناف اسبوط من جهة مسئولية الحارس لأن النزاع خاص بأرض موقوفة فيجب الرجوع فيه إلى أحكام الشريعة الاسلامية وهذا التصرف الذى حصل من الحارسين غير جائز شرعا وقانونا لأن المادة (٣٦٤) فقرة ثانية من القانون المدنى تشترط الحصول على اذن المحكمة التى من خصائصها الحكم فى مسائل الأوصياء أى المحكمة الشرعية .

« وحيث ان الحاضرين عن الحارسين ذهبا الى أن ماسمى الحارسان انما كان فى مصلحة الوقف ومهما قيل فى ذلك فان البحث فيه غير منتج الآن بل ان هذا البحث كان يجب أن يطرح امام المحكمة الشرعية عند طلب الاذن منها وهى وحدها صاحبة القول الفصل فى هذا الموضوع .

« وحيث ان الحاضرين عن الحارسين ذهب الى أن نظار الوقف أجازا العقد الصادر منهما اجازة ضمنية لانهما قبلتا تحويل العقد اليهما واستوليا على قيمة التأمين الذي دفعه المستأجرون .

« وحيث انه من المقرر أن الاجازة كما تكون صريحة تكون ضمنية ولكن هل في هذه التصرفات التي يتمسك بها الحارسان ما يفيد الاجازة صراحة أو ضمنا

« وحيث ان قبول تحويل هذا العقد لا يفيد أن الناظر أجاز العقد لأنه تحول اليه أو تسلم اليه مع باقى الاوراق الخاصة بالوقف والتي كانت بعهدة الحارسين ولذلك فان مجرد قبول ورقة العقد لا تفيد في ذاتها قبول العقد ونفس الخطاب الذي قدمه الحاضر عن فرج نجيب الجبل بمجلسة المرافعة والصادر من أحد الناظرين صريح في أنه لم يعتمد هذا العقد المذكور لمخالفته لقواعد الشريعة ونص الخطاب هكذا (لأن التأجير وقع قبل المدة القانونية) « وحيث انه عن التأمين فان كل مرافعة الحارسين منصبة على أنه تورده لجهة الوقف في سنة ١٩٢٤ فلم يتسلمه الناظر عند تعيينه وانما هو دخل حساب الوقف من وقت توريده

« وحيث انه لذلك توى المحكمة ان ليس في عمل الناظر ما يفيد اجازة العقد المذكور ولذلك لا يكون العقد الصادر من الحارسين ملزما لجهة الوقف « وحيث انه متى تقرر ان العقد غير ملزم لجهة الوقف فيبقى العقد أو الرابطة القانونية التي نشأت بين الحارسين شخصيا والمستأجرين - فقد أجز الحارسان لشاكر بطرس وزميليه أرضا ولم يتمكن المستأجرون من استغلالها والانتفاع بها مدة العقد فضاعت عليهم هذه المنفعة وضاعت عليهم القيمة التي دفعوها من أصل التأمين طوال هذه المدة من ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ للآن ، فالحارسان

مسئولان شخصيا عن تعويض هذا الضرر « وحيث ان الحاضر عن محمد افندى رفعت أحد المستأجرين دفع بمذكرته بأن المستأجرين شركاء للحارسين في أخطائهم فلا يصح لهم أن يستفيدوا من تصرفهم هذا

« وحيث ان الخطأ الذي وقع من الحارسين شخصي وهما المسئولان عنه وان المستأجر وان كان قصر في واجبه لتعرف حدود وكالة الحارس فكل ما يترتب على تقصيره سقوط حقه قبل الموكل (وهو الوقف هنا) وأما حقه قبل الوكيل (وهو الحارس هنا) فانه ثابت (راجع شرح القانون المدني للمسيو دهلس جزء ١ ص ٨١ في باب الوكالة) . « وحيث ان الحاضر عن أحد الحارسين محمد افندى رفعت تمسك أيضا بمذكرته الختامية بأن لا ضرر لأن الصفقة غير رابحة بسبب ما طرأ على ثمن الحاصلات من هبوط شديد

« وحيث ان هذا الدفع في غير محله فان موضوع الدعوى شمل طلبين - رد التأمين والتعويض المشروط بالشرط الجزائي - فأما عن التأمين فانه فضلا عن وجوده بغير سبب قانوني بين يدي الحارسين ويجب حتما الزامها برده فان تعطيل قيمته من سنة ١٩٢٤ للآن الحق ضررا ظاهرا بالمستأجرين المذكورين وأما عن هبوط ثمن الحاصلات فانه ليس للحارسين أن يتمسكا بهذا السبب والمستأجر وشأنه في الانتفاع بالأرض بالكيفية التي يراها لمصلحته فضلا عن أن المشرع لاحظ ما طرأ على الحالة الاقتصادية العامة وأصدر قوانين راعى فيها هذه المصاحبة فقرر تخفيض ٢٠٪ في بعض السنوات و ٣٠٪ في البعض الأخرى فاذا لوحظ ان هذا التقدير هو التقدير الصحيح التقدير العادل (العدل القضائي طبعا) وأنه بعد هذا التخفيض لا يعتبر المستأجر مغبونا فيكون حرمان المستأجرين من الانتفاع بالأرض مدة العقد الحق

بهم ضرراً مادياً

« وحيث ان التعويض منصوص عليه في العقد (مادة ٢١ مدني) وهو شرط جزائي ومتى توفر ركن الضرر وجب الحكم بالقيمة المشروطة بغير نقص أو زيادة عملاً بنص القانون (مادة ١٢٣ مدني) وبمحكم الدوائر المجتمعة الصادر بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦

« وحيث انه لما تقدم يكون الحكم المستأنف في محله ويتمين تأييده والزام الحارسين بثلاثة ارباع المحكوم به وهما وشأنهما في الرجوع على جهة الوقف فيما يدعيانه من فائدة عادت على الوقف من قيمه التأمين بدعوى الوكالة

(استئناف فرج أفندي نجيب الجمل وحضرته الاستاذ رياض الجمل ضد شاكر أفندي بطرس وآخرين وحضر عن الاول والثاني الاستاذان عيادته فكري وسابا حبشي رقم ٩٦٧ و٩٦٨ سنة ٢٨ برئاسة وعضوية حضرات علي حيدر حجازي بك واحد مختار بك ومحمد راغب عطية بك مستشارين)

٤٤

٧ مايو سنة ١٩٣٣

حكم - باستبدال خبير . قرار . وليس حكماً تمهيدياً . غير جائز استئنافه .

المبدأ القانوني

ان الحكم الذي يصدر بتعيين خبير كثيراً ما يكون حكماً تمهيدياً . اما الحكم الذي يصدر في دعوى طلب استبدال خبير بغيره فانه لا يؤخذ منه ما يدل على ما تحكم به المحكمة في أصل الدعوى وهو لذلك ليس حكماً تمهيدياً بل هو في الواقع قرار لا يصح استئنافه مستقلاً

المفكر

« من حيث ان المستأنف عليها الاولى دفعت الدعوى بعدم جواز الاستئناف استناداً الى المادة ٣٦٠ من قانون المرافعات » وحيث ان الحاضر عن المستأنفين حدد

دعواه بأنها ليست دعوى رد الخبير بل مجرد طلب استبدال بغيره

« وحيث ان الحكم الذي يصدر بتعيين خبير كثيراً ما يكون حكماً تمهيدياً ولكن الحكم الذي يصدر في دعوى طلب استبدال خبير بغيره لا يؤخذ منه ما يدل على ما تحكم به المحكمة في أصل الدعوى فهو لذلك ليس حكماً تمهيدياً يصح استئنافه مستقلاً

« وحيث انه جاء بالمادة ٢٤٢ مرافعات انه « اذا تأخر أهل الخبرة عن تقديم تقريره جاز لمن يطالب التعجيل من الاخصام ان يكلفه بالحضور أمام المحكمة بميعاد ثلاثة أيام كاملة بحضور جميع الاخصام وللمحكمة ان تحدد في الحال ميعاداً لتقديم التقرير ولها أيضاً أن تحكم باستبدال أهل الخبرة بغيره بحيث لا يترتب على ذلك اخلال بما يلزم من التعويضات ان كان لها وجه » والتعبير بعبارته « ان تحكم باستبدال أهل الخبرة بغيره » فيه تسامح في اللفظ والعبارة الفرنسية لهذه المادة تقيد ان المحكمة « تقرر باستبدال أهل الخبرة بغيره » . وفي الواقع فان الخبير وكيل القاضى والطعن عليه يكون اما بطريق الرد بالكيفية التي حددها القانون أو بطريق الرجوع للهيئة التي نذبت عنها بالكيفية المذكورة بالمادة ٢٤٢ مرافعات سالفة الذكر والقرار الذي تصدره في ذلك لا يجوز استئنافه ويصح تكرار الطلب أمام المحكمة التي قررت اعلاؤه لتقديم تقريره قبل جاسة ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ فلم يفعل حتى نظرت هذه الدعوى أمام هذه المحكمة رغماً عن كونه بدأ العمل فيها في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٧ وحرر فيها ١٨١ محضراً » وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الدفع والتقرير بعدم جواز الاستئناف والزام المستأنفين بالمصاريف والالتعاب . ولا محل للبحث في الدفع بعدم قبول

الاستئناف لقبول الحكم بعد التقرير بعدم جواز الاستئناف

(استئناف صادق أفندي فرج وأخرى وحضر عنهما الاستاذ ابراهيم بك زكى ضد الست استير فرج منقريوس وحضر عنه الاستاذ فيليب بشارة وآخرين رقم ٣٢٧ سنة ٥٠ ق رثانة وعضوية حضرات كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة ومحمود سامى بك ومحمد توفيق حتى بك مستشارين)

٤٥

٩ مايو سنة ١٩٣٣

تقدم - بين زوجين - الزوجية قائمة - عدم جريانه

المبدأ القانوني

ان الزوجية مادامت قائمة فتعتبر مانعاً يحول دون المطالبة الرسمية بالدين وبالتالي دون جريان التقادم بين الزوجين

المحكمة

« حيث ان الست المستأنفة رفعت هذه الدعوى تطالب فيها المستأنف عليهم وهم ورثة زوجها المتوفى المرحوم على السيد سايمان بان يدفعوا لها من تركته ومن مالهم الخاص مبلغ ١٢٨٦٩٦ قرشا قيمة المتجمد لها في ذمة مورثهم وذهمتهم من ايجار أرضها البالغة مساحتها ٩ أفدنة و ١٨ سهما التي كانت مؤجرة لورثتهم لمدة سنة ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٩١٤ الى آخر اكتوبر سنة ١٩١٥ ثم استمر واضعا يده عليها الى أن توفي فوضع ورثته يدهم عليها واستغلوها ضمن أرض التركة .

« وحيث ان المستأنف عليهم الاول والثاني والسادسة والسابعة قد دفعوا دعوى المستأنفة ببراءة ذمة مورثهم من أى ايجار لها وقد أخذت المحكمة الابتدائية بدفعاتهم وقضت برفض الدعوى .

« وحيث ان المستأنفة قد استأنفت الحكم المذكور طالبة الغاءه والحكم لها بطلانها الابتدائية « وحيث ان هذه المحكمة قضت تمهيداً في ٢٢ من يونيو سنة ١٩٣٣ بحالة الدعوى الى

التحقيق لتثبت المستأنفة بكافة الطرق القانونية أن المورث المستأجر بعقد سنة ١٩١٤ استمر واضعا يده على العين المؤجرة بعد السنة المحرر عنها هذا العقد الى وفاته الحاصلة في ٨ من يناير سنة ١٩٢٩ وأن الورثة قد وضعوا يدهم عليها من بعده وانتفعوا بها وجعلت للمستأنف عليهم النفي وقد تنفذ الحكم المذكور بسماع أقوال شهود الطرفين .

« وحيث ان المستأنفة تستند الى عقد ايجار صادر منها الى المورث في ٣ من يناير سنة ١٩١٥ بتأجير أرضها اليه لمدة سنة واحدة ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٩١٤ الى آخر اكتوبر سنة ١٩١٥ والى استمرار وضع يد المورث على الأرض بعد انتهاء تلك السنة بالرضاء الضمني والى وضع يد ورثته عليها بعد وفاته في ٨ من يناير سنة ١٩٢٩ . « وحيث انه بالرجوع الى العقد المذكور نجد أن البند السادس منه ينص على أنه يجب على المستأجر اخطار المؤجر بطريقة رسمية برغبته في تجديد الاجارة أو الاخلاء وفي حالة رغبته في التجديد يحرر معه عقد جديد واذا استمر واضعا يده على الأرض بغير عقد جديد فتسرى عليه الاجارة بشروطها لمدة أخرى مع اعتبار الاجار السنوي للفدان الواحد ٢٠٠٠ قرش بدلا من ١١٠٠ قرش كما هو متفق عليه في العقد .

« وحيث ان المستأنفة لم تقل بتجديد الاجارة بمقتضى عقد جديد ولكنها تقول أن زوجها استمر واضعا يده على الأرض وهي مع ذلك تطالب بايجار المدة التي استجدت بعد مدة العقد باعتبار السعر الاصلى ١١٠٠ قرش لا باعتبار السعر الجزائى (٢٠٠٠ قرش)

« وحيث انه مما يستبعد قبوله عقلا أن تستمر اجارة واحدة مدة خمسة عشر سنة متوالية بلا تغيير

٤٦

٢٠ مايو سنة ١٩٣٣

قوة الشيء المحكوم به . دعوى استحقاق ضد أجنبي ومدني . أمام المحكمة المختلطة . الحكم الصادر برفضها . لا يجوزها بالنسبة للمدين .
المبدأ القانوني

إذا رفعت دعوى استحقاق ضد أجنبي أمام المحكمة المختلطة وأدخل فيها المدين ثم حكم برفضها . فلا يعتبر هذا الحكم بالنسبة للمدين حائزاً لقوة الشيء المحكوم به طبقاً للمادة ٢٣٢ مدني أهلي إذا المدين لم يكن في الواقع خصماً حقيقياً في دعوى الاستحقاق إنما أدخل في الخصومة لاستكمال شكل الدعوى قانوناً . فلا تأثير للحكم الصادر على حقوقه لانقضاء ولا ضرراً . خصوصاً إذا لم يكن للدائن طلبات على المدين . ولم تفصل المحكمة المختلطة في خصومة بين بعضهم البعض
المحكمة

« حيث ان المستأنف عليهم دفعوا فرعياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً لقلة النصاب لأن الطلبات المبينة بعريضة الدعوى الافتتاحية كانت موجهة ضد المستأنفة شخصياً وقد تقدر المنزل موضع النزاع بمبلغ ١٦٠ جنيتها مصرياً تدعى المستأنفة أنها تختص من هذا المنزل بمقدار ١١ قيراطا قدرت ثمنه في عريضة الاستئناف بمبلغ ٧٦ جنيتها مصرياً وهم يرتكنون في هذا الدفع على القانون الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ الذي قضى بتعديل المادة ٣٤٥ من قانون المرافعات وقد جاء بالتعديل المذكور أنه يجوز للخصوم في غير الأحوال المستثناة بنص صريح في القانون أن يستأنفوا الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية متى تجاوز الطلب ٢٥٠٠٠ قرش أو كان مقدار المدعى به غير معين .

في سعرها بدون أي اتفاق خاص بشأن ذلك .
« وحيث ان التحقيق الذي أجرته هذه المحكمة قد أثبت استمرار وضع يد المورث على أرض المستأنفة غير أنه لم يقل واحد من شهود المستأنفة نفسها أن وضع يده كان من طريق التأجير وفضلاً عن هذا فان دفاتر حسابات المورث التي اتفق جميع الورثة ومنهم المستأنفة على أن تكون حجة في بيان مال المورث وما عليه وجد مدوناً بها أسعار مختلفة للأبجار في السنين المتوالية بعد السنة التي تحرز بها عقد ابجار وهذا كله يدل على أن المورث قد استمر واضعاً يده على أرض المستأنفة بسبب علاقة الزوجية التي كانت تربطها وتولدت عنها وكاله ضمنيه لا بسبب تجديد الابجارة المحرر بها عقد ٣ يناير سنة ١٩١٥

« وحيث انه يترتب على ما تقدم أن يكون المورث مسئولاً قبل المستأنفة عن ابجار سنة ١٩١٥ الزراعية كما أنه يكون مسئولاً قبلاً عن ريع أرضها في السنوات التي تلتها لحين وفاته .
« وحيث ان خصوم المستأنفة من المستأنف عليهم قد دفعوا بسقوط الابجار المطلوب بالتقادم الحمضي وهذا الدفع في غير محله لأن الزوجية مادامت قائمة تعتبر مانعاً يحول دون المطالبة الرسمية بالدين وبالتالي تحول دون جريان التقادم بين الزوجين وانه وان كان القانون المدني المصري لم يأت على نص خاص بذلك كما فعل القانون الفرنسي في المادة (٢٢٥٣) إلا أن تطبيق القواعد العامة وقواعد العدالة يكفي للاخذ بهذا المبدأ ولا محل للافاضة في هذه المسألة لأن المقام لا يحتملها .

(استئناف الست صيحة سليمان وحضر عنها الاستاذ محمد رحى ضد أحمد افندي على سليمان وآخزين وحضر عن الاول والثاني والسابعة والسابعة الامتداعوض سوربال رقم ٥٧ سنة ٤٩ قضائية رئاسة وعضوية حضرات حسن فية المصري بك وأحمد نظيف بك ومحمد زكي على بك مستشارين) .

« وحيث ان هذا الدفع غير مقبول ذلك لأن القانون السالف الذكر قد ألغى كما يتبين ذلك من القانون نمرة ١٢ سنة ١٩٣٠ ومادت المادة ٣٤٥ إلى حالتها الأصلية التي تقررت بالقانون نمرة ٣ سنة ١٩١٤ وأصبح يجوز للأخصام في غير الاحوال المستثناة بنص صريح في القانون أن يستأنفوا الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية أو من محاكم المواد الجزئية اذا كان المدعى به زائداً عن ألفي قرش أو كان مقدار المدعى به غير معين. » وحيث انه من ذلك ترى المحكمة رفض الدفع الفرعي المقدم من المستأنف عليهم والحكم بقبول الاستئناف شكلاً .

« وحيث ان المستأنفة دفعت أمام هذه المحكمة بعدم قبول الدعوى لسابقة الفصل فيها وهو دفع موضوعي يجوز للمستأنفة أن تدفع به في أي حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف وأساس هذا الدفع يرجع الى أنه كان صدر لمصلحة أحد الأجانب حكم ضد المرحوم محمد افندي مسلم مورث المستأنفة فأخذ في نزاع ملكية المنزل موضوع النزاع فرفع ورثة المرحوم حسن افندي صالح (المستأنف عليهم) دعوى استحقاق امام المحكمة المختلطة ضد الدائن حكم برفضها . وترى المستأنفة أن هذا الحكم قد اكتسب قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للمستأنف عليهم فيما يختص بملكيتهم للمنزل موضوع النزاع .

« وحيث ان هذه المحكمة ترى أن شروط المادة ٢٣٢ من القانون المدني غير متوفرة للأسباب المبينة بالحكم الصادر من محكمة مصر الابتدائية بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٣٢ وتضيف اليها أن محمد افندي مسلم مورث المستأنف لم يكن خصباً حقيقياً في دعوى الاستحقاق انما أدخل

في الخصومة لتكملة شكل الدعوى طبقاً للقانون فلا تأثير للحكم الذي صدر على حقوقه لا تبعاً ولا ضراً ولم يكن لورثة حسن افندي صالح طلبات على محمد افندي مسلم المذكور ولم تفصل المحكمة المختلطة في خصومة بين المستأنف عليهم وبين محمد افندي مسلم مورث المستأنفة فلا يمكن والحالة هذه أن يجوز ذلك الحكم قوة الشيء المقضى به بينهم .

« وحيث انه عن موضوع الدعوى فترى المحكمة أن الحكم الابتدائي في محله للأسباب التي بنى عليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة وتضيف اليها ما تبين في التحقيق من أقوال الشهود وهم عبد العزيز مرسى نائب العمدة وعبد الغني محمد نوح وشاهين الجبالي ومحمد علي يوسف ومنتصر علي وحسن السيد عمر وعبد المقصود نوح وكامل افندي ابراهيم وعياد افندي صالح الذين شهدوا جميعاً بأن ورثة حسن صالح هم الواضعوا اليد على المنزل من زمن طويل هذا عدا الاوراق التي تقدمت في الدعوى التي تؤيد دعوى ملكية المستأنف عليهم للمنزل المذكور ومن ذلك محضر المحضر العقاري المتوقع على المنزل موضوع النزاع في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٥ بمعرفة محضر المحكمة المختلطة بناء على طلب فيتا موسى عربي ثابت فيه اعتراض العمدة وشيخ البلدة بأن هذا المنزل ملك ورثة حسن افندي صالح وهم المستأنف عليهم وليس ملك المدين محمد افندي مسلم مورث المستأنفة . وكذلك الكشوفات الرسمية المقدمة الدالة بأن عوائد المنزل محل النزاع ربطت في سنة ١٩٢٦ باسم ورثة حسن افندي صالح وأن هؤلاء الورثة هم الذين يدفعون العوائد ويلاحظ أن العوائد ربطت من سنة ١٩٢٦ عند ما تألف مجلس محلي بالقناطر (٢-٦)

٤٧

٢٠ مايو سنة ١٩٣٣

توقيع المورث . على عقد . دعوى طلب صحة التوقيع . جواز

رفعها على الورثة

المبدأ القانوني

ان الدعوى المنصوص عنها في المادة ٢٥١ مرافعات أهلي ليست دعوى شخصية بل هي ككل دعوى أخرى ترفع إما على شخص الموقع أو على الورثة بمقتضى السند المنسوب صدورهم إلى المورث. وللورثة في هذه الدعوى كما لهم في غيرها أن يقرروا بصحة توقيع مورثهم أو ينكروا التوقيع أو يطعنوا عليه بالتزوير فهم لا يضيع عليهم حق وليس في الدعوى المنصوص عليها بالمادة المشار إليها إجراء خاص يقيد من حقوق دفاعهم أو يجعل هذه الدعوى قاصرة فقط على شخص الموقع . ولا فرق في جواز رفعها على الورثة أن يكون رفعها استقلالاً أو تبعاً للدعوى موضوعية متعلقة بموضوع السند

المحكمة

« من حيث أن مدار النزاع بين طرفي الخصومة يرجع إلى تفسير المادة ٢٥١ من قانون المرافعات لمعرفة ما إذا كانت الدعوى التي أجازت المادة المذكورة رفعها لطلب الاعتراف بصحة التوقيع على سندهى دعوى شخصية لا يمكن رفعها إلا على شخص الموقع على السند بامضائه أو بختمه أو أنها دعوى يمكن رفعها على ورثته .

« ومن حيث أن ما ذهب إليه المستأنف عليها من أن الدعوى المنصوص عنها بالمادة ٢٥١ مرافعات هي دعوى شخصية لا ترفع إلا على شخص الموقع ولا يجوز رفعها على ورثته لا يمكن التسليم به لأن هذه الدعوى مثلها في الواقع كمثل أية دعوى

الخيرية . أما قبل ذلك فكان الذى يحصل هو أجره الخفر فقط . وقد قدم المستأنف عليهم تسعة إيصالات بتحقير المنزل موضوع النزاع يرجع تاريخ بعضها إلى سنة ١٩٠٧ وسنة ١٩١٦ وسنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣١ وكلها باسم ورثة حسن افندي صالح المستأنف عليهم الآن .

« وحيث أن المستأنفة قدمت أمام هذه المحكمة إقراراً موقعاً عليه من بعض المستأنف عليهم مؤرخاً ٢ أغسطس سنة ١٩٣٠ وفيه يعترفون بأن المستأنفة صارت شريكهم في المنزل والعزبة الموجودين بناحية القناطر الخيرية بعزبة شلقان بحق الربع وقد بين المستأنف عليهم الظروف التي كتبوا فيها هذا الإقرار الذى لم ينفذ ويؤيدون هذه الدعوى بأن المستأنفة لو أنها تعلم بأن هذا الإقرار هو إقرار جدى لما تأخرت عن التمسك به أمام محكمة مصر الابتدائية ولم تقدمه إلا أمام محكمة الاستئناف على أن هذا الإقرار نفسه لا يدل على أن المنزل كان ملكاً لمحمد افندي مسلم مورث المستأنفة إذ لو كان كذلك لما قبلت المستأنفة أن تعطى جزءاً منه إلى المستأنف عليهم مع أنهم ليسوا من ورثة والدها .

« وحيث أنه لهذه الأسباب والأسباب الأخرى المبينة بالحكم الابتدائي ترى المحكمة أن الحكم الابتدائي في محله ويتعين تأييده .

(استئناف الست سنيه محمد مسلم وحضر عنها الاستاذ عوض نجيب ضد الست زينب حسن صالح وآخرين وحضر عنهم الاستاذ لبيب سعد رقم ٥٣٣ سنة ١٩٣٠ قضائية - وثلاثة وعشرون سادة عبد العظيم راشد باشا رئيس المحكمة ومصطفى حنفى بك - سليمان السيد سليمان بك مستشارين)

٤٨

٢٠ مايو سنة ١٩٣٣

مقاله . بنا . صاحب العمل . حقه في إيقاف العمل . معناه الفسخ .

حقه في التعويضات . احتسابها عن الربح الذي كان

يعود عليه لو أتم العمل .

المبدأ القانوني

أصاحب العمل الحق في إيقاف العمل في أي وقت شاء . وللمقاول مطالبة في هذه الحالة بتعويضات هي عبارة عن الربح الذي كان يعود عليه لو أتم العمل . إذا الحكم الذي رتبته الشارع في هذه الحالة وهو دفع جميع الربح الذي كان ينتج للمقاول من تنفيذ العمل لا يمكن أن يستقيم إلا إذا كان الغرض من إيقاف العمل هو الفسخ وهو المقصود فعلاً بالإيقاف المحكمة

« حيث أن وزارة الأشغال طلبت ترك المرافعة في الاستئناف للمرة ٥٥٩ سنة ٥٠ قضائية المرفوع منها عن الحكم الصادر بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٣٣ والذي قضى برفض طلب الإيقاف - وقد طلب الحاضر عن المستأنف عليه قبول هذا الطلب فيتعين على المحكمة من أجل ذلك قبوله .

« وحيث أنه عن الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٣٣ فإن هذه المحكمة تؤيده فيما قضى به من تفسير المادة ٤٠٧ من القانون المدني وهو أن لصاحب العمل الحق في إيقاف العمل في أي وقت شاء وأن للمقاول مطالبة في هذه الحالة بتعويضات هي عبارة عن الربح الذي كان يعود عليه لو أتم العمل . وترى هذه المحكمة كما رأت المحكمة الابتدائية بحق أن المقصود من الإيقاف هو الفسخ للأسباب التي دونت بالحكم

أخرى ترفع على الورثة بمقتضى سند منسوب صدوره الى المورث فالورثة لهم في هذه الدعوى كما لهم في غيرها أن يقرروا بصحة توقيع مورثهم أو ينكرونها أو يطعنون عليه بالتروير فهم لا يضيع عليهم حق وليس في الدعوى المنصوص عليها بالمادة المشار اليها اجراء خاص يقيد من حقوق دفاعهم أو يجعل هذه الدعوى قاصرة فقط على شخص الموقع على السند ومن ثم فلا فرق في جواز رفعها على الورثة أن يكمن رفعها مستقلاً أو عرضاً في دعوى موضوعية متعلقة بموضوع السند .

« ومن حيث أن البحث الوارد بالحكم المستأنف هو بحث خارج عن نطاق الدعوى إذ هو يرجع الى الموضوع أكثر مما يعود الى الخصومة الحالية وهي منحصرة فقط في مسألة التوقيع - وترى هذه المحكمة من جهة أخرى أن ما ذهب اليه الحكم المستأنف من عدم وجود مصلحة مشروعة للمستأنفات في الدعوى الحالية في غير محله لأن مصالحتهم ظاهرة على كل حال في تحديد مركز العقد من حيث صدوره من الموقع عليه أو عدم صدوره منه .

« ومن حيث أنه لما تقدم يكون الاستئناف في محله ويتعين قبوله وإلغاء الحكم المستأنف وقبول دعوى المستأنفات .

(استئناف الست زليخة على وأخريات وحضر عن الاستاذ ادوار قصيري بك ضد الست مبندة على عبد الرحمن وحضر عنها الاستاذ احمد نجيب براده بك رقم ٥٣٠ سنة ٥٠ قضائية - بالمئة السابقة)

المذكور والتي تأخذ بها هذه المحكمة وتضيف إليها أن الحكم الذي رتبته المشرع في حالة إيقاف العمل وهو دفع جميع الربح الذي كان ينتج للمقاول من تنفيذ العمل لا يمكن أن يستقيم إلا إذا كان الغرض من الإيقاف هو الفسخ .

« وحيث أن الحكم المذكور في محله أيضا فيما قضى به من تعيين خبير لأداء المأمورية المبينة بأسبابه إلا أن هذه المحكمة ترى مخالفة المحكمة الابتدائية فيما ذهبت إليه من جعل أساس تقدير التعويض الذي يستحقه المستأنف عليه عن فسخ العقد المؤرخ ١٩ مارس سنة ١٩٣٠ هو تقدير قيمة الأعمال التي لم تتم بعد ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٠ وخصم ذلك من قيمة المقاولة بأحكام التقدير قيمة الأعمال التي تمت والربح الذي كان يعود على المستأنف عليه من العقد آنف الذكر — وترى هذه المحكمة أن تبقى قاعدة الفصل في التعويض المذكور إلى أن يؤدي الخبير مأموريته ليكون لطرفي الخصومة نطاق الحرية عند البحث في موضوع الدعوى في مناقشة الأسس التي يبنى عليها هذا التعويض ثم يكون للمحكمة بعد ذلك أن تختار منها ما تراها دون أن تكون مقيدة برأي سابق » وحيث أنه من جهة أخرى فتلاحظ المحكمة أن مأمورية الخبير قاصرة فلم تشمل جميع أوجه النزاع بين الطرفين فقد ذكرت الحكومة في دفاعها أنها بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٠ أرسلت إلى المستأنف عليه خطابا ذكرت له فيه أنه نظرا لما رؤى من ضرورة تعديل ميدان الجزيرة بالقاهرة مما قد يترتب عليه تغيير موضع التمثال في الميدان المذكور أو نقله إلى موضع آخر أو أحداث تغيير في ارتفاعه ولما أبدته بلدية الاسكندرية من الرغبة في اشتراكها في اقرار شكل تمثال الاسكندرية وقاعدته مما قد يترتب عليه إحدى النتائج المذكورة

فقد أصبح من المتعين إيقاف جميع الأعمال الخاصة بالتمثالين وذلك ريثما تتخذ الحكومة قرارا نهائيا فيما تقدم — وتقول وزارة الأشغال أنه بمقتضى هذا الخطاب كان يتعين على المستأنف عليه أن يوقف جميع الأعمال في التمثالين ويبتقي بعد ذلك حقه في أن يطالب تسوية مركزه طبقا لنص المادة ٤٠٧ من القانون المدني — ويقول الممثل محمود افندي مختار أنه بقطع النظر عن أن الحكومة ليس لها أن تطالب إليه إيقاف العمل مؤقتا فهو لم يكن متعنتا معها فيما كانت تطالبه من تعديل واضح مقبول كما حصل ذلك عند قبوله نقل تمثال القاهرة من ميدان الاسماعيلية إلى ميدان الجزيرة مخالفا بذلك نص العقد — ولكنه في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٠ لم يستطع اجابة طاب الحكومة لسببين — الأول — لأن الاحجار كانت قد قطعت فعلا قبل ذلك التاريخ وأعدت للنقل — وثانيا — لأن الأعمال الفنية التي كان قائما بها بباريس وهي عمل قالي التمثالين اللذين يصنعان من الطين والجبس هو عمل فني كان قد بدأ فيه قبل ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٠ ولا سبيل إلى وقفه ما لم يتعرض الجسدان للتشقق والتناف — ولم يكن من سبيل إلى ذلك إلا بعد اتمام صنعهما من مادة الجبس القابلة للبقاء وقبل أن يتم هذا الصنع كان يستحيل وقف العمل » وحيث أنه فيما يختص بالاحجار فيينا تقول وزارة الأشغال أنه في تاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٠ لم تكن الاحجار قد قطعت وأنها لم تقطع إلا بعد الأمر بوقف العمل — يقول المستأنف عليه أنها قطعت جميعها قبل ذلك وقد أبد الخبير الذي ندبته المحكمة الابتدائية بحكمها التمهيدى الصادر في ١٨ ابريل سنة ١٩٣١ دعوى المستأنف عليه — فقال باعتبار الاحجار جميعها مقطوعة قبل وقف العمل . وتذهب وزارة الأشغال إلى عكس ذلك

وتؤيد رأيها بأنه في شهر أكتوبر سنة ١٩٣٠ أي بعد ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٠ طلب مقال قطع الأحجار من مصلحة المناجم مد الترخيص له باستخراج الأحجار للتمثالين وفي ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ أذنت المصلحة للمقال بذلك فلا يمكن والحالة هذه أن يكون المستأنف عليه قد انتهى من قطع الأحجار في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٠

« وحيث أنه فيما يخص بقالي التمثالين فتدعى وزارة الأشغال أن المستأنف عليه لا يمكن أن يكون قد قام بعمل ما فيهما في المدة من ١٠ يولية سنة ١٩٣٠ تاريخ عودته الى باريس بعد أن قدم نموذجي التمثالين لوزارة الأشغال في ٣ يولية و ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٠ وهو تاريخ عودته للقاهرة لما يحتاجه العمل من استئجار المحل واعداده واختيار المستأنف عليه معاونيه وعماله قبل الشروع في عمل التمثالين والمدة التي قضاهما في باريس قصيرة لا تكفي لاجراء كل ذلك .

« وحيث أنه إزاء هذا الخلاف في الرأي في هاتين المسألتين ورغبة من هذه المحكمة في أن تكون جميع أوجه الخلاف بين الطرفين واضحة كل الوضوح لتكون بين يدي المحكمة عند نظر الموضوع جميع العناصر التي تؤدي الى تفهم الدعوى وأوجه الخلاف وتقديرها تقديراً صحيحاً ولا أنه متى ثبت من تقرير الخبير أن الأحجار كانت قطعت فعلاً قبل ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٠ وأن قالي التمثالين كان قد بدى فيهما فعلاً قبل هذا التاريخ ولم يكن في استطاعته إيقاف العمل فيهما يصبح الخلاف الحاصل بين الوزارة وبين المثال على تاريخ فسخ العقد — وهل كان ذلك في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٠ كما تدعى الوزارة أو كان ذلك في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣١ كما جاء بالحكم المستأنف لأهمية له في تقدير التعويض المطلوب .

فمن أجل ذلك ترى المحكمة تعديل مأمورية الخبير بأن تضيف اليها تكليفه بتحقيق ما اذا كانت الأحجار قد قطعت قبل ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٠ وان لم تكن قطعت فامقدار ما قطع منها وثمنه — وكذلك تكليفه بتحقيق مبدأ العمل في قالي التمثالين — وهل كان ذلك قبل ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٠ أو بعد ذلك — وفي حالة ما اذا ثبت أن هذا العمل بدى فيه قبل ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٠ فهل كان من الممكن إيقاف العمل عند ما طلبت اليه وزارة الأشغال ذلك في التاريخ المذكور دون أن يلحق بالتمثالين ضرر . (استئناف وزارة الأشغال ضد محمود أفندي مختار المثال وحضر عنه الأستاذ عبد الرحمن الرافعي بك رقم ٥٥٩ و ٦٠٢ سنة ٤٠ ق — بالهيئة السابقة)

٤٩

٢٠ مايو سنة ١٩٣٣

الحائز للعقار : تعريفه . رهن حيازي . المرتن حيازياً لا يعتبر حائزاً للعقار . ولا يعتبر من ارباب الديون المسجلة في اجراءات نزع الملكية

المبدأ القانوني

الحائز للعقار هو الذي تملك العقار بعوض او بغير عوض من المدين وسجل عقده بعد تسجيل الرهن أو حق الاختصاص وقبل تسجيل تنبيه نزع الملكية فلا يعتبر إذن الدائن المرتن رهن حيازه حائزاً للعقار لأنه ليس بمالك وهو دائن له حق الحبس فقط حتى يستوفى دينه بشرط أن يكون عقده سابقاً في التسجيل على عقد المرتن نازع الملكية، أما اذا كان تسجيله لاحقاً لتسجيل عقد نازع الملكية فلا يملك حق الحبس وكذلك لا يمكن اعتبار المرتن رهن حيازة من ارباب الديون الواجب اعلانهم لأن القانون يقصد

بأرباب الديون المسجلة بأرباب الديون المقيدة inscrits ويجب أن يكون القيد قبل التنييه لأن الذي يسجل دينه بعد التنييه لا يكون طرفا في الاجراءات واما اصحاب الحقوق العينية المسجلة غير الدائنين تأميننا فان طريقة اعلانهم هي النشر بالكيفية المبينة في المادة ٥٦٣ مرافعات على باب محل المدين وفي محل العقار وعلى باب شيخ البلد وفي المحكمة الخ، ولذلك لا يمكن اعتبارها من الحائزين للعقار ولا من ارباب الديون المسجلة المحكمة

» حيث انه تبين للمحكمة من الاطلاع على الأوراق أن وقائع الدعوى تتلخص في أن أبوالمجد يركات كان يملك ١٢ فدانا و٦ قراريط وسهمين رهنها للبنك العقاري المصري بموجب عقد رسمي مؤرخ ٢٧ سبتمبر سنة ٩١٠ فاشترى غمري من والده أبوالمجد ٥ أفدنة بموجب عقد مؤرخ ٥ يناير سنة ٩١١ ومسجل في ٢٠ مايو سنة ٩١٣ على قطعتين منها ٣ فدان بحوض القطع وفدانين بحوض الرزقة واشترى أيضا ٢٠ قيراطا بحوض الرزقة بموجب عقد مسجل في ١٨ فبراير سنة ٩١٨ وأصبح مالكا الى ٢٠ قيراطا و ٥ أفدنة تباع منها ٢ فدان بحوض الرزقة الى أحمد عبدالحليم القران بموجب عقد مؤرخ ٢١ نوفمبر سنة ٩٢٠ ورهن ٣ فدان بحوض القطع رهن حيازة الى الشيخ حسن غانم بموجب عقد مسجل في ١٣ اغسطس سنة ٩٢٠ و ١٢ قيراطا الى الشيخ عزب نصار بموجب عقد مسجل في ٢٣ مارس سنة ٩٢٩ ثم أن المستأنف اشترى من الاطيان المرهونة للبنك العقاري ٦ فدادين و ٧ قراريط و ١٢ سهما بموجب عقد مؤرخ في ١٧ أبريل سنة ٩٢٩ ومسجل في ٢٣ أبريل سنة ٩٢٩ منها ٢١ قيراطا و ٣ أفدنة بحوض

الرزقة والباقي بحوض العنان وقد جاء في هذا العقد أن الثمن ٩٥٠ جنيها خصم منه ٤٥٠ جنيها قيمة الرهن الذي كان للمشتري على الاطيان و ٢٠٠ جنيها خصم تحت يد المشتري قيمة الرهن المطلوب الى محمد امبابي والباقي من الثمن وقدره ٣٠٠ جنيها تسدد الى البائعين وذلك بخلاف دين البنك العقاري الذي تعهد المشتري بسداده في مواعيده واشترى أيضا ٦ قراريط وفدان بحوض الرزقة بموجب عقد مسجل في ٢٩ نوفمبر سنة ٩٢٩ بثمن قدره ٢٠٠ جنيها دفع منه ١٣٠ جنيها للبائعين و ٧٠ جنيها حجزت تحت يد المشتري لسداده للبنك العقاري ونظرا لتأخير المالك الأصلي في دفع أقساط البنك العقاري شرع البنك المذكور في اتخاذ اجراءات نزع ملكية الاطيان المرهونة اليه فاعلن بتنييه نزع ملكيته في ١٣ فبراير سنة ٩١٥ وتسجل في ٢ مارس سنة ١٩١٥ ثم أعلن تنبيه نزع ملكية آخر في سبتمبر سنة ١٩٢٥ ومسجل في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٥ وتوقع حجز عقارى في ٥ ديسمبر سنة ٩٢٥ ومسجل في ٢٣ ديسمبر سنة ٩٢٥ وأعلن ثلاث تنبيهات الى حائزي العقار في أول و ١٥ و ٢٠ أكتوبر سنة ٩٢٥ وتسجلت في ٢٤ أكتوبر سنة ٩٢٥ واستمرت الاجراءات من البنك العقاري على جميع الاطيان الى أن حل المستأنف محل البنك العقاري في دينه البالغ قدره ٩٦٦ جنيها و ٧١٠ مليا بموجب عقد إحلال مؤرخ ٢٣ ديسمبر سنة ٩٢٩ فاقصر المستأنف على بيع ٤ أفدنة و ١٨ قيراطا و ٦ أسهم و فاء لمبلغ ٣٧٥ جنيها ورسا مزا هذا القدر على المستأنف في ٢ إبريل سنة ٩٣٠ نظير هذا المبلغ ومبلغ ١٤٧ جنيها قيمة المصاريف واستلمه بموجب محضر تسليم بتاريخ ١٢ يولييه سنة ٩٣٠ ونظرا لتعرض المستأنف عليهما للمستأنف في ١٢ طو ٣ ف المرهونة لهما رهن حيازة رفع هذه الدعوى طلب فيها

بطلان عقدي الرهن وكف منازعتها له في هذا القدر فقضت محكمة اول درجة برفض دعواه وبنت حكمها على أن حكم مرمى المزااد الصادر من المحكمة المختلطة لا يمكن الاحتجاج به على المستأنف عليهما لأنهما من أرباب الديون المسجلة وحائزان للعقار ولم يعلننا باجراءات البيع فاستأنف المستأنف هذا الحكم وطلب في عريضة الاستئناف -اولا- إلغاء عقدي الرهن المسجلين بتاريخ ١٣ اغسطس سنة ٩٢٠ و ٢٣ مارس سنة ٩٢٩ - ثانيا - انتهاء حق الحبس المترتب عليهما باعتبارهما غير صحيحين ولا يترتب عليهما هذا الحق - ثالثا - تسليم العين إلى المستأنف وكف منازعة المستأنف عليهما له فيها .

« وحيث انه ظهر من مناقشة طرفي الخصومة في محضر جلسة ١١ مارس سنة ١٩٣٣ أن المستأنف دفع للبنك العقاري مبلغ ٩٦٦ جنيتها و ٧١٠ مليما وأنه وزع هذا المبلغ على جميع الأطيان المرهونة فخص الأطيان التي سار في نزع ملكيتها ٣٧٥ جنيتها وقال المستأنف أنه لجأ إلى هذه الطريقة لتخليص أرضه من دين البنك وأنه على حق في ذلك بما له من حق الحلول محل البنك العقاري فيما دفعه عن المستأنف عليهما وقال المستأنف عليهما أن المستأنف ليس له أن يتبع هذه الطريقة لأنه ليس له الحق في تجزئة الصفقة لأن كل جزء من الارض ضامن لجميع الدين ولأن البنك لا يملك إلا أن يستولى على قيمة دينه وما زاد عن دينه فهو حق الدائن المسجل الذي يلى البنك ولو أن البنك نزع ملكية جميع الأطيان لاستولى على دينه وبقي ما بقي بالديون الأخرى .

« وخيت ان مدار الخلاف في هذه الدعوى ينحصر في أمرين . الامر الاول . هل اجراءات المحكمة المختلطة وقعت صحيحة أم لا . والامر الثاني .

هل للمستأنف الحق في تجزئة الصفقة والاستمرار في نزع ملكية جزء من الأطيان المرهونة للبنك العقاري دون باقي الأطيان أم لا .

« وحيث انه فيما يختص بالأمر الأول فان المستأنف عليهما لم يطعننا على هذه الاجراءات الا من حيث كونهما من أرباب الديون المسجلة وحائزين للعقار وانهما لم يعلننا في الدعوى على هذا الاعتبار فوجب أن يكون البحث قاصرا على ذلك دون باقي الاجراءات

« وحيث ان هذه المحكمة لا تقر محكمة أول درجة فيما ذهبت اليه من اعتبار المرتهن رهن حيازة من الحائزين للعقار لأن الحائز للعقار هو الذي تملك العقار بعوض أو بغير عوض من المدين وسجل عقده بعد التسجيل الرهن أو حق الاختصاص وقبل تسجيل تنبيه نزع الملكية فلا يعتبر اذن الدائن المرتهن رهن حيازة بحائز للعقار لانه ليس بمالك وهو دائن له حق الحبس فقط حتى يستوفى دينه بشرط أن يكون عقده سابقا في التسجيل على عقد المرتهن نازع الملكية اما اذا كان تسجيله لاحقا لتسجيل عقد نازع الملكية فلا يملك حق الحبس كما ذهبت الى ذلك خطأ محكمة أول درجة وكذلك لا يمكن اعتبار المرتهن رهن حيازة من أرباب الديون الواجب اعلانهم لان القانون يقصد بأرباب الديون المسجلة ارباب الديون المقيدة inscrits ويجب أن يكون القيد قبل التنبيه لأن الذي يسجل دينه بعد التنبيه لا يكون طرفا في الاجراءات واما اصحاب الحقوق العينية المسجلة غير الدائنين تأميننا فان طريقة اعلانهم هي النشر بالكيفية المبينة في المادة ٦٣٣ على باب محل المدين وفي محل العقار وعلى باب شيخ البلد وفي المحكمه الخ . ولذلك لا يمكن اعتبارهما من الحائزين

للعقار ولا من ارباب الديون المسجله .

.....

(استئناف ابراهيم افندي عبد العزيز وحضر عنه الاستاذ محمد ابو الخير ضد الشيخ عزب نصار شعلان وآخر وحضر عنهما الاستاذ محمود صدق الدري رقم ٨٨٦ سنة ٤٩ قضائية — بالهيئة السابقة)

٥٠

٢١ مايو سنة ١٩٣٣

بجالس تأديب . سلطة مستقلة . عدم جواز تعرض المحاكم

لبحث ما فصل فيه .

المبدأ القانوني

تقضى الأوامر العالية الخاصة بتشكيل مجلس التأديب والمجلس المخصوص أن المحكمة العليا الادارية هي التي تقرر كيفية المرافعة التي تتبع أمامها وتحكم حسب ما يتحقق لها غير مكلفة بالتمسك بقواعد معينة من حيث الاثبات وكل ما عليها أن تكلف في سائر الأحوال الشخص المرفوعة عليه الدعوى أن يدافع شفاها عن نفسه، وعلى ذلك يكون مجلس التأديب حراً في تكوين اعتقاده بالقرار الذي يصدره على مقتضى تقرير رئيس المصاححة وبعد النظر في مستندات براءة ساحة المستخدم شفاهية كانت أو بالكتابة :

وبناء على ذلك تكون قرارات هذه المجالس محترمة لصدورها من هيئة نظامية مستقلة لاسلطان للحاكم عليها فيها وليس لها أن تتدخل في بحث صحة ما أسند للموظف أو عدم صحته ولا في تقدير قيمة ما استند إليه المجلسان في قراريهما

المحكم

« حيث ان المستأنف يستند في استئنافه على ما سبق أن استند اليه أمام المحكمة الابتدائية

وبني طلبه للتعويض على أنه صدر من وزارتي الداخلية والخارجية اجراءات ادارية وقعت مخالفة للقوانين واللوائح أدت إلى رفته من وظيفته التي كان يشغلها بوزارة الخارجية بحكم ابتدائي صدر من مجلس التأديب استأنفه المستأنف في حينه فأيد المجلس المخصوص هذا الحكم .

« وحيث انه استنادا إلى الوجه الثاني من المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم وهي التي يستند إليها المستأنف لا يكون للموظف حق طاب تضمينات من الحكومة إلا اذا كانت هذه التضمينات ناشئة عن اجراءات ادارية وقعت مخالفة للقوانين

« وحيث ان المستأنف يقول أن مجالس التأديب الابتدائي والمخصوص قد حرماه من حق الدفاع بأن رفضا إطلاعه على تحقيقات البوليس السري واستبعاد مذكراته وانهما خالفا بذلك نصوص الاوامر العالية الصادرة في ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣ و ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ ونصوص المواد ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٦٠ و ٢٠١ من قانون تحقيق الجنايات .

« وحيث ان الأمرين العالين المذكورين والمادة ٤ من الأمر العالي الصادر في ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧ و ٨ من أمر ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ التي أتت المحكمة الابتدائية على ذكر نصوصها - مفادها أن المحكمة العليا الادارية هي التي تقرر كيفية المرافعة التي تتبع أمامها وتحكم حسب ما يتحقق لها غير مكلفة بالتمسك بقواعد معينة من حيث الاثبات انما عاينها أن تكلف في سائر الأحوال الشخص المرفوعة الدعوى عليه أن يدفع شفاها عن نفسه - وعلى ذلك يكون مجلس التأديب حراً في تكوين اعتقاده بالقرار الذي يصدره على مقتضى تقرير رئيس المصاححة وبعد النظر في مستندات براءة ساحة المستخدم شفاهية

كانت أوبالكتابة (مادة ٤ من الأمر العالي الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ سالف الذكر) ومجلس التأديب ليس في نصوص لوائحها مقيدها بتقيده المحاكم الاعتيادية من اجراءات إذ حددت تلك النصوص سلطته وعينت اختصاصه وعلى ذلك تكون قراراته محترمة لصدورها من هيئة نظامية مستقلة لاساطان للمحاكم عليها فيها

« وحيث إنه بالاطلاع على تلك الاجراءات التي صدرت من الوزارتين وعلى قرارى المجاسين اللذين قضيا برفت المستأنف وجدت صادرة من هيئات مختصة في دائرة سلطتها فلاسبيل للمحاكم في التعرض لها ومن ثم فليس لها أن تتدخل في بحث صحة ما أسند الى المستأنف او عدم صحته ولا في تقدير قيمة ما استند اليه المجاسان في ذينك القرارين » وحيث انه لذلك يكون التعويض المطلوب غير مرتكز إلى سند في القانون .

« وحيث انه لما تقدم يتعين تأييد الحكم المستأنف (استئناف عبدالحيد اندى كامل وحضر عنه الاستاذ احمد الديوانى بك ضد وزارتي الخارجية والداخلية رقم ١١٨٣ سنة ١٩٠٤ ق رئاسة وعضوية حضرات كامل ابراهيم بك وكيل المحكة ومحمد سامى بك ومحمد توفيق حتى بك مستشارين)

٥١

٢١ مايو سنة ١٩٣٣

مستولية . رب العمل عامل . خطأ العامل . لاعل للمستولية
المبدأ القانونى

إذا ثبت أن الحادث الذى نشأت عنه إصابة العامل لم يترتب على خطأ وقع من جانب رب العمل ولا أحد من عماله الاخرين بل حدث بسبب عدم احتياط العامل فلا محل للحكم بالتعويض إذ أن التشريع المصرى الحالى يشترط للالزام بتعويض الضرر (مادة ١٥١ مدنى) حصول خطأ كما أن ظروف الحادثة لا تسمح

باعتبار الواقعة من الحالات التي يفترض فيها الخطأ من جهة رب العمل كالمكانت الحادثة من مخاطر طبيعة العمل واستعمل فيه رب العمل أشخاصاً من طبيعتهم عدم امكان تجنب هذه الأخطار كالمكانت اقصرأ أو غير مدرين عليه .
المحكمة

« حيث ان الحكم المستأنف قضى للمستأنف عليه بالتعويض على أساس أن الحادث وقع أثناء ما كان عبد الجليل حسانين يباشر عمله بأن التى جبل الوابور فالتف حول ساقه استنادا الى ما قرره على أبو غريب رئيس الوابور بالتحقيقات بأن البحري المذكور جاء ليساعده وكثيرا ما يقوم بمثل هذه العملية مرات عديدة وانه ليس من شك في انه وان كان المسئول أصلا هو الرئيس الا أن طبيعة العمل تستلزم أن يشترك فيه المدعى دائما .

« وحيث انه بالرجوع الى التحقيقات تبين أن مهندس الوابور فؤاد أندى ابراهيم قرر ان العملية من واجبات الرئيس الا اذا أمر غيره بعملها وفي هذا اليوم كان الرئيس هو القائم بعملها ولكن عبد الجليل حضر من تلقاء نفسه وقرر على أبو غريب رئيس الوابور أيضاً أنه التى الخطاف بنفسه في البحر لاجل سحب الوابور الى الامام » ومادريت والبحارى عبد الجليل حضر بدون أن يطلبه أحد فتكعبل في الحبل أثناء جريانه » وقد سئل صراحة اذا كان البحارى المذكور مكلفا بعملية رمى الحبل والخطاف في هذا اليوم فأكد أنه حضر من نفسه وأضاف الى ذلك أن هذه العملية نعملها في السنة نحو الف مرة ولم تحصل الا هذه الحادثة » ويخلص بما تقدم أنه لم يقل أحد في التحقيق أن المستأنف عليه كثير ا ما يقوم بمثل هذه العملية مرات عديدة ولا أن طبيعة العمل تستلزم أن يشترك فيه عبد الجليل حسانين (٢-٧)

دائماً بل الثابت أن هذه العملية من واجبات الرئيس ولا يصح أن يشترك معه فيها إلا من يأمره الرئيس المذكور . وفي الحادثة لم يطالب الرئيس منه أى عمل وأن تدخله من تلقاء نفسه بغير أن يؤكّد بشيء وعدم احتياطه بالاقتراب من الحبل هو الذى كانت نتيجته أن التف الحبل حول ساقه ونشأ عن ذلك بتر هذه الساق

« وحيث انه لا خلاف فى أنه لم يقع خطأ من جانب المستأنفة ولا أحد من عمالها وأن الحادثة بعد تحقيقها حفظتها النيابة العمومية باعتبارها حادثة عارضة والتشريع المصرى الحالى يشترط الخطأ للالتزام بتعويض الضرر (مادة ١٥١ مدنى) كما أن ظروف الحادثة لا تسمح باعتبار الواقعة من الحالات التى يفترض فيها الخطأ من جهة رب العمل كما لو كانت الحادثة من مخاطر طبيعة العمل واستعمل فيه رب العمل اشخاصاً من طبيعتهم عدم إمكان تجنب هذه

الاضطراب كما لو كانوا قصرأ أو غير مدرّبين عليه ولا يمكن أيضاً فى ظروف الحادثة القول بأن الشركة استفادت من عمل المستأنف عليه فائدة تقدر بحال حتى تلزم بها طبقاً للمادة ١٤٤ مدنى - لذلك كله يكون الحكم المستأنف على غير أساس لامن جهة الوقائع ولا من جهة القانون فيتعين الغاؤه ورفض دعوى المستأنف عليه مع ملاحظة أنه جاء بالتحقيقات فى أقوال رئيس الوابور أن عبد الجليل حسانين اشتغل فى الوابور مبدّة سنة وكان نشطاً وحامى ولذلك حضر من تلقاء نفسه لمساعدتى وقد فقد ساقه وأصبح جديراً بأن تحسن عليه الشركة بسخاء كما وعد بذلك حضرة مندوب الشركة المدافع عنها والمفوض عنها بتقدير مثل هذه الاحسانات .

(استئناف شركة مصر للنقل والملاحة وحضر عنها الاستاذ ابراهيم عبد الهادى ضد عبد الجليل حسانين وحضر معه الاستاذ محمد الازهرى الهاشمى رقم ٥٥٠ سنة ٥٠ قضائية - بالهيئة السابقة)

قضاء المحاكم الكلية

٥٢

محكمة مصر الكلية الأهلية

٩ يونيو سنة ١٩٣٠

دعوى تزوير . ككل دعوى أخرى . لا بد من تحقق عنصر المصلحة والفائدة

المبدأ القانونى

دعوى الطعن بالتزوير ككل دعوى لا بد فيها من توافر عنصر المصلحة والفائدة المرجوة منها . فإذا انتفت الفائدة وأصبح الطعن بالتزوير غير مجد فلا تقبل . لأن القضاء لا يقبل الفصل فيما يختلف الناس فيه إلا إذا كانت هناك فائدة

مرجوة تعود من الخلاف سواء كانت فائدة مالية أو أدية . وليس للأفراد الاتفاق على طرح الخصامة بلا جدوى على القضاء . لأن هذا الاتفاق باطل لمساسه بالنظام العام إذ القضاء منصب للفصل فى خصومات جدية ذات نتائج مرجوة مالية أو أدية ، وللقضاء من تلقاء نفسه أن يقضى بعدم قبول الدعوى إذا انتفت الفائدة الأدية أو المادية حتى ولو اتفق الخصوم على رفع الدعوى وقد انتفت عنها هذه الفائدة

المحكمة

« حيث أن دعوى التزوير التى أثارها المستأنفون

أثناء نظر دعوى إلغاء الحجز المرفوعة عليهم من خصيمهم المستأنف عليه هي ككل دعوى لا يجوز قبولها قانوناً إلا إذا ثبتت المحكمة المنظورة أمامها أن من ورائها مصلحة مالية أو أدبية تجعل للدعوى قواماً قانونياً وسنداً لها يبرر نظرها والحكم فيها « وحيث أن التزوير المقول به قد انصرف في دعوى التزوير الحاضرة إلى القول بإضافة ألف بهمة (أ) إلى حرف (د) من السبب الأخير من الحكم الصادر بتاريخ ٧ يناير سنة ١٩٢٥ لمصلحة يونان أفندى بإلزام ورثة شعراوي باشا بأن يدفعوا له مبلغ ٢٧٦ جنيهًا

« وحيث أن هذا الادعاء بالاضافة لا يؤثر على نص الحكم الصادر لمصلحة يونان أفندى وحده وهو نص صريح لا غموض فيه . وما دام النص بالحكم صريحاً فإنه يتعين تنفيذه ولا يجوز قانوناً الرجوع في هذه الحالة لأسباب الحكم مادام ليس من شأن هذا السبب المقول بالاضافة فيه أن يؤثر على الحكم . ومادام الأمر كذلك فإن نص الحكم يصبح بعيداً عن كل أمر يعطل نفاذه ويصبح حينئذ الادعاء بتزوير كلمة من كلمات الحكم ادعاء غير منتج وتصبح بذلك أيضاً دعوى الطعن بالتزوير قد ارتفعت عنها المصلحة القانونية المبررة لها

« وحيث وإن كان خصوم الدعوى وكذلك محكمة أول درجة لم يقولوا بادیء ذي بدء بهذا الدفع فإنه يتعين على هذه المحكمة الحاضرة القول به لأن المصلحة المادية أو الأدبية في كل دعوى يجب أن تتوافر فيها توافراً لا يحوم حوله شك . فإذا تجردت الدعوى من هذه المصلحة تعين عدم قبول الدعوى ولو اتفق خصومها على نظرها . لأن المصلحة في الدعوى أساس لها يتصل بالنظام العام ولا بد للقاضي أن يتبينها أولاً فإذا انتفى وجودها بما يراه هو في ظروفها لا بما يتفق

عليه خصومها تعين عدم قبولها لأن القضاء لا يفصل إلا في خصومة . ولا خصومة إلا إذا كانت هناك مصلحة وحيث لا مصلحة فلا خصومة ولا دعوى ولا يمكن أن يكون القضاء مسرّحاً بتنفيذ الأفراد في سبيل قضاء لبيانات تملّحها رغبات غير جديّة وترعى إلى أغراض غير منتجة

« وحيث لما تقدم ولأنه لا محل للنظر في الادعاء المقول به بإضافة ألف بهمة (أ) على حرف (د) ولا للنظر فيمن أحدثه . لا تنفاه المصلحة المادية والأدبية في دعوى إلغاء الحجز بسبب عدم تأثر نص الحكم المطلوب تنفيذه . فإنه يتعين عدم قبول دعوى الطعن بالتزوير « وحيث أنه لا محل للغرامة القانونية مادامت دعوى الطعن بالتزوير غير مقبولة وغير صالحة لنظرها لا تنفاه المصلحة فيها

(قضية السيدة هدى هاشم شعراوي وآخرين وحضر عنهم الاستاذ ابراهيم بك الهلباوى ضد يونان أفندى لبيب وحضر عنه الاستاذ عزيز اسكندر رقم ٢٢١ سنة ١٩٣٠ ك - رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة عبد السلام ذهني بك رئيس المحكمة والقاضين مصطفى صبرى بك وزكى خير الابوتيجي)

٥٣

محكمة قنا الكلية الأهلية

١٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣١

استئناف . قبل الجلسة بثأر أربعين ساعة . مقارنتها بمواعيد القيد في القانون . اختلافه . عدم قابلية هذا الميعاد للد

بسبب عطلة رسمية

المبدأ القانوني

أنه وإن كان عدم القيد في الجدول قبل الجلسة لا يؤثر في الأصل أى تأثير على الدعوى ولا على طلب الحضور فيها فلا هو مسقط للدعوى ولا هو مقل من قيمة طلب الحضور وإن الدعوى تعتبر رغم عدم قيدها مرفوعة منتجة لجميع آثارها ولا يترتب على ذلك سوى تحديد جلسة أخرى بل قد سار القضاء على الأذن بالقيد يوم الجلسة .

إلا أن الشارع الأهل عندما عدل المادة ٣٦٣ مرافعات بالقانون رقم ٤ سنة ١٩١١ حتم حصول القيد في الاستئناف قبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة وإلا كان الاستئناف كأن لم يكن . وهذا الميعاد غير قابل للبد بسبب عطلة رسمية لأن غرض الشارع من هذا التعديل هو أن يتمكن قلم الكتاب من استحضار ملف الدعوى من محكمة أول درجة ليكون موجوداً يوم الجلسة كما هو ظاهر من المذكرة التفسيرية للقانون رقم ٤ سنة ١٩١١ المذكور ومحضر جلسة مجلس شوري القوانين عند أخذ رأيه فيه ..

المفكرة

« حيث ان محامى المستأنف عليه دفع بعدم جواز الاستئناف لقيد بعد الميعاد قاصداً بذلك اعتبار الاستئناف كأن لم يكن طبقاً للمادة ٣٦٣ مرافعات التي نصت على وجوب قيد الاستئناف قبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة والا كان كأن لم يكن . ورد محامى المستأنف عليه على هذا الدفع بان القاعدة العامة في المرافعات أن تمتد المواعيد ليوم التالى للعطلة وقد تبين من الاطلاع على عريضة الاستئناف ان القيد حصل في اليوم السابق ليوم الجلسة كما ان اليوم الذى سبق يوم القيد وكان يجب حصوله فيه كان يوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٣١ أى آخر أيام عيد النطر .

« وحيث انه يجب البحث اذاً فيما اذا كان ميعاد القيد المذكور يمتد الى اليوم التالى اذ لم ينص قانون المرافعات على ذلك كما نص في المادة ١٨ بالنسبة لمواعيد الاعلانات أو الحضور - كما هو ظاهر من سياق المواد - على أنه اذا كان اليوم الأخير من الميعاد يوم عيد يصير امتداد الميعاد الى اليوم الذى بعده .

« وحيث انه يظهر مبدئياً انه ليس هناك ما يمنع القيس قانوناً كما هو حاصل في مواعيد المعارضة والاستئناف في المسائل المدنية والجنائية لانحداد علة العذر بل قد قرر المرحوم أبو هيف بك ان ما جاء بالمادة ١٨ مرافعات يعتبر قاعدة عامة تسرى على كل مواعيد المرافعات - طبعة ثانية آخر رقم ٦٤٣ وانظر أيضاً الوجيز الطبعة الثانية في ذيل ص ٣٩٩ تحت عنوان مواعيد المرافعات وقرر العشماوى بك في الجزء الثانى رقم ١٦٧ ص ٩٨ ان الرأى المتبع هو أن نص المادة عام ويتناول كل اجراءات المرافعات مع اختلاف انواعها وقرر أيضاً في هامش (١) ص ٩٨ ان قاعدة امتداد المواعيد بسبب العطلة الرسمية معتبرة مبدئاً عاماً يطبق في كل المواعيد على اختلاف أنواعها ولا تقتصر على مواعيد المرافعات بل تتناول مواعيد القانون المدنى والتجارى والجنائى والادارى والمواعيد الاتفاقية - وقد اشار الى جارسونيه جزء ٢ رقم ٧٦ هامش ١٢ . ثم انه يمكن القول انه كفى الشارع تشدداً في أن بنى على عدم قيد الاستئناف أنه يصبح كأن لم يكن فلا يصح التشدد في التفسير ولا يوجد نص مثل هذا في القانون المختلط أو في القانون الفرنسى وفيما يتعاق بمحاكم أول درجة في القانون الاهلى لم يحدد الشارع ميعاداً للقيد وجرى العمل على حصوله في اليوم السابق للجلسة بل في يوم الجلسة باذن القاضى أو الرئيس . أما الشارع المختلط فانه قد نص في المادة ٤٣ مرافعات على وجوب حصول القيد في اليوم السابق على الجلسة على الاكثر ومع ذلك فقد جرى هذا القضاء على اجازة القيد يوم الجلسة اذا كان الخصم موجوداً - لوزينابك جزء أول طبعة ثالثة ص ١٥٣ وأبو هيف بك رقم ٧٥٢ ص ٥٤٤ والوجيز رقم ٤١٦ ص ٣٨١

وفي القانون الفرنسي طبقا للمادة ٥٥ ذكرى ٣٠ مارس سنة ١٨٠٨ يحصل القيد في اليوم السابق لليوم الذي يراى ان تنظر فيه الدعوى . وظاهر أن يوم الجلسة لا يحدد عادة الا في اعلان الحضور طبقا للرأى الذى ساد قضاء - دالوز العملى جزء ٩ رقم ٣١ ورقم ٤٦ ص ٦٥٨ و ٦٥٩ وجارسونيه جزء ٢ طبعة ثالثة رقم ١٩١ ص ٣١١ ورقم ٢١١ ص ٣٣٨ . فلا تأثير في القانون الفرنسى لعدم القيد على الدعوى وعلى اعلان الحضور فيها وكذلك في القانون المختلط وأمام محكمة أول درجة في الاهلى عدم القيد لا يسقط الدعوى ولا يقال من قيمة طلب الحضور وهو عمل داخلى لا يؤثر عدم القيام به على وجود الدعوى وأن الدعوى تعتبر رغم عدم قيدها مرفوعة منتجة جميع آثارها وكل ما يترتب على ذلك تحديد جلسة أخرى لقيد الدعوى قبلها بيوم - أبو هيف بك رقم ٧٥٢ و ٧٥٤ ص ٥٤٤ و ٥٤٥ والعشماوى بك جزء ٢ رقم ٢١٧ والأحكام الاهلية والمختلطة التى أشارا إليها كذا مجموعة منشورات لجنة المراقبة ١٨٩١ - ١٩١٣ رقم ١٦٤ - هذا مع ملاحظة ان الغرض من القيد فى الاصل هو استيفاء رسوم الدعوى فيتقيد القضاء بنظرها والفصل فيها - أبو هيف بك رقم ٧٤٩ ص ٥٤٣ وعشماوى بك الجزء الثانى رقم ١١٦ ص ١٢٧ وقد رأى المرحوم أبو هيف بك دون تردد أنه اذا وقع آخر الميعاد المحدد للقيد فى الاستئناف فى يوم عطلة رسمية صح القيد فى اليوم الذى يليه - هامش رقم ١٢٥٤ وكذلك محكمة الاستئناف فى حكمها الصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٤ فى الشرائع السنة الثانية رقم ٣٥ ص ١٢٣ .

« وحيث انه من جهة أخرى قد يؤخذ من

تحديد الميعاد بالساعات انه لا يصح ان ينقص بأى حال ولكن الثمان والاربعين ساعة يومان كاملان ولاشك أن ميعاد المعارضة فى الاحكام الغيابية المحدد بأربع وعشرين ساعة يمتد الى اليوم التالى اذا كان اليوم الذى يلى التنفيذ يوم عطلة وقد يفهم أيضا من عبارة النص ومن أن الشارع لم يقل كما قال فى الاجراءات الاخرى يجب ان يحصل القيد فى مدة كذا ان ميعاد القيد يبدأ من يوم اعلان المستأنف وينتهى قبل الجلسة بثمان واربعين ساعة وقد نهى الشارع عن القيد فى هذا الميعاد ولكن سواء قال الشارع انه يجب ان يحصل الاجراء فى مدة كذا او الى ما قبل الجلسة بمدة كذا فالنتيجة واحدة فكما يجب ان يحصل القيد فى غضون المدة الواقعة بين الاستئناف وقبل الجلسة بثمان واربعين ساعة كذلك يجب ان يحصل الاستئناف مثلا فى غضون المدة الواقعة بين تاريخ الاعلان وثلاثين أو ستين يوما بعده . وكما نهى الشارع عن القيد فى مدة الثمان والاربعين ساعة السابقة على الجلسة كذلك نهى عن الاستئناف بعد ثلاثين أو ستين يوما من تاريخ الاعلان . ثم انه فى حالة اعلان المستأنف عايه للمستأنف يجب على هذا ان يقيد استئنافه فى ظرف ثمانية أيام ولاشك ان هذا الميعاد يمتد الى اليوم التالى اذا وقع اليوم الثانى يوم عطلة والظاهر يقضى بان لا محل للتفريق بين القيدين

« وحيث ان كل ذلك لا يكتفى ويجب البحث عن غرض الشارع الاهلى من تحميمه القيد قبل الجلسة بثمان واربعين ساعة فى الاستئناف والا كان الاستئناف كأن لم يكن وهل هذا الغرض يسمح بمعد الميعاد بسبب العطلة أم لا ولذلك يلزم الاطلاع على المذكرة التفسيرية

للتعديل الذي ادخل على المادة ٣٦٣ مرافعات بالقانون رقم ٤ سنة ١٩١١ فأصبح ذلك من مقتضياتها كذلك يازم الاطلاع على الاعمال التحضيرية لهذا القانون المعدل وبالاطلاع على تلك المذكرة التفسيرية في ص ٢ من ماحق الوقائع الرسمية العدد رقم ٣٤ الصادر في ٢٧ مارس سنة ١٩١١ وجد انه جاء فيها ما يأتي « اما فيما يختص بقيد الاستئناف فالذي تقرر هو انه يجب حصوله قبل تاريخ الجلسة المحددة في الاعلان وانما اوجب النص الجديد القيد قبل الجلسة بثان واربعين ساعة على الاقل ليتمكن قلم الكتاب من استحضار ملف الدعوى وجاء في مناقشات مجلس شورى القوانين في ص ٣ من ذات الماحق المذكور أن اللجنة التي بحثت القانون المعدل وافقت عليه كما هو بدون ادخال تعديلات عليه وجاء في ص ٤ ان سعادة ناظر الحقانية قرر اثناء مناقشته : اما ما يتعلق بقيد الدعوى فيلزم أن يكون في أي تاريخ كان إنما قبل الجلسة بثمانية واربعين ساعة على الأقل . ولم هذا التقييد بمدة ثمانية واربعين ساعة على الأقل هو لأجل ان يتمكن قلم الكتاب من استحضار ملف الدعوى في ذلك الاجل وبعد ذلك قال سعادة الرئيس وماذا ترى الهيئة — استحسانه بالاجماع على موافقة المشروع كما هو كراى اللجنة .

« وحيث انه امام غرض الشارع المتقدم الذكر لايسع المحكمة قبول فكرة مد الميعاد لليوم التالى اذ لو امتد لقبول الجلسة باربع وعشرين ساعة اوليوم الجلسة اذا كان العيد أو العطلة (يومين أو أكثر قبل الجلسة مباشرة) لما بقى هنالك وقت يستطيع فيه قلم الكتاب احضار ملف الدعوى من محكمة جزئية ليست في مقر المحكمة الكلية

أو من محكمة ابتدائية ليست في مقر محكمة الاستئناف ويلاحظ فوق ذلك انه جاء في المذكرة التفسيرية والمناقشات المذكورة (٤٨ ساعة على الاقل) كما جاءت هذه العبارة في النص الفرنسي للمادة ٣٦٣ دون النص العربي وعلى أي حال ان كانت هذه العبارة لا تؤثر كما لم تؤثر على المحاكم المختصة في المادة ٤٣ عبارة (ان يحصل القيد في اليوم السابق على الجلسة على الاكثر) فان غرض الشارع لا يسمح بالمد كما تقدم ويجب حصول القيد قبل العطلة تحقيقا للغرض المتقدم . وقد جرى قضاء محكمة الاستئناف اخيرا على عدم المد لاسباب اخرى في ١٧ مارس سنة ١٩٢٩ — المحاماة السنة التاسعة رقم ٣١٣ ص ٥١٨ وفي ٢٨ مارس سنة ١٩٢٩ المحاماة السنة التاسعة أيضا رقم ٣٩٠ ص ٦٢٦ والمجموعة الرسمية سنة ١٩٢٩ رقم ١١٣ ص ٢٦٥ و ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٠ المحاماة السنة الحادية عشرة رقم ٣٦٢ ص ٧١٣)

(قضية احمد عثمان وحضر عنه الاستاذ نجيب سليمان ضد داود سعيد وحضر عنه الاستاذ كامل اسحق رقم ١٠٩ سنة ١٩٣١ استئناف - رئاسة وتنظرية حضرات احمد نشأت بك رئيس المحكمة والقاضيين صادق سعد وعبد السلام النحاس)

٥٤

محكمة طنطا الكلية الأهلية

٢ فبراير سنة ١٩٣٣ .

١ - وكالة - التزام الكفيل بطريق الوكالة المستتره . حق الوكيل في مطالبة المدين عند الاجل .

٢ - كفالة - حق الكفيل في مطالبة المدين بالدين أو ابرائه منه . أو ايداعه بالخزينة

المبادئ القانونية

١ - إذا كان منشأ التزام الكفيل بطريق الوكالة المستتره وهي التي يتعامل فيها الوكيل مع الغير باسمه خاصة مع أنه في الحقيقة يتعامل لحساب موكله فهو يعتبر أمام الغير أصيلا في

الالتزام إلا أنه في علاقته مع موكله يعتبر وكيلًا فقط . وله في حالة ما إذا طالبه الدائن شخصياً بوفاء دين موكله الحق المخول للكفيل في مطالبة المدين عند حلول أجل الدين ولو أجل الدائن المدين أجلاً جديداً ولم يبرته من الدين .

٢ - ليس للكفيل مطالبة المدين بدفع قيمة الدين إليه قبل قيامه بسدادده وإنما له مطالبة المدين بآرائه من الكفالة أو تقديم تأمينات تضمن له نتيجة رجوعه عليه بالدين فيما إذا اضطر لدفعه للدائن . كإله أن يطلب إلزامه بأيداع مبلغ الدين بخزينة المحكمة لهذا الغرض

المحكمة

« حيث ان المدعى رفع دعواه ضد المدعى عليهم يطلب الزامهم بأن يدفعوا اليه بالتضامن مبلغ ١٩٠٠ جنيه وفوائده بواقع ٩ ٪ سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية لغاية السداد الى آخر طلباته الواردة بصحيفة الدعوى بانها ذاك على أنه صدر للبنك الايطالى المصرى حكمان من المحكمة المختلطة ضده هو والمدعى عليه الثانى الحسينى أفندى على سليمان يقضيان بالزامهما بأن يدفعوا اليه بالتضامن مبلغ ١٧٠٠ جنيه والمصاريف والملحقات وأن هذا المبلغ لم يكن فى الواقع فى ذمتهم وإنما حقيقته دين على المدعى عليهم وأن البنك اتخذ الاجراءات التنفيذية ضد المدعى وفاء لمطلوبه الذى لم يسدده المدعى عليهم رغم مطالبة المدعى لهم بذلك

« وحيث ان المدعى عدل طلباته أخيراً الى طلب الحكم بمبلغ ١٨٩٥ جنيه و ٨٥٠ ملياً من ذلك مبلغ ١٧٠٠ جنيه قيمة الباقي من الحكين الصادرين من المحكمة المختلطة بما فى ذلك الفوائد لغاية ٩ أغسطس سنة ١٩٣٢ والباقي وقدره ٨٥٠ ملياً

و ١٩٥٠ جنيه قيمة الدين المطلوب له شخصياً من مورث المدعى عليهم المرحوم على السيد سليمان كما طلب فوائده المبلغ الاول بواقع ٩ ٪ سنوياً من ١٠ أغسطس سنة ١٩٣٢ لغاية السداد وفوائد المبلغ الثانى بواقع ٩ ٪ من يناير سنة ١٩٢٩ تاريخ وفاة المورث لغاية السداد الى آخر الطلبات الواردة بمذكرته الختامية

« وحيث ان المدعى عليه الثانى الحسينى أفندى على سليمان قد طلب هو الآخر الحكم له على باقى المدعى عليهم بما طلبه المدعى ثم عاد محاميه فاقصر على طلب الحكم له بنصف مبلغ ١٧٠٠ جنيه فقط بعد استبعاد مبلغ ١٩٥٠ جنيه و ٨٥٠ ملياً المطلوب للمدعى من المورث ولم يمانع المدعى فى هذا الطلب ثم عاد فى مذكرته الختامية فطلب الحكم له والمدعى بمبلغ ١٧٠٠ جنيه ضد ورثة المرحوم على السيد سليمان مع الفوائد والمصاريف كما طلب رفض دعوى المدعى فيما يختص بمبلغ ١٩٥٠ جنيه و ٨٥٠ ملياً واحتياطياً الحكم على عبدالعزیز على سليمان وأخوته السيد وزكيه وهانم ووالدتهم صبيحه على سليمان بما عساه أن يقضى به عليه من مبلغ ١٩٥٠ جنيه و ٨٥٠ ملياً

« وحيث ان المدعى عليهم عدا الثانى مع تسليمهم بأن المبالغ المحكوم بها للبنك الايطالى على المدعى والمدعى عليه الثانى إنما حقيقتها على الورثة الا أنهم دفعوا الدعوى فيما زاء عن مبلغ ١٩٥٠ جنيه و ٨٥٠ ملياً بمجملته دفعوا تلخص فى ان المدعى لم يدفع شيئاً مما حكم به عليه للبنك حتى يحق له الرجوع عليهم به وأن البنك متخذ الاجراءات التنفيذية ضدهم هم أيضاً وفاء لمطلوبه وانهم سددوا جملة مبالغ للبنك من أصل المحكوم به له من ذاك مبلغ ٦١٢ جنيه التى أوقع البنك الحجز عليها بخزينة المحكمة المختلطة ومبالغ أخرى بينوها فى

مذكرتهم رقم ١٩ دوسيه كما قالوا أن لهم هم أيضا حق الرجوع على المدعى بمبلغ ٤٨٩ جنبها قيمة المطلوب للمدعو سوى أفندي غالب من المدعى بضمانة مورثهم

« وحيث انه بالنسبة لأحقية المدعى في الرجوع على المدعى عليهم رغم انه لم يدفع لالبنك شيئا بالفعل فقد استند المدعى في ذلك تارة الى نظرية التعهد بالحصول على قبول الغير (le contrat de porte - fort) وتارة الى نظرية الاثراء على حساب الغير بلا سبب (enrichissement sans cause)

أو أعمال الفضولي (gestion d'affaires) المشار اليها بالمادة ١٤٤ مدني أهلي

« وحيث ان ما استخلصه المحكمة من وقائع الدعوى ومستنداتها ودفاع الطرفين فيها ان التزام المدعى والمدعى عليه الثاني قبل البنك الايطالي انما كان بطريق الوكالة المستترة (mandat dissimulé) وهي التي يتعامل فيها الوكيل مع الغير باسمه خاصة مع انه في الحقيقة يتعامل لحساب موكله ويغير عنه في هذه الحالة بالاسم المستعار (le prête - nom) فهو وان كان يعتبر أمام الغير اصيلا في الالتزام الا انه في علاقته مع موكله يعتبر وكيلا فقط ومن هذا يتبين أن دعوى المدعى فيما يتعلق بالمبالغ المحسوم بها للبنك انما تقوم على أساس عقد الوكالة « وحيث انه يتعين بعد هذا بحث ما اذا كان للوكيل أن يرجع على موكله اذا ما اتخذ الغير الاجراءات القضائية ضده من أجل الالتزام الذي تعهد به في حدود الوكالة حتى ولو لم يدفع الوكيل شيئا بالفعل الى ذلك الغير

« وحيث انه وان كان القانون لم ينص على هذه الحالة في باب التوكيل الا أن المادة ٥٠٣ من القانون المدني الأهلي المقابلة للمادة ٢٠٣٢ من القانون المدني الفرنسي وواردة في باب الكفالة تعطى الحق للكفيل في مطالبة المدين عند حلول

أجل الدين ولو أجل الدائن المدين أجلا جديدا ولم يبرء الكفيل من الكفالة - والمادة الفرنسية ذكرت صراحة حالة ما اذا طوّل الكفيل بالوفاء أمام القضاء ، أما المادة المصرية فلم تذكر هذه الحالة صراحة اكتفاءً بدخولها ضمن مائمت عليه (راجع كتاب التأمينات الشخصية والعينية لمحمد كامل مرسى بك الطبعة الثانية من صحيفة ٤٩ الى صحيفة ١٠٠ بند ٩٣ وما بعده والحاشية التي بها صحيفتي ٩٥ و ٩٦)

« وحيث انه من المقرر في فرنسا اعطاء الوكيل نفس هذا الحق الخول للكفيل اذا ما طالبه الدائن شخصا بوفاء دين موكله كما يفهم من عبارة الاستاذين كولان وكايتان بكتابهما في شرح القانون المدني الفرنسي بالجزء الثاني طبعه رابعه في نهاية صحيفة ٢٤٤ وتعليقات دالوز الجديدة على المادة ٢٠٠٠ من القانون المدني الفرنسي بنسخة ٢٤ وما بعدها لغاية ٣١ وكذلك من مقارنة نص المادة ٢٠٠٠ المذكورة بنص المادة ٢٠٣٢ من ذلك القانون وتعبير كليهما باللفظ indemniser التي تفيد معنى التضمين

« وحيث إن المحكمة ترى الأخذ بهذا المبدأ لعدالته ولانه لا يصح أن يكون مركز الوكيل في هذه الحالة أسوأ من مركز الكفيل المتضامن « وحيث إنه يتعين بعد هذا معرفة نوع الحق الخول للكفيل وبالتالي للوكيل في مطالبة المدين الأصلي قبل سداد الدين بالفعل وهل المقصود من هذا الحق إمكان مطالبة الكفيل أو الوكيل للمدين الأصلي بدفع قيمة الدين اليهما قبل قيامهما بالوفاء فعلا أم لا

« وحيث ان الرأي المعول عليه في هذا الشأن سواء في مصر أم في فرنسا يقتضي بأن ليس للكفيل مطالبة المدين بدفع قيمة الدين اليه قبل قيامه بسداده وانما كل ماله أن يطالب المدين ببراءته

من الكفالة أو تقديم تأمينات تضمن له نتيجة رجوعه عليه بالدين فيما اذا اضطر لدفعه للدائن كما له أن يطلب الزامه بإيداع مبلغ الدين بخزينة المحكمة لهذا الغرض (راجع بلائيول جزء ٢ طبعه سادسة صحيفة ٧٣٤ بند ٢٣٦ وموسوعة دالوز العملية جزء ٢ صحيفة ٢٧٣ بند ١٦٧ وكتاب التأمينات لمحمد كامل مرمى بك السابق الاشارة اليه صحيفة ٩٦ وحكم محكمة أسيوط الابتدائية الأهلية الصادر في ٩ مارس سنة ١٩١٨ ومنشور بالمجموعة الرسمية سنة ١٩ عدد ٨٠ صحيفة ١١٣)

« وحيث إن المدعى قد أظهر في جلسة المرافعة الاخيرة قبوله ايداع المبلغ الذي يقضى له به بخزينة البنك الا أن المحكمة ترى أن الايداع يجب أن يكون بخزينة المحكمة

.....
« وحيث إنه بالنسبة لطلبات المدعى عليه الثاني قبل باقى المدعى عليهم فهي مقيدة بما يطلبه المدعى الاصلى لانه انما انضم اليه في الطلب ولم يرفع دعوى خاصة به سواء أصلية أم فرعية قبل باقى المدعى عليهم ولذلك يتعين استبعاد المبالغ التي سددتها للبنك من ماله خاصة بما يقضى به في هذه الدعوى وحفظ الحق له في مطالبة من يشاء بها بدعوى على حدة . هذا فضلا عن أنه هو نفسه طلب ذلك في مذكرته الختامية . أما المبالغ التي لاتزال باقية للبنك في ذمته هو والمدعى وباقى المحكوم عليهم بحكمى ٢٠ مارس سنة ١٩٣٠ وأول مايو سنة ١٩٣٠ ألا نفذ ذكرهما فهذه اسوته فيها اسوة المدعى نفسه الذي تعهد وإياه بسدادها إلى البنك متضامنين نيابة عن الورثة مع ملاحظة الفارق بينهما وهو أن المدعى عليه الثاني ملزم أيضا شخصياً بسداد جزء من دين البنك بمقدار ما آل اليه من تركة والده المرحوم على السيد

سليمان أى بنسبة ثلاثة قراريط ونصف من ٢٤ قيراطا من التركة لأن دين البنك هو في الحقيقة دين على التركة كما تقدم ذكره وهذا بطبيعة الحال مع عدم الاخلال بما قد يتفق عليه بين الورثة بخلاف ذلك

(قضية محروس أقدى أحد سليمان وحضر عنه الاستاذ حسين سليمان ضد أحد أقدى على سليمان وآخرين رقم ٢٦٧ سنة ١٩٣٢ ك - رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد عزمى ونصيف الطوخى وإبراهيم كامل واصف)

٥٥

محكمة قنا الكلية الأهلية

١٥ فبراير سنة ١٩٣٣

- ١ - دعوى عمومية . المسائل الفرعية . حق القاضى الجنائى فى الفصل فيها
- ٢ - قوة الشيء المحكوم فيه . حكم القاضى الجنائى فى الدفوع الفرعية . لا يجوز أمام الحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به المبادئ القانونية

١ - ان من حق القاضى الجنائى فى القانون المصرى أن يفصل فى المسائل الفرعية التى يتوقف الفصل فى الدعوى العمومية على الفصل فيها كما إذا ادعى متهم فى قضية جنائية ملكية عقار وكان هذا الدفع يترتب عليه نفي الجريمة لأن القاضى المختص بالفصل فى جريمة يختص بتقدير العناصر المكونة لها والفصل فى المسائل التى ترفع بشأنها أى أن قاضى الموضوع هو قاضى الدفع .

ولا يمكن العدول عن هذه النظرية الا بنص صريح ولا يوجد نص فى القانون المصرى فى ذلك

٢ - ان حكم القاضى الجنائى فى هذه الدفوع لا يكون له قوة الشيء المحكوم فيه بل ان للمحكمة المدنية السلطة التامة فى تقديره فلها أن تأخذه بها ولها أن ترفضه لأن القاضى بتقديره هذا الدفع لا يفصل الا فى الطلب الاصلى وهو الدعوى العمومية وأما الدفع الفرعى فلم يكن من الطلبات الأصلية للخصوم وإنما يقدره القاضى بصفة

تبعية ليتوصل بذلك للفصل في الجريمة .
المحكم

« من حيث ان المدعين رفعوا هذه الدعوى بطلب تثبيت ملكيتهم الى ط ٤ عبارة عن ٥٨٤ مترا و ٨٤ سنتي وبوسطها زقاق صغير وهي المبينة بعريضة الدعوى وقالوا انهم يملكون هذه الارض بمقتضى عقد شراء من والدهم المرحوم عبد الكريم بك الهماري الآيلة له بمقتضى عقد شراء في ٩ يونيه سنة ١٩١٣ ومسجل في ٢٠ اكتوبر من السنة المذكورة وذكر المدعون انهم وضعوا يدهم على هذه الارض من عهد الشراء والبايع لهم من قبل

« وحيث ان المدعى عليه دفع بعدم اختصاص المحكمة مستنداً في ذلك على المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية قولاً منه بأن الارض موضوع النزاع طريق عمومي أعد للمنفعة العامة ثم طلب في الموضوع عدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بأحكام جنائية

« وحيث انه بالرجوع للأحكام المذكورة تبين ما يأتي : - أولاً - القضية نمرة ٥٧٠ سنة ١٩٢٤ مخالفات الاقصر وتتضمن هذه القضية اتهام فهم أفندي اسماعيل الهماري وعبد الواحد عبد الكريم (من المدعين في الدعوى الحالية) باشغال الطريق العمومية بوضع طوب ومونة أمام الواجهة القبلية للمكها وقد حكم في هذه القضية على المتهمين بالغرامة وتعويض ٤١٠ ملين للمجلس وقد نوه في أسباب هذا الحكم بأنه لا شك في أن الارض موضوع المخالفة ملك لعبد الكريم بك (البائع للمدعين) بمقتضى عقد شراء من سنة ١٩١٣ ومسجل في ٢٠ أغسطس سنة ١٩١٣ ثم ذكر في الوقت نفسه في الحكم أنه ثبت للمحكمة أن الطريق المذكور مستعمل للمرور

من منذ ٢٠ سنة وان حق المرور من حقوق الارتفاق ويكتسب بمضى خمس عشرة سنة الى آخر ما ذكر بهذه الاسباب . وقد استأنف المتهمان هذا الحكم وقضى في الاستئناف بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٢٦ بعدم قبول الاستئناف كما هو مؤثر بذلك على حكم محكمة أول درجة في قضية المخالفة المذكورة المرفقة بهذه الدعوى . ثانياً - القضية نمرة ٥٧١ سنة ١٩٢٤ مخالفات الاقصر وتتضمن هذه القضية اتهام نفس المتهمين المذكورين آنفاً على أنهما تجارياً على اقامة حاجز من الخشب خارجاً عن خط التنظيم على مدخل حارة العمارة - وقد حكم فيها بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩٢٥ بغرامة والازالة وأشارت المحكمة في الاسباب الى الحكم السابق والى أن الحكومة اكتسبت حق استعمال حارة الهماري (الطريق موضوع المخالفة) بمضى خمس عشرة سنة وان هذه الحارة سرت عليها لائحة التنظيم بمرسوم ملكي صدر في ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٢ وقد استأنف المتهمان هذا الحكم وقضت محكمة ثاني درجة في ١٥ يولييه سنة ١٩٢٦ بالبراءة - قضية نمرة ١٥٩٧ - كما هو مؤثر بذلك على هامش الحكم في القضية المذكورة المرفقة بهذه الدعوى « وحيث انه بعد سرد الوقائع المتقدمة يجب البحث في طلبات الخصوم

عن الرفع بمصرم الاختصاص
« من حيث انه بناء على المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية فان هذه المحاكم ممنوعة من الفصل في ملكية الاعيان المتعلقة بالاملاك الاميرية العمومية الا أن هذا لا يمنع هذه المحاكم من حقها في البحث اذا كانت الاعيان المتنازع عليها هي حقيقة مخصصة للمنافع العامة أولاً ، لأن موضوع النزاع في هذه الحالة هو صفة الاملاك المقول بأنها من المنافع العمومية التي يدعى بملكيتها ملكية خاصة اذا

كانت حائزة لهذه الصفة أولاً ، وقد حكمت بذلك محكمة الاستئناف الاهلية (مجلة الشرائع سنة أولى من ٤٧ . نمرة ٢٧٣)

« وحيث ان المدعين في هذه الدعوى أنكروا على المدعى عليه دعواه كما سبق الاشارة إلى ذلك وذكروا أنهم يمتلكون الأرض الحاصل بشأنها النزاع استعمالاً خاصاً واذن فالنزاع قائم على صفة العين المتنازع فيها اذا كانت من المنافع العامة أولاً ويكون الدفع بعدم الاختصاص في غير محله ويتعين رفضه

عن الرفع بعزم جواز نظر الدعوى

سبب الفصل فيها

« من حيث انه لا نزاع في انه من حق القاضي الجنائي في القانون المصري أن يفصل في المسائل الفرعية (Questions préjudicielles)

التي يتوقف الفصل في الدعوى العمومية على الفصل فيها كما اذا ادعى متهم في تهمة جنائية ملكية عقار وكان هذا الدفع يترتب عليه نفي الجريمة والحكمة في ذلك ان القاضي المختص بالفصل في جريمة يختص بتقدير العناصر المكونة لها والفصل في المسائل التي ترفع بشأنها أي ان قاضي الموضوع هو قاضي الدفع le juge de l'action est le juge de l'exception

ولا يمكن العدول عن هذه القاعدة إلا بنص صريح وقد أصدرت المحاكم المصرية عدة أحكام تأييداً لهذه القاعدة فقضت محكمة النقض بأنه لا يوجد نص في القانون المصري يقضي بأنه إذا توقف الحكم في جنائية على الفصل في ملكية عقار فيجب على المحكمة الجنائية أن توقف النظر في الجنائية وتحيل على المحكمة المدنية (نقض ١٩ مارس سنة ١٩٠٥ ع ٥ عدد ٩٩) وصدرت أحكام أخرى بهذا المعنى ولا يستثنى من ذلك إلا

مانص عنه من هذه المسائل الفرعية في المادتين ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية اللتين نصتا على ان هذه المسائل تخرج عن اختصاص القاضي الاهلي بوجه عام سواء أكان قاضياً جنائياً أم مدنياً

« وحيث انه يجب مع هذا أن يلاحظ أن حكم القاضي الجنائي في هذه الدفوع لا يكون له قوة الشيء المحكوم فيه بل ان للمحكمة المدنية السلطة التامة في تقديره فلها أن تأخذه ولها أن ترفضه لأن القاضي بتقديره هذا الدفع لا يفصل إلا في الطلب الأصلي وهو الدعوى العمومية وأما الدفع الفرعي لم يكن من الطلبات الأصلية للخصوم وإنما يقدره القاضي بصفة تبعية ليتوصل بذلك للفصل في الجريمة وقد حكمت محكمة النقض الفرنسية بأنه متى كانت المحكمة الجنائية مختصة بالفصل بصفة فرعية في مسألة مدنية يرتبط حلها بتقدير الجريمة فإن الحكم الذي يكون قد صدر في نفس هذه المسألة من المحكمة الجنائية لا يمنع المحكمة المدنية من أن تفصل في هذه المسألة بعكس ذلك الحكم فإنه لما كانت الطلبات مختلفة فلا محل لتطبيق قواعد قوة الشيء المحكوم به (نقض ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٤٠ تعليقات دالوز مادة ٣ ك ١١٩ . راجع فيما تقدم كتاب المبادئ الأساسية للتحقيقات والاجراءات الجنائية للأستاذ زكي بك العرابي ص ٥٥ وما بعدها لغاية ٦٠)

« وحيث انه لذلك يكون الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في غير محله ويتعين رفضه

عمه الموضوع

« من حيث ان المدعى عليه يقول ان الطريق موضوع النزاع مستعمل للمرور بدون انقطاع مدة تزيد عن الخمس عشرة سنة وانه بناء على ذلك تكون الحكومة امتلكت حق استعماله للمرور العام بمضى المدة

« وحيث ان المدعين يشكرون عليه ذلك ويقولون انهم يملكون هذا الطريق واتهموا بوضع اليد من تاريخ تملكهم والباقي لهم من قبل ذلك ويتعين ازاء هذا الحالة الدعوى على التحقيق ليثبت كل طرف ما يدعيه بالبينه وغيرها وينفى الآخر ذلك ولا عبرة بالمرسوم الذى صدر فى سنة ١٩٢٤ باعتبار ارض النزاع من المنافع العامة حيث لم يدفع لاصحاب هذه الأرض ثمنها للنزاع فى الملكية ولا شك انه من صالح المدعين مع صدور المرسوم المذكور وعدم حصولهم على الثمن أن يحصلوا على حكم بالملكية حتى يمكن أن يرجعوا بذلك على الحكومة مادام ان هذه الاخيرة تنازعهم فى الملكية (قضية الشيخ محمود عبد الكريم وآخرين وحضر عنهم الاستاذ بالسبوس بطرس ضد مجلس على الاصر رقم ٢٠٨ سنة ١٩٢٥ ك - رئاسة وعضوية حضرات مصطفى رشدى بك رئيس المحكمة والقاضين حافظ عيسى عمار افندى ومحمد شفيق الصيرفى افندى)

٥٦

محكمة مصر الكلية الأهلية .

١٨ فبراير سنة ١٩٣٣

١ - اجارة أشخاص - حكمة المادة ٤٠٧ مدنى أهلى . حق صاحب العمل فى العدول عن اتمامه بالفسخ أو الايقاف . حق المقاول فى التعويضات .

٢ - اجارة أشخاص - ايقاف العمل - حق استثنائى لصاحب العمل . نفاذ كافة شروط العقد الاخرى .

٣ - تعويض عن فسخ عقد مقاوله . ماصرفه المقاول والارباح التى تنتج من المقاوله

المبادئ القانونية

١ - ان الحكمة التشريعية التى وضعت من أجلها

المادة ٤٠٧ مدنى أهلى على خلاف القياس من أن كل عقد تبادل هو شريعة المتعاقدين بحيث لا يجوز التعديل فيه أو فسخه بغير رضائهما حتى تمكن صاحب العمل من العدول عن اتمام العمل لظروف اعترضته بعد التعاقد بحيث

يصبح العمل موضوع التعاقد غير محقق لآية مصلحة له أو أنه قد أحاط به من الصعوبات المالية ما يجعله فى حالة استحالة مادية من الاستمرار فى سبيل تنفيذ العمل والصرف عليه وليس للمقاول والحالة هذه أن يشكو من شيء فقد حق له بحكم القانون أن يتقاضى جميع ما يكون قد صرفه على العمل الى يوم اعلانه بالايقاف أو الفسخ على حد تعبير المشرع الفرنسى مضافاً إليه جميع ما كان يعود عليه من ربح فيما إذا تم العمل تنفيذاً للعقد ٢ - ليس لأحد الطرفين فى عقد مقاوله حق

التعديل فيه الا برضاء الآخر فان اجماع الفقهاء على أن الايقاف من جانب صاحب العمل حق استثنائى له اجازته المشرع درأاً لظروف لم تكن فى حسبان وقت التعاقد . وان العقد فيما عدا ذلك يظل ملزماً للطرفين بجميع شروطه كما هى الحال فى العقود الثنائية الالتزامات فلا يملك صاحب العمل الا حق ايقاف العمل نهائياً مما يؤدى الى فسخه أو الاستمرار فى العمل تنفيذاً له

٣ - ان ما يحق للمقاول من تعويض فى حالة ايقاف العمل هو جميع المصاريف التى يكون قد اضطر الى صرفها فى سبيل تنفيذ العمل وفقاً لشروط العقد مضافاً إليها جميع الارباح التى كانت تنتج للمقاول من تنفيذ العمل وقبل أن يصرف الوقت الذى تعاقد عليه بشأنه . ولكنه لا يستحق تعويضاً عن حرمانه من ربح كان محتملاً الحصول عليه من صفقة أخرى ولم يرتبط بهذا التعاقد الذى استعمل فيه صاحب العمل حقه فى ايقافه

المحكمة

« من حيث ان محصل وقائع الدعوى الثابتة من

مرافعة الطرفين وما استندا اليه من مذكرات ومستندات أنه بتاريخ ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٧ كلف للمدعى بالعودة من باريس بإشارة برقية أرسلها اليه وزير الأشغال بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٧ بعمل تمثالين للمنفور له سعد زغلول باشا واقامتهما بمدينة القاهرة والاسكندرية . وأنه بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٧ كان هذا المشروع موضع نظر مجلس النواب ثم أعيد النظر فيه أمام المجلس بمجلسه ٢ مايو سنة ١٩٢٨ لمناسبة مناقشة ميزانية مصلحة المباني وانتهى الأمر بتقرير اعتماد مبلغ ٤٥٠٠٠ ج لتنفيذه ثم ناقشه مجلس الشيوخ بمجلسه ١٦ مايو سنة ١٩٢٨ فأقره باقراره الميزانية الخاصة بمصلحة المباني كما وردت من مجلس النواب ، وأنه بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٠ أعيد استدعاء المدعى من باريس بإشارة برقية أرسلها اليه وزير الأشغال يخطر فيه بانه قد عهد اليه أمر اقامة التمثالين ويكلفه بسرعة العودة الى مصر ، فعاد وتعاقد مع وزارة الأشغال بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٣٠ بمقتضى العقد المقدم من المدعى والمشرط فيه أن يقوم المدعى بتسليم التمثالين قبل يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢

« ومن حيث انه تنفيذاً للعقد المذكور تسلم المدعى من وزارة الأشغال المكانين اللذين أعدا لاقامة التمثالين في ٢٥ مارس سنة ١٩٣٠ سلمته مصلحة التنظيم ميدان الاسماعيلية وفي أول ابريل سنة ١٩٣٠ سلمته بلدية الاسكندرية ميدان زغلول . غير أن وزارة الأشغال رغبت بعد ذلك في استبدال ميدان الاسماعيلية بالجزيرة فأخطرت المدعى بذلك في ٣٠ ابريل سنة ١٩٣٠ وقبل المدعى هذا القرار في التاريخ المذكور وفي ١٧ يونيو سنة ١٩٣٠ تسلم المدعى جزءاً من حديقة الجزيرة لجعلها ورشة لاجراء الاعمال اللازمة

لتهيئة تمثال القاهرة . ثم جاء المدعى بعد ذلك بتاريخ ٣ يولييه سنة ١٩٣٠ فسلم الوزارة نموذجي التمثالين وفقاً للشرط الوارد بالمادة ١٤ من العقد - بمقتضى محضر التسليم المحرر بتاريخ ٣ يولييه سنة ١٩٣٠ والموقع عليه من أعضاء اللجنة التي عهد اليها بتسليمها منه والذي تقر فيه اللجنة بان النموذجين مطابقان للمواصفات الموضوعة طبقاً للشروط العقد حتى يجري العمل على نسقهما فسلمته وزارة الأشغال بناء على ذلك القسط الثاني البالغ قدره ٥٠٠٠ جنيه

« ومن حيث ان وزارة الأشغال جاءت بعد ذلك بتاريخ ٩ أغسطس سنة ١٩٣٠ فارسلت الى وكيل المدعى المسير نيكولا ييدس خطاباً تقول فيه « وحيث انه من المنظور تعديل ميدان الجزيرة بالقاهرة تعديلاً ربما أدى الى تغيير محور التمثال . وحيث انه من المنظور أيضاً نقل موقع تمثال الاسكندرية من ميدان سعد باشا زغلول الى ميدان آخر فخرجوكم ايقاف نقل الاحجار من اسوان الى الموقعين الحاليين للتمثالين وعدم البدء في انشاء الاساسات لها وذلك الى أن تبت الوزارة نهائياً في أمر الموقعين » فاجابها المدعى بخطابه المؤرخ في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣٠ عقب وصول الخطاب المذكور اليه بباريس وفيه يحتج على هذا القرار ويحتفظ لنفسه بما قد يترتب عليه من تعويضات ويذكر أنه لا يرى ازاء ماورد به بدا من ترك باريس حيث يقوم بالاعمال الخاصة بالتمثالين المشار اليهما بالعقد القائم بين الطرفين وينوه عما قد ينشأ عن ذلك من أضرار . ثم الحق خطابه هذا بآخر هو المحرر بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩٣٠ وفيه يلفت نظر وزارة الأشغال الى ان الاعمال في التمثالين قد تقدمت في جميع نواحيها تقدماً لا يسمح بأي تأجيل أو تأخير وأنه بحكم الحالة يرى نفسه

ملزماً بالاستمرار في العمل طبقاً لأحكام العقد
المحرر بينه وبين الحكومة بتاريخ ١٩ مارس
سنة ١٩٣٠

« ومن حيث ان مفتش مباني قبلى القاهرة
أرسل بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٣٠ خطاباً الى المدعى
ورد في صدره أنه « خاص بتمثال » المقفولة
سعد باشا زغلول بالجزيرة بالقاهرة يخبره فيه
« بأيقاف عمل الاساسات وخلافها للتمثال لانه
منظور تعديل الموقع في نفس المكان وانه اذا قام
المدعى بأى عمل بعد هذا الامر كان ملزماً
بالمصاريف التى قد تترتب على إزالته » فأجاب
المدعى على ذلك بخطابه المحرر بتاريخ ١٤ سبتمبر
سنة ١٩٣٠ وفيه يذكر الوزارة بخلو خطابها من
تحديد المدة المطلوب إيقاف العمل فيها وان في
ذلك اخلالاً بشروط التعاقد قد يترتب عليه ضرر
بليغ لصالح العمل خصوصاً في الحالة التى وصل
اليها . ويطلب بناء على ذلك افادته عما اذا كانت
الوزارة تصر على ما جاء بخطاب ٩ أغسطس سنة
١٩٣٠ أو أنها تكتفى بخطاب مفتش المباني المؤرخ
في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٣٠ ثم الحق خطابه
المذكور بأخرى في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٠ يطلب
فيه من الوزارة الافصاح بصورة صريحة عما عولت
عليه بشأن العمل في التمثالين في المدة التى ترغب
وقف العمل فيها مع بيان وتحديد العمل المرغوب
وقفه في التمثالين أو في أحدهما ويصر على أن تأخر
العمل المكلف به قد يضر به ضرراً بليغاً وبصفة
خاصة بالنسبة لطبيعة العمل والحالة التى وصل اليها
الآن فاجابته الوزارة في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٠
بخطاب ذكرت فيه « أنه نظراً لما رؤى من ضرورة
تعديل ميدان الجزيرة بالقاهرة مما قد يترتب
عليه تغيير موقع التمثال في الميدان المذكور أو
نقله الى موضع آخر أو احداث تغيير في ارتفاعه
ولما أبدته بلدية الاسكندرية من الرغبة في اشراكها

في اقرار شكل تمثال الاسكندرية وقاعدته بمما قد
يترتب عليه احدى النتائج المذكورة فقد أصبح
من المتعين ايقاف جميع الاعمال الخاصة بالتمثالين
وذلك ريثما تتخذ الحكومة قراراً نهائياً فيما تقدم.
وبما أنه بسبب ايقاف العمل أصبح بقاء الاسوار
في موقعي التمثالين وماحقتهما بكل من المدينتين
دون ضرورة أو حاجة ماسة من شأنه اعاقا المرور
العام وتشويه منظر الميدانين فقد أصبح من
الضرورى ازالة هذه الاسوار فوراً على أن لا تعاد
بطبيعة الحال الا بعد اتخاذ القرار النهائي المذكور
واخطاركم به »

« ومن حيث ان المدعى أنذر وزارة الاشغال
بناء على خطابها الاخير بانذار أعلن اليها بتاريخ
٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣٠ يكلفها فيه رسمياً باداء
القسط الثالث البالغ قدره ٨٠٠٠ جنيه والذي
يستحق الوفاء عند وصول أحجار التمثالين الى
موقعيهما وفقاً لنص البند السابع عشر من عقد
الاتفاق وانه قد أتم قطع هذه الاحجار وتجهيزها
لنقل فعلاً وأعد المعدات اللازمة لذلك ويذكرها
فيه بأنه قد بدأ عمله عقب التعاقد مع الوزارة
مباشرة وانه قد تعاقد فعلاً في مصر وفي الخارج
مع آخرين من المقاولين والمساعدين للاستعانة
بعمالهم وان هؤلاء قد بدأوا أعمالهم وساروا
فيها شوطاً بعيداً وانه ليس في وسعه والحالة هذه
أن يلزمهم بتأخير العمل أو وقفه بدون تعويضهم
عن الاضرار التى تلحق بهم لهذا السبب وان
من الاعمال مالا يمكن تعطيله بحال من الاحوال
بعد البدء فيه لما يترتب على هذا التعطيل من
اتلاف العمل يرمته واعادته مرة أخرى وانه
متمسك بجميع شروط العقد المحرر بينه وبينها
وانه لذلك يصرح برفضه تنفيذ ما طلبته منه
الوزارة من رفع الاسوار القائمة حول موقعي
التمثالين وأن لها أن تتخذ ما شاءت من الاجراءات

الإدارية بحيث تكون مسؤولة قبله شخصيا وقبل من تعاقد معهم ثم جاء في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣٠ فأقام هذه الدعوى طالبا أن يقضى له بإلزام وزارة الأشغال بأن تدفع له قيمة القسط الثالث المتقدم ذكره وسارت الدعوى الى جلسة ١٨ ابريل سنة ١٩٣١ حيث صدر الحكم التمهيدى بنذب خبير لاداء المأمورية المبينة بأسبابه . ثم جاء المدعى في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣١ فأندرج وزارة الأشغال بانذار وهو الذى أشارت اليه بالصحيفة رقم ١٢ من مذكرتها الاولى وانتهى الامر بوزارة الأشغال الى التقرير بجلطة ٢ ابريل سنة ١٩٣٢ بما نصه (بان الحكومة قررت قبل الآن ايقاف العمل وأبلغت المدعى ذلك ثم قررت الحكومة العدول عن المشروع لاسباب مالية والفسخ حصل وكل ما هنالك يطالب بالتعويض) وعند المدعى طلباته بناء على ذلك بمقتضى العريضة التى أعلنت بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٢ طالبا أن يقضى له بمبلغ ٢٤٤٠٨ جنيها و ٦٠٠ مليما مقابل : — (١) قيمة الاعمال التى قام بها و أعمالها فعلا (٢) تعويض الخسارة التى لحقت من أول اكتوبر سنة ١٩٣٠ الى أول ابريل سنة ١٩٣٢ وهى المدة الواقعة بين تكليف الوزارة له بوقف العمل وبين اعلانها بالعدول عن المشروع نهائيا وهى المدة التى يقول انه لم يكن فى استطاعته أن يرتبط بأى عمل آخر فى خلالها لاحتمال مطالبته بالاستمرار فى العمل من قبل الوزارة فى أى وقت (٣) مصاريف الانتقال عدة مرات من باريس الى مصر بسبب تردد الوزارة معه فى تصرفاتها (٤) قيمة المصاريف التى تحملها بسبب هذا التقاضى الذى اضطر اليه بسبب تصرفات الوزارة المخالفة لتعهداتها ويقول المدعى بعد ذلك انه بالنسبة للاعمال التى تمت فان خيرا الطرق لتقدير قيمتها هو احتساب

قيمة الاعمال التى لم تتم فعلا (وكلها غير فنية) وخصم قيمتها من قيمة المقاوله المتفق عليها مع الوزارة وقدرها ٤٣٠٠٠ ج وان الاعمال التى لم تتم لا تتجاوز ١٣٣٩١ ج و ٤٠٠ م وانه يجب أن يخصم قيمة الاعمال التى لم تتم سالفه الذكر من قيمة المقاوله يكون الباقي ٢٩٦٠٨ ج و ٦٠٠ م يخصم منه مبلغ ٢٠٠٠ ج مقابل اتعاب المدعى فى مراقبة الاعمال التى لم تتم فيصبح الباقي بعد ذلك ٢٧٦٠٨ ج و ٦٠٠ م وهو ما يدعى باستحقاقه له قبل الوزارة عن الاعمال التى اتتها فعلا يخصم منه مبلغ ١٠٠٠ ج الذى قبضه يكون الباقي ١٧٦٠٨ ج و ٦٠٠ م وهو ما يجب على الوزارة دفعه . وان الخسارة التى لحقت بسبب حرمانه من الارتباط بأى عمل آخر طوال هذه المدة التى ترددت فيها الوزارة عن ابداء رأيها بالعدول عن مشروع اقامة التماثيل لا يمكن تقدير تعويضها باقل من مبلغ ٥٠٠٠ ج وان مصاريف انتقاله من مصر الى باريس عدة مرات قد بلغت ٨٠٠ ج وان الوزارة مسؤولة أيضا عن المصاريف القضائية التى اضطر الى اتخاذها والتى كلفتها مبلغ ١٠٠٠ ج

« ومن حيث ان الحكومة جاءت بجلطة المرافعة الاخيرة فأقامت دعوى فرعية تطلب فيها الحكم بإلزام المدعى بأن يدفع لها ٦٣٣٢ ج و ٢٠٠ م مع فوائد بواقع خمسة المائة سنويا ابتداء من اليوم المذكور الى أن يحصل الوفاء بناء على أن ما وصل الى يد المدعى فعلا وقدره ١٠٠٠٠ جنية يتجاوز مجموع ما يستحقه عن الاعمال التى اتتها وما يستحقه من كسب بالمبلغ المطالب به

« ومن حيث ان مدار البحث فى الواقع ينحصر فيما اذا كان ذلك الايقاف الذى كلف به المدعى فى الدعوى الأصلية من قبل الحكومة كان ايقافا مؤقتا مع استمرارها محتفظة بنية تنفيذ العقد

وفقا لشروطه أو أنه كان إيقافا نهائيا لم تقصد الحكومة به الافسخ العقد واعتباره غير قائم وهل تملك الحكومة وهي صاحبة العمل - على حد تعبير المادة ٤٠٧ مدني - حق طلب الايقاف المؤقت وما يمكن أن يرتبه القانون من الآثار في كلتا الحالتين

« ومن حيث ان المحكمة ترى أنه لتقدير إحدى الوجهتين السالف ذكرهما أو الأخرى يتعين أولا البحث في حقيقة الغرض المقصود من المادة ٤٠٧ مدني والحكمة التشريعية التي أريد تحقيقها من وضعها ومدى تطبيقها على ظروف الدعوى الآن على ضوء تلك الوقائع السابق إبدائها تفصيلا تقريراً لحقيقة موقف كل من الطرفين إزاء الأخرى

« ومن حيث انه ليس ثمة شك في أن المشرع المصري انما استمد الحكم الوارد بالمادة ٤٠٧ م . أهلي من المادة ١٧٩٤ من القانون الفرنسي مع فرق طفيف في التعبير فبينما يقول المشرع الفرنسي *le maître peut resilier* اذا بالمشرع المصري يعبر عن ذلك بقوله :

Le maître peut arrêter le travail .
وبعبارة أخرى فان المشرع المصري لم يأت بذكر لكلمة الفسخ بل اكتفى بعبارة الايقاف بينما المشرع الفرنسي لم يذكر في مادته سوى عبارة الفسخ مع اتفاق المادتين فيما يترتب على الايقاف أو الفسخ وهو أن يدفع صاحب العمل جميع الربح الذي كان ينتج للمقاول من تنفيذ العمل « ومن حيث ان المحكمة التشريعية التي وضعت من أجلها المادة المذكورة على خلاف القياس من أن كل عقد تبادل *bilateral* هو شريعة المتعاقدين بحيث لا يجوز التعديل فيه أو فسخه بغير رضاهما هي تمكين صاحب العمل من العدول عن اتمام

العمل لظروف اعترضته بعد التعاقد بحيث يصبح العمل موضوع التعاقد غير محقق لآلية مصلحة له أو انه قد احاط به من الصعوبات المالية ما يجعله في حالة استحالة مادية من الاستمرار في سبيل تنفيذ العمل والصرف عليه وليس للمقاول والحالة هذه ان يشكو من شيء فقد حق له بحكم القانون ان يتقاضى جميع ما يكون قد صرفه على العمل الى يوم اعلانه بالايقاف أو الفسخ على حد تعبير المشرع الفرنسي مضافا اليها جميع ما كان يعود عليه من ربح فيما اذا تم العمل تنفيذا للعقد - (راجع البانديكت جزء ٢٧ صفحة ٩٥٤ نبذة ١١٨٣ - ودالوز رابرتوار جزء ٣٠ صفحة ٥٧٦ نبذة ١٦١ وكاربنتيه جزء ٢٦ ص ٧٨٥ نبذة ١٣١٥ - وبلانيول طبعه سنة ٢٣ التاسعة الجزء الثاني صفحة ٦٣٧ نبذة ١٩٠٧) « ومن حيث انه مما يلفت النظر حقا ما سار عليه هؤلاء الشراح عند مناقشتهم لهذه المادة وبيان المحكمة التشريعية من وضعها من التعبير بعبارة الفسخ تارة وبالايقاف تارة أخرى باعتبار أن للاثنتين حكما واحدا هو التعويض الذي نصت عليه المادة ١٧٩٤ مما سبق بيانه - راجع بلانيول السالف ذكره صفحة ٦٢٧ للتعليق على نص المادة ودي هلس جزء ثالث صفحة ٣٥ نبذة ٧٨)

« ومن حيث انه مما يزيد الأمر جلاء ان النص المصري للمادة ٤٠٧ لم يرتب أي حكم على طلب الفسخ ولا آتى بذكر له - وان النص الفرنسي للمادة ١٧٩٤ لم يرتب حكما خاصا على الايقاف ولا آتى بذكر له - بينما رتب النصان نتيجة واحدة للحالتين - فلمحكمة ان تقرر بحق أن المقصود بعبارة الايقاف الواردة بالمادة المصرية هو الفسخ بعينه المنصوص عنه في المادة (١٧٩٤ فرنسي)

« ومن حيث إن المحكمة ترى من مجموع ما سبق ذكره أن الغرض من الإيقاف الذي نصت عليه المادة ٤٠٧ م . إنما هو الإيقاف النهائي المعبر عنه بالفسخ فسحا يؤدي إلى تسوية مركز كل من الطرفين قبل الآخر بصفة نهائية . فالقول إذن بأن أثر العدول في علاقة دباحب العمل بالمقاول واحد سواء كان العدول نهائيا أو مؤقتا وهو فسخ العقد بين الطرفين وتحديد مركز المقاول بانحصار حقه في التعويض قول لا يتفق مع الواقع ولا سند له من القانون ولا من الحكمة التشريعية التي قصد بها الشارع إعطاء هذا الحق الاستثنائي إلى صاحب العمل لأنه من واجب صاحب العمل أن يجعل المقاول في حالة تؤدي إلى تصفية مركزه بصفة نهائية مؤقتا بأن العقد قد انتهى أمره بحيث أصبح غير قائم وإن تسوية العلاقات التي استمرت بين الطرفين لغاية الفسخ قد ترك حكمها للقانون فلا يملك صاحب العمل والحالة هذه طلب الاتيان بصفة مؤقتة أو بصفة غير صريحة تشعر بتردد في حقيقة نيته وما يقصده من هذا الطلب

« ومن حيث أن مجرد استعراض الوقائع السابق إيرادها تفصيلا والرجوع إلى المكاتبات التي تبودلت بين الطرفين يكفيان للقول بأن الحالة التي ترتبت على المكاتبات المذكورة كانت حالة غموض وإبهام وتردد طالما شك منها المدعى وطلب الإفصاح عنها بصفة صريحة تجمله في حل من تسوية مركزه بصفة نهائية وظلت الحال على ذلك إلى أن انتهى الأمر أخيرا بجلسة ٢ أبريل سنة ١٩٣٢ بتصریح مندوب وزارة الأشغال بأنها قد قررت نهائيا العدول عن إتمام العمل واعتبار العقد القائم بين الطرفين مفسوخا فقد بدأت المكاتبات من جانب وزارة

الأشغال في ٩ أغسطس سنة ١٩٣٠ حيث أخطرت المدعى بإيقاف نقل الأحجار من أسوان إلى موقع التمثالين وعدم البدء في إنشاء الأساسات لهما لاحتمال تعديل ميدان الجزيرة بالقاهرة تعديلا ربما أدى إلى تغيير محور التمثال ونقل موقع تمثال الاسكندرية وذلك إلى أن ثبت نهائيا في أمر الموقعين ثم تلا ذلك خطاب مفتش مباني قبل القاهرة المحرر بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٣٠ والوارد في صدره أنه خاص بتمثال القاهرة وفيه يطلب إيقاف عمل الأساسات وخلافها للتمثال المذكور لأنه منظور تعديل الموقع في نفس المكان . وفي ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٠ أرسل وزير الأشغال إلى المدعى خطابه الأخير وفيه يطلب إيقاف جميع الأعمال الخاصة بالتمثالين ريثما تتخذ الحكومة قرارا نهائيا نظرا لما رؤى من ضرورة تعديل ميدان الجزيرة بالقاهرة مما قد يترتب عليه تغيير موقع التمثال في الميدان المذكور أو نقله إلى موضع آخر أو أحداث تغيير في ارتفاعه ولما أبدته بلدية الاسكندرية من الرغبة في إشراكها في إقرار شكل تمثال الاسكندرية وقاعدته مما قد يترتب عليه إحدى النتائج المذكورة فكان المدعى يجيب على هذه المكاتبات بأنه لا يعرف حقيقة ما يريد بها من فسخ العقد أو إيقافه ومدى هذا الإيقاف مع تقرير حقه فيما يترتب على مثل هذا التعديل الذي ورد ذكره بها من تضمينات مقابل ما يحدده التأخير في تنفيذ العقد من أضرار محققة له

« ومن حيث أن القول بأن العقد قد أبرم على وجه السرعة . أو أنه لم يؤخذ رأي المصالح المختصة قبل البدء في الأمر أمر لا يعنى المدعى كثيرا فقد تم التعاقد بتوقيع وزير الأشغال ممثلا لجهة الحكومة كطرف فيه . ووقع المدعى بناء (٢-٩)

على ذلك كطرف ثان فأصبح العقد ملزماً للطرفين على السواء منتجاً لكل آثاره القانونية « ومن حيث ان الثابت من مجموع تلك المكاتبات المتقدم ذكرها انه لم يكن مقصوداً من طلب الايقاف المنوه عنه فيها العدول عن المشروع وفسخ العقد . فالخطاب الاول اقتصر فيه على (طلب ايقاف نقل الاحجار وعدم البدء في انشاء الاساسات) . والخطاب الثاني لم يشر الا الى (طلب ايقاف عمل الاساسات وخلافها) ولم يشر في أى الخطابين الى شيء يتعلق بالاعمال الجارية بباريس بالنسبة لتهيئة جسم التمثالين واتمامهما ، ولا يمكن ان تنصب عبارة (وخلافها) الواردة بالخطاب الثاني الا الى ما يتعلق من الاعمال بالاساسات الامر الذى يؤيده ماورد في نهاية الخطاب من ان الغرض المقصود من ايقاف اعمال الاساسات هو تعديل الموقع في نفس المكان أما الخطاب الثالث فقد طلب فيه ايقاف جميع الاعمال الخاصة بالتمثالين غير أنه لم يشر الى مدى هذا الايقاف ومدته وجاءت العبارة الاخيرة منه « ريثما تتخذ الحكومة قراراً نهائياً » فاطعة بما يفيد التوقيت دون اظهار الرغبة في العدول عن المشروع أو فسخ العقد

« ومن حيث انه مما يزيد الامر وضوحاً ما سارت عليه وزارة الاشغال في دفاعها الى صدور الحكم التمهيدى بجلسة ١٨ ابريل سنة ١٩٣١ فقد قالت في مذكرتها المؤرخة ١٤ مارس سنة ١٩٣١ صفحة ٢ ولكنها - أى الوزارة - ما لبثت ان شعرت بالاعتراضات الفنية التى تقوم في سبيل تنفيذ العقد على الوجه المقرر له سواء من حيث حجم التمثالين بالنسبة لسعة الميادين المصرية عموماً أو من حيث اتساق وضعهما فى المكانين اللذين وقع الاختيار عليهما فجعلت تنظر فى الوجوه

الفنية للمسألة وتترىث فى البت فيها شعوراً منها بما يجب فى مثل هذا العمل الثابت على وجه الزمان من اتقان وسداد حكم وسلامة ذوق . . الخ وقالت فى ص ٣ من المذكرة المذكورة كورقاً مانصه « تلقاء هذه الحالة لم يسع الحكومة الا أن تمد فى اجل الايقاف الذى اصبح يقضى به عامل مالى بعد العامل الفنى الذى كان السبب الاول فيه » ثم جاءت بالصحيفة الرابعة فذكرت بصريح اللفظ « تملك الحكومة اذن فسخ العقد ولكنها لا تريد ذلك ولم تهتم به حتى الآن بل اكتفت بايقافه تمهيداً للنظر فى تعديله وتربصاً بالوقت اليسير المناسب الذى يسمح بالصرف فى هذا السبيل فهل لها ذلك وهل يبرر الواقع والقانون تصرفها » لذلك جاء الحكم التمهيدى ناصاً فى أسبابه على أن العقد قائم والدعوى بحالاتها لا تتعارض مع دعوى التضمينات التى ترفع منها بعد عند ما يراد فسخ العقد او ايقاف العمل نهائياً « ومن حيث ان المحكمة لا تقر وزارة الاشغال على وجهة نظرها التى أباتها فى دفاعها المتقدم ذكره للأسباب التى سبق ايرادها فى بحث المحكمة الذى أشارت اليه عند مناقشة حق صاحب العمل والحكمة التشريعية التى من أجلها وضعت المادة ٤٠٧ من القانون المدنى فليس من العدل فى شيء أن يسمح بايقاف العمل مؤقتاً بدون تحديد لمداه وترك المفاوض فى شك من نية من تعاقد معه والى متى ينتهى هذا الايقاف خصوصاً اذا لوحظ عظم المسؤولية الملقاة على عاتقه فى مثل هذا العمل الذى كلف بادائه فالتجأ الى مقاولين من باطنه من رجال الفن وتعاقد معهم للاستعانة بهم على تنفيذ ما كلف به والتمكن من تسليم التمثالين فى الوقت المحدد فى العقد حتى لا يضاربما اشتراطه العقد من جزاءات تترتب على التأخير فى التسليم على أنه يجب أن يلاحظ أيضاً انه ليس لأحد الطرفين

في العقد حق التعديل فيه الا برضاء الآخر فان اجماع الفقهاء قد اتفق على ان الايقاف من جانب صاحب العمل حق استثنائي له اجازته المشرع درءاً لظروف لم تكن في حسبان وقت التعاقد وان العقد فيما عدا ذلك يظل ملزماً للطرفين بجميع شروطه كما هي الحال في العقود الثنائية الالتزامات فلا يملك صاحب العمل الا حق ايقاف العمل نهائياً يؤدي الى فسخه أو الاستمرار في العمل تنفيذاً له وهذا ما يفيد نص المادة ٤٠٧ م في مجموعه وما ذكره دى هلس جزء ثالث ص ٣٩ نبذة ٨٨ ودالورز ربرتوار براتيك جزء ٧ ص ٨٦٩ نبذة ٥٩١ لذلك عند مخاطبت وزارة الاشغال المدعى بشأن رغبته في نقل موقعي التمثالين الى مكان آخر غير المتفق عليه في العقد واحتج على ذلك بخطابه المؤرخ ٣٠ ابريل سنة ١٩٣٠ لأن النقل يكلفه مصاريف أخرى فأرسلت له وزارة الاشغال خطابها المؤرخ ١٩ مايو سنة ١٩٣٠ تستفسره فيه عن قيمة المصاريف الإضافية التي قد تترتب على تعديل المكان وبيانها بالتفصيل وانتهى الامر بقبول المدعى التعديل وتسلمه جزءاً من حديقة الجزيرة ليكون مكان الورشة توطئة لجعلها مقراً لتمثال القاهرة بدلاً من ميدان الاسماعيلية

« ومن حيث ان وزارة الاشغال تسلم في الصفحتين الرابعة والسادسة عشرة من مذكرتها الاولى بأن المدعى قد أئذرها بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣١ بانذار يذكر فيه انه لم يستطع وقف أعماله في التمثالين بالرغم من اعلانه من الوزارة بوقفها وذلك خشية على أعماله من الخطر من الوجهتين الفنية والعملية وانه قد أتم الأعمال التي كان مستمراً فيها وانتهى الآن من عمل القوالب التي يجري فيها عملية صب التمثالين وأنه يطلب من الوزارة اعلان نيتها صراحة بشأن مصير اتفاقها معه وهل هي راغبة في

وقف العمل أو العدول عنه نهائياً وأنه في حالة إصرار الوزارة على وقف العمل أو عدم اعلان نيتها يعتبر عقده مفسوخاً وبطلانها بما يستحقه قبلها من التضمينات وهي واقعة لم ينكرها المدعى في رده على مذكري الحكومة

« ومن حيث انه وان كان حق الفسخ أو الايقاف لا يملكه غير صاحب العمل بحكم نص القانون - كما سلف الذكر - فان الوزارة لم تجبه بشيء الا بمجلسة ٢ ابريل سنة ١٩٣٢ حيث قررت على لسان مندوبيها مانصه (قبل الآن قررت الحكومة ايقاف العمل وأبلغت المدعى ذلك ثم قررت العدول عن المشروع لأسباب مالية) . فالفسخ حصل والنزاع الآن منحصر في التعويض .

« ومن حيث ان المدعى نفسه لا يدعى بأنه قد أتم شيئاً في الفترة الواقعة بين ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٠ و ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣١ أو ٢٠ ابريل سنة ١٩٣٢ على أكثر تقدير غير عمل القوالب لصب التمثالين وذلك عدا قطع الاحجار التي قرر بالانتهاء منها وتجهيتها للنقل فعلاً فاستحق بذلك القسط الثالث البالغ قدره ثمانية آلاف جنيه وهي العملية التي اثبت الخبير في تقريره انها قد تمت فعلاً وفقاً للشروط والمقاييس الواردة بعقد الاتفاق

« ومن حيث ان المحكمة ترى والحالة هذه ان تقرر اعتبار يوم ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣١ تاريخاً لفسخ العقد او بعبارة أخرى للايقاف النهائي للعمل . تبدأ فيه تسوية مركز كل من الطرفين ازاء الآخر

« ومن حيث انه يتعين بسبب ذلك بحث ما يستحقه المدعى من تعويضات على اساس هذا الاعتبار

« ومن حيث انه لا نزاع بين الطرفين في ان

عقد المقاولة المحرر بينهما بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٣٠ عقد مقاولة استخدم فيه المقاول لاداء العمل كله مقابل اجر معين دون أن يحدد فيه المقابل لكل جزئية من جزئيات العمل على حدة فهو داخل اذن في حدود الفقرة الاخيرة من المادة ٤٠٧ التي اوجبت على صاحب العمل في حالة ايقافه ان يدفع جميع الربح الذي كان ينتج للمقاول من تنفيذ العمل كاملا

« ومن حيث انه يؤخذ من ذلك انه لوحظ عند التعاقد كفاية المدعى الفنية للقيام بما عهد اليه ، فقد جاء في البند الثالث عشر من العقد مانصه : بما ان العمل المتفق عليه في هذا العقد قد اعطي للمثال بصفته الشخصية فليس له ان يتنازل عنه لآخر أو يؤجره من الباطن كله أو بعضه الا اذا حصل على قبول كتابي بذلك من وزارة الاشغال العمومية ومع ذلك يستمر المثال ورغم هذا التصريح وبرغم اعتماد المقاول من الباطن مسؤولا من كل الوجوه قبل الوزارة عن حسن تنفيذ العمل وانجازه على الوجه الاكمل طبقا لشروط هذا العقد وجاء في البند الثاني عشر أنه متى قررت الوزارة سحب العمل من المثال بناء على مخالفات أتاها - كان لها الحق في أن تضع يدها على ماتم من التمثالين سالف الذكر ومن السور وكل ما يكون حول التمثالين وكذلك تضع يدها وتستعمل كل الآلات والادوات والمهمات المراد استعمالها لتنفيذ هذا العقد - الخ وأن للوزارة في هذه الحالة أن تقوم بإتمام العمل أما بنفسها أو بطريق المناقصة أو الممارسة مع مطالبة المثال بتقديم الارشادات الفنية اللازمة لإتمام العمل مجانا يضاف الى ذلك ثمن الادوات وكافة المصاريف التي يستلزمها أداء العمل كاملا والارباح التي قد تعود عليه من مثل هذا العمل فلا يمكن

والحالة هذه تقدير مقابل معين للربح أو لفكرة الفنية في ذاتها أو المصاريف التي يستلزمها المشروع لنهايته تقديرا يتفق مع ما كان يدور بخلد الطرفين عند التعاقد

« ومن حيث ان لكل من الطرفين وجهة سار عليها في تقدير التعويضات المترتبة على فسخ العقد . فقد ذهب المدعى الى وجوب تقدير قيمة الاعمال التي لم تتم فعلا ثم خصم قيمتها من قيمة المقاولة المتفق عليها والباقي يكون من حقه نظير ماتم من الاعمال وقيمة الربح الذي كان يناله لو تم العمل جميعه . وذهبت وزارة الاشغال الى وجوب تقدير قيمة الاعمال التي تمت فعلا مضافا اليها مبلغ الف جنيه مقابل الفكرة الفنية و ٣٠٠ جنيه لصنع النموذجين السابق تسليمهما لها و ٨٠٠ ملليم و ٢١٧ جنيها ثمن الاحجار - ثم تقدر له ربحا مقداره ٢١٥٠ جنيها

« ومن حيث ان قول الوزارة بأن اتفاق ١٩ مارس سنة ١٩٣٠ وضع على اساس الاعمال التي قامت بها لاتمام تمثال نهضة مصر قول لا محل له اذ لم يقيم الدليل على أن العقد موضوع النزاع الان وضع فعلا على أساس عقد تمثال نهضة مصر . فهو خلو من أية اشارة للتمثال المذكور » ومن حيث انه قد يكون من المجازفة التي لا مبرر لها محاولة تقدير مقابل معين للفكرة الفنية التي هي الاساس الاول لاختيار المدعى والتي هي أهم عناصر الروح الذي رمى اليه بتعاقد مع الوزارة وهي بدون شك أمر معنوي يختلف التقدير فيه باختلاف وجهة نظر كل فنان على حده » ومن حيث ان الاعمال التي لم تتم وكلها اعمال مادية وفي مقدور رجال الفن من المهندسين تقدير قيمتها تقديرا صحيحا يتناسب مع ما تستلزمه من اثمان ومصاريف تناسبا معقولا بحيث يكون

الفرق في التقدير فيها طفيفا الى حد يصح للمحكمة أن تستعمل حقها في التقدير الذي تعتقد بصحته على ضوء ما يطرأ أمامها من بيانات قد تكون في حاجة اليها لتحقيق فكرة المشرع من وضع المادة ٤٠٧ بأعطاء المقاول جميع الربح الذي كان يستحقه فيما اذا تم العمل جميعه

« ومن حيث ان المدعى بعد أن بين القاعدة التي أصر عليها لتقدير التعويض المترتب على الفسخ وهي السابق تفصيلها والتي تقره المحكمة عليها للاسباب المتقدم ذكرها -- أضاف مبالغ طلب الحكم له بها وهي ٥٠٠٠ ج عن الخسارة التي لحقت به بسبب حرمانه من الارتباط بأي عمل آخر طوال المدة التي ترددت فيها الوزارة عن ابداء رأيها بالعدول عن مشروع إقامة التمثالين و ٨٠٠ ج مصاريف انتقاله من مصر الى باريس عدة مرات بسبب تلك الاجراءات التي طالت بينه وبين الوزارة مما سبق تفصيله و ١٠٠٠ ج مقابل ما تكبدته بسبب هذا النزاع من مصاريف » ومن حيث ان المحكمة لا ترى محلا للحكم بالمبلغ الاول الذي لاحق للمدعى فيه فان المادة ٤٠٧ من القانون المدني قد رتبت جزاء معين لصاحب العمل الذي يطالب ايقافه . هو جميع الربح الذي كان ينتج للمقاول من تنفيذ العمل وقبل أن يصرف الوقت الذي تعاقد عليه بشأنه وقد أجمع علماء القانون على أن كل ما يحق للمقاول من تعويض في هذه الحالة هو جميع المصاريف التي يكون قد اضطر الى صرفها في سبيل تنفيذ العمل وفقا لشروط العقد مضافا اليها جميع الارباح السالفة الذكر ؛ وأنه لا يستحق تعويضا عن حرمانه من ربح كان محتملا الحصول عليه من صفقة أخرى ولم يرتبط بهذا التعاقد الذي استعمل فيه صاحب العمل حقه في ايقافه (راجع

بودري لا كنتري جزء ١٢ ص ١١٧٩ نبذة ٤١٠٢) اما المبلغان الاخيران وهما مصاريف الانتقال والمصاريف القضائية فان المحكمة لا ترى محلا لمناقشتها الا أن وتوجه الفصل فيهما الى أن تبين حقيقة الامر بعد الوقوف على قيمة الأعمال التي لم تتم توطئة لتسوية مركز كل من الطرفين وفقا للقانون « ومن حيث ان الفصل في تقدير قيمة الأعمال التي لم تتم بعد يوم ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣١ يستلزم حتما الاستعانة بخبير فني تكون مأموريته سماع ملاحظات الطرفين ومراجعة نصوص العقد وباقي المستندات المقدمة في الدعوى وما يقدم له منها أثناء مباشرة العمل وبوجه خاص جميع المقاييسات والمواصفات والخرائط التي ألحقت بعقد الاتفاق للعمل على مقتضاها ومعاينة جميع الأعمال التي تكون قد تمت الى تاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣١ خصوصا ما كان منها متعلقا بقالبي التمثالين مع بيان كافة الأعمال المذكورة على وجه تفصيلي وتقويم كل منها على حدة ثم بيان الأعمال الأخرى التي لا تزال لازمة الى أن تتم عمية إقامة التمثالين في المكانين المتفق عليها فيما اذا كان العقد قد تنفذ برمته وتقدير قيمتها على الأساس السابق وبالطريقة ذاتها بأن تبين مفرداتها وتكاليف كل منها على حدة حتى يكون الأمر واضحا جليا الى حد يمكن المحكمة من تقدير كافة الارباح على الوجه الذي أراده القانون ووفقا للقواعد السابق إيرادها وذلك مع الترخيص للخبير باجراء بكل ما يلزم اجرائه لاداء المأمورية المذكورة على الوجه الاكمل . بما في ذلك الانتقال الى حيث يستطيع معاينة جميع الأعمال المتقدم ذكرها (١) (قضية المثال عمود أفندي مختار وحضرته الأستاذ عبد الرحمن الرافعي بك ضد وزارة الأشغال رقم ٢٠٤ سنة ١٩٣١ ك - رئاسة وعضوية حضرات القضاة أحمد زكي البهنسي وعبد السلام علا ومحمد نجيب احمد)

(١) راجع الحكم الاستثنائي المنشور بهذا العدد تحت رقم ٤٨

٥٧

محكمة مصر الكلية الأهلية

١٦ فبراير سنة ١٩٣٣

١ - اختصاص القاضى الجزئى . فى التعويضات الناشئة عن جنحة أو مخالفة . مدنى

٢ - اختصاص القاضى الجزئى . فى تعويضات ناشئة عن جنحة أو مخالفة . لا ضرورة لحكم جناحى سابق

٣ - دفع بعدم الاختصاص . طلب التأجيل للاستعداد لا يسقطه المبادئ القانونية

١ - نصت الفقرة الرابعة من المادة ٢٦ مرافعات على اختصاص القاضى الجزئى بالفصل فى دعوى التعويضات الناشئة عن ارتكاب جنحة أو مخالفة من الجناح أو المخالفات التى من خصائصه الفصل فيها . وهذا النص يقرر اختصاصاً للقاضى الجزئى وهو منعقد بهيئة محكمة مدنية . وليس الغرض منه النص على اختصاصه حينما ينظر دعوى التعويضات تبعاً للدعوى العمومية .

٢ - لا يشترط فى هذا الاختصاص أن يكون هناك قضاء سابق من القاضى الجنائى يقر فيه بوقوع جنحة أو مخالفة . أو أن تكون النيابة قد قيدت الفعل بهذا الوصف . أو أن يكون حكمه على هذا الوجه . إذ النص مطلق . ولا محل لاقتراض قيود لا يحتملها . فضلاً عن أن مثل هذا القيود لا تتفق وحكمة النص

٣ - أن طلب التأجيل للاستعداد لا يسقط الحق فى الدفع بعدم الاختصاص . إذ نص المادة ١٣٤ مرافعات إنما يحتم تقديم الدفع بعدم الاختصاص قبل ما عداه من أوجه الدفع المبينة فى المادة ١٣٣ مرافعات . وقبل إبداء أقوال أو طلبات متعلقة بأصل الدعوى . أما طلب التأجيل

للاستعداد فهو مجرد طلب تأجيل بسيط لا يكون دفعا تأجيليا بما نص عليه فى المادة ١٣٣ مرافعات .

المحكمة

« حيث أن المدعى رفع هذه الدعوى يطلب الحكمه بمبلغ عشرة آلاف جنيه بصفة تعويض مستندا فى ذلك على ما حصله أن المرحوم عبد الرحمن أفندى نصير كان بتاريخ ٥ ابريل سنة ١٩٣١ يركب سيارة يقودها خادم المدعى عليه الثانى وبينما كانت السيارة تجتاز مزلقان السكة الحديد فاجأها القطار فقتل المرحوم عبد الرحمن أفندى نصير وان الحادثة قيدت جنحة قتل خطأ ضد سائق السيارة ولكن محكمة الجناح برأته وذكرت فى أسباب حكمها أن الخطأ إنما يصح اسناده الى خفير المزلقان الذى تركه قبل الميعاد الخ . فرفع المدعى هذه الدعوى يطالب بتعويض الضرر الذى أصاب القاصر المشمول بوصايته وموكله من جراء قتل مورثهم بإهمال وخطأ عامل وزارة المواصلات

« وحيث أن المدعى عاينها الأولى دفعت بعدم اختصاص المحكمة الكلية بنظر الدعوى واستندت فى ذلك على الفقرة الرابعة من م ٢٦ مرافعات » وحيث أن المدعى طاب عدم قبول الدفع لسقوط الحق فى إبدائه واحتياطيا رفضه لأن الفقرة المذكورة إنما تتناول اختصاص القاضى الجزئى حينما ينظر دعوى التعويض تبعاً لدعوى الجنحة أو المخالفة الماثلة أمامه وعلى كل حال يشترط أن يكون ثمة جنحة أو مخالفة قد قضى فيها القاضى الجزئى

« وحيث أن المدعى يستند فى طلب عدم قبول الدفع إلى أن وزارة المواصلات حضرت بجلاسة ٥ مايو سنة ١٩٣١ وطالبت التأجيل للاستعداد

فتأجلت الدعوى لجلسة ٢٣ يونه سنة ١٩٣١ ومنها الجلسة ٦ اكتوبر سنة ١٩٣١ حيث أبدى صراحة الدفع بعدم الاختصاص وهذا الطلب مسقط للدفع بعدم الاختصاص اذا كان مرجعه غير مانص عليه في المادة ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم اذ يجب وفقا للمادة ١٣٤ ابداءه قبل ماعداه من أوجه الدفع

« وحيث ان هذا القول في غير محله اذ يتضح من مراجعة النصوص القانونية أن المشرع نص في المادة ١٣٣ مرافعات على « أوجه الدفع الجائز ابداءها قبل الدخول في موضوع الدعوى » وفصل هذه الدفوع من فرعية وتأجيلية فذكر أن الدفوع الفرعية هي الدفع بعدم الاختصاص أو الاحالة أو بالبطلان وان الدفوع التأجيلية هي الدفع بطلب الاطلاع أو الدفع بطلب ميعاد لأدخال ضامن في الدعوى وبين القانون أحكام هذه الدفوع في المواد ١٣٤ و ١٥١ فنص في المادة ١٣٤ على أن الدفع بعدم الاختصاص يجب أن يتقدم قبل ماعداه من أوجه الدفع السابق بيانها وقبل ابداء أقوال أو طلبات ختامية متعلقة بأصل الدعوى أما الدفوع الأخرى فقد نصت المادة ١٥١ على وجوب تقديمها مع بعضها قبل ابداء أي مدافعة في أصل الدعوى « وحيث انه يتضح من هذه النصوص أن الدفع بعدم الاختصاص اذا كان مرجعه غير مانص عليه في المادة ١٥ و ١٦ من لائحة الترتيب لا يسقط الحق في ابدائه الا إذا تمسك الخصم قبل ابدائه بدفع من الدفوع الخمسة المبينة في المادة ١٣٣ أو أمسك عن ذكره قبل ابداء أقوال أو طلبات متعلقة بأصل الدعوى ومادامت تلك هي مسقطات الدفع بعدم الاختصاص فليس من شأنه طلب التأجيل للاستعداد اذا كان يحول دون ابدائه والتمسك به . إذ طلب التأجيل للاستعداد هو مجرد

طلب تأجيل بسيط لا يكون دفعا تأجيليا مما نص عليه في المادة ١٣٣ مرافعات فضلا عن أن المنطق يقضي بأن مثل هذا الطلب لا ينطوي وبالتالي لا يمكن أن يستتبع منه أي تنازل صريح أو ضمني والحقوق أصون من أن يحاول اسقاطها بغير مبرر (راجع أبو هيف بك مرافعات ص ٦٩٢ والأحكام الواردة في الحاشية غرة ٣)

« وحيث انه فيما يختص بموضوع الدفع فقد ذهب المدعى الى أن الغرض من الفقرة الرابعة للمادة ٢٦ مرافعات إنما هو النص على اختصاص القاضى الجزئى حينما ينظر دعوى التعويضات تبعا لدعوى عمومية قائمة بين يديه أي وهو منعقد بهيئة محكمة جنح أو مخالفات

« وحيث ان هذا الفهم لا مبرر له من نصوص القانون وموضعها اذ المشرع قسم المحاكم الى مدنية وجنائية أما المحاكم المدنية فقد سن لها « قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية » وأورد فيه القواعد التي تسرى على هذه المحاكم أما المحاكم الجنائية فقد سن لها قانون خاص وهو قانون تحقيق الجنايات وجيء فيه بالقواعد الخاصة بتلك المحاكم فلا شبهة إطلاقاً في أن المادة ٢٦ مرافعات إنما ترمى أولاً وبالذات الى بيان اختصاص القاضى الجزئى بصفة محكمة مدنية وتجارية شأن جميع نصوص قانون المرافعات ويؤكد هذا التفسير الذى يزاحم البدهاه صدر المادة ٢٦ التى ذكرت أن وزير الحقانية ينتدب قاضيا من قضاة المحكمة الابتدائية ليحكم بانفراده انتهائياً بهيئة محكمة للمواد الجزئية في كافة الدعاوى المدنية والتجارية سواء كانت متصلة بمنقول أو عقار الخ . . . وما كان من شأن قانون المرافعات أن يعالج اختصاصا في المواد الجنائية وملحقاتها . ويزيد هذا التأكيد انه كان هناك خلاف ظاهر

بين مدى اختصاص القاضى الجزئى فى التعويضات الناشئة عن المخالفات فقد كان قانون تحقيق الجنايات (م ١٥٠ التى ألغيت حديثاً) لا يسمح للقاضى وهو منعقد بهيئة محكمة مخالفات أن ينظر الدعاوى المدنية الملحقه بالدعاوى العمومية الا فى حدود نصابه النهائى فى حين أنه كان يستطيع أن يقضى فى هذه التعويضات مهما كانت قيمتها اذا كان منعقداً بهيئة مدنية اعتماداً على الفقرة الرابعة من م ٢٦ (راجع بهذا المعنى أبو هيف بك مرافعات ص ١٧٤ عبد الفتاح بك السيد ص ٧٢ والأحكام الآتية مصر فى فبراير سنة ١٩١٠ مجموعة رسمية ١١ ص ٢٣٢ استئناف ٢٨ ديسمبر سنة ١٩١٠ مجموعة رسمية ١٢ ص ٩٦ مرة ٥٢)

« وحيث انه يتضح من ذلك أن الادعاء بأن نص الفقرة الرابعة من مادة ٢٦ خاص بمخالفة ما اذا كانت دعوى التعويضات ملحقه بدعوى عمومية ادعاء لا أساس له .

« وحيث ان المدعى ذهب الى أنه يجب على كل حال لتطبيق النقرة الرابعة أن يكون ثمة قضاء سابق من القاضى الجنائى يقر فيه بوقوع جنحة أو مخالفة ويستند فى ذلك على ان النص يقول « دعوى التعويضات الناشئة عن ارتكاب جنحة أو مخالفة »

« وحيث ان الفقرة الرابعة هو نص مطلق لا قيد فيه فلا يشترط أن يكون ثمة جنحة أو مخالفة قائمة امام القضاء الجنائى أو مقيدة من النيابة العمومية بهذا الوصف أو حكم فيها على هذا الوجه فلا محل لاقتراض قيود لا يحتملها النص وهو بالفرنسية .

Des actions en dommages - intérêts pour délits ou contraventions rentrant dans la compétence de la Justice Sommaire . .

فهو نص يشعر بإطلاق لا يقبل تقييداً بل يصح القول ان هذا التقييد لا يتفق وحكمة النص إذ المحكمة تنحصر فى أن القاضى الجزئى مختص بالنظر فى الدعوى العمومية فلا مانع من أن يختص بصفة مدنية فى التعويضات التى يدعى فيها هذا الشأن ومن المسلم به أن القاضى الجنائى يستطيع أن يحكم بالتعويضات حتى لو قضى بعدم قيام جريمة ما كان تكون الواقعة غير ثابتة أولاً يعاقب عليها القانون أو جرى عليها التقادم (م ١٧٢) فتبوت وقوع الجنحة أو المخالفة ليس شرطاً إذا لا اختصاص القاضى الجزئى وهو يحكم فى التعويضات منعقداً بهيئة جنائية فمن غير المفهوم فرض هذا القيد على اختصاصه وهو منعقد بهيئة مدنية .

« وحيث انه يتضح من ذلك أن الفقرة الرابعة من المادة ٢٦ مرافعات تنص على اختصاص المحكمة الجزئية بنظر دعوى التعويضات عن الجنح والمخالفات التى تدخل فى اختصاص القاضى الجزئى مهما بلغت قيمة هذه التعويضات وهذا الاختصاص يصح للمحكمة الجزئية وهى منعقدة بصفة محكمة مدنية ولا يشترط فى مباشرتها هذا الاختصاص الا أن يكون الفصل المدعى به يكون حسب دعوى المدعى جنحة أو مخالفة من اختصاص القاضى الجزئى ولا يشترط بعد ذلك أن تكون النيابة العمومية قد وصفت الفعل كذلك أو أن تكون الجنحة أو المخالفة مطروحة امام القضاء الجنائى أو حكم فيها بالفعل

« وحيث انه لذلك يتعين قبول الدفع

(قضية محمد بك عبد الفتاح نصير بصفته وحضر عنه الاستاذ احمد رشدى ضد وزارة المواصلات رقم ١١٦٨ سنة ١٩٣٢ ك — رئاسة وعضوية حضرات القضاة احمد نجيب ربيع وعبدالمعز محمد وعبد توفيق رقيق)

٥٨

محكمة مصر الكلية الأهلية

٢١ فبراير سنة ١٩٢٣

طعن بالتزوير . ميعاد تقديمه . جوازه لغاية الحكم في الدعوى
وبعد قفل باب المرافعة

المبدأ القانوني

لما كان للطعن بالتزوير خطورته لما يترتب عليه من آثار وتنتائج مادية وأدبية فإن الشارع رأى أن لا يحرم المدعى عليه من الطعن في الورقة في أية حالة كانت عليها الدعوى والخصومة قائمة . ولأنه لم يخرج عن كونه مجرد وجه من أوجه اندفاع وله أن يديه في أي وقت فمجرد قفل باب المرافعة وحجز القضية للحكم لا يترتب عليه قطع خط الرجعة على الخصوم في إبداء ما يرونه من الدفوع الموضوعية في الدعوى . ويبقى لكل خصم حق إبداء ما يرى إبداءه حتى يصدر الحكم . ولأن الغرض من قفل باب المرافعة منع الخصوم من إبداء طلبات جديدة لم تكن موضوع مرافعة في الدعوى

المحكمة

« من حيث أن المدعى طعن بالتزوير في تقرير الخبير الذي باشر المأمورية المبينة بالحكم التمهيدى وبناء على الأسباب المبينة بعريضة دعوى التزوير » وحيث أن المدعى عليها الثانية دفعت فرعياً بعدم قبول دعوى التزوير شكلاً لأن الطعن حصل بعد أن تمت المرافعات في الدعوى وحجزت القضية للحكم .

« وحيث أن المدعى عليها الثانية استندت في التدليل على صحة دعواها بأن القانون لا يفتح أمام الخصوم مجال الطعن بالتزوير إلا بصفة فرعية لدعوى أصلية وإن باب الطلب قد أقفل بمجرد

اقفال باب المرافعة ومن ثم لا يمكن إبداء طلبات جديدة ما لم تأمر به المحكمة بفتح باب المرافعة وقد استندت المدعى عليها الثانية على هذا من كتاب أبو هيف بك بند ٨٧٢ مرافعات ثم على جملة أحكام أتى ذكرها في مذكرتها .

« وحيث أن القاضي حرية واسعة وحق مطلق في تقدير السند الموجود أمامه فإن كان خالي الأثر القانوني أو تشوبه شائبة ظاهرة كان له أن يحكم برده ويبتلانه والافلا بد من الطعن بالتزوير » وحيث أن الطعن بالتزوير في تقرير الخبير من جانب المدعى هو طعن له خطورته لما يترتب عليه من آثار وتنتائج مادية وأدبية فإن الشارع رأى في الموقف الذي لم يحرم فيه المدعى عليه من الطعن في الورقة في أية حالة كانت عليها الدعوى والخصومة قائمة en tout état de cause وذلك بالمادة ٢٧٣/٤١٤ مرافعات وحدد الشارع اجراءات الطعن بالتزوير وجعلها خاضعة لضوابط لا بد من مراعاتها والا كان الطعن مهدداً بعدم القبول « مادة ٢٨٠/٣٢١ مرافعات »

« وحيث أن الطعن بالتزوير من جانب المدعى عليه في الدعوى الأصلية لم يخرج عن كونه مجرد وجه من أوجه دفاعه وله أن يقول هذا القول طالما كانت الخصومة قائمة سواء كانت في الدرجة الأولى أي أمام محكمة الدرجة الأولى أو كانت مرحلتها الثانية أمام محكمة الاستئناف .

« وحيث أن قفل باب المرافعة وحجز القضية للحكم لم يقصد منه قطع خط الرجعة على الخصوم من إبداء ما يرونه من الدفوع الموضوعية في الدعوى وفي هذه الحالة يبقى لكل خصم ما يرى إبداءه حتى يصدر الحكم .

« وحيث أن الغرض من قفل باب المرافعة إنما جعل لمنع الخصوم من إبداء طلبات جديدة لم تكن موضوع مرافعة في الدعوى ولا نزاع (١٠-٢)

بأنه يوجد فرق بين الدفع في الدعوى والطلب فيها فان عدم الاجابة على الدفع لا تكون سبباً للالتماس بخلاف عدم الاجابة على الطلب فهو سبب لقبول الالتماس .

« وحيث لذلك يجوز بلا تردد القول بجواز الأدلاء بالطعن بالتزوير بعد قتل باب المرافعة وحتى يصدر الحكم في الدعوى والقول بغير ذلك لا يميزه القانون ولا الأصول القانونية العامة وقد حكمت بهذا المعنى المحاكم الأهلية والمختلطة . » وحيث مما تقدم يكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه .

(قضية محمد بك غيته وحضرته الاستاذ عظيم رزق الله الفسخاني ضد محمد أفندي حلى سليم وآخرين وحضر عن الثانية الاستاذ محمود توفيق رقم ٧٣٦ سنة ١٩٢٧ ك رئاسة ودعوية حضرات ابراهيم يحيى والناضين محمد بركات وعلى رضا)

٥٩

محكمة المتنا الكلية الأهلية

٥ مارس سنة ١٩٣٣

١ - فوائد - تضييمات . استحقاقها من تاريخ تكليف المتعهد

بالوفاء تكليفاً رسمياً

٢ - كفالة . عدم جواز قبول الكفيل لشروط أشد مما هو وارد في سند الدين الاصل

المبادئ القانونية

١ - بما أن الفوائد نوع من التضييمات لا تستحق إلا بعد تكليف المتعهد بالوفاء رسمياً عملاً بالمادة ١٢٠ مدني أهلي - فالمراد إذن باستثناء الاتفاق الوارد بالمادة ١٢٤ مدني أهلي هو الاتفاق على سريان الفوائد من تاريخ معين مع النص على عدم وجود حاجة إلى تنبيه أو إنذار

٢ - بما أن المادة ٤٩٧ مدني أهلي نصت على عدم جواز الكفالة بأكثر من المبلغ المطلوب ولا بشروط أشد من شروط الدين المكفول به فلا يجوز للكفيل أن يقبل سريان الفوائد عليه

من تاريخ الاستحقاق بدون تنبيه ولا إنذار مع عدم وجود نص في السند على ذلك كما انه لا يصح التعويل على إقرارات الضمان بحقوق للديانة إذا لم يثبت مشغولية ذمة المدينين بها إذا كان المراد بهذه الإقرارات الرجوع على المدينين بنتائجها

الحكمة

« من حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى وأعلنها للمدعى عليهم بصفتهم ورثة المرحوم بياوى أفندي حمايه بتاريخ ١٦ و ٢٣ و ٢٧ و ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣١ وقال في صحيفة افتتاحها ان مورث المدعى عليهم المذكور كان مدينا الى رزق أفندي جرجس بمبلغ ٤٨٥ جنيها و ٣٢٠ ملياً بضمانة وتضامن ابنه كيرلس أفندي بياوى حمايه المدعى عاينه الأول بموجب كميالة تاريخها ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٩ وتستحق السداد في ٣٠ أبريل سنة ٩٣٠ ومشتراط فيها انه في حالة التأخير عن السداد في الميعاد المحدد تستحق الفوائد بواقع المائة تسعة سنوياً وان الدائن حول لاطالب بمبلغ ٣٦٥ جنيها و ٢٣٠ ملياً من هذا الدين لأن المدين سدد اليه ١٢٠ جنيها بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٠ وبعد التحويل تسدد بمبلغ ٣٠ جنيها بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٣١ وتبقى بمبلغ ٣٣٥ جنيها و ٢٣٠ ملياً خلاف الفوائد القانونية بواقع المائة تسعة سنوياً عن المبلغ جميعه لغاية سداد الدفعتين المذكورتين - وطلب المدعى الحكم بالزام المعلن اليهم جميعاً الاول من ماله الخاص وبالتضامن مع باقي المعلن اليهم بأن يدفعوا جميعاً من مال وتركته مورثهم المرحوم بياوى أفندي حمايه بمبلغ وقدره ٣٣٥ جنيها و ٢٣٠ ملياً والفوائد القانونية بواقع المائة تسعة

سنويا عن مبلغ ٤٨٥ جنيها و ٢٣٠ مايا (قيمة الكميالة) كلها من تاريخ أول مايو سنة ١٩٣٠ (الاستحقاق) لغاية ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٠ - (سداد الدفعة الاولى) ومن ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٠ لغاية ١٥ فبراير سنة ١٩٣١ (سداد الدفعة الثانية) عن مبلغ ٣٦٥ جنيها و ٢٣٠ مايا ومن ١٧ فبراير سنة ١٩٣١ لغاية تمام السداد عن مبلغ ٣٣٥ جنيها و ٣٢٠ مايا المرفوع به الدعوى مع المصاريف والتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ وبلا كفالة - وبجاسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٢ قال حضرة محامي المدعى انه استلم مبلغ ٣٥٠ ج من جميع الورثة بإيصال وعدل طلباته بجاسة ٦ فبراير سنة ١٩٣٣ الى مبلغ ٦١ جنيها و ٦٢٨ مايا مع القوائد بواقع ٩ في المائة سنويا من ٤ يونيه سنة ١٩٣٢ حتى تمام السداد

« ومن حيث ان المدعى أصر بلسان وكيله في مذكرته الأخيرة على طلباته المعدلة السائفة الذكر بعد أن أجرى عمالية الاستهلاك باضافة الفائدة باعتبار ٩ المائة سنويا على أصل الدين لغاية تاريخ تسديد كل دفعة ثم خصم المسدد من مجموع الدين والفائدة

« ومن حيث ان المدعى عاينهم لم يحضر منهم أحد غير المدعى عليه الأول وقد أثبتت غيبة الباقيين وقدم المدعى عليه الأول وهو كيرلس أفندي بياوي مذكرة بدفعه وافق فيها المدعى على نظريته في اضافة القوائد من تاريخ الاستحقاق الى أصل الدين وخصم كل دفعة مسددة من المجموع وهكذا واختاف معه في نتيجة الحساب بأن جعل النتيجة التي وافق على الحكم بها ٥٥ جنيها و ١٦٠ مايا لا كما طالب المدعى أخيرا ٦١ جنيها و ٦٢٧ مايا

« ومن حيث أن المدعى عليه المذكور

أعان ورثة مورثه بياوي أفندي حماية المدين بما فيهم نفسه بعريضة دعوى الضمان بتاريخ ٤ يونيه سنة ١٩٣٢ وطلب الزام الورثة بأن يدفعوا له من مال وتركته مورثهم المرحوم بياوي أفندي حماية بما عساه أن يحكم به عليه

« ومن حيث انه تبين للمحكمة من الاطلاع على سند الدين المقدم في الدعوى أنه بتوقيع المورث بياوي أفندي كمدن وبتوقيع كيرلس بياوي أفندي كضامن متضامن وانه بمبلغ ٤٨٥ جنيها ٢٣٠ مايا وتحرر بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٩ استحقاق ٣٠ إبريل سنة ١٩٣٠ لاذن حضرة رزق أفندي جرجس نعمه وعلى ظهوره إيصال بمبلغ ١٢٠ جنيها بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٠ وتحويل مبلغ ٣٦٥ جنيها و ٢٣٠ مايا للمدعى بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٣١ ومكتوب فيه أن القيمة وصات نقداً والتحويل مع كافة المالحقات - كما أنه سدد على ظهر السند ٣٠ جنيهاً دفعه في ١٧ فبراير سنة ١٩٣١ ومذكور في السند أنه في حالة التأخير تستحق القوائد باعتبار المائة تسعة سنويا من تاريخ الاستحقاق لغاية تمام السداد وللمدين الحق في التحويل

« ومن حيث انه يتعين البحث في بدء سريان القوائد المشترطة في هذا السند طبقاً للشروط المدونة به - هل تسري من تاريخ الاستحقاق كما ذكر به بدون تنبيه ولا إنذار - أم تسري من تاريخ المطالبة الرسمية طبقاً للمادة ١٢٤ من القانون المدني « ومن حيث ان المادة ١٢٤ من القانون المدني نصت على سريان القوائد من يوم المطالبة الرسمية وأيدت هذا القول بلفظ (فقط) واستثنت حالات منها (النص في العقد على غير ذلك) أو كان الاصطلاح التجاري والقانون يقضيان بغير ذلك

« ومن حيث ان حالة السند موضوع هذه الدعوى تنطبق على استثناء واحد من استثناءات هذه المادة وهو استثناء نص العقد - فهل ذكر

العقد لسريان الفوائد من تاريخ الاستحقاق يكفي لأن يكون الاتفاق الذي يصح معه مخالفة نص المادة الأصلية القاضي بسريان الفوائد من تاريخ المطالبة الرسمية فقط أم لا .

«ومن حيث أن المحكمة ترى أن المراد بذكر جملة (إذا لم ينص العقد . . . بغير ذلك) بعد ذكر الميعاد القانوني الرسمي لبدء سريان الفوائد يراد به حالة الاتفاق على سريان الفوائد من تاريخ معين بغير حاجة إلى تنبيه أو إنذار .

«ومن حيث أن الذي يؤيد وجهة نظر المحكمة أن الفوائد نوع من التضمينات وأنه بالرجوع إلى المادة ١٢٠ مدني نجد أن التضمينات لا تستحق إلا بعد تكليف المتعهد بالوفاء تكليفاً رسمياً . «ومن حيث أن المحكمة تستنتج من ذلك أنه إذا لم ينص في السند على معافاة الدائن من التنبيه أو التكليف بالوفاء رسمياً فإن الفوائد لا تسري من التاريخ المتفق عليه لبدء سريانها إلا بعد حصول التكليف بالوفاء وإلا فسري من تاريخ المطالبة الرسمية فقط أي من تاريخ رفع الدعوى .

«ومن حيث أنه متى بقرر ذلك يكون مبدأ سريان الفوائد في هذه القضية هو من تاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣١ آخر يوم أعانت فيه صحيفة الدعوى باعتبار أن المايه تسعة سنوياً عن مبلغ ٣٣٥ جنيهاً و ٢٣٠ مايا لغاية ٣ يونيو سنة ١٩٣٢ تاريخ سداد الورثة لمبلغ ٣٥٠ جنيهاً كما هو مبين بمذكرة المدعى ثم فوائد الباقي لغاية السداد .

«ومن حيث أنه بعمل الحساب يتضح أن فوائد المدة المذكورة وهي نصف سنة تقريباً تبلغ ١٥ جنيهاً تقريباً بإضافتها إلى المبلغ المرفوع به الدعوى يوازي المجموع المبلغ المسدد وعلى ذلك لا يكون باقياً شيء من الدين يصح الحكم به أو بفوائده .

«ومن حيث أن المدعى عليه الأول الضامن أقر المدعى على نظريته في الفوائد ورضى بأن يحكم

عليه بمبلغ ٥٥ جنيهاً و ١٦٠ مايا فهل يصح الأخذ بمثل هذا انتراضى والحكم للمدعى قبله بما أقر به باعتبار الاقرار حجة قاصرة على المقر .

«ومن حيث أن المدعى عليه الأول قيد قبوله بطالب الحكم على الورثة بما يحكم به عليه .

«ومن حيث أن القانون المدني لا يبيح الكفالة بأكثر من المبالغ المطلوب ولا بشروط أشد من شروط الدين المقول به كمتضى المادة ٤٩٧ فلا يصح للمدعى عليه الأول والحالة هذه أن يقبل سريان الفوائد عليه من تاريخ الاستحقاق بدون تنبيه ولا إنذار مع عدم وجود نص في السند يوجب سريان الفوائد على المدين بنفس هذه الشروط «ومن حيث أن المحكمة ترى أنه لا يصح التعويل على إقرارات الضمان بحقوق الديانة إذا لم يثبت مشغولية ذمة المدينين بها إذا كان المراد بهذه الإقرارات الرجوع على المدينين بنتائجها .

«ومن حيث أنه متى تقرر أن ذمة المدين وهو مورث المدعى عليهم أصبحت غير مشغولة بشيء من الدين فذمة الضامن المدعى عليه الأول غير مشغولة بشيء أيضاً ودعوى الضمان المرفوعة من هذا الأخير لا نتيجة لها لأنه لم يقض عليه بشيء يصح له أن يرجعه على الضمان ولذلك يتعين الحكم برفض الدعوى وإلزام المدعى بالمصاريف . (قضيه لنسج أندى صدق ضد كيرلس أندى يابوى حاية وآخرين رقم ١١٠ سنة ١٩٣٠ ك - رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمود علام وأحمد وهبي ومرقس وبطرس)

٦٠

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

٧ مارس سنة ١٩٣٣

مسئولية - صاحب العمل عن اصابة العمال - اثبات الخطأ .

ضرورته . افتراض خطأ صاحب العمل حتى يثبت العكس .

المبدأ القانوني

انه لمعرفة مدى مسؤولية صاحب العمل عما

يصيب العمال اثناء عملهم من الاضرار طبقاً للقوانين المصرية لا يمكن الركون إلى البحث والجدل الفقهي إذ مجاله في التشريع . والقانون المصري صريح في أنه لا مسؤولية الا بخطأ كما يؤخذ من المادة ١٥١ مدني وما يليها ونظائرهما في القانون المختلط . وإن بعض المحاكم رأت بحق افتراض الخطأ عند صاحب العمل حتى يقدم الدليل من جانبه على أن الواقعة حصلت قضاء وقدرًا أو بخطأ العامل نفسه

المحكمة

« بما أن هذه الدعوى بنيت على أساس الضرر الذي نال ورثة المتوفي وهم المدعون من جراء وفاة مورثهم متأثراً بالاصابات التي أصيب بها اثناء اشتغاله بعمله بمصنع المدعى عليه .

» وحيث أنه يجب معرفة مدى مسؤولية صاحب العمل عما يصيب العمال اثناء عملهم من الاضرار وعندئذ يمكن معرفة الحل الصحيح لهذه المسائل .

» وحيث أن الآراء قد تباينت كثيراً في هذا الموضوع وذهب المشرعون والفقهاء مذاهب شتى في هذا الصدد فمنهم من يرى مسؤولية صاحب العمل عن هذه الاضرار ووجوب تعويضها حتى ولو كانت ناشئة بالقضاء والقدر بل ذهب فريق منهم إلى أن هذه المسؤولية لازمة وواجبة حتى لو حدث الضرر بخطأ العامل نفسه ويعلمون ذلك بأن صاحب العمل ينعم بشقاء العمال ويعتتم الكثير من عملهم وإذن فحق عليه أن يعرض إذا ما وقع لأحدهم حادث اثناء عمله وبسببه وهذه نظرية المسؤولية الشئئية أو قاعدة الغرم بالغنم - ويرى البعض ألا مسؤولية الا بخطأ ومن ثم فعلى رأيهم لا يسأل صاحب العمل الا عن الضرر الذي

يتسبب فيه بخطئه ليس غير .

» وبما أن المحكمة ترى أن هذا البحث والجدل الفقهي مجاله في ميدان التشريع لافي ساحات القضاء حيث المحاكم تطبق ما وضع فعلاً من القوانين وليس لها أن تركز إلى الاخذ بمبدأ بعينه على اعتبار أنه مطابق لقواعد العدل والانصاف طالما أن المشرع وضع تشريعاً يحكم الموضوع المختص » وحيث أن القانون المصري جاء صريحاً لا غموض فيه ولا إيس في أنه لا مسؤولية الا بخطأ وذلك كما يؤخذ من المادة ١٥١ من القانون المدني الاهلي وما يليها وما ينظرهما في القانون المختلط ومن ثم فالمحاكم مقيدة بهذا التشريع بحكم قانون ترتيب المحاكم اما بحث النظريات التي شغلت بالأكثريين من فقهاء فرنسا وغيرها فهذا في معرض تعديل التشريع بالكيفية التي قد تعين للمشرع ويتخيرها .

» وبما أن بعض المحاكم رأت بحق افتراض الخطأ عند صاحب العمل حتى يقدم الدليل من جانبه على أن الواقعة حدثت قضاء وقدرًا أو بخطأ العامل نفسه . ذلك لأنه من الصعب جداً وقد يكون من الدقة بمكان أن يتمكن العامل أو خلفاؤه من بعده اثبات خطأ صاحب العمل وخصوصاً وأن باقي العمال ممن يكونون أقدر من غيرهم على اثبات الخطأ قد يتأثرون بمصلحة سيدهم فلا يذكرون الحقيقة على علاتها أو قد ينكرونها برمتها » وبما أنه فيما يتعاق بهذه الدعوى فتأبث من التحقيقات المضمومة وخصوصاً مما قرره عبده محمد حسن فيها وقد كان وكيل المتوفي في مباشرة أعماله أن هذا الأخير كان مخطئاً في محاولته تصليح السير بعد أن كان وشيك الانفلات اثناء اشتغال الآلة وكان يجب عليه إيقافها أولاً ثم عمل ما يعين له بعد ذلك من التصليح المنشود .

» وبما أنه لما تقدم فيكون الضرر ناشئاً من خطأ مورث المدعين وحده ولا مسؤولية على صاحب العمل ويتعين إذن رفض الدعوى والزام رافعتها بالمصاريف

(قضية الست عيشة عبد الرحمن بصفتها أخرى ضد عبد الواحد أفندي نصير رقم ٥٥ سنة ١٩٣٣ ك - رئاسة وتضوية حضرات القضاة احمد ابراهيم ومحمد مراد الزاوي وحافظ محمد خليفه)

٦١

محكمة شبين الكوم الكلية الاهلية

١٢ مارس سنة ١٩٣٣

استئناف . مرفوع من النيابة . مقيد للمحكمة . طبقاً لتقرير الاستئناف . حكم صادر بالحبس مع إيقاف التنفيذ . بناء على عدم وجود صحيفة سوابق . ثبوت أن لا سوابق له . وجوب تأييد الحكم المبادئ القانونية

إذا قيدت النيابة استئنافها في تقرير الاستئناف كان ذلك مقيداً للمحكمة أيضاً للأسباب الآتية

- ١ - تملك النيابة عدم الاستئناف أصلاً فلها أن تحدده أو تقيده لأن من يملك الكل يملك الجزء
- ٢ - لا تصبح محكمة ثاني درجة مختصة بنظر الدعوى إلا بتقرير الاستئناف - يترتب على ذلك أن اختصاصها يكون مقيداً بعبارة هذا التقرير
- ٣ - الاستئناف لا يجعل الحكم الابتدائي كأن لم يكن كالمعارضة بالنسبة للحكم النهائي فلا يمكن لمحكمة الاستئناف أن تعيد النظر إلا فيما يطلب منها إعادة النظر فيه .

٤ - لا يمكن اعتبار تقرير الاستئناف من قبيل المرافعة التي لا تفيد المحكمة في شيء كورقة الأسباب لأن تقرير الاستئناف وحده دون غيره هو الذي يحرك الدعوى أو بعضها أمام محكمة ثاني درجة

٥ - وإذا استأنفت النيابة حكماً صادراً

بالحبس مع إيقاف التنفيذ لعدم ورود السوابق كما في حالتنا وظهر أنه لا سوابق للمتهم لا يمكن عدلاً لمحكمة الدرجة الثانية مؤاخذته بتأخير صحيفة سوابقه عن الحكم في الدعوى ابتدائياً وعن استئناف النيابة المقيد فلا يسع المحكمة إلا تأييد الحكم الابتدائي ولا يصح لها إلغاء إيقاف التنفيذ

المحكمة

» حيث ان النيابة قالت في تقرير استئنافها للحكم الابتدائي الذي قضى بإيقاف التنفيذ انها تستأنفه لعدم ورود السوابق ومعنى ذلك أنه اذا كان المتهم لا سوابق له (كما ظهر من صحيفته) يكون الحكم في محله وبعبارة أخرى قد قيدت النيابة استئنافها ولم تجعله مطلقاً

» وحيث انه يجب البحث في تأثير هذا القيد بالنسبة للمحكمة وهل يمكنها عدم إيقاف التنفيذ » وحيث ان النيابة كانت تملك عدم الاستئناف أصلاً فلها أن تحدده أو تقيده لأن من يملك الكل يملك الجزء - ومن المتفق عليه على قضاء في فرنسا أن محكمة ثاني درجة لا تصبح مختصة إلا بتقرير الاستئناف ويترتب على ذلك أن اختصاصها يكون مقيداً بعبارة هذا التقرير (les termes de cet acte) وفق رغبة المستأنف فإذا قصر استئنافه على طلب مستقل أو نقطة خاصة (à un chef distinct ou à une disposition spéciale) .

لا يصح لمحكمة الاستئناف أن تنظر فيما عداها وقد عبر عن ذلك أيضاً بأنه اذا كان الاستئناف خاصاً أو مقيداً لا يمكن لمحكمة الاستئناف أن تنظر الى النقاط التي رفعت اليها بتقرير الاستئناف

Lorsque l'appel est spécial ou limité la cour ne peut statuer que sur les points dont l'appréciation lui est soumise par l'acte d'appel .

أنظر تعليقات لبواتقان عن المادة ٢٠٢ رقم ٩٨ و ١٠٣ وجارو تحقيق جنيات جزء ٥ رقم ١٧٢٧ ص ١٨٩ ورقم ١٧٢٩ ص ١٩٧ وفوستان هيلي جزء ٦ رقم ٣٠٣٤ والمراجع وأحكام النقض الكثيرة المشار إليها في هذه الكتب وقد قبل وحكم بذلك عندنا أيضا - أنظر الموسوعة الجبائية لجندى بك عبد الملك . جزء أول ص ٦١٢ وحكم النقض الذى أشار إليه الصادر فى ٢٠ مايو سنة ١٨٩٣ مجلة الحقوق ٨ ص ١٤٠ وقد كان هذا رأى مجلس شورى الدولة فى فرنسا (Conseil d'etat) من قديم - ١٢ نوفمبر سنة ١٨٠٦ حيث قرر أن قضاء محكمة النقض قد ثبت على ذلك بناء على أمرين لا يقبلان جدلا : - الأول - أن المحكمة الاستئنافية لا يمكنها تعديل حكم ابتدائي الا اذا كان هناك استئناف فاذا لم تستأنف الا نقطة من الحكم S' il n' y a appel que d'une seule disposition. لا تستطيع محكمة الاستئناف تعديل النقط الاخرى بل وايس لها حق البحث فيها لانها غير مختصة الشانى - ان المحكمة سواء فى ذلك محكمة الاستئناف أو محكمة أول درجة لا يمكنها أن نقضى فيما لم يطلب منها القضاء فيه وكل حكم قضى فيما لم يطلب القضاء فيه . ultra petita يكون باطلا بطلانا جوهريا - جارو المشار اليه هامش ص ١٨٩ ولبواتقان المشار اليه المادة ٢٠٢ رقم ٩٨ . ويلاحظ أن الاستئناف هنا قاصر على نقطة إيقاف التنفيذ مقيدا ذلك بظهور سوابق للمتهم . وفوق ذلك فان الاستئناف لا يجعل الحكم الابتدائي كأن لم يكن كالمعارضة بالنسبة للحكم الغيابي فلا يمكن لمحكمة الاستئناف أن تعيد النظر إلا فيما يطلب منها إعادة النظر فيه - قارن جارو المشار اليه رقم ١٧٢٧ ص ١٩٠ وهامشها . ويجب أن

يلاحظ أن تقرير الاستئناف لا يصح أن يعتبر من قبيل المرافعة التى لا تقيد المحكمة فى شئ كورقة الأسباب لأن تقرير الاستئناف هو الذى يحرك الدعوى أو بعضهم - أمام الاستئناف فاذا جاء الاستئناف عاما فى التقرير أصبحت المحكمة مختصة قانونا بإعادة النظر فى كل محتويات الدعوى ولا يؤثر فى اختصاصها أى قول أو حتى تنازل صريح من النيابة فى ورقة أسباب استئنافها كالحال فى مرافعتها فى الجلسة وقد تقرر فى فرنسا أن ورقة أسباب الاستئناف المنصوص عايتها فى المادة ٢٠٤ تحقيق جنيات لا يمكنها أن تحد من أو تعد فى مدى الاستئناف وبالمثل طلبات النيابة فى الجلسة (أنظر لبواتقان على المادة ٢٠٢ رقم ٩٩ وعلى المادة ٢٠٤ رقم ٢ و ٥ وأحكام النقض التى أشار إليها) ومراعاة ذلك عندنا أولى إذ لا يوجد عندنا مادة مقابلة للمادة ٢٠٤ تحقيق جنيات فرنسى تنص على كتابة ورقة بأسباب الاستئناف وهذا ما يؤكد اعتبارها من أوراق المرافعة كذكر فى الدعوى . فديقال ان ورقة الأسباب إذا صدرت من عضو النيابة المستأنف تعتبر مفسرة لاستئنافه ولكن العبرة بتقرير الاستئناف الواجب تحريره قانوناً والذى يحرك الدعوى دون غيره أو جزأ منها أمام الاستئناف كما تقدم واسباب الاستئناف تكتب عادة بعده وكل تنازل من النيابة كلياً كان أو جزئياً يحصل بعد تحريك الدعوى لقيمة له كما تقدم أيضاً كما أن أسباب الاستئناف قد يكتبها عضو آخر من أعضاء النيابة وربما كان ممن لا يملك كون الاستئناف وإذا قيل أن ورقة أسباب الاستئناف زائدة ترتب على ذلك أن مرافعته فى الجلسة يكون لها هذا التأثير أيضاً وهذا لا يستطيع أن يقول به أحد . «وحيث أنه لذلك مادام قد ظهر أن المتهم لا سوابق له لا يسع المحكمة إلا تأييد الحكم الابتدائي ..

«وحيث أنه فضلاً عن كل ذلك فإنه لا يمكن عدلاً مؤاخذه المتهم بتأخير صحيفة سوابقه عن الحكم في الدعوى ابتدائياً وعن استئناف النيابة إذ لو كانت وردت قبل لما استأنفت .

(قضية النيابة العمومية ضد علي أحمد خليفة زين الدين رقم ٧٦٥ سنة ١٩٣٣ استئناف رياسه صاحب العزة أحمد نشأت بك رئيس المحكمة وعضوية حضرة القاضين فهم سليمان والسعيد رمضان)

٦٢

محكمة الاسكندرية الكلية الاهلية

٢١ مارس سنة ١٩٣٣

مسئولية . الما قول من الباطن بازاء العمال الذين عينهم . النص

في عقد الما قول على المسئولية بلهم . التزامه بالاضرار

الى تصيهم بخطاه في عمله

المبدأ القانوني

إذا كان العقد عتد مقاوله من الباطن فله نتائج القانونية إذا كان يترتب عليه مسئولية الما قول من الباطن بكل ما التزم به من الأعمال وكل ما أخذه على مسئوليته من الأعمال لصالح الما قول الأصلي بسبب الرابطة القانونية التي أوجدها هذا العقد . وان كان الما قول الأصلي مازال مسئولاً أمام صاحب العمل عن تنفيذ كل ما التزم به بمقتضى عقد الما قول الأصلي المحرر بينه وبين صاحب العمل بسبب الرابطة القانونية التي أوجدها العقد بينهما . وعليه فاذا وقع حادث للعمال الذين عينهم الما قول من الباطن وقبلوا أن يعملوا تحت إشرافه فيكون هو المسئول عن كل ما يصيبهم بسبب إهماله في عمله الممكنة

« حيث ان الحكم المستأنف في محله للاسباب الواردة به من جهة اثبات التهمة قبل المتهمين أزيدور شاكر ومحمد فراج شعبان والحكم عليهما متضامنين بالتعويض المدني

« وحيث أنه فيما يختص بمسئولية محمد بك حسن العبد عن حقوق مدنية فان الحكم المستأنف في غير محله ويجب إلغاؤه ورفض الدعوى قبله لأنه ثبت من الاطلاع على عقد الما قول المؤرخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٢ والتقدم أمام محكمة أول درجة والتي لم تذكر في أسباب حكمها بشيء مان محمد حسن العبد بك اتفق مع الرئيس محمد فراج على أن يقوم الثاني بأعمال الحفر جميعها من آبار وخلافه واحضار جميع العمال والادوات اللازمة لعملية الحفر وعمل الصلبة اللازمة لعدم انهيار التربة والكراكات والقوص والجماجير والمقاطف وخلافه وهو المسئول عنها بدون أية مسئولية على الأول أو مهندسيه أو مندوبه وهو المسئول شخصياً اذا حصل أى خطر للعمال أثناء العمل ثم بين العقد ثمن المتر المكعب من الحفر

« وحيث ان هذا العقد عقد مقاوله من الباطن له نتائج قانونية وهي ملزمة للرئيس محمد فراج بكل ما التزم به من الأعمال لصالح محمد بك حسن العبد وكل ما أخذه على عاتقه من المسئوليات بسبب الرابطة القانونية التي أوجدها هذا العقد وان كان محمد بك حسن العبد لا يزال مسئولاً أمام جمعية المؤاساة الاسلامية عن تنفيذ كل ما التزم به بمقتضى العقد المحرر بينه وبين الجمعية بسبب الرابطة القانونية التي أوجدها العقد المحرر بينهما وليس للجمعية مسئولية قبل محمد فراج لعدم التزامه لها بشيء

« وحيث ان العمال المجنى عليهم في هذه الحادثة ومنهم المتوفى هم عمال يشتغلون لحساب محمد فراج في مقاولته وهو الذي عينهم للقيام بعملية الحفر في مقابل الأجر المتفق عليه بينهم وقد قبلوا أن يعملوا في مقاولته تحت إشرافه فهو المسئول عن كل ما يصيبهم بسبب إهماله في اقامة الصلاب المتينة وذلك بسبب التعاقد الذي بينهم وبينه على اجراء الحفر ودفع الأجر ولا علاقة بينهم وبين الما قول

المحكمة

« حيث انه بالنسبة الى موضوع التهمة فقد اتهمت النيابة العمومية المخالفة. انها في يوم ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٢ بدائرة قسم الوائلي لم تنفذ القرار الصادر من المحافظة بتاريخ ١٢ يولييه سنة ١٩٣٢ الخاص بقفل وترك الشقة سكنها في الميعاد المحدد باعتباره من ضمن بيوت العاهرات بدائرة قسم الوائلي ليست من الاخطاط المخصصة لمثل هذه البيوت وقد طلبت النيابة تطبيق المواد ١٠ و ٢٣ - ٢ و ٢٥ من لائحة بيوت العاهرات الصادرة في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ . وقضت محكمة الوائلي المركزية غيايبا بتغريم المخالفة ١٠٠ قرش واغلاق المنزل على مصاريقها .

« وحيث ان لائحة بيوت العاهرات تفرق بين أمرين . أولهما . منازل الدعارة التي تفتح في المناطق المخصصة لبيوت العاهرات . والثاني . المنازل التي تدار في الأخطاط المخصصة لذلك وهذا التفريق يستفاد من نصوص المادة ٢ ثم المواد ٥ الى ١٠ من اللائحة المذكورة إذ نصت المادة الثانية على ما يأتي : لا يمكن فتح بيوت للعاهرات إلا في الاخطاط التي يعينها لذلك خاصة المحافظ أو المدير . وورد في المادة الخامسة : يجب على من يريد فتح بيت للعاهرات (أى في الخط المخصص للعاهرات طبعاً اذ حظر الشارع ادارته في غير هذا الخط) أن يخبر المحافظة أو المديرية بذلك بالكتابة قبل فتحه بخمسة عشر يوماً . وفي المادة السادسة ورد النص على طريقة تحرير هذا الاخطاط ومحتوياته وورد في المادة السابعة وجوب ارفاق هذا الاخطاط بشهادة مستخرجة من قلم السوابق ونصت المادة الثامنة على التزام مقدم الاخطاط المذكور أن يرسل للمحافظة كشفاً محتويها على أسماء العاهرات . وجاء في المادة الثامنة جواز فتح بيت للعاهرات (١١ - ٢)

الأصلي محمد بك حسن العبد لأنهم لا يشتغلون لحسابه ولا تحت اشرافه ولا رابطة قانونية تربطهم وإياه » وحيث ان ما جاء به المتهم الأول من أنه مسئول عن مراقبة أعمال الحفر ليس بحجة ضد محمد بك حسن العبد وانما هو حجة على المقربه » وحيث أن المتهم الأول لم يحضر مع اعلانه قانوناً فيجوز الحكم في غيبته عملاً بالمادة ١٦٢ جنائيات (قضية النيابة العمومية ضد أزبدور شاكر وآخرين رقم ١٥٣٦ سنة ١٩٣٣ استئناف - رئاسة وعضوية صاحب العزة محمد بك حمدي السيد والقاضين مسعد السمرة ومصطفى عبد المجيد)

٦٣

محكمة مصر الكلية الأهلية

٢٩ يونيه سنة ١٩٣٣

- ١ - لائحة العاهرات قرار المحافظ أو المدير - قاصر على إدارة المنزل في الاخطاط المخصصة للعاهرات . عدم جواز اصداره في غير ذلك من الاخطاط
- ٢ - قرار - من المحافظ - باعتبار منزل مدار للدعارة . جواز اثبات عكسه

المبادئ القانونية

- ١ - ان صدور قرار المحافظ أو المدير المنصوص عليه في المادة (١٠) من لائحة بيوت العاهرات قاصرة على حالة إدارة المنزل في الاخطاط المخصصة للعاهرات فقط ولا يسوغ إصدار هذا القرار أو التنبيه بالاقتال أو تقديم الاخطار في حالة فتح بيت الدعارة في غير ذلك من الاخطاط بل يجب اثبات هذه الجريمة الأخيرة بجميع أدلة الاثبات الجائزة في مواد المخالفات الأخرى بدون حاجة إلى تنبيه بالغلق
- ٢ - ان قرار المحافظ الذي يصدر باعتبار أي منزل مداراً للدعارة يجوز إثبات عكسه ويصرح للمتهم أن يقيم الدليل على عكس ما شمله هذا القرار

في اليوم السادس عشر من تقديم الاخطار المنوه في المادة ٥ مالم تعلن المحافظة معارضتها في فتحه. ونصت المادة العاشرة على ما يأتي : لجهة الادارة في حالة عدم تقديم الاخطار من اصحاب المحل أن تقرر ما إذا كان ينبغي اعتباره ضمن بيوت العاهرات الخ. ويعلن هذا القرار بطريقة ادارية إلى صاحب المحل ويقتبسه ضمنا الى اقبال المحل أو تقديم الاخطار اللازم عنه بحسب ما يقتضيه الحال في ظرف ١٥ يوما. فتي مضى هذا الميعاد ولم يعمل صاحب المحل بمقتضى التنبيه فعلى البوليس اثبات ذلك وتحرير محضر المخالفة الخ.

« وحيث انه يستخلص من نصوص المواد المشار اليها أن هناك فارقا بين فتح بيوت العاهرات في خط العائلات وإدارتها في الاخطاط المخصصة للعاهرات

في الحالة الاولى نصت المادة ٢ على منع فتح مثل هذه البيوت منعاً باتاً وبمجرد ادارتها في غير الخط المرخص للعاهرات تقع الجريمة المنصوص عليها في المادة الثانية من اللائحة متى توفرت جميع الاركان المنصوص عليها في المادة الاولى أي متى اجتمعت فيه امرأتان فأكثر من المتعاطيات عادة فعل الفحشاء .

أما الحالة الاخرى . وهي وجوب تقديم الاخطار الى المحافظة فلا يكون ذلك الا في حالة فتح بيت للعاهرات في الاخطاط المخصصة للدعارة التي عينها المحافظ أو المدير

« وحيث ان هذا التفريق مستفاد من سياق المواد ٥ و٦ و٧ و٨ و٩ و١٠ من اللائحة اذ أن نص المادة العاشرة صريح في أن صدور قرار المحافظة معلق على عدم تقديم الاخطار من صاحب البيت ثم ان تقديم الاخطار لا يفرض قانوناً الا في حالة فتح البيت في خط العاهرات لأن الشارع منع فتحه في غير هذا الخط منعاً باتاً فلا محل لتقديم الاخطار في هذه

الحالة — ولما كان صدور القرار معلقاً على عدم تقديم الاخطار وكان تقديم الاخطار واجباً في الاخطاط المخصصة لبيوت العاهرات فقط لذلك يقضى الاستنتاج المنطقي الصحيح بأن القرار من المحافظة لا يجب صدوره الا في حالة فتح البيت في الاخطاط المخصصة للدعارة فقط . ويتفرع عن هذا أن مخالفة فتح بيوت العاهرات في غير الاخطاط المخصصة لذلك تقع بمجرد ادارة البيت للدعارة ولا محل لاشتراط صدور قرار أو تنبيه من الجهة الادارية انما يجب إقامة الدلائل من جانب الاتهام بكافة طرق الاثبات القانونية الجائزة في كافة المخالفات

« وحيث ان حكمة التشريع في هذا التفريق ظاهرة لانه ولو أن من واجب الحكومة السعي وراء ما يؤدي الى سلامة افراد الامة من الأمراض السرية ومنع انتشارها بالدعارة السرية الا أن هناك واجباً آخر لا يقل أهمية وهو صيانة حرية المساكن وحصانة للنزل وحرية الملكية الفردية من عبث عابث أو عسف عاسف أو خطأ خاطئ فلو قيل بأن لجهة الادارة الحق في أن تصدر قرارها باعتبار أي منزل سواء كان في خط العاهرات أو غير ذلك من بيوت العاهرات مع شمول هذا القرار على التنبيه بالاقتال أو بعدم الاخطار — ثم تقع المخالفة اذا لم ينفذ هذا التنبيه ويتعين على القاضي أن يحكم بالعقوبة والغلق وجوباً طبقاً لنص المادة ٢٥ من اللائحة . لو قيل بهذا لاصبحت حرية المسكن وحصانة المنزل وحرية الملكية الفردية وشرف الافراد والعائلات تحت رحمة التحريات والمباحث التي ترد الى جهة الادارة التي لها أن تصدر قرارها بالاقتال والذي يجوز أن يكون وليد تحريات خاطئة أو وشاية أو مكيدة مدبرة من شهود سمعوا تحت ستار الخفاء من رجال المباحث أو لشيء في نفس رجل

الحفظ الذي يراقب المنزل أو غير ذلك من الفروض وبعبارة ذلك حال المنزل الذي يفتح في الخط المخصص للمأهلات فإن مجرد فتحه في هذه المنطقة هو قرينة قوية على أن الغرض هو إدارته للمدارة فإذا لم يقدم الاخطار المنصوص عليه في المادة الخامسة جاز لجهة الإدارة أن تجري التحريات لتعزيز هذه القرينة لتصدر ضد صاحب المنزل قرارها الشامل بالتنبيه عليه بالاقفال أو وجوب تقديم الأخطار .

« ولا يمتنع بأن حرية الملكية الفردية وحصانة المساكن تصبحان مهددة أيضاً في هذه المنطقة لأن من يختار السكنى في هذه المنطقة قد وصم نفسه بفعله بالشبهات وعرض منزله للتحريات والبحث حوله من جهة الإدارة التي لها الحق في إصدار قرارها بشأنه وأكثر من هذا فلا يستوى تهديد حرية الملكية الفردية وحصانة المساكن في منطقة ضيقة محصورة كالأخطار المخصصة للمأهلات أو ضد أفراد معدودين مع تهديد الحرية في كل المناطق والأخطار إطلاقاً وضد كل فرد من الأفراد .

« وحيث أنه فضلاً عن ذلك فإن روح تشريع اللائحة الصادرة في ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٥ يؤيد هذا التفسير لأنه إذا قيل جديلاً بأن لجهة الإدارة أن تصدر قراراً باعتبار أي منزل من المنازل السكّنة في خط العائلات من بيوت المأهلات متى ثبت لها ذلك وأن تشمل ذلك القرار بالتنبيه بالاقفال المحل في ظرف ١٥ يوماً أو أكثر لكان في هذا فوات لغرض الشارع إذ أنه لا محل لإعطاء أية مهلة حتى تستمر الدمار السلبية بين منازل العائلات ولا محل لتأجيل قتل مثل هذه المنازل حتى تستر حرمة الآداب منتهكة وصحة الأفراد المترددين عليها مهددة . ولا يعقل

أن الشارع أراد أن يعهد السبيل لمثل هذه النتيجة بإعطاء مهلة ١٥ يوماً بل يجب الإسراع في تحرير محضر ضبط الواقعة فوراً وتقديم المخالفة ضد صاحب المحل لأول جلسة للحصول على حكم بالغلق في بحر أيام قلائل شأن كل جريمة أخرى يخشى من استمرار ارتكابها وبعبارة ذلك في الأخطار المخصصة لبيوت المأهلات فإن الخطر من الإهمال أقل ولأنه روعي في إعطاء المهلة تهديد الفرصة لتقديم الأخطار المنصوص عليه في المادة الخامسة وإتباع نصوص اللائحة .

« وحيث أنه لا يعترض على هذا الرأي بالقول بأن الشارع نص في المادة العاشرة على أن يكون التنبيه إما بالفعل أو بتقديم الأخطار وأنه يرمى بهذه التفرقة إلى وجوب القفل في حالة فتح المنزل في خط العائلات وإلى وجوب تقديم الأخطار إذا أدير المنزل في خط المأهلات إذ أنه إنما أريد بالنص على الفارق في التنبيه أحد أمرين . أولهما أنه إذا تحققت جهة الإدارة أن المنزل الذي فتح في خط المأهلات قد استوفى جميع الشرائط الأخرى المنصوص عنها قانوناً فإنها أن تعلن صاحبه بالتنبيه عليه بوجوب تقديم الأخطار . والأمر الثاني أنه إذا ثبت لديها أن الشروط الأخرى المنصوص عليها في المواد ٣ و ٢ من اللائحة لم تتوفر في المنزل الذي أدير في خط المأهلات أيضاً كأن يكون المنزل له أكثر من باب واحد أو متصلاً بمساكن أخرى أو دكاكين أو محلات عمومية (مادة ١) أو أن صاحب المنزل قاصر وسبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو جنحة ضد الشرف أو سبق أن حكم عليه بالغلق في جريمة عمالة قتل مضي ٣ سنوات (مادة ٣) ففي جميع هذه الأحوال يجب أن تعلن جهة الإدارة صاحب المنزل بوجوب اقفاله لأنه لا محل لأن يطالب منه

تقديم الاخطار وبعد ذلك يقدم للمحكمة لاغلاق محله لعدم توفر الشروط المذكورة . ويستخلص من هذا أن التفريق في مشتملات التنبيه المنصوص عليه في المادة العاشرة لا يتنافى مطلقاً مع المذهب القائل بأن القرار والتنبيه لا يصدران إلا في حالة فتح بيت العاهرات في الخط المحصن لذلك فقط . أما في الحالة الأخرى فإن الآداب العامة وصحة الأفراد تفرضان عدم انتطاء أية مهلة لقفل المنزل الذي يدار في خط العائلات كما توضح آنفاً .

« وحيث أنه مما تقدم تضع المحكمة هذه القاعدة وهو أنه لا يصح إصدار القرار من المحافظة أو المديرية ولا التنبيه بالاغلاق أو تقديم الاخطار إلا في حالة واحدة : وهي فتح بيت الدعارة في خط العاهرات وإذا لم يتم من أعان بالتنبيه بتنفيذ محتوياته وقعت المخالفة . وبعبارة ذلك لا محل لصدر قرار أو تنبيه للمنازل التي تدار في خط العائلات وبالتالي لا جريمة إذا لم ينفذ ذلك التنبيه بل يجب تحرير محضر على الفور حاوياً أدلة الإثبات التي تقام في جميع المخالفات الأخرى

« وحيث أنه يبقى البحث في مسألة أخرى وهي ماهو الوزن القانوني لقرار المحافظة أو المديرية الذي يعتبر إدارياً . هل يجوز للقاضي الجنائي أن يسمع من المخالف إثبات ماينافي مضمون هذا القرار الإداري مع النص الوارد في المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الذي يمنع المحاكم من تأويل الأمر الإداري أو إيقاف تنفيذه

« وحيث أنه مع وجود مثل هذا الخطر في الشرائع الفرنسية . وعدم احتصاص المحاكم بالقضاء أمر إداري بل تختص به جهات أخرى مثل مجالس الدولة بفرنسا . فإن الرأي الراجح في فرنسا فقها وقضاء يقضي بأن للمحاكم الجنائية أن تبحث مشروعية الأمر الإداري إذا كان مخالفاً ركناً

من أركان الجريمة . فإذا كان مخالفاً الأمر الإداري هو ركن من أركان الجريمة فله أن يبحث صحة هذا القرار ومشروعيته (أنظر هذا البحث بالاسهاب في كتاب جارو تحقيق الجنايات ص ٣٠٢ وما بعدها وقد صدر حكم من محكمة النقض الفرنسية في تاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩١٥ نصه الآتي : ان الأمر الصادر من المجلس البلدي باعتبار أحد المنازل من منازل الدعارة لا يولد إلا مجرد قرينة ويجوز للمخالف نقضها وإثبات العكس . انظر دالوز راتيك تحت عنوان : بند ٤٥)

« وحيث أنه ورد في نص المادة ١٤ من القرار المؤرخ ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ بخصوص لائحة مصالحة التنظيم أن قرارات الهدم التي تصدر من مجلس التنظيم وهي أوامر إدارية طبعاً يجوز للمحكمة أن تتحقق مما إذا كان هناك محالها وهذا يدل على مقياس نظر الشارع المصري إلى الأوامر الإدارية في المواد الجنائية وأجاز إثبات عكس ما تشتمله تلك القرارات الصادرة من جهة إدارية محضة مثل مجلس التنظيم وقد سارت المحاكم المصرية على ندب خير للتحقق من صحة ماورد في قرار الهدم .

« وحيث أن هذا تطبيق المبدأ القائل بأن للقاضي الجنائي أن يبحث جميع عناصر الجريمة وإذا كان من عناصرها مخالفة الأمر الإداري فيسوغ له بل يجب عليه أن يبحث ذلك الأمر ان كان صادراً في حدود القانون وبعبداً عن العسف . ويقول المسيو جارو في هذا الصدد أنه يجب الاعتراف للمحاكم الجنائية بحق فحص الأمر الإداري ومشروعيته متى كان عنصراً من عناصر الجريمة لأن العقاب لا يقوم إلا على أساس صحة ذلك الأمر (أنظر جارو تحقيق الجنايات جزء ٢ ص ٣٠) « وحيث أنه مما تقدم يسوغ للمحكمة المخالفات

البحث في صحة الامر الادارى ومطابقته للقانون ومشروعيته متى كان عنصرا من عناصر المخالفة ويسوغ سماع دفاع المتهم القائم على اثبات عكس ذلك الامر . ثم أن الحكم الذى يصدره القاضى الجنائى ينص فقط على توقيع العقوبة أو براءة المتهم بدون النص على إلغاء الامر الادارى أو إيقاف تنفيذه .

« وحيث أنه يتضح ان الدعوى العمومية أقيمت ضد المخالفة لأنها خالفت قرار المحافظة الصادر بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٣٣ بقفل وترك منزلها المدار للدعارة سرا في غير خط العاهرات وهذا الوصف صحيح قانونا كما توضح آنفاً والحكمة الاستثنائية أن تفسر الوصف القانونى متى كانت الوقائع هي نفسها التي ذكرت في وصف التهمة التي أعلن بها المتهم أمام محكمة أول درجة لذلك يتعين تغيير وصف التهمة الى أنها فتحت منزلا للعاهرات في

غير الخط المخصص للعاهرات إذ أن نفس هذه الوقائع هي موضوع وصف التهمة وليس هناك وقائع جديدة (أنظر هذا البحث في حكم محكمة مصر الابتدائية المنشور في مجلة المحاماة)

« وحيث ان محكمة أول درجة لم تسمع شهادة أى شاهد ولم يتقدم اليها أى دليل وقد دفعت المخالفة التهمة في محضر التحقيق بأن هذا المنزل مخصص لسكنى أولادها الذين يتعلمون بالمدارس لذلك ترى المحكمة قبل الفصل في الموضوع باحالة الدعوى إلى التحقيق حتى تثبت النيابة تهمة فتح منزل للدعارة في غير الخط المخصص للعاهرات وللمدعية نفي التهمة .

(قضية النيابة ضد رقم استئناف - رئاسة وعضوية حضرات القضاة زكى خير الابوتيجى ومحمد بك بدير واحد لطفى)

القضايا المستعجلة

٦٤

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

قاضى الامور المستعجلة

٣١ يوليو سنة ١٩٣٣

١ - قوة الشيء المحكوم فيه . قضاء المحاكم الاستثنائية أمام المحاكم العادية
٢ - اختصاص المحاكم الاهلية . تنازع الاختصاص بين هيئتين قضائيتين في مسائل الاحوال الشخصية . جواز عرضه عليها . والفصل فيه بمعرفتها . الاستشكال فيه . جواز إيقاف التنفيذ حتى يفصل من القضاء الاهلى في هذه المنازعة

المبادئ القانونية

١ - قضاء المحاكم الاستثنائية لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم العادية إلا في حدود اختصاصه فاذا تجاوز هذه الحدود

سقطت عنه قوة الشيء المحكوم فيه

٢ - المحاكم الاهلية هي محاكم القانون العام في مصر ولها بهذه الصفة على الهيئات القضائية للأحوال الشخصية والأحكام التي تصدر من هذه الهيئات ملزمة تقدر بهما إذا كانت الهيئة التي أصدرت الحكم قد أصدرته في حدود اختصاصها أم لا . فان كان في حدود اختصاصها احترمت المحاكم الاهلية الحكم وإلا صرفت النظر عنه .

٣ - إذا تنازعت هيئتان قضائيتان الاختصاص في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية وأصدرت كل منهما حكما فيها كان

للمحكوم عليه أن يرفع الأمر للمحاكم الأهلية لتبين أى الحكيمين أولى بالاحترام وللمحكوم عليه أيضاً أن يستشكل فى التنفيذ وأن يطلب من قاضى الامور المستعجلة إيقاف التنفيذ حتى تفصل محكمة الموضوع فى صحة الحكم المستشكل فيه أمام المحاكم العادية

المحكمة

« حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى يقول فى صحيفة افتتاحها أن المدعى عليها الاولى رفعت عايله أمام حاخاخانة اليهود دعوى نفقة لها ولايتها المرزوقة لها منه وقد فصل فى هذه الدعوى بالزام المدعى بأن يدفع للمدعى عايله الاولى ستة جنيهات شهرية لها ولولدها الا أن المدعى عليها لم تقتنع بهذا الحكم فنقات الخصومة الى المحكمة الشرعية ورفعت دعوى أمامها كررت فيها طلب النفقة وقد دفع المدعى أمام المحكمة الشرعية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن زوجته توجهت لمقاضاته الى الحاخاخانة واحتكت اليها وقد قبل هو هذا الاحتكام ولأنه وزوجته يتبعان طائفة اليهود الربانيين والهيئة المختصة بالفصل فى أحوالهما الشخصية هى حاخاخانة اليهود الى غير ذلك مما استند اليه المدعى فى دفعه بعدم اختصاص المحكمة الشرعية لكن هذه لم تأبه لقول المدعى وقضت نهائياً باختصاصها وبالزامه بأن يدفع لزوجته أربعمائة قرشا كل شهر لطعامها ومائة قرش لسكنائها وأربعمائة قرشا كل ستة أشهر لكسوتها ومائة قرش كل شهر لطفلها ومثل هذا المبلغ كل أربعة شهور لكسوة الطفل وبعد أن حصت المدعى عليها الاولى على هذا الحكم الشرعى أوقعت تنفيذاً له حجزاً على منقولات المدعى وفاء لمبلغ ستين جنيهاً ثم تجمد لها مبلغ

آخر رفعت من أجله دعوى شرعية طلبت فيها حبس المدعى اذالم يبادر بسداد ما ألزمه به الحكم الشرعى ويقول المدعى فى صحيفة دعواه ان الحكم الذى استصدرته المدعى عليها من المحكمة الشرعية انما صدر من هيئة لا ولاية لها فيما قضت فيه من ثم فهو باطل وقد رفع دعوى بطلانه أمام محكمة اسكندرية الكلية الأهلية حدد لنظرها جلسة ٦ أغسطس سنة ١٩٣٣ . ويقول المدعى أيضاً ان له الحق فى أن يستشكل فى تنفيذ الحكم الشرعى سالف الذكر حتى تفصل المحكمة الأهلية فى قيمة هذا الحكم . ولهذا فهو يطلب قبول الاشكال شكلاً وفى الموضوع إيقاف تنفيذ الحكم الشرعى الصادر من محكمة كرموس الشرعية فى ٧ يناير سنة ١٩٣٣ فى القضية نمرة ١٣٣٧ سنة ١٩٣٢ مع الزام المدعى عليها الاولى بالمصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ بلا كفالة .

« وحيث ان المدعى عايله الاولى دفعت أولاً بعدم اختصاص المحاكم الأهلية - ثانياً - بعدم اختصاص هذه المحكمة .

عن الرفع الأول

« وحيث ان المدعى عليها تستند فى هذا الدفع الى نص المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية التى تمنع هذه المحاكم من نظر المنازعات المتعلقة بأصل الاوقاف والمتعلقة بمسائل الانكحة وما يتصل بها من قضايا المهر والنفقة

« وحيث ان قضاء الاحوال الشخصية يتولاه فى مصر هيئات متعددة لم يضع لها الشارع الى الآن نظاماً دقيقاً يحدد اختصاص كل منها حتى لقد تنازعت هذه الهيئات فيما يعنيهها وتضاربت أحكامها فى كثير من الاقضية مما استلقت نظر أولى الامر ودعاهم الى التفكير فى وضع حد لهذه الفوضى

« وحيث انه مع تعدد هذه الهيئات ومع اختلافها في تحديد اختصاصها وجب أن يكون هناك سلطة أخرى تهيمن عليها من هذه الناحية والمحاكم الأهلية هي أولى الهيئات القضائية في مصر بهذه السلطة للأسباب الآتية : أولاً - لأن المحاكم الأهلية هي محاكم القانون العام فهي المختصة أصلاً لكل دعوى مهما كان نوعها ليس يخرج عن اختصاصها من الدعاوى إلا ما استثنته القوانين واللوائح فجعلته من اختصاص هيئة أخرى ثانياً : - لأن المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية منعت هذه المحاكم من تأويل الأحكام التي تصدر في الأحوال الشخصية من الجهة المختصة بها فكان المحاكم الأهلية لا تمنع من تأويل أحكام الأحوال الشخصية إلا إذا كانت صادرة من هيئة مختصة وهذا يستلزم إعطاء المحاكم الأهلية سلطة البحث فيما إذا كانت محكمة الأحوال الشخصية قد قضت في حدود اختصاصها أو تجاوزت هذه الحدود - ثالثاً - لأن المادة الأولى من لائحة تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة في ١٤ أبريل سنة ١٩٠٧ نصت على أن تنفيذ هذه الأحكام يكون بواسطة الإدارة متى كانت المحاكم قد أصدرتها « وهي تلك اختصاص إصدارها » وبهذا النص قد جعل المشرع الإدارة رقية على المحاكم الشرعية والمحاكم الأهلية رقية على الإدارة في تنفيذ الأحكام وهذه الرقابة كافية لتعطيل الأحكام الشرعية التي تراها المحاكم الأهلية خارجة عن اختصاص المحاكم الشرعية (أبو هيف مرافعات نبذة ١٤٢ وأبو هيف دولي خاص نبذة ٥٨٧) - رابعاً - لأنه من المقرر قانوناً أن قضاء المحاكم الاستثنائية لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم العادية إلا في حدود اختصاصه فإذا تجاوز هذه الحدود سقطت عنه

قوة الشيء المحكوم فيه (راجع كتاب مسينا في القانون المدني المصري الجزء الثالث نبذة ٧٤٦) « وحيث انه لذلك يتعين القول بأن المحاكم الأهلية تملك النظر في الأحكام الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية ولها على هذه الأحكام سلطة تقدر بها ما إذا كانت الجهة التي أصدرت الحكم قد أصدرته في حدود اختصاصها أم لا فإن كان في حدود اختصاصها احترمت المحاكم الأهلية الحكم والا صرف النظر عنه واعتبرته كأنه لم يكن (راجع الأحكام الأهلية الصادرة بهذا المعنى وقد أشير لها في نبذة ٥٨٧ من كتاب الدولي الخاص للأستاذ أبو هيف)

« وحيث انه لذلك يكون الدفع الفرعي الأول في غير محله ويتعين رفضه

عن الرفع الفرعي الثاني

« وحيث ان المدعى عليها الأولى تستند في هذا الدفع الى أن تنفيذ الحكم الشرعي قد انتهى بالنسبة لبعض ما قضى به ولم يبدأ بالنسبة للبعض الآخر وليس يقبل الاستشكال في الحكم بالنسبة للشطر الذي تم التنفيذ من أجله ولا بالنسبة للشطر الذي لم ينفذ بعد

« وحيث ان هذا القول على فرض صحته لا يؤدي الى عدم الاختصاص وقد يؤدي الى عدم قبول الاشكال على أن هذا القول مردود - أولاً - لأن المدعى عاينها الأولى أوقعت حجزاً على منقولات تنفيذاً للحكم الشرعي وفاء لمبلغ ستين جنيتها ولم يتم بيع هذه المنقولات ولهذا فلا إشكال في التنفيذ عليها جائز الى يوم البيع (ثانياً) لأن المدعى عليها الأولى رفعت دعوى بالحبس تنفيذاً لما استجد لها من النفقة ودعوى الحبس ليست إلا سبيلاً من سبل التنفيذ وهذا السبيل يقبل الاستشكال

مثله في ذلك مثل وسائل التنفيذ الأخرى
«وحيث أنه لذلك يكون الدفع الفرعى الثانى
فى غير محله ويتعين رفضه

عن المراجع

« وحيث أنه بالنسبة للموضوع فإن هذه المحكمة
محكم القيود التى تحد سلطانها ليس من شأنها أن
ترجع كفة هيئة قضائية على أخرى حتى لا تسبق
محكمة الموضوع إلى الفصل فيما هو معروض عليها
وإنما يكفى هذه المحكمة أن تقدر أن المدعى عليها
الأولى قد لجأت للحاخذ بخانه واستصدرت منها
حكماً بالنفقة ثم عادت للمحاكم الشرعية واستصدرت

منها حكماً آخر وهو المستشكل فيه يكفى
هذه المحكمة أن تقدر هذا وأن تقدر معه
أن إحدى هاتين الهيئتين لا بد قد تجاوزت اختصاصها
عند ما فصلت في دعوى المدعى عليها وقد تكون
الهيئة التى تجاوزت اختصاصها هى الهيئة التى
أصدرت الحكم المستشكل فيه وهذا الاحتمال
وحده يبرر إيقاف تنفيذ هذا الحكم حتى تتبين
محكمة الموضوع نهائياً أى الحكمين أولى بالاقرار
« وحيث أنه لما تقدم يكون الاستشكل فى محله
ويتعين قبوله وإيقاف تنفيذ الحكم المستشكل فيه
(قضية الخواجه الى لى ضد الست روجينا ابراهيم وادين
وآخرين رقم ٣٩١ سنة ١٩٣٣ مستجل - رئاسة عضوية حضرة
القاضى مصطفى مرعى)

قضايا المحاكم الجزئية

٦٥

محكمة دكرنس الجزئية

٢٠ فبراير سنة ١٩٣٣

- ١ - حكم غيابي - سقوطه بمضى ستة شهور - مع الاجراءات اللاحقة له - قيام الاجراءات السابقة عليه
- ٢ - حق المحكوم له - في طلب الحكم له بالطلبات الاولى بالمعارضة مادامت الرسوم نسيه

المبادئ القانونية

- ١ - الذى يسقط بمضى ستة شهور هو الحكم الغيابي نفسه والاجراءات اللاحقة له . أما الاجراءات السابقة فتظل قائمة وقاطعة للمدة ومنها طلب الحضور فيعتبر قائماً ويجوز الرجوع إليه

- ٢ - يصح للمحكوم له فى الحكم الذى سقط بمضى ستة شهور أن يطلب عند نظر المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه - الحكم له بالطلبات

الاولى بدون حاجة لدفع رسم جديد لأن الرسم القديم دفع عند الطلب وعن القيد - والطلب باق - وقدير جمع إليه بالمعارضة - أما الحكم نفسه فلا رسم عليه مادامت الدعوى برسوم نسبية المحكوم

« حيث ان الحاضر عن المعارضة دفع بسقوط الحكم الغيابي لمضى ستة شهور على تاريخ صدوره ولم ينفذ .

« وحيث إنه بالرجوع إلى أصل الحكم تبين أنه صدر بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢ وأنه لم ينفذ إلا بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٢ بتوقيع الحجز على أرز ومنقولات بمنزل المعارضة .

« وحيث إن الحاضر عن المعارض ضدها يطلب الحكم له فى مواجهة المعارضة بالمبلغ المحكوم به غيابياً وارتكن على السند المقدم بالدعوى الأصلية وطلب قلم الكتاب منه رسماً

جديداً باعتبار أن الدعوى جديدة . والحاضر عن المعارض ضدها دفع بأن الاجراءات السابقة على الحكم رغم سقوطه بمضى المدة تبقى سليمة وقائمة فله الحق أن يطلب الحكم بالطلبات الأولى بدون دفع رسم جديد .

« وحيث إنه للفصل في هذا النزاع يتعين بحث ماهية سقوط الحكم الغيابي بمضى مدة الستة شهور المنصوص عليها في المادة ٣٤٤ من قانون المرافعات .

« وحيث ان المسلم به قضاء وفقها ان الذي يسقط بمضى الستة شهور هو نفس الحكم وما ترتب عليه من الاجراءات اللاحقة كالاعلان والتنفيذ الذي حصل بمقتضى الحكم وحق الاختصاص الذي أخذ بمقتضاه وأما الاجراءات السابقة على الحكم فلا تسقط فيظل طلب الحضور (أى عريضة الدعوى) قاطعة لمدة التقادم القانونية وحافطة لكل آثارها وتبقى الاجراءات السابقة على الحكم قائمة وصحيحة وتعتبر الدعوى الأولى قائمة يجوز الرجوع اليها (راجع كتاب أبى هيف بك في المرافعات المدنية بند ١١٨٤ ومقالة الأستاذ عبد العزيز محمد القاضى بالعدد السادس السنة التاسعة محاماة) .

« وحيث انه متى تبين ذلك فهل يكون العود للدعوى بعد سقوط الحكم باعلان جديد للخصم أم يصح أن يطلب المعارض ضده الحكم بطلباته الأولى بدون حاجة الى دفع رسم جديد .

« وحيث ان رأى الذى تراه هذه المحكمة أنه يجوز للمعارض ضده طلب الحكم مجدداً فى دعواه التى تعتبر قائمة وما زالت آثارها صحيحة من غير حاجة الى دفع رسم جديد لأن الرسم يستحق على العريضة والتقيد ومادام السقوط لا يلحقها فرسما باق معها كذلك ولأن المعارضة تعيد القضية لحالتها الأولى ، فليس عدلاً أن

يؤخذ من الطالب رسم مرتين وقد يكون فوات ميعاد الستة شهور بسبب إهمال يسير منه أو بسبب إهمال قلم المحضرين فى عدم قيامه بتنفيذ الحكم الغيابي فى الميعاد رغم تقديمه اليه قبل فوات المدة وقد رأت وزارة الحقانية وجاهة هذا رأى فأصدرت بهذا المعنى كتاباً لمحكمة بنى سويف فى ٨ فبراير سنة ١٩٢٣ (راجع كتاب حافظ أفندى شرف تعريف الرسوم القضائية ص ٦٩ و ٧٠ طبعة ثالثة وراجع أيضاً حكم محكمة ديروط الجزئية المنشور بالعدد العاشر من السنة الثانية من الجريدة القضائية ص ٢٣ وحكم محكمة دمياط الجزئية المنشور ص ١٤٤ مجلة المحاماة السنة الثانية عشرة) .

« وحيث انه لذلك يتعين الحكم للمعارض ضدها بالطلبات الأصلية قبل المعارضة مع الزام المعارض ضدها بمصاريف المعارضة .

(قضية بركة الشريفي وحضر عنها الاستاذ أحمد السيد الشريفي ضد عزيزة أم عتر وحضر عنها الاستاذ ابراهيم زين الدين رقم ٤٨٤٢ سنة ١٩٢٢ — رئاسة حضرة القاضى اسماعيل زهدى)

٦٦

محكمة ديروط الجزئية

٥ فبراير سنة ١٩٢٣

اختصاص قاضى الامور المستعجلة - بالفصل فى الاشكالات .

شرطه عدم المساس بموضوع النزاع

المبدأ القانوني

يختص قاضى الامور المستعجلة بالفصل فى الاشكالات الخاصة بالتنفيذ بشرط أن يكون ما يفصل فيه القضاء المستعجل من الامور الوقتية كطلب إيقاف التنفيذ مؤقتاً أو الاستمرار فيه على أن لا يمس النزاع أى مسألة موضوعية تكون متعلقة بأصل الدعوى كطلب بطلان إجراءات التنفيذ

المحكمة

« حيث ان المستشكل ضده دفع أصليا بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى واحتياطيا بعدم اختصاص محكمة ديروط بنظرها للأسباب المبينة بمذكرته

» وحيث ان المستشكل طلب في عريضة الاشكال الحكم بصفة مستعجلة بإيقاف تنفيذ الحكم نهائياً على اعتبار الحجز الذي توقع حجزاً لاغياً بالنسبة للما كينة قوة ١٢ حصاناً المعدة للنور والآلات الزراعية وإيقاف التنفيذ مؤقتاً واعتبار الحجز لاغياً بالنسبة لباقي ما حجز عليه » وحيث ان المستشكل قد عدل طلباته المذكورة إلى طالب الحكم ببطالان اجراءات التنفيذ المتوقعة على ما كينة النور والمياه ووابورى الري والحرق والمواشى وإلغاء الحجز المتوقع عليها بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٢

» وحيث ان المستشكل رد في مذكرته على الدفع المقدم من المستشكل ضده بعدم اختصاص القضاء المستعجل لقوله أن القضاء المستعجل مختص بكل ما يتعلق بتنفيذ الأحكام اطلاقاً وأن منازعات التنفيذ بطبيعتها مستعجلة ولذا يطلب رفض الدفع

» وحيث ان ما ذهب إليه المستشكل من أن اشكالات التنفيذ بطبيعتها مستعجلة وأنها لذلك تكون من اختصاص القضاء المستعجل صحيح ولكن بشرط توفر الركن الثانى وهو أن يكون ما يفصل فيه القضاء المستعجل من الأمور الوقتية كأن يحكم بإيقاف التنفيذ مؤقتاً والاستمرار فيه ولكنه لا يمس الفصل في نزاع موضوعى لأن هذا ليس من اختصاصه طبقاً لنص المادة (٢٨) مرافعات كما أن المادة (٣٨٦) مرافعات جاء نصها بمعنى ما ذكر إذ يتضح من عبارتها أن الشارع بعد

أن فرق بين (الاجراءات الوقتية) وما يكون متعلقاً « بأصل الدعوى » أوجب رفع النوع الأول الى قاضى الاستعجال الذى فى دائرته التنفيذ ورفع النوع الثانى إلى المحكمة التى أصدرت الحكم » وحيث ان موضوع هذا الاشكال وهو طلب الحكم ببطالان اجراءات التنفيذ ليس من المسائل الوقتية وانما هو متعلق بمسألة موضوعية هى ما إذا كانت اجراءات التنفيذ باطلة أم غير باطلة بعد أن يتعرض القضاء المستعجل لأسباب هذا البطلان وهى ما إذا كانت الآلات المحجوز عليها عقاراً أم منقولاً وكل هذا خارج عن اختصاص القاضى المستعجل .

» وحيث ان موضوع بطالان الاجراءات هذا قد تعرض له الشراح بالذات لتبيان ما اذا كان من اختصاص القضاء المستعجل أم لا فقال المرحوم أبو هيف بك فى كتاب التنفيذ (صفحة ١٣٨ بند ٢٠٤) « لا يصح للقضاء المستعجل أن يحكم بالبطلان لأن هذا قضاء فى موضوع الحقوق وقاضى الأمور المستعجلة ممنوع منه » وورد فى كتاب التنفيذ تأليف أحمد قحج بك وعبد الفتاح السيد بك بهذا الشأن ما يأتى « ليس لقاضى الاستعجال أن يتعرض لبطلان حجز صحيح شكلاً لأن هذا لا يتفق مع جعل اختصاصه مقصوراً على المسائل « الوقتية » ولا يخفى أن الحكم ببطالان الحجز متعلق بمسألة موضوعية فى حيد ذاتها (صفحة ١٥٦ بند ١٩٣) وقد سارت على هذا أحكام القضاء ولم تستثن من ذلك إلا حالة واحدة وهى ما إذا كان الحجز باطلاً شكلاً كما لو كان بغير سند واجب التنفيذ أو بلا سند مطلقاً وهذه الحالة بعيدة عن هذا الاشكال لأن الحجز متوقع بناء على حكم فى قوة سند واجب التنفيذ » وحيث انه مما تقدم يتعين قبول الدفع بعدم

اختصاص القضاء المستعجل

(قضية الاشكال المرفوع من عياد ابراهيم وحضرته الاستاذ محمد فهمي القاضي ضد محرم بك حفي أبو جبل وحضر عنه الاستاذ حسين أبوزيد وآخر رقم ١٦١١ سنة ١٩٣٣ - رئاسة حضرة القاضي أحمد يوسف)

٦٧

محكمة المحلة الكبرى الجزئية

٤ مايو سنة ١٩٣٣

١ - بائع - مسئولية - أعمال السلطة التنفيذية

٢ - مفلس - تعهداته - صحتها .

المبادئ القانونية

١ - من المقرر قانوناً أنه لامتثالية على البائع عن أعمال السلطة التنفيذية اللاحقة على عقد البيع والتي قد تؤدي الى نزاع ملكية جزء من العين المباعة للمنافع العامة fait du prince وهو ما يؤخذ من نص المادة (٣٠٠) مدني ، وقانون التسجيل الجديد لم يبلغ هذه المادة ولم يعدل فيها ولم يجعل البائع ضامناً للحقوق العينية الموجودة وقت التسجيل فتكون العبرة بضمان البائع عن الحقوق العينية بتاريخ التعاقد لا بتاريخ التسجيل

٢ - تعهدات المفلس ليست باطلّة في ذاتها فهي صحيحة بالنسبة للمدين ولمن تعاقد معه

المحكمة

« من حيث ان دعوى المدعى تلخص في انه اشترى من المدعى عليهم بمقتضى عقد ابتدائي مؤرخ ٢١ يونيو سنة ١٩٣٢ قطعة أرض فضاء بما عليها من المباني بثمن قدره ٩٧٥٠ جنيهاً غير انه يدعى انه حصل نزاع في الملكية بعد ذبوع البيع اذ وصلتته خطابات من اناس يدعون الملكية كما انه ظهر له ان

القطعة مقرر عليها خط تنظيم لبلدية المحلة مع انه احتاط لذلك في عقد البيع اذ نص فيه على عدم وجود خصومات للبلدية وقد ظهر له أيضاً أن أحد البائعين حكم بأشهار اقلاسه ومن ثم لا يملك البيع ولهذا الاسباب يطلب فسخ البيع

« وحيث انه فيما يتعلق بما يدعيه من وجود نزاع في الملكية فان المحكمة ترى ان مجرد وصول خطاب للمشتري بادعاء الملكية في العين المبيعة لا يعد نزاعاً جدياً خصوصاً وان المدعى لم يدخل في هذه الدعوى أولئك المتعرضين مما يدل على يقينه بأنهم غير جادين

« وحيث ان مجرد ظهور حق على المبيع لا يخول للمشتري حق طاب الفسخ أو البطلان لأنه لا يحق له ذلك الا اذا أثبت ان المبيع غير مملوك للبائع - تعليقات دالوز على المادة ١٦٢٦ بند ٣٧ بلانيول ٢ بند ١٤٧٩ وحكم محكمة النقض المدنية الصادر في ٣ مارس سنة ١٩٣٣ منشور بمجلة القانون والاقتصاد ص ١٢٧ عدد ٣٩ اذ ورد به ان حق الضمان لا ينشأ الا من وقت منازعة الغير للمشتري في حيازته للمبيع وانتفاعه به منازعة مبنية على دعوى حق عيني على المبيع . واذن فمجرد اكتشاف وجود حق رهن على العين المبيعة دون حصول معارضة من صاحب الرهن للمشتري مع احتمال حصول تلك المعارضة في المستقبل لا يبيح قانوناً للمشتري رفع دعوى الضمان لجواز عدم حصول التعرض فيما بعد

« وحيث انه فيما يتعلق بوجود خط تنظيم مقرر فالثابت من مذكرة قسم قضايا الحكومة التي قدمها بناء على طلب المحكمة ان مأمورية البلدية بالمحلة وافقت على خط التنظيم الخاص بالشارع الذي به القطعة المباعة بمجلسة ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٢ وتصدق عليه من القومسيون في ٣٠

أغسطس سنة ١٩٣٢ وأرسل لقسم البلديات للاعتقاد في ١٤ يناير سنة ١٩٣٣ ولم يعتمد للآن ولم يصدر مرسوم ملكي باعتقاده وقد جاء بها أيضاً انه طالما لم يصدق المرسوم للملكي باعتقاده فهو قابل للتعديل ولا يمكن للمجلس أن يقرر على سبيل التأكيذ بأنه سيعتمد

« وحيث انه يؤخذ من هذه المذكرة انه لم يقرر بعد حق للتنظيم ولم يصدر المرسوم الملكي باعتقاده ومن ثم لا يكون هنالك تعرض موجب للفسخ جرياً وراء حكم محكمة النقض المدنية المشار اليه فيما سلف لجواز عدم حصول التعرض وعدم صدور مرسوم ملكي باعتقاد التنظيم كما ورد بمذكرة قسم القضايا

« وحيث ان الرخصة المقدمة من المدعي لاقيمة لها لان المحاكم وحدها هي المختصة بالفصل في مخالفات التنظيم واذا كان قسم القضايا نفسه يقرر في مذكرته بأنه لم يصدر مرسوم ملكي باعتقاد خبط التنظيم فتكون الرخصة المقدمة من المدعي بتجديد البناء من مجلس بلدي المحلة عبثاً لا تقيم له المحكمة أي وزن

« وحيث انه على فرض وجود حق للتنظيم فانه لاحق على عقد البيع الحاصل في ٢١ يوليو سنة ١٩٣٢ ومن ثم لا يكون سبباً للفسخ لانه يشترط للتعرض القانوني الموجب للفسخ أو الضمان أن يكون سابقاً على عقد البيع اذا لم يكن سببه البائع نفسه (راجع الاستاذ احمد نجيب الهلالي بك صفحة ٣٨٤ وجرائع ولان العقود صفحة ٣٠ دى هلس عدد ٤ صفحة ١٠٥٥ او يرى ورو الجزء الرابع صفحات ٤٧٤ و ٣٧٥ وكايتان وكولان ٢ ص ٤٦١)

« وحيث ان جميع هؤلاء الشراح ذكروا بجلاء بأنه لا مسؤولية على البائع عن أعمال السلطة التنفيذية اللاحقة على عقد البيع والتي قد تؤدي

الى نزع ملكية جزء من العين المباعة للمنافع العامة وهي ما يعبرون عنها في فرنسا « fait du princ » وهذا ما يؤخذ من نص المادة ٣٠٠ مدني « وحيث ان الشرط الوارد بعقد البيع - على فرض انه يشمل مخالفات التنظيم - لا يسرى الا على ما هو حاصل ومقرر قبل تحريره ولا يمتد الى مخالفات التنظيم اللاحقة على تحريره

« وحيث انه فيما يتعلق بعدم تسجيل العقد مؤشراً عليه من المساحة إنما المشتري هو الذي لم يشأ التوقيع عليه

« وحيث انه من المبادئ المقررة ان قانون التسجيل لسنة ١٩٢٣ لم يجعل من عقد البيع عقداً شكلياً بحيث لا يتم الا بالتسجيل بل أن عقد البائع يتم بمجرد الايجاب والقبول كما كان الشأن قبل صدور قانون التسجيل سنة ١٩٢٣ وانما كل ما أحدثه هذا القانون من الاثر هو ان نقل الملكية وهي إحدى نتائج عقد البيع وهي عديدة لا تتم الا بالتسجيل انما العقد نفسه قد تم بمجرد التعاقد وتحمل نتائج الأخرى - عدا نقل الملكية « وحيث ان هذا الرأي هو ما حدا بدوائر

محكمة الاستئناف مجتمعة ان تقرر بجواز الشفعة في بيع غير مسجل بعد ان كانت هذه المسألة محل خلاف كبير بين المحاكم (راجع الأحكام التي أوردتها الأستاذ عبدالسلام بك ذهني في رسالة التسجيل) « وحيث ان قانون التسجيل لم يلغ هذه المادة ولم يعدل فيها ولم يجعل البائع ضامناً للحقوق العينية الموجودة وقت التسجيل فتكون العبرة لضمان البائع عن الحقوق العينية بتاريخ التعاقد لا بتاريخ التسجيل

« وحيث ان الشارع لم ينزع بقانون التسجيل الصادر في سنة ١٩٢٣ عن التعاقد شفويًا كان أو كتابيًا اثره القانوني بين الطرفين ويجوز لكلا

منها حق مطالبة الآخر بما اشتملت به ذمته من الالتزامات الشخصية فيما يرجع لطبيعة العقد المعقود بينهما) تراجع رسالة الاستاذ عبد السلام بك ذهني أيضا ص ١٥)

« وحيث انه فيما يتعلق بالحكم بأشهار افلاس أحد البائعين فانه لا نزاع في أن حكم اشهار الافلاس صدر في سنة ١٩٠٨ والمرجح انه انتهى أثره بطول المدة التي مضت منذ صدوره على انه على فرض بقاءه فانه يتعين البحث فيما اذا كانت العقود التي يجردها المفلس تعتبر باطلة وهل البطلان نسبي أم مطلق

« وحيث ان رفع يد المدين هو منعه من ادارة أمواله وقيام شخص آخر بهذه الادارة نيابة عن الدائنين وهو وكيل الدائنين وليس معنى رفع يد المدين ان تنزع ملكية أمواله فهو يظل معتبرا مالكا لها اثناء أعمال التفليسة ما دامت لم تبع بعد . « كتاب الاستاذ محمد صالح ص ٢٠٣ وليون كان ص ٩٥٦ بند ١٠٥٩ »

« وحيث ان المفلس لا يمكن اعتباره فاقد الأهلية كالقاصر والمعتوه وذلك لأن الأسباب التي تقضى الى عدم الأهلية تختلف عن الأسباب التي تقضى الى الافلاس . فالمفلس حافظ لكل قواه العقلية يتمتع بأهلية الآراء أى انه يستطيع ان يحمل تعهدات . وهذه التعهدات ليست باطلة في ذاتها فهي صحيحة بالنسبة للمدين ولمن تعاقد معه . ويستطيع المتعهد أن يلزم بتنفيذها بعد انتهاء التفليسة اذا تجدد للمفلس مال (راجع كتاب الاستاذ محمد صالح أيضا)

« وحيث انه يؤخذ من ذلك ان عقود المفلس ليست باطلة بطلانا مطلقا بل هو بطلان نسبي في صالح الدائنين وهو ما يؤخذ من نص المادة (٢٢٧) من قانون التجارة اذ جاء بها (يكون جميع ما أجراه لاغيا ولا يعتد به بالنسبة لروكية المدينين)

« وحيث انه حتى مع تشبيه المفلس بعدم الأهلية فان البطلان الذي يلحق تصرفات القاصر بطلان نسبي ولا يجوز لدى الأهلية من المتعاقدين ان يتمسك بعدم أهلية من تعاقد معه بقصد ابطال المشاركة (مادة ٣٢ مدني)

« وحيث انه لذلك يتعين رفض دعوى المدعى (قضية زكي أفندي حافظ ضد محمد أفندي على وآخرين رقم ٧٧٤ سنة ١٩٣٢ - رئاسة حضرة القاضي سليمان ثابت)

٦٨

محكمة السيدة الجزئية

٩ ما يو سنة ١٩٣٣

١ - جريمة الاعتداء على الاقراض فوائدها حشة . دعوى مدنية .

جواز ادعاء الجنى عليه في جريمة الاعتداء على

الاقراض مدنيا أمام عاظم الجنع

٢ - فوائدها حشة . دعوى باستردادها أمام محكمة الجنع . جوازها

٣ - اجراءات التحقيق . دفع يطلانها . قيام اجراءات صحيحة

أمام المحكمة . عدم جواز الدفع يطلانها . لانعدام المصلحة

٤ - اثبات . فوائدها ربوية . قروض . جواز اثباتها بشهادة

الشهود أمام محكمة الجنع

المبادئ القانونية

١ - من المتفق عليه في تفسير نص المادة

(٥٤) تحقيق جنایات أنه ليس بشرط لقبول

الدعوى المدنية أن يكون المدعى فيها مجنيا عليه

في نفس الجريمة بل يكفي أن يكون قد أصابه

ضرر منها أو من أحد الأفعال المادية المكونة

لها . فلو الد ان يدعى مدنيا في جريمة التحريض

على افساد أخلاق الشبان إذا أصيب في

عرض ولده ولم يتكرر معه ركن العادة

ولا شك أن القياس يقضى بقبول المقترضين

مدعين مدنيا في دعاوى الاعتداء على الاقراض

لأنه مع التسليم بانعدام الرابطة بين وصف

الاعتداء وأشخاص المقترضين إلا أنه من

المحقق أن عمليات الاقتراض أو بعضها تلحق بهم أقصى الآثار

وفي هذا ما يكفي مبررا لقبولهم . والقول بأن الاعتياد الذي هو مناط العقاب أمر لا شأن للمقترضين به وأنه مجرد وصف ملازم لنفس المقترض . قول قد يؤدي إلى نتائج قانونية غير مقبولة وهي عدم قبول الدعاوى المدنية اطلاقا في كافة جرائم العادة - وأنه إذا كان القانون يجوز للقاضي الجنائي الحكم بالتعويض المدني في حالة الحكم بالبراءة في الدعوى العمومية أو بسقوط الدعوى فيها فلا شك أنه يحيز ذلك من باب أولى في حالة جريمة الربا المتوفرة الأركان والقول بعكس ذلك مخالف لحكمة التشريع الظاهرة في المادتين ١٤٧ و ١٧٢ جنائيات وإنه إذا كانت محكمة النقض الفرنسية قد أخذت بالرأي القائل بعدم جواز ادعاء المقترضين مدنيا أمام المحاكم الجنائية فراجع هذا إلى أنها متأثرة إلى حد كبير بالمادتين ٤٣ و ٤٣ من القانون الفرنسي الصادر في ٣ سبتمبر سنة ١٨٠٧ خاصة بجرائم الربا الفاحش وقد جاء بهما أن تعويض الضرر الناشئ عن دعاوى الربا هو من اختصاص المحاكم المدنية فرأت فيهما تعديلا للنص العام في قانون تحقيق الجنائيات (مادة ٦٣ المقابلة للمادة ٥٤ تحقيق جنائيات مصرى) وإن كانت محاكم الاستئناف الفرنسية لا تسلم بمذهب محكمة النقض هناك وكذلك الآراء الفقهية الحديثة في فرنسا تتجه إلى جانب قبول الدعوى المدنية رغم قيام قانون ٣ سبتمبر سنة ١٨٠٧ ورغم تمسك محكمة النقض بوجهة نظرها

ومع خلو التشريع المصري من مثل ذلك القانون لا محل لمسايرة محكمة النقض الفرنسية في رأيها .

٢ - استقر الفقه والقضاء على أن أحوال الاتفاق على الفوائد الغير قانونية وما يتبع ذلك من أحكام أو محاضر صلح . هذه الأحوال كلها حكمها كحكم أنواع الغش المدني يجوز نفيها وعدم الأخذ بها ومناقشتها بقطع النظر عن الأوراق المحررة بشأنها والأحكام الصادرة فيها . وعلى ذلك يجوز رفع الدعوى باستردادها رغم صدور تلك الأحكام

٣ - الدفع بطلان الاجراءات التي تمت أمام النيابة أو في البوليس دفع غير منتج إذ أنه لا يمكن أن يترتب عليه بطلان الحكم الصادر بعد اجراءات قانونية صحيحة تمت أمام المحكمة نفسها

٤ - إن تهمة الاعتياد على الاقتراض بفوائد غير قانونية لا تخرج عن كونها جريمة كباقي الجرائم الأخرى التي لم ير لها القانون طريقا خاصا للإثبات بل ترك الأمر فيها للقاضي يكون اعتقاده من أى طريق يوصله إلى ذلك وإذا كانت هناك قيود خاصة بإثبات وقائع الاقتراض فإن محل ذلك أن تكون الدعوى منظورة أمام المحاكم المدنية التي لا تقبل في هذه الحالة شهادة الشهود إلا إذا قامت قرائن قوية تؤيدها . على أن هذه المسألة غير مسلم بها من كثير من القانونيين الذين يرون جواز إثبات الربا بشهادة الشهود ولو كانت الدعوى أمام المحاكم المدنية مهما كانت قيمة المبالغ موضوع الشهادة إذ يعتبرون الربا نوعا من الغش

المحكمة

أولاً - همه الرفع بعدم قبول الدعاوى المدنية في مبررات الاعتقاد على الافتراض « حيث ان مبنى هذا الدفع ماقضت به محكمة النقض الفرنسية وما انتهى إليه أخيراً قضاء محكمة النقض المصرية من أن التعامل بفوائد تزيد عن الحد الأقصى الجائز الاتفاق عليه قانوناً أمر مدني يجب تكفيل القانون المدني فيه إعادة الحق الى نصابه وأن الاقتراض في ذاته لا عقاب عليه وإنما العقاب على الاعتقاد على الاقتراض وهذا الاعتقاد الذي هو لب الجريمة وجوهرها وصف خاص لشخص المقرض وقائم بذات الموصوف وملازم لماهيته ويستحيل عقلاً أن يضر بأحد حتى يجوز له أن يطلب بسببه تعويضاً من المحكمة الجنائية وإن ما يصيب المقرض من اضرار فأنما ينشأ عن عملية الاقتراض المئوية نفسها دون الاعتقاد الذي لا يتعدى أثره إلى غير ما نسب اليه وعلى هذا قد عوى استرداد الفوائد الزائدة دعوى مدنية من شأنها أن لا ترفع لغير المحكمة المدنية

« وحيث أن هذا المذهب على وجهة الفكرة التي بنى عليها وسموها من الناحية الفلسفية قد أغرق في التحليل النظري إلى درجة جاوزت كثيراً عموم نص المادة (٥٤) من قانون تحقيق الجنايات وصراحتها - فقد جاء في هذه المادة أنه (يجوز لمن يدعى بمحصول ضرر له من جنابة أو جنحة أو مخالفة أن يقدم شكواه بهذا الشأن وأن يقيم نفسه مدعياً بمحقوق مدنية في أية حالة كانت عليها الدعوى الجنائية حتى تتم المرافعة) .

ومن المتفق عليه في تفسير هذا النص أنه ليس بشرط لقبول الدعوى المدنية أن يكون المدعى فيها مجنياً عليه في نفس الجريمة بل يكفي أن يكون

قد أصابه ضرر منها أو من أحد الأفعال المادية المكونة لها . فللزواج مثلاً أن يدعى مدنياً في جريمة قذف زوجته ولورثة القتل أن يدعوا مدنياً في جريمة قتل مورثهم وللوالد نفس الحق في جريمة التحريض على افساد أخلاق الشبان إذا أصيب في عرض ولده ولولم يتكرر معه ركن العادة . ولا شك أن القياس يقضي بقبول المقترضين مدعين مدنياً في دعاوى الاعتقاد على الافتراض لأنه مع التسليم بانعدام الرابطة بين وصف الاعتقاد وأشخاص المقترضين إلا أنه من المحقق أن عمليات الاقتراض أو بعضها تلحق بهم أقسى الآثار وفي هذا ما يكفي مبرراً لقبولهم

« وحيث ان القول بأن الاعتقاد الذي هو وحده مناط العقاب أمر لا شأن للمقترضين به وأنه مجرد وصف ملازم لنفس المقرض - هذا القول يؤدي الى نتائج قانونية غير مقبولة وهي عدم قبول الدعاوى المدنية اطلاقاً في كافة جرائم العادة التي يشترط فيها التكرار والاعتقاد والتي لحظ فيها المشرع نفسية المجرم وخلقه قبل أي اعتقاد آخر وقصد بالعقوبة تقويم حاله

« وحيث أنه من المقرر قانوناً طبقاً للمادة ١٤٧ و ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات أنه اذا ظهر أثناء نظر جريمة أن الواقعة المنسوبة للمتهم لا عقاب عليها أو أن الدعوى العمومية سقطت بالنسبة له فإنه يجوز مع هذا للقاضي الجنائي أن يحكم بالتعويض المدني - والحكمة في هذا على ما رآه شراح القانون أن طلب التعويض إنما ينشأ عن الفعل المادي الذي كان محل بحث وتحقيق المحكمة الجنائية فليس من المصلحة في شيء مع هذه الحالة حمل المدعى على رفع دعوى جديدة أمام المحاكم المدنية - فإذا كان هذا هو حكم القانون في حالة البراءة أو سقوط الدعوى فهو من باب أولى في جريمة الزنا المتوفرة الأركان وفي القول بعكس ذلك مخالفة لحكمة

التشريع الظاهرة في المادتين ١٤٧ و ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات

« وحيث انه ظاهر مما تقدم أن في الرأي الذي يستند اليه الدفع تفرقة بين الجرائم لا مبرر لها وتخصيصا بغير تخصص فضلا عن تقويت مصلحة فريق المقترضين بالزامهم باتخاذ الطريق المدني وحده وهي المصلحة التي قصد المشرع حمايتها بوضع القانون رقم ١٢ الصادر في ٨ يونيه سنة ٩١٢ الخاص بالمادة « ٢٩٤ » مكررة من قانون العقوبات فقد جاء بالمذكرة الايضاحية المرفقة بهذا القانون: — (أن الحكومة ترى من واجبها النص على العقاب في هذه الحالة مهما صادفها من الصعوبات اذ المشاهد أن المعاملة بالريا في ازدياد وأن الفلاح في أكثر الاحيان هو الرئيس للمدينين الذين يتعاملون بدون مبالاه) . ولا شك أن حماية المقترضين لا تكون تامة الا اذا أعطوا حق الادعاء المدني وما يتبع ذلك من حق تحريك الدعوى العمومية بطريق اللجنة المباشرة ومراقبة أطوار الاتهام والمحكمة

« وحيث انه بان للمحكمة من تتبع أحكام محكمة النقض الفرنسية أنها كانت في قضائها متأثرة الى حد كبير بالمادتين ٣ و ٤ من القانون الصادر في فرنسا في ٣ سبتمبر سنة ١٨٠٧ خاصا بجرائم الربا الفاحش . اذ جاء في هاتين المادتين أن تعويض الضرر الناشئ عن دعاوى الربا هو من اختصاص المحاكم المدنية (مادة ٣) « وأن للمحاكم الجنائية نظر الجريمة نفسها (مادة ٤) » تأثرت محكمة النقض في فرنسا بهذه النصوص ورأت فيها تعديلا للنص العام الوارد في قانون تحقيق الجنايات الفرنسي (مادة ٦٣ المقابلة للمادة ٥٤ من قانون تحقيق الجنايات المصري) وأنه تعديل مانع من قبول الدعوى المدنية أمام المحكمة

الجنائية — وقد رجحت موسوعات كاربنتيه في الجزء الثاني ص ٣٣٨ بند ٣٤٨ رأى محكمة النقض الفرنسية الى أحكام قانون سبتمبر سنة ١٨٠٧ ونص المادتين ٣ و ٤ منه المشار اليهما . على أننا لا نذهب بعيدا وثبت هنا أسباب حكم منشور في مجموعة دالوز ربرتوار جزء ٣٦ ص ٨٦٩ وما بعدها : قالت المحكمة : — « بعد الاطلاع على المواد ١ و ٣ و ٦٣ و ١٨٢ من قانون تحقيق الجنايات وعلى المادتين ٣ و ٤ من قانون سبتمبر سنة ١٨٠٧ وحيث ان الدعوى المدنية المرفوعة بطلب التعويض الناشئ بفعل انسان هي من اختصاص المحاكم المدنية أصلا . وحيث انه استثناء للقاعدة المتقدمة قد أباح القانون رفع دعاوى التعويض أمام المحكمة الجنائية متى كان هناك ضرر من جريمة . وحيث ان القانون الصادر في ٣ سبتمبر سنة ١٨٠٧ أوجد طريقا جديدا للاضرار في دعاوى الربا الفاحش ... الخ بناء عليه قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى »

« وحيث انه رغم ما تراهم محكمة النقض الفرنسية فان محاكم الاستئناف هناك لا تسلم بهذا المذهب وتجمع على أنه ليس في نصوص قانون ٣ سبتمبر سنة ١٨٠٧ ما ينقض القاعدة العامة الواردة في المادة ٦٣ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي وتقول في هذا الصدد محكمة استئناف باريس في حكمها المنشور في مجموعة دالوز ربرتوار جزء ٣٦ ص ٨٦٧ : — « أن المادة ٦٣ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي تخول لكل من أصابه ضرر من جنحة أو جناية أن يدخل مدعيا مدنيا أمام المحكمة الجنائية ولم يأت قانون سبتمبر سنة ١٨٠٧ بما يخالف هذا النص العام ... الخ » ثم استطردت المحكمة فقالت ردأ على من يقول

أن الاعتیاد وهو الركن الاساسی للجريمة لا يلحق ضرراً (نعم ان المشرع أراد أن لا يجعل أعمال القرض محل عقاب إلا إذا تكررت واكسبتها المادة صبغة خاصة إلا أن القانون في الواقع لم ينص على العقوبة الا كنتيجة لتلك القروض التي تكشف عن وصف الاعتیاد وتبرزه الى حيز الوجود وعلى هذا فلا يمكن اغفال هذه القروض والتعاضی عن آثارها عند نظر الدعوى العمومية ويلزم لذلك قبول الدعوى المدنية) - راجع كذلك حكم محكمة روان الاستئناف المنشور في نفس المرجع ومرافعة النائب العام المسيو رويان أمام محكمة النقض الفرنسية لتأييد وجهة نظر محاكم الاستئناف وهي منشورة في نفس المرجع أيضا

« وحيث ان مجمل الآراء في هذه المسألة على نحو ما فصلته مجموعة كاربنتييه في الجزء الثاني ص ٣٣٨ وما بعدها : - « ان لموقف المجنى عليه في جريمة الربا صوراً مختلفة فاما ان يكون مقترضا لقرض واحد أو أكثر من قرض وفي الحالة الأولى اما أن يكون قد دفع الفوائد متعددة بتجدد مواعيد استحقاق القروض أو دفع الفوائد مرة واحدة (بند ٣٤٨ وبند ٣٦١) » وقد تساءل شارحوا القانون عما اذا كان يجوز للمجنى عليه في كافة الصور المتقدمة أن يدعى بحق مدني أمام القاضي الجنائي فقال البعض بالاجاب (بند ٣٥٢) وقال فريق بالسلب بند (٣٥٣) وأيدت محكمة النقض بباريس رأي السليبين برغم ما تبديه محاكم الاستئناف من تأييد الايجابيين (بند ٣٥٤) وقال فريق ثالث اذا تعددت القروض الروية لمقترض واحد أو تكرر دفعه الفوائد بتجديد مواعيد الدفع فانه يجوز له الادعاء مدنيا . وتخالف هذا الرأي أيضا محكمة النقض (بند ٣٥٩)

وجاء بعد هذا في المجموعة أن محرريها يرون في مذهب السليبين أنه متطرف وفيه توسع في تفسير جريمة الربا لا تسعه الاصول القانونية العصرية (بند

٣٦٦) . وأن مذهب الايجابيين على اطلاقه هو الصواب لأن الضرر الذي يقع للمجنى عليه فانما يقع بفعل المقرض وعمله سواء أكان هذا الفعل قرضا واحدا أو جملة قروض ولا أهمية لما يقال من أن العقاب في جريمة الربا هو مؤاخذة المقرض على ملاب أخلاقه من شوائب أدبية مادام الضرر قد وقع فعلا من شخص اعتبر عمله في مجموعه عملا اجراميا يرتب له القانون جزاءا جنائيا .

« وحيث انه واضح من كل ما تقدم أن الآراء الحديثة في فرنسا في جانب قبول الدعوى المدنية رغم قيام قانون ٣ سبتمبر سنة ١٨٠٧ ورغم تمسك محكمة النقض هناك بوجهة نظرها - وعلى هذا فلا محل في مصر لمسايرة محكمة النقض الفرنسية سيما وأن التشريع المصري خلو من نصوص تقابل قانون ٣ سبتمبر سنة ١٨٠٧ ولذلك ترى المحكمة رفض الدفع الأول وقبول الدعوى المدنية .

ثانيا - عن الرفع بعزم قبول الدعوى المدنية لانتهاء الخصومة بين المتهم ومقرضها صلحا أو بناء على أمطام نهائية .

« حيث ان محصل هذا الدفع أن علاقة المتهمين بالمتهم قد انحسرت نهائيا قبل تقديم بلاغاتهم الى النيابة العمومية بعضها بأحكام نهائية وبعضها بمحاضر صلح رسمية وعلى هذا فلا يجوز التعرض لها أو مناقشتها من جديد لأن للأحكام قوتها النهائية وللصلح أثره الملزم

« وحيث انه من المقرر قانونا أن موافقة المدنيين المستمرة على دفع الفوائد الزائدة عن الحد القانوني وكذلك رفعها لا يكون سببا لعدم قبول الدعوى المرفوعة باستردادها » حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٢٩ ابريل سنة ١٩٢٦ والمنشور بالجدول العشري (١٣ - ٢)

الثاني للمحاكم المختلطة (بند ٤٠٥٩) « وقضى كذلك بأنه لا يمنع من الاسترداد صدور أحكام مدنية نهائية لأنه ولو أن الأصل في الأحكام أن تحوز قوة الشيء المحكوم فيه إذا أصبحت نهائية الآن هذه القاعدة ليست مطلقة إذا ثبت أن بعض تلك الأحكام صدرت وهي تستر فوائد ربوية وتمكن الدائن من الحصول عليها باتفاقه مع مدينه المكروه الذي لم تكن له وسيلة للأعتراض . ففي هذه الحالة تجوز مناقشة تلك الأحكام بل واعتبارها كأن لم تكن » حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ١٩ يناير سنة ١٩٢٦ »

وأخيرا فإن الشراح متفقون على أن القاضى فى أحوال الربا الفاحش غير مقيد بالعقود والأوراق التى تقدم اليه ولو كانت رسمية (كمحاضر الصلح المصدق عليها مثلا) وله أن يقبل من الأدلة مايراه لتحقيق ما فى المحررات الرسمية بقطع النظر عن حجيتها » كاربنتيه جزء ٣٦ ص ٦٥٠ بند ١٠٨ دالوز روبرتوار جزء ٣٦ ص ٨٥٧ بند ٢٥٩ « وحيث أنه ظاهر من مجموع هذه الآراء أن الفقه والقضاء مستقران على أن أحوال الاتفاق على الفوائد الغير قانونية وما يتبع ذلك من أحكام ومحاضر صلح - هذه الأحوال حكمها كحكم أنواع الغش المدنى يجوز تقيها وعدم الأخذ بها ومناقشتها بقطع النظر عن الأوراق المحررة بشأنها والأحكام الصادرة فيها وعلى هذا يتعين رفض الدفع الثانى

ثالثا : عن الرفع بيطوره التحقيقات

التي تمت فى القضية

« حيث ان أساس هذا الدفع أن النيابة العمومية قد سمحت لبعض الشهود بالأدعاء مدنيا فى

القضية والحضور فى التحقيقات من مبدئها على هذا الاعتبار رغم اعتراض المتهم على قبولهم بهذه الصفة ورغم ما فى هذا من مخالفته لقضاء محكمة النقض المصرية

« وحيث اننا ذكرنا عند مناقشة الدفع الأول أن مسألة الادعاء مدنيا فى قضايا الربا مسألة خلافية تشعبت فيها الآراء والمذاهب فلم يكن يسع النيابة والحالة هذه أن تتصرف بغير ما رأيت فقد قضت محكمة النقض المصرية بحكمها الصادر فى ٤ مايو سنة ١٩١٠ والمنشور بالمجموعة الرسمية السنة الثالثة رقم (١) « أنه ليس للنيابة العمومية أن تفصل فيما يقدم لها من الدفوع لأن هذا الحق محول لقاضى التحقيق وحده نص المادة (٦٠) من قانون تحقيق الجنايات » وتفسيرا لهذا رأى قد جاء فى المادة (٥) من تعليمات النيابة العمومية « لا يجوز فى التحقيق ابداء اقوال تعتبر مرافعة ولكن اذا أصر أحد المحامين على أن يدفع دفعا فرعا بعدم الاختصاص أو بغير ذلك وجب اثبات أقواله بالمحضر واذا لم يكن التحقيق من رأى المحامى فى تلك المسألة وجب أن يتجاوزها ويستمر فى التحقيق لان القانون لم ينص على طعن فى مثل هذه المسائل التى ترفع فى هذا الدور من سير الدعوى

« وحيث أنه لا توجد فائدة عملية من مثل هذا الدفع على فرض بطلان تحقيقات النيابة لان المحكمة لا تبني حكمها على التحقيقات التى تمت قبل احالة الدعوى اليها وانما تبني حكمها على ما تجر به هى بنفسها من التحقيقات « دى هاتس بند ١٩٣ - جرانمولان بند ٣٧٨ - زكى العرابى بك ص ٢٨٢ من كتابه المبادئ الاساسية الجزء الاول . وجندى عبد الملك بك بند ٢٦٠ ، ٢٦١ من الجزء الاول من

الموسوعة الجنائية

« وحيث ان محكمة النقض والايام قضت بأن كل طعن في اجراءات هيئة غير هيئة المحكمة مثل البوليس والنيابة أو قاضي الاحالة لا يمكن أن يترتب عليه بطلان الحكم بعد اجراءات قانونية . وقضت بأن الحكم يبطلان هذه الاجراءات غير مجد ولا يمكن أن يؤدي الى نتيجة ما » تقض ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٣ - شرائع السنة الأولى ص ٩٠ وتقض ١٨ يناير سنة ١٩١٥ المجموعة الرسمية سنة ١٩١٦ ص ٧٣ وتقض ١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٦ القضاء السنة الرابعة ص ٤٩ .

« وحيث انه على فرض بطلان الاجراءات التي تمت أمام النيابة وفي البوليس فان الدفع به غير مؤدى الى نتيجة عملية فيها مصلحة للتهم . ومن المقرر أن الدفع كالدعوى لا يقبل الا حيث تقوم المصلحة ولذلك ولما تقدم من عدم وجود بطلان في تلك الاجراءات فعلا يتعين رفض هذا الدفع رابعا . عن الرفع بعزم جواز سماع شهادة الشهود لاثبات جرائم الربا

« حيث ان جنحة الاعتياذ على الاقراض بفوائد غير قانونية لا تخرج عن كونها جريمة كباقي الجرائم الأخرى التي لم يرسم لها القانون طريقا خاصا للاثبات بل ترك الامر فيها للقاضي يكون اعتقاده من أى طريق يصل به الى ذلك واذا كانت هناك قيود خاصة باثبات وقائع الاقراض فان محل تلك القيود أن تكون الدعوى منظورة أمام المحاكم المدنية التي لا تقبل في هذه الحالة شهادة الشهود الا اذا قامت قرائن قوية تؤيدها .

« راجع موسوعة كاربنتيه جزء ٣٠٦ ص ٦٥٠ بند ١١٣ فقد جاء فيها أن محل قبول الشهود في دطوى الربا هو أمام المحاكم الجنائية ، أما المحاكم

المدنية فان أقوال الشهود وحدها لا تكفى » على أن هذه النقطة غير مسلم بها ويرى فريق من القانونيين أن اثبات الربا بالشهود مقبول ولو كانت الدعوى منظورة أمام المحاكم المدنية مهما كانت قيمة المبالغ موضوع الشهادة لأن الربا يعتبر نوعا من أنواع النش المستثناة من أحكام قواعد الاثبات المدنية : - « راجع دالوز ربرتوار جزء ٣٦ ص ٨٥٧ بند ٢٥٩ والأحكام الواردة هناك بهذا الشأن

« وحيث انه تطبيقا لتلك القاعدة قضى في فرنسا بأنه يجوز اثبات الاقراض بالشهود أو بأى طريق آخر من طرق الاثبات » حكم محكمة النقض الفرنسية المنشور بمجموعة كاربنتيه جزء ٣٦ بند ١١٠ وبأنه قد يكفي أن يكون هؤلاء الشهود من المجنى عليهم . بند ١١١ من نفس المرجع » و « بأنه يجوز أن تقوم جريمة الربا الفاحش على مجموعة من القرائن متى أدت الى اقتناع القاضي . بند ١٢٢ من نفس المرجع . » وقضى في مصر بأنه يجوز للقاضي الجنائي أن يكون اعتقاده بأقوال شاهد واحد ولو كان هذا الشاهد هو المدعى المدني » تقض ٢ ديسمبر سنة ٩٢٤ المنشور بمجلة المحاماة سنة خامسة ص ٥٠٧ وتقض ٤ يناير سنة ٩٢٧ المنشور بالجدول العشري لمجلة المحاماة الاهلية بند ٥٠٨٩ «

« وحيث انه للأسباب المتقدمة يكون هذا الدفع أيضاً على غير أساس من الناحية القانونية ويتعين رفضه

خامسا - عن الرفع بعزم قبول دعوى

حامد عبد المعطى المرينية

« حيث ان خلاصة هذا الدفع أن الوقائع التي يدعيها حامد عبد المعطى قبل المتهمة انتهت جميعها في ٢٨ ديسمبر سنة ٩٢٤ ولما كانت جريمة الربا

لا تتوفر أركانها الا اذا لم يكن قد مضى بين كل قرض والآخر مدة أكثر من ثلاث سنوات فان دعوى حامد عبد المعطى من الناحية الجنائية تكون ساقطة وتسقط معها الدعوى المدنية التي هي في الواقع تفريع عن الدعوى الجنائية

« وحيث انه لا يجوز أخذ القروض الخاصة بحامد عبد المعطى مستقلة عن سواها من القروض الأخرى بل يجب النظر اليها باعتبارها جزءا من مجموع أعمال المتهم الاجرامية . وبمقارنة الوقائع المنسوبة صدورها الى المتهم جميعها مع بعضها بما فيها وقائع حامد عبد المعطى تبين أن وقائع اقراض هذا الأخير عبارة عن حلقات من سلسلة متصلة من القروض لم يمض بين كل قرض منها والذي يليه المدة المسقطه ولم تمض أيضاً تلك المدة بين القرض الأخير فيها وبدء التحقيق .

« وحيث ان وقائع اقراض حامد عبد المعطى تكون على هذا الاعتبار داخله ضمن الأعمال المكونة للركن المادي للجريمة وقد تبين مما تقدم عند الكلام على الدفع الأول أن في ذلك ما يكفي لقبول دعواه المدنية - ولذلك يكون هذا الدفع واجب الرفض .

(قضية النيابة وآخرين مدعين مدني ضد محمد زكي الطوبجي رقم ٢٥٠٣ سنة ١٩٣١ - رئاسة حضرة القاضي محمد الشافعي اللبان وحضور حضرة محمد أندي رياض مساعد النيابة)

٦٩

محكمة السنبلالوين الجزئية

٤ يونيو سنة ١٩٣٣

سبب الدين - مخالفته للنظام أو الآداب العامة - في سند مدنيونية
تحریم اثبات ما يخالفه - غير مانع من اثبات ذلك
بكافة الطرق .

المبدأ القانوني

إذا دفع المدين بأن سبب الدين مخالف

للنظام أو الآداب العامة كأن يكون دين ميسر أو إخفاء جريمة يعاقب عليها القانون أو ما إلى ذلك فان اجماع القضاء - أهلي ومختلط وفرنسي - على جواز الاثبات بكافة طرق الثبوت بما فيها البيئة لاثبات بطلان سبب الدين . وهذا حتى ولو نص في السند على تحریم هذا الاثبات . إذ مثل هذا النص يؤخذ به في غير الحالات المتعلقة بمخالفة القانون والنظام العام والآداب

المحكمة

« بما ان المدعين رفعوا هذه الدعوى بطلب الحكم ببراءة ذمتهم من السند المحرر عليهما للمدعي عليه استحقاق وقت الطلب المؤرخ ١٩ مارس سنة ١٩٣٣ واحتياطيا الاحالة إلى التحقيق لاثبات أن سبب المديونية غير مشروع قصد به إخفاء جريمة إلى آخر ماورد بالطلبات ودفع المدعي عليه الدعوى بلسان محاميه ومذكرته بأن السند نص فيه بعدم قابليته للطعن على ما يخالفه بالشهود أو الممين الأمر الجائز قانونا وقرته المحاكم

« وبما أنه من المقرر قانونا بنص المادة ٩٤ مدني أنه يشترط لصحة التعهدات والعقود أن تكون مبنية على سبب صحيح جائز قانونا . فان دفع المدين بأن سبب الدين مخالف للنظام أو الآداب العامة كأن يكون دين ميسر أو إخفاء جريمة يعاقب عليها القانون أو ما إلى ذلك فان القضاء الأهلي والمختلط والفرنسي أجمع على جواز ممانع كافة طرق الثبوت بما فيها البيئة لكي يثبت المدين بطلان سبب الدين وذلك رغما عن النص في السند على تحریم البيئة أو غيرها التي الدين حتى لو كانت قيمته تزيد عن عشرة جنيهات (يراجع حكم محكمة اميوط في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٠ مع حكم رقم ٦ ص ٩ وبني سوف جزئي ٢٢ يولييه سنة ١٩٠٣ مع ٥ الحكم رقم ١٩

ص ٩١ واستئناف مختلط ١٠ مارس سنة ١٨٩٧
مج تشريع مختلط ص ٩ نمرة ١٩٠ ومحكمة
اسكندرية الكلية بمجموعة ٨ عدد ١٧ صحيفة ٣٣
« وبما ان المبدأ الذي يتمسك به الدافع عن المدعى
عليه المتضمن عدم جواز اثبات ما يخالف السند
الكتابي بالبيئة طبقا للنص المشترط فهو قائم بشرط
أن يكون السند مبنيًا على سبب لا يخالف القانون
أو النظام والآداب العامة إذ في هذه الحالة متى
كان سبب الالتزام باطلا لما ذكر فالسند يكون
باطلا بالتبعية عملا بالقاعدة القانونية المقررة (ان
مابني على الباطل باطل بطبيعته) ومن ثم ترى
المحكمة إجابة طلب المدعين في الاحالة الى
التحقيق لاثبات صحة مادفعاه وللمدعى عليه
النفي كذلك بكافة الوسائل القانونية بما فيها البيئة
(قضية محمد علي أحمد وآخر ضد السيد عبد المجيد رقم ١٩٣٠
سنة ١٩٣٣ - رئاسة حضرة القاضي مصطفى عبد ربه)

٧٠

محكمة بيا الجزئية

٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٣

تحكيم - المحكمون . مفوضون بالصلح . بشرط أن يكون
عدم وترا وتذكر أسماؤهم في مشاركة التحكيم
المبدأ القانوني

جری قضاء المحاكم على أن المحكمين المفوض
إليهم إجراء الصلح يجب أن يكون عددهم
وترا وأن تكون أسماؤهم مبينة في مشاركة
التحكيم وإلا كانت باطلة بطلانا جوهريا وذلك
لأن مهمة الصلح موكولة لهم شخصيا وبدون
حاجة إلى طلب تعيين محكم مرجح
المحكمة

« حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى بطلب
الحكم بتعيين خير لفرز وقسمة نصيبه البالغ
قصره ٢ ف و ٣ ط و ٢٢ من المشاعة في ١٢ ف ٨ ط

٢٢ من المينة بعريضة الدعوى وجعلها في نقطة
معينة ليسهل الانتفاع بها واذا كانت الأطنان
لا تصلح للقسمة فتباع بالمزاد العمومي مع الزام المعلن
اليهم بالمصاريف

« وحيث ان المدعى عليه الأول طلب رفض
الدعوى وقال أن المدعى سبق أن رفع دعواه
بطلب قسمة هذه الأرض وأرضا أخرى مشتركة
بينهما بالقضية نمرة ١٩٠ سنة ٩٢٦ وقد انتهت
تلك الدعوى صلحا بينهما

« وحيث انه تبين من الاطلاع على القضية
المذكورة ان المدعى حقيقة رفع تلك الدعوى
يطلب بقسمة هذه الأرض التي يرفع بها دعواه
اليوم وانما انتهت صلحا بينه وبين المدعى عليه
الأول الذي هو ينازعه وقرر تنازله في محضر
الجلسة الأخيرة عن الدعوى . وتبين من الاطلاع
على مشاركة التحكيم المحررة في نفس يوم محضر
الصلح ان الطرفين حكما أربعة أشخاص للفصل
في النزاع القائم بينهما على الايجار والقسمة وقد
قام المحكمون بما عهد به طرفا الخصوم اليهم للفصل
في هذا النزاع بحكم نافذ غير قابل للطعن ولا
الاستئناف وثبت من أقوال المدعى عليه الأول
المنازع حبيب علي خميس بمحضر التحكيم أن
الأرض حصل قسمتها بمعرفة أخ الطرفين عمدة
الناحية وأقر المدعى بحصول هذه القسمة ولكنه
ادعى انها قسمة زراعية وليست قسمة ملكية
ولكن المحكمين قضوا بأن هذه القسمة انتهائية
بدليل أن المدعى وافق على القسمة وأجر حصته منذ
خمس سنوات وقام المدعى عليه باصلاح نصيبه
وأنفق عليه من ماله الخاص ولذلك حكم المحكمون
ولا معقب لحكمهم كنص مشاركة التحكيم
يرفض طلب تحديد قسمة الغيط البحري
(موضوع النزاع) وابقاء القديم على قدمه وان
المدعى وشأنه في تصليح أطيانه

« وحيث ان المدعى طعن على حكم المحكمين المذكور بأنه صدر من أربعة محكمين وانه طبقا لنص المادة ٧٠٥ من قانون المرافعات لا يجوز تفويض المحكمين بالصلح ولا الحكم منهم بهذه الصفة الا اذا كان عددهم وترا كما أنه طعن على مشاركة التحكيم بأن موضوع المنازعة لم يوضح بها توضيحا وافيا

« وحيث انه يتعين للرد على الطعن الأول البحث فيما إذا كانت مشاركة التحكيم المؤرخة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ قد فوضت المحكمين بالصلح فقط أى باعتبارهم

« arbitres amiables compositeurs »

او تفويضهم باعتبارهم محكمين حاكمين

« arbitres autorisés à juger »

اذ لكل من الفريقين حكم خاص به ذلك لأن الشارع الاهلى فى المادة ٧٠٥ من قانون المرافعات الاهلية وان كان قد نص على عدم جواز تفويض المحكمين بالصلح الا اذا كان عددهم وترافاه لم ينص على حكم مخالفة ذلك وهل يكون التحكيم باطلا بطلانا جوهريا أو بطلانا نسبيا وهل يسقط ذلك البطلان باتفاق المحكمين رأيا واصدارهم حكمهم فى موضوع الصلح أو لا يسقط بذلك . الا أن المحاكم المختلطة فى تفسيرها للمادة ٧٩٤ من قانون المرافعات المختلطة المقابلة للمادة الاهلية رأيت أن هذا البطلان جوهري - اعتمادا على صراحة النص ووروده على سبيل الأمر اذ تقول المادة المختلطة

« Les arbitres ne peuvent être constitués amiables compositeurs et juger en cette qualité, que s' il sont en nombre impair »

فقضت هذه المحاكم فى أحكام عديدة لها بأن المحكمين المفوض اليهم اجراء الصلح يجب أن يكون عددهم وترا والا كانت مشاركة التحكيم

باطلة بطلانا جوهريا :- (حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩١٢ المجموعة ٢٤ ص ٣٨١ و ٨ يونيو سنة ١٩٢٢ المجموعة سنة ١٩٢٥ ص ٥٦ وأول مايو سنة ١٩٢٤ الحاماة السنة الخامسة ص ٧٨٣ وأول مايو سنة ١٩٢٥ الحاماة السنة السادسة ص ١٨٥)

« وحيث ان التحكيم للصلح ملحوظ فيه ثقة الطرفين بأشخاص المحكمين فلذلك يجب أن تكون أسمائهم مبينة بمشارطة التحكيم وأن يكون عددهم وترا حتى تكون مهمة اتمام الصلح لهم شخصيا دون سواهم ودون حاجة الى طلب تعيين حكم مرجح un tiers arbitre وقد يجبه الطرفان أو لا يرتضيانه أولا يتقان به ثقتهما بمن اختاراهم للصلح وحتى لا يضيع الوقت عند انقسام المحكمين فى رأيهم . من أجل هذا كله ترى المحكمة الحكم ببطلان مشاركة التحكيم بالصلح اذا لم ينص فيها على أسماء المفوضين أو اذا كان عددهم شفعاً (راجع كتاب أبى هيف بك فى التنفيذ ص ٩٣ وكتاب قحه بك وعبد الفتاح بك السيد ص ٧٣٢) على أن هذا التشدد فى تعيين أسماء المحكمين وأن يكون عددهم وترا فى مشارطات التحكيم بالصلح لا يسرى فى حالة التفويض بالحكم اذ نص الشارع فى المادة ٧٠٦ من قانون المرافعات الاهلية المقابلة للمادة ٧٩٥ من قانون المرافعات المختلطة انه « اذا كان المحكمون مفوضين فقط فى الحكم مع اشتراط عدم استئنائه واقتضى الحال لتعيين حكم مرجح جاز التفويض اليهم فى تعيينه بمعرفةتهم

« Lorsque les arbitres sont seulement autorisés à juger sans appel, le tiers arbitre, s' il y a lieu peut être laissé à leur choix »

ذلك لأن التحكيم بالصلح فيه معنى التفويض للمحكم من جانب من اختاره لاتمام الصلح أى فيه

صفة الوكالة عنه في التنازل عن كل أو بعض ماله من حقوق أما التحكيم للحكم فليس فيه هذا المعنى إذ أن مأمورية المحكم للحكم أن يقضى في موضوع النزاع لأن يتسامح في حقوق من اختاره أو يتنازل عنها أو عن بعضها فهو قاض وليس وكيلًا عن الخصم الذي اختاره ومن ذلك تتبين حكمة الشارع في التشديد في أن تكون أسماء المحكمين للصالح مبنية في مشاركة التحكيم وأن يكون عددهم وترا أما في التحكيم بالحكم فقط فلا ضير أن تكون أسماءهم غير مبنية في مشاركة التحكيم أو يكون أسماء بعضهم مبنية والبعض الآخر غير مبنية أو يترك اختيارهم لمن ذكرت أسماءهم بمشارطة التحكم ولا ضير أن يكون عددهم شفعًا لا وترا . ويترك لهم عند اختلاف الرأي اختيار الحكم المرجح وأن ينص على اسمه في المشارطة كما أن المحكمة عند اختلاف المحكمين في اختيار هذا المحكم المرجح أن تعينه هي كما أنه إذا اعتذر أحد المحكمين أو امتنع عن تأدية ما نيط به أو تعذر عليه القيام به أو لم يتم ما نيط به لسبب من الأسباب جاز للمحكمة أن تعين بدله .

« وحيث أنه بالرجوع إلى نص مشارطة التحكيم بين الطرفين المؤرخة في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ تبين أن الطرفين اتفقا على تحكيم كل من أحمد أفندي توفيق والشيخ حسب الله تولاوي والشيخ معوض عبد العليم والشيخ سعداوي سليمان في فض الاشتكالات المرفوع بها قضايا بمحكمة بيا الأهلية من الطرف لأول وهو عوض الله أفندي أنيس ضد أخيه الطرف الثاني وهو الشيخ حبيب على خميس وقبل الطرفين أن ما يحكم به حضرات المحكمين المذكورين في قضيتي الأيجار والقسمة في الأطيان المشتركة بينهما بمشتراهما من ورثة حسن أغا

أحمد يكون نافذا غير قابل للطعن ولا الاستئناف ويعتبر أنه حكم نهائي صادر من محكمة نهائية « وحيث أنه من هذا النص يتبين أن الاتفاق كان على تحكيم المحكمين المذكورين للقضاء في النزاع بين الطرفين بحكم نهائي وعليه ترى المحكمة أن دفع المدعى ببطالان مشارطة التحكيم لأن عدد المحكمين أربعة وليس وترا إنما هو دفع غير صحيح ويتعين رفضه

« وحيث أنه مما يختص بالدفع الثاني وهو أن مشارطة التحكيم لم يوضح بها موضوع النزاع توضيحا كافيا فترى المحكمة أن هذا الدفع كذلك في غير محله لما سبق بيانه إذ أن موضوع المنازعة واضح وصرح في نص مشارطة التحكيم ولا لبس فيه ولا غموض

« وحيث أنه من ذلك ترى المحكمة أن هذه الدعوى ليست إلا تجديدا للنزاع الذي قضى فيه المحكمون بحكمهم النهائي الغير قابل للطعن وعليه يتعين رفض الدعوى

(قضية عوض الله أفندي أنيس وحضر عنه الأستاذ عبد الفتاح رجائي ضد حبيب على خميس وأخريات رقم ٢٣٢٣ سنة ١٩٣٣ - رئاسة حضرة القاضي اسماعيل زهدى)

٧١

محكمة دمياط الجزئية

٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣

١ - قسمة - بين شرط - سوا كان عن عقارا ومنقول . وجوب اتباع اجراءات القانون .

٢ - بيع منقولات - لعدم امكان قسمتها . اتباع اجراءات بيع المنقولات بطريق التنفيذ عليها

المبادئ القانونية

١ - نصت المادة ٥٢ مدني على الاجراءات الواجب اتباعها لانتهاء حالة الشيوخ بين الشركاء سواء كان المال منقولا أو عقارا . وذلك بطلب

تعيين خير أو أكثر لاجراء الشيوع وتعيين الحصص وعند إمكان القسمة تحصل بطريق القرعة فاذا لم يمكن قسمتها عينا تباع بالأوجه المبينة في قانون المرافعات . ولا يجوز مخالفة هذا الاجراء في حالة بيع المنقولات إلا اذا اتفق الشركاء جميعا وكانوا ذوي أهلية للتصرف إذ من المحتمل إمكان القسمة عينا

٢ - ترى المحكمة أن الاجراءات الواجب اتباعها في بيع المنقولات أو المواشي الغير قابلة للقسمة هي بنفسها الاجراءات الخاصة بالتنفيذ على الأعيان المنقولة وبيعها وهي الواردة في المادة ٤٤٠ وما بعدها مرافعات . وقياسا على مانص عليه في المادة ٨٢٦ مدني فرنسي و ٩٤٥ مرافعات فرنسية

المحكمة

« حيث ان المدعين بصفتهن الموضحة بالعريضة رفعوا هذه الدعوى وذكروا فيها ان المدعى عليه الأول تعيين حارساً قضائياً على تركه والده وهو مورث المدعين وأنه وضع يده على جميع ممتلكات التركة ومن ضمنها المواشي وبما ان النزاع حول التركة انتهى وتمت قسمة الأطنان فاذا يطلبون تعيين أمين لبيع المواشي وقسمة الثمن على الورثة والشركاء كل بقدر استحقاقه

» وحيث ان القانون أوضح الطريقة التي بها تنتهي حالة الشيوع بين الشركاء سواء كان المال منقولا أو عقاراً . فنص في المادة ٤٥٢ مدني وما بعدها على أن من أراد القسمة ان يكلف باقي شركائه بالحضور امام محكمة المواد الجزئية التابع لها العقار أو امام المحكمة التابع لها محل أحد الشركاء اذا كان المراد قسمته منقولا وأن يطلب

من المحكمة تعيين خير أو أكثر لاجل التقويم وتعيين الحصص وعند إمكان القسمة تحصل بطريق القرعة اما اذا لم يمكن القسمة عينا تباع الأموال بالأوجه المبينة في قانون المرافعات

» وحيث ان المدعين بدلا من أن يتبعوا الاجراءات التي رسمها القانون لجأوا الى طلب بيع المواشي بواسطة أمين تعيينه المحكمة على أن يوزع الثمن بين الشركاء كل بقدر استحقاقه وحجتهم في ذلك ان المواشي بطبيعتها غير قابلة للقسمة وأنه ليس هناك من قاعدة للتقيد بالاجراءات المنصوص عنها في القانون مادامت النتيجة الحتمية هي البيع » وحيث انه لا يمكن مجارة المدعين فيما ذكره

من جواز الاستغناء عن بعض الاجراءات المنصوص عنها والالتجاء الى البيع رأسا اللهم الا اذا اتفق الشركاء جميعا وكانوا من ذوي الاهلية للتصرف أما في حالة وجود قصر أو اذا عارض أحد الشركاء فلا مندوحة من التقيد بالاجراءات التي نص عليها القانون ويتلاحظ ان من بين الشركاء قصر كما أن المدعى عليه الأول فضلا عن منازعته في ملكية المواشي فانه دفع في مذكرته بأن المدعين لم يسلكوا الطريق القانوني على انه لا يمكن مجاراتهم في أن المواشي غير قابلة بطبيعتها للقسمة اذ من المحتمل إمكان قسمتها عينا

» وحيث انه اذا فرض وكانت غير قابلة للقسمة فلا يمكن مجارة المدعين في إمكان بيعها بواسطة شخص تعيينه المحكمة لأن القانون نص في المادة ٤٥٨ مدني على ان الاموال الغير قابلة للقسمة تباع بالأوجه المبينة بقانون المرافعات

» وحيث ان قانون المرافعات قد اقتصر على بيان طريقة بيع العقار الغير قابل للقسمة (راجع المادة ٦٢٦ مرافعات) ولم يذكر شيئا عن طريقة بيع المنقولات في حالة عدم قابليتها للقسمة عينا

« وحيث ان المحكمة ترى أن الاجراءات الواجب اتباعها في بيع المنقولات الغير قابلة للقسمة هي نفسها الاجراءات الخاصة بالتنفيذ على الاعيان المنقولة وبيعها وهي الواردة في المادة ٤٤٠ مرافعات وما بعدها ومما يساعد على هذا التفسير أن المادة ٨٢٦ مدني فرنسي قد نصت على بعض الحالات التي يمكن فيها بيع المنقولات المملوكة على المشاع لعدة ورثة وأشارت الى الطريقة التي تتبع في البيع فأحالت على المادة ٩٤٥ مرافعات

فرنسي وقد نصت المادة الأخيرة على وجوب اتباع اجراءات التنفيذ على الاعيان المنقولة ويؤخذ من ذلك أن البيع يحصل بواسطة محضر بالمزاد العلني وبعد اجراء النشر واللصق وهي الاجراءات الواجب اتباعها لكي يباع الشيء بأكثر مما يمكن من الثمن « وحيث انه لما ذكر تكون الدعوى غير مقبولة شكلا

(قضية حسين أفندي مسعد عن نفسه وبصفته وصيا على اخوته ضد محمد أفندي مسعد عيسى وآخرين رقم ٤٣٩١ سنة ١٩٣٢ - رئاسة حضرة القاضي أحمد قزاد)

قضايا المختلطة

٧٢

محكمة الاستئناف المختلطة

١٦ يونيو سنة ١٩٣٢

- ١ - استئناف - حكم مرسى مزاد - حالة ايداع الثمن - جوازه
- ٢ - اعفاء من ايداع الثمن - حق الدائن الراسي عليه المزداد في طلبه

المبادئ القانونية

(١) ان المادة ٦٦٨ مرافعات مختلط التي تنص على استئناف حكم مرسى المزاد لعيب في الشكل فقط لا تعني الا الاجراءات المنصوص عليها لصحة الاحكام بصفة عامة . وأحكام مرسى المزاد بصفة خاصة . فهذا القيد الوارد بالمادة لا ينصب على الجزء من حكم مرسى المزاد الذي يعفى فيه القاضي المنتدب الراسي عليه المزداد ولا يعفيه من دفع الثمن (٢) للراسي عليه المزداد والدائن الذي ترتب على دينه نزاع الملكية الحق في طلب اعفائه من ايداع الثمن حتى ولو كانت صفته محل نزاع قائم امام المحكمة المدنية

(استئناف أمين احمد عمر المغربي ضد ورثة محمد علي غويل - رئاسة المستر فوكس - مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٤ عدد ١٧ ص ٣٨٥)

٧٣

محكمة الاستئناف المختلطة

١٦ يونيو سنة ١٩٣٢

مسئولة - حادث - التزامات - مصدرها مختلف - دعوى التعويض عن الحادث - ضد المتسبب فيه - جوازها

المبدأ القانوني

اذا كان مصدر الالتزامين مختلفاً ولو كانا ناشئين عن واقعة واحدة فانه يترتب عليه رفع دعويين مستقلتين الواحدة عن الاخرى . فالمستول عن حادثة تسبب عنها وفاة مستخدم لا يجوز له ان يدفع بعدم قبول دعوى الورثة في التعويض بزعم ان نتيجة هي الحصول على تعويض آخر أي بجانب التعويض الذي يحصل عليه الورثة بناء على عقد ايجار الاشخاص . والذي تعهد الخدم بمقتضاه بدفع تعويض للمستخدم أو ورثاه في حالة حصول حادث . اذ التعويض المستول عنه من تسبب في الحادث اساسه القانون (المواد ٢١٣ و ٢١٤ مدني مختلط) أما التعويض المستحق من الخدم فأساسه التعاقد

(استئناف نقولاس ديمتري بلفارس وآخر ضد ليون جويري - رئاسة المستر فورس - مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٤ عدد ١٧ ص ٣٨٥)

٧٤

محكمة الاستئناف المختلطة

٢١ يونيو سنة ١٩٣٢

١ - اعلان - طلبات معدلة - في المحل المختار - وخاصة اذا كانت

بأقل - جوازها

٢ - اختصاص المحاكم المختلطة - طلب حساب - عن أطيان

بالسودان - قبوله

٣ - مضي المدة - بين وكيل وموكل - عدم سريانه

٤ - مضي المدة - سند باعتراف بدين - بطلانه - غير مؤثر على

قطع المدة

المبادئ القانونية

(١) ان اعلان الطلبات المعدلة في المحل المختار

في اثناء سير الدعوى هو اعلان قانوني خصوصا

اذا كان متضمنا لطلبات أقل

(٢) ان المطالبة بحساب عن وكالة وطلب الحكم

بمبلغ معين ولو كان متعلقا بأراضي بالسودان هو

من اختصاص المحاكم المختلطة

(٣) لا تسرى احكام التقادم بين موكل

ووكيل في كل ما هو متعلق بالوكالة (١٢) مدني

مختلط) - ومثاله تقديم حساب عن مدة الوكالة

(٤) ان بطلان التسوية المترتب عليها

الاعتراف بالتزامات من احد الطرفين لا يؤثر على

قيمة هذا الاعتراف فيبقى قائما ويقطع مضي المدة

(استئناف ورتة لويس اسكوفيه وآخرين ضد باسيل ستامابلو -

رئاسة المستر ماك بارنت - مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٤ عدد

(١٧ ص ٢٨٧)

٧٥

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٢ يونيو سنة ١٩٣٢

اختصاص قاضي الامور المستعجلة بالمحكمة المختلطة - اشكال من

أجنبي - عن حكم أهل - قاصر على دعوى الاجنبي

المبدأ القانوني

اذا حصل في اثناء تنفيذ حكم صادر من المحاكم

الاهلية اشكال من أجنبي فعلى قاضي الأمور المستعجلة امام المحاكم المختلطة أن يقصر بحثه على ادعاءات هذا الاجنبي بدون أن يتعرض من جديد لنقط النزاع المتعلقة بالاشخاص الذين فصل القضاء الاهلي بالنسبة لهم

(استئناف الجمعية الملكية الزراعية ضد ليونيداس انطونيو - رئاسة المسيو فافك - مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٤ عدد ١٨ ص ٢٨٩)

٧٦

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٢ يونيو سنة ١٩٣٢

١ - دفع بالطلاق - اعلان دعوى حراسة - لعدم بيان أعيان

الوقف - عدم جواز رفعه أمام الاستئناف

٢ - حراسة - على عقار - جواز رفعها تبعاً للموضوع أو في

عمل العقار

٣ - حراسة - على أعيان وقف - المدين مستحق فيه دون غيره -

جوازها -

٤ - حراسة - ادخال الناظر - دون المستحقين - صحة

٥ - حراسة على وقف - تأخيرها - بسبب التنفيذ على أموال

المدين - قبولها

٦ - حراسة - على وقف - الناظر غير المدين - ومتواطىء معه -

جوازها

المبادئ القانونية

(١) ان بطلان اعلان دعوى حراسة لعدم

بيان العقارات ييا ما كافي لا يمكن ان يدفع به لأول مرة

أمام الاستئناف (١٥٣ مرافعات مختلط)

(٢) في أحواص دعاوى الحراسة على العقار

للمدعى الخيار في أن يرفع دعواه أمام محكمة

الموضوع أو أمام المحكمة التي يحصل في دائرتها التنفيذ

(٣) يختص القاضي المستعجل بدعوى الحراسة

على اعيان الوقف اذا كان كل ايراد المدين انما

ينحصر في ايراد هذا الوقف

(٤) لا يمكن أن ينسب أي اهمال أو تأخير من

الدائن في طلبه الحراسة على أعيان وقف لمجرد انه

قد حاول أولاً تنفيذ الحكم الصادر لصالحه على

٧٨

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٥ يونيو سنة ١٩٣٢

- ١ - عقود : نتائجها القانونية . تحديدها . طبقا لطبيعتها .
- ٢ - وقف . أرض فضاء . تأجيرها . لمدة معينة . الغرض الحقيقي من التأجير . انشاء مباني عليها . عدم الأخذ بالشروط المخالفة لطبيعة العقدة من حيث مدته . والتنازل عنه

المبادئ القانونية

(١) ان النتائج القانونية للعقود لا يؤخذ بها طبقاً للتسمية التي يعطيها الطرفان لها بل بحسب طبيعتها التي على القاضي أن يبينها ويحددها (المادة ١٩٩ مدني مختلط) .

(٢) اذا كانت أرض فضاء وقف يأخذها المستأجر لغرض معين ، وان لم يصرح به في العقد ، وهو اقامة مباني عليها لادارة مصانع أو ورش فبنود هذا العقد التي تنص على أن الايجار هو لمدة سنة وانه لا يجوز التنازل عنه وان للمؤجر انتهاء العقد بعد الاعلان بثلاثين يوما مثل هذه البنود لا يمكن الأخذ بها لمخالفتها لطبيعة العقد .

وتحدد مدة الايجارة في هذه الحالة بالزمن اللازم لاستهلاك قيمة المباني بطريق الانتفاع والتي كان يقدرها الطرفان في كل حالة . ومع هذا فالمؤجر الحق في أن يدفع للمستأجر قيمة الأجرة الحقيقية طول مدة العقد . أما فيما يختص بالتنازل فانه يكون نافذا مع حق المؤجر في إيجاد رقابة محدودة لمنع الانتفاع المخالف للآداب أو بطبيعة العقد . وأخيراً فلا يمكن تصور أن يكون التنبيه بالاخلاء قبلها بسنة على الأقل .

(استئناف الأستاذ محمد توفيق دياب ضد وزارة الاوقاف - رئاسة المستر ماك بارنت . مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٤ عدد ١٨ ص ٣٩٢)

أموال المدين بكافة الطرق

(٥) ليس بلازم ادخال المستحقين في طلب الحراسة لأن ناظر الوقف يعتبر ممثلاً لهم

(٦) يجوز وضع اعيان الوقف تحت الحراسة ولو كان المدين المستحق هو غير الناظر اذا كان الاخير متواطئاً معه للعبث بحقوق الدائنين . كحالة عدم الاقرار بما في ذمته بعد الحجز تحت يده . فضلاً عن اشتراكه في ايجارات مشكوك فيها (استئناف عيشة هانم ممتاز وآخر ضد دار نست هيس وآخرين - رئاسة السيوفانك - مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٤ عدد ١٨ ص ٣٨٩)

٧٧

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٣ يونيو سنة ١٩٣٢

- ١ - عقد ايجار . محرر من الناظر . بصفته الشخصية . وبدون اشارة للوقف . مسئولية الشخصية
- ٢ - مسئولية - حادث . ناشئ عن عدم قيام المؤجر بالترميم . ثابتة

المبادئ القانونية

(١) اذا لم يذكر في عقد ايجار شيء عن صفة الناظر كمؤجر أو عن وجود الوقف فالناظر الذي يتعاقد بصفته الشخصية يتحمل هو المسؤولية ويكون مسئولاً عن القيام بجميع الالتزامات المترتبة على عقد الايجار

(٢) يسأل المؤجر طبقاً للمادة ٢١٢ مدني مختلط في حالة حدوث حادث يترتب عليه ضرر لشخص المستأجر أو لمنقولاته بسبب عدم قيامه بترميم العقار المؤجر

(استئناف عبدالفتاح الشافعي وآخر ضد الست انايرو وكفوا آخرين - رئاسة المستر فوكس . مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٤ عدد ١٨ ص ٣٩٠)

المبادئ القانونية

١ - ان التوكيل المدنى الذى يدعى السمسار أنه أعطى له يجب مبدئياً اثباته بالكتابة أو بتوجيه الممين اذ الاثبات بالبينه أو بالقرائن غير جائز بصفة عامة . وهذا لا يمنع القاضى من تكوين عقيدته بناء على تصرفات الخصم فى الدعوى أو أقواله فيها

٢ - اذا لم ينص على اتفاق صريح عن قيمة السمسرة فللقاضى أن يقدرها بمعرفته

٣ - لا يثبت العرف الجارى السمسرة المستحقة فى سلفية عقارية باعتبار اثنين ونصف فى المئة

٤ - لا تستحق سمسرة عن جزء من سلفية حاصلة سدادا لمبلغ سبق استحقاقه لذات محل التسليف

(استئناف جرجس بك عبد الشهيد ضد ميشلى سبريل - رئاسة المسير فافك . المجلة والسنة والعدد المذكورين ص ٢٥٢)

٨٢

محكمة الاستئناف المختلطة

٢ نوفمبر سنة ١٩٣٢

سمره - عدم استحقاقها قبل نهو العملية - قبولاً مبدئياً - رفضها لنقض مستندات الملكية - عدم استحقاق السمسار لاتعاب

المبدأ القانونى

من طبيعة اتفاق السمسرة ان اعمال السمسار لا تحصل المكافأة عنها الا اذا تمت العملية فعلاً . اللهم الا اذا كان هناك خطأ ظاهر من جانب الموكل الذى يتحتم معه بيانها واثباته . وليس للسمسار ان يدعى اى تعاب عن مدة المحاولات لنهو العملية . فاذا لم تتم مسألة رهن عقارى كان قد وافق البنك مبدئياً عليها ثم وجد قلم قضايى البنك أن مستندات الملكية التى قدمها المقرض ناقصة فلا يحق للسمسار المطالبة باى تعاب عن قيامه بهذه الاعمال (استئناف ديمترى ديمترى اديس ضد الشيخ عبد المحسن فح النور - رئاسة المسير فافك . العدد والمجلة والسنة المذكورين ص ٤)

٧٩

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٢

حجز تحت يد الغير . غش . من المحجوز لديه . فى عدم التقرير . حدوده

المبدأ القانونى

المستفاد من المادة ٤٩١ مرافعات مختلطة ان الغش قد ينفشاً إما عن تقرير غير صحيح أو اخفاء مستندات أو عدم التقرير بما فى الذمة بعد التنبيه على المحجوز لديه بذلك وبقصد تعطيل الاجراءات ضد المدين (استئناف س.س. صيدناوى وشرطام ضد اسماعيل بك مراد - رئاسة المسير فافك . مجلة التشريع والقضاء . سنة ٤ عدد ١ ص ٢)

٨٠

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٢

حراسة - على أعيان تركه . حق الحبس لاجنبى فى عين منها . غير داخل فيها

المبدأ القانونى

١ - ان الحكم الصادر من قاضى الأمور المستعجلة بتعيين حارس قضائى على أعيان تركه بناء على طلب أحد الورثة لا يترتب عليه أن يكون للحارس حقوق أكثر مما للورثة الذين هو نائب عنهم . فلا يحق للحارس اذا الادعاء بحقه فى استلام مباني داخلية فى التركة وصادر عنها حكم من محكمة الاستئناف الاهلية بأحقية شخص أجنبى فى حبسها تحت يده حتى تدفع له قيمتها بعد تحديدها بمعرفة خبير

(استئناف على صبره وآخرين ضد مصطفى حاجى كوكلا كس بصفته برئاسة المسير فافك . المجلة السنوية العدد المذكورين ص ٢)

٨١

محكمة الاستئناف المختلطة

٢ نوفمبر سنة ١٩٣٢

١ - سمسار - توكيله مدنى . ثبوته بالكتابة أو اليمين . عدم جوازه بالبينه . حق القاضى فى التقدير . مداه
٢ - سمسره - عدم الاتفاق على قيمتها . جواز تقديرها قضاءً
٣ - سمسره - عن سلفية عقارية . عدم الحد من قيمتها عرفاً
٤ - سمسره - عن سلفيه . سداد السلفية سابقة لذات محل التسليف
عدم جوازها

العرد الثاني	فهرست	السنة الرابعة عشرة
الرقم الترتيب	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
القسم الثاني		
(١) قضاء محكمة استئناف مصر		
٤٢	٨٢	٣٠ أبريل ١٩٣٣
قوة الشيء المحكوم فيه . حكم بالمدىونية . عدم تعرضه للسداد . جواز رفع دعوى براءة الذمة		
٤٣	٨٣	٧ مايو سنة ١٩٣٣
١ - حارس . تأجيله أعيان الوقف . عدم استئذان المحكمة الشرعية . عدم تقاضى الاجارة - ٢ - وكالة . حراسة . عدم تأكد التعاقد من حدود الوكالة . مسقط لحقه قبل الموكل دون الوكيل - ٣ - تعويض . شرط جزائي . مشروط فى العقد . ثبوت ركن الضرر . وجوب الحكم به .		
٤٤	٨٧	٧ مايو سنة ١٩٣٣
حكم باستبدال خير قرار وليس حكماً تمهيدياً . غير جائز استئنافه .		
٤٥	٨٨	٩ مايو سنة ١٩٣٣
تقادم . بين زوجين . الزوجية قائمة . عدم جريانه		
٤٦	٨٩	٢٠ مايو سنة ١٩٣٣
قوة الشيء المحكوم به . دعوى استحقاق ضد أجنبي ومدين . أمام المحكمة المختلطة . الحكم الصادر برفضها . لا يجوزها بالنسبة للمدين .		
٤٧	٩١	٢٠ مايو سنة ١٩٣٣
توقيع المورث . على عقد . دعوى طالب صحة التوقيع . جواز رفعها على الورثة		
٤٨	٩٢	» » » »
مقاول . بناء . صاحب العمل . حقه فى إيقاف العمل . معناه الفسخ . حقه فى التعويضات . احتسابها عن الربح الذى كان يعود عليه لو أتم العمل		
٤٩	٩٤	» » » »
الحائز للعقار . تعريفه . رهن حيازى . المرتهن حيازياً لا يعتبر حائزاً للعقار . ولا يعتبر من أرباب الديون المسجلة فى اجراءات نزع الملكية		
٥٠	٩٧	٢١ مايو سنة ١٩٣٣
مجالس تأديب . سلطة مستقلة . عدم جواز تعرض المحاكم لبحث ما فصل فيه		
٥١	٩٨	» » » »
مسئولية . رب العمل . عامل . خطأ العامل . لا محل للمسئولية		

العدد الثاني فهرست السنة الرابعة عشرة

رقم الصفحة	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			(٢) قضاء المحاكم الكلية
٥٢	٩٩	٩ يونيو سنة ١٣٠٩	دعوى تزوير . ككل دعوى أخرى . لا بد من تحقق عنصر المصلحة والفائدة
٥٣	١٠٠	١٢٧ أكتوبر ١٣١٩	استئناف . قيده قبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة . مقارنتها بمواعيد القيد في القانون . اختلافه . عدم قابلية هذا الميعاد للمد بسبب عطل رسمية
٥٤	١٠٣	٢ فبراير ١٣٣٩	١ - وكالة . التزام الكفيل بطريق الوكالة المستترة . حق الوكيل في مطالبة المدين عند الاجل - ٢ - كفالة . حق الكفيل في مطالبة المدين بالدين أو ابرائه منه أو ايداعه بالخزينة
٥٥	١٠٦	١٥ فبراير ١٣٣٩	١ - دعوى عمومية . المسائل الفرعية . حق القاضي الجنائي في الفصل فيها - ٢ - قوة الشيء المحكوم فيه . حكم القاضي الجنائي في الدفع الفرعية . لا يجوز امام المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به
٥٦	١٠٩	» » » ١٨	١ - اجارة اشخاص . حكمة المادة ٤٠٧ مدني اهل . حق صاحب العمل في العدول عن اتمامه بالفسخ او الايقاف . حق المفاوض في التعويضات - ٢ - اجارة اشخاص . ايقاف العمل . حق استثنائي لصاحب العمل . تفاق كافة شروط العقد الأخرى - ٣ - تعويض عن فسخ عقد مقاول . ماصرفه المقاول والارباح التي تنتج من المقاول
٥٧	١١٩	» » » ١٦	١ - اختصاص القاضي الجزئي . في تعويضات ناشئة عن جنحة أو مخالفة . مدني . (٢) اختصاص القاضي الجزئي . في تعويضات ناشئة عن جنحة أو مخالفة . لا ضرورة لحكم جنائي سابق (٣) دفع بعدم الاختصاص . طلب التأجيل للاستعداد لا يسقطه .
٥٨	١٢٢	» » » ٢١	طعن بالتزوير . ميعاد تقديمه . جوازه لغاية الحكم في الدعوى وبعد قفل باب المرافعة

العدد الثاني

فهرست

العدد الرابع عشر

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
١ - فوائد . تضمينات . استحقاقها من تاريخ تكليف المتعهد بالوفاء تكليفا رسميا	٥ مارس ١٩٣٣	١٢٣	٥٩
٢ - كفالة . عدم جواز قبول الكفيل لشروط أشد مما هو وارد في سند الدين الاصل	٧ » »	١٢٥	٦٠
مسئولية صاحب العمل عن اصابة العمال . اثبات الخطأ . ضرورته . افتراض خطأ صاحب العمل حتى يثبت العكس . استئناف . مرفوع من النيابة . مقيد للمحكمة . طبقا لتقرير الاستئناف . حكم صادر بالحبس مع إيقاف التنفيذ . بناء على عدم وجود صحيفة سوابق . ثبوت أن لا سوابق له . وجوب تأييد الحكم	١٢ » »	١٢٧	٦١
مسئولية . المقاول من الباطن بازاء العمال الذين عينهم . النقص في عقد المقاولة على المسؤولية قبلهم . التزامه بالاضرار التي تصيبهم بخطأه في عمله	٢١ » »	١٢٩	٦٢
١ - لائحة العاهرات . قرار المحافظ أو المدير . قاصر على ادارة المنزل في الاخطاء المخصصة للعاهرات . عدم جواز اصداره في غير ذلك من الاخطاء - ٢ - قرار . من المحافظ . باعتبار منزل مدار للدعارة . جواز اثبات عكسه .	٢٩ يونيو ١٩٣٣	١٣٠	٦٣
(٣) القضاء المستعجل			
١ - قوة الشيء المحكوم فيه . قضاء المحاكم الاستئنائية امام المحاكم العادية - ٢ - اختصاص المحاكم الاهلية . تنازع الاختصاص بين هيئتين قضائيتين في مسائل الاحوال الشخصية : جواز عرضه عليها . والفصل فيه بمرفتها . الاستشكال فيه . جواز إيقاف التنفيذ حتى يفصل من القضاء الاهلي في هذه المنازعة	٣١ يوليو ١٩٣٣	١٣٤	٦٤

العدد الثاني

فهرست

السنه الرابعه عشره

ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
(٤) قضاء المحاكم الجزئية			
١ - حكم غيابي . سقوطه بمضي ستة شهور . مع الاجراءات اللاحقة له . قيام الاجراءات السابقة عليه - ٢ - حق المحكوم له . في طلب الحكم له بالطلبات الاولى بالمعارضة مادامت الرسوم نسبية	٢٠ فبراير ١٩٣٣	١٣٧	٦٥
اختصاص قاضي الامور المستعجلة . بالفصل في الاشكالات . شرطه عدم المساس بموضوع النزاع .	» » » ٥	١٣٨	٦٦
(١) بائع . مسؤوليته . أعمال السلطة التنفيذية . (٢) مفلس . تعهداته . صحتها .	٤ مايو ١٩٣٣	١٤٠	٦٧
(١) جريمة الاعتياد على الاقراض بفوائد فاحشة . دعوى مدنية . جواز ادعاء المجنى عليه في جريمة الاعتياد على الاقراض مدنياً أمام محاكم الجنح (٢) فوائد فاحشة . دعوى باستردادها أمام محكمة الجنح . جوازها . (٣) اجراءات التحقيق . دفع بطلانها . قيام اجراءات صحيحة أمام المحكمة . عدم جواز الدفع بطلانها . لانعدام المصلحة . (٤) اثبات . فوائد ربوية . قروض . جواز اثباتها بشهادة الشهود أمام محكمة الجنح .	» » » ٩	١٤٢	٦٨
سبب الدين . مخالفته للنظام أو الآداب العامة . في سند مديونية . تحريم اثبات ما يخالفه . غير مانع من اثبات ذلك بكافة الطرق .	٤ يونيو ١٩٣٣	١٤٩	٦٩
تحكيم . المحكمون . مفوضون بالصلح . بشرط أن يكون عددهم وتراً ونذكراً أثمانهم في مشاركة التحكيم .	٢٤ أكتوبر ١٩٣٣	١٥٠	٧٠
قسمة . بين شركاء . سواء كان عن عقار أو منقول . وجوب اتباع اجراءات القانون . (٢) بيع منقولات . لعدم امكان قسمتها . اتباع اجراءات بيع المنقولات بطريق التنفيذ عليها .	٧ ديسمبر ١٩٣٣	١٥٢	٧١

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			(٥) قضاء المحاكم المختلطة
٧٢	١٥٤	١٦ يونيو ١٩٣٢	(١) استئناف . حكم مرسى مزاد . حالة ايداع الثمن . جوازه . (٢) اعفاء من ايداع الثمن . حق الدائن الراسى عليه المزاد فى طلبه .
٧٣	١٥٤	» » »	مسئولية . حادث . التزامات . مصدرها مختلف . دعوى التعويض عن الحادث . ضد المتسبب فيه . جوازها .
٧٤	١٥٥	٢١ » »	(١) اعلان . طلبات معدلة . فى المحل المختار . وخاصة اذا كانت بأقل . جوازها . (٢) اختصاص المحاكم المختلطة . طلب حساب عن اطيان بالسوداق . قبوله . (٣) مضى المدة . بين وكيل وموكل . عدم سريانه . (٤) مضى المدة . سند باعتراف بدين . بطلانه . غير مؤثر على قطع المدة .
٧٥	١٥٥	٢٢ » »	اختصاص قاضى الامور المستعجلة بالمحكمة المختلطة . اشكال من اجنبى . عن حكم أهلى . قاصر على دعوى الاجنبى .
٧٦	١٥٥	» » »	(١) دفع بالبطلان . اعلان دعوى حراسة . لعدم بيان أعيان الوقف . عدم جواز رفعه أمام الاستئناف . (٢) حراسة . على عقار . جواز رفعها تبعاً للموضوع أو فى محل العقار . (٣) حراسة . على أعيان وقف . المدين مستحق فيه دون غيره . جوازها (٤) حراسة . ادخال الناظر . دون المستحقين . صحته (٥) حراسة على وقف . تأخيرها بسبب التنفيذ على أموال المدين . قبولها . (٦) حراسة على وقف . الناظر غير المدين . ومتواطىء معه . جوازها .
٧٧	١٥٦	٢٣ » »	(١) عقد ايجار . محرر من الناظر . بصفته الشخصية . وبدون اشارة للوقف . مسئوليته الشخصية . (٢) مسئولية . حادث . ناشى عن عدم قيام المؤجر بالترميم . ثابتة .

السنة الرابعة عشرة

فهرست

العدد الثاني

ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
(١) عقود . نتائجها القانونية . تحديدها . طبقاً لطبيعتها . (٢) وقف . أرض قضاء . تأجيرها . لمدة معينة . الغرض الحقيقي من التأجير . انشاء مباني عايشها . عدم الأخذ بالشروط المخالفة لطبيعة العقد من حيث مدته . والتنازل عنه	٢٥ يونيو ١٩٣٢	١٥٦	٧٨
حجز تحت يد الغير . غش من المحجوز لديه في عدم التقدير . حدوده .	١٢٦ أكتوبر ١٩٣٢	١٥٧	٧٩
حرامة . على أعيان تركية . حق الحبس لأجنبي في عين منها . غير داخل فيها .	» » »	١٥٧	٨٠
(١) مسمار . توكيله مدني . ثبوته بالكتابة أو اليمين . عدم جوازه بالبينة . حق القاضي في التقدير . مداه . (٢) مسمرة . عدم الاتفاق على قيمتها . جواز تقديرها قضاء . (٣) مسمرة . عن سلفية عقارية . عدم الحد من قيمتها عرفاً (٤) مسمرة . عن سلفية . سنداد السلفية سابقاً لذات محل التسليف . عدم جوازها مسمرة . عدم استحقاقها قبل نهو العملية . قبولها مبدئياً . رفضها . لنقص مستندات الملكية . عدم استحقاق السمسار لأتعاب .	٢ نوفمبر ١٩٣٢	١٥٧	٨١
	» » »	١٥٧	٨٢

القسم الثالث

القوانين والقرارات

مرسوم بقانون رقم ٨٤ سنة ١٩٣٣

بتعديل المادة ٤٧ مكررة من قانون العقوبات الاهلي^(١)

نحن فؤاد الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور وبناء على ماعرضه علينا وزير الحقانية وموافقة رأى مجلس الوزراء :

رسمنا بما هو آت

مادة ١ — تعدل المادة ٤٧ مكررة من قانون العقوبات الاهلي بما يأتى :

المادة ٤٧ مكررة :

يوجد اتفاق جنائى كلما اتحد شخصان فأكثر على ارتكاب جناية او جنحة ما أو على الاعمال

(١) نشر بالوثائق المصرية عدد ٧٨ الصادر فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٣٣

مذكرة

بشأن تعديل المادة ٤٧ مكررة من قانون العقوبات الاهلي

وصفت محكمة النقض والابرام المادة ٤٧ مكررة بأنها من مشكلات القانون التى لا تحل . والواقع أن نص هذه المادة به من العموم والاطلاق ما يتعدى معه فى أحيان كثيرة تحديد دائرة تطبيقها وتقادى ما ينشأ عن ذلك من نتائج غير عادلة (يراجع حكم محكمة النقض والابرام الصادر فى ٢٣ يناير سنة ١٩٣٣ فى القضية رقم ٥٦٥ سنة ٣ قضائية)

فجرد الاتفاق على ارتكاب أية جناية أو جنحة ولو واحدة معينة بالذات يعد اتفاقاً جنائياً ويعاقب المشترك فيه بالسجن (الذى قد يصل الى خمس عشرة سنة) فى حالة الاتفاق على جناية . وبالحبس (الذى قد يبلغ ثلاث سنوات) فى حالة الاتفاق على جنحة . مع أن عقوبة الجريمة المتفق عليها إذا نفذت فعلاً قد تكون أقل من ذلك بكثير . وهذه نتيجة لا تقتصر على عقوبة المشتركين فى الاتفاق الجنائى بل تلاحظ أيضاً فى عقوبة المحرض على الاتفاق أو الذى يتدخل فى إدارة حركته

وأساس هذه النتيجة الغريبة هو أن الشارع قد فسخ صدر المادة ٤٧ مكررة لكل اتفاق على أية جناية أو جنحة وزج فى حكمها الى جانب الاتفاقات ذات الخطر على النفس والاموال الجديرة بالقمع والعقاب باقى ضروب الاتفاق التى تناولها القانون فى مواد الاشتراك . ولنفاذ هذه النتيجة وأمثالها ينبغى إعادة النظر فى نص المادة ٤٧ مكررة وفى ذلك يتردد رأى بين خطتين

١ - أما أن يستبعد من متناول هذه المادة الاتفاقات على الجرائم الفردية لتستقل بهذه الاتفاقات المادة .، من قانون العقوبات ويقتصر حكم المادة ٤٧ مكررة على الاتفاقات التى من مقاصدها ارتكاب الجنائيات والجنح (بالجمع) سواء أكانت معينة أو غير معينة . وعندئذ يكون فى تعداد الجرائم موضوع الاتفاق مظهر من مظاهر خطورته يبرر التغليب على المشتركين فيه ويضمم معه تجاوز عقوبة الاتفاق للعقوبة المقررة لكل جريمة من الجرائم المتفق عليها - وبهذا أيضاً لا تختلط المادة ٤٧ مكررة بغيرها من النصوص كما يتيسر للشرح تنظيم أحكام جريمة الاتفاق الجنائى من غير أن يخشى أثر هذا التنظيم على نصوص أخرى فى قانون العقوبات

٢ - ولما أن يكتفى - وهذا أوفق وأيسر - بالنص فى المادة المذكورة على أنه « فى حالة ما يكون الغرض من الاتفاق ارتكاب جناية

المجهزة أو المسهلة لارتكابها ويعتبر الاتفاق جنائياً سواء أكان الغرض منه جائزاً أم لا إذا كان ارتكاب الجنايات أو الجنح من الوسائل التي لوحظت في الوصول إليه .

كل من اشترك في اتفاق جنائي سواء أكان الغرض منه ارتكاب الجنايات أو اتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود منه يعاقب لمجرد اشتراكه بالسجن . فإذا كان الغرض من الاتفاق ارتكاب الجنح أو اتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود منه يعاقب المشترك فيه بالحبس .

وكل من حرض على اتفاق جنائي من هذا القبيل أو تداخل في إدارة حركته يعاقب بالاشتغال الشاقة المؤقتة في الحالة الأولى المنصوص عنها في الفقرة السابقة وبالسجن في الحالة الثانية .

أو جنحة معينة لا تزيد عقوبة المشترك فيمن الحد الأقصى لعقاب تلك الجناية أو الجنحة لو نفذت بالفعل ولا تزيد مدة العقوبة الجائز الحكم بها على المحرض أو المتداخل في إدارة الاتفاق على جناية معينة عن الحد الأقصى المقرر لعقاب هذه الجناية ، - ويحسن أيضاً إذا رُئي اتباع هذه الخطة أن تقتصر عقوبة المحرض أو المتداخل في إدارة اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جنحة معينة على ما يعادل عقوبة هذه الجريمة لكي تستقيم لمطلق التشريع

ولذلك ينبغي مراجعة الفقرة الأخيرة من تلك المادة فقد نص فيها على أنه : يعفى من العقوبات المقررة في هذه المادة كل من بادر من الجناة بإخبار الحكومة بوجود اتفاق جنائي وبمن اشتركوا فيه قبل وقوع أية جريمة أو جنحة وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن أولئك الجناة .

وحكم هذه الفقرة مقتبس من نص المادة ٨٧ من قانون العقوبات الاهلي ومن المادة ٢٦٦ عقوبات فرنسي و ٣٢٦ عقوبات بلجيكي (تراجع المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠ و تقرير المستشار القضائي عن سنة ١٩١٠)

فلا بد لتحقيق الاعفاء من اجماع شرطين (١) أن يحصل الاخبار قبل بحث الحكومة وتفتيشها عن الجناة (٢) وأن يكون ذلك قبل وقوع أية جناية أو جنحة

وهذا الشرط الثاني لا أثر له في المادة الفرنسية فقد نصت تلك المادة على أنه : يعفى من العقاب كل من اخبر من الجناة السلطات المختصة بوجود الاتفاق أو الجناية الجنائية قبل البدء في اتخاذ اجراءات ، ومن المقرر في الفقه الفرنسي أن وقوع جريمة بناء على اتفاق جنائي لا يحول دون الاعفاء من عقوبة هذا الاتفاق طبقاً للمادة المذكورة وان يكن لا يتعدى أثر هذا الاعفاء الى عقوبة الجرائم الاخرى (تراجع جارسون جزء ١ ص ٦٤٠ نبذة ٤١ و ٤٣ على المادة ٢٢٦ ع . ف . و جارو عقوبات جزء ٥ ص ٢٠ نبذة ١٧٦٣)

* * *

وليس الغاية من تقرير الاعفاء المذكور في المادة ٤٧ مكررة هي فقط تشجيع الجانين على التوبة واعائتهم على الخروج مما تورطوا فيه . انما ورا هذا الاعفاء غاية أكبر وأشد مساساً بالمصلحة العامة هي كشف تلك الاتفاقات لوقاية الجماعة من شرها وقد ذلك الحوادث على أن هذا الاعفاء لم يحقق من تلك الغاية الا قليلا . والسبب في ذلك يرجع الى تعليق الاعفاء على شرط عدم وقوع جناية أو جنحة نتيجة للاتفاق - فإذا تخلف هذا الشرط ضاع كل أمل للجاني في الاعفاء واضطر الى مجازاة زملائه في سلسلة من الجرائم قد تكون طويلة المدى بالغة الضرر

على أن الاتفاقات الجنائية تبقى بطبيعتها مستترة لا يشر بوجودها الجمهور أو السلطات في أغلب الاحيان حتى اذا ما نفذت أخذت جرائمها السلطات على غرة وفاجأت الجمهور بما يرهبه وفزع عندئذ تلج الحاجة الى معرفة الفاعلين وتتضاعف الضرورة الى كشف الستار عن تلك الاتفاقات والقضاء عليها غير أن الجناة بالنون في سترها ويختون في احاطتها بليل دامس من السرية والحفاء يصعب على السلطات ااماطة حجبتها الا أن يعينها في ذلك واحد من بين الجناة أنفسهم

وطبيعي الا يقدم مثل هذا الشخص معونة ما للحكومة الا اذا ضمن نجاحه من العقاب واطمأن الى أن كشفه عن الحقيقة سيرد عليه السلامة وينجيه من وذر ماوقع منه

وفي الحقيقة لاغب في الجماعة اذا هي سنت الاعفاء وأفلتت من قبضتها مجرمات واحداً لتضع يدها على متعددين ولا في أن تنقض النظر عن جريمة لتعاقب وتمنع عدة جرائم . اذ الغالب في الاتفاقات الجنائية أن تكون قاذرة الخطر على الانفس والاموال والنظام

ومع ذلك اذا لم يكن الغرض من الاتفاق الا ارتكاب جناية أو جنحة معينة عقوبتها أخف مما نصت عليه الفقرات السابقة فلا توقع عقوبة أشد مما نص عليه القانون لتلك الجناية أو الجنحة .
ويعني من العقوبات المقررة في هذه المادة كل من بادر من الجناة باخبار الحكومة بوجود اتفاق جنائي وبمن اشتركوا فيه قبل وقوع أية جناية أو جنحة وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن أولئك الجناة . فاذا حصل الاخبار بعد البحث والتفتيش تعين أن يوصل الاخبار فعلا الى ضبط الجناة الآخرين .

وفي حالة ارتكاب جناية أو عدة جنایات نتيجة لاتفاق جنائي تم بين أكثر من شخصين يعني

العام وخير أن تصل الدولة الى قمع هذه الجرائم بهذا الثمن من أن يبقى المجرمون مستترلين في الاجرام وليس في الامكان ونص المادة ٧٧ مكررة على حالة تأمين مثل هذا الجنائي على سلامته من العقاب اذ لا سبيل لاستصدار عفو عن عقوبته قبل أن يحاكم ويحكم عليه

فلم يبق الا النظر في تعديل التشريع القائم بما يكفل بقاء باب الاعفاء مفتوحا حتى ولو ارتكبت جناية أو أكثر بناء على الاتفاق الجنائي وذلك يقتضى أن يتناول الاعفاء عقوبة الاتفاق وعقوبة الجناية التي وقعت - غير أنه ينبغي أن يشترط للاعفاء في هذه الحالة أن يكون الاتفاق الجنائي الذي أدى الى وقوع جناية أو عدة جنایات اتفاقا خطراً من المصلحة العامة التذرع بالوسائل الفعالة لسرعة كشفه . ومظهر هذه الخطورة أن تكون ارادة أكثر من شخصين قد اتحدت فيه وأن يكون أتعج جناية أو جنایات ويشترط أيضاً أن يعين الجنائي الحكومة اعانة متجة توصل فعلا الى ضبط الجناة الآخرين - أما مجرد الاخبار بمعلومات معاملة لا تقطع في الامر ولا توصل السلطة العامة الى إلقاء القبض على سائر الجناة فبدعي أن ذلك لا يعفى الجنائي المبلغ من العقاب وقد رئي التشدد في هذا الشرط أكثر مما سارت عليه بعض الشرائع كالشرعية الانجليزية زيادة في الحيلة ولكي لا يظفر بالاعفاء الا الجنائي الذي يقدم خدمة قيمة للامن العام بتمكن سلطة الدولة من الضرب على أيدي العابثين به

ورئي أيضاً وضع شرط آخر تمنح اليه العدالة وهو أن لا يكون المبلغ محرضاً فان الجنائي الذي يؤسس الجريمة ويث شرها غير جدير بأية رعاية مهما قدم من المعونة في سبيل القبض على من وقعوا تحت تأثيره السيء

ولا يخفى أن هذا التعديل سيجرب عليه فضلا عن تحقيق الفائدة الحيوية التي سبق وصفها قليل الاتفاقات الجنائية لتعذر توثيق الصلات بين المشتركين فيه فان الجنائي لا يطمئن كثيرا لزميل يرى أنه يستطيع في أي وقت أن يرمى به تحت نير القانون ويقات هو من العقاب أو بمباراة أخرى سيتم هذا التعديل سوء الظن والشك والخوف في نفوس الجناة ويضعف روح التعاون والتضافر بينهم بما يؤثر حتما على نشاطهم الجنائي

وليس هذا التعديل في الواقع ابتداء في التشريع المصري وانما هو اطلاق لخطه جرى عليها كثير من التشريع الاجنبي وجرى عليها أيضا المشرع المصري في مناسبات متعددة

فأولا المادة ٨٧ عقوبات ذكر فيها نوعان من الاعفاء : الاول (مماثل ما نصت عليه المادة ٧٧ مكررة ومكانه قبل أن تنفذ الجريمة المقصود فعلها وقبل أن تبحث الحكومة عن البغاة ولا يكلف الجنائي ليفوز بها بالاخبار الحكومة بمن حرض على الاعتصاب واشترك فيه) والثاني - وهو ما نشير اليه - (محله بعد تنفيذ الجريمة المقصود فعلها أو بعد بحث الحكومة وتفتيشها . ولا بد للتمسك به من أن يعين الحكومة في القبض على البغاة) « راجع موسوعات دالوز تحت عبارة جرائم محلة لامن الدولة صفحة ٥٦٩ نبذة ١٦٦ في شرح المادة ١٠٨ فرنسي المطابقة للمادة ٨٧ مصري »

وثانيا قد بسط قانون العقوبات سبيل الاعفاء للرأى والتوسط في الرشوة (المادة ٩٣) كما بسطه للجناة في تزيف المسكوكات (المادة ١٧٣) واتبع نفس هذه الخطة أيضا مع المرتكبين لجنايات التزوير في أوراق الدولة واختامها (المادة ١١٨) وليس في هذه النصوص أثر للشروط المقيدة للاعفاء التي رؤى ادخالها على المادة ٧٧ مكررة مبالغة في الحذر كما قدمنا

من العقوبة المقررة للاتفاق الجنائي ومن العقوبة المقررة للجناية او الجنایات التي وقعت من باءر
ممن عءا المحرضين من الجناة باءبار الحكومة وءلها على الوسائل التي توصل فعلا الى ضبط
الجناة الآءرين .

مادة ٢ — على وزير الحقاءة تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره
بالجريدة الرسمية .

(صدر برأى المتزه فى ٧ جمادى الاولى سنة ١٣٥٢ (٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٣))

قراء

بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)
محمد شفيق

وزير الحقاءة
أحمد على

وعلى هذا فان التعديل المقترح بقاء معه عبارة الفقرة الاخيرة من المادة ٧ مكررة بغير تفسير اللهم الا ابدال عبارة جريمة أوءئة
بعبارة جناية أوءئة كما تنسق الصيغة مع الاسلوب القانونى الذى صيغت به سائر مواد قانون العقوبات ثم انصر على حالة الاخبار
بعد البحث والتفتيش وجعل شرط الاعفاء فى هذه الحالة أشء بما لو حصل قبله ثم تضاف فقرة تماثل الحكم الوارد فى آخر المادة ٨٧
عقوبات مع جمل صيغتها بحيث يتناول الاعفاء أى عقاب يمكن أن يقع على المبلغ سواء عن جريمة الاتفاق الجنائى أو عن الجناية التى
وقعت تنفيذها . وبذلك يصبح نص المادة ٧ مكررة وقد تضمن نوعين من الاعفاء أحدهما يكفى فيه اءبار الحكومة بوجود اتفاق
من غير اعانتها على ضبط الجناة ويلزم فيه أن يحصل الاخبار قبل وقوع أية جريمة وقبل البحث والتفتيش والثانى يتعين لنواله
أن يعين الجانى الحكومة ويدلها على الوسائل التى توصل فعلا لضبط بقية الجناة

(aura procuré leur arrestation.)

من أجل هذا

رى وزارة الحقاءة تعديل المادة ٧ مكررة على الوجه السابق بيانه وتشرف برفع مشروع القانون المرافق لهذه المذ رة الى مجلس
الوزراء حتى إذا وافق عليه يتفضل برفعه لاعتاب حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك للتصديق عليه

وزير الحقاءة
(أحمد على)

بولكلى فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٣

مرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٠^(١)

بمنح مهلة لدفع الايجارات الزراعية

نحن قواد الاول ملك مصر
بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠
وبما أنه تلقاء هبوط أثمان الحاصلات الزراعية عموماً والقطن خصوصاً هبوطاً تجاوز كل تقدير
يقضى العدل بمنح مهلة لدفع الايجارات الزراعية .
وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - إذا كان المستأجر لأرض أو الذي استأجرها من الباطن قد استأجرها سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية لتزرع قطناً على الوجه المعتاد وكان قد دفع أربعة أخماس إيجار السنة المذكورة فلا تجوز مطالبته قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣١ بالخمس الباقي ولا بالتأخر من الإيجار المستحق عن السنتين الزراعتين السابقتين بمقتضى نفس العقد عن الأرض ذاتها كما لا يجوز فسخ الإيجار الجارية بسبب عدم دفع الإيجار ويشترط في ذلك كله أن يظل المستأجر المذكور مستأجراً للأرض عينها لسنة الزراعية الحالية

مادة ٢ - يجوز دفع الأربعة الأخماس المشار إليها بالمادة السابقة في أية حالة تكون عليها الدعوى إلى حين قفل باب المرافعة بل يجوز دفعها في أي وقت أثناء التنفيذ على أنه يشترط أن يتم ذلك قبل بيع الأعيان المحجوزة أو قبل دفع أو إيداع القيمة المحجوز عليها تحب يد الغير .
وفي الحالة الأولى إذا حكم القاضي بدفع الخمس الباقي وبمؤخر الإيجار يأمر بأن لا يحصل التنفيذ قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣١

وفي الحالة الثانية توقف إجراءات التنفيذ إلى التاريخ المذكور . وإذا كان دفع الأربعة الأخماس مصحوباً بدفع مصاريف التنفيذ والملاحقات القانونية تعتبر الإجراءات ملغاة

مادة ٣ - فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون يدخل في حساب الأربعة الأخماس كل مبلغ دفعه المستأجر أو المستأجر من الباطن في بحر سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية بصفة أموال أميرية أو متأخر إيجار ولو اتفق في شأن احتساب المبالغ المدفوعة على خلاف ذلك

مادة ٤ - في حالة التأجير من الباطن لا يجوز للمستأجر الأصلي أن يتمسك بالمهلة الممنوحة بهذا القانون إذا كان قد قبض من الإيجار المستحق له عن سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية ما يزيد على قيمة الإيجار المطلوب منه عنها

مادة ٥ - تسرى أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة الآن أمام المحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التي لم ينص صراحة على مخالفتها .

مادة ٦ - على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر في في سراى القبة في ١١ رجب سنة ١٣٤٩ (٢ ديسمبر سنة ١٩٣٠)

قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدقي

وزير الحقانية

على ماهر

قانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٣١

خاص بالأجارات الزراعية لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ (١)

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ لا تقبل دعوى المالك أو المستأجر الأصلية فيما يتعلق بإيجار سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ عن أطيان استؤجرت لتزرع قطناً على الوجه المعتاد في المطالبة بأكثر من أربعة أخماس الأيجار المذكور .

(١) نظر مشروع القانون المقدم من أحد حضرات أعضاء مجلس النواب وناقش المجلس فيه في جلسات ٢٢ يولي و ١٤ و ١٥ يولي سنة ١٩٣١ حيث صودق عليه ثم أحيل على مجلس الشيوخ وناقش فيه بجماعة ٢١ يولي ١٩٣١ وصادق عليه ونشر بالوقائع المصرية عدد ٧٨ في ٣٠ يولي سنة ١٩٣١

تقرير لجنة المالية بمجلس النواب

أحال المجلس على هذه اللجنة بتاريخ ٢٩ يولي سنة ١٩٣١ الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة النائب المحترم الاستاذ عبد الرحمن الببلي بتعديل القانون رقم ٥٤ سنة ١٩٣٠ الخاص بمنح مهلة لنفع الإيجارات الزراعية . وقد بحثت اللجنة هذا المشروع في جلستين متتاليتين بتاريخ ٣٠ يولي سنة ١٩٣١ وأول يولي سنة ١٩٣١ ، وبعد المناقشة والمداولة وتبادل الرأي بين حضرات أعضائها بشأنه ، رأت اللجنة أن مذهب إليه حضرة المقترح من وجوب تدخل المشرع بين المالك والمستأجر أمر يحتمه ما وصلت إليه حالة الإزمة المصيبة في البلاد وما جرت به على المستأجر بصفة خاصة من ضيق وعوز ، مما يستتبع حتما إجراء يخفف من وطأها وتستقر على أساسه العلاقة بينه وبين المالك . وليس أدل على حرج الحال ووجوب تدخل المشرع من استصدار المرسوم بقانون رقم ٥٤ سنة ١٩٣٠ (المطلوب الآن تعديله) والذي منح المستأجرين بمهلة لدفع خمس الإيجار المستحق عن سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ أملا في أن تتحسن الأحوال فيتمكن المستأجرون من الوفاء بتعهداتهم . غير أن الحال لم تتغير عما كانت عليه وقت صدور المرسوم بل زادت سوءاً على سوءها وأصبح مقطوعا بجزء المستأجرين اضطراباً عن الوفاء بما أمهلوا في سدادها . ولا يطمئن في هذا الرأي أن بعض الملاك قد نزلوا من تلقاء أنفسهم لمستأجرين عن جزء من الإيجار قد يكون أزيد من النسبة المطلوب إعفاؤهم من سدادها ، إذ أن حكم تدخل المشرع تعمم العدل بين الناس فإذا كان بعض الملاك قد تنازلوا للمستأجرين عن بعض المستحق عليهم ، فلا يزال هناك ملاك لم يتنازلوا وآخرون لا يملكون التنازل وهم نظار الأوقاف والأوصياء والقوام ومن في حكمهم . والواجب يقضي أن يسوى بين المستأجرين من هؤلاء والمستأجرين من غيرهم ممن تنازل لهم الملاك ، ولا يتأتى ذلك بغير تشريع يسرى على الجميع على السواء .

على أن القول بحصول التنازل من بعض الملاك عن جزء من الإيجار تأييد للمشروع وإقرار لوجهة نظر اللجنة في مشروعيتها التدخل في ذاته من وجوب تخفيض الإيجار . وهذا ما أقرته اللجنة عند بحث المشروع على النحو الذي سيأتي :

١ - يطلب مقترح القانون إعفاء المستأجر نهائياً من ربح الإيجار عن سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ عن الأرض التي تزرع قطناً بشرط قيامه بدفع ثلاثة أرباع الإيجار واستمرار إيجاراته عن السنة التالية .

وقد رأت اللجنة مع التسليم بمبدأ وجوب الإعفاء أن تكون النسبة التي يعفى المستأجر من دفعها موازية لقيمة خمس الإيجار فقط . وهذه نسبة معتدلة نظراً لظروف الطرفين والحالة الاقتصادية العامة ، وهي كذلك متمشية مع النسبة المبينة بالمرسوم بقانون رقم ٥٤ سنة ١٩٣٠ التي أمهل المستأجر في سدادها .

ولم تجد اللجنة موقفاً لقصر الإعفاء على الأطيان التي تزرع قطناً لأن الكساد وهبوط الأسعار قد شمل جميع المحاصيل على

مادة ٢ - في حالة التنفيذ بحكم أو بسند أو عقد رسمي لا يجوز التنفيذ بأكثر من أربعة أخماس الأرباح المشار إليها في المادة السابقة مضافاً إليها المصاريف والملحقات .

مادة ٣ - لا يسرى هذا القانون على الأرباح التي تكون قد جرت بشأنها اتفاقات خاصة بين المتعاقدين بعد شهر أكتوبر سنة ١٩٣٠ ولا على الأرباح التي يكون الأرباح فيها محدداً على أساس أسعار القطن .

مادة ٤ - تسرى أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة الآن أمام المحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التي لم ينص صراحة على مخالفتها .

السواء . ولهذا رأيت اللجنة أن يكون الاعفاء من خمس الأرباح عاماً لجميع الأرباح على السواء . والمقصود بطبيعة الحال الأرباح النقدية لا النوعي .

وأقرت اللجنة اعتبار شرط سداد أربعة أخماس الأرباح أساساً للتمتع بميزة الاعفاء من دفع الخمس ، لأن فيه حثاً للمستأجر على الوفاء ، واستنهاضاً لهمة في السداد ولكنها صرفت النظر عن الشرط الثاني وهو استمرار الأرباح للسنة التالية ، فقد يكون المانع من الاستمرار عجز المستأجر عنه وهي حال أدعى للاعفاء .

٢ - يطلب المقترح أيضاً إعمال المستأجر في سداد ربع الأرباح المستحق عن سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ ، ونظراً لأن الحال لم تكشف بعد بالنسبة لهذه السنة ، فقد رأت اللجنة ألا تسبق الحوادث وأن تصرف النظر الآن عن التشريع لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ .

٣ - كذلك ورد في المشروع وقف المطالبة بالأرباح عن السنتين السابقتين لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ إلى آخر سبتمبر سنة ١٩٣٢ بالنسبة لمن وفي المستحق عليه قانوناً من أرباح تلك السنة . ولم تر اللجنة الموافقة على هذا الإيقاف لأن ذلك الوقت له ظروفه وعوامله وقد مر ، وقد تكون العلاقات بشأنه قد نظمت بروابط واتفاقات خاصة لا موجب لتفضيها .

وبناء على ما تقدم رأت اللجنة الموافقة على المشروع المذكور بعد إدخال التعديلات التالية وهي الخ

تقرير لجنة الحفائية بمجلس الشيوخ عن مشروع القانون

حال المجلس على هذه اللجنة بتاريخ ٢٠ يولييه سنة ١٩٣١ الاقتراح بمشروع القانون الخاص بتخفيض الأرباح الذي وافق عليه مجلس النواب بالصيغة الآتية : (وهي كما وردت في القانون حرقاً)

وقد بحثت اللجنة في مشروع هذا القانون واطلعت على الاقتراح في هذا الموضوع المقدم من حضرة الشيخ المحترم يعقوب ياروي عطيه بك وعلى العرائض المحالة عليه اللجنة فرأت أن هذا القانون المطروح على المجلس لا يستند على أساس قانوني أو على قواعد المساواة لأن المبادئ القانونية الأولية تحافظ على التمتع وعلى تنفيذ العقود ، ومشروع القانون المطروح على المجلس يخالف تلك الالتزامات وينقض من قيمة التمتع كما أن من القواعد الأولية قاعدة « النعم بالغرم » وقاعدة أن الحق معيار الواجب ومشروع هذا القانون يتناقض مع هاتين القاعدتين ويجعل النعم للمستأجر والغرم على المالك .

فلهذه الأسباب وما هنالك من الاعتبارات الأخرى التي منها عدم سريان هذا القانون على الأجانب يرى حضرات معالي أحمد طلعت باشا وسعادة نخلة المطيعي باشا وفضيلة الأستاذ الشيخ عبد المجيد سليم ومحمود أبو النصر بك رفض المشروع . أما حضرات الشيخ محمد خيرت راضي بك وأدوار قصيري بك فانهما يريان أن هذا المشروع أساسه مجرد الرأفة والرحمة بالمستأجر نظراً لما هو معروف من انخفاض أسعار القطن ، الأمر الذي لم يلاحظه المستأجر عند التعاقد وهو أمر استثنائي لا يصح أن يكون قاعدة للمستقبل ، انه الظروف الحالية تقضي به لتبني نظارة الأوقاف وعديمي الأهلية ترتيب علاقاتهم مع المستأجرين وبغير هذه الوسيلة تكثر المنازعات بينهم وبين مستأجرهم .

فلى أساس الرأفة بالمستأجر يريان قصر هذا القانون على من يستحقها من المستأجرين الحسنى الذين دفعوا فعلاً أو يدفعون أقصى ما يمكن دفعه من ثمن الحاصلات التي تنبت من الأرض المؤجرة اليهم ، ويريان أن يقدّر ذلك بنصف الأرباح المسمى في العقود على الأقل .

فهذا يقترحان تعديل المادة الأولى من مشروع القانون على هذا الأساس أما حضراتنا صاحب السعادة صالح حقي باشا وصاحب العزة عبد الحليم البيلي بك فيريان قبول المشروع كما هو لأنه مبني على قاعدة التضامن الاجتماعي وملاحظة المصلحة العامة

مادة ٥ - على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من
قوانين الدولة .

صدر بمرأى المتزه في ١١ ربيع الاول سنة ١٣٥٠ (٢٦ يولييه سنة ١٩٣١)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدقي

وزير الحقانية (بالنيابة)

محمد حلمي عيسى

الى تقضى بعدم ارقاق فريق كبير من الاهالي ، ولأن نظرية احترام العقود يقوم مقامها في هذه الظروف نظرية مراعاة الطوارئ
وقد لاحظت اللجنة في حالة قبول المشروع ما يأتي :

١ - أن المادة الأولى نصت على أن لا تقبل دعوى المالك والمستأجر الاصلى فيما يتعلق بايجار سنة ١٩٢٩ - ١٣٠
عن أطيان استوجرت لتزرع قطنا على الوجه المعتاد لحصل البحث عما هو مقصود من جملة : على الوجه المعتاد ، فرأت أنه بمقتضى
هذا النص مع النص الفرنسى للجملة المذكورة أنها تقيد أن المقصود منها الأطيان التي من شأنها حسب العرف والمادة أن
تزرع قطنا .

ونشأت عن هذا التعريف البحث فيما اذا كان اشترط في عقد ايجار عن أطيان تزرع قطنا على الوجه المعتاد أن لا تزرع قطنا فهل
في هذه الحالة يستفيد المستأجر من هذا القانون أم لا ؟

فرأت أن المستأجر لا يستفيد في هذه الحالة لأنه لم يد عليه أى ضرر بسبب انخفاض أسعار القطن .

وهناك حالة أخرى تقابل هذه الحالة وهى ما اذا اتفق المالك والمستأجر على أطيان لا تزرع قطنا على الوجه المعتاد على زرعها
قطناً فهل يستفيد المستأجر من مزايا القانون الجديد أم لا . فرأت بالأغلبية أن المستأجر يتمتع بمزايا هذا القانون .

٢ - وكذلك لاحظت اللجنة أن الجملة الواردة في المادة الأولى من مشروع القانون وهى : مع عدم الاخلال بأحكام
المرسوم بقانون رقم ٤٤ سنة ١٩٣٠ ، ربما تدل على أن المستأجر لا يستفيد من مشروع هذا القانون المطروح الآن الا اذا
توفرت لديه الشروط الواردة في القانون رقم ٤٤ سنة ١٩٣٠ المذكور وهى قيام المستأجر بدفع أربعة أخماس الايجار واستمرار
عقده للسنة التالية لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية مع أن نص مشروع القانون لا يفترط الشرطين المذكورين فذا تولى أن تشير
أن هذه الجملة ليس المقصود منها توافر الشرطين المذكورين .

وعلى هذا فيكون تعديل المادة الأولى حسب رأى من رأى التعديل كما يأتي :

مع عدم الاخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ٤٤ سنة ١٩٣٠ لا تقبل دعوى المالك أو المستأجر الاصلى فيما يتعلق بايجار
سنة ١٩٢٩ - ١٣٠ عن أطيان استوجرت لتزرع قطناً على الوجه المعتاد في المطالبة بأكثر من أربعة أخماس الايجار المذكور
بشرط أن يقوم المستأجر بدفع نصف الايجار المسمى بعقده على الاقل .

٣ - ورأت أن لا عمل للنص على عدم أحقية المستأجر في استرداد ماله فلا زيادة عن أربعة أخماس الايجار لأن القانون
العام كفيل بحماية المالك من هذا الطلب .

ولوحظ أيضاً أن هذا القانون يستفيد منه المستأجر الاصلى الذى استوفى كل ايجاره من المستأجر من باطنه ولو لم يكن دفع
المالك شيئاً .

وقبل انفضاض الجلسة حضر حضرة صاحب السعادة أحمد عرقان باشا وأبدى رأيه بقبول المشروع .

هذا ما رأته اللجنة أشرف بمرضه على هيئة المجلس

٢٦ يولييه سنة ١٩٣١

رئيس اللجنة

أحمد طلعت

مرسوم بقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٣١^(١)

بمنح مهلة لدفع الايجارات الزراعية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ،

وبما أن توالى الهبوط في أسعار القطن يوجب اتخاذ تدابير من نوع ما اتخذ بالمرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ بشأن إيجار السنة الزراعية الحالية ١٩٣٠ - ١٩٣١ المستحق تنفيذاً لاجارة سابقة على السنة المذكورة

ونظراً لضرورة المبادرة منذ الآن باتخاذ تلك التدابير ووجوب الالتجاء للرخصة التي نصت عليها المادة ٤١ المتقدم ذكرها ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت

مادة ١ - إذا كان المستأجر لأرض أو الذي استأجرها من الباطن قد استأجرها لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية لتزرع قطناً على الوجه المعتاد وكان قد دفع سبعة أعشار السنة المذكورة فلا تجوز مطالبته قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣٣ بالثلاثة الأعشار الباقية ولا بالتأخر من الإيجار المستحق عن السنة السابقة على سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية بمقتضى نفس العقد عن الأرض بذاتها . كما لا يجوز فسخ الاجارة الحالية بسبب عدم دفع الإيجار . ويشترط في ذلك كله أن يكون المستأجر المذكور قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة وأن تكون الاجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية

مادة ٢ - يجوز دفع السبعة الأعشار المشار إليها بالمادة السابقة في أية حالة تكون عليها الدعوى إلى حين قفل باب المرافعة بل يجوز دفعها في أى وقت أثناء التنفيذ على أنه يشترط أن يتم ذلك قبل بيع الاعيان المحجوزة أو قبل دفع أو إيداع القيمة المحجوز عليها تحت يد الغير . وفي الحالة الاولى إذا حكم القاضي بدفع الثلاثة الأعشار الباقية وبمتأخر الإيجار يأمر بالآلا يحصل التنفيذ قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣٢

وفي الحالة الثانية توقف إجراءات التنفيذ إلى التاريخ المذكور وإذا كان دفع السبعة الأعشار مصحوباً بدفع مصاريف التنفيذ والملاحقات تعتبر الاجراءات ملغاة

مادة ٣ - تسرى أحكام هذا القانون على المناوى المنظورة الآن أمام المحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التي لم ينص صراحة على مخالفتها .

مادة ٤ - على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وتقدمه إلى البرلمان عند انعقاده

صدر برأى المنزه في ٢٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥٠ (٨ سبتمبر سنة ١٩٣١)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدقي

وزير الحقانية (بالنيابة)

محمد حلمي عيسى

قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٣٢^(١)

عن تخفيض إيجار الأطنان الزراعية عن سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١

نحن فؤاد الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ والنواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - لا تقبل دعوى المالك أو المستأجر الاصلى فيما يتعلق بإيجار سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ ، عن أطنان استؤجرت لتزوع قطناً على الوجه المعتاد - في المطالبة بأكثر من سبعة أعشار الإيجار المذكور - ويشترط في ذلك أن يكون المستأجر قد استأجر الأرض لا أكثر من سنة زراعية واحدة وأن تكون الاجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية .

(١) قدم مشروع هذا القانون احد حضرات اعضاء مجلس النواب وعرض على المجلس بجلست ٤ و٥ ابريل سنة ١٩٣٢ وأول يوتيه سنة ١٩٣٢ حيث صودق عليه وعرض على مجلس الشيوخ بجلسة ٢٢ يوتيه سنة ١٩٣٢ وصاتق عليه أيضاً ثم صدر ونشر بالوقائع المصرية في العدد ٥٩ الصادر بتاريخ ١١ يوليه سنة ١٩٣٢

تقرير لجنة المالية بمجلس النواب

أحال المجلس على هذه اللجنة بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣١ الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة النائب المحترم فريد طرادين الخاص بتخفيض إيجار الأطنان الزراعية عن سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ فبحثته اللجنة بجلست ١١ و ٢٥ يناير و ١٨ و ٢٣ و ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٢ وسمعت رأى الحكومة فيه . وبعد المناقشة والمداولة وتبادل الرأى بين حضرات أعضائها بشأنه ، رأت اللجنة أن ترفع للمجلس تقريرها عنه فيما يلى :

كاد الرأى يكون اجماعاً على وجوب تدخل المشرع بين المالك والمستأجر عن إيجار سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ لما وصلت اليه حالة الازمة في البلاد وما جرته على المستأجر بصفة خاصة من ضيق وعوز ، ولا شك أن تفاقم الحالة واستحكام الازمة واشتداد وطأتها ، يجعل تدخل المشرع فيما يتعلق بإيجار سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ أوجب وأولى ، وقد حدا ذلك بالحكومة الى المبادرة فيما بين دورى انعقاد البرلمان باستصدار المرسوم بقانون رقم ١١٠ سنة ١٩٣١ كتدبير رقيق لمعالجة الحالة ويستبر المشروع المروض حالاً ، مرتبططاً به ومكملاً له .

هذا فيما يختص بنظرية تدخل المشرع بين المالك والمستأجر ، انفتت اللجنة بصدد ما بوجود الحالة الاستثنائية الملوسة التى برزت من قبل - وتبرر الآن وجوب التدخل .

أما فيما يتعلق بمدى هذا التدخل فان اللجنة ترى أن يكون على صورة تكفل مصلحة الطرفين المتعاقدين بما بحيث لا يبقى الحيف واقفاً على المستأجر ولا يلقى الظلم كله على كاهل المالك ، وسيكون هذا مدار بحثها في بيان التعديلات التى أدخلتها على المشروع :

أولاً - يطلب المقترح فى المادة الاولى تخفيض الإيجار :

(١) بمقدار ٤٠ فى المائة بالنسبة للعقود المبرمة قبل سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية

(٢) بمقدار ٢٥ فى المائة بالنسبة للعقود المبرمة فى سنة ١٩٣٠ .

واللجنة وان كانت توافق على وجوب تخفيض الإيجار إلا أنها ترى من جهة قصر هذا التخفيض على العقود السابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ وللحزرة المقترح أن يقدم مشروع قانون مستقل بقود سنة ١٩٣٠ ومن جهة أخرى يكون هذا التخفيض بنسبة ٣٠ فى المائة فقط من قيمة الإيجار . ولا يغوت اللجنة أن تشير الى رأى الحكومة خاصة فيما يتعلق بقود سنة ١٩٣٠ اذ انها ترى أن الازمة فى سنة ١٩٣٠ كانت ماثلة أمام المتعاقدين بصورة يتعين معها ملاحظتها وقت التعاقد ، حتى لقد بلغ من شولها أن تدخل المشرع فعلاً بخصوص إيجارها بالذات تخصم منه عشرون فى المائة بمقتضى القانون الذى أصدره هذا المجلس من قبل . وما دنا على اتفاق بأن تدخل المشرع عمل استثنائى وإجراء عارض لظروف طارئة وحالة شاذة . فليس هناك مبرر

مادة ٢ — لا يسرى هذا القانون على الايجارات التي تكون قد جرت بشأنها اتفاقات خاصة بين المتعاقدين بعد شهر أكتوبر سنة ١٩٣١ ولا على الايجارات التي يكون الايجار فيها محددًا على أساس أسعار القطن .

للتدخل والمساس بحرية الاتفاق فيما يختص بالعقود المبرمة في سنة ١٩٣٠ بصفة عامة لما كان ملاحظًا وقتئذ من وجود الأزمات وتوقع اطرادها ، الأمر الذي يستدعي أخذ الحذر والحيلة وقت التعاقد .

أما فيما يتعلق بالنسبة المقتضى تخفيضها من الايجار فقد رأت اللجنة كما سبق أن تكون ٣٠ في المائة فقط تمثيا مع النسبة الواردة في المرسوم بقانون رقم ١١٠ سنة ١٩٣١ التي اطمان لها المتعاقدان وتوقفا لاستقرار الحالة عليها . أسوة بما حدث في ايجار سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ . ومن جهة أخرى فإن تدرج الأزمات الى التناقص لم يصل الى الحد المضاعف لما كانت عليه في سنة ١٩٣٠ بل كان على مستوى يجعل النسبة الواردة في المرسوم بقانون أقرب الى الاعتماد من النسبة المقترح تخفيضها في المشروع ، ولذلك اعتمدت اللجنة وجوب تخفيض الايجار ثلاثين في المائة فقط .

ثانيا — يطلب المقترح في المادة الثانية من المشروع النص على عدم جواز استرداد ما دفع من الايجار زائدا على النسبة المطلوب تخفيضها . وقد رأت اللجنة أن لا محل للنص على ذلك اكتفاء بالقواعد العامة التي لا تجيز لمن دفع الدين كله أو بعضه أن يسترد ما دفع ثالثا — ينص المقترح في المادة الثالثة من مشروعه على جواز دفع النسبة المقترح تخفيضها من الايجار في أى حالة كانت عليها الدعوى الى آخر ما أورده من أحكام تتعلق جميعها بالتنفيذ في حالة الامهال الواردة بالمرسوم رقم ١١٠ سنة ١٩٣١ ، وقد رأت اللجنة أن لا محل لهذه المادة في هذا المشروع لاختلاف الحالة بين الامهال الوارد في المرسوم ، وبين التخفيض المقترح الآن .

رابعا — يطلب المقترح في المادة الرابعة من مشروعه وقف المطالبة بالايجار المتأخر عن السنوات السابقة لسنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣١ لغاية ١٥ أغسطس سنة ١٩٣٢ بشرط قيام المستأجر بسداد ايجار سنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣١ المقترح . ولم تر اللجنة الموافقة على هذا الايقاف ولا التعرض للعلاقة القائمة بين المالك والمستأجر فيما خلا ايجار سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٠ الذي أشارت اليه المادة الأولى من المرسوم رقم ١١٠ سنة ١٩٣١ ، فان في التعرض لهذه العلاقات السابقة اثارا مشاكل وخلق منازعات حول علاقات نظمت في الغالب فيما بين الطرفين ، وأصبح لا محل للتعرض لها ولا لنقضها .

خامسا — يطلب المقترح ألا يسرى القانون المقترح على الايجارات التي جرت بشأنها اتفاقات خاصة بين المتعاقدين بعد شهر أكتوبر سنة ١٩٣١ ولا على الايجارات التي يكون الايجار فيها محددًا على أساس سعر القطن ، وأن يسرى هذا القانون على الدعاوى المنظورة الآن أمام المحاكم — واللجنة توافق على ذلك لأن جميع هذه الاعتبارات بينها كانت ملاحظة لدى اللجنة من قبل ، وسبق لها أن قررت فيما يتعلق بالقانون الخاص بتخفيض ايجار سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ الذي أقره المجلس .

سادسا — يطلب المقترح في المادة السابعة من المشروع إنهاء جميع عقود ايجارات الاطيان الزراعية في نهاية السنة الزراعية الحالية وهذا لا تقره اللجنة وتمده تعرضا خطرا على المعاملات لا مبرر له ، ولا يفوت اللجنة أن تشير الى أن أقلية كانت ترى وجوب التدخل فورًا فيما يتعلق بالعقود المبرمة في سنة ١٩٣٠

وبناء على جميع ما تقدم رأت اللجنة بأغلبية الآراء أن يكون المشروع بالنص الآتي الخ :

تقرير لجنة الحقانية بمجلس الشيوخ

بتاريخ ٦ يونيو سنة ١٩٣٢ قرر المجلس احالة مشروع هذا القانون الى لجنة الحقانية . وبتاريخ ١٣ و ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢ انعقدت اللجنة وتناقشت فيه وقد تناولت مناقشتها بحث المشروع من جهته :

أولا من جهة المبدأ ، وثانيا من جهة الموضوع . أما من جهة المبدأ فالأطية وهي ثلاثة من حضرات الاعضاء ترى عدم الموافقة على هذا المشروع لأنه لا يستند على أساس قانوني ولا يتفق مع قواعد المساواة ويتناقض مع قاعدة التعم بالفرم ، وقاعدة أن الحق ميسر الواجب ، وفيه من المساس بقوة التمددات والتدخل في معاملات الأفراد والتصرف في حقوقهم المشروعة ما لا يخفى ولذلك ترفضه

وترى الاغلبية أن هذا القانون يقتضيه قواعد العدل والانصاف وتحمته الضرورة الملحة وتبرره ظروف الاحوال وأنه ان كان لا يتفق مع بعض قواعد التشريع من بعض جهاته فان لكل قاعدة استثناء فضلا عن أن ثمة من قواعد الفقه واحوال التشريع ما يستوجب وضعه اذ غير خاف أن التفاوت العظيم بين ما كانت عليه أثمان القطن قبل سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ الزراعية وهو الزمن الذي حدده القانون ظرفا للتعاقد ، وما صارت اليه تلك الاثمان في نهاية السنة المذكورة عقب جنى المحصول — هذا التفاوت ما بين ٢ و ٢٢ ريالاً السكلاريديس في شهر مايو ويونيه وأغسطس ١٩٣٠ وما بين ١٠ و ١٣ و ١٠ ريالاً في مثل

- مادة ٣ — تسرى أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التي لم ينص صراحة على مخالفتها .
- مادة ٤ — في حالة التنفيذ بحكم أو بسند أو عقد رسمي لا يجوز التنفيذ بأكثر من سبعة أعشار الأيجار المشار إليها في المادة السابقة مضافا إليها المصاريف والمخاضات .
- مادة ٥ — على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
- نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة
- صدر براء القبة في ٣ ربيع الاول سنة ١٣٥١ (٧ يولي سنة ١٩٣٢)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدقي

وزير الحقانية (بالنيابة)

عبد الفتاح يحيى

هذه الأشهر من سنة ١٩٣٢ يجعل شرط الرضا الذي هو أساس تلك العقود غير حاصل على الوجه الأكمل ويبرر التدخل الى حد ما لرفع ما يترتب على مثل هذا التعاقد من عظيم الخيف وشديد الارهاق

ومن جهة أخرى أن الأسباب التي من أجلها وضع المشرع المصري قانون تخفيض الأيجار لسنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ لا تزال قائمة فليس بدعا والحال كما ذكر أن بحسب تلك الأسباب حسابها وتقدير قيمتها في تنظيم المعاملات على أساس الحق والعدل . من أجل هذا توافق الأغلبية على هذا القانون من حيث المبدأ . وأما من جهة الموضوع فإن الأغلبية تقره كذلك وتوافق عليه كما جاء من مجلس النواب . غير أن أحد الأعضاء يشترط أن يمحذف من المادة الأولى جملة « أن يكون المستأجر قد استأجر الأرض لا أكثر من سنة زراعية واحدة » اشترط القانون شرطين لا بد من توافرها لعدم المطالبة بأكثر من سبعة أعشار الأيجار . الأول : أن يكون المستأجر استأجر الأرض لا أكثر من سنة زراعية واحدة الثاني : أن تكون الإجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ الزراعية

عن الشرط الأول . الظاهر أن اشتراط التأجير لا أكثر من سنة هو الحكمة تمكين المالك من الحصول من المستأجر في باقي مدة الإجارة على القيمة المتفق عليها في عقد الإيجار وهو ما لا يتحقق غالبا لو كان التأجير لسنة واحدة لأنه قد لا يجد مستأجرا بهذه القيمة . وهذا في حالة ما إذا كان الزائد عن السنة تاليا للسنة التي نحن بصدها (١٩٣٠ — ١٩٣١) أما في حالة ما إذا كان الزائد سابقا عليها فتكون حكمته أن المستأجر الذي انقضت إيجارته سنة ١٩٢٩ يضر بانخفاض الأسعار في سنة ١٩٣١ مع أن هذا الانخفاض زاد عن انخفاض أسعار سنة ١٩٣٠ وقد خفض الأيجار في السنة المذكورة

وقد تسأل بعض أعضاء اللجنة عن مدلول كلمة أكثر من سنة وهل يدخل فيه ما إذا كان هذا أكثر سابقا على سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ أو أن ما زاد على سنة واحدة لا بد أن يكون تاليا للسنة المذكورة ، وبعد تبادل الآراء انتهى الأمر على أن المراد بكلمة « أكثر من سنة زراعية واحدة » ما يشمل الحالتين .

عن الشرط الثاني . وهو أن تكون الإجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ الزراعية .

هنا أيضا يسأل بعض حضرات الأعضاء عن معنى هذا « السبق » وقال معناه أن تكون الإجارة سابقة على يناير سنة ١٩٣٠ ولكن الرأي استقر بعد المناقشة وتبادل الآراء على أن شرط السبق يتحقق بالنسبة لكافة العقود المبرمة قبل أكتوبر سنة ١٩٣٠ سواء تحرت في أول السنة المذكورة أو في وسطها أو في سنة سابقة عليها .

أما ما تحرر به ذلك من العقود فإنه يكون قد تخرر وآثار الأمانة ماثلة أمام المتعاقدين فلا دخل لهذا القانون فيه .

وقد بنت اللجنة رأيها هذا على مراجعة أثمان القطن في تلك السنين وما حصل فيها من التفاوت العظيم بين هذه السنين وسنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ الزراعية كما راعت ذلك في تقدير نسبة التخفيض بثلاثين في المائة .

هذا ، وغنى عن البيان أن الأطنان التي توجر بجزء من المحصول لا تدخل لهذا التشريع فيها لأن التأجير على هذا النحو يعمل النعم والغرم متقاسما بين الطرفين .

من أجل هذا كله

تطلب أغلبية اللجنة من المجلس الموافقة على المشروع كما جاء من مجلس النواب

رئيس اللجنة (أحمد طلعت)

مرسوم يقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٣٢

بمنح مهلة لدفع الايجارات الزراعية

نحن فؤاد الأول ملك مصر :

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور .

وبما أن توالى الهبوط في أسعار القطن يوجب اتخاذ تدابير من نوع ما اتخذ بالمرسوم بقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٣١ بشأن إيجار السنة الزراعية ١٩٣١ — ١٩٣٢ المستحق تنفيذها لأجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ .

ونظراً لضرورة المبادرة منذ الآن باتخاذ تلك التدابير ووجوب الالتجاء للرخصة التي نصت عليها المادة ٤١ المتقدم ذكرها .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — إذا كان المستأجر لأرض أو الذى استأجرها من الباطن قد استأجرها لسنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ الزراعية لتزرع قطناً على الوجه الممتاد وكان قد دفع سبعة أعشار إيجار السنة المذكورة فلا يجوز مطالبته قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣٣ بالثلاثة الأعشار الباقية ولا بالتأخر من الإيجار المستحق عن السنة السابقة على سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ الزراعية بمقتضى نفس العقد عن الأرض ذاتها . كما لا يجوز فسخ الاجارة الحالية بسبب عدم دفع الإيجار ويشترط فى ذلك كله أن يكون المستأجر المذكور قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة وأن تكون الاجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ الزراعية .

مادة ٢ — يجوز دفع السبعة الأعشار المشار إليها بالمادة السابقة فى أية حالة تكون عايتها الدعوى إلى حين قفل باب المرافعة بل يجوز دفعها فى أى وقت أثناء التنفيذ . على أنه يشترط أن يتم ذلك قبل بيع الأعيان المحجوزة أو قبل دفع أو إيداع القيمة المحجوز عليها تحت يد الغير . وفى الحالة الأولى إذا حكم القاضى بدفع الثلاثة الأعشار الباقية وبمتأخر الإيجار يأمر بالألا يحصل التنفيذ قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣٣ .

وفى الحالة الثانية توقف اجراءات التنفيذ الى التاريخ المذكور . وإذا كان دفع السبعة الأعشار مصحوباً بدفع مصاريف التنفيذ والملاحقات تعتبر الاجراءات ملغاة .

مادة ٣ — تسرى أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة الآن أمام المحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التى لم ينص صراحة على مخالفتها .

مادة ٤ — على وزير الحفانية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بمرأى القبة فى ٩ شعبان سنة ١٣٥١ (٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

إسماعيل صدقي

وزير الحفانية

على ماهر

مرسوم بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٣٣

بمد أجل المهلة المبينة في المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٣٢

بشأن دفع الايجارات الزراعية (١)

نجن فؤاد الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؟

وبالنظر الى حالة الهبوط في أسعار القطن تدعو الضرورة الى مد الاجل المنصوص عليه في المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٣٢ بشأن الايجارات المستحقة تنفيذاً لاجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية

ونظراً لضرورة المبادرة لاتخاذ التدابير المذكور .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - تمتد المهلة الممنوحة بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٣٢ لدفع الايجارات الزراعية المستحقة تنفيذا لاجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية الى أول أبريل سنة ١٩٣٤ مع مراعاة الاحكام المنصوص عاها في المرسوم بقانون المذكور .

ويكون تاريخ أول ابريل سنة ١٩٣٤ بدلا من تاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٣ هو المعول عليه لتطبيق جميع أحكام المرسوم بقانون المذكور .

مادة ٢ - على وزير الحقانية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المتخذ في ٧ جمادى الاول سنة ١٣٥٢ (٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٢)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)
محمد شفيق

وزير الحقانية
أحمد علي



(١) لتأجيل مجلس الشيوخ المصادقة على مشروع قانون تخفيض الايجارات الزراعية لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بعد مصادقة مجلس النواب على الاقتراح المقدم من أحد حضرات النواب بجلسة ٣١ مايو سنة ١٩٣٣ روى اصدار هذا القانون مؤقتاً

القسم الثالث

القوانين والقرارات

قانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣٣

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء

محكمة النقض والابرام^(١)

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :
 مادة ١ — تلغى المواد ١٦ و ٢٣ و ٣٠ و ٣١ و ٤٢ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١
 وتستبدل بها الأحكام الآتية :

المادة ١٦ — يجب على الطاعن أن يودع في قلم الكتاب بصفة كفالة مبلغ ألف قرش اذا كان
 الحكم صادراً من محكمة استئناف أو خمسمائة قرش اذا كان الحكم صادراً من محكمة ابتدائية
 أو جزئية .

ولا يقبل قلم الكتاب تقريراً بالطعن اذا لم يصحب بما يدل على هذا الايداع .

(١) نشر بالوقائع المصرية بالعدد ٦٥ الصادر في ١٧ يولي سنة ١٩٣٣ بعد أن صادق عليه مجلس الشيوخ بتاريخ ٢٦ يولي
 سنة ١٩٣٣ ومجلس النواب بتاريخ ٢٧ يولي سنة ١٩٣٣

مذكرة إيضاحية

لقد كان خلو هذا البلد من محكمة نقض وإبرام مدنية تقصاً عظيماً بل جرحاً ناغراً في صدر العدالة وما أن بشر الناس بوجودها
 حتى تنفسوا الصعداء وأطمأنوا للطمأنينة كلها على العدالة التي لا تستكمل وجودها إلا بوجود المحكمة العالية الرقية على القضاء والقضاة .
 غير أنه لوحظ أن في بعض مواد قانونها أحكاماً يقضى الكمال بتعديلها لأن وجودها على ما هي عليه وضع بعد العقوبات القاسية
 في سبيل الانتفاع بهذه الرحمة العظمى وحال بينها وبين الكثيرين من طلاب العدل على ما سيظهر تفصيله في هذه المذكرة .

ختمت المادة ١٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣٠ على الطاعن إيداع مبلغ ألف قرش اذا كان الحكم المطعون فيه صادراً من
 محكمة استئنافية وخمسمائة قرش صاغ اذا كان الحكم صادراً من محكمة ابتدائية أو جزئية على سبيل الكفالة فإذا أضيف هذا المبلغ الى
 المبالغ التي ختمت المادة ٤٢ دفعها على الأوراق بلغت مصاريف النقض حوالى عشرين جنيهاً مصرياً وهذا مبلغ جسيم وخصوصاً
 في الأزمنة الحاضرة الضاربة بجرانها على الناس بل ذلك مانع الكثيرين من طلاب العدل عن ورود منزل العدل المرجو من محكمة
 النقض والابرام .

وقد سارت المادة ١٦ والمادة ٤٢ فيما يؤخذ على الأوراق سواء أكان الحكم صادراً من محكمة الاستئناف أم كان صادراً من
 محكمة ابتدائية أم جزئية . وفي هذا اخلال بالمساواة الواجبة بين طلاب العدل . لهذا روى تعديل الكفالة وجعلها خمسمائة قرش
 للطن في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف مع اجراء ما يؤخذ على الأوراق على ما هو عليه حتى لا يتهور المترافعون في الاطباب

المادة ٢٢ - يجب أن يودع من كل مذكرة من مذكرات الخصوم نسختان موقع عليهما من أحد محامي محكمة النقض والابرام مع صور بقدر عدد الخصوم كما يجب أن تقدم المستندات التي يبرزها الخصوم تأييداً لمذكراتهم بموجب حافظة موقع عليها أيضاً من أحد محامي محكمة النقض والابرام .

المادة ٣٠ - اذا قضت محكمة النقض والابرام بعدم قبول الطعن أو برفضه حكمت على رافع النقض بالمصاريف ويجوز لها أن تحكم بمصادرة مبلغ الكفالة كله أو بعضه . واذا رأت أن الطعن أريد به الكيد فلها أن تحكم عليه بتعويض للمدعى عليه في النقض .

بما لا طائل تحته من القول ، وماتى قرش صاغ الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة ابتدائية ، ومائة وخمسين قرشاً للأحكام الصادرة من محكمة جزئية .

قبول الأوراق بدون تأشير عليها من الخصوم

لم يحتم قانون النقض على قلم الكتاب عدم قبول الأوراق بدون تأشير عليها من الخصوم فسرى قلم كتاب محكمة النقض أن يقبل المذكرات والمستندات من أحد الخصمين ولا علم للخصم الآخر بها وفي هذا من العنت الشيء الكبير لأن الخصم بهذا الوضع القريب ملزم أن يتردد على قلم الكتاب بلا انقطاع ليرى هل خصمه أودع شيئاً أم لا . وكل خصم بعيد عن القاهرة يتحتم عليه أن يحضر بنفسه أو يرسل رسولا عنه في كل يوم بل في كل ساعة ليستطلع هل أودع خصمه شيئاً أم لم يودع . وهذا أمر ياباه المطلق الصحيح ويأباه ما جرى عليه العمل لهذا روى أن يزداد على المادة ما يحتم التأشير من الخصم على ما أودعه خصمه .

مصادرة الكفالة

حتمت المواد ١٦ و ٣٠ و ٢٦ الحكم بمصادرة الكفالة — عند القضاء بعدم قبول النقض وكان يصح الاكتفاء بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٠ وقصر حالة المصادرة عليها ، وأما تحتم مصادرة الكفالة في حالة عدم قبول الطعن على الاطلاق ففيه صد للناس عن محكمة النقض وفيه تقييد الحرية المحكمة وأن يجب أن يكون لها الأمر في مصادرة الكفالة وعدم مصادرتها لأنها هي وحدها التي تستطيع تقدير موقف رافع النقض ووجاهة نقضه أو عدم وجاهته فانه في كثير من المواقف لا يسمع الانسان القانون ولكن يكون العطف عليه عظيماً والحسب متجهاً نحو عدالة مطلبه .

لهذا روى تعديل المواد ١٦ و ٣٠ و ٣٦ بما يفيد جواز المصادرة لا تحتمها حتى يكون للمحكمة مطلق الحرية بحسب تقديرها وفي ذلك تحقيق للعدالة على وجه أكمل .

تكرار دفع المصاريف على يد المحكمة التي ترفع إليها

القضية بناء على إحالة محكمة النقض والابرام

ترفع دعوى على زيد من الناس بمبلغ ٣٠٠ جنيه مثلاً فتقضى المحكمة الابتدائية بإلزامه بهذا المبلغ فيستأنف ويدفع أمام محكمة الاستئناف مبلغ ١٧ جنياً فتقضى محكمة الاستئناف بالغاً الحكم الصادر ضده فيرفع المستأنف ضده نقضاً عن هذا الحكم فتقرر محكمة النقض نقض الحكم بناء على خطأ في تطبيق القانون أو تأويله وتلزم زيدياً بالمصاريف وأتعاب محاماة فيرجع هذا المسكين إلى محكمة الاستئناف التي حكمت لصالحه عدلاً ولكنها أخطأت في تطبيق القانون فتحتم عليه محكمة الاستئناف أن يدفع لها من جديد ١٧ جنياً مصرحاً وتكون النتيجة أنه دفع : ١٧ جنياً عند رفع الاستئناف - ١٦ جنياً يتحتم عليه دفعها مصاريف نقض وفيها أتعاب المحاماة وهي تختلف باختلاف ما حكم به من الأتعاب - ١٧ جنياً رسوم جديدة يدفعها عند الرجوع لمحكمة الاستئناف من جديد . لجملة المصاريف التي يجب عليه دفعها خمسون جنياً مصرحاً في أعدل حالة .

هذا المبلغ الجسيم يتجسمه المتقاضى . والمحكمة هي التي أخطأت في تطبيق القانون أو تأويله أو مخالفته الخ . وكل هذا آت من الفقرة الأخيرة من المادة ٤٢ ولهذا روى حذفها حتى يكفى بالرسوم التي دفعت أمام محكمة الاستئناف حين رفعها الاستئناف .

المادة ٣٦ - يجب على رافع الطعن عدا أعضاء النيابة العمومية ايداع مبلغ خمسمائة قرش صاغ كفالة يجوز الحكم بمصادرتها كله أو بعضه اذا لم يقبل الطعن أو اذا رفض ولا يقبل قلم الكتاب تقريراً بالطعن اذا لم يصحب بما يدل على هذا الابداع . ولا يطبق هذا النص على من حكم عايه بعقوبة مقيدة للحرية .

هذه هي التعديلات الواجب العمل بها سريعاً حتى لاتضعحل محكمة النقض والابرار بسبب عدم الاقبال على قضائها لفداحة الرسوم الواجب على المتقاضى دفعها .

مرسى محمود

نص الاقتراح بقانون

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ وعلى الأمر العالي الصادر بتاريخ ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) وعلى المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ وعلى تقرير مجلس الشيوخ ومجلس النواب صدقنا على هذا القانون وأصدرناه :

تعدل المواد ١٦ و ٢٠ و ٣٠ و ٣٦ و ٤٢ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بما يأتي : —

المادة ١٦ — يجب على الطاعن أن يودع مبلغ خمسمائة قرش اذا كان الحكم صادراً من محكمة استئنافية ومائتين وخمسين قرشاً اذا كان صادراً من محكمة ابتدائية ومائة وخمسين اذا كان صادراً من محكمة جزئية كفالة تجوز مصادرتها اذا رفض الطعن أو اذا لم يقبل .

ولا يقبل قلم الكتاب تقريراً بالطعن اذا لم يصحب بايداع هذه الكفالة .

المادة ٢٢ — يجب أن يودع من كل مذكرة من مذكرات الخصوم نسختان موقع عليهما من أحد محامي محكمة النقض والابرار كما يجب أن تقدم المستندات التي يبرزها الخصوم تأييداً لمذكراتهم بموجب حافظة موقع عليها أيضاً من أحد محامي محكمة النقض والابرار بعد التأشير عليها من الخصوم .

المادة ٣٠ — اذا قضت محكمة النقض والابرار بعدم قبول الطعن أو برفضه فتحكم على رافع النقض بالمصاريف واذا رأت أن الطعن أريد به الكيد فلها أن تحكم عليه بتعويض للدعي عليه في النقض وبمصادرة الكفالة .

المادة ٣٦ — يجب على رافع الطعن عدا أعضاء النيابة العمومية ايداع مبلغ خمسمائة قرش صاغ كفالة يجوز الحكم بمصادرتها اذا لم يقبل الطعن أو اذا رفض .

ولا يقبل قلم الكتاب تقريراً بالطعن اذا لم يصحب بايداع هذه الكفالة .

ولا يطبق هذا النص على من يحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية ..

المادة ٤٢ — يؤخذ في المواد المدنية والتجارية أمام محكمة النقض والابرار رسم ثابت قدره ٤٠ قرشاً صاغاً عن كل ورقة أصلية أو صورة ورقة من أوراق المحضرين أو قلم الكتاب و ٢٠ قرشاً صاغاً عن كل ورقة من المذكرات المكتوبة التي تودع بقلم الكتاب .

على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

المادة ٤٢ - يؤخذ في المواد المدنية والتجارية أمام محكمة النقض والابرار رسم ثابت قدره ٣٠ قرشا صاغاً عن كل ورقة أصلية أو صورة ورقة من أوراق المحضرين أو قلم الكتاب وعشرة قروش صاغ عن كل ورقة من المذكرات المكتوبة التي تودع بقلم الكتاب .
مادة ٢ - على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

صدر بمرأى المترو في ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٥٢ (١٠ يولييه سنة ١٩٣٣)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)
محمد شفيق

وزير الحقانية
أحمد علي

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

ردا على الكتاب رقم ٦ - ٤٠٢/٦ (٢٩٢٠) المؤرخ في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ الخاص بالاقترح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور مرسي محمود افندي بتعديل بعض مواد المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة نقض والابرار . تشرف باخبار دولتكم اننا بعد أن استطلعنا رأي حضرة صاحب السعادة رئيس محكمة النقض والابرار وصاحب المزة النائب العمومي لدى المحاكم الاهلية نوافق على حذف الفقرة الاخيرة من المادة ٤٢ من هذا القانون إذ في الواقع لا مقتضى لتحصيل رسوم مرة أخرى على يد المحكمة التي سبق أن طرح عليها موضوع الدعوى عينه وحصلت الرسم المستحق عند نظرها فيه أول مرة . وبمناسبة اقتراح تعديل هذه المادة نرى أن يقتصر تحصيل الرسم على أصول المذكرات المشار إليها في المادة ٢٢ من القانون دون الصور خلافاً لما هو جار عليه العمل الآن .

أما فيما عدا ذلك مما ورد في مشروع حضرة الشيخ المحترم بتعديل المواد ١٦ و ٣٠ و ٣١ الخاصة بالكفالة فالتا نرى أن تحديد الكفالة كما هو منصوص عليه بالمواد المذكورة إنما أريد به وضع حد للطعون التي ترفع بدون بحث أو تردد . وفيما يخص باقتراح جعل مصادرة الكفالة جوازياً فإنه يؤدي أيضاً إلى تراكم الطعون غير الجدية لأن الماشاهد أن المحاكم تميل غالباً إلى عدم توقيع الجزاءات المالية مادامت جوازية .

أما العبارة المقترحة اضافتها على المادة ٢٢ فالتا لا نرى داعياً لها لأن القانون إنما أراد أن يحل قلم الكتاب محل قاضي التحضير وأن يمنع ما ينشأ عن ايجاد هذا التأشير من تنازع الخصوم وتعطيل بعضهم عمل بعض .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول فائق الاحترام

القاهرة في ٨ فبراير سنة ١٩٣٣

وزير الحقانية

أحمد علي

(ختم)

تقرير لجنة الحقانية بمجلس الشيوخ

بمجلس ٣ مايو سنة ١٩٣٢ أحال المجلس إلى هذه اللجنة الاقتراح بمشروع القانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور مرسي محمود خالصاً بتعديل بعض مواد المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض والابرار وقد بحثته اللجنة بجلساتها المنعقدة في ٨ مايو و ١٠ و ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢ و ١٥ و ٢٢ فبراير وأول مارس و ٢١ يونيو سنة ١٩٣٣ ورأت تمهيداً لبحثها ضرورة الحصول على إحصاء عن عدد الطعون المدنية التي قدمت لمحكمة النقض والابرار من أول إنشائها لغاية آخر أبريل سنة ١٩٣٢ مع بيان ما حكم فيه منها بالقبول وما حكم فيه بالرفض وفعلاً تقدم لها الاحصاء المطلوب .

كذلك اطلعت اللجنة على خطاب وزارة الحقانية المؤرخ ٨ فبراير سنة ١٩٣٣ والمتضمن وجهة نظر الوزارة فيما يتعلق بالتعديلات المقترحة .

وقد تبين أن الاقتراح يرمى إلى تعديل المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بإنشاء محكمة النقض والابرار في المواد الآتية :

المادة ١٦ - نصت هذه المادة على وجوب إيداع كفالة من الطاعن بالنقض مقدارها ألف قرش إذا كان الحكم صادراً من محكمة استئنافية وخمسمائة قرش إذا كان الحكم صادراً من محكمة ابتدائية أو جزئية - وقد قصد بالتعديل تخفيض مبلغ الكفالة إلى خمسمائة قرش إذا كان الحكم صادراً من محكمة استئنافية ومائتين وخمسين قرشاً إذا كان الحكم صادراً من محكمة ابتدائية ومائة وخمسين قرشاً إذا كان الحكم صادراً من محكمة جزئية مع النص على جعل المصادرة جوازية وذلك رحمة بالمتقاضين وبفكرة أنه يعسر على الكثيرين منهم الحصول على مبلغ الكفالة كما هو مقدر في القانون خصوصاً في هذه الأئمة المستحكمة الحاققات فيغاق في وجههم باب الطعن بطريق النقض مع أن تضردهم من الحكم المطعون فيه قد يكون مبنياً على أسباب وجيهة ولو أن الشارع تساهل نوما بتخفيف الكفالة لا يمكن رفع النقض وقد يقبل .

وقد بحثت اللجنة طويلاً في هذا التعديل فرأت أنه فيما يتعلق بالشـطر الاول منه أن الكفالة كما هي مقدرة في القانون غير مبالغ فيها وهي فوق ذلك يجب أن تكون مرتفعة نوما حتى يمكن أن تحول دون الطعون الغير الجدية والتي ترفع دون بحث أو ترو على أن المشرع لم يفته من الاصل رعاية جانب الفقير المعسر بإنشاء نظام الاعفاء من الرسوم فعلى من لا يستطيع دفع الكفالة أن ياتجىء إلى لجنة المساعدة القضائية - وفيما يتعلق بالشـطر الثاني فقد وافقت اللجنة على مبدأ جواز مصادرة الكفالة كلها أو بعضها .

ومن جهة أخرى فقد لاحظت اللجنة أن هناك تكراراً في المادتين السادسة عشرة والمادة الثلاثين من القانون فقد ورد في كل منهما النص على مصادرة الكفالة ، ولذلك رأت اللجنة أن أن الاوفق أن تقصر المادة السادسة عشرة على ايداع الكفالة وأن تخصص المادة الثلاثون لاجزاءات ولذلك حذفت الفقرة الخاصة بمصادرة الكفالة من المادة السادسة عشرة .

المادة ٢٢ - هذه المادة خاصة بالمذكرات والمستندات ويرمى الاقتراح الى أن ينص على ضرورة التأشير عليها من الخصوم والحكمة في ذلك أنه بدون هذا التأشير يكون الخصم ملزماً بأن يتردد يومياً على قلم الكتاب ليرى هل أودع خصمه شيئاً أم لا وقد يكون بعيداً عن القاهرة فيتكبد بسبب ذلك مصاريف باهظة فضلاً عن العطل ولكن اللجنة لم تر لزوماً لهذا التعديل لأن النص المعمول به أكثر رعاية لصالح الخصوم وذلك لأن قانون محكمة النقض والابرار يحتم الايداع في مواعيد قصيرة فاذا مانص على ضرورة اعلان الخصم بالمذكرة قبل ايداعها في قلم الكتاب - وقد يكون الخصم المطلوب اعلانه في بلد بعيدة - فان الميعاد قد ينقضى قبل التمكن من الايداع وفي هذا التكيف ارهاق لا مزيد عليه فالاجدر ترك التشريع كما هو اذ به تبرأ ذمة الخصم بمجرد ايداع المذكرة بقلم الكتاب ولم تر اللجنة محلاً لضرورة التردد يومياً على قلم الكتاب كما ذهب

اليه المذكورة الايضاحية لانه مادام أن القانون قد حدد مواعيد فلا يبدأ البحث والسؤال الا في اليوم التالي لانتها الميعاد .

على أن اللجنة رأت بهذه المناسبة أن المادة لم تستلزم ايداع صور من المذكرات فجرى العمل على ايداع الاصل فقط ولذلك رأت النص على ضرورة ايداع صور من المذكرات بتدريج عدد الخصوم .
المادة ٣٠ — هذه المادة متعلقة بحالة عدم قبول الطعن أو رفضه وقد نصت على الحكم على الطاعن بالمصاريف ومصادرة مبلغ الكفالة وجوبا كما نصت على أنه اذا رأت المحكمة أن الطعن أريد به الكيد تحكم بتعويض للمدعى عليه في النقض — وقد أريد بالتعديل أن يكتفى بالحكم على الطاعن بالمصاريف في حالة عدم قبول الطعن وألا يحكم بمصادرة الكفالة وجوبا إلا في حالة ما إذا ظهر أن الطعن قد أريد به الكيد . واللجنة لاتوافق على جعل الحكم بالمصاريف وبمصادرة الكفالة معاقبا على كون الطعن كيديا لان الكفالة لاعلاقة لها بالكيد فانها شرعت لمنع الطعون المبنية على الرعونة والتسرع ولكنها وافقت على أن تكون المصادرة جوازية للكفالة كلها أو بعضها . أما النص على الحكم بمصادرة الكفالة في حالة كيدية الطعن فهو من قبيل تحصيل الحاصل لأن المحكمة إذا حكمت بتعويض لا يعقل أن تترك الكفالة .

المادة ٣٦ — هذه المادة خاصة بالنقض في المواد الجنائية وقد استلزم القانون ايداع كفالة قدرها خمسمائة قرش — إذا كان الطاعن غير أعضاء النيابة العمومية — ونص على جعل مصادرتها وجوبية ويرمى الاقتراح إلى جعلها جوازية ، وقد وافقت اللجنة على هذه الفكرة ليكون التشريع كله على نسق واحد .

المادة ٤٢ — التعديل الوارد على هذه المادة ينحصر في حذف الفقرة الثانية منها وهي التي تنص على وجوب تحصيل مصاريف قضائية أخرى بمعرفة المحكمة التي ترفع إليها القضية بناء على إحالة محكمة النقض والابرار لتحكم فيها من جديد وقد وافقت وزارة الحفانية على حذف هذه الفقرة واللجنة توافق على ذلك إذ أنه في الواقع لا محل لتحصيل الرسوم مرة أخرى لأنه إذا كانت المحكمة المطعون في حكمها قد أخطأت في تطبيق القانون أو تأويله فإن أخطاء القضاء يجب عدلا ألا يتحملها الخصوم .

وقد رأت اللجنة — بمناسبة تعديل هذه المادة — أن الرسم المقرر في القانون لأوراق المحضرين أو قلم الكتاب وهو ٤٠ قرشاً مبالغ فيه ولذلك رأت الاكتفاء ب ٣٠ قرشاً وكذلك رسم أوراق المذكرات رؤى تخفيضه من ٢٠ قرشاً إلى عشرة قروش .

وبعد أن أقرت اللجنة هذا الاقتراح بمشروع القانون اتصت بالجنة الاستشارية التشريعية طبقا لنص المادة ٤٦ من قانون النظام الداخلي للبرلمان وهذه أذخات عليه التعديلات الآتية :

المادة ١٦ — استبدال عبارة «يودع في قلم الكتاب بصفة كفالة مبلغ ألف قرش» بعبارة « يودع كفالة قدرها ألف قرش » وعبارة «إذا لم يصحب بما يدل على هذا الايداع» بعبارة «إذا لم يصحب بايداع هذه الكفالة» .

المادة ٣٦ — استبدال عبارة «إذا لم يصحب بما يدل على هذا الايداع» بعبارة «إذا لم يصحب بايداع هذه الكفالة» .

وقد وافقت اللجنة على هذه التعديلات كما أنها استبدلت لفظة « حكم » بلفظة « يحكم » ،
واللجنة تتشرف بعرض نتيجة بحثها على هيئة المجلس الموقر رجاء الموافقة على هذا الاقتراح
بمشروع القانون بالصيغة المرافقة لهذا

رئيس اللجنة

أحمد طلعت

تقرير لجنة الحقانية بمجلس النواب

أحال المجلس على لجنة الحقانية بجلسة اليوم الاقتراح بقانون الوارد من مجلس الشيوخ والمقدم
من حضرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود بتعديل بعض مواد المرسوم بقانون رقم ٦٨
لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض والابرار ، وقد بحثته اللجنة ورأت رغم ضيق الوقت أن ما ووفق
عليه من التعديلات يخفف الى حد ما من شدة بعض الاحكام الواردة اصلا في المرسوم بقانون ،
وأن الرحمة والتيسير على الناس يقضيان بتعجيل البت في أمر هذا الاقتراح .

وقد تبين أن الاقتراح كما وافق عليه مجلس الشيوخ يرمى إلى تعديل نصوص المواد ١٦ و ٢٢
و ٣٠ و ٣٦ و ٤٢ ، فقد عدلت المادتان ١٦ و ٣٠ بأن تركت لمحكمة النقض جواز الحكم بمصادرة
الكفالة كلها أو بعضها بعد أن كان النص يوجب تلك المصادرة حتى في الاحوال التي قد لا ترى
محكمة النقض مبررا لذلك — كما أن مجلس الشيوخ لاحظ بحق وبهذه المناسبة أن هناك تكرارا في
المادتين ١٦ و ٣٠ من المرسوم بقانون حيث ورد في كل منهما نص يقضى بمصادرة الكفالة ، لذلك
قصر حكم المادة ١٦ على إيداع الكفالة وتخصيص المادة الثلاثين للجزاء — بعد أن قرر بشأنه مبدأ
جواز مصادرة الكفالة كلها أو بعضها .

أما تعديل المادة ٢٢ فهو يرمى الى ضرورة ايداع صور من المذكرات بقدر عدد الخصوم
وذلك منعا من ضياع الوقت في الاطلاع عليها ، حالة أن المواعيد الخاصة بالنقض ضيقة المدى .
وقد عدل مجلس الشيوخ المادة ٣٦ الخاصة بالنقض في المواد الجنائية بأن جعل أمر مصادرة
الكفالة فيها جوازا ليكون التشريع منسجما وعلى نسق واحد

وقد عدلت المادة ٤٢ بحذف الفقرة الثانية منها حتى لا يعاد تحصيل رسوم جديدة بمعرفة المحكمة
التي ترفع اليها القضية إذا ما قررت محكمة النقض إحالتها عليها لتحكم فيها من جديد وذلك لأن
لامبرر لتحصيل هذا الرسم الجديد — وقد رأى مجلس الشيوخ بحق تخفيض الرسوم المقررة بهذه
المادة إلى ٣٠ قرشاً و ١٠ قروش بدلا من ٤٠ و ٢٠

ولجنة الحقانية توافق على هذه التعديلات ، وترجو من المجلس الموافقة عليها .

قانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٣ بإضافة بعض أحكام الى القانون المدني

نحن فؤاد الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه

مادة ١ - تعدل المادة ٢٧ من القانون المدني الأهلى كما يأتى .

المادة ٢٧ - ينتهى حق الانتفاع بانقضاء الزمن المعين له أو بترك المنتفع حقه فيه أو بانعدام المال المقرر عليه حق الانتفاع أو باستعماله استعمالاً غير جائز. هذامع مراعاة حقوق الدائنين المرتهنين.

مادة ٢ - تعدل المادة ٢٨ من القانون المدني الأهلى كما يأتى :

المادة ٢٨ - يجوز ابطال حق الانتفاع اذا لم يقم المنتفع بالشروط المقررة عليه مع مراعاة ماتقدم.

مادة ٣ - يضاف الى المادة ٥٥ من القانون المدني الأهلى فقرة يكون نصها كالاتى :

أما الأحكام المتعلقة بفسخ الملكية فى الأموال الثابتة بسبب تجاوز النصاب الشرعى أو عدم ابقاء القدر المزروع شرعاً أو نحو ذلك فلا تضر بحقوق من انتقلت اليهم الملكية ولا بحقوق الدائنين المرتهنين الحسنى النية .

مادة ٤ - يضاف بعد المادة ٧٩ من القانون المدني الأهلى مادة ٧٩ مكررة نصها كالاتى :

المادة ٧٩ مكررة - بالرغم من القيود السابقة يجوز للدائن المرتهن للمقار اذا كان حسن النية أن يتمسك بوضع اليد الحاصل من المدين الرهن مدة خمس سنوات اذا أثبت وجود أسباب قوية أوجبت اعتقاده وقت الارتهان ملكية الراهن .

نشر بالوقائع المصرية بالعدد ٦٥ فى ١٧ يولى سنة ١٩٣٣ بعد مصادقة مجلس النواب عليه بتاريخ ١٩ يونيه سنة ١٩٣٣ ومجلس الشيوخ بتاريخ ٢٧ يونيه سنة ١٩٣٣

مذكرة إيضاحية

يشتمل القانون المدنى المختلط على بعض أحكام لم ترد فى القانون المدنى الأهلى وهى تتعلق بضمان حقوق الغير الذين سجلوا عقودهم والدائنين المرتهنين الحسنى النية .

وان عدم النص فى القانون المدنى الأهلى على مثل هذه الأحكام نقص حقيقى أصبح من الضرورى سده بسبب اتساع نطاق القروض المضمونة برهن فيما بين المصريين وعلى الأخص القروض الصادرة من بنك التسليف الزراعى .

فشروع القانون المرافق لهذه المذكرة يدخل فى القانون المدنى الأهلى بعضاً من تلك الأحكام . واذا كانت بعض الأحكام الأخرى المتعلقة بهذا الموضوع لم ينص عليها فى المشروع المرفق فذلك لأنه رأى أن لا لزوم لها حيث تدخل تحت حكم مواد أخرى من القانون المدنى الأهلى .

بناءً عليه تشرف بإرسال مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة الى مجلس الوزراء حتى اذا وافق عليه يتفضل برفعه الى حضرة صاحب الجلالة الملك لاستصدار المرسوم اللازم برضه على البرلمان .

القاهرة فى ٢٤ مايو سنة ١٩٣٣

وزير الحفانية

أحمد على

مادة ٥ - يضاف بعد المادة ١١٨ من القانون المدنى الأهلى مادة ١١٨ مكررة نصها كالاتى :
المادة ١١٨ مكررة - فسخ العقد الناقل للملكية العقارية لا يضر بحقوق الدائنين برهون مسجلة .
مادة ٦ - يضاف بعد المادة ١٣٦ من القانون المدنى الأهلى مادة ١٣٦ مكررة نصها كالاتى :
المادة ١٣٦ مكررة - بطلان المشاركة الناقلة للملكية لا يضر بحقوق الدائنين برهون مسجلة
إذا كانوا حسنى النية .

مادة ٧ - تعدل المادة ١٧٩ من القانون المدنى الأهلى كما يأتى :
المادة ١٧٩ - إذا انقضى التعهد بسبب عدم إمكان الوفاء تنفسخ أيضا كافة التعهدات المتعلقة به
بدون اخلال بما يلزم من التضمينات لمستحقيها فى نظير ما حصل عليه غيرهم من المنفعة بغير حق
ولا يترتب على الفسخ اخلال بحقوق الدائنين المرتهنين الحسنى النية .

تقرير لجنة الحقاينة بمجلس النواب

د أحال المجلس مشروع هذا القانون على لجنة الحقاينة بجملة ٣٠ مايو سنة ١٩٣٣ ، فنظرته بجلستى ٧ و ١٤ يوفى سنة ١٩٣٣ ، وحضر الجلسة الثانية حضرات مدير ادارة المحاكم الاهلية والسكرتير الفنى لمكتب معالى وزير الحقاينة مندوبين عن وزارة الحقاينة .
واللجنة تشرف بعرض نتيجة بحثها فيما يلى :

لاحظت اللجنة أن القانون المدنى الأهلى خلو من النص على ضمان حقوق الغير الذين سجلوا عقودهم ، والدائنين المرتهنين الحسنى النية ، وأن هذا النقص كان سببا على النوام فى اضطراب المعاملات وتضارب أحكام المحاكم ، بعكس الحال فى القانون المدنى المختلط الذى نص على ضمان هذه الحقوق . وقد رأت الحكومة تدارك هذا النقص فى القانون المدنى الأهلى ، فقدمت مشروع هذا القانون . وترى اللجنة أن هذا التدارك ان كان واجبا فى الماضى فقد أصبح أكثر وجوبا فى الوقت الحاضر بسبب اتساع نطاق القروض المضمونة برهن فهاين المصريين ، وعلى الاخص القروض الصادرة من بنك التسليف الزراعى ، فضلا عن أن العدالة تقضى ألا يميز الدائن الأجنبى بمثل هذا الضمان وألا يضيع على الدائن الأهلى حقه ، مع أن الاثنين قد يكونان مرتهنين لمقار واحد ، وقد يكون رهن الدائن الأهلى أسبق فى المرتبة .

لاحظت اللجنة اختلاف النصوص الواردة فى مواد المشروع بشأن ضمان حقوق المرتهنين ، ففرد حضرة المندوب بأن هذه النصوص ترمى جميعها الى غرض واحد ، هو ضمان حقوق الغير الذين سجلوا عقودهم والدائنين المرتهنين الحسنى النية ، وأن ذكر عبارات خاصة فى بعض المواد مقصود به دقة البيان تبعاً لحكم كل مادة .

وقد اكتفت اللجنة بهذا البيان .

ولاحظ أحد حضرات أعضاء اللجنة على المادة ٢٦٩ مكررة أنها فوق تناقضها مع قانون التسجيل قد تضر بمصالح الدائنين ، ولكن اللجنة رأت ابقاء المادة على حالها .

ولاحظت أقلية اللجنة أن نص المادة ٢٩٨ من مشروع القانون يحرم المشتري — اذا رهن المبيع — حق الفسخ الممنوح له قانونا ، وفى هذا مضرة بالمشتري والدائن المرتهن ، وطلبت أن تستبدل بعبارة (الا اذا كان سبق منه رهنه) عبارة (ولا يترتب على ذلك الحق اخلال بحقوق أصحاب الرهون العقارية المسجلة) ، ولكن أغلبية اللجنة رأت ابقاء النص على ما هو عليه لمطابقته لنص المادة ٣٧٢ من القانون المدنى المختلط ، ولأن فى رهن العقار قبل استلامه قبولا من المشتري للصفقة واسقاطا فى ذاته لحق الخيار .

لهذه الاسباب رأت اللجنة الموافقة على مشروع القانون كما هو ، وهى ترجو من المجلس الموافقة عليه .

مادة ٨ - يضاف بعد المادة ٢٥٦ من القانون المدني الاهلى مادة ٢٥٦ مكررة نصها كالاتى :
 المادة ٢٥٦ مكررة - أحكام المادتين السابقتين لاتضر فى جميع الاحوال بحقوق أرباب الرهون
 على المبيع ولا بحقوق من انتقلت إليهم ملكية المبيع المشتري بعوض متى كانوا حسنى النية .
 مادة ٩ - يضاف بعد المادة ٢٦٩ من القانون المدني الاهلى مادة ٢٦٩ مكررة نصها كالاتى :
 المادة ٢٦٩ مكررة - وفى الحالتين المبينتين فى المادة السابقة لا يضر وقوع الشرط الذى يجهله
 الدائن المرتهن لعقار بالحقوق الآيلة اليه من البائع تحت شرط توقينى أو من المشتري تحت
 شرط فاسخ .

تقرير لجنة الحفانية بمجلس الشيوخ

احال المجلس بجلسته المنعقدة فى ١٩ يونيه سنة ١٩٣٣ على هذه اللجنة مشروع قانون باضافة
 بعض أحكام الى القانون المدني الاهلى فبحثته بجلسات ٢٥ ٢٦ ٢٧ يونيه سنة ١٩٣٣ وقد تبين
 لها ما يأتى : -

رمى التعديلات التى يراد ادخالها بهذا المشروع على القانون المدني الاهلى الى حماية حقوق
 المتعاقدين حسنى النية مشتريين أو مرتهنين أسوة بأحكام القانون المدني المختلط
 وقد رأى واضع القانون المدني المختلط وهو ينقل الأحكام عن القانون الفرنسى الايتقيد بأحكامه
 رغبة منه فى حماية حقوق الدائنين المرتهنين حسنى النية باعتبار ان هذه الحماية أساس فى تأمين المعاملات .
 واذا كان المشروع الاهلى لم ير الأخذ بهذا رأى فى أول الامر فانه بعد أن تطورت الاحوال
 الاقتصادية وأصبحت رؤوس الاموال المتداولة غير مقصورة على الاجانب لم يكن بد من وضع الجميع
 على قدم المساواة . ولان يكون ذلك بغير توحيد التشريع - وقد تضمن المشروع المعروض تسوية
 تامة فى النصوص بين القانونين الاهلى والمختلط فى هذا الصدد واليك البيان :

فى الباب الثالث « حق الانتفاع » عدلت :

المادة ٢٧ - ونصها « ينتهى حق الانتفاع بانقضاء الزمن المعين له أو ترك المنتفع حقه فيه
 أو بانعدام المال المقرر عليه حق الانتفاع أو باستعماله استعمالا غير جائز » بأن أضيفت اليها العبارة
 الآتية « هذا مع مراعاة حقوق الدائنين المرتهنين »

والمادة ٢٨ - ونصها « يجوز ابطال حق الانتفاع اذا لم يقم المنتفع بالشروط المقررة عليه » بأن
 أضيفت اليها العبارة الآتية « مع مراعاة ما تقدم » .

وفى الباب الخامس « أسباب الملكية والحقوق العينية » الفصل الثالث « فى الموارىث » عدلت
 المادة ٥٥ ونصها : « وكذلك تراعى فى أهلية الموصى لعمل الوصية وفى صيغتها الأحكام المقررة لذلك فى
 الاحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها الموصى بأن أضيفت اليها الفقرة الآتية : « أما الأحكام المتعلقة

مادة ١٠ - تعدل المادة ٢٩٨ من القانون المدني الأهل كما يأتي :

المادة ٢٩٨ - اذا نقصت قيمة المبيع بعيب حدث فيه قبل استلامه بحيث لو كان ذلك العيب موجودا قبل العقد لامتنع المشتري عن الشراء كان المشتري مخيرا بين التمسك وبين ابقاء المبيع بالتمن المتفق عليه الا اذا سبق منه رهنه .

مادة ١١ - تعدل المادة ٣٣٧ من القانون المدني الأهل كما يأتي :

المادة ٣٣٧ - يسقط حق اقامة الدعوى بالعيب الفاحش بعد بلوغ البالغ الرشد أو وفاته ولا يترتب على ذلك الحق اخلال بحقوق أصحاب الرهون العقارية المسجلة .

بفسخ الملكية في الاموال الثابتة بسبب تجاوز النصاب الشرعي أو عدم ابقاء القدر المفروض شرعا او نحو ذلك فلا تضر بحقوق من انتقلت اليهم الملكية ولا بحقوق الدائنين المرتهين الحسن النية .

وفي الفصل السابع « في التملك بمضى المدة الطويلة » أضيف بعد المادة ٧٩ ونصها : « لا تثبت ملكية العقار والحقوق العينية بمضى المدة الطويلة لمن كان واضعا يده عليها لسبب معلوم غير أسباب التملك سواء كان ذلك السبب مبتدأ منه او سابقا لمن آلت منه اليه وعلى ذلك فلا تحصل الملكية بوضع اليد للمستأجر والمنفعة والودع عنده والمستعير ولا لورثتهم من بعدهم » مادة جديدة هي المادة ٧٩ مكررة ونصها : المادة ٧٩ مكررة - « بالرغم من القيود السابقة يجوز للدائن المرتهن للعقار اذا كان حسن النية ان يتمسك بوضع اليد الحاصل من المدين الراهن مدة خمس سنوات اذا أثبت وجود أسباب قوية أوجبت اعتقاده وقت الارتهان ملكية الراهن » .

وفي الباب الاول « في التعهدات على العموم » من الكتاب الثاني « في التعهدات والعقود » أضيف بعد المادة ١١٨ ونصها « اذا كان الدين عينا معينة جاز للدائن ان يتحصل على وضع يده عليها متى كانت مملوكة للمدين وقت التعهد او حدث ملكه لها بعده ولم يكن لأحد حق عيني عليها » مادة جديدة هي المادة ١١٨ مكررة ونصها : المادة ١١٨ مكررة - « فسخ العقد الناقل للملكية العقار لا يضر بحقوق الدائنين برهون مسجلة » .

وفي الباب الثاني « في التعهدات المترتبة على توافق المتعاقدين » أضيف بعد المادة ١٣٦ ونصها : « التدليس موجب لعدم صحة الرضا اذا كان رضا أحد المتعاقدين مترتبا على الحيل المستعملة من المتعاقد الآخر بحيث لولاها لما رضى . » مادة جديدة هي المادة ١٣٦ مكررة ونصها : المادة ١٣٦ مكررة « بطلان المشاركة الناقلة للملكية لا يضر بحقوق الدائنين برهون مسجلة اذا كانوا حسن النية » وفي الفصل الثاني « في فسخ عقود التعهدات » من الباب الخامس « في انقضاء التعهدات » عدلت المادة ١٧٩ مكررة ونصها . « اذا انفسخ التعهد بسبب عدم امكان الوفاء تنفسخ أيضا كافة التعهدات المتعلقة به بدون اخلال بما يلزم من التضمينات لمستحقيها في نظير ما استحصل عليه غيره من المنفعة بغير حق » بالصيغة الآتية : المادة ١٧٩ - « اذا انفسخ التعهد بسبب عدم امكان الوفاء

مادة ١٢ - على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .
نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من
قوانين الدولة

صدر بمرأى المتز في ١٧ ربيع الاول سنة ١٢٥٢ (١٠ يولييه سنة ١٩٣٣)

فؤاد
بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)
محمد شفيق

وزير الحقانية
أحمد علي

تنفسخ أيضا كافة التعهدات المتعلقة به بدون اخلال بما يلزم من التضمينات المستحقة في نظير ما حصل
عليه غيره من المنفعة بغير حق ولا يترتب على الفسخ اخلال بحقوق الدائنين المرتهنين الحسن النية
وفي الفصل الثاني « في المتعاقدين » من الباب الاول « في البيع » من الكتاب الثالث « في العقود
المعينة » أضيف بعد المادة ٢٥٦ ونصها . « فإذا زادت قيمة المبيع على ثلث مال البائع وقت البيع
الزم المشتري بناء على طلب الورثة إما بفسخ البيع أو بأن يدفع للتركة ما نقص من ثلثي مال المتوفى
وقت البيع والمشتري المذكور الخيار بين الوجهين المذكورين » مادة جديدة هي المادة ٢٥٦ مكررة
نصها « أحكام المادتين السابقتين لا تنصرف في جميع الاحوال بحقوق ارباب الرهون على المبيع ولا
بحقوق من انتقلت اليهم ملكية المبيع من المشتري بعوض متى كانوا حسن النية » .

وفي الفرع الاول « في انتقال الملكية » من الفصل الرابع « فيما يترتب على البيع » بعد المادة ٢٦٩ ونصها
« اذا وقع البيع معلقا فسخه على حصول أمر معين تنتقل ملكية المبيع للمشتري من حين العقد . واذا
كان البيع معلقا على أمر وقع فيما بعد فيعتبر المبيع ملكا للمشتري من تاريخ العقد » مادة جديدة هي
المادة ٢٦٩ مكررة ونصها : « وفي الحالتين المبينتين في المادة السابقة لا يضر وقوع الشرط الذي يجهله
الدائن المرتهن لعقار الحقوق الآيلة اليه من البائع تحت شرط توقيني أو من المشتري تحت شرط فاسخ » .
وفي القسم الاول « في التسليم » من الفرع الثاني « في تسليم المبيع وضمان البائع له »
عدلت المادة ٢٩٨ ونصها . « اذا نقصت قيمة المبيع بعيب حدث فيه قبل استلامه بحيث لو كان
ذلك العيب موجودا قبل العقد لامتنع المشتري عن الشراء كان المشتري مخيرا بين الفسخ وبين ابقاء
المبيع بالثمن المتفق عليه » بالصيغة الآتية : « اذا نقصت قيمة المبيع بعيب حدث فيه قبل استلامه ،
بحيث لو كان ذلك العيب موجودا قبل العقد لامتنع المشتري عن الشراء كان المشتري مخيرا بين
الفسخ وبين ابقاء المبيع بالثمن المتفق عليه الا اذا سبق منه رهنه »

وفي الفصل الثاني « في الدعوى بطلب تكملة ثمن البيع لسبب الغبن الفاحش » عدلت المادة ٣٣٧
نصها « الدعوى بالغبن الفاحش بعد بلوغ البائع سن الرشد أو وفاته بسنتين »
بالمادة ٣٣٧ - « يسقط حق اقامة الدعوى بالغبن الفاحش بعد بلوغ البائع سن
الرشد أو وفاته بسنتين ولا يترتب على ذلك الحق اخلال بحقوق أصحاب الرهون العقارية المسجلة » .
تلك هي النصوص التي أضيفت وكلها كما هو واضح تكرار لفكرة واحدة هي حماية الدائنين
المرتتهنين أو المملك حسن النية - وقد رأت اللجنة الموافقة على جميع هذه التعديلات لتكون
نصوص القانون الأهل والمتخلط واحدة كما أنه ينبغي على اتفاقها توحيد الأحكام في المحاكم كلها - اهـ .

المحكمة

مجلة قضائية

نصفها نقابة المحاماة لأهلها

السنة الرابعة عشرة

ديسمبر سنة ١٩٣٣

العدد الثالث

La crainte de l'injustice a fait
les lois ; tu seras contraint de
laouer, si tu veux remonter jusqu'à
l'origine des choses et dérouler
les annales du monde.

(Horace)

بعيد الهوى لا يغلب الظنُ رأيه
ولا يتهاذى بين تسراعه المهلُ
له بين مجرى القول آيات حكمة
يدور على آدابها الجمد والهزلُ
إذا صال روى السيف حر غليله
وإن قال أوردى زنده المنطق الفصلُ
(البارودى)

جميع المقالات سواء كانت خاصة بنخبة المجلة أو بالادارة ترسل بعنوانه «ادارة مجلة المحاماة ونخبها»

بشارع النافخ رقم ٢٠

مطبعة حمادى

تليفون ٥٥٤٨٠

بيان

نشر في القسم الاول من هذا العدد الاحكام الآتية :

عدد	
٩	أحكام صادرة من محكمة النقض والابرار الجنائية
٦	أحكام صادرة من » » » المدنية

ونشر في القسم الثاني

عدد	
٨	أحكام صادرة من محكمة استئناف مصر
٩	» » » المحاكم الكلية
٤	» » » القضاء المستعجل
٩	» » » المحاكم الجزئية
٩	» » » المختلطة
٥	» » » الفرنسية

أما القسم الثالث التشريعي فقد نشرنا فيه القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون الخاص بإنشاء محكمة النقض والابرار والقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٣ بإضافة بعض أحكام للقانون المدني الأهلى فيما يختص بالرهن وذلك مع مذكراتها الايضاحية وتقارير اللجان البرلمانية بشأنها

لجنة تحرير المجلة

راغب اسنور - محمد صبرى أبو علم

قضاء محكمة النقض والإبرار الجنائية

برئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعزة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة وزكي برزي بك ومحمد فهمي حسين بك واحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك مستشارين (ومثلي النيابة حضرات محمد جلال صادق افندي وسليمان بهجت افندي واحمد حسن بك)

٤٤

٢٧ مارس سنة ١٩٣٣

ضرب أو جرح - معاب - الكشف عليه من طبيب حكومي أو
طبيب غير موظف - تقدير قيمة الكشف - موضوعي

المبدأ القانوني

لم يحتم القانون أن يكون الكشف على المصاب من طبيب الحكومة ، كما أنه لم يوجب كذلك على المحكمة الأخذ بالكشف الطبي المتوقع من طبيب حكومي . بل أن للمحكمة أن تأخذه أو تهمله ، كما أن لها أن تعول على الكشف الطبي المتوقع من طبيب غير حكومي ، إذ هو دليل كسائر الأدلة التي تقدم لها وتقع تحت تقديرها وحدها .

المحكمة

« حيث أن الوجهين الأول والثاني يتحصلان أولا في أن المحكمة الاستئنافية اذ قضت في المرحلة الأولى من هذه الدعوى بتغريم كل من الطاعنين ألف قرش طبقا للمادتين ٢٠٦ و ٢٠٥

من قانون العقوبات قد استبعدت من التطبيق المادة ٢٠٧ عقوبات — ويقول الطاعنون انه مادام هذا الحكم قد ألغته محكمة النقض وقضت بإعادة القضية للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى فليس لهذه الدائرة الأخرى عند نظر القضية ان تطبق المادة ٢٠٧ عقوبات خصوصا اذا لوحظ بان النيابة العامة لم تطعن في ذلك الحكم الاستئنائي الاول وان الطعن فيه لم يحصل الا منهم هم اى الطاعنين الحاليين دون غيرهم ولا يصح ان يضاروا بعملهم — وثانيا في أن اركان المادة ٢٠٧ عقوبات غير متوفرة لانه لم يكن ثمة توافق ولا اصرار سابق كما دافع به الطاعنون عن انفسهم

« وحيث ان ما يدعيه الطاعنون في هذين الوجهين غير منتج لأن النيابة العامة كانت مستأنفة

للحكم الابتدائي ثم ان الحكم المطعون فيه اثبت ان الطاعنين الثلاثة وغيرهم ضربوا جميعا المدعى بالحق المدني الذي عجز بسبب ذلك عن العمل مدة ازيد من عشرين يوما ولم يقض عليهم الا بالحبس خمسة عشر يوما مع ايقاف التنفيذ وهي

عقوبة تسعها المادة ٢٠٥ عقوبات التي طبقها الحكم المذكور فيما يتعلق بالتعدي على المدعى بالحق المدني وذلك حتى يقطع النظر عن جريمة ضرب المجنى عليه الآخر قاهان التي طبقت فيها المحكمة المادة ٢٠٦ عقوبات .

« وحيث انه لا اعتداد كذلك بما يتمسك به الطاعنون في الوجه الثالث من ان المحكمة لم تبين الواقعة بيانا تطمئن اليه محكمة النقض وانها اقتضت على مؤاخذه الطاعنين الاول والثاني باعترافيهما بوجودهما في محل الحادث مع آخرين لا اعتداد بذلك كله ويكفي الاطلاع على الحكم المطعون فيه للتحقق من ان المحكمة بينت الواقعة بيانا واضحا ذكرت جميع العناصر الضرورية المكونة للجريمة المنسوبة للمتهمين . واستندت في اثبات ذلك لا الى مجرد اعتراف بعض الطاعنين بوجوده في محل الحادثة بل الى اقوال عدة شهود ذكرت اسماءهم ثم الى الكشف الطبية » وحيث ان الوجه الرابع يتلخص في ان المحكمة الاستئنافية لم تعن في الحكم المطعون فيه بتحديد نصيب كل من الطاعنين في الضرب المسند اليهم .

« وحيث ان هذا الوجه غير جدير بالاعتبار لأن الواقع في هذه الدعوى كما سلف القول هو أن جميع الطاعنين ضربوا فعلا المدعى بالحق المدني على الأقل .

« وحيث ان مبنى الوجه الخامس ان الكشف الطبي المتوقع على المدعى بالحق المدني لم يكن من طبيب تابع لجهة الحكومة .

« وحيث ان لا محل لما يشكو منه الطاعنون في هذا الوجه لأن القانون لم يحتم أن يكون الكشف على المصاب من طبيب الحكومة كما أنه لم يوجب كذلك على المحكمة الأخذ بالكشف الطبي المتوقع من

طبيب حكومي بل للمحكمة أن تأخذ به أو تهمله كما لها أن تعول على الكشف الطبي المتوقع من طبيب غير حكومي اذ هو دليل كسائر الأدلة التي تقدم للمحكمة وتقع تحت تقديرها وحدها .
(طعن ميتاس خاتشادوريان وآخرين ضد النيابة وآخر مدعى مدني رقم ١١٢٢ سنة ٣ ق)

٤٥

٢٤ ابريل سنة ١٩٣٣

جرائم النشر - سلطة محكمة النقض في فحص العبارات وتقديرها .
مطلقة ومقررة

المبدأ القانوني

متى أثبت حكم ما صادر في جريمة نشر أن المتهم نشر فعلا العبارات التي يؤاخذ بسببها كانت هذه العبارات هي نفس الواقعة المعزوة الى المتهم والمثبتة بالحكم . ولا تستطيع محكمة النقض أن تفصل فيما إذا كان قانون العقوبات يتناولها أولا يتناولها وهل طبق عليها تطبيقاً صحيحاً أم لا - لا تستطيع ذلك إلا إذا فحصتها وتعرفت مافيه من الدلالات اللغوية وما لها من المرامي القريبة أو البعيدة . ومن أجل ذلك فليحكمة النقض دائماً حق فحص تلك العبارات للغرض المتقدم وتقديرها في علاقتها مع القانون بالتقدير الذي تراه مهما يكن رأي محكمة الموضوع في دلالتها وعلاقة هذه الدلالة بالقانون ولقد أصبح هذا مبدأ مقررأ ثابتاً لا يمكن العدول عنه بحال لما في هذا من تعطيل وظيفة محكمة النقض في هذا الخصوص وصدها عن القيام بواجبها فيه

المحكمة

« حيث ان وقائع هذه المادة بحسب الثابت في الحكم المطعون فيه وما أشار اليه من أوراق الدعوى تنحصر في أن المتهم :

أولا - نشر في العدد رقم ١٦٠ من جريدة الجهاد الصادر بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٢ مقالا تحت عنوان « هل لوزير الأشغال صلة بشركة ثورنيكروفت ؟ » جاء فيه ما يأتى :

« وزير الأشغال شديد الحماسة في الدفاع »
« عن شركة ثورنيكروفت شديد الرغبة في »
« منحها احتكارا لجميع خطوط القاهرة بغض »
« النظر غصاء مطلقا عن المساكين من مرافقيه »
« أصحاب المصالح القديمة في تلك الخطوط . »
« ما قضى فيه لمصلحة تلك الشركة وما لم يزل »
« مصيره معلقا في كفة القدر أو في كفة الشهوات »
« وقد تواترت في الأندية والمجالس وفي »
« الدوائر العالية والمتواضعة وما بينهما اشاعات »
« مؤداها — والعلم عند الله وعند صاحب »
« السعادة عبود باشا وعند كبار المساهمين من »
« انجليز ظاهرين ومصريين مخفيين — اشاعات »
« مؤداها أن لصاحب السعادة ابراهيم فهمي »
« كريم باشا سهوما في تلك الشركة ليست قليلة »
« العدد ولا ضئيلة الأرباح . وقد استبعد »
« بعضهم أن يقدم وزير الأشغال المنصب »
« الأعلى في وزارة الأشغال على الاشتراك »
« في عمل تجارى لوزارة الأشغال في تقريره »
« وتوجيه مصيره وتوسيع نطاقه أو تضيقه »
« نفوذ ليس يخفى على أحد بل هي صاحبة الرأي »
« الأول والاخير فيه من الوجهة الفنية . »
« فأجاب بعض من يزعمون العلم بدقائق الأمور »
« بأن سعادة الوزير لم يساهم في الشركة باسمه »
« وإنما أخوه أو بعض أقربائه أو لأحدى من »
« هو الذى ساهم باسم الوزير . . . »

ثانيا - نشر في العدد رقم ١٦١ من هذه الجريدة الصادر في ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٢

« مقالا ثانيا تحت عنوان المساهمون المبرقعون »
« في شركة ثورنيكروفت يحتالون لا تقاء الفضيحة »
« فيفتضحون » « يدور حول ان شركة »
« ثورنيكروفت اندجنت في شركة سوارس »
« لتنجو من شرط الاحتفاظ بنسبة معينة من »
« رأس المال والعمال المصريين ومن اعلان أسماء »
« أصحاب المعالي والسعادة والعزة المساهمين »
« المبرقعين بمن قد يكونون موظفين وموظفين »
« كبارا جدا إلى آخر ما تفهم من كلمة « جدا »
« من الدلالات أو بمن يكون اتصالهم بحضرات »
« أصحاب السعادة الكبار جدا ذا دلالة »
« واضحة مخزية فاضحة بمن لو عرفت أسماءهم »
« لكان فضيحة الفضائح الخ . . . »

ثالثا - نشر في العدد رقم ١٦٢ الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٢ مقالا ثالثا تحت عنوان « اقرؤا واعجبوا أيها المصريون . عبود باشا »
« وحده يملك أكثر من ٥٢ في المائة من »
« سهوم شركتى ثورنيكروفت وسوارس »
« مندجنتين فاذا تقولون وما ذا تقول جاء »
« فيه ما يأتى :

« اسمعوا أيها المصريون العقلاء ثم احكموا »
« بما ينتجه لكم المنطق في أبسط صورته »
« واشكاله ولا تفكروا طويلا لأن المسألة »
« على ما نظن لا تحتاج من حضراتكم إلى »
« تفكير طويل . »

« قلنا لكم أيها السادة القراء غير مرة ان »
« الاشاعة مستفيضة بأن بعض المصريين من »
« ذوى النفوذ الكبير في هذا العهد يملكون »
« سهوما كثيرة في شركة ثورنيكروفت »
« الانجليزية وانهم يكتمون أسماءهم حتى لا يقال »

« ان لنفوذهم اتصالاً وثيقاً بما أحرزته تلك »
 « الشركة من تسهيلات غير مشروعة . »
 « وقلنا ان بعض تلك الاشاعات كان يتناول »
 « من بعيد أو قريب حتى صاحب السعادة »
 « وزير الاشغال نفسه فلما سأل حضرة محمد »
 « أفندي عبد الكريم عسران سؤاله بهذا »
 « الشأن وأجاب عنه دولة صدقي باشا بما أجاب »
 « من نقي مشيع بروح الامتعاض والاستياء »
 « الشديد من القاء السؤال تقول »
 « لما أجاب دولته بنفي الأمر عن زميله لم يسعنا »
 « بالطبع سوى التصديق والاقتناع كما صدق »
 « واقتنع صاحب السؤال آخر الأمر . . . »
 « لكن احدى جرائد المساء نشرت في »
 « عددها البارحة بياناً بتوزيع السهوم . . . »
 « وهذا البيان هو الذي نرجو أن تسترعى إليه »
 « أنظار المصريين العقلاء على أن يصدروا فيه »
 « حكمهم ولو بينهم وبين أنفسهم ولن يحتاج »
 « اصدار حكمهم إلى تفكير طويل والآن »
 « أرجو أيها القارئ الكريم أن تقرأ الأرقام »
 « وأن تزن الاقدار وأن تقارن بين ما يملكه »
 « حضرة صاحب السعادة عبود باشا وحده - »
 « نعم وحده بلا شريك ظاهر أو مستور ، »
 « موظف أو من أصحاب الاعمال الحرة . . . »
 « يالها من همّة ويالها من قدرة مستمدة من »
 « عبقرية هذا العهد تلك التي مكنت لعبود »
 « باشا وحده - دون شريك مستور أو ظاهر »
 « من الموظفين أو غير الموظفين يالها من »
 « قدرة تكاد تصل الى حد الاعجاز . لزممتنا الحجة »
 « اذن واسفر الصبح لذي عينين لاسيما اذا »
 « كانت عيناه مجردتين من كل منظار مكبر »
 « كالليكر وسكوب أو مقرب كالتلسكوب . نعم »

« لزممتنا الحجة واسفر الصبح لذي عينين تريان »
 « الاشياء في صورها الرسمية الظاهرة التي لا مطمئن »
 « فيها من حيث الاشكال والاضاع . . . »
 « وختم المقال بقوله « ولكنه قد تكون قسوة »
 « منه (عبود باشا) وجفاء شديدا يشبه الاثرة »
 « ان يستحوذ لنفسه وحدها ٥٢ في المائة من »
 « هذه السهوم الخصبية المثمرة دون ان يشرك »
 « اصدقاءه الاوفياء الكثيرين في هذه الفرصة »
 « الذهبية فينزل لهذا عن الف وذاك عن الفين »
 « من تلك السهوم ولو بشمئها الصحيح . لكن »
 « ما لنا ولهذه المجاملات الشخصية مادام هو المالك »
 « الوحيد لهذه السهوم دون شريك ظاهر أو »
 « مستور - وكل مائك حرقيا يملك والله اعلم . »
 « فرفعت النيابة العمومية عليه الدعوى لدى »
 « محكمة جنابات مصر طالبة عقابه بالمواد ١٤٨ »
 « و٢٦١ فقرة اولى وثانية و٢٦٢ فقرة اولى وثالثة »
 « و١٦٨ لقذفه في حق ابراهيم فهمي كريم باشا »
 « وزير الاشغال العمومية وبعض الوزراء الآخرين »
 « وفي حق احمد محمد عبود باشا بالصيغة المبينة »
 « في ديباجة هذا الحكم . وقد دخل عبود باشا »
 « مدعيا بحق مدني طالبا التعويض لما ناله من »
 « الاساءة بسبب هذا الطعن . »

وعقب المرافعة في الدعوى قرر المحامي المدافع
 عن المتهم ان موكله لم يقصد احدا من المجنى عليهم
 بسوء وعندئذ تنازل وكيل عبود باشا عن دعواه
 المدنية . وقبل الحكم في الدعوى قدم المحامي
 عن المتهم أيضاً خطاباً من موكله يؤيد فيه انه
 لم يقصد احدا من المجنى عليهم بسوء .
 ومحكمة الجنابات حكمت ببراءة المتهم .
 وجوهر مقام عليه حكمها :

(١) ان تعرض المتهم للموضوع الذي كتب
 فيه انما كان على اثر ما نشرته جريدة المقطم من

ان أحد اعضاء مجلس النواب وجه بالمجلس
سؤالا الى وزير الاشغال ابراهيم فهمي كريم باشا
يستعلم فيه عما اذا كان هذا الوزير مساهما في
شركة ثورنيكروفت وهل من الجائز أن يكون
مساهما فيها مع انها تحت اشرافه ولو كان اشرافا
غير مباشر . كما ان تعرضه لعبود باشا انما كان بناء
على انه هو الساعى في تأسيس هذه الشركة وله
ثلاثة ارباع أسهمها . وان كتابة المتهم في هذا
الموضوع انما كانت لأن الشركة احتكرت بعض
الخطوط بمجرد تصريح وزير الاشغال على خلاف
الدستور وانها في عملها اخذت ببعض الشروط
الواجب عاينها مراعاتها .

(٢) ان عبارات المقالات قد ينفهم منها جنوح
« المتهم » الى اقناع القارىء بصدق ما اتهم
« باسناده الى وزير الاشغال وبعض الوزراء »
« الا أن مرجحات هذا الفهم تتعارض مع »
« ما دلت عليه ظروف الدعوى من أن المتهم »
« تعرض للتعايق على ذلك السؤال قبل علمه »
« بالتكذيب الذى صرح به رئيس الوزراء »
« فى بيانه الذى رد به فى المجلس على السؤال وقبل »
« علمه بالاعتبارات التى بينها وكيل عبود باشا »
« بالجلسة نفيا لما أثارته تلك المخالفات من »
« دوافع الانتقاد — تقول المحكمة هذا ثم »
« تردفه بقولها « ان هذا يؤيد ان البواعث التى »
« دفعت المتهم الى ذلك التعليق كانت مبنية على »
« حسن القصد الذى قد يسوق صاحبه الى »
« التعبير عن غرضه فى مثل هذا المقام بعبارات »
« يمكن حملها على تعريضات غير مقصودة وانها »
« لذلك طلبت من المتهم أن يصرح علنا بالجلسة »
« بأنه لم يقصد توجيه هذا القذف لأحد من »
« المجنى عليهم حتى يرتفع كل شك علق بذهن »
« القارىء فى شرفهم وكرامتهم وقد صرح »
« وكيله بذلك وتلا كتابا بهذا المعنى . كما أن »

« وكيل عبود باشا تنازل عن دعواه المدنية »
« مكتفيا بهذا التصريح معتبرا اياه نافيا لكل »
« مساس بشرفه » .

« وحيث ان النيابة العامة طعنت فى هذا
الحكم لاسباب حاصلها ما يأتى :

(١) ان المحكمة اخطأت فى قولها أن تعرض
المتهم للتعليق على السؤال كان قبل علمه بالتكذيب
الذى صرح به رئيس الوزراء ردا على السؤال
اذ المقالان الثانى والثالث نشر فى ٢٤ و ٢٥ فبراير
بعد هذا التكذيب الذى كان فى مساء ٢٣ فبراير .
وان هذا الخطأ هو الذى جر المحكمة الى قولها
بسلامة نية الطاعن .

(٢) ان محكمة الجنايات اخطأت فى تطبيق
القانون لأن المتهم ذكر فى مقاله الاول ان الاشاعة
متواترة بأن لوزير الاشغال أسهما فى شركة
ثورنيكروفت وانه لذلك شديد الحماسة فى الدفاع
عنها ثم كتب مقال به الثانى والثالث بقصد تأكيد
تلك الاشاعة وحمل الناس على عدم تصديق
التكذيب وفى هذا قذف صريح كما يعلم من
عبارات المقالات نفسها . وانه لا محل لاقول
بسلامة النية فان سوء النية يفترض من مجرد
استعمال عبارات مقذعة . ومن جهة أخرى فان
لسلامة النية التى تعفى من العقاب شرائط مقرر
هى أن يكون موجه الانتقاد معتقدا فى ضميره
صحته وأن يكون قدر الامور قدرها وأن يكون
انتقاده للمصلحة العامة لا لسوء القصد فان فهم
قاضى الموضوع سلامة النية على غير هذا الوجه
كان حكمه واقعا تحت رقابة محكمة النقض .

(٣) ان القانون يشترط الاعفاء من العقاب ان
يثبت القاذف صحة وقائع القذف وذلك فوق
اشتراط حسن النية والمتهم لم يثبت صحة ما قذف به .
(٤) ان مجرد اعتذار القاذف بالصفة التى أشار
اليها الحكم لا يبرر رفع المسؤولية .

ولذلك طلبت النيابة قبول الطعن ونقض الحكم وتطبيق القانون . وقد صممت النيابة بجاسة المرافعة على ماورد بتقرير الأسباب المقدم منها . أما محامى المتهم فيحصل دفاعه فيما يلى :

(١) ان المقال الثانى الذى نشر فى العدد الصادر بتاريخ ٢٤ فبراير كان نشره قبل أن يعلم المتهم بالتكذيب الذى ألقاه رئيس الوزراء بمجلس النواب فى مساء ٢٣ فبراير . ذلك بأن جريدة الجهادى من جرائد الصباح التى تجوز وتطبع فى مساء اليوم السابق على تاريخها فرئيس الوزراء ألقى رده فى الوقت الذى كان المتهم مجهز فيه المقال المذكور وقد جهزه غير عالم بالتكذيب خصوصا وأنه ليس له مندوب بالمجلس وإذن فلا خطأ فيما ذكرته محكمة الموضوع من أنه علق على السؤال قبل علمه بالتكذيب .

(٢) ان قوام جريمة القذف ان يقع اسناد مطاعن شائنة الى المجنى عليه ووقوع الاسناد وعدمه مسألة موضوعية بحجة متى ارتأى فيها قاضى الموضوع رأيا فهو نهائى لارقابة لمحكمة النقض عايه . ومحكمة الموضوع فى الدعوى الحالية قد نفت وقوع هذا الاسناد وهذا ينهار معه طعن النيابة .

(٣) ان محكمة الموضوع على كل حال أثبتت سلامة نية الطاعن وهو فى الواقع سايها اذ أنه بمجرد ما بلغه خبر التكذيب نشر مقاله الثالث مفيدا اقتناعه بهذا التكذيب .

« وحيث انه متى أثبت حكم مادبادر فى جريمة نشر ان المتهم نشر فعلا العبارات التى يؤاخذ بسببها كانت هذه العبارات هى نفس الواقعة المعزوة الى المتهم والمثبتة بالحكم ولا تستطيع محكمة النقض ان تفصل فيما اذا كان قانون العقوبات يتناولها ولا يتناولها وهل طبق عايمها تطبيقا صحيحا

أم لا . لا تستطيع ذلك الا اذا خفصتها وتعرفت ما فيها من الدلالات اللغوية وما لها من المرامى القرينة أو البعيدة . ومن أجل ذلك فلمحكمة النقض دائما حق فحص تلك العبارات لغرض المتقدم وتقديرها فى علاقتها مع القانون التقدير الذى تراه مهما يكن رأى محكمة الموضوع فى دلالتها وعلاقة هذه الدلالة بالقانون . ولقد أصبح هذا مبدأ مقررا ثابتا لا يمكن العدول عنه بحال لما فى هذا من تعطيل وظيفة محكمة النقض فى هذا الخصوص وصدها عن القيام بواجبها فيه .

« وحيث انه يبين من ذلك أن مادفع به المحامى عن المتهم من أن قاضى الموضوع فصل فى أمر الاسناد بعدم وجوده ومن أن فصله فيه نهائى لا معقب عليه لمحكمة النقض — ما دفع به من ذلك هو على فرض صحته غير مقبول . بل أن محكمة النقض — كما تقدم — الحق دائما فى تقدير القول أو الكتابة التى هى موضوع الدعوى والتى أثبتتها الحكم لمعرفة توافر الاسناد فيها وعدم توافره وهل قاضى الموضوع اخطأ التقدير أم أصاب .

« وحيث ان الواقع ان الحكم المطعون فيه لم يستبعد الاسناد كما هو مقول بل انه على العكس من ذلك بدأ فى هذا الصدد بقوله « ان عبارات المقالات قد يفهم منها جنوح المتهم الى اقناع » « القارىء بصدق ما اتهم باسناده الى وزير » « الأشغال وبعض الوزراء الا أن مرجحات » « هذا القهم تتعارض . . . الخ » فالحكم بهذا أفاد افادة صريحة ان تلك العبارات قد تفيد بمدلولها اللغوى جنوح المتهم الى اقناع القارىء بصدق ما اتهم بنسبته الى الغير وان لهذه الافادة مرجحات . ولا شك ان هذا القدر من جانب محكمة الموضوع كافى فى افادة ما خامرها مبدئيا

من قيام الاسناد وذلك على الرغم من وجود لفظة « قد » التشكيكية التي استعملتها .

أما ما ذكره الحكم بعد من أن مرجحات هذا الفهم تتعارض مع ما دلت عليه ظروف الدعوى من أن تعرض المتهم للمجنى عليهم كان قبل علمه بالتكذيب الرسمي وقبل علمه بالاعتبارات التي أوردها وكيل عبود باشا نفيًا لما أثارته تلك المخالفات من دوافع الانتقاد — ما ذكره الحكم من ذلك وما يترتب عليه من سلامة نية المتهم في تعرضه للمجنى عليهم كل ذلك ظاهر ان فيه انتقال نظر اذ دلالة العبارات لا تتغير بالزمان ولا بالمكان ولا بظروف الأحوال بل هي هي واحدة سواء أكان واضعها وضعها من قبل التكذيب أو من بعده ومن قبل علمه بما ينفي دواعي الانتقاد أو من بعده وسواء أكان قائلها سهواً أو خطأ أو عمداً بسلامة نية أو بسوء قصد اذ لا شيء من ذلك يتعارض مع مفهومها الذي أشارت اليه محكمة الموضوع بل كل هذا بحث في اليواعت والدوافع فهو في واد ومفهوم العبارات الذي أشارت اليه المحكمة في واد آخر . يبقى اذن أن المحكمة لم تورد على أصل عبارتها أدنى ما يتعارض معها وبقيت تلك العبارة على حالها مادام ذلك الذي قالت انه تعارض يهدمها راجعاً كله الى سلامة النية وهي شيء آخر ان صح فله حكمه القانوني وهو رفع العقاب المقربب على الاسناد لإزالة الاسناد .

« وحيث انه بقطع النظر عما اشارت اليه محكمة الجنايات وبقطع النظر عما اذا كان المتهم نشر مقاله الثاني قبل علمه بالتكذيب الذي ادلى به رئيس الوزراء بمجلس النواب في مساء ٢٣ فبراير — بقطع النظر عن كل ذلك فان أي مطلع على المقالات الثلاث المذكورة يفهم منها بطريقة لا ريب فيها

أن المتهم يحاول جاهدا ان يقنع قراءه بان ابراهيم فهمي كريم باشا وزير الاشغال وغيره من وزراء الدولة ممن لم يسهم بالذات بمحاوون شركة سيارات ثورنيكروفت في نظير اسهم امتلكوها وأنهم — اخفاء لهذا الامتلاك عن أعين الناس وخشية من الفضيحة والعار اتخذوا من عبود باشا ستارا لهم ليقيم التعرض لنقد الناقدين وان مصلحتهم هذه هي التي دفعتهم الى أن يتركوا الشركة تسير عرباتها في انحاء القاهرة وتتمتع باحتكار فعلي غير قائم على اساس موافق للدستور والقوانين . هذا هو الذي يفهمه المطلع على تلك المقالات وذلك على الرغم من الاساليب الملتوية التي ظن الكاتب انها تخفي مراده مع كونها لا تزيد في انفس القراء الا ظهورا وتأكدا .

« وحيث انه لا شك ان قولة المتهم هذه هي قذف واضح على الوجه الذي اتهمته به النيابة يقع تحت أمثال المواد ١٤٨ و ٢٦١ فقرة اولى وثانية ٢٦٢ فقرة اولى وثالثة و ١٦٨ من قانون العقوبات ولا يعفيه من العقوبات الا أن يكون من جهة اثبت صحة ما قذف به المجنى عليهم وان يكون من جهة أخرى حسن النية كما هو مقتضى الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ عقوبات .

« وحيث ان المتهم لم يثبت ولم يطلب من محكمة الموضوع اثبات واقعة القذف المتهم هو بها بل هو أقر لديها في نهاية الأمر عايفيدعجزه عن اثبات امتلاك ابراهيم فهمي كريم باشا وزير الاشغال أو غيره من الوزراء لشيء من سهام الشركة واقتناعه بما قدم عبود باشا من مستندات وتسليمه بان هذا الأخير لم يكن في امتلاكه لما يمتلكه من تلك السهوم ستارا لأحد

« وحيث ان محامي المتهم طلب الى محكمة النقض احتياطيا في حالة قضائها الحكم الانطبق القانون

بل تعيد القضية الى محكمة الموضوع ليتسنى له اثبات واقعة القذف المتقدمة متذكراً بذلك بان تركه الاثبات لدى محكمة الموضوع كان على أر الصلح الذي تم بينه وبين عبود باشا .

« وحيث ان هذا الطلب لا يمكن ابداءه لأول مرة أمام محكمة النقض . على انه بالاطلاع على محضر جلسة محكمة الموضوع رؤي ان محامى المتهم قد استفد كل ما كان لديه من الدفاع وافاض في ذلك افاضة مطولة في جلستين متتاليتين كما افاض وكيل عبود باشا في دفاعه أيضاً وليس في مرافعة الطرفين أدنى ما يستشف منه ان المتهم كان في استطاعته اثبات واقعة القذف المذكورة وان عدم اثباته إياها لم يكن الا لسبب الصلح المقول به .

« وحيث انه مع عدم تحقق شرط لثبات صحة النسب القذفية لا محل للخوض في مسألة نية المتهم سليمة كانت أو غير سليمة اذ هذا البحث غير منتج مادام القانون يستلزم توفر الشرطين معاً للاعفاء من العقاب .

« وحيث انه لجميع ما تقدم تكون التهمتان المسندتان الى المتهم متوافرة أركانهما القانونية وعقابه عايمهما يقع تحت نصوص المواد ١٤٨ و ٢٦١ فقرة أولى وثانية و ٢٦٢ فقرة أولى وثالثة و ١٦٨ من قانون العقوبات مع ملاحظة تطبيق المادة ٣٢ منه للارتباط بينهما .

« وحيث ان المحكمة ترى استعمال الرأفة مع المتهم والاكتفاء بتفريجه لأنه لم يسبق الحكم عليه بعقوبة ما قبل وقوع هذه الجريمة منه ثم لما كان منه من الاعتذار عنها .

(طعن النيابة ضد الاستاذ محمد توفيق ديب رقم ١٤١٨ سنة ٣ قضائية)

٤٦

٥ يونيه سنة ١٩٣٣ (١)

ضرب . التأديب المباح شرعاً . حده . تجاوز هذا الحد تعذيب (المادة ٢٠٠ فقرة ١ ع) .

المبدأ القانوني

التأديب المباح شرعاً لا يجوز أن يتعدى الضرب البسيط الذي لا يحدث كسراً أو جرحاً ولا يترك أثراً ولا ينشأ عنه مرض . فاذا ربط والد ابنته بحبل ربطاً محكماً في عضديها أحدث عندها غنغرينا سببت وفاتها ، فهذا تعذيب شنيع يقع تحت طائلة المادة ٢٠٠ فقرة أولى من قانون العقوبات .

المحكمة

« حيث ان الطعن يتلخص في ان الطاعن دفع لدى المحكمة بان الفعل المنسوب له هو حق شرعى يقره القانون وهو حق التأديب وان كان له بصفته ابا للمجنى عليها ان يفهم أن هذا الفعل غير معاقب عليه إذ قد سبق ان وجهت ضده من قبل تهمة مماثلة للتهمة الحالية وانتهت بالحفظ . ويقول الطاعن ان المحكمة لم ترد على هذا الدفع وقضت عليه بالعقوبة وان هذا يعيب حكمها ويوجب بطلانه .

« وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يعلم ان المحكمة اثبتت فيه صراحة ان الطاعن - وهو والد المجنى عليها - « ربطها بحبل ربطاً محكماً في عضديها أحدث عندها غنغرينا سببت وفاتها . » « وحيث ان التأديب المباح شرعاً لا يجوز ان يتعدى الضرب البسيط الذي لا يحدث كسراً أو جرحاً ولا يترك أثراً ولا ينشأ عنه مرض .

(١) بالدائرة السابقة عدا حضرة مصطفى محمد بك بدلا من حضرة عبد الفتاح السيد بك المستشار

المبادئ القانونية

١ - متى كان القذف في حق الموظف ليس متعلقاً بوظيفته أو عمله المصلحي فيكون حكمه حكم القذف في أفراد الناس، وتكون محكمة الجنح مختصة بالفصل فيه

٢ - اذا كانت وقائع القذف المسندة الى الموظف ليست متعلقة بعمله المصلحي، بل كانت متعلقة بحياته الخاصة أى بصفته فرداً، فلا يجوز قانوناً اثباتها.

٣ - القصد الجنائي في جريمة القذف يتوفر إذا كان القاذف يعلم بأن الخبر الذي نشره يوجب عقاب المجنى عليه أو احتقاره. وهذا العلم مفترض إذا كانت العبارات موضوع القذف شائنة بذاتها ومقدعة

المحكمة

« من حيث ان يحصل الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن ان المحكمة الابتدائية والاستئنافية كاتتا تعقدان الجلسات في الدعوى الحالية بصفة سرية وهذا يناق وجوب علنية الجلسات.

« ومن حيث ان هذين الوجهين لا محل لهما لأن المادة ٢٣٥ من قانون تحقيق الجنايات والمادة ٨١ مرافعات تخولان المحاكم حق سماع المرافعة في جلسة سرية مراعاة للآداب ومحافضة على النظام العام والمحكمة اذ قررت في بعض جلسات الدعوى الحالية أن تكون المرافعة سرية مراعاة للآداب لم تتعد ما لها من الحق في هذا الشأن.

« ومن حيث ان يحصل الوجه الثالث ان محكمة الجنح غير مختصة بنظر الدعوى لأن موضوعها قذف في حق موظف عمومي وهذا من اختصاص محكمة الجنايات.

« وحيث ان ذلك الذي اثبتته الحكم المطعون فيه لا يمكن اعتباره من قبيل ذلك التأديب المباح شرعاً وإنما هو تعذيب كما وصفه الحكم بحق وقد كان شنيعاً أدى الى وفاة المجنى عليها. واذن فقد أصابت تلك المحكمة في اعتبارها ما وقع من الطاعن داخلاً تحت طائلة المادة ٢٠٠ فقرة أولى من قانون العقوبات ولا اصابة فيما يزعمه الطاعن من ان فعله تأديب مباح لعقاب عليه. « وحيث ان ما اوضحه الطاعن من ان حادثة التعذيب الأولى التي انتهت بالحفظ تجعل له عذراً في فهم أن مثل هذه المعاملة لعقاب عليها - ما اوضحه الطاعن من هذا غير جدير بالالتفات اليه فان الحادثة الأولى التي حفظتها النيابة كانت منحصرة في مجرد احتجاز المجنى عليها وحبسها باحدى غرف المنزل وكان حفظها لعدم الأهمية كما هو ظاهر من نفس الحكم لأن ما أتاه الطاعن من ذلك كان مباحاً لعقاب عليه وعلى كل حال فادامت الجريمة المنصوص فيها بالحكم المطعون فيه هي جريمة مستوفاة اركانها القانونية فلا يطمع في صحة الحكم ما يحتاج به الطاعن الآن لأن مرجع احتجاجه هو الجهل بالقانون ودعوى الجهل بالقانون غير مقبولة ممن تسرى عليهم احكامه.

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن الحال في غير محله ويتعين رفضه موضوعاً.

(طعن محمد عباس حاد ضد النيابة رقم ١٦٧١ سنة ١٣٥٢ قضائية)

٤٧

٥ يونيو سنة ١٩٣٣

١ - قذف في حق موظف - وقائع القذف لا يتعلق بوظيفته أو

بعمله المصلحي - اختصاص محكمة الجنح بالفصل فيه

٢ - قذف في حق موظف - وقائع القذف لا تتعلق بوظيفته

أو بعمله المصلحي - تعلقها بحياته الخاصة - اثبات منه

الوقائع غير جائز.

٣ - جريمة قذف - القصد الجنائي فيها - متى يتوفر ؟

على مبلغ مائة قرش من بعض المجنى عليهم ليكف عن القذف كل ذلك مما أثبتته المحكمة يجعل الكلام في حسن نية الطاعن غير جدي .

« ومن حيث انه لذلك يتعين رفض الطعن .
(طن عبد الفتى عرف ضد النيا بقرآخرين مدعين بحق مدنى رقم ١٩٨٠
سنة ٣ قضائه)

٨٤

٥ يونيو سنة ١٩٣٣

نقض . طلب صريح بتحقيق أمر معين . بحث هذا الطلب .
وجوبه . بيان علة رفضه . اغفال ذلك ، عيب .

المبدأ القانونى

متى تقدم من أحدا لأخصام الى المحكمة طلب صريح بتحقيق أمر معين وجب على المحكمة بحث هذا الطلب مع بيان العلة الموجبة لرفضه إذا رفضته ، بحيث لو أغفلت المحكمة هذا البحث ولم تشر الى الطلب فى حكمها فانها تكون قد أخلت بحق الدفاع ويكون حكمها معيباً عيباً جوهرياً يوجب بطلانه .

المحكمة

« حيث ان الطعن يتحصل فى ان المجنى عليه ادعى انه عولج فى بادىء الأمر - أى عقب حصول الحادثة فى الحال - عند طبيب عينه هو الدكتور عبد المجيد سالم - ولما كان هذا الدكتور لم يعالجه فقد تمسك الدفاع بذلك وطلب صراحة الى المحكمة استدعاء ذلك الطبيب وسؤاله خصوصاً وان ليس فى القضية ما يدل على ان المجنى عليه عولج بطرف احد الاطباء بل الثابت هو حصول الكشف عليه بعد اكثر من شهر ونصف من الأذعاء بحصول الواقعة وقد ثبت ان به تساهلات رضية نتيجة ضرب عصي خلافا لما ادعاه المجنى عليه من ان الطاعن جذب اصبع

« ومن حيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه أثبت أن القذف المنسوب للطاعن فى حق المجنى عليهم لم يصدر منه بسبب وظائفهم أو أعمالهم المصاحبة بل هو قذف خاص بأشخاصهم وصلاتهم الشخصية الخارجية التى ليس لها أية صلة مباشرة أو غير مباشرة بوظائفهم الحكومية .
« ومن حيث انه متى كان القذف فى حق الموظف ليس متعلقاً بوظيفته أو عمله المصلحى فيكون حكمه حكم القذف فى أفراد الناس وتكون محكمة الجنح مختصة بالفصل فيه .

« ومن حيث ان محصل الوجه الرابع ان مواد القذف التى طلب تطبيقها تعنى القاذف من العقوبة اذا كان القذف وقع فى حق موظف عمومى بسلامة نية وبشرط اثبات القذف وان الطاعن فى قذفه المجنى عليهم كان حسن النية وانه طلب من محكمة الموضوع الترخيص له باثبات القذف بسماع رأى مصلحة الصحة أو ضم ملفات خدمة المجنى عليهم فلم تجبه المحكمة الى طلبه .

« ومن حيث انه لا محل للبحث فيما اذا كان للطاعن حق اثبات القذف والتدليل عليه لأن القذف فى الدعوى الحالية لم يكن خاصاً بعمل المجنى عليهم المصلحى أى بصفتهم موظفين بل كان متعلقاً بحياتهم الخاصة أى بصفتهم أفراداً ولا يجوز قانوناً اثبات القذف فى هذه الحالة .

« ومن حيث ان القصد الجنائى فى جريمة القذف يتوفر اذا كان القاذف يعلم بأن الخبر الذى نشره يوجب عقاب المجنى عليه أو احتقاره وهذا العلم مفترض اذا كانت العبارات موضوع القذف شائنة بذاتها ومقذعة .

« ومن حيث ان عبارات الفحش والبذاءة التى صدرت من الطاعن والمبينة فى الحكم المطعون فيه ونشرها بتوزيعها فى الطرق العمومية وكتابتها على جدران المستشفى والمسجد واستيلاء الطاعن

٤٩

١٢ يونيه سنة ١٩٣٣

نية القتل . استنتاج توافرها من وقائع تنجها ، موضوعي .

المبدأ القانوني

إن توافر نية القتل أو عدم توافرها في ظرف خاص أمر متعلق بالموضوع . ومتى فصلت فيه المحكمة برأى وكان هذا الرأي لا يتجافى مع الوقائع ، فهو نهائي ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليه . فإذا استخلص الحكم توفر نية القتل لدى المتهم من استعماله آلة قاتلة (سكيناً مثلاً) وطعنه المجنى عليه الأول بها عدة طعنات في مقتل من جسمه ومحاولته مرتين طعنه بها في بطنه ثم من محاولته طعن المجنى عليه الثاني بها في رأسه ، فليس فيما استنتجته في هذا الشأن شطط ولا مجافاة للوقائع .

المحكمة

« من حيث ان حصل الطعن ان بالحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة به اذ بعد ان ذكر ان الطاعن خرج من منزله فجأة على استغاثة اخيه الذي اراد الخفير اخذه للنقطة طبق على الواقعة مواد الشروع في القتل وكان الواجب تطبيق المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات فقط لان القول بتوفر نية القتل في حالة فجائية كالتى كان بها الطاعن لا ينفي مع الحقيقة والواقع ولا مع نية المتهم . وقد بين الدفاع للمحكمة وجهة نظره في هذه النقطة ولكنها لم ترد عليه في حكمها رداً مقنعاً .

« ومن حيث ان توفر نية القتل أو عدم توفرها في ظرف خاص أمر متعلق بالموضوع ومتى فصلت فيه المحكمة برأى وكان هذا الرأي لا يتجافى مع الوقائع فهو نهائي ولا رقابة لمحكمة النقض عليه — وقد بين

يده فحدث به كسراً — ويقول الطاعن ان عدم اجابة المحكمة لهذا الطلب يعتبر اخلاً بالحق الدفاع .

« وحيث انه بالرجوع الى محضر جلسة أول مايو سنة ١٩٣٣ التى تمت فيها المرافعة لدى المحكمة الاستئنافية وجدت به العبارة الآتية من اقوال المحامى عن الطاعن « الدكتور » « سالم عبد المجيد لم يعالج المجنى عليه ابداً أى ان المجنى عليه كاذب في قوله انه « تعالج » عنده . والتمس التقرير باستحضار الدكتور المذكور لسؤاله عن ذلك »

« وحيث ان المحكمة الاستئنافية اغفلت الرد على هذا الطلب في حين انها لو كانت اجابت الدفاع وسمعت أقوال الدكتور المشار اليه فربما قرر انه لم يعالج الطاعن أو ربما قرر انه عالجه من اصابة لا تتفق مع أقوال المجنى عليه وللطاعن مصلحة كبرى في قيام مثل هذه الشهادة . وفي حين انها لو كانت رفضت هذا الطلب وبينت سبب رفضه فتكون بذلك افادت انها عنيت بهذا الدفع وفصلت فيه بما لها من الحق ولم تترك الطاعن في شك من أمره لا يدري لماذا لم تستمع المحكمة لدفاعه .

« وحيث ان قضاء محكمة النقض جرى على انه متى تقدم من احد الخصوم الى المحكمة طاب صريح بتحقيق امر معين وجب على المحكمة بحث هذا الطلب مع بيان العلة الموجبة لرفضه اذا رفضته بحيث لو اغفلت المحكمة هذا البحث ولم تشر الى الطلب في حكمها فقد اخلت بحق الدفاع وكان حكمها معيباً عيباً جوهرياً يوجب بطلانه .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن الحالى في محله ويتعين حينئذ قبوله وتقض الحكم المطعون فيه واعادة القضية لتجديد المحاكمة مع التصريح للطاعن باسترداد قيمة الكفالة .

(طعن حامد حسب التخذ النيابة رقم ١٩٨١ سنة ٣ قضائيه)

الحكم المطعون فيه وقائع الدعوى ثم انتهى الى القول بأن نية القتل متوفرة لدى الطاعن من استعماله آلة قاتلة أى سكيناً وطعنه المجنى عليه الاول بها عدة طعنات فى مقتل من جسمه ومحاولته مرتين طعنه بها فى بطنه ثم من محاولته طعن المجنى عليه الثانى بها فى رأسه . وليس فيما استنتجه الحكم فى هذا الشأن شطط ولا مجافاة للوقائع فالطعن اذن غير صديد ومتعين الرفض .
(طعن حامد سليمان ضد النيابة رقم ١٨٤٠ سنة ٢ قضائية)

٥٠

١٢ يونيو سنة ١٩٣٣

طعن بالنقض فى حكم ابتدائى عدم جوازه (المادة ٢٢٩ ت ج .)

المبدأ القانونى

رفعت الدعوى العمومية على شخص بجرمى التزوير والاستعمال ، فقضت محكمة الجنح فيها غيابياً بسقوط الدعوى العمومية فيما يتعلق بجرمة التزوير وبثبوت جريمة الاستعمال وعقاب المتهم عليها . فعارض فى هذا الحكم الغيابى ، ودفع دعوى الاستعمال بسقوطها هى أيضاً بمضى المدة ، فحكمت المحكمة الجزئية برفض هذا الدفع وحددت جلسة لنظر الموضوع . فاستأنف المتهم هذا الحكم الفرعى ، وأجل نظر موضوع المعارضة مراراً لدى المحكمة الجزئية ، وأخيراً قضت فيه تلك المحكمة برفض المعارضة وتأيد الحكم الغيابى . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم لدى محكمة النقض ، قائلاً أن محكمة الجنح الجزئية أخطأت فى إصداره من قبل أن تبت المحكمة الاستئنافية فى استئنائه الخاص بالحكم الفرعى المتعلق بدفعه بسقوط دعوى الاستعمال بمضى المدة ، وأن تعجل المحكمة الجزئية فى ذلك

من نتيجة تضارب الأحكام فى صورة ما إذا قضت المحكمة الاستئنافية بقبول دفعه الفرعى المذكور وبسقوط الدعوى بمضى المدة .

ومحكمة النقض رفضت هذا الطعن ، أولاً لأنه موجه على حكم ابتدائى صادر من محكمة أول درجة فهو غير جائز القبول عملاً بالمادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات التى لا تجيز الطعن إلا فى أحكام آخر درجة . وثانياً لأن ما يزعمه الطاعن من أن قضاء محكمة أول درجة فى المعارضة التى رفعها عن الحكم الغيابى السابق صدوره منها عليه قبل أن تفصل المحكمة الاستئنافية فى دفعه الفرعى - هو قضاء مخالف للقانون وأنه يترتب عليه تلك النتيجة التى أشار إليها - ما يزعمه من ذلك لا محل للاستماع الى قوله فيه . ومهما تكن النتائج فإن القانون لا يجيز الطعن فى أحكام أول درجة . على أن الواقع أن التضارب الذى يزعم الطاعن إمكان حصوله لا محل له إلا فى زعمه هو ، فإن الباب مفتوح أمامه فى صورة دعواه هذه للتفادى منه ، إذ ما كان عليه إلا أن يستأنف الحكم الصادر فى موضوع المعارضة بدل أن يرفع عنه طعنه هذا بطريق النقض ، ولدى المحكمة الاستئنافية يطلب ضم استئنائه المعلق أمامها الخاص بالدفع الفرعى الى استئنائه الخاص بالموضوع لتنظرهما المحكمة معاً . بل كان فى وسعه أن يعيد لدى المحكمة الاستئنافية دفعه بسقوط الدعوى العمومية عند النظر فى استئنائه الخاص بالموضوع وما كانت المحكمة الاستئنافية تتأخر فى قبوله لو ثبت لديها صحته ، فانه من الدفوع المتعلقة بالنظام العام التى تبدى لدى

محكمة الموضوع في أى وقت وبأى وجه .
وإذا كان الطاعن لم يستأنف حكم المعارضة
الذى يطعن فيه الآن بطريق النقض وكان هذا
الحكم أصبح نهائياً بالنسبة له فهو المعلوم المقصر
في حق نفسه .
المحكم .

« حيث ان وقائع هذه الدعوى تتحصل في
أن الطاعن رفعت عليه الدعوى العمومية مجرى
التزوير والاستعمال فقضت محكمة الجناح الجزئية
فيها غايياً بسقوط الدعوى العمومية فيما يتعلق
بجريمة التزوير وبثبوت جريمة الاستعمال وعقاب
المتهم عليها فعارض المتهم في هذا الحكم
الغيايى ودفع دعوى الاستعمال بسقوطها هي
أيضاً بمضى المدة فحكمت المحكمة الجزئية برفض
هذا الدفع وحددت جلسة لنظر الموضوع فاستأنف
المتهم هذا الحكم الفرعى وقد تأجل نظر موضوع
المعارضة مراراً لدى المحكمة الجزئية واخيراً
قضت فيه تلك المحكمة برفض المعارضة وتأيد
الحكم الغيايى فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم
لدى محكمة النقض قائلاً ان محكمة الجناح الجزئية
اخطأت في اصداره من قبل ان ثبتت المحكمة
الاستئنافية في استئنافه الخاص بالحكم الفرعى
المتعلق بدفعه بسقوط دعوى الاستعمال بمضى
المدة وان تعجل المحكمة الجزئية في ذلك من
نتيجة تضارب الأحكام في صورة ما اذا قضت
المحكمة الاستئنافية بقبول دفعه الفرعى المذكور
وبسقوط الدعوى بمضى المدة .

« وحيث ان الطعن موجه على حكم ابتدائي
صادر من محكمة أول درجة فهو غير جائز القبول
عملاً بالمادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات التي
لا تميز الطعن الا في احكام آخر درجة .

« وحيث ان ما يزعمه الطاعن من ان قضاء
محكمة أول درجة في المعارضة التي رفعها عن
الحكم الغيايى السابق صدوره منها عليه - ما يزعمه
من ان قضاءها ذلك قبل ان تفصل المحكمة
الاستئنافية في دفعه الفرعى هو قضاء مخالف
للقانون وانه يترتب عليه تلك النتيجة التي اشار
اليها - ما يزعمه من ذلك لا محل للاستماع الى
قوله فيه فانه مهما تكن النتائج فان القانون كما
تقدم لا يميز الطعن في احكام أول درجة . على ان
واقع الأمر ان الطاعن نفسه هو الذى يزعم من
عند نفسه بوجود المأزق الذى اشار اليه ولا مأزق
في الحقيقة بل الباب مفتوح في مثل صورة دعواه
هذه اذ ما كان عليه الا ان يستأنف الحكم الصادر
في موضوع المعارضة بدل ان يرفع عنه طعنه
هذا بطريق النقض ، ولدى المحكمة الاستئنافية
يطلب ضم استئنافه المعلق امامها الخاص
بالدف الفرعى الى استئنافه الخاص بالموضوع لتنظرهما
المحكمة معاً بل كان في وسعه ان يعيد لدى
المحكمة الاستئنافية دفعه بسقوط الدعوى العمومية
عند النظر في استئنافه الخاص بالموضوع وما كانت
المحكمة الاستئنافية تتأخر في قبوله لو ثبت لديها
صحته فانه من الدفوع المتعلقة بالنظام العام التي
تبدى لدى محكمة الموضوع في أى وقت وبأى
وجه . فاذا كان الطاعن لم يستأنف للآن حكم
المعارضة الذى يطعن فيه بطريق النقض وكان
هذا الحكم أصبح نهائياً بالنسبة له فهو المعلوم
المقصر في حق نفسه .

« وحيث انه لما تقدم يتعين التقرير بعدم جواز
الطعن .

(طعن سيد شرف ضد النيابة رقم ١٩٨٨ سنة ٣ قضائية)

٥١

٢٦ يونيه سنة ١٩٣٣

١ - تزوير . القصد الجنائي . هو علم الجاني بارتكاب الجريمة

بأركانها . واقتراؤه بنية استعمال المحرر المزور

٢ - العلم . عن عنصر الضرر في جريمة التزوير . مجرد علمه بترتب

الضرر في شأن التغيير

٣ - تزوير في أوراق رسمية . الضرر بالصالح العام . كفايته لتوفره٤ - تزوير . القصد الجنائي . البواعث على الجرائم . لا اعتداد بها

المبادئ القانونية

١ - إن القصد الجنائي في جريمة التزوير

ينحصر مبدئياً في أمرين - أولاً . علم الجاني بأنه

يرتكب الجريمة بجميع أركانها التي تتكون منها

أي إدراكه أنه يغير الحقيقة في محرر باحدى الطرق

المنصوص عليها قانوناً وإن من شأن هذا التغيير

للحقيقة لو أن المحرر استعمال أن يترتب عليه

ضرر مادي أو أدبي حال أو محتمل الوقوع يلاحق

بالأفراد أو بالصالح العام . والثاني . اقتران

هذا العلم بنية استعمال المحرر المزور فيما زور

من أجله .

٢ - إن العلم فيما يتعلق بعنصر الضرر على

الخصوص لا يشترط فيه أن يكون علماً واقعياً

بل من المتفق عليه أنه يكفي لا مكان القول بتوفر

هذا العنصر أن يكون في وسع الجاني أن يعلم أن

من شأن تغييره للحقيقة أن يترتب عليه ضرر

سواء علم ذلك فعلاً وتصور الضرر مشخفاً أمام

بصيرته أم لا . وبعبارة أدق أنه لا يقبل من

الجاني أن يعتذر بعدم إدراكه وجه الضرر

بل أن من واجبه عند مقارفته تغيير الحقيقة أن

يقلب الأمر على كل وجهه ويتروى ويستبصر

فيما قد يمكن أن يحدث من الضرر من أثر فعلته

فإن قصر في هذا الواجب فإن تقصيره لا يدفع
عنه المسؤولية

٣ - من المقرر أن الضرر بالصالح العام

متوافر في التزوير في محضر رسمي لما للاجراءات

الرسمية من حرمة ترعى

٤ - من المقرر في ركن القصد الجنائي

في جريمة التزوير أن البواعث على الجرائم

لا اعتداد بها شريفة كانت أو ممقوتة مادامت

الأركان القانونية لتلك الجرائم تكون مستوفاة

المحكمة

« حيث أن وقائع هذه الدعوى تنحصر

بحسب ما أثبتته القرار المطعون فيه في أن شفيق

سوريال فانوس ومحمد علي شبانه المتهمين الاول

والثالث - وأصلهما من مدينة فارسكور

ومقيمان ببور سعيد - اتفقا مع سكيينة محمد

عوض المغربي المتهمة الثانية على أن يؤديا لصالحها

شهادة في القضية المرفوعة منها على زوجها

ابراهيم ابراهيم زيان أمام محكمة بورسعيد

الشرعية - وبجلسة ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٢

أدى المتهم الثالث شهادته أولاً ثم تقدم المتهم

الاول لتأدية شهادته وبسؤاله عن اسمه ولقبه

أنه بصفته مسيحياً لا تقبل شهادته انتحل اسم

شخص مسلم معلوم من أهالي فارسكور وهو

محمد سالم الديب وعند الفراغ من تأدية الشهادة

تقدم وكيل الزوج معاناً للمحكمة أن هذا

الشاهد مسيحى واسمه شفيق سوريال وبسؤاله

عن ذلك بمعرفة القاضي الشرعى اعترف له

بالحقيقة - وقد أقامت النيابة العامة الدعوى

ضد هؤلاء المتهمين الثلاثة متهمه أياهم بانهم

اشتركوا بطريق الاتفاق مع الموظف الحسن

النية الشيخ معوض جامع كاتب الجلسة بمحكمة

بورسعيد الشرعية في تزوير ورقة اميرية وهي محضر جلسة القضية الشرعية رقم ٢٩٦ جزئية بورسعيد سنة ١٩٣٢ بان تقدم المتهم الاول باتفاق مع المتهمين الثانية والثالث للشهادة في القضية المذكورة وتسمى باسم محمد سالم الديب فوقت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وطلبت من قاضي الاحالة احالة القضية الى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للمواد ١٨١ و ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات — وبتاريخ ١٨ ابريل سنة ١٩٣٣ اصدر قاضي الاحالة قرارا بان لاوجه لاقامة هذه الدعوى — وبتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٣٣ قررت النيابة العامة الطعن في هذا القرار قائلة في اسباب طعنها ان مبنى القرار المذكور هو انعدام ركني الضرر والقصد الجنائي في جريمة التزوير المنسوبة للمتهمين مع ان الواقع ان هذين الركنين متوافران خلافا لما ذكره القرار « وحيث ان الطعن المذكور صحيح شكلا لتقديمه هو واسبابه في الميعاد القانوني

» وحيث ان مما تلاحظه محكمة النقض باديء ذي بدء ان القرار المطعون فيه قد بني صرف النظر عن اقامة الدعوى على المتهمين الثانية والثالث وهما سكينه محمد عوض ومحمد علي شبانه على عدم وجود دليل على اشتراكهما فعلا مع المتهم الاول في الجريمة سوى اقوال هذا المتهم الاول في حق الثالث وهي لم تتأيد في نظر القاضي وذلك فضلا عن انعدام ركن القصد الجنائي لدى كل منهما . فالقرار المطعون فيه اذن صريح بانه يخرج هذين المتهمين من التهمة لعدم ثبوتها عليهما من جهة الموضوع لامن جهة القانون فقط ومثل هذا القرار لا يطعن فيه لدى محكمة النقض بل يكون العائن فيه لدى غرفة المشورة عملا بالمادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم

الجنايات ومن أجل هذا يتعين الحكم بعدم امكان سماع الطعن فيما يتعلق بهذين المتهمين . « وحيث انه فيما يتعلق بالمتهم الاول شفيق سوريال فانوس فان قاضي الاحالة أثبت عليه في الموضوع انه انتحل فعلا اسم محمد سالم الديب وأدى فعلا شهادته بمحضر جلسة المحكمة الشرعية وهو مسم نفسه بهذا الاسم الذي هو لرجل معلوم من مدينة فارسكور التي هي أيضا أصل بلد ذلك المتهم . فالبحث في الطعن يجب أن يكون مقصورا على ما يتعلق به وحده .

» وحيث ان مبنى قرار الاحالة فيما يتعلق بهذا المتهم أن القصد الجنائي لم يتوفر لديه وقد ذكر قاضي الاحالة ما يفيد « أن القصد الجنائي في جريمة التزوير يستلزم حتما » أن يكون الجاني مع تغييره للحقيقة قد تعمد الاضرار بمصالح الحكومة أو بالافراد وأن لاوجود لهذا القصد متى انتفى تعمد الضرر بالغير وان الذي ثبت له في الدعوى هو أن هذا المتهم لم يقصد من تقدمه للشهادة متسميا باسم « محمد سالم الديب » سوى مساعدة المتهمة الثانية في نزاعها القائم مع زوجها دون أن يجول في ذهنه أي قصد سيئ أو فكرة الحاق أي ضرر بأحد ما . « وحيث ان القصد الجنائي في جريمة التزوير ينحصر مبدئيا في أمرين أولا علم الجاني بأنه يرتكب الجريمة بجميع أركانها التي تتكون منها اي ادراكه أنه يغير الحقيقة في محرر باحدى الطرق المنصوص عليها قانونا وان من شأن هذا التغيير للحقيقة لو ان المحرر استعمل أن يترتب عليه ضرر مادي أو أدنى حال أو محتمل الوقوع يلحق بالافراد أو بالصالح العام — والثاني اقتران هذا العلم بنية استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله .

وحيث ان العلم فيما يتعلق بعنصر الضرر على الخصوص لا يشترط فيه أن يكون علما واقعيا فعليا بل من المتفق عليه انه يكفي لامكان القول بتوفر هذا العنصر أن يكون في وسع الجاني أن يعلم ان من شأن تغييره لاحقيقة أن يترتب عليه ضرر سواء علم ذلك فعلا وتصور الضرر مشخصا امام بصيرته أم لا . وبعبارة أدق انه لا يقبل من الجاني أن يعتذر بعدم ادراكه وجه الضرر بل ان من واجبه عند مقارفته تغيير الحقيقة أن يقاب الأمر على كل وجوهه ويتروى ويستبصر فيما قد يمكن أن يحدث من الضرر من أثر فعلته فان قصر في هذا الواجب فان تقصيره لا يرفع عنه المسؤولية .

« وحيث ان أقل ما كان يجب على المتهم تصوره ان انتحاله اسم محمد سالم الديب قد يعرض هذا الاخير الى أن يتهم جنائيا بشهادة الزور : بل حتى اذا لم يكن المتهم تصور ذلك فانه على الأقل كان يجب أن يتصور ان انتحال هذا الاسم فيه تقويل محمد سالم الديب لما لم يقله وهو ضرر أدبي لا يستهان به . على انه بقطع النظر عن هذا الضرر الذي قد يلحق بمحمد سالم الديب فان ما ارتكبه المتهم الاول من التزوير قد حصل في محضر رسمي ومن المقرر ان الضرر بالصالح العام متوافر في مثل هذا النوع من التزوير لما للاجراءات الرسمية من حرمة ترعى

« وحيث انه مع قيام القصد الجنائي من ذات الوقائع التي ذكرها القرار فلا أهمية لما ذكر فيه من ان المتهمين لم يقصدوا الاضرار بأحد بل كان قصدهم الوحيد مساعدة المتهم الثانية فان مساعدة تلك المهمة هي الباعث على ارتكاب التزوير والبواعث على الجرائم لا اعتداد بها شريفة كانت أو ممقوتة مادامت الاركان القانونية لتلك

الجرائم تكون مستوفاة .
« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن الحالي في محله من جهة ما يتعلق منه بالمتهم الاول ويتعين اذن قبوله موضوعا
(طعن النيابة ضد شفيق سوريال وآخرين رقم ١٨٦٥ سنة ١٩٢٣)

٥٢

١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٣

تزوير في محركات . ركن الضرر . شرط حصوله في جزء من أجزاء المحرر الجهورية .

المبدأ القانوني

من المقرر أن التزوير في المحركات لا يكون مستحق العقاب إلا إذا وقع في جزء من أجزاء المحرر الجهورية فاذا وقع في جزء غير جوهري فلا عقاب عليه لانعدام الضرر في هذه الحالة المحكمة

« حيث ان ما خسر الواقعة أن المتهم قدم في شهر اكتوبر سنة ١٩٣١ لمكتب مساحة قنا عقدي بيع طالب الامر اجعتهما والتأشير عليهما بما يفيد اعتمادهما تمهيدا لتسجيلهما فلما طلب منه تقديم ما يثبت تاريخ وفاة مورث البائع الذي تلقى عنه هذا الأخير الاعيان المباعة بطريق الميراث الشرعي حسب التعليمات قدم صورة فتوغرافية لعقد بيع مسجل بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٧ تحت نمرة ٤٣٠٧ صادر عن نفس البائع في العقدين الجديدين المقدمين للمراجعة ومذكور بالبند الخامس منه أن البائع أقر « بأنه تملك العقارات المذكورة عن طريق الارث الشرعي من والده همام يونس المتوفى سنة ١٩٢٣ ، ولكن الكاتب المختص بالمراجعة لاحظ أن عبارة (المتوفى سنة ١٩٢٣) الواردة بالصورة المذكورة مكتوبة بحبر أسود وأنها تخالف في شكلها العام خط سائر

البيانات المدونة بالعقد ولما وضع يده على هذه العبارة ظهر أثر الخبر في يده فاستدل بذلك على أن هذه العبارة مزيدة على الصورة المطبوعة ومكتوبة بحبر عادي فسأل المتهم في ذلك وبعد تردد اعترف بأنه هو الذي أضاف هذه العبارة تسهيلاً لاتمام العقدين الجديدين . ثم طاب منه أن يدون هذا الاعتراف بالكتابة ففعل ولكنه عاد فأنكر اعترافه هذا أمام النيابة وأصر على الانكار أمام المحكمة .

« وحيث أنه بالاطلاع على صورة العقد التي أضيفت إليها العبارة المزورة يرى أن هذه العبارة تختلف في خطها وفي شكلها العام عن سائر عبارات العقد وأن المتهم لم يراع في هذه الاضافة اتفاق التزوير حتى يمكن أن يجوز على من أراد خدعهم به لاسيما وهم المختصون بمراجعة أمثال العقد المقدم منه فكانت النتيجة أن انكشفت حيلته وظهر تزويره بمجرد اطلاع كاتب المساحة على العقد . ومثل هذا التزوير المفضوح ليس بالتزوير الذي يمكن أن يترتب عليه ضرر . فضلاً عن أن المتهم اراد بهذه الاضافة أن يكسب العقد حجية ليست له ولا يمكن أن تستفاد منه بحال . ذلك بأن التعليمات التي كانت متبعة في أقلام المساحة وقت مراجعة أصل ذلك العقد (وقد روجع في ١٥ يولييه سنة ١٩٢٦) لم تكن تختم التحقق من تاريخ وفاة مورثي البائعين في العقود التي تكون ملقبة بالاعيان المبيعة بمقتضاها قد آلت للبائعين قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ (يراجع منشور محكمة الاستئناف المختلط المؤرخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٦ صحيفة ٢٧٦ من مجموعة القوانين والقرارات والمنشورات الخاصة بالتسجيل طبعة سنة ١٩٣٣) بل كان يكتفى بأن يذكر في العقد أن البائع تملك العقارات المبيعة

بطريق الارث من فلان المتوفى (فقط) بغير حاجة الى ذكر تاريخ الوفاة ولا الى اقتضاء تقديم شهادة رسمية من أية جهة كانت مثبتة لذلك التاريخ فما كان يمكن والحالة هذه أن ينهض العقد المراجع في تلك الظروف حجة بما يمكن بأن يرد فيه من تاريخ وفاة المورث على صحة ذلك التاريخ .

« ومن حيث أنه قد ثبت من الشهادة الرسمية التي استخرجها المتهم من محفوظات مديرية قنا بعد تقديمه العقد المتضمن للتزوير الى مكتب مساحة قنا بناء على طلب ذلك المكتب — أن همام يونس حسين مورث يونس همام يونس البائع توفي في ١٣ يناير سنة ١٩٠٢ . فالعقد المتضمن للتزوير هو من العقود التي لاتصلح حجة في اثبات تاريخ وفاة مورث البائع . والاضافة المزيدة عليه بطريق التزوير كانت في الواقع عديمة الجدوى ولم يكن في الامكان أن تزيد في قيمته شيئاً من حيث جعله صالحاً لاثبات تاريخ وفاة مورث البائع .

« ومن حيث ان من المقرر أن التزوير في المحررات لا يكون مستحق العقاب إلا إذا وقع في جزء من اجزاء المحرر الجوهرية فاذا وقع في جزء غير جوهرى فلا عقاب عليه لانعدام الضرر في هذه الحالة .

« ومن حيث أنه مما تقدم يبين أن المتهم وان كان قد ارتكب تزويراً مادياً في العقد المسجل بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٧ تحت نمرة ٤٣٠٧ إلا أن هذا التزوير غير مستكمل شرائطه القانونية لعدم توفر ركن الضرر فيه فيكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه وبراءة المتهم مما نسب اليه عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات .

(طعن النيابة ضد قلدس ميخائيل رقم ١٨٦١ سنة ٣ قضائية)
(١ - ٣)

قضاء محكمه النقض في الاموال المدنية

برياسة سعادة عبد الرحمن ابراهيم سيد احمد باشا وكيل المحكمه وحضور حضرات أصحاب العزة مراد وهبه بك ومحمد فهمى حسين بك وحامد فهمى بك وأمين أنيس باشا المستشارين

٥٣

٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٣

حكم . حكم تفسيري . اعتباره جزءاً متمماً للحكم المفسر .
سريان قواعد الطعن في الأحكام على المحكمين سواء بسواء .
حكم من المحكمه الابتدائية بتعيين حارس قضائي . حكم مفسر
له جاء على خلافه ومس قوة الشيء المحكوم فيه . الطعن فيه
بطريق النقض . لا يجوز (المادة التاسعة من قانون محكمة النقض)
المبدأ القانوني

الحكم التفسيري يعتبر جزءاً متمماً للحكم الذي
يفسره وليس حكماً مستقلاً ، فما يسرى على الحكم
المفسر من قواعد الطعن بالطرق العادية أو غير
العادية يسرى عليه سواء أكان هو قدمس الحكم
المفسر بنقص أو زيادة أو تعديل فيما قضى به
معتدياً بذلك على قوة الشيء المحكوم فيه تحت
ستار توضيح غموضه وتفصيل إبهامه أم كان
لم يمسسه بأي تغيير مكتفياً ببيان ما أبهم منه .

والحكم التفسيري الذي يزيد أو ينقص فيما
قضى به الحكم المفسر يمكن الطعن فيه بطريق
النقض من جهة أنه خالف القانون باعتدائه على
قوة الشيء المحكوم فيه إذا كان صادراً من محاكم
الاستئناف طبقاً للمادة التاسعة من قانون
النقض . وأما إذا كان الحكم المفسر صادراً من
المحكمه الابتدائية بهيئة استئنافية فإنه لا يجوز
الطعن فيه وفي الحكم التفسيري تبعاً بطريق

النقض إلا إذا كان صادراً في قضية وضع يد أو
في مسألة اختصاص لمخالفة القانون أو لخطأ في
تطبيقه أو تأويله طبقاً للمادة العاشرة من قانون
محكمه النقض . وعلى ذلك فلا يقبل الطعن في الحكم
الصادر من المحكمه الابتدائية بهيئة استئنافية
تفسيراً لحكم صادر منها بتعيين حارس قضائي
بمقولة أنه جاء على خلافه ومس قوة الشيء
المحكوم فيه .

المحكمه

« بما أن تقرير الطعن حصل في ٢٥ مارس سنة
١٩٣٣ وأعلن إلى الست أسماش نوده في ١١ إبريل
سنة ١٩٣٣ أي بعد خمسة عشر يوماً التالية
لتاريخ التقرير فيكون باطلاً طبقاً للمادة ١٧ من
قانون النقض وغير مقبول بالنسبة لها .

« وبما أن الطعن وإعلانه حصل في الميعاد
بالنسبة لعطيه بك شنوده والست روما شنوده
« وبما أن مبنى الطعن أن الحكم المفسر
الصادر من محكمه مصر الابتدائية بتاريخ ٨ فبراير
سنة ١٩٣٣ بالنسبة لما قضى به من عدم قبول
الدعوى بخصوص الطلب الخاص بإدخال الاطيان
الموقوفة ضمن ممتلكاته الحراسه باطل لانه يفصله في
هذا الطلب على هذه الصورة قد آتى مناقضاً
لحكم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١ المفسر السابق
صدوره بين الخصوم والذي قضى بشمول الحراسه
للاعيان الموضحة بصحيفة الاستئناف المؤرخه

١١ يناير سنة ١٩٣١ التي تناولت كل مازكه شنوده بنحيت من ملك ووقف وهو حكم حاز قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً ولذا يجب نقضه طبقاً لنص المادة ١١ من قانون النقض

«وبما ان عطيه بك شنوده دفع بعدم قبول الطعن لان حكم التفسير المؤرخ ٨ فبراير سنة ١٩٣٣ ما هو الا متمم للحكم المفسر الصادر في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١ ولا يمكن اعتباره حكماً مستقلاً بذاته فصل في نزاع معين بين الخصوم وكلاهما صادر من المحكمة الابتدائية بصفة استئنافية في غير وضع البد والاختصاص فالمادة ١١ من قانون النقض لا تبيح قبول النقض في هذه الحالة

«وبما أن حكم التفسير يعتبر جزءاً متمماً للحكم الاصلى المفسر وليس حكماً مستقلاً فما يسرى على الحكم المفسر من جواز الطعن فيه بالطرق العادية أو الغير عادية يسرى على الحكم المفسر فان صح استئناف الحكم الاول أو الطعن فيه بطريق النقض صح ذلك في الحكم الثاني والعكس بالعكس ، وسواء في ذلك أن يكون حكم التفسير قد مس الحكم المفسر بنقص أو زيادة أو تعديل فيما قضى به تحت ستار توضيح غموضه وتبصير ابهامه معتدلاً بذلك على قوة الشيء المحكوم فيه أو لم يمس به أى تغيير مكتفياً ببيان ما اهتم منه .

«وبما ان الحكم التفسيري الذي يز يدأ وينقص فيما قضى به الحكم المفسر يمكن الطعن فيه بطريق النقض من جهة أنه خالف القانون باعتدائه على قوة الشيء المحكوم فيه اذا كان صادراً من محاكم الاستئناف طبقاً للمادة ٩ من قانون النقض واما اذا كان الحكم لمفسر صادراً من المحكمة الابتدائية بصفة استئنافية فانه لا يجوز الطعن فيه وفي الحكم المفسر بطريق النقض الا اذا كان صادراً في قضية وضع يد أو في مسألة اختصاص لمخالفة القانون أو لخطأ في تطبيقه

أوتأويله طبقاً للمادة (١٠) من قانون النقض . «وبما ان حكم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١ صادر من المحكمة الابتدائية بتعيين حارس قضائي ولا يمكن الطعن فيه بطريق النقض لأن لم يفصل في وضع يد في أوفى مسألة اختصاص بالحكم المفسر له الصادر في ٨ فبراير سنة ١٩٣٣ المعتبر جزءاً متمماً له لا يمكن الطعن فيه بطريق النقض أيضاً.

«وبما أن التمسك بالمادة ١١ من قانون النقض في غير محله لأن تلك المادة تقضى بوجود حكمين انتهائيين ايا كانت المحكمة التي أصدرتهما . فصل أحدهما في نزاع خلافاً لحكم الآخر السابق صدوره بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به وفي هذه القضية لا يوجد الاحكام واحد وهو الحكم الصادر في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١ الذي قضى بتعيين حارس قضائي . أما حكم ٨ فبراير سنة ١٩٣٣ فهو مفسر للأول ولا يمكن اعتباره حكماً آخر غير الحكم المفسر ولوجاء على خلاف الحكم الاول ومس قوة الشيء المحكوم به .

«وبما انه مما تقدم يكون الدفع المرفوع من عطيه بك شنوده في محله والطعن غير جائز (طعن مساعد قأحد راغب بدر باشا بصفته وأخريات وحضر عنهم الاستاذ محمد صبرى أبو علم ضد عطيه بك شنوده بصفته آخرين وحضر عنهم الاستاذ عز يز مشرقى رقم ٢٤ سنة ٣ قضائية)

٥٤

٢ نوفمبر سنة ١٩٣٣

١ - موظف . تعيين تاريخ مبدأ الخدمة التي يستحق عليها

مكافأة . موضوعي .

٢ - المادة ٣٢ من قانون المعاشات . الأحوال الميئة بهالست على سبيل الحصر .

المبادئ القانونية

١ - لارقابة لمحكمة النقض على ما يحصل قاضى

الموضوع فهم الواقع فيه من الأوراق

والمستندات المقدمة من طرفي الخصومة . وإذن فتعين مبدأ الخدمة التي يستحق عليها موظف ما مكافأة عنها لا يخضع لرقابة محكمة النقض مادام هذا التعيين قد جرى على هذا الأساس .

٢ - إن المادة ٣٢ من قانون المعاشات الصادر في سنة ١٩٠٩ التي لا تعطى للموظفين المؤقتين تعويضاً أو مكافأة إلا في الأحوال المبينة بها وهي - المرض والعاهة وكبر السن - هذه المادة لم تقصد حظر إعطاء المكافأة فيما عدا هذه الأحوال وإنما هي تبيح إعطاءها في الحالات التي يصح قياسها على هذه الأحوال المبينة بها .

المحكمة

« من حيث أن مبنى طعن وزارة الاوقاف ان الشيخ عبد العزيز محمد ادعى عليها امام محكمة اسكندرية الابتدائية الأهلية انها عينته في سنة ١٩٠٤ مدرسا بمدرسة طاهر بك الاولى ثم فصلته من الخدمة بعد أن صار ناظرا لهذه المدرسة وذلك في اغسطس سنة ١٩٣١ في وقت غير لائق وبلا مسوغ وطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع له ٣٥٦ جنيها تعويضا فحكمت محكمة اسكندرية بتاريخ ٣٠ يوليو سنة ١٩٣٠ بإلزام الوزارة بأن تدفع له ١٥٦ جنيها مع المصاريف - فاستأنف الخصمان هذا الحكم ومحكمة الاستئناف ايدته بأسبابه بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٣٣ - وتزعم الوزارة ان محكمة الموضوع قد أخطأت في اعتبار الشيخ عبد العزيز محمد موظفا تابعا لها منذ سنة ١٩٠٤ وفي معاملتها اياه بمقتضى قواعد القانون المدني القاضية بإلزام رب العمل بتعويض من يفصلهم من خدمته بلا مسوغ وفي وقت غير لائق

وتدعى ان علاقتها بخصمها هي علاقة توظيف يحكمها القانون المالي وتنطبق عليها المادة ٣٢ من قانون المعاشات الصادر في سنة ١٩٠٩ التي لا تعطى للموظفين المؤقتين تعويضا أو مكافأة الا في الاحوال المبينة بها وهي المرض والعاهة وكبر السن .

« ومن حيث ان محكمة الموضوع - بعد ان استعرضت ما اتفق وما اختلف عليه الخصمان من مسائل الدعوى الواقعية والقانونية - حصات من الاوراق والمستندات المقدمة لها تحصيل موضوعها ان مجلس الاوقاف الاعلى هو الذي وافق على تعيين الشيخ عبد العزيز محمد مدرسا بمدرسة طاهر بك (سواء أكانت تلك المدرسة اصلا تابعة لجمعية العروة الوثقى ولم يكن للوزارة شأن بها الا الاشراف والاعانة او انها كانت تابعة اصلا للوزارة والحقت بالجمعية المذكورة ثم عادت للوزارة نهائيا في سنة ١٩٢١) - ثم لاحظت ان وزارة الاوقاف هي التي ارتضت معاملة خصمها بمقتضى نص المادة ٣٢ من قانون المعاشات فعرضت عليه ان تصرف له مكافأة معادله لمرتب نصف شهر من كل سنة من سني خدمته ابتداء من سنة ١٩٢١ وهو لم يقبل فعاملته تلك المحكمة بمقتضى هذه المادة بعد أن اعتبرته انه من الموظفين المؤقتين على خلاف ما كان يزعمه ووفق ما ذهبت اليه الوزارة .

« ومن حيث أن لار رقابة لمحكمة النقض على ما جاء بالحكم المطعون فيه من أن مبدأ مدة الخدمة التي يستحق عليها الشيخ عبد العزيز محمد مكافأة هو تاريخ تعيينه في ديسمبر سنة ١٩٠٤ لان تعيين هذا المبدأ هو أمر موضوعي تحصل محكمة الموضوع فهم الواقع فيه من الاوراق والمستندات المقدمة من طرفي الخصومة .

« ومن حيث ان محكمة الموضوع لم تفصل في الدعوى الا بالتطبيق لنصر المادة ٣٢ من قانون المعاشات .

« ومن حيث انه لا وجه لوزارة الاوقاف في مناقشة اصل الزامها بالمكافأة بالادعاء بأن المادة ٣٢ المتقدمة الذكر قد حصرت الاحوال التي يجوز فيها اعطاء المكافأة للموظفين المؤقتين ثم بالقول بأن انفصل بالغاء الوظيفة لا يدخل في متناول هذه الاحوال - لا وجه لها في ذلك لانها - هي نفسها - من جهة قد جاهرت كما يقول الحكم المطعون فيه - برغبتها في مكافأة موظفيها على مقتضى تلك المادة انصافاً له ورحمة به ولأن حالة تصل الشيخ عبد العزيز محمد المينة في الحكم المطعون فيه وبأوراق الدعوى هي مما يصح قياسه على الاحوال المينة بتلك المادة من جهة اخرى ولهذا لا ترى هذه المحكمة ان بالحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون فيتعين الحكم لذلك برفض الطعن .

(طعن وزارة الاوقاف ضد الشيخ عبد العزيز محمد وحضر عنه الاستاذ محمد أبو الخير رقم ٣٠ سنة ٣ قضائه)

٥٥

٢ نوفمبر سنة ١٩٣٣

استئناف . حكم برفض دفع فرعي بعدم الاختصاص . استئناف الحكم الصادر بذلك في الموضوع . عدم انسحاب هذا الاستئناف على حكم الرفض . (المادة ٣٦٣ مرافعات)

المبدأ القانوني

إذا قضت المحكمة الجزئية برفض دفع فرعي بعدم الاختصاص ثم حكمت بعد ذلك في موضوع الدعوى ثم استأنف المحكوم ضده الحكم الصادر في الموضوع فقط ثم عدل طلباته إلى طلب الحكم بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى فمن الخطأ في تطبيق القانون أن تعتبر

المحكمة الاستئنافية هذا التعديل في الطلبات بمثابة رفع استئناف عن حكم المحكمة الجزئية الصادر في مسألة الاختصاص . ووجه الخطأ أن هذا الحكم الأخير وإن صدر في مسألة فرعية فإنه ليس حكماً تحضيرياً ولا تهديداً حتى يصح اعتباره مستأنفاً تبعاً لاستئناف الحكم الصادر في الموضوع وإنما هو حكم قطعي في موضوعه ومستقل عن الحكم الصادر في موضوع الدعوى استقلالاً لا يوجب استئنافه على حدته في ميعاده وطبقاً للأوضاع القانونية المينة بالمادة ٣٦٣ من قانون المرافعات .

المحكمة

« من حيث ان الوجه الأول من وجوه الطعن مبناه حصول خطأ في تطبيق القانون لأن المحكمة الاستئنافية بحكمها المطعون فيه قضت بالغاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص محكمة كفر الدوار الجزئية بنظر الدعوى واعتبرت ان تعديل طلبات المطعون ضدهم بجلسة ٨ فبراير سنة ١٩٣٣ إلى طلب عدم اختصاص محكمة كفر الدوار هو بمثابة رفع استئناف عن حكم تلك المحكمة الصادر في مسألة الاختصاص بتاريخ ١٦ يونيو سنة ١٩٣٠ برفض الدفع الفرعي المشار اليه . ووجه الخطأ ان هذا الحكم هو حكم قطعي مستقل عن الحكم الصادر في موضوع الدعوى فكان يتعين على المطعون ضدهم لو أرادوا رفع استئناف عنه أن يرفعوه بعريضة وفقاً للقانون وان مراعاة هذا الاجراء هو من النظام العام .

« ومن حيث ان القانون يبين في المادة (٣٦٣) من قانون المرافعات طريقة رفع الاستئناف عن الاحكام فنص على ان الاستئناف يرفع بورقة تعلن بالكيفية والاضاع المقررة فيما يتعلق

٥٧

٩ نوفمبر سنة ١٩٣٣

١ - انكار الدعوى . حق المدعى عليه في ذلك . اساءة استعمال

هذا الحق . جواز الحكم على المنكر بالتعويضات .

٢ - الانكار الكيدى . معناه . (المادتان ١١٤ و ١١٥

مرافعات)

المبادئ القانونية

١ - إن الاجابة على الدعوى بانكارها هي في

الأصل حق . شروع لكل مدعى عليه يقتضى بها

إلزام خصمه باثبات مدعاه فان سعى بانكاره

في دفع الدعوى وخاب سعيه فحسبه الحكم عليه

بالمصاريف بالتطبيق لنص المادة ١١٤ من

قانون المرافعات . أما إذا أساء المدعى عليه

استعمال هذا الحق بالتأدى في الانكار أو بالتغالى

فيه أو بالتحيل به ابتغاء مضارة خصمه فان هذا

الحق ينقلب بحجة تجيز للحكمة طبقاً للمادة ١١٥

من قانون المرافعات الحكم عليه بالتعويضات

مقابل المصاريف التي تحملها خصمه . بسوء

فعله هو .

٢ - الانكار الكيدى هو حقيقة قانونية

تقوم على أركان ثلاثة أولها خروج المنكر

بانكاره عن حدوده المشروعة بقصد مضارة

خصمه وثانيها كون هذا الانكار ضاراً فعلاً

وثالثها كون الضرر الواقع قد ترتب فعلاً على

هذا الانكار وبينهما علاقة السببية . فالحكم

الذى يقضى بمسئولية خصم عن الأضرار الناشئة

عن انكاره إذا اقتصر على التقرير بصدق مزاعم

المدعى في ادعائه بأن الانكار كيدى ولم يوازن

بينها وبين دفاع المدعى عليه ولم يعن بإيراد العناصر

الواقعية والظروف الحاصلة التي يصح استخلاص

باوراق المحضرين ويلزم أن تكون الورقة مشتملة

على تاريخ الحكم المستأنف والاسباب التي بني

عليها الاستئناف وأقوال وطلبات من رفعه الخ

والا كان العمل لاغياً

« ومن حيث أنه واضح من عريضة الاستئناف

المقدمة في الدعوى ان الاستئناف كان مقصوراً

على الحكم الصادر في موضوع الدعوى ولا يمكن ان

يقال ان استئناف هذا الحكم يترتب عليه استئناف

الحكم الصادر في مسألة الاختصاص لان هذا

الحكم الاخير وازدرد في مسألة فرعية الا انه ليس حكماً

تخصيميا ولا تهديدا وانما هو حكم قطعى في موضوعه

وه مستقل عن الحكم في موضوع الدعوى استقلالا

يستلزم استئنافه على حدة في ميعاده وطبقاً للاوضاع

القانونية وعلى ذلك فان تعديل المطعون ضدهم

لطلباتهم المبينة في عريضة الاستئناف بمجلسة

٨ فبراير سنة ١٩٣٣ أمام المحكمة الاستئنافية

وطلب الحكم أصلياً بعدم اختصاص المحكمة

الجزئية بنظر الدعوى واحتياطياً الحكم برفضها

لا يمكن قانوناً ان يعد استئنافاً لحكم الاختصاص

المذكور ويكون الحكم المطعون فيه قد اخطأ

إذا اعتبر هذا التعديل في الطلبات استئنافاً للحكم

المشار اليه وقد جره هذا الخطأ الى القضاء بالغاء

الحكم المستأنف بناء على عدم اختصاص محكمة

كفر الدوار الجزئية بنظر الدعوى .

« ومن حيث أنه لذلك يكون هذا الوجه من

أوجه الطعن مقبولا ويتعين نقض الحكم المطعون

فيه ولا حاجة بعد ذلك للبحث في الوجهين الآخرين

(طعن تفتيش رى القسم الثالث ضد عبد اللطيف أفندى

أبر السعد وآخرين رقم ٣٧ سنة ٣ قضائية)

الكيدية منها بمعناها القانوني يكون حكماً معيياً متعيناً نقضه .

المحكوم

« حيث ان مبنى الطعن ان السيدة خدوجة على عبد المحسن عمه الطاعنات طلبت من محكمة مصر الابتدائية الاهلية الحكم بالزام بنات أخيها بأن يدفعن لها ٨٠٠ جنيه قيمة مصاريف واتعاب الحمامة التي اضطرت لصرفها في القضايا الكيدية والاجراءات التعسفية التي اتخذت امام المحاكم الاهلية والشرعية والمختاطة بسبب انكارهن وراثتها لمورثهن فحكمت بتاريخ ١٨ يونيو سنة ١٩٣٢ بالزامهن بأن يدفعن لها هذا المبلغ مع المصاريف والاتعاب ومحكمة استئناف مصر حكمت بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٣٣ بتعديل الحكم المستأنف وجعل المبلغ المحكوم به ٦٦٦ جنيه فقط مع المصاريف واتعاب الحمامة . وتدعى الطاعنات ان بهذين الحكمين قصورا عن بيان الاسباب التي يجب اشتغال كل منهما عايتها وان هذا القصور يستوجب قانونا نقض الحكم المطعون فيه وحالة الدعوى على المحكمة التي أصدرته لتفصل فيها من جديد .

« وحيث ان الاجابة على الدعوى بانكارها هي في الاصل حق مشروع لكل مدعى عليه يقتضى بها الزام خصمه باثبات مدعاه فان سعى بانكاره في دفع الدعوى وخاب سعيه فحسبه الحكم عليه بالمصاريف بالتطبيق لنص المادة ١١٤ من قانون المرافعات - اما اذا أساء المدعى عليه استعمال هذا الحق بالتمادي في الانكار أو بالتغالي فيه أو بالتحويل به ابتغاء مضارة خصمه فان هذا الحق ينقلب عندئذ مخبئة تميز للمحكمة الحكم عليه بالتعويضات في مقابلة المصاريف الناشئة عنه والمترتبة عليه بالتطبيق المادة ١١٥ من قانون المرافعات .

« وحيث ان الانكار الكيدى هو حقيقة قانونية تقوم على أركان ثلاثة أولها خروج المنكر بانكاره عن حدوده المشروعة بقصد مضارة خصمه - وثانيها كون هذا الانكار ضارافعلا وثالثها كون الضرر الواقع قد ترتب فعلا على هذا الانكار وبينهما علاقة السببية .

« وحيث انه لا سبيل لمحكمة النقض الى مراقبة تكيف ما حصله تاضي الموضوع من فهم الواقع في الدعوى بحكم ما جاء بالقانون تعريفا للكيد في اجراءات المرافعة (المادة ١١٥ من قانون المرافعات) الا اذا كان الحكم المطعون فيه قد غنى بإيراد العناصر الواقعية اللازمة على التفصيل الواجب قانونا بنص المادة ١٠٣ من قانون المرافعات .

« وحيث ان كلا الحكمين قد اقتصر في الواقع على التقرير بصدق مزاعم المدعى عليها في الدعوى فقد جاء بالحكم المستأنف « ان المحكمة ترى ان الضرر الذي وقع حقيقة انما كان لسبب الاجراءات التعسفية بسبب انكار صفة المدعى عايتها مما اضطرها هي وأختها الى الالتجاء الى المحاكم الاهلية والشرعية والمختاطة كما اضطرها الى التعاقد مع الاستاذ فلان لمباشرة هذه الدعاوى على حسابه الخاص مقابل دفعهن له التي جنيته عند استلام نصيبهن في التركة نهائيا وقام هذا الاستاذ بتعهده وبأشر جملة قضايا بنفسه وتوكيل آخرين بالمحاكم المختاطة وكان المدعى عليهن في مختلف هذه الادوار يحاولان تعطيل وصول حق المدعية وأخواتها اليهن أو انقاصه بقدر المستطاع ، - رجاء بالحكم الاستئنائي « ان المحكمة ترى تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به عن مسئولية المستأنفات عن الاضرار التي نشأت عن انكارهن وراثته المستأنف عليها وماتلى ذلك من اجراءات كيدية من جانب المستأنفات لعرقلة سير الدعوى حتى اضطرت المسأنف عليها وأختها الى الالتجاء الى المسيو فلان والاتفاق

معه على مبلغ التي جنيته ليتخذ ما يلزم لاثبات حقوقهن والمحافظة عليها وفي سبيل ذلك رفعت قضايا حراسة امام المحاكم المختلطة والأهلية وقضايا قسمة وتثبيت ملكية الخ ،

« وحيث ان هذه الاسباب قد شارفت الغاية من القصور والابهام وأصبحت هذه المحكمة ازاءها لاتعرف ماهي تلك القضايا المختلفة التي قامت أمام المحاكم الشرعية والأهلية والمختلطة وما كان موقف كل خصم من خصمه فيها ومن الذي أنكر صفة المدعى عليها وما هي ظروف هذا الانكار وكيف كان وهل بلغ أن يصير كيديا وما هي تلك الاجراءات التعسفية التي مرعاها المحكان بغير بيان وما إلى ذلك من جميع العناصر الواقعية التي يصح استخلاص السكيدية منها بمعناها القانوني وقد كان حقا على محكمة الموضوع ان تبين هذه الظروف المتقدمة الذكر في صورة الدعوى الحالية التي شرح الطاعنات فيها موضوعات هذه القضايا وموقفهن في كل منها وما حكم فيه منها لصالح المدعى عليها وما حكم فيه لغير صالحها وقد من بعض الاحكام الصادرة في هذه القضايا واستدلن بها على أن المدعى عليها هي التي اشتطت في الادعاء فرفعت بعضا من الدعاوى حكم برفضها وبالغت في دعاوى أخرى حكم فيها على مقتضى دفاع الطاعنات . ثم قلن أما ما نسب اليهن من انكار صفة المدعى عليها في الارث فلا وجه له لان عمتن لم تكن هي التي رفعت دعوى الارث ولم تكن خصما فيها وان من رفعتها هي امرأة أجنبية كانت أدعت الزوجية من مورثهن فانكرن دعواها معتقدات بأن والدهن قد كتب جميع أمواله ايشارهن على اخواته وان لذلك أوراقا تحت يد هذه المرأة ثم صالحن هذه المرأة الى آخر تلك التفصيلات الموضحة في المذكرات فكان على محكمة الموضوع أن

تحقق هذا الدفاع وتوازن بينه وبين ما تكون قد أبدته المدعى عليها هي الأخرى من وجوه الدفاع ثم تحصل من هذه الموازنة ما تطمئن اليه ثم تطابق حاصل فهمها في ذلك على ما جاء بالقانون من أحكام السكيدية في التقاضي ليخرج حكمها مسببا مقنعا .

« وحيث انه لذلك يتعين الحكم بقبول الطعن وتقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى والمخصوم الى محكمة استئناف مصر للحكم فيها بينهم من جديد .

(طعن السيدة فاطمة رفقى وآخرين وحضر عنهم الاستاذ عبد الكريم بك رفوف ضد السيدة خديجة على رقم ٤٧ سنة ٢ قضائية)

٥٨

٩ نوفمبر سنة ١٩٣٣

دعوى وضع اليد . وجوب قيام الحكم فيها على الحياة المادية وشروطها القانونية . اقامة الحكم على عقود الملكية وحدها . مخالفة للقانون (المادة ٢٩ مرافعات)

المبادئ القانونية

١ - إذا اختلف الطرفان في تكييف الدعوى هل هي دعوى وضع يد يجوز الطعن في الحكم الصادر فيها أمام محكمة النقض أم هي دعوى ملكية لا يجوز الطعن في الحكم الصادر فيها فلحكمة النقض أن تستظهر من صحيفة افتتاح الدعوى ومن أوراقها التكييف الصحيح لهذه الدعوى ثم تقضى بجواز الطعن في الحكم أو عدم جوازه .

٢ - يجب على المحكمة في دعاوى وضع اليد أن تحصر أسباب حكمها فيما يتعاق بالحياة المادية وتبحث شروطها القانونية هل هي متوافرة للدعى أم لا . أما إذا هي استقت أسباب حكمها

من عقود الملكية وأقامتها عليها وحدها فانها بذلك تكون قد جمعت بين دعوى الملكية ودعوى وضع اليد وخالفت بذلك نص المادة ٢٩ من قانون المرافعات وتعين نقض حكمها.

المحكمة

« حيث ان المدعى عليهما في الطعن دفعا بعدم قبوله شكلا ارتكانا على نص المادة ١٠ من قانون محكمة النقض والابرار على اعتبار أن الحكم المطعون فيه صادر من محكمة ابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية وفي دعوى لم تكن من دعاوى وضع اليد بل موضوعها تثبيت ملكية حق ارتفاق « وحيث انه بالرجوع الى العريضة الافتتاحية للدعوى المقدمة لهذه المحكمة ضمن الاوراق والمستندات تبين ان المدعين فيها وهما المطعونان ضدهما بعد أن أثبا على تاريخ حق الارتفاق المترتب لهما على منزل الطاعن بمقتضى العقد العرفي المؤرخ في ٢٨ يوليو سنة ١٩١٥ والمسجل تسجيلا كليا في ١٧ اكتوبر سنة ١٩١٥ وبعد أن تكلمنا عن الدعوى التي رفعها الطاعن عليهما بخصوص سد الشباكين اللذين أجريا فتحة في جدرانهما ارتكانا على هذا الحق وحكم بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٢٩ برفضها قالا « مانصه . الى هنا كان الطالبان يظنان ان المعلن « اليه يقف عندهما هذا الحد غير انهما فوجئا بتاريخ « ٢٢ مارس سنة ١٩٣١ بقيام المعلن اليه بسد « الشباك المفتوح بالدور الارضى دون أن يكون « هناك مبرر أو مسوغ وبعد أن حكم انتهائيا « بأحقية الطالبين في فتحه « وبما أن الطالبين الحق في أن يطلبوا الحكم « بإعادة فتح الشباك الموجود بالجبهة الشرقية « بالدور الارضى من منزلها أو الذي قام المعلن « اليه بسد في ظرف أسبوع من تاريخ النطق « بالحكم والا يقومان بها بفتحه بمصاريف »

« يرجعان بها على المعلن اليه . «
 « وبما أن هذه الدعوى تعتبر من الدعاوى «
 « التي تنظر على سبيل الاستعجال . «
 « وحيث ان تصوير الدعوى بهذه الصورة «
 للمتقدمين بها يدل دلالة واضحة على ان الدعوى في نظر رافعها هي دعوى وضع يد المقصود منها حماية الحيازة المادية للحق المدعى به وكف المنازعة فيه خصوصا وان المطعون ضدهما يدعيان ان هذا الحق قد ثبت لهما بمقتضى حكم ٤ فبراير سنة ١٩٢٩ فلم يكونا في حاجة لطلب تثبيت ملكية هذا الحق من جديد لذا يكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه والحكم بقبول الطعن شكلا لرفعه صحيحا في الميعاد عن حكم قابل له .
 « وحيث ان الطاعن بنى طعنه على عشرة أوجه قوام الثاني منها مخالفة القانون بالجمع بين دعوى الملكية ودعوى وضع اليد .
 « وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه تبين ان المحكمة بعد ان سردت الوقائع بحسب البيان الوارد في عريضة الدعوى وذكرت العقود التي تسلسلت حتى آلت الملكية الى المدعى عليهما في الطعن وبحسب الدفوع الفرعية المقدمة من الطاعن اقتضت في نهاية الاسباب على القول بأنه « يتعين الحكم للمدعين بطلباتهما الثابتة من العقود التي يتمسكان بها . «
 « وحيث ان الدعوى دعوى وضع يد كما تقدم القول فكان لزاما على المحكمة ان تحصر أسباب حكمها فيما يتعلق بالحيازة المادية وتبحث في شروطها القانونية هل هي متوافرة للمطعون ضدهما ام لا اما أسباب حكمها مستفاد من عقود الملكية وقائمة عليها وحدها فتكون المحكمة بذلك قد جمعت بين دعوى الملكية ودعوى وضع اليد مخالفة بذلك نص المادة ٢٩ من قانون المرافعات .

« وحيث انه والحالة هذه يكون الحكم المطعون فيه معيباً من هذه الناحية ويتعين نقضه بدون حاجة الى بحث باقى أوجه النقض .

(طعن الشيخ أحمد يوسف المكري وحضر عنه الاستاذ محمد فهمى عبد اللطيف ضد محمد أفندى توفيق وأخرى وحضر عنهما الاستاذ ابراهيم رياض رقم ٢١ سنة ٣ قضائية)

٥٨

١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٣

تسبب الأحكام . وجوبه (المادة ١٠٣ مرافعات)

المبدأ القانونى

ان أحكام المحاكم يجب - طبقاً للمادة ١٠٣ من قانون المرافعات - أن تكون مبنية على أسباب واضحة جلية كافية تحمل الدليل على أن القاضى بحث النزاع المطروح أمامه بمجتهاد دقيقاً مستفيضاً وأنه فيما قضى به كان مجرباً أحكام القانون حتى تتمكن محكمة النقض والابرار من القيام بواجب الاشراف على تطبيق القانون المحكم.

« حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن في شقه الثانى مبنى على وجود بطلان جوهرى في الحكم لمخالفته للمادة ١٠٣ من قانون المرافعات التى تنص على وجوب تسبب الأحكام والا كانت هذه الأحكام لاغية .

« وحيث انبالرجوع الى الحكم المطعون فيه يتبين أن محكمة الاستئناف قضت بإلغاء الحكم المستأنف والحكم للمطعون ضده بمبلغ ٢٦٧ جنيتها و٤٩٥ ما يما يبناء على انه « اتضح من فحص الاستمارات المحررة عن السلفيات المذكورة ان الذى منح فيها للخمسة الاخيرين من المستأنف عليهم ووقع متمشياً مع النرض الذى توخاه المشرع من قانون ٥٤ سنة ١٩٢٩ مجموعه مبلغ ١٤٢ جنيتها و٥٠٥ ما يما وهو ما خص عبد الله حسين ابراهيم في ثمن البذرة والسماذ وما خص الأربعة الباقين في ثمن السماذ

فقط وذلك بصفتهم زراعاً اقترضوا تلك المبالغ لحاجات الزراعة في حدر القانون ويكون لوزارة المالية الحق في تحصيل هذا المبلغ دون غيره بطريق الامتياز المقرر في المادة (٦٠١) من القانون المدنى »

« وحيث ان محكمة الاستئناف قد اقتضت الأسباب لدرجة لا يمكن معها تبين وجهة نظرها في الحكم على وزارة المالية بما قضت عليها به فقد اعتمدت جزءاً من السلفيات دون الجزء الآخر قولاً منها ان هذا الجزء الذى اعتمدته متمش مع القانون بدون أن تبين حدود هذا القانون ثم اعتمدت المبالغ التى صرفت للبذرة والسماذ لاحد المقترضين ولم تعتمد الا ثمن السماذ بالنسبة للباقيين بدون أن تبين المحكمة التى دفعتها الى هذه التفرقة وأخيراً رفضت اعتماد ما دفع نقداً لهؤلاء المقترضين بدون أن تعلق هذا الرفض هل وقع مخالفاً للقانون وما وجه المخالفة .

« وحيث ان أحكام المحاكم بناء على المادة ١٠٣ من قانون المرافعات يجب أن تكون مبنية على أسباب واضحة جلية كافية تحمل الدليل على ان القاضى بحث النزاع المطروح أمامه بمجتهاد دقيقاً مستفيضاً وأنه فيما قضى به أصاب شاكاة العدل والصواب وكان متفقاً مع القانون حتى تتمكن محكمة النقض من القيام بواجب الاشراف على تطبيق القانون .

« وحيث ان السبب الذى بنى عليه الحكم المطعون فيه مجمل وغامض لا يتحقق به ما قصده الشارع من المادة ١٠٣ المتقدم ذكرها لذا يكون الحكم معيباً ويتعين قبول هذا الوجه .

« وحيث ان هذا العيب في الحكم موجب لنقضه فلا ترى المحكمة محلاً لبحث باقى أوجه الطعن (طعن وزارة المالية ضد ورثة المرحوم الشريف عبد الله باشا وحضر عنهم الاستاذ سلاوة ميخائيل بك رقم ٤٩ سنة ٣ قضائية)

السنة الرابعة عشرة

فهرست

العدد الثالث

رقم الصفحة	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			(١) قضاء محكمة النقض والايام الجنائية
٤٤	٧٢	٢٧ مارس ١٩٣٣	ضرب أو جرح . مصاب . الكشف عليه من طبيب حكومي أو طبيب غير موظف . تقدير قيمة الكشف . موضوعي جرائم النشر . سلطة محكمة النقض في فحص العبارات وتقديرها . مطلقة ومقررة .
٤٥	٧٣	٢٤ أبريل ١٩٣٣	ضرب . التأديب المباح شرعا . حده . تجاوز هذا الحد . تعذيب (المادة ٢٠٠ فقرة ١ ع)
٤٦	٧٩	٥ يونيو سنة ١٩٣٣	١ - قذف في حق موظف . وقائع القذف . لا تتعلق بوظيفته أو بعمله المصاحي . اختصاص محكمة الجناح بالفصل فيه - ٢ - قذف في حق موظف . وقائع القذف لا تتعلق بوظيفته أو بعمله المصاحي تعلقها بحياته الخاصة . اثبات هذه الوقائع . غير جائز - ٣ - جريمة قذف . القصد الجنائي فيها . متى تتوفر ؟
٤٧	٨٠	» » » »	نقض . طلب صريح بتحقيق أمر معين . بحث هذا الطلب . وجوبه . بيان علة رفضه . اغفال ذلك . عيب .
٤٨	٨١	» » » »	نية القتل . استنتاج قوافرها من وقائع تلتجها . موضوعي .
٤٩	٨٢	١٢ » » » »	طعن بالنقض في حكم ابتدائي . عدم جوازه (المادة ٢٢٩ ت . ج)
٥٠	٨٣	» » » »	١ - تزوير . القصد الجنائي . هو علم الجاني بارتكاب الجريمة بأركانها . واقتترانه بنية استعمال المحرر المزور - ٢ - العلم عن عنصر الضرر في جريمة التزوير . مجرد علمه بترتب الضرر في شأن التغيير - ٣ - تزوير في أوراق رسمية . الضرر بالصالح العام . كفايته لتوفره - ٤ - تزوير . القصد الجنائي . البواعث على الجرائم . الاعتداد بها
٥١	٨٥	٢٦ » » » »	تزوير في محركات . ركن الضرر . شرط حصوله في جزء من أجزاء المحرر الجوهرية
٥٢	٨٧	١٣ نوفمبر ١٩٣٣	

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
(٢) قضاء محكمة النقض والابرار المدنية			
حكم . حكم تفسيري . اعتباره جزءاً متما للحكم المفسر . سريان قواعد الطعن في الاحكام على الحكمين سواء بسواء . حكم من المحكمة الابتدائية بتعيين مارس قضائي . حكم مفسر له جاء على خلافه ومس قوة الشيء المحكوم فيه . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز (المادة التاسعة من قانون محكمة النقض)	١٢٦ أكتوبر ١٩٣٣	٨٩	٥٣
١ - موظف . تعيين تاريخ مبدأ الخدمة التي يستحق عليها مكافأة . موضوعي - ٢ - المادة ٣٢ من قانون المعاشات . الاحوال الميينة بها ليست على سبيل الحصر .	٢ نوفمبر ١٩٣٣	٩٠	٥٤
استئناف . حكم برفض دفع فرعي بعدم الاختصاص . استئناف الحكم الصادر بعد ذلك في الموضوع . عدم انسحاب هذا الاستئناف على حكم الرفض . (المادة ٣٦٣ مرافعات)	» » » »	٩٢	٥٥
١ - انكار الدعوى . حق المدعى عليه في ذلك . اساءة استعمال هذا الحق . جواز الحكم على المنكر بالتعويضات ٢ - الانكار الكيدي . معناه (المادتان ١١٤ و ١١٥ مرافعات)	» » » ٩	٩٣	٥٦
دعوى وضع اليد . وجوب قيام الحكم فيها على الحياة المادية وشروطها القانونية . إقامة الحكم على عقود الماكية وحدها . مخالفته للقانون (المادة ٢٩ مرافعات)	» » » ٩	٩٥	٥٧
تسيب الاحكام . وجوبه . (المادة ١٠٣ مرافعات) .	» » » ١٦	٩٧	٥٨

القسم الثاني

قضايا محكمة الاستئناف الإلهية

٨٣

٢٧ مايو سنة ١٩٣٣

١ - حجز ما للدين لدى الغير . تقرير مافي الذمة . ميعاد تقرير

مافي الذمة

٢ - حجز ما للدين لدى الغير . التقرير غشاً وتديساً . ملزومية

المحجوز لديه . شروطها .

المبادئ القانونية

١ - ان تحديد ميعاد الثمانية أيام لتقرير مافي ذمة المحجوز لديهم أمر قد جرى به العرف أما ما جرى عليه رأى الفقهاء والقضاء فهو أن للمحجوز تحت يدهم أن يقرروا مافي ذمتهم في أية حالة كانت عليها الدعوى

٢ - الشرط الجوهرى للحكم على المحجوز لديه بالمبلغ موضوع الحجز هو قيام الدليل أولاً على مديونية المحجوز لديه وثانياً على أنه لم يقرر مافي ذمته بنية الاضرار بالحاجز

المحكمة

« من حيث إن المستأنفة قد بنت استئنافها في عريضة الاستئناف وفي مذكراتها على أن الأسباب التي أخذت بها محكمة أول درجة ليست في محالها وقالت بأن وجود حجوزات تحت يد الناظرين المستأنف عليهما الشانى والثالث لا يعفيهما من الاقرار بمافي ذمتهم طبقاً للقانون وأنه كان يجب عليهما ان يودعا استحقاق المدين المستأنف عليه الأول في خزينة المحكمة على ذمة جميع الحاجزين بما فيهم المستأنفة وقالت فيما يختص بياقي المستأنف عاينهم من الرابع الى الأخير أنهم لم

يقرروا الحقيقة اضراراً بها .

« ومن حيث ان المستأنفة هي زوجة المستأنف عليه الأول وقد استصدرت حكماً بالنفقة عليه وحجزت على استحقاقه في الوقت المستنظر عليه كل من المستأنف عليه الثانى والثالث تحت يد هذين الناظرين كما حجزت تحت يد المستأنف عليهم الآخرين بصفقتهم مستأجرين لأطيان الوقف من الناظرين السالف الذكر وحددت للمحجوز تحت يدهم ميعاد ثمانية أيام ليقرروا مافي ذمتهم

« ومن حيث ان المحكمة تلاحظ أولاً أن تحديد الميعاد السالف الذكر لتقرير مافي ذمة المحجوز لديهم أمر قد جرى به العرف فقط أما ماهو مقرر فقهاً وقضاءً فالللمحجوز تحت يدهم أن يقرروا مافي ذمتهم في أى حالة كانت عليها الدعوى « ومن حيث انه فيما يتماق بالناظرين فقد قررا سواء امام محكمة أول درجة أو امام هذه المحكمة بأن مدين المستأنفة وهو زوجها المستأنف عليه الأول كان محجوزاً على استحقاقه بعدة حجوزات كما إنه كان متنازلاً وقت توقيع الحجز تحت يدهما وقبل ذلك عن استحقاقه لمُدد مستقبله وقد تبينت المحكمة ذلك من المستندات المقدمة من الناظرين بالحفاظة رقم ٨ من ملف الدعوى الابتدائى وقد أصاب الحكم المستأنف في قوله بأن عدم الاقرار بالاستحقاق في الوقف لم يقع من الناظرين لا غشاً ولا تديساً بل لأنه قد تبين من هذه المستندات أن ذمة الناظرين لم تكن مشغولة بشئ من استحقاقه وعلى أقل الفروض

أن مركز الزوج المذكور في الاستحقاق لم يكن في استطاعتهم تحديده ولا تعيينه فضلاً عن أنه ثابت من أوراق الدعوى ومن ظروفها أن الست زكيه محمد يوسف المستأنفة كانت على علم تام بمركز زوجها ومركز استحقاقه في الوقف والحجوزات المتوقعة عليه .

« ومن حيث أن الشرط الجوهري للحكم على المحجوز لديه بالمبلغ موضوع الحجز هو قيام الدليل أولاً على مديونية المحجوز لديه . وثانياً على أنه لم يقرر ما في ذمته من نسبة الأضرار بالحاجز وكلا الشرطين لم يتوفرا في هذه الدعوى : »

« ومن حيث أنه فيما يتعلق بباقي المحجوز تحت يدهم وهم المستأجرون من الوقف فإن هؤلاء المستأجرين لم يكونوا مدينين للمستحق بل هم مدينون للوقف وعليه يكون الحجز تحت يدهم لا أثر له في مطالبته بالمبلغ المحجوز به عند عدم قيامهم بتقرير ما في ذمتهم

« ومن حيث أنه مع ما تقدم لا ترى المحكمة محلاً للبحث فيما أفاض فيه المستأنف عليهم من حيث بطلان الحجز أو عدم بطلانه للأسباب الأخرى المبينة في مذكراتهم

« ومن حيث أنه لما تقدم ولما جاء في الحكم المستأنف يكون الاستئناف في غير محله ويتعين رفضه وتأيد الحكم المشار إليه

(استئناف الست زكيه محمد يوسف وحضر عنها الاستاذ ادوار بك قصيرى ضد محمد أفندى فرج وآخرين رقم ٤٣٨ سنة ١٣٠٥ قضائية رئاسة وعضوية سعادة عبد العظيم راشد باشا ومصطفى حنفى بك وسليمان السيد سليمان بك مستشارين)

٨٤

٢٨ مايو سنة ١٩٣٣

حراسه . تروظها .

المبدأ القانونى

من المقرر قانوناً أنه ليست للمحكمة المطروح

أمامها الفصل في الحراسة باعتبار أنها تنظر في مسألة مستعجلة أن تبحث فيما إذا كان النزاع القائم بشأن الموضوع جدياً أم غير جدى لأن ذلك خارج عن ولايتها وكل ما لها أن تتأكد من أن هناك نزاعاً بين الخصوم على ملكية العين المطلوب وضعها تحت الحراسة أو على وضع اليد عليها وأن يكون هناك خطر على مصلحة أحد الخصمين من وجود العين موضوع النزاع تحت يد الخصم الآخر لا عساره في الحال أو لترجيح عساره في المستقبل

المحكمة

« من حيث أن المستأنف عليها بصفتها رفعت الدعوى الموضوعية أمام محكمة أول درجة تطلب فيها ضمن ما طلبت أن يقضى بإلغاء عقد بيع المنزل المين الحدود بصحيفة الدعوى الصادر للمستأنفة وتثبيت ملكيتها الى ٢٢ / ٥ قيراطا فيه واستندت في طلبها هذا الى أن العقد صدر من محمد أفندى عبدالله الشهير بفرحات بصفته وكيلاً عن مورثها المرحوم خليل أفندى زكى وتصدق عليه بعد وفاته فقد توفى المورث في ٩ يولييه سنة ١٩٣٠ ولم يصدق على عقد البيع الا في ١٢ منه أى ان هذا العقد صدر بعد سقوط التوكيل ل وفاة الموكل وطلبت تعيينها حارسة حتى يفصل في النزاع

« ومن حيث أن محكمة أول درجة قضت بتعيين المستأنف عليها حارسة على ٢٢ / ٥ قيراطا من المنزل موضوع النزاع .

« وحيث أن المستأنفة لم تنكر أن عقد تملكها صدر لها ممن كان وكيلاً عن المورث وبعد وفاته بثلاثة أيام وانما تقول ان هذا العقد لم يجرر الا اتاماً للصفقة فقد كان المورث حرراً للمستأنفة

٨٥

٢٨ مايو سنة ١٩٣٣

وقف . ناظر الوقف . تعدد الناظر . استقالة أحدهما . جواز

انفراد الناظر الآخر بالسير في الدواوى المرفوعة منهما .

المبدأ القانوني

من المقرر شرعاً أنه إذا كان للوقف ناظران واشترط أن لا ينفرد أحدهما بالعمل جاز لأحدهما الانفراد في الخصومة لا قراض الأمانة الضمنية من الناظر الذي لم يشترك في الخصومة ولا يغير من هذا استقالة أحد الناظرين بحجة عدم تمثيل الوقف تمثيلاً صحيحاً بأحدهما مادام أن الناظر الحالي لم يستقل برفع الدعوى التي سبق رفعها من الناظرين إذ ليس ما يمنعه من الاستمرار في مباشرتها لأن عمله في ذلك ليس عملاً انشائياً وإنما هو استمرار في إجراءات الخصومة التي وافق عليها الناظر المستقيل والتي اشترك فيها بالفعل

المحكمة

« حيث أن الحاضر عن المستأنف عليها الأولى دفع فرعياً بعدم جواز السير في هذا الاستئناف من ممدوح بك رياض بمفرده لأنه أحد ناظري الوقف وقد استقال الناظر الثاني فهو لا يمثل الوقف بمفرده وطلب إيقاف الدعوى أو تأجيلها حتى تعين المحكمة الشرعية ناظراً بدلاً من الناظر المستقيل

« ومن حيث أن المستأنف رد على هذا الدفع بقوله أن هذه الدعوى رفعها الناظران أمام محكمة أول درجة ثم استأنفا الحكم الذي صدر فيها أمام هذه المحكمة وكل ما طرأ أثناء نظر الاستئناف أن استقال الناظر الثاني وعلى ذلك فمادام أن هذا الاستئناف كان رفعه بموافقة الناظر المستقيل

عقداً ابتدائياً ببيع المنزل موضوع النزاع وأن المستأنف عليها طعنت عليه بالتزوير .

« وحيث أن المستأنفة قالت بلسان وكيلها بالجهة أن طعن المستأنف عليها بالتزوير على العقد الابتدائي الصادر من المورث غير جدي بدليل أنها سبق أن طعنت على سند صادر من المورث وقدم في دعوى أخرى وحكم بسحقه .

« وحيث أنه من المقرر قانوناً أنه ليست للمحكمة المطروح أمامها الفصل في الحراسة باعتبار أنها تنظر في مسألة مستعجلة أن تبحث فيما إذا كان النزاع القائم بشأن الموضوع جدياً أم غير جدي لأن ذلك خارج عن ولايتها وإنما كل ما لها أن تتأكد من أن هناك نزاعاً بين الخصوم على ملكية العين المطلوب وضعها تحت الحراسة أو على وضع اليد عليها . وبما أنه ثابت في هذه الدعوى أن النزاع على ملكية العين لا يزال قائماً فقد توفر بذلك الشرط الأول من شروط دعوى الحراسة » ومن حيث أن الشرط الثاني لهذه الدعوى هو أن يخشى على مصلحة أحد الخصمين من وجود

العين موضوع النزاع تحت يد الخصم الآخر لا عساره في الحال أو لترجيح إفساره في المستقبل وهذا الشرط متوفر أيضاً لأن الظاهر يدل على عسار المستأنفة فقد سألت المحكمة وكيلها أن يذكر لها ممتلكاتها فأجاب بأنه لا يعرف أنها تملك شيئاً ولذلك فمن الخطر بقاء العين تحت يدها .

« وحيث أنه لذلك تكون شروط دعوى الحراسة متوفرة في هذه الدعوى ولذلك يتعين رفض هذا الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنفة بالمصاريف

(استئناف الست وجيدة محمد محمود وحضر عنها الاستاذ عبد الحميد بك إبراهيم ضد الست زكية محمد عبد الحميد وحضر عنها الاستاذ سيد وهبي رقم ٥٤١ سنة ٥٠ قضائه - رئاسة وعضوية حضرات على حيدر حجازي بك وأحمد مختار بك والاستاذ مصطفى محمود الشوربجي - مستشارين)

فيكون الناظر الحالى أن يستمر فيه محافظة على حقوق الوقف والا فغل يد الناظر انتظارا لاقامة ناظر آخر يقوت على الوقف مصالح كثيرة .

« وحيث انه من المقرر شرعا أنه اذا كان للوقف ناظران واشترط أن لا يتفرد أحدهما في العمل دون الآخر وكما هو الحال في هذه الدعوى جاز لأحدهما الانفراد في الخصومة . لافتراض الانابة الضمنية من الناظر الذى لم يشترك في الخصومة ولا ينازع الحاضر عن المستأنف عليها الأولى في هذه القاعدة وإنما يقول ان العمل بهذه القاعدة محله أن يكون الناظران حائزين لصفة النظر فاذا استقال أحدهما أصبح الثانى منهما لا يمثل الوقف بمفرده

« وحيث ان هذا القول يكون صحيحا لو أن الناظر الحالى استقل برفع الاستئناف ولكن بما أن هذا الاستئناف رفعه الناظران فليس ما يمنع الناظر الحالى من أن يستمر في مباشرة الدعوى لأن عمله في ذلك ليس عملا انشائيا وإنما هو استمرار في اجراءات الخصومة التى وافق عليها الناظر المستقبل والتى اشترك فيها بالفعل فالانابة الضمنية التى كانت مفترضة في الحالة السابقة موجوده بالفعل في هذه الدعوى وعلى هذا فله مدوح بك رياض الحق في استمرار مباشرة هذا الاستئناف (استئناف مدوح بك رياض وآخر وحضر عنها الاستاذ محمد صبرى أبو علم ضد الست نعمت الله هانم رياض وأخرى وحضر عن الأولى الاستاذ عبد الرحمن بك البلى رقم ٤٠٢ سنة ٥٠ قضائية - بالية السابقة)

٨٦

٣١ مايو سنة ١٩٣٣

أهلية . رضا . صحيح . ارادة . تماق . سلب الارادة .
انعدام الرضا .

المبدأ القانونى

إذا ثبت أن سند دين صدر من شخص وهو

في حالة مرضية كانت حياته فيها مهددة بالخطر مما جعله يفكر في الانتحار ويحاوله مرارا ويبتجر بالفعل . فضلا عن كونه في حالة عقلية تجعله مسلوب الارادة ، فتعاقدته غير مبنية على رضا صحيح . فلا يلزم ورثته بوفاء ما تعهد به في هذا السند

المحكوم

« من حيث ان الاستئناف سبق قبوله شكلا بالحكم التمهيدى الذى اصدرته هذه المحكمة بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٣٣ بنسب الاستاذ الدكتور يوسف براده لاخذ رأيه فيما تبين بأسباب الحكم المذكور .

« وحيث انه بجملة ١٩ مارس سنة ١٩٣٣ سئل الدكتور براده الأخصائى في الامراض العصبية ومدرس هذه المادة بكلية الطب فقرر أنه دعى لزيارة المرحوم على مصطفى رفعت في ٥ اكتوبر سنة ١٩٣٠ وأنه عاده اكثر من مرة وكانت حالته حالة يأس وحزن عميق وفهم تماما أنه حاول الانتحار بشرب حمض الفينيك وكان تفكيره بطيئا بتلك في الاجابة وكل أفكاره كانت متجهة نحو حالته ويأسه ويرى أنه في مثل هذه الحالة لا يستطيع المريض أن يقوم بأعماله على الوجه السليم وأنه نصحه أن يستريح من عمله فتقدم للقومسيون الطبي وصرح له بإجازة مدة شهر وقد قرر حضرته أيضا أن المريض في مثل هذه الحالة تكون ذاكرته جيدة الا في الاشياء الطفيفة المتعلقة بالانتباه فان انتباهه ضعيف ومنحصر في شخصيته وأنه يعتقد تماما أن على افندى مصطفى في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٠ كان مريضا بقواه العقلية بالمرض المعروف بالملانكوليا ولما عرضت عليه صورة الوصية الصادرة من على افندى مصطفى

رفعت لاحظ بشأنها أنه لم يكن متقدما في السن وكان قد تزوج حديثا ويكون غريبا أن تصدر منه في التاريخ الموضوع لها وهو أول يناير سنة ١٩٣٠ وأما إذا كانت تحررت في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٠ فتكون حالته تتناسب مع ما ذكر بهذه الورقة من التفكير في الموت لأنه في هذه الورقة ما يفيد أن عنده يأسا وأنه يريد أن يفارق الحياة ومعروف أن هذا المرض يحمل المريض على أن يفكر في التخلص من الحياة وقد جاء في ورقة الوصية المذكورة « أن زوجته حرة التصرف كما تشاء مهما كانت الظروف » وهذا تعبير شخصي يأس يسلم نفسه وارا دته وانه يرجح أن على افندى مصطفى رفعت كان مريضاً مرضاً خطيراً وانه فكر في الانتحار وصمم عليه الى ان انتحر ومن ظروف الدعوى يقرر ان حياته مهددة بالخطر ومن المؤكد أن فكرة الانتحار تعاوده كثيرا.

« وحيث انه وان كان التاريخ الذي وضع لسند الدين والوصية هو أول يناير سنة ١٩٣٠ الا أن الذي يظهر لهذه المحكمة أن كل هذه الأوراق لم تصدر الا في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٠ للملاحظة التي ابداهها الخبير الاستاذ الدكتور براده ولانه جاء بالوصية أن محررها مدرس بالمدرسة الخديوية مع انه في أول يناير سنة ١٩٣٠ كان لا يزال مدرسا بمدرسة دارالعلوم ولم ينتقل الى المدرسة الخديوية إلا في ٦ سبتمبر سنة ١٩٣٠ وعلى كل حال فإن التاريخ الثابت الذي يصح التعويل عليه في سند المديونية هو ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٠ وقد تبين ماقرره الخبير الاخصائي إنه في هذا التاريخ كان على افندى مصطفى مريضاً بقواه العقلية مرضاً خطراً جعله يفكر في الانتحار وتعاوده هذه الفكرة وقد حاولها بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٣٠ ولم يفلح ثم نفذها فعلا بتاريخ ٢٥ يناير

سنة ١٩٣١

« وحيث ان اندفاع عن المستأنف عايبا طلب الاحالة على التحقيق لسؤال أطباء آخرين وزملاء على افندى مصطفى رفعت عن حالته ولا ترى هذه المحكمة إجابة هذا الطالب ا كتفاء بما ابداه الاستاذ براده وهو الطبيب الذي عالجته ومشاهد حالته مرارا وهو الاخصائي في هذه المادة أما تمسك الدافع بدقة البيانات الصادرة في سند المديونية وورقة الوصية والقول بمباشرة أعماله الى ما قبل الانتحار مباشرة فانه يفسره ماقرره الاستاذ براده أن المرض الخاص لا ينقد المصاب به قوة الذاكرة وأن أفقده قوة الارادة ومثل هذه الدقائق من الأمور لا تعول المحكمة فيها إلا على رأى رجل الفن الاخصائي وترفض طالب الاحالة على التحقيق ا كتفاء بتكوين عقيدتها من عناصر الدعوى ومستنداتها

« وحيث انه بناء على ماتقدم وأخذاً برأى الدكتور يوسف براده يكون سند الدين الذي تمسك به الست فاطمة هانم المتبنى صدر من المرحوم على افندى مصطفى وهو في حالة مرضه كانت حياته فيها مهددة بالخطر فضلا عن كونه في حالة عقلية تجعله مسلوب الارادة فتعاقده غير مبني على رضا صحيح فلا يلزم بوفاء ماتعهديه في هذا السند ويكون الحكم المستأنف على غير أساس ويتعين الغاؤه ورفض دعوى الست فاطمة هانم المتبنى وإلزامها بالمصاريف والأتعاب .

(استئناف عبد المجيد افندى عزت وحضر عنه الاستاذ محمد صبرى ابو علم عن نفسه وعن الاستاذ محمد ذفى ضد الست فاطمة هانم المتبنى وحضر عنها الاستاذ ادوار بك قصيرى رقم ٩٠، سنة ٤٩ قضائه - رئاسة وعضوية حضرات كامل بك ابراهيم وكيل المحكمة ومحمود سامى بك ومحمد توفيق حقي بك مستشارين)

٨٧

٣ يونيه سنة ١٩٣٣

تفليسة . شراء ديون الديانة . شراء العقارات المملوكة للتفليسة
 بقيمة الديون دعوى استحقاق عن الاعيان المشتراة .
 حوالة . المشتري محتال على التفليسة . ضمان الدائنين للملكية
 التأمينات . دائن أجنبي . عدم اختصاص المحاكم الاهلية
 بنظر الدعوى .

المبدأ القانوني

إذا اشترى شخص جميع ديون الديانة في
 تفليسة على أن يحل محلهم في ديونهم العقارية
 والاعتيادية وباعوا له في نظير ذلك العقارات
 المملوكة لمورثهم وجميع الموجودات فكل
 ما يتعلق بالنزاع بين المفلس ومشتري العقارات
 من منازعات في الاعيان المبيعة أو في ضمان البيع
 يكون من اختصاص المحاكم الاهلية إذا كان هذا
 النزاع قاصراً عليهما ولا يمس أى صالح أجنبي .
 أما فيما يتعلق بأمور التفليسة فالمحكمة المختطة
 هي المختصة بنظرها إذ كانت هي التي أصدرت
 الحكم بإشهار الافلاس عملاً بنص المادة ٣٤
 فقرة رابعة مرافعات .

وتعتبر علاقة مشتري الديون مع الدائنين
 علاقة محيل ومحتال لا علاقة لحلول دائن محل آخر
 لأن الحلول لا يكون إلا في الاحوال المبينة
 في المادة ١٦٢ من القانون المدني . وما دام أن
 المشتري لم يكن يده عقد يفيد قبول الدائنين
 الذين لهم تأمينات على العين المتنازع عليها إحلاله
 محلهم في هذه التأمينات كما أنه لم يكن ملزماً أصلاً
 مع المفلس بالدين أو بوفائه عنه ولا دائناً في
 لدائن آخر مقدم عليه ولم يكن في حكم من أدى
 ثمن عقار اشتراه للدائنين لأن هذه الحالة

تستلزم أن يكون شراء العين المرهونة حصل
 أولاً ثم وفي المشتري ثمن العين للرتين، والمشتري
 في هذه الدعوى اشترى أولاً ديون التفليسة على
 حسابه ولمصلحته (بقيمتها أو بأقل من قيمتها
 الحقيقية) لا لمصلحة المدين ثم اشترى بثمن هذه
 الديون أعيان التفليسة فيكون قد احتال على
 المفلس بديون التفليسة

ولما كانت المادة ٣٥١ من القانون المدني تقضي
 بأن البائع (المحيل) يضمن للمشتري (المحتال)
 الحق المبيع وقت البيع ضماناً شاملاً لوجود
 الدين وللتأمينات المتعلقة به والتي تعتبر من
 توابعه . فإذا كان من بين الديون التي اشتراها
 المشتري ديون مؤمنة برهن وكان الدائنون
 المرتهنون من الأجانب والتأمينات التي لها
 واقعة على العين المتنازع عليها . فتى رفعت
 دعوى من أحد ضد المحتال باستحقاق العين
 المرهونة كان لهذا المحتال أن يدخل المحيل ضامناً
 له في الدعوى ليثبت في وجهه صحة الرهن وأنه
 وقع على ملك مدينه لأنه ضامن لوجود الدين
 كما أنه ضامن للتأمينات المتعلقة به وعلى ذلك فلا
 تختص المحاكم الاهلية بنظر هذه الدعوى لوجود
 صالح أجنبي
 المحكمة

« حيث ان وقائع الدعوى تتناخص في أن
 المرحوم مصطفى بك محمد السادة كان قد أشهر
 إفلاسه بحكم صدر من المحكمة المختطة بتاريخ ٣
 نوفمبر سنة ١٩٢٣ ولاشأنهاء التفليسة اشترى المستأنف
 عليه الأول جميع ديون الديانة واتفق مع ورثة
 المرحوم مصطفى بك محمد السادة بعقد عرفي مؤرخ

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ على أن يحل محل الديانة في ديونهم عقارية كانت أو اعتيادية وفي نظير ذلك باعوا له عقارين مملوكين لمورثهم وجميع البضائع والمنقولات الموجودة بالمحل وقد ذكر في هذا الاتفاق أن الديون التي اشتراها المستأنف عليه الأول من الديانة بلغ مجموعها ١٤٥٤٣ جنيهًا و ٣٩٧ مليًا وقد جعل هذا المبلغ ثمنًا للعقارات والمنقولات المباعة وقد نص في هذا العقد أنه في حالة تأخير البائعين عن التوقيع على العقد الرسمي أظهروا من شأنه أن يحصل ضرر بالبيع فلم يشتري بصفته حل محل جميع مداني التفليسة أن يسير في اجراءات بيع كافة العقارات والمنقولات ملك التفليسة كماله أن يطالب من قاضي الأمور المستعجلة أن يعينه حارساً قضائياً عاينها وله هذا الحق أيضا إذا لم يتحصل البائعون على رفع التفليسة أو موافقة محكمة مصر التجارية على هذا العقد وتصرح لسنديك التفليسة بتنفيذ هذا العقد وتسليم المشتري الأعيان والمنقولات وفي ١٣ يناير سنة ١٩٢٥ تحرر العقد الرسمي بمضمون العقد الابتدائي وفي ٣٠ مايو سنة ١٩٢٥ صدر حكم من المحكمة المختلطة قضى بأن العقدين السالفي الذكر قد أنهيا حالة التفليسة وقضى بانتهاء مأمورية السنديك والزامه بتسليم موجودات التفليسة موضوع الاتفاق الحاصل بين المستأنف عليه الأول وورثة المفلس إلى المستأنف عليه الأول فعلى أساس هذه الوقائع يجب تحديد العلاقة القانونية بين المستأنف عليه الأول والديانة حتى إذا تحددت هذه العلاقة أمكن الحكم فيما إذا كان يوجد صالح أجنبي يقتضى معه الحكم بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر هذه الدعوى أم لا.

« وحيث أن العلاقة القانونية بين المستأنف عليه الأول وورثة المفلس هي علاقة بائع ومشتري فكل ما يتعاق بالنزاع بينهما في الأعيان المباعة

أو في ضمان البيع يكون من اختصاص المحاكم الأهلية إذا كان هذا النزاع قاصرا عليهما ولا يمس أى صالح أجنبي . أما فيما يتعلق بأمور التفليسة فالمحكمة المختلطة هي المختصة بنظرها لأنها هي التي أصدرت الحكم بأشهار الإفلاس عملاً بنص الفقرة الرابعة من المادة ٣٤ من قانون المرافعات » وحيث أن النزاع في هذه الدعوى لا يتعلق بأمور التفليسة فلا تكون المحاكم المختلطة مختصة من هذه الوجهة . أما والنزاع واقع في الحقيقة بين المستأنف عليه الأول والمستأنف بشأن ملكية عين من الأعيان المباعة من ورثة المفلس إلى المستأنف عليه الأول إذ أن المستأنف يدعى أن هذه العين تابعة للوقف والمستأنف عليه الأول يدعى أنها كانت مملوكة لمورث البائعين له وكانت مرهونة قبل شرائها رهناً تأمينياً لبعض الديانة الأجانب الذين اشترى ديونهم وحل محلهم في التفليسة فوجب البحث في العلاقة القانونية بين المستأنف عليه الأول والديانة الأجانب وهل هذه العلاقة تؤدي إلى ضمانه هؤلاء الأجانب أم لا.

« وحيث أنه ظهر من الأوراق أن المستأنف عليه الأول اشترى أولاً ديون جميع الديانة ثم بعد ذلك اشترى الأعيان المباعة له من ورثة المفلس في مقابل الثمن الذي اشترى به هذه الديون فتكون علاقته مع الدائنين هي علاقة محيل ومحتال لا علاقة حلول دائن محل آخر لأن الحلول لا يكون إلا في الأحوال المبينة في المادة ١٦٢ من القانون المدني وهي أن يقبل الدائن عند الأداء نقل التأمينات التي كانت له لمن دفع الدين إليه أو تنقل هذه التأمينات بحكم القانون إذا كان الدافع ملزماً بالدين مع المدين أو بوفائه عنه أو كان دائناً وفي لدائن آخر مقدم عليه بحق الامتياز أو الرهن العقاري أو أدى ثمن عقار اشتراه للدائنين

المرتبهين لذلك العقار .

« وحيث ان المستأنف عليه الأول لم يكن بيده عقد يفيد قبول الدائنين الذين لهم تأمينات على العين المتنازع عليها احلاله محلهم في هذه التأمينات كما أنه لم يكن ملزماً أصلاً مع المفاسر (بالدين) أو (قام) بوفائه منه ولا دائناً في لدائن آخره مقدم عليه فلم يبق الا الحالة الأخيرة وهي أنه أدى ثمن عقار اشتراه للدائنين وهذه الحالة لا تنطبق أيضاً على الحالة التي وجد فيها المستأنف عليه الأول لأن هذه الحالة تستلزم أن يكون شراء العين المرهونة حصل أولاً ثم يوفى المشتري ثمن العين المرتبهين وهي بخلاف حالة المستأنف عليه الأول لأنه اشترى أولاً ديون التفليسة على حسابه ولمصاحته سواء كان ذلك بقيمتها أو بأقل من قيمتها الحقيقية للمصلحة المدين ثم اشترى بضمن هذه الديون أعيان التفليسة فيكون قد احتال على المفاسر بديون التفليسة على أن التفرقة بين الحوالة بالدين والاحلال لانهية لها في موضوع الدعوى الا من حيث الوصول إلى معرفة ضمان الدائنين الذين دفعت اليهم ديونهم وهذا الضمان ظاهر في الحلول لأن التأمينات تنتقل بطبيعتها لمن دفع الدين فاذا كان التأمين واقعاً على عين غير مملوكة للمدين كان لمن دفع الدين أن يسترد من الدائن ما دفعه له من الدين ولكن في الحوالة فيه نظر وهو ما ترى المحكمة البحث فيه سيرا وراء دفاع طرفي الخصومة واستكمالاً لأوجه النقص في الحكم الابتدائي .

« وحيث ان المادة ٣٥١ من القانون المدني تقضى بأن البائع (المحيل) يضمن للمشتري (المحتال) الحق المبيع وقت البيع وقد فسر علماء القانون أن ضمانه هذا الحق يجب أن تكون شاملة ليس فقط وجود الدين بل تشمل أيضاً التأمينات

المتعلقة به والتي تعتبر من توابعه لأن التحويل لا يشمل الدين فقط ولكن يشمل الدين وتوابعه التي منها التأمينات (راجع مختصر بلانيول ص ٥١٠ نوتة ١٦٢٩ وص ٥٠٢ نوتة ١٦٠٩) .

« وحيث انه ثابت من الشهادة المقدمة من المستأنف عليه الأول عن تصرفات المفاسر أنه يوجد بنمرة ٣ قيد رهن ضد مصطفى السادة لصالح الشركة المتساوية على عمارة مقامة على أرض بخط الغورية بمبلغ ٥٦٠٠ جنيه وبنمرة ١١ قيد رهن ضد مصطفى السادة لصالح فيكتور نجار وشركاه على عمارة بالغورية وفاء لمبلغ ٩٢٣٠ جنيهاً وقد أصبح الدين الأول لمصطفى بك المليجي الذي حل محل الشركة ودفع المستأنف عليه الأول للمذكور مبلغ ٤٣٥١ جنيهاً و٦٨٥ مايلما كما أن الدين الثاني أصبح الباقي منه ٢٦٣ جنيهاً و١٤٠ مايلما دفعه المستأنف عليه الأول كما هو ظاهر من عقد التنازل المبين فيه الديون المدفوعة من المستأنف عليه الأول للديانة .

« وحيث انه لا نزاع في أن الدائنين المذكورين هما من الجانب كما أن التأمينات التي لها واقعة على العين المتنازع عليها فلا شك انه متى رفعت دعوى من أحد ضد المحتال باستحقاق العين المرهونة كان لهذا المحتال أن يدخل المحيل ضامناً له في الدعوى ليثبت في وجهه صحة الرهن وانه وقع على ملك مدينه لأنه ضامن لوجود الدين كما أنه ضامن للتأمينات المتعلقة به كما سبق بيانه .

« وحيث ان المستأنف عليه الأول لا يمكنه أن يدخل أمام المحاكم الأهلية الدائنين الأجانب الذين لهم تأمينات عقارية على العين المتنازع عليها ليدافعوا عن حقوقهم فيكون ما قضى به الحكم المستأنف من عدم اختصاص المحاكم الأهلية

بنظر الدعوى لوجود صالح أجنبي في محله ويتعين تأييده .

(استئناف شيخ العرب عبد المقصود أبو مندور بصفته وحضر عنه الاستاذ حسن فريد ضد محمد بك مصطفى عمرو حضر عنه الاستاذ محمد صبرى أبو علم وآخرين رقم ٤٤ سنة ٥٠ قضاية — رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والمنة عبد العظيم راشدي باشا رئيس المحكمة ومصطفى حنفى بك وسليمان السيد سليمان بك مستشارين)

٨٨

٦ يونيه سنة ١٩٣٣

ختم . امضاء . انكار . جوازه في حالة انكار الختم .
ختم . انكار التوقيع به مع الاعتراف بالختم . جواز الانكار .
وجوب اثبات التمسك بالورقة لصحة التوقيع بالختم .
ختم . الاعتراف به دون التوقيع . مبدأ ثبوت بالكتابة .
جواز الاحالة الى التحقيق ليثبت مقدم الورقة صحتها .

المبدأ القانوني

الختم والامضاء في الاعتبار القانوني سواء وكما يجوز انكار الامضاء يجوز انكار الختم وحكم الاثنين واحد، وليس في القانون نص يمنع من أن الانكار يشمل الختم والتوقيع به ولم يحصل خلاف إلا إذا أقر الخصم بالختم وأنكر التوقيع به على أن الرأي الراجح في هذا هو أن لا فرق بين أن تكون الورقة عليها بصمة ختم معترف به مع انكار التوقيع وبين ختم غير معترف به أصلاً لأن المعول عليه هو التوقيع نفسه. فان كان منكراً فلا مناص من اتباع طريق اثبات حصول التوقيع حتى تكون الورقة حجة . على أنه فوق ذلك فان حالة الاعتراف بالبصمة مع انكار التوقيع تشابه مبدأ الثبوت بالكتابة مما يسمح بالاحالة الى التحقيق لاتمام الاثبات بالبينة وبالقرائن وععب الاثبات على مقدم الورقة .

المحكمة

« بما أن المستأنف طلب الحكم بالطلبات المبينة بصحيفة الاستئناف مستنداً على العقد الصادر من المورث عبد الرحمن جوهر الذي تاريخه العرفي ٩ من مارس سنة ١٩٠٦ ومسجل في ٢٠ من الشهر ذاته يتضمن بيع جميع ما يملك إلى ورثته وعلى العقد العرفي المؤرخ ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٠٨

« وبما ان المستأنف عليهم يردون على دفاع المستأنف وتمسكه بالعقد الاول بأنه باطل بطلانا مطلقاً لأنه مذكور فيه بأن الثمن قد تجاوز عنه البائع واذن يكون العقد عقد هبة وأما فيما يخص العقد الثاني فقد قام الخلاف بين الخصوم اذ أن المستأنف يقول بأنه عقد بيع كامل الأركان ويريد بذلك أن يقول أنه اذا كان العقد الأول مشوباً بعيب قانوني فالعقد الثاني خال من ذلك العيب والمستأنف عليهم قد قالوا في أول الأمر أنه عقد متمم للعقد الأول ومصحيح له .

« وحيث ان العقد الأول باطل فلا يكون العقد الثاني مؤثراً على الأول ويكون بالتبع باطلا هو أيضاً .

« وبما أنه بعد هذا الطعن في العقدين من المستأنف عليهم فقد طعنوا بانكار العقد الثاني المؤرخ سنة ١٩٠٨ وقالوا بأنهم ينكرون الختم والتوقيع وهنا أيضاً قام خلاف بين الطرفين على أنه هل يجب في مثل هذه الحالة الطعن بطريق التزوير إذ أن انكار الختم معناه اصطناعه وهذه حالة من أحوال التزوير .

« وبما أنه من المعلوم أن القانون رسم طريقاً في باب تحقيق الخطوط للوصول إلى الحكم بصحة أو رد السندات الغير رسمية بأن قرر في المادة (٢٥١) مراقبات أن لكل دائن بيده ورقة من هذا

النوع أن يكلف من عليه الدين بالحضور للمحكمة حتى قبل حلول أجل الدين لأجل اعترافه بأن سند الدين بخطه أو امضائه أو ختمه كما أنه قرر لمن يطالب بدين بموجب سند أن ينكر صدور السند منه أو التوقيع عليه بامضائه أو بختمه واذن يكون الختم والأمضاء في الاعتبار القانوني سواء فكما يجوز انكار الأمضاء يجوز انكار الختم وحكم الاثنين واحد ولا شيء في القانون يمنع من أن أنكار يشمل الختم والتوقيع به ولم يحصل خلاف إلا إذا أقر الخصم بالختم وانكر التوقيع على أن الرأي الراجح في هذا هو أنه لا فرق بين أن تكون الورقة عليها بصمة ختم معترف بها مع انكار التوقيع وبين ختم غير معترف به أصلاً لأن المعول عليه هو التوقيع نفسه فإن كان منكرًا فلا مناص من اتباع طريق إثبات حصول التوقيع حتى تكون الورقة حجة يضاف إلى هذا أن حالة الاعتراف بالبصمة مع انكار التوقيع تشابه بدء الثبوت بالكتابة وهذا يسمح بالأحوال إلى التحقيق لإتمام الإثبات بالبينة والقرائن والذي يقوم بالإثبات هو مقدم الورقة

«وبما أن طريقة الإنكار التي يجوز اتباعها فيما يتعلق بالأوراق العرفية يجوز أيضاً بها أن للشخص المنكر للورقة المقدمة من خصمه لتكون حجة عليه في الدعوى أن يسلك سبيل الطعن بالتزوير بدلاً من الإنكار إذا كان واقفاً من صحة إدعائه واذن يكون في هذه الحالة الإنكار والتزوير طريقين يصح أن يتخذ المدين أحدهما فيجعل في حالة الإنكار عبء الإثبات على المتمسك بالورقة وفي حالة التزوير يتحمل هو هذا العبء» وبما أنه مما تقدم يكون طعن المستأنف عليه

بانكار الختم والتوقيع معاً مقبولا .

(استئناف الشيخ جوهري عبد الرحمن عبده وحضر عنه الاستاذ محمد توفيق حسين ضد الست زيدة محمد عثمان وآخرين وحضر عنهم الاستاذ عبد الرحمن الرافعي بك رقم ٦٠٠ سنة ٤٩ قضائه رئاسة وعضوية حضرات حسن نبيه المصري بك واحد نظيف بك ومحمد زكي علي بك مستشارين)

٨٩

٦ يونيو سنة ١٩٣٣

وصية . صحتها . معنى فاذها . حق الموصي له بالمطالبة بالملكية . استغراق التركة بالدين . لا تأثير له في دعوى الملكية المبينة على الوصية .

المبدأ القانوني

لم ينص قانون الأحوال الشخصية مطلقاً على بطلان الوصية إذا كانت التركة مستغرقة بالدين ولكنه نص على أن لا تركة إلا بعد سداد الدين، وفي هذا الحكم يستوى الوارث والموصي له كما نص من جهة أخرى على أن الوصية تخرج من التركة قبل أن تصل إليها الوارث وفي هذا تفضيل للوصية على الارث، ومتى كانت الوصية صحيحة فإنها تنفذ في مال الموصي بعد وفاته ويشترك الموصي له مع الوارث في هذا المال وليس معنى فاذ الوصية أن الموصي له يأخذ الموصي به حراً خالصاً بما رتب عليه الموصي من الدين للغير بل أن للدائن أن يستوفي حقه من التركة جميعها في وجه الموصي له والوارث اللذين يمثلان التركة المثقلة بالدين . فإذا بقي منها شيء استوفى الموصي له حقه أولاً والباقي يأخذه الوارث وإن لم يبق منها شيء كان حظ الموصي له والوارث سواء وعلى ذلك فلا محل للبحث في استغراق التركة بالدين في دعوى المطالبة بالملكية بناءً على الوصية كما أنه لا محل لهذا البحث

في دعوى المطالبة بالملكية بناء على الميراث .
وليس للوارث أن يتمسك في وجه الموصى له
باستغراق التركة بالدين لأنه لا يمثل الدائنين
وليس بهم هؤلاء أن يكون في التركة وصية
أو لا يكون
المحكمة

« حيث انه بمقتضى ايشهاد شرعى صادر بمحكمة
المطرية الشرعية في يوم ٢ من نوفمبر سنة ١٩٢٥
أوصى المرحوم مصطفى سلامة شهاب والد المستأنف
عليه الأول للاحفاده السيد و ابراهيم والسعيد
ومحمد وزكية ورهيفة لسبعة قراريط من أصل أربعة
وعشرين قيراطاً شائعة في تركته البالغ قدرها
٩ ط و ٤ ف زمام ناحية المنزلة ومنزل بالناحية
المذكورة ومنقولات وبقرتين وحماره .

« وحيث انه بعد وفاة الموصى المذكور رفعت
المستأنفة هذه الدعوى عن نفسها وبصفتها وصية
على أولادها القصر السيد و ابراهيم ومحمد وزكية
من بين الموصى لهم ضد المستأنف عليه الأول
طلبت فيها الحكم بتثبيت ملكيتها بصفتها لجميع
الموصى به على الصورة المبينة باعلان دعواها .

« وحيث ان المستأنف عليه الأول دفع الدعوى
باستغراق التركة بالدين المطلوب من الموصى لجهة
وقف المرحوم ابراهيم طوبار بمقتضى حكم نهائى
« وحيث بناء على هذا الدفع أمرت المحكمة
الابتدائية بادخال ناظرى الوقف (المستأنف
عليهما الثانى والثالث) خصمين في الدعوى ليقدما
بيانا بحساب مطلوبهما من المرحوم الموصى

« وحيث انه لما تبين للمحكمة الابتدائية أن
مطلوب جهة الوقف من تركة الموصى يزيد على قيمتها
قضت برفض دعوى المستأنفة لاستغراق التركة
بالدين .

« وحيث ان المستأنفة قد استأنفت الحكم
المذكور طالبة الغاءه والقضاء لها بطلباتها الأصلية
مع تعديل مقدار الاطيان المتروكة عن الموصى
إلى ٣ ف و ١٠ ط و ٦ ص بدلا من ٤ ف و ٩ ط
« وحيث ان المستأنفة قدمت لهذه المحكمة
اقرارا في صورة مذكرة من الناظرين يقولان
فيه بقبولها نفاذ الوصية الصادرة من الموصى
لاحفاده أولاد الست المستأنفة مع احتفاظهما بحق
تنفيذ الحكم الصادر لجهة الوقف على جميع تركة
الموصى .

« وحيث انه بعد أن حجزت القضية للحكم
لهذه الجلسة قدم الوكيل عن المستأنف عليه
الأول طلبا بفتح باب المرافعة (أولا) ليطلع على
الاقرار الصادر من الناظرين بالتزوير (ثانيا)
ليدخل دائنين آخرين للتركة خصوما في الدعوى
(ثالثا) لادخال باقى ورثة المرحوم الموصى خصوما
في الدعوى لأن المستأنفة رفعت دعواها على
أحدهم دون الباقين .

« وحيث ان المحكمة تلاحظ قبل كل شيء
ان طلب فتح باب المرافعة المقدم من وكيل
المستأنف عليه الأول لم يطلع عليه باقى الخصوم
في الدعوى كما تقضى بذلك المادة (٩٥) مرافعات
والمادة (١٥) من لائحة الاجراءات الداخلية .
« وحيث انه فضلا عن ذلك فان المحكمة لم تر
محلا لاجابة طلب فتح باب المرافعة للأسباب التى
ذكرها وكيل المستأنف عليه الأول (أولا) لأن
الاقرار المقدم من الناظرين لا قيمة له قانونا وليست
المحكمة فى حاجة الى الاستناد اليه فى حكمها
(ثانيا) لأن إدخال دائنى التركة فى هذه الدعوى
وخاصة أمام محكمة الاستئناف ليس من الأمور
اللازمة لصحة الحكم فيها (ثالثا) لأن طلب
ادخال باقى ورثة الموصى فى الدعوى كان يجب تقديمه

الى المحكمة الابتدائية ومع ذلك فان المستأنفة وحدها تتحمل نتائج قصر المحاصمة على المستأنف عليه الاول .

« وحيث أن ماذهب اليه المستأنف عليه الاول وجارته فيه المحكمة الابتدائية وهو أن استغراق التركة بالدين يمنع من الحكم للمستأنفة بالتقدير الموصى به هو قول لا يتفق مع أحكام القانون ومبنى على عدم التمييز بين انتقال الملكية بسبب الوصية كما تنتقل بالميراث وبين استيفاء الدائن حقّه من جميع التركة في مواجهة الوارث والموصى له .

« وحيث ان القانون المدني عند ما بين في المادة ٤٤ اسباب الملكية جعل الميراث والوصية كسبب واحد وتكلم عنها في فصل واحد (الفصل الثالث) الخاص بالمواريث ولم يجعل للوصية أحكاماً أخرى غير التي نص عليها في قانون الأحوال الشخصية

« وحيث ان قانون الأحوال الشخصية لم ينص مطلقاً على بطلان الوصية إذا كانت التركة مستغرقة بالدين ولكنه نص على أن لا تركة إلا بعد وفاة الدين وفي هذا الحكم يستوى الوارث والموصى له كما نص من جهة أخرى على أن الوصية تخرج من التركة قبل أن تصل إليها يد الوارث وفي هذا تفضيل للوصية على الأثر

« وحيث أنه متى كانت الوصية صحيحة فإنها تنفذ في مال الموصى بعد وفاته ويشارك الموصى له مع الوارث في هذا المال وليس معنى نفاذ الوصية أن الموصى له يأخذ الموصى به حراً خالصاً بما رتب عليه الموصى من الدين للغير بل إن للدائن أن يستوفي حقّه من التركة جميعها في وجه الموصى له والوارث اللذين يمثلان معا التركة المثقلة بالدين فإذا بقي منها شيء استوفى الموصى

له حقّه أولاً والباقي يأخذه الوارث وإن لم يبق منها شيء كان حظ الموصى له وحظ الوارث سواء . « وحيث أنه يتضح من ذلك أن لا محل مطلقاً للبحث في استغراق التركة بالدين في دعوى المطالبة بالملكية بناء على الوصية كما أنه لا محل لهذا البحث في دعوى المطالبة بالملكية بسبب الميراث « وحيث أنه فضلاً عما تقدم فليس للوارث أن يتمسك في وجه الموصى له باستغراق التركة بالدين لأنه لا يمثل الدائنين وليس مركزه قباهم أفضل من مركز الموصى له ومادام أن للدائنين حق استيفاء ديونهم من التركة قبل أن تمتد إليها يد الموصى له ويد الوارث فلا يهملهم أن يكون في التركة وصية أولاً يكون

.....
(استئناف الست حبيب مصطفى قبحه وحضر عنها الاستاذ محمد رحى ضد الامام مصطفى سلامة شهاب وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ محمود موسى رقم ٢٣٣ سنة ٥٠ قضائه — بالهيئة السابقة

٩٠

٢٤ يونيو سنة ١٩٣٣

- ١ - قوة الشيء المحكوم فيه . حكم جناني . تأثيره على المدني . حدود ذلك . تعرضه لمسائل خارجة عن الادانة والبراءة . عدم صريانه بالنسبة لها .
- ٢ - مسئولية . مسئولية وزارة المواصلات عن أعمال موظفيها . مسئولية لائقافية - لا محل للمسئولية العمومية
- ٣ - مسئولية . ضرر . خطأ . عبء الاثبات . على المدعى بحصول ضرر .
- ٤ - مسئولية . وزارة المواصلات . مزلقان . قفب الخفير المعين له . حصول حادثة . مسئولية وزارة المواصلات

المبادئ القانونية

- ١ - من المبادئ القانونية المقررة أن الحكم الجنائي لا تأثير له على المدني إلا فيما يتعلق بالجنحة وما يستلزمها من حيث اثبات الوقائع المكونة

لها أو فيها. أما إذا تعرض الحكم لوقائع خارجة عن موضوع اللجنة المطروحة أمام المحكمة ولا يستلزمها الفصل فيها من حيث الادانة أو البراءة فلا تأثير لذلك على الدعوى المدنية فإذا اتهم سائق بأنه تسبب برعوته ومخالفته للوائح في قتل شخص بأن كان سائراً بالسيارة مسرعاً وحاول اجتياز مزلقان السكة الحديد فأدركه القطار وصدم السيارة وحكمت محكمة الجنح بالبراءة وبنت حكمها على أن الخطأ لم يكن من جانب السائق وقطعت بأن المسؤولية واقعة على خفير المزلقان فإن هذا الحكم يمنع من رفع الدعوى المدنية ضد مالك السيارة فإن مسؤوليته لا تأتي إلا تبعاً لمسئولية السواق وقد حكم ببراءته ونفى الخطأ عنه. أما بالنسبة لوزارة المواصلات فإنها لم تكن ممثلة في قضية اللجنة لاهي ولا خفير المزلقان فلا يمكن أن يحتج عليها بالحكم الذي صدر فيها لأن الأحكام لا تكون حجة إلا على من يكون خصماً في الدعوى وتعرض محكمة الجنح في أسبابها إلى خطئها أو خطأ الخفير لا يلزمها بشيء.

٢- ان وزارة المواصلات تباشر عملها بواسطة رجالها وموظفيها فإذا ما حصل ضرر للغير وثبت أن هذا الضرر حصل بفعل موظفيها أثناء تأدية وظائفهم كانت مسئولة عن تعويض هذا الضرر عملاً بالمادة ١٥٢ من القانون المدني ولهذا يجب أن يكون بحث مسئولية وزارة المواصلات قاصراً على أساس هذه النظرية ولا محل للبحث في نظرية المسئولية الشيئية ولا في نظرية اخطار العمل ولا في نظرية سوء استعمال

الحق لأن المقام لا يقتضي هذا البحث
٣- ان القانون المصري صريح في جعل عبء الاثبات على الذي حصل له الضرر لا على الذي تسبب منه الضرر وقد عرف العلماء الخطأ بأن يعمل الانسان ما كان يجب عليه أن لا يعمل أو يهمل ما كان يجب عليه أن يعمل وفرقوا بين الخطأ في الأحوال التعاقدية « Contractuelles » وبين الخطأ في الأحوال اللاتعاقدية delictuelles قالوا ان الخطأ في الأحوال التعاقدية يكون بمجرد مخالفة الانسان للعمل وأما في الأحوال اللاتعاقدية فيكون عند مخالفة الانسان للقانون أو الاعتبارات الاجتماعية المستفادة من ضروريات الحياة أو عدم أخذ الاحتياطات اللازمة التي يقضى بها الحرص عند الرجل المتبصر والأمر في ذلك كله متروك لتقدير القاضي وفي كلتا الحالتين فإن المسئولية تكون عن الخطأ ولو كان خفيفاً.

٤- انه وان لم يوجد قانون يلزم وزارة المواصلات بخفارة المزلقانات إلا أن الحرص على حياة الجمهور ومنع الاخطار عنه يقتضى أخذ الاحتياطات اللازمة لمنع هذه الاخطار وقد حدا ذلك بالوزارة الى وضع خفير على المزلقان محل الحادثة مما جعل القوم في حل من الاعتياد على هذا النظام الذي وضعته المصلحة نفسها وفي حل من الاعتقاد بأمن الطريق وسلامة المرور فيه متى كان الطريق مفتوحاً وليس الخفير به كالمعتاد - فخالفه المصلحة لنظام وضعته هي وتعوده الناس من شيء للخطأ الموجب للمسئولية على أنه مع التسليم جدلاً بأن

سواق السيارة كان مخطئاً وأنه جازف بمروره بالسيارة مع عليه بقدم القطار فلا يخلى هذا مصلحة السكة الحديد من المسؤولية لأنها مخطئة أيضاً وخطأ السواق في هذه الحالة يكون فقط سبباً لتخفيف المسؤولية عنها.

المحكمة

« حيث ان وقائع الدعوى تتلخص في أنه في ٥ ابريل سنة ١٩٣١ كان سالم أحمد سالم سواق عربية عبد العزيز بك الجمال المستأنف عليه الثاني كان يقود سيارة مملوكة لسيده المذكور وكان يركب في هذه السيارة عبد الظاهر افندى الجمال وعبد الرحمن افندى نصير مورت المستأقنين وكانوا قادمين من ناحية الروضة ومتوجهين لمدينة الفيوم ولما وصلت السيارة بهم الى مزلقان السكة الحديد المسمى بمزلقان الحلافي بالقرب من مدينة الفيوم داهم السيارة فجأة القطار القادم من العدو و متوجها الى محطة الفيوم حيث كانت الساعة ٧ والدقيقة سبعة مساء فأصيب عبد الرحمن افندى نصير وتوفي بسبب هذه الاصابة وبعد أن أجرت النيابة التحقيق رفعت الدعوى العمومية أمام محكمة جنح الفيوم الجزئية ضد سائق السيارة واتهمته بأنه تسبب في قتل عبد الرحمن افندى نصير برعوته وعدم مراعاته اللوائح بان كان سائق بالسيارة مسرعاً وقد حاول اجتياز مزلقان السكة الحديد فأدركه القطار و صدم العرب - فحكمت المحكمة في ٥ اكتوبر سنة ١٩٣١ ببراءة السواق من هذه التهمة وبنت حكم البراءة على أن الخطأ لم يكن من جانب السواق وقطعت بان المسؤولية واقعة على خفير المزلقان وقد تأيد هذا الحكم من محكمة بنى سويف المنعقدة بهيئة استئنافية بتاريخ ٢٩ فبراير سنة ١٩٣٢ فرغ المستأقنون هذه الدعوى ضد المستأنف عليهما أمام محكمة مصر

الابتدائية الاهلية يطالبونهما بمبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض الاول من باب أصلى والثانى من باب الاحتياط فحكمت محكمة مصر الابتدائية بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٣٣ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأنها من اختصاص القاضى الجزئى وقد التى هذا الحكم من محكمة استئناف مصر بتاريخ ٢٢ ابريل سنة ١٩٣٣ لأن هذا الدفع قد سقط الحق في ابدائه ورأت نظر الدعوى من جهة الموضوع بما لها من حق التصدى المنوح لها قانوناً بناء على طاب الخصوم لأن الدعوى صالحة للحكم

« وحيث ان المستأقنين يبنون دعواهم في مسؤولية وزارة المواصلات على الحكم الصادر من محكمة الجنح الذى قضى ببراءة السواق ونفى المسؤولية عنه وألقاها على طاق وزارة المواصلات ويقولون ان هذا الحكم يحوز قوة الشيء المحكوم به بالنسبة لما أثبتته من خطأ خفير المزلقان ووزارة المواصلات ترد على ذلك بان ما اشار اليه حكم الجنح في أسبابه بالنسبة لخفير المزلقان محل الحادثة أو بالنسبة لخفارة المزلقانات بوجه عام ليس بحجة لاعلى الخفير ولا عليها لانهما لم يكونا ممثلين في الدعوى الذى صدر فيها هذا الحكم ولم يكن الامر فيه محل بحث أو تمحيص وتقول من أجل ذلك انهما في حل من أن تبدي دفاعها كاملاً سواء من ناحيته القانونية أو الموضوعية والمستأنف عليه الثانى يتمسك بهذا الحكم ويقول انه وقد نفي الخطأ عن السواق الذى هو تابعه فتبنى عنه تبعاً للمسؤولية فوجب البحث قبل الخوض في موضوع الدعوى في قيمة الحكم الصادر من محكمة الجنح وتأثيره على الدعوى المدنية سواء بالنسبة لعبد العزيز بك الجمال أو بالنسبة لوزارة المواصلات

وحيث أنه بالنسبة لعبد العزيز بك الجلال فان حكم الجنج يمنع من رفع الدعوى المدنية ضده وان مسئولية لا تأتي الا تبعا لمسئولية السواق وقد حكم ببراءة السواق ونفى الخطأ عنه فتنتفى تبعا لذلك مسئولية سيده — واما بالنسبة لوزارة المواصلات فلها لم تكن ممثلة في قضية الجنحة لا هي ولا خفير المزلقان محل الحادثة فلا يمكن أن يحتج عليها بالحكم الذي صدر فيها لان الاحكام لا تكون حجة إلا على يكون من خصما في الدعوى وتعرض محكمة الجنج في أسباب حكمها الى خطأ الخفير أو خطئها لا يلزمها بشيء لأن المبادئ القانونية تقضى أن الحكم الجنائي لا تأثير له على المدني الا فيما يتعلق بالجنحة وما يستلزمها من حيث اثبات الوقائع المكونة لها أو نفيها — أما اذا تعرض الحكم لوقائع خارجة عن موضوع الجنحة المطروحة أمام المحكمة ولا يستلزمها الفصل فيها من حيث الادانة أو البراءة فلا تأثير لذلك على الدعوى المدنية

« وحيث انه من ذلك تكون وزارة المواصلات في حل من مناقشة المشتأقين ونفى كل مسئولية عنها وعن خفير المزلقان وهو ما يجب الفصل فيه

« وحيث انه لأجل معرفة ما اذا كانت وزارة المواصلات مسئولة عن هذا الحادث أم لا يجب تعرف قواعد القانون المصري في المسئولية ثم تطبيق هذه القواعد على الوقائع الثابتة في الاوراق

« وحيث ان المادة ١٥١ من القانون المدني تكلمت في الفقرة الأولى منها على المسئولية الناشئة من فعل الانسان نفسه والفقرة الثانية تكلمت عن مسئولية الانسان عن عمل الأشخاص

الذين تحت رعايته — والمادة ١٥٢ تكلمت عن مسئولية السيد عن أعمال خدمته متى كان الفعل وقع منهم في حالة تأدية وظائفهم والمادة ١٥٣ تكلمت عن مسئولية مالك الحيوان

« وحيث ان الواقعة التي نحن بصددھا لا يتصور أن تكون المسئولية فيها ناشئة عن فعل وزارة المواصلات بالذات لانها وهي شخص أدبي لا تبشر العمل بنفسها وانما تبشره بواسطة رجالها وموظفيها فاذا ما حصل ضرر للغير وثبت أن هذا الضرر حصل بفعل موظفيها أثناء تأدية وظائفهم كانت مسئولة عن تعويض هذا الضرر عملا بالمادة ١٥٢ من القانون المدني ولهذا يجب أن يكون البحث قاصرا على مسئولية وزارة المواصلات على أساس هذه النظرية ولا محل للسير مع الخصوم في بحث نظرية المسئولية الشيئية ولا في نظرية أخطار العمل ولا في نظرية سوء استعمال الحق لأن المقام لا يقتضى هذا البحث

« وحيث انه لا خلاف في ان أساس المسئولية المدنية هو الخطأ أو الإهمال أو التقصير وانما الخلاف هو في من يقع عليه عبء الاثبات بما لا محل للخوض فيه ايضا لان القانون المصري صريح في جعل عبء الاثبات على الذي حصل له الضرر لا على الذي تسبب منه الضرر

« وحيث ان علماء القانون عرفوا الخطأ بأن يعمل الانسان ما كان يجب عليه أن لا يعمله أو يهمل ما كان يجب عليه أن يعمله وفرقوا بين الخطأ في الاحوال التعاقدية « contractuelles » وبين الخطأ في الاحوال اللاتعاقدية « délictuelles » وقالوا أن الخطأ في الاحوال التعاقدية يكون بمجرد مخالفة الانسان للعمل وأما في الاحوال اللاتعاقدية فيكون عند مخالفة الانسان للقانون أو الاعتبارات الاجتماعية المستفادة من ضروريات الحياة أو

عدم أخذ الاحتياطات اللازمة التي يقضى بها الحرص عند الرجل المتبصر والأمر في ذلك كله متروك لتقدير القاضي وفي كلتا الحالتين فإن المسؤولية تكون عن الخطأ ولو كان خفيفا .

« وحيث أن وزارة المواصلات تدفع الدعوى بأنه لا يوجد قانون يلزمها بخفارة المزلقانات وما تفعله من ذلك هو اجراء راعت به من نفسها مصلحة الجمهور وخدمته وبالعكس واجب على الافراد الاحتياط والحذر عند اجتياز المزلقانات وهذا الواجب مستمد من المادة ١٦ من القرار الصادر في ٤ مارس سنة ١٩٢٦ وقالت انه لا يوجد أى دليل يدل على أن ميعاد خفير المزلقان يجب أن يمتد الى ما بعد غروب الشمس بساعة وبالعكس ان التعليمات تحدد ميعاد انصرافه في الغروب وأن امتداد ميعاد خفيرى مزلقانى العدو والمصلوب الى ما بعد الغروب لا يحتم امتداد خفارة المزلقان محل الحادثة وان انصراف الخفير قبل الميعاد لا يغير من الأمر شيئا لأن عملها هذا ليس بواجب وانما تقوم به تبرعا منها ثم أن انصراف الخفير ليس له أثر في وقوع الحادثة لأن السواق يعلم بمرور القطار فجازف باختراق المزلقان مع علمه بقدوم القطار على أن المصلحة قد احتاطت للأمر ووضعت على المزلقان علامتين تقيدان لمنع المرور وقت اقتراب القطار .

« وحيث أنه ثبت من التحقيقات أن مزلقان الحلافى محل الحادثة وهو من المزلقانات المحفورة أسوة بمزلقانى العدو والمصلوب وله خفير معين وأن هذا الخفير ترك المزلقان قبل ميعاد انصرافه المقرر وبعد الغروب بساعة فترتب على ذلك حصول الحادثة لأن الغروب في يوم الحادثة كان الساعة السادسة والدقيقة ستة عشر مساء والحادثة حصلت الساعة سبعة والدقيقة سبعة حيث ثبت من شهادة خفيرى مزلقان العدو والمصلوب أن التعليمات تقضى بأن ميعاد خفارة مزلقانيهما

يتمد الى ما بعد الغروب بساعة وثبت من شهادة خفير مزلقان الحلافى نفسه ومن شهادة حسن عبدالله خفير عزبة الزملوطى ومحمد توفيق شيخ العزبة أن خفير مزلقان الحلافى انصرف قبل ميعاد مجيء القطار فلا شك أن انصراف خفير المزلقان قبل ميعاد مرور القطار كان سببا مباشرا لحصول الحادثة لأنه جعل السواق يعتقد أن الطريق خلو من المرور ومباح فمر بالسيارة على هذا الاعتقاد ومما زاد اعتقاده في ذلك عدم وجود نور في مقدمة القاطرة ولا اطلاق سواق الوابور صفارته عند اقترابه من المزلقان محل الحادثة كما ثبت ذلك من التحقيقات .

« وحيث أنه وان لم يوجد قانون يلزم وزارة المواصلات بخفارة المزلقانات الا أن الحرص على حياة الجمهور ومنع الاخطار عنه يقتضى أخذ الاحتياطات اللازمة لمنع هذه الاخطار وقد حدا ذلك بالوزارة الى وضع خفير على المزلقان محل الحادثة مما جعل القوم في حل من الاعتياد على هذا النظام الذى وضعته المصلحة نفسها وفي حل من الاعتقاد بأمن الطريق وسلامة المرور فيه متى كان الطريق مفتوحا وليس الخفير به كالمعتاد — فمخالفة المصلحة لنظام وضعته هى وتعوده الناس من شىء للخطأ الموجب للمسئولية على أنه مع التسليم جدلا بأن سواق السيارة كان مخطئا وأنه جازف بمروره بالسيارة مع علمه بقدوم القطار فلا يخفى هذا مصلحة السكة الحديد من المسئولية لأنها مخطئة أيضا وخطأ السواق في هذه الحالة يكون فقط سبيلا لتخفيف المسئولية عنها .

« وحيث أنه من كل ذلك ومن أجل أن الحكومة منحت لورثة المتوفى معاشا بصفة استثنائية مراعاة لمصلحة هؤلاء الورثة ترى المحكمة الاكتفاء بتقدير التعويض بمبلغ الف جنيه .

(استئناف محمد بك عبد الفتاح نصير وآخرين وحضر عنهم الاستاذ احمد رشدى ضد وزارة المواصلات وآخر وحضر عنه الاستاذ على نجيب رقم ٥٠١ سنة ١٣٥٠ قضائية برئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعزة عبد العظيم راشد باشا رئيس المحكمة ومصطفى حنفى بك وسليمان السيد سليمان بك مستشارين)

قضاة المحاكم الكلية

٩١

محكمة مصر الكلية الأهلية

٥ يناير سنة ١٩٣١

تحرير . على عدم دفع ضرائب الاطيان واجور الخمر -

انطباقه على المادة ١٥٤ . ضرورة توفر ركني العلانية

وبسوء القصد

المبدأ القانوني

يؤخذ من عبارة المادة ١٥٤ من قانون العقوبات المعدلة والتي استعيرت من نص المادة السادسة من القانون الفرنسي الصادر في سنة ١٨١٩ والتي ألغيت بقانون الصحافة الصادر في سنة ١٨٨١ - أن الشارع المصري ترك النص على اطلاقه ولم يقصر ذلك على القوانين الجنائية بل أوجب احترام جميع القوانين - lois - على السوا مدنية كانت أو إدارية أو جنائية وأخرج منها اللوائح والأوامر الإدارية إلا ما كان منها تنفيذاً لقانون إذ في هذه الحالة تعتبر مخالفتها في الواقع مخالفة للقانون ذاته .

وتقرير الضرائب وجباية الأموال تعتبر مخالفتها كذلك . ولا بد لتوفر التحريض فيها على عدم الانقياد لدفعها ان يقع ذلك علناً وبسوء قصد

المحكمة

فيما يتعلق بالموضوع

أولاً - عن التهمة الأولى

« من حيث انه تبين من شهادة الشهود الذين

سمعوا أمام محكمة أول درجة ومن أقوال المتهم أن المتهم أخذ في تلاوة نشرة على جمهور المصلين بمسجد منيل شريحة بالجيزة وذكر في ختامها عبارة يحض بها الاهلين على الامتناع عن سداد الاموال الاميرية

« وحيث ان المادة ١٥٤ عقوبات مستمدة من المادة السادسة من قانون الصحافة الفرنسي الصادر في ١٧ مايو سنة ١٨١٩ وقد ألغيت هذه الجريمة بقانون الصحافة الصادر في سنة ١٨٨١ الذي قضى على جميع الجرائم المبهمة التي قد تعتبر من جرائم الرأي وقد تدرع الشارع الفرنسي في تعليل وجهة نظره في إلغاء هذه الجريمة بان عدم الانقياد للقوانين انما هو أمر ساي لا عقاب عليه قانوناً في ذاته الا متى نشأت عنه جريمة معينة ولا أنه لا يجوز معاقبة المحرض على أمر لا عقاب فيه على الفاعل الاصل « راجع كتاب لبواتقان على الصحافة الجزء الاول صحيفة ٣٩٧ وما بعدها بند ٣٧٥ » « وحيث ان الشارع المصري استدرك خطورة ترك الهيئة الاجتماعية دون حماية من التطرف في الآراء ولم ير بدا من أن يستعير نص المادة السادسة من القانون الفرنسي لسنة ١٨١٩ التي تقضى بمعاقة من يرتكب جريمة التحريض على عدم الانقياد للقوانين

« وحيث انه يؤخذ من عبارة المادة ١٥٤ عقوبات أن الشارع المصري ترك النص على اطلاقه وقضى بمعاقة التحريض على عدم الانقياد للقوانين بصفة عامة ولم يقصر ذلك على القوانين الجنائية بل أوجب احترام جميع القوانين « lois » (٢-٣)

على السواء مدنية كانت أو ادارية او جنائية واخرج منها اللوائح والاوامر الادارية الا ما كان منها تنفيذاً للقانون اذ في هذه الحالة تعتبر مخالفتها في الواقع مخالفة للقانون في ذاته (راجع مؤلف عبد اللطيف بك محمد في التشريع السياسي الجزء الثالث صحيفة ٩٢٩ ومايها بند ٦٦٨)

« وحيث انه وان كانت الاوامر العالية الخاصة بتقرير الضرائب وجباية الأموال ليس لها أصلاً قوة القانون وسابقة على الأمر الملكي الصادر في ٢٩ ابريل سنة ٩٢٣ بوضع دستور للبلاد المصرية الا انه قد نص بالمادة ١٣٤ منه على عدم جواز انشاء ضريبة أو تعديلها أو إلغائها الا بقانون واعقبها بالمادة ١٦٧ التي نصت على أن كل ماقدرته القوانين والمراسيم والاوامر واللوائح والقرارات من الاحكام وكل ماسن أو اتخذ من قبل من الاعمال والاجراءات طبقاً للاصول والاضاع المتبعة يبقى نافذاً

« وحيث انه يستنتج من مدلول المادتين ١٣٤ و ١٦٧ السابقتين ان الاوامر العاليه الخاصة بالضرائب وان كانت سابقة على دستور سنة ٩٢٣ الا أنه صيغها بصيغة القانون فتبقى نافذة وتظل تنتج آثارها غير منقطعة الحكم في الماضي وتكون مخالفتها مخالفة للقانون (راجع مؤلف الاستاذ أحمد بك أمين في شرح قانون العقوبات صحيفة ١٠٦) « وحيث انه لتوافر هذه الجريمة يشترط استكمال اركان ثلاثة - أولاً - التحريض على عدم الانقياد للقوانين - ثانياً - أن يقع ذلك بطريق العلانية الواردة بالمادة ١٤٨ عقوبات - ثالثاً - الركن الادبي وهو سوء القصد

« وحيث انه يظهر مما سلف توفر الركنين الاولين وليس للمتهم أن يحتج بحسن نيته اذ أن مجرد التحريض على عدم دفع الضرائب تحريضاً

مباشراً يتفق معه حسن القصد وبذلك تكون جميع أركان التهمة متوفرة قبل المتهم ويكون الحكم المستأنف في محله بالنسبة للادانة وثبوتها

« وحيث انه يؤخذ من اقوال المتهم في الجلسة أنه من السذج البسطاء الذين لم ينالوا قسطاً يذكر من العلم لان سنى تحصيله لم تزد على سنوات ثلاث قضاهها بمعهد الأزهر فليس لقوله وعباراته أدنى تأثير أو نتيجة كما أن صحيفة سوابقه بيضاء ولم يسبق له ارتكاب أية جريمة وترى المحكمة تعديل العقوبة

(قضية النيابة ضد زياد أحمد الما جدى رقم ١٨٢٨٤ سنة ١٩٣٠ م - رئاسة عضوية حضرات سليم بك زكى والقاضين محمد توفيق رضوان بك و ابراهيم يحيى بك وحضور حضرة عبد الرحمن أفندى أحد يوسف ممثل النيابة)

٩٢

محكمة أسبوط الكلية الاهلية

أول ديسمبر سنة ١٩٣٢

اختصاص . دعوى شخصية . طلب دين . حبس العين المرهونة .

تابع له .

المبدأ القانوني

الدعوى المرفوعة بطلب دين وحبس العين المرهونة تأميناً له هي دعوى شخصية لاعينية لأن طلب الدين هو الطلب الاصلى وحق الحبس طلب تبعي ولا نزاع في الحق العيني في ذاته ولا يصح التمسك بأنه ربما احتاج الأمر للانتقال الى العين المرهونة لتقدير ريعها لاجراء عملية الاستهلاك لأن مثل هذا الانتقال قد يلزم في قضايا الريع وقضايا الاجار وقد تقرر علماً وعملاً أن العبرة بالطلب الاصلى ولا عبرة بأصل التعهد أو نتيجة الدعوى وما دام الدائن يريد الوصول الى دينه لا يهم كون طلبه سببياً أو نتيجة تقرير حق عيني .

المقدمة

« حيث ان المدعى عاينها دفعت بعدم اختصاص هذه المحكمة لأنها مقيمة بالقاهرة وأعانت فيها والدعوى شخصية لأنها مرفوعة بطلب دين وحبس العين المرهونة تأميناً لهذا الدين ، ورد على ذلك المدعى بأن الدعوى عينية لا شخصية لأن حق الحبس حق عيني .

« وحيث ان الطلب الاصلى هو طالب الدين وحق الحبس طلب تبعي فضلاً عن أنه لا نزاع بين الطرفين في الرهن في ذاته ولا يصح التمسك بأنه ربما احتاج الأمر للانتقال الى العين المرهونة لتقدير ريعها لاجراء عملية الاستهلاك كما ذهب الى ذلك المدعى في مذكرته لأن مثل هذا الانتقال قد يلزم في قضايا الريع وقضايا الاجار . وقد تقرر علماً وعملاً أن العبرة بالطلب الاصلى ولا عبرة بأصل التعهد أو نتيجة الدعوى وقد جاء في كتاب المرافعات للمرحوم ابو هيف بك رقم ٤٣٨ ص ٣٣٨ طبعة ثانية : — فتعتبر عينية كل دعوى يطلب المدعى فيها حقاً عينياً بصفته طلباً أصلياً — وجاء في جارسونيه جزء أول هامش رقم ٣٨٥ ص ٥٩٦ أنه لا محل لاعتبار أصل التعهد أو نتيجة الدعوى بل يراعى الغرض منها فقط وما دام الدائن يريد الوصول الى دينه لا يهم كون طلبه سببه أو نتيجة تقرير حق عيني ومن الأمثلة التي ضربها البائع الذي يطالب بالثمن (ولا يخفى أنه له حق امتياز على العين كالمرتهن) وحكمت بذلك محكمة النقض الفرنسية في ٥ مارس سنة ١٨٥٠ ومحكمة باريس في ٢٢ يوليو سنة ١٨٤٨ — انظر دالوز العملى جزء أول لفظة دعوى (action) رقم ١٢ حيث تقرر أنه لا عبرة بأصل التعهد أو تقرير أو استعمال حق عيني مادام لا نزاع في الحق العيني نفسه بل قد قال لوزينايك جزء أول ص ٧٤ أن

الدعوى العينية هي التي ترفع على شخص غير مدين لرافعها أى على الغير — وقال أبو هيف بك صراحة في الموضوع المشار اليه (خامساً) وتعتبر عينية الدعوى برهن الحيازة أو الحبس اذا كانت موجبة ضد واضع اليد على العين المرهونة الذي هو من غير المتعاقدين .

(قضية جورجي افندى اسطفانوس ضد الست سنيوره بنت القمض فلتاؤوس رقم ٨٤١ سنة ٩٢٢ كلى — رئاسة وعضوية حضرات احد نشأت بك رئيس المحكمة والقاضين حسين عاشور واسحق عبد السيد)

٩٣

محكمة طنطا الكلية الأهلية

١٦ فبراير سنة ١٩٣٣

- ١ - تحويل . ناقض لعدم النص على وصول القيمة . اعتباره توكيلاً . الحوالة في صالح المحتال . جواز المطالبة باسمه مباشرة
- ٢ - اشهار افلاس . توقف عن الدفع . نتيجة نزاع جدى . عدم قبوله

المبادئ القانونية

١ - إذا اعتبر التحويل الحاصل من الدائن توكيلاً فقط لعدم النص في التفويض على وصول القيمة فإن هذا لا يمنع المحتال من رفع الدعوى باسمه خاصة لأن قاعدة عدم جواز المخاصمة إلا بتوكيل لا يسرى في هذه الحالة متى كانت الوكالة معتبرة في مصلحة المحتال الذي له الحق رغم كون التحويل ناقصاً أن يقاضى المدين باسمه خاصة . وكل مال المدين في هذه الحالة أزيد دفع قبل المحتال بالدفع التي له قبل المحيل

٢ - من شروط التوقف عن الدفع الذي يبيح اشهار الافلاس أن يكون نتيجة عجز عن الدفع أو مماثلة لا نتيجة نزاع جدى في الدين لكونه غير خال عن النزاع أو غير مبين المقدار

المحكمة

« من حيث ان المدعى طلب الحكم بإشهار افلاس المدعى عليه الشيخ عبد الوهاب الكيلاني التاجر لأنه أنذره في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٢ بدفع مبلغ ٦٨٢٩ قرشاً و ٣٢ مايلما مستحق له طرفه بموجب أربعة سندات تحت الاذن محرره بامضائه على التوالي لأمر واذن السادات حسن وعبد الخالق قاسم والقيمة ثمن بضاعة ومحوالة اليه من المذكورين بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٣٢ بدون مسئولية ولا رجوع عليهم وان المدعى عليه أجاب على ذلك الانذار بعدم الدفع .

« ومن حيث ان المدعى عليه المذكور بعد أن ادعى أن ذمته بريئة من هذا الدين جميعه بدليل ماهو ثابت حسب قوله بدفاتر المحيلين عاد فقرر أن ذمته مشغولة بثمانية جنيهات فقط قبل هؤلاء المحيلين ودفع بعدم قبول دعوى المدعى لسببين (الأول) أن الموقع على التحويل هو محمد حسن قاسم أحد ورثة حسن قاسم والمدعى لم يثبت صفة هذا الشخص في التحويل (الثاني) أن التحويل كما هو ظاهر من نصه المدون بظاهر السندات الأربعة لم يستوف البيانات المشار اليها بالمادة ١٣٤ من قانون التجارة حيث لم يذكر به وصول القيمة ولهذا وطبقاً للمادتين ١٣٥ و ١٨٩ من قانون التجارة يعتبر التحويل في هذه الحالة توكيلاً فقط في قبض قيمة السندات وليس من شأنه نقل ملكيتها للمدعى ومن ثم لا يجوز له أن يرفع دعوى الافلاس باسمه خاصة .

« ومن حيث ان المدعى قد رد على ذلك بأنه اشترى مبلغ الدين المذكور بسندات حررها على نفسه للبائعين قيمتها ١٥٠٠ قرش وان التحويل كان بقصد نقل الملكية ولم يكن بقصد التوكيل وانه حتى اذا اعتبر توكيلاً فهو يبيح له التقاضى

باسمه الخاص وان محمد حسن قاسم الموقع على التحويل صاحب صفة فيه لأنه أحد ورثة المرحوم حسن قاسم الذي توفي في سنة ١٩٢٤ قبل إنشاء السندات وينوب بتوكيل شرعى عن باقى الورثة البالغ عدداً والد المتوفى الذي تخارج في سنة ١٩٢٥ وعدا القاصرين اللذين تخارجا أيضاً بموجب قرار من المجلس الحسبي المختص . وان الشريك الآخر عبد الخالق قاسم خرج أيضاً من الشركة الدائنة بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٢ أى قبل التحويل « ومن حيث ان المدعى عليه مع تسليمه ب وفاة حسن قاسم قبل إنشاء السندات وخروج أبيه وأخيه عبد الخالق وتوكيل بعض ورثة حسن البالغ وهم زوجته السيدة زبيدة وابنه أحمد وبنته زعيمة وابنه محمد حسن قاسم المحيل الا انه اعترض بعدم معرفة جميع ورثة حسن قاسم وبعدم تقديم ما يدل على تخارج القاصرين بالفعل وانه لذلك تكون صفة المحيل غير ثابتة قانوناً ويكون نصيبه هو وموكليه في الدين المحول الى المدعى مجهولاً .

« ومن حيث انه وان كان وصول القيمة لم يذكر في التحويل الذى على ظاهر السندات وانه بموجب المادتين ١٣٥ و ١٨٩ من قانون التجارة الأهلى يعتبر التحويل في هذه الحالة توكيلاً فقط الا ان المدعى عليه نفسه ذكر في الاعلان الصادر منه بتاريخ ١٣ و ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢ للسادات حسن وعبد الخالق قاسم ان المدعى قد اشترى تلك السندات من المذكورين بمبلغ ثمانية جنيهات وهذا القول يقطع بعلم المدعى عليه ان التحويل كان بقصد نقل الملكية ولم يكن توكيلاً

« ومن حيث ان المدعى عليه قد فسر في مذكرته قوله هذا بأن المقصود منه ان يدفع في وجه المدعى بأن ذمته بريئة من الدين الا من

مبلغ ثمانية جنيهات ولم يكن القصد منه الاعتراف بالشراء

«ومن حيث انه حتى اذا اخذ بهذا التفسير واعتبر التحويل توكيلا فقط فان هذا لا يمنع المدعى من رفع الدعوى باسمه خاصة لأن قاعدة عدم جواز المحاماة بوكيل (Nul ne plaide par procureur) (sauf le Roi) لا تسرى في هذه الحالة اذ الوكالة معتبرة هنا انها لصاحبة المحتال أيضا Mandat in rem suam) وعلى ذلك فلم يحتال على الرغم من كون التحويل ناقصا ان يقاضى المدين باسمه خاصة وكل مال المدين في هذه الحالة هو أن يدفع قبل المحتال بالدفع التي له قبل المحيل (راجع تعليقات الاستاذ ماكسيم بويكوف على المادة ١٤٢ من قانون التجارة لمختلط والاحكام العديدة التي أوردها وكذلك رسالة الأوراق التجارية لعبد الفتاح السيد بك صحيفة ٨١ بند ٨٠)

«ومن حيث انه متى تقرر ذلك كان الدفع المبني على نقصان صيغة التحويل في غير محله ويتعين عدم الأخذ به لاسيما وان المدعى عايه مقرر على أي حال بقاء مبلغ ثمانية جنيهات من الدين في ذمته

«ومن حيث انه يلزم بعد هذا بحث ما اذا كانت لمحمد حسن قاسم صفة في التحويل أم لا «ومن حيث انه لم يقدم ضمن أوراق الدعوى ما يثبت ان القاصرين من ورثة المرحوم حسن قاسم قد تخرجوا فعلا من التركة اذ أن قرار المجلس الحسي المقدم صورته الرسمية من المدعى تحت نمرة ٤ بالخافضة رقم ٩ دوسيه لا يدل على حصول التخرج بالفعل وكل ماورد فيه انما هو (تكليف معاون المختص بعمل عقد تخرج بين الوصى وباقي الورثة البالغ والقصر وتعيين معاون وصيا خاصا لقبول ذلك وتقديم العقد بالجلسة

القادمة) فلهذا ولأن المدعى لم يقدم أيضا ما يثبت بيان جميع ورثة المرحوم حسن قاسم لمعرفة ما يخص المحيل وموكله من مبلغ الدين المطلوب اتيار الافلاس من أجله يكون مقدار الدين الذي للمدعى حق المطالبة به غير معلوم (non liquide) ويكون للمدعى عليه والحالة هذه الحق أن يتوقف عن دفعه للمدعى بدون أن يعتبر توقيعه هذا مبررا لاشهار افلاسه اذ ان من شروط التوقف الذي يبيح اشهار الافلاس أن يكون نتيجة عجز عن الدفع أو مماطلة لا نتيجة نزاع جدي في الدين لسكونه غير خال أو غير معين المقدار (راجع كتاب لاكور وبوترون في شرح القانون التجاري الفرنسي جزء ٢ طبعة ثانية صحيفة ٣٧٥ بند ١٦٦٩ ومختصر ليون كان ورينو طبعة خامسة عشرة صحيفة ١٠٠٦ بند ١٠٣٦ ورسالة الافلاس لعبد الفتاح السيد بك صحيفة ٧ بند ٩ والاحكام التي أشار اليها بالهامش)

«ومن حيث انه لذلك يكون الدفع المبني على عدم ثبوت صفة المحيل في محله ويتعين قبوله (هضبة الحاج احمد البجراوى وحضرته الاستاذ عبد الحيد لطفي ضد الشيخ عبد الوهاب الكيلاني رقم ٦ سنة ٩٢٣ كلى - رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد عزمى ونصيف الطوخى وإبراهيم كامل واصف)

٩٤

محكمة قنا الكلية الأهلية

أول مارس سنة ١٩٣٣

تففيذ . حكم بصحة الامضاء . حصوله بالاعلان والتنبيه بالنيذ .
صدوره غاييا . عدم تفذيده في بحر ستة شهور . سقوطه

المبدأ القانوني

الحكم الذي يقضى بصحة الأامضاء ولم يقض بشيء خلاف ذلك ضد المحكوم ضده - لا يمكن تنفيذه بالقوة الجبرية أو على المال إلا أنه يمكن

عليه في أية حالة كانت عليها الدعوى أن يوقف المرافعة في مادة الطعن بانكار التوقيع على سند ما كما يجوز له في مادة الطعن بالتزوير إذ لا فرق بين الطعنين في النتائج المترتبة على الحكم بالصحة أو البطلان إلا في الغرامة التي يفرضها القانون على من لم يثبت طعنه .

وعلى ذلك فإن تنازل المتمسك بالورقة المنكورة يوقف البحث في صحة هذه الورقة من عدمها ويجعلها كأن لم تكن في الدعوى

المحكوم

« من حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى واعانها بتاريخ ١٩ سبتمبر سنة ٩٣١ الى نجيب معوض عبد المسيح ومجلى افندى ابراهيم وعياد افندى عبد المسيح وقال في صحيفة افتتاحها انه اشترى من عياد افندى عبد المسيح منزلا كائنا بيندر بى مزار بعقد عرقى بتاريخ ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ وسجله كليا بتاريخ ٢١ يونيه سنة ١٩٣١ وان المنزل المذكور مشتري البائع من اخيه معوض عبد المسيح بمقد فى ١٣ اغسطس سنة ٩١٥ وبوضع اليد من تاريخ التراء - ولما زعم المدعى عليها نجيب معوض عبد المسيح ومجلى افندى ابراهيم له طالب الحكم بتثبيت ملكيته الى المنزل وتسليمه اليه والزام المعلن اليه الاول ومن ينازع من باقى المعلن اليهم بالمصاريف واتعاب المحاماه مع شمول الحكم بالنفاذ بلا كفاله

« ومن حيث ان محامى المدعى عليهما نجيب معوض عبد المسيح ومجلى افندى ابراهيم طالب رفض الدعوى استنادا الى ان عياد عبد المسيح البائع للمدعى بعد ان اشترى المنزل من معوض المالك الأصلي رده له بعقد آخر فى ٨ فبراير سنة ٩١٦ » ومن حيث ان عياد افندى عبد المسيح

إعلانه والتنيه بتنفيذ مفعوله لا اعتباره منفذا . وبناء على ذلك إذا صدر مثل هذا الحكم غايياً ومضى عليه ستة شهور دون تنفيذ - يبطل طبقاً للمادة ٣٤٤ مرافعات ولا محل للقول بأن مثل هذا الحكم مما لا يمكن تنفيذه .

المحكوم

« حيث انه ثابت أن الحكم المعارض فيه صدر بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٣١ ولم ينفذ للآن وبذلك يبطل ويعتبر كأنه لم يكن طبقاً للمادة ٣٤٤ مرافعات لمضى أكثر من ستة شهور عليه بدون تنفيذ ولا عبرة بقول المعارض ضده ان مثل هذا الحكم الذى قضى بصحة الامضاء ولم يقض بشيء خلاف ذلك والزامه هو بالمصاريف لا يمكن تنفيذه ضد المعارض لأنه وان كان مثل هذا الحكم مما لا يمكن تنفيذه بالقوة الجبرية او على المال فيمكن اعلانه للمحكوم ضده اعلانا صحيحا والتنيه باجراء مفعوله تنفيذا له حتى يمنع سقوطه وهو مالم يحصل في هذه الدعوى ويتعين اذن قبول الدفع والحكم بسقوط هذا الحكم (راجع كتاب المرافعات للمرحوم ابى هيف بك بند ١١٨١) قضية معارضة محمود عثمان وحضر عنه الاستاذ خليل عمون ضد السيد محمد الامين وحضر عنه الاستاذ خليل عمون رقم ٣٦٠ سنة ٩٣١ ك - رئاسة وعضوية حضرات مصطفى رشدى بك رئيس المحكمة والقاضين محمد شفيق الصيرفى وعبد العزيز سليمان)

٩٥

محكمة الدنيا الكلية الاهلية

٨ مارس سنة ١٩٣٣

وفى المرافعة . جوازه فى حالة الانكار كالة الطعن بالتزوير .

التنازل عن التمسك بالورقة المطعون فيها . صرف البحث

فى صحة الورقة . عدم ضرورة الايقاف

المبدأ القانونى

عملا بالمادة ٢٨١ مرافعات يجوز للمدعى

انكر توقيع على العقد المؤرخ ٨ فبراير سنة ٩١٦
واحبات الدعوى الى التحقيق ليثبت المدعى عليه
الاول نجيب معوض عبد المسيح صحة التوقيع
واباحت للمنكر النفي

« ومن حيث أن نجيب معوض عبد المسيح
قرر امام حضرة قاضي التحقيق في يوم ٢٦
ديسمبر سنة ١٩٣٢ انه متنازل عن العقد المطعون
فيه ولا يتمسك به ولا ينازع المدعى في
طلباته وقال امام المحكمة بجلسة ١٥ فبراير سنة
٩٣٣ بأنه لا ينازع المدعى في طلباته

« ومن حيث انه طبقا للمادة ٢٨١ مرافعات
اهلى يجوز للمدعى عليه في أى حالة كانت عليها
الدعوى ان يوقف المرافعة الحاصلة في مادة التزوير
باقراره بأنه غير متمسك بالورقة المدعى التزوير
فيها - وترى المحكمة ان هذه الحالة تنطبق أيضا
على الورقة المنكورة التوقيع عليها اذ لا فرق بين
الطعنين في النتائج المترتبة على الحكم بالصحة
أو البطلان الا في الغرامة التي يفرضها القانون على
من لم يثبت طعنه

« ومن حيث انه يتبين من ذلك ان لنجيب
معوض عبد المسيح الحق في التنازل عن التمسك
بالورقة المنكورة وان هذا التنازل يوقف البحث
في صحة هذه الورقة من عدمها ويجعلها كأن لم
تكن في الدعوى

« ومن حيث ان الورقة المنكورة كانت هي
الحائل الوحيد الذي يحول دون الحكم للمدعى
بطلباته وقد تنازل عنها المتمسك بها كما قرر صراحة
بأنه لا ينازع المدعى في طلباته ويتعين الحكم
للمدعى بالطلبات

« ومن حيث ان المدعى عليه الثاني قررا أيضا
بأنه غير منازع الا ان المحكمة تبين من
ظروف الدعوى واشتراكه مع المدعى عليه الاول

في الدفاع انه كان يدفع المذكور الى النزاع واشترك
معه في طلب رفض الدعوى امام المحكمة وعلى
ذلك يتعين ازامه بالاشترائك مع الاول في المصاريف
(قضية اسكندر افندي جرجس وحضر عند الاستاذ رمزي حنا
صد نجيب معوض عبد المسيح وآخرين رقم ٤٨٧ سنة ٩٣١ ك
رقاسة وعضوية حضرات القضاة محمود علام واحد وهي
ومقرس بطرس)

٩٦

محكمة المنيا الكلية الأهلية

٨ مارس سنة ١٩٣٣

تكليف رسمي بالوفاء - تنازل الدائن - عن جزء من دينه - مقابل

دفع باقى الدين في ميعاد معين - اخلال المدين بالوفاء -
عدم ضرورة

المبدأ القانوني

ان تنازل الدائن عن جزء من دينه مقابل
دفع باقى الدين في ميعاد معين لا يقتضى عند
اخلال المدين بالوفاء في الميعاد المضروب في عقد
التنازل الجزئى التكليف الرسمى بالوفاء للرجوع
عن التنازل واستحقاق الدائن لجميع الدين بغير
تنازل عن شيء منه .

المحكمة

« حيث انه بمراجعة محضر الصلح المؤرخ ١٨
مايو سنة ١٩٢٧ ونصه . (فقد قبل الطرف الاول
أن يتجاوز الى الطرف الثانى من ضمن هذا المبلغ
عن ٨٤ جنيه مصرى ويستلم مبلغ ٦٣ جنيه
مصرى على ثلاثة أقساط متساوية الثلث وقت
تحريره والثلاثى على قسطين الاول فى أول اكتوبر
سنة ١٩٢٨ والثانى فى اول اكتوبر سنة ١٩٢٩
مع استمرار الحجز المتوقع من الطرف الاول ضد
الطرف الثانى لحين السداد وعند تأخير الطرف
الثانى عن سداد القسط الاول أو الثانى فيكون

لطرف الاول الحق في مطالبة الطرف الثاني بجميع المبلغ الموضح أعلاه / وهذا ما يسمى قانونا الابراء الجزئي المعاق على شرط وهو نوع من العقود الثنائية bilatéral ويتقضى تبعاً لذلك الايجاب والقبول بين الطرفين. وقد يكون الابراء في مقابل أو بغير مقابل ولذا اخطأ من قال انه يعتبر دراما عقد هبة بغير مقابل فاذا تحرر مكان عقد الدين أو سند الدين السابق عقد جديد أو سند جديد كان هذا استبدالاً وبهذا الاستبدال يكون مقابل الابراء هو سند المديونية الجديد. واذا تحرر عقد صالح فيكون ذلك المقابل هي الفائدة التي رآها المبريء مرضية له عند الابراء ولمعرفة ان كان عقد الابراء هو عقد هبة بغير مقابل أو هو مقابل يجب الرجوع لا الى طبيعة العقد بل الى الظروف التي أدت الى وضع عقد الابراء ومن أجل ذلك وتبعاً للنصوص عقد الابراء في قضيتنا هذه لا يكون هذا الابراء الجزئي تبرعاً بل هو ابراء جزئي في مقابل - والمقابل هنا هو الشرط الذي جعل سبباً للابراء وهو قيام المدين بالسداد في الميعاد المحدد. ومثل ذلك مثل الحاجة الملحة لحصول الصادر منه الابراء على مبلغ جزئي بصفة مستعجلة وفي مواعيد معينة يهتم المبريء بشأنها وبذلك يكون الابراء الجزئي سببه هو تقاض الشرط فاذا تحقق بالشرط نفذ التنازل والا فلا يصبح العقد مفسوخاً وترجع الحالة الى ما كانت عليه قبل الابراء. وهذه الحالة هي المسماة :
remise partielle subordonnée à une condition الجزائي المسمى clause pénale اذ أن هذا الاخير ليس فيه احتواء لشرط التسخيل الذي فيه وهو العنصر الاول هو - احتياط وتضمنين وتوكيد لتنفيذ العقد أو التعهد لحصول المتعهد له على حقه كاملاً وبالذات في ميعاده أو مقابله تماماً وزيادة شيء

اليه بصفة جزاء . وقبول بترك جزء من أصل الحق بمقابل ينقضي اذا لم يؤد المقابل
« وحيث من أجل ذلك لا يكون المستأنف على صواب في تمسكه بالشروط القانونية لا شرط الجزائي والتي من بينها تكليف المدين رسمياً بالدفع عند التأخير. راجع مختصر بلانيول جزء ثاني صحيفة ٢٠٩ و ٤٧٠ بند ١٣٢٣ طبعه ثانية. كما وقد جاء بتعايقات دالوز على المادة ١١٣٩ المقابلة لذلك بند ٤٢ ما يأتي :
« انه حكم أيضاً بان تكليف المدين تكليفاً رسمياً مترتباً على التعاقد يمكن أن يستفاد من مجرد حلول الميعاد (ميعاد الوفاء) كأن يكون في التعاقد قد تنازل الدائن عن بعض دينه في مقابل قيام المدين بتعهد في ميعاد محدد فتسري والحالة هذه شروط التعاقد بمجرد التخلف عن الوفاء في الميعاد المضروب في العقد بدون احتياج الى تنبيه رسمي بالوفاء »
« وحيث ان تمسك المستأنف بعد ذلك بسكوت المستأنف عايه الأول او قبوله لبعض المبلغ الوارد في شرط التنازل بعد الميعاد كدليل على قبوله التنازل او الابراء بغير مقابل فان هذا الاستدلال لا يصادف صواباً ايضاً اذ ليس من العدل في شيء ان يكون تساهل المستأنف عليه او الدائن في المطالبة بحقه في ميعاده المضروب في العقد سبباً لضياح هذا الحق المبني على التعاقد الصريح بين الطرفين .
ومن المقرر قانوناً ان التنازل عن بعض الحق لا يستفاد ضمناً بل يجب أن يكون بنص صريح
« وحيث لذلك يكون الحكم الابتدائي المستأنف صحيحاً ويتعين تأييده
(قضية سالم جاد الحق وحضر عنه الاستاذ صادق مرجان ضد الشيخ عبد الرحمن محمد شعالة وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ عبد الستار خليفة رقم ٢٠٠ سنة ١٩٣٢ ك - رئاسة حضرة صاحب العزة اسماعيل محمد بك رئيس المحكمة وعضوية حضرة القاضين أمين صدقي وتادرس اسكندر

٩٧

محكمة شين الكوم الكلية الأهلية

١٩ مارس سنة ١٩٣٣

إيقاف التنفيذ . سبق الحكم على المتهم في جريمة لاحقة مع إيقاف التنفيذ أيضاً . مع ارتكابه الجريمة لأول مرة . جواز الحكم به

المبدأ القانوني

إذا ارتكب شخص جريمة لأول مرة جاز الحكم بإيقاف التنفيذ ولو سبق الحكم عليه بما يمنع ذلك مع إيقاف التنفيذ أيضاً الجريمة لاحقة رغم أنه قد يؤخذ من نص المادة ٥٢ عقوبات أن العبرة بسبق الحكم لا بسبق الواقعة ورغم كون المادة ٥٣ تمنع إيقاف التنفيذ مرتين - ذلك لأن الغرض من إيقاف التنفيذ هو استعمال الرأفة مع المتهم الذي أجرم لأول مرة ولا ذنب له في تأخر اجراءات محاكمته عن الجريمة الاولى الى ما بعد محاكمته عن جريمة لاحقة هذا فضلاً عن أنه عند ارتكاب الجريمة الاولى لم يكن قد سبق انذاره طبقاً للمادة ٥٤ عقوبات

المحكمة

« حيث انه وان ثبت من صحيفة سوابق المتهم انه لا سوابق له الا أنه ظهر من أوراق الدعوى رقم ٤٥٢ سنة ١٩٣٢ جنح مستأنفة بشين الكوم المضمومة للقضية رقم ٢٨٥٣ سنة ١٩٣٢ المنصورة بجلسة اليوم انه سبق أن حكم بحبس هذا المتهم مع إيقاف التنفيذ لواقعة لاحقة للواقعة التي يحاكم عليها الآن

« وحيث ان تعبير المادة ٥٢ عقوبات قد يؤخذ منه ان العبرة بسبق الحكم لا بسبق الواقعة لمنع إيقاف التنفيذ إذ قالت (كل حكم صادر

على متهم لم يثبت سبق الحكم عليه الخ) هذا فضلاً عن ان المادة ٥٣ تمنع إيقاف التنفيذ مرتين ولو مضى على الحكم الأول خمس سنوات أو أكثر » وحيث انه لذلك وجب البحث فيما اذا كان يمكن الحكم بإيقاف التنفيذ بالنسبة لأول جريمة تقع ولو سبق الحكم على المتهم لجريمة لاحقة ومع إيقاف التنفيذ

« وحيث ان الغرض من إيقاف التنفيذ هو استعمال الرأفة مع المتهم الذي أجرم لأول مرة delinquant primaire (أنظر جارو عقوبات مطول جزء ٣ رقم ١١٢٧ ص ٤٣١ طبعة ثالثة وفيدال رقم ٥٢٧ ص ٦٨٢ الطبعة السادسة) أو يكون قد سبق الحكم عليه لجرم بسيط بالحبس أسبوعاً على الأكثر فلا ذنب له في تأخر اجراءات محاكمته عن الجريمة الاولى الى ما بعد محاكمته عن جريمة لاحقة اذ كان عند ارتكاب الجريمة الاولى طاهر الذيل جدير باستعمال تلك الرأفة معه هذا فضلاً عن انه لم يكن قد سبق تحذيره أو انذاره طبقاً للمادة ٥٤ عقوبات (أنظر فيدال رقم ٥٢٨/٣ ص ٦٨٧ طبعة سادسة) حيث قرر أنه يشترط لعدم إيقاف التنفيذ أن تكون الجريمة لاحقة لحكم سبق أن قضى بذلك وانظر البانديكت الفرنسية ٩٩ - ٢ - ٣٩ حيث قررت محكمة باريز في ابريل سنة ١٨٩٧ صراحة انه سبق الحكم على متهم مع إيقاف التنفيذ لا يمنع من الحكم عليه مع إيقاف التنفيذ مرة أخرى عن جريمة ارتكبت قبل الحكم الاول وجاء في الحثيات « لأن المتهم عند ارتكاب الجريمة لم يكن قد حذر في حكم سابق » وأشار الى لوكار Locard على قانون ٢٦ مارس سنة ٨٩١ رقم ٢٢ (وهذا القانون هو قانون إيقاف التنفيذ في فرنسا) وفوراند Forand جزء ٣٩ ونجر وجارى على قانون (٢ - ٤)

جريمة جديدة وأشار الحكم الى جرائمولان جزء
٢ ص ١١٠ المجموعة سنة ١٩٢٩ رقم ٧٤ ص ١٧٧
» وحيث أن ظروف هذا المتهم والحالة المالية
العامة وسداده للأموال التي حجز عليه من أجلها
توجب على المحكمة تعديل الحكم المستأنف مع
إيقاف التنفيذ

(قضية التباية العمومية ضد رقم ٢٨٥٤
سنة ١٩٣٢ من رئاسة حضرة احمد نشأت بك رئيس المحكمة
وعضوية حضرة القاضيين فهم سليمان والسعيد رمضان)

٩٨

محكمة مصر الكلية الاهلية

٣٠ مارس سنة ١٩٣٣

١ - لائحة . تحويل السلطة التشريعية لهيئة أو لوزير سلطة

إصدارها . تعتبر في قوة القانون

٢ - لائحة الجبانات - نص المادة ٦ منها - تقييد حق الملكية

فيها . صحته

٣ - حق الارتفاق - للنفقة العامة . بنص صريح في القانون .

تعريفه . مشروعته

٤ - حق الارتفاق للنفقة العامة . ونزع الملكية للنفقة العامة

عدم ارتباطها

المبادئ القانونية

١ - من المبادئ المجمع عليها أنه متى خولت
السلطة التشريعية في الدولة هيئة من الهيئات
الادارية أو المحلية التابعة للسلطة التنفيذية أو
لوزير من الوزراء حق القيام بعمل تشريعي
بمقتضى نص صريح في القانون فتصبح اللائحة
التي تضعها تلك الهيئات في قوة القانون وتكسب
قوة التشريع وتعتبر كأنها جزء مكمل للقانون
٢ - النص الوارد في المادة السادسة من
لائحة الجبانات الصادرة تنفيذاً للقانون رقم ١
سنة ١٩٢٢ والتي أصبحت في قوة القانون والذي
ورد فيه قيد لحقوق الملكية الفردية هو نص

يبرأه القانون نفسه ص ٤٩ Negre et'q ary
« La loi Beranger et ses applications »
ولا بورد Laborde في القوانين الجديدة ١٨٩١
ص ٤٤٣ وحكم النقض الصادر في ٥ ديسمبر
سنة ١٨٩٦ في مسألة عود لباندكت المذكورة
٩٨ - ١ - ٣١٩ . انما أشير أيضاً الى مرجع عكسي
واحد ديالاند على القانون المشار اليه ص ٨
Delalande بل أكثر من ذلك قد تقرر في
فرنسا وعندنا علماً وقضاء انه يشترط لمنع إيقاف
التنفيذ أن يكون الحكم السابق قد أصبح نهائياً
وقت ارتكاب المتهم للجريمة فإذا لم يكن الحكم
السابق قد أصبح نهائياً عند ارتكاب المتهم
لجريمة أخرى جاز إيقاف التنفيذ - أنظر جارو
جزء ٢ رقم ١١٢٧ ص ٤٣١ طبعة ثالثة . حيث
قال في الهامش ان القضاء على ذلك وأشار الى
حكم نقض وانه (أى جارو) رجع عن رأى
عكس كان أبداه بالا كتفاء بصيرورة الحكم
السابق نهائياً قبل الحكم الثانى (لاقبل الجريمة)
وانظر الموسوعة الجنائية لجندى عبد الملك بك
جزء ٢ على إيقاف التنفيذ رقم ١٢ - وانظر
أيضاً دالوز العملى جزء ٨ على لفظة عقوبة رقم
١٦٨ . حيث تقرر ان الحكم الى ان يكتسب قوة
الشيء المحكوم فيه ليس له أى تأثير قانونى ويجب
أن يحوز هذه الصفة قبل الفصل الثانى لاقبل المحاكمة
عليه فقط وأشار الى حكيم استئنافيين وثلاثة
مراجع منها مرجع لم يذكر فيما سبق كما أن محكمة
القازيق بهيئة استئنافية قررت في ٤ مارس سنة
١٩٢٩ أن العقوبة المانعة من إيقاف التنفيذ انما
هى العقوبة التي تكون قد أصبحت نهائية وقت
ارتكاب المتهم الجريمة الجديدة المراد المعاقبة عليها
فلحكم بإيقاف التنفيذ في جريمة لم تصبح العقوبة
فيها نهائية لا يمنع من إيقاف التنفيذ مرة أخرى في

قانونى صريح واجب التطبيق على المحاكم .
وحكمة التشريع ظاهرة في ذلك فمراعاة الصحة العامة تقضى بزوال المساكن القريبة من القبور والمدافن شيئاً فشيئاً بمنع ترميمها وتصليحها إطلاقاً هي وجميع المباني الأخرى عدا القبور والمدافن فيجوز ذلك برخصة

٣ - إن علماء القانون المدني أجمعوا على أن من بين حقوق الارتفاق حق تقييد الملكية للمنفعة العامة إذا جاء ذلك بنص صريح في القانون . وحق الارتفاق هذا هو عبارة عن قيود منصوص عليها في القوانين أو اللوائح ومفروضة على الأملاك أو الملاك بالنسبة إلى العقارات أو الحقوق العينية وذلك لصالح المجموعة
٤ - ليس هناك ارتباط بين « حق الارتفاق للمنفعة العامة » و « نزع الملكية للمنفعة العامة » إذ يجوز أن يقرر القانون حق الارتفاق على عين من الأعيان بدون حاجة إلى نزع ملكيتها . وتقرير حق الارتفاق على عقار للمنفعة العامة لا يعتبر ضرباً من ضروب نزع الملكية
المحكى

« حيث أنه لتطبيق لائحة جبانات المسلمين لمدينة القاهرة الصادرة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٦ من وزارة الداخلية بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٢٦ يتعين البحث في ثلاثة أمور أثبتت من المحامين عن بعض المخالفين لهذه اللائحة وفي أحكام بعض المحاكم وهي ما يأتي - أولاً - مشروعية هذه اللائحة وقوتها التشريعية - ثانياً - تقييد حق الملكية الوارد في نصوصها - ثالثاً - العقوبات المقررة والحكم بإزالة المخالفة ومتى يجوز ذلك

١ - مشروعية لائحة جبانات المسلمين بالقاهرة

« من حيث أن القانون رقم ١ سنة ١٩٢٢ الصادر من جلالة سلطان مصر في ٦ مارس سنة ١٩٢٢ الخاص بتشكيل لجنة جبانات المسلمين بمدينة القاهرة قد نص في المادة الأولى منه على تشكيل لجنة لهذه الجبانات وفي المادة السادسة قد ذكرت اختصاصات هذه اللجنة وفي المادة الثامنة نص القانون المذكور على أن تخضع لجنة الجبانات لائحة عن جبانات المسلمين لمدينة القاهرة وضواحيها . ولائحة أخرى خاصة بممارسة مهنة الحانوتية والترية بشرط عرض هاتين اللائحتين على وزارة الداخلية للتصديق عليهما

« وحيث أن اللجنة وضعت هذه اللائحة بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٦ وصادقت عليها وزارة الداخلية في ٤ مارس سنة ١٩٢٦

« وحيث أنه من المبادئ المجمع عليها أنه متى خولت السلطة التشريعية في الدولة هيئة من الهيئات الإدارية أو المحلية التابعة للسلطة التنفيذية أو لوزير من الوزراء حق القيام بعمل تشريعي بمقتضى نص صريح في القانون فتصبح اللائحة التي تضعها تلك الهيئات في قوة القانون وتكسب قوة التشريع . وتعتبر كأنها جزء مكمل للقانون . يراجع هذا المبدأ في دالوز براتيك تحت عنوان Lois Decrets بند ٥٨ إذ ورد ما يأتي : -

« تستطيع السلطة التنفيذية أن تشرع إذا فوض لها سلطة التشريع بنص صريح في القانون » وفي البند ٦٣ من المرجع نفسه ما يأتي « للوزراء حق إصدار اللوائح إذا أعطيت لهم هذه السلطة بنص صريح في القانون »

« وحيث أن الشارع المصري قد سار على هذه القاعدة في كثير من اللوائح من ذلك القانون

رقم ١٣ سنة ١٩٠٤ بشأن المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة الذي ورد فيه النص على أن تصدر وزارة الداخلية لائحة عمومية مبينة بها كيفية العمل به . وقد أصدرت وزارة الداخلية اللائحة التنفيذية لهذا القانون بتاريخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٤ ولاشك في أن لها النفوذ التشريعي مثل نفس القانون وغير ذلك من اللوائح العديدة » وحيث أنه ورد في المادة ١٣٠ من القانون رقم ١ سنة ١٩٢٢ بشأن جبانات المسلمين بالقاهرة والمشار إليه آنفا أنه بعد التصديق من وزارة الداخلية على لائحة الخانوقية والتربية يلغى الأمر العالي الصادر في سنة ١٨٨٧ بشأن لائحة أعمال الخانوقية وغير خاف أن هذا النص قاطع في الدلالة على أن اللائحة المذكورة التي تضعها لجنة الجبانات بعد التصديق عليها من وزارة الداخلية تكتسب القوة التشريعية التي يترتب عليها أن تحمل محل أمر على سابق

» وحيث أنه مما تقدم يتضح أن لائحة الجبانات للمسلمين أصبحت في حكم القانون نفسه الذي ورد فيه تفويض للجنة بإصدارها والقانون رقم ١ سنة ١٩٢٢ صادر من ولي الأمر وصاحب السلطة التشريعية وقت صدوره فلاشك إذن في مشروعية اللائحة المذكورة

٢ - تغيير من الملكية الواردة في المرح

» وحيث أنه ورد في المادة السادسة من اللائحة المشار إليها أن جميع المباني الموجودة الآن داخل حدود الجبانات لا يصرح بتجديدها ولا ترميمها عدا الخيشان والمدافن ومساكن خدمة الأضرحة والمساجد كل في منطقته الخاصة فيجوز ذلك برخصة من اللجنة . وورد النص في المادة السابعة على عدم إنشاء حوش أو قبر ولا تجديد

قديم أو أحداث ترميم إلا برخصة من اللجنة » وحيث أن محكمة مصر الابتدائية بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٣٢ أصدرت حكما منشورا في مجلة المحاماة سنة ١٣ عدد ٢ ص ٢٠٩ جاء فيه أن المادة السادسة من لائحة الجبانات المشار إليها آنفا إذا أخذت بظاهرها وطبقت على المساكن المشيدة على أرض مملوكة للأفراد تكون قد تجاوزت اختصاصات اللجنة فضلا عن مخالفة المرسوم الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٢٤ المادة ٣ منه . فلا بد وأن يكون المقصود بهذه المادة الجبانات المخصصة للدفن دون المساكن المخصصة بالسكن فضلا عن أن تقيدها لحقوق الملكية جاء بغير نص قانوني وبغير اتخاذ اجراءات نزع الملكية وإن في هذا مخالفة للقواعد القانونية العامة

» وحيث أنه قد سبق البيان أن لائحة الجبانات للمسلمين هي في قوة القانون لصدورها بناء على تفويض اللجنة بإصدارها بنص صريح في القانون رقم ١ سنة ١٩٢٢ فاذا ورد فيها تقييد لحقوق الملكية الفردية فلاشك في أن هذا التقييد جاء بنص قانوني صريح واجب التطبيق على المحاكم » وحيث أن حكمة التشريع ظاهرة وهي أنه بعد تقسيم منطقة الجبانات وتخطيطها طبقا للمادتين ٢٤١ من اللائحة المذكورة . والمرسوم الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٢٤ بتحديد حدود الجبانات المذكورة فيه والكشوف المرفقة بالمرسوم بعد هذا التحديد أصبح من الضروري مراعاة للصحة العامة أن تزول المساكن القريبة من القبور والمدافن شيئا فشيئا لذلك أريد الوصول إلى هذه النتيجة بمنع ترميمها وتصليحها اطلاقا وكذلك جميع المباني الأخرى ماعدا القبور والمدافن فيجوز ذلك برخصة . ولذلك نصت اللائحة وهي في حكم القانون كما ذكر على وجوب تقييد حق

الملكية لهذا الغرض

« وحيث ان علماء القانون المدني أجمعوا على ان من بين حقوق الارتفاق Servitudes حق تقييد الملكية للمنفعة العامة اذا جاء ذلك بنص صريح في القانون (انظر أوبري وروجز ٢ بند ٢٣٩ ص ٦ طبعة أخيرة . وانظر كتاب جوسلان في حقوق الارتفاق للمنفعة العامة جزء ٢ ص ٤٧٣ . وانظر اللوائح الفرنسية المعديدة المذكورة في أوبري وروجز ٢ ص ٧ وما بعدها) « وحيث ان تعريف حق الارتفاق الوارد بنص القانون أو المقرر للمنفعة العامة قد جاء في دالوز براتيك تحت عنوان Servitude بند ٢٦٠ كإتي : — « هو عبارة عن قيود منصوص عليها في القوانين أو اللوائح ومفروضة على الاملاك أو الملاك بالنسبة الى العقارات أو الحقوق العينية وذلك لصالح المجموعة » وقد عدد المرجع المشار اليه في البند ٢٦٢ حقوق الارتفاق المقررة قانونا بمقتضى اللوائح الفرنسية ومن بينها قيود حق الملكية الواردة في لائحة الجبانات الفرنسية . وعلى الأخص منع البناء على الارض الواقعة على بعد ٣٥ — ٤٠ مترا منها وعدم جواز حفر الآبار على بعد أقل من ١٠٠ متر . وعدم ترميم المباني العامة على هذا البعد بدون رخصة (انظر دالوز براتيك تحت عنوان Servitudes بند ١٣٣) وورد في هذا المرجع انه قد فرضت حقوق الارتفاق المذكورة على الاراضي المجاورة للجبانات « وحيث ان القانون المدني الفرنسي قد فرق في المادة ٦٣٩ بين حقوق الارتفاق الطبيعية والقانونية أي المقررة بنص القانون ثم الناشئة عن فعل الانسان وورد في نص المادتين ٦٤٩ و ٦٥٠ من ذلك القانون أن حقوق الارتفاق القانونية هي ما يفرضها القانون للمصلحة العامة أو لمصلحة

الأفراد وان حقوق الارتفاق للمنفعة العامة منصوص عنها في اللوائح والقوانين الخصوصية « وحيث ان القانون المدني المصري نص في المادة ٣٠ على تعريف حق الارتفاق انه تكليف « مقرر على عقار لمنفعة عقار آخر أو لمنفعة الميرى » وظاهر أن عبارة لمنفعة الميرى اريد بها الارتفاقات المقررة للمصلحة العامة طبقا للوائح والقوانين (راجع دوهلتس ارتفاق بند ٨٩)

« وحيث انه ورد في نص المادة ١٠ من القانون المدني المصري الا على اشارة الى مثل حقوق الارتفاق هذه اذ جاء النص الآتي : — « وعلى وجه العموم كل ما يقتضيه حقوق الارتفاق التي تستلزمها ملكية الاملاك الميرية أو توجبها القوانين والاوامر الصادرة لمنفعة عامة » « وحيث انه يستخلص مما تقدم أن تقييد حق الملكية المنصوص عليه في لائحة الجبانات هو عبارة عن حق ارتفاق تقرر للمنفعة العامة وقد تقرر بمقتضى نص اللائحة المكمل للقانون رقم ١ سنة ١٩٣٢

« وحيث انه ليس هناك ارتباط « بين حق الارتفاق للمنفعة العامة » « ونزع الملكية للمنفعة العامة » اذ يجوز أن يقرر القانون حق الارتفاق على عين من الاعيان بدون حاجة الى نزع ملكيتها وتقرير حق الارتفاق على عقار للمنفعة العامة لا يعتبر ضربا من ضروب نزع الملكية (انظر هذا المبدأ في كتاب القانون الاداري لبرتلبي ص ٥٨٥ وما بعدها طبعة سادسة) وقد أجمع الشراح والمحاكم الفرنسية على أنه اذا فرض القانون حقا على عقار للمنفعة العامة فلا يجوز للمالك المطالبة بالتعويض اذا لم ينص القانون على ذلك (دالوز براتيك servitude بند ٢٦٣ ولور ان جزء ٧ ص ٤٧٤ وديمولومب جزء اول رقم ٣٠٤ وجزء ٩٠ رقم ٥٥٦)

ويراجع أيضا الحكم الصادر من محكمة الاستئناف الاهلية في ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٧ بمجموعة رسمية سنة ١٨ ص ٢٠٠ وحكم محكمة المواسكي المنشور في المجلة القضائية سنة ٣ ص ١٩ والذي ذكر ان حق الارتفاق للمصلحة العامة لا يتنافى مع نصوص الدستور

« وحيث ان المرسوم الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٢٤ الخاص بتحديد مناطق الجبانات بمدينة القاهرة وعلى الأخص في المادة ٣ منه قد نص على ما يأتي

(لا يترتب على مرسومنا هذا أن تترزع الحكومة ملكية أية قطعة من الأرض التي يكون مقررا عليها حق امتلاك خاص في الوقت الحاضر)

« وحيث ان هذا النص لا يتنافى مطلقا مع المبدأ الذي توضح آتقا . لأن هذا المرسوم قد صدر كما جاء في ديباجته لتحديد جبانات المسلمين ولضم بعض أجزاء من الأراضي المجاورة للجبانات من أملاك الحكومة الخصوصية فنص في المادة الثالثة منه على عدم نزاع ملكية الافراد للأراضي المراد اضافتها أو التي تدخل ضمن التحديد وهذا لا يتنافى مطلقا مع تقرير حق قانوني على تلك الاملاك للمنفعة العامة

« وحيث انه بما تقدم يكون النص الوارد في المادتين ٧٦ و ٧٧ من لائحة جبانات المسلمين لمدينة القاهرة الخاص بعدم ترميم المباني اطلاقا وعدم ترميم القبور والمدافن الا برخصة هو نص قانوني صحيح يجب تطبيقه ومن البديهي ان القاضي لا يملك حق الغاء قانون صدر من الهيئة التشريعية أو من هيئة أخرى خولت حق التشريع وكذلك ليس للقاضي أن يبطل مفعول نص قانوني صريح في مدلوله ومنطوقه بل ان هذا من حق الشارع انظر صفحة ١٣٨ Salmond. Jurisprudence

« وحيث انه مما تقدم يقتضى توقيع العقاب على كل من يخالف نص المادتين ٧٦ و ٧٧ من اللائحة اي لا يجوز تجديد او ترميم جميع المباني . أما المدافن والحيشان ومساكن خدمة الاضرحة والمساجد فلا يجوز ذلك الا برخصة

٣ - عن العقوبات المقررة في المرحمة

« من حيث ان المادة ٢٠ من اللائحة المذكورة نصت على أن كل مخالفة لأحكام اللائحة يعاقب مرتكبها بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٣٤٨ عقوبات فضلا عن وجوب الحكم بالازالة في الاحوال التي تقتضيها

« وحيث انه ينبغى البحث أولا في العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٤٨ ع وفي الحكم بالازالة

« وحيث ان المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات فرقت بين أمرين أحدهما اذا كانت اللائحة تنص على عقوبة ما فيجب أن لا تزيد عن العقوبات المقررة للمخالفات . والثاني : اذا كانت اللائحة لا تنص على عقوبة ما يجازى من يخالف أحكامها بدفع غرامة لا تزيد عن ٢٥ قرشا

« وحيث ان المقصود بالفقرة الثانية من المادة ٣٤٨ ع اللوائح التي أغفل فيها وضع نص على أية عقوبة ما ففي هذه الحالة لا تزيد الغرامة عن ٢٥ قرشا — أما اذا وجد نص يفرض العقاب مباشرة أو بطريق غير مباشر فالعقوبة في هذه الحالة يجب أن لا تتجاوز عن ١٠٠ قرش غرامة أو الحبس اسبوع . وبعبارة أخرى يجب تطبيق الفقرة الاولى من المادة ٣٤٨ وهي العقوبة المقررة للمخالفات في المادة ١٢ ع . اذا ورد نص صريح في اللائحة على العقوبة وسواء في ذلك أن يكون تحديد العقاب واردا في اللائحة أو بالاحالة الى المادة ٣٤٨ ع . وفي لائحة الجبانات للمسلمين

بالقاهرة قد ورد النص في المادة ٢٠ بصريح العبارة على العقوبة باحالتها الى المادة ٣٤٨ عقوبات لذلك لا محل لتحديد أقصى الغرامة الى ٢٥ قرشا فقط بل يجوز توقيع الغرامة لغاية ١٠٠ قرش أو الحبس لغاية اسبوع مادام أن اللائحة المذكورة لم تغفل النص على العقوبة . فضلا عن النص الوارد فيه على الازالة وهي عقوبة تبعية

٤ - عن الحكم بالازالة

« من حيث انه ورد في المادة ٨ من اللائحة النص الآتي « فضلا عن وجوب الحكم بالازالة في الاحوال التي تقتضيها »
« وحيث ان المحاكم المصرية تضاربت في مدلول هذا النص .

« وحيث ان التحليل المنطقي الظاهر لعبارة هذه المادة يؤدي الى وجود التنافر في مدلول الفاظها إذ قضى أولا على وجوب الحكم بالازالة وأخيرا ترك الامر للتقدير في الاحوال التي تقتضيها أى ان هناك وجوباً وجوازاً معا
« وحيث ان هذا التفسير لا يستقيم مع المنطق الصحيح فلو أراد الشارع أن تكون الازالة متروكة لتقدير القاضى لورد النص كما يأتى « مع الحكم بالازالة في الاحوال التي تقتضيها » ولكن اضافة كلمة « وجوب » يخرجها عن المعنى . ويدخلها في حكم الواجب الذى لا مناص منه وينفى الجواز .

« وحيث ان اللائحة لم توضح الاحوال بالتفصيل التي تقتضى الازالة والواجب الحكم فيها بذلك فلا بد من الرجوع الى المواد السابقة من اللائحة لاستجلاء قصد الشارع من هذا النص إذ أنه في حالة الغموض يجب البحث عن قصد الشارع من مجموع النصوص الواردة في القانون .
« وحيث انه ورد في اللائحة المذكورة أن

طرق الجبانات تعتبر طرقا عامة وتسرى عليها أحكام الطرق العامة وينطبق عليها لائحة أشغال الطرق العمومية الصادرة في ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ وكذلك ورد النص على طرق الجبانات الخاصة لاحكام التنظيم .

« وحيث ان لائحة أشغال الطريق العام وقانون التنظيم نصان على وجوب الازالة في بعض الاحوال » وحيث ان المادة ٢٠ من لائحة الجبانات للمسلمين انما تشير الى مانعت عليه المادة ٨ فالنص على وجوب الازالة ينصرف الى ما يقع مخالفا لللائحة أشغال الطرق العمومية أو قانون التنظيم في منطقة الجبانات .

« وحيث انه مما تقدم يبقى الحكم بالازالة حتما في جميع الاحوال التي تقتضيها قانونا — أى إذا وقعت الجريمة مخالفة لللائحة الطرق العامة أو أحكام التنظيم أو مخالفة لأي لائحة أو قانون آخر ورد النص فيه على الازالة وفي غير هذه الاحوال لا محل للحكم بالازالة .

« وحيث إنه مما تقدم لا يكون هناك محل للحكم بالازالة في هذه الدعوى إذا ثبت ان الجريمة لم تقع مخالفة لللائحة الطرق العمومية ولا لاحكام التنظيم ولا ينطبق عليها نص المادة ٨ من اللائحة (قضية النيابة ضد محمد سيد أبو سعد رقم ١١٥ سنة ١٩٣٣ س - رئاسة عضوية حضرات القضاة زكى خير الابوتيجى ومحمد بدر بك وأحمد لطفى)

٩٩

محكمة مصر الكلية الأهلية

٣ ابريل سنة ١٩٣٣

مزلقانات . خطأ . عدم الثبوت من غلو الخطر . سكة حديد .

عدم خفارتها لها - لامسئولية

المبدأ القانونى

على من يريد المرور على مزلقانات السكة

الحديد أن تثبت جيداً من خلو الخط من مرور قطارات عليه . ولا يفرض القانون على السكك الحديدية أى التزام فيما يتعلق بالمرور على المزلقان أو جعل خفارتها إجبارية وقيامها بهذه الخفارة هو عمل تحفظى من جانبها درء الماعساة يحصل من الحوادث

المحكمة

« حيث ان المدعية رفعت هذه الدعوى تطالب فيها وزارة المواصلات بأن تدفع لها بصفتها على سبيل التعويض مبلغ ألف جنيه نتيجة وفاة زوجها المرحوم محمد ابراهيم بسبب تصادم قطار السكة الحديد بالسيارة التى كان يقودها أثناء عبوره المزلقان الواقع بين الباجور ومنوف .

« وحيث انه ثبت من التحقيق الذى أجرته النيابة العمومية ان المزلقان المذكور يحرس من شروق الشمس الى ما بعد غروبها بساعة وان يوم الحادثة كانت غروب الشمس فى الساعة ١٥/٦ فتنتهى الخفارة حوالى الساعة ١٥/٧ وقد حصلت الحادثة بعد ذلك وثبت ان الخفير لم يترك المزلقان الا بعد الميعاد القانونى وان سائق القاطرة لم يكن مسرعاً وكان ينبه المارة بالكلاكس وقد قيدت النيابة القضية ضد السائق المتوفى بالمادة ٢٠٢ ع وحفظتها قطعياً لسقوط الحق فى اقامة الدعوى العمومية قبل المتهم لوفاة .

« وحيث انه يفرض عدم وجود أى اهمال من جهة سائق السيارة يتعين على المحكمة البحث فيما اذا كانت السكة الحديد مسئولة عن الخطرات التى تحصل فى المزلقانات من عدم خفارتها وما هو مدى المسؤولية المترتبة على هذا

« وحيث ان التعويض مبنى فى هذه الحالة على خطأ ارتكبه المصلحة فيتعين البحث أيضاً فيما

هو الخطأ وتعرفه وهل السكة الحديد ملزمة بخفارة جميع المجازات السطحية (مزلقات) من عدمه « وحيث ان الخطأ هو مخالفة التعاقد لشيء حصل الالتزام عليه بمقتضى تعاقد أو بموجب القانون العام .

« وحيث انه جاء بالمادة ١٦ من نظام السكك الحديدية الصادر به قرار وزير المواصلات بعد تصديق مجلس الوزراء فى ٩ فبراير سنة ١٩٢٦ (انه لا يجوز اجتياز السكك الحديدية بالمجازات السطحية عمومية كانت أو خصوصية أو ترك الحيوانات تجتازها عند اقتراب مرور القطارات والقاطرات أو عربات المصلحة) وتمشياً مع روح هذه المادة قد نصت المادة ١٤٧ عقوبات (ان كل من تسبب بغير عمد فى حصول حادث لقطار من قطارات السكة الحديدية من شأنه القاء الأشخاص الذين ينه فى الخطر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً) « وحيث انه يتضح من كلتا المادتين ان على من يريد المرور على مزلقان ان يتثبت جيداً من خلو الخط من مرور قطارات عليه ولا يفرض القانون على السكك الحديدية أى التزام فيما يتعلق بالمرور على المزلقان أو جعل خفارتها اجبارياً وقيام السكك الحديدية بخفارة معظم المزلقانات هو عمل تحفظى تشكر عليه درء الماعساة يحصل من الحوادث وقد صدر قانون فى فرنسا على أثر تشعب السكك الحديدية فيها بالتصريح بالتجاوز عن تسوير المجازات السطحية عند ما ترى الادارة عدم الضرورة لذلك والمستفاد من عدم الضرورة هو عدم وجود حركة مرور كثيفة ومع كل فقد عنيت مصلحة السكك الحديدية هنا بخفارة المزلقان التى حصلت فيه الحادث من شروق الشمس الى ما بعد غروبها بساعة حيث بعد ذلك تكون حركة

المرور ضئيلة .

« وحيث انه فضلا عن هذا فقد يتلاحظ أن مصالحة السكك الحديدية توضع عند كل مزلقان عموداً عليه لوحة ومكتوب عليها بالخط الكبير (احتس من القطارات) وهذا اذار كاف لمن يريد العبور للاحتراس وأخذ الحيطة اللازمة . » وحيث انه فضلا عن هذا أيضاً فقد ثبت جالياً من التحقيق الذي أجرته النيابة أن المتوفى لم يأخذ أقل حيطة عند عبوره المزلقان بسيارته

وقد خالف بذلك القرار الوزاري القاضي بعدم عبور المزلقات عند مرور القطارات عايتها وتري المحكمة أن مصلحة السكك الحديدية لم ترتكب أى خطأ يجعل مسئوليتها مشغولة قبل المتوفى وعليه تكون دعوى المدعية على غير أساس ويتعين رفضها .

(قضية ستم أحمد وحضرها الاستاذ فليب بشارة ضد وزارة المواصلات رقم ٢١٠ سنة ١٩٣٢ — رئاسة حضرة القاضي ابراهيم بك يحيى)

القضاء المستعجل

١٠٠

محكمة مصر الكلية الأهلية

قضاء الأمور المستعجلة

١٢ سبتمبر سنة ١٩٣٢

- ١ - حراسة قضائية . انتهاء . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة
- ٢ - استعجال . تقديره . سلطة قاضي الأمور المستعجلة
- ٣ - محكمة شرعية . حفظ الدعوى . ماهية . شطب الدعوى . الفرق بينهما .
- ٤ - وزارة الحقاية . منشور بعدم حفظ الدعوى في حالة معينة . قيمته القانونية

المبادئ القانونية

١ - الحراسة القضائية هي إجراء مؤقت تدعو إليه ضرورة ملجئة يتأقت بها ويستمد منها سبب وجوده وبقائه . وإذا كانت هذه الضرورة هي سبب الاستعجال في وضع الحراسة ذاتها . فإن بزوالها تصبح الحراسة إجراء غير مشروع يفقد سبب كيانه ووجوده وهي حالة يتوفر الاستعجال فيها في ضرورة انتهائها والعودة الى الحالة القانونية السابقة .

وليس القضاء برفعها إجماعاً يائس حقوق الطرفين في شيء . فليس ثمة ما يمنع من اتخاذ إجراء تحفظي جديد : حراسة أو غيره إذا جد في مركز الطرفين ما يدعو إليه .

ومحصل ذلك أن دعوى انتهاء الحراسة هي دعوى مستعجلة تدخل في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة .

٢ - توفر سبب الاستعجال في الدعوى أمر متروك لتقدير القاضي يستنتجه من ظروف الدعوى .

٣ - حفظ المحكمة الشرعية للدعوى هو انتهاء للنزاع فيها بغير خوض في موضوعها لا يجوز بداهة بغير طلب المدعى لعدوله عن دعواه وهو حكم يختلف عن حكم الشطب الذي لا ينصح إلا لغياب الطرفين . فهو استبعاد للدعوى من عمل المحكمة تظل به قائمة يجوز الرجوع إليها في أى وقت بدفع رسم معين

٤ - منشور وزارة الحقاية بعدم جواز

حفظ طلب الأذن بالخصومة لعزل ناظر الوقف للصلح بين الطرفين إذا نسب للناظر إهمال في تعمیر أعيان الوقف لا يعدو أن يكون رأيا . للمحكمة الشرعية تقديره كأي قول في المذهب على أن مخالفته إن صحت سببا لشيء . فأنما للطعن في الحكم بطرق الطعن العادية لا لبطلانه . فاذا لم يطعن فيه فهو صحيح لازم له كل حججه القانونية

المحكمة

« حيث ان الدعوى تتحصل في أن المدعين ناظران على وقف المرحوم السيد محمود خليل النحاس فرفع كل منهما دعوى أمام محكمة مصر الشرعية بعزل الآخر كما رفعت دعوى عزل ثالثه ضد المدعى الثاني من حسن شاي الناظر الحسبي على الوقف . وترتب على ذلك أن رفعت دعوى أمام محكمة الخليفة الجزئية من المدعى الأول بصفته ناظرا ومستحقا ووصيا على أخيه القاصر احمد شريف ومن حسين خليل واسماعيل خليل وعبد السلام خليل ومحمود خليل وعزيزه خليل ومحمود حسن شاي طالبا فيها الحكم بتعيين حارس قضائي لإدارة الوقف حتى يفصل نهائيا في النزاع أمام المحكمة الشرعية . وقد اصطلح الطرفان في هذه الدعوى على إقامة المدعى عليهما حارسين على الوقف حتى ينتهي النزاع أمام المحكمة الشرعية . وقد انتهى هذا النزاع بقرار محكمة مصر الشرعية في ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٢ بمخفظه . فرفع المدعيان هذه الدعوى طالبا فيها الحكم بانهاء حراسة المدعى عليهما على أعيان الوقف وتدخل فيها عبدالله خليل خصما . ودفعها المدعى عليه الثاني بعدم اختصاص المحكمة بنظرها .

« وحيث أن المحكمة ترى أن تفرد لكل

من الدفع الفرعى والموضوع بحثا خاصا فيما يلي :
أولاً - الرفع الفرعى .

« حيث ان الحراسة القضائية هي اجراء تحفظي مؤقت تدعو اليه ضرورة ملجئه يتأقت بها ويستمد منها سبب وجوده وبقائه . واذا كانت هذه الضرورة هي سبب الاستعجال في وضع الحراسة ذاتها فان بزوالها تصبح الحراسة اجراء غير مشروع يفقد سبب كيانه ووجوده . وهي حالة يتوفر الاستعجال فيها في مجرد وجودها ضرورة انتهاءها والعودة الى الحالة القانونية السابقة وليس القضاء برفعها اجراء نهائى يمس حقوق الطرفين في شيء فليس ثمة ما يمنع من اتخاذ اجراء تحفظي جديد اذا جد في مركز الطرفين ما يدعوا اليه (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٣ مجموعة التشريعات ٣٥ ٢٥٧ و) (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٢٧ مجموعة التشريعات ٣٩ ص ٢٣٩) . وهذا تقرير بدهى على قاعدة اختصاص قاضى الامور المستعجلة برفع يد الوكيل الذى زالت وكالته بفسخها أو بانهاء اجلها (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٣ يونيه سنة ١٩٢٣ مجموعة التشريعات ٣٥ ص ٥٠٧)

« وحيث انه اذا كانت هذه الدعوى مستعجلة بطبيعتها فان المحكمة لا ترى في تصرف المدعين في علاقتهما مع المدعى عليهما ما يفقدها سبب الاستعجال أو يقلل من أثره في هذه العلاقة . لاشيء الا لأنه اذا كان قرار الحفظ قد صدر من المحكمة الشرعية في ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٢ فلم يمر عليه غير حوالى الثلاثة شهور ونصف حتى رفعت هذه الدعوى أمام محكمة الخليفة ثم تبين المدعيان خطأهما في الاختصاص فرفعا هذه الدعوى . فلم تمر بذلك الا مدة تحتل السعى

لانتظام الودي بين أفراد من عائلة واحدة . وإذا كانت قد زادت عما تستلزمه الضرورة لذلك فهي زيادة ضئيلة لا يمكن أن تدل على شيء . « وحيث أنه مقرر أن توفر سبب الاستعجال

أمر متروك لتقدير القاضي يقدره من ظروف الدعوى . ولهذا اختلفت محكمة الاستئناف المختلطة في تقدير المدة التي ترى أن في مرورها زوالا لسبب الاستعجال فاعتبرتها أكثر من سنة (٣٠ أكتوبر سنة ١٩٠٨ مجموعة التشريع ٣١ ص ٨) ثم بضعة شهور (٣٠ يونيو سنة ٩١٧ جازيت ٧ ص ١٧٥) . ثم قررت القاعدة الدائمة بغير تحديد أجل أن التأخير في رفع الدعوى في رفع استئناف عن الأمر الصادر من قاضي الأمور المستعجلة يجعل الدعوى غير مقبولة لانعدام الاستعجال فيها (٢١ مارس سنة ٩٢٣ مجموعة التشريع ٣٥ ص ٣٠٥)

« وحيث أن اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالقضاء بانتهاء الحراسة يستلزم بداهة تقديره للسبب الذي يستند إليه في الدعوى - فإن هذا هو موضوعها بالذات - وله في هذا التقدير سلطة تعرف جدية ما يثار في هذا السبيل من نزاع وأثره على موضوع الحقوق بين الطرفين . حتى لا يمسها بقضائه . وهكذا لا يكفي أن يثار نزاع موضوعي أمام قاضي الأمور المستعجلة ليقضى بعدم اختصاصه بنظر الدعوى فإن للقاضي عموما سلطة تقدير ما يعترض اختصاصه من صعوبات (راجع جارسونيه وسيزار برود الجزء الثاني بند ٢٩٩٥) و (حكم محكمة النقض الفرنسية بتاريخ ١٨ مارس سنة ٩٨٢ D. 83 - 1 - 2 ، 3 وحكم محكمة النقض الفرنسية بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ 76 - 1 - 1291 S. u P)

وحيث إن المحكمة ترى أن تبقى البحث في

مآثاره المدعى عاينها من نزاع في حجية القرار الصادر من محكمة مصر الشرعية بحفظ النزاع الذي كان قائما لديها الى الموضوع فيما يلي .

ثانيا - في الموضوع

« وحيث أنه لا نزاع في أن أجل الحراسة التي تصالح عاينها الطرفان أمام محكمة الخليفة الجزئية هو انتهاء النزاع الشرعي في الدعاوى الثلاثة بين الناظرين والناظر الحسبي التي كانت قائمة وقتذاك فإن ذلك واضح من طبيعة الحاجة التي أدت الى رفع دعوى الحراسة ومن عبارة الموضوع المبينة في الحكم وقد أقر الجميع على مبدأ الحراسة في بنود الصالح .

« وحيث أن هذه الدعاوى بعد أن ضمت لبعضها وتدرجت في الجلسات اتفق الجميع على حفظها فقررت المحكمة ذلك . وحفظ الدعوى هو انتهاء النزاع فيها بغير خوض في موضوعها لا يجوز بداهة بغير طالب المدعى لعدوله عن دعواه وهو حكم يختلف عن حكم الشطب الذي لا يصح قانونا إلا لغياب الطرفين اطلاقا فهو استبعاد للدعوى من عمل المحكمة تظل قائمة به يجوز الرجوع إليها في أي وقت بدفع رسم معين . فهما ليسا إجراء واحد . وإذا قال أمر الحاقانية (٣٠ سبتمبر سنة ٩١٦ لكلية طنطا الشرعية) أن الحفظ يشبه الشطب فقد حدد هذا الشبه الذي يراه بأمر واحد هو عدم تسجيلها .

« وحيث أن منشور وزارة الحاقانية بعدم جواز حفظ طلب الاذن بالخصومة لعزل الناظر لصالح بين الطرفين إذا نسب للناظر إهمال في تعميم أعيان الوقف . لا يعدو أن يكون رأيا للمحكمة الشرعية تقدره كأي قول في المذهب . وهكذا إن صحت مخالفة سبب الشيء قائما للطعن في الحكم بطرق الطعن العادية لا لبطلانه . فاذالم يطعن فيه

فهو صحيح لازم له كل حجته القانونية. والقول بالعكس يؤدي الى نتيجة غريبة فان النزاع ينتهي بالحفظ ماديا فلا يطعن في القرار بأي الطرفين وتنتهي المواعيد المقررة لذلك . ومع ذلك يعتبر قائماً حكماً . رغم ارادة المدعى والمدعى عليه . « وحيث ان محصل كل ذلك أن النزاع في انتهاء الدعاوى بين الناظرين والناظر الحسي أمام المحكمة الشرعية هو نزاع غير جدي .

« وحيث ان تدخل الخصم الثالث في هذه الدعوى لا يستند الا لصفته كمستحق له مصالحة في الدفاع في بقاء الحراسة باعتباره طالباً عزل الناظرين في دعوى أمام المحكمة الشرعية اذ لا يجب أن يمد الحراسة بسبب جديد لم يكن قائماً وقت وضعها ولم تتأقت به . وهذه الدعوى ان صحت أساساً للحراسة قائماً في دعوى أخرى يرفعها الخصم الثالث .

« وحيث أنه بذلك يتعين القضاء بانتهاء احراسة المدعى عليهما

.....

(قضية محمد أفندي مرو خليل النحاس وآخر وحضر عنهما الاستاذ أحمد رشدي المحامي ضد الاستاذ حسين خليل وآخرين رقم ٣٣٠٨ سنة ١٩٣٢ - رئاسة حضرة القاضي محمد علي رشدي)

١٠١

محكمة مصر الكلية الأهلية

قضاء الامور المستعجلة

١٢ أكتوبر سنة ٩٣٢

١ - حجز . على الآلات اللازمة للمدين . تقدير موضوعي

٢ - حجز . اختصاص قاضي الامور المستعجلة بالفائه

المبادئ القانونية

١ - ولو أن القانون يحظر الحجز على الآلات اللازمة لصناعة المدين إلا أنه حظر ليس له

ضابط معين بحيث يبطل الحجز إذا تعداه بطلانا لا يحتمل جدلاً أو تقديراً . فان لزوم الآلات لصناعة المدين أمر تقديري يختلف فيه نظر المدين والدائن والقاضي سواء . وهو بحث موضوعي محض وهكذا لا يمكن القول بأن الحجز قد وقع باطلا بطلانا مطلقاً على بعض الآلات دون الآخر حتى بالنسبة لأقل عدد فيها . فقد يبطل بالنسبة لأكثرها تبعاً للتقدير في الموضوع فيتجزأ البطلان . وقد لا يكون منهما ما يلزم أصلاً . مهما قلت وحدتها .

٢ - اختصاص قاضي الامور المستعجلة بإلغاء الحجز مقيد بأن يقع باطلا بطلانا لا يحتمل جدلاً أو تأويلاً

المحكمة

« حيث ان محصل الدعوى أن المدعى عليه اوقع حجزاً تنفيذياً على آلات وعدد لازمة لصناعة المدعى كحلاق

« وحيث ولو أن القانون يحظر الحجز على الآلات اللازمة لصناعة المدين إلا أنه حظر ليس له ضابط مطابق معين بحيث يبطل الحجز إذا تعداه بطلانا لا يحتمل تقديراً أو جدلاً . فان لزوم الآلات لصناعة المدين أمر تقديري يختلف فيه نظر المدين والدائن والقاضي سواء . وهكذا لا يمكن القول بأن الحجز قد وقع باطلا بطلانا مطلقاً لبعض الآلات دون الآخر حتى بالنسبة لأقل عدد فيها . فقد يبطل بالنسبة لأكثرها تبعاً للتقدير في الموضوع . فيتجزأ البطلان وقد تكون بعض هذه الآلات غير لازمة أصلاً مهما قلت وحدتها . « وحيث ان اختصاص قاضي الامور المستعجلة بإلغاء حجز مقيد بأن يكون وقع باطلا بطلانا

لا يَحْتَمَلُ جَدَلًا أو تَأْوِيلًا فَنِي هَذِهِ الْحَالَةَ وَحْدَهَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حَقٌّ لِلدَّائِنِ فِي حَبْسِ الْعَيْنِ الْمَحْجُوزَةِ عَنْ الْمَدِينِ . فَلَا يُمْسُ الْقَضَاءُ بِالنَّائِبِ مَوْضُوعًا مَا بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ بَلْ يَكُونُ إِزَالَةً أَوْ مَادَى لَأَجْرَاءِ غَيْرِ مَوْجُودٍ قَانُونًا

» وَحَيْثُ أَنَّهُ لَدَاكَ يَتَعَيَّنُ الْحُكْمُ بِعَدَمِ اخْتِصَاصِ هَذِهِ الْمَحْكَمَةِ بِنَظَرِ الدَّعْوَى .

(قضية محمد خليل وحضر عنه الاستاذ محمود حسين هيكل ضد أندراوس عبدي برقم ٤٨٥ سنة ٩٣٢ عابدين — بالهيئة السابقة)

١٠٢

محكمة مصر الكلية الأهلية

قضاء الأمور المستعجلة

١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٢

- ١ - قاضى الأمور المستعجلة . أصل اختصاصه
- ٢ - أمر إدارى . اختصاص المحاكم المدنية به فى فرنسا
- ٣ - أمر إدارى . اختصاص المحاكم المدنية بفرنسا
- ٤ - عمل إدارى . يمكن تحديده . لا يمكن تحديده
- ٥ - فيضان مياه الترع . مسئولية الحكومة

المبادئ القانونية

١ - الأصل أن اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بالقضاء بالاجراءات المؤقتة المستعجلة يتحدد باختصاص المحكمة المدنية التى يتفرع عنها بالفصل فى موضوع الحق بين الطرفين .

٢ - حد اختصاص المحاكم المدنية بالفصل فى الأعمال الإدارية من حيث نفاذها ولزومها ومن حيث ما ينتج عن تنفيذها من ضرر أو اعتداء على حقوق الافراد - وما يجب أن يتوفر فيها من شكاية معينة هو - فى فرنسا - فاحد صل مطاوع يستند إلى مبدأ الفصل بين السلطات . فلا يملك القاضى المدنى أن يتعرض

للأمر الإدارى بقضاء موضوعى أو مؤقت - ولا حتى باثبات الحالة التى تنشأ عنه . وهذا الإطلاق فى عدم اختصاص المحاكم المدنية ليس إطلاقاً للأمر الإدارى من أية رقابة قضائية فهو خاضع إلى قضاء إدارى يملك فيه ماتملك المحاكم المدنية للأعمال المدنية من قضاء موضوعى ومستعجل . فيختص مجلس الدولة بالفصل فى موضوع الحقوق Conseil de Préfecture ويختص بالاجراءات السريعة المؤقتة ٣ - يختلف الأمر فى مصر عنه فى فرنسا لعدم وجود نظام القضاء الإدارى فيها . ولذلك يصبح حد اختصاص المحاكم المدنية بالنسبة للأوامر الإدارية بنفس الحد الفاصل بينها فى فرنسا عملاً يتناقض مع قواعد العدالة . ولذلك اختصت المحاكم المدنية برقابة الأعمال الإدارية رقابة روعى فيها مبدأ الفصل بين السلطات . فجاز لها تضمين الأفراد عن أعمال الإدارة . وامتنع عليها إيقافها أو تأويلها أو تعديلها .

٤ - مخالفة العمل الإدارى للقوانين واللوائح هو أساس اختصاص المحكمة المدنية بتضمين الأفراد عما يصيبهم من الضرر فى تنفيذه . واختصاص قاضى الأمور المستعجلة - تبعاً - بالفصل فى الأمور الوقتية التى يتوفر فيها سبب الاستعجال . فله - كما للمحكمة المدنية - تقدير ما فى الأمر من مخالفة فان ذلك بالذات هو سبب اختصاصه إلا أن محل ذلك ان يمكن الفرد تحديد العمل الإدارى الذى أقر به تحديداً جازماً . كالأحالة إلى المعاش أو رفض إعطاء رخصة .

إلا أنه قد يحدث أن يلحق الفرد ضرر من تنفيذ عمل إداري لا يمكنه تعرف سببه ودرجة انطباقه على الأصول واللوائح . كما لو زادت المياه في ترعة فأغرقت الأرض المجاورة وأضررت بها . فقد يكون سبب هذه الزيادة ارتفاع قاع الترعة أو عدم الاحتياط في توزيع المياه من فتحاتها الأصلية . ففي هذه الحالة يكفي ألا يكون هناك نص عام في القانون أو اللوائح ينفي التزام الحكومة بتعويض من زيادة المياه في إحدى الترع والمساقى لقبول دعوى إثبات الحالة أمام قاضي الأمور المستعجلة . فهذه الدعوى بالذات يتحقق سبب العمل الإداري ويتضح السبيل لمحكمة الموضوع للفصل في اختصاصها

٦ - لا تنفي المادة السابعة من الأمر العالي الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ بشأن الترع والمساقى مسؤولية الحكومة عن التعويض إلا بالنسبة للاضرار التي تنشأ عن قلة المياه أو وقوف سيرها . وبذلك تخرج كل دعوى تستند إلى هذين السببين عن اختصاص المحاكم المدنية اطلاقاً . أما زيادة المياه وفيضانها فهو عمل لم تتقرر له مشروعية مطلقة وبذلك يصح أن يكون محل دعوى موضوعية أو مستعجلة

المحكمة

« حيث ان الدعوى تتحصل في أن وزارة الأشغال شقت ترعة تمر في أرض المدعين بمنسوب يرتفع عن الاطيان الواقعة على ضفتيها فاصيبت بنشع وترشيح فرفعوا هذه الدعوى يطلبون فيها ندم خبير لمعاينة ما أصاب الاطيان من ضرر

وعلاقته بسير المياه بترعة ام الفيران وما بهذه الترعة من الأخطاء الفنية كارتفاع قاعها وغيره مما أدى الى ارتفاع منسوب المياه فيها . وقد دفعت المدعى عليها الدعوى بعدم اختصاص المحاكم الأهلية . وبعدم اختصاص هذه المحكمة بنظرها .

« وحيث ان مثار النزاع في الدفع الاول هو في دعوى اختصاص المحاكم الأهلية في اثبات حالة مادية نشأت من فعل إداري أضر بالغير والنزاع فيه يستند الى انعدام اختصاص المحاكم الأهلية أصلاً لا تعرض لهذه الحالة بالمحكمة في موضوعها ولو بالتضمينات عما تتج عنها .

« وحيث ان الأصل أن اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالقضاء بالاجراءات المؤقتة المستعجلة يتحدد باختصاص المحكمة المدنية التي يتفرع عنها بالنصل في موضوع الحق بين الطرفين فان خرج عن اختصاصها بأن كان نزاعاً تجارياً (في فرنسا) أو جنائياً - كالأشكال في تنفيذ حكم جنائي - أو مدنياً لا تختص به المحاكم المدنية - خرج عن اختصاصه تبعاً للفصل فيما يتفرع عنها من الأمور الوقتية (راجع كتاب De référés ميرنيك الجزء الثاني بند ٢٤ وما بعده)

« وحيث ان لقاضي الأمور المستعجلة الحق قانوناً في البحث في اختصاص محكمة الموضوع بالفصل في أصل الحقوق التي تتفرع عنها المسئلة المؤقتة المطروحة لقضائه . فانه مقرر ان على القاضي عموماً تقدير الاسباب التي تعرض اختصاصه (راجع جارسوني بند ٢٩٩ وحكم محكمة النقض الفرنسية ٢٩ يونيو سنة ١٨٥٩ وكتاب ميرنيك المتقدم بند ٥٩)

« وحيث ان حد اختصاص المحاكم المدنية بالفصل في الاعمال الادارية من حيث تقاضها

ولزومها . ومن حيث ما ينتج عن تنفيذها من ضرر أو اعتداء على حقوق الافراد - وما يجب أن تتوفر فيها من 'شكلية معينة' : هو (في فرنسا) حد فاصل مطابق يستند الى مبدأ الفصل بين السلطات فصلاً تاماً - فلا يملك القاضي المدني أن يتعرض للأمر الإداري بقضاء موضوعي أو مؤقت - ولا حتى باثبات الحالة التي تنشأ عن عمل إداري . وهذا الاطلاق في عدم اختصاص المحاكم المدنية ليس إطلاقاً للعمل الإداري من أية رقابة قضائية بل لأنه يخضع فيها الى قضاء إداري يملك فيها ما تملكه المحاكم المدنية بالنسبة للأعمال المدنية من قضاء موضوعي وقضاء مؤقت مستعجل فيختص بمجالس الدولة Conseil d'Etat بالفصل في موضوع الحقوق ويختص Conseil de Préfecture باتخاذ الاجراءات السريعة اذا توفر في الدعوى سبب الخطر فيقوم فيها مقام القضاء المستعجل . (راجع حكم مجلس الدولة ١٦ سبتمبر سنة ١٨٧٣ و ١١ يونيه و ٢٩ مايو سنة ١٨٨٦ و ١٦ ديسمبر سنة ١٨٨٧ - وهي واردة في كتاب لا فريير - Traité de le Juridiction administrative الجزء الأول ص ٣٧٤ والمهامش)

« وحيث ان الأمر في مصر يختلف عنه في فرنسا لعدم وجود نظام القضاء الإداري فيها ولذلك يصح حد اختصاص المحاكم المدنية بالنسبة للأوامر الإدارية بنفي الحد الفاصل بينها في فرنسا وبين القضاء الإداري عملاً يتناقض مع قواعد العدالة اذ به ينطاق عمل الإدارة من كل قيد أو رقابة فيصبح الضرر تحت رحمتها .

« وحيث انه لذلك أختصت المحاكم المدنية برقابة الأعمال الإدارية رقابة روعي فيها مبدأ الفصل بين السلطات . فجاز لها تضمين الأفراد عن أعمال الإدارة اذا وقعت مخالفة للقوانين - وامتنع عاينها

إيقافها أو تأويلها أو تعديلها - راجع المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

« وحيث انه بذلك يكون الفرق بين تشريعي فرنسا ومصر هو فرق بين نظامين قضائيين مختلفين الأسس فلا يجوز الرجوع الى بحث الفقه الفرنسي ولا الى تطبيقات القضاء - مدني أو إداري - لتقرير اختصاص المحكمة بمثل هذه الدعوى (قارن حكم محكمة الموسكى الجزئية بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ الجريدة القضائية عدد ٤١ سنة ثالثة) فان هذا الرجوع لو جاز لنعرف القاعدة العامة لاختصاص قاضي الأمور المستعجلة بكل ما تختص به المحكمة المدنية . فان اختصاص هذه المحكمة بالقضاء فيها يمس أمر إداري ليس واحداً في فرنسا ومصر .

« وحيث ان مخالفة الأمر الإداري للقوانين واللوائح هو أساس اختصاص المحكمة المدنية بتضمين الافراد عما يصيبهم من الضرر في تنفيذه - واختصاص قاضي الأمور المستعجلة تبعاً بالفصل في الأمور الوقتية التي تتوفر فيها سبب الاستعجال . فله - كما للمحكمة المدنية - تقدير مافي الأمر من مخالفة - فان ذاك بذات هو سبب اختصاصه بالدعوى الا أن محل ذاك بداهة أن يمكن الفرد تحديد العمل الإداري الذي أضر به تحديداً جازماً - كالأحالة الى المعاش - أو رفض اعطاء رخصة وتجنيد شخص لا تتوفر فيه المؤهلات القانونية - ومالي ذاك .

« وحيث انه مع ذلك فقد يحدث أن يباحق الفرد ضرر من تنفيذ عمل إداري لا يمكنه تعرفة سببه ودرجة انطباقه على الأصول التي تقررها القوانين واللوائح - كما لو زادت المياه في ترعة فاغرقت الأرض المجاورة أو أضرت بها - فقد تكون سبب

هذه الزيادة ارتفاع قاع التربة أو عدم الاحتياط في توزيع المياه من فتحها الاصلية أو غير ذلك من الاسباب التي يخرج تقديرها عن علم الفرد .

« وحيث إن في هذه الحالة يكفي ألا يكون هناك نص عام في القانون أو اللوائح ينفي التزام الحكومة بتعويض ما عن زيادة المياه في إحدى الترع أو المساقى لقبول دعوى اثبات الحلة أمام قاضي الأمور المستعجلة بهذه الدعوى بالذات يتحقق سبب العمل الإداري وبه يتضح السبيل لمحكمة الموضوع للفصل في اختصاصها . وقبل ذلك ليس هناك إلا إبهامنا . فلا يعرف المدعى سبب العمل الإداري أو قد يدعى سبباً ما تنازعه فيه الحكومة . فيقوم بين الطرفين نزاع ليس لدى أيهما الدليل على وجهته فيه . لا شيء إلا لأن عمل الخبير بالذات هو محل تحقيق الواقعة المادية موضوع الدعوى بأركانها . فهل يكفي لاختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالدعوى مجرد ادعاء المدعى سبباً للعمل الإداري يدخل في اختصاص المحاكم تقديره . وهل يتقيد الخبير في تحقيقه بهذا السبب إذا تبينت له مخالفة أخرى للقانون في تنفيذ العمل الإداري (قارن حكم محكمة الموسكى السابق ذكره)

« وحيث إن المادة السابعة من الأمر العالي الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ بشأن الترع والمساقى لا تنفي مسؤولية الحكومة عن التعويض إلا بالنسبة للأضرار التي تنشأ من قلة المياه أو وقوف سيرها . وهكذا تخرج كل دعوى تستند إلى هذين السببين من اختصاص المحكمة المدنية إطلاقاً أما زيادة المياه وفيضانها فهو عمل لم تنظر له مشروعية مطلقة بل يحتمل مخالفة القانون بحسب الاسباب التي أدت إليه .

« وحيث - مع ذلك - أن المدعين قد ادعوا بأن سبب الفيضان هو عدم اتباع الأصول الفنية في تخفيض قاع التربة تخفيضاً يتناسب مع مستوى الاطيان المجاورة .

« وحيث أن محصل هذا البحث أن المحاكم الأهلية مختصة بنظر الدعوى فيتعين رفض الدفع الأول .

« وحيث أنه لا نزاع في أن النشع والرشح الذي ينشأ من ارتفاع منسوب المياه في التربة هي حالة قابلة للتغيير والزوال فتتوفر في إثبات حالتها أسباب الاستعجال المبررة لاختصاص قاضي الأمور المستعجلة وبذلك يتعين رفض الدفع الثاني . « وحيث - في الموضوع - أن المحكمة لا ترى ما عا من أجابة المدعين إلى طلبهم بتدب خير لأداء الأعمال الواردة في صحيفة الدعوى .

« وحيث أن المحكمة لا ترى أن تقيد بترتيب جدول الخبر في ذلك لما لهذه المأمورية من الأهمية التي تستلزم كفاءة هندسية فترى أن تندب لها حضرة حسين سامي بك المهندس الخبير . (قضية الستمت يكن بصفتها وآخرين وحضر عنها الاستاذان الياس ويوسف دبانة ضد وزارة الأشغال رقم ٥٢٢٤ سنة ١٩٣٢ الموسكى - بالهيئة السابقة)

١، ٣

محكمة مصر الكلية الأهلية

١٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٢

١ - قاضي الأمور المستعجلة . اختصاصه . رفع الاختتام للموضوع

على محل مفلس

٢ - قاضي الأمور المستعجلة . اختصاصه . التظلم في أمر على عريضة .

٣ - سلطة قاضي الأمور المستعجلة في القضاء بالأجراء التحفظ .

المبادئ القانونية

١ - رفع الاختتام كوضعها سواء قد يتوفر فيهما سبب الاستعجال الملجئ فيختص بالامر بهما

قاضي الامور المستعجلة تطبيقاً للقاعدة
الاساسية لاختصاصه عموماً

٢ - لا يؤثر في اختصاص قاضي الامور
المستعجلة أن يكون لدى المدعى وسيلة
أخرى للوصول إلى حقه بطريق الطعن في
حكم غيابي أو ابتدائي بالمعارضة أو الاستئناف
أو بطريق التظلم من أمر صادر على عريضة
لنفس الأمر أو إلى المحكمة التابع لها . فانه
لا يفهم لماذا لا يترك للمدعى الخيار بين اللجوء
إلى القضاء المستعجل أو اتخاذ إحدى طرق
الطعن السابقة

ولا يرد على ذلك أن فيه جب لاختصاص
محاكم الموضوع فان قضاء الامور المستعجلة
هو قضاء مؤقت لا يمس الموضوع في شيء
بل يقتصر على اتخاذ إجراء مؤقت سريع
أو إيقاف تنفيذ . وبعد ذلك يبقى الموضوع
كاملاً خاضعاً لاختصاص محاكم الموضوع
٣ - لقاضي الامور المستعجلة سلطة تقدير
ما يراه من الاجراءات التحفظية أكثر موافقة
للقانون وظروف الدعوى . فلا تقيد بطلبات
المدعى في الدعوى بل له أن يتعدها إلى
غيرها بشرط ألا تكون أكثر ضرراً بالمدعى عليه
المحكمة

« حيث ان محصل الدعوى ان المدعى عليه
الاول استصدر من حضرة رئيس محكمة مصر
الاهلية أمراً بغلاق المحل التجارى نمرة ٣ بعطفه
علوى بشارع محمد على ووضع الاختتام عليه حتى
ينصل في دعوى اشهار الافلاس التى رفعها ضد
المدعى عليه الثانى . وتحدد لنظرها جلسة يوم

٢٥ اكتوبر سنة ١٩٣٢ أمام قاضى التحضير بمحكمة
مصر الكلية . ونظراً الى أن المحل المعلق هو ملك
للمدعى فقد رفع الدعوى طلب في صحتها الغاء
الامر الصادر من رئاسة محكمة مصر فى ٢٩ سبتمبر سنة
١٩٣٢ وما يتبعه من تنفيذ اختتام

« وحيث ان المدعى عليه الاول رفع الدعوى
بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظرها

« وحيث ان اختصاص هذه المحكمة بنظر
الدعوى لا يقتصر على بحث عناصر اختصاصها
بها كدعوى مستعجلة فحسب - ولو أن ذلك وجه
من أوجه الدفع والرد عليه - الا أنه يمتد الى بحث
آخر وهو سلطة قاضى الامور المستعجلة في
الغاء أو تعديل امر صادر على عريضة . فان الاختتام
المطلوب رفعها قد صدر بوضعها أمر من رئيس
محكمة مصر الاهلية

« وحيث ان رفع الاختتام كوضعها سواء .
قد يتوفر فيها سبب للاستعجال الملجئ فيختص
بالامر بهما قاضى الامور المستعجلة - تطبيقاً
للقاعدة العامة لاختصاصه

(راجع حكم محكمة النقض الفرنسية بتاريخ
٢٨ يونيه سنة ١٨٥٢ سبرى ٥٢ - ١ - ٥٣٧
وجارسونيه الجزء الثانى ص ٣٨٥ Bertin الجزء
الثانى بند ٤٤٨ - ٤٩٠ - وما ريناك الجزء الثانى فى :
Ordonnances Sur requête et des référés
بند ٣٩٥ وما بعده)

« وحيث ان الدعوى تستند الى ملكية المدعى
للعقولات التى بالمحل المعلق ومجرد ذلك - بغض
النظر عن ادلة الملكية - فان ذلك محصل تقدير
المحكمة فى الموضوع فيما يلى - يوفى فى الدعوى
سبب الاستعجال للفصل فيها - فان فى بقاء الاختتام
على ملك غير المدين تعطيله عن استغلاله

« وحيث ان الاستعجال هو القاعدة العامة
لاختصاص قاضى الامور المستعجلة . اذا توفر
(٦ - ٢)

في الدعوى . توفر اختصاصه بها . لا يؤثر فيه ان يكون لدى المدعى وسيلة أخرى للوصول الى حقه الذي يدعيه بالطعن في حكم غيابي أو ابتدائي بالمعارضة أو الاستئناف أو التظلم من أمر صادر على عريضة فانه لا يفهم لماذا لا يكون للمدعى الخيار في اللجوء الى القضاء المستعجل أو اتخاذ اجراء آخر مادام انه يريد إيقاف التنفيذ - وهو ممكن بالمعارضة أو الاستئناف كما يجوز بالقضاء والمستعجل .

(راجع حارسونية المرجع المتقدم بند ١٩٤ - ومارينياك المرجع المتقدم بند ٦ وما بعده) ولا يرد على ذلك ان في ذلك جب لاختصاص محاكم الموضوع فان قضاء الأمور المستعجلة قضاء مؤقت لا يمس الموضوع في شيء بل يقتصر على اتخاذ اجراء مؤقت أو إيقاف تنفيذ (راجع مارينياك المرجع المتقدم)

« وحيث انه على هذا السند أيضا يختص قاضي الأمور المستعجلة بالدعوى حتى ولو كانت هناك دعوى موضوعية قائمة امام محكمة الموضوع فعلا بنفس الحق المطلوب القضاء فيه من قاضي الأمور المستعجلة بالاجراء المؤقت كما لو كانت الدعوى مرفوعة بطلب تثبيت حيز . ورفعت دعوى مستعجلة بطلب الغاء الحيز المطلوب تثبيته (راجع مارينياك المرجع المتقدم بند ١٧ - وجارسونية المرجع المتقدم صحيفة ٤٠٢)

« وحيث ان الأمر الصادر من رئيس محكمة مصر بعلق المحل موضوع الدعوى ووضع الاختتام عليه لا يزال قابلاً للطعن فيه بالتظلم الى نفس الامر أو الى المحكمة التابع لها بغير ميعاد للطعن (راجع المادتين ١٢٨ - ١٣٠ مراقعات)

« وحيث ان محصل ذلك أن الدفع بعدم اختصاص هذه المحكمة على أي الوجهين المتقدمين

في غير محله ويتعين رفضه

« وحيث ان الدعوى تستند في موضوعها الى ملكية المدعى للمحل المعلق . وقد توسل اليها بأدلة منها شراؤه لبعض المنقولات عنديعها بالمزاد الجبري والبعض الآخر من المشتريين من هذا المزاد . واستتجاره الدكان من المالك - وقد أوقع عليه حيزاً تحفظياً وفاء للايجار المستحق عليه

« وحيث ان الفصل في الملكية أوحى تقدير الأدلة التي يسوقها المدعى من حيث دلالتها على هذه الملكية . أمر يخرج عن اختصاص المحكمة فان فيه مساساً بالموضوع . وكل ما تملكه المحكمة أن تقدر درجة الجدل في النزاع في الملكية من طريق الأدلة التي يطرحها لها الطرفان اثباتاً وثقياً - وعلى أساس هذا الضابط تقضى بالاجراء المؤقت حتى يفصل في الملكية

« وحيث ان المحكمة ترى في هذه الأدلة ما يدل على جدية دعوى الملكية فهي ليست بغير سند إطلاقاً . بحيث تعتبر خالصة للمدعى عليه الثاني ويتصرف فيها على هذا الوجه بحبس المنقولات عن الاتفاقات بها له أو للمدعى .

« وحيث - مع ذلك - فان غلق محل المفلس ووضع الاختتام عليه حتى يفصل في دعوى اشهار الافلاس ليس الا إجراء تحفظياً لا يوجب القانون بالذات بل يعطى لرئيس المحكمة الاهلية الخيار فيه وفي غيره من الاجراءات التحفظية الأخرى

« وحيث انه اذا لم يكن في القانون ما يحتمه فان في ظروف هذه الدعوى ما يحتم العدول عنه - الا أن المحكمة لا ترى أن تطلق التصرف في المحل لأحد الطرفين أو الآخر . فان الجدل في النزاع في الملكية لا يعنى ثبوتها للمدعى وحتى ينتهي هذا النزاع يجب التحفظ على المحل

« وحيث انه مقرر أن اختصاص قاضي الأمور

المستعجلة بالقضاء بالاجراءات التحفظية لا يقف عند حد الطلبات الواردة في الدعوى بل له أن يعدل فيها أو يتعدها الى غيرها بما يراه أكثر موافقة للقانون وظروف الحال . على ألا تكون أكثر ضرراً للمدعى عليه ولا اعتباراً بما يطلبه الخصوم فله الحق مثلاً في ألا يقضى للمدعى بما يطلبه الا إذا قدم كفيلًا . أو أن يغير في نوع الاجراء المطلوب - أو أن يأمر بتعيين حارس قضائي على ما يطلب المدعى استلامه (راجع جارسونية المرجع المتقدم بند ٢١٢ والمراجع التي به)

« وحيث إن المحكمة ترى أن تعيين المدعى حارساً على المحل وما به من المنقولات فإن بهذا الاجراء يتحقق انتفاع المدعى بالمنقولات وينتفي الخطر على حق المدعى عليه الاول من خشية تبديد هذه المنقولات »

« وحيث ان المحكمة ترى إمعاناً في الضمان أن يجرى بجرد المنقولات محضر يحرره قلم كتاب محكمة الموسيقى الذي أغلق المحل ووضع عليه الاختام (قضية ابراهيم عبد العزيز ضد أحمد اقندى اسماعيل وآخر رقم ٥٢٦٠ سنة ١٩٣٢ مستعجل - بالهيئة السابقة)

قضايا المحاكم الجزئية

١٠٤

محكمة شبين الكوم الجزئية

حق الحبس . عقد رهن حيازي . وجوب تسجيله للاحتفاظ بحبس العين

المبدأ القانوني

حق الحبس هو حق عيني بنص المادة ٥ مدني ونص المادة الاولى من القانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ صريح شامل بحيث لا يترك محلاً للشك في وجوب تسجيل عقد الرهن بنوعيه الحيازي والتأميني . أما عبارة الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون المذكور التي تقضي « بمراعاة النصوص المعمول بها الآن في مواد الامتياز والرهن العقاري والاختصاصات العقارية » فليست استثناء من أحكام القانون الخاصة بالتسجيل وانما هي استدراك « فيما يتعلق بالرهن التأميني » حتى لا يظن أن قواعد التسجيل الجديدة قد غيرت شيئاً من شروط انعقاد هذا

النوع من الرهن وأن التسجيل يفنى عن شرط حصوله بالعقد الرسمي

المحكمة

« حيث انه بموجب عقد الرهن العرفي غير المسجل المؤرخ ٢ فبراير سنة ١٩٢٦ استدان المدعى عليهما واخوهما عبد العزيز متضامنين من مورث المدعى المرحوم مصطفى عبد الرحمن الحراث مبلغ مائة جنيه مصري ورهنوا له فدائماً تأمينا لهذا الدين وبعد وفاة المورث تحول المدعى بالدين جميعه من باقى الورثة بتحويل تأشربه على ذيل عقد الرهن فى ١١ مايو سنة ١٩٣١ وليس بين الخصوم خلاف على شىء من ذلك كما أنهم متفقون على أنه استهلك جزء يسير من الدين ولم يزل باقياً منه مبلغ ٩٦ ج و ٢٥٥ م قبل المدعى عليهما أن يحكم عليهما بدفع هذا المبلغ على أقساط مع فرق بسيط فى الحساب لا يعدو عشرين مليماً أو يمهلاً فى الدفع

« وحيث ان النزاع الحقيقى بين الطرفين يرجع

الى عدم تسجيل عقد الرهن فالمدعى يذهب إلى ان العقد الغير مسجل ملزم للمدين على كل حال بأن يسلم الأعيان المرهونة منه للدائن المرتهن على اعتبار أن التسليم من ضمن الالتزامات الشخصية التي تترتب على مثل هذا العقد وأن قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ لم يغير شيئاً من أحكام الرهن الحيازي وأن هذا النوع من الرهن مستثنى من أحكام القانون بالفقرة الثانية من المادة الأولى التي قضت بمراعاة النصوص المعمول بها الآن في مواد الامتياز والرهن العقاري والاختصاصات « وحيث أنه فيما يتعلق بالتزام المدين بتسليم العقار المرهون للدائن فإن هذا محله أن يكون العقد مستوفياً شروطه التي يتطلبها القانون ومما لا شك فيه أن حق الحبس هو أحد الحقوق العينية التي نصت عليها المادة الخامسة من القانون المدني وقد تضمنت المادة الأولى من قانون التسجيل ضمن العقود الواجب تسجيلها العقود التي من شأنها إنشاء حق عيني عقارى أو نقله أو تغييره أو زواله بحيث يترتب على عدم تسجيلها أن هذا الحق لا ينشأ أو ينقل أو يتغير أو يزول لابين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم

« وحيث أن هذا النص الصريح الشامل لا يترك مجالاً للشك في وجوب تسجيل عقد الرهن سواء كان حيازياً أو تأمينياً والقول بغير ذلك ليس فقط يتناقض مع عبارة القانون الصريحة وإنما هو أيضاً لا يتفق مع قصد الشارع الذي أراد أن يضع حداً لفوضى المعاملات المترتبة على التعامل بالعقود العرفية الغير مسجلة لما يشوبها غالباً من خطأ أو غموض في النص والتحرير أو نقص في البيانات وكثيراً ما تكون هذه العيوب آتية من أحد المتعاقدين أو كليهما عن قصد وعمد وتظل مستورة طالما كان العقد غير مسجل

« وحيث أن الاستثناء الوارد في المادة الأولى من قانون التسجيل إنما هو خاص بعقد الرهن العقاري وهو الرهن التأمينى من حيث كونه عقداً رسمياً بطبيعته لا يتم ولا ينعقد بتأثيراً أو يمكن التمسك به حتى بين المتعاقدين إلا بحصوله رسمياً مادة « ٥٥٧ » مدنى فلما جاء قانون التسجيل الجديد لم يغير شيئاً من شروط انعقاد هذا النوع من الرهن ولما كان هذا القانون قد أدخل جملة تعديلات على القواعد القانونية العامة الخاصة بانتقال الملكية وما يتفرع عنها من الحقوق العينية الأخرى ونسخ فعلاً بعض هذه القواعد فإن الشارع قد قد احتاط للرهن العقاري (وكذلك حق الامتياز والاختصاص) وخصه بهذا الاستدراك في المادة الأولى حتى لا يظن أن قواعد التسجيل المستجدة قد غيرت شيئاً من شروط انعقاده أو أن التسجيل وحده يغنى عن شرط حصوله بالعقد الرسمي

« وحيث أنه بالنسبة لطلب الأمهال في الدفع أو التقسيط فالمحكمة لا ترى اجابة المدعى عليهما الى هذا الطلب لأنهما سلكا مع المدعى طريقاً كيدياً بانكارهما وراثته ولأن الدين قد أصبح غير مضمون بالرهن

(قضية محمد مصطفى عبد الرحمن ضد حسن على المشد وآخر رقم ٤١٣٨ سنة ١٩٣١ — رئاسة حضرة القاضي حسين رياض مبحى)

١٠٥

محكمة الموسيقى الجزئية الأهلية

٩ ابريل سنة ١٩٣١

١ - تحكيم . وسطاء . العبرة بما قصده المتعاقدان . عقد عادى .

تسرى عليه قواعد الالتزامات

٢ - الخطأ . وقوعه في سبب التعاقد . بطلان التعاقد .

المبادئ القانونية

١ - إذا اتفق طرفا العقد على توسط

أشخاص آخرين ووقع الاتفاق بعد ذلك

بين الطرفين فلا محل للدفع بأن هذا عقد تحكيم لم يستوف الشرائط القانونية المنصوص عليها في المواد ٧٠٢ - ٧١٧ مرافعات لأن العبرة بما قصده المتعاقدان ويستفاد من نص العقد موضوع الدعوى أن الأشخاص الذين أطلق عليهم المتعاقدان عبارة «محكمين» لم يكونوا كذلك بالمعنى القانوني ولم يقصد المتعاقدان ذلك بل هم وسطاء بينهما لتقريب الإيجاب والقبول حتى يتم التعاقد لذلك يصبح مثل هذا العقد اتفاقاً تسري عليه قواعد الالتزامات العامة

٢ - إن الخطأ Erreur المبطل للعقود قد يقع في سبب التعاقد فاذا ظن أحد المتعاقدين وقت التعاقد أن هناك تعدياً منه على ملك الطرف الآخر وتنازل عن جزء من ملكه مقابل الاغتصاب المزعوم ثم يتضح بعد ذلك أنه لم يكن هناك اغتصاب فيكون الخطأ قد وقع في سبب التعاقد لأنه لولا الاعتقاد بصحة ذلك السبب لما وقع التعاقد

المحكمة

« من حيث أن المدعية طلبت بعريضة دعواها المحكم بصحة عقد البديل المؤرخ ٢١ مايو سنة ١٩٢٩ »

« وحيث أن عقد البديل المشار إليه والموقع عليه من الدكتور أحمد نشأت وثمان أفندي إبراهيم المدعى عليه قد نص على أن الطرفين يجاوران بعضهما في أرض في شارع الأمير فاروق وأن عثمان أفندي إبراهيم أقام حائطا من الجهة القبلية ثبت من المعاينات الفنية أنها داخله في ملك الطرف الأول واتفق الطرفان حسماً للنزاع على تحكيم مجلس عرفي مكون من أشخاص ذكروا في العقد وانهم قضوا بالآتي - أن يستولى الدكتور نشأت

على مساحة مثلث من الحائط الذي أقامه عثمان أفندي إبراهيم وتكون قاعدته ٣٠ سنتي من واجهة حائط الطرف الثاني على شارع الأمير فاروق متجها للجهة البحرية ويكون طول المثلث المذكور بطول الحائط المذكور الذي تم معاينته وذلك المثلث يستولى عليه الدكتور نشأت بدلا من الحسين سنقيمترا الذي هجم بها عثمان أفندي إبراهيم على أرض الطرف الآخر .

« وحيث أنه جاء في العبارة الأخيرة من العقد المشار إليه أن الطرفين مع ما ذكره موافقان على ما جاء بهذا التحكيم ووقعا عليه اقراراً بالموافقة التامة برضاء وقبول منهما

« وحيث أن المدعى عليه دفع الدعوى بثلاث دفعوع - أولا - أنه ذكر في العقد المشار إليه أنه عقد تحكيم وهذا التحكيم باطل لأنه لم تتنع فيه الاجراءات القانونية المنصوص عنها في قانون المرافعات - والثاني - أن الدكتور نشأت لم يكن مالكا للأرض بل هو زوج الست عائشة هانم كامل المالكة الحقيقية ولم يكن لديه توكيل - والثالث - أن العقد بني على حصول تعد منه على أرض المدعية ولكن لم يحصل تعد مطلقا وقدم عقود التمليك وطلب تعيين خبير لتطبيقها ليظهر أن ما ذكر في العقد من حصول اغتصاب لأرض المدعية لم يكن حقيقيا ،

(الرفع الاول بطور العقر لمخالفته للاسطام

التحكيم المنصوص عنه قانونا)

« من حيث أن قانون المرافعات نص في الفصل الأخير منه في المواد ٧٠٢ - ٧٢٧ على الشروط التي يجب توفرها في عقد التحكيم التي لم يتخذها الطرفان في عقد البديل .

« وحيث أنه يستفاد من سطور هذا العقد أن

المتعاقدين لم يقصدا اتباع الاجراءات المنصوص عنها قانونا ولم يقصدا أيضا ان يكون عقد التحكيم حكما صادرا من محكمين بالمعنى القانوني بدليل انه بعد ان اصدر المحكمون قرارهم وقع الطرفان بالموافقة عليه وقبوله واقراره مع ان حكم المحكمين واجب النفاذ ولا تقبل فيه المعارضة رضى الطرفان به أو لم يرضيا (المواد ٧٢١ و ٧٢٣ و ٧٢٥ مرافعات)
 « وحيث انه يستخلص من هذا ان الاشخاص الذين اطلق عليهم المتعاقدان اسم محكمين لم يكونوا محكمين بالمعنى القانوني ولم يقصد طرفا العقد ذلك بل هم عبارة عن وسطاء بينهما التقريب الايجاب والقبول بينهما ولا تمام الاتفاق ولما تم اصبحت هذا العقد عبارة عن تعاقد بين الطرفين قد اقرا بقبوله والاتفاق عليه ووقعا على ذلك فهو اذا عقد اتفاق تسرى عليه احكام الالتزامات وقد نصت المادة ١٣٨ من القانون المدني الاهلى على انه يجب تفسير المشارطات على حسب الغرض الذى يظهر ان المتعاقدين قصدوه مهما كان المعنى اللغوي للالفاظ المستعملة

« وحيث انه مما تقدم يتعين اعتبار العقد المشار اليه هو عقد بدل تم كاتفاق الطرفين بعد توسط آخرين وليس عقد تحكيم بالرغم من استعمال كلمة محكمين لهؤلاء الوسطاء ولذلك يكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه .

الرفع الثانى ببطالة العقد لانه صدر

من غير ذى صفة

« من حيث انه ثابت ان المدعية وهى المالكة الحقيقية رفعت هذه الدعوى تطالب بصحة التعاقد ،

« وحيث ان معنى هذا ان صاحبة الشأن قد اجازت العقد الذى وقع عليه زوجها والاجازة

اللاحقة كالوكالة السابقة ،
 « وحيث انه فضلا عن ذلك فقد قدمت المدعية تفويضا تاريخه ٣ مايو سنة ١٩٢٩ بامضاء المدعية الى زوجها للاتفاق مع عثمان أفندي ابراهيم بخصوص العين موضوع الدعوى ،
 « وحيث انه لو فرض بأن الدكتور أحمد نشأت تصرف تصرف الفضولى بدون إذن من زوجته فانه من القواعد المجمع عليها أن عمل الفضولى تنطبق عليه أحكام الوكالة اذا علم رب المال بأعمال الفضولى واعتمدها وأجازها (انظر فتحى زغلول باشا شرح القانون المدني ص ١٧٥)

« وحيث انه فضلا عن ذلك فالدعى عليه تنازل عن مثلث من الارض الى المدعية مقابل التعدى على أرضها فهو وقد قبلت المدعية ذلك ليس له أن يتمسك بأنه تعاقد مع غير ذى صفة لان البطلان الذى يتمسك به هو بطلان نسبي يزول بتصديق صاحب الشأن على الاتفاق و اقراره فلا يملك المدعى عليه الآن أن يدعى ببطلان العقد الذى وقع عليه برضائه وقبول منه الى مصلحة المدعية حتى ولو بواسطة فضولى (انظر بلايول جزء أول ص ١٣٢ بند ٣٤٣)

« وحيث انه فضلا عن ذلك فقد ذكرت المدعية فى مذكرتها أن الدكتور نشأت معروف بانه وكيلها وذكرت عقدا مسجلا تاريخه ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ تعامل مع الغير بصفته وكيلها عنها فى ذلك العقد

« وحيث انه يستفاد من ظروف هذه الدعوى أن المدعى عليه كان يعلم بوكالة الدكتور نشأت للمدعية بدليل علمه أن الارض المجاورة له هى للسيدة عائشة هانم كامل والتي هى موضوع العقد وعدم تمسكه بان يطلعه الدكتور نشأت على التوكيل الصادر اليه من زوجته وقد تحرر العقد طبقا لنص المادة ٥١٨ من القانون المدني .

وحيث انه مما تقدم يكون الدفع يبطلان العقد على غير أساس ويتعين رفضه ،

الرفع الثالث

« من حيث ان المدعى عليه ادعى أن ارض المدعية ليس بها عجز وان العجز في ملكه وان ماورد في العقد المشار اليه غير صحيح وقدم مستندات تملكه وطلب تطبيقها للتحقق من ذلك » وحيث انه يستخلص من دفاع المدعى عليه أنه يتمسك بوقوع خطأ من جانبه في الاقرار بالبدل المشار اليه اذ يدعى أن ما ذكر في ذلك العقد المشار اليه غير صحيح وغير مطابق للواقع » وحيث ان محامى المدعية دفع بان العقد قانون المتعاقدين وليس للمدعى عليه أن يناقض فيه بعد أن سجلت يده التوقيع عليه .

« وحيث ان القانون المدنى المصرى نص في المادتين ١٣٣ و ١٣٤ (فضلا عن القانون الفرنسى مادة ١١٠٩ مادة ١١١٠) أن الرضاء لا يكون صحيحا في العقد اذا وقع عن غلط وان الغلط موجب لبطلان الرضاء متى كان واقعا في أصل الموضوع المعتبر في العقد .

« وحيث إن شراح القانون الفرنسى قد أوضحوا أنواع الغلط (Erreur) في العقود ومن بينها الغلط الواقع في سبب التعاقد وقال جوسران في كتابه القانون المدنى جزء ٢ طبعة ١٩٣٠ بند ١٦١ - بعد أن ذكر أنواع الغلط ما يأتى : إن الغلط قد يقع في سبب التعاقد نفسه وإذا اتضح وجود الخطأ فيبطل التعاقد : والبند رقم ٦٣ . أنه تطبيقاً للخطأ في سبب التعاقد يضرب لذلك مثلاً إذا وقع شخص على عهد ما لا نعرفنا منه بأن هناك التزاماً مدنياً ضده واتضح عدم صحة ذلك فنل هذا العهد يكون قابلاً للبطلان لانعدام ذلك السبب. وجاء في كتاب الميسو Demogue عن

الالتزامات الذى ظهر حديثاً في الجزء الاول من ٣٦٢ بند ٢٢٠ في تعريف الغلط ما يأتى :

« L'erreur dans la formation de la volonté consiste à croire vraies on existantes certaines choses qui ne le sont pas et à prendre une décision en conséquence »

وترجمته أن الخطأ في الرضاء ينحصر في الظن بأن بعض الاشياء حقيقية وموجودة ثم اتخاذ قرار بناء على هذا الاعتقاد مع عدم صحة ذلك الظن » وحيث إنه ظاهر من الاطلاع على عقد البدل موضوع هذه الدعوى أن سبب التعاقد هو الزعم بوجود تعدد من المدعى عليه على ملك المدعية لذلك تنازل عن جزء من ملكه مقابل ما اغتصبه من ملكها . « وحيث انه يدعى أنه ليس هناك أى اغتصاب بل يقول بأن السبب كان معدوماً وظن خطأ أن السبب كان محققاً

« وحيث إنه لو لا اعتقاده بصحة ذلك السبب لما قبل التوقيع على هذا الاقرار لذلك يكون هذا الغلط مبطلاً للعقد إذا صح ادعاؤه .

« وحيث إنه مما تقدم يكون المدعى عليه محققاً في طلب تعيين خبير للتحقق من وجود ذلك السبب من عدمه وقت التعاقد حتى يقيم الدليل على خطئه . « وحيث إنه لذلك ترى المحكمة وجوب نذب خبير هندسى تكون مأموريته الانتقال إلى محل النزاع وتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة لمعرفة ما إذا كان الاغتصاب المذكور في عقد البدل المؤرخ ٣١ مايو سنة ١٩٢٩ من جانب المدعى عليه على أرض المدعية حقيقياً أم لا وهل ليس بأرض المدعية المجاورة للمدعى عليه عجز بسبب البناء الذى أقامه وهل لم يبن على أى جزء من ملكها كما ورد في عقد البدل أم لا وصرحت للخبير بأخذ ملحوظات

الطرفين والاطلاع على مستنداتها وتطبيقهما على الطبيعة وسماع شهادة الشهود بلايين
(قضية الدكتور أحمد افندي نفأت وحضر عنه الاستاذ محمد عبد الوهاب ضد عثمان افندي ابراهيم رقم ١٢١٢ سنة ١٩٣١ - رئاسة حضرة القاضي زكي خير الابوتيجي)

١٠٦

محكمة دكرنس الجزئية

٢٠ مارس سنة ١٩٣٢

تسجيل : دعوى صحة التعاقد . بيع العين لشخص سجل
قبل تسجيل حكم صحة التعاقد . خصم ثالث .
قبول المشتري خصماً ثالثاً - مصلحة رافع دعوى .
صحة التعاقد . زوالها بحصول التسجيل من الغير

المبدأ القانوني

دعوى صحة التعاقد هي وسيلة لتسجيل العقد الذي يحجم أحد المتعاقدين عن تنفيذه وموضوعها هو العين المبيعة فاذا بيعت هذه العين لشخص آخر وسجل عقده قبل تسجيل حكم صحة التعاقد انتقلت الملكية للمشتري الذي سجل ووجب قبوله خصماً ثالثاً ليدفع دعوى المدعى في دعوى صحة التعاقد .

ومادامت العين قد انتقلت ملكيتها للشخص آخر غير رافع دعوى صحة التعاقد فانه لم تعد له فائدة من الاستمرار في دعواه لانه لا دعوى بلا صالح

Pas d'int érêt pas d'action

المحكمة

« حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى بطلب الحكم بصحة التعاقد الحاصل بينه وبين المدعى عليهما الاول والثاني عن بيع ١٤ ط ١٢ س بموجب ثلاثة عقود أحدهما مؤرخ ٢١ ابريل سنة ٩٢٨ ومرفق بقضية الخط المضمومة نمرة ٦٥

سنة ١٩٢٩ خط ميت فارس وصادر من المدعى عليه الاول الى المدعى عن بيع ١٠ ط وثابت التاريخ في أول مايو سنة ١٩٢٨ وغير مسجل والثاني مؤرخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٠ ومقدمة تحت نمرة ١ حافظة المدعى وصادر له من المدعى عليه الأخير ببيع ١٢ س وهذا العقد غير ثابت التاريخ ولا سجل . والعقد الثالث يزعم المدعى انه تقدم الى محكمة الخط وهو عن بيع ٤ ط . والتصریح له بتسجيل هذا الحكم وتقل التكليف له من المالكين الأصليين وهم المدعى عليهم الثاني والثالث والرابع الى اسمه

« وحيث ان الخصم الثالث طلب الحكم بعدم قبول هذه الدعوى لأن الأرض التي يطلب المدعى الحكم بصحة التعاقد عنها سبق بيعها من المدعى عليهم الاول والثاني والثالث والرابع له أولاً . بموجب عقديع ابتدائي مؤرخ اول نوفمبر سنة ٩٢٦ صادر من المدعى عليه الاول عن بيع أربعة أفدنة على نفس العقد الصادر له بمشتري هذه الارض من المدعى عليهم الثاني والثالث والرابع بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥ . وثانياً - بموجب عقد بيع صادر بتاريخ ٢١ اكتوبر سنة ١٩٣١ من المدعى عليهم الثاني والثالث والرابع الى الخصم الثالث عن بيع الاربعة أفدنة المذكورة وهذا العقد مسجل تسجيل تاماً في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣١

« وحيث انه بتطبيق الحدود الواردة بالعقدين اللذين يتمسك بهما المدعى على الحدود الواردة بالعقدين اللذين يتمسك بهما الخصم الثالث يتضح ان القدر المبيع للمدعى هو من ضمن الاربعة أفدنة مشتري الخصم الثالث كما أن المدعى سلم بذلك في أقواله بمحاضر الجلسات وفي المذكرة الختامية « وحيث انه متى تبين ذلك وجب البحث في

هل للمدعى الحق في طلب الحكم بصحة التعاقد الحاصل بينه وبين المدعى عليهم عن أرض سبق بيعها منهم للخصم الثالث ونقل تكليفها الى اسمه بتسجيل هذا البيع أم ليس له هذا الحق

« وحيث مما لا جدال فيه أن المدعى يقصد برفع هذه الدعوى الحصول الى استصدار حكم بصحة التعاقد حتى يقدمه الى التسجيل لنقل التكليف من اسم المالكين الاصليين الى اسمه وذلك ظاهر من نفس طلباته في عريضة دعواه » وحيث انه لا نزاع في أن ذلك يتعارض مع العقد الصادر للخصم الثالث من نفس المالكين والمسجل تسجيلًا تامًا بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣١ وانه لا يمكن تنفيذ حكم صحة التعاقد أو تسجيله لوجود هذا العقد مسجلًا وناقلًا للملكية من قبل ومن العيب أن يطالب من المحكمة الحكم بتنفيذ شيء غير قابل للتنفيذ

« وحيث انه متى تبين ذلك كانت دعوى المدعى بلا صالح وعلى غير أساس ويتعين رفضها وهو شأنه في الرجوع على البائعين له برد الثمن والتعويض

(قضية احمد سليمان وحضر عنه الاستاذ طاهر عبد اللطيف ضد حامد سليمان هجرس وآخرين وحسن بك حسن عزام خصما ثالثا وحضر عنه الاستاذ ابراهيم زين الدين رقم ١٣٨٥ سنة ١٩٣٢ - رئاسة حضرة القاضي اسماعيل زهدى)

١٠٧

محكمة المنشية الجزئية

١٢ مايو سنة ١٩٣٣

دعوى مدنية - مدعى مدنى - الدفع بعدم اختصاص محكمة الجرح

بنظر الدعوى العمومية . لان الحادثة جنائية . عدم جواز

قبوله من المدعى المدنى

المبدأ القانونى

لا صفة للمدعى المدنى فى الدفع بعدم اختصاص محكمة الجرح بنظر الدعوى العمومية

لان الحادثة جنائية وذلك تطبيقاً للنصوص العامة التى تقضى بأن المدعى المدنى لا شأن له بالدعوى العمومية وأن كل ما أجاز له القانون هو التحدث عن حقوقه المدنية .

ولا يعترض على هذا بأن الدفع من النظام العام إذ لا ارتباط بين كون المسألة من النظام العام وصفة المدعى المدنى فى التمسك بها إذ الدعوى العمومية وكل ما هو متعلق بها وما هو خارج عن الحقوق المدنية لا صفة للمدعى المدنى فى التمسك به ومع ذلك فهى مسائل متعلقة بالنظام العام

المحكم

« حيث ان وقائع القضية تتحصل فى ان النيابة العمومية اتهمت المتهم الأول « حسن السيد عطا » بانه فى يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩ بدائرة قسم المنيا ضرب « زكى مخائيل » المدعى المدنى الضرب المبين بالكشف الطبى وذلك مع سبق الاصرار والترصد وقد سببت له الاصابة عجزا عن الأعمال الشخصية مدة تزيد عن العشرين يوما وطلبت عقابه بالمادة ٢٠٥ عقوبات فقرة ثانية وقد ادعى المصاب مدنيا وطلب الحكم له بمبلغ ٥٠٠ جنيه كاجرة دعواه مباشرة ضد المتهم الثانى وهو والد المتهم الأول متهما له بانه حرض الأول على ارتكاب الجريمة فوقعت الجريمة بناء على هذا التحريض وطلب الحكم عليه متضامنا بالتعويض بعد توقيع العقوبة .

« وحيث ان المدعى المدنى دفع بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى العمومية لأن الحادثة جنائية اذ قد تسبب عن الاصابة عاهة مستديمة .

« وحيث ان النيابة العمومية طلبت رفض

الدفع واعتبار الحادثة جنحة منطبقة على المادة ٢٠٥ عقوبات .

« وحيث أن المحكمة ترى أن المدعى المدني لا صفة له في الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى العمومية لأن الحادثة جنائية . وذلك تطبيقاً للنصوص العامة التي تقضى بأن المدعى المدني لا شأن له بالدعوى العمومية وكل ما أجاز له القانون هو التحدث عن حقوقه المدنية فضلاً عن أن أباحة مثل هذا الدفع للمدعى المدني تؤدي إلى نتيجة غير مقبولة وهي تحويل المدعى المدني حق تحريك جنائية بطريقة غير مباشرة وهو لا يستطيع قانوناً إلا تحريك الدعوى العمومية في الجنح والتحالفات اذ لو اعتبر صاحب صفة في الدفع — رغماً من معارضة النيابة — لا أدى الأمر إلى الحالة السالفة حتماً — ولا يعترض على هذا بأن المدعى المدني له مصلحة في الدفع . وأن الدفع من النظام العام اذ كل مصلحة أمام محكمة الجنح قد حصرها القانون في حقوقه المدنية . كما أنه لا ارتباط بين كون المسألة من النظام العام . وصفة المدعى المدني في التمسك بها اذ الدعوى العمومية وكل ما هو متعلق بها وما هو خارج عن الحقوق المدنية لا صفة للمدعى المدني في التمسك بها ومع ذلك فهي مسائل متعلقة بالنظام العام ويظهر الفرق واضحاً بين الأمرين في الاستئناف اذ لو اعتبر المدعى المدني ذاصفة في ابداء الدفع وقضت محكمة أول درجة بالحكم لجاز له هو استئنافه ومطالبة محكمة ثاني درجة بالحكم في أمر متعلق بالدعوى العمومية . حقيقة أن للمحكمة أن تسمع أقوال المدعى المدني في تكييف الجريمة وهل هي جنائية أو جنحة ولكن ما هذا إلا من باب ما هو مسموح لهما ما هو معروض عليها

« وحيث أنه على كل حال فإن المحكمة لا ترى أن الحادثة تخلفت عنها غاهة مستديمة كما سنبين بعد في مجال البحث في قيمة التعويض . »
« وحيث أنه لذلك يتعين اعتبار الحادثة جنحة منطبقة على المادة ٢٠٥ ع

« وحيث أن وقائع الاتهام تنحصر في أن المدعى المدني الذي كان يسير يوم الحادثة في الدائرة الجركية ففاجأه المتهم الأول « حسن السيد عطا » بضربة عصا أصابه خنق اذنه وسببت له شخا تسبب عنه عجز المصاب عن أعماله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوماً

« وحيث إن المحكمة ترى التهمة ثابتة قبل المتهم الأول « حسن السيد عطا » وذلك مما شهد به « عباس محمود » من أنه أبصر المتهم قبيل الحادثة يسير ومعه عصا غليظة وهو بحالة غضب وعلمه بعد ذلك بوقوع الحادثة ومن أقوال « اسماعيل عبده صالح » في التحقيقات (ص ٩١٠٠٦) إذ أبصر المتهم يوم الحادثة ومعه عصا غليظة وأنه اقترب من المصاب فسقط المصاب على الأرض وفر المتهم هارباً . جري « حمدان أحمد علي » خلفه وهو يصبح باتهامه حتى قبض عليه . وكما قرر العسكري محمد السيد الحضري الذي قبض على المتهم « أنه أبصر المتهم يجري من محل الحادثة وحمدان يشير إليه بأنه اعتدى على المصاب فقبض عليه » . كذلك جاءت أقوال « أحمد الفقي » (ص ٩١٠٣٤ تحقيقات) « وحيث إن المحكمة ترى من مجموع هذه الأقوال أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً ولا عبرة ببعض الاختلاف الذي ورد في شهادة « حمدان محمد علي » إذ ظاهر باعترافه أن المتهم هدده حتى يحوله عن الشهادة ضده .

« وحيث إنه ظاهر أيضاً أن الجريمة ارتكبت مع سبق اصرار وترصد إذ ثابت أن سببها يرجع

١٠٨

محكمة السنبلاوين الجزئية

١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٢

ابطال التصرفات - سوء نية المتصرف - يكفى فيها علمه بأنه

يجرد نفسه من ثروته - سوء نية المشتري - يكفى علمه

بحالة العسر التي فيها المدين

المبادئ القانونية

١ - ان سوء نية المدين وقصده الاضرار

بدائنه في دعوى ابطال التصرف مفروضان

في حالة تصرفه تصرفاً يجرده من كل ملكة

لعله بعسره ولائنه لا يمكن التسليم بأن شخصاً

يجهل أموره

٢ - يكفى لاثبات تواطؤ المشتري مع المدين

على الأضرار بالدائن أن يكون هذا المشتري

عالمًا بحالة العسر التي فيها المدين وقبل أن يتعامل

معه تعاملًا يجرده من كل ملكة

المحكم

« بما أن موضوع القضية الأولى يتلخص في أن

المدعى ابراهيم على أحمد العايدى يطالب أخوته

المدعى عليهم بتثبيت ملكيته الى ١٢ ١/٢ من و٤ ط

مشاعاً في ١٦ ط وفي المنزل ملكيته إلى ٨٣

متراً مربعاً مشاعاً في المنزل البالغ مسطحه

١٣٢ متراً مربعاً ومنع المنازعة والتسليم واستند

على كشف من المكلفه وقال بأن ما يطلبه قيمة

نصيبه الشرعى عن والدته معزوزة بنت ابراهيم

خضر مورثة الطرفين ولم ينكر أحد من المدعى

عليهم صفة المدعى في الميراث ولا في التركة

الموروثة وقد اعترف المدعى عليه الأول أنه

لا ينازع أخاه المدعى في نصيبه المطلوب وقال

بأنه بعد وفاة المورث وضع يده (المدعى عليه)

على نصيبه بالميراث في الاطيان وقدره أربعة

إلى أن المدعى المدنى أراد مزاحمة المتهم في العمل

إذ قدم عطاء لشركة المياه « التي يعاملها المتهم »

يفيد قبوله القيام بأعمال المتهم بمبلغ أقل منه

فتوعده المتهم على لسان بعض الاشخاص وقد

ثبتت هذه الوقائع من أقوال المدعى المدنى ووالده

وأقوال « أحمد محمد على » في التحقيقات (ص

٩٠٣٨٤) ومن أقوال محمود الذى قال انه أبصر

المتهم قبل الحادثة وهو يحمل عصا غليظة ويسير

بحالة غضب .

« وحيث إنه لذلك يتعين عقاب المتهم بالمادة

٢٠٥ فقرة ثانية مع تطبيق المادة ٤٨ فقرة ٣ ع سابقة

الحكم على المتهم في جريمة مماثلة في ٢٩ ابريل سنة ١٩٢٨

« وحيث إنه فيما يختص بالمتهم الثانى فليس

ثمة أى دليل على اشتراكه في الجريمة فيتعين براءته

ورفض الدعوى المدنية .

« وحيث إنه فيما يختص بالتعويض فإن

المحكمة ترى تقدير مبلغ ٥٠ جنيهاً المصاب ظل

طريح الفراش مدة شهرين . اما ادعاء المدعى المدنى

أن الحادثة سببت له عاهة مستديمة . وهى نوبات

صرعية . فادعاء لم يقم عليه دليل . اذ ظل معافى

مدة طويلة بعد الحادثة أما النوبات الصرعية التي

يذكر حدوثها بعد ذلك فقد قرر الطبيب الشرعى

انه لا يمكن اعتبارها نتيجة للحادثة إلا إذا عاينها

طبيب فنى وقت حدوثها وشاهد اتجاه أثرها وهو

الأمر الذى لم يتحقق لذلك ترى المحكمة على

أقل تقدير شكاً كبيراً في العاهة المزعومة وهو شك

يجب تفسيره لمصاحبة المتهم .

(قضية النيابة ضد حسن السيد وآخر رقم وثلاثة

حضرة القاضى عبد العزيز محمد وحضور حضرة فهم افندى

الجندي وبل النيابة)

قراريط ونصف ولم ينازعه المدعى عليهن الأخريات. وقد دفع المدعى عليهن الثلاثة الأخريات الدعوى بأنهما اشترين من والدتهن معزوزة الستة عشر قيراطا وهو كل ما تملكه بموجب عقد بيع عرفي غير مسجل بتاريخه ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٩ وقد طعن المدعى في هذا العقد بأنه صدر من المورثة في حال مرض الموت وقضت هذه المحكمة تمهيدا بتاريخ ١٨ يوليو سنة ١٩٣٢ بإحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المدعى طعنه بجميع الطرق القانونية وللمدعى عليهن النفي بالطرق عينها وبتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٢ سمعت المحكمة الشهود اثباتاً ونقياً « وبما أن عقد البيع الذي يستند عليه المدعى عليهن الثلاثة الأخريات المؤرخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٩ الصادر من المورثة معزوزة ابراهيم خضر تبين أنه عقد عرفي غير مسجل ولا ثابت التاريخ فليس له من أثر قانوني سوى التزامات شخصية فلا ينقل الملكية حتى بين المتعاقدين لأنه غير مسجل عملاً بالقانون نمرة ١٨ سنة ١٩١٣ ولا يعترض على هذا بأن المدعى باعتباره وارثاً للبائعة يحرم عليه المنازعة في عقد البيع الصادر من مورثته معزوزة ابراهيم خضر طبقاً للمبدأ القانوني من وجب عليه الضمان حرمت عليه المنازعة Qui doit garantir peut evincer أذحق المنازعة الثابت المدعى يستمده من القانون « وبما انه من جهة أخرى فقد ثبت من شهادة شهود الاثبات أن المورثة البائعة كان يزيد سنّها عن مائة سنة وكانت مريضة بمرض العادة أكثر من سنة قبل وفاتها وانتهى المرض بالموت وقرر الشاهد الثاني أيضاً بأن المدعى عليها الأخيرة كان ختم والدتها معزوزة في حيازتها وطلبت

مشورته فيمن يكتب عقد البيع فحذرهما بحالة والدتها الخطيرة وامتنع عن الشهادة على العقد وان التاريخ المكتوب بالعقد تأخر سنة عن حقيقته وان المورثة توفيت بعد كتابته بيوم أو يومين وقد تبين بأن شهود الاثبات يمتنون بصلة القرابة والمصاهرة بمورثة الطرفين وترى المحكمة التعويل على شهادة الاثبات وعدم الثقة بشهادة شهود النفي بما فيها من تحيز للمدعى عليهن وطبقاً لأحكام الشريعة الاسلامية وعملاً بالمادة ٢٥٤ مدني فإن البيع غير نافذ لصدوره من المورثة في حالة مرض الموت لورثتها المدعى عليهن الأخريات ومن ثم يتعين الحكم للمدعى بنصيبه الشرعي المطلوب . « وبما أن المدعى عليه الأول لم ينازع المدعى في دعواه وطلب اخراجه من الدعوى فيتعين إجابة طلبه

« وبما أن موضوع القضية الثانية يتلخص في ان المدعيات يطلبن صحة التعاقد عن البيع الصادر من المورثة معزوزة ابراهيم بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٩ اليهن في ١٦ ط الموضحة بصحيفة الدعوى ضد ابراهيم على أحمد العايدى وغريب أخيه باعتبارهما من ورثة معزوزة وقد ضمت هذه القضية للقضية الأولى ودفع المدعى عليهما بيطلاق البيع لصدوره من المورثة في مرض الموت « وبما أنه قد ثبت من التحقيق الذي أجرته المحكمة في الدعوى الأولى ومن الاستدلال القانوني ان عقد البيع صدر في مرض الموت فهو غير نافذ ومن ثم يتعين رفض الدعوى .

(قضية ابراهيم على أحمد ضد غريب على أحمد وآخرين رقم ٢٤٥٨ سنة ١٩٣٢ رئاسة حضرة القاضي مصطفى عيبره)

ومحاصة . تعتبر الشركة القائمة شركة تجارية غير منظمة تسرى عليها القواعد المتعلقة بالشركات الواردة في القانون المدني في المادة ١٩٤ وما بعدها

المحكوم

عن الرفع بعدم الاختصاص النوعي :

« من حيث ان الحاضر عن المدعى عليهم من الثاني للرابع دفع بعدم اختصاص هذا المحكمة نوعيا بنظر الدعوى لأن الفصل فيها يستدعي بحث صحة عقد الشركة من عدمه وقيمة أموال الشركة تزيد عن ١٥٠ جنيتها وارتكن في اثبات ذلك الى البند الثالث من عقد الاتفاق المكون للشركة والرقم أول يناير سنة ١٩٢٦ »
« ومن حيث ان محصل القضية مداينة المدعى للشركة بالبلغ المرفوع به الدعوى وهو من اختصاص القاضي الجزئي

« ومن حيث انه من المبادئ المقررة والمأمول بها علما وقضاء أنه يجب لتعيين الاختصاص النوعي ملاحظة طلبات المدعى وحده وتعيين الاختصاص على ضوئها ومداهها لا على ما يبيده المدعى عليه من دفاع وأن أي دفاع يبيده الأخير لا يترتب عليه تغيير ولا تبديل في الاختصاص مادام قاضي الدعوى قاضي الدفع وطلبات المدعى كما قدمنا من اختصاص هذه المحكمة ومن ثم فهي مختصة بنظرها بالرغم مما دفع به المدعى عليهم من بطلان لعقد الشركة (راجع استئناف ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٦ المحاماة السابعة صحيفة ٢٢٢ غمرة ١٥٩) »
« ومن حيث انه علاوة على ما تقدم فان المحكمة في هذه القضية لا تبحث في بطلان وصحة عقد الشركة الذي يتمسك به المدعى عليهم بل ترمي من خصه معرفة نوعه ومداه وحقوق والتزامات

١٠٩

محكمة بور سعيد الجزئية

٣٠ أبريل سنة ١٩٣٣

١ - اختصاص نوعي . تعيينه . طبقاً لطلبات المدعى

٢ - جمعيات تعاونية . شركات لا جمعيات

٣ - شركات تعاونية . مدنية أو تجارية . حسب الأحوال

٤ - شركة تجارية . غير متوفرة فيها شروطها . سريان قواعد

القانون المدني عليها

المبادئ القانونية

١ - يجب لتعيين الاختصاص النوعي ملاحظة طلبات المدعى وحده وتعيين الاختصاص على ضوئها ومداهها لا على ما يبيده المدعى من دفاع وأن أي دفاع يبيده الأخير لا يترتب عليه تغيير ولا تبديل في الاختصاص مادام قاضي الدعوى قاضي الدفع .

٢ - أن الجمعيات التعاونية تعتبر شركات لاجتماعات Association اذا كان الغرض الحقيقي منها طلب منفعة مادية ومكسب للاعضاء من شراء الاصناف بسعر الجملة وبيعها لهم بسعر أقل من السوق ثم تقسيم الارباح بعد ذلك فيما بينهم
٣ - الشركات التعاونية تعتبر مدنية إذا اقتصر عملها وبيعها على الاعضاء المشتركين فيها فقط وتجارية إذا فتحت أبوابها للجمهور غير المشترك لشراء ما يلزمه منها من البضائع في مقابل ربح تجنيه من ذلك

٤ - إذا لم تتوافر في الشركة التجارية الشروط الواجب توافرها في الشركات التجارية الاربعة - التضامن . التوصية . المساهمة .

المشتركين فيه قبل الغير وعما اذا كان يكون جمعية تعاونية أم شركة مدنية أم تجارية وماهية الأخيرة والأمر في كل ذلك من اختصاص قاضي الموضوع باعتبار أنها من الطلبات الفرعية التي يتطلب الموضوع بحثها قبل الفصل فيه

« ومن حيث أنه لكل ما سبق ذكره تكون هذه المحكمة مختصة نوعياً بنظر هذه القضية ويكون الدفع بعدم اختصاصها لهذا السبب غير صائب ويتعين رفضه

عن الموضوع

« من حيث أنه تبين من ورق الدعوى وعقد الاتفاق الرقيم أول يناير سنة ١٩٢٦ والأوراق المقدمة من المدعى عليه الأول أن المدعى عليهم وآخرين من عمال اتفقوا مبدئياً فيما بينهم على تأسيس جمعية تعاونية لهم الغرض منها شراء المواد الغذائية من التجار بالجملة وبيعها للشركاء بأثمان دون سعر السوق بالقطاعى برمج قليل يوزع فيما بينهم بعد ذلك ليتمكنوا بذلك من تحسين حال العمال المشتركين فيها مادياً وكونوا لذلك رأس المال وقدره ١٥٦ جنيه و ٣٨٠ مايلما قابلاً للزيادة بحسب حالة الاشتراك بعد ذلك ساهم فيه كل منهم بقسطه وانتخبوا من بينهم مجلس إدارة مكون من عشرة أعضاء ورئيس للشركة وهو المدعى عليه الأول وفتحوا ذلك محلاً لمبيع أصناف المواد الغذائية وعمالوا نشرات غنوتونها باسم « شركة العمال التجارية » وصاروا يتعاملون بها مع التجار ممثلين في شخص أحدهم وكلوه في ذلك ومن بعده المدعى عليه الأول (الرئيس) ولازم النجاح المشروع في بدء أمره ثم التوى عنه بعد ذلك مما أدى بكثير من الشركاء إلى الانسلاخ من الشركة فبقيت على المدعى عليهم الخمسة الأول فقط الذين رأوا لنجاح الشركة

فتح أبوابها للجمهور غير المشترك أيضاً للشراء منها أيضاً والحصول من ذلك على ربح تقوم به نفسها (يراجع أقوال المدعى عليه الأول في محضر الجلسة) وفي أثناء ذلك تعامل المدعى عليه الأول المدير باسم الشركة وعلى ذمتها مع المدعى واشترى منه البضائع المطالب بشتمها في هذه القضية بسندات موقع على معظمها منه بامضائه عن الشركة وواحد موقع عليه بامضاء أحد أعضائها بصفته وكيلاً عنه ولما لم يوفوا الدين اختصمهم في هذه القضية مع باقي المدعى عليهم فدفع الحاضر عن المدعى عليهم من الثانى للرابع أولاً باعتبار الشركة المذكورة جمعية « Association » لا شركة مدنية أو تجارية - ثانياً - على فرض أن هناك شركة فهي باطلة لعدم استيفائها الشروط والأوضاع المنصوص عنها في القانون التجارى - ثالثاً أن المدعى عليه الأول هو الملتزم وحده بالمبلغ المرفوع به الدعوى عن تعامل أجراه مع المدعى وحده - وقال الحاضر عن المدعى عليه الخامس باعتبارها شركة تجارية غير منظمه لاتضامن فيها وأقر المدعى عليه الأول بالشركة وبالدعوى

« ومن حيث أن مدار البحث في هذه القضية يشمل الأمور الآتية - الأول - الفرق بين الشركات بنوعها المدنية والتجارية وبين الجمعيات - الثانى - ماهية ونوع وطبيعة الشركة التعاونية التي ألقها المدعى عليهم أسمى جمعية أم شركة مدنية أم تجارية وصنف ذلك - الثالث - هل للمدعى عليهم بصفتهم شركاء أن يدفعوا ببطان عقد الشركة إن كانت هناك شركة في مواجهة الغير المتعامل معها أم لا - الرابع - التزامات المدعى عليهم قبل المدعى من التعامل الحاصل من المدعى عليه الأول باسمهم واسم الشركة

« ومن حيث أن الشركة كما عرفت المادة - ٤١٩ - مدني هي عقد بين شخصين أو أكثر يلتزم به كل من المتعاقدين وضع حصته في رأس المال لأجل عمل مشترك بينهم وتقسيم الأرباح التي تنشأ عنه بينهم فإذا كان العمل المشترك مدنيا سميت الشركة مدنية كالشركات التي تكون لشراء وبيع الأموال العقارية أما إذا كان تجارياً سميت تجارية . ومن أهم خصائص عقد الشركة بنوعيتها المدنية والتجارية الحصول على ربح مادي يقسم بين الشركاء بحسب الاتفاق بينهم

« ومن حيث أن الجمعية على خلاف ذلك وهي اجتماع شخصين أو أكثر يتفقون على استخدام مجهوداتهم لغرض أدبي مشترك بينهم لا يرومون من ورائه الحصول على ربح مادي سواء أكان الغرض المذكور الحصول على مكارم الأخلاق ومتابعة الأديان السماوية والتحلي بالآداب أو الاشتغال بالأمور الفنية أو السياسية أو العلمية ومن ثم فتتحد مع الشركة في كونها تكون من مجهودات عدة ومن عمل مشترك وتختلف عنها في طبيعة الغرض الذي أنشئت من أجله فإذا كان مادياً اعتبرت شركة أو أدبياً اعتبرت جمعية

« ومن حيث أنه عن الأمر الثاني فالواضح من الوقائع المتقدمة ومن مطالعة عقد الاتفاق ومحاضر جلسات الأعضاء أنهم كونوا مبدئياً هذه الجمعية بغرض الاتحاد فيما بينهم ودرء الجشع التجاري عنهم وشراء الأصناف الغذائية بسعر الجملة وبيعها للأعضاء بثمان أقل من السوق وتقسيم الربح بعد ذلك بينهم بحسب قيمة الشراء واستمروا على ذلك حتى قبل هذه المعاملة بمدة وخروج معظم الأعضاء منها وفتحها للجمهور للبيع والشراء بغرض استمرار قيامها وتقويتها » ومن حيث ولو أن بعض الشراح جرى على

اعتبار مثل هذه الجمعيات التعاونية بجمعية Association. لا شركة إلا أن الرأي الراجح اعتبارها شركة لجمعية إذ الغرض الحقيقي منها طلب منفعة مادية ومكسب للأعضاء من شراء الأصناف بسعر الجملة وبيعها لهم بسعر أقل من السوق ثم تقسيم الأرباح بعد ذلك فيما بينهم والمكسب هنا يتكون أولاً - من الفرق بين ثمن شراء الأعضاء من الشركة ومن الغير - ثانياً - الربح الذي يقسم بينهم بعد ذلك

« Ainsi une association coopérative de consommation est une société; les associés s'entendent pour acheter en commun, en grandes masses et directement chez le producteur, des produits que chacun d'eux paierait plus cher en s'adressant aux intermediaires du commerce en detail. Chacun d'eux gagne une partie du prix d'achat, il evite une depense et l'economie faite est l'equivalent d'une rentrée de fonds. les benefices realisés par l'achat en commun se repartissent entre tous les associés proportionnellement a leur consommation particulière.

(راجع شرح القانون المدني لبلايول جري فان صحيفة ٦٥٦ نبذه ١٩٩١ وما بعدها)

« ومن حيث إن الشركات التعاونية المذكورة تعتبر مدنية إذا اقتصر عملها وبيعها على الأعضاء المشتركين فيها فقط وتجارية إذا فتحت أبوابها للجمهور غير المشترك ولشراء ما يلزمه منها من بضائع في مقابل ربح تجنيه من ذلك

Les sociétés cooperatives de consommation sont des sociétés civiles quand elles ne vendent pas au public mais seulement aux isosecés.

وعنوان تجارى لها ولم تنشأ لعملية تجارية واحدة وبصفة مؤقتة بل خلقت لمدة معينة تجددت بعد ذلك ورأس مال ثابت

« ومن حيث ان القول باعتبارها شركة تضامن اعتمادا على مانص عنه في البند التاسع منها متعلقا بعمل أعضاء مجلس الإدارة وان للرئيس أن ينوب عنه أحد الاعضاء في المجلس في غيابه في التعامل نيابة عنه يخالف القانون وينافي شروط وأركان الشركة المذكورة اذ مجرد الانابة عن الرئيس لا يدل على التكافل والتضامن وانما يفيد الوكالة فقط والتضامن يشترط توافر الوكالة والكفالة

« ومن حيث انه من جهة أخرى فالقول بذلك أخذا بالدليل العكسي أى أنها مادامت لا تكون احدى الشركات التجارية الاخرى فهى شركة تضامن مردود من تنافر السبب بالمسبب والنتيجة اذ أن مجرد كونها كذلك لا يدل وحده على أنها شركة تضامن مع عدم توافر أركان هذه الشركة فيها « ومن حيث ان حقيقة الشركة المذكورة تجارية غير منظمة تسرى عليها القواعد العامة المتعلقة بالشركات الواردة في القانون المدنى في المواد ٤١٩ وما بعدها

« ومن حيث أنه فيما يختص بالأمر الثالث فمن المبادئ المقررة والمعمول بها علما وقضاء أنه ليس لاحد الشركاء أن يدفع ببطان عقد شركة في مواجهة الغير الذى تعامل مع مديرها بحسن نية معتقدا صحة صفته وحقيقة وجود الشركة وعلى ذلك فجرد بطلان عقد الشركة موضوع هذه القضية لعدم مراعاته الشروط والقواعد المنصوص عنها في القانون واشهاره وخلافه لا يضار به المدعى الذى تعامل مع المدعى عليه الاول بحسن قصد معتقدا تماما انه يمثل الشركة

Mais elles deviennent commerciales quand, pour améliorer leur situation à l'aide des bénéfices, elles revendent à des tiers en dehors des sociétaires une partie de leur marchandises alors. d, ailleurs que ces ventes ont un caractère habituel (راجع في ذلك تعليقات دالوز على المادة ١٨٣٢ بنده ١٤٦٨ وما بعدها.)

« ومن حيث انه لذلك تكون حقيقة الجمعيات التعاونية موضوع العقد المقدم من المدعى عليه الاول شركة تجارية لا مجرد جمعية

« ومن حيث ان الشركات التجارية أربعة - تضامن ويشترط فيها النص في العقد على تضامن الاعضاء

وأن يكون لها عنوان مخصوص «raison sociale» يجب أن يكون اسم واحد منهم أو أكثر (مواد ٢٠ و ٢١ و ٢٦ تجارى) وتوصية وهى التى تعقد بين شريك واحد أو أكثر مسئولين متضامين وبين شريك واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال وخارجين عن الإدارة ويسمون موصين (تجارى ٢٣ - ٢٩) ومساهمة ويقوم فيها بدفع رأس المال عدد من الشركاء لا يلزم من الخسارة الا بقدر سهامه فيها وعنوانه الغرض المقصود منها ويشترط في وجودها أمر من جلالة الملك ومحاصة وليس لها رأس مال ولا عنوان شركة وتختص بعمل واحد أو أكثر من الأعمال التجارية (٦٠ و ٦٦ تجارى) « ومن حيث ان الشركة التجارية موضوع

هذه الدعوى لا تدخل تحت قسم من أقسام شركات التجارة المذكورة إذ لم يتفق في عقد الشركة على التضامن بل نص صراحة في البند العاشر منه على عدم حصوله كما ليس لها عنوان باسم أحد الشركاء كما لا يمكن اعتبارها شركة توصية لعدم وجود متضامين بها أو مساهمة لعدم توافر أركانها أو محاصة لوجود رأس مال ثابت لها

التجارية الخاصة بالمدعى عليهم

« ومن حيث انه فيما يتعلق بالأمر الرابع فالواضح من الوقائع المتقدمة ومن المستندات التي يرتكن إليها المدعى وأقوال نفس المدعى عليه الاول والحاضرين عن المدعى عليهم من الثانى للخامس ان المدعى عليه الاول تعامل مع المدعى واشترى بضائع بالمبلغ المرفوع به الدعوى لحساب الشركة التي كان يمثلها وقتئذ المدعى عليهم الخمسة الاول ولا سيما وعلى ذمتها وكان مأذونا في ذلك وعلى ذلك فهم ملزمون معه بدفع المبالغ المذكورة بغير تضامن على أن تكون حصة كل منهم مساوية لحصة الثانى عملاً بنص المادة ٤٣ مدنى » ومن حيث انه عن المدعى عليهما السادس والسابع فقد اتضح من أقوال المدعى عليه الاول ومن ورق الدعوى أنهما لم يكونا شركاء وقت التعامل بل تخليا عن الشركة قبلها وتنازلا عن حقوقهما فيها للمدعى عليهم الخمسة الاول ومن ثم يتعين اخراجهما من الدعوى بلا مصاريف (قضية عبد الله افندى الداية وحضر عنه الاستاذ محمود شكرى ضد عباس عاشور وآخرين وحضر عنهم الاستاذ عباس حلى ونديم جرجور قومه ومحمد فتحى المسلى وحسن المكاوى رقم ١٣٣٠ سنة ١٩٣٣ - رئاسة حضرة للقاضى محمد على راتب)

١١٠

محكمة ملوى الجزئية

٣٠ ابريل سنة ١٩٣٣

١ - استبدال - صورة . احلان

٢ - استبدال . تغيير الدين

٣ - استبدال . التزام قابل للبطلان . متوقف على شرط .

صلاحية لأن يكون أساساً للاستبدال بشرط العلم بسبب الابطال

المبادئ القانونية

١ - الاستبدال هو عمل قانونى يقصد به القضاء على التزام سابق ليحل محله التزام جديد

ويقع اما بتغيير فى الدين أو المدين أو الدائن وكل تغيير بصورة من هذه الصور يحصل بها الاحلال ويتوافر الاستبدال

٢ - الاستبدال بتغيير المدين يقع اذا اتفق الدائن مع شخص على انتقال الدين لذمته وبراءة ذمة المدين الاصلى بدون احتياج لرضاه بذلك أو استحصال المدين على رضاه دائته باستيفاء دينه من شخص آخر يلتزم بأدائه بدلا عن المدين (المادة ١٨٧ مدنى)

وأمر تقدير توافر نية الاستبدال متروك للقاضى يستخلصه من قرائن الأحوال وظروف الدعوى وصيغة عقد الاستبدال

٣ - إذا كان الالتزام الاول قابلاً للبطلان أو متوقفاً على شرط أو توقيفى صلح لأن يكون أساساً للاستبدال بتغيير المتعهد بشرط أنه فى حالة العقد القابل للبطلان يجب أن يكون المتعهد عالماً بسبب البطلان عن حصول الاستبدال أما إذا لم يكن عالماً به وأبطل الالتزام الاول فيطل الثانى تبعاً له كحالة الغش أو الخطأ الذى يقترن بالتزام الاول أما إذا تم الاستبدال بين شخصين من ذوى الأهلية عالين بسبب الابطال عند حصول الاستبدال فانه يقع صحيحاً وكذلك الحال فى الالتزامات المعلقة على شرط فاسخ أو توقيفى فان ظهور نية العاقدين فى الاستبدال بتغيير سبب الدين وطبيعته من دين معلق على شرطه الى دين بسيط خال يجعل الاستبدال صحيحاً

المحكم

« من حيث ان المدعى يستند إلى سند دين رقم (٢ - ٨)

١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٢ موقع عليه من المدعى عليها بختمها وبنميد مديونيتها له في مبلغ ٣٢٠٠ قرش نقدية اقترضتها منه

« وحيث ان المدعى عليها دفعت الدعوى بأن هذا المبلغ ثمن عقار ومواشي ومنقولات اشترتها من المدعى للقاصر عبد الهادي المشمول بوصايتها بعقد بيع عرفي مؤرخ في ١٠ يولييه سنة ١٩٣١ وأن هذا البيع بطبيعته موقوف على اجازة المجلس الحسي الذي لم يأذن بالشراء فلا يكون للمدعى والحالة هذه أى حق في مطالبتها بمبلغ الثمن

« وحيث ان المدعى لم ينازع المدعى عليها في أن قيمة السند هي ثمن المبيع بالعقد الآنف الا أنه تمسك بحقه في مطالبتها بعدم اذن المجلس بالشراء نظراً لحصول الاتفاق على استبدال الدين بالسند موضوع المطالبة

« وحيث ان الاستبدال عمل قانوني يقصده القضاء على التزام سابق ليحل محله التزام جديد (المادة ١٨٦ م) ويقع أما بتغيير في الدين أو بتغيير المدين أو الدائن وكل تغيير بصورة من هذه الصور يحصل بها الأجلال ويتوافق الاستبدال (المادة ١٨٧ م)

« وحيث ان الاستبدال بتغيير الدين يقع اذا اتفق الدائن مع شخص على انتقال الدين لدمته وبراءة ذمة المدين الأصلي بدون احتياج لرضاه بذلك أو استحصال المدين على رضائه باستيفاء دينه من شخص آخر يلتزم بإدائه بدلاً عن المدين (المادة ٢١٨٧ م)

« وحيث ان الثابت أن المدعية اشترت بصفتها وصية وتعهدت بالدفع في سند الدين بصفتها الشخصية يدل على ذلك توقيعها عليه مجرداً عن صفة الوصاية كما لا جدال في أن الدائن قد أبرأ ذمة للقاصر بالنص في سند الدين على أنه قد قبض من

المدعى عليها قيمة الثمن بصفتها وصية عليه فيكون قد وقع الاستبدال بتغيير المدين

« وحيث انه فضلاً عما تقدم فقد حصل الاستبدال أيضاً بتغيير الدين بتغيير سببه أذينا يصرح البائع في عقد البيع بأنه قبض مبلغ الثمن نقداً من المشتري نرى أن المدعى عليها قد قبضت سداد قيمة السند باعتبار أن قيمته نقدية استلمتها من البائع

« وحيث أن الحاضر عن المدعى عليها دفع بعدم توافر نية الاستبدال وبأن الالتزام القديم كان باطلاً لحصول الشراء من الوصية دون اذن المجلس الحسي وتحقق هذا البطلان برفض المجلس قبول الشراء

« وحيث ان أمر تقدير توافر نية الاستبدال متروك للقاضي يستخلصه من قرائن الاحوال وظروف الدعوى وصيغة عقد الاستبدال (كولان وكايتان ع ٢ ص ١٨٠٦)

« وحيث ان تغيير شخص المتعهد والنص في عقد البيع على قبض الثمن وتحرير سند الدين بسبب آخر يختلف عن سبب التعهد القديم تمام الاختلاف وقرار الحاضر عن المدعى عليها بوضع يدها على العقار المبيع كل ذلك يدل على توافر نية الاستبدال ولا يهم بعد ذلك كون المدعى قد تعهد في عقد البيع بتحمل كل النتائج التي يربتها المجلس الحسي في حالة عدم مصادفته على الشراء لأن معنى ذلك انه يلتزم برد الثمن للقاصر الأمر الذي لا تأثير له على نية المتعاقدين في الاستبدال

« وحيث انه فيما يختص بزعم الحاضر عن المدعى عليها أن العقد القابل للبطلان أو المعلق على شرط لا يصلح أساساً للاستبدال وان عدم اجازة المجلس له وبطلانه مبطل للاستبدال الذي ترتب عليه

مردود بأن الالتزام الاول اذا كان قابلاً للبطلان أو متوقفاً على شرط فاسخ أو توقيني صُلح لأن يكون أساساً للاستبدال بتغيير التعهد بشرط انه في حالة العقد القابل للبطلان يجب أن يكون المتعهد عالماً بسبب البطلان عند حصول الاستبدال أما اذا لم يكن عالماً به وباطل الالتزام الاول فيبطل الثاني تبعاً له كحالة الغش أو الخطأ الذي يقرن بالالتزام الاول أما اذا تم الاستبدال بين شخصين من ذوي الاهلية عالين بسبب الابطال عند حصول الاستبدال فإنه يقع صحيحاً

« Si La novation est faite en connaissance de cause de nullité et par des parties pleinement capables, elle est valable et vaut une renonciation tacite de la part de l'interessé à se prévaloir de la nullité »

(دالوز ربر توار عملی الجزء الثامن ص ٤٨٧ وذهني بك النظرية العامة للالتزامات ص ٤٤٠) وكذلك الحال في الالتزامات المعاققة على شرط فاسخ أو توقيني فإن ظهور نية العاقدین في الاستبدال بتغيير سبب الدين وطبيعته من دين معاق على شرط الى دين بسيط حال يجعل الاستبدال صحيحاً « Les parties peuvent avoir eu pour intention de remplacer une dette conditionnelle par une dette pure et simple, et la novation peut avoir été le moyen qu'elles ont employé pour produire cet effet, en ce cas la novation est tacite immédiatement parfaite »

(دالوز المرجع السابق ص ٤٨٨)

« وحيث أن المدعى عاينها قبات الاستبدال وهي عالة بأن الالتزام الاول قابل للبطلان وموقوف على مصادقة المجلس على الشراء وتعهدت بالدفع

من مالها بتحريرها سند الدين وتغيير سببه فيكون ديناً بسيطاً باقياً في ذمتها ويكون الاستبدال قد وقع صحيحاً ويتعين التزامها بقيمة السند وهي مبلغ ٣٢٠٠ قرش المرفوع بها هذه الدعوى وهي وشأنها مع المدعى بصفته اوصية في استرداد الثمن الذي أقر في العقد بقبضه منها بهذه الصفة » وحيث ان المحكمة ترى شمول الحكم

بالنفاذ لان سند الدين غير متنازع فيه (قضية عبد الجبار عبد العال وحضر عنه الاستاذ عبدالستار خليفة ضد نصره بنت عامر وحضر عنها الاستاذ زكي سعيد رقم ١٩٠٠ سنة ١٩٣٢ — رئاسة حضرة القاضي على الحشاني)

١١١ محكمة الواسطي الجزئية

١٣ سبتمبر سنة ١٩٣٣

- ١ - دعاوى وضع اليد . شرط وضع اليد سنة قبل التعكير
- ٢ - اكتساب الملكية بمضى المدة . شرط انقطاعها سنة فأكثر

المبادئ القانونية

- ١ - يشترط لقبول دعوى منع التعرض وضع يد رافعها سنة فأكثر قبل أن يحصل التعكير عليه في وضع يده
- ٢ - لا تنقطع المدة المقررة للتملك بوضع اليد إلا إذا حرم واضع اليد من الانتفاع مدة سنة فأكثر

المحكمة

« حيث ان المدعين ارتكبنوا في اثبات دعواهم على حكم صادر من محكمة بني سويف الجزئية بتاريخ ١٥ فبراير سنة ٩٠٤ في القضية رقم ٤٥٣ سنة ٩٠٣ والحكم لمصاحبة مورث المدعين ضد موافى جمعه وآخرين عن سبعة قرارات من القدر موضوع الدعوى وارتكبنوا أيضاً على حكم صادر لمورثهم فاطمة بنت ابراهيم ضد محمد موافى عن الستة قرارات ونصف الباقية وذلك في القضية

رقم ٥٨٧ سنة ١٨٩٨ بنى سوييف الجزئية

« وحيث ان هذين الحكيم لم يصدر في مواجهة المدعى عليه الأول في هذه الدعوى وهو الخصم الحقيقي فيها وعلى ذلك فهما ليسا حجة عليه ورغم ذلك فهما لم يتفذا ومضى على صدورهما أكثر من خمسة عشر سنة

« وحيث ان المستندات المقدمة من المدعين فيها اقرار مؤرخ ١٥ يناير سنة ١٩٠٩ صادر من مورث المدعى عليه الأول يفيد اعترافه بملكية فاطمة بنت ابراهيم مورثة المدعين الى خمسة قراريط وظاهر أن هذا القدر يبع منها الى مورث المدعى عليه عبدالعال رمضان في سبتمبر سنة ١٩١٢ بعقد مسجل وجاء في العقد المذكور أن القدر هو ٢ س و ٤ ط وهذه هي المساحة الموجودة بالطبيعة بدليل أن نمرة الحوض والقطعة والحدود متفقة « وحيث انه عن باقي القدر موضوع الدعوى فقد اشتراه المدعى عليه الأول من ورثة محمد موافق بعقد مسجل في أغسطس سنة ١٩٢٠ واستمر واضعاً يده على هذا القدر من تاريخ رفع الدعوى وقد قدم المدعى عليه المذكور عقوداً تجارية ثابتة التاريخ في سنتي ١٩٢٠ و ١٩٢٦ صادرة منه لمستأجرين وقدم أوراق مال عن العين المذكورة من سنة ١٩٢٠ حتى تاريخ رفع الدعوى وهي تدل على أنه واضع اليد بصفته مالكا

« وحيث أن النزاع انحصر أخيراً بين طرفي الخصوم وذلك بعدمناقشة تقرير الخبير وبعد احاطة الدعوى الى التحقيق وسماع شهود الطرفين بخصوص وضع اليد في نقطة واحدة وهي بحث ما إذا كان التعرض الذي حصل في سنة ١٩٢٣ من المدعين قطع مدة وضع يد المدعى عليه أم لا

« وحيث انه تبين من الاطلاع على الحكم الصادر في القضية رقم ٢٠٣ سنة ١٩٢٤ والتي

رفعها المدعى عليه الأول ضد المدعين يطلب فيها منع تعرض حامد افندي عبدالعال وجاء بأسباب الحكم انه تبين من الاطلاع على محضر التحقيق الذي أجراه البوليس وعلى أقوال عمدة الواسطي والمشايع أن حامد افندي هو الذي كان واضعاً يده على الأطنان موضوع النزاع لغاية يوم أول فبراير سنة ١٩٢٣ وقد صدر هذا الحكم في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٣ وتنفذ بتسليم الأطنان في ٢ يناير سنة ١٩٢٤

« وحيث انه مادام قد ثبت أن المدعى عليه الأول وضع يده من أول فبراير سنة ١٩٢٣ وأعيد تسليم الأرض له في يناير سنة ١٩٢٤ فتكون المدة بين التعرض وإعادة التسليم اقل من سنة وفوق ما تقدم فلو كان المدعى عليه في دعوى منع التعرض وضع يده أكثر من سنة لرفضت الدعوى اذ من شروطها أن ترفع في مدة اقل من سنة من تاريخ التعرض

« وحيث انه يتعين البحث لمعرفة ما اذا كانت ازالة اليد عن العقار اذا حرم واضع اليد من الانتفاع به مدة اقل من سنة تقطع مدة التملك بالتقادم أم لا

« وحيث انه بالرجوع للقانون الفرنسي يتضح ان المادة ٢٢٤٣ مدني فرنسي نصت على انه « يعتبر أن هناك قطعاً طبيعياً اذا حرم واضع اليد مدة أكثر من سنة من الانتفاع بالشيء إما بسبب المالك القديم او بسبب فعل الغير »

« وحيث ان المادة المصرية المقابلة لها وهي المادة ٨٢ مدني اهلي نصت على انه « تقطع المدة المقررة للتملك بوضع اليد اذا ارتفعت اليد ولو بفعل شخصي اجنبي » ولم تنص على شرط رفع يد واضع اليد لمدة أكثر من سنة

« وحيث انه يتعين البحث لمعرفة ما اذا كان عدم ورود هذا القيد « عبارة مدة أكثر من

سنة « بالنص المصري يستنتج منه ان الشارع عندنا تعمد عدم الاخذ به أم لا

» وحيث انه يشترط رفع دعوى وضع اليد في بحر السنة التي تبتدىء من يوم حصول التعكير على وضع اليد أو ضياعه بالسكينة (المادة ٢٦ فقرة ثالثة مرافعات) فاذا لم ترفع في بحر السنة سقط حق وارضع اليد

» وحيث انه قد نص على سبق مضي سنة على وضع اليد في القانون الفرنسي والمختلط ورغم عدم النص على ذلك في القانون الاهلي فالرأي الصحيح هو عدم مخالفة الشارع الاهلي لهذه القاعدة وذلك لأنه رغمًا عن نص المادة ٢٣ مرافعات فرنسي الصريح بخصوص دعاوى وضع اليد كلها فدعوى استرداد الحيابة لا ينطبق عاها شرط السنة ولو كان الشارع المصري وضع النص الفرنسي لا وجد أشكالا فيما يتعلق بدعوى استرداد الحيابة

» وحيث ان شرح القانون المصري ارتكبنوا على أن الشارع أراد من جعل تقادم دعوى منع التعرض بسنة أن يحمي المتعرض اذا مضت على يده هو الآخر سنة من وقت التعرض أي تسقط الدعوى عن المتعرض بعد سنة وتقبل ضده في ظرف سنة (راجع كتاب الاستاذ عبد السلام بك ذهني الاموال صحيفة ٥٢٤ والوجيز في المرافعات لعبد الفتاح بك السيد جزء أول ص ٣٠٨ — ٣١١ وطبعة ثانية ص ٣٣٢ — ٣٣٤

وكتاب دعاوى وضع اليد طبعة ثانية ص ٢٨ للاستاذ مراد فرج وقواعد المرافعات للاستاذ محمد العشماوى بك ص ١٩ و ٢٠. وعكس ذلك مرافعات الاستاذ أبو هيف بك طبعة أولى ص ٢٦٧ بند ٤٦٧ وأخذت برأيه محكمة منفلوط في سنة ٩٢٦ الحماماه السنة السابعة العدد الرابع ص ٣٨٤ وحكم

المنصوره المجموعه الرسمية السنة الثامنة عشر ص ٣٧) « وحيث انه مادام قد تبين اشتراط القانون في دعوى منع التعرض وضع اليد سنة كاملة وألا ترفع بعد مرور سنة على التعرض فالنطق يقضى بعدم اعتبار وجود قطع لوضع اليد الا اذا مضت سنة على التعرض لوضع اليد وذلك لأن وارضع اليد يملك في بحر السنة من بدء التعرض رفع دعوى منع التعرض فلا تظهر رغبته في التخلي عن العقار وتبين نيته برفع يده عنه الا بعد مضي سنة على التعرض (عبد السلام بك ذهني ٣٦٣ الاموال)

» وحيث ان هذه المحكمة ترى الأخذ بالرأي الصحيح وهو اذا حرم وارضع اليد من الانتفاع بالعقار مدة أقل من سنة فلا تقطع مدة وضع يده بل لابد لا تقطع المدة من حرمانه من الانتفاع لمدة تزيد عن السنة وهذا لم يحصل في القضية وعلى ذلك فوضع اليد بخصوص القدر الباقي ظل مستمرا أكثر من خمس سنوات للمدعى عليه الأول ولذا تعين الحكم برفض دعوى المدعى وإلزامهم بالمصاريف

(قضية حافظ احمد فتحى وآخرين وحضر عنهم الاستاذ احمد توفيق ضد حامد عبد المال وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد زعفرانى رقم ٥٠٦ سنة ٩٢٧ — رئاسة حضرة القاضى على أبو الفيط)

١١٢

محكمة مركز الزقازيق الجزئية

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٣

تعويض . وجوب توفر ركن الضرر وتعتمد احداثه أو الاهمال للحكم به .

المبدأ القانوني

لاحق للجار في مطالبة جاره بتعويض ما يلحق زراعته من الضرر بسبب ظل أشجاره إلا إذا ثبت أن صاحب الشجر تعمد بغرسه

الاضرار به أو أهمل في اتباع الأصول الزراعية فوق الضرر نتيجة هذا الإهمال وفي غير حالتى تعدد الضرر أو الإهمال يعتبر ما يحدثه الظل من الأضرار العادية التى لا مفر للجيران من التسامح فيها

المحكمة

« حيث ان المدعى يطلب الزام المدعى عليهم بالمبلغ المدين بصحيفة الدعوى تعويضا عما أصاب زراعته من الضرر بسبب ظل اشجار المدعى عليهم المغروسة فى أرضه مرتكنا على معايينة العمدة التى قرر فى محضرها أنه وجد أربع شجرات تبتان منها سنط والآخران نبق مغروسة جميعها بأرض المدعى عليهم من مدة لا تقل عن خمسة عشر سنة وعلى بعد خمسة أمتار من حد اطيان المدعى وان هذه الاشجار كثيفة الغصون شاهقة الارتفاع اذ يبلغ ارتفاع شجرتى السنط منها فوق العشرة أمتار. ولا ارتفاعها وكثرة غصونها تلقى ظلا يضر من زراعة المدعى مامساحته قيراطان

« وحيث انه يتعين البحث فيما اذا كان المالك مسئولا عما يلحق جاره من الضرر بسبب ظل أشجاره المغروسة فى أرضه

« وحيث ان القانون المصرى لم ينظم علاقة الجيران بالنسبة للاشجار خلافا للقانون الفرنسى الذى تكلم عنها بتفصيل فى المواد ٦٧٦ وما بعدها فأوجب مراعاة مسافات معينة بين الاشجار وأرض الجار تختلف باختلاف ارتفاع الاشجار وأقصاها متران وبين مالجار من الحقوق عند مخالفة هذه المواد لذلك يجب الرجوع لقواعد المسؤولية العامة

« وحيث ان المادة ١٥١ تقضى بأن كل فعل نشأ عنه ضرر للغير يوجب الزام من حصل بخطأه بتعويض الضرر وهذه هى الترجمة الصحيحة للنص الفرنسى للمادة

« وحيث أنه من المبادئ المقررة أن الانسان لا يعتبر مخطئا اذا كان يستعمل حقاه ولذلك يجب تحديد مدى حق المالك فى غرس اشجار فى ملكه وبصفة عامة فى الانتفاع به

« وحيث ان المادة الحادية عشر من القانون المدنى تعطى للمالك الحق فى الانتفاع بما يملكه بطريقة مطلقة كيف يشاء الا أن القانون حدد من سلطة المالك فى مواضع اخرى لأغراض شتى ترجع اما للصالح العام أو للصالح الافراد فيما بينهم حتى لا يكون انتفاع المالك معطلا لمنفعة عامة او لا تنفع غيره بما يملكه فوجب اذن تفسير المادة الحادية عشر فى ضوء المواد الاخرى وذلك تكون حرية المالك فى الانتفاع ليست مطابقة لمقيدة بعدم الأضرار بالغير وهذه قاعدة مسلم بها ومتفق على تطبيقها من الشراح والمحاكم فى حالة ما اذا كان هنالك خطأ من جانب المالك بأن كان تصرفه فى ملكه ليس مقصودا به منفعة نفسه بل مجرد الأضرار بالغير وفى حالة ما اذا كان المالك لا يقصد الأضرار وانما أهمل فى اتخاذ التحوطات التى تمنع وصول الضرر لغيره وانما اختلفوا فى حالة التصرف الذى قد لا يلحق بالغير ضررا دون أن يكون هنالك قصد أو إهمال من جانب المالك فذهبت المحاكم الفرنسية الى أن المالك مسئول أيضا الا اذا كان الضرر عاديا تقتضيه طبيعة الجوار . وتعين الحد الفاصل بين الضرر العادى وغيره مسألة موضوعية متروكة لتقدير القاضى . بانية هذه الاحكام على أن المالك وان كان يستعمل حقه الا أنه يجب عليه أن يراعى فى ذلك عدم احداث ضرر فاحش للجار حتى لا يكون انتفاعه بحقه سببا فى حرمان جاره من نفس الحق ، أما الشراح فقد اختلفوا ومنهم من رأى ان المالك لا يسأل عما يلحق الغير من الضرر إلا

إذا قصد ذلك أو أهمل لأنه في غير هاتين الحالتين لا يكون مخطئاً والخطأ أساس المسؤولية وقد اتبعت المحاكم المختلطة رأي المحاكم الفرنسية تاركة للقاضي أن يقرر في كل حالة ما إذا كان الضرر عادياً أو غير عادي كما فعلت المحاكم الفرنسية (راجع كتاب بودري الجزء السادس صحيفة نمرة ١٢٣ وما بعدها).

« وحيث أنه باتباع رأي المحاكم الفرنسية والمختلطة ينتقل البحث الى بيان ما إذا كان ظل الاشجار من الاضرار العادية التي تلازم الجوار أو غير العادية

« وحيث ان غرس الاشجار من الطرق المباحة للانتفاع بالأراضي بل قد تكون الأرض مخصصة لتلك الزراعة أو قد تكون الاشجار ضرورية لاشبابها والاستغلال بها ولم يرد واضح القانون المدني المصري أن يقيد حرية المالك في غرس الاشجار فترك النصوص الفرنسية التي توجب مراعاة مسافات ومادام أن الاشجار تنمو بحكم الطبيعة الى أعلى ويكون لها ظل بحكم ضوء شعاع الشمس كان لامفر للجيران من التسامح فيما يأتي به الظل من اضرار على اعتبار أنه من لوازم الجيرة ولو قيل بغير ذلك لحرم المالك من غرس أشجار على مسافات من ملكه لا يمكن تحديدها إذ أن الظل يزيد كلما ارتفعت الاشجار الأمر المخالف للبداهة والعدالة معاً فانه من المعلوم أن الظل لا يمتد الزراعة وإنما يضعف أنواعها وهذا ضرر أخف من حرمان المالك من غرس أشجار في ملكه خصوصاً وأن

الاشجار قد تلقي ظلاً في أرض صاحبها أيضاً ولا يطلب من هذا ان يكون أكثر رعاية بجاره من نفسه.

« وحيث ان نتيجة ما تقدم أنه لاحق للجار في مطالبة جاره بتعويض ما يلحق زراعته من الضرر بسبب ظل أشجاره الا اذا ثبت أن صاحب الشجر تعمد بغرسه الاضرار به أو أهمل في اتباع الاصول الزراعية فوقع الضرر نتيجة هذا الاهمال وفي غير حالي تعمد الضرر أو الاهمال يعتبر ما يحدثه الظل من الاضرار العادية التي لامفر للجيران من التسامح فيها.

« وحيث انه بتطبيق هذه القاعدة على الدعوى الحالية نجد أن الاشجار مغروسة من قديم على مسافة بعيدة من ملك الجار وهي خمسة أمتار فضى تلك المدة واتساع هذه المسافة ينفي تصور تعمد الاضرار أو الاهمال من جانب المدعى عليهم ومادام الأمر كما ذكر فيكون ما أصاب زراعة المدعى من الضرر على فرض صحته نتيجة استعمال المدعى عليهم لحقهم في غرس أشجار في أرضهم ونتيجة الجوار ولا مسؤولية فيه على أحد ولذلك تكون الدعوى على غير أساس ويتعين رفضها.

(قضية حقي على صبيح ضد علي محمد وآخرين رقم ٣٠٣٣ سنة ١٩٣٢ - رئاسة حضرة القاضي محمد صالح العمري)

قضاة المحاكم المختلطة

١١٣

محكمة الاستئناف المختلطة

٣ نوفمبر سنة ١٩٣٢

- ١ - مسئولية . حجز ادارى . خطأ جسيم
- ٢ - مسئولية . قطن عجوز عليه . خزنه في محل غير مأمون . خطأ
- ٣ - مجالس محليه . لها شخصية معنوية
- ٤ - حجز ادارى . بمعرفة المجالس المحليه . عدم مسئولية الحكومة عنه .

المبادئ والقانونية

١ - مفترض أن القطن المودع في محل لا يخص صاحب الوابور بل شخصاً ثالثاً. وتؤيد هذه القرينة العلامات الموضوعة على بالات القطن اذ منها بالثان تدلان على ملكية شخص ثالث لها والباقي يشير الى علامة احد المصارف المعروفة . فعلى السلطة الادارية التى تبشر الحجز فى مواجهة صاحب المحاج على بالات القطن المذكورة أن تراجع سجلات الوابور وتعمل للحصول على الاستعلامات اللازمة فى هذا الشأن

فيعتبر خطأ جسيماً مستوجباً للمسئولية اجراء هذا الحجز واستمراره شهوراً عديدة على الرغم من احتجاجات صاحب المحالج المتواصلة .

٢ - يعتبر خطأ جسيماً مستوجباً للمسئولية قيام الجهة الادارية بمخزن قطن محجوز عليه بمعرفتها فى مخزن مفتوح ومن غير اجراء أى تحفظ عليه بدرجة تؤثر تأثيراً شديداً فى قيمته التجارية

٣ - تتمتع المجالس المحالية بمصر بالشخصية المعنوية المستقلة عن الحكومة

٤ - ان تحصيل الرسوم الاختيارية يدخل ضمن اختصاصات المجالس المحالية والتى تقوم بها

تحت مسئوليتها . وتجرى تحصيلها عند الضرورة بالطرق الادارية . وعليه فلا تكون السلطة المركزية - أى الحكومة - مسئولة بأى وجه ماعن قيام السلطة المحلية باجراءاتها فى هذا الشأن سواء كان هذا بالنسبة للاساس الذى بنى عليه تقرير هذه العوائد او بالنسبة لمشروعية الحجز المتوقع لتحصيلها او من جهة المساعدة التى تحصل عليها كطلبها فى اجراءات الحجز بواسطة السلطة العمومية اللهم وبالنسبة للحالة الاخيرة - الا اذا كانت هذه المساعدة قد حصلت بغير التفات الى ما هنالك من حالة غير مشروعة وظاهرة لأول وهلة (استئناف بابا نيلو اخوان ضد مجلس على طهطا وآخرين رئاسة المستر فوكس مجلة التشريع والقضاء سنة ٥٤ عدد ١ ص ٥)

١١٤

محكمة الاستئناف المختلطة

٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢

- ١ - خصم ثالث . دخوله فى الاستئناف . جوازه عن له حق المعارضة
- ٢ - ناظر وقف . حقوقه فى أعمال الادارة فقط . عدم جواز الصلح على الوقف .
- ٣ - اختصاص المحاكم القنصلية . فى مآل عين موقوفة بمصر . عدمه
- ٤ - وقف . صحته . المنازعة فيها . ايقاف الفصل حتى يحكم من المحكمة الشرعية

المبادئ والقانونية

١ - طلب الدخول خصماً ثالثاً فى الاستئناف يكون مقبولاً لمن له الحق فى رفع معارضة من شخص ثالث

٢ - إن حقوق ناظر الوقف قاصرة على أعمال الادارة فقط فلا يجوز له الصلح على كيان الوقف بالذات

٣ - لا تختص المحاكم القنصلية اصالة بالنظر في صحة وقف عقار كائن بمصر

٤ - اذا كان النزاع خاصا بالحكم في صحة الوقف من عدمه من حيث صدوره شرعا طبقاً لاحكام الشريعة فيجب على المحاكم المختلطة أن توقف الفصل في الدعوى المعروضة عليها الى أن يفصل في النزاع من المحكمة الشرعية في مواجهة وزارة الاوقاف الممثلة للوقف أو الناظر المعين عليه أو أى شخص له حق التحدث شرعا على الوقف (استئناف السيد حسن عمر الصقي بصفته ضد شقة بنت السيد عمر عبد الله - رئاسة المسترماك بارت المجلة السنة والعدد المذكورين ص ١١)

١١٥

محكمة الاستئناف المختلطة

٩ نوفمبر سنة ١٩٣٢

١ - اشهار افلاس . ضم طلبات متعددة . ضد مدنيين مختلفين .

عدم جوازه

٢ - كميالة . . . المطالبة بقيمتها بواسطة حاملها . حقوقه

٣ - تحويل . سند تحت الاذن . عدم قانونيته . قرينة قانونية

للتحصيل . جواز دحضها

٤ - تحويل بضمان . صفته . اعتباره ناقلاً للملكية

المبادئ القانونية

١ - اذا لم يكن المدعى عليهم شركاء فلا يجوز ضم طلبات اشهار الافلاس لبعضها حتى ولو كانت للديون التي يدعيها المدعى بالنسبة لكل منهم رابطة السببية اذ الاساس القانوني لطلب اشهار الافلاس هو التوقف عن الدفع الذي يجب بحقه بالنسبة لكل منهم على حدة طبقاً لظروف كل حالة .

٢ - بخلاف حالة السند الصوري او الذي لا سبب له فان لحامل السند المحرر على ميبيل المجاملة effect de complaisance حق المطالبة بدفعه من المحرر له حتى ولو كان يعلم بكنهه وبدون أن يكون هناك محل لاثارة البحث في حسن أو سوء النية

٣ - ان التحويل الغير قانوني انما هو - كقرينة قانونية - توكيل للتحصيل . ولكنهما قرينة عادية سواء بالنسبة للمحيل والمحال عليه أو بالنسبة لحامل التحويل فيصح للاخير دحضها بكافة القرائن والأدلة وخاصة بواسطة الدفاتر التجارية والخطابات

٤ - ان التحويل مع الضمان ليس تحويلاً بالتحصيل ولكنه تحويل ناقل للملكية قانوناً (استئناف بنك الخصم باريس ضد محمود جليل رئاسة الميوسفاتك . المجلة والسنة المذكورتين عدد ٢ ص ١٧)

١١٦

محكمة الاستئناف المختلطة

١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢

١ - دعوى وضع اليد . اثبات وضع يد رافها . لزومه

٢ - تعويض . عن دعوى كيدية . لأول مرة أمام الاستئناف .

عدم قبوله

المبادئ القانونية

١ - لاجل قبول دعوى وضع اليد يفترض ان رافعها كان واضعاً اليد فعلاً وقت التعرض الحاصل والمترب عليه دعواه . فاذا كان ذلك متنازعا فيه فعليه هو عبء اثباته ولا يتكفي في ذلك اثبات ملكيته للاعيان المتنازع عليها

٢ - ان طلب التعويض عن دعوى كيدية لا يصح توجيهه لأول مرة أمام الاستئناف لانه ليس مبنيًا على ضرر حاصل من وقت الحكم المستأنف بل يرجع تاريخه الى وقت الدعوى الابتدائية (استئناف محمود شحاتة نوفل ضد نقولا سيغلاس وآخرين رئاسة المستر فان اكر . المجلة والعدد والسنة المذكورين ص ١٩)

١١٧

محكمة الاستئناف المختلطة

١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢

وقف . الزامه بدين . بغير اذن القاضي الشرعي . عدم وجوبه .

مسئولية الناظر شخصياً

المبدأ القانوني

ليس من سلطة الناظر على وقف بغير اذن (٩ - ٢)

سابق من القاضى الشرعى أن يلزم الوقف فى عملية يترتب عليها التزامه بدين وتعهده بضمان من ريعه ممثلا فى الايجارات التى تستحق. ففى مثل هذه الحالة حيث لم يأذن بها القاضى يكون الناظر مسئولا عنها بصفته الشخصية فقط

(استئناف نيوس وست كور باس ضد وزارة الاوقاف رئاسة المستر ماك بارنت - المجلة والسنة والعدد المذكورين ص ٢٠)

١١٨

محكمة الاستئناف المختلطة

١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٢

استئناف . عن قائمة توزيع مؤقته . قبوله بالنسبة للقيمة محل

التوزيع . لاقية الدين

المبدأ القانونى

لمعرفة جواز رفع استئناف من عدمه عن معارضة فى قائمة توزيع مؤقتة يجب ان ينظر الى القيمة المبني عليها التوزيع لاقية دين الدائن . فاذا كانت القيمة محل التوزيع طبقا للاوراق ازيد من مائة جنيه عن الأصل فالاستئناف مقبول ولو أن قيمة دين الدائن الأصل حسب مستنداته التى بنى عليها التوزيع لا تتجاوز هذا المبلغ

(استئناف زينب حسن وهبه ضد زاروى نار بيان وآخرين رئاسة المستر ماك بارنت المجلة والسنة والعدد المذكورين ص ٢١)

١١٩

محكمة الاستئناف المختلطة

١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٢

١ - دعوى . عبء . اثباتها على مدعيها

٢ - دعوى مستعجلة . باخلاص مستأجر بغير عقد . اثباته . جوازه

٣ - استعجال . اخلاصا كن . نزاع على وضع يد . عدم قبوله

المبادئ القانونية

١ - على المدعى عبء اثبات دعواه وليس على المدعى عليه ان ينفىها اذا كان هذا الاخير قد اكتفى فى الموضوع بنفى جميع الوقائع المبني عليها الدعوى

٢ - لا يأمر قاضى الامور المستعجلة بطرد الساكن بلا عقد الا اذا اثبت المدعى ان المدعى عليه قد شغل المحلات المتنازع عليها فى ظروف تبعت على الاعتقاد انه ساكن بلا سند

٣ - اذا لم تثبت صفة الاستعجال فجرد تبرير الملكية فى الظاهر لا يسوغ للقاضى المستعجل ان ينهى حالة وضع يد فى ظروف قد تفتح بابا لدعوى وضع يد

(استئناف سالم عيسى ضد شركة اراضى الدلتا المصرية - رئاسة المسير فافنك المجلة والسنة والعدد المذكورين ص ٣٣)

١٢٠

محكمة الاستئناف المختلطة

١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٢

١ - السوريون تحت الادارة الفرنسية . المنازعات الخاصة بهم .

مع الرعايا المحليين . من اختصاص المحاكم الاهلية

٢ - اختصاص المحاكم المختلطة : اجنبية . حصلت على رعايتها

هذه بعد صدور حكم تنفيذى . غير مانع

المبادئ القانونية

١ - ان القيد الوارد فى دفاتر القنصلية - خاصا بالسوريين الذين تحت الادارة الفرنسية - بالنسبة لسورى معترف بسوريته من الحكومة المصرية لا يعطيه حق التمتع بالحماية الفرنسية ولا يغير بذلك من قواعد الاختصاص المقررة بالنسبة للمنازعات التى تحصل بينه وبين رعايا الحكومة المحلية التى هى من اختصاص المحاكم الاهلية

٢ - تختص المحاكم المختلطة بنظر النزاع ولو أن الجنسية الاجنبية لاحد الاخصام لم تحصل الا بعد صدور الحكم القائم بصدد التنفيذ

(استئناف يعقوب اوديس وآخرين ضدليونانطونيان وآخرين رئاسة المسير فافنك المجلة والسنة والعدد المذكورين ص ٢٥)

١٢١

محكمة الاستئناف المختلطة

١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٢

١ - وقف . مفترقات الناظر لحساب وإدارة الوقف ولمنفعة .

غير إذن القاضي . نافذة

٢ - ناظر . توكيله من الناظر الآخر . سريان تصرفاته

المبادئ القانونية

١ - لا يلزم الناظر على وقف بالحصول على إذن

من القاضي بمشترى آلات زراعية ومتعلقاتها .

وادوات البناء متى كانت لازمة للوقف ولمنفعته .

لأنها داخلة في عمل إدارة الوقف . فضلاً عن

أنها تزيد في ثروته . ولا يقلل من ذلك أنها مشتراه

بالأجل طالما أن الوقف ميسور وفي مقدوره السداد

٢ - إذا كان لدى الناظر توكيل من شريكه في

النظارة لإدارة الوقف فالتصديق على الحساب

المقدم منه هو فقط كاف

(استئناف السيد اسماعيل راتب وآخرين ضد شركة

الدلتا التجارية وآخرين - رئاسة المسيو فافك - المجلة والسنة والعدد

المذكورين ص ٢٨)

١٢٢

محكمة الاستئناف المختلطة

١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢

خطأ . مزلقان . غير مخفور . عدم التأكد من سلامة الطريق .

مسئولية السائق

المبدأ القانوني

إذا كان مزلقان سكة حديد غير مخفور وليس

له حواجز فمن واجب الجمهور عدم المرور منه

قبل التأكد مقدماً من سلامة الطريق فالسائق

الذي يمر بسيارته على هذا الطريق ولم يفكر حتى

في تهدئة سيارته عند الاقتراب منه وهو على

علم تام به يرتكب خطأ يتحمل مسئوليته في حالة

حصول حادث

(استئناف اداس جيورجيو ضد شركة سلك الدلتا الضيقة

رئاسة المسيو فان اكر - المجلة والسنة والعدد المذكورين ص ٢٩)

قضاء المحاكم الأجنبية

١٢٣

محكمة النقض والابرار الفرنسية

١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٢

بطلان . تعاقد . بطلان أصلي . بيع . عدم جدية الثمن . لا تقبل

الاجازة . ولا تسقط بمضى المدة . تقدم .

المبدأ القانوني

لا كانت العقود الباطلة بطلانا مطاقاً كالبيع

الباطل لعدم وجود ثمن جدي ليس لها وجود

قانوني فلا يمكن أن تكون قابلة للاجازة ولأن

تسقط الدعوى بطلانها بمضى المدة بخلاف

العقود الباطلة بطلاناً نسبياً أو القابلة للفسخ التي

تسقط الدعوى بطلانها بمضى عشر سنوات .

(مجلة دالوز الاسبوعية سنة ١٩٣٣)

١٢٤

محكمة النقض والابرار الفرنسية

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٢

١ - قانون . تفسير . أعمال تحضيرية

٢ - مصاريف ورسوم . الحكم بها . خطأ . ضرر

المبادئ القانونية

١ - إذا كان من الجائز أصلاً الرجوع الى

الاعمال التحضيرية في حالة ما يكون النص

محتاجاً الى تفسير فان القاضي يجب عليه بالعكس

أن يمتنع عن ذلك اذا كان معنى القانون كما يظهر من صياغة نصوصه ليس غامضاً ولا مبهماً ويجب تبعاً لذلك اعتباره واضحاً معينا

٢ - الحكم على شخص بمصاريف التمتع والتسجيل فوق ما هو ملزم به من الرسوم بمقتضى القانون الهالى بصفة تعويضات يقتضى على الاقل تقرير ارتكاب خطأ من جانبه وحصول ضرر يبرر التعويض

(مجلة دالوز الاسبوعية سنة ١٩٣٢ ص ٢ والتطبيقات عليها في ص ٣ حيث يلاحظ محرر المجلة ان محكمة النقض الفرنسية تقرر هذا المبدأ لأول مرة وبالنسبة للبداً لثاني راجع مجلة دالوز سنة ١٩٣٢ - سنة ٩٣٦ تحت كلمة Frais. depens

١٢٥

محكمة استئناف السين

١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢

مسئولية . سيارات . حادث . تسليم السيارة لآخر . مسئولية عن فعل الغير . مسئولية جنائية

المدأ القانونى

مالك السيارة الذى يترك قيادة سيارته مؤقتاً للغير يجب اعتباره - حتى ولو لم يكن هناك عقد استخدام - كسيد مسئول عن أعمال من ترك له القيادة مادام ثبت انه بقى بجواره وكان من حقه ومن سلطته أن يصدر اليه التعليمات اللازمة . فاذا حدثت حادثة ولم تثبت مسئوليته الجنائية كشريك أو فاعل أصلى مع السائق ، فمسئوليته مع ذلك تبقى بالنسبة للحقوق المدنية دون أن يمس ذلك بمسئولية الشخص المتولى للقيادة . (مجلة دالوز الاسبوعية ص ١٢ سنة ١٩٣٢)

١٢٦

٣١ مايو سنة ١٩٣٣

محكمة استئناف

صلح . جنحة . دعوى مدنية . سير الدعوى العمومية .

المبدأ القانونى

إن الصلح الحاصل عن الضرر والمصالح المدنية الناشئة عن جنحة صحيح وجائز قانوناً . ولا يمكن الطعن فيه لا بحصول خطأ قانونى ولا بحصول غبن فاحش

وإذا تضمن محضر الصلح نصاً بإيقاف كافة الاجراءات القضائية فان مقتضى هذا أن المجنى عليه يمتنع عن تقديم شكواه ولكن هذا لا يؤثر على سير الدعوى العمومية

(مجلة دالوز الاسبوعية سنة ١٩٣٢ ص ٤٩٩)

١٢٧

محكمة استئناف Amiens

٣١ مايو سنة ١٩٣٣

قوة الشيء المحكوم فيه . حكم جنائى . بالبراءة . آثاره . دعوى مدنية .

المبدأ القانونى

ليس للأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم فيه ضد كافة eryaomnes إلا بالنسبة لوجود الواقعة المؤتممة ووصفها القانونى وتأثير المتهم أو براءته . فالحكم الصادر من محكمة الجنجح ببراءة متهم فى حادثة اصابة يمنع أى بحث جديد عن مسئوليته قائم على المادة (١٣٨٢) مدنى ولكنه لا يمكن أن يؤثر رغم ذلك مبدئياً على تطبيق المادة (١٣٨٤) مدنى ، فان المادة الأخيرة بما لها من أساس شرعى مختلف عن الأولى تسبق نوعاً آخر من المسئولية ضد من فى رعايته الشيء الذى سبب الضرر .

(مجلة دالوز الاسبوعية سنة ١٩٣٣ ص ٤٩٧)

العدد الثالث

فهرست القسم الثاني

السنة الرابعة عشرة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
القسم الثاني			
(١) قضاء محكمة استئناف مصر			
١ - حجز مال المدين لدى الغير. تقرير مافى الذمة. ميعاد تقرير مافى الذمة - ٢ - حجز مال المدين لدى الغير. التقرير غشا وتديسا. ملزومية المحجوز لديه. شروطها. حراسة. شروطها.	٢٧ مايو ١٩٣٣	١٦٤	٨٣
وقف. ناظر الوقف. تعدد النظار. استقالة أحدهما. جواز انفراد الناظر الآخر بالسير في الدعوى المرفوعة منهما.	» » ٢٨	١٦٥	٨٤
أهلية. رضا صحيح. ارادة. تعاقد. سلب الارادة. انعدام الرضا.	» » »	١٦٦	٨٥
تقليسة. شراء ديون الديانة. شراء العقارات المملوكة للتقليسة بقيمة الديون. دعوى استحقاق عن الاعيان المشتراة. حوالة. المشتري محتال على التقليسة. ضمان الدائنين للملكية التأمينات. دائن أجنبي. عدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى.	» » ٣١	١٦٧	٨٦
ختم. إمضاء. انكار. جوازه في حالة انكار الختم. ختم. انكار التوقيع به مع الاعتراف بالختم. جواز الانكار. وجوب اثبات المتمسك بالورقة بصحة التوقيع بالختم. ختم. الاعتراف به دون التوقيع. مبدأ ثبوت بالكتابة. جواز الاحالة الى التحقيق ليثبت مقدم الورقة صحتها.	٣ يونيو ١٩٣٣	١٦٩	٨٧
وصية. صحتها. معنى تفادها. حق الموصى له بالمطالبة بالملكية. استغراق التركة بالديون. لا تأثير له في دعوى الملكية. المبني على الوصية	» » ٦	١٧٢	٨٨
١ - قوة الشيء المحكوم فيه. حكم جنائي. تأثيره على المدني. حدود ذلك. تعرضه لمسائل خارجة عن الادانة والبراءة. عدم سريانه بالنسبة لها - ٢ - مسئولية. مسئولية وزارة المواصلات عن أعمال موظفيها. مسئولية لاعاقدية. لا محل للمسئولية الشئئية.	» » »	١٧٣	٨٩
	٢٤ يونيو ١٩٣٣	١٧٥	٩٠

الستة الرابعة عشرة

فهرست القسم الثاني

العدد الثالث

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
٩١	١٨٠	٥ يناير ١٩٣١
٩٢	١٨١	١٠ ديسمبر ١٩٣٢
٩٣	١٨٢	١٦ فبراير ١٩٣٣
٩٤	١٨٤	١ مارس ١٩٣٣
٩٥	١٨٥	٨ » »
٩٦	١٨٦	» » »
٩٧	١٨٨	١٩ » »
٩٨	١٨٩	٣٠ » »

٣ - مسئولية . ضرر . خطأ . عبء الاثبات . على المدعى
بمحصول ضرر - ٤ - مسئولية . وزارة المواصلات . مزلقان .
تغيب الخفير المعين له . حصول حادثة . مسئولية وزارة المواصلات
(٢) قضاء المحاكم الكلية

تحرير . على عدم دفع ضرائب الاطيان وأجور الخفر . انطباقه
على المادة ١٥٤ . ضرورة توفر ركني العلانية وسوء القصد .

اختصاص . دعوى شخصية . طلب دين . حبس العين المرهونة .
تابع له .

١ - تحويل . ناقص لعدم النص على وصول القيمة . اعتباره
توكيلا . الحوالة في صالح المحتال . جواز المطالبة باسمه مباشرة
- ٢ - اشهار افلاس . توقف عن الدفع . نتيجة نزاع جدى .
عدم قبوله .

تنفيذ . حكم بصحة الامضاء . حصوله بالاعلان والتنبيه
بالتنفيذ . صدوره غاييا . عدم تنفيذه في بحر ستة شهور . سقوطه .
وقف المرافعة . جوازه في حالة الانكار كحالة الطعن بالتزوير .
التنازل عن التمسك بالورقة المطعون فيها . صرف البحث في صحة
الورقة . عدم ضرورة الايقاف .

تكليف رسمى بالوفاء . تنازل الدائن . عن جزء من دينه .
مقابل دفع باقى الدين فى ميعاد معين . اخلال المدين بالوفاء .
عدم ضرورته .

ايقاف التنفيذ . سبق الحكم على المتهم فى جريمة لاحقة مع
ايقاف التنفيذ أيضاً . مع ارتكابه الجريمة لأول مرة . جواز
الحكم به .

١ - لائحة . تحويل السلطة التشريعية لهيئة أو لوزير سلطة
اصدارها . تعتبر فى قوة القانون - ٢ - لائحة الجبانات . نص المادة
٦ منها . تقييد حق الملكية فيها . صحته - ٣ - حق الارتفاق .

السنة الرابعة عشرة

فهرست القسم الثاني

العدد الثالث

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٩٩	١٩٤٣ ٣ أبريل ١٩٣٣	للمنفعة العامة . بنص صريح في القانون . تعريفه . مشروعيته ٤- حق الارتفاق للمنفعة العامة . ونزع الملكية للمنفعة العامة . عدم ارتباطهما . مزلقات . خطأ . عدم التثبت من خلو الخط . سكة حديد . عدم خفارتها لها . لامتثالية . (٣) القضاء المستعجل
١٠٠	١٢ سبتمبر ١٩٣٢	(١) حراسة قضائية . انتهائها . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . (٢) استعجال . تقديره . سلطة قاضي الأمور المستعجلة . (٣) محكمة شرعية . حفظ الدعوى . ماهيته . شطب الدعوى . الفرق بينهما . (٤) وزارة الحفانية . منشور بعدم حفظ الدعوى في حالة معينة . قيمته القانونية .
١٠١	١٢ أكتوبر ١٩٣٢	(١) حجز . على الآلات اللازمة للمدين . تقدير موضوعي (٢) حجز . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالغائه .
١٠٢	١٨ » » ١٩٣٢	(١) قاضي الأمور المستعجلة . أصل اختصاصه . (٢) أمر إداري . اختصاص الحاكم المدنية به في فرنسا . (٣) أمر إداري . اختصاص الحاكم المدنية به في مصر . (٤) عمل إداري . يمكن تحديده . لا يمكن تحديده . (٥) فيضان مياه الترعة . مسئولية الحكومة .
١٠٣	٢٦ » » ١٩٣٢	(١) قاضي الأمور المستعجلة . اختصاصه . رفع الأختام الموضوعة على محل مفلس . (٢) قاضي الأمور المستعجلة . اختصاصه . التظلم في أمر على عريضة . (٣) سلطة قاضي الأمور المستعجلة . في القضاء بالأجراء التحفظي . (٤) قضاء الحاكم الجزئية
١٠٤	٢٠٦	حق الحبس . عقدرهن حيازي . وجوب تسجيله للاحتفاظ بحق العين .

العدد الثالث

فهرست القسم الثانى

السنة الرابعة عشرة

ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
(١) تحكيم . وسطاء . العبرة بما قصده المتعاقدان . عقد عادى . تسرى عليه قواعد الالتزامات . (٢) الخطأ . وقوعه في سبب التعاقد . بطلان التعاقد .	٩ ابريل ١٩٣١	٢٠٧	١٠٥
تسجيل . دعوى صحة التعاقد . بيع العين لشخص سجل قبل تسجيل حكم صحة التعاقد خصم ثالث . قبول المشتري خصماً ثالثاً . مصلحة رافع دعوى صحة التعاقد . زوالها بحصول التسجيل من الغير .	٢٠ مارس ١٩٣٢	٢١١	١٠٦
دعوى مدنية . مدعى مدنى . الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى العمومية لأن الحادثة جنائية . عدم جواز قبوله من المدعى المدنى .	١٢ مايو ١٩٣٢	٢١٢	١٠٧
ابطال التصرفات . سوء نية المتصرف . يكفى فيها علمه بأنه مجرد نفسه من ثروته . سوء نية المشتري . يكفى علمه بحالة العسر التى فيها المدين .	١٦ أكتوبر ١٩٣٢	٢١٤	١٠٨
١ - اختصاص نوعى . تعيينه . طبقاً لطلبات المدعى ٢ - جمعيات تعاونية . شركات لجمعيات - ٣ - شركات تعاونية . مدنية أو تجارية حسب الأحوال - ٤ - شركة تجارية . غير متوفرة فيها شروطها . سريان قواعد القانون المدنى عليها	٣٠ ابريل ١٩٣٣	٢١٦	١٠٩
١ - استبدال . صورته . احلال - ٢ - استبدال . تغيير الدين - ٣ - استبدال . التزام قابل للبطلان . متوقف على شرط صلاحيته لأن يكون أساساً للاستبدال بشرط العلم بسبب الابطال	» » »	٢٢٠	١١٠
١ - دماوى وضع اليد . شرط وضع اليد . سنة قبل التعكير ٢ - اكتساب الملكية بمضى المدة . شرط انتفاعها سنة فأكثر تعويض . وجوب توفر ركن الضرر . وتعتمد احداثه أو الاهمال للحكم به	١٣ دسمبر ١٩٣٣	٢٢٢	١١١
(٥) قضاء المحاكم المختلطة	٢٢ أكتوبر ١٩٣٣	٢٢٢	١١٢
١ - مسئولية . حجز ادارى . خطأ جسيم - ٢ - مسئولية	٣ نوفمبر ١٩٣٢	٢٢٧	١١٣

العدد الثالث

فهرست القسم الثاني

السنة الرابعة عشرة

رقم الترتيب	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١١٤	٢٢٧	٨ نوفمبر ١٩٣٢	قطن محجوز عليه . خزنه في محل غير مأمون. خطأ - ٣. - مجالس محلية . لها شخصية معنوية - ٤. - حجز ادارى . بمعرفة المجالس المحلية . عدم مسئولية الحكومة عنه
١١٥	٢٢٨	٩ » » »	١ - خصم ثالث . دخوله في الاستئناف . جوازه ممن له حق المعارضة - ٢. - ناظر وقف . حقوقه في اعمال الادارة فقط . عدم جواز الصلح على الوقف - ٣. - اختصاص المحاكم القنصلية . في مسألة عين موقوفة بمصر . عدمه - ٤. - وقف . صحته . المنازعة فيها . وإيقاف الفصل حتى يحكم من المحكمة الشرعية
١١٦	٢٢٨	١٠ » » »	١ - اشهار افلاس . ضم طلبات متعددة . ضد مدنيين مختلفين . عدم جوازه - ٢. - كميالة . مطالبة بقيمتها . بواسطة حاملها . حقوقه - ٣. - تحويل . سند تحت الاذن . عدم قانونيته . قرينة قانونية للحصول . جواز دحضها - ٤. - تحويل بضمان . صفته . اعتباره ناقلا للملكية
١١٧	٢٢٧	» » » »	١ - دعوى وضع اليد . اثبات وضع يد رافعها . لزومه . ٢ - تعويض . عن دعوى كيدية . لأول مرة امام الاستئناف . عدم قبوله .
١١٨	٢٢٩	١٥ » » »	وقف . الزامه بدين . بغير اذن القاضى الشرعى . عدم وجوبه . مسئولية الناظر شخصيا
١١٩	٢٢٩	١٦ » » »	استئناف . عن قائمة توزيع مؤقتة . قبوله بالنسبة للقيمة . محل التوزيع . لاقيمة الدين .
١٢٠	٢٢٩	» » » »	١ - دعوى . حمل اثباتها على مدعيها - ٢. - دعوى مستعجلة باخلاء مستأجر بغير عقد . اثباته . جوازه - ٣. - استعجال . اخلاء ساكن . نزاع على وضع يد . عدم قبوله
			١ - السوربون تحت الادارة الفرنسية . والمنازعات الخاصة بهم مع الرعايا المحليين . من اختصاص المحاكم الاهلية - ٢. - اختصاص

العدد الثالث

فهرست القسم الثانى

الستة الرابعة عشرة

ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
المحاكم المختلطة. اجنبية. حصلت على رعويتها بعد صدور حكم تنفيذى. غير مانع .			
١ - وقف . مشتروات الناظر لحساب وادارة الوقف ولمنفقته بغير اذن القاضى . نافذة - ٢ - ناظر . توكيله من الناظر الآخر . سريان تصرفاته .	١٦ نوفمبر ١٩٣٢	٢٣٠	١٢١
خطأ . مزلقان . غير مخفور . عدم التأكد من سلامة الطريق . مسئولية السائق .	» » ١٧	٢٣١	١٢٢
(٦) قضاء المحاكم الاجنبية			
بطلان . تعاقد . بطلان أصلى . بيع . عدم جدية الثمن . لا تقبل الاجارة . ولا تسقط بمضى المدة . تقادم .	» » ١٦	٢٣٠	١٢٣
١ - قانون . تفسير . أعمال تحضيرية - ٢ - مصاريف ورسوم الحكم بها . خطأ . ضرر .	» » ٢٢	٢٣٠	١٢٤
مسئولية . سيارات . حادث . تسليم السيارات لآخر . مسئوليته عن فعل الغير . مسئولية جنائية .	» » ١٧	٢٣٠	١٢٥
صلح . جنحة . دعوى مدنية . سير الدعوى العمومية	» » »	٢٣٠	١٢٦
قوة الشيء المحكوم فيه . حكم جنائى بالبراءة . اثاره دعوى مدنيه .	٣١ مايو ١٩٣٣	٢٣٠	١٢٧

المحاماة

مجلة قضائية

نص قانون المحاماة

السنة الرابعة عشرة

يناير سنة ١٩٣٤

العدد الرابع

“ Qui tacet consentire videtur ”

السكوت رضا

Res inter alios acta alteri nocere non debet.

لا يضار شخص بأعمال الغير التي لم يكن طرفاً فيها .

Expressio unius personae vel rei, est exclusio alterius.

إفراد شخص أو شيء بالذكر استبعاد لغيره

الاثم : الذنب الذي يستحق العقوبة ويختص

بما يكون عمداً . والاثم : كثير الاثم والاثم والوزر سواء . يتأثم : ينحرج

الذنب : مطلق الجرم (عمداً كان أو سهواً)

ويسمى تبعه اعتباراً بذنب الشيء كما أن العقوبة باعتبار ما يحصل من عاقبته .

(كليات أبي البقاء)

جميع المقالات سواء كانت خاصة بنحري المجلة أو بالادارة ترسل بعنوانه «ادارة مجلة المحاماة ونحريها»

بشارع المنافع رقم ٢٠

مطبعة حمادي

تليفون رقم ٥٥٤٨٠

بيان

نشرنا في القسم الاول من هذا العدد الأحكام الآتية :

عدد	
١٤	حكما صادرا من محكمة النقض والابرار الجنائية
٥	أحكام صادرة من » » » المدنية
	ثم نشرنا في القسم الثاني

عدد	
٨	أحكام صادرة من محكمة استئناف مصر
٩	» » » المحاكم الكلية
٢	حكيمين صادرين من القضاء المستعجل
١٠	أحكام صادرة من المحاكم الجزئية
١٠	» » » المختلطة
٤	» » » الفرنسية

وقفينا الأحكام المذكورة بتقريرى مجلس نقابة المحامين وأمانة الصندوق عن سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣
أما في القسم الثالث (التشريعى) فقد نشرنا مرسوم بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٣١ بتعديل
بعض أحكام قانون العقوبات الأهلى بشأن المجرمين الأحداث ومذكرته الايضاحية
ومرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣١ باضافة أحكام جديدة إلى قانون العقوبات الأهلى
بشأن الجرائم التى تقع بواسطة الصحف وغيرها ومذكرته الايضاحية
ومرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ بشأن اعادة الاعتبار ومذكرته الايضاحية
لجنة تحرير المجلة

راغب اسكندر - محمد صبرى أبو علم

شهر يناير
سنة ١٩٣٤

المحكمة

العدد الرابع
العدد الرابع عشر

قضاء محكمة النقض والإدارة الجنائية

برئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعزة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة
ومصطفى محمد بك وزكي برزى بك ومحمد فهمي حسين بك واحمد أمين بك مستشارين
(ومثلي النيابة حضرتي محمد جلال صادق افندي وسلمان بهجت افندي)

٢ - ان المحكمة ليست ملزمة قانوناً بنذب
خير إذا كانت ترى في الأدلة المقدمة لديها
ما يكفي للفصل في القضية بدون نذب خير .
فاذا أثبتت المحكمة في حكمها عدم الحاجة
إلى بحث قوى المتهم العقلية إكتفاء بما ظهر
لها من حالة المتهم وقت ارتكاب الجريمة
وبعدها فليس مما يطعن على حكمها أن ترد
على طلب الدفاع نذب خير لتقدير قوى المتهم
العقلية بأنها لا ترى فائدة من ذلك .

٣ - إن حكم اخطار المتهم بأسماء الشهود
قبل الجلسة بثلاثة أيام ليس من النظام العام .
فاذا كان الدفاع عن المدعى بالحق المدني
استحضر معه شهوداً طلب سماعهم فعارض
محامي المتهم لأنه لم يخطر بأسمائهم في الموعد
الذي حدده القانون ولم تتخذ المحكمة قراراً
في ذلك . ولكنها لم تسمع هؤلاء الشهود في
الجلسة المذكورة بل سمعتهم في جلسة أخرى
ولم يعارض الدفاع عن المتهم في سماعهم في

٥٩

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٣

١ - اجراءات . علانية الجلسة . طلب الخصوم جعلها سرية .

لا الزام . (المادة ٢٣٥ تج)

٢ - دفاع . طلب نذب خير . اجابته . لا الزام

(المادتان ١٣٦ و ١٨٦ تج)

٣ - اجراءات . شهود . اخطار المتهم بأسمائهم في الميعاد المحدد

قانوناً . ليس من النظام العام . سماعهم مع عدم اصرار المتهم على

المعارضة في ذلك . لا بطلان (المواد ١٩ - ٢١ تفكيك)

٤ - دعوى مدنية . علاقتها بالدعوى الجنائية . طعن المدعى المدني

على الحكم لحظته في وصف الدعوى الجنائية . ليس من حقه

(المادة ٢٩٩ تحقيق)

المبادئ القانونية

١ - ان المحكمة ليست ملزمة باجابة طلب

الخصوم جعل الجلسة سرية إذا لم تر محلاً

لذلك . ولا يترتب على رفضها هذا الطلب

حرمان المتهم من تقديم البيانات التي يراها ،

لأنه لا مانع يمنعه من تقديمها في الجلسة العلنية

شفهاً أو في مذكرة ، فاذا هو لم يفعل فلا

يلو من إلا نفسه

هذه الجلسة فلا بطلان في اجراءات المحكمة
٤ — إن المدعى بالحق المدني لا يملك
استعمال حقوق الدعوى العمومية وإنما يدخل
فيها بصفته مضروراً من الجريمة التي وقعت
طالباً تعويضاً مدنياً عن الضرر الذي لحقه .
فدعواه مدنية بحتة ولا علاقة لها بالدعوى
الجنائية إلا في تبعيتها لها . فإذا ما قضى للمدعى
المدنى في دعواه المدنية بالتعويض الذي قدرته
المحكمة فليس له بعد ذلك أن يطعن بطريق
النقض والابرار بحجة أن المحكمة لم تصف
الدعوى الجنائية بالوصف الذي يراه هو أو
الذي تراه النيابة لأن طعنه مقصور على حقوقه
المدنية فقط

المحكوم

عن طعن المحكوم عليه

« من حيث ان ملخص الوجه الاول من أوجه
الطعن المقدمة من المحكوم عليه انه طلب ان
يدلى في جلسة سرية بمعلومات خاصة عن الاوراق
التي تقدمت من والدة المجنى عليها فرفضت المحكمة
طلبه وحرمته بذلك من تقديم بيانات كانت
لا محالة مفيدة له .

« ومن حيث انه بالرجوع الى محضر الجلسة ظهر
أن المحكمة استجوبت المتهم عن موضوع بطاقة
وجدت ضمن أوراق المجنى عليها فقال المتهم انه
مستعد للإجابة في جلسة سرية وعندئذ طلب
الدفاع عنه جعل الجلسة سرية فعارض وكيل
المدعية بالحق المدني فرفضت المحكمة هذا الطلب
لانه لم يظهر لها ما يستوجب هذا الاجراء .

« ومن حيث ان المحكمة ليست ملزمة بإجابة طلب
الخصوم جعل الجلسة سرية إذا لم تر محالاً لذلك

ولا يترتب على رفضها هذا الطلب حرمان المتهم
من تقديم البيانات التي يراها لانه لا مانع يمنعه
من تقديمها في الجلسة العلنية شفها أو في مذكرة .
فإذا لم يفعل فلا يلوم إلا نفسه .

« ومن حيث ان ملخص الوجه الثاني ان الدفاع
عن المتهم طلب نذب طبيب اخصائى للكشف عليه
لمعرفة إذا كانت حالته العصبية قد أثرت في قواه
العقلية فرفضت المحكمة هذا الطلب معتمدة على
انه كان عند استجوابه وفيما أبداه من أقوال
حافظاً لقواه العقلية مع ان هذا لا يتنافى مع
الاساس الذي بنى عليه الطلب لان العبرة بحالة
المتهم العقلية عند وقوع الجريمة وقد أثبت الحكم
نفسه أن العوامل الوقتية أهاجت المتهم في الحال
إلى ارتكاب جريمته بغير تفكير حتى اذا ما أتمها
ورأى المجنى عليها جثة أخذ يكي وضرب رأسه .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه رد على
طلب الدفاع نذب خبير لتقدير قوى المتهم العقلية
وقت ارتكاب الجريمة بأنه لا يرى فائدة من ذلك
لأن القول بمجنون المتهم لا يتفق مع الظروف
التي ارتكب فيها الجريمة والحالة التي وجد عليها
المتهم عند ارتكاب الجريمة وما أبداه فيها وفي
استجوابه الأول من الأقوال الدالة على أنه كان
مالكا لقواه العقلية .

« ومن حيث ان المحكمة ليست ملزمة قانوناً
بنذب خبير إذا كانت ترى في الأدلة المقدمة لديها
ما يكفي للفصل في القضية بدون نذب خبير وقد
أثبتت المحكمة في حكمها عدم الحاجة الى بحث
قوى المتهم العقلية اكتفاء بما ظهر لها من حالة
المتهم وقت ارتكاب الجريمة وبعدها . أما قول
المحكمة بعد ذلك أن العوامل الوقتية أهاجت
المتهم في الحال الى ارتكاب جريمته بغير تفكير
فكان في صدد نفي سبق الاصرار وهذا لا يدل على

كل حال أن المتهم كان مجنوناً وقت ارتكاب الحادثة .
« ومن حيث أن ملخص الوجه الثالث أن
المدعية بالحق المدني أحضرت شهوداً في الجلسة
بغير أن تتبع في أمرهم الاجراءات التي نص عليها
القانون وأهمها اخطار المتهم بأسمائهم فعارض
المتهم في سماعهم ولكن المحكمة سمعتهم واعتمدت
في حكمها على شهادتهم .

« ومن حيث انه ثابت في محضر جلسة ١٧
مايو سنة ١٩٣٣ ان الدفاع عن المدعية بالحق
المدني استحضر معه شهوداً طلب سماعهم فعارض
المحامي عن المتهم لانه لم يخطر بأسمائهم ولم تتخذ
المحكمة قراراً في ذلك ولكنها لم تسمع هؤلاء
الشهود في الجلسة المذكورة وأجأت القضية إلى
يوم ١٨ مايو سنة ١٩٣٣ وفيه سمعت الشهود
المذكورين ولم يعارض الدفاع عن المتهم في سماعهم
في اليوم المذكور .

« ومن حيث انه يظهر مما تقدم أن الدفاع عن
المتهم لم يصر على معارضته في سماع الشهود
عن الادعاء المقررة من المراجعة بالحق المدني
« ومن حيث ان جميع الالوجه المقدمة من
المدعية بالحق المدني ترمي إلى نقض الحكم لأنه
استبعد ركن سبق الاصرار لاسباب غير منتجة
أو غير ثابتة في التحقيقات ولانه لم يشر إلى
الاسباب التي قدمتها النيابة والمدعية بالحق المدني
لإثبات هذا الركن .

« ومن حيث ان النيابة العمومية قدمت
المتهم لحضرة قاضي الاحالة بتهمة القتل العمد
بدون سبق إصرار وقد أحاطها حضرته على محكمة
الجنايات بهذا الوصف وطلبت النيابة من هذه
المحكمة محاكمته بالمادة ١٩٨ فقرة أولى أى بدون
سبق اصرار الا أن وكيل النيابة ذكر في مرافعته
أن رأيه الشخصي أن الجريمة قتل بسبق الاصرار

وتبعته في ذلك المدعية بالحق المدني . وقد لفتت
المحكمة الحاضر عن المتهم إلى التكلم عن سبق
الاصرار وتكلم فيه فعلاً ثم قضت المحكمة على
أساس استبعاد ركن سبق الاصرار للاسباب
الواردة بالحكم وعلى تقدير التعويض اللازم
للمدعية بمبلغ ألف جنيه وكانت طلبت خمسة آلاف .
« ومن حيث ان المدعي بالحق المدني لا يملك
استعمال حقوق الدعوى العمومية وإنما يدخل
فيها بصفته مضرور من الجريمة التي وقعت طالباً
تعويضاً مدنياً عن الضرر الذي لحقه . فدعواه
مدنية بحتة ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية الا في
تبعيتها لها فإذا ما قضى للمدعي المدني في دعواه
المدنية بالتعويض الذي قدرته المحكمة فليس له
بعد ذلك أن يطعن بطريق النقض والابرام
بحجة أن المحكمة لم تصف الدعوى الجنائية
بالوصف الذي يراه هو والذي تراه النيابة لأن
طعنه قاصر على حقوقه المدنية وقد قضى له بها
حسب تقدير المحكمة إياها ولذلك يكون طعنه
غير مقبول .

« ومن حيث انه لذلك يتعين الحكم بعدم
قبول الطعن المقدم من المدعية بالحق المدني
ومصادرة الكفالة ورفض الطعن المقدم من
المحكوم عليه .

(طعن محمد محمد عبدالحق ضد النيابة وأخرى مدعية مدنياً
رقم ٧٧ سنة ٣ ق)

٦٠

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٣

دفاع . طلب صريح بتحقيق أمر معين . وجوب بحت .
إخلال بحق الدفاع . (المادة ١٣٥ تحقيق)

المبدأ القانوني

القاعدة أنه إذا تقدم أحد الخصوم إلى
المحكمة بطلب صريح بتحقيق أمر معين وجب

على المحكمة بحث هذا الطلب مع بيان العلة الموجبة لرفضه اذا رفضته بحيث لو أغفلت المحكمة هذا البحث ولم تشر الى الطلب في حكمها كان حكمها هذا معيباً عيباً جوهرياً يوجب بطلانه. أما اذا تناولت الطلب وبينت علة رفضها اياه فحكمها يكون صحيحاً سليماً من النقد

المحكمة

« حيث ان هذا الطاعن يقول في اسباب طعنه ان دفاعه لدى المحكمة كان مبنيًا على ان العاهة المستديمة التي وجدت بالمجنى عليه حصلت له قبل وقوع الحادثة التي رفعت بسببها الدعوى وانه - أي الطاعن - طلب من المحكمة سؤال الدكتور سيد سليمان واستدعاء الطبيب الشرعي للتحقق من هذه المسألة الجوهرية فلم تجبه المحكمة الى طلبه وانها برفضها ذلك الطلب قد اخلت بحق الدفاع اخلاقاً يعيب حكمها وبوجب بطلانه .

« وحيث ان القاعدة انه اذا تقدم احد الخصوم الى المحكمة بطلب صريح بتحقيق أمر معين وجب على المحكمة بحث هذا الطلب مع بيان العلة الموجبة لرفضه اذا رفضت بحيث لو اغفلت المحكمة هذا البحث ولم تشر الى الطلب في حكمها كان حكمها هذا معيباً عيباً جوهرياً يوجب بطلانه - أما اذا تناولت الطلب وبينت علة رفضها اياه فحكمها يكون صحيحاً سليماً من النقد .

« وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه الآن يعلم ان المحكمة عرضت فعلاً لما طلبه منها الطاعن عن سؤال الدكتور سيد سليمان واستدعاء الطبيب الشرعي للغرض المتقدم ذكره وبعد ان بحثت هذا الطلب بشقيه بحثاً مستفيضاً لم ترحل لالسؤال الدكتور سيد سليمان

ولا لاستدعاء الطبيب الشرعي فقضت برفضه معلة سبب الرفض تعليلًا واضحًا مقنعًا ويرى اذن مما توضح ان ليس هناك أي اخلال بحق الدفاع يوجب بطلان الحكم المطعون فيه كما يدعي الطاعن .
(طعن على حوده وآخرين ضد النيابة وآخرين مدعى مدني رقم ٢٠٨٠ سنة ٢ ق)

٦١

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٣

نفاع . طلب مناقشة الأطباء في الخلاف الواقع بينهم .
وجوب بحثه . اغفاله . مبطل للأجراءات .
(المادتان ١٢٥ و ١٦٥ تج)

المبدأ القانوني

ان عدم رد المحكمة على طلب الدفاع بشأن استحضار الأطباء ومناقشتهم في الخلاف المدعى بحصوله بينهم فيه اخلال بحقوق الدفاع يترتب عليه بطلان الاجراءات ونقض الحكم المطعون فيه .

المحكمة

« من حيث ان مبني الوجه الثالث من أوجه الطعن ان المحكمة لم تجب طلب الدفاع عن المتهمه مناقشة الطبيب الشرعي وباقي الاطباء الذين ندبوا في نقط الخلاف الواردة في تقاريرهم اذ ورد في تقرير الطبيب الشرعي ما يقطع باستحالة الوضع في حين أن الاطباء الذين ندبتهم المحكمة الشرعية قرروا بجواز ذلك وقد ضم تقريرهم لاوراق القضية ولم تبين في حكمها السبب في عدم اجابة هذا الطلب وفي ذلك اخلال بحقوق الدفاع مبطل للحكم .

« ومن حيث انه بالرجوع الى محضر الجلسة ظهر ان الدفاع عن المتهمه قرر ان الاطباء سئلوا عما اذا كان وجود الشوكة يقطع في عدم الوضع

فأجابوا ان من العادة عند الوضع ان تمزق الشوكة ولكن هناك أحوالا نادرة رؤى فيها ان الولادة التامة حدثت بدون أى تمزق فى الشوكة ولا فى غشاء البكارة وطلب الدفاع استحضار الطبيب الشرعى وباقى الاطباء لمناقشتهم .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه أثبت ان الاطباء الذين ندبوا سواء بمعرفة النيابة أو المحكمة الشرعية أو قاضى الاحالة اجمعوا على ان المتهم لم تضع الطفل للاسباب الفنية التى ذكروها فى تقاريرهم وان قرار كبير الاطباء الشرعيين قاطع فى عدم صحة دعواها للاسباب الفنية الكثيرة المجتمعة المفصلة فى أقواله امام قاضى الاحالة ولم يذكر الحكم شيئاً عن الخلاف المدعى به بين تقارير الاطباء كما لم يبين السبب فى عدم اجابة الدفاع استحضار الاطباء لمناقشتهم

« ومن حيث ان عدم الرد على طلب الدفاع بشأن استحضار الاطباء ومناقشتهم فى الخلاف المدعى بحصوله بينهم فيه اخلال بحقوق الدفاع يترتب عليه بطلان الاجراءات ونقض الحكم المطعون فيه وقد ثبت قضاء محكمة النقض على هذا المبدأ .
« ومن حيث انه لما تقدم يتعين نقض الحكم ولا محل بعد ذلك لبحث باقى أوجه الطعن .

(طعن زكيه عبد الكافي ضد النيابة وآخرين مدعين مدنيا رقم ٢٠٨١ سنة ٣ قضاية)

٦٢

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٣

١ - تعديل وصف التهمة . تعديلا . لم يمار به المتهم . لا عيب

(المادتان ٣٧ و ٤٠ تشكيل)

٢ - عقوبة . تقدير ما يستحقه كل متهم من العقاب . موضوعى

(المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تج)

المبادئ القانونية

١ - إذا عدلت المحكمة وصف التهمة المسندة

الى المتهم تعديلا لم يضار به لقيامه على نفس الوقائع التى شملها التحقيق والتى دارت حولها مرافعة الدفاع ولم يترتب على هذا التعديل إسناد تهمة إلى المتهم أشد عقاباً من التهمة المنسوبة اليه فى ورقة الاتهام فليس ذلك مما يطعن على حكمها إذ هذا التعديل هو فى الواقع اعطاء الوصف الصحيح للأفعال المسندة الى المتهم . وهذا تملكه المحكمة

٢ - لا تريب على المحكمة إذا هى لم تبين علة التفرقة فى العقوبة بين محكوم عليه وغيره من المحكوم عليهم لأن تقدير ما يستحقه كل متهم من العقاب مما يرجع الى سلطة محكمة الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض به .

المحكمة

« من حيث ان محصل الوجه الاول من أوجه الطعن المقدمة من الاول ان محكمة الموضوع نقلت التهمة المسندة اليه من سرقة الى اشتراك فيها بدون لفت الطاعن الى ذلك .

« ومن حيث ان محضر جلسة ١٠ مايو سنة ١٩٣٣ امام محكمة الموضوع يستفاد من عبارته - على ما بها من غموض - ان المحكمة لفتت نظر الدفاع عن الطاعن اثناء المرافعة الى هذا التعديل فضلا عن ان الطاعن لم يضار به بحال لانه قام على نفس الوقائع التى شملها التحقيق والتى دار حولها مرافعة الدفاع : كما انه لم يترتب عليه اسناد تهمة الى الطاعن أشد عقاباً من التهمة المنسوبة اليه فى ورقة الاتهام بل كل الواقع انه هو الوصف الصحيح للأفعال المسندة الى المتهم وهذا تملكه المحكمة .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثانى ان المحكمة لم تبين علة التفرقة فى العقوبة بين الطاعن وغيره

من المحكوم عليهم وبما ان تقدير ما يستحقه كل منهم من العقاب أمر يرجع الى سلطة محكمة الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض به

ومن حيث ان الاسباب المقدمة من الطاعن الثالث متعلقة كلها بالموضوع وليس فيها ما يصح أن يسترعى نظر هذه المحكمة فهي بجماعتها واجبة الرفض .

(طعن محمد محمد الطليلاوي وآخرين ضد النيابة رقم ٢٠٨٢ سنة ٣ قضائه)

٦٣

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٣

تبديد . ذكر تاريخ وقوع هذه الجريمة في الحكم جوهري .
ذكر تاريخ توقيع الحجز . متى يجب ؟
(المادتان ١٤٩ و ٢٧٩ نيج ٢٨٠ عقوبات)

المبدأ القانوني

إذا غنى الحكم الذي يعاقب على جريمة التبديد بذكر التاريخ الجوهري في القضية وهو تاريخ وقوع جريمة التبديد فان خلوه من تاريخ توقيع الحجز واسم المحكمة التي أوقعت لا يطعن في صحته وان كان الاصول على كل حال أن يغنى الحكم بذكر هذه البيانات استكمالاً لبيان الواقعة عملاً بحكم المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات . إنما يكون لذكر تاريخ توقيع الحجز أهمية خاصة إذا ادعى المتهم الجهل بوجود الحجز أصلاً أو بتاريخ وقوعه .

المحكمة

« من حيث ان يحصل الوجه الاول من أوجه الطعن ان الحكم المطعون فيه لم يرد على أسباب البراءة التي بنى عليها الحكم الابتدائي وهذا الوجه مردود بأن الحكم المذكور قد رد على

أسباب البراءة بما فيه الكفاية .

« ومن حيث ان يحصل الوجه الثاني ان الحكم خلا من بيان تاريخ توقيع الحجز والمحكمة التي أوقعت »

« ومن حيث ان الحكم غنى بذكر التاريخ الجوهري في القضية وهو تاريخ وقوع جريمة التبديد التي حوكم من أجلها الطاعن أما التواريخ الأخرى التي ينسب الطاعن على الحكم خلوه منها فانما يكون لذكرها أهمية خاصة اذا ادعى المتهم الجهل بوجود الحجز أصلاً أو بتاريخ وقوعه أو باليوم المحدد لبيع الأشياء المحجوزة الخ . والأمر في القضية الحالية على عكس ذلك فان محامي الطاعن قدم بيده إلى المحكمة الجزئية بملزمة أول مارس سنة ١٩٣٣ محضر الحجز المؤرخ ٥ يونيو سنة ١٩٣٢ (كما ورد بمحضر الجلسة) وأقر الطاعن امام المحكمة الاستئنافية بملزمة ٢٤ مايو سنة ١٩٣٣ انه كان يعلم بيوم البيع . فخلو الحكم إذن من ذكر هذه البيانات لا يطعن في صحته وان كان الاصول على كل حال أن يغنى الحكم بذكرها استكمالاً لبيان الواقعة عملاً بحكم المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات .

« ومن حيث ان يحصل الوجه الثالث ان بالحكم قصوراً في الاسباب وهذا الوجه مردود بما سبق ذكره في الوجه الاول .

« ومن حيث ان يحصل الوجه الرابع ان المحكمة لم تنذر الطاعن طبقاً للحكم المادة ٥٤ من قانون العقوبات وإنما تركت للنياية انذاره .

« ومن حيث ان هذا الاجراء لا شائبة فيه ويصح الركون اليه كلما تخلف المحكوم عليه عن الحضور بالجلسة يوم النطق بالحكم وذلك حرصاً على وقت المحكمة وتقادياً من تكرار تأجيل القضية تنفيذاً لمقتضى المادة ٥٤ المذكورة .

(طعن الحسيني محمد ابراهيم ضد النيابة رقم ٢٠٨٨ سنة ٣ قضائه)

٦٤

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣ (١)

١ - بيان الواقعة . استنتاج الواقعة المعاقب عليها من الادلة

المقدمة . موضوعي . متى تدخل محكمة النقض ؟

(المادة ١٤٩ نج)

٢ - أدلة . تقديرها موضوعي

(المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ نج)

المبادئ القانونية

١ - استنتاج الواقعة المعاقب عليها من الأدلة المقدمة أمر موضوعي تملكه محكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك مادامت الأدلة المقدمة تنتج عقلاً ما رأته المحكمة . فإذا كان الثابت من الوقائع بشهادة الشهود الذين شهدوا نقلاً عن رؤية المجنى عليه أن المتهم استدرج المجنى عليه من منزله إلى داره ثم دعاه إلى العشاء معه وأن المجنى عليه بعد نصف ساعة من تناول الطعام مع المتهم ظهرت عليه أعراض التسمم فبدأ يتقيأ وإذا ظهر من الصفة التشريحية للمجنى عليه أن سبب الوفاة هو التسمم الحاد بالزرنيخ وكان الثابت أيضاً أنه عثر على زرنيخ بجيوب جلاباب المتهم بكمية أكبر نسبياً مما قد يوجد بالملابس نتيجة التلوث العارض بآثرية زرنيخية ثم استنتجت المحكمة من ذلك أن المتهم هو الذي دس السم للمجنى عليه كان استنتاجها مقبولا عقلاً ولا محل للاعتراض بأنه لم يشهد أحد بأن المتهم دس المادة السامة للمجنى عليه

(١) هذا الحكم وما يليه من السابقة عدا حضرة عبد الفتاح السيد بك المستشار بدلا من حضرة محمد فهمي حسين بك المستشار

٢ - إن تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم من اختصاص محكمة الموضوع وحدها فلها الأخذ بأقوال شاهد على متهم دون متهم آخر وهي حرة في تكوين اعتقادها حسب تقديرها لأقوال الشهود والمتهمين

المحكم

« من حيث أن ما خص وجه الطعن أن الحكم المطعون فيه لم يبين بصورة واضحة الأدلة على أن الطاعنين هما اللذان وضعوا للمجنى عليه المادة السامة في الطعام ولم يبين كذلك المصدر الذي ارتكن عليه في القول بأن المتهمين وضعوا للمجنى عليه المادة السامة فيما تناوله خصيصاً من الطعام لأن الثابت من شهادة جميع الشهود أن المجنى عليه أخبرهم بأنه تناول الطعام مع المتهمين ولم يقل أنه تقدم له منهم شيء خاص كما ذكر ذلك الحكم المطعون فيه ويقول الطاعنان أنه يجب أن تكون الوقائع الثابتة في الحكم منطبقة على ما قرره الشهود في التحقيقات وأن أدلة الإثبات يجب أن تكون مستفادة صراحة أو ضمناً من التحقيقات وليس في شهادة الشهود ولا في التحقيقات ما يفيد أن المتهمين قدما للمجنى عليه طعاماً خاصاً على أن المحكمة برأت متهماً آخر ولم تأخذ بأدلة الاتهام ضده مع أن تلك الأدلة هي نفس الأدلة التي أخذت بها ضد الطاعنين ولم تذكر المحكمة شيئاً معقولاً لهذا الاختلاف في الرأي .

« ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أثبت أن المتهمين استدرجوا المجنى عليه من منزله إلى دار أولهما ثم دعياه إلى تناول طعام العشاء وبعض الشراب معهما بعد أن دسا له المادة السامة وهي الزرنيخ فيما تناوله وبعد أن أكل معهما وشرب وهو مجهول ما دبراه له خرج فقابل بعض الشهود

على متهم آخر وهي حرة في تكوين اعتقادها
حسب تقديرها لأقوال الشهود والمتهمين .

(طعن احمد احمد محمد سبله وآخر ضد النيابة رقم ٢٠٥٩
سنة ٣ قضائه)

٦٥

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣

تسبب الاحكام . وجوبه . متى يعتبر الحكم مسيئاً ؟

(المادة ١٤٩ تحقيق)

المبدأ القانوني

الاحكام الجنائية يجب أن تكون مسيئة
وأن تبين جميع الوقائع والظروف التي طبقت
عليها مواد القانون وذلك لتمكين محكمة
النقض من مراقبة قاضي الموضوع في هذا
التطبيق ، فابتناء الحكم على مثل عبارة « ان
التهمة ثابتة من التحقيقات » لا يكفي في بيان
الوقائع ولا أركان التهمة المسندة الى المتهم .

المحكمة

« من حيث ان ملخص الطعن أن لاجرمية في
نصرف الطاعن في الزراعة المحجوز عليها لأن
ذلك التصرف كان باذن الحاجز بدليل اقرار الحاجز
بذلك في ايصال قدمه الطاعن للمحكمة وقد دفع
الطاعن بهذا لدى المحكمة الاستئنافية ولكنها
لم ترد على هذا الدفع .

« ومن حيث انه بالاطلاع على الحكم المطعون
فيه وجد انه أيد حكم محكمة أول درجة لأسبابه
الواردة به وبالرجوع الى الحكم المستأنف وجد
مؤيداً لحكم غيابي للأسباب الواردة في الحكم
الغيابي المذكور وبالاطلاع على هذا الحكم الأخير
ظهر أنه بني فقط على عبارة مبهمه وهي ان التهمة
ثابتة قبل المتهم من التحقيقات .

« ومن حيث ان الاحكام الجنائية يجب أن

فجلس معهم وبعد نصف ساعة ظهرت عليه
اعراض التسمم فبدأ يتقيأ وقد اخبرهم بأمر
تناوله العشاء مع المتهمين ثم قصد الى داره واخبر
زوجته بذلك ايضاً ثم اشتدت عليه اعراض
التسمم حتى توفي في اليوم التالي وقد شهد امام
المحكمة جملة شهود بما سمعوه من المجنى عليه من
تناوله الطعام مع المتهمين كما شهدت الزوجة
باستدعاء المتهمين لزوجها بعد الغروب وانصرافه
معهما ثم هودته قرب منتصف الليل وهو في
حالة قيء واسهال وقد اخذت المحكمة بشهادة
هؤلاء الشهود ومما ظهر من الصفة التشريحية
لجثة المجنى عليه من ان سبب الوفاة هو التسمم
الحاد بالزرنيخ كما اخذت بقرينة العثور على
زرنيخ بمجيب جلاب وصديري المتهم احمد احمد
سبله الطاعن الاول بمقدار $\frac{1}{16}$ مليجرام لانها
كمية اكبر نسبياً مما قد يوجد بالملابس نتيجة
التلوث العارضى بأتربة زرنيخية .

« ومن حيث ان الوقائع والادلة التي اثبتتها
الحكم بالكيفية المتقدمة كافية في بيان الاسباب
التي بنت عليها المحكمة ادانة الطاعنين وهي
مؤدية اليها ولا محل للاعتراض بانه لم يشهد
احد بان المتهمين دسا المادة السامة في طعام خاص
قدماه للمجنى عليه لأن المحكمة استنتجت تلك
الواقعة من الادلة المقدمة لها وهذا امر موضوعي
تملكه محكمة الموضوع وقد تقدم القول بان الادلة
المقدمة تنتج عقلاً ما رأتها المحكمة .

« ومن حيث انه لا محل للتمسك ببراءة المتهم
الثالث بحجة ان الأدلة التي اقيمت ضده هي نفس
الادلة التي قدمت ضد الطاعنين لأن الحكم اثبت
ان الشهود اختلفوا فيما بينهم بالنسبة لتلك المتهم
ولأن تقدير الأدلة بالنسبة لكل منهم من اختصاص
محكمة الموضوع وحدها فلها الأخذ بأقوال شاهد

تكون مسببة وأن تبين جميع الوقائع والظروف التي طبقت عليها مواد القانون وذلك لتتمكن محكمة النقض من مراقبة قاضي الموضوع في هذا التطبيق .
« ومن حيث أن عبارة أن التهمة ثابتة من التحقيقات مبهمة لا تكفي في بيان الوقائع ولا أركان التهمة المسندة إلى الطاعن ولا تمكن هذه المحكمة من الفصل في طعن الطاعن من أنه تصرف في المحصول باذن الحاجز لعدم رد الحكم على هذا الدفع الجوهرى الذى ثبت من محضر الجلسة الاستئنافية أن الطاعن دفع به .

« ومن حيث أنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه باطلا طبقاً للمادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات لخلوه من الأسباب ويتعين نقضه وإعادة القضية لمحاكمة المتهم مجدداً من دائرة أخرى .
(قضية على شعبان ضد النيابة رقم ٢٠٦٧ سنة ٣ قضائية)

٦٦

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣

انتهاك حرمة الآداب . كتب تحوى روايات عن كيفية اجتماع الجنسين الخ . عرضها للبيع . جريمة
(المادة ١٥٥ ع)

المبدأ القانونى

الكتب التى تحوى روايات لكيفية اجتماع الجنسين وما يحدثه ذلك من اللذة كالأقاصيص الموضوعه لبيان ما تفعله العاهرات فى التفريط فى أعراضهن وكيف يعرضن سلعهن وكيف يتلذذن بالرجال ويتلذذ الرجال بهن هذه الكتب يعتبر نشرها انتهاكاً لحرمة الآداب وحسن الأخلاق لما فيه من الإغراء بالعهر خروجاً على عاطفة الحياء وهتما لقواعد الآداب العامة المصطلح عليها والتي تقضى بأن اجتماع الجنسين يجب أن يكون

سرياً وأن تكتم أخباره ولا ينجدى فى هذا الصدد القول بأن الأخلاق تطورت فى مصر بحيث أصبح عرض مثل تلك الكتب لا ينافى الآداب العامة استناداً على ما يجرى فى المراقص ودور السينما وشواطئ الاستحمام لأنه مهما قلت عاطفة الحياء بين الناس فإنه لا يجوز للقضاء التراخى فى تثبيت الفضيلة وفى تطبيق القانون .

المحكمة

« من حيث أن ما خص الطعن المرفوع من النيابة أن الحكم المطعون فيه اذ برأ المتهم من التهمة المسندة إليه قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله على الواقعة الثابتة فيه لأن الأسباب التى بنى عليها لا تؤدى الى عدم توفر أركان الجريمة ولأن مجرد مراجعة الكتب المضبوطة مع المتهم يكفى للاقتناع بأن هذه الكتب تضمنت عبارات وصوراً هى غاية فى انتهاك حرمة الآداب وحسن الأخلاق بحيث أن الحياء ينفر من أى قول يرمى الى إباحتها .

« ومن حيث أن الحكم المطعون فيه مع تسليمه بأن ما احتوته الكتب المضبوطة من روايات تمجها الأخلاق الشرقية برأ المتهم استناداً على أن تلك الروايات مألوفة عند الغربيين الذين يسكن الديار المصرية عدد عظيم منهم وعلى أن الأخلاق فى مصر تطورت تطوراً كبيراً بحيث أصبح أمثال الكتب المضبوطة لا تزيد من حيث الآداب عما يعرض فى دور السينما من المناظر وعما يجرى فى المراقص العمومية وعلى شواطئ الاستحمام كما استند الحكم على اجابة مصلحة الجمارك من أن الصور المشتعل عليها أحد الكتب المرسل إليها مما يمكن السماح بالافراج عنه وعلى اجابة
(١ - ٢)

ادارة الأمن العام بأن المطبوعات التي ترد من الخارج لا يعطى عنها ترخيص سابق وان لكل شخص أن يستوردها تحت مسؤوليته .

« ومن حيث انه بالاطلاع على الكتب المضبوطة وجدت لا تحوى سوى أقاصيص باللغة الفرنسية موضوعة لبيان ما تفعله العاهرات في التفريط في أعراضهن وكيف يعرضن سلعتن وكيف يتلذذن بالرجال ويتلذذ الرجال بهن أى هي روايات عانية لكيفية اجتماع الجنسین وما يحدثه ذلك من اللذة .

« ومن حيث انه لا نزاع أن في نشر مثل هذه الروايات انتهاكاً لحرمة الآداب وحسن الأخلاق لما فيه من الاغراء بالهجر خروجاً على عاطفة الحياء وهدماً لقواعد الآداب العامة المصطاح عليها والتي تقضى بأن اجتماع الجنسین يجب أن يكون سرياً وأن تكتم أخباره .

« ومن حيث ان ما ذكره الحكم المطعون فيه من أن الأخلاق تطورت في مصر بحيث أصبح عرض مثل تلك الكتب لا ينافي الآداب العامة استناداً على ما يجري في المراقص ودور السينما وشواطئ الاستحمام لا يؤدّي الى عدم ادانته من يرفع أمره الى القضاء بشأن انتهاك حرمة الأخلاق لأنه مهماقات عاطفة الحياء بين الناس فانه لا يجوز لاقضاء التراخي في تثبيت الفضيلة وفي تطبيق القانون اما كون تلك الروايات مألوفة عند الغربيين فلا ينبغي انها جائزة التداول في مصر .

« ومن حيث ان باقى ما استند عليه الحكم لاقيمة له قانوناً لأن جواز دخول تلك الكتب في مصر بدون ترخيص وان بعض الصور مما يمكن السماح بالافراج عنه لا يفيد أن ما شتمت عليه تلك الكتب من الروايات لا يمس حرمة الأخلاق .

« ومن حيث انه لما تقدم يكون الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة به ويتعين نقضه .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قصر بحثه على الركن المادى للجريمة ولم يبحث باقى أركانها وخصوصاً القصد الجنائى وعلم المتهم بما تحويه تلك الكتب من العبارات المتقدمة وقد أشار ممثل النيابة العامة في مرافعته الى وجوب تحقيق ذلك فيتعين إعادة القضية لمحاكمته مجدداً من دائرة أخرى .

(طعن النيابة ضد ابراهيم عمر رقم ٢٤٨١ سنة ٣ قضائية)

٦٧

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣

ضرب أفضى الى موت . حدوث الوفاة من الاصابة مع الضعف الشيخوخى وعوامل أخرى . مسئولية المتهم عن فعله (المادة ٢٠٠ ع)

المبدأ القانونى

متى ثبت أن الضرب الذى وقع من المتهم هو السبب الأول المحرك لعوامل أخرى متنوعة تعاونت - بطريق مباشر أو غير مباشر - على إحداث وفاة المجنى عليه كالضعف الشيخوخى أو اهمال العلاج فالمتهم مسئول عن كافة النتائج التى ترتبت على فعله وماخوذ فى ذلك بقصد الاحتمالى ولو لم يتوقع هذه النتائج لأنه كان يجب عليه قانوناً أن يتوقعها

المحكمة

« من حيث ان محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة به إذ طبق عليها حكم المادة ٢٠٠ من قانون العقوبات على حين أنه كان يجب تطبيق المادة ٢٠٥ عقوبات لعدم توفر

رابطة السببية بين الضرب والوفاة . ذلك بأن المجنى عليه لم يستكمل علاجه إذ أنه بعد خروجه من المستشفى نبه عليه بالتردد أسبوعيا فلم يفعل ولما عرض بعد ذلك على الطبيب الشرعي نبه عليه ثانية بالتردد على المستشفى لاتمام العلاج فلم يخضع لهذا التنبيه أيضا . فضلا عن أنه كان لشيخوخته دخل في مضاعفة الحالة . فالتسمم الدموي والامتصاص الصديدي الناشئان عن إهمال العلاج من جهة وعن الشيخوخة وما يصاحبها من ضعف الدورة الدموية من جهة أخرى هما المذات نتجت عنهما الوفاة إنما كانا بعد حدوث الإصابة بزمن مديد وقد انقطعت - بتراخي هذا الزمن وبما تخلله من طروء عوامل أجنبية لم يكن للطاعن دخل في حدوثها - رابطة السببية بين الضرب والوفاة .

« ومن حيث ان الطاعن عرض في دفاعه أمام محكمة الموضوع لهذا البحث وقد غنى الحكم المطعون فيه بالرد عليه ردا صحيحا شافيا قرر فيه استنادا إلى مارآه الأطباء في تقاريرهم المقدمة في الدعوى - أن سبب الوفاة هو التسمم الصديدي الناشئ من الإصابة مع الضعف الشيخوخي ثم عقب على ذلك بقوله « وسواء أ كان المجنى عليه أهمل في العلاج أو لم يهمل وسواء أ كان علاجه سيئا أو قانونيا فإن المتهم مسئول عن نتائج فعله المباشرة وغير المباشرة ، وهذه المحكمة تقر مارآه الحكم المطعون فيه لأن الضرب الذي وقع من الطاعن هو السبب الأول المحرك للعوامل الأخرى المتنوعة التي تعاونت - بطريق مباشر أو غير مباشر - على أحداث النتيجة النهائية ، فالطاعن مسئول عن كافة النتائج التي ترتبت على فعله وما أخذ في ذلك بقصد الاحتمال ولولم يتوقع هذه النتائج لانه كان يجب عليه

قانونا أن يتوقعها .

« ومن حيث أن محصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه أثبت أن القضية قدمت إلى محكمة الجنج أولافقضت بعدم اختصاصها بالفصل فيها وكان حكم عدم الاختصاص راجعا إلى أن أفعالا منسوبة لخير الطاعن اكتسبت صفة الجنائية أما الفعل الذي كان منسوباً للطاعن فلم يكن وقتئذ محل تقدير محكمة الجنج . وبذلك تكون التهمة المنسوبة للطاعن مازالت معاقبة أمام محكمة الجنج ويكون تقديمها لقاضي الإحالة ثم لمحكمة الجنايات تخطيا للأجراءات ومخالفا للقانون .

« ومن حيث أن ما يقرره الطاعن في هذا الوجه يخالف ما أثبتته الحكم المطعون فيه صراحة إذ هو يقرر أن محكمة الجنج حكمت بعدم الاختصاص « نظرا لتخلف طاعة مستديمة عند حافظ محمد و وفاة همام عبد المنعم طنطاوي » أي إن حكم عدم الاختصاص كان مبنيا على أن الفعل المنسوب إلى الطاعن وفعلا آخر منسوباً إلى متهم غيره تحولا معا إلى جنائيتين وخارجا بذلك عن ساطة محكمة الجنج فلا محل بعد هذا للقول ببقاء جريمة الطاعن معلقة أمام تلك المحكمة (طعن محمد عثمان ضد النيابة رقم ٨ ٢٠٥ سنة ٣ قضائية)

٦٨

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣

نصب واحتيال . القصد الجنائي . التعبير عنه بجارة غير دقيقة . لا تقض .

(المادتان ٢١٣ ع و ٢٢٩ تج)

المبدأ القانوني

إذا عبر الحكم عن القصد الجنائي في جريمة نصب بعبارة « بقصد النصب » فهذا التعبير وإن كان يصح أن يكون موضع انتقاد إلا أنه لا يصلح وجها للطعن على الحكم مادام مراد

الحكم ظاهر أو هو أن المتهم ارتكب الجريمة بقصد سلب مال المجنى عليه وحرمانه منه

المحكمة

« من حيث أن الطعن في جملته يتحصل في أن الحكم المطعون فيه عني ببيان ركن الاحتيال في الجرائم المنسوبة إلى الطاعن ولم يعن بذكر غيره من الأركان مع أن ركن الاحتيال ليس هو كل شيء في جريمة النصب ومع أن ركن الضرر منعدم على الأقل في بعض الوقائع التي عوقب الطاعن من أجلها إذ الثابت في وقائع الحكم أنه سدد إلى المجنى عليهم حقوقهم قبل التبليغ فضلاً عن أن بالحكم ما يفيد أن الطاعن من ذوي اليسار فقول المحكمة والحالة هذه أن الجريمة قائمة حتى بعد الوفاء ليس بالقول الوجيه . كذلك القصد الجنائي فهو منعدم لأن الطاعن لم يكن سيئ القصد فيما فعل وكل ما في الأمر أنه مصاب بنوع من أنواع جنون العظمة ولم يكن غرضه الاستيلاء على مال الغير .

« ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد احاط في كل واقعة من الوقائع التي عاقب عليها الطاعن بكافة الأركان التي تتكون منها جريمة النصب وإن لم يذكرها كلها بالأسم . فركن الضرر مثلاً مدلول عليه في كل جريمة بما ذكره الحكم من استيلاء الطاعن على مال المجنى عليه وعدم قيامه بالسداد إلا بعد افتضاح أمره . وقد ذكر الحكم صراحة أن هذا السداد لم يقع إلا بعد تمام الجريمة . وبديهي أن محاولة المتهم بعد ارتكاب الجريمة إصلاح ما لحقه بالمجنى عليه من الضرر لا يؤثر على وجود الجريمة التي قامت وتمت بمجرد توفر أركانها . كذلك القصد الجنائي فهو مذكور صراحة في الحكم في إحدى الجرائم وإن كان الحكم قد عبر عنه بعبارة (بقصد النصب) وهو

تعبير يصح أن يكون موضع انتقاد ولكن مراد الحكم في هذه العبارة ظاهر وهو أن الطاعن ارتكب الجريمة بقصد سلب مال المجنى عليه وحرمانه منه . أما في الجرائم الأخرى فالقصد الجنائي مستفاد من عبارة الحكم وإن لم يذكر بعبارة صريحة ولقد يستحسن في مثل هذه الأحوال أن يشير الحكم إلى الأركان المطلوبة بعبارة واضحة بدل أن يتركها لتتأمل من مجموع عباراته كما هو الشأن في الحكم المطعون فيه .

(طعن محمد محمد على الشربيني ضد النيابة رقم ٢٠٦١ سنة ٣ قضائية)

٦٩

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣

١ - نقض . حكم . تعويله على واقعة غير صحيحة . استقامته

مع الأدلة الأخرى التي أوردتها . لانقض

٢ - تعويض . القضاء بالتضامن على متهمين . عوقب كل منهما

على ما وقع منه . جوازه (المادة ١٧٣ تحقيق)

المبادئ القانونية

١ - ليس بما يطعن على الحكم أن يكون قد عول على واقعة غير صحيحة متى كان دشتماً على وقائع وأدلة أخرى يستقيم معها الحكم ولو أسقطت العبارة غير الصحيحة

٢ - إذا عاقبت المحكمة كل واحد من المتهمين على ما وقع منه بالذات فإن ذلك لا يمنعها قانوناً من أن تقضي على المتهمين متضامين فيما طالبتهم به المجنى عليه من التعويض المدني ما داموا جميعاً قد ضربوه في وقت واحد واتحدت إرادتهم في ذلك الوقت على ضربه

المحكمة

« حيث أن محصل الوجه الأول أن الحكم المطعون فيه أورد واقعة لا أثر لها في الأوراق . » وحيث أن هذا الوجه غير جدير بالاعتبار

اذ بقطع النظر عن الواقعة التي يتمسك بها الطاعن الآن ويقول ان الحكم المطعون فيه عول عليها في حين ان لا أثر لها في الاوراق - بقطع النظر عن هذه الواقعة فانه بالرجوع الى الحكم المذكور يعلم أن المحكمة استندت في ادانة الطاعن الى ادلة اخرى كثيرة يستقيم معها الحكم دون تلك الواقعة ولا أهمية اذن لما اذا كانت الواقعة المتقدم ذكرها صحيحة أم غير صحيحة .

» وحيث ان ماورده الطاعن في الوجه الثاني متعلق بالموضوع ولا ياتفت اليه .

» وحيث انه لا اعتداد كذلك بما يتمسك به الطاعن في الوجه الثالث اذ مما لا شك فيه انه وإن كانت المحكمة رأيت بسبب انتفاء سبق الاصرار معاقبة كل واحد من المتهمين على ما حصل منه بالذات الا أن ذلك لا يمنع قانونا من انقضاء عليهم بالتضامن فيما طالبهم به المجنى عليه من التعويض المدني ماداموا جميعا قد ضربوه في وقت واحد واتحدت ارادتهم في ذلك الوقت على ضربه .

(طعن عبدالعزيز سالمان وآخرين ضد النيابة وآخر مدعى مدني رقم ٢٠٦٤ سنة ٣ قضاية)

٧٠

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣

١ - تسور . يانه في الحكم

(الفقرة الرابعة من المادة ٢٧٠ ع)

٢ - تعريض المجنى عليه في جريمة الشروع في سرقة . لاحاجة

لاسباب خاصة . (المادة ١٧٣ تج)

المبادئ القانونية

اذا طبقت المحكمة المادة (٢٧٠ ع)

بعد أن أشارت في حكمها الى ما أثبتته المعاينة صراحة من أن منزل المتهم مجاور لمنزل المجنى عليه ويمكن الاتصال بينهما بسهولة فلا يصح الطعن على حكمه بأنه أغفل اثبات ركن التسور

الذي هو ركن من أركان الجريمة المنصوص عنها في هذه المادة والذي يجب اثبات توافره لا مكان تطبيقها . اذ أن استناد المحكمة الى تلك المعاينة يفيد انها اعتقدت ان اللصوص اتوا من سطح منزل المتهم الى سطح منزل المجنى عليه ثم نزلوا فيه . وهذا العمل بذاته هو من التسور المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة ٢٧٠ ع . وغاية ما يلاحظ على الحكم انه ترك توفر هذا الركن يفهم من خلال عباراته دون أن ينص عليه في عبارة صريحة مستقلة كما هو الاصول .

على أنه اذا فرض عدم حصول تسور وامتنع بذلك انطباق المادة المذكورة فان ما بقى من الوقائع الثابتة بالحكم يفيد أن هناك شروعا في سرقة باكراه وان هذا الاكراه ترك اثر جروح بالمجنى عليه . وهذه الواقعة وحدها تنطبق عليها المادة ٢٧١ ع التي تعاقب في فقرتها الأولى بالاشغال الشاقة المؤقتة وتعاقب في فقرتها الثانية بالاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة اذا كان الاكراه ترك أثر جرح بالمجنى عليه . ومادامت العقوبة التي قضى بها الحكم تدخل في نطاق العقوبة التي كان يجوز للمحكمة توقيعها لو انها طبقت الفقرة الأولى فقط من المادة ٢٧١ ع مع المادة ٤٦ فهي اذن عقوبة مبررة والحكم سليم

٢ - يكفي أن تثبت المحكمة دخول المتهم مع آخرين لمنزل المجنى عليه والشروع في سرقة مواشيه منه بالاكراه ليكون ذلك وحده موجبا لتعويض المجنى عليه مدنيا . وهي ليست بعد

هذا الاثبات بحاجة الى النص صراحة على علة الحكم بالتعويض .

المحكمة

« حيث ان الوجه الاول يتحصل في أن المحكمة ذكرت أن الشروع في السرقة حصل بطريق التسور من الخارج دون أن تبين من أين وكيف حصل هذا التسور مع أنه من أركان الجريمة الواجب بيانها حتى يمكن تطبيق المادة ٢٧٠ من قانون العقوبات التي طبقها المحكمة .

« وحيث ان هذا الوجه غير جدير بالاعتبار اذ بالرجوع الى الحكم المطعوز فيه يعلم ان المحكمة اشارت فيه الى ما ثبتته المعاينة صراحة من أن منزل الطاعن مجاور لمنزل المجنى عليه ويمكن الاتصال بينهما بسهولة . وواضح ان في استناد المحكمة الى تلك المعاينة ما يفيد أنها اعتقدت ان اللصوص اتوا من سطح منزل الطاعن الى سطح منزل المجنى عليه ثم نزلوا فيه وهذا العمل بذاته هو من التسور المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة ٢٧٠ عقوبات . غاية ما يلاحظ على الحكم انه ترك توفر هذا الركن يفهم من خلال عبارته دون أن ينص عليه في عبارة صريحة مستقلة كما هو الواجب - على أنه على فرض عدم حصول تسور مما يترتب عليه عدم انطباق المادة المذكورة فان الحكم اثبت صراحة ان هناك سرقة باكراه وان هذا الاكراه ترك أثر جروح بمن يدعى الششناوى حسين السيد وهذه الواقعة تنطبق بلاشك على المادة ٢٧١ من القانون المذكور . وهذه المادة تعاقب في فقرتها الاولى بالاشغال الشاقة المؤقتة وتعاقب في فقرتها الثانية بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة اذا كان الاكراه ترك أثر جرح بالمجنى عليه . وثابت أن العقوبة التي قضى بها الحكم المطعون فيه هي الاشغال الشاقة أربع سنوات

ومما لا شك فيه أن هذه العقوبة مبررة في الدعوى الحالية حتى مع استبعاد ظرف التسور اذ كان يجوز للمحكمة في حالة الشروع في السرقة التي تدخل تحت احكام المادة ٢٧١ من قانون أن ترفع العقوبة الى سبع سنوات ونصف اشغالا شاقة تطبيقا للمادة ٤٦ من القانون المذكور حتى مع استبعاد ظرف الجروح التي وجدت بالششناوى حسين السيد (واثبتها الحكم المطعون فيه في سياق الوقائع ولكن سها على المحكمة ذكرها في خلاصة تلك الوثائق) - حتى مع استبعاد تلك الظروف وقصر التطبيق على الفقرة الاولى من المادة ٢٧١ المتقدم ذكرها .

« وحيث ان محصل الوجه الثاني أن المحكمة قضت للمجنى عليه بتعويض دون أن تبين الضرر الذي لحقه وان هذا يخالف لنص المادة ١٠٣ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية » وحيث ان هذا الوجه غير جدي اذ المحكمة اثبتت ان الطاعن دخل مع آخرين لمنزل المجنى عليه وشرعوا في سرقة مواشى فيه بالا كراه ومما لا شك فيه ان ذلك وحده كاف لأحقية المجنى عليه في التعويض المدني الذي قضى له به لهذا السبب ولم تكن المحكمة بعد هذا الاثبات بحاجة الى النص صراحة على هذه الرابطة لشدة وضوحها « وحيث ان ما أوضحه الطاعن في الوجه الثالث فضلا عن انه خاص بنيره من المتهمين ولا شأن له هو به فانه متعلق بالموضوع ولا يثبت اليه .

(طنين مصطفى محمد وآخر ضد النيابة، آخر مدعى مدني رقم ٢٠٦٠ سنة ٢٠٦٠ قضائه)

٧١

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣

١- نص . البيع الثاني . ما يشترط فيه لتكوين هذه الجريمة

(المادة ٢٩٣ ع)

٢- تسجيل الاحكام . الواجب تسجيلها لتكون حجة قبل الغير

(قانون التسجيل)

المبادئ القانونية

١ - لأجل أن يكون البيع الثاني مكوناً لجريمة النصب يجب أن يثبت أن هناك تسجيلاً مانعاً من التصرف مرة أخرى. إذ بهذا التسجيل وحده الحاصل طبق أحكام قانون التسجيل تزول أو تقيد حقوق البائع بحسب طبيعة التصرف موضوع التسجيل

٢ - أن الأحكام المقررة للحقوق العينية أو المنشئة لها التي أوجب القانون تسجيلها لكي تكون حائزة لقوة الشيء المقضي فيه بحسب النص الفرنسي Jugement passé en force

de chose jugée. فتعويل الحكم المطعون فيه على تسجيل حكم غيبي قابل للطعن (وفي هذه القضية مطعون فيه فعلاً بطريق المعارضة) وصادر باثبات صحة التعاقد الحاصل بين المتعاقدين بمقتضى عقد البيع الابتدائي وعد ذلك الحكم كافياً في نقل الملكية وفي منع البائع من التصرف مرة أخرى هو في غير محله وسابق لأوانه . وعلة ذلك أنه كما يجوز أن يقضى في النهاية بتأييده ويكون مفعوله من وقت تسجيله يجوز كذلك أن يقضى لمصلحة الطاعن ويعتبر التصرف الثاني الحاصل منه تصرفاً صحيحاً لا غبار عليه وتكون النتيجة والحالة هذه أن الحكم عليه بالعقوبة كان خطأ إذ هو لم يقترب ما يستحق عليه العقاب فإذا رفعت الدعوى العمومية على شخص لاثامه بالتصرف في مال ثابت ليس ملكاً له بأن باعه إلى شخص بعقد عرفي ورفع المشتري المذكور ضد البائع دعوى لاثبات

صحة التعاقد وحكمه غيبياً بذلك وسجل الحكم وبعد حصول التسجيل باع المتهم العين نفسها إلى شخص آخر بعقد مسجل فلا يجوز للمحكمة أن تعتبر التصرف الأول بيعاً بآنا ناقلاً للملكية بالتسجيل وأن تحكم في الدعوى الجنائية على هذا الأساس بل الواجب عليها في مثل هذه الصورة أن توقف الحكم في الدعوى العمومية حتى يتم الفصل نهائياً في الدعوى المدنية التي هي أساس لها والتي هي مرفوعة من قبل أمام المحكمة المدنية وعندئذ فقط يكون للمحكمة الجنائية حق تقدير ما وقع من المتهم على أساس صحيح ثابت .

المحكمة

« حيث أن وقائع هذه المادة بحسب ما هو وارد بالحكم المطعون فيه تتحصل في أن الطاعن باع إلى شاكر داود ٩ طو ١٤ س في ١٤ أغسطس سنة ١٩٣٠ بعقد عرفي بثمن قدره أربعون جنيهاً ثم رفع المشتري المذكور ضد البائع دعوى لاثبات صحة التعاقد وحكم له غيبياً بذلك في ٨ فبراير سنة ١٩٣١ وتسجل هذا الحكم في ١١ يولييه سنة ٩٣١ وبعد ذلك في أول أغسطس سنة ٩٣١ باع المتهم نفس العين إلى فرج وعلى أبو العلا بعقد مسجل في ١١ أغسطس سنة ١٩٣١ بثمن قدره ٥٢ جنيهاً و ٧١٠ مليماً وقد أودعتهما أن هذه الاطيان مرهونة لشاكر داود على مبلغ ٣٠ جنيهاً واتفق معهما على أن يسددا هذا المبلغ للدائن المرتهن في مقابل أن يبيع لهما قطعة أرض أخرى بيعاً وفائياً بهذا المبلغ ولكنهما عدلا عن الصفقة الأخيرة عند ماتين لهما أن القطعة الأولى كانت مبيعة إلى شاكر داود . وقد رأت المحكمة

الاستثنائية في حكمها المطعون فيه ان تسجيل الحكم الغيابي كان لانتقال الملكية المشتري الأول شاكر داود وان المتهم ما كان يجوز له أن يبيعها مرة ثانية وحكمت عليه بالعقوبة تعلييقاً للمادة ٢٩٣ من قانون العقوبات بعد ان ألغت الحكم الابتدائي الذي كان رأ الطاعن تأسيساً على انتفاء سوء نيته واعتماده وقت البيع الثاني انه لا زال مالاً كما مادام لم يتخذ أي إجراء إيجابي من قبله لتمكين المشتري الأول من تسجيل عقده وان إجراءات الحكم الغيابي الذي سجل لم يثبت انه كان عالماً بها وان له معارضة في هذا الحكم لازالت منظورة .

« وحيث ان محصل الطعن هو أن العقد الصادر من الطاعن لشاكر داود بالعين موضوع النزاع انما هو في الحقيقة عقد رهن لا بيع وان المحكمة الاستئنافية أخطأت اذ خالفت مآرأته محكمة أول درجة من وجوب ترك الفصل في هذا الدفع للمحكمة المدنية ففصات هي في التهمة مكتفية بتسجيل الحكم الغيابي الصادر باثبات التوقيع وأغفلت دفاع الطاعن كما أغفلت الكلام على سوء النية ولم تبحث فيما تمسك به الطاعن من انه سدد مبلغ الدين .

« وحيث انه لا أجل أن يكون البيع الثاني مكوناً لجريمة النصب يجب أن يثبت ان هناك تسجيلاً مانعاً من التصرف مرة أخرى اذ بهذا التسجيل وحده الحاصل طبق أحكام قانون التسجيل تزول أو تنقيد حقوق البائع بحسب طبيعة التصرف موضوع التسجيل .

« وحيث ان الأحكام المقررة للحقوق العينية أو المنشئة لها التي أوجب القانون تسجيلها لكي تكون حجة قبل الغير (مادتي ٢٠١ و ٢٠٢ من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣) هي الأحكام النهائية أي

التي تكون حائزة لقوة الشيء المقضي فيه بحسب النص الفرنسي jugement passé en force de chose jugée فيه على تسجيل حكم غيابي قابل للطعن بل ومطعون فيه فعلاً بطريق المعارضة وعده كافياً في نقل الملكية ومنع نفس البائع من التصرف مرة أخرى . هذا التعويل في غير محله وسابق لأوانه . وعلى ذلك أنه كما يجوز أن يقضى في النهاية بتأييده ويكون منعه من وقت تسجيله يجوز كذلك ان يقضى لمصاحبة الطاعن ويعتبر التصرف الثاني الحاصل منه تصرفاً صحيحاً لا غبار عليه وتكون النتيجة والحالة هذه أن الحكم عليه بالعقوبة كان خطأ اذ هو لم يقترب ما يستحق عليه العقاب .

« حيث ان ما جاء بالحكم المطعون فيه بصدد اعتبار التصرف الاول بيعاً والحكم في الدعوى الجنائية على هذا الاساس لا تأثير له على الاطلاق في جوهر التهمة المسندة الى الطاعن إذ أساسها ان تكون ملكية المشتري الاول قد انتقلت اليه قبل التصرف الثاني بتسجيل صحيح لعقد غير متنازع فيه أو لحكم غير قابل للطعن وهو مالم يكن قد حصل عند الفصل في موضوع هذه الدعوى فسيان إذن ان تكون المحكمة الجنائية قد قصدت أم لم تصد لوصف العقد المتنازع عليه .

« وحيث انه متى كان تسجيل الحكم الغيابي في حد ذاته غير كاف لنقل الملكية مادام هو مطعوناً عليه بطريق المعارضة التي لم يتضح سبق الفصل فيها فلا محل للبحث الآن في مسألة عدم تعرض الحكم المطعون فيه للقصد الجنائي ولا لما تمسك به الطاعن من انه قام بسداد ما كان مطلوباً منه للمتعاقد معه وان هذا السداد قاطع في أن العقد رهن لا بيع .

« وحيث ان الواجب في مثل هذه الصورة هو

إيقاف الحكم في الدعوى العمومية حتى يتم الفصل نهائياً في الدعوى المدنية التي هي أساس لها والتي هي مرفوعة من قبل أمام المحكمة المدنية وعندئذ فقط يكون للمحكمة الجنائية حق تقدير ما وقع من المتهم على أساس صحيح ثابت.

«وحيث أنه لذلك يتمين نقض الحكم المطعون فيه مع إعادة القضية لمحكمة الموضوع للفصل فيها بعد أن يكون قد تم الفصل نهائياً من جهة القضاء المدني في النزاع القائم بين الطاعن والمتعاقد معه. (طنن محمد حسين ضد النيابة رقم ٢٠٦٣ سنة ٢ قضائية)

٧٢

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣

الاشتراك. بطريق الاتفاق والمساعدة في سرقة. البيانات الواجب اثباتها في الحكم.

(المواد ٥٢٧٤ و ٤٠ و ٤١ ع و ١٤٩ و ٢٢٩ تج)

المبدأ القانوني

يجب على المحكمة - عند الحكم على متهم لاشتراكه بطريق الاتفاق والمساعدة في سرقة - أن تبين واقعة السرقة التي حصل فيها الاشتراك. وبعد بيانها وتأكيدها ثبوتها تبين أن المتهم اتفق مع غيره على اقتراف هذه الجريمة. فهذا البيان وحده تكون جريمة الاشتراك مرتكزة على أساس قانوني صحيح تستطيع معه محكمة النقض الشبث من أن محكمة الموضوع طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً على ما أثبتته من الوقائع.

أما اغفال ذلك في الحكم فنقص فيه مبطل له.

المحكمة

«حيث أن مبنى الوجه الأول أن الحكم المطعون فيه لم يبين واقعة السرقة المسندة إلى الطاعن والاشتراك فيها بطريق الاتفاق والمساعدة مع أنه لا وجود للاشتراك إلا بوجود الجريمة الأصلية بصرف النظر عن أن فاعليها مجهولون» «وحيث أن الحكم المطعون فيه أذ الفى حكم محكمة أول درجة تناول الكلام مباشرة على القرائن التي استخلص منها علم المتهم واتفاقه مع آخرين على ارتكاب الجريمة فذكر انتظار السيارة للمرأتين وفتح أبوابها وضبط المتهم وحده إلى غير ذلك ولكن الحكم لم يذكر شيئاً عن الجريمة ذاتها حتى ولا من أي نوع هي مع أنه كان مما لاغنى عنه في الأسباب أن تبين المحكمة واقعة السرقة التي حصل فيها الاشتراك وبعد بيانها وتأكيدها ثبوتها تبين أن المتهم اتفق مع اللصوص على اقتراف هذه الجريمة ذاتها أو أي جريمة أخرى من قبيلها مع من تقابل المرأتان مصادفة وبهذا البيان وحده تكون جريمة الاشتراك مرتكزة على أساس قانوني صحيح تستطيع معه محكمة النقض الشبث من أن محكمة الموضوع طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً على ما أثبتته من الوقائع. أما اغفال ذلك في الحكم فهو نقص فيه مبطل له دون حاجة للكلام على باقي الأوجه. (طنن محمد حسن الفيومي ضد النيابة رقم ٤١ سنة ٤ قضائية)

قضاء المحكمة النقض والإبرام المدني

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وكيل المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة مراد وهبه بك ومحمد فهمى حسين بك وحامد فهمى بك المستشارين ومحمد نور بك المستشار المتدب وحضور حضرة محمود حلى سوكة بك رئيس النيابة .

بالوقائع والظروف التى أوضحتها فى تقرير الطعن توصلا الى اثبات صحة وجهة نظرها .

« وبما أن المستخلص مما ذكرته الطاعنة أن وجه النقض الذى تقصده هو أن الحكم المطعون فيه اخطأ فى تطبيق القانون على الوقائع الثابتة فى الحكم » وبما أن الأشياء المثلية هى الأشياء التى يعتبر المتعاقدان أن الوفاء بها يتم بتقديم ما يماثلها بدلا عنها - والأشياء القيمية هى التى يعتبر المتعاقدان أن الوفاء لا يتم إلا بتقديمها بعينها . وقد يكون الشيء بعينه مثليا فى أحوال وقيميما فى أحوال أخرى . والفصل فى كونه هذا أو ذاك يرجع إلى طبيعة هذا الشيء ونية ذوى الشأن والظروف الملازمة . فعلى أى وجه اعتبره قاضى الموضوع وبنى اعتباره على أسباب منتجة لوجهة رأيه فلا رقابة لمحكمة النقض عليه .

المحكمة

« بما أن الطاعنة عابت الحكم المطعون فيه بأنه لم يصب الحق بالنسبة للغلال وقالت إن رأى الصواب من الوجهة القانونية هو الذى أخذت به محكمة أول درجة لأن الغلال من المثليات التى يمكن إحلال أى وحداتها محل الأخرى فى الوفاء وقالت إنه قد تكون هناك أحوال تعتبر فيها أشياء مثلية بطبيعتها من الأموال القيمية المعينة والعبرة فى إعطاء هذه الأموال وصفها الصحيح بطبيعتها ونية أصحاب الشأن وظروف الأحوال ثم بحثت نية الطرفين ونية القاضى فيما حكم به مستشهدة

« وبما أنه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه اتضح لهذه المحكمة أن هذا هو ما فعلته محكمة الاستئناف لأنها اذ اعتبرت الغلال المحكوم بها من الأشياء الغير المثلية قد بنت اعتبارها هذا على الأسباب الموضوعية الواردة بالحكم على ضوء النظرية السابقة التى ناقشتها الطاعنة بأسباب موضوعية أخرى بحسب وجهة نظرها فلا رقابة لمحكمة النقض على هذا على أن الأسباب الواردة بالحكم المذكور انما هى أسباب صحيحة متعلقة بموضوع الدعوى ومنتجة لما حكمت به المحكمة فيكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(طعن الست لزيعة إبراهيم بصفقتها وحضر عنها الأستاذ سباحى ضد السيدة نفيسة محمود وحضر عنها الأستاذ خمارقس رقم ٣٩ سنة ٢ قضائية)

٧٤

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣٣

- ١ - طعن بطريق النقض . التمسك بتطبيق قاعدة قانونية . جواز ابدائه لأول مرة لدى محكمة النقض . (المادة ١٥ من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٣١)
- ٢ - اثبات . اعتراف الخصم بالدعوى . اعتراف المدعى من اقامة الدليل عليها
- ٣ - تقادم . وجوب بيان عناصره في الحكم .

المبادئ القانونية

١ - التمسك بتطبيق قاعدة قانونية هو سبب قانوني محض يجوز ابدؤه لأول مرة أمام محكمة النقض . وهو لا يعتبر سبباً جديداً مما تنطبق عليه المادة ١٥ من قانون محكمة النقض لأن الخصوم بطرحهم موضوع دعواهم أمام القضاء إنما يطلبون الفصل فيه طبقاً لأحكام القانون ، فواجب القضاء البحث من تلقاء نفسه عن القاعدة القانونية المنطبقة على الواقعة المطروحة واجراء حكمها .

٢ - ان القانون إنما يكلف المدعى اقامة الدليل على دعواه إلا إذا سلم له خصمه بها أو ببعضها فإنه يعفيه بذلك من اقامة الدليل على ما اعترف به . فإذا اعترف شخص بأن الأرض موضوع النزاع أصلها من أملاك الحكومة الخاصة ولكنه تملكها بالتقادم ثم بحثت المحكمة مع ذلك مستندات ملكية الحكومة لهذه الأرض وقضت بعدم كفايتها لاثبات الملكية فقد خالفت القانون .

٣ - الحكم القاضي بالتملك بالتقادم يجب أن يتبين فيه مظهر وضع اليد ومدته ومبدؤه حتى يعلم أن كانت العناصر القانونية للتملك

بالتقادم مستوفاة أم لا . فإذا هو خلا من بيان هذه العناصر كان متعيناً نقضه .

المحكمة

« بما أن محصل الوجهين الأول والرابع أن الحكم المطعون فيه خالف القانون بجعله مصلحة الآثار هي المكلفة بأن تثبت مبدئياً ملكيتها الخاصة بسبب من أسباب التملك القانونية للأرض المدعى بأنها صارت أثرية بمقتضى المادة السادسة من قانون رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ وقرار وزارة الأشغال الصادر في ٧ ديسمبر سنة ١٩٠٩ مع أن مرسى حسين المدعى عليه في الطعن لم يكن منازعاً في أن الأرض موضوع النزاع مملوكة أصلاً للحكومة وإنما انحصر نزاعه في صفة هذه الملكية هل هي خاصة يصح امتلاكها بالتقادم أو هي منفعة عامة لا تملك بالتقادم على أن الحكم قد خالف أيضاً المادة « ٥٧ » من القانون المدني بطلبه من مصاحبة الآثار سنداً على ملكيتها للأرض موضوع النزاع مع أن أصلها من الأراضي البور المملوكة للميرى بمقتضى المادة المذكورة - وإن الحكم باطل لعدم كفاية أسبابه إذ لم يبين وقائع وضع يد مرسى حسين على العين موضوع النزاع بياناً كافياً فقد جاء في خاتمة أسبابه أن الأرض محل النزاع أرض نخيل كان واضح اليد عليها مورت مرسى حسين من زمن بعيد ومن بعده وضع مرسى حسين المذكور يده وأقام عليها منزله في سنة ١٩٢٤ فلم تبين المحكمة مظهر وضع يد مورت مرسى أن كان زراعة الأرض هو دورية أو زراعة غرس الأشجار فيها ولا مبدأ وضع يد ذلك المورث حتى تعلم مدة حيازة الوارث والمورث أن كانت كافية للتملك بالتقادم قانوناً أم لا لأن الدعوى رفعت في ٢٠ مايو سنة ١٩٢٨ وحيازة مرسى ابتدأت في سنة ١٩٢٤ فالدة من تاريخ وضع يده لا تكفي

للمتلك بالتقادم . لهذا يكون الحكم قد جاء خالياً من بيان العناصر التي تمكن محكمة النقض من الاشراف على تطبيق القانون في شأن التملك بالتقادم .

«عن الرقع الفرعى»

«بما أن النيابة العامة دفعت بعدم جواز التمسك من الطاعنة بالمادة «٥٧» من القانون المدنى أمام محكمة النقض ما دامت لم تتمسك بها أمام محكمة الموضوع كأن ذاك يعد سبباً جديداً لا يجوز ابدأؤه أمام محكمة النقض .

«وبما أن التمسك بتطبيق قاعدة قانونية هو سبب قانونى محض يجوز ابدأؤه أمام محكمة النقض ولو لم يحصل ابدأؤه صراحة أمام محكمة الموضوع ولا يعتبر سبباً جديداً لأن الخسوم بطرحهم موضوع دعواهم أمام القضاء يطلبون ضمنا الفصل فيه طبقاً للقانون فواجب القضاء البحث من تلقاء نفسه عن القاعدة القانونية المنطبقة على الواقعة المطروحة والأخذ بها ولذا يكون هذا الدفع غير وجيه ويتمين رفضه .

عن الوجه الاول

«بما انه بمراجعة عريضة الاستئناف المرفوع من مرسى حسين والمذكرات المقدمة منه ومن مصلحة الآثار أمام محكمة الاستئناف والمودعة فى ملف الدعوى تبين أن مرسى حسين كان يدعى امتلاك القطعة الأرض موضوع النزاع بوضع اليد المدة الطويلة ومن قبله مورثه وأنه ما كان ينازع فى أن العين أصلها مملوكة للحكومة ولكنه كان ينازع فقط فى أنها من الأملاك المخصصة للمنفعة العامة مدعى أنها أصبحت من الأملاك الخاصة وأنها لذلك يمكن تملكها بالتقادم وقد جرت مصلحة الآثار فى مذكرتها أمام الاستئناف على أن مرسى لا يعارض فى أن العين محل النزاع بينهما مملوكة للحكومة وإنما هو يعارض فى

كونها من المنافع العمومية وتمسكت بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ وبقرار وزارة الأشغال الرقم ٧ ديسمبر سنة ١٩٠٩

«وبما أن القانون يكلف المدعى إقامة الدليل على دعواه إلا إذا سلم له خصمه بها أو ببعضها فإنه يعفيه من إقامة الدليل على الاعتراف به ودعوى الحكومة كان محلها أن العين موضوع التقاضى هى فى الأصل من أملاكها الخاصة التى صارت بمقتضى المادة السادسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ والقرار الرقم ٧ ديسمبر سنة ١٩٠٩ من الأملاك المخصصة للمنفعة العامة فإذا سلم لها خصمها بالجزء الأول من دعواها فيجب إعفاؤها من إقامة الدليل على ذلك الجزء واعتباره ثابتاً لا يحتاج لدليل .

«وبما أن محكمة الاستئناف مع اعتراف مرسى حسين بأن الأرض موضوع النزاع من أملاك الحكومة الخاصة ببحث مستندات مصلحة الآثار وقضت بعدم كفايتها لإثبات الملكية كأن الملكية غير مسلم بها وهذا بلاشك مخالف للقانون لأن الثابت المعتبر به لا يحتاج لدليل .

«وبما أن المادة «٥٧» من القانون المدنى صريحة فى أن الأراضى الغير مزروعة «أى التى لا مالك لها» هى مملوكة للميرى وأرض النزاع من الأراضى البور التى يقول مرسى حسين بأن مورثيه وضعوا يدهم عليها ثم هو من بعدهم بالزراعة والبناء فدليل ملكية الحكومة أصلاً لهذه الأرض مأخوذ من نفس هذه المادة فالحكم بعدم وجود دليل على أصل ملكية الحكومة لها فيه مخالفة لنص تلك المادة . ولهذا يكون الوجه الاول مقبولا .

عن الوجه الرابع

«بما أن هذا الوجه مقبول أيضاً لأن الحكم

المطعون فيه جعل أساس ملكية مرمى حسين للأرض موضوع النزاع التقادم مع ان البناء الذي اقامه عليها حصل في سنة ١٩٢٤ والدعوى رفعت من الحكومة في سنة ١٩٢٨ فمادة بين التاريخين غير كافية لتملك بالتقادم على أن وضع يد مورت مرمى حسين لم تبين صفته ولا مدته ولا مبدؤه حتى يعلم ان كانت العناصر القانونية لتملك بالتقادم مستوفاة ام لا وهذا يجعل الاسباب غير كافية .

«وبما انه مما تقدم يكون الطعن مقبولا ويتعين نقض الحكم المطعون فيه ولا ترى المحكمة محلا لبحث باقي الأوجه .

(طن وزارة المعارف ومصلحة الآثار ضد مرمى حسين رقم ٢٧ سنة ٣ قضائه)

٧٥

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣٣

- ١ - نزاع الملكية . اجراءاته . وجوب اتباع أحكام القانون الذي نظمها . متى يرجع الى أحكام القانون المدني فيها ؟
- ٢ - نزاع الملكية . معناه . فوائد مقابل العقار المنزوعة ملكيته مع ايداع هذا المقابل بالحزاة . لا الزام . المعارضة في تقرير الخبير الذي قدرها . متى تكون موجبة للفوائد التعويضية ؟

المبادئ القانونية

- ١ - ان المشرع المصري قد نظم اجراءات نزاع الملكية للنفعة العامة بقانون خاص هو القانون رقم ٥ الصادر في ١٤ ابريل سنة ١٩١٧ المعدل في ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ .
- وهذا القانون واجب الاتباع فيما نص عليه . فاذا خلا من النص على مسألة من مسائل نزاع الملكية فانه يرجع في حلها الى نصوص القانون المدني التي لا تتعارض مع نصوص قانون نزاع الملكية .

٢ - نزاع الملكية في نظر الشارع معناه حرمان مالك العقار من ملكه جبرا عنه للنفعة العامة مقابل تعويضه عما ناله من الضرر بسبب هذا الحرمان أو حرمان مالك العقار من ملكه جبرا عنه للنفعة العامة مقابل ثمنه الذي يشمل أحيانا شيئا آخر زيادة على قيمة العقار . وعلى الاعتبار الأول لا يكون نزاع الملكية بيعا ولا شبه بيع وعلى الاعتبار الثاني يكون أشبه بالبيع .

وعلى كلا الاعتبارين فانه متى أودعت الحكومة المقابل الذي قدره الخبير للأرض المطلوب نزاع ملكيتها للنفعة العامة قبل استيلائها على هذه الأرض فانها لا تكون ملزمة — لا بمقتضى قانون نزاع الملكية ولا بمقتضى القانون المدني — بدفع فوائد هذا المقابل لمجرد معارضتها في تقرير الخبير الذي قدره أمام المحكمة حتى ولو أنذرها رب العقار بالدفع لأن الفوائد إنما يقضى بها في الديون الحالة التي يحصل التأخير في سدادها بلا حق أو في الديون المؤجلة اذا حصل اتفاق طرفي العقد على ذلك، والمعارضة في تقدير ثمن أو تعويض العقار تجعل هذا التقدير مؤجلا إلى أن يحصل الفصل فيه نهائيا فهو لا يعتبر حالا قبل الفصل نهائيا في المعارضة ولا تجوز المطالبة به وعلى كلا الاعتبارين أيضا لا يمكن التمسك بالمادة ٢٣٠ مدني لأن طالب نزاع الملكية لم يجمع في يده بين الثمن والبيع فشرط استحقاقه الفائدة المنصوص عنها في الفقرة الأخيرة من هذه المادة غير متوافرة .

٣- ان استعمال الحق المخول قانوناً في المعارضة في تقرير الخبير الذي قدر ثمن العقارات المنزوعة ملكيتها أو التعويض عنها لا يترتب عليه عند عدم النجاح إلزام رافعها بفوائد تعويضية إلا إذا كانت حصلت بطريق الملكية كما تقتضي بذلك المادة ١١٥ مرافعات .

المحكمة

« بما أن مبنى الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه اذ قضى بالزام المجلس البلدى بأن يدفع لكل من الدكتور نصيف منقريوس وفهيم صدره ونخله بك مرقس فوائد المبلغ المحكوم به بواقع المائة خمسة سنوياً اعتباراً من ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٩ حتى السداد مع أن المجلس البلدى قد أودع الثمن حسب تقرير الخبير على ذمة المتزوع ملكيتهم وفقاً لأحكام قانون نزاع الملكية لذا يكون الحكم بالفوائد في هذه الحالة مخالفاً للقانون المدنى الذى يقضى بأن الفوائد لا تستحق الا على المبالغ الحالة الواجبة ادفع فوراً عند التأخير في دفعها - ولا أحكام قانون نزاع الملكية المدونة في المواد ٢٨٤ ٢١٤ ١٧٤ ٨

« وبما أن المشرع المصرى قد نظم اجراءات نزاع الملكية للمنفعة العامة بقانون خاص هو قانون ثمرة ٥ الصادر في ١٤ ابريل سنة ١٩٠٧ المعدل في ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ فيجب اتباعه وتطبيقه فيما نص عليه واذا خلا عن النص على مسألة من مسائل نزاع الملكية يرجع في حلها الى القانون المدنى لتطبيق النصوص التى لا تتعارض مع نصوص قانون نزاع الملكية .

« وبما أن قانون ١٤ ابريل سنة ١٩٠٧ عبر عن مقابل العقارات المنزوعة ملكيتها تارة بالثمن

وتارة أخرى بالتعويض كما جاء في المادة السابعة منه فيكون نزاع الملكية في نظر الشارع هو حرمان مالك العقار من ملكه جبراً عنه للمنفعة العامة مقابل تعويضه عما ناله من الضرر بسبب هذا الحرمان أو هو حرمان مالك العقار من ملكه جبراً عنه للمنفعة العامة مقابل ثمنه الذى يشمل أحياناً شيئاً آخر زيادة عن قيمة العقار فعلى الاعتبار الأول لا يكون نزاع الملكية بيعاً ولا شبه بيع وعلى الاعتبار الثانى قد يكون أشبه بالبيع . « وبما أن قانون نزاع الملكية يلزم طالب نزاع الملكية - في حالة عدم اتفاقه وديامع ملاك العقارات المطلوب أخذها للمنفعة العامة على الثمن أو التعويض وبعد تعيين خبير بمعرفة رئيس المحكمة المختصة لتقدير الثمن أو التعويض عن تلك العقارات وبعد تقدير الثمن أو التعويض بواسطة الخبير - بأن يودع في خزانة المحكمة المقابل الذى قدره الخبير قبل استيلائه على العقار ويمنح كلا من طالب نزاع الملكية ومالك العقار حق المعارضة في تقرير الخبير أمام المحكمة اذا لم يرضه تقديره ويرتب على معارضة طالب نزاع الملكية في تقرير الخبير منع ملاك العقارات من صرف القدر المعارض فيه ولكنه يحيز لهم صرف مالا معارضة فيه من قبل طالب نزاع الملكية بعد تقديم شهادات عقارية بنخلوا اعيان المتزوع ملكيتها من الرهن والحقوق العينية .

« وبما أنه ثابت من محضر ايداع المجلس البلدى للمبلغ الذى قدره الخبير ثمناً للعقارات المنزوعة ملكيتها المحرر في ٢٠ يناير سنة ١٩٢٩ ان المجلس لم يعارض في صرف المدعى عليهم في الطعن لمبلغ ٢٢٧٧ جنيه و ٨١٤ ما يابعد القيام بما أوجبه المادة ٨ من قانون نزاع الملكية من تقديم شهادات عقارية بنخلوا المتزوع ملكيته من الرهن والحقوق

العينية وبعد قيام وقف سلطان باشا بإجراءات الوقف بخصوص ١١ ط ٨ من المأخوذة من الوقف وعارض فقط في صرف الباقي بمقدره الخبير حتى يحكم نهائيا في أمر تقدير الخبير .

«وبما ان القضاء بفوائد بالنسبة لمبلغ ٢٢٧٧ جنيها و ٨١٤ مايا المودع في خزانة المحكمة من المجلس البلدي ضمن مقدره الخبير على ذمة للمالك للعقارات المنزوع ملكيتها والمعلوم لهم ايداعه من الاعلان الاداري بقرار الاستيلاء الحاصل في ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩ مخالف للقانون لأن عدم صرفه الى المدعى عليهم ناشئ عن اهمالهم القيام بتقديم شهادات بخلو العقارات من الرهن والحقوق العينية الواجب تقديمها بمقتضى المادتين ٢١ و ٨ من قانون نزع الملكية ولم يكن ناشئا عن تقصير المجلس في شيء أو عن اشتراطه شروطا للصرف لم يأمر بها القانون والاجراءات الخاصة بالوقف لا تعوق المدعى عليهم من صرف ما يخصهم لأن أرضهم ملك ولا رابطة بينها وبين الوقف .

«وبما انه بالنسبة للمبلغ الزائد عن ٢٢٧٧ جنيها و ٨١٤ مايا من القدر المودع في خزانة المحكمة حسب تقرير الخبير فعارضه المجلس البلدي في صرفه حتى يقضى نهائيا في المعارضة الحاصلة في تقرير الخبير هي حق خوله له القانون في المادة ٢٠ منه ويترتب عليها طبقا للمادة ٢١ عدم جواز صرفه أو تأجيل الصرف الى أن يقضى في المعارضة نهائيا وسواء أكان مقابل العقار تعريضا أو غمنا فإن المعارضة جعلت تقديره مؤجلا إلى الوقت الذي يفصل فيه في المعارضة نهائيا فهو لا يعتبر حالا قبل الفصل النهائي في المعارضة ولا تجوز المطالبة به ولا صرفه وعليه لا يلزم طالب نزع الملكية بفوائد ثمن أو تعويض معلق تقديره على حكم المحكمة أو مؤجل الى ذلك الحكم

ولو انذره المنزوع ملكيته بالدفع لأن الفوائد يقضى بها في الديون الحالة التي يحصل التأخير في سدادها بلاحق أو في الديون المؤجلة اذا حصل اتفاق طرفي العقد على ذلك

«وبما انه لا يمكن التمسك بالمادة ٣٣٠ من القانون المدني على كلا الاعتبارين السابقين حتى على اعتبار ان نزع الملكية أشبه شيء بالبيع لأن هذه المادة تلزم المشتري بفائدة الثمن اذا استلم المبيع الثمن ولم يدفع الثمن للبائع حتى لا يجمع بين ثمة المبيع وفائدة الثمن والحال هنا غير ذلك لأن طالب نزع الملكية استولى على العقار بعد أن أودع الثمن الذي قدره الخبير له فلم يجمع بين الثمن والمبيع وعليه لا تتحقق شروط استحقاق الفائدة المبينة في الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة .

«وبما انه فوق ما تقدم فإن استعمال الحق الخول قانونا في المعارضة في تقرير الخبير لا يترتب عليه عند عدم النجاح الزام رافعها بفوائد تعويضية الا اذا كانت قد حصلت بقصد المكيدة كما يقضى بذلك المادة ١١٥ من قانون المرافعات ولم يثبت أن معارضة المجلس البلدي في تقرير الخبير كانت بقصد المكيدة بل قد قام الدليل في هذه القضية على أن طالب نزع الملكية كان محقا في معارضته في تقرير الخبير من نفس الحكم المطعون فيه الدال على أن المحكمة قد انقصت قيمة العقارات المنزوع ملكيتها عما قدره الخبير الى النصف تقريبا «وبما أنه مما تقدم يكون وجه النقض مقبولا

ويتعين نقض الحكم المطعون فيه

(طن مجلس بلدي المتنازع الدكتور نصيف متقربوس غريال وآخرين وحضر عنهم الاستاذ ساجا حبشي رقم ١٨ سنة ٣ ق)

٧٦

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣٣

نصيب الأحكام . متى يكون عدم كفاية الأسباب مفسراً للحكم ؟

المبدأ القانوني

إذا باع أحد شريكين نصيبه مفرزاً محددًا بعد قسمته مع شريكه وأقر في عقد البيع أن البيع خال من الرهون والاختصاصات والحقوق العينية وأنه إذا اتضح وجود حق عيني من أى نوع كان على المبيع يكون للمشتري الحق في اعتبار البيع مفسوخاً ثم ظهر أن الشريك الآخر كان قد رهن نصيبه شائعاً قبل عقد القسمة ورضى المرتهن أن يخصص رهنه على ما أفرز للراهن وتم تسجيل عقد القسمة وعقد تخصيص الرهن أثناء قيام دعوى الفسخ التي رفعها المشتري على بائعه وقيل النطق بالحكم فيها . — إذا كان الأمر كذلك فإن محكمة الموضوع إذا قضت برفض دعوى الفسخ بناء على أن تسجيل عقد القسمة بعد أجل المضروب لم يضر بالمشتري وقضت برفض دعوى الضمان بناء على أنه حتى لو أظهر أن نصيب البائع هو الذي ظهر أنه هو المرهون فإن دعوى الضمان لا تكون مقبولة لأن المرتهن لم ينزع ملكية المبيع بالفعل بل لم ينبه على المشتري بالوفاء أو بالتخلى . — إن محكمة الموضوع إذا حكمت بذلك فلا يكون حكمها مخالفاً للقانون لأن نتيجة حكمها صحيحة قانوناً . ولئن كان هذا الحكم قد قصر عن إيراد الأسباب القانونية الكافية فهذا النوع من القصور لا يفسد الحكم

ولا يوجب نقضه . إنما الذي يفسده هو قصوره عن إيراد الأسباب الموضوعية قصوراً يعجز محكمة النقض عن قيامها بمراقبته لتبين ما إذا كان قد وقعت فيه مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله . ولهذا كان من حق محكمة النقض — متى رأت الحكم المطعون فيه وافي الأسباب الواقعية صحيح النتيجة قانوناً — أن تستكمل أسبابه القانونية بما ترى استكمالها به .

المحكمة

« حيث أن مبنى وجوه الطعن الأربعة الأولى أن الطاعن اشترى بالعقد الابتدائي المؤرخ في ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨ نصيباً بأعته الست قر في الأطنان التي كانت تمتلك فيها النصف على الشيوع مع شريكها السيدة ليلى بعد أن اقتسمت بعقد القسمة المؤرخ في ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٨ وأن البائعة أقرت في العقد أنها باعت ما باعت محددًا مفرزاً مقدراً وأن المبيع خال من جميع الرهون والحقوق العينية وأنه إذا اتضح للمشتري وجود رهون واختصاصات أو حقوق عينية من أي نوع كان على الأرض المبيعة يكون له الحق في اعتبار العقد مفسوخاً بدون تنبيه ولا إنذار . — وزعم الطاعن أن هذا الشرط الفاسخ قد تحقق ووجب القضاء له بفسخ البيع حيث قد ثبت وتبين أولاً — أن لبنك الأراضى رهناً رتبته السيدة ليلى اخنوخ على نصيبها الشائع وأن هذا الرهن الذي يسبق القسمة والشراء قد يتعدى أثره إلى نصيبه هو الذي اشتراه إذا لم يعتمد البنك تلك القسمة العرفية التي تعهدت البائعة بتسجيل عقدها في شهرين من تاريخ ٨ يوليو سنة ١٩٢٨ ولم تقم بتعديدها إلا في يناير سنة ١٩٣٢ اثنا عشر هذه

الدعوى ثانياً - ان ارضا تجاور الارض المبيعة لها هذه حق ارتفاق الرى من مسقة ممتدة بها. ثالثاً - ان بالارض المبيعة عجزا قدره فدانان ورملا وبورا قدرها ثلاثة أفدنة ثم يقول الطاعن في الوجه الأول ان محكمة الاستئناف لم تأخذ بحكم الشرط الفاسخ الوارد بعقد البيع وقد طبقت على الدعوى احكام ضمان الاستحقاق المقررة قانونا بالمواد ٣٠٠ وما بعدها من القانون المدنى وفي هذا مخالفة للقانون تقتضى نقض الحكم المطعون فيه ويقول في الوجه الثانى انه كان ينبغى لمحكمة الاستئناف أن تقضى بفسخ المبيع بناء على ما كان من تقصير البائعة في عدم تسجيلها عقد القسمة في الأجل الذى ضرب لها - ويقول في الوجه الثالث ان المحكمة اعتبرت حق ارتفاق الرى من الحقوق الظاهرة مع أن البائعة قد اخفته عليه وقت البيع وافهمه رجالها عند المعاينة ان المسقة التى تروى الاطيان المرتققة انما هى مسقة الاطيان المبيعة ويقول في الوجه الرابع ان البائعة كذلك قد اخفت عليه اطيان البور والرمال وزادت في قدر الاطيان المبيعة وان محكمة الاستئناف اذ حكمت برفض دعوى الضمان خالفت حكم المادة ٢٥١. الخاصة بالغش في البيع والمادة ٢٩٢ الخاصة باحكام الحجز في المبيع

« وحيث ان محكمة الاستئناف - بعد أن بينت في صدر حكمها أن البيع وقع مفزاً محددًا وفق عقد القسمة المؤرخ في ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٧ وان البائعة قد تعهدت حقيقة بتسجيل هذا العقد في ظرف شهرين من تاريخ ملحق البيع المحرر في ٨ يوليو سنة ٩٢٧ وانها لم تقم بتسجيله الا في ٢١ يناير سنة ٩٣٢ وبعد أن ذكرت كذلك ان الرهن الذى ظهر انما هو ذلك الرهن الذى كانت رتبته لبنك الاراضى السيدة لبيبة على

نصيبها الشائع قبل القسمة وان هذا البنك قد خصص رهنه هذا اخيراً على ما قرر للسيدة لبيبة بعقد التخصيص المؤرخ في ٢٦ يناير سنة ١٩٣٣ قالت إن النزاع فيما بين الخصوم قد انحصر اذن في شأن قيام البائعة بتسجيل عقد القسمة بعد فوات الأجل المضروب لتسجيل وشأن قيام البنك بتخصيص رهنه أثناء الخصومة وقبيل النطق بالحكم ثم تساءلت عما اذا كان من شأن هذين الأمرين أن يغيرا مركز المشتري في الدعوى فيسقط حقه في الضمان أولاً يغيرانه فيبقى على حقه فيما ادعاه من أن ظهور هذا الرهن المهدد له في الملكية يميز له طلب الفسخ - ثم أخذت محكمة الاستئناف تجيب على ذلك فقالت « اما عدم تسجيل عقد القسمة فانه لا يعطى المشتري حق فسخ العقد لأنه تبين من محضر التسليم انه وضع يده على العين مفرزة فلم يؤثر عدم التسجيل على حقوقه كمالك في شيء ما. واما بالنسبة للرهن فلو فرض أن العين المبيعة هى المرهونة بالذات فان رهنها لا يعطى للمشتري حق فسخ العقد لأن ضمان البائع في مثل هذه الحالة محل له لمن يكون المرتهن قد تعرض للمشتري فعلاً بأن نبه عليه رسمياً بدفع الدين أو التخلي عن العقار ومادام أن المشتري لم يدع حصول شيء من هذا فوجود الرهن وحده لا يكفي لمطالبة البائع بالضمان الخ .. ثم اجابت عن دعوى العجز بأنه قد جاء بعقد البيع ان المساحة تمحلت بالضبط عند تحرير العقد النهائي فالادعاء بالعجز قبل ذلك يكون سابقاً لاوانه . ثم اجابت عن استحقاق حق الارتفاق بأنه كان ارتفاقاً ظاهراً وانه يفهم من المادة ٣١٠ من القانون المدنى ان لاضمان على البائع في مثله لان المشتري يكون مقصراً في عدم الاختلاف الى العقار بنفسه ورؤية مظاهر الحق وأثره البادى للعيان والدال على وجوده . ثم قالت وقد جاء

بعقد البيع ان المشتري عاين الاطيان موضوع البيع وقبلها بالحالة التي هي عليها وهذا النص قاطع في أنه رأي المسقي المارة بالاطيان والمترتب عليها حق الارتفاق .

« وحيث ان الظاهر من هذا السياق ان محكمة الاستئناف بعد ان حصت فهم الواقع في الدعوى من عقد البيع وملحقه ومحضر التسليم ومن عقد القسمة الذي سجل ومن عقد تخصيص الرهن الذي تم قبيل النطق بالحكم رأت ان تكيف هذا الفهم بحكم عقد البيع وملحقه فلاحظت انها لا تستطيع اعتبار عقد البيع انه عقد قد علق فسخه على مجرد ظهور حق عيني مقرر على المبيع لانه يشترط لصحة التعليق أن يكون مدلول فعل الشرط معدوماً على خطر الوجود لا محققاً ولا مستحيلاً وهو معنى قول القانون إن المعلق عليه يجب أن يكون أمراً مستقبلاً وغير محقق ولا شك في أن كون المبيع مقرر عليه حقوق عينية سابقة لتاريخ البيع هو من الأمور الكائنة المحققة التي لا يصح التعليق عليها حتى على افتراض انه كان من الأمور المشكوك فيها عند المشتري وقت العقد (المادة ١٠٤) من القانون المدني التي نصها « اذا كان فسخ العقد معلقاً على أمر محقق فالتعهد باطل ويبطل أيضاً اذا كان فسخه معلقاً على أمر مشكوك فيه في الأصل ثم تحقق الخ » ثم لاحظت بعد ذلك أن العقد يمكن اعتباره مقترناً بشرط ضمان المبيع عند استحقاقه ضماناً خاصاً لكنها لم تر في صيغة الشرط ما يدل على أن البائعة قد ضمنت للمشتري غير الضمان الذي أوجبه القانون بغير شرط بذمة كل بائع وفي كل بيع — لذلك طبقت محكمة الاستئناف على الدعوى حكم القانون المطابق هو لحكم العقد فقضت برفض دعوى الضمان —

نعم أن محكمة الاستئناف قد اكتفت في تسبيب حكمها بتقرير حكم الضمان القانوني في صورة مالو كانت العين المبيعة مرهونة بالذات ولكنها بتقريرها هذا الحكم في تلك الصورة المفترضة قد نبهت الى أن حكمها يكون كذلك في صورة الدعوى من باب أولى وكأنها قالت :- واذا كان القانون لا يضمن البائعة لو كانت العين التي باعها هي المرهونة بالذات فهو لا يضمنها من باب أولى وقد ظهر أن العين التي باعها غير مرهونة .

« وحيث انه اذا عيب مثل هذا الاكتفاء في تسبيب الأحكام فليس قصور الحكم عن ايراد الأسباب القانونية الكافية هو الذي يفسده ويستوجب نقضه . انما الذي يفسده هو قصوره عن الأسباب الموضوعية قصورا يعجز محكمة النقض عن قيامها بمراقبة الأحكام المبنية على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله ولهذا كان من حق محكمة النقض — متى رأت الحكم المطعون فيه وافي الأسباب الواقعية صحيح النتيجة القانونية — ثانوا أن تستكمل أسبابه القانونية بما ترى استكمالها به .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه صحيح النتيجة ولا مخالفة فيه للقانون وأسبابه الواقعية الواردة به كافية ولا محل لاستكماله بأسباب أخرى غير ما سبق ايراده في هذا الحكم توضيحاً لأسبابه » وحيث ان محكمة الاستئناف — باستدلالها بما جاء بعقد البيع وبمحضر التسليم من أن المشتري عاين المبيع وقبله بالحالة التي هو عليها واستلمه وفق حدوده المبينة بعقد القسمة وبالخريطة الملحقة به وبقولها بأن نص عقد البيع في ذلك قاطع في أن المشتري رأى المسقي المارة بالاطيان والمترتب عليها حق الارتفاق — أن محكمة الاستئناف باستدلالها بذلك على هذا الوجه قد نفت ذلك

الغش الذي ادعاه الطاعن وأرسله في إحدى مذكراته أرسلًا متهمًا غير مستدل فيه بأي دليل ما وبهذا تكون الأوجه الأربعة الأولى غير مقبولة .

« وحيث أن الوجه الخامس يتلخص في أن محكمة الاستئناف قد خالفت نص المادة ٩٥ من قانون المرافعات إذ قبلت من المطعون ضدها صباح يوم الجلسة المحددة للحكم شهادة قالت أنها تفيد أنها شطبت الرهن الأول الواقع على الشيوع ولم يطلع الطاعن عليها .

« وحيث أنه لا دليل للطاعن على ذلك ولم يتبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد استندت على هذه الشهادة فهذا الوجه مرفوض .

(طعن فمى أفندى كامل وحضر عنه الأستاذ رزق صليب ضد قرار مائوس وآخر وحضر عن الأول الأستاذ انوار بك نصيري رقم ٣١ سنة ٢ ق)

٧٧

٣٠ نوفمبر سنة ٩٣٣

نفقة - مدى ولاية المحاكم الأهلية في الفصل فيها ولاية جهات الأحوال الشخصية في ذلك

المبدأ القانوني

ان الذي يتبين من مقارنة نصوص المواد ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ من القانون المدني بالمادة (١٦) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وبالمواد ٦٩٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وبالمادة (٢١) من الامر العالي الصادر في أول مارس سنة ١٩٠٢ الخاص بمجلس ملي طائفة الانجليين الوطنيين وبالمادة (١٦) من الامر العالي الصادر في ٤ مايو سنة ١٨٨٣ تصديقاً على لائحة ترتيب واختصاصات مجلس الاقباط الارثوذكس العمومي وبالمادة (١٦) من القانون نمرة ٢٧ لسنة

٩٠٥ بشأن الأرمن الكاثوليك - الذي يتبين من مقارنة هذه النصوص بعضها البعض هو أن الفصل في ترتيب وتقدير نفقة الزوجة والنفقة بين الاصول والفروع وبين ذوي الأرحام الذين يرث بعضهم بعضاً يكون من اختصاص جهات الأحوال الشخصية على حسب ما يتسع له قانون كل جهة من هذه الجهات . أما من دداهؤلاء ممن يتناولهم نص المادتين ١٥٥ و ١٥٦ من القانون المدني فيكون الفصل في أمر النفقة بينهم من اختصاص المحاكم الأهلية وذلك إعمالاً لنص هاتين المادتين مع المادة (١٦) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

فاذا رفعت دعوى نفقة من زوجة ملية على زوجها لدى المحاكم الأهلية وادعى الزوج أنه غير ملزم بأداء نفقة لزوجته لنشوزها وحصلت محكمة الاستئناف من فهم الواقع في الدعوى أن هذا الادعاء غير جدي وقضت بالزام الزوج ووالده بأداء النفقة ثم طعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض وقصرا طعنهما عليه من حيث قضاؤه بالاختصاص فقط دون أن يبين وجه خطأ المحكمة في الحكم باختصاصها فان هذا الحكم يكون من جهة قضائه بالنفقة على الزوج قد أخطأ في تطبيق القانون لخروج ذلك عن اختصاصه . أما من جهة قضائه بها على والد الزوج فانه صحيح قانوناً إذ حق الزوجة في النفقة على والد زوجها مستمد في هذه الصورة من نص المادة ١٥٦ مدني لامن قواعد الأحوال الشخصية ولا من قوانين المجالس المالية .

المحكمة

« بما ان محصل وجه الطعن ان محكمة الاستئناف قد أخطأت في تطبيق القانون بقضائها باختصاص المحاكم الاهلية بنظر دعوى نفقة بين زوجين يدفع الزوج فيها بأنه غير ملزم بإدائها لنشوز الزوجة مع ان الاختصاص في هذه الحالة يكون لمحاكم الاحوال الشخصية طبقا للمادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية وللمادتين ٦٥ و ٦٥ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وللمادة ٢١ من الامر العالى الصادر في أول مارس سنة ١٩٠٢ بشأن الانجليديين الوطنيين واخطأت ايضا في تفسير المواد ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ من القانون المدنى . »

« وبما أن القانون المدنى نص — تحت باب

الالتزامات التى يوجبها القانون فى المادتين ١٥٥ و ١٥٦ — على أنه يجب على الفروع وأزواجهم مادامت الزوجية قائمة ان ينفقوا على الاصول وأزواجهم وكذلك يجب على الاصول القيام بالنفقة على فروعهم وأزواج الفروع — والأزواج أيضا ملزمون بالنفقة على بعضهم . هذا النص وان جاء فى معرض بيان الالتزامات التى يوجبها القانون الا أنه يفيد بطريق الاقتضاء ان المحاكم الاهلية مختصة بالنظر فى النفقات المذكورة جميعها وتعليق حكم القانون المدنى فيها لأن نصوص ذلك القانون لا يعمل بها ولا يمكن تطبيقها الا امام المحاكم الاهلية .

« وبما ان المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية صريحة من جهة أخرى فى أنه ليس للمحاكم الاهلية ان تنظر فى مسائل الانكحة وما يتعلق بها من قضايا المهر والنفقة ولا شك فى ان دلالة التصريح أقوى من دلالة

الاقتضاء كما انه من المقرر أصولا أنه عند اجتماع المانع لحكم والمقتضى له يقدم المانع لهذا تكون المحاكم الاهلية غير مختصة بالفصل فى نفقة الزوجة لان ذلك قد يستدعى البحث فى استحقاق تلك النفقة أو فى تقديرها أو فى مسقطاتها وكلها مسائل شرعية خارجة عن سلطة القضاء الاهلى . »

« وبما انه مما يؤيد ذلك ان المشرع جعل من اختصاص المحاكم الشرعية والمجالس المالية للطوائف غير الاسلامية الفصل فى المنازعات فى نفقة الزوجة ولا يمكن القول باختصاص المحاكم الاهلية ومحاكم الاحوال الشخصية معا فى هذا الموضوع أولا لما سبق بيانه من أن المحاكم الاهلية ممنوعة بنص المادة ١٦ من لائحة ترتيبها من نظر مسائل الانكحة وما يتعلق بها من قضايا المهر والنفقة وثانيا لاختلاف القوانين التى تطبقها كل سلطة من السلطات فلاشتراك فى الاختصاص يجرى الى تطبيق قوانين مختلفة فى مسائل من نوع واحد ويؤدى الى عدم المساواة أمام القضاء وهذا أمر يعدم العدالة بين المتقاضين ولا يقصده مشرع يرى العدالة فى المساواة

« وبما أنه عند التعارض فى بعض نصوص القانون يجب على القضاء تفسيرها بما يذهب هذا التعارض الظاهر بقدر الامكان مع أعمال جميع تلك النصوص .

« وبما ان الذى يتبين من مقارنة نص المواد ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ من القانون المدنى بالمادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية وبالمواد ٥ و ٦ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والمادة ٢١ من الأمر العالى الصادر فى أول مارس سنة ١٩٠٢ الخاص بمجلس على طائفة الانجليديين الوطنيين والمادة ١٦ من الامر العالى الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ تصديقا على لائحة ترتيب واختصاصات

مجلس الاقباط الارثوذكسيين العمومي والمادة ١٦ من قانون نمرة ٢٧ سنة ٩٠٥ بشأن الارمن الكاثوليك - ان المشرع المصرى فى سنة ٨٨٣ عند صدور لائحة ترتيب المحاكم الاهلية والقانون المدنى جعل الاختصاص عاما للمحاكم الاهلية فى أمر النفقات بين الاصول والفروع وأزواجهم وبين الازواج وبعضهم ثم استثنى من هذا العموم بمنع المحاكم الاهلية من نظر قضايا الأ نكحة وما يتعلق بها من قضايا المهر والنفقة فصارت المحاكم الاهلية مختصة بما عدا نفقة الزوجة ثم صدرت لائحة المحاكم الشرعية فى سنة ٨٩٧ ثم فى سنة ٩٣١ فجعل فيها المشرع اختصاص المحاكم الشرعية شاملا نفقة الزوجة والصغير ونفقة الاقارب فاصبح اختصاص المحاكم الشرعية شاملا الفصل فى نفقة الزوجة وفى النفقة بين الاصول والفروع وبين ذوى الارحام المحارم الذين يرث بعضهم بعضا وما عدا هؤلاء ممن شملهم نص المواد ١٥٥ و ١٥٦ من القانون المدنى يكون الفصل فى أمر النفقة بينهم من اختصاص المحاكم الاهلية وقد منحت المجالس المالية السابق بيانها حق الفصل فى الاحوال الشخصية لاتباعهم بما فى ذلك نفقة الزوجة والنفقة التى تترتب على الاحوال الشخصية حسب ما يتسع له قانون ملتهم وعلى ذلك لا يكون هناك تناقض بين تلك النصوص لأن تحديد اختصاص كل من المحاكم الشرعية والمجالس المالية يحدد اختصاص المحاكم الاهلية باعطائها حق الفصل فيمابقى بعد اختصاص سلطات الاحوال الشخصية .

«وبما ان المحاكم الاهلية لا يجوز لها الفصل فى أمر نفقة الزوجة أصلا الا اذا كانت ثابتة قدرا واستحقاقا بالتراضى أو من السلطة المختصة وكان الغرض المطالبة بالتأبى فى الوثيقة الرسمية أو عقد

التراضى لأن النفقة فى هذه الحالة تكون دينا لا يستدعى الحكم به بحث مسائل شرعية محرمة على القاضى الأهلى .

« وبما ان موضوع الدعوى الحالية هو طلب تقدير نفقة زوجة على زوجها فيكون خارجا عن اختصاص المحاكم الاهلية بالنسبة لمطالبة الزوجة زوجها ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى القضاء باختصاص المحاكم الاهلية بالنسبة لمطالبة الست ماتيلده زوجها مرسى نعمان بالنفقة ويتعين نقضه من هذه الناحية فقط فيما يتعلق بنصف النفقة المحكوم بها على الزوج وهو ستة جنيهات شهريا .

« وبما ان المادة ١٥٦ مدنى صريحة فى انه يجب على الاصول القيام بالنفقة على فروعهم وازواج الفروع فحق الست ماتيلده فى مطالبة والد زوجها بنفقتها مستمد من المادة المذكورة وليس مستمدا من قواعد الاحوال الشخصية ولا من القوانين التى تتبع امام المجالس المالية . لهذا يكون الحكم المطعون فيه قد طبق القانون فى اعتباره المحاكم الاهلية مختصة بأمر الفصل فى النفقة المطالبة للزوجة من والد زوجها .

« وبما ان الخواجه نعمان خورى والد الزوج طعن فى الحكم الاستثنائى من حيث قضاؤه بالاختصاص فقط ولكنه لم يبين وجه خطأ المحكمة فى الحكم باختصاصها فى أمر النفقة المطالبة منه لزوجته ولده لذا يكون الحكم المطعون فيه صحيحا فيما قضى به من الاختصاص .

(طعن الخواجه نعمان خورى وآخر وحضر عنهما الاستاذ سابا حبشى ضد الست ماتيلده بجاح رقم ٥٤ سنة ٣ قضائيه)

العدد الرابع

فهرست القسم الاول

الستة الرابعة عشرة

الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
٥٩	١٠٠	١٣٠ أكتوبر ١٩٣٣
٦٠	١٠٢	» » »
٦١	١٠٣	» » »
٦٢	١٠٤	» » »
٦٣	١٠٥	» » »
٦٤	١٠٦	٢٠ نوفمبر ١٩٣٣
٦٥	١٠٧	» » »

(١) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية

١ - اجراءات - علانية الجلسة - طلب الخصوم جعلها سرية - لا الزام - المادة ٢٣٥ تج - ٢ - دفاع - طلب نذب خير - اجابته - لا الزام - (المادتان ١٣٦ و ١٨٦ تج) - ٣ - اجراءات - شهود - اخطار المتهم باسمائهم في الميعاد المحدد قانونا - ليس من النظام العام - سماعهم مع عدم اصرار المتهم على المعارضة في ذلك - لا بطلان - (المواد ١٩ - ٢١ تشكيل) - ٤ - دعوى مدنية - علاقتها بالدعوى الجنائية - طعن المدعى المدني على الحكم لخطئه في وصف الدعوى الجنائية - ليس من حقه (المادة ٢٩٩ تج)

دفاع - طلب صريح بتحقيق أمر معين - وجوب بحثه - اخلاص بحق الدفاع (المادة ١٣٥ تج)

دفاع - طلب مناقشة الاطباء في الخلاف الواقع بينهم - وجوب بحثه - اغفاله - مبطل للاجراءات (المادتان ١٣٥ و ١٦٥ تج)

١ - تعديل وصف التهمة - تعديلا لم يضار به المتهم - لا عيب - (المادتان ٢٧ و ٤٠ تشكيل) - ٢ - عقوبة - تقدير ما يستحقه كل متهم من العقاب - موضوعي (المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تج)

تبديد - ذكر تاريخ وقوع هذه الجريمة في الحكم جوهرى - ذكر تاريخ توقيع الحجز - متى يجب (المادتان ١٤٩ و ٢٧٩ و ٢٨٠ عقوبات)

١ - بيان الواقعة - استنتاج الواقعة المعاقب عليها - من الادلة المقدمة - موضوعي - متى تتدخل محكمة النقض ؟ (المادة ١٤٩ تج)

٢ - ادلة - تقديرها موضوعي - (المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تج)

تسبب الاحكام - وجوبه - متى يعتبر الحكم مسببا ؟ (المادة ١٤٩ تحقيق)

العدد الرابع	فهرست القسم الاول	السنة الرابعة عشرة
رقم الحكم	التاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٦٦	١٠٨	٢٠ نوفمبر ١٩٣٣
		انتهاك حرمة الآداب . كتب تحوى روايات عن كيفية اجتماع الجنسين الخ . عرضها للبيع . جريمة . (المادة ١٥٥ ع)
٦٧	١٠٩	» » »
		ضرب افضى الى موت . حدوث الوفاة من الاصابة مع الضعف الشيخوخى وعوامل أخرى . مسئولية المتهم عن فعله (المادة ٢٠٠ ع)
٦٨	١١٠	» » »
		نصب واحتيال . القصد الجنائى . التعبير عنه بعبارة غير دقيقة . لا تقض (المادتان ٢٩٣ و ٢٢٩ تج)
٦٩	١١١	» » » »
		١ - تقض . حكم . تعويله على واقعة غير صحيحة . استقامته مع الادلة الاخرى التى اوردتها . لا تقض - ٢ - تعويض . القضاء به بالتضامن على متهمين . عوقب كل منهما على ماوقع منه . جواز (المادة ١٧٣ تحقيق)
٧٠	١١٢	» » »
		١ - تسور . بيانه فى الحكم (الفقره الرابعة من المادة ٢٧٠ ع) ٢ - تعويض المجنى عليه . فى جريمة الشروع فى سرقة . لاجابة لأسباب خاصة . (المادة ١٧٣ تج)
٧١	١١٣	» » »
		١ - نصب . البيع الثانى . ما يشترط فيه لتكوين هذه الجريمة (المادة ٢٩٣ ع) - ٢ - تسجيل . الاحكام الواجب تسجيلها لتسكون حجة قبل الغير (قانون التسجيل)
٧٢	١١٦	» » » »
		الاشتراك . بطريق الاتفاق والمساعدة فى سرقة . البيانات الواجب اثباتها فى الحكم (المواد ٢٧٤ و ٤٠ و ٤١ ع و ١٤٩ و ٢٢٩ تج)
		(٢) قضاء محكمة النقض والابرار المدنية
٧٣	١١٧	٢٣
		الاشياء المثلية والاشياء القيمية . تعريف كل من النوعين .
٧٤	١١٧	» » »
		١ - طعن بطريق النقض . التمسك بتطبيق قاعدة قانونية . جواز ابدائه لأول مرة لدى محكمة النقض (المادة ١٥ من القانون)

ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	رقم الصفحة	الترتيب
رقم ١٨ لسنة ١٩٣١ (٢-٢) - اثبات . اعتراف الخصم بالدعوى . اعفاء المدعى من اقامة الدليل عاينها - ٣ - تقادم . وجوب بيان عناصره في الحكم .			
١ - نزاع الملكية . اجراءاته . وجوب اتباع احكام القانون الذى نظمها . متى يرجع الى احكام القانون المدنى فيها ؟ - ٢ - نزاع الملكية معناه . فوائده مقابل العقار المنزوعة ملكيته مع ايداع هذا المقابل بالخزانة . لا الزام . المعارضة فى تقرير الخبير الذى قدرها . متى تكون موجبة للفوائد التعويضية .	٢٣ نوفمبر ١٩٣٣	١٢٠	٧٤
تسبب الاحكام . متى يكون عدم كفاية الاسباب مفسرا للحكم .	» » »	١٢٣	٧٥
نفقة . مدى ولاية المحاكم الاهلية فى الفصل فيها . ولاية جهات الاحوال الشخصية فى ذلك .	» » »	١٢٦	٧٦

القسم الثاني

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

١٢٨

١٠ يونيو سنة ١٩٣٣

نفاذ معجل . سند معترف به . انكار الموقع توقيعه . جواز الحكم بالنفاذ .

المبدأ القانوني

إن معنى عدم المنازعة في السند العرفي المشار إليه بالمادة ٣٩٣ مرافعات أن يقر المدين بصدوره منه أو بصحة إمضائه أو ختمه عليه أو أن يكون مصدقاً على هذه الامضاء أو محكوماً بصحتها في دعوى تحقيق الخطوط

وعلى ذلك فيصح أن يشمل الحكم بالنفاذ المؤقت متى ثبتت صحة التوقيع من التحقيق الذي أجرته المحكمة بعد الانكار المحموم

« من حيث ان وقائع هذه الدعوى تلخص في أن المستأنف عليها الأولى رفعت هذه الدعوى ضد المستأنف وباقي المستأنف عليهن طلبت الحكم بالزامهم بأن يدفعوا لها من تركة مورثهم المرحوم ابراهيم عبدالله مبلغ ٢٠٠٠ جنيه بموجب سند تاريخه أول مايو سنة ١٩٢٤ فأنكر المستأنف امضاء المورث الموقع به على السند وقد حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المستأنف عليها الأولى توقيع المورث على السند المذكور وبعد أن تم التحقيق قضت محكمة أول درجة بتاريخ ١٠ ابريل سنة ١٩٣٣ بالزام المستأنف وباقي المستأنف عليهن بأن يدفعوا من تركة المورث للمستأنف عليها

الأولى مبلغ ١٥٥٥٠ جنيهها وشملت الحكم بالنفاذ المؤقت

« وحيث ان هذا الاستئناف قاصر على تظلم المستأنف من قضاء محكمة أول درجة بشمول الحكم بالنفاذ المؤقت قائلاً أن محكمة أول درجة قد خالفت القانون إذ حكمت بالنفاذ المؤقت مع إنكار المستأنف توقيع مورثه على السند موضوع الخصومة لأن المادة ٣٩٣ من قانون المرافعات لم تجز للمحكمة أن تقضى بالنفاذ إلا اذا كان السند غير متنازع فيه أي معترف من الخصم بصحة إمضائه أو ختمه عليه فاذا أنكر التوقيع امتنع على المحكمة أن تقضى بالنفاذ » وحيث ان معنى عدم المنازعة في السند العرفي المشار اليه بالمادة ٣٩٣ مرافعات أن يقر المدين بصدوره منه أو بصحة امضاءه أو ختمه عليه أو أن يكون مصدقاً على هذه الامضاء أو محكوماً بصحتها في دعوى تحقيق الخطوط (يراجع كتاب طرق التنفيذ لأبي هيف بك صحيفة ٨٤ و ٨٥ والتنفيذ لعشماوى بك صحيفة ٣٤)

« وحيث ان محكمة أول درجة بعد أن أحالت الدعوى إلى التحقيق لا ثبات صحة التوقيع حكمت بتاريخ ١٠ ابريل سنة ١٩٣٣ بصحة توقيع المورث لذلك يكون قضاؤها بشمول الحكم المستأنف بالنفاذ المؤقت صحيحاً ومن ثم يتعين رفض هذا الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للنفاذ

(استئناف شعبان اقدى حسن عبدالله وحضر عنه الاستاذ محمد عرفة ضد الت سيد ابراهيم وآخرين رقم ٧٦١ سنة ٥٠ قضائية - رئاسة وعضوية حضرات على حيدر حجازى بك واحد مختار بك وحين زكى محمد بك مستشارين)

١٢٩

١٠ يونيو سنة ١٩٣٣

دعوى . خصم ثالث . تدخل . شروطه . أنواعه

المبدأ القانوني

أجازت المادة ٢٩٥ من قانون المرافعات لغير المتداعين ممن يمكن أن يعود عليه ضرر من الحكم أن يتدخل في الدعوى المقامة أمام المحكمة في أي حالة كانت عليها الدعوى وقد فسر رجال القانون والقضاء هذه المادة بأن كل شخص يكون له مصلحة قائمة أو متوقعة الحصول في قضية لم يرفعها ورأى أن هذه القضية مرتبطة بمصلحته أو مؤثرة على حق من حقوقه يجوز له أن يدخل في هذه الدعوى ويطلب بهذا الحق لنفسه أو يدافع عن أحد الخصمين وهو ما يسمى بالتدخل الاختياري فإذا دافع عن أحد الخصمين كان تدخله تحفظياً Conservatoire وإذا هاجم الخصمين وطلب الحق لنفسه كان تدخله هجومياً aggressive . والتدخل التحفظي يكون للأشخاص الذين لهم حقوق مستمدة من حقوق الخصوم كالدائنين العاديين وأما التدخل الهجومي فيكون للأشخاص الذين لهم حقوق غير مستمدة من حقوق الطرفين كالدائنين الممتازين والمرتهنين وغيرهم .

المحكمة

« حيث أن وقائع الدعوى تناخص في أن المستأنف رسا عليه مراد ٣ ف ٦٦ بحكم صادر من محكمة ديروط الاهلية في القضية نمرة ٩٩٩ سنة ١٩٢٥ المرفوعة من جيب أفندي بشاره وآخرين ضد نعمان أبو زيد (المستأنف عليه الأول) وهذه الأطيان كانت قد آلت للمدين بموجب

عقد مؤرخ ١٧ مايو سنة ١٩١٧ صادر اليه من ميخائيل بك عياد (مورث باقي المستأنف عايمهم) ولما كانت هذه الأطيان مرهونة لبنك الأراضى مع أطيان أخرى وكان البائع قد قبض الثمن جميعه وقدره ٤٦١ جنيهاً و ٢٥٠ مايماً قد تعهد البائع بدفع هذا المبلغ لبنك الأراضى ولكنه لم يدفع وترتب على ذلك أن شرع بنك الأراضى في نزع ملكية ١١ ف ٤ و ٤ ط و ٢٢ س من ضمنها ٣ ف من الراسى مزادها على المستأنف ونظراً لأن الست جلية ميخائيل فانس لها حصة في هذه الأطيان فقد حلت محل بنك الأراضى في جميع حقوقه واتفقت مع المستأنف بموجب عقد مؤرخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٩ على أن تحل محلها في ١ ف ٩ و ٩ ط و ٩ س نظير مبلغ ٤٢٠ جنيهاً دفع لها فوراً وتعهد بأن يدفع لها أيضاً مبلغ ٢٠٠ جنيهاً في ٢٧ مارس سنة ١٩٢٩ وعند دفعه هذا المبلغ تتعهد الست جلية بشطب التسجيلات المتوقعة على الثلاثة أفدنة المملوكة له بحكم مرسى المزاد . بعد ذلك جاء المستأنف عايمه الأول ورفع دعوى أمام محكمة أول درجة ضد ورثة ميخائيل بك عياد طالبهم فيها بأن يدفعوا له من تركته مبلغ ٤٦١ جنيهاً و ٢٥٠ مايماً على أساس التعهد الصادر منه بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩١٧ السالف الذكر والذي تعهد فيه بدفع هذا المبلغ لبنك الأراضى ولم يدفعه . ويقول أن هذا المبلغ أصبح من حقه فتدخل المستأنف في الدعوى طالباً أن يحكم له بهذا المبلغ على ورثة ميخائيل بك عياد بدعوى أن هذا المبلغ من حقه لا من حق المستأنف عليه الأول وطلب من باب الاحتياط الزام نعمان أبو زيد بهذا المبلغ ولما طوالب بدفع رسم عن الطلب الاحتياطي اقتصر على الطلب الأول ومحكمة أول درجة قضت بعدم قبوله خصماً ثالثاً في الدعوى مرتكنة في ذلك على أن المادة (١٤١) من القانون المدني التي تخول للدائن

استعمال حق مدينه في مقاضاة مدين المدين محل التمسك بها أن يكون المدين قد أهمل استعمال حقه قبل مدينه وأما وانه قد استعمله فليس لدائه إلا أن يدخل مدعيا قبل مدينه وهو نعمان أبو زيد ويطلب الحكم بما عساه أن يحكم به على المدعى عايبا وبما أن محمد على محمود طاب الدخول خصما ثالثا على أساس مقاضاة المدعى عايبا ولا رابطة قانونية بينه وبينها ولم يوجه طالبات ضد المدعى عليه الأصلي فلا يكون له صفة قبل المدعى عايبا وقضت أيضا في موضوع الدعوى بحكم آخر يرفضها. فاستأنف محمد على محمود الحكم القاضي بعدم قبوله خصما ثالثا وبني استئنافه على أن الضرر الحقيقي انما أصابه هودون سواء لأنه دفع أولا الثمن الذي رسابه المازاد. وثانيا. دفع مبلغ ٤٢٠ جنيه الى الست جليله تلافيا لنزع ملكية أطيانه وأنه بصفته دائئا له الحق في الرجوع على البائع له مباشرة أو على من باع لبائعه وهو مورث المستأنف عليهم الآخرين . وأمام هذه المحكمة طلب أولا أن يحكم له بالغاء الحكم القاضي بعدم قبوله خصما ثالثا وبالغاء الحكم الصادر في الموضوع أيضا ثم قصر طلباته أخيرا على الطلبات الواردة في عريضة الاستئناف

« وحيث ان وكيل المستأنف عليهم عدا الأول رد على المستأنف في المذكرة المقدمة منه بأن المستأنف قد تحمل مسؤولية ما على العين من الحقوق الظاهرة والخفية بحسب البند السادس من قائمة شروط المازاد وصرح للمستأنف عليه الأول باستلام باقي الثمن ولم يتبع الطريق القانوني لتطهير العين مما عليها لبنك الأراضى فيجب اعتباره مسئولاً وحده دون مسؤولية نعمان أبو زيد الذى تلاشت مسؤوليته بالبند السادس من شروط البيع كما أن الست ليزه ومن معها لا مسؤولية عليهم لأن مورثهم كان

يعمل كقيم وقد تلاشت مسؤوليته بوفاته وقال ان المستأنف ما كان له أن يتدخل إلا ليدافع عن مصلحة المستأنف عليه الأول ولكنه وقد هاجم الخصمين وسلك طريقا لا يتفق مع مصلحته فيكون قد ضل الطريق ومن ضل الطريق فهو في حكم من لا مصاحبة له .

« وحيث أن المادة ٢٩٥ من قانون المرافعات أجازت لغير المتداعين ممن يمكن أن يعود عليه ضرر من الحكم أن يتدخل في الدعوى المقامة أمام المحكمة في أى حالة كانت عليها الدعوى وقد فسر رجال القانون والقضاء هذه المادة بأن كل شخص يكون له مصلحة قائمة أو متوقعة الحصول في قضية لم يرفعها ورأى أن هذه القضية مرتبطة بمصلحته أو مؤثرة على حق من حقوقه يجوز له أن يدخل في هذه الدعوى ويطلب بهذا الحق لنفسه أو يدافع عن أحد الخصمين وهو ما يسمى بالتدخل الاختياري فاذا دافع عن أحد الخصمين كان تدخله تحفظياً Corseratoire و إذا هاجم الخصمين وطلب الحق لنفسه كان تدخله هجومياً aggressive والتدخل التحفظي يكون للأشخاص الذين لهم حقوق مستمدة من حقوق الخصوم كالدائنين العاديين وأما التدخل الهجومي فيكون للأشخاص الذين لهم حقوق غير مستمدة من حقوق الطرفين كالدائنين الممتازين والمرتهنين وغيرهم

« وحيث انه تبين من وقائع الدعوى سالفة الذكر أن حق المستأنف مستمد من العين التي رسا مزاها عليه وقد دفع ثمنها جميعه للمستأنف عليه الأول ودائنيه وتعهد المستأنف عليه المذكور بخلوها من كل حق كما أنه خلص العين من الرهن الذي كان عليها لبنك الاراضى وكان على مورث باقي المستأنف عايبهم دفعه ولم يدفعه فيكون للمستأنف مصلحة كبرى في التدخل في

الدعوى القائمة بين المستأنف عليه الأول وباقي المستأنف عليهم ولا صحة لما ذهب إليه محكمة أول درجة من أن المستأنف لاحق له في التدخل بالنيابة عن مدينه (المستأنف عليه الأول) مادام أن مدينه ممثل في الدعوى وأنه لا يوجد أى رابطة تربطه بباقي المستأنف عليهم لأن كلام من طرف الخصومة

ضامن له المستأنف عليه الأول بطريق مباشر وباقي المستأنف عليهم بطريق غير مباشر وهو أنه حل محل المستأنف عليه الأول في حقوقه قبلهم لأنه خليفة هذا فضلاً عن أنه بدفع الدين الدائن المرتهن فانه يحل محله في التأمينات التي كانت على العين وبذلك يكون للمستأنف صفة دائن عادي وصفة دائن مرتهن. فاذا تدخل في الدعوى فيكون له الحق إما بالتدخل تحفظياً أو بالتدخل هجومياً فاذا تدخل تحفظياً يكون الغرض مساعدة مدينه على كسب الدعوى ومنعه من التواطؤ مع خصمه حتى يمكن الرجوع عليه وإذا تدخل هجومياً يكون الغرض أخذ الحق لنفسه وعلى كلتا الحالتين فقبوله واجب ولا مانع قانوني يمنعه إما من الانضمام الى أحد الخصوم في طلباته أو طلب الحكم لنفسه وادعاء وكيل المستأنف عليهم الآخرين من أنه إذا اتخذ الطريق التحفظي لا يجوز له أن يتخذ الطريق الهجومي في غير محله كما أن القول من الوكيل المذكور أن علاقة مورثهم تلاشت بوفاة ثم إن الفصل في كون الدين شخصي يتعاق بشخص المورث أو أنه ملزم بصفته فيما لا محل للبحث فيه الآن لأن محل البحث فيه عند نظر الموضوع .

« وحيث أنه من ذلك يكون الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول المستأنف خصماً ثالثاً في غير محله ويتمين إلغاؤه وقبوله خصماً ثالثاً وهو شأنه في اتخاذ الطريق القانوني الذي

يوصله إلى حقوقه .

(استئناف الشيخ محمد علي محمود حضر عنه الأستاذ محمود حسين مكيك ضد الشيخ نهمان أبو زيد وأخرى وحضر عنه الأستاذ لبيب جرجس رقم ٦٩٧ سنة ٥٠ قضائية - رئاسة وعضوية سعادة عبد العظيم راشد بأشار رئيس المحكمة ومصطفى حنفي بك وسليمان السيد سليمان بك مستشارين)

١٣٠

١٣ يونيو سنة ١٩٢٣

١ - بيع . شراء الحقوق المتنازع فيها . رجال الهيئة القضائية .

بطلان . بطلان أصلي

٢ - بيع . شراء الحقوق المتنازع فيها . وكيل نيابة . بطلان

حوالة . بطلان

المبادئ القانونية

١ - ان البطلان المنصوص عليه في المادة (٢٥٧) من القانون المدني الخاص بمنع أشخاص معينين من رجال الهيئة القضائية من أن يشتروا بأنفسهم أو بواسطة غيرهم كلاً أو بعضاً من الحقوق المتنازع فيها التي تكون رؤيتها من اختصاص المحاكم التي يؤدون فيها وظائفهم يعتبر بطلاناً أصلياً يحكم به بناء على طلب أى شخص له فائدة في ذلك ويجوز للمحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها

٢ - يستلزم البطلان المنصوص عليه في المادة

٢٥٧ مدني توفر الأمور الآتية :

(أولاً) أن يكون الصادر إليه التصرف أو الصادر لمصلحته بواسطة غيره شخصاً من المنصوص عليهم في المادة ٢٥٧ مدني

(ثانياً) أن يكون التصرف صادراً بالبيع .

وتعتبر الحوالة بيعاً للحقوق (٢٤٨ مدني) .

(ثالثاً) أن يكون البيع حقاً متنازعه غير

أنه لا يشترط أن تكون الدعوى مرفوعة

فعلا أمام القضاء . بل يكفي أن يكون قابلاً للنزاع ويحتمل أن ترفع بشأنه دعوى .

(رابعاً) أن يكون الفصل في النزاع المتعلق بالبيع من اختصاص المحكمة التي يؤدي فيها الشخص الممنوع من الشراء وظيفته ويعتبر وكلاء النيابة بالمحاكم الجزئية في حكم من يؤدون وظائفهم في دائرة المحكمة الكلية كلها . إذ أن المحاكم الجزئية ليست محاكم مستقلة بذاتها بل هي محاكم متفرعة عن المحاكم الكلية الرئيسية ووكلاء النيابة والقضاة فيها معينون أصلاً في المحاكم الكلية ثم يندوبون للعمل في الجزئيات .

المحكمة

« حيث أنه بموجب عقد بيع تاريخه ٢٣ من أبريل سنة ١٩٣٠ ومسجل في التاريخ المذكور باع أحمد بك يوسف المستأنف عليه الثاني إلى الشيخ متولى محمد الشرباصى المستأنف ٦ ف ١٨ ط ٥٥ س بثمان قدره ١١٠٩ ج ٢٠٥٥ م دفع منه المشتري وقت التعاقد ٦٠٠ ج وتعهد بسداد الباقي وقدره ٥٠٩ ج ٢٠٥٥ م على خمسة أقساط سنوية كل منها بمبلغ ١٠١ ج ٨٤١ م وتستحق الدفع في ١٥ نوفمبر من كل سنة ابتداء من سنة ٩٣٠ » وحيث أن المستأنف لم يدفع من القسط الأول المستحق السداد في ١٥ نوفمبر سنة ٩٣٠ سوى مبلغ ١٠ جنيهات و ١٨٥ مايا وتأجل سداد الباقي لميعاد القسط الثاني المستحق في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ وفي أول نوفمبر سنة ١٩٣١ دفع المستأنف مبلغ ٤٥ جنيهًا و ٩٨٥ مايا ولم يدفع شيئاً بعد ذلك فيكون قد تأخر في سداد مبلغ ١٤٧ جنيهًا و ٥١٧ م ليما من قسطى سنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣١ .

« وحيث أنه بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣١

حول المستأنف عليه الثاني إلى زوج ابنته المستأنف عليه الأول المبلغ الباقي من الثمن في ذمة المستأنف وقدره ٤٥٣ جنيهًا و ٤٠ مايا واحله محله في حق الامتياز المقرر بالعقد وذلك بحسب شروط وقيود العقد المذكور وقد قبل المستأنف هذا التحويل في تاريخه .

« وحيث أنه بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣١ (أى بعد اثني عشر يوماً من تاريخ التحويل) رفع المستأنف عليه الأول هذه الدعوى ضد المستأنف وطلب الحكم فيها بالزامه بأن يدفع له جميع باقى الثمن الذى اعتبره واجب الدفع حالا بسبب تأخير المستأنف عن السداد فى المواعيد المتفق عليها كحكم الشرط المذكور فى عقد البيع مع الفوائد وحبس العين .

« وحيث أن المستأنف قد دفع دعوى المستأنف عليه الأول بعدم قبولها لبطلان التحويل الصادر اليه من المستأنف عايه الثاني بطلانا جوهريا بحكم المادة ٢٥٧ من القانون المدنى التى تحرم على المستأنف عايه الأول وهو وكيل نيابة شراء الحقوق المتنازع فيها التى تكون رؤيتها من خصائص المحكمة التى يقوم فى دائرتها بأعمال وظيفته .

« وحيث أنه بناء على هذا الدفع أدخل المستأنف عليه الأول المستأنف عليه الثاني ضامنا له فى الدعوى وطالب الحكم عليه فى حالة قبول دفع المستأنف بدفع مبلغ ٤٥٣ جنيهًا و ٤٠ مايا وفوائده بواقع المائة خمسة سنويا من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ حتى السداد مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة .

« وحيث أنه بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٣٢ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدفع المقدم من المستأنف وقبول التحويل والزامه بأن يدفع للمستأنف

عاليه الأول مبلغ ٤٥٣ جنيتها و ٤٠ مايا وفوائده بواقع خمسة في المائة سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية للسداد مع المصاريف و ٣٠ جنيه مقابل آتاعب المحاماة ورفضت ماخالف ذلك من الطلبات « وحيث ان المستأنف قد استأنف الحكم المذكور للأسباب المبينة باعلان الاستئناف وفصلها في المذكرات المقدمة منه لهذه المحكمة وطلب الحكم أمالياً بطلان التحويل ورفض الدعوى واحتياطياً الحكم بالتأخر فقط من الاقساط التي كانت مستحقة قبل رفع الدعوى مع الزام المستأنف عليهما بالمصاريف ومقابل آتاعب المحاماة عن الدرجتين « وحيث ان المادة ٢٥٧ من القانون المدني تحرم على أشخاص معينين من رجال الهيئة القضائية ان يشتروا بانفسهم ولا بواسطة غيرهم كلا أو بعضاً من الحقوق المتنازع فيها التي تكون رؤيتها من خصائص المحاكم التي يؤدون فيها وظائفهم فاذا وقع ذلك كان البيع باطلاً

« وحيث انه لشدة عناية الشارع المصري بهذا التحريم نص في الفقرة الثامنة من المادة المذكورة على ان البيع في هذه الحالة يكون باطلاً أصلاً ويحكم ببطلانه بناء على طلب أى شخص له فائدة في ذلك ويجوز للمحكمة أن تحكم بالبطلان من تلقاء نفسها وهذا النص لا يوجد له نظير في القانون المدني الفرنسي في المادة ١٥٩٧ المقابلة للمادة ٢٥٧ مدني أهلي

« وحيث انه لهذا التحريم حكمة سامية هي منع رجال الهيئة القضائية من استغلال مراكزهم ووظائفهم اضراراً بالغير ويترتب عليه تجريدهم من أهلية التعاقد فيما حرمه عليهم

« وحيث ان البطلان المنصوص عليه في المادة ٢٥٧ مدني أهلي يستلزم توفر الأُمُور الآتية : أولاً - أن يكون الصادر اليه التصرف أو الصادر

لمصاحته بواسطة غيره شخصاً من المنصوص عليهم في المادة المذكورة - ثانياً - أن يكون التصرف صادراً بالبيع - ثالثاً - أن يكون البيع حقاً متنازعا فيه - رابعاً - أن يكون الفصل في النزاع المتعلق بالبيع من اختصاص المحكمة التي يؤدي فيها الشخص المنوع من الشراء وظيفته .

« وحيث انه بالنسبة للأمر الأول فلا جدال في ان المستأنف عاليه الأول هو أحد الأشخاص المنصوص عليهم في المادة ٢٥٧ مدني باعتباره من وكلاء النيابة العمومية

« وحيث انه بالنسبة للأمر الثاني فان التحويل الصادر من المستأنف عليه الثاني الى المستأنف عليه الأول لم يخرج عن كونه بيعاً لحقوق المشغولة بها ذمة المستأنف للمستأنف عليه الثاني وهذه الحوالة خاضعة لأحكام البيع بموجب نص المادة ٣٤٨ مدني

« وحيث انه بالنسبة للأمر الثالث فانه لا يشترط ثانوياً لتوفره ان يكون الحق المبيع موضوع دعوى مرفوعة فعلاً امام القضاء بل يكفي أن يكون هذا قابلاً للنزاع ويحتمل أن ترفع بشأنه دعوى ولا خلاف بين شراح القانون الفرنسي في هذه المسألة « وحيث ان اعتبار الحق المبيع حقاً متنازعا فيه هو أمر يرجع الى تقدير قاضي الموضوع بحسب ما يستنتجه من ظروف البيع وملايساته

« وحيث انه لا جدال في ان المستأنف قد تأخر في سداد القسط الأول من الثمن وقدره ١٠١ جنيهات و ٨٤١ مايا اذ لم يدفع منه سوى ١٠ جنيهات و ١٨٠ مايا واتفق مع البائع (المستأنف عليه الثاني) على تأجيل الباقي وقدره ٩٠ جنيتها و ٦٦١ مايا الى ميعاد القسط الثاني ولم يدفع المستأنف من هذا الباقي سوى مبلغ ٤٥ جنيتها و ٩٨٥ مايا في أول نوفمبر سنة ١٩٣١ كما انه لم يدفع القسط الثاني وقدره ١٠١ جنيتها و ٨٤١ مايا

في ميعاده وهو ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣١

« وحيث انه بالرغم مما ذكر في عقد البيع من ان تأخير المستأنف في سداد أى قسط من أقساط باقى الثمن في ميعاده يترتب عليه ان تصبح جميع الاقساط الباقية مستحقة الدفع فور ابدون احتياج لتنبية رسمى فان المستأنف عليه الثانى لم يستعمل هذا الشرط عندما تأخر المستأنف في سداد كامل القسط الأول في ميعاده وعند ما تأخر أيضاً في سداد القسط الثانى في ميعاده

« وحيث انه وان كان المستأنف عليه الأول قد ذكر في إيصال مبلغ ١٠ جنيهات و ١٨٠ مايا المدفوعة من قسط ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ عبارة « مع احترام الشيخ متولى للشروط » الا ان هذه العبارة لم تكن صريحة في ذاتها للدلالة على تمسك البائع المذكور بحق استعمال شرط حلول جميع الاقساط في حالة التأخير على ان إيصال مبلغ ٤٥ جنيها و ٩٨٥ مايا المدفوعة في أول نوفمبر سنة ١٩٣١ من القسط الأول لنفسه لم يتضمن أى تحفظ

« وحيث ان سكوت المستأنف عليه الاول عن استعمال الشرط الموضوع لمصلحته كان يصح أن يفسره المستأنف بالعدول عن هذا الشرط نهائيا أو باعتباره شرطا تهديديا فحسب ويكون له والحالة هذه أن ينازع في مطالبته بدفع جميع الاقساط المتأخرة دفعة واحدة كما هو حاصل الآن في هذه الدعوى

« وحيث انه فضلا عن ذلك فإنه مما لا جدال فيه أيضا أن المقدار المبيع لم ينقل تكليفه كله الى المشتري (المستأنف) والمستأنف عليه الثانى معترف بعلمه بذلك في الايصال المعطى منه الى المستأنف بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ بقبض مبلغ ١٣٢ قرشاً قيمة المال المطلوب عن المقدار الذى لم ينقل تكليفه

« وحيث ان نقل التكليف قد أصبح من الأمور التى يعنى بها المشتري كثيراً بل ومن الأمور التى يصح أن يكون لها دلالة خاصة على عدم ملكية البائع لما باعه وقد كان من حق المستأنف أن يدخل في نزاع جدى بشأن عدم نقل تكليف جميع المقدار المبيع إلى اسمه .

« وحيث انه يتضح مما تقدم أن الحق المبيع إلى المستأنف عليه الأول كان حقاً مهدداً بنزاع جدى لا بد من طرحه بين يدي القضاء ليفصل فيه .

« وحيث ان المستأنف عليه الأول لم يستطع أن يبين للمحكمة سبباً مقبولاً لهذه الحوالة التى تمت بينه وبين حميه المستأنف عليه الثانى وذلك بالرغم مما دفع به للمستأنف في مذاكرته من صورية هذه الحوالة .

« وحيث انه فضلاً عن هذا بأن هذه الدعوى قد رفعت بعد اثني عشر يوماً لا أكثر من تاريخ الحوالة وفي هذا ما يدل على أن هذه الحوالة كان المقصود منها احلال المستأنف عليه الأول محل حميه بالمستأنف عليه الثانى ليتولى أولها مقاضاة المستأنف بشأن باقى الثمن ولعل الحكمة في ذلك كانت اعتقاد المستأنف عليه الثانى بأن الحوالة تمنع المستأنف من أن يدفع في وجه المستأنف عليه الاول بما كان له أن يدفع به في وجه المستأنف عليه الثانى .

« وحيث ان القول بأن قبول المستأنف للحوالة يجعل الحق المحول غير قابل للنزاع هو قول لا يتفق مع أحكام القانون لأن هذه الحوالة المدنية التى لم تخرج عن كونها بيعاً لا يترتب عليها قانوناً حرمان المستأنف من منازعة المستأنف عليه الاول وأن يدفع في وجهه بكل دفع كان له أن يدفعه في وجه المستأنف عليه الثانى .

« وحيث انه مما يلزم النظر في هذه القضية

باطلا بحكم المادة « ٢٥٧ » من القانون المدني الأهل (أو المادة ٣٢٤ مدني مختلط)
 « وحيث انه يجب للحكم بالبطالان الذي تدعيه الوزارة في الحالة التي نحن بصدددها توفر امرين أساسيين (الأول) أن تكون العين المبيعة متنازعا فيها و (الثاني) أن يكون الفصل في هذا النزاع من اختصاص المحكمة التي كان المرحوم ساويرس بك ميخائيل يباشر أمامها أعمال وظيفته .
 « وحيث انه بالنسبة للأمر الأول فان الوزارة لم تذكر عنه أكثر من أن المرحوم ساويرس بك ميخائيل كان محاميا عن تركة المرحوم احمد بك كمال (زوج الست عائشة صديقة) في جميع القضايا التي رفعت بشأن دين الست صديقة التي كان لها في ذمته .

« وحيث ان الدين الذي من أجله نزع ملكية الأرض التي رسا مزادها على ساويرس بك ميخائيل كان مطلوبا لشركة الدائرة السنية من المرحوم احمد بك كمال زوج الست عائشة ومورثها وقد اتخذت اجراءات نزع الملكية ضد جميع الورثة وهم منهم فلم يكن هذا الدين والحالة هذه من الديون المطلوبة للست عائشة هانم من تركة زوجها المذكور والتي كانت محل مطالبة ومقاضاة كان فيها ساويرس بك محاميا عن التركة كما تقول الوزارة .

« وحيث ان الوزارة لم تقل انه كان هناك أي نزاع بين ورثة المرحوم احمد بك كمال فيما بينهم أو بينهم وبين الدائرة السنية بشأن دينها الذي نزع من أجله الملكية كما أن الوزارة لم تقل أنه كان هناك نزاع وقت نزع الملكية بشأن ملكية الأرض للمرحوم احمد بك كمال ويكفي لاستبعاد كل فكرة بشأن مثل هذه المنازعات أنه من تاريخ حكم رسو المزاد (٥ يناير سنة ١٩١٠) الى

الآن لم يطرح امام القضاء شيء منها .
 « وحيث انه متى كان الدين المطلوب لشركة الدائرة السنية من المرحوم احمد بك كمال بعيدا عن النزاع وكانت الأرض المرعونة تأمينا لسداده بعيدة عن النزاع أيضا ولم ينزع الورثة في انقضاء الدين منها فلا يصح والحالة هذه أن يقال بأن ساويرس بك قد اشترى حقا كان محلا للنزاع
 « وحيث انه فيما يتعاق بالامر الثاني فان المادتان « ٢٥٧ » مدني أهلي و « ٣٢٤ » مدني مختلط تشترطان أن يكون النزاع الخاص بالمبيع من اختصاص المحكمة التي يؤدي أمامها المحامي أعمال وظيفته

« وحيث ان اجراءات البيع الجبري الذي ترتب عايبها رسو المزاد على ساويرس بك تمت أمام محكمة اسكندرية المختاطة ولم تقدم الوزارة ما يدل على أنه كان محاميا مشغلا أمام تلك المحكمة بل أنها لم تقل بذلك فيكون الأمر الثاني أيضا غير متوفر كسابقه .

« وحيث ان استناد الوزارة إلى حكم محكمة طنطا الابتدائية الصادر ضد ساويرس بك بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩١٧ ببطالان البيع الصادر اليه من حسن باشا توفيق من ١١٧ فدان اورثها عن أخيه المرحوم احمد بك كمال والمؤيد من محكمة استئناف مصر في ١٦ مايو سنة ١٩١٨ هو استناد في غير محله لأن البطلان المقضى به بالحكم المذكور كان لأسباب أخرى غير متوفرة في الحالة التي نحن بصدددها والمراجع لتلك الاسباب يجد أنها تتأخص في أن ساويرس بك اشترى من حسن باشا توفيق جزء من الأرض المتروكة عن مورثه المرحوم احمد بك كمال التي كانت كلها محل وفاة الدين المطلوب منها للست عائشة هانم صديقة وكان هناك نزاع قائم بين جهة وقف الست عائشة

وبين حسن باشا توفيق فيما يتعلق بحق الوقف في اقتضاء هذا الدين من التركة وكان المرحوم ساويرس بك محاميا عن حسن باشا توفيق في القضايا التي رفعت عليه من التركة عائشة هانم وكان يعلم بوجوب استيفاء دينها من تركة المرحوم احمد بك كمال قبل أن تمتد إليها يد ورثته .

« وحيث أنه متى كان الحال كما ذكر آنفاً يكون حكم رسو المزداد الصادر لمصاحبة ساويرس بك حكماً صحيحاً بعيداً عن البطالان الذي تدعيه الوزارة وترتب عليه جميع الآثار القانونية وأهمها انتقال الملكية وحق التصرف في الأرض للغير » وحيث أن الوزارة تقول غير ذلك أن حكم رسو المزداد الصادر لمصاحبتها في مارس سنة ١٩٢٠ صدر في مواجهة ساويرس بك ميخائيل فيكون حجة عليه وتكون ملكيتها بمقتضاه مفضلة على ملكيته بمقتضى الحكم الصادر لمصاحبته من المحكمة المختاطة في سنة ١٩١٠

« وحيث أن هذا القول لا أساس له في الواقع لانه بمراجعة قضية البيع رقم ١٠٣٥ سنة ١٩٠٩ محكمة طنطا الصادر فيها حكم البيع لمصاحبة الوزارة تبين أن ساويرس بك لم يكن خصماً فيها ولم تتخذ اجراءات نزاع الملكية في مواجهته وكل ما في الأمر أن ساويرس بك حضر بجلسة أول مارس سنة ١٩٢٠ وطالب إيقاف البيع لأنه رفع دعوى استحقاق عن ٢٧ فدناً اشتراها بحكم رسو مزاد من المحكمة المختاطة وهي غير الستين فدناً التي اشتراها بحكم ٥ يناير سنة ١٩١٠ موضوع البحث في هذه القضية وقد تبين لقاضي البيع أن السبعة والعشرين فدناً المذكورة خارجة عن الأرض الجاري بيعها فامر باستمرار البيع .

« وحيث أنه يتضح من كل ما تقدم أن الوزارة لا تملك الأرض المتنازع بشأنها في هذه الدعوى

بل أنها مملوكة للمستأنف ويتعين والحالة هذه الحكم برفض دعوى الوزارة بصفقتها ولا ترى المحكمة محلاً للدخول في بحث مسألة تملك المستأنف للأرض بالتقادم الطويل المدة لأن المقام لا يحتاج إليه بعد اعتبار حكم رسو المزداد الصادر لساويرس بك حكماً صحيحاً مملوكاً إياه الأرض المباعة إلى المستأنف .

(استئناف السيد مصطفى الأصلي وحضر عنه الاستاذ يعقوب سر كيس ضد وزارة الاوقاف وحضر عنها الاستاذ احمد حلي رقم ٨٨٥ سنة ٤٥ قضائية — بالهيئة السابقة)

١٣٢

٢٨ يونيه سنة ١٩٢٣

اعتراف . شروط . استئناف

المبدأ القانوني

محل القول بحصول اعتراف أن يكون النزاع الواقع عنه الاعتراف محل نظر وبحث وقت صدور الاعتراف كما أن الاعتراف الذي يعتبر حجة على صاحبه يجب أن ينصب على واقعة لا على مسألة قانونية

المحكم

« حيث أن حسن بك ربيع دفع بعدم قبول الاستئناف المرفوع من محمد بك صالح ومن معه لأنه قدم بعد الميعاد ولأن هؤلاء المستأنفين قبلوا الحكم الابتدائي .

« وحيث أن المادة ٣٥٧ « مرافعات تجيز للمستأنف عليه أن يطلب استئناف الحكم فرعياً مادامت المرافعة قائمة في محكمة الاستئناف ولو سبق له قبول الحكم .

« وحيث أن استئناف محمد بك صالح ومن معه استئناف فرعي لأنه جاء بعد استئناف الحكم

المحكمة

« حيث ان المستأنف عليه قدم دفعين أمام محكمة أول درجة ولم يفصل فيهما اكتفاء برفض الدعوى بحجة أن البحث في الدفع أصبح عديم الفائدة وقد تمسك بهما في الاستئناف وتري هذه المحكمة انه يتعين بحثهما قبل بحث الموضوع .

« وحيث ان الدفع الأول يتاخص في الادعاء بأن لارابطة قانونية بين الشيخ منتصر عوض جمعه وبين سويحي أفندي خليل بعد أن قبات معارضة الأول في تحديد قيمة ما يضمنه العقار الذي كان تحت حيازة الأول من قيمة الدين المحكوم به مع مالحقاته الثاني وقد كان للأول الخيار بعد ذلك في أن يتخلى عن العقار الذي اشتراه أو أن يدفع ما عليه ويخليه من اجراءات نزاع الملكية وقد اختار دفع المبلغ الذي تخصص على العقار المنزوع ملكيته وتنازل سويحي أفندي عن اجراءات نزاع الملكية وبذلك انقطعت العلاقة القانونية بينهما وترقب على ذلك نتيجة هي أن الدعوى تكون غير مقبولة .

« وحيث انه طبقاً لحكم المادة ١٦١ من قانون المدني يكون للشيخ منتصر عوض جمعه الرجوع على المدين بقدر مادفمه ولا يثبت هذا الحق الا اذا كان الدين قائماً فاذا أثبت في الموضوع أن الدين غير قائم يكون له الحق في أن يسترد من سويحي أفندي خليل مادفمه بغير استحقاق restitution de l'indu لذلك يكون القول في هذه الحالة بانعدام الرابطة القانونية التي تجعل الدعوى مقبولة على غير أساس ويتعين رفض هذا الدفع .

« وحيث ان الدفع الثاني يتلخص في الادعاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها على

أصليا من حسن بك ربيع وعلى ذلك فلا محل للتمسك بالمدة الدادية ولا بسابقة قبول الحكم مادامت المرافعة قائمة أمام الاستئناف وقد رفع هذا الاستئناف والمرافعة قائمة أما مازعمه رافع الدفع من ان المستأنفين المذكورين اعترفوا بأن استئنافهم أصلي لأنهم طلبوا في جاسة الاستئناف الأصلي وهي ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٢ التأجيل لوجود استئناف أصلي « مشيرين الى استئنافهم فزعم لا أساس له لأن هذا القول ليس اعترافا بالمعنى القانوني اذ ان الاعتراف لا يكون الا اذا كان النزاع الواقع فيه الاعتراف محل نظر وفي هذه الحالة لم يكن وصف الاستئناف مطروحاً في الجلسة المذكورة . ولأن الاعتراف الذي يعتبر حجة على صاحبه يجب أن ينصب على واقعة لا على مسألة قانونية . وعليه يتعين رفض هذا الدفع وقبول استئناف محمد بك صالح ومن معه شكلاً » وحيث انه بالنسبة للموضوع في الاستئنافين فان الحكم الابتدائي أصاب فيما قضى به للأسباب التي بنى عليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة فيتعين تأييده . (استئناف حسن بك ربيع وحضر عنه الاستاذ يوسف أحمد الجندى ضد يونس صالح باشا وآخرين وحضر عنهم الاستاذان عبد الرحمن الرافعي بك والسيد حامد فهمي رقم ٤٩٨ و ٢٦ سنة ٤٩ و ٥٠ قضائية - رئاسة وعضوية حضرات محمد غالب بك و خليل غزالات بك والاستاذ مصطفى الشوريجي مستشارين)

١٣٣

٢٩ يونيو سنة ١٩٣٣

قوة الشيء المحكوم فيه . دعوى استرداد ما أخذ بغير حق .

جوازها إذا لم يكن السند محل بحث .

المبدأ القانوني

من المقرر أن استرداد ما أخذ بدون حق لا يمنع سبق صدور حكم في خصومة لم يعرض فيها على المحكمة حصول تسديد مبالغ وتقديم مستندات مثبتة للسداد

أساس انه حكم نهائياً بين الخصوم بأن المنزل
مشتري الشيخ منتصر عوض جمعه يضمن من
دين سويحي أفندي خليل ما مقداره ١٨٤١ جنيهاً
والدعوى المرفوعة من الشيخ منتصر عوض جمعه
المذكور بطلب خصم مبلغ ١٢١١ جنيهاً و ٢٧٦
مايما من المبلغ السابق فيه مساس بقوة الشيء
المحكوم فيه بين الخصوم بأن هذه القيمة ١٨٤١
جنيهاً ونتيجته انقاصها إلى مبلغ ٦٣٠ جنيهاً .
« وحيث ان الدعوى المرفوعة من الشيخ
منتصر عوض جمعه أساسها القانوني حق شخصي
له طبقاً للمادة ١٤٥ من القانون المدني . ومن
المقرر أن استرداد ما أخذ بدون حق لا يمنعه
سبق صدور حكم في خصومة لم تعرض فيها وقتئذ
على المحكمة تسديدات يمكن تقديم سندات على
صحتها وعاليه يكون هذا الدفع على غير أساس
في القانون ويتعين رفضه .

« وحيث انه عن الموضوع فانه متفق بين
الخصوم وثابت من أوراق الدعوى أن دين سويحي
أفندي خليل الصادر به الحكم النهائي مقداره مع
المصاريف ٢٣٦١ جنيهاً ومع حساب فوائده
باعتبار المائة تسعة من ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢١
لغاية ١٦ يناير سنة ١٩٢٦ يكون مجموعه ٣٠٣٧
جنيهاً ومع خصم مبلغ ٨١٢ جنيهاً في ١٦ يناير
سنة ١٩٢٦ وإضافة فوائده المدة التالية لغاية
تاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٢٨ وخصم مبلغ التوزيع
الذي قيمته ٥٨١ جنيهاً في هذا التاريخ ثم ضم
فوائده المدة التالية وخصم مبلغ التوزيع الذي
حصل في ١١ فبراير سنة ١٩٣٠ ومقداره ٣٩٩
جنيهاً وإضافة فوائده باقي المبلغ في المدة التالية
يتبين لهذه المحكمة أن سويحي أفندي خليل
حتى مع خصم كل المبالغ التي طلب المستأنف
خصمها يكون دينه لم يحصل الوفاء به ويكون

ما ذكرته محكمة أول درجة من أن ما حصله الدائن
لم يف للآن بسداد المبلغ المقضى له به نهائياً مع
مصاريفه وفوائده صحيحاً ويكون الحكم المستأنف
القاضي برفض الدعوى في محله ويتعين تأييده
والزام المستأنف بالمصاريف والالتعاب .

(استئناف الملم منتصر عوض جمعه وحضر عنه الاستاذ
أميل بولادند سويحي أفندي خليل وحضر عنه الاستاذ محمد حسن
رقم ٨٦ سنة ٥٠ ق - رئاسة وعضوية حضرات كامل إبراهيم بك
وكيل المحكمة ومحمود سامي بك ومحمد توفيق حتى بك مستشارين)

١٣٤

٢٢ يولييه سنة ١٩٣٣

- ١ - دعوى نزاع ملكية . رفعها قبل خمسة عشر يوماً المنصوص
عليها بالمادة ٥٠٠ مرافعات . جواز قبولها .
- ٢ - استئناف . حكم نزاع الملكية . متى يجوز . عند الفصل
في دفع أو طلبات أخرى .

المبادئ القانونية

١ - إذا رفعت دعوى نزاع الملكية قبل خمسة
عشرة يوماً المنصوص عليها في المادة ٥٥٠
مرافعات فلا تكون غير مقبولة إذ أن الذي يفهم
من نص هذه المادة أن خمسة عشر يوماً المحددة
بها أعطيت مهلة لدفع الدين ولم يرتب القانون
على ذلك أي أثر

٢ - من المقرر قانوناً أن الأسباب تعتبر
مكملة للنطوق إذا كانت مرتبطة به ارتباطاً
كلياً لا يقبل التجزئة كما أنه من المقرر أن القاضي
المرفوع أمامه دعوى نزاع الملكية له أن ينظر
من تلقاء نفسه فيما إذا كانت رفعت في الميعاد
وفي صحة ورقة التكليف بالحضور وفي استيفاء
الشهادات وفي صحة العقار والمقدار الواجب
بيعه منه كما أن للدعي عليه أن يدفع دعوى نزاع
الملكية بالدفع التي يراها فإذا اقتصر الحكم

على اثبات حصول الاجراءات في مواعيدها فلا يعتبر أنه فصل في خصومة وانما هو مجرد تقرير بأن الاجراءات والمواعيد والشروط التي يتطلبها القانون قد روعيت فلا يجوز في هذا الحكم المعارضة ولا الاستئناف أما إذا دفع المدعى عليه أمام المحكمة بدفوع وردت المحكمة عليها كلها أو بعضها صراحة أو ضمناً فحكمها يجوز استئنافه طبقاً لأحكام المادة ٥٥٩ مرافعات .

المحكمة

« حيث ان المستأنف دفع بعدم قبول الاستئناف شكلاً لأن الحكم المستأنف غير جائز استئنافه طبقاً للمادة ٥٥٩ من قانون المرافعات .

« وحيث ان المحامي عن المستأنف رد على هذا الدفع بأن المادة ٥٥٩ لم تنص على منع المعارضة والاستئناف الا في الحكم الصادر بنزع الملكية ويبيع العقار فاذا تقدم أى طلب أو دفع آخر وفصات فيه المحكمة فيكون الحكم صادراً في مواد عادية ويكون حق الاستئناف فيه غير مقيد ويقع فيه نصوص القانون المعتادة وارتكن في ذلك على الحكم الصادر من الدوائر المجتمعة بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٤ .

« وحيث انه تبين من الاطلاع على الأوراق أن المدينين (وهم الستة الآخرون من المستأنف عليهم) أعانوا بتنبيه نزع الملكية في ٢٧ مايو سنة ١٩٣١ وأعان المستأنف بصفته حائزاً للعقار بتاريخ ٢٧ يونيو سنة ١٩٣١ فرفع المستأنف معارضة في هذا التنبيه وبني معارضته على أمرين الأول بالنسبة لمقدار الدين والثاني بأن المستأنف عليه لم يعلنه ولا المدينين بسند الدين الأصلي الواجب التنفيذ به وقد حكم في هذه المعارضة

ابتدائياً بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٣٢ من محكمة المنصورة برفض المعارضة وتأيد هذا الحكم من محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٧ ابريل سنة ١٩٣٢ وفي أول فبراير سنة ١٩٣٢ رفعت دعوى نزع الملكية أمام محكمة أول درجة من المستأنف عليه الأول ضد المستأنف والستة الآخرين من المستأنف عليهم وأخرى طالب فيها نزع ملكية المدينين من ٨ فدن و ٥ ط و ١٢ س في مواجهة المستأنف لأنه حائز للعقار ثم عدل طلباته في جاسة ٢ أغسطس سنة ١٩٣٢ وطلب الحكم بنزع ملكية المستأنف في مواجهة باقى المستأنف عليهم فدفع المستأنف أمام المحكمة وفي المذكرة المقدمة منه بالدفع الآتية . أولاً - ان المستأنف عليه لم يكن بيده سند واجب التنفيذ وأنه لم يعلن هذا السند للمدينين كما تنص بذلك المادة ٥٢٧ من قانون المرافعات ثانياً - ان المستأنف عليه الأول لم يقدم الشهادات الخاصة بالرهونات المسجلة على العقار المقصود بيعه ضد جميع المدعى عليهم . ثالثاً دعوى نزع الملكية رفعت قبل أوانها أى قبل الخمسة عشر يوماً بعد صدور الحكم الصادر في المعارضة نهائياً طبقاً لنص المادة (٥٥٠) من قانون المرافعات . رابعاً - أن المحاكم الاهاية غير مختصة بنظر هذه الدعوى لأن العين المراد نزع ملكيتها رهونة لأجنبي وهو المسير عاداه . خامساً - انه يوجد ناظر آخر للوقوف خلاف المستأنف لم يمان في الدعوى بصفته حائزاً للعقار فرفضت محكمة أول درجة بقبول صحيفة الدعوى ونزع ملكية المستأنف من الاعيان السالفة الذكر وجاء في أسباب حكمها فيما يختص بالدفع الاول وهو الخصاص بعدم تقديم المستأنف عليه الأول لأصل عقد الرهن أن المستأنف سبق أن أبدى هذا الطاب في المعارضة التي رفعت منه عن تنبيه نزع الملكية ورفض فلا داعى للرد

عليه . وفيما يختص بالدفع الثاني وهو عدم تقديم المستأنف عليه الاول شهادات عن جميع المدعى عليهم فان المحكمة لم ترد عليه وفيما يختص بالدفع الرابع وهو وجود صالح اجنبي أن الشهادات المقدمة ليس فيها صالح لاجنبي وفيما يختص بالدفع الثالث وهو رفع دعوى نزاع الملكية قبل أوانها أن الذي ينهم من نص المادة ٥٥٠ مرافعات أن الخمسة عشر يوماً المحددة بها أعطيت مهلة للمدين لدفع الدين ولم يرتب القانون على ذلك أي أثر . فيما يختص بالدفع الخامس وهو عدم اعلان شريك المستأنف في النظر فانه لا يرتب عليه بطلان الاجراءات لانه قد رفع المعارضة في التبني بمهنته الشخصية فوجهت الدعوى ضده بهذه الصفة فوجب البحث أولاً فيما إذا كان تعرض محكمة أول درجة في أسباب حكمها لهذه الدفوع دون أن يأتي ذكر لها في المنطوق يعتبر فصلاً فيها يجوز استئناف الحكم أم لا .

« وحيث انه من المقرر قانوناً أن الأسباب التي تعتبر مكملة للمنطوق اذا كانت مرتبطة به ارتباطاً كلياً لا يقبل التجزئة ولا يمكن فصلها عنه كما أنه من المقرر قانوناً أن القاضي المرفوع أمامه دعوى نزاع الملكية له أن ينظر من تلقاء نفسه فيما إذا كانت دعوى نزاع الملكية رفعت في الميعاد المنصوص عنه في القانون أم لا وفي صحة ورقة التكليف بالحضور طبقاً لنص المادة ٥٥٣ من قانون المرافعات وفي استيفاء الشهادات العقارية وفي صحة المقار والمقدار الواجب بيعه منه كما أن المدعى عليه أن يدفع دعوى نزاع الملكية بالدفوع التي يراها إذا ما حكم القاضي من تلقاء نفسه بنزع الملكية أو بإيقاف الدعوى حتى يستوفي المدعى الاجراءات القانونية أو رفض الدعوى واقتصر في الحكم على اثبات حصول الاجراءات في مواعيدها لا يعتبر أنه فصل في خصومة قائمة بين الدائن والمدين وإنما هو

مجرد تقرير بأن الاجراءات والمواعيد والشروط التي يتطلبها القانون قد روعيت ومثل هذا الحكم لا يجوز فيه المعارضة ولا الاستئناف ويكون التفسير الصحيح للمادة (٥٥٩) من قانون المرافعات والحكم المقصود منها هو الحكم الذي يأمر بنزع الملكية وبيع العقار ولم يتعرض للفصل في أي حق من حقوق طرفي الخصوم ولكن اذا تقدم من المدعى عليه طلب من الطلبات السالفة الذكر وفصلت فيه المحكمة فيكون الحكم قابلاً للطعن فيه بالطرق العادية .

« وحيث ان المستأنف دفع أمام محكمة أول درجة بالدفوع السالفة الذكر وقد ردت محكمة أول درجة على بعضها تفصيلاً وأهملت التكلم عن البعض الآخر كما سبق بيانه وهذا الرد يقطع بأنها تريد رفض هذه الدفوع وليس أدل على ذلك مما جاء في آخر الحكم من ان دعوى نزاع الملكية هي دعوى اجراءات والشهادات مستوفاة والمواعيد صحيحة طبقاً للقانون فيتعين الحكم للمدعى بطلاناته فهذه الحجة هي المكملة للحكم ولولاها لما استطاعت المحكمة أن تحكم بقبول صحيفة الدعوى وبنزع الملكية وهي رد اجمالي جامع للردود التي ذكرتها الأسباب الأخرى .

« وحيث انه من ذلك ترى المحكمة ان الحكم المستأنف لم يقتصر على مجرد اجراء شكلي بل فصل في طلبات ودفوع طرحت أمام المحكمة فيجوز استئنافه طبقاً للقواعد العامة وبذلك يكون الدفع الفرعي في غير محله ويتعين رفضه وقبول الاستئناف .

(استئناف يوسف حسين تطلب وحضره الاستاذ حنا يوسف منصور بك ضد عبد القوي سليم على نوار وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ فيخايل فرج رقم ٢٨٣ . سنة ٥٠ قضاية - رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة محمود المرجوشي بك ومصطفى خنفي بك سليمان السيد سليمان بك مستشارين)

١٣٥

٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣

١ - تضمنات . استحقاقها . وجوب عمل تكليف رسمي بذلك .٢ - تضمنات . تكليف رسمي . محررات عرفية . لا تغنيعن التكليف الرسمي . وجوب حصول التكليف
على يد محضر .٣ - تضمنات . تكليف رسمي . جواز الاتفاق على الاعفاء منه٤ - تضمنات . تكليف . وجوب أن يكون التنفيذ ممكناً .٥ - تضمنات . ضرر . وجوب أن يكون الضرر مباشراً .

المبادئ القانونية

١ - نصت المادة ١٢٠ من القانون المدني

صراحة على أن التضمنات المشار إليها في المادة١١٩ مدني ومن ضمنها التضمنات المترتبة علىتأخير الوفاء لا تستحق إلا بعد تكليف المتعهدبالوفاء . تكليفاً رسمياً فدل هذا على أن الشارع يشترطرسمية التكليف وقد تأكد غرض الشارع هذا بما

ورد في المواد ٩٨ و ٢٧٨ و ٣٣٠ و ١٧٠ مدني حيث

اشترط فيها رسمية التكليف وفي كل مادة تنص علىتضمنات . بل لقد ذهب إلى أكثر من ذلك في مادةالقوائد وهي نوع من التعويضات فاشترط لسريانهارفع الدعوى كما تأكد بعدم نقله للمادة ١١٣٩ من

قانون نابليون ، فانه مع استعارته للفظ demeure

للتعبير عن التكليف الرسمي لم يستعمل منه نص

تلك المادة التي عرفت mise en demeure

بأنه هو الانذار الرسمي أو ما يعادله sommation

ou acte equivalent فدل هذا على أنه لا

يرغب في توسيع معنى التكليف . على أن الاجماع

يكاد يكون منعقداً في فرنسا - على أن مراد المادة

١١٣٩ مدني بلفظة ما يعادله الإشارة إلى التنبيهالذي يسبق التنفيذ أو إلى رفع الدعوى نفسهوكلاهما يتضمن التكليف الرسميوما دام التكليف الرسمي جعل شرطاً
للالتزام فمن مخالفة قواعد التفسير الأولية
القول بالاستغناء عنه بالمحررات العادية لان
في هذا التفسير توسعاً لمصلحة صاحب الالتزام
وهو ما تأباه هذه القواعد .٢ - التكليف لا يكون رسمياً إلا إذا حصل
بالطريق المبين في قانون المرافعات الذي تنص
المادة الاولى منه على أن كل إعلان أو إخبار
يقع من بعض الأخصام لبعضهم يكون على يد
محضر . فالمحررات العادية سواء كانت بطريق
البريد أو البرق لا تعتبر تكليفاً رسمياً ولا يغني
عن صفة الرسمية وضولها إلى المتعهد٣ - على أنه مادام شرط التكليف الرسمي غير
متعلق بالنظام العام فيصح للخصوم الاتفاق
صراحة أو ضمناً على الاعفاء منه٤ - إن التكليف الرسمي لا يحل له إذا
استحال الوفاء لأن اشتراطه يكون إجراء عبثاً .
ولكن التأخير في التنفيذ لا يغني عن عمل التكليف
مادام التنفيذ ممكناً٥ - لا يستحق التعويض بحكم المادة ١٢١
مدني إلا إذا كان الضرر مباشراً ولا يكون
الضرر مباشراً إذا توسط سبب آخر بينه وبين
الفعل المنسوب إلى المتعهد .

الممكنة

« حيث أن وقائع هذه الدعوى تتأخص في
(١) أنه بموجب الخطاب المحرر من المستأنف إلى
بلدية الاسكندرية بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٢٤
وخطاب البلدية إليه في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٤
وقائمة الشروط الموقع عليها من المستأنف بتاريخ

١٦ يناير سنة ٩٢٥ تعهد المستأنف الى البلدية بأن يورد لها عشرة آلاف متر مكعب من زلط أبي زعبل لاستعمالها في رصف بعض الشوارع في الاسكندرية بواقع المتر ٩٥٠ تسعمائة وخمسين ملياً وبأن يكون التوريد في المواعيد المبينة في البند الرابع من قائمة الشروط المذكورة بحيث اذا تأخر عن التوريد في هذه المواعيد يعامل حسب البند السادس من نفس القائمة - ومن المتفق عليه بين الطرفين أن المستأنف دفع التأمين اللازم كما انه ورد جميع مقادير الزلط الواقع عليها التعهد الا أنه تأخر في التوريد بضعة أشهر «ب» وانه من جهة أخرى بموجب خطاب المستأنف الى البلدية المحرر في ٧ إبريل سنة ٩٢٥ وخطاب البلدية اليه في ١٤ إبريل سنة ٩٢٥ ودفع الشروط الموقع عليه منه في ١٠ يولييه سنة ٩٢٥ تعهد أيضاً الى البلدية بتوريد عشرة آلاف متر طولي من أفاريز التروتوار بسعر المتر ٢٦٨ ملياً في مواعيد وضحت في البند السابع من الدفتر المذكور بحيث اذا تأخر عن هذه المواعيد يقع تحت أحكام البند الثامن من هذا الدفتر - ومن المتفق عليه أيضاً ان هذا المتعهد دفع تأميناً آخر عن هذه الصفقة وانه لما تأخر في التسليم اضطرت البلدية الى فسخ هذا التعاقد بعد التنبيه عليه بخطاب موصى عليه وأخطرته بالفسخ - الا انها استلمت منه ثلاثة آلاف واربعمئة متر من هذا الحجر باعتبارها صفقة قائمة بذاتها أما باقي مطلوبها من الحجر فقد اشترته من آخر بواقع المتر ٢٨٠ ملياً بدلاً من ٢٦٨ ملياً

« وحيث ان المستأنف رفع هذه الدعوى على البلدية طالباً أصلاً الزامها بمبلغ ٢٦٠١ جنيهاً و ٢٠٠ ملليم ألفين وستائة وواحد جنيهاً مصرياً ومائتي ملليم والفوائد بواقع المائة تسعة ابتداء

من ١٨ يولييه سنة ١٩٢٧ (تاريخ اصدار رسي أرسله الى البلدية مطالباً بهذا المبلغ) ولما جاءت البلدية أثناء سير الدعوى أمام محكمة أول درجة ودفعت له مبلغ ١١٩٦ جنيهاً خصم هذا المبلغ من طلباته وعدلها نهائياً الى ١٤٠٥ جنيهاً و ١٧٣ ملياً مع الفوائد عن هذا المبلغ وعن المبلغ الذي دفعته البلدية أثناء سير الدعوى - ومحكمة أول درجة بعد أن أصدرت حكماً تمهيدياً بالأحالة على التحقيق لاثبات الضرر وبعد سماع الشهود قضت بتاريخ ١٧ مارس سنة ٩٣١ برفض الدعوى . فاستأنف المتعهد الحكم طالباً الغاءه والحكم له بمبلغ ١٤٠٥ جنيهاً و ١٧٣ ملياً والفوائد ادخال

« وحيث ان الخلف الذي كان قائماً بين الطرفين أمام محكمة أول درجة على مقدار المبلغ الذي للمستأنف بصرف النظر عن التعويض قد زال أمام محكمة الاستئناف فقد كان المستأنف يقول ان المبلغ الباقي له بعد ما دفعته اليه البلدية أثناء سير الدعوى هو ١٤٠٥ جنيهاً و ١٧٣ ملياً وهو ما عدل اليه طلباته ختامياً أمام محكمة أول درجة وما يطلبه الآن في الاستئناف . وكانت البلدية تذهب الى انه مبلغ ١٢٥٧ جنيهاً و ٨٤٧ ملياً وأخذ الحكم المستأنف بقول البلدية فلما استأنف المستأنف بين في عريضة استئنافه بالتفصيل ان المبلغ الباقي له هو ما يقول وعاد وكرر في المذكرة ان الباقي له هو نفس المبلغ وقال ان البلدية بحجز ألف جنيهاً منه على ذمة التأخير الذي وقع في تنفيذ الصفقة الأولى وبمحجر ٤٠٥ جنيهاً وكسوراً الباقية على ذمة تعويض فسخ الصفقة الثانية وأعلنت هذه المذكرة الى البلدية فردت عليها بمذكرة اعترفت في رأسها صراحة باتفاقها مع المستأنف على الوقائع وقد ردت ان الخلاف بينها وبينه انما هو محصور في المسائل القانونية وتبسطت المذكرة في الكلام

على النقط القانونية دون أن تشير بأي اعتراض على مايقوله المستأنف من ان المبلغ الباقي له هو ١٤٠٥ جنيه او كسور وبذلك تكون البلدية مسلفة بان المبلغ الباقي للمستأنف بقطع النظر عن التعويض هو ١٤٠٥ جنيه و ١٧٣ مليما وليس ١٢٥٧ جنيه و ٨٤٧ مليما كما كانت تقول أمام محكمة أول درجة « وحيث ان البلدية مع تسليمها هذا المبلغ الباقي للمستأنف تذهب الى أنها محقة في الاستيلاء عليه بصفة تعويض نظير التأخير في توريد زلط الصفقة الأولى عدة أشهر ونظير فسخ عقد الصفقة الثانية .

« وحيث ان الذي يؤخذ حتما من دفاع البلدية هذا أنها تطلب المقاصة بين المبلغ المستحق للمستأنف وبين التعويض الذي تطلبه مع أن الدينين كما هو ظاهر مختلفان في القوة وكان على البلدية أن ترفع بالتعويض دعوى فرعية أو أصلية ولكن المستأنف في مرافعته بالدرجتين قبل الدخول في مناقشة حق البلدية في التعويض - وبذلك يعتبر متنازلا عن التمسك بشروط المقاصة التي هي في مصلحته وهذا جائز قانونا (راجع شرح بودري وبارد الجزء الثالث تعهدات من بند ١٨٨٤ الى بند ١٨٨٧) وعلى ذلك يكون لهذه المحكمة حق بحث توفر شرائط التعويض وتقديره وان لم ترفع به دعوى « وحيث ان المحكمة ترى بحث كل تعاقد على حده

عن التماقر الاول

« حيث ان البلدية تريد خصم مبلغ ألف جنيه مما للمستأنف بطرفها تعويضا عن الضرر الذي تزعم أنه لحقها بسبب التأخير بضعة أشهر في توريد الزلط

« وحيث انه من ضمن مادقم به المستأنف

طلب التعويض المذكور (أولا) عدم توفر التكليف الرسمي بالوفاء (ثانيا) عدم وقوع ضرر على البلدية من التأخير وقد اعتمد على نص القانون وعلى حكم الدوائر المجتمعة الصادر بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٦

« وحيث انه بالنسبة للتكليف الرسمي فان البلدية تتمسك (١) بمحرراتها غير الرسمية المرسلة إلى المستأنف بتاريخ ٣ يناير و ١٢ فبراير و ٢٢ إبريل و ١٦ يونيو و ٢ يولي سنة ١٩٢٥ و ٢٧ فبراير و ١٦ يونيو سنة ١٩٢٦ وتقول إن هذه المحررات تقوم مقام التكليف الرسمي خصوصا وبعضها مؤمن عليه وأن وصول هذه المحررات فعلا إلى المستأنف يسقط احتجاجه بعدم توفر التكليف الرسمي اذ الغرض منه في نظرها التأكد من وصولها إلى يده (٢) وأن المادة السادسة من قائمة الشروط تعني البلدية من اجراء التكليف الرسمي (٣) وأن التكليف الرسمي لا محل له مع استحالة الوفاء

أولا - عن التكليف الرسمي

« وحيث ان المادة « ١٢٠ » مدني تنص صراحة على انه «لا تستحق التضمينات (والتضمينات المشار اليها هي المذكورة في المادة ١١٩ والتي من ضمنها التضمينات على تأخير الوفاء) الا بعد تكليف المتعهد بالوفاء تكليفا رسميا» فغرض الشارع واضح تماما في اشتراط رسمية التكليف. وقد تأكد غرضه هذا كما لاحظت بحق الدوائر المجتمعة في اشتراط هذه الرسمية صراحة كلما نص في مادة على تضمينات (راجع على سبيل المثل المواد ٩٨ و ٢٧٨ و ٣٣٠ و ٤١٧ مدني) بل انه ذهب الى أكثر من ذلك في مادة الفوائد وهي نوع من التعويضات فاشتراط لسريانها رفع الدعوى « وحيث ان غرض الشارع هذا تأكد أيضا

بطريق آخر وذلك بأنه مع استعارته من قانون نابليون لفظ *demeure* للتعبير عن «التكليف الرسمي» في نسختنا الفرنسية لم يستعزم منه نص المادة «١١٣٩» التي عرفت *Mise en demeure* بأنه الانذار الرسمي أو ما يعادله *Sommaton ou acte equivalent* ولا يفسر استغناء الشارع المصري عن استعارة هذه المادة إلا بأنه لا يرغب في توسيع معنى التكليف الذي اشترط أو جعل مراده به محلاً للتأويل والتفسير كما هو الحال في فرنسا لسبب لفظ «ما يعادله» الواردة في المادة ١١٣٩ على أن الإجماع يكاد يكون منعقداً في فرنسا على أن مراد المادة ١١٣٩ بلفظة ما يعادله الإشارة إلى التنبيه الذي يسبق التنفيذ أو إلى رفع الدعوى نفسه وكلاهما متضمن التكليف الرسمي

«وحيث إن الشارع توخى من اشتراط التكليف الرسمي في هذه المادة غرضاً معقولاً هو تنبيه المتعهد بطريقة قاطعة إلى عدم تساهل صاحب التعهد في المواعيد المضروبة للتنفيذ وإلى الضرر الذي يلحق به من التأخير واندازه كذلك بطريقة فعالة قوية إلى ما يتعرض له من المسؤولية إذا هو تأخر في تنفيذ تعهده فرأى أن المحاطبات العادية لا تحقق هذه الطريقة وإنما يحققها التكليف الرسمي دون سواه

«وحيث أنه مادام أن التكليف الرسمي جعل شرطاً للالتزام فمن مخالفة قواعد التفسير الأولية القول بالاستغناء عنه بالمحررات العادية لأن في هذا التفسير توسعاً لمصلحة صاحب الالتزام وهو ما تأباه هذه القواعد

«وحيث أن التكليف لا يكون رسمياً إلا إذا حصل بالطريق المبين في قانون المرافعات الذي تنص المادة الأولى منه على أن كل إعلان أو أخبار يقع من بعض الأخصام لبعضهم يكون على يد محضرين

«وحيث أن المحررات آتية الذكر سواء كانت بطريق البريد أو بطريق البرق وسواء كانت مؤمناً عليها أو غير مؤمن عليها فهي ليست على يد قلم المحضرين ومن ثم فهي ليست تكليفاً رسمياً ولا يغنى عن صفة الرسمية وصولها إلى المتعهد كما تذهب البلدية لصراحة النص في القانون على الرسمية — ولأن غرض الشارع لم يكن التأكد من وصولها إلى المتعهد إنما الغرض هو ما تقدم بيانه.

«وحيث أن البلدية تذهب إلى أن المادة السادسة من قائمة الشروط طعنتها من التكليف الرسمي ولو صح ذلك لما كان دفاعها صحيحاً إذ أن شرط التكليف الرسمي لم يرد في القانون حرصاً على النظام العام — ومن ثم فيصح للأخصوم الاتفاق صراحة أو ضمناً على الاعفاء منه — ولكن بمراجعة المادة المذكورة تجددها تعنى من التكليف الرسمي في حالة فسخ العقد — أما في حالة التأخير وهي الحالة التي نحن بصدددها فأنها مع سردها لنتائج التأخير لم تنص على هذا الاعفاء وبذلك فإن هذه المادة تنقلب ضد البلدية في هذا الصدد لأن النص في حالة وعدم النص في حالة أخرى يدل على التخصيص

«وحيث أن البلدية تقول أن التكليف الرسمي لا محل له مع استحالة الوفاء وهذا حق لأن التكليف يكون إذن إجراء عبثاً وأحكام الشارع يجب أن تقتضيه عن العبث — ولكن هذه الحالة لا محل لتطبيقها هنا لأن التنفيذ لم يصر مستحيلاً بالتأخير بدليل أن التنفيذ تم بالفعل. فالبلدية مسلمة بأن المستأنف ورد إليها جميع العشرة آلاف متر مكعب وكل ما انتظم منه أنه وردها متأخراً

«وحيث أنه من كل ما تقدم تكون البلدية غير محقة في خصم الألف جنيه من مطلوب المستأنف وذلك لعدم توفر التكليف الرسمي بالوفاء.

ثانياً - عمر الضرر

« وحيث ان المادة « ١٢١ » مدني صريحة في اشتراط الضرر المباشر لاستحقاق التعويض ولا يكون الضرر مباشراً إذا توسط سبب آخر بينه وبين الفعل المنسوب إلى المتعمد وهو هنا التأخير.

« وحيث ان كل ما قدمته البلدية لاثبات هذا الضرر « المكلفة هي باثباته لأنها ادعيه » شهادة اثنين من موظفيها أمام محكمة أول درجة إذ شهدا بأن الضرر الذي ترتب على تأخير التوريد هو اتساع الحفر في الطريق الذي كان ممهدا انتظارا للرصف بالزاط الذي تأخر توريده واضطرار البلدية إلى إعادة التمهيد بدم هذه الحفر مما كلفها نفقات طائلة . وكذلك تعطيل العمال والآلات عن العمل

« وحيث انه مع عدم وجود خريطة لدى البلدية تبين التلقيات ومقدار اتساع الحفر الأمر الذي قرره أول شهودها في آخر شهادته - ومع عدم اشتغال دفاتر البلدية على نفقات إعادة التمهيد الأمر المستنتج من عدم تقديم كشف به من واقع الدفاتر - ومع مضي مدة نحو خمس سنين من اداء الشهادة والواقعة - ومع عدم تحديد الوقائع التي شهد بها الشاهدان فان المحكمة ترى أن هذه الشهادة لا تكفي اثباتاً على وقوع ضرر حقيقي من التأخير - أما تعطيل العمال والآلات عن العمل ففضلاً على أنه انصح لا يكون ضرراً ناشئاً مباشرة عن تأخير التوريد فان هذا التعطيل بعيد الاحتمال لدى بلدية كبلدية الاسكندرية كثيرة المشاريع

« وحيث انه مما يؤيد عدم وقوع ضرر من التأخير عدم استعمال البلدية الحق التحول لها في قائمة الشروط وهو اقتضاء الزلط من غير المستأنف في حالة التأخير كما فعلت في صفقة حجر الأفرز موضوع التعاقد الثاني - وكذلك عدم اشارتها

إلى التلقيات والحفر في الخطابات العديدة التي أرسلتها إلى المستأنف لاستعجال إرسال الزلط « وحيث انه مما تقدم يكون ركن الضرر غير متوفر وتكون البلدية غير محقة في خصم مبلغ الألف جنيه لهذا السبب أيضاً

عن التعاقد الثاني

« حيث ان البلدية تطالب تعويضاً عن فسخ هذا التعاقد

« وحيث ان شرائط التعويض متوفرة لها هنا فانها معفاة صراحة بالبند الثامن من دفتر الشروط من التكليف الرسمي - وقد أعلنت البلدية المستأنف بخطاب موصى عليه تكلفه فيه بالوفاء حسب نص البند المذكور - فلما لم ينف فسخت وأعلنته بالفسخ وأنها تحملت ضرراً حقيقياً مباشراً بسبب هذا الفسخ لأنها اشترت أحجار الأفرز التي لم يوردها المستأنف بواقع المتر ٢٨٠ ملياً بدلاً من ٢٦٨ ملياً سعر التعاقد المفسوخ

« وحيث ان امتناع اصحاب المحاجر من الاجانب من أن يبيعوا للمستأنف الاحجار المطلوبة ليمكن من توريدها لا ينفي عنه التقصير فقد كان عليه قبل الدخول في المناقصة أن يتدارك أمثال هذه العوائق « وحيث ان البلدية وان كانت كما بين المستأنف في مذكرته وأقرته البلدية كما تقدم بيانه قد حجزت من المستأنف على ذمة تعويض هذه الصفقة مبلغ ٤٠٥ جنيناً و ١٧٣ ملياً إلا أنها في مرافعتها أمام محكمة أول درجة وفي مذكرتها أمام الاستئناف تجاهر بأنها تقدر التعويض بمبلغ التأمين وترى المحكمة أنها محقة في هذا التقدير لانه يتناسب مع ما أصابها من الضرر المباشر بسبب الفسخ

« وحيث ان التأمين هو عشر ثمن الصفقة كما هو واضح من البند الثالث من دفتر الشروط وهذا العشر هو مبلغ ٢٦٨ جنيناً لأن الصفقة جميعها ٢٦٨٠ جنيناً

« وحيث ان البلدية كما بينا في صدر هذا الحكم مسلمة أمام محكمة الاستئناف بأن المحجوز من المستأنف هو مبلغ ١٤٠٥ جنيه و ١٣٧ مايا فيتعين إذن خصم مبلغ ٢٦٨١ جنيه مقدار التعويض منه ويتعين الحكم للمستأنف بالباقي وهو ١١٣٧ جنيه و ١٣٧ مايا والفوائد بواقع المائة خمسة من تاريخ المطالبة الرسمية الواقعة في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩ (مائة السداد

» وحيث ان المستأنف غير محق في طلب فوائده من مبلغ ١١٩٦١ جنيه الذي دفعته له البلدية أثناء سير الدعوى للأسباب الواردة في الحكم الابتدائي بخصوص رفض هذا الطلب . (استئناف حسين محمد الصبان وحضر عنه الاستاذان عبد الرحمن الرافعي بك ونجيب قريه ضد بلدية الاسكندرية وحضر عنها الاستاذ سعيد طه بك رقم ١٣٥ سنة ٥٠ قضائية برئاسة عضوية حضرات محمود غالب بك و خليل عزالات بك والاستاذ مصطفى الشوربجي مستشارين)

قضايا المحاكم الكلية

١٣٦

محكمة مصر الكلية الأهلية

١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢

- ١ - الموكل والوكيل - علاقتهما . عدم تضامن الموكلين العديدين أمام الوكيل الواحد .
 - ٢ - أجر الوكيل - ومصاريفه - عما كلفه بها الموكل - مهما كانت النتائج . استحقاقها
 - ٣ - محام . اتعابه . حقها . مسئولية الموكل شخصياً عما كلفه به ولو لصالح شخص آخر .
 - ٤ - اتعاب المحامي - تقديرها - مراعاة أهمية الدعوى ومركز الخصوم والفائدة ومقدار العمل وقيمتها والزمن والكفاءة
 - ٥ - اتعاب المحاماة في دعوى محام . عن مرافقة شخصياً . لا يستحقها .
- المبادئ القانونية

- ١ - إن الشارع المصري لم ينص في القانون المدني الأهلي في باب الوكالة على تضامن الموكلين العديدين أمام الوكيل الواحد فيما يتعلق بأجر الوكيل كما فعل ذلك الشارع الفرنسي في المادة ٢٠٠٢ من القانون المدني الفرنسي لذلك يختص كل موكل استقلالاً بنصيبه في الاتعاب
- ٢ - إن الوكيل يستحق أجره ووردمات كبدته من المصاريف في سبيل أداء المأمورية التي كلفه بها الموكل بغض النظر عن النتائج إن كانت حسنة أو غير حسنة مادام أن الموكل لم يقدم أى دليل على

ان الوكيل ارتكب خطأ أدى الى النتيجة السيئة كذلك إذا لم يكن هناك شرط بينهما يعلق ترتيب أجر الوكيل أو مقدارها على النتيجة الحسنة .

٣ - مع التسليم بأن للمحامي الذي يحضر عن أى خصم في الدعوى الحق في مطالبته باتعابه حتى ولو لم يتحرر الاتفاق بينه وبين ذلك الخصم إلا أن هذا لا يمنع المحامي من طلب تطبيق القواعد العامة لعقد الوكالة فإذا وكله شخص لاداء عمل ما ولو في مصلحة شخص آخر غير الموكل فإنه مسئول شخصياً لدى المحامي الذي له الحق في مطالبته بالأجر المستحق للأعمال التي أداها لصالح الآخر

- ٤ - في تقدير اتعاب المحامي يجب مراعاة أهمية الدعوى ومركز الخصوم فيها والفائدة التي عادت على الموكل منها ومقدار العمل وقيمتها والزمن الذي قضاه المحامي في الدعوى يضاف الى ذلك استحقاق المحامي الشخصي وكفاءته
- ٥ - إن المحامي الذي يترافع شخصياً في دعواه التي يرفعها على الغير لا يستحق اتعاباً للمحاماة في هذه الدعوى حتى ولو حضر محام آخر بالنيابة عنه فقط وكان عمله شكلياً فقط

المعكزة

« من حيث ان المدعى طلب بعريضة دعواه الزام المدعى عليها الاولى صاحبة السمو الاميرة نعيمة هانم بصفتها الشخصية وبصفتها وصية على الاميرة نرمين هانم بأن تدفع له مبلغ ٣٠٠٠ جنيه وأيضاً الزام المدعى عليه الثانى صاحب السعادة زكى باشا اليراشى بصفته ناظر الخاصة والاقواف الملكية بدفع هذا المبلغ بصفة اتعاب مستحقة له نظير الأعمال التى قام بها بصفته وكيلًا عن المدعى عليها الاولى وبني دعواه على ان سمو الاميرة نعيمة هانم اقامته وكيلًا عنها بتاريخ أول مايو سنة ١٩٢٧ حتى يتولى الدفاع عنها فى المنازعات والقضايا التى كانت قائمة بين سموها وسمو الاميرة وجدان هانم وغيرهما من المنازعات التى دارت حول تركة المرحوم الامير ابراهيم حلمى مورت المدعى عاينها الاولى وقد أوضح المدعى فى عريضة دعواه بيان الأعمال المتعددة التى قام بها وقدم مذكرة بأقواله واودع حافظة بمستنداته ورد وكيل المدعى عاينها الاولى بمذكرة أوضح بها دفاع سمو الاميرة المدعى عاينها الاولى » وحيث ان المدعى لم يقدم مايدل على وصاية سمو الاميرة نعيمة هانم على الاميرة نرمين هانم كما جاء فى عريضة دعواه وقد طلبت منه المحكمة ذلك فلم يقدم شيئاً لذلك يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة الى طلب الزام سمو الاميرة نعيمة هانم المدعى عليها الاولى بصفتها وصية على نرمين هانم وذلك لرفع الدعوى على غير ذات صفة » وحيث انه بالنسبة الى الطلب الموجه ضد حضرة صاحب السعادة زكى باشا اليراشى بصفته ناظر الخاصة والاقواف الملكية فقد طلب الوكيل الحاضر عن معادته اخراج ديوان الاقواف الملكية من الدعوى بلا مصاريف لعدم وجود

علاقة قانونية بينه وبين المدعى تؤيد طلباته اذ انه لم يحجز تحت يد ديوان الاقواف الملكية وليس الديوان مدينا اصلياً له ولا ضامناً للمدين الاصلى

« وحيث ان المدعى لم يقدم مايدل على قيام أية علاقة قانونية تدعو الى توجيه طلبات ضد ديوان الاقواف الخصوصية الملكية بل تنازل أخيراً عن طلباته ضده لذلك يتعين الحكم باخراج المدعى عليه الثانى من الدعوى بلا مصاريف

» وحيث انه فيما يتعاق بالطلب الموجه ضد سمو الاميرة نعيمة هانم فان سمو الاميرة المذكورة تسلم مبدئياً بوكالة المدعى عنها وبإدائه بعض الأعمال المذكورة فى عريضة دعواه بصفته وكيلًا عنها بدليل انه جاء فى الصحيفة نمرة ٥ من المذكرة التى قدمها حضرة وكيلها العبارة الآتية (وترك سمو المدعى عليها للمحكمة حرية تقدير الاتعاب التى يستحقها عنها دون ان يكون لذلك أى مساس بحقوقها اذا لم يرض سموها هذا التقدير)

« وحيث انه بالاطلاع على نص التوكيل العام الصادر من سمو الاميرة المدعى عاينها الاولى (وهو نمرة ١ حافظة المدعى) يتضح ان سموها وكات المدعى فى رفع جميع القضايا بأنواعها الى المحاكم الاهلية والشرعية والمختلطة والمجالس الحسينية وجهات الادارة (يراجع نص التوكيل المذكور المقدمة صورته وهو ٣٨٩ تصرفات محكمة مصر الابتدائية الشرعية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧)

« وحيث ان المدعى ابان تفصيلاً الأعمال التى قام بها بصفته وكيلًا عن سمو الاميرة المدعى عليها الاولى لذلك يتعين مناقشة كل عمل على حدة » وحيث انه ذكر فى البند الأول من عريضة دعواه انه قام بالحضور عن سمو الاميرة المذكورة

في تحقيق وفاة ووراثه المرحوم الأمير ابراهيم حلمي وذلك بأن حضر أمام مجلس البلاط الملكي لهذا الغرض وانتقاله مع حضرة وكيل النيابة بخصوص طلب تعيين سمو الأميرة نعيمة وصية على نزمين هانم وسلب ولاية والدها الشرعية

» وحيث ان المدعى يرتكن في اثبات ذلك على الصورة الاشهاد المقدمة منه في الدوسيه نمرة ٣ حافظة المدعى

» وحيث انه يتضح من الاطلاع على صورة هذا الاشهاد المؤرخ ١٨ مارس سنة ١٩٢٧ انه ذكر فيه بأنه قد صدر بحضور عزيز بك خانكي عن صاحبة السمو الاميرة نعيمة المدعى عليها الاولى وعن غيرها من سمو الاميرات

» وحيث انه ورد في مذكرة حضرة المحامي عن سمو الاميرة فيما يتعلق بهذا القسم من الاعمال أن عمل المدعى كان عملاً مشتركاً اذ أنه حضر عن سمو المدعى عليها الاولى وغيرها وانها لا تسأل عنه وحدها وانها في ذاته عمل بسيط

» وحيث ان الشارع المصري لم ينص في القانون المدني الاهلي في باب الوكالة (مادة ٥١٣ وما بعدها) على تضامن من الموكلين العديدين امام الوكيل الواحد فيما يتعلق بأجر الوكيل كما فعل ذلك الشارع الفرنسي في المادة ٢٠٠٢ من القانون المدني الفرنسي لذلك لا يمكن القول بأن سمو الاميرة تسأل لوحدها عن جميع الاتعاب في هذه المادة اذ أن التضامن لا يؤخذ بطريق القياس بل لابد لترتبه من نص القانون أو اتفاق المتعاقدين الصريح . انما هذا لا ينفي التزام سمو الاميرة المدعى عليها الاولى بالاتعاب التي تخصها من بين الوكالات القديرات بصفتها وكالة في الاعمال التي اداها الوكيل لمصلحتها تنفيذا لعقد الوكالة المشار اليه

» وحيث ان المدعى قدم عدة صور من

محاضر حصر تركة المرحوم الأمير ابراهيم حلمي التي تقدمت الى مجلس بلاط حضرة صاحب الجلالة الملك وعدد صحائفها ينوف عن الالف صحيفة ولو أنه يتضح من الاطلاع على المحاضر المذكورة أنه لم يثبت حضور المدعى اثناء حصر التركة الا أنه لا بد للمدعى من الاطلاع ودرس جميع هذه المحاضر المتعددة حتى يقوم بأعباء الوكالة عن سمو الاميرة المدعى عليها الاولى في المطالبة بحقوقها الشرعية في تلك التركة والدفاع عنها في المنازعات العديدة التي تولدت عن التركة

» وحيث انه بالنسبة الى الشطر الثاني من هذا البند الخاص بتوكيل سمو الاميرة المدعى عليها الاولى في موضوع سلب ولاية والدها الاميرة نزمين هانم وتعيينها وصية عليها فقد قدم المدعى في ملف نمرة ٧ حافظة صورة غير رسمية من محضر النيابة المؤرخ ٥ مايو سنة ١٩٢٧ الذي تحرر بناء على طلب المدعى وثابت في محضر ٩ مايو سنة ١٩٢٧ استجواب سمو الاميرة بمعرفة النيابة بحضور المدعى ومحمد بك جميل وكيل سمو الاميرة

» وحيث ان هذا المستند يدل على صحة ما يدعيه المدعى من قيامه بهذا العمل الذي يستحق أجراً عليه بصفته وكيلًا عن سمو الأميرة .

» وحيث انه بالنسبة الى البند الثاني من عريضة الدعوى فان المدعى يذكر أنه رفع قضية أمام المحاكم الأهلية بالنيابة عن سمو الأميرة المدعى عليها الاولى ضد سمو الأميرة وجدان هانم أمام محكمة عابدين الأهلية بطلب تعيين حارس قضائي على جميع أطيان وأعيان التركة والوقف وارتكن المدعى على صورة عريضة الدعوى المقدمة منه تحت نمرة ١١ حافظة والتي يتضح من الاطلاع عليها أن تلك العريضة تقدمت بناء على طلب سمو الأميرة المدعى عليها الاولى

والتخذة لها محلاً مختاراً مكتب المدعى .

« وحيث انه ورد في مذكرة حضرة المحامي عن الأميرة المدعى عليها الأولى ما يفيد أن هذه القضية حكم فيها بعدم اختصاص المحاكم الأهلية لأن صاحبة السمو الأميرة صالحة هانم الخصم في تلك الدعوى أجنبية لتزوجها من أجنبي .

« وحيث ان المدعى رد على هذا الدفاع بأن سبب رفع الدعوى أمام محكمة عابدين الأهلية انه قد سبق أن وقع اتفاق بين الاخوات الثلاثة على أن تتخرج سمو الأميرة صالحة هانم الى أختها تخرجاً سورياً حتى يختص القضاء الأهلي بنظر الدعوى ولكن عدل عن ذلك بسبب معارضة المحامين الأجانب .

« وحيث ان سمو المدعى عليها الأولى لم تنف هذه الواقعة التي أبداهها المدعى في ذيل مذكرتها لذلك تعتبر المحكمة أن العمل الذي قام به وكيلها المدعى في رفع دعوى الحراسة أمام المحاكم الأهلية لم يكن عن خطأ ولا يذهب بحقه في الاتعاب (يراجع الجواب المؤرخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٣ والموقع عليه من الأميرة بخصوص موضوع التخرج)

« وحيث انه بالنسبة الى البند الثالث من عريضة الدعوى وهي ادعاء المدعى انه اشترك في المداولات الخاصة بقضية الحراسة أمام المحكمة المختلطة فقد قدم المدعى أوراقاً باللغة الفرنسية خاصة بهذه الدعوى وصورة الحكم الذي صدر فيها تحت غمرة ١٢ حافظة وقدم أيضاً كتاباً تاريخه ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٧ صادراً باللغة الفرنسية اليه من وكيل سمو الأميرة وفيه ما يدل على أن المدعى تقابل مع المحامي المختلط .

« وحيث ان حضرة المحامي عن المدعى عليها الأولى دفع في مذكرته بأن الذي تولى الدفاع

في قضية الحراسة المختلطة وغيرها من القضايا التي رفعت أمام المحكمة المختلطة هم محامون آخرون مقرررون أمام المحاكم المختلطة مثل المرحوم الافوكاتو بتسي بك والافوكاتو بروت وان المدعى لم يشترك في المرافعات ولا المذكرات التي تقدمت الى المحكمة في تلك الدعوى .

« وحيث ان المدعى لما ناقشته المحكمة في الجلسة أصر على أنه اشترك في المداولات الخاصة بهذه الدعوى وغيرها من الدعاوى واثان انه ليس في وسعه استحضار شهادة من المحامين المذكورين بهذا المعنى لتعذر ذلك .

« وحيث انه يستفاد من الخطاب المؤرخ ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٧ والمشار اليه آنفاً المحرر من وكيل سمو المدعى عليها الأولى ان المدعى كان على اتصال مع المحامين المختلط بخصوص قضايا سمو الأميرة وفضلاً عن ذلك فانه من الطبيعي اذا رفع المدعى دعوى الحراسة أمام المحاكم الأهلية وحكم بعدم الاختصاص فيها فانه يتمهد الدعوى بعنايته اذا طرح نفس الموضوع أمام المحاكم المختلطة بصفته وكيلها عما عن سمو الأميرة أمام جميع المحاكم من أهلية ومختلطة كما ورد في نص التوكيل المشار اليه آنفاً ولذلك ترجح المحكمة صحة ما يدعيه انه قام بالمداولة مع المحامين المختلط في موضوع هذه الدعوى وغيرها من الدعاوى التي رفعت أمام المحاكم المختلطة بخصوص تركة المرحوم الامير ابراهيم حلمي ولو أن المذكرات والمرافعة قد قام بها محامون آخرون أمام المحاكم المختلطة لتخصصهم الا أن هذا لا يمنع اشتراك المدعى معهم في المداولة ووضع فقط الدفاع لذلك ترى المحكمة ان المدعى قد بذل مجهوداً في هذه القضية أمام المحاكم الأهلية والمختلطة يترتب عليه التزام سمو الأميرة بدفع الاجرة المناسبة لهذا العمل

« وحيث انه بالنسبة الى القسم نمرة ٤ من الاعمال الواردة في عريضة الدعوى فقد طالب المدعى اتعابا لرفعه دعوى امام المحاكم الاهلية بالوكالة عن سمو الاميرة ضد سمو الاميرة وجدان هانم وسعادة مدير الاوقاف الملكية طلب فيها ابطال الحجز المتوقع من سمو الاميرة وجدان هانم تحت يد ديوان الاوقاف الملكية وطلب أيضا فيها ابطال الورقة المؤرخة ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢ الصادرة من المرحوم الامير ابراهيم حلمي الى زوجته الاميرة وجدان هانم التي يعترف لها بدين مقداره ٦٠٠٠٠٠ جنيه وانه مقابل هذا الدين تنازل عن نصيبه في ريع الارواق الموضحة في عريضة الدعوى وكذلك ذكر المدعى تحت بند نمرة ٥ من عريضة دعواه انه رفع دعوى اهلية بوكالته عن سمو الاميرة ضد الاميرة وجدان هانم بابطال بيع صادر من المرحوم الامير ابراهيم حلمي بمبيع ١٢ س و ١٧ ط و ٦٢ ف و طالب اتعابا عن هذه القضية وأيضا ذكر في البند نمرة ٦ انه يستحق اتعابا عن اشتغاله في القضية المختلطة المرفوعة من الاميرة وجدان هانم ضد سمو الاميرات كريمات المرحوم الامير ابراهيم حلمي ومن بينهن سمو الاميرة المدعى عليها الاولى بطاب الزامهن بدفع مبلغ ٤٣٧٥ جنيهها قيمة ما خصهن في سند الدين المشار اليه آنفا وقيمه ٦٠٠٠٠ جنيه وادعى المدعى انه اشترك في تجهيز الدفاع في مكتب الافوكاتو بروت وفي مكتب الافوكاتو بتسى وانه قدم في الدعوى صور القضايا الاهلية تؤيد نظرية عدم صحة ذاك السند وان المحكمة المختلطة حكمت ابتدائيا واستئنافيا بأبطال أوراق المديونية التي اقربها المرحوم ابراهيم حلمي إلى زوجته اضرارا بحقوق سمو المدعى عليها الاولى وباقي الورثة

« وحيث ان المدعى قدم في حافظته تأييدا لهذه الاقسام الثلاثة أي نمرة ٤ ونمرة ٥ ونمرة ٦ من عريضة دعواه مستندات في الملف نمرة ١٣ والملف نمرة ١٤ من حافظته ويتضح من الاطلاع على الملف نمرة ١٣ ان المدعى أودع صورة عريضة دعوى نمرة ١ مستند ملف نمرة ١٣ من الحافظة ويتضح منها انه بتاريخ ٢١ ينيه سنة ١٩٢٧ رفع المدعى دعوى بالنيابة عن سمو الاميرة أمام محكمة مصر الابتدائية الاهلية بطلب ابطال الحجز المتوقع تحت يد سعادة مدير الاوقاف الملكية وابطال الورقة المؤرخة ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢ بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ جنيه والزام سعادة مدير الاوقاف الملكية بأزيد دفع الى سمو الاميرة نعيمة مبلغ ١٢٥٠ جنيهها قيمة استحقاق المرحوم والدها في ريع الاوقاف والزام الاميرة وجدان هانم بأن تدفع لها مبلغ ١٠٠٠ جنيه تعويض وكذلك قدم صور المستندات الخاصة بهذه الدعوى وفي الملف نمرة ١٤ قدم المدعى صور أوراق والمذكرات بالاعانة الفرنسية الخاصة بالدعوى التي رفعت أمام المحكمة المختلطة والمشار اليها تحت بند نمرة ٦ وكذلك صور القضايا التي استأنس بها الدفاع في تلك القضايا أمام المحاكم المختلطة .

« وحيث ان المحامي عن سمو الاميرة ذكر في مذكرته صحيفة نمرة ٣ ان هذه القضايا كان يباشرها المحامون المقررون أمام المحاكم المختلطة مثل المرحوم الافوكاتو بتسى بك والافوكاتو بروت وذكر ان المدعى لم يعمل عملا ما فيها وان المرافعات وتحرير المذكرات قد قام بها المحاميان المذكوران وحدهما .

« وحيث انه مما يؤيد صحة دعوى المدعى فيما يتعلق بالاعمال الواردة في هذه الاقسام الخطا بان الواردان من مكتب الافوكاتو بروت بتاريخ

على صحة قول المدعى أنه كان يتداول مع المحامين الذين كانوا يشتغلون بالقضايا المرفوعة أمام المحاكم المختلطة والمخاصمة بالنزاع حول تركة المرحوم الامير ابراهيم حلمي وان المدعى كان يتردد على أولئك المحامين وأنه كان يبدى آراءه في خطط الدفاع ثم انه من البديهي أن مثل المدعى وهو محام له مكانة بين المحامين خصوصا في المواضيع القانونية أو الشرعية كان يدلي بآرائه في تلك المواضيع وعلى الاخص فيما يتعلق ببطالان السند بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ جنبه من الوجهة القانونية الشرعية وعلى الاخص فيما يتعلق ببطالان الوصية للوارث شرعا وظاهر من الخطاب الاول المشار اليه آنفا ان المحامين امام المحكمة المختلطة كانوا يسترشدون بآرائه في تسير دفة تلك الدعاوى

« وحيث انه فوق هذا كله فان صاحبة السمو المدعى عليها الاولى قد أقرت بصريح العبارة في كتابها الفرنسي العبارة المؤرخ ٦ مايو سنة ١٩٢٨ بما يفيد صحة ما يدعيه المدعى من اشتراكه في تحضير ومداولات في القضايا المختلطة وغيرها اذ قررت العبارة الآتية حرفيا في الكتاب المشار اليه المرسل من سمو الاميرة والموقع عليه بامضائها الى المدعى

Je uis très contente des résultats du mehkemah et du mixte et vous remercie beaucoup pour avoir contribué à ce succès et espère que vous aiderez de votre concours pour l'appel qui aura lieu sans doute bien prochainement.

وترجمتها ما يأتي

« سررت من نتائج القضايا امام المحكمة الشرعية وامام المحكمة المختلطة واني أشكركم كثيرا لانكم اشركتم في هذا النجاح وارجو

٦ نوفمبر سنة ١٩٢٧ و ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٠ الى المدعى ونص الخطاب الأول باللغة الانجليزية ما يأتي

6 th December 1927.

Maitre Aziz Bey Hanki

Avocat à la Cour

Cairo

Dear Sir,

Princess Saliha De Yourkevitch.

Referring to the interview we had with you with reference to the affairs of the late Prince Ibrahim Hilmi, we should be grateful if you would give us a written opinion showing the reasons why you think we should be certain to gain this case in the Native Courts, and also if you consider it would be advisable at this stage to remove this matter from the Mixed Courts and by what means.

Yours faithfully

s) Perrot, Russell & Fanner.

وترجمته ما يأتي:

الى الاستاذ عزيز بك خانكي

« الخافا للمقابلة التي وقعت معكم بخصوص قضية المرحوم الامير ابراهيم حلمي اكون شاكرا اذا حررتم الى رأيا كتابيا موضحا فيه الاسباب التي بنيت عليها رأيكم بأن الدعوى تكسب أمام المحاكم الاهلية وأيضا اذا كنتم تعتبرون أنه من الحكمة أن تحول هذه الدعوى الى المحاكم الاهلية من المحاكم المختلطة وما هي الوسائل لذلك ». الخالص بيروت الخ .

أما الخطاب الثاني فخاص بارسال صور الاحكام التي صدرت في القضية المرفوعة أمام المحاكم المختلطة بناء على طلب المدعى « وحيث ان هذين الخطابين ينهضان دليلا

procès concernant les Wakfs. .

وترجمتها ما يأتي .

« انى أشكركم لتلغراف التهئة بخصوص نجاح
القضية المتعلقة بالوقف »

وكذلك أودع المدعى صورة جواب رفعه
الى سمو الاميرة بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٨ مذكور
فيه باللغة الفرنسية ما يفيد انه يلفت نظر الاميرة
الى العمل الذى قام به فى تحضير هذه الدعوى
مع خيرت بك راضى والمداولات والمجهودات
التي بذلها والتي أدت الى نجاح القضية

« وحيث انه فضلا عن ذلك فان جواب سمو
الاميرة المؤرخ ٦ مايو سنة ١٩٢٨ والمشار اليه
اتفا قد جاء فيه بصرح العبارة ثناء سمو الاميرة
على مجهود المدعى فى القضايا التي كانت مطروحة
أمام المحاكم الشرعية والمختلطة وتعزو النجاح
فيها الى اشتراكه فى تحضيرها مما ينفى القول الوارد
فى مذكرة حضرة محامى المدعى عليها الاولى
انه لم يؤد عملا فى تلك الدعوى

« وحيث انه بالنسبة الى القسم التاسع (اذ
ان المدعى اغفل خطأ رقم غمرة ٨) فقد ذكر
المدعى انه اشترك فى مداولات فى القضية
الشرعية الخاصة بطلب ابطال الوقف الثانى
الذى وقفه المرحوم الامير ابراهيم حلمى اضرارا
بسمو المدعى عليها واخواتها والتي حكم فيها ابتداء
واستئنافاً بابطال ذلك الوقف وقدم المدعى
صور غير رسمية لبعض أوراق هذه الدعوى

« وحيث انه مما يؤيد اشتراك المدعى فى
هذه الدعوى ثناء سمو الاميرة على المدعى
كما ورد فى كتابها المؤرخ ٦ مايو سنة ١٩٢٨
الذى يؤخذ منه ان سمو الاميرة تقر بان الفضل
فى نجاح الدعوى أمام المحاكم الشرعية يرجع الى
اشتراك المدعى فيها وكذلك باقى الأدلة التي

انكم تساعدونا باشتراككم فى الاستئناف الذى
لابد من رفعه قريباً »

« وحيث ان عبارة سمو الاميرة المتقدم ذكرها
تقطع فى الدلالة على ان المدعى اشترك اشتراكاً فعلياً
فى القضايا التي رفعت أمام المحاكم المختلطة وان
النجاح فيها يعزى الى اشتراكه هذا فى القضايا
التي طرحت أمام المحاكم المختلطة والشرعية ولا
محل بعد هذا الاقرار بالقول بأن المدعى لم يشترك
ولم يؤد عملاً ما فى تلك القضايا التي استغرقت
زهاء العامين حتى فصل فيها نهائياً

« وحيث انه ورد فى القسم السابع من عريضة
الدعوى ان المدعى اشترك فى المداولات وبعض
الاجراءات فى القضية الشرعية الخاصة بمادة اقامة
ناظر على وقف المرحوم الامير ابراهيم حلمى التي
حكم فيها باقامة سعادة ناظر الاوقاف الملكية
ناظراً عليه

« وحيث ان المدعى قدم قطعة من جريدة
فى الملف نمرة ٤ حافظة المدعى جاء فيها انه حضر
مع الاستاذ خيرت بك راضى عن سمو الاميرة
وباقى الورثة وقدم أيضاً صور محاضر الجلسات فى
هذه الدعوى فى الملف المذكور وظهر من الاطلاع
عليها ان الاستاذ خيرت بك راضى كان يحضر بالنيابة
عن سمو الاميرة المدعى عليها الاولى

« وحيث ان محامى سمو الاميرة أنكر فى
مذكرته صحيفة نمرة ٤ اشتراك المدعى فى هذه
الدعوى وذكر أن الأستاذ خيرت بك راضى
هو صاحب الدفاع فيها دون أن يشترك معه أحد
« وحيث ان المدعى قدم كتاباً باللغة

الفرنسية موقعا عليه من سمو الاميرة المدعى
عليها الاولى تاريخه ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨ ملف
نمرة ١٦ حافظة المدعى وردت فيه العبارة الآتية
« Je vous remercie pour dépêche
de félicitations pour le gain du

توضحت في البند السابع .

« وحيث انه بالنسبة الى البند العاشر من عريضة الدعوى فقد ذكر المدعى ان سمو الأميرة طلبته من مارسيليا تاغرافيا الى نيس فتوجه الى هناك واشترك مع المحامين في مداولات عديدة بخصوص ملكية قصر شيرين الذي تركه المرحوم الأمير ابراهيم حلمى الكائن بضواحي نيس والاثاث الفاخرة التي خلفها سمو الأمير والكتبخانة النادرة .

« وحيث انه قد تم تأييد هذا القسم من دعواه

١ - خطابا تاريخه ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٧ موقع عليه بامضاء سمو الأميرة بطلب حضوره الى نيس ليكون على اتصال بالقضية المرفوعة بفرنسا
٢ - خطابا تاريخه ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٨ موقع عليه بامضاء سمو الأميرة تسأل فيه المدعى متى يحضر الى باريس

٣ - خطابا بدون تاريخ موقع عليه من سمو الأميرة بامضاءها ينفيد وصول المدعى الى نيس
٤ - تلغرافين مرسلين للمدعى بطلب استدعائه لمقابلة الموثق بنيس (ملف نمرة ١٦)

٥ - صور أوراق قضائية خاصة بأعيان التركة في نيس باللغة الفرنسية وصور المذكرات التي قدمت الى الجهات المختصة بفرنسا

٦ - خطابا من زوج الأميرة الى المدعى تاريخه ٩ ابريل سنة ١٩٢٨ بطلب عمل اجراءات محافظة على حقوق الأميرة في فرنسا

٧ - أودع في الملف نمرة ١٧ من حافظة المدعى جميع الخطابات التي أرسلت اليه من الافوكاتو بيركوتريه وغيره والافوكاتو ميشيل الخاصة بمخاطبته في موضوع تركة المرحوم الأمير ابراهيم حلمى في فرنسا وطلب المحامين الفرنسيين الاسترشاد من المدعى فيما يتعلق بالنقط القانونية في القانون

المصرى وأودع المدعى صور الردود التي أجاب بها على هذه الأسئلة وكذلك أودع أيضا صور المذكرات التي تداول فيها مع الاستاذ فوركات « وحيث ان المدعى ذكر في مذكرته انه سافر أسفارا عديدة الى نيس ومارسيليا وباريس للاجتماع بالمحامين الفرنسيين ومقابلة سمو الأميرة وزوجها وانه سافر من مارسيليا الى نيس ثمانى ساعات ذهابا وإيابا في يوم واحد وعقد جلسة مع المحامين هناك واجتمع بالمحامين الفرنسيين في مارسيليا واجتمع ثلاث مرات في باريس مع سمو الأميرة وزوجها وفي كل مرة كان يقيم ثلاثة أو أربعة أيام وان سمو الأميرة كانت تدعوه من بمبول بمقاطعة نرمانديا في شمال فرنسا بمصاريف من طرفه لم يقبض منها شيئا حتى الآن

« وحيث ان حضرة محامى المدعى عاينا الأولى دفع في ذيل مذكرة المدعى الأخيرة بأن المدعى لم يسافر الى أوروبا خصيصاً لخدمة سمو المدعى عاينا وانه لا يدري ماهو الأثر الذي أنتجته هذه المقابلات أو المجهودات التي بذلها ان كانت قد حصلت فعلا .

« وحيث انه من الاطلاع على المستندات المشار اليها آنفا لا تشك المحكمة في أن المدعى قد سافر الى نيس ومارسيليا وباريس تنفيذاً للأوامر الصادرة من سمو الأميرة المدعى عاينا وكذلك لا شك في أن المدعى اشترك فعلا في فحص المنازعات القضائية الخاصة بأعيان تركة المرحوم الأمير ابراهيم حلمى في البلاد الفرنسية « وحيث ان الوكيل يستحق أجره وماتكبده من المصاريف في سبيل اداء المأمورية التي كلفه بها الموكل بغض النظر عن النتائج ان كانت حسنة أو غير حسنة مادام أن الموكل لم يقدم أى دليل يدل على أن الوكيل ارتكب خطأ أدى الى النتيجة

السيئة كذلك اذا لم يكن هناك شرط بين الوكيل والموكل يماق ترتب أجره الوكيل أو مقدارها على النتيجة الحسنة التي ينالها من مجهوده (أنظر تعليقات دالوز على القانون المدني الفرنسي الجديد تحت مادة ١٩٩٩ بند نمرة ٧٠ و ٧٤)

« وحيث انه بناء على ما تقدم يستحق المدعى اجرا للأعمال التي قام بها في البلاد الفرنسية بالنيابة عن سمو الأميرة تلك الأعمال الموضحة آنفا وكذلك ما تكبده من المصاريف اذ أنه لم يقدم أى دليل على وقوع أى خطأ في اداء مأموريته وكذلك لم يقدم ما يفيد أن سمو الأميرة اتفقت مع المدعى على أن تكون اتعابه معلقة على أى شرط من الشروط .

« وحيث ان المدعى ذكر تحت القسم الحادى عشر من موضوع دعواه انه عقد اجتماعات كثيرة بمكتبه مع جميل بك وكيل الأميرة والافوكاتو مزراحى شريك الافوكاتو بتسى والافوكاتو كاتب شريك الافوكاتو بروت وفي مكتب الافوكاتو بتسى وفي مكتب الافوكاتو بروت وفي مكتب الأستاذ محمد بك محمود خليل مع عماد الدين بك وكيل الأميرة وجدان ومع اسماعيل بك على وكيل دائرة الأميرة وجدان وفي سراى عابدين حيث تقابل مراراً مع سعادة مدير الأوقاف الخاصة الملكية وان هذه الجلسات والمداولات لا يقل عددها عن المائة .

« وحيث ان المدعى قدم تأييداً لهذا الشرط من دعواه خطاباً تاريخه ٢٥ يناير سنة ١٩٣١ موقعاً عليه بامضاء محمد عماد الدين وهي بك جاء فيه ما يأتى حرفياً :

« رداً على طلبكم تفيدكم بأنكم حقيقة توليتم مفاوضات الصلح عن سمو الأميرة نعيمة هانم وقد عقدنا معكم اجتماعات في الواقع عندنا وفي

مكتبكم وفي مكتب الأستاذ محمد بك محمود خليل عندما كنت أنا وكيلاً عن صاحبة العصمة وجدان هانم أما عدد هذه الاجتماعات فغير ممكن تبينها لأنه قد مضى زمن عاينها ولم أخذها مذكراً « وحيث انه لا شك في أن وكالة سمو الأميرة إلى المدعى في موضوع تركه المرحوم والدها تستلزم حتماً مثل هذه المفاوضات والمداولات والاجتماعات العديدة التي أوضحها وتدخل طبعاً في تقدير الاتعاب المستحقة له .

« وحيث انه بالنسبة الى القسم الثانى عشر من عريضة الدعوى الخاص بالاتعاب التي يطالبها المدعى عن درس المطالبات التي وجهت ضد التركة فقد قدم المدعى تأييداً لهذا الشرط من دعواه كتاباً وارداً اليه بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٧ بصفته وكيلاً عن سمو المدعى عليها الاولى من محل موصيرى كوربيل وشركاه يطالبون بمبلغ ٨٢٢ جنيتها و ٦٥ مايلما ثمن مشتريات مطلوب من دائرة الأمير ابراهيم حلمى وكذلك كشفاً عن بيان هذا المبلغ

« وحيث انه بالنسبة إلى الشرط الثالث عشر من عريضة الدعوى وهو خاص بدرس وفحص والاشتراك في المداولات الخاصة بهبة المكتبة الخافقة عن سمو الأمير ابراهيم حلمى في نيس إلى الجامعة المصرية ومقابلته سعادة ناظر الأوقاف الملكية وعقد عدة مداولات مع سمو الأميرة وانتدابه السفر إلى نيس لحضور جرد السراية ثم العدول عن ذلك .

« وحيث ان المدعى قدم تعزيزاً لهذا القسم من الدعوى الدوسيه نمرة ١٥ وبه كتابات عديدة واردة من حضرة زوج سمو الأميرة بخصوص هبة المكتبة تاريخه ٢ ابريل سنة ١٩٢٨ وقدم أيضاً صور الاوراق الخاصة بهذه الهبة

ثم جواب تاريخه ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٨ موقع عليه من سمو الاميرة نعيمة توكل فيه المدعى بأن يمثلها في جرد وشحن هذه الكتبخانة وقدم المدعى صورة المحضر الرسمي لهذه الهبة باللغة الفرنسية

« وحيث ان هذه المستندات تدل على الاسترشاد بأراء المدعى واشتراكه في أمر الكتبخانة المشار اليها .

« وحيث ان المدعى ذكر تحت بند نمرة ١٤ من عريضته ما يفيد أنه درس حالة تركة الأمير ابراهيم حلمي من أطيان وعقارات وغيرها .

« وحيث ان جميع المستندات التي قدمها المدعى في حافظته تدل دلالة صريحة على صحة ما يدعيه وعلى الاختصاص بملفات محاضر جرد التركة المشار اليها أنفاً ثم ان من طبيعة العمل المنوط به بصفته وكيلًا عن سمو المدعى عاينها الأولى في المطالبة بحقوقها في التركة أن يدرس بكل دقة كلما يتعلق بمشتملات هذه التركة حتى يقوم بأعباء هذه الوكالة .

« وحيث انه بالنسبة الى القسم الخامس عشر فقد ذكر المدعى انه قدم طلبا الى النيابة العمومية بخصوص زمين هانم بطلب نزع الولاية الشرعية من والدها وتعيين سمو الاميرة وصية عليها وهذا الشطر قد أشير اليه بالجزء الاول من طلبات المدعى وقد أوضحت المحكمة المستندات التي يرتكن اليها المدعى لاثبات هذا الطلب

« وحيث انه جاء في مذكرة المحامي عن سمو الاميرة أن سمو الاميرة ليست مسئولة عن أجر الأعمال التي أداها المدعى بصفته محامياً لمصلحة زمين هانم وله أن يرجع على الوصي أو الولي الشرعي لهذه القاصرة بالمطالبة بأتعابه .

« وحيث انه مع التسليم بان للمحامي الذي يحضر عن أي خصم في الدعوى الحق في مطالبته بأتعابه حتى ولو لم يتحرر الاتفاق بينه وبين ذلك الخصم الا أن هذا لا يمنع المحامي من أن يطبق القواعد العامة لعقد الوكالة فاذا وكل شخص وكيلًا لأداء عمل ما ولو لمصلحة شخص آخر غير الموكل فان الموكل مسئول شخصياً لدى الوكيل الذي تعاقد معه وله الحق في مطالبته بالأجر المستحق للأعمال التي أداها لصالح الغير بناء على تفويضه

« وحيث انه مما تقدم يكون المدعى محقاً في أن يسلك هذا المسلك القانوني في مطالبة سمو الاميرة بأتعابه عن الأعمال التي قام بها بخصوص زمين هانم

« وحيث انه بعد بيان مفردات الأعمال التي يدعيها المدعى يتعين البحث في مقدار الاتعاب المستحقة له مقابل هذه الأعمال

« وحيث ان المدعى طالب مبلغ ٣٠٠٠ جنيه بصفة أتعاب ودال على استحقاقه لهذا المبلغ بما أورده في مذكرته من أن سمو الاميرة دفعت مبلغ ١٥٠٠ جنيه الى الاستاذ خيرت بك راضي مقابل أتعابه في القضية الشرعية المشار اليها آنفاً ودفعت أيضاً مبلغ ١٥٠٠ جنيه أتعاباً الى الافوكاتو بروت وأن سمو الاميرة عرضت عليه مبلغ ١٠٠٠ جنيه للصلح في دعواه هذه فرفض هذا المبلغ

« وحيث انه لو سلم بصحة هذه الوقائع فان تقدير الاتعاب يجب أن يبنى على اعتبارات عديدة وأنه يتعذر المقارنة بما قدر من الاتعاب في قضايا أخرى ليست مطروحة أمام المحكمة لعدم امكان الوقوف على الجهود التي بذلها أولئك المحامون في تلك الدعاوى فلكل قضية شأنها

وما يقدم فيها من الأدلة ولا يسوغ القياس في هذه الدعوى على التقدير الذي صدر من المحاكم الأخرى للمحاميين الآخرين مادام أنه ليس للمحكمة من سبيل لفحص هذه المجهودات والأعمال التي بذلوها حتى استحقوا ذلك التقدير اذ لم يتقدم من المدعى من المستندات ما يدل على الأساس الذي بنى عليه ذلك التقدير

« وحيث أنه في تقدير أتعاب المحامي فقد وضع القضاء المصري والفرنسي قواعد للسير عليها لأجراء هذا التقدير حتى يكون منطبقا على العدالة وقد جاء في حكم مجلس نقابة المحامين المؤرخ ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ . (محاماه سنة تسعة صحيفة ٢٨٩) . ان أتعاب المحامي تقدر تبعا لأهمية الدعوى ومركز الخصوم فيها والفائدة التي عادت على الموكل منها فكسب الدعوى وخسارتها عنصر من عناصر تقدير الأتعاب - وجاء في حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٢ يونيو سنة ١٩١٦ والمقتبس في مجلة المحاماة السنة السابعة صحيفة ٥٨٣ مامعناه « ان أتعاب المحامي تقدر بمقدار العمل الذي عمله وقيمته والفائدة التي عادت على موكله » وجاء في حكم محكمة الاستئناف المختلطة أيضا الصادر بتاريخ ٢٥ أغسطس سنة ١٩٠١ والمذكور في مجموعة التشريع والقضاء المختلط سنة ١٩١٣ صحيفة ٢٦٢ ما يأتي :

« En l'absence de convention sur le montant des honoraires du mandataire, sa récompense doit être estimée par rapport à l'importance de l'affaire, au mérite du travail, aux soins et au temps employé. » وترجمته ما يأتي :

« انه اذ لم يكن هناك اتفاق على مقدار الأتعاب المستحقة للوكيل فان مكافأته يجب ان تقدر بالنسبة الى أهمية الدعوى وما يستحقه العمل والى العناية

التي بذلت والزمن الذي قضاه الوكيل » وجاء في تعليقات دالوز على القانون المدني تحت مادة ١٩٩٩ من القانون الفرنسي بند ٢١٢ الحكم الآتي الصادر من محكمة الالتماس الفرنسي :

Parmi ces circonstances, il y a lieu d'avoir égard au mérite de l'avocat et l'importance des affaires plaidées.

وترجمته « ان من بين الاعتبارات التي يبنى عليها تقدير أتعاب المحامي ان يراعى استحقاقه وكفاءته وأهمية الدعاوى التي ترفع فيها »

وورد في المادة ٤٩ من لائحة المجالس الحسبية ان مكافأة الوكلاء تقدر بمراعاة قيمة الاموال والعمل « وحيث انه تطبيقا لهذه القواعد الذي سار

عليها القضاء المصري ترى المحكمة ان المدعى قد قضى زمنا طويلا يقرب من السنتين في أداء الأعمال الموضحة في عريضة دعواه فضلا عن انه بذل مجهودا لا ينكر في القيام خير قيام بأعباء الوكالة حتى استحق ثناء سمو الاميرة كما يستفاد ذلك من خطاباتها المقدمة منه والمشار اليها آنفا . يضاف الى ذلك ان الأعمال التي نيطت به والتي بذل فيها مساعيه بصفته وكيلًا عن سمو الاميرة كانت على جانب عظيم من الأهمية اذ أن التركة التي خلفها المرحوم سمو الامير ابراهيم حلمي تقدر بأموال كثيرة والقضايا التي اشترك المدعى في المداولات فيها ورسم خطط الدفاع فيها كانت ذات قيمة كبرى وعلى الأخص ابطال السند بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه وغير ذلك من المنازعات العديدة التي قامت حول هذه التركة والتي تبلغ قيمتها مبالغ طائلة . يضاف الى ذلك ان معظم هذه القضايا قد حكم فيها في مصلحة سمو الاميرة وهي معترفة في جوابها المشار اليه

آنفا ان النجاح في هذه الدعاوى يرجع الفضل فيه الى اشتراك المدعى في رسم خطط الدفاع فيها واكثر من ذلك فان كفاءة المدعى كمحام قدير

واكثر من ذلك فان كفاءة المدعى كمحام قدير

١٣٧

محكمة المنيا الكلية الاهلية

٢٠ مارس سنة ١٩٣٣

حراسة . على أموال المدين عامة . في حالة نزع الملكية . عدم جوازها

المبدأ القانوني

لا يصح تعيين حارس على أموال المدينين عامة لادارتها لمصلحتهم ولتسديد الديون من ايرادها أو من ثمنها وذلك لأن هذا يعتبر بمثابة تقرير لقواعد الافلاس بالنسبة لغير التجار وقدين قانون المرافعات الاهلي الاجراءات اللازمة لحفظ حق الدائنين بعد تسجيل التنبيه ولم يذكر ضمنها الحراسة خلافا للقانون المختلط فلا يصح للحاكم الاهلية أن تقضى بالحراسة في دعاوى نزع الملكية

المحكم

« من حيث ان المدعية أعلنت المدعى عليهم بصفتهم ورثة المرحوم محمد بك حسن سالم بعريضة في شهر فبراير سنة ٩٣٣ قالت فيها انها تدان المرحوم محمد بك حسن سالم في مبلغ ٩٥١ جنيه و ٩٢٥ مليما بمقتضى حكمين وانها أخذت تسير في اجراءات نزع الملكية ضد الورثة من عقارات مورثهم البالغ قدرها ٩٣٥ و ١٧ ط و ٢٤ ف وانها نهبت على المعلن اليهم بالسداد وقد سجل التنبيه بتاريخ ٢٧ يونيه سنة ٩٣٢ بنمرة ٥٢٦ بمحكمة المنيا الاهلية ولا زالت قضية نزع الملكية سائرة امام محكمة المنيا الكلية وتسجيل التنبيه قد الحق الثمار بالعقار وطابت المدعية تعيين حارس قضائي لاستلام هذه الاعيان لادارتها واستغلالها وايداع صافي غاتها بمخزاة المحكمة حتى يفصل في الدعوى

« ومن حيث انه يتعين البحث في امرين

اشتهر بتضله في المواضيع القانونية كما تتم عن ذلك مؤلفاته القانونية العديدة التي اشار اليها في مذكرته كل هذه العناصر مجتمعة تدخل في تقدير الاتعاب المستحقة للمدعى ويضاف اليها ما صرفه المدعى في امصاره الى فرنسا في سبيل تنفيذ عقد الوكالة إذ أن للوكيل الحق في مطالبة الموكل بجميع ما صرفه من المصاريف في سبيل الوكالة (انظر بودري ووهل بند ٧٠٥)

« وحيث ان المحكمة ترى ان مبلغ ٣٠٠٠ جنيه مبالغ فيه وتقدر للمدعى مبلغ ١٥٠٠ جنيه فقط نظير اتعابه ومصاريفه التي تكبدها في سبيل الاعمال الموضحة في عريضة دعواه « وحيث انه بالنسبة الى طلب مصاريف الدعوى فيتعين الحكم على سمو المدعى عليها الاولى بالمصاريف المناسبة لما حكم به فقط عملا بالمادة ١١٣ من قانون المرافعات

« وحيث انه بالنسبة الى طالب النفاذ المعجل فالمحكمة ترفض هذا الطلب لان هذه الحالة ليست من الاحوال المنصوص عاها في المادة ٣٩٣ مرافعات لان سمو المدعى عليها الاولى تنازع في التزامها بدفع المبلغ المطلوب

« وحيث انه بالنسبة الى طلب اتعاب المحاماة فالمحكمة ترفض هذا الطلب لان موضوع الدعوى يشمل حقوقا شخصية للمدعى وهو الذي ترفع فيها شخصيا وقدم مذكرته فيها بقلمه لذلك ليس هنالك محلا للمطالبة باتعاب المحاماة واذ حضر في بعض الجلسات بعض المحامين بالنيابة عن المدعى فان حضورهم كان من جهة الشكل فقط ولم يتكبد المدعى دفع أى اتعاب اليهم نظير ذلك

(قضية الاستاذ عزيز خانكي بك ضد سمو الاميره نعيمه عام ابراهيم حلمي وآخرين وحضر عن الاولى الاستاذ انوار قعيرى بك رقم ٢٥٧ سنة ١٩٣١ ك — دائرة حضرات القضاة زكى خير الابوتيجي ومحمد بركات ومحمد على جمال الدين)

(الاول) هل يصح للدائنين ان يطلبوا تعيين حارس على أموال مدينهم ليضمنوا عدم تبديدها أو ليتيسر لهم ادارتها لمصالحتهم بواسطة حارس أم لا (والثاني) هل الحاق الثمار بالعقار الذي يعتبر كنتيجة من نتائج تسجيل تنبيه نزع الملكية من الحالات التي يجب فيها تعيين حارس قضائي أم لا

«ومن حيث انه عن الامر الأول فقد حكمت المحاكم بعدم جواز تعيين حارس على أموال المدينين عامة لادارتها لمصالحتهم ولتسديد الديون من ايرادها أو من ثمنها وذلك لأن هذا يعتبر بمثابة تقرير لقواعد الافلاس بالنسبة لغير التجار (انظر كتاب طرق التنفيذ والتحفظ لابي هيف بك فقرة ١٣١ ص ٨٧٩)

« ومن حيث انه عن الامر الثاني فلا يخلو الحال من أحد أمرين - اما ان يكون المدين مستثمرا للعقار المشروع في نزع ملكيته لنفسه أو ان يكون قد اجره للغير في الحالة الاولى كأن يكون المدين ساكنا فيه أو منتفعامنه بنفسه بزراعة أو نحوها فلا يتزع منه العقار ولا يكون مسئولا عن اجرته اثناء سير الاجراءات ولا يكون للدائنين الا ان يحجزوا على المحصول حجزا تنفيذيا أو على ثمنه تحت يد الغير كما لم يكن هناك اجراءات على العقار وفي هذه الحالة فقط يلحق الثمار بالعقار فينتفع منه الدائنون المرتهنون - أما عن الحالة الثانية - فقد نصت المادة ٥٤٦ مراجعات أهلى على ان مجرد التنبيه من الدائن الحاجز أو غيره من الدائنين على مستأجر العقار بعدم دفع الأجرة للمالك يقوم مقام الحجز على الأجرة التي تستحق في المستقبل ولا احتياج لغير ذلك التنبيه من الاجراءات وتوزيع الأجرة المذكورة على المدينين قسمة غرماء . ونصت

المادة ٥٤٧ على انه اذا تبين ان المستأجر دفع بغير غش قبل التنبيه عليه اجرة عن المدة التالية للتسجيل فيستحق طلبها من المحجوز عليه بصفته مستودع لها (انظر كتاب طرق التنفيذ والتحفظ لابي هيف بك فقرتي ٦٨٣ و ٦٨٤)

«ومن حيث ان القانون الأهلى لم ينص على ان للدائنين حقا في نزع يد المدين من العقار واستغلاله بواسطة حارس قضائي أو تأجيده كما فعل القانون المختلط

«ومن حيث ان المحكمة ترى انه مادامت الاجراءات اللازمة لحفظ حق الدائنين بعد تسجيل التنبيه قد بينها القانون ولم يذكر ضمنها الحراسة القضائية خلافا للقانون المختلط فلا يصح للمحاكم الأهلية ان تقضي بالحراسة في دعاوى نزع الملكية

« ومن حيث انه يتبين مما تقدم انه لا محل لتعيين حارس قضائي ولذا يتعين رفض الدعوى (قضية الست لبيه حسين حسن وحضر عنها الاستاذ نصيف زكى ضد رياض افندي ابراهيم وآخرين رقم ١٣٢ سنة ١٩٣٣ ك - دائرة حضرات القضاة عمود علام واحد وهي ومرقس بطرس)

١٣٨

محكمة مصر الكلية الأهلية

١١ ابريل سنة ١٩٣٣

- ١ - اختصاص المحاكم الأهلية - في صحة وصية أو غيرها . كما هو منصوص عليه في المادة ١٦ لائحة - تبعا لدعوى أصلية . جوازه
- ٢ - وصية . عدم تحريرها رسميا أو بخط الموصى - في حالة الانكار . بطلانها .

المبادئ القانونية

- ١ - يفهم من نص المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية هو عدم تعرض المحاكم الأهلية بدعوى أصلية قائمة بذاتها ومرفوعة أمامها للفصل في صحة الوصية أو الوقف وأصوله أو (٥ - ٢)

عقد الهبة . ولا يمنع النص المذكور اختصاص تلك المحاكم بتفسير عقد من العقود المنصوص عنها في المادة المذكورة متى كان العقد المراد تفسيره تابعاً لدعوى أصلية منظورة أمام المحاكم وداخلة في اختصاصها . ولأن المحاكم الأهلية هي محاكم الأصل في القضاء ولا ينزع منها اختصاص الا بنص صريح . ولا نزاع في أن دعوى الملكية التي تدخل في اختصاص تلك المحاكم متى تطلبت التعرض لعقد من العقود المنصوص عنها في المادة ١٦ من اللائحة فلا تحرم هذه المحاكم من تفسير أي عقد منها والحكم بصحته من عدمه . وكل ما يتحتم على هذه المحاكم هو عدم الإخلال بالنصوص الشرعية عند التفسير والحكم بصحة العقد من عدمه .

٢ - طبقاً للنصوص الفقهية والمواد الشرعية تعتبر الوصية باطلة إذالم تكتب بمعرفة الموصي أو تحرر أمام مأمور العقود الرسمية وذلك في حالة إنكارها

المحكم

« من حيث ان المدعين طلبوا تثبيت ملكيتهم الى ١٦ قيراطاً مشاعة في فدان و ٨ قيراط ونصيبهم الشرعي في المنزلين المبين معالمهم وحدودهم بعريضة الدعوى والمنقولات المتروكة من المورث أو دفع ثمنها

« وحيث انه فيما يختص بالطلب الاول وهو تثبيت ملكيتهم الى الستة عشر قيراطاً المشاعة في الفدان و ٨ قيراط فقد دفع المدعي عليهم الثاني بصفته والسادس والسابع والثامن بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بالفصل في ملكية هذا القدر لانه صدر به وصية من المورثة الست

فطوم بنت سيد احمد للمدعي عليهم المذكورين بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٢٨ ومقدمه في ملف الدعوى بحافظتهم أو بايقاف الدعوى حتى يفصل في صحة الوصية امام المحاكم الشرعية وقد نازع المدعون في الوصية المذكورة وأبوا الاعتراف بها وطلبوا رفض الدعوى واختصاص المحاكم الأهلية فيما يتعلق بالحكم بصحة الوصية وعدم صحتها » وحيث انه لا نزاع بأن المحاكم الأهلية محرومة بنص المادة ١٦ من لائحة ترتيبها بالقضاء في الوقف وأصوله والوصية والهبة وكل ما يتعلق بالاحوال الشخصية

« وحيث ان المستفاد من هذه المادة هو عدم تعرض المحاكم الأهلية لدعوى أصلية قاعة بذاتها ومرفوعة امامها للفصل في صحة الوصية أو الوقف وأصوله أو عقد الهبة ولا يمنع النص المذكور اختصاص تلك المحاكم من تفسير عقد من العقود المنصوص عنها في المادة ١٦ من لائحة ترتيبها متى كان هذا العقد المراد تفسيره تابعاً لدعوى أصلية منظورة امام المحاكم الأهلية وداخلة في اختصاصها

« وحيث ان المحاكم الأهلية هي محاكم الأصل في القضاء ولا ينزع منها اختصاص الا بنص صريح ولا نزاع في أن دعوى الملكية متى تدخل في اختصاص تلك المحاكم متى تطلبت التعرض لعقد من العقود المنصوص عنها في المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية فلا تحرم هذه المحاكم من تفسير أي عقد من تلك العقود والحكم بصحته من عدمه وكل ما يتحتم على هذه المحاكم هي عدم الإخلال بالقواعد الشرعية عند التفسير والحكم بصحة العقد من عدمه » وحيث ان القول بغير هذا هو بمثابة تعجيز المدعي عن اثبات دعوى الملكية متى

ما طعن في صحة الوصية ومتى ما امتنع المدعى عليه عن تقديم هذه الوصية أمام المحاكم الشرعية لفصل في صحتها

« وحيث ان حكم الايقاف هو ايضا بمثابة حكم بعدم الاختصاص للسبب المتقدم وعليه فلا تحرم المحاكم الاهلية من تفسير أى عقد من العقود المنصوص عنها في المادة ١٦ من لأئحة ترتيب المحاكم الاهلية متى ما كان هذا العقد فرعاً لدعوى أصلية من اختصاص تلك المحاكم » وحيث انه مما تقدم يكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه

عن الموضوع

« من حيث ان المدعين طلبوا الحكم بتثبيت ملكيتهم الى القدر الوارد بعريضة دعواهم واستندوا في اثبات دعواهم الى اعلام شرعى يستفاد منه أنهم ورثة الست فطوم بنت سيد احمد » وحيث ان المدعى عليهم الثانى بصفته والسادس والسابع والثامن طلبوا رفض الدعوى لأن القدر المرفوع بشأنه الدعوى صدر به وصية من المورثة لهم

« وحيث ان المدعين طعنوا في هذه الوصية وأبوا الاعتراف بها لسببين - أولاً - ان هذه الوصية صادرة لغير وارث وغير مكتوبة بخط المورثة - ثانياً - لم تحرر أمام مأمور العقود الرسمية » وحيث انه بالرجوع الى النصوص الفقهية والمواد الشرعية يستفاد منها ان الوصية باطلة ان لم تكتب بمعرفة الموصى أو تحررت أمام مأمور العقود الرسمية وذلك في حالة انكارها

« وحيث ان الثابت في هذه الدعوى والذي لم يدحضه المدعى عليهم الثانى والسادس والسابع والثامن ان الوصية المراد التمسك بها لم تحرر بخط

المورثة ولم تعمل أمام مأمور العقود الرسمية وعليه فالمحكمة لاتعيرها أدنى اعتبار لعدم توفر شروط الصحة فيها ويتعين استبعادها

« وحيث ان باقى المدعى عليهم نازعوا في القدر المطلوب تثبيت ملكية المدعين له باعتبار ان جزءاً من هذا المقدار لم يدخل في وقت ما في ملكية المورثة

« وحيث ان المدعين استندوا في اثبات فرق هذا القدر على عقدين صادرين من نفيسة وهى أخت فطوم وترث نفس مقدار فطوم من والدتها وردة بنت محمد عبيد وثابت في هذين العقدين ان القدر المباع وهو ٦ طو و ٩ س مخلف عن نفس مورث فطوم بنت سيد احمد

« وحيث انه فيما يختص بباقي القدر المتنازع عليه فقد ثبت أيضاً ان فطوم بنت سيد احمد المورثة ورثت عن والدها سيد أحمد ميرحج المتوفى عن أولاده وهم محمد ويوسف ونفيسة وزينب وفطوم ١٥ ط و ٩ س أى السبع حسب الفريضة الشرعية من ٤ ف و ١١ ط و ١٦ س

« وحيث مما تقدم تكون دعوى المدعين على أساس ويتعين الحكم لهم بالطلبات المبينة بعريضة دعواهم فيما يتعلق بتثبيت ملكيتهم الى ١٦ ط » وحيث انه فيما يتعلق بالطلبين الثانى والثالث

أى حصتهم الشرعية في المنزلين والمنقولات المدعى بتخلفها عن المورثة فقد رد على ذلك المدعى عليهم الأول والثالثة والرابعة والخامسة بأن المنزلين بنيا بمعرفتهم ولم تخلف عن المورثة وكذلك المنقولات فهى ملكهم الخاص وطلبوا احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ما تقدم في هذا الشرط من الطلبات ولا ترى المحكمة مانعاً من اجابة طلبهم واحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المدعى عليهم المذكورين بكافة الطرق القانونية بما فيها

البينة بأن المنزلين والمنقولات المتنازع عليها هي ملك خاص لهم والمدعين التقي بالطرق عينها

(قضية سيد بدوي وآخرين وحضر عنهم الاستاذ ابراهيم رياض ضد سيد أحد وآخرين رقم ١٥٦٤ سنة ١٩٢٠ ك — دائرة حضرات القضاة ابراهيم بك يحيى ومحمد بركات وعلى رضا)

١٣٩

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

١٣ أبريل سنة ١٩٣٣

تكليف . اعتبارها بالنسبة للحكومة سند ملكية دون الافراد.

المبدأ القانوني

إن مستندات التكليف وإن كانت قيمتها بالنسبة للأفراد أنهم مكلفون بمقتضاها بدفع الأموال الأميرية للحكومة عن الأطنان المكلفة بأسمائهم إلا أنها تعتبر بالنسبة للحكومة مستندات ملكية لأن الحكومة لا تدفع أموالا عن الأطنان المكلفة عليها كما يفعل الأفراد وإنما تحصر أملاكها وتثبتها بهذه الطريقة الرسمية المحكمة

« حيث إن مصلحة الأملاك رفعت هذه الدعوى تطلب ثبوت ملكيتها لقطعة أرض فضاء مساحتها ١٤٦٥ متراً مربعاً بيندر دمنهور وقدمت اثباتاً لملكيتها كشفاً رسمياً مستخرجاً من مساحة فك الزمام سنة ١٩٠٠ وكشفاً رسمياً من مساحة فك الزمام المعتمدة سنة ١٩١٠ وصورة من كشف حصر بيندر دمنهور الأول وقائمة مساحة تاريخها ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٩ ورسمياً مستخرجاً من قائمة للمساحة القديمة سنة ١٨٩٦ تفيد أن الأرض المتنازع عليها مكلفة باسم الحكومة وقد ورد في الكشف المذكورة أن الأرض بور غير صالحة للزراعة

« وحيث إن المدعى عليه دفع الدعوى بأنه اشترى أطناناً بعقد بيع صادر إليه من اسماعيل

باشا حافظ وحكم مرمى مزاد عن هذه الأطنان صادر لاسماعيل باشا حافظ ومسجل سنة ١٩١٢ وقرر أن قطعة الأرض المتنازع عليها تدخل ضمن هذه المستندات وأنه وضع اليد عليها من تاريخ المشتري لغاية الآن أو خمس سنوات بسبب صحيح وحسن نية

« وحيث أن ملكية الحكومة لهذه القطعة

ثابتة من المستندات التي قدمتها والتي يرجع عهدا إلى سنة ١٨٩٦ واستمرار تكليفها عليها في كل مساحة رسمية وقعت بعد ذلك إلى الآن « وحيث أن هذه المستندات الرسمية حجة على الكافة ومنهم المدعى عليه حتى يثبت ما ينفيها بالطريق القانوني

« وحيث أن مستندات التكليف وإن كانت قيمتها القانونية بالنسبة للأفراد أنهم مكلفون بمقتضاها بدفع الأموال الأميرية للحكومة عن الأطنان المكلفة بأسمائهم إلا أنها تعتبر بالنسبة للحكومة مستندات ملكية لأن الحكومة لا تدفع أموالاً عن الأطنان المكلفة عليها كما يفعل الأفراد وإنما تحصر أملاكها وتثبتها بهذه الطريقة الرسمية « وحيث أن مستندات المدعى عليه المار ذكرها ليست حجة على الحكومة في شيء لأنها لم تصدر منها ولم تعترف بها فادخل البائع للمدعى عليه قطعة الأرض المتنازع عليها ضمن مستنداته لا يفيد شياً في النزاع الحاصل بينه وبين الحكومة « وحيث أنه ثبت من تقرير الخبير في استئناف قضية منع التعرض الواردة بمجدول محكمة اسكندرية نمرة ١٦٢ سنة ١٩٣١ المضمومة لهذه القضية والمرفوعة أصلاً من المدعى عليه ضد الحكومة أن الخبير قال في صحيفة ٨ من تقريره أن الأرض المتنازع عليها بحسب الحدود اللفظية تدخل في أطنان محمد بك بلبع وحسب المساحة من واقع

خريطة فك الزمام تدخل في أطيان الحكومة
والذى تستنتج المحكمة من هذا القول ان مقدار
الأطيان التى يملكها المدعى عليه بحسب مستنداته
كاملة تحت يده - وأما القطعة المتنازع عليها فخارجة
عن مقدار أطيانه أى ان هذه القطعة ادخات في
مستندات المدعى عليه على غير حقيقة

« وحيث ان طعن المدعى عليه في صحة ماورد
بمساحة فك الزمام من دخول القطعة المتنازع
عليها ضمن ملك الحكومة واستدلالة على هذا
الأدعاء بحكم صدر في قضية أخرى لا يجديده قعما
في الدعوى المطروحة الآن لان أعمال مساحة
فك الزمام أعمال رسمية معتبرة صحيحة قانونا فاذا
وقع خطأ في حالة معينة لا ينسحب هذا دليلا على
تخطئة عملها في حالة أخرى ومع ذلك فان محمد
بك بليغ لم يطلب من هذه المحكمة أن تعين خيرا
لمقاس الأطيان التى يملكها بمقتضى المستندات
المقدمة منه وبيان مقدارها حتى يتبين للمحكمة
ان كان المقدار الذى اشتراه كاملا تحت يده بدون
دخول القطعة المتنازع عليها من عدمه والمحكمة
تستنتج من هذا ان القطعة المذكورة لا تدخل
في مقدار ما يملكه ولذلك ادعى انه يملكها بوضع
يده عليها مدة خمس سنوات بسبب صحيح وحسن
نية طبقا للمادة ٧٦ مدنى

« وحيث ان المدعى عليه تمسك بشهادة الشهود
الذين سمعهم محكمة العطارين الجزئية في دعوى
منع التعرض التى رفعها المدعى عليه ضد الحكومة
.....

« وحيث ان الحكم الصادر في دعوى منع
التعرض ليس بحجة إلا فيما قضى به وأما دعوى
الملكية هذه فدعوى أخرى مخالفة للاولى -
وبذلك يكون دفاع المدعى عليه في غير محله وتكون
دعوى الحكومة ثابتة مما قدمته من المستندات

ويتعين الحكم لها بالملكية - أما فيما يختص بالريع
فان المحكمة لا ترى محلا له لأن القطعة بور غير
صالحة للزراعة ولم ينتفع بها المدعى عليه بحالة ذات ريع
(قضية مصلحة الاملاك الاميرية ضد محمد بك بليغ رقم ٤٩٨
سنة ١٩٣٢ - دائرة حضرات القضاة محمد بك حمدى السيد ومحمد
السيرة ومصطفى عبد المجيد)

١٤٠

محكمة طنطا الكلية الاهلية

١٩ أبريل سنة ١٩٣٣

١ - تشرد . عدم استثناء أحكامه . بالنسبة للأشخاص المراقبين

٢ - مراقبة . في جهة معينة طبقا لقانون التشرد - مماثلتها لعقوبة

الحبس . عدم اعتبارها ماديا كالحبس

المبادئ القانونية

١ - إن قانون التشرد لا يستثنى من أحكامه
الأشخاص الموضوعين تحت المراقبة . ولا
محل مطلقا لهذا الاستثناء اذ المراقبة لا تتنافى
مع العمل والا كانت وبالأعلى المجتمع ولا
سبيل لوقايته من الاضرار

٢ - انه وان كانت المراقبة في جهة معينة
المحكوم بها طبقا للفقرة الرابعة من المادة ٦
من قانون التشرد تعتبر بمثابة لعقوبة الحبس
فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات
وتحقيق الجنايات. الا أن هذا ليس معناه انكار
الواقع الملموس واعتبار الشخص المراقب
كالسجين فعلا في سجن من السجون بحيث
لا يستطيع العمل وفق ارادته حتى ولو كانت
المراقبة لم تنفذ عليه بالفعل في جهة خاصة
من الأراضي المصرية المعينة لهذا الغرض
بقرار من وزير الداخلية طبقا للسلطة المخولة
له قانونا بل نفذت عليه بنفس الطريقة التى تنفذ
بها المراقبة العادية

المحكمة

« من حيث ان الحكم المستأنف بنى على أنه وقت ضبط المتهم باعتباره متشرداً كان موضوعاً تحت المراقبة لمدة سنتين في الجهة التي يعينها وزير الداخلية وأن هذه العقوبة مماثلة لعقوبة الحبس ولا يمكن معاقبة المتهم على عودته للتشرد في أثناء تنفيذها عليه اذ لا يمكن اجباره على مزاوله عمل في محل لا يملك اختياره فيه »

« ومن حيث ان الثابت في محضر ضبط الواقعة أن المتهم ضبط في طنطا يوم ٣٠ يناير سنة ١٩٣٣ بلا عمل ولا نقود وأقر بأنه هارب من المراقبة ولا يشتغل من اسبوعين »

« ومن حيث ان قانون التشرد لا يستثنى من أحكامه الأشخاص الموضوعين تحت المراقبة ولا محل مطلقاً لهذا الاستثناء اذ المراقبة لا تتنافى مع العمل والا كانت وبالأعلى المجتمع لا وسيلة لوقيته من الاشرار . »

« ومن حيث انه وان كانت المراقبة في جهة معينة المحكوم بها طبقاً للفقرة الرابعة من المادة ٦ من قانون التشرد تعتبر مماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات وتحقيق الجنايات إلا أن هذا ليس معناه انكار الواقع الملموس واعتبار الموضوع تحتها كالمحبوس فعلاً في سجن من السجون بحيث لا يستطيع العمل وفق ارادته حتى ولو كانت المراقبة لم تنفذ عليه بالفعل في جهة خاصة من الأراضي المصرية المعينة لهذا الغرض بقرار من وزير الداخلية طبقاً للسلطة المخولة له قانوناً بل نفذت عليه بنفس الطريقة التي تنفذ بها المراقبة العادية كما هو ظاهر من محضر ضبط الواقعة »

« ومن حيث انه فضلاً عن ذلك فعود المتهم للتشرد حصل في جهة أخرى غير التي هو مراقب

فيها وذلك بعد هروبه من هذه الجهة الأخيرة فلا يمكن والحالة هذه القول بان العمل كان مستحيلاً عليه بعد الهروب . »

« ومن حيث انه لما تقدم يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه ومعاقبة المتهم بالمادتين المطلوبتين . »

« ومن حيث ان المتهم لم يحضر مع اعلانه قانوناً فيجوز الحكم في غيبته »

(قضية النيابة ضد حسن عبد العزيز رقم ١٧٥٦ لسنة ١٩٣٢ س دائرة حضرات القضاة محمد عزمي ويوسف يعقوب وابراهيم واصف وبحضور حضرة قطب افندي عمرو ليل النيابة)

١٤١

محكمة اسكندرية الكلية الأهلية

٢٠ أبريل سنة ١٩٣٣

تزوير . في أوراق رسمية . وكيل . تقريره أمام الموثق بذلك .

بعد انتهاء الوكالة . اعتباره كذلك . تعاقد . مع

الغير . وتقديم التاريخ . اعتباره تزويراً عرفياً

المبدأ القانوني

إذا كان الوكيل يحضر عن الموكل بعد انتهاء الوكالة ويقرر أمام الموثق بأنه وكيل ثم يتعاقد بهذه الصفة اضراراً بالموكل فالواقعة تكون تزويراً في أوراق رسمية لا تصاف المزور بصفة غير صحيحة

وإذا تعاقد مع الغير باسم موكله و اضراراً به بعد انتهاء الوكالة وقدم التاريخ لينسحب الى الزمن الذي كان وكيلاً فيه . فانه يرتكب تزويراً في ورقة عرفية طبقاً للمادة ١٨٣ عقوبات

المحكمة

« حيث ان دعوى المدعى بصفتة تناخص في أن أحمد بك دبوس استأجر من محجورة المدعى ثلاثة وعشرين فدناً لمدة ثلاث سنوات تنتهي في سنة ١٩٢٥ وتجددت لمدة ثلاثة سنوات أخرى

ووضع أحمد بك يده على الأطيان وفي أثناء مدة
الايجارة كان يعاملها المستأجر شخصياً ويأخذ
منها ايصالات بما يصلها وقد تجمد من الايجار
مبلغ ٣٨٠ جنيهاً مصرياً فرفعت دعوى ضد
أحمد بك دبوس أمام محكمة ايتاي البارود وحجرت
تحت يد مديرية البحيرة والمحكمة المختلطة ووزارة
المواصلات وقد حكم لها ابتداءً بمبلغ ٣٤٩ جنيهاً
وتثبيت الحجز التحفظي تحت يد المصالح المذكورة
آنفاً - استأنف المستأجر هذا الحكم أمام محكمة
اسكندرية الأهلية فعدلت المحكمة هذا المبلغ
الى ٣٤٥ جنيهاً و ٩٢٠ ملياً ولم تحكم بتثبيت
الحجز ولم ترفضه سهواً منها فرفعت دعوى من
محجورته بتوكيل أسعد أفندي ميلاد لتصحيح
الحكم للوصول الى تثبيت الحجز وتداولت هذه
القضية عدة جلسات الى جلسة ١٦ سبتمبر سنة
١٩٣٠ وفيها حضر وكيل محجورته وفي جلسة
٤ نوفمبر سنة ١٩٣٠ حضر أحمد بك دبوس بواسطة
محاميه بناء على اشارة برقية أرسلها اليه وقرر بأن
لديه مخالصة ولم تقدم الا بحافظة بجلسة ٢٥ نوفمبر
سنة ١٩٣٠ - وبتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٣٢
قرر المدعى بصفته بقلم كتاب هذه المحكمة بالظعن
بتزوير مخالصة ويجعل تاريخها العرفي ٣٠ يولي
سنة ١٩٣٠ واحتياطياً احالة الدعوى الى التحقيق
لأثبات الوقائع المبينة بالأدلة المعلنة للخصوم .

« وحيث ان واقعة التزوير كما يؤخذ من
صحيفة الدعوى تنحصر في أن عنتر أفندي دبوس
المدعى عليه الثاني حرر مخالصة جعل تاريخها ٣٠
يولي سنة ١٩٣٠ أثبت فيها أن أحمد بك دبوس
المدعى عليه الأول المستأجر من الست حميدة
ناجي دبوس موكلته تتخالف عن الايجار المستحق
على المستأجر طبقاً للحكم الصادر ضده ويتنازل
عن جميع الحجزات التي توقعت ضد أحمد بك

دبوس المذكور مع أن هذه المخالصة لم تكن في
الوجود في تاريخها المسمى ولم تصدر الا بعد
الحجز على زوجته التي توقع عليها الحجر بتاريخ
١٨ أغسطس سنة ١٩٣٠ وتعيين قيم عليها وزوال
صفة عنتر أفندي في الوكالة عنها وقدم تاريخ
المخالصة لينسحب الى زمن وكالته اضراراً بزوجته
محجورة المدعى .

« وحيث قد جاء على لسان الدفاع انه على
فرض التسليم بصحة هذه الوقائع فانه ليس هناك
تزوير لأن المخالصة صدرت من عنتر أفندي
دبوس حقيقة وهو يقرر بصدورها منه فلامعنى
اذن بأن يقال بأن المخالصة مزورة على أن هذا
الزعم باطل لأن الوكيل اما أن يحضر عن الموكل
بعد انتهاء وكالته ويقرر أمام الموثق بأنه وكيل
ثم يتعاقد بهذه الصفة اضراراً بالموكل فالواقعة
تكون تزويراً في أوراق رسمية لا تصاف المزور
بصفة غير صحيحة وأما أن يتعاقد مع الغير باسم
موكله واضراراً به بعد انتهاء الوكالة ويقدم التاريخ
لينسحب الى الزمن الذي كان وكيل فيه واذن
يرتكب تزويراً في ورقة عرفية طبقاً للمادة
« ١٨٣ » عقوبات « جرمون شرحاً على قانون
العقوبات جزء أول ص ٣٩٥ رقم ٥٠٠ »

Le mandataire qui, consent,
après la revocation du mandat une
simple obligation sous seing privé
se rend coupable d'un faux en
écriture privée.

« وحيث يتعين البحث فيما اذا كانت المخالصة
صدرت بعد انتهاء الوكالة أم لا بمعنى أنه يتعين
البحث فيما اذا كانت صدرت بعد ١٨ أغسطس
سنة ١٩٣٠ بعد الحجر وبعد انتهاء الوكالة أم صدرت
أثناء قيام الوكالة .

.....

« وحيث مما تقدم يتعين رد وبطلان المخالصة المؤرخة ٣٠ يولييه سنة ١٩٣٠ والموقع عليها من المدعى عليه الثانى لصالح المدعى عليه الأول لصدورها بعد الحجر وبعد انتهاء التوكيل إضراراً بالست حميدة .

« وحيث ان المخالصة المطعون فيها صدرت من الثانى للمدعى عليه الأول وقرر الأول بأنه استلم صور الأحكام من عنتر أفندى وهذا واقفه .

« وحيث انه فيما يختص بالمدعى عليه الثالث أسعد أفندى ميلاد فقد طلب إخراجه من الدعوى وقد ذكر في صدر مذكرة المدعى بصفته (٢٢) دوسيه بانه اختصم في دعوى تسليم الأحكام ولا شأن له في دعوى التزوير سواء حكم بتزوير المخالصة أو بضعفها .

« وحيث ان المدعى بصفته في مذكرة يقرر بأن المدعى عليه الثالث كان وكيلاً عن الست محجورته في دعوى الأيجار بتوكيل صادر منها شخصياً للمحامى مباشرة فكان يتعين عليه أن يسلم الأحكام لها هي لا لعنتر أفندى — على أن الثابت من اطلاع وكيل النيابة على دفتر التصديقات بمحكمة إيتاي البارود ظهر أن دعوى الأيجار نمرة ١١٢٠ سنة ١٩٢٨ رفعت من الست حميدة ضد احمد بك دبوس ومؤشر بهامش الدعوى أن ربع الرسوم تورد بتاريخ ١٤ ر ٥ ١٩٢٨ وأن المحامى أسعد أفندى ميلاد حضر بجلسة ٩ / ٧ / ١٩٢٨ بتوكيل نمرة ١٠٢٣ سنة ١٩٢٨ وبالرجوع إلى دفتر التوكيلات ظهر أن التوكيل ١٠٢٣ الصادر لأسعد أفندى ميلاد من عنتر أفندى دبوس بالتوكيل عن الست حميدة زوجته ولهذا الاعتبار فقد استلم عنتر أفندى الأحكام من وكيله بإيتاي البارود حسن أفندى على (أنظر ما أثبتته وكيل النيابة بإيتاي البارود على مذكرة المحامى نمرة ٦ ضمن أوراق تحقيق النيابة) .

« وحيث فضلاً عما تقدم فقد قرر المحامى بأنه لم يستلم مستندات الأيجار من السيدة وانما إستلمها وكيله حسن أفندى على وواقفه على هذا بمذكرة مقدمة منه ضمن تحقيق النيابة لهذا قررت النيابة حفظ الشكوى إدارياً .

« وحيث بالرجوع إلى أوراق صرف مبلغ ١٤ جنيهاً و ٨١٠ مليماً من محكمة عابدين ظهر أن عنتر أفندى قدم لقلم كتاب المحكمة المشار اليها بتاريخ ١٦ / ٨ / ١٩٣٠ ومعه الأحكام النهائية الصادرة في دعوى الأيجار وبمقتضاها صرف المبلغ كما أثبت ذلك كاتب الحسابات بمحكمة عابدين بمعنى أن الأحكام كانت في حيازة عنتر أفندى في ١٦ / ٨ / ١٩٣٠ وقد استلمها كما يقول المحامى من وكيله بإيتاي البارود .

« وحيث يرى ان مسألة تسليم الأحكام لاعلاقة لها بالتزوير ومن ثم يتعين الزام المدعى عليهما الأولين بمصاريف هذه الدعوى .

(قضية محمد عبداللطيف الشاذلى وحضر عنه الاستاذ سيد بك بسيونى ضد أحمد بك دبوس وآخرين وحضر عنهم الاستاذان مرقص فهمى ومرسى بك بدر رقم ١٠٧ سنة ٩٣٣ ك - دائرة حضرات القضاة خليل بك عفت ثابت وفريد عبدالعزيز بسيونى وأحمد رشيد) .

١٤٢

محكمة شبين الكوم الكلية الأهلية

٢٣ أبريل سنة ١٩٣٣

حكم غيابي . في معارضة . باعتبارها كأن لم تكن . استئناف
هذا الحكم . يفمل نظر الموضوع أيضاً

المبدأ القانوني

حكم على متهم غيايباً بالعقوبة وعارض في هذا الحكم ولعدم حضوره حكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن فاستأنف هذا الحكم وطلب النظر في الموضوع أيضاً . فقررت المحكمة اعتبار استئنافه شاملاً للنظر في الحكم

الموضوعي الصادر بالعقوبة أيضا
المحكمة

« من حيث انه حكم غيابيا على المتهم بحبسه شهرين مع الشغل في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٢ وعارض وحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن في ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٣ واستأنف هذا الحكم في ٢ مارس سنة ١٩٣٣ »

« وحيث ان المتهم طلب النظر في الموضوع ودفع بان التهمة المنسوبة اليه هي عين التهمة الأخرى التي قضى فيها من هذه المحكمة في القضية رقم ١٠٦٣ سنة ١٩٣٣ بحبسه شهرامع الشغل ولم يدع حضوره في جلسة المعارضة أو انه تغيب لعذر قهرى فلم يطلب اعادة القضية لمحكمة اول درجة لنظر معارضته »

« وحيث انه لذلك يجب البحث فيما اذا كان استئناف المتهم يتناول الموضوع أو أنه قاصر على حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن »

« وحيث انه وان كان الأمر من جهة الشكل واضحا اذ أنه ظاهر من تقرير الاستئناف وتاريخ الحكم المستأنف المذكور فيه ان الاستئناف قاصر على حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن فاذا قضى فيما عدا ذلك كان قضاء فيما لم يطلب القضاء فيه ultra petita (البانديكت الفرنسية الابجدية جزء ٧ رقم ٥٥٧ تعليقا على اختلاف الأحكام في هذا الموضوع) وهذا مبطل للحكم بطلانا جوهريا الا أنه يؤخذ من طلب المتهم النظر في الموضوع وعدم ادعائه الحضور في جلسة المعارضة أو التغيب عنها لعذر قهرى وعدم طلبه اعادة القضية لمحكمة أول درجة لنظر المعارضة كما تقدم انه قصد باستئنافه استئناف الموضوع وانه يعتمد عدم الحضور أو تنازل عن حقه في الحضور أمام محكمة أول درجة لينتهى

منها وليكون حكمها بمثابة حكم بتأييد العقوبة الغيابية والعبرة بقصد المتهم لا بتعبيره وخطأه فيه خصوصا في المسائل الجنائية فضلا عن أن كاتب النيابة المختص بتحرير الاستئناف هو السبب في ذلك في الواقع مع مثل المتهم ولو كان سأل عن قصده من الاستئناف لكان بلا شك أخبره انه يريد استئناف الموضوع مادام لا يدعى حضوره في جلسة المعارضة الخ . ولعل ذلك راجع ايضا الى ان الكاتب محرر التقرير اعتقد ان استئناف المتهم يتناول الموضوع »

« وحيث انه لذلك يتضح بجلاء ان المتهم لم يقصد قصر استئنافه على حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن في ذاته بل لم يرد ذلك وقصد استئناف الموضوع فقط »

« وحيث انه فضلا عن ذلك فقد سارت محكمة النقض الى وقت قريب على ان استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن يتناول الموضوع وكذلك محكمة النقض الفرنسية قررت ذلك اخيرا على ما يظهر كالتبين مما يلي بعد خلاف في الأمر — قالت محكمة النقض عندنا في ٤ مايو سنة ١٩١٢ المجموعة الرسمية سنة ١٩١٢ رقم ٩٨ ص ١٩٩ « وحيث إن المبادئ والأحكام القضائية بعد أن تردت قليلا في بادئ الأمر قد ثبتت أخيرا ونهائيا بطريقة لا تقبل الجدل وقضت بهذا المعنى وهو ان الاستئناف المرفوع عن الحكم القاضى بسقوط المعارضة يشمل حتما الحكم الاول الصادر غيابيا وبناء على ذلك يكون من شأن المحكمة الاستئنافية النظر في الموضوع بأكمله . وأشارت الى نقض وایرام فرنسا المنشور في البانديكت الفرنسية سنة ١٨٩٥ القسم الأول ص ٤١٥ وقد جاء فيه ان كل أحكام سقوط المعارضة أو رفضها (depouté) (opposition) تنتج أثارا واحدة سواء في ذلك (٦-٢) »

ما رتب منها على عدم حضور المعارض أو صدر منها بعد المرافعة أنها كلها تختلط بالحكم الغيابي الأول

والاستئناف الذي يحصل يتناول كل شيء
Les uns et les autres se confondent
lors avec le premier jugement par
défaut et l'appel qui en interjeté
remet tout en question

وقالت محكمة النقض عندنا أيضا في ١٩ يناير سنة ١٩١٨ المجموعة الرسمية سنة ٩١٨ رقم ٢٥ ص ٣٨ :

« وحيث أن الاستئناف ولو أنه لم يرفع في الشكل إلا عن الحكم الصادر غيابيا باعتبار المعارضة كأن لم تكن لعدم حضور المعارض إلا أنه ينصرف إلى الحكم الغيابي السابق ولذا يطرح النزاع من جديد على المحكمة الاستئنافية كاثبت على ذلك قضاء محكمة النقض في ٤ مايو سنة ١٩١٢ وجاء في حكم آخر في ٢٩ نوفمبر سنة ٩١٩ المجموعة الرسمية سنة ٩٢٠ رقم ١٧ ص ٢٨ أنه على أي حال سواء كان الاستئناف مرفوعا شكلا عن حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن أو عن الحكم الغيابي الذي تعطل ميعاده استئنافه إلى حين الفصل في المعارضة واستئناف أحدهما يتضمن الآخر الخ وبهذا المعنى حكم آخر لمحكمة النقض الفرنسية في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٢٨ وحكام استئنافيان - البانديكت

الفرنسية الأبجدية جزء ٧ رقم ٥٥٤ وما بعده وجاء في لبواتقان على المادة ١٥١ تحقيق جنابات فرنسي رقم ٦٩ - وانظر رقم ٦٨ منه - أنه بما أن الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون جسما واحدا مع الحكم الغيابي fait corps avec الحكم الغيابي Se confond avec lui فالطعن ويندمج فيه بطريق الاستئناف أو النقض يعتبر في الوقت ذاته موجها إلى الحكم الغيابي الأول وأشار بالقياس إلى حكم نقض صادر في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٧ منشور في مجلة أحكام النقض الجنائية

ولم يعثر عليه هنا في مجموعات دالوز وسيري والبانديكت - على أن هناك حكيم لمحكمة النقض الفرنسية صادرين في ٢٩ مايو سنة ١٨٢٤ و ١٨ نوفمبر سنة ١٨٥٤ قررا عكس ذلك - البانديكت في الموضوع المشار إليه - وفوق ذلك قد قررت محكمة النقض عندنا أخيراً في ٢٥ يناير سنة ١٩٣٢ العكس أيضا بناء على أنه ليس للقاضي أن ينظر في غير ماهو معروض عليه واختلاف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن اختلافا كلياً عن الحكم الغيابي المعارض فيه وإن القول بالاندماج غير منطقي لأن طبيعة الحكيم ليست واحدة والمحكوم عليه قصر نظامه على حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن أو الحكم الغيابي أو استئناف الحكيم معاً وقد نشر الحكم في مجلة المحاماة عدد أكتوبر سنة ١٩٣٢ المحاماة السنة الثالثة عشرة رقم ٢ ص ١٧ وأنه وإن كان هذا الحكم واجب الاحترام بقدر المستطاع إلا أن المحكمة نفسها رأت في الوقت ذاته أنه ليس من العدل مؤاخذة الطاعن بتفسير القانون كان العمل سائراً على خلافه ولم تمض مدة كافية لاستقرار المبدأ الجديد في أذهان الناس خصوصاً عند مثل المتهم - وقد استأنف في ٢ مارس سنة ١٩٣٣ مع ملاحظة الفرق بين التشريع والأحكام مهما كانت متينة وبين مجموعة الأحكام والوقائع الرسمية المنصوص عنها قانوناً للنشر

« وحيث أنه فضلاً عن كل ما تقدم فإنه ما دامت المسألة خلافية بهذا الشكل فالأولى مراعاة مصلحة المتهم .

« وحيث أنه لذلك كله يجب اعتبار استئناف المتهم منصبا على الحكم الغيابي الصادر في الموضوع » وحيث أنه ثبت من الإطلاع على الجنبحة المستأنفة رقم ١٠٦٣ سنة ١٩٣٣ التي سبقت

الإشارة إليها أنه سبق أن حكم على المتهم بحبس شهر من أجل التهمة عينها إذ قد ظهر أن هذه القضية بنيت على بلاغ من المتهم نفسه بأن غيره بدد الأشياء والقضية الأخرى بنيت على بلاغ من الصراف والمحصولات المحجوز عليها هي هي وشهد الصراف اسحق توما بأن الحجز واحد . « وحيث أنه لذلك يجب عدم سماع الدعوى

لسبق الفصل فيها

(قضية النيابة ضد محمد محمد الفاروق ١٠٥١ سنة ١٣٣٣ س - دائرة حضرات احد نشأت بك رئيس المحكمة وناقضين فهم سليمان وعارف محمد وحضور حضرة مرشودة افندي وكيل النيابة)

١٤٣

محكمة قنا الكلية الأهلية

٢٥ مايو سنة ١٩٣٣

أحرز مواد مفرقة . مدلول المادة ٣١٧ ع مكررة . حظر ارتكاب جرائم التدمير والاتلاف وما إليها .

المبدأ القانوني

يتضح جليا من تعديل أحكام المادة ٣١٧ عقوبات مكررة مرة أخرى بالقانون رقم ٣٥ سنة ١٩٣٢ ومما جاء بالمذكرة الإيضاحية له أن الغرض الأساسي للتشريع في هذه المادة إنما هو شدة الحظر على ارتكاب جرائم التدمير والتخريب والاتلاف عن طريق استعمال القنابل والديناميت والمفرقات . وليس أدل على ذلك مما جاء في المذكرة الإيضاحية صراحة من أنه يقع تحت حكم المادة المذكورة كل من أحرز مادة أو آلة أو أداة تستخدم في صنع مفرق أو انفجاره في حين أن من بين تلك المواد والآلات والأدوات مالا يعد مجرد حيازته جريمة في ذاته معاقبا عليها فإذا تحقق أن أحرز المفرقات لم يكن يقصد التدمير أو التخريب أو

الاتلاف بل كان لغرض آخر كاستعماله في الصيد أو القنص أو في بث الآغام لقطع الأحجار وغيرها فلا يتسع له مدلول هذه المادة ويخرج من حكمها

المحكمة

« حيث أنه فيما يتعلق بتهمة أحرار السلاح فالحكم المستأنف في محله لأسبابه التي تأخذ بها هذه المحكمة ويتعين تأييده

« وحيث أنه فيما يتعلق بتهمة أحرار كمية من البارود فإنه من الثابت أنه ضبطت كمية من البارود في مخدع المتهم

« وحيث أنه يجب الوقوف على مدلول المادة ٣١٧ مكررة عقوبات واستظهار ما ترمي إليه من الغرض توصلنا للفصل في التهمة المعزوة للمتهم « وحيث أن المادة ٣١٧ مكررة من قانون العقوبات وضعت ضمن مواد أخرى في الباب الثالث عشر الخاص بالتخريب والتعيب والاتلاف « وحيث أن المادة ٣١٧ من قانون العقوبات القديم المقابلة للمادة ٤٣٧ من القانون الفرنسي كانت غير مرة موضع تعديل وتبديل لأنها جاءت أصلا مكتملة للمادة ٣١٦ السابقة عليها ومرتبطة بها ارتباطا تاما لأن أحكام المادتين تتعلق بتخريب الأموال الثابتة والمنقولة أو بتعيبها ولم تكن المادة ٣١٧ القديمة سوى الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٦ عقوبات الحالية . غير أن المشرع عندما لاحظ قصر اللفاظ المستعملة في المادتين المذكورتين على بعض حالات معينة فيهما على وجه الحصر فلا يقع تحت طائلة الجزاء تخريب عدد كبير من الأموال المنقولة أو الثابتة وهي حالة خطيرة لاسيما في أحوال الاتلاف الذي يقع أثناء الاضراب أو أحوال التخريب الذي يقع أثناء الفتن

أفرغ المادة ٣١٦ في قالب جديد متناسب فيه العقوبة مع حالة الجرم وأضاف المادة ٣١٧ مكررة للمعاقبة على مجرد صنع أو استيراد أو حيازة القنابل والديناميت وغير ذلك من المفرقات الأخرى وذلك بالقانون رقم ٣٧ الصادر في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٣ ولكنه نظرا لتوالي الأعمال الاجرامية في العهد الأخير والعمل على معالجتها ونحو أسبابها رؤى تعديل أحكام المادة ٣١٧ مكررة مرة أخرى لأن الأحكام التي أوردها قانون العقوبات خاصة بالمفرقات ليست كفيلة بالردع المباشر فعدلت أخيرا بالقانون رقم ٣٥ الصادر بتاريخ ١٠ يولييه سنة ١٩٣٢

« وحيث انه جاء بالمذكرة الايضاحية المؤرخة ٢ يونيه سنة ١٩٣٢ الخاصة بالتعديل الأخير للمادة ٣١٧ مكررة ان أعمال الصنع والاستيراد والاحراز يلحظ فيها أن تكون واقعة على مفرق فاذ وقعت على مادة معدة لأن تدخل في تركيب المفرق أو اذا وقعت على آلة أو أداة تستخدم في صنع المفرق أو انفجاره جاز أن يقوم الشك في انها داخلة تحت طائلة العقاب مع ان هذه الأعمال لا تقل خطورة عن الأخرى (راجع المذكرة الايضاحية عن المشروع الصادر بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٣ تحت نمرة ٣٧ مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية الثلاثة شهور التالية سنة ١٩٢٣ صحيفة ١٩ والمذكرة الايضاحية عن مشروع القانون الصادر بتاريخ ١٠ يولييه سنة ١٩٣٢ رقم ٣٥ المنشور بالوقائع المضرة عدد ٥٩ الصادر في ١١ يونيه سنة ١٩٣٢)

« وحيث انه يتضح من ذلك جليا ان الفرض الاساسي من التشريع في المادة ٣١٧ مكررة انما

هو شدة الخطر على ارتكاب جرائم التدمير والتخريب والاتلاف عن طريق استعمال القنابل والديناميت والمفرقات وليس أدل على صحة هذا الاستنتاج مما ذكرته المذكرة الايضاحية السالفة الذكر صراحة من أنه يقع تحت حكم المادة المذكورة كل من أحرز مادة أو آلة أو أداة تستخدم في صنع مفرق أو انفجاره . في حين أن من بين تلك المواد والآلات والأدوات مالا يعد مجرد حيازته جريمة في ذاته معاقبا عليها

« وحيث انه وان ذهبت المحاكم مذاهب مختلفة في اعتبار البارود ضمن المفرقات إلا أنه مما لا ريب فيه أن البارود من المواد التي تدخل في تركيب المفرقات .

« وحيث انه متى تحقق أن احراز البارود لم يكن بقصد التدمير أو التخريب أو الاتلاف بل كان لغرض آخر كاستعماله في الصيد أو القنص أو في بث الألغام لقطع الأجزاء وغيرها فلا يتسع له مدلول المادة ٣١٧ مكررة ويخرج من حكمها (راجع حكم محكمة النقض الرقيم ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ المحاماة رقم ٢ السنة التاسعة)

« وحيث انه يؤخذ من التحقيقات ومن ظروف الدعوى أن البارود الذي ضبط بمخدع المتهم لم يكن القصد من إحرازه التدمير أو التخريب أو الاتلاف ومن ثم تنفي الجريمة ويتعين إلغاء الحكم وبراءة المتهم طبقا للمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات

(قضية النيابة ضد عبد الحميد بدي محمد رقم ٩٢٢ سنة ١٩٣٣ س - دائرة حضرات سليم بك زكي رئيس المحكمة والقاضين ومحمد شفيع الصيرفي وزكي أبابرو حضور حضرة عبد الحميد زغلول أفندي وكيل النيابة)

١٤٤

محكمة مصر الكلية الأهلية

١٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٣

- ١ - استجواب . الحكم الصادر فيه . ماهيته . حكم تمهيدى أو تحضيرى . حسب النتيجة الذى يؤدى إليها
- ٢ - حكم استجواب - اجراء متعلق بالثبوت . استئناف الحكم الصادر فيه . غير مانع من نفاذه فوراً
- ٣ و ٤ - حكم قطعى . حكم تمهيدى . أثرهما .
- ٥ - مسائل فرعية . يانها . أحوالها
- ٦ - نفاذ . نصها الواردة بالمادة ٣٩٤ مرافعات . مطلق

المبادئ القانونية

إن ماهية حكم الاستجواب ووصفه كانا موضوع تشعب فى الآراء فى فرنسا فمن قائل أنه ليس بحكم بالمعنى الصحيح ، ومن قائل أنه حكم تمهيدى أو تحضيرى ، والرأى الصحيح أنه لا يجب الاطلاق فى اعتباره حكماً تحضيرياً أو تمهيدياً بل يجب أن يقوم وصفه القانونى على ما يشمله ، فإذا حوى ما يؤخذ منه ما يستحكم به المحكمة فى الموضوع فهو تمهيدى وإلا فهو تحضيرى .

٢ - إن حكم الاستجواب سواء كان تمهيدياً أو تحضيرياً فهو من الاجراءات المتعلقة بالثبوت كما هو مستفاد من درج باب الاستجواب تحت الفصل الثانى من الباب السابع من قانون المرافعات وعنوانه الاجراءات المتعلقة بالثبوت ومتى كان الأمر كذلك فيجب نفاذه فوراً رغم الاستئناف عملاً بنص المادة ٣٩٤ مرافعات التى تنص على النفاذ المعجل لكل حكم أمر فيه باجراءات المرافعة أو التحقيق .

٣ - مع التسليم بأن العبرة بمنطوق الحكم فى بيان ما إذا كان الحكم قد فصل قطعياً فى نقطة

أخرى غير الحكم التمهيدى فإذا كانت فاصلة فى نقطة قطعية فرعية يعتبر أنه قطعى وتمهيدى فى آن واحد .

٤ - ان الحكم القطعى هو ما يقطع فى أية نقطة كانت سواء كانت متعلقة بالقانون أو الوقائع ولولم يفصل مباشرة فى أصل النزاع .

٥ - تطلق عبارة المسائل الفرعية على كل ما يتفرع أثناء نظر الخصومة عن موضوع النزاع أو الدفع حتى ولو كانت تدور حول نقطة خاصة باجراءات المرافعة أو الاثبات ولا يجب قصرها على الدفع الفرعية التى أوضحها قانون المرافعات .

٦ - ان النص على وجوب النفاذ الوارد فى المادة ٣٩٤ جاء مطلقاً بلا قيد ، لذلك يجب تنفيذ الحكم الذى قضى باستجواب أحد الخصوم ولو اقترن بالفصل قطعياً فى إحدى المسائل الفرعية .

المحكم

« من حيث ان المحكمة أصدرت حكماً بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٣٣ قضى باستجواب السيدة أسما هانم حليم عن الوقائع الموضحة بأسبابه وبتحديد يوم لاجراء ذلك الاستجواب » وحيث ان السيدة المشار إليها طلبت إيقاف تنفيذ هذا الحكم الى ان يفصل فى الاستئناف الذى رفع عنه

« وحيث ان ورثة المرحوم حسين بك واصل طلبوا رفض هذا الطلب وارتكنوا على نص المادة ٣٩٤ من قانون المرافعات ونصها ما يأتى -

« التنفيذ المؤقت واجب لكل حكم مما أمر به من اجراءات المرافعة أو التحقيق ولو كان ذلك مما يدل على ما يستحكم به المحكمة فى أصل الدعوى »

فدفعت السيدة أمها هاتم بأن الحكم الذي صدر بالاستجواب قد فصل أيضاً في نقطة قانونية كانت محل نزاع بين الطرفين وهي جواز الاستجواب قانوناً وتعاق الوقائع المطلوب الاستجواب عنها بالدعوى وتمسكت بأن المحكمة بهذا قد أصدرت حكماً قطعياً في مسألة فرعية أيضاً وليس الحكم قاصراً على اجراء المرافعة أو التحقيق

« وحيث أن الطرفين تناولا في مذكراتهما البحث في جواز استئناف مثل هذا الحكم وهي مسألة كانت مثارا لخلاف وجدل بين فقهاء القانون الفرنسي والمحاكم (انظر جلاسون وتيسيه جزء ٢ ص ٨٣٠ بند ١١ ودالوزر برتوار تحت عنوان استجواب غمرة ٨٥ وما بعدها وسيزار برى جزء ٢ بند ٢٩٠ ولا محل للخوض فيها هنا اذ أن ذلك من اختصاص محكمة الاستئناف التي عليها الفصل في جواز الاستئناف أو عدم جوازه » وحيث أن المحور الذي يجب أن يدور

حوله البحث هو ماهية حكم الاستجواب الذي أصدرته هذه المحكمة ونوعه القانوني حتى يمكن الوصول من ذلك الى معرفة ما اذا كان يجب تناذه بالرغم من استئنائه طبقاً لنص المادة ٣٩٤ مرافعات وهل هو شامل لشطر قطعي وما تأثير هذا على تنفيذه » وحيث أن نوع حكم الاستجواب ووصفه كانا موضوع تشعب في الآراء في فرنسا فقها وقضاء (انظر استعراض الآراء المختلفة في جرسون وسيزار برى جزء ٢ بند ٢٩٠ هامش) فقال قائل منهم ان هذا الاقرار ordonnance هو أمر يصدر من المحكمة باجراء ما ينير سبيل العدالة وتحري الحقيقة وليس حكماً بالمعنى الصحيح (انظر حكم محكمة بروكسل الصادر في سنة ١٨٢٢ المنشور في دالوزر برتوار غمرة ٦٨ ويرتكز بعض الشراح على البارة الواردة في نص المادة ٣٢٩ مرافعات

فرنسي بخصوص اعلان الخصم الوارد استجوابه بأوامر المحكمة الخاصة باستجواب ordonnances du tribunal وكذلك أشير اليه في الأعمال التحضيرية لقانون المرافعات الفرنسية بعبارة أمر Locré XXI 629

« وحيث ان هذا التفسير لا يتماشى مع النصوص الواردة في القانون المصري في المادة ١٥٥ مرافعات والتي جاء فيها النص الآتي (بخلاف الحكم الذي يصدر بقبولها أي أسئلة الاستجواب) وفي المادة ٣٩٤ مرافعات يطلق الشارع المصري عبارة الحكم على ما تأمر به المحكمة من اجراءات المرافعة أو التحقيق .

« وحيث ان البعض قد ذهبوا أيضاً الى القول بأنه حكم تحضيري لأن المراد به تحضير الدعوى وتهيئتها للحكم في أصل النزاع (انظر دالوزر برتوار تحت عنوان استجواب بند غمرة ٦١ والملحق بند غمرة ١٢٦ وقد خالفها البعض الآخرون وقالوا بل انه حكم تمهيدى يدل على ماستحكم به المحكمة لأنها بقبول توجيه الأسئلة المراد الاستجواب عنها قد أظهرت وجهة نظرها في الحكم في الموضوع . (انظر دالوزر برتوار غمرة ٦٢ وما بعده والأحكام الواردة في هذا المرجع) » وحيث ان الرأي الذي تراه المحكمة انه لا يجب الاطلاق في اعتبار الحكم تحضيرياً أو تمهيدياً بل يجب أن يقوم وصفه القانوني على ما يشمله فإذا ما حوى ما يؤخذ منه بما يستحكم به المحكمة في الموضوع فهو تمهيدى والاف هو تحضيرى فإذا كانت الوقائع المطلوب الاستجواب عنها فاصلة في الدعوى وتؤدي الاجابة عنها الى الفصل في موضوع النزاع فهو حكم تمهيدى

« وحيث ان هذه التفرقة بين الحكم التمهيدي أو التحضيري لها أهميتها في جواز استئنائه استقلالاً أو

تبعاً للحكم في الموضوع طبقاً للمادتين ٣٦٠ و ٣٦١ مرافعات ولكن فيما يتعاق بالتفويض العاجل رغم الاستئناف فالقانون المصري قضى على أهمية هذا التمييز في المادة ٣٩٤ مرافعات اذ نص على وجوب النفاذ المعجل في كل حكم أمر فيه بإجراءات المرافعة أو التحقيق ولو كان ذلك مما يدل على ما تحكم به المحكمة في أصل الدعوى أى أن النفاذ المعجل واجب بلافق بين الحكم التمهيدى أو التحضيرى ولا شك أيضاً في أن الحكم الذى قضى بالاستجواب سواء كان تمهيدياً أو تحضيرياً هو من الأحكام التى يؤمر فيها بإجراء من إجراءات المرافعة أو التحقيق بدليل أن الشارع المصرى قضى على حكم الاستجواب بصريح العبارة أنه من الإجراءات المتعلقة بالثبوت اذا أدرج موضوع الاستجواب تحت الفصل الثانى من الباب السابع من قانون المرافعات تحت عنوان « فى الإجراءات المتعلقة بالثبوت » وضمن هذا الفصل جاءت المادة ١٥٢ بالنص الآتى « اذا تراءى للمحكمة أن القضية غير صالحة للحكم جاز لها أن تأمر أو تأذن بأبواب صحة الدعوى بأوجه الثبوت المذكورة فى الفروع الآتية » وبعد ذلك ذكر القانون تحت عنوان (الفرع الأول) استجواب الخصوم .

« وحيث أنه مما تقدم يكون حكم الاستجواب واجب النفاذ حتماً رغم استئنافه - أما الكفالة الوارد النص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٣٩٤ مرافعات والتى تشير اليه السيدة أسما هانم فى مذكرتها فلم تشرع الا فى حالة ما اذا خشى القاضى وقوع خطر أو خسارة فانه من جراء تنفيذ مثل هذا الحكم ومثل هذا الاجراء الاحتياطى الذى يترك لتقدير المحكمة لا يتعارض مع وجوب التنفيذ الذى أطلقه الشارع بلا قيد فى الفقرة الأولى من المادة ٣٩٤ مرافعات مع

ملاحظة أن الشارع الفرنسى نص فى المادة ٤٥٧ من قانون المرافعات الفرنسى على أن استئناف الحكم التمهيدى لا يوقف التنفيذ ما لم ينص الحكم على النفاذ المعجل فى الأحوال التى نص عليها قانوناً - وظاهر أن الشارع المصرى نص على وجوب النفاذ المعجل اطلاقاً فى كل حكم تحضيرى أو تمهيدى ولم ينقل نص النص الفرنسى وبذلك قضى على كل خلاف فى هذا الصدد .

« وحيث ان السيدة أسما هانم حلیم تدفع أيضاً بأن الحكم ليس تمهيدياً فحسب . بل قد فصل فى نقطة قانونية وهى قبول الاستجواب وهى مسألة فرعية لذلك يعد هذا الحكم أيضاً قطعياً وخرجت من ذلك الى القول بأن هذا الحكم لا يندرج تحت نطاق المادة ٣٩٤ مرافعات وقد اعترض ورثة المرحوم حسين بك واصف على هذا الدواعى بالقول انه لا يعد حكماً قطعياً وهو غير قاطع فى أية نقطة فى أصل موضوع النزاع فى الدعوى وكذلك هذه المسألة ليست فرعية لائن المسائل الفرعية تنحصر فى الطلبات المتعلقة بالاختصاص أو انقطاع المرافعة أو ايقافها أو بطلانها أو اتساع نطاق الدعوى وارتكبنوا فى ذلك على ماورد فى كتاب المرافعات للمرحوم أبى هيف بك بند ٩٧٥ - ٩٧٦

« وحيث أنه مالا يجب اغفاله الرأى القائل بأن العمدية على منطوق الحكم dispositif وما اشتمل عليه لمعرفة ما اذا كان الحكم قطعياً أو تمهيدياً أما ماورد فى الحثيات motifs فلا يؤخذ قياساً يقاس عليه وصفه القانونى مادام أن المنطوق خلو من النص الصريح على ما أدرج فى أسبابه لأن الحثيات ماهى الا تعليل أو تدليل من القاضى على ما جاء فى المنطوق ولذلك لا تتصل قوة الشيء المحكوم به الا بالمنطوق .

« وحيث انه الرجوع الى حكم الاستجواب الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٣٣ يتبين أن النص ورد هكذا : « حكمت المحكمة حضورياً وقبل الفصل في الموضوع باستجواب المدعية السيدة اسما هانم حليم شخصياً عن الوقائع الواردة بأسباب هذا الحكم وحددت لذلك جلسة ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٣ » ويؤخذ من منطوق الحكم جلياً انه اقتصر على الحكم بالاستجواب فقط ولم يرد في النص شيئاً عن قبول الاستجواب وجوازه

« وحيث ان هذه المسألة قد طرحت على بساط البحث أمام بعض المحاكم الفرنسية وفقهاء القانون الفرنسي اذ ورد في دالوز براتيك تحت أحكام بند ٣١ « ان الاحكام لا تكون قطعية أو تهديدية أو تحضيرية الا حسب ما يرد في منطوقها لا في أسبابها » واستشهد في هذا المرجع بأحكام فرنسية منها أن الحكم التمهيدي الذي اقتصر في منطوقه على نذب خير لمعاينة العقار لا يعد تهديداً ولو ذكر في أسبابه رفض الدفوع الخاصة بعدم قبول دعوى الاستحقاق (دالوز براتيك بند ٣٣) وحكم أيضاً أن الحكم الذي يقتصر في منطوقه على اجراء الاثبات يعد تهديداً فقط ولو أنه ناقش في أسبابه العقود المتداولة بين طرفي الخصوم (راجع أيضاً دالوز براتيك تحت أحكام فرعية بند ٨ وانظر كتاب جارسونيه وسيزاربري بند ٦٢٤ هامش ٣ جزء ٣)

« وحيث انه اذا أخذ بهذا المبدأ فلا يكون هناك محل للقول بأن شرط الحكم كان قطعياً لخلو المنطوق من النص على ذلك

« وحيث انه لا يروق للمحكمة أن تسير وراء هذا التفسير الضيق الذي يقوم على التمسك بالحرف دون المعنى والعرض دون الجوهر لأنه مع التسليم

بأن الاحكام بمنطوقها الا أن الاسباب قد تضيء السبيل في تفسير المنطوق وما خفي منه والحكم الذي صدر من هذه المحكمة في الاستجواب ناقش في أسبابه جميع الدفوع القانونية ورفضها بصريح العبارة ثم نص في المنطوق على اجراء الاستجواب وبذلك قد فصل ضمناً في جواز الاستجواب قانوناً بعد أن فصل صراحة في الأسباب والقول بغير هذا تعسف في التفسير وفوق هذا فقد ينال الخصم ضرراً قد يؤثر على حقوقه من جراء سهو أو اغفال غير مقصود في المنطوق وبعيد عن العدالة أن يضار أحد المتقاضين لأسباب لفظية شكلية خارجية عن فعله ومتصلة بالمحكمة وأسلوبها في تحرير الاحكام لذلك تطرح المحكمة هذا الرأي جانباً وتناقش باقي دفاع السيدة اسما هانم

« وحيث انه بقي البحث أولاً في . ما اذا كان هناك شرط من الحكم يمكن اعتباره قطعياً . ثانياً وهل هو فاصل في مسألة فرعية . ثالثاً وهل ذلك موقف لتنفيذ حكم الاستجواب :

« وحيث انه بالنسبة الى الأمر الأول فالقضاء الفرنسي قد تضارب فيه إذ حكمت بعض المحاكم في فرنسا بأن الحكم الذي يقضى بقبول الاستجواب أو جواز أي دليل من أدلة الاثبات هو حكم تهديدي (انظر الأحكام التي سردها دالوز في موسوعاته تحت عنوان أحكام بند ٣٦ وما بعده وقد رأت بعض المحاكم الأخرى أنه حكم قطعي .) انظر حكم محكمة مرسنة سنة ٨٢١ وحكم محكمة بروكل سنة ١٨١٨ الواردة في المرجع المشار إليه آنفاً . وجاء في كتاب المرافعات لجرسون وسيزاربري جزء ٤ بند ٦٢٩ هامش ٢ « إذا رفض القاضي طلب الاثبات بالبيننة لأن المبلغ اقل من النصاب القانوني ولأنه لم يكن هناك مانع يمنع من الحصول على كتابة أو أن ليس

مبدأ ثبوت بالكتابة فالحكم قطعي
« وحيث ان تعريف الحكم القطعي هو ما يقطع في أي نقطة كانت في الدعوى متعلقة بالقانون أو الوقائع ولو لم تتصل مباشرة بأصل النزاع (انظر هذا التعريف في كتاب جارسونيه وسيزاربري جزء ٤ بند ٦٢٢) راجع أيضا دالوز براتيك تحت عنوان أحكام ١٧ و ٢٤ وأنظر أيضا كتاب جلاسون وكولمبه داج جزء أول بند ٤٨)

« وحيث انه مما تقدم يعد الحكم الذي صدر من هذه المحكمة قطعيا في ما يتعلق بقبول الاستجواب وجوازه قانونا

« وحيث انه بالنسبة الى الأمر الثاني فالحكم في هذه النقطة يعد فاصلا في مسألة فرعية لأنه لا يجب قصر المسائل الفرعية على ما حصره ورثة المرحوم حسين بك واصف اذ قد أطلق الشراح هذا الوصف على كل ما يتفرع اثناء نظر الدعوى من وجوه النزاع أو الدفع في الدعوى واعتبروا كل هذه الأمور فرعية بالمعنى الأعم حتى ولو كانت تدور حول نقطة خاصة باجراءات المرافعة أو الاثبات (أنظر هذا الرأي في كتاب المرافعات لجلاسون وتيسيه جزء أول طبعة ثالثة ص ٥٩٦ بند ٢٣٤ وجارسون وسيزاربري جزء ٣ بند ٤٦١ وجزء ٢ بند ٢٤٣ وما بعده)

« وحيث انه بالنسبة الى الأمر الثالث فع التسليم بأن الحكم الذي صدر من هذه المحكمة والذي قضى بالاستجواب هو قطعي في مسألة فرعية في أحد شطريه إلا أن هذا لا يؤثر على أحكام الشطر الآخر فالحكم قد أمر أيضا باجراءات المرافعة والتحقيق وهو ما يجب تفاعله بحكم القانون . وامتزاجه بالشطر الأول القطعي لا يفقده خواصه التي أكسبه أياها الشارع في المادة ٣٩٤ مرافعات

(انظر جارسون وسيزاربري جزء ٤ بند ٦٢٥)
« وحيث ان النص على وجوب النفاذ المعجل جاء في المادة ٣٩٤ مرافعات مطلقا بغير قيد ولم يفرق بين ما إذا ارتبط في بعض اجزائه بنقطة قطعية أو لم يرتبط .

« وحيث ان العمل بغير هذا يجر إلى الغاء مفعول نص المادة ٣٩٤ المشار اليها عملا وطريقة ذلك انه يكفي أن الخصم الذي يطلب خصمه اجراء الاستجواب أو أي طريق من طرق الاثبات الأخرى أن يدفع بعدم القبول قانونا ولو بغير حق فتفصل المحكمة برفض هذا الدفع والقبول واجراء التحقيق فباجأ فورا الى استئناف ذلك الحكم حتى يتوصل إلى ايقاف تنفيذه مادام أن شطرا منه كان قطعيا وظاهر جليا أن المبدأ القائل بأيقاف التنفيذ يؤدي إلى نتيجة لا يحسن السكوت عليها ولا تتماشى مع روح التشريع ولا حكمته التي تقضي بوجوب الأسراع في اجراءات الاثبات في الدعوى وسد الأبواب التي يطررها الخصم لعرقلة سيرها باستئناف الحكم التمهيدي لذلك وجب تنفيذ الحكم فورا ولا يسمع قول من صدر ضده أنه فصل أيضا في نقطة قطعية وفضلا عن هذا فما هو الضرر الذي ينجم عن نفاذ هذا الحكم أو أي حكم قضى باجراء الاثبات حتى ولو مع الفصل قطعيا في نقطة أخرى اذ لا بد من أحد أمرين فأما أن يتأيد الحكم من محكمة الاستئناف فقد تم الاستجواب وهو المطلوب أو أن يلغى ويقضى بعدم جوازه ولا ضرر من الاستجواب الذي وقع قبل صدور الحكم الاستئنافي لأن الخصم الذي استجوب له الحق في أن يطلب عدم الأخذ بأي دليل أو قرينة يستخلص من إستجوابه وطبعاً توجيه المحكمة إلى طلبه .

« وحيث ان هذا البحث قد سبق طرحه أمام محكمة الاستئناف المختلطة فقضت بأن الاستئناف في مثل هذه الحالة لا يوقف التنفيذ لأن نص القانون لا يفرق بين ما إذا كان الحكم قطعياً في بعض النقط وتحضيرياً أو تهديدياً في البعض الآخر (أنظر حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٨٨ والمنشور في مجموعة التشريع والقضاء المختلط

نمرة ١ ص ٢٤٠) « وحيث انه مما تقدم ترى المحكمة أن طلب إيقاف تنفيذ حكم الاستجواب الصادر من هذه المحكمة لا ينفذ على أساس قانوني صحيح فلهذا يتعين رفضه (قضية السيد أسيا حليم الوصية على القاصر دامل واصف وحضر عنها الاستاذ عبد الرحمن البيلي ضد محمود بك شاكر محمد بصفته وكيلًا شرعياً عن ورقة المرحوم حسين بك واصف وآخرين رقم ٢٨٨ سنة ١٩٣٢ ك — دائرة حضرات القضاة زكي خير الابوتيجي ومحمد محمد بدير بك واحمد لطفي)

القضايا المستعجلة

١٤٥

محكمة مصر الأهلية

قضاء الامور المستعجلة

٢٢ سبتمبر سنة ١٩٣٢

١ - تسجيل تنبيه نزع الملكية . أثره . الحاق الثمار بالعقار

٢ - اجراءات الحاق اذا كان العقار مؤجراً . اجراءات جامعه

٣ - حراسته . عدم جوازها

٤ - حراسته - جوازها اذا توفرت أسباب الخطر

المبادئ القانونية

١ - لا يعطى تسجيل تنبيه نزع الملكية للدائن حقاً في وضع العقار المنزوعة ملكيته تحت حراسة قضائية بمعناها العام بل في الحاق ثماره به

ولهذا الالحاق أحكام معينة في القانون .
قد تستلزم وضع يد الدائن على العقار فيأخذ شكل الحراسة . وقد لا تستلزمه فيتبع في ذلك أحكام القانون

٢ - قد أسهب المشرع في تنفيذ حكم الحاق الثمار بالعقار إذا كان مؤجراً فاعتبر أن مجرد التنبيه من الدائن على المستأجر بعدم دفع

الاجرة يغني عن الحجز أو أى اجراء آخر حتى بالنسبة للأجرة المستحقة . وقد تناول المشرع كل الحالات التي يفترض حدوثها والتي قد تصادف الدائن .

٣ - فلا يجوز للدائن تخطي الاجراءات التي نص عليها القانون إلى غيرها . كطلب الحراسة القضائية . فان هذه الاجراءات جامعة مانعة فقد نصت المادة ٥٤٦ مرافعات أهلى على « أنه لا احتياج لغير ذلك التنبيه من الاجراءات » وهو تقرير لما ورد صراحة في المادتين ٦٢٢ مرافعات مختلط و ٦٨١ مرافعات فرنسى . على أن حق الدائن في وضع الحراسة القضائية على العقار المنزوعة ملكيته قاصر على حالة ما اذا لم يكن مؤجراً أو معطى بالمزارعة

٤ - إلا أنه مع ذلك يجوز أن يكون هناك محل للحراسة إذا توفرت أسباب الخطر على حق الدائن رغم الاجراءات التي نص عليها القانون لالحاق الثمار بالعقار .

المحكمة

« حيث ان مثار النزاع في الدعوى هو في مدى حق الدائن نازع الملكية في وضع العقار المنزوعة ملكيته تحت الحراسة القضائية حتى يتم بيعه . وقد يكون منشأ ذلك انها ليست حراسة بعناها القانوني الدارج يجب لقيامها توفير شروطها الطبيعية من خطر ونزاع وما اليهما . لاشيء الا لأن الحراسة ليست وسيلة لتنفيذ حق الدائن قبل المدين أو ضمانه

فلحراسة هنا اجراء من نوع خاص قصد به تحقيق حكم القانون في حبس الثمار عن ملك المدين وضمان حق شبه عيني تعلق به للدائن كتمعين حارس على المنقولات عند الحجز عايتها وكطلب الدائن وضع يده على العقار تنفيذاً لحقه في حبسه حتى يستوفي دينه في الأحوال التي يميزها القانون (راجع حكم هذه المحكمة في القضية نمرة ٣٨١٢ سنة ١٩٣٢ عابدين)

« وحيث ان محصل ذلك ان حق الدائن على العقار المنزوعة ملكيته ليس في الحراسة القضائية بل في الحاق ثمره به . ولهذا الالحاق أحكام معينة في القانون قد يستلزم وضع يد الدائن على العقار فيأخذ شكل الحراسة وقد لا يستلزمه فيتبع أحكام القانون في ذلك .

« وحيث ان المشرع قد أسهب في تنفيذ حكم الالحاق اذا كان العقار مؤجراً فاعتبر أن مجرد التنبيه من الدائن على المستأجر بعدم دفع الأجرة ينفي عن الحجز وعن أي اجراء آخر حتى بالنسبة للأجرة التي تستحق في المستقبل . ونص على حكم الايجارات التي تتعقد قبل التنبيه وبعد التسجيل ومتى تصح ومتى تبطل . وعلى حكم المبالغ التي يدفعها المستأجر للمالك من الايجار في هذه الفترة أيضاً وهكذا تناول كل الحالات التي

يفترض حدوثها والتي قد تصادف الدائن في سبيل الحاق الثمار بالعقار . .

« وحيث انه بذلك لا يبقى ثمة محل للجوء الى اجراء آخر غير هذه الاجراءات لتحقيق حكم القانون في الالحاق فمنضلاً عن انها اجراءات جامعة فهي مانعة أيضاً لما عداها . فقد نصت المادة ٥٤٦ مرافعات على انه « لا احتياج لغير ذلك التنبيه من الاجراءات »

« وحيث ولو ان هذه العبارة ليست أدق ما كان يجب على المشرع أن يقرر به الحكم الصحيح في هذه الحالة الا انها تقرير لما ورد صراحة في القانون المختلط والفرنسي (في المادتين ٦٢٢ و ٦٨١ مرافعات) ان حق الدائن في وضع الحراسة القضائية على العقار المنزوعة ملكيته لالحاق ثمراته به قاصر على حالة ما اذا لم يكن مؤجراً أو معطى بالزراعة . (Loué ou abbermé) وعلى هذا اضطر ادرأي الشراح والأحكام (راجع كتاب القضاء المستعجل لمونياك الجزء الثاني بند ٤٣٣٥ ومابعدها وحكم محكمة الاستئناف المختلط بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٧ مجموعة التشريع المختلط ٤٠ ص ٤٨)

« وحيث انه مع ذلك فقد تجد ظروف يتوفر فيها الخطر على حق الدائن رغم ما اتخذ من الاجراءات المذكورة فيزول ما توقعه منها المشرع من ضمان فتجب الحراسة القضائية الا أن محل ذلك بداهة أن يثبت عدم الجدوى من الاجراءات كأن يتواطأ المدين مع المستأجرين على عدم ايداع الايجار وعدم اثمار الاجراءات لحماهم على التقرير بما في ذمتهم أو ايداع ما يستحق عليهم (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلط المتقدم ذكره) وبمعنى آخر يجب أن تتوافر في الدعوى أسباب للخطر تستقل عن مجرد حق الدائن في الحاق

الثمار بالعقار فان هذا الحق يقصر على توفير السبب للحراسة القضائية .

« وحيث ان المدعى لم يحاول تنفيذ الاجراءات القانونية لحصوله على ثمار العقار بحيث يمكن تعرف درجة أضرارها وبذلك ينتفي الخطر في هذه الدعوى ويتعين رفضها .

(قضية يعقوب أفندي حنا وحضرته الأستاذ محمود فهمي جنديه ضد ابراهيم أفندي عبد الله وحضرته الأستاذ ساجا حبشي رقم ٤٨٧٨ سنة ١٩٣٢ - رئاسة حضرة القاضي محمد علي رشدي)

١٤٦

محكمة مصر الأهلية

قضاء الامور المستعجلة

٩ ديسمبر سنة ١٩٣٣

١ - اختصاص . قاضي الامور المستعجلة . اشكال . دعوى من الدائن للاستمرار في التنفيذ .

٢ - اشكال في التنفيذ . لا يجب أن يتوافر سبب الاستعجال

٣ - قاضي الامور المستعجلة . سلطته في تقدير الاحكام والسندات التنفيذية

٤ - قاضي الامور المستعجلة . النزاع في سبب من أسباب المحدث حجة الاحكام الواجبة التنفيذ

٥ - التفاضل بين حكم أهلي نهائي . وحكم شرعي غير نهائي . لجنة تنازع الاختصاص . حد اختصاصها .

٦ - سلطة اشراف قاضي الامور المستعجلة على الاحكام الأهلية النهائية

المبادئ القانونية

١ - عبارة المادة ٢٨ من قانون المرافعات صريحة في اطلاق الاختصاص لقاضي الامور المستعجلة بالفصل في كل المنازعات المتعلقة بالتنفيذ للأمر فيه بالايقاف أو الاستمرار . وإذا كان أغلب تطبيقها هو في حالة استئصال المدين في التنفيذ فلا نه مفروض أن الدائن الذي يكون يده حكم أو سند واجب النفاذ لن يكون في حاجة إلى أمر جديد للاستمرار في التنفيذ

بل على المدين الذي يعترض التنفيذ أن يستشكل فيه . وهذا تمس طبيعي مع الحجية القانونية للأوراق الواجبة النفاذ . إلا أنه قد يحصل أن تقصر هذه الحجية عن توقيع التنفيذ فعلا جبراً على المدين إذا رفضه كما لو كان إحدى جهات الحكومة مثلاً . فيضطر الدائن حينئذ لازالة هذه العقبة في سبيل التنفيذ أن يرفع الدعوى للآمر بالاستمرار فيه فتكون اشكالا مقلوب الوضع يختلف فيه توزيع عبء الادعاء والاثبات بين الطرفين إلا أن مثار النزاع ومحل الفصل فيه لا يزال هو التنفيذ والأمر باستمراره أو إيقافه

٢ - لقاضي الامور المستعجلة سلطة مطلقة لتقدير أسباب النزاع في التنفيذ سواء كان إشكالا أو دفعا لأشكال . فان جميع هذه المنازعات مستعجلة بطبيعتها لا يجب أن يتوافر فيها سبب آخر من أسباب الخطر أو الاستعجال . وقاضي الامور المستعجلة هو الهيئة الوحيدة التي تختص بالفصل فيها فصلا مؤقتا سريعا محافظة على الحجية القانونية الواجبة للاحكام والسندات التنفيذية طبقاً للقاعدة

Provision est due au titre

٣ - وهذا التقدير كما يتعدى إلى أسباب الوفاء التي يدعيها المدين لبراءته من الدين . يتعدى أيضاً إلى الاحكام والسندات التنفيذية لتعرف مقدار الجد في النزاع في قوتها التنفيذية كما لو ادعى المدين بطلاناً في سند التنفيذ أو في إجراءاته كسقوط الحكم الغيابي لعدم تنفيذه في ظرف ستة شهور . أو كبطلان الحكم لأن الدائن زوجة لم تحصل على إذن من زوجها (في القانون الفرنسي) وكما لو ادعى الدائن أن الاستئناف

المرفوع من المدين غير مقبول شكلاً لقبوله الحكم مقدماً أو لغير ذلك من الأسباب

٤ - النزاع في تنفيذ الأحكام كما يكون إبطالاً فيها قد يكون أيضاً لسبب من أسباب الحد من حجيتها كالو صدر في نفس الموضوع حكم من المحكمة الشرعية على خلاف الحكم الأهلي فلقاضى الأمور المستعجلة تقدير اختصاص المحكمة الشرعية بإصداره . فان هذا التضارب عقبة في سبيل التنفيذ ككل عقبة أخرى . وهذه السلطة متوافرة للقاضى حتى ولو لم يكن هناك حكم أهلى . وكان التنفيذ قاصراً على حكم المحكمة الشرعية .

٥ - لا يرد على ذلك أن التفاضل بين الحكامين من اختصاص لجنة تنازع الاختصاص فهم سلم جدلاً بأن وجود هذه اللجنة هو نظام عملى فى النظام القضائى المصرى فان محل اختصاصها هو أن يكون الحكمان غير نهائين . فاذا أصبح أحدهما نهائياً امتنع عليها الاختصاص ووجب النفاذ للحكم النهائى

٦ - قاضى الأمور المستعجلة هو درجة من درجات التقاضى فى النظام القضائى الأهلى تلزمه الحجية النهائية للأحكام الصادرة من المحاكم الأهلية . لا يملك فيها نقضاً أو تعديلاً وإلا أقام من نفسه هيئة عليا قد تعلو حتى على قضاء محكمة النقض - إلا أن هذه السلطة متوافرة له بالنسبة للأحكام الصادرة من جهات الحكم ذات الوظيفة الخاصة كجهات الأحوال الشخصية .

المحكمة

» حيث ان الدعوى تتحصل فى أن المدعين رفعوا

دعوى أمام محكمة مصر الكلية الأهلية قيدت بمجدها تحت نمرة ٣٣٩ سنة ١٩٣٢ ضد وزارة الأوقاف وحسن بك أحسان وآخرين طلبوا فيها الحكم بإلزام وزارة الأوقاف في وجه باقى المدعى عليهم بأن تدفع لهم مبلغ ٢٣٨٢ جنبها وكل استحقاقهم في ربيع حصة الست شاهنجتر باعتبار النصف منها فيما يزيد عن هذا المبلغ وما يستجد ابتداء من سنة ٩٢١ - ورفع حسن بك أحسان وآخرون دعوى أخرى ضد المدعين ووزارة الأوقاف أمام المحكمة المذكورة قيدت بمجدها تحت نمرة ١٥٢ سنة ٩٢١ طابوا فيها إلزام الوزارة بتقديم حساب عن نظارتها على الوقف وإلا ألزمت بدفع مبلغ ثلاثمائة ألف جنبه باقى الحساب عن استحقاقهم في حصة الست شاهنجتر - ورفع عمربك خورشيد دعوى ثالثة قيدت بنمرة ٢٤١ سنة ٩٢٢ ضد المدعين وآخرين طالب فيها إلزام الوزارة بأن تدفع له مبلغ ٣٠٠ جنبه متجمد استحقاقه في حصة الست شاهنجتر وإلزامها باستمرار الصرف له .

وقد ضمت القضايا الثلاث لبعض وقضى فيها فى ٣١ مارس سنة ١٩٢٦ :

أولاً - برفض دعوى ورثة المرحومة عريفه هانم وإلزامهم بالمصاريف ثانياً - فى الدعويين الآخرين . بإلزام وزارة الأوقاف بتوزيع ماتجمد لديها وقدره ١٢٧٨٩ جنبها و٣٣٥ مايا من ربيع حصة شاهنجتر سواء المخالفة عنها والآيلة لها . على ثمانية أجزاء متساوية لكل من عمربك خورشيد والست تقيده أخته والست أمينه بنت تقيسه بنت أخته (وهم أولاد المرحومة الست برجير) وورثة منيره بنت برلنت . وحوريه بنت ملكشان وتقيسه ومصطفى وتقيسه وسليم معاً ولدى حسن حلمى (وهم أولاد المرحومة مبهجرة) وتوزيع ما يستجد من الربيع

على هذا الاعتبار .

ثالثاً أُلزمت ورثة الست عريفة بالمصاريف و ٦٠٠ قرش آتاعاب محاماة وقد استأنفه ورثة الست عريفة وهم حسن بك احسا ز ومن معه . باستئناف فيدا تحت غمرة ٧٩٨ و ٨٠٣ سنة ٤٤ قضائية . ضما لبعضهما . وقضت فيهما محكمة استئناف مصر بالتأييد في ٢ يونيه سنة ١٩٣٠ .

« وقد تقذت وزارة الاوقاف هذا الحكم فاعطت المدعين نصيبهم في التجمد من ريع حصة شاهنجر سواء الخلفة عنها او الآيلة لها من غيرها من سنة ٩١٨ حتى سنة ٩٢٩ ثم ما استجد منها في سنتي ٣٠ و ٩٣١ . وامتنعت عن صرف حصتهم في سنة ٩٣٢ بدعوى أن ورثة المرحومة الست عريفة قد استصدروا احكاماً من محكمة مصر الشرعية قضى باستحقاقهم لحصة المرحومة شاهنجر فرفع المدعون هذه الدعوى طالبوا فيها الحكم باحقيتهم في تنفيذ الحكمين الاهلين المذكورين عما استجد وما يستجد ابتداء من سنة ٩٣٢ فتدخل فيها يوسف لائق مقبل بك ومكين مقبل بك وهما من ورثة الست عريفة خصمين في الدعوى . ودفعها كما دفعتها وزارة الاوقاف بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظرها ثم تنازلت الوزارة عن الدفع في احدى جلسات المرافعة فظل قائماً من الخصوم الثالث

« وحيث ان المحكمة ترى أن تقسح لبحث كل من الدفع والموضوع محلاً فيما يلي :

اولاً : الرفع الفرعى

« حيث ان الدعوى هى طلب تنفيذ حكم يجب له النفاذ أصلاً ومثار النزاع وموضع الفصل فيها هو استمرار هذا النفاذ أو ايقافه .

فهى دعوى تتعلق بالتنفيذ فى موضوعها وطلباتها وكل مدار النزاع فيها تختص به هذه

المحكمة . بل ليست ثمة هيئة أخرى تختص به خلافاً بحكم صريح عبارة المادة ٢٨ مرافعات فان عبارة هذه المادة صريحة فى اطلاق الاختصاص لقاضى الامور المستعجلة بالفصل فى أصل المنازعات المتعلقة بالتنفيذ بالايقاف أو الاستمرار . واذا كان اغاب تطبيقها هو فى حالة استشكل المدين فى التنفيذ فلا أنه مفروض أن الدائن الذى يكون بيده حكم أو سند واجب النفاذ لن يكون فى حاجة الى أمر جديد للاستمرار فى التنفيذ بل على المدين الذى يعترض التنفيذ أن يستشكل فيه . « وهذا تمتشى طبيعى مع الحجية القانونية للاوراق الواجبة النفاذ إلا أنه قد يحصل ان تقصر هذه الحجية عن توقيع التنفيذ فعلاً جبراً على المدين اذا رفضه كما لو كان احدى جهات الحكومة مثلاً . فيضطر الدائن حينئذ لازالة هذه العقبة فى سبيل التنفيذ أن يرفع الدعوى للأمر بالاستمرار فيه . فهى اشكال مقلوب الوضع يختلف فيه توزيع عبء الدعوى بين الطرفين الا أن منار النزاع ومحل الفصل فيه لا يزال هو التنفيذ والأمر باستمراره أو ايقافه

« وحيث ان لقاضى الامور المستعجلة سلطة مطابقة لتقدير أسباب النزاع فى التنفيذ سواء كان اشكالا أو دفعا لاشكال . للأمر بايقافه أو استمراره . فان جميع هذه المنازعات مستعجلة بطبيعتها لا يجب أن يتوافر فيها سبب آخر من أسباب الخطر أو الاستعجال . وقاضى الامور المستعجلة هو الهيئة الوحيدة التى تختص بالفصل فيها فصلاً مؤقتاً سريعاً محافظة على الحجية القانونية الواجبة للاحكام والسندات التنفيذية طبقاً للقاعدة القائلة Provision est due an titre (راجع جارسونيه الجزء الثامن صحيفة ٣٧٣) وله فى سبيل ذلك سلطة غير محدودة لتقدير سبب النزاع .

لا ليفصل فيه بالذات فهو ممنوع من ذلك بحكم عدم مساسه بأصل الحقوق إنما ليفصل به في أمر التنفيذ بالايقاف أو الاستمرار . وهذا التقدير يتعدى الى الاحكام والسندات التنفيذية التي تقدم في الخصومة : ليتعرف مقدار الجدل في النزاع في قوتها التنفيذية وما يجب لها من استمرار أو ايقاف في التنفيذ . كما يتعدى الى كل أسباب الوفاء التي يدينها المدين لاخلوص من التنفيذ الجبري ليري حكم القانون فيها . ومقدار ما تبرأ به ذمة المدين من الالتزام (راجع كتاب Ordonnances et Référés لمارنيك الجزء الثاني بند ٦٨٦ وما بعده ، وجارسونيه المرجع المتقدم بند ١٨٨ وما بعده) فقد يدعى المدين :

أولاً - بطلان في سند التنفيذ أو في اجراءاته كسقوط الحكم الغيابي بمضي الستة أشهر (راجع D. Rep-Rébéré no. 185 ومارنيك المرجع المتقدم بند ٦٢٥) أو انه رفع معارضة في الحكم . وقد يدعى الدائن ان الاستئناف المرفوع من المدين عن حكم ابتدائي غير مقبول شكلاً لقبوله الحكم صراحة أو ضمناً (راجع Debellegme الجزء الثاني صحيفة ١٦ وما بعدها . ومارنيك المرجع المتقدم بند ٦٢٦) وقد يدعى المدين بطلان اجراءات التنفيذ لعدم اعلانه بالحكم (راجع حكم محكمة النقض الفرنسية بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٨٢١ ومارنيك المرجع المتقدم بند ٩٢٩) أو ان سند الدين باطل لأن الدائنة زوجة ولم تحصل على اذن من زوجها (مارنيك المرجع المتقدم بند ٦٨٨) ثانياً : ان الدين قد سقط بالمقاصة أو بالاستبدال أو بمضي المدة . في هذه الأحوال جميعاً لا شبهة في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بتقدير أسباب النزاع فيها والقضاء في أمر التنفيذ بناء على ما يراه .

« وحيث ان النزاع في تنفيذ الاحكام كما يكون لبطلان فيها قد يكون أيضاً لسبب من أسباب الحد من حجيتها كما لو صدر حكم من احدى جهات الأحوال الشخصية في نفس الموضوع فللقاضي الأمور المستعجلة سلطة تقدير اختصاص الجهة التي أصدرت الحكم باصداره . فهو عقبة في سبيل التنفيذ ككل عقبة أخرى وهذه السلطة متوافرة له حتى ولو لم يكن هناك حكم أهلي . وكان أمر التنفيذ قاصراً على حكم المحكمة الشرعية أو ماليتها من جهات الأحوال الشخصية (راجع حكمي هذه المحكمة بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٣٣ و ٢٦ يوليو سنة ١٩٣٣ مجلة المحاماة السنة الثالثة عشرة صحيفتي ٤٢ و ٤٦ والمراجع التي بهما)

« وحيث انه لا يرد على ذلك ما ذهب إليه دفاع المدعى عليهم بأن التفاضل بين الحكيم هو من اختصاص لجنة تنازع الاختصاص فهما سلم جدلاً بأن وجود هذه اللجنة هو نظام عملي في النظام القضائي المصري . فان محل اختصاصها أن يكون الحكيم لا يزالان غير نهائيين . فاذا أصبح أحدهما نهائياً امتنع عليها الاختصاص ووجب التنفيذ للحكم النهائي (راجع كتاب قانون المرافعات للمرحوم أبي هيف بك بند ٣٨٣ وما بعده . وحكم هذه المحكمة السابق الاشارة اليه) .

« وحيث - مع ذلك - فليس في المسألة تضارب حق بين حكمي المحكمة الاهلية والشرعية يتفاضلان فيما بينهما بل كل ما فيها أن حكماً أهلياً صدر في النزاع وأصبح نهائياً . وحكما شرعياً صدر على خلافه لا يجب له التنفيذ قانوناً بعد . فهل يحد مع ذلك من أثر الحكم الاهلي ؟ هذا ما استتناوله المحكمة في بحثها للموضوع فيما يلي :

« وحيث انه لذلك لا ترى المحكمة وجهاً للدفع بعدم اختصاصها فيتعين رفضه

ثانيا : الموضوع :

« وحيث انه لاشبهة في أن الحكم الصادر من محكمة مصر الشرعية في ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٣ باستحقاق ورثة المرحومة الست عريفة الحصصة المرحومة شاهنجر فيما خاف عنها أو آل إليها لا يحد من أثر حكم محكمة مصر الكلية الأهلية في ٣١ مارس سنة ٩٢٦ بتقسيم هذه الحصصة الى ثمان أقسام متساوية على ورثة العتقاء الذين كانوا مع المرحومة شاهنجر في حصصة واحدة . فهو حكم لا يزال ابتدائياً فلا يجب له التنفيذ قانوناً . بينما أصبح الحكم الأهلي نهائياً . وقد نفذ فعلاً . فهو إذن لا يصح سبباً للاشكال في التنفيذ . ولا ترى المحكمة مع ذلك حاجة للبحث في اختصاص المحكمة الشرعية باصدار هذا الحكم فهو بحث لا يؤخر ولا يقدم في سبيل الفصل في هذه الدعوى . الآن على الأقل . وإذا كان هذا الحكم لا يزال مستأنفاً . فلا ترى المحكمة ما ذهب إليه دفاع الخصوم الثالث من ايقاف الفصل في هذه الدعوى حتى ينتهي الفصل في الاستئناف . فان هذا الايقاف هو في ذاته ايقاف للتنفيذ . فان الوزارة ممتنعة فعلاً عن تنفيذ الحكم مما أدى الى رفع هذه الدعوى

« وحيث - مع ذلك - قد يكون للاشكال وجه آخر لا يستند فيه إلى حكم المحكمة الشرعية بل يرجع الى عدم اختصاص المحكمة الأهلية التي أصدرت حكم ٣١ مارس سنة ٩٢٦ بتقسيم الاستحقاق في الوقف . والدفع بذلك مقبول شكلاً بداهة . فهو دفع لعدم الوظيفة للمحكمة الأهلية *défaut de juridiction* . يقبل من المدعى عليهم رغم ما ثبت من تمسكهم بهذا الاختصاص ودفاعهم عنه صراحة وضمننا أثناء سير الدعوى الأهلية فهو من النظام العام لا يسقطه مسقط بعكس ما ذهب اليه محكمة استئناف مصر أخيراً في حكمها المؤرخ ٢٨ مارس

سنة ١٩٣٣ (راجع المحاماة السنة الثالثة عشرة صحيفة ٩) على أن منار البحث ليس في قبول الدفع من المدعى عليهم أو عدم قبوله بل في قبول الاشكال على هذا الأساس أو عدمه . وبمعنى آخر . هل لهذه المحكمة سلطة تقدير اختصاص المحكمة العليا الأهلية بالتصل في نزاع ما - فتأمر بتنفيذ حكمها أو ايقافه حسبما تراه ؟

« وحيث ان البداهة ذاتها ترفض هذا الاختصاص لهذه المحكمة فهي درجة من درجات التقاضي في النظام القضائي الأهلي تلزمها الحجية النهائية للأحكام الصادرة من المحاكم الأهلية لا تملك فيها نقضاً أو تعديلاً . والا أقامت من نفسها هيئة عليا قد تعلو حتى على قضاء محكمة النقض ولا يرد على ذلك ان هذه السلطة متوافرة لاشبهة فيها لهذه المحكمة بالنسبة لأحكام الهيئات القضائية الأخرى كجهات الأحوال الشخصية مثلاً فان أساس هذه السلطة هو أن المحكمة الأهلية هي محاكم القانون العام تختص بكل ما يحس بالأحوال من حقوق وما يقرر عليها من التزامات . فلها أن ترقب كل ما يصدر من إحدى جهات الحكم ذات الوظيفة الخاصة خارجاً عن اختصاصها فان هذا الخروج هو على حساب المحاكم الأهلية واعتداء على وظيفتها . وفضلاً عن أن لهذه القاعدة حكماً عاماً فان النظم التأسيسية لبعض جهات الأحوال الشخصية قد نصت صراحة على أن التنفيذ لأحكامها لا يجب الا اذا صدرت في حد اختصاصها (راجع المادة الاولى من لائحة اجراءات تنفيذ المحاكم الشرعية الصادرة في سنة ٩٠٧ والامر العالي الصادر في أول مارس سنة ٩٠٣ بإنشاء مجلس طائفة الانجيليين الوطنيين والامر العالي الصادر في ١١ نوفمبر سنة ٩٠٥ بإنشاء مجلس طائفة الارمن الكاثوليك

وحكى هذه المحكمة المشار اليهما سابقاً « وحيث ان محصل ذلك أن هذه المحكمة لا تملك أن تعرض لاختصاص محكمة مصر الكلية الاهلية يبحث فهو عمل عديم الجدوى . لا سيما وليس هناك حكم نهائي يدعى هذا الاختصاص وهكذا لا يؤثر . في كثير أو قليل . أن يكون الحكم المذكور قد عرض لتقسيم ريع الوقف باعتباره مسألة فرعية لا تحتل بمخاض عميقا اعترضت الفصل في الموضوع الذي تختص به المحكمة أصلاً . أو أن يكون قد عرض لها وهي موضع نزاع شديد لا يصلح معه أن تعتبر مسألة فرعية question préjudicielle كما لا يؤثر فيه أن يكون حكم المحكمة العليا الشرعية الصادر في سنة

٩١٢ صريحاً أو غير صريح في تفسير كتاب الوقف بالنسبة للعتقاء والمدبرات والتفرقة في ايلولة الاستحقاق فيه بين عتقاء المعتوقات وذريتهن واعتبار كل حصة وفقاً مستقلاً تبودل الاستحقاق فيه ممن مات عقيماً الى من هن في طبقته من أهل نفس الحصة » وحيث انه لذلك ترى المحكمة ان تأمر باستمرار التنفيذ لحكم محكمة مصر الاهلية الكلية على أن يفتى الاستمرار بصدور حكم المحكمة العليا الشرعية بتأييد الحكم الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٣ اذا فرض ذلك . فان بذلك يجد عنصر جديد قد يدعو للتقدير في النزاع بين الطرفين (قضية محمود شكرى بك وآخرين ضد وزارة الأوقاف وآخر رقم ٨٠٢ سنة ١٩٣٣ مستجل - بالهيئة السابقة)

قضايا المحاكم الجزئية (١)

١٤٧

محكمة العطارين الجزئية

٢٤ يناير سنة ١٩٣٢

حجز ما للمدين لدى الغير . ناظر وقف ومستحق فيه . في وقت واحد . دائن شخصي له . غير مانع من حجزه تحت يد مستأجرى أعيان الوقف

المبدأ القانوني

إن الناظر يمثل الوقف قانوناً ووكالة مستمدة إمام من كتاب الوقف أو ولاية القاضي . وبهذه الصفة له أن يتداعى باسم الوقف وأن يستولى على غلته وعليه أن يصرفها في شؤنه ويوزع على المستحقين أنصباهم . وإذا كان ناظراً مستحقاً

فانه يجمع بين صفتي الاستحقاق في الوقف والوكالة عليه . وباعتباره مستحقاً له أن يتقاضى من غلة الوقف بقدر استحقاقه وباعتباره ناظراً حق مطالبة المستأجر بما في ذمته للوقف . وهو في هذه المطالبة يقف من المستأجر موقف الدائن من مدينه . فاذا كان لهذا الناظر دائن شخصي جازله توقيع الحجز على ريع الوقف تحت يد المستأجرين لاندماج صفتي الاستحقاق والوكالة وقيامهما في شخص الناظر في كل عمل من الأعمال المرتبطة بالوقف ولكيلا تكون نظارته سبباً في حرمان دائنيه من الانتفاع بالمزايا التي أباحها القانون لكل دائن بالحجز تحت يد

(١) لوفرة الأحكام الجزئية الواردة للنشر بالمجلة ستعفى لجنة تحرير المجلة بشر كل ما يتيسر من الأحكام القيمة الحديثة في الأعداد

القادمة وبمراعاة حجم المجلة ومقتضيات المواد والأحكام الأخرى

مدين مدينه . فلو لم يكن ناظراً لكان للدائن أن يحجز تحت يد الناظر على استحقاقه . فلا يجب أن تحول صفة الاستحقاق دون استعمال حجز ما للمدين لدى الغير

المحكمة

« حيث ان المدعى عليها الأولى دفعت بعدم جواز نظر الدعوى لأنه سبق الفصل فيها بالحكم الصادر من محكمة العطارين بتثبيت الحجز الذي أوقعته تحت يد وزارة المعارف .

» وحيث انه ثابت في تلك الدعوى أن الوقف لم يكن ممثلاً أو مختصاً فيها وان الخصومة توجهت الى ابراهيم شعت بصفته مديناً شخصياً للحاجة ولو كان المقصود مخاصمة الوقف لرفعت الدعوى على ناظره المشتركين في الادارة ومن ثم يتعين رفض هذا الدفع .

« وحيث ان البطلان الذي تطلبه الناظرة عامته ان الحجز توقع من جانب الدائنة تحت يد مستأجر أعيان الوقف . وبما أن المستأجر مدين للوقف وليس مديناً للمستحق فيكون الحجز حاصلاً تحت يد شخص غير مدين لمدينها .

» وحيث ان الناظر يمثل الوقف قانوناً ووكالة مستمدة اما من كتاب الوقف أو ولاية القاضي وبهذه الصفة له أن يتداعى باسم الوقف وان يستولى على غلته وعليه أن يصرفها في شئونه ويوزع على المستحقين انصباؤهم وقد يكون الناظر مستحقاً فيجمع بين صفتي الاستحقاق في الوقف والوكالة عليه وله باعتباره مستحقاً أن يتقاضى من غلة الوقف بقدر استحقاقه وباعتباره ناظر احق مطالبة المستأجر بما في ذمته للوقف وهو في هذه المطالبة يقف من المستأجر موقف الدائن من مدينه فاذا كان لهذا الناظر دائن شخصي جاز له توقيع الحجز

على ريع الوقف تحت يد المستأجرين لاندماج صفتي الاستحقاق والوكالة وقيامهما في شخص الناظر في كل عمل من الأعمال المرتبطة بالوقف ولكيلا تكون نظارته سبباً في حرمان دائنيه من الانتفاع بالمزايا التي أباحها القانون لكل دائن بتوقيع الحجز تحت يد مدين مدينه فانه لو لم يكن ناظراً لكان من حق دائنه ان يحجز تحت يد الناظر على استحقاقه فاذا أضاف النظر الى الاستحقاق وجب ان لا تحول هذه الصفة الجديدة دون استعمال حجز ما للمدين لدى الغير . وبما أنه لا يسوغ توقيع هذا الحجز تحت يده لأنه هو المدين أصلاً فلم يبق الا توقيع تحت يد المستأجر لأعيان الوقف لأنه مدين له طبقاً للبيان الذي تقدم ذكره .

« وحيث انه لا نزاع في أن ابراهيم شعت كان وقت توقيع الحجز لا يزال ناظراً على الوقف وانضمام ناظرة اليه في الادارة لا يحرمه صفة النظر وانفرادها الآن بالنظر ليس معناه عزله من النظارة ولذا يكون الحجز الذي أوقعته المدعى عليها الأولى صحيحاً شكلاً وقانوناً أما ما قيل عن حاجة الوقف للمبلغ المحجوز لصرفه في العمارة فليس هنا محل البحث فيه والناظرة التي اذنتها جهة الاختصاص بالانفراد أن تتخذ من الاجراءات ما تراه لازماً وكفيلاً لصيانة حق الوقف في الأموال التي تراها ضرورية اتعميره .

(قضية فاطمة محمود ضد سكينه اسماعيل وآخرين رقم ٩١٧ سنة ١٩٣٢ — رئاسة حضرة القاضي اسكندر حنا)

١٤٨

محكمة كفر الزيات الجزئية

٢٧ يناير سنة ١٩٣٢

حق الملكية . بمعنى المدة . التمك به . ضرورة وجود أعمال اغتصاب ظاهره

المبدأ القانوني

إن الادعاء باكتساب حق الملكية بمضى المدة يستلزم وجود أعمال اغتصاب ظاهرة فلا يكفي أن يظهر مدعى الملكية بصفته حائزاً ظاهراً للعقار بل يجب أن يظهر منه ما يدل على عمل من أعمال الاغتصاب . فعلى البائع الذي يدعى في وجه المشتري منه أن يده انقلبت إلى يد غاصب أن يثبت الاعمال التي تدل على تبدل النية عنده .

المحكمة

« حيث أن المدعى يستند في طلب تثبيت الملكية الى العقار موضوع الدعوى الذي مساحته ١٢٥ ذراعاً معمارياً يسكن ناحية صالحجر مقام عاينها منزل ودكان مبنيين الحدود والمعلم بعريضة الدعوى المذكورة الى عقد البيع المقدم منه في هذه الدعوى وهو عقد مؤرخ عرفياً في ٣٠ مارس سنة ٩١٤ ومسجل تسجيلاً كلياً بقلم كتاب محكمة اسكندرية المختلطة في ٣ ابريل سنة ٩١٤ وصادر اليه من المدعى عليه شامل لهذه العقارات والى أطيان زراعية مبنية بالعقد المذكور نظير مبلغ ١٣٠ جنيهاً فهو بناء على ذلك عقد ناقل للملكية طبقاً للقانون

« وحيث أن المدعى عليه يدفع هذا الدعوى الي أنه بعد أن باع الاعيان المذكورة تملكها بوضع اليد بصفة ظاهرة في مدى المدة الطويلة المكتسبة للملكية لأن المالك تركها فوضع المدعى عليه يده عاينها من تاريخ العقد في سنة ٩١٤ الى الآن وهي مدة تزيد على سبعة عشر سنة « وحيث انه من المبادئ المقررة أنه لا بد لإمكان المدعى عليه أن يكتسب بوضع اليد المدة الطويلة أن تقتن الحيازة المذكورة بنية الامتلاك

والمدعى عليه في حالة الدعوى الحاضرة كان بآثماً فلا بد لأن ينقلب من بآثم الى مغتصب أن تتغير نيته قبل المشتري وهو المدعى وتغير النية يكون بالقيام في وجه المالك المشتري وانكار حقه على المنزل والدكان موضوع الدعوى فلا يكفي أن يظهر المدعى عليه كحائز للعقار فقط بصفة علنية واستمراره على هذه الحالة عدة سنوات بل أن يكون قد أتى بصفة ظاهرة عملاً من الاعمال التي تدل على الاغتصاب ونية الامتلاك فيظهر تبدل النية عنده في مواجهة المالك بأعمال محددة وظاهرة حتى يشعر المالك بهذه الحالة الجديدة قبله بحيث تدعوه هذه الاعمال الى التيقظ والاحتياط لحقه

(راجع في هذا المعنى ملحق دالوز الجزء الخاص باكتساب الملكية بالمدة الطويلة)

Prescription civile acquisitive - Interventions de titres

« وحيث انه بالرجوع الى وقائع هذه الدعوى فلا يوجد الدليل على عمل معين وظاهر من أعمال الاغتصاب ونية الامتلاك غير مجرد الحيازة « وحيث ان الادعاء باكتساب الحق بمضى المدة الطويلة يجب أن يقوم على اثباته أدلة صريحة أما أن كانت الأدلة مبهمة وغير محددة وغير مشتملة على وقائع معينة ولا شاملة لظروف وضع اليد التي توصل الى اكتساب حق الملكية فلا يمكن قبولها (راجع في هذا المعنى حكم المحكمة المختلطة منشور في فهرست الاحكام المختلطة تحت كلمة Prescription acquisitive وصادر في ١٨ مايو سنة ٩٠٥

« وحيث ان الوقائع التي ساقها المدعى عليه كأدلة على حيازته بنية الامتلاك فهي مبينة تفصيلاً في مذكرته المؤرخة ١٠ يناير سنة ١٩٣٢ وترجع الى ما يأتي : أولاً - ان عقد البيع لم يتبعه تسليم

للمشتري وظل المدعى عليه واضعا يده ومشاهد أمام كل انسان أن المدعى عليه لم يخرج من منزله ودكانه أما المنازعة فان المدعى في عريضة الدعوى مقر أنه كان ينازع في الملكية ثانيا أن عقد البيع الذي يتمسك به المدعى كان صوريا

« وحيث انه يتعين الاشارة بادىء ذى بدء أن الدفاع بصورية العقد هو دفاع اذا سلمنا بنتائجه لا يستقر مع نظرية الدفاع في النقطة الثانية من دفاع المدعى عليه لأن القول بالصورية يستلزم معه عدم وجود الملكية بالنسبة للمدعى في وقت من الأوقات وأما دفاع المدعى عليه انه اكتسب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة بعد عقد البيع المشار اليه فانه يترتب عليه حتما التسليم بصحة عقد البيع لا بصوريته وبأن البائع انشأ لنفسه بعد تاريخ هذا البيع ملكية جديدة اكتسبها بوضع يده باستمرار وضع يده على العقارات المتنازع عاها اكثر من خمسة عشر سنة

« وحيث فيما يختص بالدفاع بصورية العقد ثبات من أقوال المدعى عليه في مذكرته انه كان يدعى بوجود عقد ضد كدليل على الصورية فلما قدمه المدعى عليه للمحكمة في الدعوى الأولى التي رفعت من المدعى بشأن المطالبة بالأرض الزراعية انكر المدعى عقد الضد وحكمت المحكمة بتزوير عقد الضد (راجع المذكرة المشار اليها في صحيفة ٣ منها)

« وحيث انه بالرجوع الى الاحكام المقدمة صورها الرسمية من المدعى وهي صورة الحكم الصادر من محكمة طنطا الكلية في ٨ مايو سنة ٩٢٣ قضية نمرة ١٠٨٥ سنة ١٩٢١ الذي تأيد من محكمة الاستئناف الاهلية العليا بناء على الحكم الصادر منها في القضية نمرة ٥٨٨ سنة ٤١ قضائية بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٧ يتبين بوضوح

من وقائعه ان المدعى عليه زعم انه اشترى ثانية من المدعى الاطيان والعقارات السابق بيعها له وذلك بموجب عقد تاريخه أول يناير سنة ١٩١٩ ومنسوب صدوره من المدعى الذي انكر توقيعه عليه وأن المحكمة الابتدائية اجرت تحقيقاً ونذبت خبيراً فتبين لها أن الامضاء المنسوبة للمدعى مقلدة فحكمت ببطالان العقد المتمسك به المدعى عليه « وحيث انه بناء على ما تقدم يكون القول بالصورية هو أمر قضى فيه نهائياً وأصبح عقد المدعى عليه الذي ادعى ملكيته للأطيان الزراعية السابق الحكم بها لمصلحة المدعى وللعقارات موضوع النزاع الخالي وهو عقد أول يناير سنة ٩١٩ المشار اليه عقداً مقضياً بطلانه نهائياً ولذلك يكون الدفاع المبني على صورية العقد دفاعاً على غير اساس

« وحيث فيما يختص بدفاع المدعى عليه أنه اكتسب حق الملكية بوضع اليد المدة الطويلة فالتناظرنا فيما سبق الاشارة اليه انه ادعاء يسوقه المدعى عليه بصفة عامة مبهم غير محددة لوقائع الاغتصاب الدالة على تغير النية في مواجهة المدعى فلا يمكن الاعتداد بها مهما طال أمدها طبقاً للشرح الذين ذكرناهم

« وحيث فضلا عن ذلك فانه ثابت من وقائع الاحكام المشار اليها آنفاً أن منازعة المدعى عليه للمدعى التي أقيمت في مواجهته كانت حاصلة بصفة جديدة وظاهر فيها تغير النية في وضع اليد يتمسك المدعى عليه بعقد أول يناير سنة ١٩١٩ الذي يزعم بمقتضاه المدعى عليه انه اشترى الاطيان والعقارات ثانية من المدعى فاذا سلمنا جدلاً أن تاريخ حصول هذه المنازعة يرجع الى تاريخ هذا العقد وهو تاريخ أول يناير سنة ١٩١٩ وسلمنا أيضاً دعوى المدعى باستمراره على وضع يده كمالك ظاهر فالتناظرنا اذا

حسبنا وضع اليد من تاريخ هذه المنازعة الجديدة الظاهرة من أول يناير سنة ١٩١٩ لغاية تاريخ رفع الدعوى في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٣١ لا يكون قد مضى أكثر من ١٢ سنة لذلك لا يكون قد انقضى على وضع يد المدعى عليه المدة الطويلة المكسبة للملكية « وحيث لمجموع ذلك تكون دعوى المدعى على أساس صحيح بناء على عقد البيع المقدم منه ومشار إليه في صدر هذه الأسباب ومسجل تسجيلاً كلياً ناقلاً للملكية ويكون دفاع المدعى عليه غير منتج في الدعوى ويتعين لمجموع ما تقدم الحكم للمدعى بطلباته

(قضية خليفة حسن ضد عامر خليفة رقم ٤٤٨٩ سنة ١٩٣١ — رئاسة حضرة القاضي رزق ميخائيل)

١٤٩

محكمة المنشية الجزئية

١٨ فبراير سنة ١٩٣٢

دفع بعدم اختصاص . بالنسبة لمركز المحكمة . حق المحكمة في إحالة القضية على المحكمة المختصة بها .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة المرفوعة إليها الدعوى غير مختصة بالنسبة لمركزها فلها أن تقضى بإحالة القضية على المحكمة المختصة إذا طلب المدعى ذلك حتى ولو لم يوافق المدعى عليه وأصر على طلب الحكم بعدم الاختصاص مادام ليس ثمة من مصلحة للمدعى عليه في الحكم بعدم الاختصاص إذ المصلحة أساس كل دعوى وقوام كل دفاع . أما نص المادة ٢٥ مرافعات الذي يقضى بأن المحكمة لا تحيل القضية على المحكمة المختصة إلا إذا اتفق الخصام فهو نص خاص بحالة ما إذا كانت المحكمة المرفوعة لها الدعوى غير مختصة نظراً لنوع القضية أو أهميتها . أما إذا

كان مرجع عدم الاختصاص مركز المحكمة فقط فأمر لم تناوله المادة ولم تشأ أن تناوله .

المحكمة

« حيث أن المدعية طلبت إحالة القضية على محكمة كرموز الجزئية لاختصاصها بنظر الدعوى » وحيث أن المدعى عليه لم يوافق على طلب الإحالة وطالب الحكم بعدم الاختصاص لأنه يقيم بدائرة محكمة كرموز كما يدل على ذلك إعلان صحيفة الدعوى .

« وحيث أنه لذلك يتعين البحث فيما إذا كان من الجائز إجابة طلب المدعية وإحالة القضية على المحكمة المختصة رغماً عن معارضة المدعى عليه .

« وحيث أن المحكمة لا ترى مانعاً من ذلك إذ نص المادة ٢٥ مرافعات الذي يقضى بأن المحكمة لا تحكم بالإحالة على المحكمة المختصة إلا إذا اتفق الخصام على ذلك لا ينطبق على الحالة في هذه الدعوى إذ المادة لا شأن لها بحالة ما إذا كانت المحكمة غير مختصة بحسب مركزها . والنص صريح لا لبس فيه : « إذا تراءى لأحدى المحاكم عدم اختصاصها بأي قضية بالنسبة إلى نوعها وأهميتها يجوز لها أن تعين اليوم والساعة اللذين يحضر فيهما الخصام إلى المحكمة المختصة بتلك القضية بدون تحرير طلب بالحضور على يد محضر إذا قبلوا ذلك » وكذلك النص الفرنسي لا غموض فيه .

Lorsqu' un tribunal se declarera incompetent à raison de la nature et de l'importance de l' affaire, il pourra, si les parties y consentent etc »

« فالمادة إذا لا تناول حالة عدم الاختصاص بالنسبة لنوع القضية أو أهميتها . ومثال الحالة الأولى دعاوى وضع اليد والدعاوى الغير مقدرة

القيمة الخ . ومثال الحالة الثانية اذا كانت قيمة الدعوى تزيد على النصاب الذي يصح للمحكمة ان تتناوله وبعبارة اخرى ان المادة لاتعالج من احوال عدم الاختصاص الا ما كان مرجعه ان قضية مرفوعة امام المحكمة السكائية ويجب طرحها امام المحكمة الجزئية او بالعكس اي ما اصطاح على تسميته بالاختصاص النوعي *ratione materiae* اما حالة عدم الاختصاص المركزي او الشخصي *ratione personae* فامر لم يتناوله نص المادة ولم يشأ ان يتناوله كما سيذكر بعد ولا محل للاطلاق في مكان التقييد والاجتهاد في مورد نص صريح يؤكد ان كان بحاله لتوكيد الباب الذي ورد به . والسياق الذي ذكر فيه . اذ ورد في باب « القواعد المتعلقة باختصاص المحاكم بالنسبة لانواع القضايا واهميتها » وجاء في سياق بيان اختصاص المحاكم باعتبارها جزئية وكلية ومحاكم استئناف المادة ٢٤ وما يليها « اما اختصاص المحاكم بالنسبة لمركزها فلم يرد له أي ذكر في هذا الباب بل أفرد له المشرع بابا خاصا مستقلا تمام الاستقلال عن الباب الأول وهو الباب الثاني: « في رفع الدعوى وفي اختصاص المحاكم بالنسبة لمركزها »

« وحيث انه مما يجعل هذا الفهم المستمد من النصوص الصريحة وسياقها مقطوعا به مأخذ المادة ٢٥ مرافعات فقيد جاءت مطابقة لمادة ٢٧ مرافعات مختلط وترجع مشروعية المادة الى ان القانون المختلط اعتبر قواعد الاختصاص النوعي متعلقة بالنظام العام فاجاز للمحكمة ان تحكم من انتماء نفسها بعدم الاختصاص اذا ظهر لها انها غير مختصة بنظر الدعوى بالنسبة لنوعها واهميتها » المادة ١٤٩ مرافعات مختلط « فارد الشارع تيسيرا للمتداعين ان يخفف وطأة هذا النص . وان يحد من سلطة المحكمة في القضاء من تاقاء نفسها بعدم الاختصاص

فنص في المادة ٢٧ على أنه « اذا تراءى لآخذى المحاكم عدم اختصاصها بنظر أي قضية بالنسبة لنوعها او اهميتها فيجوز لها اذا اتفق الخصام ان تستعاض عن الحكم بعدم الاختصاص بحالة القضية على المحكمة المختصة » (قارن كتاب المرافعات عبد الفتاح بك السيد ومارك دستورص ١٣٩) فالغرض اذ آمن المادة ٢٧ مرافعات مختلط هو الحد من سلطة المحكمة في القضاء من تاقاء نفسها بعدم الاختصاص . وقد تقات الى التشريع الاهلي بنصها وموضعها دون ملاحظة الفوارق الهامة بين قواعد الاختصاص في التشريعين . اذ قواعد الاختصاص النوعي لاتعتبر في القانون الاهلي ماسة بالنظام العام . وليس المحكمة ان تحكم فيها من تاقاء نفسها بعدم الاختصاص .

« وحيث انه لذلك يتضح مجالا أن المادة ٢٥ مرافعات لا شأن لها بقواعد عدم الاختصاص المركزي » وحيث انه يترتب على ذلك ان المدعى عليه لا يستطيع المعارضة في احالة القضية الحالية الى محكمة كرموز استنادا على المادة المذكورة « وحيث انه مادام قد ثبت ان ليس هناك نص يمنع المحكمة من اجابة طاب الاحالة فهي لا ترى وجها لعدم القضاء به مادام المدعى عليه لم يستظم أن يدعم معارضته واصراره على طاب الحكم بعدم الاختصاص بأي مصلحة ظاهرة . والمصلحة أساس كل دعوى وقوام كل دفاع . والحقوق ما شرعت الالغاية . فاذا انعدمت المصلحة فاقبل ما توصف به معارضة الخصم انها سوء استعمال لحق . فلا يجوز الاعتداد بها . وتحقق مصلحة الخصم في المعارضة في طاب الاحالة والاصرار على طاب الحكم بعدم الاختصاص اذا كانت الدعوى دعوى استرداد مثلا اذ بحسب التعديل الذي أدخل على مادة ٤٧٨ مرافعات للحاجز الاستمرار في اجراءات البيع

إذا قضى بعدم الاختصاص كذلك إذا كان المدعى عليه يريد التمسك بسقوط الحق بمضى الميعاد dechéance إذ رفع الدعوى لمحكمة غير مختصة لا يقطع المدة في هذه الحالة - خلافاً لحالة التقادم - كإبعاد رفع دعوى الشفعة أو الاستئناف . أو دعوى الضمان للعيوب الخفية (مادة ٣٢٤ مدني) أو دعوى تكملة الثمن (مادة ٢٩٦ مدني) أو مواعيد الاجراءات اللازمة في قانون المرافعات الخ

« وحيث انه بالرجوع الى الدعوى الحالية - وبغض النظر عن انها مرفوعة بطريق العاقبة فان المدعى عليه لم يستطع أن يبين في مرافعته المصلحة التي تحدوه للتصميم على طلب الحكم بعدم الاختصاص وللهماعة في طلب الاحالة . وفي الاحالة ما يحقق مبنى ومرمى ما يدفع به . »

« وحيث انه لذلك يتعين اجابة طالب المدعية واحالة الدعوى الى محكمة كرموز الجزئية ورفض الحكم بعدم الاختصاص .

(قضية ترجان على ضد احمد محمود رقم ١١٩٧ سنة ١٩٣٢ - رئاسة حضرة القاضي عبد العزيز محمد)

١٥٠

محكمة قوص الجزئية

١٨ فبراير سنة ١٩٣٢

عقد صادر من مورث . لبعض الورثة . حق الوارث الآخر في الطمن فيه . بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة . عدم اعتباره مثلاً للمورث

المبدأ القانوني

إن حق الارث قرره الشريعة ورتبه القانون والوارث فيما يتعلق بهذا الحق لا يعتبر مثلاً للمورث إذا كان الغرض من التعاقد المنسوب للمورث الاضرار بحق الوارث المذكور وحرمانه من نصيبه تمييزاً لبعض الورثة عليه

ولا تنطبق المادة ٢١٥ مدني على هذا الوارث لأن هناك مانع من استحصاله على كتابة مثبتة بعكس ما جاء بالعقد الصادر من المورث . وهذا المانع هو من عمله والوارث في هذه الحالة يعتبر من الغير فله إثبات عكس ما جاء بالعقد الصادر لبعض الورثة بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة

المحكمة

« حيث ان المدعى عليها لم تنكر على المدعية انها بنت عثمان عبد الصمد وواحدة من ورثته وانما تمسكت بانه قد صدر من المورث المذكور عقد بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٢٩ لولديها منه محمد واحمد والمشمولين بوصايتها ببيع المنزل الذي تطالب المدعية بحصتها فيه نظير ثمن قدره ٥٠٠٠٠ قرش »

« وحيث ان المدعية طعنت على العقد المذكور بصورية البيع وان الغرض منه حرمانها من حقها الميراثي وقالت بان العقد لا يخرج عن كونه عقد هبة أو وصية اذ لم يحصل دفع ثمن »

« وحيث ان المدعى عليها ردت على هذا الدافع بان المدعية تمثل مورثها وليس لها اثبات الصورية الا بالكتابة لأن العقد كتابي وتزيد قيمته على عشرة جنيهات

« وحيث ان هذا الدافع من جانب المدعى عليها في غير محله لأن حق الارث قرره الشريعة ورتبه القانون والوارث فيما يتعلق بهذا الحق لا يعتبر مثلاً للمورث إذا كان الغرض من التعاقد المنسوب للمورث الاضرار بحق الوارث المذكور وحرمانه من نصيبه تمييزاً لبعض الورثة عليه والمادة ٢١٥ التي تشترط الاثبات بالكتابة فيما زاد عن عشرة جنيهات لا ينطبق نصها هذا على الوارث في هذه الحالة حيث لا نزاع ان هناك مانع من استحصاله

المحكمة

« حيث إن المدعى يبرر دعوى الحراسة بأن العقار شرع في نزع ملكية المدين منه وأنه من شأن اجراءات نزع الملكية الحاق الثمرات بالعقار طبقاً لنص المادة ٥٤٥ من قانون المرافعات الاهلى وان الطريق للحصول على الثمرات هو دعوى الحراسة » وحيث ان الشراح يرون ان الحاق الثمرات بالعقار ليس من شأنه أن يحرم المدين من استغلال العقار المراد نزع ملكيته منه بل ان المدين يبقى صاحب الحق في استغلاله مادام يستغله بنفسه كأن يسكنه أو يزرعه بحسب الاحوال اما اذا كان العقار مؤجراً للغير فيكفى أن ينبه الدائن على المستأجر بأن لا يدفع الاجرة للمدين » وحيث ان المدعى مسلم بأن العقار تحت يد المدين ولذلك يريد تعيين حارس عليه - ومعنى ذلك ان المدين يستغله بنفسه فطلب الحراسة اذن معناه نزع يد المدين من العقار وهذا مخالف للقانون وقد جاء صراحة في كتاب التنفيذ للدكتور ابى هيف بند ٦٨٣ ما يأتى : - وعلى ذلك ففى القانون الاهلى اذا كان العقار المطلوب نزع ملكيته مسكوناً من المدين أو مستثمراً بواسطته بغير طريق التأجير للغير فانه يبقى فيه ولا يصح للدائنين أن يخرجوه منه بحكم من قاضى الأمور الجزئية .

« وحيث انه ثابت فوق ذلك من الاوراق ان المدعى اتخذ احتياطات كافية للحصول على دينه فقد حكم له بالدين وحبس العقار المرهون تحت يده (وهو غير العقار المراد نزع ملكية المدين منه باعتراف طرفي الخصوم) كما انه أوقع حجزاً تحت يد جاب الله عوض الله المستأجر من المدين وحكم بتثبيت هذا الحجز فلا محل بعد كل هذا لدعوى الحراسة

(قضية حسان افندى على وحضر عنه الاستاذ عبد الفتاح رجائى ضد طه عبداللطيف رقم ٣٦٧٤ سنة ١٩٣٢ - رئاسة حضرة القاضى محمد أبو الوفا)

على كتابة مثبتة لعكس ما جاء بالعقد الصادر من المورث وهذا المانع هو من عمل المورث لانه هو الذى قصد الى حرمان أحد ورثته مما لا يمكن معه القول بان الوارث الذى كان محلاً للحرمان يؤيد أثر هذا الحرمان تمثيل المورث في هذا التصرف ولا شك أنه يعتبر من الغير في هذه الحالة وله اثبات عكس ما جاء بالعقد الصادر للورثة الآخرين بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة

« وحيث ان الدعوى أحيات الى التحقيق وقد شهد جميع الشهود بما يؤيد صورية البيع وأنه لم يحصل دفع ثمن وان المورث استمر واضعاً يده لغاية وفاته رغم صدور العقد وان المورث وباقى الورثة لا يملكون شيئاً بخلاف المنزل موضوع النزاع وعليه يكون حقيقة العقد تصرف بغير مقابل قصد به المورث تملك ولديه محمد و احمد المنزل تملكاً مضافاً الى ما بعد الموت فهو وصية ولا وصية لو ارث اذا لم تجزها الورثة وعليه تكون الدعوى في محالها ويتعين الحكم للمدعية بطلانها (قضية خديجة هلمان ضد زينب حامد رقم ١٩٥٤ سنة ١٩٣٦ - رئاسة حضرة القاضى محمود محمد عبد الرزاق)

١٥١

محكمة بيا الجزئية

٢٨ يونيه سنة ١٩٣٢

حراسة . نزع ملكية . الحاق الثمرات بالعقارات . لا يحرم المدين من استغلاله بنفسه . عدم جوازها .

المبدأ القانونى

إن إلحاق الثمرات بالعقار بعد نزع الملكية ليس من شأنه أن يحرم المدين من استغلال العقار المراد نزع ملكيته منه بل أن المدين يبقى صاحب الحق في استغلاله مادام يستغله بنفسه كأن يسكنه أو يزرعه بحسب الاحوال أما إذا كان العقار مؤجراً للغير فيكفى أن ينبه الدائن على المستأجر بأن لا يدفع الاجرة للمدين

١٥٢

محكمة ديروط الجزئية

١٩ بوليه سنة ٩٣٢

حجز تحفظي . على مفروشات . ملك الزوجة . جوازه . صحته

المبدأ القانوني

إن المادة ٣٨١ مدني أوجبت على مستأجر المنزل أن يضع فيه أمتعة منزلية تفي قيمتها بالأجرة مدة سنتين، ونصت المادة ٦٠١ مدني على أن أجرة العقار تدفع من ثمن جميع المفروشات ونحوها الموجودة بالمحلات المؤجرة . ونص الشارع عام يشمل جميع المفروشات . ولم يقل المملوكة للمستأجر واكتفى باشتراط وضع أمتعة منزلية كافية ليكون ضماناً لوفاء الأجرة . ولم يشترط أن تكون مملوكة للمستأجر ولهذا فيجوز للمالك أن يحجز على المفروشات ملك الزوجة بالمحل المؤجر .

المحكم

« حيث ان المدعية ترتكب في أحقيتها الى المنقولات المحجوز عليها على قاعة ثابتة التاريخ لم تقدمها في الدعوى

« وحيث ان الحاجز لم يعترض على ملكية المدعية للأثاثات المنزلية المحجوز عليها وقصر دفاعه على أن له بصفته مؤجراً حق الامتياز على ما يوجد بالعين المؤجرة ولذلك طلب رفض الدعوى « وحيث ان المادة (٣٨١) مدني أوجبت

على من استأجر منزلاً أن يضع فيه أمتعة منزلية تفي قيمتها بتأمين الأجرة مدة سنتين ونصت المادة (٦٠١) من القانون المدني على ان أجرة العقار تدفع من ثمن جميع المفروشات ونحوها الموجودة بالمحلات المستأجرة

« وحيث ان نص الشارع عام يشمل جميع المفروشات الموجودة بالمحلات المستأجرة ولم يقل المملوكة للمستأجر كما انه اكتفى باشتراط وضع أمتعة منزلية لتكون ضماناً لوفاء الأجرة ولم يشترط أن تكون مملوكة للمستأجر

« وحيث انه من ذلك يكون للمؤجر الحق في توقيع الحجز على جميع المفروشات الموجودة بالمحل المستأجر سواء كانت ملكاً للمستأجر أو لزوجته وأن يستوفي منها أجرته والمفروض في ذلك ان الزوجة التي تضع منقولاتها في منزل استئجار زوجها تعلم حق العلم ان هذه المنقولات ضامنة للايجار ولو شاعت الزوجة أن تحظر على المؤجر الحجز على منقولاتها فعليها أخذ تعهد خاص عليه بذلك في عقد الايجار

« وحيث أن أغلب الاحكام قد سارت على هذا المبدأ نذكر منها الاحكام الآتية الصادرة من محكمة مصر الاهلية بهيئة استئنافية حكم صادر بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ٩٣٠ في القضية نمرة ٤١ سنة ٩٣١ — وحكم صادر في ٨ فبراير سنة ٩٣١ في القضية نمرة ١٥٠ سنة ٩٣١ وحكم صادر أيضاً بتاريخ ٤ مارس سنة ٩٣١ في القضية نمرة ٣٣١ سنة ٩٣١، وأما الرأي القائل أخيراً بأن المستأجر يجب أن يكون له أمتعة منزلية تأميناً للأجرة بخلاف أمتعة زوجته والا لما جاز الحجز على أمتعة الزوجة فلا تأخذ به هذه المحكمة لأن هذا يخالف للعرف ويكون ارهاقاً للمستأجر أن يلزم بوضع أثاثات أخرى للمنزل بخلاف أمتعة زوجته . وفضلاً عن ذلك فأى شقة مستأجرة تحتل عفشين — وفي الواقع ان الرأي القائل بعدم الحجز على أمتعة زوجة المستأجر يؤدي الى ضياع حقوق الملاك

« وحيث أن الحاجز يطلب رفض دعوى

بالكتابة كما يتضح من الورقة المؤرخة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ المحررة كما يقولان بخط المدعى عليه الأول وهي عبارة عن إيصال بدفع ايجار سنقي ١٩٢٧ و ١٩٢٨ عن القدر المطالب بايجاره ولكن لما لم يدفع المدعى عليه الأول المذكور قيمة الايجار فقد احتفظ بها المدعيان .

« ومن حيث انه عن كون العقد قد تنفذ فان ذلك لا يمكن اثباته الا بالطرق المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٦٣ مدني اذ لو جاز اثبات تنفيذ عقد الايجار بالبينة لكان هذا هداما لما اشترطته المادة المذكورة ولا يمكن لكل انسان التحايل والهروب مما اقتضاه النص سالف الذكر (راجع حكم محكمة ابا الجزئية الصادر في ١٦ ابريل سنة ١٩٢٥ المنشور بالمحكمة السادسة صحيفة ١٦٨٠ والاحكام التي سيأتي ذكرها)

« ومن حيث انه عن ورقة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ فمع التسليم بأنها بخط المدعى عليه الاول وكونها بالنسبة له وحده تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة الا أن هذا لا يكفي لا مكان اثبات عقد الايجار بالبينة لورود أوجه الاثبات بالمادة ٣٦٣ على سبيل الحصر - الكتابة أو الاقرار أو اليمين - ولو لم تتجاوز الدعوى ألف قرش (راجع دي هلس باب الايجارة نبذة ٣١ وجران مولان في كتاب العقود نبذة ٣١٩ حيث جاء به :

Interprété strictement, les termes du premier paragraphe des articles 363/446 paraissent par leur généralité, prohiber la preuve testimoniale, même s'il existe un commencement de preuve par écrit.)

« ومن حيث ان القضاء الأهلي والمختلط مجمع على ذلك أيضا (راجع حكم محكمة الاستئناف الأهلية الصادر في ٣١ مارس سنة ١٩٢٦ المنشور بالمجموعة الرسمية سنة ١٩٢٦ نمرة ١٠٩ : وأيضا حكم

المدعية برمتها وهو غير محقق في ذلك لانه مع تسليمه بأن المنقولات المحجوز عليها ملك للمدعية فيتعين الحكم لها بهذا الطلب وأما طلب الغاء الحجز فهو الذي يتعين رفضه (قضية فله بنت شنودة ضد آسالي افندي بولس وآخرين رقم ٤٣٥٢ سنة ١٩٢٢ - رئاسة حضرة القاضي احمد يوسف)

١٥٣

محكمة كفر الزيات الجزئية

٢٦ سبتمبر سنة ١٩٣٢

ايجار. عدم وجود عقده. نص المادة ٣٦٣. أرجاء اثبات. على سبيل الحصر. جواز. الاثبات بالبينة. وجود ورقة من المستاجر -

غير مانع

المبدأ القانوني

إن أوجه الاثبات الخاصة بالايجار وردت على سبيل الحصر بالماد ٣٦٣ مدني وهي الكتابة أو الاقرار أو اليمين ولو لم تتجاوز الدعوى ألف قرش . وهذا النص يجب تفسيره بكل دقة واحتياط وهو ماسر عليه القضاء ان الأهلي والمختلط . فاذا انعدم السند الكتابي وهو عقد الايجار فلا يجوز اثبات حصوله بالبينة حتى ولو كان هناك ورقة صادرة معتبرة مبدأ ثبوت بالكتابة .

المحكمة

« من حيث أن دعوى المدعين تنحصر في انهما اجرا للمدعى عليهم أرضا وأن هؤلاء تأخروا في سداد ايجار سنقي ١٩٢٨ و ١٩٢٩ وانهما وإن يكن يعوزهما الدليل الكتابي لاثبات عقد الايجار الا انهما يقولان كالواردة بمحضر الجلسة الأخيرة بان العقد تنفذ فعلا وهذا كاف للحكم بجواز الاثبات بالبينة ثم قال في مذكرتهما وطلباتهما الختامية بجواز الاثبات بالبينة لتوفر مبدأ الثبوت

المحكمة

« من حيث أنه ظاهر من الاطلاع على اوراق هذه الدعوى والملف السابق ضمه ان المستشكل ضدها حصت على حكم ضد المستشكل وتنفيذ الحكم فيما يختص بالنقلات المحكوم بها باستلامها وبقيت قيمة المصاريف فانتقل المحضر وحجز لوقاتها على منقولات المدين وقبل نهاية الحجز في اليوم الاول استشكل المستشكل وبني استشكله على أن المصاريف لم تصدر مقدرة من القاضي في منطوق الحكم وذكر كذلك ان المنقولات المحكوم بها وبمصاريف الدعوى الخاصة بها سبق ان أنذر المستشكل ضدها باستلامها فهو غير ملزم بالمصاريف عنها وانه طعن بالتزوير في القائمة .

« وحيث ان القول بان المستشكل غير ملزم بالمصاريف ليس محل النظر فيه بالاستشكل امام المحضر بعد أن أُلزمه به الحكم بشكل صريح كما أن الكلام عن تزوير سند الدعوى عود الى الموضوع ولا يصح أن يكون سبباً للاشكال » وحيث انه فيما يتعلق بالسبب الاول للاشكال وهو أن تقدير المصاريف يجب أن يكون في منطوق الحكم فلا مستند له من جهة القانون اذ أن المادة (١١٦) مرافعات نصت على ان مصاريف الدعوى تقدر في الحكم ان امكن والا فتعطى بها ورقة نافذة المفعول من كاتب المحكمة وهذا صريح في ان عدم تقدير المصاريف في نفس الحكم لا يكون سبباً في عدم التنفيذ به وقد جرى العمل وسار العرف القضائي على أنه بعد صدور الحكم في الدعوى وبيان من التزم فيها من الخصوم بالمصاريف يتناول قلم الكتاب مراجعة قيمة الدعوى وبيان القيمة المستحقة عليها حسب لائحة الرسوم ويبين ذلك على هامش

محكمة الاستئناف الأهلية الصادر في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٨ المنشور بالمحكمة ٨ ص ٨٨١ وأخيراً حكم محكمة الاستئناف الأهلية الصادر في ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ ومنشور بالمحكمة السنة العاشرة نمرة ٣٥٢ ص ٧٢٨)

« ومن حيث ان المدعين في مذكرتهما وجها للمين الخامسة احتياطياً الامر الذي نصت على تحريمه المادة ١٦٦ مرافعات أهلي

« ومن حيث ان الدعوى والحالة هذه تكون خالية من أى دليل

(قضية أحمد مرسى وآخر ضد محمد رضوان وآخرين رقم ٢٨٨٣ سنة ١٩٣٢ - رئاسة حضرة القاضي السيد رمضان)

١٥٤

محكمة بندر طنطا الجزئية

١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٢

تنفيذ بمصاريف الدعوى . التأشير بها على هامش الحكم .
بغير استصدار أمر من القاضي . جوازه . صحته

المبدأ القانوني

إن المادة ١١٦ مرافعات نصت على أن مصاريف الدعوى تقدر في الحكم إن أمكن وإلا فتعطى بها ورقة نافذة المفعول من كاتب المحكمة . وهذا صريح في أن عدم تقدير المصاريف في نفس الحكم لا يكون سبباً في عدم التنفيذ به وقد جرى العمل وسار العرف القضائي على أن قلم الكتاب يقدر قيمة الدعوى على هامش الصورة التنفيذية من الحكم . ومثل هذا التقدير متوفر فيه كل ما يتطلبه الشارع ولا يخرج عن نص المادة المذكورة التي لم تجعل النص على تقدير المصاريف في منطوق الحكم أمراً وجوبياً .

المحكمة

« حيث ان المعارض دفع بسقوط الحكم لمضى ستة شهور هلالية من غير تنفيذ طبقاً للمادة ٣٤٤ من قانون المرافعات

» وحيث انه تبين من الاطلاع على أوراق الدعوى أن الحكم صدر بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٣٢ الموافق ٢ محرم سنة ١٣٥١ وأنه تنفذ بالحجز على منقولات ملك المعارض بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٢ الموافق ٧ رجب سنة ١٣٥١ وعليه يكون قد مضى على الحكم ستة شهور هلالية من غير أن ينفذ ولم تمض عليه ستة شهور بحسب التقويم الميلادي

« وحيث ان المعارض ضده رد على الدفع المقدم من المعارض بأن الحكم لم يسقط لانه لم يمض على تنفيذه ستة شهور ميلادية فهو لازال قائماً

» وحيث انه لذلك يتعين البحث فيما اذا كان مدة احتساب ستة الشهور المنصوص عليها في المادة ٣٤٤ من قانون المرافعات هي بالتقويم الهجري أم بالتقويم الميلادي

« وحيث ان هذه المحكمة ترى أن مدة الستة شهور المنصوص عليها في المادة المذكورة يكون احتسابها حسب التقويم الميلادي مؤيدة في ذلك الرأي الذي اخذت به محكمة مصر في حكمها المؤرخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٩٤ المنشور بمجلة الحقوق سنة ١٨٩٥ ص ١٦ ومحكمة الاستئناف العليا في حكمها الصادر في أول فبراير سنة ١٩٢٢ ومخالفة في ذلك الرأي الذي ذهبت اليه محكمة الاستئناف في حكمها الصادر بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩١١ والمنشور بالمجموعة الرسمية السنة الثانية عشرة ص ٩٩ وحكم محكمة السيدة زينب الصادر بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩١٦

الصورة الأصلية من الحكم وينسخ على الصورة التنفيذية التي يستلمها المحكوم له وتعلن مع الحكم توطئة للتنفيذ وبهذا الاعلان يبدأ الميعاد المنصوص عنه في المادة (١١٧) مرافعات للمعارضة في قيمة المصاريف

« وحيث انه لا نزاع في ان هذا التقدير على هامش الحكم متوفر فيه كل ما يتطلبه الشارع وهو لا يخرج عن نص المادة (١١٦) مرافعات التي لم تجعل النص على تقدير المصاريف في منطوق الحكم أمراً وجوبياً بل ظاهر العبارة أن عدم الأمكان راجح فيكون الأشكال في غير محله ويتعين رفضه - ولا يغير مما تقدم القول بأن المستشكل ضدها طلبت تقديرها جديداً بالمصاريف

(قضيه الاشكال المرفوعة من محمود افندي أمين ضد الست بخاطرها محمد رقم ٤٩٦٣ سنة ١٩٣٢ - رئاسة حضرة القاضي مقصود قوسه)

١٥٥

محكمة دكرنس الجزئية

٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢

حكم غياي . سقوطه . لمضى ستة أشهر . احتسابها بالتقويم الميلادي

المبدأ القانوني

إن مدة سقوط الحكم الغياي المنصوص عنها في المادة ٣٤٤ مرافعات وهي الستة أشهر انما يكون احتسابها حسب التقويم الميلادي الجاري عليه العمل في مصالح الحكومة وفي ميزانيتها .

ولأن الشارع نقل المواعيد الواردة في القانون المختلط والمنقولة عن القانون الفرنسي لإلزامه على اعتبار التقويم الهجري فيه بنص صريح .

والمنشور بالمجموعة الرسمية السنة الثامنة عشرة ص ١٢٥ وحكم محكمة السنبلارين الجزئية الصادر في ١٩ يناير سنة ١٩٢٥ والمنشور بمجلة المحاماه ص ٥٤٤ من السنة الخامسة

« وحيث ان محكمة الاستئناف في حكمها الصادر في ١٠ يناير سنة ١٩١١ لم تذكر الأسباب التي بنت عليها حكمها ولم تؤيد وجهة نظرها بأكثر من قولها أن الشهر المنصوص عنه بالمادة ٣٤٤ مرافعات هو على الحساب العربي وأما محكمة السيدة زينب فقالت في حكمها أن التاريخ المعتبر قانوناً إنما هو التاريخ الهجري بدليل أن القانون قد نص عنه في مواضع مخصوصة كالمادة ٢١١ من القانون المدني وفي باب سقوط العقوبة بمضي المدة في قانون تحقيق الجنايات وأما محكمة السنبلارين فقد شرحت في حكمها الأسباب التي بنى عليها وجهة نظرها ويمكن تلخيصها في ثلاث أسباب الأولى أن التقويم الهجري هو التقويم الرسمي للحكومة المصرية باعتبارها دولة إسلامية والثاني أن القانون المدني في المادة ٢١١ منه نص على التقويم الهجري والقانون المدني صدر في ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٣ وقانون المرافعات صدر بعده في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ فجاء متمماً للقانون المدني ولم يجد المشرع حاجة لإعادة النص . والثالث أن القول بأن قانون المرافعات أخذ عن القانون الفرنسي مردود عليه بأن قانون تحقيق الجنايات كذلك أخذ من القانون الفرنسي ولكن رغم ذلك فالنص به على العمل بالتقويم الهجري . » وحيث ان القول بأن التقويم الرسمي للدولة المصرية هو التقويم الهجري قول على خلاف الواقع إذ الحقيقة ونفس الأمر أن التقويم الرسمي للدولة المصرية هو التقويم الميلادي

ذلك لان ميزانية الدولة وأعيادها الرسمية كعيد الاستقلال وعيد جلوس جلالة الملك وميلاده والحوليات القضائية ومبدأ انعقاد جلسات المجالس النيابية ومدة وشروط الالتحاق بوظائف الدولة ومعاشات موظفيها ومرتباتهم وكل القيود التي ترتبط بها مصالح الحكومة مع الأفراد كل ذلك يجري على حساب التقويم الميلادي كذلك تحسب الأهلية ومن الرشد على حسب التقويم الميلادي (قانون المجالس الحسبية الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . ومع أن مسألة بلوغ سن الرشد هي من ألصق المسائل الخاصة بالأحوال الشخصية لم يقل أحد بأن احتسابها بالتقويم الميلادي مخالف للشريعة أو لدين الدولة الرسمي وأما كون القوانين والمراسيم يبدأ فيها بذكر التاريخ الهجري على التاريخ الميلادي فليس في ذلك ما يستفاد منه أن التقويم الهجري هو التقويم الرسمي للدولة إذ لم يقصد بذلك تفضيل التقويم الهجري على التقويم الميلادي بل في ذلك معنى الاحترام والتقدير فقط لتقويم يرتبط بدين الدولة الرسمي على أنه كما تبين آنفاً يجري دولاب العمل في مصالح الحكومة جميعها على حساب التقويم الميلادي وذلك لأنه أكثر دقة وانتظاماً من الحساب الهجري لاختلاف الشهور العربية بين تسع وعشرين يوماً وثلاثين يوماً من غير ما ضابط دقيق وأقرب مثل لذلك هو الاختلاف الحاصل عن شهر شعبان الحالي إذ النتيجة الرسمية تقيد ٢٩ يوماً ومحكمة مصر الشرعية اعتبرته ٣٠ يوماً ومن ذلك يتبين ان السبب الأول الذي يرتكن عليه أصحاب الرأي المخالف لرأي هذه المحكمة في احتساب المدة المنصوص عنها في المادة ٣٤٤ مرافعات سبب غير صحيح .

« وحيث انه فيما يتعلق بالسبب الثاني والثالث الذى يرتكن عليه أصحاب ذلك الرأى فترى المحكمة انه استنتاج غير منسجم مع المنطق اذ كون القانون المدنى صدر فى ٢٨ اكتوبر سنة ١٨٨٣ قبل قانون المرافعات الذى صدر فى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ كون الشارع نص فى مادة واحدة لآخرى من مواد القانون المدنى وهى المادة ٢١١ ان مدة الخمس سنوات تحسب على حساب التاريخ الهجرى لا يستلزم حتما ان كل المواعيد الأخرى المنصوص عليها سواء فى القانون المدنى أو فى قانون المرافعات يجب احتسابها بالتقويم الهجرى واذا كان الشارع بعد نص المادة ٢١١ من القانون المدنى على التقويم الهجرى لم يكن فى حاجة لاعادة النص عليه فى قانون المرافعات فما الذى دعاه لأن ينص فى قانون تحقيق الجنايات فى المادة ٢٦٧ منه الخاصة بسقوط العقوبة وهو قد صدر بعد القانون المدنى وفى نفس اليوم الذى صدر فيه قانون المرافعات » وحيث انه من ذلك يقين أن الأسباب التى يرتكن عاها أصحاب ذلك الرأى أسباب واهية لا تستقيم مع الواقع ولا مع المنطق الصحيح - وأما الرأى الذى تأخذ به هذه المحكمة فرجعه الى الواقع والى النص الصريح فى القانون ذلك أن الشارع حين نقل القانون المختلط من القانون الفرنسى فى سنة ١٨٨١ إنما قصد نقل المواعيد المنصوصة بكافة المواد التى بالقانون الفرنسى كما هى بالقانون الفرنسى تبع التقويم الميلادى فلم ير الشارع المصرى نفسه فى حاجة الى النص فى كل مادة على أن احتساب هذه المواعيد يكون بالتقويم الميلادى الا أنه رأى لأمر ما ولحكمة غير ظاهرة أن يستثنى ميعادين ولا ثالث لهما فنص على أن يكون احتسابهما بالتاريخ الهجرى

وذلك ظاهر فى المادتين ٢٧٥ من القانون المدنى المقابلة للمادة ٢١١ من القانون المدنى الأهلى وفى المادة ٢٧١ من قانون تحقيق الجنايات المقابلة للمادة ٢٧٦ من القانون الأهلى ولما أراد الشارع أن يضع القانون الأهلى فى سنة ١٨٨٣ نقل نصوصه من القانون المختلط ونقل المواعيد كما هى ونقل الاستثنائين الواردين بالمادتين ٢٧٥ مدنى مختلط و ٢٧١ تحقيق جنابات مختلط كما هى ولم يزد عليها شيئا فمن ذلك تستنتج هذه المحكمة أن الشارع لو قصد أن يكون الحساب على التقويم الهجرى فى المواعيد الواردة بمواد القانون وهى كثيرة لنص على ذلك كما نص فى المادتين المذكورتين . أما القول بأنه اكتفى بالنص على ذلك فى مادتين اثنتين ليكون ذلك قاعدة فى كافة مواد القانون الأخرى فهو عكس المنطق الصحيح ومن أجل ذلك ترى المحكمة بحق ان احتساب المواعيد الواردة بكافة نصوص القانون ماعدا الاستثناء الوارد بالمادة نمرة ٢١١ مدنى و ٢٧٦ تحقيق جنابات يجب أن يكون على حساب التقويم الميلادى

.....
وحيث انه متى تبين ذلك يكون ميعاد الستة شهور المنصوص عليها فى المادة ٣٤٤ مرافعات لم تنقضى بعد فى القضية المطروحة ويكون الدفع المقدم من المعارض فى غير محله و يتعين رفضه (معارضة مصطفى اسماعيل ضد محمود على رقم ٣٦٣٧ سنة ١٩٣٢ — رئاسة حضرة القاضى اسماعيل زهدى)

١٥٦

محكمة الأزبكية الجزئية

١٩ يناير سنة ١٩٣٣

تعويض . حرمان الميت من الصلاة عليه . قبل دفع أجرة الصلاة عليه . مع مجانبتها . ضرر . ثبوته

المبدأ القانوني

من المسلم به في جميع الأديان أن الصلاة على الميت تقام مجاناً . فإذا امتنع قس عن الصلاة على ميت قبل دفع أجره عنها لذلك فيكون مسئولاً وبالتضامن مع رؤوسه عن الضرر الذي يصيب أهل الميت من عدم إقامة الشعائر الدينية على فقيدهم فضلاً عما فيه من الخط من كرامة الميت وعدم احترامه فضلاً عن أهله

المحكمة

« من حيث أنه تبين من التحقيق أنه في يوم ٢ يونيه سنة ١٩٣٢ توفي المرحوم مرقص غرض في منزله ببولاق ولما كانت أقرب كنيسة لمنزله هي كنيسة الشهيد العظيم ماري جرجس بالقللي التي يراها المدعى عليه الأول بمساعدة المدعى عليه الثاني . قرر أهله أن يصلى على جثته فيها . فأرسلوا الشهود في أوقات مناسبة حيث قابل بعضهم المدعى عليه الأول وقابل البعض الآخر المدعى عليه الثاني وخادم الكنيسة . فطلب المدعى عليهما الأولين أجراً قدره ٢ جنيه والا لا يفتحان الكنيسة ولا تحصل الصلاة فعرض الشهود على المدعى عليه الأول جنيتها . غير أنه لم يقبل الاقبض جميع المبلغ الذي طلبه قبل النزول من منزله لأداء هذا الواجب

« وحيث أن للمدعى عليه الأول لم يحضر ليدحض أقوال هؤلاء الشهود كما أن المدعى عليهما الآخرين حضرا ولكنهما لم يحضرا شهوداً لهذا الغرض .

« وحيث أنه من المسلم به أن الصلاة على الميت تقام مجاناً (راجع مذكرة المدعى عليه الثاني نفسه) ولا يمكن أن يسلم العقل بغير ذاك لأنه لو لا لدفنت جثث الفقراء والمعسرين وقت وفاتهم بدون صلاة الأمر الذي لا يسلم به دين من الأديان . « وحيث أن المدعى عليه الثاني أخذ يتخبط

في دفاعه الأخير فبعد أن دفع بعدم اختصاص المحكمة لأن النزاع ديني اعترف بالجلسة الأخيرة بأن الواقعة لا تخرج عن أنها اتفاق مدني وبينما تراه قرر في مذكرته الأولى بأن الصلاة على الميت تقام بدون مقابل تجده في جلسة المرافعة يبرر طلب الأجر لأسباب ثبتت من أقوال الشهود عدم حصولها فتلاً يدعى أنه طلب الأجر ليدفع منه أجره الشماسة مع أنه تبين من أقوال الشهود أن المدعى لم يطلب من المدعى عليهما شمامسة . وكادعائه بأنه سيدفع مصاريف النور والبخور وأجرة دق الجرس مع أن هذا فضلاً عن أنه يدفع من البطركخانه فإن المدعى عرض على المدعى عليهما الأولين جنيتها وترى المحكمة أن في هذا القدر الكفاية لأجرة النور ودق الجرس والبخور « وحيث أنه عن تضامن المدعى عليها الثالثة مع المدعى عليهما الأولين ففي محله لأن البطركخانه هي التي تدين القمامصة فهي مسئولة عما يقع منهم من الخطأ بسبب تأدية وظيفتهم وأثباتها مما يحدث ضرراً للغير

« وحيث أن الضرر في هذه الدعوى قد تحقق من امتناع المدعى عليهما الأولين بلا مبرر عن فتح الكنيسة والصلاة على الميت وبديهي أن في هذا حط من كرامة الميت نفسه وعدم احترامه فضلاً عن أهله بين المشيعين للجنائز خصوصاً إذا قدرنا ظرف الحداد والحزن الذي يكون ملازماً دائماً لأهل المتوفي عقب وفاته الذي يستوجب حتماً الحاملة والمؤاساة وتناسي الماديات الدنيوية وعلى الأخص من رجال الدين

« وحيث أنه فوق ما تقدم فإن الضرر قد توفر من اضطراب المدعى للبحث في هذا الوقت الحرج عن كنيسة أخرى بعيدة عن منزله لتأدية الصلاة « وحيث أن مبلغ التعويض المطالب به

غير مبالغ فيه وترى المحكمة أنه في محله (قضية حنا مرقص وحضرته الاستاذ يعقوب سركيس ضد القمص جرجس ابراهيم وآخر رقم ٤٨٨٨ سنة ٩٣٢ رئاسة حضرة القاضي حسن نجيب)

قضاة المحاكم المختلطة

١٥٧

محكمة الاستئناف المختلطة

١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢

- ١ - عقار بالتبعية - شروط اعتباره كذلك - آلة رى - لزومها للزراعة - وملكيته لملك الأرض
- ٢ - عقار بالتبعية - مواشى - المادة ١٨ مدنى مختلط - شرط ملكيتها وتبعيتها للمالك - وبالحد المناسب للزراعة.

المبادئ القانونية

(١) لكي تعتبر آلة رى عقاراً بالتبعية غير قابلة للحجز عليها باعتبارها منقولا ليس من اللازم أن تكون لها صفة الاستقرار الدائم بل يكفي أن تكون لازمة للزراعة ومملوكة لصاحب الأرض (١٨ مدنى مختلط) . فلا يكون هذا حالة آلة كبيرة تفوق بكثير حاجات زراعة مالك الأطنان الذى اشتراها بشرط المالك المعلقة لصالح البائع لها ولم يكن قد دفع الثمن كاملاً (١) (٢) ان الشارع بإيراده المادة ١٨ مدنى مختلط قصد بكلمة المواشى (troupeaux) اللازمة للزراعة الحيوانات الضرورية لها فيكون أن تكون هذه المواشى تابعة مع الملك ذاته لنفس المالك وانها لا تتجاوز حاجات الزراعة (١) مثاله مالك خمسة عشر فدانا ولا يملك سوى جمل لنقل المحاصيل وبقرة للحرث وحمارة لنقل التقاوى وغيرها مما يلزم لها

(استئناف سليمان على عبدالقادر ضد الن والدرسن وشركاهم ليند - رئاسة الميرفان اكر - مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٥ عدد ٢ ص ١٢٣٠)

(١) أشار الحكم إلى حكم الاستئناف المختلط في ٤ ابريل سنة ٩١٢ المجموعة ٢٤ رقم ٢٥٥)
(٢) راجع استئناف مختلط ٣ ديسمبر سنة ٩١٣ المجموعة ٢٩ عدد ٦١٢

١٥٨

محكمة الاستئناف المختلطة

١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢

- ١ - مسئولية - تفتيش في شقة - بغيرة بول صريح - موجب لها
- ٢ - مسئولية السيد أو المخدم - راجلة الخطأ بالعمل - ظروفه وحاله .

المبادئ القانونية

١ - لا يمكن لتغطية المسؤولية إعتبار أن التفتيش الحاصل في شقة قد تم بحرية وإرادة الساكنين فيها إذا كان حصوله نتيجة محادثات في الشارع وبعد الحاح شديد من ضابط البوليس مما يترتب عليه الفات نظر المجاورين والمارة ويعتبر بذلك ضغطاً أدبيا . خصوصا إذا كان صاحب الشقة غائبا . فضلا عن عدم الفات نظر اصحاب الشأن بعدم وجود أمر قانونى بالتفتيش

٢ - يتحمل السيد والمخدم مسئولية أعمال خدمهم وعمالهم ليس فقط في حالة ما إذا كان خطأ هؤلاء أو عدم انتباههم حاصلًا بمناسبة تأدية المأمورية التي كلفوا بها بل وفي اثناء مباشرتهم لها وذلك في جميع الحالات التي يوجد فيها ارتباط بين الخطأ والعمل بحيث أن هذا الخطأ ما كان ليحدث لو لم يحصل هذا التكليف (١)

(استئناف بلدية اسكندرية ضد انيتاتى رئاسة الميرفان اكر - المجلة للسنة واعد المذ كورين ص ٣٠)

(١) راجع استئناف ٢٣ مايو سنة ١٩٠٠ (المجموعة ١٢ - ٢٧٤)
و ٢٤ مايو سنة ١٩٠١ (المجموعة ١٨ - ٢٣١) و ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٣ (المجموعة ٣١ - ١٠٤)

١٥٩

محكمة الاستئناف المختلطة

١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢

- ١ - عوائد اختيارية . شركة أجنبية الزامها بموقوف على رضاها .
- ٢ - عوائد بلدية . الزام شريك غير مدير لها . تصديق الشركة به - ملزم
- ٣ - اعفاء مالي . التنازل عنه . عن خطأ . أو جهل . غير مانع من الالتزام .
- ٤ - عوائد اختيارية . تعريفها . قبولها بالجلعة . صفة الالتزام لها .

المبادئ القانونية

- ١ - لا تلزم الشركة الأجنبية المتمتعة بحق الاعفاء المالي المترتب على جنسيتها بدفع عوائد بلدية اختيارية ان لم يكن بمصادقة صادرة منها
- ٢ - اذا كان أحد الشركاء قد أمضى التعهد بدفع العوائد البلدية الاختيارية باسم الشركة بدون أن يتصف بصفة المدير لها فلا يمنع هذا من اعتبار التعهد بمثابة التزام للشركة اذا ثبت ان الشركة ذاتها قد صادقت عليه وتنفذته مع العلم به علماً صريحاً

٣ - مجرد تجاهل ان هناك اعفاء مالياً بالنسبة للاجانب لا يمكن الاحتجاج به للمنازعة في التعهد الكتابي الصادر بالتنازل رسمياً وصراحة عن هذه المعافاة والرضاء بدفع هذه العوائد البلدية الاختيارية

- ٤ - ان العوائد الاختيارية هي التي يكون معناها ان صفة الممول غير معينة بالتحديد وبصفة تحكيمه من المجلس البلدى ولكنها تقدر على أساس القبول الاختياري من أولئك الذين كبدوا غير ملزمين بها . على ان حق الخضوع أو عدمه لهذه العوائد تنقطع بمجرد انقضاء الصفة الاختيارية لها وتنفيذها فعلاً فتصبح عوائد كغيرها . فن يتنازل عن حق الاعفاء ويقبل الالتزام بها يصبح من الممولين الملزمين بها كغيره

فلا يكون له حق اختيار نوع العوائد التي التزم بدفعها سواء كان الواحد أو الآخر ولا يمكن أن يعلق سدادها على مشيئته هو

(استئناف ليوندي وآخر ضد مجلس بلدى كفر الزيات — رئاسة السوفان اكر — المجلة السنة والعدد المذكورين ص ٣٢)

١٦٠

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٢

تركة اسلامية . املاك موروثه . بيع من وارث . مضى خمس سنوات . على البيع . تمسك المشتري بحسن النية به . اعتراض الدائن للتركة . غير مقبول

المبدأ القانوني

لا يحق لدائن عادي لتركة اسلامية والذي لم يتخذ لديه أى طريق من طرق العلانية أن يعترض بعد مضى خمس سنوات في مكوت مطلق على بيع حاصل لشخص حسن النية وعلى حيازة هذا البائع لهذه العين من الملك الموروث لمجرد الدعوى بأن الوارث البائع ليس له أن يتصرف قبل سداد ديون المتوفى اذ للمشتري في هذه الحالة حق التمسك بوضع يده بسبب صحيح مدة خمس سنوات (استئناف أحمد سليمان جوى ضد بدير أوضاباشي وآخرين - رئاسة المسترماك بارت - المجلة السنة والعدد المذكورين ص ٣٣)

١٦١

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣٢

قضاء مستعجل . مؤجر . حق امتياز به بأثر الناتج من بيع الانبعاث المحجوزة . اختصاص به في حالة عدم المنازعة من الحاجز .

المبدأ القانوني

تمنح المادة ٨٥٣ مرافعات مختلط القاضي المستعجل اختصاصاً يكون بمقتضاه المؤجر امتيازاً على المبالغ الناتجة من بيع المفروشات التي كانت بالمحل المؤجر ولكنه لا يختص بها للفصل (١٠ - ٢)

في مسائل موضوعية بحتة كحالة دين المؤجر بالذات والدائن الحاجز يناع فيه

(استئناف الاستاذ ل . ك . ضد روز ومارى مهاته وآخر- رئاسة المسير فافك المجلة السنة والعدد المذكورين ص ٢٧)

١٦٢

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣٢

١ - بيع قطن . عجز في مقداره المتفق عليه . وجوب اثباته للبائع .

٢ - تعويض . مشترك في عقديع . عن كل قنطار . افتراض

الربح والخسارة

المبادئ القانونية

١ - لمعافاة البائع من الجزاء المتفق عليه عن كل كمية قطن لا يحصل تسليمها يجب عليه إذا ادعى بحصول عجز في المحصول أن يخبر المشتري فوراً بالخسارة الحاصلة حتى يمكنه أن يثبتها (١)
٢ - أن الجزاء المتفق عليه في عقد بيع قطن على أساس مبلغ مقدر عن كل قنطار لا يحصل تسليمه مفروض أنه يمثل الربح المحتمل والخسارة الحاصلة للمشتري من غير ما حاجة للبحث فيما إذا كان قد حصل زول في الثمن بحيث يعرض عليه هذه الخسارة

(استئناف عبدالمعطى حسن روى ضد جان كوكنيس رئاسة المسير فافك - المجلة السنة والعدد المذكورين ص ٢٧)

١٦٣

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢

اتعاب عام . أعمال قام بها محام تحت التمرين . تحت اشراف

ومثولية المحامي الممثل . تقديرها على هذا الأساس

المبدأ القانوني

ليس محرماً على المحامي - إلا إذا وجد شرط بخلاف ذلك - من أن يعهد بالعمل التمهيدى في قضية لأحد المحامين تحت التمرين بشرط أن يكون

(١) مبدأ مقرر بالمختلط

هذا العمل تحت اشرافه ومراقبته هو تحت مسؤوليته . ومثل هذا العمل يعتبر بالبداية في تقدير الاتعاب كأنه صادر من المحامي الوكيل بالذات (استئناف البيرهارى ضد الاستاذ رئاسة المسير فان اكر المجلة السنة والعدد المذكورين ص ٢٩)

١٦٤

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٢

١ - تعويض . مجنى عليه . سبق الحكم به . جواز رجوعه

بالتعويض من جديد . في حالة تجمع الضرر .

٢ - تعويض . سبق الحكم للمجنى عليه فيه . حق الورثة في الحصول

عليه . خصوصاً في حالة ما إذا كانت الوفاة حادثة مباشرة

من الحادث . شروطه .

المبادئ القانونية

(١) للمجنى عليه في حادثة ناشئة عن خطأ الغير الحق بعد حصوله على تعويضات في حكم أول أن يطلب في دعوى أخرى تعويضاً آخر بالنسبة لجسامة الضرر الحاصل فيها بعد الحكم الأول . مادام لم يكن اذ ذاك في حساب القضاة الذين اصدوروه

(٢) ان مجرد حصول المجنى عليه في حادث على تعويض لمدة حياته مناسباً للضرر الحاصل له شخصياً لا يمنع ورثاء الذين كان يعولهم وحده من حق المطالبة بتعويض الضرر الحاصل لهم من وفاته والناجمة مباشرة عن الحادثة بالذات . على ان قبول هذه الدعوى معلق على شرطين . الاول حصول خطأ منسوب لذات الفاعل به . الثانى ضرر حاصل مباشرة من هذا الخطأ . وليس هذا حال الشخص الذى سبق ان صدر له حكم بالتعويض وهو معرض لاجواء تؤثر مباشرة في صحته . وعدم قدرته على مباشرة اعماله العادية مدة سنتين أو ثلاثة ثم ارتكب بعد ذلك هو خطأ التعرض لذات الخطر مما سبب عنه وفاته

(شركة دولر تحت التصفية ضد الست مارى غاليكس بصفته -

رئاسة المجلة السنة والعدد المذكورين ص ٤٠)

١٦٥

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٢

ناظر الوقف . سلطته في تأجير أرض الوقف الفضا . بنير

إذن القاضي . والتصریح ببناء مساكن عليها . مع زيادة

الاجرة . وحق استرداد المباني . جوازه

المبدأ القانوني

ان سلطة الناظر محدودة بإدارة الوقف فقط
على أن الشريعة لمصلحة الوقف تأذن للناظر بصفة
استثنائية بالتعاقد في أحوال معينة وأكثر
مسئولية بغير حاجة الرجوع الى إذن القاضي
وذلك فقط في حالة الضرورة ولصالح الوقف
الظاهر . وبغير تعرض لتحمل تعهدات قد
تدين الوقف . فيكون صحيحا عقد خلو الانتفاع
الذي يؤجر بمقتضاه الناظر أرض فضاء لمدة غير
معينة مع التصريح للمستأجر ببناء منازل للسكنى
ومع النص على جواز زيادة الايجار بعد مدة
معينة بما يناسب قيمة العقار التأجيرية وبأن
لناظر الحق في شراء المباني المقامة اذا رأى ذلك
من مصلحة الوقف وعند وجود مال مدخره
(قضية وزارة الاوقاف ضد الاستاذ رئاسة
المسترماك ببارنت - المجلة والسنة المذكورين عدد ٣ ص ٤٣)

١٦٦

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٢

١ - مزاد . شرط عدم التويض في حالة نزع العقار من تحت يد

الراسى عليه المزاد والاكتفاء برد الثمن . محنة

٢ - نزع ملكية . قائم بشروط البيع . الشروط المفيدة للمسئولية .

سرياتها على الجميع .

المبادئ القانونية

١ - يعتبر نافذا النص الوارد بشروط قائمة
المزاد في دعوى نزع ملكية والقاضي صراحة
بأنه في حالة نزع العقار من تحت يد الراسى عليه
المزاد فلا يكون له الا حق استرداد الثمن دون
أى تعويض (١)
فلا يجوز على هذا الحكم للراسى عليه
المزاد الذي نزع منه العقار بتعويض بسبب قيمة
الاطبان الحالية أو بالنسبة للربح المحتمل اذ المادة
٢٨ مدنى مختلط لا يمكن تطبيقها في هذه الحالة
٢ - ان الشروط المحددة للمسئولية في حالة
نزع العقار الوارد في شروط البيع لنزع الملكية
ينطبق على الدائن فاعز الملكية وعلى المدين
وملكيه على السواء
(استئناف ورثة خليل ناعوم وآخرين ضد جرايد طورانيان
وآخرين - رئاسة المسترماك ببارنت - المجلة والسنة المذكورين
عدد ٣ ص ٤١)

(١) راجع أحكام الاستئناف الصادرة في ٤ مايو سنة ١٩٣٠ المجموعة ٣٢ - ٣٠٣ و ٤ أبريل سنة ١٩٣٢ (مج ٣٤ - ٢٩٣)

و ١٢٢٥ يونيو سنة ١٩٣٥ (مج ٣٧ - ٢٥٤ و ٣١ يناير سنة ١٩٣٧ (مج ٤٠ - ١٦٥) وبكس ذلك ١٧ مايو سنة ١٩٣١ (مج ٣٣ - ٢٤٣)

قضاة المحاكم الأجنبية

١٦٧

محكمة النقض والابرام الفرنسية

دائرة العرائض - ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٢

- ١ - عقد بيع . صورية . عقد اجارة مع وعد بالبيع . اعتباره عقدياً بالتقسيط . سلطة تضاة الموضوع في استخلاص نية المتعاقدين من الوقائع الثابتة . سبب .
- ٢ - استئناف . طلب طرد مستأجر . بناء على عدم دفع الايجار . استئناف . طلب فسخ عقد الايجار على أساس أنه عقد بيع . سبب جديد . عدم قبوله .

المبادئ القانونية

١ - بالرغم من اتفاق المتعاقدين على تسمية عقد بيع قطعة أرض ضمن صفقة كبيرة مجزأة عقد اجارة مصحوبة بوعد بالبيع ، فلقتضاة الموضوع رغم هذه التسمية التي أعطاها المتعاقدان للعقد أن يعتبروه عقد بيع tempérament مع تقسيط الثمن مادام أنهم قد استخلصوا مما ثبت امامهم ان ارادة المؤجر انصرفت الى أن يبيع وارادة المستأجر كانت هي أن يملك نهائياً وان العقد ستر بصورة عقد اجارة لتتوفر للبائع بذلك ضمانات أخرى إضافية (مادة ١١٣١ مدني فرنسي)

واذا استبعد قضاة الموضوع هذا العقد باعتباره صوريا فأنهم انما استعملوا السلطة التي لهم في أن يرجعوا اتفاق المتعاقدين الى سبب صحيح وعلى ذلك يكون صحيحاً الحكم الذي يقضى برفض دعوى البائع (الذي ادعى انه مؤجر) والتي يطلب فيها طرد المتعاقد معه الذي سمي خطأ بمستأجر اذ هو في الواقع مالك للأرض التي اشتراها شراء صحيحاً

٢ - اذا طلب بائع العقار امام محكمة أول درجة

اخراج المشتري الواضع اليد على العقار بناء على عدم تنفيذه لعقد اجارة مصحوب بوعد بالبيع ورفضت محكمة أول درجة هذا الطلب بناء على ان العقد صوري يخفي في الواقع بيعاً بالتقسيط Vente á tempérament

فليس له أن يأتي امام محكمة الاستئناف فيطلب فسخ البيع . لأن هذا الطلب وان كان يؤدي الى نفس الغرض الذي يؤدي اليه الطلب الأصلي وهو طرد المدعي عليه من الارض الا انه يختلف عنه سبباً وعلى ذلك فلا يمكن قبوله باعتباره طلباً جديداً (مادة ٤٦٤ مرافعات فرنسي) (مجلة دالوز سنة ١٩٣٣ قسم أول ص ٤٣ وما بعدها)

١٦٨

محكمة استئناف ليون

١٨ مارس سنة ١٩٣١

عقد . خطأ . موضوع التعاقد . بيع أشياء قديمة . شراؤها بهذه الصفة . بطلان البيع استخلاص قصد المتعاقدين .

المبدأ القانوني

اذا اشترى شخص منقولات أو تحف نفيسة معتقدا أنها قديمة وكان شراؤها بسبب اعتقاده بقدمها ولم يسع للحصول عليها الا بسبب ذلك ثم وجدها غير ذلك فيكون العقد باطلا لوجود خطأ وارد على أصل الموضوع المقيّد في العقد (مادة ١١١٠ مدني) ويمكن استخلاص نية الطرفين وبخاصة نية المشتري في تملك أشياء قديمة (أثرية) بصفة أساسية للشيء وكشرط اسامي للشراء من ظروف الدعوى

ولا يمكن اعتبار مجرد ارتفاع الثمن أو العبارات التي صدرت بها فاتورة الشراء (وبالمخصوص من ذكر عبارة مائدة طراز لويس الخامس عشر) دليلاً

على ترجيح نية المشتري لشيء قديم فان العبارة الأخيرة لاتضمن قدم المباع
وكون المشتري تاجر موبليات قديمة ليس سببا لعدم قبول دعوى بطلان البيع لحصول خطأ في موضوع البيع
(مجلة Daloz سنة ١٩٣٣ ص ٢٥ قسم ثان)

١٦٩

محكمة استئناف سان بول الفرنسية

١٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣١

قصة . قضائية . بيع منقولات . شروط . تكون الانصاف .
القرعة . جواز العدول عنها .

المبادئ القانونية

(١) لا يمكن الامر ببيع المنقولات في تركة
الا اذا وجد دائنون عاجزون عايتها أو كان
أغلبية الورثة يرون البيع ضروريا للسداد
(٢) شرط سحب الامضاء بطريق القرعة
ليس مطلقا ويمكن مخالفته اذا كان توزيع الاشياء الجارية
قسمتها لا يحتمل الغرر aléa ولا يحدث ظاهرا أو ينشأ
عنه ضرر للشركاء بل كانت القسمة بتخصيص جزء
لكل شريك أكثر صلاحية في العمل وأقل كلفة
(مجلة Daloz سنة ١٩٣٣ قسم ثان ص ٣)

١٧٠

محكمة موبيليه

٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣٢

عام . اتعاب . المطالبة بها قضائيا . جوازها . عام . اتعاب
ومصاريف . جواز تسويتها مع الموكل أثناء سير المحاكمة
الجنائية المتهم فيها الموكل . عدم وجود غش أو مبالغة .

المبدأ القانوني

للمحامي الحق في أن يقاضي موكله عن
الاتعاب المستحقة له اذا تأخر في دفعها من غير
حق . وله كذلك أن يشترط أو يقبل من موكله
ضمانات لصيانة دينه مادام أنه لا نزاع في أحقيته
بالنسبة لأصل المديونية ومقدار الدين
وعلى ذلك فلا يعد المحامي مرتكبا لعمل
غير لائق بأدب المهنة مادامت قانون النقابة التي هو
تابع لها لا يتضمن نصا خالصا بالتحريم اذا جاء
اثناء سير الاجراءات الجنائية التي يدافع فيها عن
المتهم . فسوى حساب مصاريفه واتعابه مع
المتهم المذكور واستصدر منه ورقة رسمية
تتضمن اعترافا بالدين مصحوبه برهن مادام انه
لم يرتكب في سبيل الحصول عليها أي غش ولم
يتخذ اجراء منتقدا ولم يبالغ في تقدير اتعابه
(مجلة Daloz سنة ١٩٣٢ قسم ثان ص ١٧)

تقرير

مقدم من مجلس النقابة إلى الجمعية العمومية عن أعماله في سنة ١٩٣٣

١ — يتوجه مجلس النقابة لهيئتكم المحترمة بأطيب التحيات ويرجو أن يكون العام القادم عام خير يتحقق فيه الرجا بأصلاح الأحوال عموماً وحال المحاماة بوجه خاص ويذكر مع الحزن والأسى الزملاء الذين فقدتهم المحاماة فتركوا بيننا فراغاً وفي نفوسنا وحشة ويبعث لأرواحهم أحسن تمنيات الرحمة والغفران ويكرر لدويهم ولحضراتكم أجمل التعزية في فقدهم ويقترح أن تقرر وأقبل نظر جدول الأعمال إيقاف الجلسة عشرة دقائق حداداً عليهم وهم حضرات الاساتذة :

عبد الخالق عطيه . محمد عفيفي بك . تادرس صدقي . أحمد كمال . محمود أبو النصر بك . عزيز تناغو . اسماعيل خليل . مرقص سيداروس . اسحق ابراهيم . مراد السودا . بغدادى بغدادى . نخلة خليل . محمد نور بك . حسين هلال بك

٢ — ويبدى المجلس اغتباطه بقبول إحدى الآنسات لأول مرة في المحاماة أمام المحاكم الأهلية وينوه بهذه الظاهرة كخطوة نحو تضامن الجفنين في خدمتها والعمل على استمرار نشاطها وتقديمها

٣ — ويسر المجلس أن يسجل أن القرية التي اسندت الى انتخاباتكم الأخيرة ممن لم ترقهم نتيجة قد ظهر فسادها بعد تحقيق طويل .

٤ — تشكيل المجلس

بأشر المجلس أعماله حسب تشكيله الذى أسفرت عنه انتخابات الجمعية العمومية إلى أن خلا محل حضرة الاستاذ سابا حبشى بالاستقالة وهو المحل المطلوب من حضراتكم أن تنتخبوا له واحداً من المرشحين الذين تقل مدة اشتغالهم بالمحاماة عن عشر سنين وذلك عن باقى المدة وهى سنة واحدة . كما خلا محل سعادة الاستاذ محمد نجيب الغرابي بأشالتهينه وزيراً في الوزارة الحالية فعين المجلس بدلاً عنه حضرة الاستاذ يوسف أحمد الجندى لآخر مدته التي انقضت هذه السنة

٥ — جلسات المجلس

بدأ المجلس أعماله بعد انتخابات الجمعية العمومية بالجلسة التي عقدها في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ حيث عين حضرات الاساتذة محمود فهمى جندية أميناً للصندوق وميخائيل غالى سكرتيراً وكامل بك صدقي ومحمد بك يوسف وأحمد بك الديوانى ومحمد كامل البندارى أعضاء للجنة قبول المحامين . وبعث للجان الفرعية خارج القاهرة بأجراء انتخابات لأعضاء اللجان الجديدة يستأنس بها في اختياره لهم طبقاً للخطة التي انتهجها في هذا الشأن وأصبحت من تقاليد الثابتة وقد راعى المجلس نتيجة هذه الانتخابات .

وقد عقد المجلس في هذا العام ٥٨ جلسة وبلغت المسائل التي بحثها واتخذ قرارات فيها ٩٥٢ وبلغت المكاتبات ٤٩٩٤ منها ٢٨١٤ صادر ، ٢١٨٠ وارد

٦- أعمال المجلس

١ - الشكاوى

بلغت الشكاوى التي وردت للمجلس في خلال هذه السنة ٣٦٢ شكوى وكان لديه من الشكاوى المنظورة لغاية سنة ١٩٣٢ ٤٩٧ شكوى وقد فصل في ٦٣٥ شكوى من مجموعها من ذلك ٥٥٢ حفظ و ٨ لفت نظر و ٣ إنذار و ٢ طلب إحالة على مجلس تأديب و ٧٠ قرارات مختلفة كتكليف برد مستندات ومبالغ وغير ذلك والباقي من الشكاوى تحت نظر المجلس ٢٢٤ شكوى يرجو المجلس أن ينتهى منها قريباً .

وقد ضاعف المجلس مجهوده هذه السنة في نظر الشكاوى والفصل فيها فعمد لذلك عدة جلسات غير عادية وأنجز الكثير منها كما تبين من الاحصاء السابق بيانه غير أنه يكرر مع الأسف ما سبق له أبدأؤه في تقاريره السابقة عن تأخير ردود بعض حضرات المحامين على ما يبلغ له من الشكاوى مما يسبب تأخير الفصل فيها وهو امر يجدر بهم أن يتداركوه من تلقاء أنفسهم وصيانة لسمعتهم وحفظاً لكرامتهم مما يلقيه عليه بقاء الشكاوى معلقة ضدّهم .

ولما كان مثل هذا التصرف يعدّ اخلالاً لواجبات المحامي مما يستوجب المسؤولية فرجاء المجلس أن يلاحظ حضراتهم ذلك .

٢ - تقرير الاتعاب

تقدم للمجلس ١٦٦ طلباً من حضرات المحامين لتقدير أتعابهم فيها فأصدر فيها جميعاً قراراته

٣ - مجلة المحاماة

تسير المجلة بخطوات ثابتة نحو التقدم وقد رأت لجنة تحريرها أن تدخل تعديلاً في نظامها على أسلوب يحاكي الأسلوب الذي تطبع به بعض المجلات الاجنبية القضائية فقسمتها إلى ثلاثة أقسام القسم الاول خاص بأحكام محكمة النقض والابرار بدائرتيهما الجنائية والمدنية والقسم الثاني خاص بأحكام محكمة الاستئناف بمصر وأسيوط والمجلس الحسبي العالي والمحاكم الابتدائية والقضاء المستعجل والمحاكم الجزئية وأحكام المحاكم المختلطة والأجنبية وقرارات اللجان القضائية والقسم الثالث وهو القسم التشريعي يشمل نشر القوانين الحديثة مع مذكراتها الايضاحية والاعمال التحضيرية الاخرى المتعلقة بها

وتوالى التحية ادخال ما تراه واجبا من تعديلات حتى تكون خطة التقدم مضطردة فيها

٤ - مكتبة النقابة

أضيف على مجلدات المكتبة بدار النقابة عدد ٧٧ فبلغ بذلك عدد المجلدات بها ٢٥٢٢ .

٥ - أرض النقابة

لم ين المجلس في المطالبة ببديل قطعة الأرض التي صدر القانون رقم ٤٢ سنة ١٩٢٨ بتأجيرها

للنقابة بأجرة اسمية لمدة ٩٩ سنة لتقيم دارا عليها والتي أضافتها الحكومة في سنة ١٩٣١ لسوق الخضر والفاكهة بعد أن اعتبرتها من المنافع العامة وفوضت وزير المالية باعطاء النقابة قطعة أخرى بدلا عنها فقابل حضرتها الاستاذين النقيب والوكيل سعادة وكيل المالية لاستعجال تسليم البدل بناء على نديهما من المجلس فوعد بعرض الأمر على وزير المالية ولكن هذا السعى لم يشمر حتى الآن وسيواصل مساعيه في هذا السبيل .

٦ - الاحتفال بمرور خمسين عاما على انشاء المحاكم الأهلية

بتاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٣٢ قرر مجلس النقابة تشكيل لجنة للاحتفال بالعيد الحسيني للمحاكم الأهلية وقد والت هذه اللجنة اجتماعاتها وبعد أن قطعت شوطا بعيدا في عملها وأعدت بياناً بالموضوعات التي اقترحت أن تكون محل دراسة خاصة بمناسبة العيد تلقت الخطاب الآتي من حضرة صاحب السعادة وزير الحفانية :

حضرة الأستاذ المحترم نقيب المحامين لدى المحاكم الأهلية
اعتزمت الحكومة أن تحتفل بذكرى مرور خمسين عاما على انشاء المحاكم الأهلية وستشكل من أجل ذلك لجنة برئاسة

لذلك يسرني اذا تفضلتم بأخباري عن قبولكم أو من يمثل النقابة في عضوية هذه اللجنة .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الحفانية

٢٨ مارس سنة ١٩٣٣

(امضاء)

ولما كانت وزارة الحفانية تسعى الى نفس الغاية التي سبق أن فكرت فيها النقابة من قبل دعوة وزارة الحفانية الى الاشتراك في اللجنة التي ألفتها وجعلتها ممثلة للعناصر القضائية التي يحسن أن تشارك في الاحتفال لذلك أرسلت بتاريخ ١١ ابريل سنة ١٩٣٣ الخطاب الآتي : —

حضرة صاحب المعالي وزير الحفانية

رداً على الكتاب رقم ٢٥٨ المؤرخ ٢٨ مارس سنة ١٩٣٣ أشرف بإبلاغ معاليكم أن مجلس النقابة قرر بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢ ابريل سنة ١٩٣٣ انتدابی وعند المانع حضرة الاستاذ كامل بك صدقي وكيل المجلس في تمثيل النقابة في لجنة الاحتفال بذكرى مرور خمسين عاما على إنشاء المحاكم الأهلية

نقيب المحامين

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

(امضاء)

وقد اشترك الاستاذ النقيب بعد ذلك اشتراكا فاعليا في اللجنة المشكلة لهذا الغرض بوزارة الحفانية ولما كان من بين القرارات التي اتخذتها هذه اللجنة اصدار كتاب ذهبي فقد رأت النقابة من جانبها أن تصدر بمناسبة العيد عددا ممتازا من مجلة المحاماة يكون شاملا للأبحاث المتصلة بتاريخ القضاء والمحاماة وتطورهما وبعض الأبحاث الفقهية الأخرى
كذلك تفكر النقابة في اقامة حفلة خاصة بمناسبة هذا العيد

٧ - اصلاح نظام الحمامة

بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٣٣ أرسل حضرة صاحب المعالي وزير الحقانية لحضرة الاستاذ النقيب خطاباً مرفقاً به صورة من القرار الصادر بتشكيل لجنة للنظر في اصلاح نظام الحمامة لدى المحاكم الاهلية تحت رئاسة معالية ومن أعضائها النقيب أو من يندبه . وبجلسة ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٣ قرر المجلس ندب حضرة الاستاذ كامل بك صدقي وكيل النقابة - ليكون عضواً في هذه اللجنة وأبلغ هذا القرار لمعالي الوزير بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٣ . وبجلسة ٣١ مايو سنة ١٩٣٣ بادل حضرة الاستاذ كامل بك صدقي الرأي مع المجلس في المسائل موضوع المناقشة بالجنة فقرر الموافقة على موقفه فيها واعلان عظيم تقديره له على حسن قيامه بالدفاع عن حقوق المحامين وعن وجهة نظر النقابة في تلك المسائل وبجلسة ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٣ عرض حضرة على المجلس مشروع انشاء صندوق معاشات للتقاعد والطوارئ وهو المشروع الذي سيأتي الكلام عليه في الباب الخاص به وبعد المناقشة فيه أقره المجلس بالصيغة المبينة بعد وفوض لحضرة تقديمه للجنة باقتراح ادماجه في مشروعها مع توجيه الشكر له لما قام به من الجهد في تحضيره . وقد انتهت اللجنة الفرعية من عملها وقدمت مقترحاتها وتقريرها الى اللجنة العامة لنظرها .

وللمجلس عظيم الرجاء أن يأتي مشروعها النهائي محققاً لما طلبه في كتابه لمعالي وزير الحقانية السابق المؤرخ ١٧ مارس سنة ١٩٣٢ من أن تكون قاعدة نظام اصلاح الحمامة تحريراً من الاحكام التي لا تتناسب مع روح العصر ولا تتفق مع رقيها الحاضر وتمكينها من أداء وظيفتها السامية في خدمة العدالة بتمام الحرية والاستقلال وأن يراعى في ذلك الاصلاح التوفيق بين الاحكام العامة للنقابتين الاهلية والمختلطة .

٨ - مشروع صندوق معاشات للتقاعد والطوارئ

أشار المجلس في تقريره عن سنة ١٩٣١ أنه بحث في انشاء صندوق إعانة يقوى على مواجهة طوارئ المحامين سواء أتت من مرض أو عجز أو شيخوخة نظراً لما لاحظته من عدم كفاية الإعانة التي تقرر في الميزانية سنوياً لسد حاجات المحامين التي تعرض له من وقت لآخر وأنه قرر تأليف لجنة من أعضائه لتحضير مشروع لذلك مستأئسة بالنظام المقرر بلائحة المحامين المختلطة والواقع أن المبلغ الذي يرصد بالميزانية سنوياً للإعانة . وقد بلغ في الميزانية الأخيرة ١٠٠٠ ج لا يكاد يفي بجزء مما يجب صرفه في هذا الباب خصوصاً مع سوء الحالة المالية الحاضرة على أن الأمل وطيد ان نظام المعاشات الذي تقدم مشروعه للجنة اصلاح نظام الحمامة يسد معظم هذا النقص ومن مراجعة نصوص هذا المشروع يتبين لحضراتكم قوائمه المزدوجة - أولاً : لتقرير معاش ثابت للتقاعد لا يفرق بين صاحب الحاجة وغيره . ثانياً لتقرير مرتبات وقتية كإعانة لمن يستحقها

مشروع

﴿مقدم من الأستاذ كامل صدقى﴾

عن إنشاء صندوق معاشات للتقاعد وانطوارىء الصدق عليه من مجلس النقابة

« بجلسة ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٣ »

المادة الاولى

تنشئ نقابة المحامين لدى المحاكم الاهلية بالقطر المسمى صندوقاً للتقاعد والطوارىء ويسمى صندوق المعاشات . يكون مقره القاهرة . ويقوم بترتيب معاشات تقاعد وإعانات وقتية أو شهرية أو سنوية طبقاً لنصوص هذا المشروع .

المادة الثانية

يكون رأس مال هذا الصندوق .

أولاً — من نصف رصيد المتجمد لغاية الآن بعد استبعاد المبلغ المخصص لبناء دار النقابة .

ثانياً — من أرباح الجدول العشرى الأول لمجلة المحاماة

ثالثاً — من نصف رسم القيد بالجدول المقترح رفع قيمته من خمسة جنيهات مصرية إلى خمسين جنيهاً مصرية .

رابعاً — من نصف رسوم القيد بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية . ومقترح رفعه إلى ١٢ إثني عشر جنيهاً مصرية بدلاً من ١٠ عشرة جنيهات .

خامساً — من نصف رسوم القيد بجدول المحامين لدى محكمة الاستئناف وقدره خمسة عشر جنيهاً .

سادساً — من نصف رسوم القيد بجدول المحامين لدى محكمة النقض . ومقترح أن يكون عشرين جنيهاً .

سابعاً — من أربعين في المائة من الاشتراكات السنوية المقترحة رفعها إلى ٢ جنيه للمحامى الجزئى و ٣ جنيه للمحامى الابتدائى و ٤ جنيه للمحامى الاستئنافى و ٥ جنيه للمحامى المقبول أمام محكمة النقض . ويلاحظ أن هذا الاشتراك السنوى يدخل فيه اشتراك مجلة المحاماة .

ثامناً — ما يحصله مجلس النقابة من ورق تمغة ينفشاً خصيصاً . ويكون لصقه إلزامياً على مذكرات القضايا التى تقدم من المحامين للمحاكم . وفى حالة عدم تقديم مذكرات يلصق الطابع على حافظة

المستندات أو على ورقة التوكيل وقيمة هذا الطابع

٥ خمسة صاغ فى القضايا الجزئية .

١٠ عشرة صاغ فى القضايا الابتدائية .

١٥ خمسة عشر صاغ فى القضايا الاستئنافية .

تاسعاً — ما يتقاضاه مجلس النقابة عن طلبات تقدير الاتعاب ويكون كالاتي :

- ١٠ عشرة صاغ عن الطلبات التي لا تزيد على ١٠ عشرة جنيهات
 ٢٠ عشرين » » » تزيد على ١٠ جنيهات لغاية ٥٠ خمسين جنيها
 ٥٠ خمسين » » » ٥٠ جنيه لغاية ١٠٠ مائة جنيه
 ١٠٠ مائة » » » ١٠٠ جنيه لغاية ٢٠٠ مائتين »
 ٢٠٠ مائتين » » » ٢٠٠ جنيه فأفوق

عاشراً — التبرعات والوصايا لمصلحة هذا الصندوق .

حادى عشر — ما يمكن أن تحصل عليه النقابة من موارد أخرى في المستقبل .

ثاني عشر — فوائد كل المتحصلات المتجمدة للنقابة .

المادة الثالثة

يدير هذا الصندوق تحت إشراف مجلس النقابة لجنة مشكلة من أربعة من أعضاء مجلس النقابة يكون منهم النقيب ووكيل النقابة وأمين الصندوق ومن أربعة من المحامين العاملين ينتخبهم مجلس النقابة . ويفضل أن يكون الانتخاب من بين النقباء وأعضاء النقابة السابقين .

ويكون لهذه اللجنة مطلق السلطة في إدارة واستغلال أموال هذا الصندوق وتوظيفها . ويكون اجتماعها صحيحاً إذا اجتمع ثلاثة . ويشترط لتغيير طريقة الاستغلال أن يكون المجتمعون خمسة على الأقل . وإذا تساوت الأصوات . فيرجح الجانب الذي به الرئيس .

مادة

يكون لهذا الصندوق شخصية قانونية . ويشخصه قانوناً قبل الغير النقيب العامل

مادة

توضع أموال هذا الصندوق بحساب خاص في أحد المصارف الذي يختاره مجلس النقابة ويكون الصرف منه بناء على قرار اللجنة المبينة بالمادة الثالثة وبامضاء النقيب وأمين صندوق مجلس النقابة العاملين

مادة

يصرف من الصندوق :

- ١ — المصروفات العادية طبقاً لميزانية توضع له وتصدق عليها من الجمعية العمومية
- ٢ — تكوين احتياطي لا يتجاوز مقداره (٢٥ في المائة) من إيرادات الصندوق السنوية
- ٣ — يخصص الاحتياطي لسد العجز الطارئ في ميزانية المعاشات
- ٤ — معاشات التقاعد والمرتببات الدورية والمساعدات الوقتية

المادة (٦)

ليكون للمحامي الحق في معاش التقاعد يجب أن تتوفر فيه الشروط الآتية :

- ١ — أن يكون اسمه مقيد بمجدول المحامين .

- ٢ — أن يكون قد باشر بالفعل مهنة المحاماة أمام المحاكم الأهلية مدة ثلاثين سنة ميلادية كاملة (بما فيها مدة التمرين)
- ٣ — ويجوز أن تكون هذه المدة مستمرة بدون انقطاع أو مكونة من مدد اشتغال بالمحاماة إشتغالا فعلياً مجموعها ثلاثين سنة
- ٤ — أن يكون قد بلغ سن الستين ميلادية كاملة
- ٥ — أن يكون قد دفع سنوياً اشتراك النقابة منذ قيد اسمه بالجدول إلى زمن التقاعد أو يكون أعفى من دفع الاشتراك بقرار من مجلس النقابة
- والمحامون المقيدة أسماءهم الذين لا يكون لهم محل إقامة حقيقى ولا يقيمون فعلاً فى القطر المصرى فى التاريخ الذى تصبح فيه هذه اللائحة نافذة لا يكون لهم الحق فى معاش تقاعد .

المادة (٧)

للمحامى طلب قصر من التقاعد على خمس وخمسين سنة على أن ينخفض المعاش إلى ثلاثة أرباعه .

المادة (٨)

يترتب على صرف معاش التقاعد أن لا يباشر المحامى أى عمل من أعمال المحاماة بصفة عامة وينقل اسمه من جدول المحامين المشتغلين إلى جدول غير المشتغلين

المادة (٩)

يحرم من معاش التقاعد المحامى الذى يشطب اسمه تأديبياً من الجدول ولا يكون له الحق فى استرداد أى مبلغ من المبالغ التى دفعها فى الاشتراكات او المساعدات أيا كانت

المادة (١٠)

فى حالة وفاة المحامى العامل وهو حائز للشروط المقررة بالمادتين السادسة والسابعة المذكورتين آنفاً أو محام فى المعاش يصرف لأرملته ولأولاده القصر معاش يوازى نصف معاش التقاعد الذى كان يصرف أو كان يجب أن يصرف للمحامى المتوفى . ويصير قسمة هذا النصف إلى جزئين متساويين أحدهما للارامل والثانى للأولاد القصر بأنسبة متساوية فيما بينهم . ويصير صرفه جميعه للأرامل إذا لم يكن هن أولاد قصر والعكس بالعكس وهذا المعاش لا يورث

وتفقد الأرمل الحق فى المعاش متى تزوجت وكذا القصر لا يكون لهم الحق فيه متى بلغ الذكور منهم ٢١ سنة والإناث متى تزوجن . والنصيب الذى يفقده أحد المذكورين يؤول إلى الصندوق

وفى كل الاحوال ينقطع صرف المعاش للأرمل والاطفال القصر بعد انقضاء خمس سنوات كاملة على وفاة المحامى .

وللأرمل والأولاد القصر أن يجددوا طلب استمرار صرف المعاش بعد انقضاء الخمس سنوات

المذكورة. وللمجلس النقابة السلطة المطلقة أن يقرر ما يراه فى هذا الطلب فإذا ماقرر استمرار صرف المعاش يكون ذلك لمدة خمس سنوات أخرى على الأكثر .

المادة (١١)

يصير تقديم طلبات قبول الاحالة على المعاش كتابةً للنقيب لغاية آخر سبتمبر من كل سنة على الأكثر . ويلتزم مجلس النقابة بالنظر فيها قبل ١٥ نوفمبر التالى والاطالب ثلاثة أشهر تبتدىء من يوم قبول طلبه ليصنف فيها أعمال مكتبه . ويبتدىء مفعول القبول مع أول السنة التى تلى السنة التى قدم فيه الطلب .

المادة (١٢)

قيمة معاش التقاعد هى عشرة جنيهات مصرية فى الشهر غير أن هذه القيمة يمكن زيادتها أو إنقاصها بتقرير قاعدة عامة بمعرفة مجلس النقابة فى مايو أو يونيو من كل سنة حسب مقتضيات موارد واحتياطى الصندوق ويرفع المجلس عن ذلك تقريراً للجمعية العمومية ويكون هذا القرار نهائياً ويبدأ تطبيقه اعتباراً من أول السنة الافرنكية التالية لوقت اتخاذه ويصرف المعاش شهرياً بانقضاء الشهر المستحق ماشه

المادة (١٣)

لا يبدأ الحق فى المعاش إلا بعد نهاية الثلاث سنوات التالية للسنة التى يصبح فيها هذا المشروع نافذاً

المادة (١٤)

تمنح اللجنة للمحامى العامل مرتبات شهرية غير عادية لا تتجاوز قيمتها على الأكثر ستة جنيهات ولمدة لا تتعدى السنة أو إعانات وقتية وذلك فى الحالات التى للجنة وحدها حق البت فيها.

المادة (١٥)

للحصول على مرتب شهرى غير عادى يجب على المحامى الذى لم يحصل على معاش تقاعد أن يثبت .
أ — أنه مضى عليه خمسة عشر سنة مقيداً بمجدول المحامين المقبولين أمام محكمة الاستئناف وعلى مباشرة المهنة بالفعل .

ب — أنه تجاوز السنة الخامسة والأربعين من العمر (٤٥ سنة) أو أنه أصيب بما يمنعه عن مزاوله المهنة

ويمكن لمن يثبت من المحامين أنه مضى عليه خمس سنوات فى مزاوله المهنة وأصيب بما يمنعه بتاتا من مزاولتها أن ينتفع بالإعانة الشهرية غير العادية

المادة (١٦)

الإعانات والمرتبات الشهرية الغير عادية جميعها قابلة للاسترداد بدون أرباح عند الميسرة

المادة (١٧)

للجنة أيضاً أن تمنح إعانات أو مرتبات شهرية غير عادية فى نفس الحدود ونفس القيود السابق

إيضاحها لأرمل وأولاد المحامي المتوفى ولمن كان المحامي يعوله من أفراد عائلته. وذلك إذا كانوا في حالة لا تنطبق عليها شروط الحصول على معاش تقاعد

المادة (١٨)

معاش التقاعد والاعانات الشهرية غير العادية هي تقفة. وبهذه الصفة غير قابلة للتحويل ولا للحجز ولا للتنازل عنها للغير

المادة (١٩)

يبتدىء حساب صندوق المعاشات والطوارئ الدوري السنوي من أول يناير وينتهي في ٣١ ديسمبر من كل سنة ويشتمل أول دور علاوة على ما ذكر على المدة المحصورة بين تاريخ تنفيذ هذه اللائحة وبين ٣١ ديسمبر الواقع بعده

المادة (٢٠)

تضع اللجنة في شهر مايو من كل سنة ميزانية السنة المقبلة وتضع لغاية آخر فبراير على الأكثر الحساب الختامي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر السابق له. ويفحص الميزانية مجلس النقابة تمهيداً للمصادقة عليه من الجمعية العمومية أما الحساب الختامي فيفحصه للمصادقة عليه في شهر مارس. ويعرض على الجمعية العمومية في أول جلسة تالية لهذا التاريخ.

المادة (٢١)

كل محام ومن يؤول له عنه إعانة أو مرتب على مقتضى هذه اللائحة معتبر قابلاً لاختصاص مجلس النقابة بصفة نهائية في تطبيق ونفسير أحكام هذه اللائحة وللمجلس النقابة حق الفصل نهائياً في كل خلاف ينشأ بين من ذكروا واللجنة

المادة (٢٢)

لا يمكن عرض أى تعديل لهذه اللائحة على الجمعية العمومية غير العادية إلا إذا قدم لها الاقتراح اللازم لذلك بمعرفة مجلس النقابة أو بمعرفة ثلاثين محامياً على الأقل من المقيدين أمام محكمة الاستئناف منذ عشر سنوات كاملة أو أكثر ويكون لهم حق الحضور في الجمعية العمومية في وقت تقديمهم الطلب.

المادة (٢٣)

إذا طرأ لاي سبب من الاسباب ما يمس كيان نقابة المحامين أمام المحاكم الالهية فالمحاميين العاملين مجتمعين بهيئة جمعية عمومية وحدهم حق تقرير حل الصندوق المنشأ بمقتضى هذه اللائحة وأن تقرر في هذه الحالة طريقة استعمال أو توزيع ماله من رصيد.

ولكى يكون قرار هذه الجمعية قانونياً يجب أن يجتمع بها ثلث عدد المحامين العاملين المقيدين أمام محكمة الاستئناف على الأقل وأن يصدر قرارها بأغلبية ثلثي عدد الأعضاء الحاضرين فان لم يتوفر النصاب المذكور في الاجتماع الأول يصير عقده الجلسة التالية بعد أسبوعين وتكون قراراتها

صحيحة مهما كان عدد المحامين الحاضرين مع بقاء وجوب اتخاذ القرار بأغلبية ثلثي الحاضرين .
فاذا لم تتوفر هذه الأغلبية يصير عقد الجمعية للمرة الثالثة وتكون قراراتها في هذه الحالة
بالأغلبية المطلقة .

ويحصل النشر عن هذه الاجتماعات الثلاثة دفعة واحدة ويجوز أن يكون الاجتماع الثالث عقب
الاجتماع الثاني في اليوم نفسه :

وتوجه الدعوة إلى الانعقاد لهذه الاجتماعات من النقيب أو اثنين من أعضاء اللجنة أو خمسة
من المحامين المقررين أمام محكمة الاستئناف .

المادة (٢٤)

درج الاسم في جدول المحامين يشمل ضمنا الموافقة قانوناً على نصوص هذه اللائحة وعلى كل
التعديلات المحتملة التي قد يتقرر اجراءها فيها في حدود الاجراءات والشروط المشار إليها آتقاً
وعلى الخصوص أحكام المادة السابقة .

٩ - نظام العمل في شهرى يوليو وأغسطس

شكا بعض حضرات المحامين من أن وزارة الحقانية قررت استمرار العمل بالمحاكم في شهرى
يوليو وأغسطس بما لا يتمكنون معه من أخذ قسطهم من الراحة في فصل الصيف . فقابل الأستاذ
النقيب معالى وزير الحقانية ليأمر بالعودة إلى النظام القديم . ثم كتب لمعاليه خطاباً بذلك فتقرر
تعديل نظام العمل وقصره على القضايا الجنائية وقضايا السندات والايجار والقضايا المستعجلة .

١٠ - شئون مختلفة

١ - طلب حضرة صاحب العزة رئيس الدائرة المدنية الثالثة بمحكمة استئناف مصر اخطار
حضرات المحامين بأن اناة محام بالحضور عن زميل له في القضايا يجب أن يكون بموجب تكليف
كتابى يودع بملف الدعوى لأن المحكمة لاحظت أن بعض حضرات المحامين يتطوع بالحضور في
الجلسات على غير علم بالاجراءات التي تمت والتي يجب أن تتم في القضية مما يترتب عليه في بعض
الاحيان صدور قرارات خطيرة وعند العلم بها ينكر حضرة المحامي الأصل تكليفه زميله الذى
حضر عنه . وقد وافق المجلس على هذا وأبلغه لحضرات المحامين بمنشور مشفوعاً برأيه بأن هذا
الاجراء فيه حماية للمحامى الحاضر بالجلسة وضمان لصحة اجراءات القضايا ودرأ المضار كثيرة .

٢ - وقد طلب أيضاً سعادة رئيس محكمة استئناف مصر لفت نظر حضرات المحامين الموكلين
والمتدئين في قضايا الجنايات بضرورة الاستعداد فيها وعدم طلب تأجيلها لسرعة الفصل فيها .
وقد أبلغ المجلس هذا لحضرات المحامين بمنشور برجاء مراعاته محافظة على حسن سير العدالة وعلى
مصلحة المتهمين .

٣ — وقد عرض الأستاذ النقيب على المجلس بمجلسه ٢٤ ابريل سنة ١٩٣٣ مسألة احالة حضرات الأساتذة مكرم عبيد ومحمد بك يوسف وزهير صبرى ومحمود سليمان غنام وأحمد محمد أغا ورافع محمد ورافع على مجلس تأديب المحامين للتهمة الواردة بقرار الاتهام الخاصة بالنسبة لهم من جلسة محكمة الجنايات المدونة بقضية القنابل الذى نشر فى بعض الصحف . واقترح انتداب أحد أعضاء المجلس للدفاع عنهم لأن قرار الاتهام يتعلق بوظيفة المحامى وحرية تصرفه فى أثناء القيام بواجبه فى الجلسة وذلك حرصاً من النقابة على كرامة المحاماة وعلى تمكين المحامى من اداء مأموريته بما يتفق مع مصلحة موكله . وبعد المناقشة فى الاقتراح قرر بمجلسه ٢٧ ابريل سنة ١٩٣٣ باجماع الآراء ما يأتى : —

أولاً — استنكاره لنشر بعض الصحف قرار الاحالة واستغلاله بصورة ترمى إلى التشهير بحضرات المحامين المحالين إلى مجلس التأديب فى حين أن الاجراءات التأديبية سرية بحكم القانون لا تسمح لهم باذاعة دفاعهم رداً على هذا النشر .

ثانياً — نظراً لأن القرار المذكور يسند إلى حضراتهم أموراً تتصل بمركز المحامى وبتأدية واجبه . ولما كانت النقابة حريصة على كرامة المحاماة وعلى تأدية المحامى لواجبه على أكمل وجه . فتقرر ندب حضرة الأستاذ النقيب للدفاع عن حضراتهم وما يتفق مع ما ذكر . وقد حضر الأستاذ النقيب عن حضراتهم وقدم مذكرة بوجهة نظره .

٤ — وصل للمجلس بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٣٣ عن طريق النيابة العمومية طلب من محمد على الفلال الذى حاول الاعتداء على صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء السابق لتعين النقابة محامياً له . فقرر المجلس يوم وصول الطلب انتداب حضرة الأستاذ مهدي الديوانى لذلك وبهذا قد بادرت النقابة بنجدة ولم تهدر طلبه .

٥ — قانون التحضير

من القوانين التى صدرت فى هذا العام القانون نمرة ٦٣ لسنة ١٩٣٣ الخاص بتحضير القضايا وقد نشر هذا القانون بالعدد الأول من مجلة المحاماة (السنة الرابعة عشر عدد اكتوبر سنة ١٩٣٣) أدخل هذا القانون نظام التحضير بالنسبة لقضايا محكمتى الاستئناف .

ولما كان حضرة المستشار المعين للتحضير بمحكمة استئناف مصر قد وضع نظاماً خاصاً لتحضير القضايا الاستئنافية مقتضاه أن يودع المستأنف والمستأنف عليه فى جلسات التحضير مذكرات من ثلاث صور حتى يتم بذلك إعداد القضية وتحضيرها سواء بالنسبة للمستندات أو الدفاع . لذلك يرى مجلس النقابة أن يلفت نظر حضرات المحامين إلى ذلك حتى لا يتعرض موكلهم للحكم بالفرامات التى ينص القانون بتوقيعها فى حالة عدم إيداع المذكرات فى المواعيد المقررة وهى غرامات قاسية خصوصاً فى الظروف الحاضرة . وفى حالة عدم ما يرى حضرات المحامين الاكتفاء بصحيفة الاستئناف فيجب أن يودعوا مذكرات من ثلاث صور يعلنون فيها ذلك كتابة كما أنه فى حالة الاكتفاء بالمذكرات المقدمة أمام محكمة أول درجة يجب أن تنسخ منها كذلك ثلاث صور .

٦ - سبق للجمعية أن قررت سنة ١٩٣١ طبع القوانين واللوائح المعمول بها في المحاكم الأهلية والمذكرات الإيضاحية وقد شكل المجلس لجنة لتنفيذ هذا القرار وشرعت في تحضير هذه المجموعة ورأت أن طبع القوانين واللوائح لا تجدى كبير نفع لأنها منشورة لغاية سنة ١٩٢٦ ولذلك عرضت على مجلس النقابة أن يكتفى بطبع المذكرات الإيضاحية للقوانين المعمول بها ووافق على ذلك .

وقد بدأت اللجنة في جمع تلك المذكرات ويرجو المجلس أن يتم عملها في العام المقبل . ولذا يتقدم المجلس بتخفيض الاعتماد السابق البالغ خمسمائة جنيه والاكتفاء بمائة وخمسين جنيهاً مصرياً .

٧ - الأعضاء الخارجون من المجلس

تنتهى اليوم المدة القانونية لعضوية حضرات الأستاذة محمود بسيونى ومحمد صبرى أبو علم ومحمد أبو العينين إبراهيم ولا يجوز إعادة انتخابهم هذه السنة وتنتهى المدة الأولى لعضوية حضراتى الأستاذين كامل بك صدقي ويوسف أحمد الجندى الذى حل محل سعادة الأستاذ محمد نجيب الغرابلى باشا : والمجلس يذكر لحضراتهم جميعاً . من يجوز إعادة انتخابه هذه المدقومة من لا يجوز عظيم الشكر لما قدموه من المعونة وبذلوه من الجهد في خدمة المحاماة ويرجو أن تتصل خدمتهم لها خارج المجلس وداخله ما

نقيب المحامين

محمود بسيونى

سكرتير نقابة المحامين

ميخائيل غالى

تقرير

مرفوع الى نقابة المحامين

من محمود فهمى جنديه المحامى أمين صندوق النقابة

لعرضه على الجمعية العمومية المقرر انعقادها في يوم الجمعة الموافق ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٣
بعد التصديق عليه

عن نتيجة حساب سنة ١٩٣٣ التي ابتدأت في أول ديسمبر سنة ١٩٣٢ وانتهت في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣
أولا — قدرت الجمعية العمومية المتقدمة في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٢

مليم	جنيه	
٤٨٥٠	٠٠٠	إيرادات سنة ١٩٣٣
٦٢٣١	٧٩٣	وقد بلغت
٤٨٠٣	٠٠٠	وقد قدرت مصروفات سنة ١٩٣٢
٤١١٤	١٩٧	وقد بلغت
٢١١٧	٥٩٦	باقى من الإيرادات
وهذا قيمة الربح في سنة ١٩٣٣		
وإذا أضيف إليه الرصيد الباقى لغاية نوفمبر سنة ١٩٣٢ وزيارة عن السندات والامانات يكون		
المجموع مليم ٩١٧ وجنيه ١٧٦٤٢ كالاتى : —		

مليم	جنيه	
تقديمه بينك مصر حسابا جاريا		
٢٦٥	٣٥٩١	الرصيد الموجود بالبنك حسب حسابات النقابة لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣ والمبلغ الوارد بكشف البنك هو مليم ٠٦٥ وجنيه ٣٦٤٢ والفرق وقدره مليا ٨٠٠ و ٥٠٠ جنيا ناشىء من الاسباب الآتية : —
حولت النقابة للبنك شيك على بنك مصر باسيوط في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣ بمبلغ ١٧ جنيا والبنك لم يحصله ولم يدرجه بكشف نوفمبر سنة ١٩٣٣		
٢٦٥	٣٥٩١	بعده

مليم	جنيه	
		تابع النقدية بينك مصر
		ما قبله
٢٦٥	٣٥٩١	وإذا أضيف هذا المبلغ المحول الى مليم ٠٦٥ وجنيه ٣٦٤٢ الوارد بكشف البنك يكون المجموع مليم ٠٦٥ وجنيه ٣٦٥٩ يخصم من هذا قيمة شيكات حررتها النقابة لصرفها لمستحقيها لغاية نوفمبر سنة ١٩٣٣ ولم تصرف وسبق خصمها بدفاتر النقابة وهي .
		مليم جنيه
		قيمة اشتراك النقابة في كتاب مجموعة أحكام النقض ١٥ ٠٠
		إعانه ٠٥ ٠٠
		إعانه ١٠ ٠٠
		مقرر لجنة الزقازيق ٣٧ ٨٠٠
		فيكون الباقي هو مبلغ ٢٦٥ وج ٣٥٩١ المذكور به عليه ٦٧ ٨٠٠
		بيانه
		أمانات على ذمة أربابه ٤٢ ١٥٠
		أموال النقابة خاصة ٣٥٤٩ ١١٥
٢٦٥	٣٥٩١	نقدية بينك مصر وديعه بفائدة ٤ في المائة ولم ترد فوائدها في سنة ١٩٣٣
٠٠٠	٢٠٠٠	نقدية بينك مصر تأمين على إصدار مجلة المحاماه
٠٠٠	١٥٠	نقدية بالبنك الاهلي
٨٢٣	٢٢	نقدية بشركة التعاون المالي
٥٥٠	٤٩	نقدية بعهدة أمانة الصندوق وقد أودعت في ديسمبر سنة ١٩٣٣ ضمن
١٢٣	٧٣	مبلغ حنية ١٦٨ بإيصال نمرة ٤٣٠٦٠
١٥٦	١١٧٥٦	ثمان السندات المالية حسب سعر يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٣٣ حسب الموضح بالحساب الختامي
٩١٧	١٧٦٤٢	

ويوجد مبلغ مائتي فرنك فرنسي مودع بينك مصر كانت باقية من ثمن كتب وستصني ويضم ثمنها للحساب الجاري

وسبق أن قررت الجمعية العمومية تفويض مجلس النقابة في تشييد دار لها من رصيد أموالها ولم يصرف شيء في هذا السبيل. بعد استيلاء الحكومة على الأرض المؤجرة للنقابة وضمها لسوق الخضار

ثانياً تفصيلات عن الإيرادات

حركة رسوم القيد في سنة ١٩٣٣ كانت : —

	راد عن التقدير		المتحصل		المقدر بالميزانية	
	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم
رسوم قيد في جدول المحاكم الاستئنافية	٢٦٥		٧٦٥		٥٠٠	
» » » الابتدائية	٢٧٠		٦٧٠		٤٠٠	
» » » الجزئية	٨٥		٥٨٥		٥٠٠	
	٦٢٠		٢٠٢٠		١٤٠٠	

ب — الاشتراكات

حركة الاشتراكات في سنة ١٩٣٣ كانت كالاتي : —

	راد عن التقدير		المتحصل		المقدر بالميزانية	
	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم
اشتراكات محامين أمام محاكم الاستئناف	٢٧٢	٢٥٠	٣٢٧	٧٥٠	٦٠٠	
» » » الابتدائية	٣٠		٢٢٠		٢٥٠	
» » » الجزئية			٢٥١		٢٠٠	
	٣٠٢	٢٥٠	٧٩٨	٧٥٠	١٠٥٠	

وكان المقدر بالميزانية لما يتحصل من الاشتراكات المتأخرة مبلغ ١٠٠٠ جنيه فبلغ ما تحصيل ٢٣٥٩ جنيه أي زيادة عن المقدر ١٣٥٩ جنيه

ج — الإيرادات في خمس سنوات ماضية

ونبين في الجدول الآتي مجموع إيرادات النقابة في خمس سنوات ماضية

مليم	جنيه
١٧٧	٥٥١٧ سنة ١٣٢٩
٢٦٦	٤٥٢٢ سنة ١٩٣٠
٩٨٢	٥٣٠٨ سنة ١٩٣١
٧٤٦	٣٩٧١ سنة ١٩٣٢
٤٤٣	٦١٦٤ سنة ١٩٣٣

د - المتأخرات

ونبين في الآتي حركة المتأخرات لغاية سنة ١٩٣٣ من الاشتراكات

مليم	جنيه
٧٥٠	٧٠١٧ المتأخر لغاية سنة ١٩٣٢
٣٣٨٦	اشتراكات سنة ١٩٣٣
٧٥٠	١٠٤٠٣
٧٥٠	٣١٥٧ تنزيل تحصل في سنة ١٩٣٣
٠٠	٧٢٤٦ الباقي

هـ - أرباح أموال النقابة

قدرت أرباح أموال النقابة التي بالبنوك والسندات المالية في سنة ١٩٣٣ بمبلغ ٦٠٠ جنيه وبمبلغ ما تحصل ٤٢٦ مليم و٥٦٢ جنيه حسب الآتي

مليم	جنيه
١٠٠	٣٠١ كويات سندات الدين الموحد سعر ٤ [٧٧ ٢٠ ٪ سند قيمتها الاسمية ٧٨٤]
١٣٤	١٥١ » » » الممتاز سعر ٣ ١ ٪ [٤٤ ٢٠ ٪ » » » ٤٤٤٠]
١٩٢	١٢٠ فوائد أموال النقابة بالبنك وفوائد شركة التعاون المالي
٤٢٦	٥٦٢

وقد اتفقت النقابة مع بنك مصر على توظيف مبلغ ألفي جنيه بسعر ٤ ٪ لمدة سنة لم تلتها بعد وسيدرج مبلغ الفوائد عنها في حساب سنة ١٩٣٤ أي بعد نهاية المدة المذكورة

و - المجلة

قدوت إيرادات المجلة في ميزانية سنة ١٩٣٣ بمبلغ ١٥٠ جنيه والذي تحصل هو ٧٢٥ و ١٢٤ ملجم جنيه وهو أقل من المقدّر بمبلغ ٢٧٥ و ٢٥ ملجم جنيه

ز - الجدول العشري

قدوت إيرادات الجدول العشري في ميزانية سنة ١٩٣٣ بمبلغ ٦٥٠ ملجم جنيه ولكن ما تحصل هو ٧١٠ ملجم جنيه وهو أقل من المقدّر بمبلغ ٢٩٠ و ٣٨٠ ملجم جنيه

ح - الإيرادات المتنوعة

لم يتقدر بالميزانية شيء للإيرادات المتنوعة ولكن تحصل منها ٥٦٤ و ٣٠ ملجم جنيه بعضه مكالمات تليفونية وبعضه إيرادات من أوجه عديدة

ثالثا - تفصيلات المصروفات

بيانات	عجز		زيادة		المنصرف		تقدير الميزانية	
	جنيه	ملجم	جنيه	ملجم	جنيه	ملجم	جنيه	ملجم
أجرة محل النقابة	٤	٠٠	٠٠	٠٠	١٦٤	٠٠	١٦٨	٠٠
مصاريف محل النقابة	٠٠	٠٠	٧٩٢١	٠٠	٠٦٧	٩٢١	٦٠	٠٠
أثاثات لدار النقابة وغرفة محكمة الاستئناف	١٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠١٠	٠٠	٢٠	٠٠
مرتبات موظفي وخدمة النقابة	٩٣	٩٤	٠٠	٠٠	٥٠٦	٩٠٦	٦٠٠	٠٠
إعامات	١٠١	٣٥٠	٠٠	٠٠	٨٩٨	٦٥٠	١٠٠٠	٠٠
ثأثيث غرف محامين بالجزئيات	٧٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٧٦	٠٠	١٥٠	٠٠
ثمن كتب ومجلات	٩٥	٩٥	٠٠	٠٠	٥٠	٤٠٥	٦٠	٠٠
مكافاة كلية الحقوق	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٠	٠٠	٢٠	٠٠
مصاريف اللجان الفرعية	٣٣	٨٠٠	٠٠	٠٠	٧٦٦	٢٠٠	٨٠٠	٠٠
مصاريف غرفة محكمة الاستئناف	٠٠	٠٠	٢٧	٦١٩	٢٠٢	٦١٩	١٧٥	٠٠
مصاريف مجلة المحاماة	٩٢	٣٤١	٠٠	٠٠	٩٠٧	٦٥٩	١٠٠٠	٠٠
مصاريف متنوعة	٠٠	٠٠	٧٧	٦٠٧	٢٢٧	٦٠٧	١٥٠	٠٠
اعتماد تقفات طبع الكتاب الذهبي	٦٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦٠٠	٠٠
صرف من الامانات	٠٠	٠٠	١١٤	٨٠٠	١١٤	٨٠٠	٠٠٠	٠٠
مصروفات الجدول العشري	٠٠	٠٠	١٠١	٤٣٠	١٠١	٤٣٠	٠٠٠	٠٠
	١٠١٨	١٨٠	٣٢٩	٣٧٧	٤١١٤	١٩٧	٤٨٠٣	٠٠

من ذلك الجدول تبين أن مجموع المصروفات أقل من المقدر بالميزانية بمبلغ ٨٠٣ ^{مليم} ٦٨٨ ^{جنيه} من ذلك مبلغ ٦٠٠ ^{جنيه} كان مقدرا للكتاب الذهبي ولم يصرف منه شيء ومن البيانات السابقة يتضح أن الزيادة التي حصلت في بعض أبواب المصروفات وهي مصاريف محل النقابة وغرفة المحامين والمصاريف المتنوعة بسبب كثرة التجارات تارة بتبليغ المحامين منشورات من النقابة وأخرى لاستنهاض المتأخرين في دفع الاشتراكات

الأموال المدخرة

أما الاموال المدخرة لغاية نوفمبر سنة ١٩٣٣ فهي

- ١ — قيمة السندات المالية المودعة بينك مصر وكان ثمنها في حساب سنة ١٩٣٢ ٢٤٧ ^{مليم} و ١٠٩٦٣ ^{جنيه} ولا ارتفاع السعر في يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣ بلغ ثمنها ١٥٦ ^{مليم} و ١١٧٥٦ ^{جنيه} حسب الحساب الختامي
- ٢ — قيمة المودع بالبنوك بنك مصر. البنك الأهلي . شركة التعاون ومقدار ذلك هو ٦٣٨ ^{مليم} و ٥٨١٣ ^{جنيه} وقد بلغ مجموع أموال النقابة لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣ ٩٦٢ ^{مليم} و ١٧٦٠٠ ^{جنيه} حسب المدون تفصيلا بالحساب الختامي المرفق طيه .

بناء عليه

أتشرف برفع هذا التقرير مع تقديم واجب الاحترام

أمين الصندوق

محمود فهمي جتري

المهامي

العدد الرابع
فهرست القسم الثاني
العدد الرابع عشر

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	العدد	الصفحة
(١) قضاء محكمة استئناف مصر			
تقاضي معجل . سند معترف به . انكار الموقع توقيعه . جواز الحكم بالتنفيذ .	١٠ يونيو ١٩٣٣	٢٣٨	١٢٨
دعوى . خصم ثالث . تدخل . شروطه . أنواعه	» » »	٢٣٩	١٢٩
١- بيع . شراء الحقوق المتنازع فيها . رجال الهيئة القضائية . بطلان .	» » ١٣	٢٤١	١٣٠
بطلان أصلي - ٢ - بيع . شراء . الحقوق المتنازع فيها . وكيل نيابة . بطلان حوالة . بطلان .			
بيع . أشياء متنازع عليها . شراء محام . متى يحكم ببطلانه .	» » ٢٠	٢٤٥	١٣١
اعتراف . شروطه . استئناف .	» » ٢٨	٢٤٨	١٣٢
قوة الشيء المحكوم فيه . دعوى استرداد ما أخذ بغير حق . جوازها إذا لم يكن السند محل بحث .	» » ٢٩	٢٤٩	١٣٣
١ - دعوى نزاع الملكية . رفعها قبل خمسة عشر يوماً المنصوص عليها بالمادة ٥٥٠ مرافعات . جواز قبولها - ٢ - استئناف . حكم نزاع الملكية . متى يجوز . عند الفصل في دفع أو طلبات أخرى .	٢٢ يولي ١٩٣٣	٢٥٠	١٣٤
١ - تضييمات . استحقاقها . وجوب عمل تكليف رسمي بذلك - ٢ - تضييمات . تكليف رسمي . محركات عرفية . لاتعفى عن التكليف الرسمي . وجوب حصول التكليف على يد محضر - ٣ - تضييمات . تكليف رسمي . جواز الاتفاق على الاعفاء منه - ٤ - تضييمات . تكليف وجوب أن يكون التنفيذ ممكناً - ٥ - تضييمات . ضرر . وجوب أن يكون الضرر مباشراً .	٧ نوفمبر ١٩٣٣	٢٥٣	١٣٥
(٢) قضاء المحاكم الكلية			
١ - الموكل والوكيل . علاقتهما . عدم تضامن الموكلين العديدين أمام الوكيل الواحد - ٢ - أجر الوكيل . ومصاريفه . عما كلفه بها الموكل . مهما كانت النتائج . استحقاقه لها - ٣ -	١٤ نوفمبر ١٩٣٢	٢٥٨	١٣٦

العدد الرابع فهرست القسم الثاني الستة الرابعة عشرة

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٣٧	٢٦٩	٢٠ مارس ١٩٣٣	محام . آتعا به . حقه فيها . مسئولية الموكل شخصياً عما كلفه به ولو لصالح شخص آخر - ٤ - آتعا به المحامي . تقديرها . مراعاة أهمية الدعوى ومركز الخصوم والفائدة ومقدار العمل وقيمتها والزمن والكفاءة - ٥ - آتعا به المحاماة . في دعوى محام . عن مرافقته شخصياً . لا يستحقها .
١٣٨	٢٧٠	١١ أبريل ١٩٣٣	حراسة . على أموال المدين عامة . في حالة نزاع الملكية . عدم جوازها .
١٣٩	٢٧٣	١٣ » »	١ - اختصاص المحاكم الأهلية . في صحة وصية أو غيرها . كما هو منصوص عليه في المادة ١٦ لائحة . تبعاً لدعوى أصالية . جواز - ٢ - وصية . عدم تحريرها رسمياً أو بخط الموصى . في حالة الإنكار . بطلانها .
١٤٠	٢٧٤	١٩ » »	١ - تشرد . عدم استثناء أحكامه . بالنسبة للأشخاص المراقبين (٢) مراقبة . في جهة معينة طبقاً لقانون التشرد . مماثلتها لعقوبة الحبس . عدم اعتبارها مادياً كالحبس .
١٤١	٢٧٥	٢٠ » »	تزوير . في أوراق رسمية . وكيل . تقريره أمام الموثق بذلك . بعد انتهاء الوكالة . اعتباره كذلك . تعاقدته . مع الغير . وتقديم التاريخ . اعتباره تزويراً عرفياً .
١٤٢	٢٧٧	٢٣ » »	حكم غيابي . في معارضة . باعتبارها كأن لم تكن . استئناف هذا الحكم . يشمل نظر الموضوع أيضاً .
١٤٣	٢٨٠	٢٥ مايو ١٩٣٣	احراز مواد مفرقة . مدلول المادة ٣١٧ ع مكررة . حظر ارتكاب جرائم التدمير والاتلاف وما إليها .
١٤٤	٢٨٢	٢٤ أكتوبر ١٩٣٣	١ - استجواب . الحكم الصادر فيه . ماهيته . حكم تعهيدى أو تحضيرى . حسب النتيجة التي يؤدي إليها - ٢ - حكم استجواب . اجراء متعلق بالثبوت . استئناف الحكم الصادر فيه . غير مانع (١٣ - ٢)

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
من تقاذه فوراً - ٤٣ - حكم قطعي . حكم تمهيدى . أثرهما - ٥ - مسائل فرعية . بيانها . أحوالها - ٦ - تقاذه . نصها الواردة بالمادة ٣٩٤ مرافعات . مطلق (٣) قضاء مستعجل			
١ - تسجيل تنبيه نزع الملكية . اثره . الحاق الثمار بالعقار - ٢ - اجراءات الحاق اذا كان العقار مؤجراً . اجراءات جامعة - ٣ - حراسة . عدم جوازها - ٤ - حراسة . جوازها اذا توفرت اسباب الخطر ١ - اختصاص . قاضى الامور المستعجلة . اشكال . دعوى من الدائن للاستمرار فى التنفيذ - ٢ - اشكال فى التنفيذ . لا يجب ان يتوافر سبب الاستعجال - ٣ - قاضى الامور المستعجلة . سلطته فى تقدير الاحكام والسندات التنفيذية - ٤ - قاضى الامور المستعجلة . النزاع فى سبب من اسباب الحد من حجية الاحكام الواجبة التنفيذ - ٥ - التفاضل بين حكم اهلى نهائى . وحكم شرعى غير نهائى . لجنة تنازع الاختصاص . حد اختصاصها - ٦ - سلطة اشراف قاضى الامور المستعجلة على الاحكام الاهلية النهائية (٤) قضاء المحاكم الجزئية	٢٢ سبتمبر ١٩٣٢	٢٨٧	١٤٥
حجز مال المدين لدى الغير . ناظر وقف ومستحق فيه . فى وقت واحد . دائن شخصى له . غير مانع من حجزه تحت يد مستأجرى أعيان الوقف . حق الملكية . بمضى المدة . التمسك به . ضرورة وجود أعمال اغتصاب ظاهرة دفع بعدم اختصاص . بالنسبة لمركز المحكمة . حق المحكمة فى احالة القضية على المحكمة المختصة بها عقد . صادر من مورث . لبعض الورثة . حق الوارث الآخر فى الطعن فيه بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة . عدم اعتباره مثلاً للمورث	٩ ديسمبر ١٩٣٣	٢٨٩	١٤٦
حجز مال المدين لدى الغير . ناظر وقف ومستحق فيه . فى وقت واحد . دائن شخصى له . غير مانع من حجزه تحت يد مستأجرى أعيان الوقف . حق الملكية . بمضى المدة . التمسك به . ضرورة وجود أعمال اغتصاب ظاهرة دفع بعدم اختصاص . بالنسبة لمركز المحكمة . حق المحكمة فى احالة القضية على المحكمة المختصة بها عقد . صادر من مورث . لبعض الورثة . حق الوارث الآخر فى الطعن فيه بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة . عدم اعتباره مثلاً للمورث	٢٤ يناير ١٩٣٢	٢٩٤	١٤٧
حجز مال المدين لدى الغير . ناظر وقف ومستحق فيه . فى وقت واحد . دائن شخصى له . غير مانع من حجزه تحت يد مستأجرى أعيان الوقف . حق الملكية . بمضى المدة . التمسك به . ضرورة وجود أعمال اغتصاب ظاهرة دفع بعدم اختصاص . بالنسبة لمركز المحكمة . حق المحكمة فى احالة القضية على المحكمة المختصة بها عقد . صادر من مورث . لبعض الورثة . حق الوارث الآخر فى الطعن فيه بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة . عدم اعتباره مثلاً للمورث	» » ٢٧	٢٩٥	١٤٨
حجز مال المدين لدى الغير . ناظر وقف ومستحق فيه . فى وقت واحد . دائن شخصى له . غير مانع من حجزه تحت يد مستأجرى أعيان الوقف . حق الملكية . بمضى المدة . التمسك به . ضرورة وجود أعمال اغتصاب ظاهرة دفع بعدم اختصاص . بالنسبة لمركز المحكمة . حق المحكمة فى احالة القضية على المحكمة المختصة بها عقد . صادر من مورث . لبعض الورثة . حق الوارث الآخر فى الطعن فيه بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة . عدم اعتباره مثلاً للمورث	١٨ فبراير ١٩٣٢	٢٩٨	١٤٩
حجز مال المدين لدى الغير . ناظر وقف ومستحق فيه . فى وقت واحد . دائن شخصى له . غير مانع من حجزه تحت يد مستأجرى أعيان الوقف . حق الملكية . بمضى المدة . التمسك به . ضرورة وجود أعمال اغتصاب ظاهرة دفع بعدم اختصاص . بالنسبة لمركز المحكمة . حق المحكمة فى احالة القضية على المحكمة المختصة بها عقد . صادر من مورث . لبعض الورثة . حق الوارث الآخر فى الطعن فيه بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة . عدم اعتباره مثلاً للمورث	» » »	٢٩٨	١٥٠

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
حراسة . نزع ملكية . الخاق الثمرات بالعقارات . لا يحرم المدين من استغلاله بنفسه عدم جوازها	٢٨ يونيه ١٩٣٢	٣٠١	١٥١
حجز محتظي . على مفروشات . ملك الزوجة . جوازه . صحته .	١٩ يوليه ١٩٣٢	٣٠٢	١٥٢
ايجار . عدم وجود عقده . نص المادة ٣٦٣ . أوجه اثبات . على سبيل الحصر . جواز الاثبات بالبينة . وجود ورقة من المستأجر .	٢٦ سبتمبر ١٩٣٢	٣٠٣	١٥٣
غير مانع . تنفيذ بمصاريف الدعوى . التأشير بها على هامش الحكم . بغير استصدار أمر من القاضي . جوازه . صحته .	١٨ أكتوبر ١٩٣٢	٣٠٤	١٥٤
حكم غيابي . سقوطه . لمضى ستة أشهر . احتسابها بالتقويم الميلادي .	٢٦ ديسمبر ١٩٣٢	٣٠٥	١٥٥
تعويض . حرمان الميت من الصلاة عليه . قبل دفع أجره الصلاة عليه . مع مجانبتها . ضرر . ثبوته .	١٩ يناير ١٩٣٣	٣٠٧	١٥٦
(٥) قضاء الحاكم المختلطة			
(١) عقار بالتبعية . شروط اعتباره كذلك . آلة رى . لزومها للزراعة . وملكيته للمالك الأرض (٢) عقار بالتبعية . مواشى . المادة ١٨ مدني مختلط . شرط ملكيتها وتبعيتها للمالك . وبالحد المناسب للزراعة .	١٧ نوفمبر ١٩٣٢	٣٠٩	١٥٧
(١) مسئولية . تقشيش في شقة . بغير قبول صريح . موجب لها (٢) مسئولية السيد أو الخدم . رابطة الخطأ بالعمل . ظروفه وحالته .	» » » »	٣٠٩	١٥٨
(١) عوائد اختيارية . شركة أجنبية . الزامها بها موقوف على رضاها . (٢) عوائد بلدية . الزام شريك غير مدير لها . تصديق الشركة به . ملزم . (٣) اعفاء مالي . التنازل عنه . عن خطأ . أو جهل . غير مانع من الالتزام . (٤) عوائد اختيارية . تعريفها . قبولها بالجملة . صفة الالتزام لها .	» » » »	٣١٠	١٥٩
تركة اسلامية . أملاك موروثة . بيع من وارث . مضى خمس	» » » ٢٢	٣١٠	١٦٠

العدد الرابع عشر

فهرست القسم الثاني

العدد الرابع

ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	الرقم الترتيب	الرقم الترتيب
سنوات . على البيع . تمسك المشتري حسن النية به . اعتراض الدائن للازمة . غير مقبول .			
قضاء مستعجل . مؤجر . حق امتياز به بالثمن الناتج من بيع الاشياء المحجوزة . اختصاصه به في حالة عدم المنازعة من الحاجز .	٢٣ نوفمبر ١٩٣٢	٣١٠	١٦١
(١) بيع قطن . عجز في مقداره المتفق عليه . وجوب اثباته للبيع . (٢) تعويض . مشروط في عقد بيع . عن كل قنطار . افتراض الربح والخسارة .	» » »	٣١١	١٦٢
اتعاب محام . أعمال قام بها محام تحت التمرين . تحت اشراف ومسؤولية المحامي الموكل . تقديرها على هذا الاساس	» » »	٣١١	١٦٣
(١) تعويض . مجني عليه . سبق الحكم له به . جواز رجوعه بالتعويض من جديد . في حالة تجسم الضرر (٢) تعويض . سبق الحكم للمجني عليه فيه . حق الورثة في الحصول عليه . خصوصاً في حالة ما إذا كانت الوفاة حادثة مباشرة من الحادث . شروطه ناظر الوقف . سلطته في تأجير أرض الوقف القضاء . بغير اذن القاضي . والتصريح ببناء مساكن عليها . مع زيادة الاجرة . وحق استرداد المباني . جوازه	» » »	٣١١	١٦٤
(١) مزاد . شرط عدم التعويض في حالة نزع العقار من تحت يد الراسي عليه المزاد والاكتفاء برد الثمن . صحته . (٢) نزع ملكية . فاعلة شروط البيع . الشروط المقيدة للمسئولية . سريانها على الجميع .	» » »	٣١٢	١٦٥
(٦) قضاء المحاكم الاجنبية			
(١) عقديع . صورية . عقد اجارة مع وعد بالبيع . اعتباره عقديع بالتقسيط . سلطة قضاة الموضوع في استخلاص نية المتعاقدين من الوقائع الثابتة . سبب . (٢) استئناف . طلب طرد	٢٣ يونيو ١٩٣٢	٣١٣	١٦٧

العدد الرابع

فهرست القسم الثاني

السنة الرابعة عشرة

ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	الرقم الترتيب	الرقم الحكم
مستأجر . بناء على عدم دفع الايجار . استئناف . طلب فسخ عقد الايجار على أساس أنه عقد بيع . سبب جديد . عدم قبوله .	١٨ مارس ١٩٣١	٣١٣	١٦٨
عقد . خطأ . موضوع التعاقد . بيع أشياء قديمة . شراؤها بهذه الصفة . بطلان البيع . استخلاص قصد المتعاقدين .	٣٠ أكتوبر ١٩٣١	٣١٤	١٦٩
قسمة قضائية . بيع منقولات . شروط . تكون الانصباء . القرعة . جواز العدول عنها .	٢٧ أكتوبر ١٩٣٢	٣١٤	١٧٠
محام . أتعاب . المطالبة بها قضائياً . جوازها . محام . أتعاب ومصاريف . جواز نسويتها مع الموكل أثناء سير المحاكمة الجنائية . المتهم فيها الموكل . عدم وجود غش أو مبالغة			

القسم الثالث القوانين والقرارات

مرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٣١ (١)

بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الاهلى بشأن المجرمين الاحداث

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ،

وبعد الاطلاع على قانون العقوبات الاهلى ،

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — يضاف الى قانون العقوبات الاهلى بعد المادة ٦١ مادة يكون رقمها ٦١ مكررة ونصها كالاتى :

مادة ٦١ مكررة — اذا ارتكب الصغير عدة جنائيات أو جنح جازت محاكمته من أجاها كلها مرة واحدة ، وفي هذه الحالة تطبق أحكام المادة السابقة .

(١) نشر فى العدد ١٧ من الوقائع المصرية الصادر بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٣١

مذكرة ايضاحية

ان الغرض من ارسال الاحداث المجرمين الى مدرسة اصلاحية هو تربيتهم وتعليمهم صنعة لاجسهم ، لذلك كان فى تحديد مدة اقامتهم سلفاً بمعرفة القاضى تحكم فى مستقبلهم فربما أقن بعضهم صناعة فى مدة أقل مما حكم عليه بها وقد يحتاج بعضهم الى زمن أطول مما قدر له . وقد راعى قانون الاحداث المتشدين الصادر بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٠٨ هذه القاعدة فجعل مدة الإقامة غير محددة وترك لادارة الاصلاحية أن تفرج عن المحكوم عليه فى أى وقت بشرط أن لا يبقى فيها بعد بلوغ سن الثامنة عشرة . وقاعدة عدم تحديد مدة العقاب نظرية حديثة فى علم العقوبات تتبع فى كل الاحوال التى يقصد بها اصلاح المحكوم عليه بتعليمه صناعة ولذلك اتبعت فى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ بالنسبة لمعتضى الاجرام .

لذلك ترى وزارة الحفانية وجوب العمل بهذه القاعدة بالنسبة للمجرمين الاحداث على أن يكون الافراج عنهم بقرار من وزير الحفانية بناء على تقرير مدير الاصلاحية وموافقة النائب العموى وفى ذلك ضمان كاف لمصلحة المحكوم عليه .

واشترط أن لا يبقى المحكوم عليه فى الاصلاحية أكثر من ٥ سنوات لان هذه أقصى مدة مقررة الآن ولا بد بلوغ سن الثامنة عشرة كما هو منصوص عليه فى قانون الاحداث المتشدين .

لذلك نقترح ادخال هذا الاصلاح على قانون العقوبات بتعديل المادة ٦٤ منه .

مادة ٢ — تلغى المادة ٦٤ من قانون العقوبات الأهل وتستبدل بها الأحكام الآتية :
 مادة ٦٤ — كل مجرم عهد به الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر من هذا النوع طبقاً لأحكام
 المادتين ٦١ و ٦١ مكررة يبقى فيه الى أن يأمر وزير الحقانية بالافراج عنه بقرار يصدر بناء على
 طلب مدير المدرسة أو المحل وموافقة النائب العمومي ، ولا يجوز في أية حال ابقاؤه أكثر من
 خمس سنين ولا بعد بلوغه سن ثمانى عشرة سنة كاملة .

مادة ٣ — المجرمون الذين عهد بهم الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر من هذا النوع طبقاً
 لأحكام القوانين المعمول بها الآن يجوز الافراج عنهم عملاً بهذا القانون قبل انقضاء المدة المحددة بالحكم .
 مادة ٤ — على وزيرى الحقانية والداخلية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به من تاريخ
 نشره في الجريدة الرسمية

صدر برأى القبة في ٢٤ رمضان سنة ١٣٤٩ (١٢ فبراير سنة ١٩٣١)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدقى

وزير الداخلية

اسماعيل صدقى

وزير الحقانية

على ماهر

ومراعاة لتناسق النصوص القانونية تفصل الفقرة الثانية من المادة ٦٤ ، وموضوعها مستقل عن التعديل المقترح ، لتجمل
 مادة قائمة بذاتها يكون رقها ٦١ مكررة .

وقد جمل هذا التعديل سارياً على الماضى لينتفع به المحكوم عليهم بمدة محددة بمقتضى النصوص الحالية فيجوز بقاؤهم الى
 انتهاء المدة المقررة في الحكم الصادر بارسالهم لمدرسة اصلاحية ويجوز الافراج عنهم بالشروط الواردة في هذا القانون الجديد قبل
 انتهاء هذه المدة .

لذلك تشرف وزارة الحقانية برفع مشروع المرسوم بقانون المرافق لهذه المذكرة الى مجلس الوزراء حتى اذا وافق عليه
 يتفضل برفعه لأعتاب حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك لتصديق عليه

تحريراً في ٢٢ رمضان سنة ١٣٤٩ (١٠ فبراير سنة ١٩٣١)

وزير الحقانية

على ماهر

مرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣١

بإضافة أحكام جديدة الى قانون العقوبات الاهلى بشأن الجرائم

التي تقع بواسطة الصحف وغيرها (١)

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ،

وبعد الاطلاع على قانون العقوبات الاهلى ،

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت:

مادة ١ — يضاف الى قانون العقوبات الاهلى بعد المادة ١٦٠ مادة يكون رقمها ١٦٠ مكررة ونصها كالآتى :

مادة ١٦٠ مكررة — يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتهاً أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من أخل باحدى الطرق المتقدم ذكرها وعلى أى وجه بمقام قاض أو هيئته أو سلطته فى صدد دعوى .

(١) نشر فى العدد ١٧ من الوقائع المصرية الصادر فى ١٦ فبراير سنة ١٩٣١

مذكرة

مرفوعة الى مجلس الوزراء

اقت نظر وزارة الحقانية من بضع سنوات الى المضار الجسيمة التى تقرب على اذاعة اخبار ونشر تعليقات وانتقادات بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر عن التحقيقات الجنائية وبصفة عامة عن القضايا الجنائية أو المدنية للطروحة أمام مختلف المحاكم ولم تنفرد مصر بالشكوى من هذه الحال وتلبس علاجها بكثير من الشرائع الأجنبية تعرض لها بنصوص ليس لها مقابل فى التشريع المصرى ففى فرنسا نص قانون الصحافة الصادر فى ٢٩ يولييه سنة ١٨٨١ فى المادة ٣٨ على عقاب من ينشر (اجراءات التحقيق قبل أن تتلى فى جلسة علنية) وكذلك فى ايطاليا (قانون ٦ مايو سنة ١٨٧٧) وألمانيا (قانون ٧ مايو سنة ١٨٧٤) وفى الصرب (قانون ٣١ مارس سنة ١٨٩١) المعدل فى ١٢ يناير و ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٤ وفى بلاد أخرى . وقد دلت التجربة فى البلاد المشار اليها على قصور هذه النصوص عن منع كل ما يراد حظره فى حين أن الشريعة الإنجليزية تعاقب على كل أمتهان يوجه الى المصلحة القضائية وعلى نشر كل ما من شأنه التأثير فى القضاة أو فى الشهود (موسوعات قوانين إنجلترا ج ٧ فقرة ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦٣٧) .

وهذا ما أدى بوزارة الحقانية فى السنين الأخيرة الى النظر فى وضع نصوص تشريعية سدا لهذا النقص ومع أن اللجنة التشريعية أتمت دراسة المشروعات التى وضعت لذلك فى شهر مايو من السنة الماضية الا أن مجلس الوزراء لم يتمكن فحسب من لأسباب عرضية وبما لاشك فيه ان اجراءات التحقيق الجنائى بحكم القانون سرية على من ليسوا طرفا فيها فلا يجوز اذاعتها . ففى نشرها واذا عتبت حراج للحق وكثيرا ما تسمى الى سمعة أشخاص لانزال ادانتهم موضع الفك . وحتى اذا وصلت الدعوى الى دور الاجراءات

مادة ٢ — يضاف الى قانون العقوبات الاهلى بعد المادة ١٦٥ مادتان يكون رقمهما ١٦٥ ثانية و ١٦٥ ثالثة ونصهما كالآتى :

مادة ١٦٥ ثانية — يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنياً أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من نشر باحدى الطرق المتقدم ذكرها اذاعات بشأن تحقيق جنائى قائم .

مادة ١٦٥ ثالثة — يعاقب بنفس العقوبات كل من نشر باحدى الطرق المتقدم ذكرها أموراً من شأنها التأثير فى القضاة الذين يناط بهم الفصل فى دعوى مطروحة أمام أية جهة من جهات القضاء فى البلاد أو فى رجال القضاء أو النيابة أو غيرهم من الموظفين المكلفين بتحقيق أو التأثير فى الشهود الذين قد يطالبون لأداء الشهادة فى تلك الدعوى أو فى ذلك التحقيق أو أموراً من شأنها منع شخص من الافضاء بمعلومات لأولى الامر أو التأثير فى الراى العام لمصلحة طرف فى الدعوى أو التحقيق أو ضده .

للجنة فى الجلسة فليس من المصلحة أن تعرض الصحافة لها نقد أو تعليق أو أن تقف من المتهم أو من خصم فى الدعوى المدنية موقف مناصرة أو مناجرة . وليس الغرض منع الصحافة من القيام بواجب نشر الاخبار بين الناس انما يجب عليها فى هذا الصدد مراعاة الحيلة النامة وأن تتحاشى كل تعليق أو مساجلة يكون من شأنها التأثير فى المحققين أو الشهود أو فى الراى العام على وجه العموم . وقد أنشئت المحاكم للفصل فى المنازعات بين الافراد وللخصاص من المجرمين فيحسن أن تترك لها فى ذلك الحرية كاملة وكما يجب المحافظة على النظام فى ساحة المحكمة كذلك يجب مراعاة عدم تكدير الجو الذى تجرى فيه المرافعة بالجدل والمساجلة فى موضوعها خارج المحكمة .

ومن جهة أخرى فقد لوحظ أن الجرائد تنشر أحيانا مقالات فيها تودى الى السخرية من تعنيه أو حط من كرامته ومقامه وله أنها خالية من قذف أو سب أو اهانة مما يقع تحت أحكام المادتين ١٥٩ و ١٦٠ من قانون العقوبات فإذا جاز التجاوز عن هذا التعدى بالنسبة لآحاد الناس وحتى بالنسبة للموظفين فلا يجوز التجاوز عنه اذا وجه الى قاض أو الى محكمة بمناسبة دعوى قائمة . ففى انجلترا تشمل جريمة امتهان المحكمة (Contempt of court) كل ما من شأنه المساس بسلطة القاضى (يراجع (Law reports Queen's Bench Division, 1900, Vol. 2. page 38 et suiv.) فن اللازم رعاية لاستتباب السكينة وحسن النظام أن ينزل الناس على أحكام القضاء . ولا يكون ذلك الا اذا وضعا فى القضاء ثقتهم ووجهوا اليه احترامهم . ولذلك يتعين منع كل نشر يكون من شأنه امتهان القاضى أو تحقير سلطته .

ولا يقصد بذلك منع الجرائد من نقد قانون . للاجراءات والإحكام التى تصدر من القضاء والمحاكم فكل نقد جدى يحسن نية وللصلحة العامة لا يجوز اعتباره جريمة . وانما لا يصح التجاوز عما يقع من اسراف فى التهمك أو طعن شخصى يكتب بمهارة فلا يقع تحت حكم المادة ١٦٠ ويكون خطراً ومؤاخذاً عليه اذ يقوض الثقة بالقضاة ويذهب باحترامهم من نفوس الناس وذلك شعور يتعين العمل على الاحتفاظ به .

والمشروع المرفق بهذا يضيف ثلاث مواد إلى الباب الرابع عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات . فالمادة الأولى منها التى ستصبح المادة ١٦٠ مكررة تعاقب على النشر الحاصل بعد أية دعوى مدنية أو جنائية والنذى يؤدى الى الحط على أى وجه من القاضى أو هيئته أو سلطته مثل التهمك الشديد وكل طعن شخصى

فاذا كان النشر بقصد احدث التأثير المتقدم ذكره يحكم بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنياً ولا تزيد عن مائة جنياً أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

مادة ٣ - على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

صدر بمرأى عابدين في ٢٦ رمضان سنة ١٣٤٩ (١٤ فبراير سنة ١٩٣١)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدقي

وزير الحقانية

على ماهر

والعقوبات الواردة فيها هي الحبس الى ستة أشهر والغرامة الى خمسين جنياً أو احدهما فقط واذن فعقابها أخف من عقاب الجريمة الواردة في المادتين ١٥٩ و ١٦٠ عقوبات حيث يمتد الحبس فيهما الى سنة .

والمادة ١٦٥ (ثانية) تعاقب بالحبس الى ستة أشهر وبغرامة الى خمسين جنياً أو باحدى هاتين العقوبتين من ينشر اذاعات عن التحقيقات الجنائية وهذه العقوبات هي بعينها المقررة بالمادة ١٦٤ عقوبات لنشر المرافعات القضائية المحظور نشرها الا أن الحد الاقصى للغرامة أنقص من مائة الى ٥٠ جنياً .

والمادة ١٦٥ (ثالثة) تعاقب بالعقوبات المقدمة على النشر الذي من شأنه أن يؤثر في القضاة أو المحققين أو الشهود أو يؤثر على وجه العموم في الرأي العام . وليس النص مقصوراً على الدعاوى الجنائية بل يمتد الى كل دعوى مرفوعة أمام أية جهة من جهات الحكم في البلاد سواء منها الجنائية والمدنية والشرعية والعسكرية حتى التأديبية . ويمتد الى كل تحقيق جنائي أو تأديبي . وكذلك يعد النشر جريمة اذا كان من شأنه أن يمنع شخصا من الاضطلاع بمعلومات الى جهة الاختصاص اذ يجب على كل وطني أن يكون عوناً للعدالة وأن يساعد على تحقيقها .

وهذه المادة تشدد العقاب اذا قصد بالنشر احدث النتيجة التي يحذرها القانون واذن فالجريمة في هذه الاحوال تكون من طبيعة مانشر بلا حاجة الى اثبات قصد التأثير لدى الناشر في الاشخاص المذكورين في المادة ١٦٥ (ثالثة) أو في الرأي العام . أما اذا ثبت هذا القصد لدى المتهم فتطبق في حقه الفقرة الثانية من المادة ويجوز اذن تشديد العقاب .

لذلك تشرف وزارة الحقانية بمرض مشروع القانون المرافق لهذا على مجلس الوزراء حتى اذا وافق عليه يفضل برفه لاعتاب حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك للتصديق عليه

تحريراً في ٢٠ رمضان سنة ١٣٤٩ (٨ فبراير سنة ١٩٣١)

وزير الحقانية

على ماهر

مرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١

بشأن إعادة الاعتبار (١)

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ،

وبناء على ماعرضه علينا وزير الحقانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

- مادة ١ — تجوز إعادة الاعتبار الى كل محكوم عليه لجناية أو جنحة .
ويعاد الاعتبار بحكم يصدر من محكمة الاستئناف التي يقيم في دائرتها المحكوم عليه بناء على طلبه .
مادة ٢ — لا يحكم بإعادة الاعتبار الا اذا توافرت الشروط الآتية :
أولا — يجب أن تكون العقوبة قد نفذت أو غنى عن المحكوم عليه بها أو سقطت بالمدة الطويلة .

(١) نشر في العدد ٢٥ من الوقائع المصرية الصادر في ١٢ مارس سنة ١٩٣١ .

مذكرة إيضاحية

يؤدي الحكم بعقوبة جنائية أو جنحة الى الانتقال من شخصية المحكوم عليه ويحول دون استعادة مكانته السابقة في الهيئة الاجتماعية ودون الوصول الى مركز شريف لأن الحكم بالعقاب في غالب الاحوال يتبعه الحرمان من بعض الحقوق السياسية والمدنية ويسجل في قلم السوابق فيتعذر على المحكوم عليه الاندماج ثانية في الهيئة الاجتماعية .
وليس من العدل أن يحرم شخص من أن يقبوا في الهيئة الاجتماعية المكان اللائق بكل وطني صالح إذا بذل مجهودا جديا ليهتدى وأقام الدليل على هذا بحسن سيرته مدة طويلة على أن من مصلحة الهيئة الاجتماعية نفسها أن يتندج فيها المحكوم عليه الذي تاب وأصلح حاله ولذلك قررت غالب الشرائع أحكاما لرد اعتبار المحكوم عليهم .
وتتميز إعادة الاعتبار عن العفو من العقوبة بأن إعادة الاعتبار حق للمحكوم عليه بينما العفو منحة من ولي الأمر ثم أن العفو يترك الحكم قائما من حيث الوجود وصحيفة السوابق وأحيانا لا يشمل العقوبات التبعية بينما رد الاعتبار يحو الحكم بالادانة وكل نتائجه في الحال والاستقبال .

وكذلك تتميز إعادة الاعتبار عن العفو الشامل أيضا . فالعفو الشامل إنما يكون في غالب الأحيان تديرا سياسيا يتخذ لفرض عام يقصد تسكين الخواطر واسبال ذبول النسيان على بعض الحوادث وليس مكافأة شخصية على حسن سلوك المحكوم عليهم ويترتب عليه إيقاف تنفيذ العقوبة ومحو الحكم في الماضي والمستقبل وإيقاف اجراءات الدعوى . أما إعادة الاعتبار فتستلزم بالعكس تنفيذ العقوبة ولا تمحو الحكم بل ترفع آثاره بالنسبة للمستقبل .

وقد خلا التشريع الجنائي المصري من النص على أحكام بشأن إعادة الاعتبار . لذلك كثيرا ما تقدم الى وزارة الحقانية طلبات بالناس العفو لرفع عدم الأهلية المقرر عقوبة تبعية في قانون العقوبات أو المنصوص عليه في قانون الانتخاب وهذه الطلبات تخرج الوزارة فلا تستطيع في الحالة الراحة اجابتها كما لا تريد رفضها . لذلك ترى الوزارة من المناسب وضع حد لهذه الحالة بتنظيم طريقة قانونية لإعادة الاعتبار .

ثانيا - يجب أن يكون قد انقضى من تاريخ تنفيذ العقوبة أو صدور العفو منها مدة خمس عشرة سنة إذا كانت عقوبة جنائية أو مدة ثمانى سنوات إذا كانت عقوبة أخرى الا في حالة الحكم للعود فتكون المدة دائما خمس عشرة سنة . وإذا كانت العقوبة قد سقطت بالمدة الطويلة فيجب في جميع الأحوال أن تنقضى مدة خمس عشرة سنة من تاريخ سقوط العقوبة .

وفي حالة ما يكون المحكوم عليه قد وضع تحت مراقبة البوليس بعد انقضاء العقوبة الاصلية تبتدىء المدة المتقدم ذكرها من اليوم الذى تنتهى فيه مدة المراقبة وإذا كان قد أفرج عن المحكوم عليه تحت شرط لا تبتدىء المدة المذكورة الا من تاريخ انقضاء مدة العقوبة نفسها .

ثالثا - يجب أن يكون الطالب قد برىء من جميع الالتزامات المتعلقة بالغرامات والرد والتعويض والمصاريف القضائية . ولحكمة الاستئناف أن تتجاوز عن هذا الشرط إذا أثبت الطالب أنه لم يكن أبدا بحال يستطيع معها الوفاء بهذه الالتزامات .

وإذا كان الطالب قد صدر الحكم عليه بالتضامن فتعين محكمة الاستئناف حصة الدين التي يجب عليه دفعها لكي يعتبر قد وفى بهذا الشرط .

وفي الشرائع الحديثة يعاد الاعتبار باحدى طريقتين اما بحكم القانون واما بحكم القضاء وقد اتبع أغلبها الطريقة القضائية فيستعاد الاعتبار بحكم المحكمة بعد خمس حالة الطالب . وبعضها كالشرعية الفرنسية والايطالية اتخذ علاوة على ذلك طريقة اعادة الاعتبار بحكم القانون بالنسبة الى الأحكام الخفيفة فيكتسب حتما بدون واسطة القضاء بمجرد مرور زمن معين من تاريخ انقضاء العقوبة أو سقوطها بالمدة الطويلة إذا لم يصدر اثناء المدة المذكورة حكم بعقاب جديد . والطريقة الأخيرة محل اعتراض لأنها تسمح لشخص حياته غير شريفة وسلوكه شائن باستعادة اعتباره مادام لم يرتكب جريمة معينة أو استطاع اخفاء ما يرتكبه من الجرائم فأفلت من العقاب . لذلك ترى وزارة الحفانية تصجيا للحكوم عليهم على اصلاح حالهم ورفعوا لمستوى الأخلاق بينهم أن يقتصر الآن على ادخال الاعتبار القضائي فقط في التشريع المصرى .

والمادة الأولى من المشروع تقرر قاعدة اعادة الاعتبار وتجعله حقا للمحكوم عليه متى توافرت الشروط التي يوجبها القانون على أن للمحكمة الراى الأعلى في تقدير ما إذا كان الطالب جديرا برد اعتباره عليه . أما فيما يتعلق بالمحكمة التي تقضى باعادة الاعتبار فان الوزارة ترى من الأفضل أن يحدد بنظر هذه الطلبات الى محكمة الاستئناف وبذلك يكون قرارها نهائيا لا يقبل الطعن الا بطريق النقض لحظاً قانونى ، الامر المستحب في مثل هذه المادة حيث يتعلق الحكم فيها بتقدير القضاء المطلق .

والمادة الثانية تبين الشروط الواجبة لاجازة رد الاعتبار وهي ثلاثة :

(الاول) تنفيذ العقوبة الاصلية — فيجب كشرط أولى تنفيذ العقوبة أى أن تكون الغرامة وفيت والعقوبة المقيدة للحرية نفذت تماما .

والعفو من العقوبة يقوم مقام تنفيذها حكاذ لا يعقل ان يحكما عليه شمله عطف ولى الامر يحرم لهذا السبب من اعادة الاعتبار ويشبه بتنفيذ العقوبة سقوطها بالمدة الطويلة . وهذا الحكم أدخل في فرنسا حديثا بقانون ١٠ مارس سنة ١٨٩٨ ولاول وهلة قد لا يرى من الانصاف مساواة الحكم بين الذين يفرون من وجه القضاء ولم يكفوا عن جريمتهم نحو الهيئة الاجتماعية بالذين نفذ فيهم العقاب ، ولاشك أن كثيرا من الذين يهربون من تنفيذ العقوبة لا يستحقون اعادة الاعتبار . وانما

وفي حالة الحكم في جريمة تقالس يجب على الطالب أن يثبت أنه قد حصل على حكم بإعادة اعتباره التجارى .

مادة ٣ — اذا كان الطالب قد صدرت عليه عدة أحكام فلا يحكم بإعادة اعتباره الا اذا تحقق بالنسبة لكل حكم منها الشرطان الأول والثالث من الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة . ويراعى في حساب المدة المنصوص عليها في الشرط الثانى اسنادها الى أحدث تلك الأحكام .

مادة ٤ — متى توافرت الشروط المشار اليها في المادة الثانية تحكم محكمة الاستئناف بإعادة اعتبار الطالب اذا رأت أن سلوكه منذ صدور الحكم عليه يدعو الى الثقة بتقويم نفسه .

مادة ٥ — لا تمنح إعادة الاعتبار الا مرة واحدة .

مادة ٦ — يقدم طلب إعادة الاعتبار بعريضة الى النائب العمومى . ويجب أن تشتمل على البيانات اللازمة لتعيين شخصية الطالب وأن تبين تاريخ الحكم الصادر عليه والا ما كن التى أقام فيها من ذلك الحين .

قد يستحقها نفر منهم كالذين هربوا خائفين وربما كانوا يراون لو حضروا ودافعوا عن أنفسهم وكالذين لم تبلغهم الأحكام الصادرة عليهم .

(الثانى) مدة الاختبار — يجب أن تقضى مدة من الزمن قبل الحصول على عادة الاعتبار . وهذه المدة ضرورية لكي يمكن الاستدلال بسلوك المحكوم عليه على صلاح حاله .

وينص المشروع على مدتين احدهما ثمانى سنوات بالنسبة الى المحكوم عليهم بعقوبة جنحة والثانية خمس عشرة سنة بالنسبة الى المحكوم عليهم بعقوبة جناية والعاثدين والذين سقطت العقوبة عنهم بالمدة الطويلة .

وعلى ذلك تكون معاملة الذين سقطت العقوبة عنهم بالمدة الطويلة في مواد الجنع أقسى من معاملة الذين كفروا عن جريمتهم بتنفيذ العقوبة . أما في مواد الجنايات فمدة الاختبار لهم واحدة . ولكن لا يفر عن البال أن مدة سقوط العقوبات الجنائية عشرون سنة وأنه يجب إذن قضاء خمس وثلاثين سنة من تاريخ الحكم لا تشوبها شائبة ليستطيع الذين سقطت عقوبتهم بالمدة الطويلة استعادة اعتبارهم ، وخمس وثلاثين سنة لهذا الغرض هي مدة كافية فلا يمكن اطالتها

وفوق ذلك يحدد المشروع بدمريان المدة . فينص على أنها تبدأ من اليوم الذى تنتهى فيه مدة مراقبة البوليس في حالة وضع المحكوم عليه تحت المراقبة بعد انقضاء العقوبة الأصلية وينص أيضا على أنها تبدأ في حالة الافراج تحت شرط من تاريخ انقضاء مدة العقوبة نفسها

(الثالث) وفاء الالتزامات المالية المترتبة على الحكم ، قد صيغت المادة بحيث يتسع نصها لبرائة الذمة سواء بالوفاء وبمرور المدة الطويلة وفيما عدا ذلك يظهر ضروريا أن ينص على الحالة التى تحول فيها الفاقة دون الوفاء فلا ينبغي لمثل هذه الحالة أن تمنع إعادة الاعتبار اذا رأت المحكمة من المعدل منعها بشرط أن يقوم الدليل الكافى على العجز عن تنفيذ الالتزامات المالية المحكوم بها .

وعلى هذا المتوال يكون من العدل أن يشترط على المتفائل أن يفي بجميع ديونه قبل الحصول على إعادة اعتباره فيجب عليه الحصول على إعادة اعتباره التجارى طبقا لأحكام المواد ٤٠٨ الى ٤١٩ من قانون التجارة . ومع ذلك قد يتسأل عن جواز استبقاء حكم المادة ٤١٧ من قانون التجارة الذى يمنع إعادة الاعتبار التجارى لمن أفلس بالتدليس ولن حكم عليه لسرقة أو نصب أو خيانة أمانة الخ . فهل يجوز عقلا استبقاء هذا الحرمان في حين أن هؤلاء الاشخاص أنفسهم يستطيعون استعادة اعتبارهم من الوجهة الجنائية

مادة ٧ — يجرى النائب العمومي تحقيقا بشأن الطلب للاستيثاق من تاريخ اقامة الطالب في كل مكان نزله من وقت الحكم عليه ومدة تلك الاقامة وللتثبت من سلوكه ووسائل ارتزاقه في كل مدة منها وبوجه عام يتقصى كل ما يراه لازما من المعلومات ويضم نتيجة التحقيق الى الطلب ويرفق به أيضا :

١ — صورة الحكم الصادر على الطالب .

٢ — شهادة سوابقه .

٣ — تقرير عن سلوكه في السجن .

مادة ٨ — يرفع النائب العمومي الطلب الى المحكمة في الثلاثة الشهور التالية لتقديمه ويدون رأيه فيه والأسباب التي بني عليها .

وتفحص المحكمة الطالب وتفصل فيه في أودة المشورة بعد سماع أقوال النيابة العمومية والطالب وبعد استيفاء كل ماتراه لازما من المعلومات التكميلية ، ويعلم النائب العمومي الطالب بالحضور قبل الجلسة بثمانية أيام على الأقل .

ولا يقبل الطعن في حكم المحكمة الا بطريق النقض خطأ في تطبيق القانون أو في تفسيره وتتبع في هذا الطعن الأوضاع والمواعيد المنصوص عليها في قانون تحقيق الجنايات .

وفي فرنسا انتهى هذا الامر في شهر ديسمبر من سنة ١٩٠٣ بتعديل المادة ٦١٢ من قانون التجارة وفانت تتضمن مثل الحرمان المنصوص عليه في المادة ٤١٧ من القانون المصري ورفع هذا الحظر عن استعادوا اعتبارهم من الوجهة الجنائية . ولذلك فكرت الوزارة في اقتراح تعديل المادة ٤١٧ من قانون التجارة الاهلي كاجرى في فرنسا . ولكن لما كانت اعادة الاعتبار التجاري في العمل نادرة جدا أمام المحاكم الاهلية لان اجراءات التفاليس تم غالبا أما المحاكم المختلطة فقد رأت الوزارة ارجاء النظر في التعديل لتبحث ما اذا كان يمكن اجراؤه دفعة واحدة وبمعنى واحد في القانونين : الاهلي والمختلط .

وأخيرا يميز المشروع للمحكمة تحديد نصيب الطالب من المصاريف والتعويضات في حالة الحكم عليه بالتضامن مع آخرين وذلك لأن الفرض من التضامن هو أن يكفل بقدر الامكان وفاة المستحق للحكومة وللأفراد الذين لحقهم الضرر فليس من العدل من الوجهة الجنائية التشدد مع أحد المحكوم عليهم الذي يقوم بالوفاء بنصيبه بسبب امتناع الآخرين أو عجزهم عن الوفاء بما عليهم .

المادة الثالثة — تبين كيفية تطبيق المادة الثانية على حالة من يحكم عليه بعدة أحكام فأجازت له استعادة اعتباره وانما اشترطت توافر الشروط المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثالثة من المادة الثانية لكل حكم منها أما المدة المنصوص عليها في الفقرة الثانية فتحسب بالنسبة الى أحدثها صدورا وعلى ذلك فمن يكون عاندا بقضي خمس عشرة سنة من تاريخ آخر حكم صدر عليه ولولم يقض الا بعقوبة جنحة ، وبمكس ذلك تكون المدة ثمانى سوات فقط طبقا للفقرة الثانية من المادة الثانية اذا كان المحكوم عليه غير عائد وقضى عليه بعقوبات جنح متتدة .

المادة الرابعة — تخول المحكمة اذا توافرت الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية سلطة مطلقة لتقدير ما اذا كان الطالب يستحق اعادة الاعتبار اذ يجب لذلك أن يكون سلوكه منذ صدور الحكم عليه دالا على صلاح حاله ولاسبيل في هذا الشأن لوضع قواعد محددة واذن يجب أن تترك للمحكمة الحرية المطلقة في الحكم حسب خلق كل فرد وحالته الخصوصية وظروف البيئة التي عاش فيها .

المادة الخامسة — لا يتيح لمن يحكم عليه بعقاب بعد رد اعتباره أن يجدده ، ومع أن وقوع ذلك بعيد الاحتمال الا أنه يحسن اجتناب تكرار طلب اعادة الاعتبار من قبل اناس يدلون على عدم استقامتهم وصلاحهم . فاعادة الاعتبار لم توضع للمجرمين العائين ، لوأنا لاندم أمثله تكون العقوبة فيها عن جريمة وقت عفوا ولايصح اتخاذها دليلا على تحول المحكوم عليه عن جادة الاستقامة . انما هذه الامثلة الشاذة لاجتدائها القانون .

مادة ٩ — يرسل النائب العمومي صورة من حكم إعادة الاعتبار الى المحكمة التي صدر منها الحكم بالعقوبة ليؤشر به على هامش الحكم .
ويؤشر بذلك في قلم السوابق .

مادة ١٠ — يترتب على إعادة الاعتبار محو الحكم بالادانة بالنسبة للمستقبل .
ويزول ابتداء من تاريخ الحكم بإعادة الاعتبار كل ما ترتب عليه من وجوه انعدام الاهلية أو الحرمان من الحقوق .

مادة ١١ — لا يحتاج بإعادة الاعتبار على الغير فيما يتعلق بالحقوق التي تترتب لهم من الحكم بالادانة وعلى الأخص فيما يتعلق بالرد والتعويضات المدنية .

مادة ١٢ — على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون وبمحل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وله أن يصدر كل ما يراه لازما من القرارات لهذا الغرض وعلى الأخص فيما يتعلق بقلم السوابق صدر بمرأى عابدين في ١٥ شوال سنة ١٣٤٩ (٥ مارس سنة ١٩٣١)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدقي

وزير الحقانية

على ماهر

المواد السادسة والسابعة والثامنة — تبين اجراءات دعوى إعادة الاعتبار وتقرح الوزارة اجتنابا للعلاية التي قد يخضع لها بعض الطالبين أن تعقد الجلسة في هذه المادة في أودة المشورة سواء لسامع المرافعة أو للنطق بالحكم .
وتنص المادة الثامنة علاوة على ذلك على عدم جواز الطعن في أحكام المحكمة الا بطريق النقض من جانب النيابة العمومية والطالب .

مادة ٩ — تبين ما يجب اتخاذه فوراً من التدابير ليأتي حكم رد الاعتبار بالغرض المقصود منه فتص على ارسال صورته الى المحكمة التي صدر منها الحكم بالعقوبة ليؤشر به على هامش الحكم .

مادة ١٠ — تبين آثار الحكم برد الاعتبار

مادة ١١ — تنص على حفظ حقوق الغير . فقد يقع أن الذين قضى لهم بتعويض مدني بموجب الحكم بالعقوبة الذي يحو أثره رد الاعتبار لم توف اليهم حقوقهم في حالة تجاوز المحكمة عن هذا الشرط طبقا للفقرة الثالثة من المادة الثانية . وقد يقع أيضا أن الذين أصابهم ضرر ولم يدعوا بالحقوق المدنية في الدعوى الجنائية يبقى لهم الحق في رفع دعوى مدنية ضد المحكوم عليه . فلا يجوز للمحكوم بإعادة اعتباره أن يتخيل أن حكم إعادة الاعتبار يدفع طلب التعويض المدني . فاذا ظهر من الوجهة الجنائية فانه لا يزال مسئولا عن تعويض كل ضرر ترتب على خطاه .

مادة ١٢ — تكلف وزير الحقانية بتنفيذ القانون وتوجب عليه اتخاذ التدابير اللازمة بشأن قلم السوابق .

قلم السوابق الذي أنشئ بأمر عال في ١٨ فبراير سنة ١٨٩٥ تنظم بقرار صدر في ٢ اكتوبر سنة ١٩١١ ويجب تعديل نظامه ليتوافق مع نصوص مشروع قانون إعادة الاعتبار وستد وزارة الحقانية مشروع قرار بذلك ينشر فيما بعد .

بناء عليه تشرف وزارة الحقانية بأن ترفع الى مجلس الوزراء مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة بحيث اذا وافق عليه بفضل برقمه لا عتاب حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك للتصديق عليه ؟

تحريرا في أول مارس سنة ١٩٣١

وزير الحقانية : على ماهر



المحاماة

مجلة قضائية شهريّة

نصف ساعة الحامية لأهل

السنة الرابعة عشرة

فبراير سنة ١٩٣٤

العدد الخامس

In jure non remota causa, sed
proxima spectatur.

العبرة - قانونا - بالسبب القريب المباشر لا بالسبب البعيد

Injuria non praesumitur.

الضرر لا يفترض وجوده .

Nullus commodum capere
potest de injuria sua propria.

ليس للإنسان أن يستفيد من خطئه .

أجل الامر : أيهم . أجل الحساب : جمعه .

المجمل لغة ما لا يوقف على المراد منه الا ببيان من جهة التكلم

الاجمال : ايراد الكلام على وجه يحتمل أموراً متعددة

والتفصيل : تعيين تلك الاحتمالات .

أجل الصنعة ، وأجل في الصنعة : حسنها وزينها .

المجمل شرعاً كالعام الذي خص منه بعض مجهول فيبقى

الخصوص منه مجهول لا فيصير مجملاً .

(كليات أبي البقاء .)

جميع المقالات سواء كانت خاصة بنحرير المجلة أو بالادارة ترسل بعنوان «ادارة مجلة المحاماة ونحريرها»

بشارع المناخ رقم ٢٠

مطبعة مجازي

تليفون رقم ٤٨٠ ٥٥

بيان

نشرنا في القسم الاول من هذا العدد الاحكام الآتية :

عدد	
٩	أحكام صادرة من محكمة النقض والابرار الجنائية
٨	» » » » المدنية

ثم نشرنا في القسم الثاني

عدد	
١٠	أحكام صادرة من محكمة استئناف مصر
٨	» » المحاكم الكلية
٣	» » القضاء المستعجل
٩	» » المحاكم الجزئية
١٠	» » المختلطة

ونشرنا في القسم الثالث (التشريعي) المرسوم بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٣٣ باضاعة بعض أحكام الى قانون العقوبات الأهلى ومذكرته الايضاحية
والمرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٣ بتعديل بعض مواد قانون العقوبات الأهلى ومذكرته الايضاحية

والمرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ بتحريم التسول ومذكرته الايضاحية

لجنة تحرير المجلة

راغب اسكندر - محمد صبرى أبو علم

شهر فبراير
سنة ١٩٣٤

المحكمة

العدد الخامس
العدد الرابع عشر

قضاء محكمة النقض والإدارة الجنائية

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات
أصحاب العزة مصطفى محمد بك وزكي برزي بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك المستشارين
وحضور حضرة الاستاذ محمد جلال صادق رئيس نيابة الاستئناف

المحكمة

٧٨

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣

- ١ - أدلة . بحثها . موضوعي . (المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ نج)
- ٢ - طعن . حكم . ابتداء على شهادات لم يبين موضوعها ولا
محصلها . مع أدلة أخرى كافية لصحته . لا نقض . (المادتان
١٣٤ و ٢٢٩ نج)

المبادئ القانونية

١ - ان محكمة النقض لا تملك البحث في قيمة
الأدلة ولا فيما أحاط بها من الظروف بل المرجع
في ذلك كله الى تقدير محكمة الموضوع .

٢ - إذا اعتمدت المحكمة في ثبوت التهمة على
اعتراف بعض المتهمين الذي تعزز بعدة أدلة
ذكرها الحكم وكان من بين هذه الأدلة شهادة
شهود لم يذكر الحكم محصل أقوالهم فلا مصلحة
للطاعن في أن يطعن على الحكم بمقولة أنه أخذ
بشهادة شهود لم يبين موضوع شهاداتهم مادام
الحكم يبقى سليماً حتى مع استبعاد هذه الشهادات
وتبقى الأدلة الأخرى كافية لإدانة الطاعن

« من حيث ان محصل الوجه الاول من
أوجه الطعن ان محكمة الموضوع اخذت باعتراف
نسب الى المتهمين الثاني والثالث مع ان هذا
الاعتراف صدر عنهما في التحقيق بعد انكار
وقد عدلا عنه أمام قاضي الاحالة قائمين أنه اخذ
منهما بالاكراه وامام محكمة الجنايات أصر المتهمان
المذكوران على هذا العدول وتظلما مما أصابهما
في التحقيق من صنوف التعذيب والحكمة مع
تكرار هذا القول لديهما لم ترد عليه بل ولم تشر
اليه بكلمة واحدة .

« ومن حيث ان هذا الوجه متعلق
بالموضوع لانه يرمى الى التشكيك في صحة دليل
اخذت به المحكمة بعد ان سمعت شكوى
الشاكين ولم تقم لها وزناً كما صرحت بذلك
في حكمها . فلا محل لاثارة هذه المسألة
من جديد امام محكمة النقض وهي لا تملك
البحث في قيمة الأدلة ولا فيما أحاط بها من الظروف
اذ المرجع في ذلك كله الى تقدير محكمة الموضوع
« ومن حيث ان محصل الوجه الثاني ان المحكمة

بحكم محكمة أول درجة من أنه ثبت لها وجود معاملات بين المتهم الثاني والمجنى عليه وصهره فان ذلك مع باقى ظروف الدعوى قد يؤيد التهمة قبل المتهمين إذ أنه يغلب أن تكون هذه المعاملات هى التى هيات الفرصة لها للحصول على ختم المجنى عليه والتوقيع به على السند المطعون فيه بدون علمه »

٢ - لا إخلال بحق الدفاع إذا عدلت النيابة التهمة بناء على التحقيقات التى حصلت أمام المحكمة مادام المتهم قد علم بهذا التعديل وترافع محاميه فى التهمة على الوصف الجديد .

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه خلو من بيان واقعة معينة يؤخذ منها كيفية حصول الطاعنين على ختم المجنى عليه ومعرفة الزمان والمكان اللذين حصل الطاعنان فيهما على ذلك الختم وان فى هذا قصورا جوهريا فى البيان يعيب الحكم ويوجب بطلانه » وحيث انه يكفى الاطلاع على الحكم المطعون فيه للتحقق من ان المحكمة اوردت فيه بالتفصيل كل ما انتجته التحقيقات من الوقائع والظروف التى يستفاد منها جليا أن الطاعنين حصلوا على ختم المجنى عليه الصحيح ووقعا به على السند المطعون فيه بالتزوير وذلك بدون علم المجنى عليه ورضائه . ولقد قالت المحكمة فى صدد تحديد تاريخ التزوير « أن التوقيع على ذلك » « السند مادام لم يكشف التحقيق تاريخ حصوله فيعتبر حاصلًا فى أول فبراير سنة ١٩٣٢ وهو تاريخ ظهور السند بعمل بروتستو عنه » أما كيفية الحصول على ذلك الختم فقد قالت المحكمة بصده .

اخذت بشهادة شهود معينين من غير ان تبين فى حكمها موضوع شهاداتهم حتى تستطيع محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون وهذا مبطل للحكم خصوصا وقد اعتمدت المحكمة على شهادة احدى من غير ان تسمعه .

« ومن حيث انه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه يرى انه اعتمد فى ثبوت التهمة على اعتراف بعض المتهمين الذى تعزز بعدة ادلة ذكرها الحكم ومن بينها شهادة من يقول الطاعن ان الحكم لم يذكر محصل اقوالهم . فلا مصاحبة للطاعن من وراء هذا الوجه لأن الحكم يبقى سايبا حتى مع استبعاد هذه الشهادات وتبقى الادلة الاخرى كافية لأدانة الطاعن وغيره من المتهمين .

« ومن حيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن المقدم من الطاعن الخامس .

(طعن على اسماعيل علوان وآخرين ضد النيابة وآخرين مدعين مدنى رقم ٢٤٧٤ - سنة ٣ ق)

٧٩

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣

١ - تزوير . البيانات الواجب ذكرها فى الحكم (المادة ١٨٢ عقوبات)

٢ - تعديل وصف التهمة . حصوله بواسطة النيابة بعد تحقيقات

قامت بها المحكمة . علم المتهم بهذا التعديل ومرافعة

محاميه على الوصف الجديد . لا إخلال بحق الدفاع

المبادئ القانونية

١ - يكفى لاعتبار واقعة التزوير مبنية فى

الحكم بجميع ظروفها بياناً كافياً أن تذكر المحكمة بحكمها فى صدد تحديد تاريخ التزوير « أن التوقيع على ذلك السند مادام لم يكشف التحقيق تاريخ حصوله يعتبر حاصلًا فى يوم كذا وهو تاريخ ظهور السند بعمل بروتستو عنه » وأن تقول بصدد بيان كيفية حصول المتهم على ختم المجنى عليه الموقع به على السند « وحيث ان ماجاء

ما يأتي : « وحيث ان ما جاء بحكم محكمة أول »
« درجة من أنه ثبت لها وجود معاملات بين »
« المتهم الثاني والمجنى عليه وصهره فان ذلك مع »
« باقي ظروف الدعوى قد يؤيد التهمة قبل المتهمين »
« اذ أنه يغلب أن تكون هذه المعاملات هي »
« التي هيأت الفرصة لها للحصول على ختم المجنى عليه »
« والتوقيع به على السند المطعون فيه بدون علمه » .
وواضح أن ذلك الذي انتجته التحقيقات وأثبتته
المحكمة صراحة في حكمها كاف ولا شك لاعتبار
واقعة التزوير المسندة الى الطاعنين مبينة بيانا كافيا
بجميع ظروفها وعليه يكون هذا الوجه متعين الرفض .
« وحيث ان محصل الوجه الثاني ان النيابة
العامة بعد أن اقامت الدعوى على الطاعنين باعتبار
كونهما وقعا على السند المطعون فيه بالتزوير
بختام مزور للمجنى عليه عادت وعدلت امام
المحكمة وصف التهمة بحذف لفظة مزور
واستبدلها بالعبارة الآتية : « بختام المجنى عليه
بدون عامه ورضائه » وان المحكمة اعتمدت هذا
الوصف الأخير وحكمت بموجبه دون لفت
نظر الطاعنين وتنبهيهما الى هذا التغيير الذي
كان يستدعي من جانبهما دفاعا جديدا .

« وحيث انه لا محل لما يشكو منه الطاعنان
في هذا الوجه أيضاً اذ بالرجوع الى محاضر جلسات
هذه الدعوى يعلم ان التغيير المذكور لم يكن في
الواقع الا نتيجة لازمة للتحقيقات التي حصلت
امام المحكمة بشأن السند المتقدم ذكره وان
تعديل وصف التهمة بمعرفة النيابة العامة حصل
من مبدأ الأمر لدى محكمة اول درجة وقد علم
به الطاعنان وترافع محامياهما على هذا الاعتبار
امام المحكمتين الابتدائية والاستئنافية ولم تكن
هناك اذن اية مفاجأة في هذا الصدد لا من جانب

النيابة العامة ولا من قبل المحكمة :

(طعن محمد محمد حسين الشناوي وآخر ضد النيابة العمومية
رقم ١٨٠٤ قضائية)

٨٠

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣

منهم عائد . استئناف النيابة لتشديد العقوبة . وجود صحيفة

السوابق بملف القضية واطلاع القاضي الملخص عليها .

وجوب الحكم بعدم اختصاص المحكمة الاستئنافية .

(المادتان ٤٨/٢ عقوبات ١٨٩ تج)

المبدأ القانوني

إذا كانت للتهمة سوابق تجعله عائداً طبقاً
لنص المادة ٤٨ فقرة ثانية من قانون العقوبات
وكانت صحيفة سوابقه موجودة بملف الدعوى
عند نظرها أمام المحكمة الاستئنافية فيتعين في هذه
الحالة القضاء بعدم الاختصاص ولو كانت النيابة
اكتفت أمام المحكمة الاستئنافية بطلب تشديد
العقوبة . ذلك بأن الحكم بعدم الاختصاص
واجب تنضي به المادة ١٨٩ من قانون تحقيق
الجنايات وعلى المحكمة أن تحكم به من تلقاء
نفسها ولو لم تطلبه النيابة مادامت صحيفة السوابق
الموجودة بملف الدعوى واطلع عليها القاضي
الملخص ونبه المحكمة إلى ذلك في تقريره

المحكم

« من حيث ان محصل طعن النيابة ان محكمة
الموضوع اخطأت في تطبيق القانون اذ حكمت
على المتهم بعقوبة الجنحة مع أن له سبع سوابق
في سرقات ونصب وتبديد . وقد حكم عليه في
الاخيرة منها بالحبس سنتين مع الشغل بتاريخ
١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦ الموافق ٥ ربيع الأول
سنة ١٣٤٥ وثابت من مذكرة القلم الجنائي ان
تاريخ انقضاء العقوبة الأخيرة هو ١٣ ربيع

٨١

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣

طن . عدم ذكر أحد أعضاء الهيئة بدياة الحكم . ذكره بمحضر

الجلسة . لا بطلان (المادة ٢٢٩ نج)

المبدأ القانوني

إذا سها الكاتب عن ذكر عضو من أعضاء الهيئة التي تولت الحكم في دياة الحكم وكان اسم هذا العضو مذكورا في محضر الجلسة ولم يدع الطاعن في طعنه على هذا الحكم أن الهيئة كانت عند إصداره مكونة من قاضين فقط فلا يبطل هذا الحكم . خصوصا وأنه مادام محضر الجلسة أثبت استيفاء الشكل فقد أزال كل شك في هذا الصدد وسد الطريق على إمكان الادعاء بالبطلان وذلك وفقاً لما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات .

المحكمة

« حيث أن الوجه الأول يتحصل في أنه ثابت في صدر الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تؤلف إلا من مستشارين اثنين فقط وأن هذا يخالف لنص المادتين ٣ و ٤ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ومبطل للاجراءات ويترتب عليه نقض الحكم المذكور » وحيث أنه بالرجوع الى محضر جلسته ١٣ يونيه سنة ١٩٣٣ التي تمت فيها المرافعة واعقبها صدور الحكم المطعون فيه يعلم أن حضرة أحمد حسين أفندي القاضي كان - بصفته قاضيا مندوبا - ثالث الهيئة التي سمعت تلك المرافعة وصدرت الحكم المذكور . فواضح ان عدم ذكر العضو الثالث في دياة الحكم لم يكن الا مجرد سهو من الكاتب في وضع تلك الدياة والطاعن لم يدع في طعنه ان الهيئة كانت عند إصدار الحكم مكونة من

الأول سنة ١٣٤٦ ، وبما أن الجريمة التي صدر بشأنها الحكم المطعون فيه قد ارتكبت منذ شهر وكسور سابقة على تاريخ المحضر المحرر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣١ (١٣ شعبان سنة ١٣٥٠) فيكون المتهم عائدا طبقاً لنص المادة ٤٨ فقرة ثانية من قانون العقوبات ويكون ما وقع منه جناية منطبقة على المواد ٢٩٦ و ٤٨١ فقرة ثانية و ٥٠٠ عقوبات والمادة الأولى من ذكر يتوالا جرام رقم ٥ لسنة ٩٠٨ وكان يتعين على محكمة الجنج المستأنفة والحالة هذه الحكم بعدم الاختصاص مادامت النيابة قد استأنفت الحكم الابتدائي . ولكن المحكمة لم تفعل واكتفت بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى بحبس المتهم شهرين مع الشغل

» ومن حيث أنه بالاطلاع على مفردات القضية وعلى صحيفة مراقب المتهم تبين أن للمتهم السوابق التي ذكرتها النيابة في طعنها وأن تلك الصحيفة كانت مرفقة بملف الدعوى عند نظرها أمام المحكمة الاستئنافية بدليل الإشارة الواردة عنها في تقرير القاضي الماخص . وكان يتعين في هذه الحالة القضاء بعدم الاختصاص ولو أن النيابة اكتفت أمام المحكمة الاستئنافية بطاب تشديد العقوبة . ذلك بأن الحكم بعدم الاختصاص واجب تقضي به المادة ١٨٩ من قانون تحقيق الجنايات وعلى المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ولو لم تطلبه النيابة مادامت صحيفة السوابق مرفقة بملف الدعوى وقد اطالع عليها القاضي الماخص ونبه المحكمة الى ذلك في تقريره » ومن حيث أنه مما تقدم يبين ان الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون اذ لم يقض بعدم اختصاص محكمة الجنج بنظر الدعوى فيتعين نقضه والقضاء بعدم الاختصاص (طن النيابة العمومية ضد رياض حسن كامل رقم ٢ سنة قضائية)

٨٢

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣

تفتيش مسكن . حصره باذن النيابة . تفتيش أحد المقيمين فيه
لسبب طارئ . جوارحه . (تلبس) (المادة ١٨٠ نج)

المبدأ القانوني

إذا أذنت النيابة في تفتيش مسكن متهم لضبط ورقة مدعى سرقتها في أثناء التفتيش أتى أخو هذا المتهم المقيم معه في هذا المسكن فجأة وخلصة عملاً يريب في أمره (هو في هذه القضية أنه ألقى شيئاً من يده في الشارع) ففتشه معاون الإدارة المكلف بتفتيش المسكن فوجد معه « دخان حسن كيف » ثم ظهر أن الشيء الذي ألقاه في الشارع هو مادة مخدرة « حشيش » فلا شك في أن تفتيشه لهذا السبب الطارئ الذي لم يكن يخطر ببال أحد جائز بلا حاجة إلى إذن النيابة لأن هذه الحالة تعتبر من حالات التلبس

المحكمة

« حيث أن محصل الوجه الأول أنه طبقاً لقانون تحقيق الجنايات لا يجوز تفتيش المتهم إلا بأمر من النيابة العامة وأنه ثابت من أوراق الدعوى أن البوليس فتش الطاعن من غير إذن منها إذ أمر النيابة بالتفتيش كان قاصراً في هذه الدعوى على مسكن ودكان أخى الطاعن المسمى « سعد الله » دون شخص الطاعن .

« وحيث أنه لا محل لما يتظلم منه الطاعن في هذا الوجه إذ بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يعلم أن المحكمة أثبتت صراحة - وهو ما يعترف به الطاعن نفسه في أسباب طعنه الخالي - أن الأخوين المذكورين مقيمان كلاهما في الدور الرابع من المنزل المتقدم ذكره أي في مسكن واحد وأن تفتيش

اثنين فقط . وما دام محضر الجلسة أثبت استيفاء الشكل فقد أزال كل شك في هذا الصدد وسد الطريق على إمكان الادعاء بالبطلان وذلك وفقاً لما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات . وعليه يكون هذا الوجه متعين الرفض .

« وحيث أن محصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه تناقض في أسبابه إذ بعد أن ذكرت المحكمة في إحدى الحثيات ما يفيد ثبوت شفاء المجنى عليه من الإصابة التي رفعت بسببها الدعوى الحالية أوضحت في حثية أخرى ما يفيد وفاته من نفس هذه الإصابة وأن هاتين الواقعتين تناقض كل منهما الأخرى مما يعيب الحكم ويوجب بطلانه » وحيث أن هذا الوجه غير خلاق بالاعتبار إذ بالرجوع إلى نفس الوقائع التي أثبتتها المحكمة المطعون فيه صراحة يعلم أن المستشفى الذي كان المجنى عليه يعالج فيه قد أخطأ في القول بشفاء هذا الأخير وترتب على هذا الخطأ أن قدمت القضية لمحكمة الجنح ولكن والد المجنى عليه تظلم مرتين للنيابة العامة من عدم قبول المستشفى لولده المذكور وأخبرها أنه هو - أي الوالد - لا زال يعالج ولده هذا في الخارج . هذا ولما ان تبين بعد ذلك لمحكمة الجنح من تقرير الطبيب الشرعي الذي أجرى تشريح جثة المجنى عليه أن الوفاة نتجت فعلاً من تسمم صديدي نتيجة الإصابة المسندة إلى الطاعن الخالي اعتبرت الواقعة جنائية وقضت بناء على ذلك بعدم الاختصاص . وقضاؤها هذا سليم لا غبار عليه .

(طعن محمد السيد الكرداوى ضد النيابة العمومية رقم ٥ سنة ٤ قضائية)

الوجه غير جدير بالاعتبار اذ المحامي عن الطاعن لم يدفع لدى المحكمة بضرورة استدعاء هذا الشاهد بل ترفع في الدعوى بعد سماع أقوال عبد الرزاق النقيب وعبد العزيز فرح دون التمسك بما يتمسك به الآن خاصا بإبراهيم دره المتقدم ذكره .

(طعن خير الله جبران ضد النيابة العمومية رقم ١٢ سنة ٤ قضائية)

٨٣

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣

حق الدفاع . عدم تمكن المتهم من الاطلاع على مستند قدم بجلسته المرافعة والد عليه . اخلال .

المبدأ القانوني

من الاخلال بحق الدفاع ألا تهيء المحكمة للتهم فرصة الاطلاع على مستند قدم بجلسته المرافعة لم يسبق للتهم الاطلاع عليه واعترض على تقديمه في ذلك الظرف وطلب التأجيل للرد عليه أو تفسيره على الوجه الذي يراه في مصلحته فلم تجبه المحكمة إلى طلبه وقبلت المستند واعتمدت عليه في تكوين عقيدتها في موضوع الدعوى .

المحكمة

« من حيث ان بعض ما جاء بالوجه الاول من أوجه الطعن يتحصل في ان محكمة الموضوع قبأت من الخصم مستندا بجلسته المرافعة لم يسبق للطاعن الاطلاع عليه وان الدفاع عن الطاعن اعترض على ذلك وطلب التأجيل للاطلاع ولكن المحكمة رفضت هذا التأجيل وقد كان لتقديم هذا المستند أثر في صدور الحكم المطعون فيه على الصورة التي صدر بها وهذا يعد اخلالا بحق الدفاع « ومن حيث انه بالاطلاع على محضر جلسة ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٣ أمام المحكمة الاستئنافية تبين ان المحامي عن المدعية بالحق المدني قدم للمحكمة ورقة قال انها تدل على ان احدى زوجات

المتهم بمعرفة البوليس حصل في الواقع لسبب طارئ لم يخطر ببال أحدهم من قبل هو ما اتاه الطاعن فجاء وخلسة اثناء تفتيش المنزل من القاء الحشيش في الشارع ومما لاشك فيه ان في مثل هذه الحالة التلبسية لم يكن هناك محل لاستئذان النيابة كما يدعي الطاعن الآن (تراجع في هذا الصدد المادتان ٥ و ١٨ من قانون تحقيق الجنايات) .

« وحيث ان ما أورده الطاعن في الوجه الثاني متعلق برمته بالموضوع ولا يلتفت اليه .

« وحيث ان الوجه الثالث يتحصل في ان الطاعن طلب من المحكمة الانتقال الى المجلس البلدي للتحقق من واقعة يقول الطاعن انها كانت حاسمة في الدعوى الحالية . ولكن المحكمة أهملت هذا الطلب فجاء اهمالها هذا مضرًا بدفاعه وموجبًا بناء على ذلك لبطلان الحكم .

« وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يعلم ان المحكمة عرضت للطلب المذكور بالذات وبعد بحثه بحثًا مستفيضًا قضت برفضه رفضًا مسببًا تسيبًا واقيا مقنعا . وعليه يكون هذا الوجه متعين الرقص .

« وحيث ان الوجه الرابع بني على ان المحكمة الاستئنافية قررت بتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٣ استمرار المرافعة لجلسة ٢٩ من الشهر المذكور وكلفت النيابة العامة باعلان كل من عبد الرزاق النقيب وإبراهيم دره وعبد العزيز فرح لسماع شهادتهم ولكنها لم تسمع في الجلسة المذكورة الا عبد الرزاق النقيب وعبد العزيز فرح وأما إبراهيم دره فانها لم تسمعه في حين انه لم يحصل التنازل عنه لامن جانب النيابة العامة ولا من جانب الطاعن . ويقول الطاعن ان هذا التصرف خطأ في الاجراءات يترتب عليه بطلان الحكم .

« وحيث ان ما يشكو منه الطاعن في هذا

الطاعن كانت تغشى منازل الدعارة بأمر زوجها وأنه أى الزوج بلغ عنها مرة وعمل معها تحقيق ولكن جريمة الزنا حفظت في النهاية . والثابت في محضر الجلسة عقب ذلك ان محامى الطاعن قال (انه لا يقبل تقديم أوراق في الجلسة فاذا كان يريد تقديم مستندات فتؤجل القضية) ولكن المحكمة مع قبولها المستند استمرت في نظر الدعوى وفي نهاية الجلسة أصدرت حكمها المطعون فيه . ومن الاطلاع على الحكم يتبين ان هذا المستند كان من ضمن ما اعتمدت عليه المحكمة في التدليل على تقسية الطاعن واحترافه الزواج بغية سلب أموال من يقعن في شراكه من الزوجات واستغلالهن بشتى الوسائل . وتلك تهمة خطيرة كان لها أثرها في تكوين عقيدة المحكمة فيما يتعلق بجريمة الضرب المسندة الى الطاعن في هذه القضية وفي تقدير العقوبة التي حكم عليه بها . وقد جرى ذلك كله من دون ان تهى المحكمة للطاعن فرصة الاطلاع على المستند للرد عليه أو تفسيره على الوجه الذي يراه في مصلحته .

« ومن حيث ان تصرف المحكمة على هذه الصورة فيه ولا شك اخلال بحق الدفاع يوجب بطلان الحكم وهو وحده كاف لذلك بلا حاجة الى بحث الأوجه الأخرى .

(طعن حسن عرفان ضد النيابة العمومية وأخرى مدعية مدني رقم ١٣ سنة ٤ قضائية)

٨٤

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣

جناية . احداث عامة مستديمه . متى يستر الحكم قد بينها ؟

(المادة ٢٠٤ ع)

المبدأ القانوني

يكفى لاعتبار الواقعة جناية ضرب أحدث عاهة مستديمة أن توضح المحكمة في حكمها ما أثبتته

الكشف الطبي الذي توقع على المجنى عليه بالمستشفى الذي يعالج فيه من أنه عملت له على أثر الاصابة عملية تربنة أزيل فيها العظم في دائرة قطر ها خمسة عشر سنتيمتراً وما بينه كذلك تقرير الطبيب الشرعي من أن المذكور شفى مع فقد لجزء من عظم القبوة يعرض حياته للخطر حيث يقلل من مقاومته للتغيرات الجوية والاصابات الخارجية ويعرضه لاصابات المخ مستقبلاً وأن هذه الحالة تعتبر عاهة مستديمة .

المحكمة

« حيث ان الطعن يتحصل في ان المحكمة اخطأت في اعتبار الواقعة جناية احداث عاهة مستديمة يستحيل برؤها لان تقرير الطبيب الشرعي الذي اعتمدته المحكمة تاريخه اسبق من تاريخ تقرير مستشفى هرمن بمصر القديمة الذي كان المجنى عليه يعالج فيه والمستفاد منه عدم الجزم بمحدث نتائج سيئة لهذا الأخير من جراء الاصابة التي وقعت عليه من الطاعن قبل مضي ستة اشهر اوسنة ويقول الطاعن ان المجنى عليه المذكور لم يكشف عاهة بعد تقرير المستشفى المتقدم ذكره .

« وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يعلم أن المحكمة اوضحت فيه صراحة ما أثبتته الكشف الطبي الذي وقع على المجنى عليه بمسشفى قصر العيني من انه عمات للمجنى عليه المذكور عملية تربنة أزيل فيها العظم في دائرة قطر ها خمسة عشر

سنتيمتراً وما بينه كذلك تقرير الطبيب الشرعي

من ان المذكور شفى مع فقد لجزء من عظم القبوة يعرض حياته للخطر حيث يقلل من مقاومته للتغيرات الجوية والاصابات الخارجية ويعرضه لاصابات

درجة للفصل فيها على هذا الأساس ولكن النيابة قدمت المتهمين معاً لقاضي الاحالة فرأى أنه أزاء صيرورة الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص نهائياً بالنسبة للمتهم الذي لم يستأنفه لايسعه إلا احالة القضية بالنسبة له على محكمة الجنايات بطريق الخيرة ومعه المتهم الثاني الذي اعتبرت الواقعة جنحة بالنسبة له نهائياً. ومحكمة الجنايات حكمت باعتبار ما وقع من الطاعنين جنحة ضرب مع سبق الاصرار منطبقة على المادة ٢٠٦ / ٢ ع فطعن المحكوم عليهما بطريق النقض ومحكمة النقض لاحظت :

أولاً - ان قرار قاضي الاحالة الثاني غير قانوني فيما يتعلق بالمتهم الذي صدر حكم المحكمة الاستئنافية نهائياً باعتبار الحادثة جنحة بالنسبة له وإعادتها الى المحكمة الجزئية للفصل فيها مع إلغاء الحكم بعدم الاختصاص. إذ مثل هذا المتهم ما كان يصح تقديمه لقاضي الاحالة مادامت المحكمة الاستئنافية حكمت نهائياً حكماً لا مطعن فيه بتكليف محكمة الجنج بنظر دعواه لأنها جنحة. أما بالنسبة للمتهم الآخر فالقرار لا شك صحيح لأن هذا المتهم وقد صار الحكم الصادر بعدم الاختصاص بالنسبة له نهائياً فالسبيل الوحيدة هي تقديمه لقاضي الاحالة لتحويله حتماً على محكمة الجنايات بطريق الخيرة

ثانياً - انه مهما يكن من خطأ الاجراءات الأولى في هذه الدعوى فان محكمة الجنايات مادامت قد اعتبرت الحادثة بالنسبة للطاعنين معاً جنحة بالمادة ٢٠٦ ع لا جنابة كما تطلب النيابة ولا جنحة بالمادة ٢٠٥ فقرة ثانية كما تقول المحكمة الاستئنافية فان هذه الدعوى بخصوصها

المخ مستقبلاً وان هذه الحالة تعتبر ماهرة مستديمة (كذا) . وواضح ان ما أثبتته الحكم المطعون فيه مما تقدم بيانه قد زال كل شك وكل تردد فيما يختص بحالة المجنى عليه وانه لا محل اذن لما يدعيه الطاعن الآن من ان المحكمة اخطأت في اعتبار الواقعة جنابة احداث ماهرة مستديمة. يضاف الى ذلك ان المحكمة عرضت لما طلبه الطاعن منها من اعادة الكشف على المجنى عليه وردت على هذا الطلب برفضه رداً مسبباً تسبباً وافياً مقنعاً .

(طن ابراهيم محمد الطيار ضد النيابة العمومية رقم ١٤ سنة ٤ قضائية)

٨٥

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣

اجراءات . متهمان . صدور حكم نهائي بالنسبة لاحدهما باعتبار ما وقع منه جنحة . صيرورة حكم عدم الاختصاص محكمة الجنج نهائياً بالنسبة للثاني . احالة الأول مع الثاني على محكمة الجنايات . خطأ في الاجراءات ، (المادة ١٨٩ تج و ٣٥ تشكيل)

المبدأ القانوني

قدمت النيابة متهمين إلى قاضي الاحالة بتهمة شروعهما في قتل فلان . فقاضي الاحالة أصدر قراراً بأن الواقعة جنحة منطبقة على المادة ٢٠٥ ع وباعادة الأوراق للنسبة لاجراء شؤونها فيها . فقدمت النيابة الدعوى للمحكمة الجزئية ولكنها طلبت أمامها الحكم بعدم الاختصاص فقضت هذه المحكمة غيباً بعدم اختصاصها باعتبار الواقعة جنابة شروع في قتل وإحالة الأوراق للنسبة للعمومية لاجراء شؤونها فيها فعارض المتهمان في هذا الحكم والمحكمة أيدته فاستأنف أحدهما الحكم وقضت محكمة الجنج الاستئنافية بالغائه واعتبار الحادثة جنحة منطبقة على المادة ٢٠٥ / ٢ عقوبات واعادة الأوراق لمحكمة أول

لا وجه قانونياً للتهمة الأولى للطعن في حكمها ولا مصلحة للثاني في هذا الطعن

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن فيما عدا الوجه الثاني هو ما يزعمه الطاعنان من أن المحكمة أخطأت اذ طبقت في حكمها المطعون فيه الفقرة الثانية من المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات مع أنه كان يجب أن تطبق المادة ٢٠٦ عقوبات » وحيث ان هذا الزعم غير صحيح اذ الحكم المطعون فيه طبق على الواقعة المسندة الى المتهمين المادة ٢٠٦ دون سواها » وحيث ان محصل الوجه الثاني هو حصول خطأ في الاجراءات أدى الى محاكمة المتهمين أمام محكمة الجنايات في حين انه كان يجب تقديمهما لمحكمة الجنح لما ثبت من قرار قاضي الاحالة الذي لم يطعن فيه وهو الصادر بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١ لافي ١٤ ديسمبر كما يقول الطاعنان خطأ وحكم محكمة الجنح المستأنفة أن الفعل الواقع من المتهمين جنحة لاجنابية

« وحيث انه تبين من تصفح ما صدر في هذه الدعوى من مختلف القرارات والاحكام ان النيابة قدمت الطاعنين الى قاضي الاحالة بتهمة شروعهما في قتل المحبى عليه ولكن قاضي الاحالة أصدر قرارا في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١ بأن الواقعة جنحة منطبقة على المادة ٢٠٥ عقوبات وباعادة الاوراق للنيابة لاجراء شؤونها فيها فقدمت النيابة الدعوى لمحكمة الموسكى الجزئية ولكنها طلبت امامها الحكم بعدم الاختصاص فقضت هذه المحكمة غايبا في ٢٩ فبراير سنة ١٩٣٢ بعدم اختصاصها باعتبار الواقعة جنابة شروع في قتل واحالة الاوراق على النيابة العمومية لاجراء شؤونها فيها فعارض الطاعنان في هذا الحكم والمحكمة أيده

في ١٣ يونيه سنة ١٩٣٢ فاستأنف الطاعن الثاني على موسى دياب وحده هذا الحكم وقضت محكمة مصر الاستئنافية بتاريخ ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٢ بالغائه واعتبار الحادثة جنحة منطبقة على المادة ٢٠٥ فقرة ثانية عقوبات واعادة الاوراق لمحكمة أول درجة للفصل فيها على هذا الأساس ولكن النيابة قدمت المتهمين معاً الى قاضي الاحالة فرأى بمقتضى القرار الصادر منه في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢ انه ازاء صيرورة الحكم الصادر من محكمة الموسكى في ٢٩ فبراير سنة ١٩٣٢ بعدم الاختصاص نهائياً بالنسبة للطاعن الأول (اسماعيل جوده) لا يسعه (أى قاضي الاحالة) الا إحالة القضية بالنسبة له على محكمة الجنايات بطريق الخيرة ومعه الطاعن الثاني على موسى دياب الذي اعتبرت الواقعة جنحة بالنسبة له نهائياً

« وحيث ان الذي يلاحظ على قرار قاضي الاحالة الثاني انه غير قانوني فيما يتعلق بالطاعن الثاني على موسى دياب الذي صدر حكم المحكمة الاستئنافية نهائياً باعتبار الحادثة جنحة بالنسبة له واعادتها الى المحكمة الجزئية للفصل فيها مع الغاء الحكم بعدم الاختصاص اذ مثل هذا التهم ما كان يصح تقديمه لقاضي الاحالة مادامت المحكمة الاستئنافية حكمت نهائياً حكماً لا مطعون فيه بتكليف محكمة الجنح بنظر دعواه لأنها جنحة أما بالنسبة للطاعن الأول اسماعيل جوده حسن فالقرار لا شك صحيح لأن هذا التهم وقد صار الحكم الصادر بعدم الاختصاص بالنسبة له نهائياً فالسبيل الوحيد هو تقديمه لقاضي الاحالة لتحويله حتماً على محكمة الجنايات بطريق الخيرة ويلوح ان النيابة العامة رأت ان في محاكمة أحد الطاعنين لدى محكمة الجنح ومحاكمة الآخر أمام محكمة الجنايات تجزئة للدعوى وتعرضا الى امكان تناقض الأحكام فاختارت أن تقدم الطاعنين كليهما الى قاضي الاحالة (١ - ٢)

الغير مختص الا بالنسبة لأولها اسماعيل والقاضي من جهة يظهر أنه تابع فكر النيابة فأحال الاثنين الى محكمة الجنايات على انه مهما يكن من خطأ الاجراءات الأولى في هذه الدعوى فان محكمة الجنايات مادامت قد اعتبرت الحادثة بالنسبة للطاعنين معاً جنحة بالمادة ٢٠٦ عقوبات لا جنائية كما تطلب النيابة ولا جنحة بالمادة ٢٠٥ فقرة ثانية كما تقول المحكمة الاستئنافية فان هذه الدعوى بخصوصها لا وجه قانونياً للطاعن الأول للطعن في حكمها ولا مصلحة للثاني في هذا الطعن

«وحيث انه لذلك يتعين رفض الطعن موضوعاً (طعن اسماعيل جوده وآخرين ضد النيابة رقم ٢٠ سنة ١٩٣٣ قضائية)

٨٦

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣

حريق عمد . القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٧ ع . متى يتحقق

المبدأ القانوني

القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٧ ع يتحقق بمجرد وضع الجاني للنار عمداً في المكان المسكون أو المعد للسكنى أو في أحد ملحقاته المتصلة به . فمضى ثبت للقاضي أن وضع النار كان على هذا الوجه وجب تطبيق تلك المادة . والعمد هنا معناه توجه الارادة اختياراً الى وضع النار في المكان أياً كانت نتيجته أو الباعث عليه أي سواء أكان القصد الأول من ذلك هو مجرد إحراق المكان ذاته أم كان وضع النار في المكان وسيلة لتحقيق أي قصد آخر . على أنه إذا صح أن رجلاً يريد اعدام منقول له فيحتاج لذلك ويتخذ له من طرق الوقاية ما يقضى به العقل كأن يحرق خرقة أو متاعاً باليافى دكانه أو في منزله محتاطاً لذلك الاحتياط الواجب . إذا صح أن مثل هذا الفعل قد لا يعاقب عليه مطلقاً

أو قد يعاقب عليه على اعتبار أنه جنحة احراق بالاهمال فيما لو امتدت نتائج الفعل وأحدثت حريقاً في أبنية الدكان إلا أنه اذا كان الثابت هو أن الجاني وضع النار لا احراق المنقول وهو موقن أن النار لا بد متصلة بياقي البناء فإيقانه هذا هو دليل الاختيار الذي ينحصر فيه معنى العمد في جناية الحريق وبه يتحقق القصد الجنائي فيها .

المحكمة

عمه الوجه الاول

« حيث ان مبنى الوجه الاول هو ان المادة ٢١٧ من قانون العقوبات غير منطبقة على واقعة احداث الحريق المسندة الى المتهم لعدم توفر القصد الجنائي ويقول الطاعن في بيان ذلك انه اذا صح انه احرق منقولاته فلا إثم عليه فيما فعل اذ القصد الجنائي يقتضي وضع النار عمداً في مكان مسكون او معد للسكنى والطاعن لم يقصد ذلك بل كان غرضه متجها الى احراق منقولاته الموجودة في دكان غير مسكون .

« وحيث ان هذه المحكمة ترى ان القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٧ يتحقق بمجرد وضع الجاني للنار عمداً في المكان المسكون او المعد للسكنى او في أحد ملحقاته المتصلة به فمضى ثبت للقاضي ان وضع النار كان على هذا الوجه وجب تطبيق تلك المادة .

« وحيث ان الثابت بالحكم المطعون فيه ان المتهم وضع النار في الدكان متعمداً احداث الحريق واتخذ لذلك أناءين من آنية الطعام وضع في كل منهما غاز البترول ثم ثبت بوسط كل منهما شمعة ثم اوقد الشمعتين وقفل الدكان وترك عمداً الشمعتين تحترقان حتى اذا وصل لهما الى الغاز اشتعل فاحرق الدكان بما فيه . ولقد تم له غرضه

فعلا اذ التهب الغاز واشتعل في الدكان فاحرق جزءا عظيما من البضائع وبعض اجزاء من ذات الدكان فشاهد اللهيب حفظه الامن واسرع رجال المطافئ فكسروا باب الدكان واطفأوا النار بعد ان كادت تلتهم الدكان والعمارة المسكونة التي تعلو الدكان المذكورة . كل ذلك ثابت بالحكم وهو مصداق واضح لفعلة الجاني وانه وضع النار عمدا في جزء من عمارة مسكونة متصل بها .

« وحيث ان ما يدعيه الطاعن من انه لم يكن قصده سوى احراق البضائع المملوكة له والموجودة بالدكان وان من يعدم ملكه المنقول فلا جناح عليه - ما يدعيه من ذلك واضح البطلان فان نص القانون يفيد التعميم اذ هو لم يوجب ان يكون وضع النار بقصد احراق العمارة بل تحاشي ذلك واقتصر على القول بما يفيد ان القصد الجنائي يتحقق بمجرد تعمد وضع النار في المكان . والعمد هنا معناه مجرد توجه الارادة اختيارا الى وضع النار في المكان ايا كانت نتيجته او الباعث عليه اى سواء اكان القصد الاول من ذلك هو مجرد احراق المكان ذاته ام كان وضع النار في المكان وسيلة لتحقيق اى قصد آخر . واذا كانت هذه المحكمة لا تمنع في ان رجلا يريد اعدام منقول له فيحتاط لهذا الاعدام ويتخذ لذلك من طرق الوقاية ما يقضى به العقل كأن يحرق خرقة أو متاعا بالبا في دكانه وفي منزله محتاطا لذلك الاحتياط الواجب - اذا كانت لا تمنع في ان مثل هذا الفعل قد لا يعاقب عليه مطلقا وقد يعاقب عليه كجسعة احراق بالاهمال فيما لو امتدت نتائج الفعل وحدثت حريقا في ابنية المكان الا ان الواقع في الدعوى الحالية كما اثبتته الحكم بمنطوقه ومفهومه ان الطاعن عند انصرافه ليلا من الدكان وضع فيها النار بالطريقة السالف ذكرها وغذاها بالبتروول واغلق الدكان وهو عالم ان البضائع التي اراد احراقها

هي على ارفف مثبتة بينية الدكان وموقن ان النار لا بد متصلة بتلك الارفف ويبقى البناء كما وقع فعلا فعله وإيقانه هذا هو دليل الاختيار الذي ينحصر فيه معنى العمد في جناية الحريق وبه يتحقق القصد الجنائي فيها . واذن يكون هذا الوجه غير سديد .

« وحيث انه فوق ذلك فان الثابت من الحكم المطعون فيه ان الدكان التي وضع الطاعن النار فيها عمدا هي ايضا مخزن للبضائع فعلى فرض ان هذا المخزن ليس جزءا من عمارة مسكونة بل هو مخزن منفرد لا اتصال له بالعمارة فان احراقه يدخل حتما تحت نص المادة ٢١٨ وعقوبتها الاشغال الشاقة المؤقتة فاذا كانت المحكمة عاقبت الطاعن بسنتين حبسا مع استعمال الرأفة فان هذه العقوبة مبررة حتى ولو فرض غير الواقع وكانت المادة ٢١٧ غير منطبقة . واذن فيكون الطعن لافائدة فيه .

عن الوجه الثاني

« وحيث ان مبنى الوجه الثاني هو ما يزعمه الطاعن من ان باسباب الحكم المطعون فيه تناقضا اذ هو ذكر ان النار كادت تصل الى باقى العمارة ثم قال في موضع آخر انها وصلت فعلا وما يزعمه ايضا من ان هناك تناقضا بين الوقائع الثابتة وما استنتجه الحكم من ناحية القصد الجنائي .

« وحيث انه فضلا عن ان هذا الاعتراض لا نتيجة له اذ يكفي لتحقيق الجريمة ان يكون ثابتا ان الجاني وضع النار عمدا في احد الامكنة التي يعاقب القانون على وضع النار فيها بصرف النظر عما يترتب على هذا الجرم من المتالف . ومادام الحكم المطعون فيه اثبت بصرح العبارة وصول النار الى بعض اجزاء الدكان الذي هو جزء من المنزل المسكون وتهديدها مسقفه الخشي المتصل بالمسكن ثم باقى العمارة . وهذا التهديد ترتيب معقول لكل حريق يحصل اذا استمر

اضطرام النار واتسع نطاقها فالقول بتناقض عبارات الحكم في قوله مرة ان النار اتصلت بالعمارة ومرة اخرى انها كادت تتصل بها كله توليد وتقد لا يجدى مادامت الجريمة تتم سواء اتصلت النار بالامكنة المسكونة فعلا او لم تتصل .

أما التناقض في الاستنتاج بالنسبة للقصد الجنائي فمرجهه بحسب ما يفهم من تقرير الأسباب ان المحكمة أثبتت ان غرض الطاعن من اشعال النار بالدكان هو احراق البضائع الموجودة بها كما يظهر بالتأمين من شركة التأمين وان هذا الغرض الذي أثبتته المحكمة يتناقض مع ما أثبتته مرة أخرى من ان قصده احراق العمارة .

« وحيث ان محكمة الموضوع أثبتت ما يفيد سوء النية الخاص بجريمة المادة ٢١٧ عقوبات على الصورة السابقة تقريرها في الوجه الأول فاذا كانت قالت ان الغرض الأصلي من هذه الفعلة هو ائلاف منقولاته ليحصل بهد على مبلغ التأمين فان هذا الغرض الذي ذكرته المحكمة ليس سوى الباعث على الجريمة والباعث لأهمية له واثباته لا يتناقض مع القصد الجنائي الذي يكتفى به القانون والذي أثبتته المحكمة وهو تعمد وضع النار في العمارة واذن يكون هذا الوجه متعين الرفض .

(طعن محمديومي عزب ضد النيابة العمومية رقم ١٦ سنة قضائية)

قضاء محكمة النقض في لامر المذنبين

(برئاسة حضرة صاحب السعادة عبدالرحمن ابراهيم سيد أحمد باشا وكيل المحكمة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعزة مراد وهبه بك وحامد فهمي بك وعبد الفتاح السيد بك وأمين أنيس باشا المستشارين وحضور حضرة محمود حلمي سوكة بك رئيس النيابة)

٨٧

٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣

اثبات . تفسير سند به غموض . اعتبار هذا السند مع أوراق أخرى مبدأ ثبوت بالكتابة . (لاعب المادة ٢١٥ مدني)
المبدأ القانوني

ان محكمة الموضوع إذ تفسر غامض السند موضوع النزاع طبقاً لمقاصد العاقلين مسترشدة في ذلك بظروف الدعوى وملابساتها وإذ تأخذ بما ترجحه من وجوه التفسير معتمدة على اعتبارات معقولة لا تخضع لرقابة محكمة النقض على ما يجري به قضاؤها . فاذا اختلف طرفا الدعوى على تفسير ورقة قال المدعى ان المبلغ الوارد بها دين عادي واجب الاداء وقال المدعى عليه إنه لم يكن قرضاً اقترضه من المدعى وإنما هو جزء من ثمن قطن تسلمه المدعى من زراعته

بصفته وكيلاً عنه وباعه وقبض ثمنه . ورشح المدعى عليه لهذا الادعاء بعبارة الورقة المطالب بقيمتها وبأوراق أخرى قدمها ، فحكمت محكمة الاستئناف تمهيداً باستجواب الخصمين وحققت ما ادعاه كل منهما وحصلت بما استظهرته من القرائن ومن جميع ظروف الدعوى أن دعوى المدعى عليه أرجح من دعوى المدعى أو أن هذه القرائن على أقل تقدير موجبة للشك في سبب الدين المدعى به فرفضت الدعوى فحكمها صحيح لا يصح الطعن فيه بأنه خالف أحكام المادتين ٢١٥ و ١٩٤ مدني . فان المحكمة باعتمادها على عبارة الورقة المطالب بقيمتها وعلى قول المدعى في محضر استجوابه وعلى الخطابات التي أرسلها هو للمدعى عليه دالة على أنه كان يقوم له

بإدارة أطيانه وتسليم قطنه - لم تخالف لانص المادة ٢١٥ مدني (إذ كل ما اعتمدت عليه من ذلك يصح اعتباره مبدأً ثبوت بالكتابة يجوز لها أن تستكملها بالقرائن الأخرى) ولا نص المادة ١٩٤ مدني لأنها لم تقض بمقاصة ما وإنما هي قضت برفض دعوى المطالبة بعد أن ثبت لها أن المبلغ المطالب به لم يتسلمه المدعي عليه إلا على اعتباره جزءاً من ثمن قطنه الذي باعه المدعي حين كان وكيله عنه .

المحكمة

« من حيث ان وجوه الطعن تناقض في أن محكمة الاستئناف قد خالفت أحكام المادتين ٢١٥ و ١٩٤ من القانون المدني إذ أخذت بقرائن الأحوال في إثبات ما ادعاه بسطوروس بك صليب من أن لسند الدين سبباً غير السبب الواضح به ثم في إثبات وفائه هذا الدين واذ قضت بالمقاصة بين دين الطاعن الخالي عن النزاع وبين دين خصمه المتنازع فيه .

« ومن حيث ان الثابت بالحكم المطعون فيه ان طرفي الخصومة قد اختلفا في تفسير عبارة السند المطالب به فزعم الطاعن أن المبلغ الوارد به هو دين عادي سببه القرض فهو لذلك واجب الأداء وادعى المدعي عليه أنه لم يكن قرضاً وإنما كان جزءاً من ثمن قطنه الذي تسلمه الطاعن وباعه وقبض ثمنه . ولما قدم المدعي عليه ما يشرح لهذا الادعاء من الأوراق والمستندات أصدرت المحكمة حكمها التمهيدى باستجواب الخصمين لتفسير غموض سند الدين ثم انتقلت إلى محالج محمد باشا الوكيل لتحقيق ما ادعاه الطاعن من أن خصمه هو الذي باع قطنه بنفسه لهذا المحالج ثم حصلت من جميع ظروف الدعوى ما اعتقدت انه الحق فحكمت به واختتمت حكمها بقولها « وحيث ان كل هذه القرائن كافية لترجيح

قول المستأنف من ان المبلغ الذي حرر به سند ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢ لم يكن قرضاً وإنما كان من أصل ثمن القطن الذي استلمه المستأنف عليه والذي تبين أن ثمنه يربو على ضعف هذا المبلغ أو تكون هذه القرائن على أقل تقدير موجبة للشك في سبب هذا الدين ومن المقرر أن الشك يؤول دائماً لمصلحة المدين وهو المستأنف ولذلك يتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه وإلزامه بمصاريف الدرجتين

« ومن حيث ان محكمة الموضوع - اذ تفسر غامض السند موضوع النزاع طبقاً لمقاصد العاقلين مسترشدة في ذلك بأحوال الدعوى وملابساتها ومستنداتها واذ تأخذ بما ترجحه من وجوه التفسير معتمدة على اعتبارات معقولة مقبولة - لا تخضع لرقابة محكمة النقض على ما جرى به قضاؤها « ومن حيث ان محكمة الموضوع فوق ما تنضم ذكره باعتمادها على عبارة السند المطالب بقيمته وعلى قول الطاعن في محضر استجوابه وعلى الخطابات التي أرساها هو لخصمه دالة على انه كان يقوم له بإدارة أطيانه ويستلم قطنه - لم تخالف نص المادة ٢١٥ من القانون المدني لأن كل ما اعتمدت عليه من ذلك يصح اعتباره مبدأً ثبوت بالكتابة يجوز للمحكمة أن تستكملها بالقرائن الأخرى ، ولا نص المادة ١٩٤ من القانون المدني لأنها لم تقض بمقاصة ما بين دينين أحدهما خال من النزاع والآخر متنازع فيه وإنما قضت برفض دعوى المطالبة بالسند بعد أن ثبت لها أن المدعي عليه لم يستلم قيمته الا على اعتبارها جزءاً من ثمن قطنه الذي باعه صاحب السند حين كان وكيله للمدعي عليه من نوفمبر سنة ١٩٢٢ لغاية يوليو سنة ١٩٢٣ « وحيث انه لذلك يتعين رفض الطعن وإلزام رافعه بالمصاريف .

(طعن اسماعيل عبد الحميد نوار وحضر عنه الاستاذ عبد الفتاح الطويل ضد بسطوروس صليب بك وحضر عنه الاستاذ أحمد رشدي رقم ٢٢، سنة ٣ ق)

٨٨

٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣

طريق . عدم تملك أحد الأفراد له . ملك عام (المادة التاسعة من القانون المدني)

المبدأ القانوني

إن الفقرة الأولى من المادة التاسعة من القانون المدني صريحة في اعتبار الطرق بوصف أنها طرق هي مهما كانت حالتها ومهما كان موقعها ومبلغ العناية بها من الأملاك العامة بشرط واحد هو ألا تكون ملكاً لبعض أفراد الناس . فإذا ما اعتبرت الحكومة جزءاً من أرض طريقاً وطرح الأمر على المحكمة وجب عليها قصر البحث على معرفة ما إذا كان لهذا الجزء مالك أم أنه لا مالك له . ففي الحالة الأولى لا يمكن اعتباره من الأملاك العمومية إلا إذا أثبتت الحكومة أنها تملكته أو أنها قامت بجميع الإجراءات التي يفرضها قانون نزع الملكية للنفعة العامة . وأما في الحالة الثانية فيجب اعتباره من أملاكها العمومية التي لا يجوز تملكها بوضع اليد مهما طالت مدته . والفقرة الحادية عشرة من هذه المادة لا تعارض عبارتها مع عبارة الفقرة الأولى . لأن غرض الشارع من اضافتها إنما هو ملافاة ما عساه يكون قد فات ذكره من أنواع الأملاك العمومية . فإجاءها من أنه (وعلى وجه العموم كافة الأموال الأميرية المنقولة أو الثابتة المخصصة لمنفعة عمومية بالفعل أو بمقتضى قانون أو أمر) لا ينصب على الأملاك التي ذكرت في الفقرات السابقة وبخاصة على الأملاك التي لا اعتبارها طرقاً عدها من الأملاك العامة .

المحكمة

« حيث أن الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن يتحصلان في أن محكمة الاستئناف أخطأت في تطبيق القانون عندما اعتبرت المساحات المتنازع عليها من الأملاك الخاصة لا العامة وعند ما افترضت أن الأموال العامة تتحول إلى خاصة بمجرد الترك وأن زوال هذه الصفة عنها قد يكون بفعل الغصب .

« وحيث أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه تبين أن أساسه قول المحكمة أن « مجرد ورود الطرق في حجة مشتري المستأنف من الحكومة لا يدل في ذاته على تخصيص هذه الطرق للنفعة العامة بل يجب أن تكون هذه الطرق قد خصصت بالفعل للنفعة العامة بمرور الأهالي منها وأن يستمر هذا التخصيص بعد شراء المستأنف فإذا ما أهملت الحكومة هذه الطرق ولم تستعمل للمرور ولم تلاحظها ولم تمنع تعدي الغير عليها زالت عنها الصفة العامة وأصبحت من الأملاك الخاصة التي يجوز تملكها بمضي المدة » وقد استندت في قولها هذا إلى ما جاء بالفقرة الحادية عشرة من المادة التاسعة والمادة العاشرة من القانون المدني .

« وحيث أن قيام الحكم على هذا الأساس يدل دلالة واضحة على أن محكمة الاستئناف قد سارت فيه متأثرة بأقوال الشراح وأحكام المحاكم في فرنسا في موضوع المنافع العمومية ولما كان نظام القانون الفرنسي في هذا الموضوع يختلف اختلافاً كلياً عن نظام القانون المدني الأهلّي كان الأساس خاطئاً ووجب تقويمه . صدر المشرع الفرنسي المادة ٥٣٨ من القانون المدني بعبارة « الطرق والشوارع والحارات التي على نفقة الحكومة » « à la charge de l'état » فكانت هذه العبارة مدعاة للتفسير والتأويل في

قضاء المحاكم وشرح الفقهاء وقد أجمعوا في النهاية على أنه لا يكفي لاعتبار طريق من أملاك الحكومة العمومية مجرد تقرير الحكومة أنه طريق بل يجب أن يكون هذا الطريق مخصصاً لمنفعة الجمهور وأن يكون مطروقا بصفة عامة ومستمرة وأن يكون موضع ملاحظة الحكومة وعنايتها من حيث التعبيد والأتارة وغرس الأشجار وخلافه والا اعتبر أنه ليست له صفة الأملاك العامة وجاز تملكه بوضع اليد عليه المدة المكسبة للملكية وقد جرى قضاء المحاكم المختلطة على هذه القاعدة لأن نصوص قانونها المدني المعمول به جاءت في هذا الموضوع مقتضبة ولما كان هذا القانون مقتبسا أصلا من القانون الفرنسي كان من الطبيعي أن يرجع إلى أقوال الشراح وأحكام المحاكم في فرنسا عند النقض والابرام .

أما المشرع المصري فقد كان أمامه وقت وضع القانون المدني الأهل القانون الفرنسي الذي اقتبس كثيرا من أحكامه وكذلك القانون المختلط فتفادى الغموض والقصور اللذين لاحظهما أفراد للأملاك العامة مواد خاصة أتى فيها ببيان شامل كامل للأموال المخصصة للمنفعة العامة لا يمكن أن تكون محلا للبس أو ابهام فإنه بعد أن صدر المادة التاسعة من القانون المدني بنص قاطع في حصانة الأموال العامة بأن قرر صراحة بأنه « لا يجوز تملكها بوضع اليد الغير عليها المدة المستطيلة ولا يجوز حجزها ولا بيعها إنما للحكومة دون غيرها التصرف فيها بمقتضى قانون أو أمر » عدد الأملاك الأميرية التي تسرى عليها هذه الأحكام في إحدى عشرة فقرة تناولت كل منها نوعا من أنواع المنافع مستقلا ومنفصلا عما سبقه ومالحقه من الأنواع فجاء في الفقرة الأولى منها :

« الطرق والشوارع والقناطر والحواري التي

ليست ملكا لبعض أفراد الناس » ثم خشي أن يكون قد فاته ذكر نوع من الأنواع فحتم الفقرة الحادية عشرة بقوله :

« وعلى وجه العموم كافة الأموال الميرية المنقولة أو الثابتة المخصصة لمنفعة عمومية بالفعل أو بمقتضى قانون أو أمر » — فالفقرة الأولى من هذه المادة صريحة في اعتبار الطرق معها كانت حالتها وموقعها ومبلغ العناية بها من أملاك الحكومة العمومية بشرط واحد هو أن لا تكون ملكا لبعض أفراد الناس فإذا ما اعتبرت الحكومة جزءاً من أملاكها طريقاً وطرح الأمر على المحكمة وجب عليها قصر البحث على معرفة ما إذا كان الطريق مالكاً أم أنه لامالك له ففي الحالة الأولى لا يمكن اعتباره من أملاك الحكومة العمومية إلا إذا أثبتت الحكومة أنها تملكته أو أنها قامت بجميع الإجراءات التي يفرضها عليها قانون نزع الملكية للمنفعة العامة وأما في الحالة الثانية فيجب اعتباره من أملاكها العمومية التي لا يجوز تملكها بوضع اليد معها طالت مدته .

أما الفقرة الحادية عشرة فلا تتعارض عبارتها مع عبارة هذه الفقرة لأن غرض الشارع من اضافتها إنما هو ملافاة ما عساه يكون قد فاته ذكره خاصاً بالمنافع العمومية فاجاء فيها من قول المشرع « المخصصة لمنفعة عمومية بالفعل أو بمقتضى قانون أو أمر » لا ينصب على جميع ما ذكر صراحة في الفقرات السابقة .

« وحيث أنه يتضح مما تقدم أن القانون المدني الأهل قد أطلق النص الخاص بالطرق من كل قيد ومن كل شرط إلا عدم ملكية الأفراد لها فليس تمت شرط الصرف على الطرق بمعرفة الحكومة كما جاء في القانون الفرنسي من الشروط التي يمنع الإخلال بها من اعتبار هذه الطرق من

المنافع العمومية ولا تحتاج الى أوامر إدارية أخرى غير اعتبارها متروكة للتطرق .

« وحيث انه متى كانت هذه الطرق معتبرة من أملاك الحكومة العمومية فلا يمكن زوال هذه الصفة عنها الا بمقتضى قانون أوامر كإلصاق على ذلك في صدر المادة ٩ من القانون المدني .

« وحيث ان محكمة الاستئناف بحكمها المطعون فيه وبالقواعد التي استندت اليها فيه قد أخطأت في تطبيق القانون لذا يكون الوجهان الأولان من أوجه الطعن مقبولين ويكون الحكم المطعون فيه معيباً ويتعين نقضه .

« وحيث - انه والحالة هذه لا ترى المحكمة محلاً لبحث باقى أوجه الطعن .

« وحيث ان الدعوى صالحة للحكم في موضوعها .

وحيث انه ثبت مما تقدم بيانه ان الحكومة المصرية باعت الى سيف النصر بك طنطاوى خمس مسائح حددتها من بعض جهاتها بطرق لم يشملها البيع وان سيف النصر بك طنطاوى لم يحترم هذه الطرق بل اغتصبها وأقام على بعض منها مباني لا تزال قائمة لذا رفع عليه مجلس محلى سنورس هذه الدعوى .

« وحيث ان سيف النصر بك طنطاوى لم ينازع الحكومة في قولها بأن هذه الطرق كانت من ضمن أملاكها الخصوصية قبل انشائها بل يزعم انه وضع اليد عايتها من بعد شراء الاراضى التى تحدها وقد اكتسب ملكيتها .

« وحيث انه مع عدم منازعته الحكومة فى انشاء هذه الطرق ووجودها وقت الشراء لا يمكنه أن يدعى ملكيتها بوضع اليد مهما طال مدته لان هذه الطرق قد أصبحت من أملاك الحكومة العمومية التى لا يجوز تملكها بمضى المدة طبقاً

لاحكام المادة ٩ من القانون المدني الاهلى .
« وحيث ان طلبات الحكومة وان كانت قاصرة على تثبيت الملكية الا إن ظروف الدعوى وملاساتها تدل دلالة واضحة على الغرض منها وهو تبعية هذه الطرق للمنفعة العامة
« وحيث لذلك يكون الحكم المستأنف فى محله ويتعين تأييده

(طعن مجلس محلى سنورس ضد سيف النصر طنطاوى بك وحضر عنه الاستاذ محمد صبرى أبو عام رقم ١٦ سنة ٣ قضائية)

٨٩

٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣

١ - ايجار . عقد معاوضة .

٢ - مؤجر . التزامه بعمل اصلاحات بالعين المؤجرة . عدم

تفويض هذا الالتزام . مطالبة المستأجر بالاجرة . لا يجوز .

(المادة ٣٦٢ مدنى)

المبادئ القانونية

١ - يؤخذ من تعريف إجارة الأشياء حسب نص المادة ٣٦٢ مدنى أن الإيجار عقد معاوضة ملزم لطرفيه بالتزامات متقابلة يعتبر كل منها سبباً لوجوب مقابله

٢ - ان المؤجر متى التزم فى عقد الاجارة بالقيام بعمل اصلاحات معينة مقدرة فى العين المؤجرة لا يجوز له مطالبة المستأجر بالاجرة إلا إذا قام أولاً بما التزم به من الاصلاحات

لأن الاجرة هى مقابل الانتفاع بالعين المؤجرة فاذا فوت المؤجر الانتفاع على المستأجر باهماله القيام بما التزم به يكون من حق المستأجر قانوناً فوق طلب الفسخ وطلب الزام المؤجر بعمل الاصلاحات أو الاذن بعملها على حسابه وطلب تنقيص الاجرة - أن يدفع بعدم استحقاق المؤجر للأجرة كلها أو بعضها

المحكمة

« بما أن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون لأن الوقف تعهد كتابة في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٧ بإجراء ترميمات في السراي والمنزل الصغير بمبلغ ٩٢٥ جنيتها ولم يتم بهذا التعهد وترتب على ذلك تعطيل الانتفاع بهما من المستأجر ومع ذلك قضى الحكم بالاجرة مع ضياع المنفعة استنادا إلى أن المجلس لم يتم بسداد الاجرة المستحقة في المدة السابقة على هذا الاتفاق الكتابي مع أن تأخير دفع الاجرة عن المدة السابقة على فرض حصوله لا يبيح للوقف أن يطالب المجلس بالاجرة من ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٧ مادام أنه قد أخل بتعهداته ولم يتم بعمل الاصلاحات اذ القاعدة في العقود التبادلية أن لا يطالب أحد طرفيها زميله بما تعهد به الا اذا كان هو قد قام بما يجب عليه على أن الثابت من أسباب الحكم الابتدائي التي اعتمدها محكمة الاستئناف أن المجلس البلدي دفع للوقف ١٢٥٥ جنيتها بشيك في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧ وهو معظم الاجرة المستحقة للوقف لغاية ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٧ عدا جزءا صغيرا متنازما فيه وخصوصا بالاصلاحات وبالحرمان من الانتفاع بالمنزل الصغير .

« وبما أنه بمراجعة الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه لاسبابه بخصوص الزام المجلس البلدي بإيجار المنزل الصغير من ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٧ وبإيجار السراي أو المنزل الكبير في المدة من ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٧ إلى ١٢ يوليو سنة ١٩٢٨ تبين أن المحكمة دعمت حكمها بأن الوقف لم يتم بالاصلاحات التي التزم بعملها في تعهد ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٧ لأن المجلس البلدي قصر في دفع الاجرة المستحقة عن المدة

السابقة على ذلك التعهد بتامها فترتب على تقصيره عدم وفاء الوقف بتعهداته وان المجلس لا يجوز له أن يستفيد من الاهمال الناشئ عن تقصيره . « وبما أنه بمراجعة اتفاق ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٧ اتضح أن الوقف التزم للمجلس البلدي بعمل اصلاحات في المنزلين الكبير والصغير بمبلغ ٩٢٥ جنيتها في ظرف ثلاثة شهور من تاريخ تصريح المحكمة الشرعية بذلك الاتفاق التزاما - مطلقا غير معلق على أي شيء يقوم به المجلس من نحو سداد الاجرة السالفة على التعهد

« وبما أنه من المسلم به بين طرفي الخصومة والناظر من الوصل المؤرخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٧ المأخوذ على مهندس الوقف باستلامه مفتاح المنزل الكبير لاجراء الاصلاحات التي تعهد بها الوقف أن الوقف لم يتم بأي اصلاح في المنزلين وأن المجلس البلدي استرد مفتاح المنزل الكبير في ١٢ يوليو سنة ١٩٢٨ وانتفع به بعد ذلك التاريخ بالحالة التي كان عليها وأن المنزل الصغير بقي بلا اصلاح . « وبما أن اجارة الاشياء حسب نص المادة ٣٦٢ من القانون المدني هي عقدي يلتزم به المؤجر انتفاع المستأجر بمنافع الشيء المؤجر ومرافقه مدة معينة باجرة معينة فالذي يؤخذ من هذا التعريف ان الايجار عقد معاوضة ملزم للجانبين لانه يلزم كلا من المؤجر والمستأجر بالتزامات متقابلة يعتبر كل منها سببا لوجوب الالتزام الآخر

« وبما ان المؤجر غير ملزم قانونا بعمل اي مرممة في العين المؤجرة الا اذا اشترط في العقد الزامه بذلك كنص الفقرة الاولى من المادة ٣٧٠ من القانون المدني .

« وبما ان المؤجر متى التزم في العقد بالقيام بعمل اصلاحات معينة مقدرة في العين المؤجرة لا يجوز مطالبة المستأجر بالاجرة الا اذا قام او لا بما التزم

٩٠

٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣

عقد . تفسيره وفقاً لظروف الدعوى وملابساتها . بناءً على ذلك
على اعتبارات مقبولة . موضوعي .

المبدأ القانوني

لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير جميع العقود والشروط المختلف بماتراه أو في بمقصود العاقدین مستعينة في ذلك بجميع ظروف الدعوى وملابساتها . ولها بهذه السلطة أن تعدل عن مدلول الظاهر لهذه الصيغ المختلف على معناها بشرط أن تبين في أسباب حكمها م عدلت عن الظاهر الى خلافه وكيف أفادت تلك الصيغ المعنى الذي اقتنعت به ورجحت أنه هو مقصود العاقدین بحيث يتضح من هذا البيان انها قد أخذت في تفسيرها باعتبارات مقبولة يصح عقلاً استخلاص ما استخلصته منها . وتأسيساً على ذلك قضت محكمة النقض برفض الطعن الموجه إلى حكم صادر من محكمة الاستئناف المبني على مخالفة القانون في تفسيره شرطاً وارداً في عقداً يجران بأنه لا تأثير له على جوهر عقداً لا يجران في دعوى تلخص وقائهما - كما هو ثابت بالحكم الصادر فيها - في أن المدعى عليه وهو قيم اشترى لمحجوره من المدعى أرضاً باذن من المجلس الحسبي . وذلك بعد معاينة الأرض المشتراه بواسطة خير أثبت في تقريره لتعزيز الشراء ان البائع يرغب في استئجارها صفقة واحدة لمدة ست سنوات بواقع الفدان ١٣ جنبها وأن قيمة الايجار في هذه المدة تعادل بالتقريب نصف ثمن جميع

به من الاصلاحات لان الاجرة تقابل الانتفاع بالعين المؤجرة فاذا فوت المؤجر الانتفاع على المستأجر باهماله القيام بما التزم به يكون من حق المستأجر قانوناً في الحالة المذكورة فوق طلب الفسخ وطلب الزام المؤجر بعمل الاصلاحات او عملها على حسابه وطلب تنقيص الاجرة أن يدفع بعدم استحقاق المؤجر للاجرة أو لجزء منها لانه لم ينتفع بالعين المؤجرة او ببعضها بسبب تقصير المؤجر في القيام بالتزامه .

«وبما ان الوقف تعهد في اتفاق ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٧ باصلاح المنزلين الكبير والصغير بمبلغ ٩٢٥ جنبها في مدة ثلاثة شهور من تاريخ الاذن به من المحكمة الشرعية وهو تاريخ صدوره لان الاذن صدر من المحكمة الشرعية للناظر في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٧ تعهدا غير معلق على أي شرط ولم يف بماتعهد به وقد ترتب على اخلاله بتعهد حرمان المجلس من الانتفاع بالمنزل الصغير للآن وبالمنازل الكبير في المدة من ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٧ لغاية ١٣ يولي سنة ١٩٢٨ والقانون يقضي بعدم الزام المجلس باجرة المنزل الصغير البالغ قدرها عشرة جنيهات شهرياً من ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٧ حتى يتم اصلاحه ولا بايجار المنزل الكبير في المدة التي حرم فيها من الانتفاع به وهي من ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٧ لغاية ١٢ يولي سنة ١٩٢٨ باعتبار اجرة الشهرية ثمانية عشر جنبها مصرى والقضاء بغير ذلك فيه مخالفة للقانون .

«وبما انه مما تقدم يكون الوجه الاول من اوجه الطعن مقبولا ويتمين نقض الحكم المطعون فيه ولا حاجة لبحث الوجه الثاني من اوجه النقض . «وبما ان القضية صالحة للحكم .

«وبما ان الوقف لاحق له في اجرة المنزلين عن المدد المبينة في اسباب هذا الحكم ولذلك يتعين رفض طلب الوقف فيها .

(طعن مجلس بلدى طنطا وحضر عنه الاستاذ عبد الرحيم غنيم ضد
عتر افندى المشاوى رقم ٢٩ سنة ٢ قضائية)

المحكمة

« حيث ان الطعن بنى على وجهين - الأول - بطلان جوهرى فى الحكم مبناه عدم تسبيب الحكم لا تسبيهاً صحيحاً ولا تسبيهاً كافياً . - الثانى - مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى تأويله (١) لأن المحكمة اعتمدت على طريقة غير قانونية للاثبات اذ اعتمدت لاثبات واقعة ان التأجير لمدة ست سنوات كان شرطاً أساسياً للبيع على البيئة وعلى القرائن (٢) لأنها أنكرت على القيم حق اشتراط تعهده بالحصول على موافقة المجلس الحسبى لسريان الاجارة عن ست سنوات وحق تحديد مدة للحصول على هذا القرار (٣) لأنها جزأت الاقرار المنسوب الى على بك عبد الرازق (٤) لأنها خاطت بين سبب التعاقد « رغبات ومرغبات » وبين أسس التعاقد « أركان التعهدات والالتزامات » (٥) لأنها فسرت شرطاً وارداً فى العقد على خلاف نصه الصريح (٦) لأنها أخطأت فى تفسير طبيعة هذا الشرط ففسرته بأنه شرط فاسخ واعتبرته غير منتج .

« وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يتبين ان محكمة الاستئناف بعد ان استعرضت ما اتفق وما اختلف عليه الخصمان من مسائل الدعوى الواقعية والقانونية - حصت من الأوراق والمستندات المقدمة لها تحصيلاً لموضوعها جميع البيانات الموضحة فى صدر هذا الحكم وحللت العبارات الواردة فى تقرير الخبير خاصة بالصفحة ملك على بك عبد الرازق وأظهرت الغرض منها وناقشت اعتراضات على بك عبد الرازق عليها بأن قالت « أنه مما لا جدال فيه ان المجلس قبل الأمر بإيقاع البيع قد عرض على حضرة على بك عبد الرازق تقرير الخبير وان قرار البيع يصدر

الأطيان الخ . ولما تم الشراء أجر القيم الارض المشتره الى البائع لمدة ست سنوات واشترط فى عقد الاجارة وجوب التصديق عليها من المجلس الحسبى فى مدة شهرين من تاريخ التأجير وكان تحرير عقد البيع وعقد الاجارة فى يوم واحد . ولكن اعتماد المجلس الحسبى لم يصدر إلا بعد الموعد المحدد . فلما مضى هذا الموعد أعلن المستأجر القيم بانذار بأن عقد الاجارة أصبح قاصراً على الثلاث السنوات الأولى وأنه غير قابل للامتداد لمدة أخرى إلا باتفاق جديد . فرد عليه القيم بانذار قال له فيه ان المجلس لم يصدق بعد على عقد البيع حتى يمكنه التصديق على عقد الاجارة وأنه متمسك بعقد الاجارة بمده . فلم يعبأ البائع ورفع دعواه طالباً فيما طلبه فيها الحكم بجعل مدة الاجارة ثلاث سنوات - فى هذه الدعوى التى حكمت فيها محكمة الاستئناف برفض هذا الطلب - قالت محكمة النقض ان محكمة الموضوع قد أصابت فيما قضت به وذلك لأنها بعد أن حصلت فهم الواقع من تقرير الخبير ومن قرار البيع وتوقيع عقده فى نفس التاريخ الذى وقع فيه عقد الاجارة رأت أن تكيف هذا الفهم بأن موافقة المجلس الحسبى على الشراء كان ملحوظاً فيها قبول البائع استئجار الأطيان المبيعة لمدة ست سنوات وأنها لذلك لا تستطيع اعتبار عقد الاجارة قد علق على شرط فاسخ هو مجرد فوات الميعاد المحدد للحصول موافقة المجلس على التأجير لمدة ست سنوات . بل اعتبرته أنه شرط قبله القيم لاستكمال شكل العقد وأنه لذلك لا تأثير له على جوهره .

بعد العلم بما جاء فيه ولا يجدي في ذلك اعتراضه بأن عرض التقرير كان للعلم بالثمن فقط مع انه يعلم الثمن المقدر من تقرير الخبير ولا فائدة من عرض التقرير الا للاحاطة بما فيه من أدلة الى آخره » ثم استنتجت من كل ذلك أن « البيع حصل بكل الاسباب الواردة في تقرير الخبير بما فيها مسألة الايجار واذن يكون الايجار لمدة ست سنوات هو من أساس إتمام البيع - وعززت هذا الاستنتاج بواقعة تحرير عقد الايجار في نفس اليوم الذي توقع فيه البيع وبعدم اعتراض علي بك عبدالرازق بعد اطلاعه على تقرير الخبير بأية كلمة لا امام الخبير ولا أمام المجلس الحسبي على قبوله استئجار الأرض لمدة ست سنوات ولا عند تحرير عقد الايجار وأخيرا لاحظت أن الشرط الوارد في عقد الايجار خاصا بمدة لا يمكن أن يكون شرطا فاسخا لان موافقة المجلس الحسبي على هذه المدة حاصلة فعلا فهو شرط محقق الوقوع وقبول القيم الحصول على هذه الموافقة انما كان استكمالاً لشكل التعاقد وليس في جوهر التعاقد .

« وحيث ان الظاهر من هذا السياق ان محكمة الاستئناف - بعد أن حصلت فهم الواقع من تقرير الخبير المقدم للمجلس الحسبي ومن قرار البيع وتوقيع عقده ومن توقيع عقد الايجار في نفس التاريخ - رأت أن تكيف هذا الفهم بما جاء في تقرير الخبير من حيث موافقة المجلس الحسبي على شراء أطيان علي بك عبد الرزق لحساب المحجور عليه ملحوظا في هذه الموافقة ان البائع قابل استئجار الاطيان المبيعة منه لمدة ست سنوات بصفة معينة فلاحظت أنها لا تستطيع مع ذلك اعتبار عقد الايجار قد علق على شرط فاسخ على مجرد فوات الميعاد المحدد لحصول القيام على موافقة المجلس الحسبي على التأجير لمدة ست سنوات اذ يكون

مدلول فعل الشرط ليس فقط محققا بل هو حاصل بالفعل ولذا قالت في حكمها المطعون فيه . « وإذن لا يمكن اعتبار مثل هذا التعليق فاسخا في هذه الحالة بالذات ويكون تحديد الشهرين لغوا لا يقدم ولا يؤخر . » « وحيث ان قضاء محكمة النقض قد جرى بصفة عامة ومستمرة على ان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير جميع العقود والشروط والقيود المختلف عليها بما تراه أو في مقصود المتعاقدين مستعينة في ذلك بجميع ظروف الدعوى وملابساتها ولها بهذه السلطة أن تعدل عن مدلول الظاهر لهذه الصيغ المختلف على معناها بشرط ان تبين في أسباب حكمها لم عدلت عن الظاهر الى خلافه وكيف أفادت تلك الصيغ هذا المعنى الذي اقتنعت به ورجحت انه هو مقصود المتعاقدين بحيث يتضح من هذا البيان انها قد أخذت في تفسيرها باعتبارات مقبولة يصح عقلا استخلاص ما استخلصته منها .

« وحيث ان محكمة الاستئناف اذ قررت ان التأجير لمدة ست سنوات كان شرطا في إتمام البيع ارتكنا على ما استخلصته من تقرير الخبير ومن الظروف التي توقع فيها عقد البيع وعقد الايجار وان قبول القيم الحصول على موافقة المجلس الحسبي انما كان لاستكمال شكل التعاقد - وإذ قدرت نية المتعاقدين من التعاقد مستعينة بما قرره علي بك عبدالرازق وما جاء في تقرير الخبير وعلى لسان القيم وفسرت الشرط الوارد في عقد الايجار بأنه للاعتبارات التي ذكرتها لا يمكن اعتباره شرطا فاسخا بل لغوا كل ذلك لم يخالف القانون لان تفسير العقود والشروط الواردة فيها حسب نية المتعاقدين لا يخضع فيه قاضي الموضوع لرقابة محكمة النقض

« وحيث أنه من جميع ما تقدم يكون الوجه الثاني من وجهي الطعن في غير محله ويتعين رفضه .
« وحيث أن الوجه الأول متعين الرفض أيضاً لأن تسبيب الحكم كما هو واضح من البيان المتقدم صحيح لاشائبة فيه وكاف لا قصور به .
« وحيث أنه والحالة هذه يكون الحكم المطعون فيه غير معيب والطعن المقدم عنه في غير محله ويتعين رفضه مع الحكم بمصادرة الكفالة .

(طعن على بك عبدالرازق وحضر عنه الأستاذ عزيز بك خانكي ضد سليم افندي صعب بصفته وحضر عنه الأستاذ غريال سعد بك رقم ٢٨ سنة ٣ قضاية)

٩١

١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣

تسبيب الأحكام . حكم من محكمة الاستئناف . الفأوه حكماً ابتدائياً . وجوب الرد على أسباب الحكم الابتدائي .
(المادة ١٠٣ مرافعات)

المبدأ القانوني

١ - أن الشارع إذ أوجب بالمادة ١٠٣ مرافعات على المحاكم الابتدائية وعلى محاكم الاستئناف أن تبين الأسباب التي تقيم عليها أحكامها لم يكن قصده من ذلك مجرد استتمام الأحكام من حيث الشكل وإنما قصده هو حمل القضاة على بذل الجهد في تمحيص القضايا لتجني أحكامهم ناطقة بموافقتها للقانون ، فحكم محكمة الاستئناف الذي يلغى حكماً ابتدائياً مبنيّاً على أسباب استظهرت موضوع "نزاع" وكشفت من وجهة نظر المحكمة فيه دون أن يرد على هذه الأسباب بما يدحضها اكتفاء بأسباب جهالة يكون فاسداً متعيناً نقضه .

المحكمة

« وحيث أن هذا الطعن يتلخص في أن في

الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون من ناحيتين الأولى - أنه غير مسبب لأن ما ارتكن عليه الحكم المذكور لا يمكن أن يعتبر تسبباً بالمعنى الذي قصده الشارع في المادة ١٠٣ من قانون المرافعات لأن قصد الشارع هو أن تبين المحكمة مادعاها لاصدار الحكم ومع أن المحكمة الابتدائية بنت حكمها على أسباب مفصلة فإن الحكم الاستئنافي لم يرد عليها بل اقتصر على كلمة عامة هي قوله أن المستأنف عليها وهي الطاعنة لم تقدم دليلاً على دعواها من أن عقد ١٧ يوليو سنة ١٩٢٨ وهو العقد الرسمي يحتوي على الفوائد الغير القانونية وأنها كانت تدفع الفوائد بإيصالات دون أي اعتراض والواجب على محكمة الاستئناف أن تذكر في أسباب حكمها ردها على أسباب الحكم الابتدائي وما دعاها إلى الغائه - الثانية - أن الحكم المطعون فيه لم يبين المبلغ الواجب نزع الملكية من أجله مع أهميته طبقاً للمادة ٣٨٤ من قانون المرافعات التي قضت بأن التنفيذ لا يكون إلا للأشياء المعينة الحالية من النزاع وطالما أنه كان هناك نزاع بين الطرفين على المبلغ الواجب نزع الملكية من أجله فكان يجب على محكمة الاستئناف أن تحدده كما فعلت محكمة أول درجة .

« وحيث أنه عن المسألة الأولى يتضح من الرجوع إلى حكم محكمة أول درجة المودعة صورته في ملف الطعن أن المحكمة الابتدائية بنت حكمها على أسباب تفصيلية (واضحة في وقائع هذا الحكم) ناقشتها مناقشة دقيقة فرجعت إلى أصل المديونية التي نشأت من العقد العرفي وذكر ما دفعته المشتري من أصل الدين وفوائده وما سلم بدفعه الطرفان وما اختلفا عليه وناقشت الأدلة المقدمة من الطرفين على ما اختلفا عليه ثم خرجت من بحثها إلى تصفية الحساب بينهما على

ما ثبت لديها فاقمت الى تقرير أن الباقي بدمية الطاعنة هو المبلغ الذي قضت بتعديل تنبيه نزع الملكية اليه أي ٣٠٧ جنيهات و ٧٩١ مايل و ظاهر من الاطلاع على أسباب الحكم المذكور أنها كلها أسباب متعلقة بالنزاع القائم بين الطرفين ومنتجة لما حكمت به المحكمة المذكورة في حين أن الحكم الاستثنائي المطعون فيه قضى بالغاء الحكم الابتدائي فيما يختص بالمعارضة في تنبيه نزع الملكية ولم يذكر في أسباب حكمه ماداه الى هذا الالغاء بل اكتفى بقوله ان المستأنف ضدها (الطاعنة) تدعى بأن المبلغ الوارد بالعقد الرسمي يحتوي على فوائد غير قانونية ولكنها لم تقدم دليلا على ذلك بل ثبت انها كانت تدفع الفوائد القانونية عن المبالغ الوارد بالعقد المذكور وتأخذ الايصالات عنها دون أي اعتراض مع ان الطاعنة قدمت ما كان عندها من دليل بحجته محكمة أول درجة بمنحاً مستفيضاً لم تخرج فيه عن موضوع النزاع وكان يجب على المحكمة الاستثنائية أن توضح في حكمها كيف كانت اعتقادها فيما قضت به على علته ولماذا لم تأخذ بأسباب الحكم الابتدائي المذكور مكتفية بقولها ان المستأنف ضدها لم تقدم دليلا في حين ان الدليل مقدم بالفعل وكان على محكمة الاستئناف بحجته كما بحجته محكمة أول درجة والكلام على هذه المسألة هو كل الدعوى .

« وحيث ان المادة ١٠٣ من قانون المرافعات قضت بأن الأحكام التي تصدر من المحاكم الابتدائية ومن محاكم الاستئناف يلزم أن تكون مشتملة على الأسباب التي بنيت عليها والا كانت لاغية وقد سارت محكمة النقض في قضائها على ان هذا الإلزام لم يكن القصد منه مجرد استكمال الأحكام من حيث الشكل وإنما القصد هو حمل القضاة على بذل الجهد في تمحيص القضايا لتجنيء أحكامهم

ناطقة بعدئذا وه وافقتها لقانون .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه جاء مجهلا للأسباب التي بنى عليها ولا يفهم المطلاع عليه الأسباب التي دعت الى طرح أسباب الحكم الابتدائي بدون أن يشير إليها بكلمة فيكون لاغياً ويتعين نقضه وإحالة القضية على دائرة أخرى من دوائر محكمة الاستئناف للفصل فيها من جديد ومن ثم لا ترى المحكمة ضرورة لبحث ماذكرته الطاعنة من مخالفة الحكم المذكور للقانون من الناحية الثانية .

(طعن مدام كاترين بدور وحضر عنها الاستاذ أدوار قصيري بك ضد طنوس قيس رقم ٦٤ سنة ٣ قضائية)

٩٢

١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣

تزوير . الحكم بتزوير ورقة لظروفها . موضوع (المادة ٢٨٣

مرافعات)

المبدأ القانوني

لقاضي الموضوع أن يحكم ولا معقب لحكمه بتزوير ورقة بناء على ما يستظهره هو من حالة الورقة وكيفية تحريرها وظروف الدعوى وملابساتها دون أن يلتجئ الى رأى خبير في ذلك . ولا يعيب حكمه أن يكون على سبيل الاستئناس قد أشار في الأسباب التي بنى عليها حكمه بالتزوير الى رأى خبير في دعوى أخرى مطعون على تقريره فيها بالبطلان لخروجه عن المأمورية التي رسمتها له المحكمة التي ندبته مادامت الأسباب الأخرى المبينة بالحكم كافية وصحيحة ومنتجة للنتيجة التي انتهى إليها .

المحكم

« حيث ان الطعن بني على ثلاثة أوجه .

الأول - أخذت محكمة الاستئناف بأسباب الحكم الابتدائي في القضاء برد وبطلان ورقة التحويل المطعوز فيها - والحكم الابتدائي قضى بالتزوير اعتماداً على تقرير الخبير الذي كانت ندبته في دعوى الإنكار على أن في الأخذ بهذا التقرير بطلاناً جوهرياً يعيب الحكم المطعون فيه لأن الخبير المنتدب خرج عن مأمورية المضاهاة المحددة له في الحكم التمهيدي وذهب إلى أن التحويل المطعون فيه خاص بموضوع يغير الموضوع المتمسك به في هذه القضية فهو تقرير باطل .

الثاني - أن محكمة الاستئناف أخذت بالأسباب الواردة في الحكم الابتدائي وأضافت إليها سبباً جديداً لم يكن من أدلة التزوير في الدعوى وهذا أيضاً بطلان جوهري يعيب الحكم .

الثالث - أن محكمة الاستئناف أغفلت الفصل في الطلب الاحتياطي المقدم لها .

عن الوجهين الأول والثاني

« حيث أن المحكمة الابتدائية بعد أن بينت في صدر حكمها جميع الأدوار التي مرت بها الدعوى الأصلية إلى أن طعنت ناظرة الوقف بالتزوير في ورقة التحويل - وبعد أن أتت على نص هذا التحويل ووصف حالته المادية قالت أنها « ترى أن التحويل مزور وذلك كما يتضح من الأدلة الآتية » . ثم أخذت تسرد الأدلة وهي على ثلاثة أقسام الأول منها يتعلق بما شاهدته المحكمة من حالة التحويل الظاهرة - والثاني بما استنتجته من عدم تقديم هذا التحويل في الدعوى الأولى التي كانت مرفوعة من أحمد عمر مصطفى ضد ناظر الوقف السابق والتي دخل فيها على أفندي محمد غريب بصفته خصماً ثالثاً - والثالث - يتعلق بما لاحظته المحكمة على أقوال شاهد الإثبات محمد أفندي فوزي في دعوى الإنكار .

أما عن القسم الأول فبعد أن حلت المحكمة لفظة يمينه المذكورة ضمن عبارة التحويل وعددت الحروق الموجودة به وآثارها الظاهرة والغرض منها واستشهدت بما جاء في تقرير الخبير المنتدب في دعوى الإنكار أخذت تناقش اعتراضات على أفندي محمد غريب فقالت مألصه : « ولا قيمة لما ذهب إليه الحاضر عن المدعى عليه » « الأول (على أفندي محمد غريب) في » « مذكرته من كون كلمة يمينه تفيدان التحويل » « الذي كتب في جانب من الورقة وقبول التحويل » « الذي كتب في الجانب الآخر يكون وصفهما » « حينما قلب الورقة ظهراً لبطن فإن في ذلك » « تعسفاً ظاهراً في تفسير كلمة يمينه وتحميلها » « فوق معناها الذي لا يمكن إخراجها إليه أما » « قوله بأن تكون كلمة يمينه هي كلمة غير ثابتة » « عدل عنها كاتبها ولم يشأ أن يشطبها أو يحورها » « فهو قول ظاهر البطلان لبعده عن المعقول » « وتدحض عبارته بعضها البعض أو هو كقول » « من اسقط في يده فضاعت حجته »

« وأخيراً استظهرت اعتراف وكيله الصريح في المذكرة المقدمة منه على أنه قد حصل تلاعب في تاريخ التحويل فذكرت المحكمة عبارة هذا الاعتراف وهو بنصه « أما عن رقم التاريخ وعلى الخلاف في أنه سبعة أو ثمانية وعن التشويه الظاهر فليعلم نتيجة الخطأ من يدي من أراد أن يظهر الرقم بعد أن طمس اهماً لا أثر الحريق » فعلمت على هذه العبارة بقولها « وفي تضاعيف هذه العبارة اعتراف على أنه قد حصلت إضافات على أرقام السنة من يد أجنبية بخلاف يد المحرر الأصلي لهذا التحويل » . وأما عن القسم الثاني فبعد أن أشارت المحكمة إلى الدعوى التي كانت مرفوعة من أحمد عمر مصطفى على ناظر الوقف السابق والتي دخل

فيها على أفندي محمد غريب بصفته خصماً ثالثاً
وذكرت طلباته فيها قالت «وقدم حافظه بمستنداته»
«ولو أن هذا المستند المطعون فيه بالتزوير صحيح»
«لما أحجم عن تقديمه ضمن هذه المستندات لأهميته»
«في موضوع هذه الدعوى الأمر الذي لم يفعله»
«ولا عبرة بما ذكره محمد أفندي فوزي الذي سمعت»
«أقواله في التحقيق من أنه كاتب الخطاب والتجديل»
«من أن هذا التحويل لم يكن له أهمية تدعو إلى»
«تقديمه هذا القول يظهر فساد المطالع على أوراق»
«القضية المشار إليها فإنه بسبب عدم تقديم هذا»
«المستند على أهميته اتخذت أطوار مطولة ولو كان»
«قدم هذا المستند لحسم النزاع سريعاً» .

«وأما عن القسم الثالث فبعد أن أشارت إلى
أقوال محمد أفندي فوزي في التحقيقات قالت
«ويتضح أنه هو كاتب صلب هذا التحويل والخطاب»
«المسطر بظهره واعترف أنه كاتبهما في وجه واحد»
«على أن تاريخ الخطاب والتحويل يختلفان وهذا»
«لا يتفق مع أقواله» وجاءت بعد ذلك محكمة الاستئناف
فأخذت بهذه الأسباب وأضافت إليها «أن المستأنف»
«يقرر أن التاريخ الوارد بالورقة (نمرة ٨) على التحويل»
«هو جديد وقلم غير القلم المحرر به التحويل وبحبر»
«آخر ولكنه لم يستطع أن يعلل ذلك تعليلاً مقبولاً»
«إذ أن التعديل ذاته هو الطريقة التي استعملت»
«لأحداث التزوير» ثم قالت «أن الأمر لا يقف»
«عند هذا التغير الحاصل في تاريخ التحويل»
«بل أنه بالنظر المجرد يبين أيضاً أن التاريخ المذكور»
«على الخطاب نفسه وهو ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧ قد»
«حصل فيه تغيير أيضاً بمجمله سنة ١٩٢٧ مع أن»
«أصله سنة ٩٢٠ وهذا التغير ظاهر للعين بأقل التفات»
«وحيث أنه يتضح مما تقدم أن المحكمة
الابتدائية إذ أشارت في حكمها إلى تقرير الخبير

المتدب في دعوى الإنكار لم تكن هذه الإشارة
من قبيل الاعتماد عليه وحده بل مجرد الاستئناس
بما جاء فيه على أن هذه الإشارة لم تكن هي
وحدها الدليل على تزوير ورقة التحويل بل كانت
من ضمن أسباب عدة ذكرتها المحكمة في حكمها
وهي المتقدم بيانها — ولما كانت المادة ٢٨٣ من
قانون المرافعات صريحة في جواز الحكم في الحال
بتزوير الورقة المطعون فيها إذا ثبت ذلك لدى
المحكمة بدون حاجة إلى الالتجاء إلى أعمال أهل
خبرة والأسباب التي بنى عليها حكم المحكمة
الابتدائية — إذا استثنيت منها الإشارة المذكورة —
كافية وصحيحة ومنتهجة للنتيجة التي وصلت إليها
المحكمة فيكون البطلان الجوهري الذي يشير
إليه الطاعن في الوجه الأول في غير محله ويتعين رفضه
«وحيث أن ما جاء بالوجه الثاني يتعين رفضه
أيضاً لأن الطاعن لم يقدم الدليل على أن ما أضافته
محكمة الاستئناف إلى الحكم الابتدائي لم يرد ذكره
في إعلان أدلة التزوير إذ أن هذا الإعلان لم يقدم
ضمن أوراق الدعوى على أن ما ذكرته محكمة
الاستئناف لم يكن إلا من قبيل التزيد ولا يمكن
أن يترتب عليه أي بطلان

عن الوجه الثالث

قال المدعي في هذا الوجه أنه قدم ضمن
مستنداته خطاباً مؤرخاً في ١١ يوليو سنة ١٩٢٧
مكتوباً بخط المدعي عليه الثاني في الطعن وثابت
فيه أن المقاتل المكلف بالبناء استلم منه ٣٥٠ جنياً
لغاية تحرير هذا الخطاب وطلب في مرافعته وفي
مذكرته الختامية تحقيق خط هذا الخطاب وإن
هذا الطلب منتج وحاسم في النزاع لأنه إذا تبين
أن الخطاب المذكور بخط المدعي عليه الثاني ثبتت
مديونية الوقف في مبلغ الـ ٦٠٠ جنياً موضوع

التحويل المطعون فيه وان هذا الطلب مع أهميته ومع ما يترتب على تحقيقه من نتيجة حاسمة في النزاع قد أهمله الحكم المطعون فيه ولم يبدأ أسباباً لرفضه بل ولم يتعرض له إطلاقاً وفي هذا ما يوجب البطلان « وحيث أن هذا الخطاب محله في دعوى الموضوع الأصلية أما والدعوى المطروحة دعوى تزوير منصبة على ورقة معينة كونت المحكمة اعتقادها فيها من ظروف الدعوى وملابساتها ومن كيفية تحريرها والأدلة المادية على التلاعب فيها — كل ذلك يجعل تحقيق خط هذا الخطاب في الدعوى الحالية غير منتج لأن الحكم بصحته لا يترتب عليه أية نتيجة بالنسبة لورقة التحويل لذا يكون اغفال المحكمة بحث هذا الطلب ليس من شأنه أن يعيب الحكم.

« وحيث أنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه سليماً من كل نقد والطعن المقدم فيه غير وجيه ويتمين رفضه مع مصادرة الكفالة. (طعن على محمد غريب وحضر عنه الاستاذ عبد الرحمن الرافعي بك ضد الست ستوة ابراهيم بصفتها وآخر رقم ٥٧ سنة ٣ قضائية)

٩٣

٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٣

القانونان رقم ٣٢ لسنة ١٩٣٢ ورقم ٥٥ لسنة ١٩٣٢ - عقود

الاجارة الخاصة لاحكامها . (تخفيض اجار

الاطيان الزراعية)

المبدأ القانوني

ان القانونين رقم ٣٢ لسنة ١٩٣٢ ورقم ٥٥ لسنة ١٩٣٢ الخاص أولها بتخفيض اجار الاطيان الزراعية عن سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ والخاص ثانيهما بمنح مهلة لدفع الاجارات الزراعية عن سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ لا تسرى احكامهما الا على الاجارات التي أبرمت عقودها في سنة ١٩٢٩ الزراعية أو في سنة

سابقة عليها . أما العقود المبرمة بعد سنة ١٩٢٩ الزراعية فلا تخضع لاحكام هذين القانونين المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن ينحصر في ان محكمة الاستئناف اذ قضت على الطاعن بمبلغ ايجار الثلاث سنوات بأكملها قد ارتكبت خطأ قانونياً لأنها لم تقبل خصم ٣٠٪ من ايجار سنة ١٩٣١ ولم تقبل أيضاً تأجيل ٣٠٪ من ايجار سنة ١٩٣٢ وبنت رفضها طلبه هذا على أن القانون الذي يتمسك به الطاعن يشترط لقبول طلبه شرطين وهما أن يكون الطاعن قد دفع ٧٠٪ من أصل الأيجار وأن تكون الأيجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ وأن هذين الشرطين لم يتوافرا في هذه القضية ويدلل الطاعن على هذا الخطأ القانوني بأنه فيما يتعاق بالقانون رقم ٣٢ سنة ١٩٣٢ الخاص بتخفيض ايجار سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ يشترط شرطين أولهما أن يكون المستأجر قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة والثاني أن تكون الأيجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ وأن هذين الشرطين قد توفرا في ايجارته هذه لأنها عن ثلاث سنوات زراعية وأنها انعقدت في ٤ أغسطس سنة ١٩٣٠ وهو تاريخ رسوم زاد الاطيان عليه ويتعين اذن استبعاد ٧٣٢ جنيهاً و ٣١٢ مايلاً وهو قيمة ٣٠٪ من ايجار سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ . وأما بالنسبة لاجار سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ فيقول الطاعن أن القانون رقم ٥٥ سنة ١٩٣٢ الخاص بتأجيل ثلاثة أعشار ايجار السنة المذكورة قد اشترط ثلاثة شروط أولها أن يكون عقد الأيجار لأكثر من سنة زراعية واحدة ثانياً أن يكون المستأجر قد دفع سبعة أعشار ايجار - ثالثاً - أن تكون الأيجارة سابقة (١ - ٤)

على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ - وان هذه الشروط الثلاثة متوفرة في إيجارته لأنها عن ثلاث سنوات زراعية وأنه قد دفع سبعة أعشار الإيجارة مادامت المدعى عليها في الطعن كانت متولية إدارة الاطيان بصفتها حارسة - وقد استولت طبعاً على ربع الأرض أى على أكثر من سبعة أعشار الأيجار وأن إيجارته سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ لأن تاريخ عقد إيجاره هو ٤ أغسطس سنة ١٩٣٠ يوم رسو المزداد عليه وكان يتعين اذن استبعاد مبلغ ٧٣٢ جنيها و ٣١٢ ملياً من المبلغ المحكوم به عليه. «وحيث ان النقطة الهامة في هذا الطعن هي معرفة ما اذا كان القانون رقم ٣٢ سنة ١٩٣٢ الخاص بتخفيض ٣٠٪ من ايجار سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ وكذا القانون رقم ٥٥ سنة ١٩٣٢ الخاص بتأجيل ثلاثة اعشار قيمة ايجارات سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ ينطبقان على عقد الايجار موضوع النزاع من عدمه اى أنه يتعين معرفة اولاً ما هو مدلول السنة الزراعية الواردة بالقانونين المذكورين - ثانياً ما هو المدلول القانوني للشرط الوارد في كليهما وهو أن تكون الايجارة المنطبق عليها هذان القانونان سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ ولذلك يحسن الرجوع الى فكرة الشارع في ذلك عند وصفه لسلسلة القوانين الخاصة بايجارات الاراضى الزراعية والتي نصت جميعها على أنها لا تسرى الا على الايجارات السابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١

«وبالاطلاع على محضر جلسة مجلس الشيوخ في ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٢ عند نظر القانون الخاص بتخفيض ايجار الاطيان الزراعية لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ يتضح أن سعادة عبد الحميد بدوى باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة والحاضر بالنيابة عنها أمام المجلس قرر صراحة بأن مبدأ التشريع كان أساسه أنه لوحظ في ابتداء الأزيمة بأن عقود

الايجارات التي عقدت في سنة ١٩٢٩ سواء كانت لسنة واحدة أو ثلاث سنوات وسواء عقدت في سنة ١٩٢٩ أم قبل ذلك التاريخ وكانت سارية في سنة ١٩٢٩ - لوحظ أن هذه العقود المختلفة صدرت في جو مالى مختلف كل الاختلاف عن الحالة وقت تنفيذها - الى ان قال - وأن الشارع عند ما وضع الوثيقة الثالثة لهذا التشريع المطروح أمام المجلس أراد أن يظل في نفس الدائرة التي رسمها من مبدأ الامر وهي أن يعمل سنة بسنة بل أن يعالج حالة ابتدأت في سنة ١٩٢٩ ولا تزال متمشية على ثلاث سنين بسبب تعدد سنى الايجار وهذا مادعا المشرع لاشتراط أن تكون الايجارة لاكثر من سنة واحدة وانه يريد حماية المستأجرين لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ ممن تعاقدوا في سنة ١٩٢٨ أو في سنة ١٩٢٩ لمدة ثلاث سنين أو سنتين - ولما سأل أحد الشيوخ المندوب المذكور عن مبدأ السنة الزراعية أن كانت في ١٥ أكتوبر أو ١٥ نوفمبر اجاب بصريح العبارة بأن الشارع لم يعن بتحديد مبدأ السنة الزراعية وإنما ترك ذلك للعرف العام . وبعد عدة مناقشات في هذا القانون تصدق عليه من المجلس بدون ادخال أى تعديل فيه .

«وبما ان القوانين التي صدرت بعد ذلك بخصوص ايجار الاراضى الزراعية لم يدخل عليها أى تغيير في النص الخاص بأنها لا تسرى الا على الايجارات السابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ فترى هذه المحكمة من التفسير السالف ذكره بأن المشرع عند وضعه لهذه القوانين العديدة الخاصة بتخفيض الايجار أو بأعمال دفع ثلاثة أعشاره لم يقصد ان تتناول هذه القوانين الاحماية المستأجرين ممن تعاقدوا في سنة ١٩٢٨ أو في سنة ١٩٢٩ . «وبما ان الطاعن قد تعاقد في سنة ١٩٣٠ سواء

كان تعاقدته في ٤ أغسطس سنة ١٩٣٠ يوم رسو المزارع عليه كازعم هو او بعد ذلك بمدة اى حين قبول الطاعن لهذا المزارع فيكون تعاقدته عن السنة الزراعية التى بدأت من ١٥ نوفمبر من سنة ١٩٣٠ وتنتهى في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٣ - اى عن ايجار غير سابق على سنة ١٩٣٠ فلا يحق له والحالة هذه ان يتمسك بالقانونين سالفى الذكر سواء بالنسبة لتخفيض ٣٠ ٪ من ايجار سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ او من امهاله في دفع ثلاثة اعشار ايجار سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ لانهما غير منطبقين على عقده وحيث يكون طعنه هذا غير وجيه ومتعين الرفض مع الزامه بالمصاريف وبمبلغ ١٠٠٠ قرش اتعا بالمحامى المدعى عليها ومصادرة الكفالة .

(طعن محمد عبدالفتاح جوده وحضر عنه الاستاذ ادوار بك نصيرى ضد وزارة الاوقاف وحضر عنها الاستاذ احمد حلى رقم ٤٢ سنة ٣ قضائه)

٩٤

٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٣

- ١ - ورقة . تفسيرها طبقاً لمقاصد العاقدين مع الاستعانة بورقة أخرى سبقتها . لا مخالفة للقانون
- ٢ - زرع ملكية . تقدير ثمن العين المزروعة . المعارضة فيه .

القصد من المعارضة . القضاء فيها بالزام نازع الملكية بدفع ثمن العين المزروعة وفوائدهم عدم بيان اسباب ذلك . نقض

المبادئ القانونية

- ١ - ان محكمة الاستئناف اذا فسرت ورقة ما على وجه رآته موافقاً لمقاصد العاقدين مستعينة في ذلك بما سبق هذه الورقة من مكاتيب ومفاوضات وبما اكتشف الدعوى من ظروف واحاط بها من ملابسات بانية تفسيرها على اعتبارات مؤدية لوجهة نظرها فانها اذ تفعل ذلك لا تكون خالفت أية قاعدة قانونية .

٢ - ان المعارضة في تقدير ثمن العين المزروعة ملكيتها لا يقصد منها الا تحكيم القضاء في هذا التقدير فقط فاذا تجاوزت المحكمة ذلك وقضت في المعارضة بالزام نازع الملكية بدفع الثمن وفوائده بغير أن تبين الاسباب التى بنت عليها قضاءها هذا فان حكمها بذلك يقع باطلا لخلوه من الاسباب اذ لا يمكن حمل هذا الحكم فيما قضى به من هذا الالزام على الاسباب الواردة به الخاصة بتقدير الثمن خصوصاً وان قانون نزع الملكية يوجب على المصلحة نازعة الملكية ايداع ما يقدره الخبير ثمناً للعين المزروعة ملكيتها بخزانة المحكمة ثم يرخص للمزروعة ملكيته بصرف ما قدرته المحكمة من ثمن من هذه الخزانة بناء على شهادة قلم الرهون الدالة على خلو العقار من الرهن ، ومقتضى ذلك أنه يجب على محكمة الاستئناف اذا هى أزمعت الحكم بالزام نازع الملكية بدفع الثمن الذى قدرته وفوائده أن تلاحظ هذه الاعتبارات

المحكمة

« من حيث أن مبنى الوجهين الأولين من وجوه الطعن أن محكمة الاستئناف لم تأخذ في حكمها المطعون فيها بالخطاب المؤرخ في ١٠ مايو سنة ١٩٢٧ الصريح في أن محمد بك منصور نصير قد قبل أن يبيع لمجلس بلدى المنيا ما يلزم من ملكه لانشاء الشارع الجديد بثمن قدره خمسون قرشا للمتر الواحد بل أخذ فيها بالخطاب المؤرخ في ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٧ المتضمن لتلك الشروط والقيود التى أشير اليها بصدر هذا الحكم ، فخالفت محكمة الاستئناف بذلك ما قضى به القانون من عدم جواز الرجوع الى الوثائق الممهدة لعقد من

العقود في تقرير شروط تضمنتها هذه الوثائق ولم يتضمنها العقد .

« ومن حيث أن محكمة الاستئناف قد بينت بحكمها الأول المؤرخ في ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٢ الصادر بنذب خير في الدعوى لتقدير ثمن العين المنزوعة ملكيتها أن الحكومة تركت على الخطاب الصادر من محمد بك منصور نصير لمدير المنيا في ١٠ مايو سنة ١٩٢٨ بقبوله الثمن بواقع ٥٠ قرشا للمتر الواحد ، وأن محمد بك منصور نصير كان يعتمد على الخطاب الذي أرسله للمدير بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٧ يخبره به بأنه قابل لهذا الثمن بالشروط الواردة به التي سبق الألاعاليها بصدر هذا الحكم وعلى ما جرى من الاجراءات بعد انقطاع المفاوضات من استصدار مرسوم نزع الملكية ودعوة محمد بك منصور نصير للحضور للمديرية للممارسة في الثمن ثم على ارساله أوراق نزع الملكية للرئاسة لتعيين خير لتقدير ثمن الأرض المنزوعة ملكيتها . أن محكمة الاستئناف بعد أن بينت ذلك بالتفصيل الوافي قالت ان اجراءات الحكومة لا يستفاد منها تنازلا عن الثمن الذي تمسك به المين بخطاب ١٠ مايو سنة ١٩٢٧ لأنها بعد رفض محمد بك منصور نصير تنفيذ اتفاقه لم يكن أمامها الا اتخاذ الاجراءات القانونية لنزع الملكية مع تمسكها بحقوقها قبله ثم قالت « ولا يفهم كذلك من عدم تدوين أي شرط في هذا الخطاب ان محمد بك منصور نصير تنازل عن شروطه السابقة الذكر لأن وكيل المديرية أخبره انه لا محل لاشتراطها صراحة لأنها نافذة بطبيعتها وأن المدير استاء منها وطلب أن تكون صيغة الجواب بغير شرط فقبل محمد بك منصور نصير الثمن بلا شرط اعتمادا على أن شروطه نافذة بطبيعتها كما أخبره وكيل المديرية . ثم استخلصت من جميع

ما ذكرته في هذا الشأن ان الشروط لم تنفذ وقالت ولذلك لا يكون نصير بك مقيدا بالعرض الذي عرضه ويتعين تسمين الأرض في ذاتها بحسب قيمتها وقت نزع الملكية وعلى هذا قضت بنذب الخبير لاجراء هذا التسمين .

« ومن حيث ان محكمة الاستئناف باخذها في تفسير الخطاب المؤرخ في ١٠ مايو سنة ١٩٢٧ بوجهة النظر المتقدمة الذكر طبقا لمقاصد العاقلين ومستعينة فيه بما سبق هذا الخطاب من المفاوضات وأحوال الدعوى لم تخالف أية قاعدة قانونية على انها قد بينت بحكمها الاعتبارات المقبولة التي اعتمدت عليها في الاخذ بهذه الوجهة فيتعين لذلك رفض الوجهين الأولين من وجوه الطعن .

« ومن حيث ان مبنى الوجه الثالث ان محكمة الاستئناف اعتبرت حكمها الأول المتقدم الذكر حكما قطعيا فيما جاء به من ان محمد بك منصور نصير قد أصبح غير مقيد بالثمن الذي كان قبله بخطاب ١٠ مايو سنة ١٩٢٧ ولذلك قد قيدت نفسها به رغم تنبيه الطاعن اياها بأنه حكم تهديدي لا ينبغي ان يقيد بها الا من ناحية تنفيذه لحسب ويزعم الطاعن ان في ذلك خطأ قانونيا يستوجب نقض الحكم الأخير المطعون فيه .

« ومن حيث ان محكمة الاستئناف قد بينت في حكمها الثاني المؤرخ في ٢ مارس سنة ١٩٣٣ انها قصدت في حكمها الأول المؤرخ في ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٢ ان تحسم المسألة التي كانت موضع الخلاف بين الخصمين وهي هل خطاب ١٠ مايو سنة ١٩٢٧ يعتبر قبولا نهائيا أم لا ولما حسمتها قضت بنذب خير لتسمين العين المنزوعة ملكيتها بحسب قيمتها عند نزع الملكية ولذلك وقع حكمها الأول قطعيا في هذه المسألة وتهديديا فيما أمرت به من تحقيق بمعرفة الخبير

« ومن حيث ان هذا النظر صحيح لا غبار عليه ويؤكدده سياق الحكم نفسه وما اشتمل عايه ولذلك يتعين رفض هذا الوجه .

« ومن حيث ان الوجه الرابع يتاخص في ان محكمة الاستئناف بعد ان قضت بحكمها المؤرخ في ٢ مارس سنة ١٩٣٣ باعتبار ثمن المتر الواحد من العقار المنزوعة ملكيته جنيها واحدا حكمت بالزام المجلس البلدى بأن يدفع لمحمد بك منصور نصير ٢١٣٠ جنيها وبفوائد هذا المبلغ باعتبار المائة خمسة ابتداء من ١٠ مايو سنة ١٩٣٠ بغير ان تبين الاسباب التى بنت عليها قضاءها هذا فوق حكمها باطلا بالتطبيق للمادة « ١٠٣ » من قانون المرافعات .

« ومن حيث ان هذا الوجه صحيح فالحكم خال من ذكر الاسباب التى بنى عليها القضاء بالالزام بالثمن وفوائده والمصاريف .

« ومن حيث انه لا يمكن حمل الحكم المطعون

فيه فيما قضى به من هذا الالزام على تلك الاسباب الواردة به الخاصة بتقدير الثمن لان المعارضة في تقدير ثمن العين المنزوعة ملكيتها لا يقصد منها الا تحكيم القضاء في هذا التقدير فقط مادام قانون نزاع الملكية يوجب على المصلحة ايداع ما يقدره الخبير ثمنا للعين المنزوعة ملكيتها بخزينة المحكمة ثم يصرح للمنزوعة ملكيته بصرف ما قدرته المحكمة لها من ثمن من هذه الخزينة بناء على شهادة قلم الرهون الدالة على خلو العقار من الرهن فكان واجبا على محكمة الاستئناف اذا أزمعت الحكم بالزام المجلس البلدى بدفع الثمن الذى قدرته وفوائده ان تلاحظ هذه الاعتبارات وتلاحظ فوقها ان المجلس قد أودع فعلا بخزينة المحكمة أكثر من ضعف المبلغ الذى الزمته به فتذكر ما تقيم عليه حكمها من أسباب خاصة بذلك (طعن مجلس بلدى المنيا وحضرته الاستاذ عبد الرحيم غنيم ضد محمد بك منصور نصير وحضرته الاستاذ ادوار بك قصير رقم ٤ سنة ٣ قضائية)

العدد الخامس

فهرست القسم الاول

العدد الرابع عشر

ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
(١) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية			
١ - أدلة . بحثها . موضوعي . (المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تج)	٢٧ نوفمبر ١٩٣٣	١٣٢	٧٨
٢ - طعن . حكم ابتناؤه على شهادات لم يبين موضوعها ولا محصلها . مع أدلة أخرى كافية لصحته . لا تقض (المادتان ١٣٤ و ٢٢٩ تج)	» » »	١٣٣	٧٩
١ - تزوير . البيانات الواجب ذكرها في الحكم (المادة ١٨٣ عقوبات) ٢ - تعديل وصف التهمة . حصوله بواسطة النيابة بعد تحقيقات قامت بها المحكمة . علم المتهم بهذا التعديل ومرافعة محاميه على الوصف الجديد . لا إخلال بحق الدفاع .	» » »	١٣٤	٨٠
متهم عائد . استئناف النيابة لتشديد العقوبة . وجود صحيفة السوابق بملف القضية وإطلاع القاضي الملخص عليها . وجوب الحكم بعدم اختصاص المحكمة الاستئنافية . (المادتان ٤٨ / ٢ عقوبات و ١٨٩ تج)	» » »	١٣٥	٨١
طعن . عدم ذكر أحد أعضاء الهيئة بدياباجة الحكم . ذكره بمحضر الجلسة . لا بطلان (المادة ٢٢٩ تج)	» » »	١٣٦	٨٢
تفتيش مسكن : حصوله باذن النيابة . تفتيش أحد المقيمين فيه لسبب طارئ . جوازه (تلبس) (المادتان ٥ و ١٨ تج)	» » »	١٣٧	٨٣
حق الدفاع . عدم تمسكين المتهم من الاطلاع على مستند قدم بمجلسة المرافعة والرد عليه . إخلال .	» » »	١٣٨	٨٤
جناية . إحداث عاهة مستديمة . متى يعتبر الحكم قد بينها ؟ (المادة ٢٠٤ ع)	» » »	١٣٩	٨٥
اجراءات . متهمان . صدور حكم نهائي بالنسبة لأحدهما باعتبار ما وقع منه جنحة . صيرورة حكم عدم اختصاص محكمة الجناح نهائياً بالنسبة للثاني . احالة الاول مع الثاني على محكمة الجنايات . خطأ في الاجراءات (المادة ١٨٩ تج و ٣٥ تشكيل)	» » »	١٤١	٨٦
حريق عمد . القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عاها في المادة ٢١٧ ع . متى يتحقق			

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
(٢) قضاة محكمة النقض والابرار المدنية			
اثبات . تفسير سند به غموض . اعتبار هذا السند مع أوراق أخرى مبدأ ثبوت بالكتابة . لا عيب (المادة ٢١٥ مدني)	٧ ديسمبر ١٩٣٣	١٤٣	٨٧
طريق . عدم تملك أحد الأفراد له . ملك عام (المادة التاسعة من القانون المدني)	» » »	١٤٥	٨٨
١ - ايجار . عقد معاوضه - ٢ - مؤجر . التزامه بعمل اصلاحات بالعين المؤجرة . عدم تنفيذ هذا الالتزام . مطالبة المستأجر بالأجرة . لا تجوز (المادة ٣٦٢ مدني)	» » »	١٤٧	٨٩
عقد . تفسيره وفقاً لظروف الدعوى وملابساتها . بناء ذلك على اعتبارات مقبولة . موضوعي .	» » »	١٤٩	٩٠
تسبب الأحكام . حكم من محكمة الاستئناف . الغاؤه حكماً ابتدائياً . وجوب الرد على أسباب الحكم الابتدائي . (المادة ١٠٣ مرافعات)	١٤ ديسمبر ١٩٣٣	١٥٢	٩١
تزوير . الحكم بتزوير ورقة لظروفها . موضوعي (المادة ٢٨٣ مرافعات)	» » »	١٥٣	٩٢
القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٣٢ ورقم ٥٥ لسنة ١٩٣٢ . عقود الاجارة الخاضعة لأحكامهما . (تخفيض إيجار الأطنان الزراعية)	٢١ ديسمبر ١٩٣٣	١٥٦	٩٣
١ - ورقة . تفسيرها طبقاً لمقاصد العاقدين . مع الاستعانة بورقة أخرى سبقتها . لا مخالفة للقانون	» » »	١٥٨	٩٤
٢ - نزاع ملكية . تقدير ثمن العين المنزوعة . المعارضة فيه . القصد من المعارضة . القضاء فيها بالزام نازع الملكية بدفع ثمن العين المنزوعة وفوائده مع عدم بيان أسباب ذلك . تقض .			

القسم الثاني

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

١٧١

أول مارس سنة ١٩٣٣

- ١ - شركاء . في عقار . دفع أحدهم دين الرهن للرتن .
توزيع المبلغ المسدد على الجميع بنسبة حصصهم
٢ - دعوى بوليصة . عدم جواز توجيهها بصفة دفع

المبدأ القانوني

١ - أراد مشتر لحصة في عقار أن ينزع ملكية حصة مشتر آخر في ذات العقار بناء على تنازل صادر له من المرتن للمنزل أو جزء منه بعد سداد دين الرهن للدائن المذكور قررت المحكمة أن دفع هذا الشريك المشتري لمبلغ الدين إلى المرتن يشبه من كل الوجوه قيام أحد الشركاء بالنفقات الضرورية لحفظ الشيء المشترك . فيجب أن توزع قانوناً على الشركاء بنسبة حصصهم في العقار جميعه

٢ - لا يجوز أن توجه الدعوى البوليصة بصفة دفع في أثناء نظر نزاع أصلي

المحكمة

« حيث ان وقائع هذه الدعوى تتلخص في ان المستأنف عليهما «على ابراهيم الاشقر والست فاطمة بنت مصطفى» كانا يملكان منزلاً بالاسكندرية مشغولاً برهنين أولهما مبلغ ٤٠٠ جنيه بعقد مسجل في أغسطس سنة ١٩٢٦ وثانيهما مبلغ ٤٨٤ جنيه بعقد مسجل في نوفمبر سنة ١٩٢٦ فبدأ هذان المالكان ببيع نصف هذا المنزل الى الست عاليه المستأنف عليها الثانية التي دفعت مبلغ الرهن

الثاني خصام من الثمن . ثم باعاً ربه الى المستأنف الحاج محمد رمضان الذي دفع خصماً من الثمن ١٤٠ جنبها من مبلغ الرهن الأول . وبعد كل ماتقدم باع المدكوران الربع الباقي من المنزل الى المستأنف عليه الأول بعقد مسجل في ٣ ابريل سنة ١٩٢٩ وقبضاً جميع الثمن ماعدا مبلغ ٦٦٢٥ قرشاً فقد استبقاه هذا المشتري تحت يده قيمة ربع الدين الباقي على المنزل وفي يولييه سنة ١٩٢٩ دفع المستأنف الدين الباقي على المنزل الى الدائن المرتن وحل محله في اجراءات التنفيذ التي كانت بدأت قاصراً طلب نزع الملكية والبيع على الربع خاصة المستأنف عليه الأول سداداً لجميع باقى الدين لذلك رفع المستأنف عليه الأول هذه الدعوى طالباً شطب التسجيلات والغاء اجراءات البيع بالنسبة للربع المبيع له مقابل قيامه بدفع ربع مادفعه المستأنف الى الدائن المرتن من أصل ومصاريف

« وحيث ان المستأنف تمسك بأنه حل محل الدائن المرتن في جميع حقوقه مما يجعل له الحق في التنفيذ على أى جزء من العين المرهونة وفاء لجميع المبلغ الذي كان لهذا الدائن وصدده المستأنف » وحيث ان هذا الدفاع لم يراع فيه ان المستأنف هو احد الشركاء في المنزل المرهون وحصته في المنزل هي مشغولة أيضاً بجميع الدين كحصة المستأنف عليه الأول سواء بسواء

« وحيث انه اذا جاز للمستأنف ان ينزع ملكية المستأنف عليه الأول من حصته وفاء لجميع دين الرهن كان للمستأنف عليه الأول بدوره متى بيعت حصته وفاء للدين ان يرجع

(٢-١)

بدوره على المستأنف وعلى المستأنف عليها الثانية وينزع ملكيتهما من حصتيهما في المنزل وهكذا وهو ما لاحظته بحق محكمة أول درجة وهذه نتيجة غير مقبولة ولا يصح الوصول بالشركاء اليها « وحيث ان قيام المستأنف بدفع مبلغ الدين الى المرتهن يقبضه من كل الوجوه قيام أحد الشركاء بالنفقات الضرورية لحفظ الشيء المشترك وفي الواقع فان دفع المستأنف للدين حفظ للشركاء بالمنزل من ان ينزع منهم وعلى ذلك فالمصاريف الضرورية توزع قانونا على الشركاء بنسبة حصصهم « وحيث ان المستأنف ذهب أيضاً الى ان المستأنف عليه الأول تعهد للبائعين له في عقد مشتركه بدفع جميع الباقي من مبلغ الرهن الذي دفعه المستأنف ومن ثم جاز له التنفيذ على حصته بهذا المبلغ محل تعهده . لكن هذا القول مردود لأن عقد شراء المستأنف عليه الأول خلو من هذا التعهد وكل ما فيه ان المستأنف عليه الأول احتفظ بمبلغ ٦٦٢٥ قرشاً من الثمن قيمة ربع الدين « وحيث ان المستأنف يقول أيضاً ان البائعين له ولست عاليه تعهدا بدفع دين الرهن بموجب تعهد كتابي وان المستأنف عليه الأول اشترى بعد تاريخ هذا التعهد ولكن هذا الدفاع غير مقبول أيضاً لان التعهد المذكور لا يمكن ان يكون له سوى نتيجة قانونية واحدة وهي رجوع المستأنف ولست عاليه على البائعين لها . « وحيث ان المستأنف يقول أخيراً بإبطال البيع الحاصل الى المستأنف عليه الأول على أساس الدعوى البوليصية . وهذا القول مردود أولاً - لان الدعوى البوليصية لم ترفع بالطريق القانوني اذ هي لا تأتي بصفة دفع - ثانياً - لأن دين المستأنف نشأ بعد البيع الى المستأنف عليه الأول - ثالثاً - لأن ظروف الدعوى تنفي التواطؤ بين البائعين والمستأنف عليه الأول

« وحيث انه لذلك يتعين تأييد الحكم المستأنف (استئناف الحاج محمد رمضان سالم وحضر عنه الاستاذ محمد عبد السلام ضد ابراهيم افندي احمد موسى وحضر عنه الاستاذ احمد مرسى بدربك والحاجه عاليه احمد وحضر عنها الاستاذ عاذر بسطوروس وآخرين رقم ٢٠٧ سنة ٥٥ قضائية رئاسة وعضوية حضرات محمود غالب بك وخليل غزالات بك والاستاذ مصطفى الشوربجي مستشارين)

١٧٢

٤ مارس سنة ١٩٣٣

سقوط الحق بمضى المدة . قطع سريانه . اعلان تعديل طلبات .
عزدين ثبت سداده . سق صدور عقد بالتنازل عنه .
صفحة هذا التنازل لوالا لزام . حق تنازل عنه . اعتباره
كذلك - حكم سابق صدره في موضوع هذه الدعوى .
اعتباره قاطعاً للمدة أيضاً .

المبدأ القانوني

باع أخوان إلى أختهما (المستأنف عليها في الدعوى) بعقد تاريخه ١٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٩ حقوقاً موروثة لهما عن أخ لهما و ماورثاه من والدهما فيما يزعمانه من باقى ثمن أطيان مبيعة لآخر ومحجوز هذا الثمن لدفعه لصاحب الامتياز . ثم ثبت أن مورثهم قام بسداد هذا الدين . فقامت المشتري و عدلت طلباتها باعلان في ١٢ يناير سنة ١٩٢٠ إلى طلب الحكم أيضاً - بخلاف التعويض والايجار المطالب به في الدعوى بقيمة ما خصها عن والدها وما خص باقى الشركاء في هذا الثمن . ودفع المستأنف بأن اعلان تعديل الطلبات هذا غير قاطع لسقوط الحق بمضى المدة بالنسبة للمستأنف عليها الثاني والثالث فيها .

قررت المحكمة : انه بغض النظر عما إذا كان عقد ١٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٩ الذي طلبت المستأنف

عليها بمقتضاه حق أخويها هو ناقل للملكية الحقوق المتنازل لها عنها أم لا . فانه من الثابت أنها لم تنتحل لها صفة كاذبة في طلب التعديل السالف الذكر . وإما ارتككت على أنه آل لها حق أخويها بموجب عقد تعتقد أنه ناقل للملكية الحقوق المطالب بها وأنه لاشك أن مثل هذا الاعلان المستوفى للأركان القانونية يكون قاطعاً لسريان المدة خصوصاً إذا لوحظ أن عقد التنازل هو عن حق متنازع فيه مملوك لجميع الورثة يجوز أن يطالب به أحد الورثة بالنيابة عن الباقين . كما يجوز أن يطالب به جميع الورثة فضلاً عن أن الحكم السابق صدوره باعتبار الديون المطلوبة لا حداً للشركاء يلزم بها المستأنف لجلول والدته محل الملزم أصلاً بسداد هذه الديون . ومثل هذا الحكم يكون قاطعاً لسريان المدة . لا بالنسبة لنصيب المستأنف عليها فقط بل بالنسبة لجميع الالتزام لأن قضاء لمصلحة الورثة جميعهم ويولد لهم التزاماً طبيعياً وهو حق استرداد ما دفع بغير حق (١)

المحكمة

« حيث ان نقطة الخلاف بين طرفي الخصومة ينحصر في معرفة ما اذا كان الاعلان المؤرخ ١٢ يناير سنة ١٩٢٠ قاطعاً لسقوط الحق بمضي المدة أم لا

« وحيث انه تبين للمحكمة من الاطلاع على

الأوراق أن الست صديقه على أبو هذب كانت قد رفعت دعوى ضد المستأنف وإبراهيم أفندي منتصر امام محكمة المنصورة الابتدائية وهي الدعوى نمرة ٢٧٨ سنة ١٩١٩ كلى المنصورة طلبت فيها الحقوق التي يخولها لها عقد البيع المؤرخ ٩ يوليو سنة ٩١٨ الصادر منها الى إبراهيم أفندي منتصر بمبيع أطيانها التي ورثتها عن أخيها احمد أفندي ذهني . ولما كانت الست صديقه المذكورة قد اشترت من أخويها محمود على وعبداه على بمقتضى عقد مؤرخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩١٩ حقوقهما الموروثة عن أخيهما احمد أفندي ذهني وما ورثاه عن والدتهما زنوبه بنت سيد احمد فيما يزعمانه من باقى ثمن الاطيان المبيعة لورثة المستأنف وحجز لدفعه لصاحب الامتياز في حين أن مورثهم قد قام بسداد هذا الدين فقد عدلت طلباتها في تلك الدعوى بالاعلان المؤرخ ١٢ يناير سنة ١٩٢٠ الى طلب الحكم لها بخلاف مبلغ التعويض والايجار المطالب به الى الحكم لها أيضاً بقيمة ما خصها عن والدتها وما خص باقي الشركاء في هذا الثمن .

« وحيث أن المستأنف يزعم أن هذا الاعلان غير قاطع للمدة بالنسبة إلى محمود على وعبداه على المستأنف عليهما الثانى والثالث لانهما غير ممثلين فيه لا بصفتهم الشخصية ولا بتوكيل عهدهما . وأن الست صديقه التي تحرر الاعلان باسمها لا تملك الحق الذي تدعى انه آل اليها من أخويها المذكورين فلا يمكن أن تمثلهما بهذا الاعلان

(١) يتلخص موضوع هذه الدعوى في ان المستأنف عليهم الاربعة الاول كانوا يطالبون المستأنف في مواجهة المستأنف عليه الاخير بأن يدفع للأولى والرابعة مبلغ ١١٣٧ جنيهاً و ٩٨٨ ملجاً ودفع المستأنف بسقوط الحق في المطالبة بالدين لمضى أكثر من خمسة عشر سنة وحكمت المحكمة برفض الدفع بالنسبة للثلاثة الاول من المدعين وقبوله بالنسبة للرابعة الست فاطمة على وسقوط حقها في رفع الدعوى بمضى أكثر من خمسة عشر سنة واستأنف المستأنف هذا الحكم وصمم على طلب سقوط حق المستأنف عليهم الثلاثة في المطالبة بما يدعونه فكان الحكم المنشور

« وحيث انه بغض النظر عما إذا كان العقد المؤرخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٩ الذى بمقتضاه قد طلبت الست صديقه حق أخويها هو ناقل للملكية الحقوق المتنازل لها عنها أم لا فإنه من الثابت أن الست صديقه لم تنتحل صفة كاذبة فى طلب التعديل السالف الذكر وإنما إرتكبت على أنه آلهى لها حق أخويها بموجب عقد تعتقد أنه ناقل للملكية الحقوق المطالب بها وعلى أن يكون البحث فى قيمة هذا العقد هو عند نظر الموضوع . فلا شك أن مثل هذا الاعلان مادام أنه قد إستوفى الأركان القانونية يكون قاطعاً لسريان المدة خصوصاً إذا لوحظ أن عقد التنازل هذا هو عن حق متنازع فيه مملوك لجميع الورثة فيجوز أن يطالب به أحد الورثة بالنيابة عن الباقيين كما يجوز أن يطالب به جميع الورثة ويكنى عند المنازعة فى صفة الورثة تقديم ما يثبت تلك الصفة عند المرافعة فى الموضوع . هذا فضلاً عن ان محكمة الاستئناف بحكمها الرقيم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣ قضت بأن الديون المطلوبة لشركة جاردفلو وهى موضوع هذه الدعوى ملزم بها المستأنف بناء على أن والدته حات محل الست خديجه الملزمة أصلاً بسداد هذه الديون . ولا شك أن مثل هذا الحكم يكون قاطعاً لسريان المدة لا بالنسبة لنصيب الست صديقه فقط ولكن بالنسبة لجميع الالتزام لأنه قضاء لمصلحة الورثة جميعهم ويولد لهم التزاماً طبيعياً وهو حق استرداد مادفع بغير حق

« وحيث أنه لذلك يكون الحكم المسأنف فى محله ويتعين تأييده

« وحيث أن المستأنف عليه الخامس لم يعلن بعريضة الاستئناف فيعتبر أنه غير ممثل فى

الاستئناف .

(استئناف محمود بك الطوير وحضرته الاستاذ حسن افندى حسنى ضد الست صديقه على وآخرين وحضر عنهم الاستاذ على افندى أيوب رقم ٢٦٩ سنة ٥٠ قضائه رئاسة وعضوية حضرات مصطفى حنفى بك وسليمان السيد سليمان بك ومحمد راغب عطيه بك مستشارين)

١٧٣

٤ مارس سنة ١٩٢٣

اتفاق . مع موظف عند تعيينه . بجواز رفته فى أى وقت . عدم مخالفته للنظام العام أو الآداب . جوازه

المبدأ القانونى

إذا أقر موظف عند تعيينه فى الخدمة أنه فى حالة رفته من الوظيفة فى أى وقت كان فلا حق له فى مكافأة أو تعويض لآى سبب من الأسباب فمثل هذا الاتفاق جائز قانوناً وللحاكم أن تأخذ به ولا يكون له فى حالة الرفت أى حق فى التعويض والاستناد على المادة ١٧٨٠ معدلة من القانون الفرنسى بأن مثل هذا الاتفاق غير جائز لا محل له لأن القانون المصرى خال من مثل هذا النص . ومادام هذا الاتفاق غير مخالف للنظام العام أو الآداب فهو جائز قانوناً

الحكمة

« حيث أذ النزاع بين صاحب السمو الأمير يوسف كمال وبين محمود افندى كامل المحصر أمام هذه المحكمة فيما زاد عن مبلغ ٨٣٠ مليماً ٢٠ جنيهاً وهو ما اعترف به سمو الأمير الى محمود افندى كامل من ذلك مبلغ ٥٠٠ مليم ٧ جنيهاً مصاريف انتقال و ترحيله هو وعفشه وكذلك مبلغ ٣٣٠ مليماً ١٣ جنيهاً وهو قيمة مرتبه إلى يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٠ تاريخ فصله عن العمل

« وحيث أنه تبين للمحكمة من الاطلاع على

المبدأ القانوني

إذا أعلن المستأنف خصمه بصحيفة الاستئناف باسم خطأ غير اسمه الحقيقي . ثم صححه فيما بعد بإعلان آخر بعد أن مضت مواعيد الاستئناف . فتعتبر صحيفة الاستئناف باطلة ويجب الحكم بعدم قبول الاستئناف

المحكمة

« من حيث أن الحكم المستأنف قضى بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٢ حضورياً بإلزام الشيخ أحمد محمد حسين بأن يدفع إلى (الشيخ مصطفى أحمد حسين) مبلغ ١٥٥ جنيهاً و ٩٧٦ مايا والمصاريف المناسبة لهذا المبلغ إلى آخر الوارد بحكم محكمة مصر الابتدائية الأهلية وذلك في القضية رقم ١٤٤ سنة ٩٣٠ كلى مصر وقد أعلن المحكوم له هذا الحكم للمحكوم عليه بتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٢

« وحيث أنه بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ٩٣٢ استأنف الشيخ أحمد محمد حسين هذا الحكم بإعلان وجهه إلى (الشيخ أحمد حسين) ولما أراد المحضر تسليم صحيفة الاستئناف لمكتب الاستاذ عزمى استينو المقول في الصحيفة المذكورة أنه المحل المختار والوكيل عن المستأنف عليه رفض المكتب قبوله وامتنع عن الاستلام لأنه لم يكن وكيلاً عن شخص يدعى « أحمد حسين » وأن موكله يدعى « الشيخ مصطفى أحمد حسين » بل والخصم هو الذى يدعى « أحمد محمد حسين » (يراجع طلب فتح باب المرافعة المقدم من الاستاذ عزمى استينو المحامى المؤرخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٣)

« وحيث أنه ترتب على ذلك أن المحضر أعلن

الأقرار المقدم من سمو الأمير والموقع عليه من محمود أفندى كامل بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٣ أن محمود أفندى كامل المذكور عند ما تعين في خدمة الأمير بوظيفة معاون تفتيش بفرشوط قد أقر بأنه في حالة رفته من الوظيفة في أى وقت كان فلا حق له في مكافأة أو تعويض لأى سبب من الأسباب وترى المحكمة أن هذا الاتفاق جائز قانوناً وتأخذ به المحكمة ومن أجل ذلك يكون محمود أفندى كامل لاحق له في التعويض الذى يطلبه عن رفته ولا عبرة بدعواه أنه قبل هذا الأقرار مكرهاً . ومن ذلك ترى المحكمة تعديل الحكم المستأنف وإلزام سمو الأمير بأن يدفع إلى محمود أفندى كامل مبلغ ٨٣٠ مليماً و ٢٠ جنيهاً وهو المبلغ المعترف به من جانب سمو الأمير المذكور

« وحيث أن المحكمة لا تأخذ أيضاً بما دفع به محمود أفندى كامل بأن مثل هذا الاتفاق غير جائز في التشريع الفرنسى بنص المادة ١٧٨٠ مدنى تعديل سنة ١٨٩٢ وذلك بأن القانون المصرى خال من مثل هذا النص ومثل هذا الاتفاق جائز طالما أنه ليس فيه ما يخالف النظام العام ولا الآداب العامة

« وحيث أنه لا محل للحكم على سمو الأمير يوسف كمال بإعطاء شهادة خلوا الطرف لمحمود أفندى كامل المستأنف عليه لعدم وجود ما يلزمه بذلك قانوناً ولذلك يتعين رفض هذا الطلب أيضاً

(استئناف سمو الأمير يوسف كمال وحضر عنه الاستاذ محمد بك محمود خليل ضد محمود أفندى كامل وحضر عنه الاستاذ محمد أفندى صبحى بهجت رقم ٣٠٢ سنة ٥٠ قضائية - بالهيئة السابقة عدا الاستاذ مصطفى الشوربجي بدلا من حضرة محمد راغب بك عطيه)

١٧٤

٥ مارس سنة ١٩٣٣

استئناف . إعلان الصحيفة للمستأنف عليه باسم خطأ . إعادة إعلانه من جديد بالتصحيح . وبعد فوات الميعاد . عدم قبوله

١٧٥

٥ مارس سنة ١٩٣٣

١ - اختصاص . نصاب . . عقار منزوع ملكيته . الطعن
في تقدير قيمة العقار . مهما كانت القيمة . من اختصاص
المحكمة الكلية

٢ - اتفاق . بين ناظر وقف . والجهة الحكومية . من ثمن
عقار منزوع ملكيته . جوازه قانوناً

المبادئ القانونية

١ - طبقاً للمادة ٢٠ من قانون نزع الملكية
يكون الطعن في تقدير قيمة من المنزوع ملكيته
للمنافع العامة من اختصاص المحكمة الكلية سواء
أكانت هذه القيمة أقل من نصاب القاضي الجزئي
أو كانت أكثر منه . فلا عبرة بالقيمة المتنازع
عليها لتقرير جواز الاستئناف من عدمه .

٢ - الاتفاق الذي يحصل بين ناظر الوقف
والحكومة على ثمن عقار منزوع ملكيته هو
عقد صحيح قانوناً لا يجوز الرجوع فيه . ولا
عبرة بعدم تصديق المحكمة الشرعية لأن هذه
المسألة ليست من مسائل استبدال الوقف
المختصة بنظرها هذه المحاكم بل هو زوال ملكية
الوقف بنزع الملكية بقانون خاص فتى
اتبعت الاجراءات المبينة في هذا القانون زالت
ملكية المنزوع ملكيته وفقاً كان أو ملكاً خاصاً
بدون حاجة الى الرجوع للمحكمة الشرعية
والمادة ٨٨ مدني أشارت إلى نزع ملكية
العقار للنفعة العامة في الفقرة الأخيرة ضمن
الأحوال التي تزول فيها ملكيته وعبارتها عامة
تشمل ملكية الموقوف وغير الموقوف وسواء
كان المالك عديم الأهلية أو ذا أهلية للتصرف

الاستئناف لمحامطة مصر - ولما كان محمداً لنظر
هذا الاستئناف في هذا الاعلان جلسة أول يناير
سنة ١٩٣٣ ولم يحضر الشيخ مصطفى احمد حسين
طلب المستأنف التأجيل لأجل أنه باسمه الصحيح
بدلاً من اسم احمد حسين الذي ورد خطأ في
اعلان الاستئناف فأجلت المحكمة القضية لجلسة
١٩ فبراير سنة ١٩٣٣ بناء على طلبه ولم يحضر
المستأنف عليه فتراجع المستأنف وحجزت القضية
للحكم فيها لجلسة ٥ مارس سنة ١٩٣٣ وفي ٢٧
فبراير سنة ١٩٣٣ قدم وكيل الشيخ مصطفى احمد
حسين طلباً بفتح باب المرافعة بعد أن ذكر فيه
الادوار التي قطعها اعلان الاستئناف وتمسك
بطلب عدم قبوله لعدم اعلان موكاه به وزاد انه ورد
أخيراً اعلان باسم مصطفى احمد حسين يقول له
فيه المستأنف انه يصحح به اسم المستأنف عليه
ويحيله فيه على صحيفة الامتئناف المعلنة للمحافظة
بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٢ ويدعوه للحضور
بجلسة ١٦ فبراير سنة ١٩٣٣ المؤجلة اليها القضية في
الاستئناف وانه حضر يوم ١٦ المذكور ولم يجد
بالمحكمة قضية وانه اتضح له بعد ذلك أن القضية
نظرت بجلسة ١٩ فبراير سنة ١٩٣٣ في غيبته
وتمسك بطلب عدم قبول الاستئناف لعدم اعلانه به
«وحيث انه يتضح على كل حال ان المستأنف
لم يعان خصمه الشيخ «مصطفى احمد حسين»
بصحيفة الاستئناف لافي الميعاد القانوني بل ولا
بعده وانما أعلن بصحيفته شخصاً سماه فيها
«احمد حسين» ثم حاول تصحيح الاسم فلم يوفق
«وحيث انه لذلك يكون دفع الشيخ مصطفى
احمد حسين في محله ويتعين قبوله والحكم بعدم
قبول الاستئناف

(استئناف مصطفى احمد محمد حسين وحضرته الاستاذ سليمان
بدوي ضد الشيخ مصطفى احمد حسين رقم ٣٣٥ سنة ٥٠ قضائه
رئاسة وعضوية حضرات كامل بك ابراهيم وكيل المحكمة وعمود
سامي بك ومحمد توفيق حقي بك مستشارين)

ومن غير حاجة للرجوع للمحكمة الشرعية أو المجالس الحسبية كما أن المادة ٢٧ من قانون نزاع الملكية تقضى بأن الممارسة مع ناظر الوقف تجوز إذا ما كانت المصلحة (أى الجهة الحكومية) هى التى طلست نزاع الملكية . وبالتالي يكون الاتفاق الذى يحصل طبقاً للبادة ٦ من هذا القانون هو اتفاق صحيح بزيل ملكية الوقف من العين المنزوع ملكيتها . أما إذا كان نازع الملكية غير المصلحة فلا يجوز للناظر الممارسة والاتفاق فإذا حصل اتفاق فهو باطل . والغرض من هذه التفرقة هو المحافظة على ملك الوقف ومنع كل شبهة تقع على الاتفاق ومنع التواطؤ مع الناظر فى حالة ما إذا كان نازع الملكية هو غير المصلحة الحكومية التى تنتفى الشبهة معها

المحكمة

« حيث انه لا نزاع فى انه صدر مرسوم ملكى بتاريخ ١٨ يناير سنة ٩٢٨ بنزع ملكية منزل بمصر مملوك لوقف الست خديجه بنت أحمد أغا

« وحيث أنه ثابت من المحضر المؤرخ فى ٧ مارس سنة ٩٢٨ انه طبقاً للمادة ٦ من قانون نزاع الملكية دعى ناظر الوقف وحصات الممارسة على قيمة ثمن العقار المنزوع ملكيته وحصل الاتفاق بينه وبين محافظ مصر على ثمن قدره ٣٠٠ ملجم و ٨٩٤ جنيتها وكتب بذلك محضر اتفاق أمضى عليه الناظر والمحافظ

« وحيث انه بتاريخ ٢٤ يناير سنة ٩٣٢ رفع الناظر هذه الدعوى الحالية يطلب فيها الحكم له بأن يكون ثمن العقار أكثر مما حصل الاتفاق عليه أى مبلغ ٣٠٠ ملجم و ٨١ جنيتها زيادة على

٣٠٠ ملجم و ٨٩٤ جنيتها وقد أصدرت محكمة مصر الابتدائية المحكم المستأنف بانجابة طلب الناظر « وحيث ان وزارة الاشغال طلبت أن يحكم بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى باعتبار أن المتنازع عليه قيمته ٣٠٠ ملجم و ٨١ جنيتها وأنه من اختصاص المحكمة الجزئية « وحيث أنه ولو ان المتنازع عليه فى الحقيقة فى هذه الدعوى هو قيمة العقار بأكمله وهو فوق نصاب المحكمة الجزئية الا أنه مع هذا فان المادة ٢٠ من قانون نزاع الملكية جمعت الطعن فى تقرير قيمة المنزوع ملكيته للمنافع العمومية من اختصاص المحكمة الكلية سواء أ كانت هذه القيمة أقل من نصاب القاضى الجزئى أو أ كانت أكثر منه

« وحيث ان المادة ٦ من قانون نزاع الملكية قررت فى فقرتها الأخيرة بأن محضر الاتفاق الحاصل على قيمة العقار المنزوع ملكيته هو سند واجب التنفيذ ويعتبر بمثابة عقد رسمى فهو اذن عقد صحيح قانوناً لا يصح الرجوع فيه فهو سند صحيح بزوال الملكية من المنزوع ملكيته وانتقالها لنزاع الملكية

« وحيث ان المستأنف عليه يقول بأن المحكمة الشرعية لم تصدق على هذا الاتفاق وهى التى قضت بأن يكون الثمن أكثر مما حصل الاتفاق عليه أى مبلغ ٣٠٠ ملجم و ٨١ جنيتها

« وحيث ان الذى يلاحظ عليه هو أن الموضوع الحالى ليس من مسائل استبدال الوقف المختصة بنظره المحاكم الشرعية بل هو زوال ملكية الوقف بنزع الملكية وقد صدر لذلك قانون خاص هو المعمول به فى هذا الشأن فتى اتبعت الاجراءات المبينة بهذا القانون زالت ملكية المنزوع ملكيته وفقاً أو ملكاً خاصاً

بدون حاجة الى الرجوع الى المحكمة الشرعية . ذلك لأن المادة ٨٨ من القانون المدني قررت في الفقرة الأخيرة منها أن من ضمن الأحوال التي تزول فيها الملكية نزع ملكية العقار للمنافع العمومية وهي عبارة عامة تشمل ملكية الموقوف وغير الموقوف وسواء كان المالك عديم الأهلية أو ذا أهلية للتصرف من غير حاجة للرجوع للمحكمة الشرعية أو للمجالس الحسبية

« وحيث أن الذي يزيد ذلك وضوحاً وجلاءً أن قانون نزع الملكية قد جعل أحكاماً واجراءات خاصة في حالة نزع ملكية عقار مملوك لقاصر أو لمحجور عليه أو لغائب أو لوقف

» وحيث أن المستأنف عليه يزعم بأن قانون نزع الملكية يمنع من الممارسة مع ناظر الوقف ومن الاتفاق مع الناظر على قيمة المنزوع ملكيته

» وحيث أن هذا الاعتراض غير صحيح في الحالة

الخاصة بهذه الدعوى لأنه يخالف لنص الفقرة الأولى

من المادة ٢٧ من قانون نزع الملكية ذلك لأن نص هذه الفقرة يقضى بأن الممارسة مع ناظر الوقف تجوز إذا ما كانت المصلحة (أى الجهة الحكومية)

هى التى طلبت نزع الملكية وبالتالى يكون الاتفاق

الذى يحصل طبقاً للمادة ٦ من قانون نزع الملكية

مع الناظر هو اتفاق صحيح يزيل ملكية الوقف من

العين المنزوع ملكيتها ما إذا كان نازع الملكية غير

المصلحة فلا يجوز للناظر الممارسة والاتفاق إذا

حصل اتفاق معه فهو باطل

» وحيث أن الغرض من وضع هذه التفرقة هو

المحافظة على ملك الوقف ومنع كل شبهة تقع على

الاتفاق ومنع التواطؤ بين الناظر في حالة ما إذا كان

نازع الملكية غير المصلحة الحكومية لأنه في حالة

ما إذا كان النازع هو المصلحة فلن تكون هناك

شبهة في الاتفاق من حيث التواطؤ على ما فيه

الاضرار بالوقف

» وحيث أن نازع الملكية في الدعوى الحالية هى

وزارة الاشغال فيكون الاتفاق صحيحاً نافذاً

» وحيث أن المستأنف عليه يقرر بأن الفقرة الثالثة

من المادة ٢٧ المذكورة تدل على أن الممارسة لا تصح

وان تقرير القيمة لا تكون الا بأهل خبرة أو بحكم

» وحيث أن ما ذهب اليه المستأنف عليه غير

مقبول لأنه لو صح تفسيره للفقرة الثانية كما يقول

لأصبحت الفقرة الاولى لغوا وما كان هناك من

داع لوضعها في صدر المادة المذكورة لكن التفسير

الصحيح للفقرة الثانية المذكورة مع ما فيها من العيب

الانشائي يجب ان تكون بحيث يتفق مع الفقرة

الأولى

» وحيث أن الفقرة الثانية خاصة باستلام من

العقار المنزوعة ملكيته والغرض المقصود منها هو

انه لا يجوز للأوصياء أو القوام أو نظار الوقف استلام

من العقارات التى يحصل الاتفاق عليه بالممارسة في

الحالة التى تصح فيها الممارسة وكذلك لا يصح لهم

استلام هذا الثمن في جميع الحالات التى لم يحصل

فيها اتفاق قانوني وهذه الحالات هى التى يعين فيها

خبير طبقاً لاجراءات نزع الملكية ولم تحصل المعارضة

في تقريره في الميعاد القانوني او التى ترفع للقضاء عقب

معارضة عن تقرير الخبير تحصل في الميعاد القانوني

» وحيث أنه لما تقدم تكون دعوى المستأنف

عليه في غير محلها ويتعين الغاء الحكم المستأنف ورفض

دعواه

» وحيث أن رفع الأمر للمحكمة الشرعية

لأجراءات الاستبدال فهو عامل زائد عما يقضى

به القانون ولا تأثير له على ما تقدم

استئناف وزارة الاشغال العمومي وحضر عنها الاستاذ مصطفى بك

عبد اللطيف ضد ابراهيم افندى قاتق بصفته وحضر عنه الاستاذ

عبد الرحمن البيل رقم ١٠٢٣ سنة ١٤٩٩ ق - بالمهنة السابقة)

١٧٦

٧ مارس سنة ١٩٣٣

١ - حكم غياي . بطلانه . ليس من النظام العام . جواز التنازل عنه

٢ - قانون الخمسة أفدنه مزارع لا يملك أكثر منها . استجاره أطيانا تخرج من عدد صغار المزارعين . لا ينطبق عليه القانون

المبادئ القانونية

١ - إن بطلان الأحكام الغياية لمضى ستة أشهر بلا تنفيذ هو من حقوق المدين المحكوم عليه ولا يتعلق بالنظام العام . لهذا فللمحكوم عليه أن يتنازل عنه ويصح أن يكون هذا التنازل صريحا كما يكون ضمنيا

٢ - دفع المستأنفان في الدعوى بأنهما لا يملكان أكثر من خمسة أفدنه ولا يجوز نزع ملكيتهما منها . فقررت المحكمة أنه بفرض أنهما لا يملكان النصاب الذي يسمح بنزع ملكيتهما إلا أنه يلاحظ أن الدين عبارة عن أجرة متأخرة من إيجار ٩٩ فدانا وكسور استأجراها وهما مزارعان صغيران مع أنهما لا يملكان حسب قولهما ما يسمح لهما بالقيام بخدمة هذه الكمية من الأطيان فلا يمكن أن يقدموا على استئجارها إلا على أن يؤجراها من باطنهما للغير وإن هذا بلا شك مورد للكسب يخرجهما من حصانة قانون الخمسة أفدنه الذي لا يحمي إلا صغار المزارعين المحصورة أرزاقهم في أملاكهم .

المحكمة

« بما أنه يتلخص موضوع هذا النزاع أن السيد المستأنف عليها بصفتها حصلت على حكمين بالزام المستأنفين بأجرة متأخرة من إيجار ٩٨ فدانا وكسور بالعقد الأول و ٩٩ فدانا بالعقد الثاني

وأرادت أن تنفذ بمجموع ما في الحكمين وفعلا أعلنتهما بتنبيه نزع ملكية أن لم يقوما بسداد الدين يصير الشروع في نزع ملكيتهما من الأطيان الموضحة الحدود والمعالم في ذلك التنبيه فعارضا في التنبيه المذكور وبنيامعارضتهما أنهما لا يملكان كل القدر المدعى بملكيتهما له بل يملكان أقل من خمسة أفدنه ولا يصح قانونا اتخاذ إجراءات نزع الملكية ضدما وإن الحكم الصادر في القضية نمرة ٢٤ سنة ١٩٣٠ كلى الاسكندرية صدر غيايا بالنسبة للشيخ محمد محمود الشندي ولم يصبح نهائيا للآن .

« وبما أن محكمة أول درجة قضت برفض المعارضة في تنبيه نزع الملكية للأسباب الواردة في حكمها فاستأنف المستأنفان الحكم وبنياماستئنفهما (١) على أن الحكم المراد تنفيذه الآن صدر غيايا بالنسبة للشندي وقد مر عليه أكثر من ستة أشهر بدون تنفيذ (٢) أن المستأنفين من صغار الفلاحين ولا يملكان خمسة أفدنه لا الآن ولا وقت نشوء الدين .

« وبما أنه عن السبب الأول فإنه وإن كان الحكم صدر غيايا على أحد المستأنفين إلا أن المستأنف عليها قدمت ورقتين أحدهما مؤرخة ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٢٩ والثانية مؤرخة ٥ من سبتمبر سنة ١٩٣١ تفيد اقرار الشندي بما صدر به هذا الحكم الغياي وقبوله بترتيب طريقة سداد الدين .

« وبما أن بطلان الأحكام الغياية لمضى ستة أشهر بلا تنفيذ هو من حقوق المدين المحكوم عليه ولا يتعلق بالنظام العام فيفهم من ذلك أن للمحكوم عليه أن يتنازل عنه وهذا التنازل يصح أن يكون صريحا كما يكون ضمنيا ولا أدل على هذا التنازل وقبوله الحكم من قوله في تلك الورقة (٢-٢)

١٧٧

٧ مارس سنة ١٩٣٣

- ١- اعلان . بواسطة مندوب محضر . عدم ذكر الامر الصادر بنديه في رأس الورقة . غير لازم
- ٢- اعلان . بواسطة مندوب محضر . تسليمه عن يد شاهدين موقعين . غير لازم
- ٣- اعلان . بواسطة مندوب محضر . توقيع شاهدين على الاصل والصورة . ليس من الامور الجوهرية
- ٤- اعلان . تسليمه لفتاة . ليس من الضروري أن تكون بالفراشدة .
- ٥- استئناف . عدم قبوله . استفادته من استئناف آخر . شرطه ونجود استئناف واحد أو التضامن بين المحكوم عليهم

المبادئ القانونية

(١) في الاعلانات الحاصلة بواسطة مندوب المحضر لالزوم لذكر الامر الصادر بنديه في رأس ورقة الاعلان لأن النظام المتبع الآن في المحاكم يقضى بتعيين مندوب المحضرين بواسطة وزارة الحقانية وهم الآن موظفون كثيرهم يكلفون بأداء أعمال المحضرين أنفسهم وليسوا ممن يندبون بصفة مؤقتة لاعلان ورقة ما بسبب بعد محل اقامة المعلن اليه عن مسكن المحضر

(٢) بالنسبة للنص الوارد في المادة ١٢ مرافعات أهلية بوجوب تسليم الورقة المعلنة على يد مندوب محضر بحضور شاهدين يوقعان على الاصل والصورة فانه في الواقع ونفس الامر لم يصبح هناك محل للعمل بهذا القيد مادام ان المندوبين لا يعينون الآن بطريق النذب المؤقت من جانب القاضى ومادام انهم يؤدون نفس العمل الذى يؤديه المحضرون إذ العلة الأصلية وهى توفر الثقة فيمن ينتدب مؤقتا من القاضى لاجراء الاعلان أصبحت معدومة الآن

ان لست المستأنف عليها الحق في تنفيذ الحكم السابق واللاحق بكافة الطرق الودية للحصول على حقوق الورثة بدون توقف على رضاه ولا قبول أى عذر يريد من ذلك تعيين الحكم الغيابى الذى هو أحد الحكمين المشار اليهما في هذا الاقرار » وبما انه بناء على هذا يكون السبب الأول على غير أساس .

» وبما انه عن السبب الآخر وهو ان المستأنفين من صغار المزارعين الذين لا يملكون خمسة أفدنه فانه بفرض انهما لا يملكان النصاب الذى يسمح بنزع ملكيتهما الا أنه يلاحظ ان الدين عبارة عن أجرة متأخرة من ايجار ٩٩ فدانا وكسور استأجرها المستأنفان وهما مزارعان صغيران ولا لا يملكان حسب قولهما ما يسمح لهما بالقيام بخدمة هذه الكمية من الاطيان فلا يمكن ان يقدم على استئجارها الا على ان يؤجراهما من باطنهما للغير وهذا بلا شك مورد للكسب يخرجهما من حصانة قانون الخمسة أفدنه الذى لا يحى الاصغار المزارعين المحصورة ارزاقهم في أملاكهم وإذن يكون تملك المستأنفين لأقل من خمسة أفدنه لا يجعلهما في حماية القانون

» وبما ان المستأنفين قدما من ضمن مستنداتها ورقة عرفية مؤرخة ٢٩ من شوال سنة ١٣٢١ لم يتكلم عنها في مذكرتهما ولا مرافعتهما ولا يفهم الغرض من تقديمها

» وبما ان ذلك كاف مع أسباب الحكم الابتدائى التى لا تتعارض مع هذه الأسباب وتتخذها المحكمة أسبابا لها لان يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده .

(استئناف أحمد محمد الياس وآخر وحضر عنهما الاستاذ عبد الحميد السنوسى ضد السيد سعاد هانم الشريف وحضر عنها الاستاذ عبد الفتاح الطويل رقم ٨٩٨ سنة ٤٩ قضائية - رئاسة وعضوية حضرات حسن نبيه المصرى بك واحمد نظيف بك ومحمد زكى على بك مستشارين)

(٣) ان حضور الشاهدين وتوقيعهما على أصل الاعلان وصورته ليسا من الأمور الجوهرية الواجب توفرها على كل حال في الاعلان فتي ثبت أن الورقة أعلنت الى المعلن إليه أو لمن يصح استلام ورقة الاعلان عنه قانونا فلا يكون هناك محل لاعتبار الاعلان باطلا لمجرد حصوله في غيبة الشاهدين

(٤) لا يشترط لصحة تسليم ورقة الاعلان أن يكون من استلمها شخصا بالغاً رشده أى متمتعاً بأهليته القانونية بل يكفي ان يكون شخصا يدرك أهمية الورقة التي استلمها وأهمية توصيلها لصاحبها

(٥) ان محـل استفادة مستأنف من الاستئناف الآخر المرفوع عن ذات الحكم لا يكون الا حيث يوجد استئناف واحد مرفوع من الاثنين بورقة واحدة ومطلوب فيه منهما طلب واحد. ويكون الأمر كذلك من باب أولى اذا كان هناك تضامن بين المحكوم عليهم

المحكمة

« حيث انه تبين من الاطلاع على أصل ورقة اعلان الحكم انه أعلن إلى المستأنفة في يوم ٤ من يناير سنة ١٩٣٢ وهذا الاستئناف قد رفع في يوم ٩ من نوفمبر سنة ١٩٣٢ فيكون قد رفع بعد الميعاد القانوني المنصوص عليه في المادة ٣٠٣ مرافعات » وحيث ان المستأنفة ترد على هذا الدفع بالأمور الآتية : - أولاً - أن الذي قام بالاعلان هو مندوب محضر يدعى محمد افندي زكي ولم يذكر في رأس ورقة الاعلان الأمر الصادر من القاضي بنده لاجراء الاعلان - ثانياً - أن الاعلان لم يحصل بحضور شاهدين موقعين على أصل

الورقة - ثالثاً - أن صورة الاعلان قد تسلمت الى فتاة صغيرة لا يزيد عمرها عن تسع سنوات وهي لا تدرك أهمية ايصال هذه الورقة لوالدها المستأنفة - رابعاً - ان الحكم الابتدائي مستأنف أيضاً من جانب احمد افندي يوسف المنشاوي أحد المحكوم عليهم واستئنافه قائم ومطلوب فيه الغاء الحكم برمته ورفض الدعوى والست المستأنفة تستفيد من ذلك الاستئناف

« وحيث انه بالنسبة لحصول الاعلان بمعرفة مندوب محضر فانه بمراجعة أصل ورقة الاعلان تبين انه مذكور فيها أن الذي قام بالاعلان هو محضر لا مندوب محضر ولم تقدم المستأنفة ما يدل على غير ذلك ولا تستطيع المحكمة أن تجري تحقيقاً لاثبات ما تدعيه المستأنفة بمجرد القول دون اتخاذ أى اجراءات أخرى للطعن في الورقة

« وحيث انه مع التسليم جـدلاً بحصول الاعلان بواسطة مندوب محضر فانه لم يكن هناك محل لذكر الأمر الصادر بنده في رأس ورقة الاعلان لأن النظام المتبع الآن في المحاكم يقضى بتعيين مندوبي المحضرين بواسطة وزارة الحفانيه وهم الآن موظفون كثيرهم يكافون بأداء أعمال المحضرين أنفسهم وليسوا ممن يندبون بصفة مؤقتة لاعلان ورقة ما بسبب بعد محل اقامة المعلن اليه عن مسكن المحضر كما تقول المادة ١١ مرافعات

« وحيث انه بالنسبة لوجوب تسليم الورقة المعلنه على يد مندوب محضر بحضور شاهدين - مادة ١١ مرافعات - يوقعان على الاصل والصورة - مادة ١٣ مرافعات - فانه في الواقع ونفس الأمر لم يصبح هناك محل للعمل بهذا القيد مادام ان المندوبين لا يعينون الآن بطريق النـدب المؤقت من جانب القاضي وما دام أنهم يؤدون نفس العمل الذي يؤديه المحضرون ولقد كانت العلة في اشتراط حصول الاعلان بحضور شاهدين التحقق من

حصوله لعدم توفر الثقة التامة في الشخص الاجنبي
عن المحكمة الذي يندبه القاضي ندباً مؤقتاً لاجراء
الاعلان وهذه العلة معدومة الآن

« وحيث انه فضلا عن ذلك فان حضور
الشاهدين وتوقيعها على أصل الاعلان وصورته
ليس من الأمور الجوهرية الواجب توفرها على كل
حال فانه متى ثبت ان الورقة قد أعلنت الى المعلن
اليه أو لمن يصح استلام ورقة الاعلان عنه قانونا
فلا يكون هناك محل لاعتبار الاعلان باطلا لمجرد
حصوله في غيبة الشاهدين

« وحيث انه لا جدال في أن صورة ورقة
الاعلان قد سلمت الى بنت المستأنفة (فاطمة
البنداري) التي وقعت بالاستلام على أصل الاعلان
وهي تقيم مع والدتها المستأنفة فلا يكون هناك
محل للبحث في توفر حضور الشاهدين عند حصول
الاعلان فعلا بل يجب أن يقتصر البحث فيما اذا
كان تسلم صورة ورقة الاعلان الى بنت المستأنفة
يجعل الاعلان باطلا لصغر سنها

« وحيث لا يشترط لصحة تسليم الورقة أن
يكون من استلمها شخصا بالغاً رشده أي متمتعاً
بأهليته القانونية بل يكفي أن يكون شخصا يدرك
أهمية الورقة التي استلمها وأهمية توصيلها لصاحبها
« وحيث أن المستأنفة تدعي أن بنتها فاطمة
التي استلمت صورة ورقة الاعلان لا يتجاوز
عمرها تسع سنوات ولسكنها لم تقدم مستنداً على
ذلك رغم أنها وعدها بتقديم شهادة ميلادها ومع
أنها علمت بهذا الدفع من جلسة ٢٣ يناير سنة ١٩٣٣
وكان لها أن تقدمها لغاية ٢٨ من فبراير سنة ١٩٣٣
« وحيث أنه مع عدم تقديم الدليل على صغر
سن البنت التي استلمت الاعلان يجب أن يفترض
قانوناً أن المحضر أو مندوب المحضر كما تقول

المستأنفة قد سلم الورقة الى شخص يصح أن
يستلمها قانوناً

« وحيث انه فضلا عن ذلك فان المحكمة
باطلاعها على توقيع بنت المستأنفة الموضوع على
أصل ورقة الاعلان ترى انه توقيع فتاة لا يمكن
أن يكون عمرها تسع سنوات كما تقول المستأنفة
بل أنها فتاة تدرك حتماً أهمية استلام الورقة
وتوصيلها لوالدتها

« وحيث انه بالنسبة لاستفادة المستأنفة من
الاستئناف الآخر المرفوع من احمد يوسف
المنشاوي فان محل البحث في استفادة احمد المستأنفين
من استئناف الآخر لا يكون إلا حيث يوجد
استئناف واحد مرفوع من الاثنين بورقة واحدة
ومطلوب فيه منهما طلب واحد والحالة التي نحن
بصددها ليست كذلك

« وحيث انه متى كان الاستئناف الآخر الذي
تريد المستأنفة الاستفادة منه غير منظور مع هذا
الاستئناف فيجب أن يقتصر البحث عما اذا كان
هذا الاستئناف المستقل بذاته مقبولاً أو غير مقبول
« وحيث انه فضلا عن ذلك فان الحكم
المستأنف لم يقض بالتضامن بين المحكوم عليهم
والمستأنفة نفسها تطلب في هذا الاستئناف « الغاء
الحكم المستأنف بالنسبة لما قضى به عليها ورفض
دعوى ورثة المرحوم محمد احمد المنشاوي قبلها
وتبني طلبها هذا على عدم وجود تضامن بين
المحكوم عليهم وعلى أن حصتها في المحكوم به
تبلغ ١٢٨ جنيهاً و٧٠ مايلاً (يراجع اعلان
الاستئناف) فلا يكون للمستأنفة والحالة هذه
حق في الاستفادة من الاستئناف الآخر المرفوع
من احمد يوسف المنشاوي بفرض انه محل نظر الآن
« وحيث أنه مما تقدم يتضح ان الدفع بعدم

قبول الاستئناف لتقديمه بعد الميعاد هو دفع صحيح ويجب الأخذ به

(استئناف الست منيره هاتم أمين عبد الله وحضر عنها الاستاذ مهدي الديواني ضد عتر افندي محمد وآخرين وحضر عن الاولى الاستاذ عبد الرحمن البيلي رقم ٢٢٩ سنة ٥٠ قضائية بالهيئة السابقة)

١٧٨

٧ مارس سنة ١٩٣٣

مسئولية . ولي . جواز اختصاصه مدنياً في دعوى مسئولية ولده القاصر عن جريمة ارتكباها .

المبدأ القانوني

إنه وإن كان يصح الحكم على القاصر المحكوم عليه جنائياً بالتعويض إلا أنه لا ينبغي عليه رفع المسئولية عن الأب مادام ولده قاصراً لأن المسئولية كما أنها في عنق القاصر فهي تلزم أباه أيضاً بسبب ولايته ولا يوجد مانع قانوني من اختصاص هذا الولي في تلك المسئولية وإلزامه بالتعويض المحكم.

« بما أنه عن الموضوع فان احمد خليفه احمد وزنوبه على الغزواني أبوى المتوفى رفعا هذه الدعوى وطلبا الحكم بالزام على بهنسى داود بصفته والدا وولى ابنه عبد الحميد بهنسى بمبلغ ٤٠٠ جنبه يدفعه من ماله الخاص تعويضا عما لحقهما من الضرر بسبب وفاة ولدهما لتعدى عبد الحميد على بهنسى المذكور بالضرب الذى أفضى الى موته وقد ثبتت عليه الجناية كما يدل على ذلك الحكم الصادر به بالعقوبة من محكمة الجنايات ومقدم في ملف هذه الدعوى .

« وبما ان محكمة أول درجة قد قضت على المستأنف أصليا بالزامه بان يدفع مبلغ ٧٠ جنبها من ماله الخاص فاستأنف هذا الحكم وطلب

الغاؤه كما أن المحكوم لها قد استأنفاه وطلبا تعديله الى مبلغ ٤٠٠ جنبه

« وبما ان على بهنسى داود رفع استئنافه وقدم مذكرة بدفاعه أورد بها الاسباب التي طلب بناء عليها الغاء الحكم ورفض الدعوى وتنحصر فيما يأتى (١) أنه وإن كان الانسان مسئولاً عن أعمال من هم تحت رعايته إلا أن هذه المسئولية متوقفة على عدم الرقابة فإذا كانت هذه الرقابة صحيحة فلا مسئولية وقال في هذه الواقعة بالذات أن المتوفى آتى لابنه وزاحمه في أخذ الأثرية فأدت هذه المزاحمة الى ما وقع فيكون المتوفى هو السبب وتكون الحادثة فجائية (٢) أن ابنه على بهنسى عقب الجريمة لم يك قاصراً (٣) وبفرض أنه قاصر فيجوز الحكم على القاصر بالتعويض الناشئ عن الجريمة بدون ادخال وليه في الدعوى « وبما أنه عن اعتراض المستأنف أصليا بمسألة القصر فثبت من التحقيقات التي حصلت ومن أقواله شخصياً أن ولده ما كان بلغ وقت ارتكاب الحادثة السن القانونية التي تحدد الرشد وهي احدى وعشرين سنة .

« وبما ان اعتراضه على الحكم من انه قضى على الأب بالتعويض مع انه يصح الحكم على القاصر فهذا اعتراض لا ينبغي عليه رفع المسئولية عن الأب مادام ولده قاصراً لان المسئولية كما أنها في عنق القاصر فهي تلزم أباه أيضاً بسبب ولايته ولا مانع قانوني من اختصاص هذا الولي في تلك المسئولية والزامه بالتعويض واذن يكون هذا السبب غير مجد .

« وبما ان قوله بأن الحادثة إنما حصلت بسبب بدء المتوفى بالشر لمزاحمة ابنه في أخذ الأثرية عنوة واقتداراً كما هو وارد بمذكرته فان هذا القول لا يؤيده شيء من التحقيق الذي أجرته النيابة

١٧٩

٧ مارس سنة ١٩٣٣

اختصاص المحاكم الأهلية . في قضايا نزاع الملكية . عن عقار
مقرر عليه - حق لأجنبي . ولو بعد صدور حكم بنزع الملكية .
وجوب القضاء بعدم الاختصاص

المبدأ القانوني

إن حق الأجنبي متى تعاق بالعين المنزوعة ملكيتها أمام المحاكم الأهلية فإنه لا يزول إلا برضائه هو أو بالقضاء بلفو الحق وبطلانه من المحاكم المختلطة التي يتبعها الأجنبي في الاختصاص . كما أن جميع إجراءات البيع التي تتم أمام المحاكم الأهلية مع قيام هذا الحق لا تؤدي إلى تطهير العين المبيعة من كافة الحقوق العينية المقررة عليها مادام حق الأجنبي باقياً ويصح لهذا الأجنبي السير في إجراءات نزاع الملكية والبيع من جديد لنفس العقار السابق بيعه ولا يخفى ما قد يترتب على ذلك من الضرر لنفس الدائن وللدائن فضلاً عن تخوف المزايدين من الدخول في المزاد أمام المحاكم الأهلية لعدم ضمان نفاذ البيع الحاصل أمامها ولهذا يجب الحكم بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر دعوى نزاع الملكية متى كان مرتباً على العين المنزوعة ملكيتها حق لأجنبي قبل اليوم المحدد للبيع المحكمة

« حيث أن الحكم المستأنف قضى باختصاص المحاكم الأهلية بنظر هذه الدعوى لأن حق الأجنبي العيني لم يظهر في الوجود إلا في ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٢ أي بعد أن رفعت دعوى نزاع الملكية وما يتبعها من إجراءات النشر والبيع أمام الجهة التابع لاختصاصها طرفاً الخصومة ولا

في الحادثة إذ يتأخر منه أن المتهم هو الذي ضرب ابن المستأنفين فرعياً بسن القأس بلا داع ظاهر وقد جاء في أقوال بعض من سئلوا في ذلك التحقيق أن مشاحنة جرت قبل حصول الحادثة بقايل بين المتوفى والمتهم وأخ له كان المتوفى متعدياً عليه فيها . واذن يكون ما ذكره المستأنف من هذه الناحية لرفع المسؤولية المدنية عنه غير مؤيد بما في الأوراق .

« وبما أنه لهذه الأسباب وما جاء في الحكم الابتدائي من الأسباب خاصة بتقرير المسؤولية على الأب يكون المستأنف مسؤولاً عن تعويض مالق المستأنفين فرعياً من الضرر بسبب موت إبنهما من تعدى ولده بالضرب الذي أفضى إلى موت المتوفى .

« وبما أنه فيما يخص تقدير ذلك التعويض فإن المحكمة ترى من الحادث وسببه وكيفية حصوله والاصابة التي كانت سبباً في وفاة ابن المستأنفين فرعياً وما نجم عنها من حرمانهما من ولدهما الذي كان يبلغ سن الثمانية عشر سنة وما كان يقوم لهما به من العمل المشرو هو أكبر أولادهما الذكور ومن تألمهما على فقده بلا داع بدا منه أن تقدر لهما المحكمة التعويض بمبلغ ٢٠٠ جنيه واذن يتعين تعديل الحكم المستأنف

« وبما أن المحكمة ترى الزام المستأنف أصلياً بجميع المصاريف

(الاستئناف المرفوعين على بهنى داود بصفته وحضر عنه الاستاذ عبد الرحيم ناجي ومن أحمد خليفه وآخر وحضر عنهما الاستاذ محمود تمام كساب رقم ١٠٨٠ سنة ٤١ قضائية ٧٢ سنة ٥٠ قضائية بالهيئة السابقة)

١٨٠

٧ مارس سنة ١٩٣٣

عقد من حيازي لا بيع وفائي . القرائن الدالة على ذلك : بخس
التمن . دفع المدين رسوم التسجيل . عدم قبول المدين
تحويل العقد

المبدأ القانوني

اعتبرت المحكمة عقداً صادراً في سنة ١٩١٩
وطبقاً لأحكام المادة ٣٣٨ مدني القديمة بأنه
عقد من لا عقد بيع وفائي للأسباب الآتية -
١ - بخس التمن . ونقصانه عما تساويه
الأعيان - ٢ - دفع المدين لرسوم تسجيل
العقد - ٣ - عدم قبول التنازل الصادر عن
العقد وإنذار المدين للدائن بذلك وبالمطالبة
باستهلاك الدين وفوائده من الربح .

المحكمة

« حيث ان النزاع بين المستأنف والمستأنف
عليها الأولى ينحصر في تأويل مدلول العقد
المؤرخ في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٩ ومسجل في ٩
من ديسمبر سنة ١٩١٩ بمحكمة اسكندرية المختلطة
الصادر من المستأنف عليها الأولى للمستأنف عليه
الثاني والمستأنف يقول بأنه عقد بيع وفائي
انقضت فيه مدة الأربع سنوات المحددة للمستأنف
عليها الأولى لدفع التمن واسترداد الأعيان المباعة
منها وتقول هي ان هذا العقد لم يقصد به أكثر
من أن يكون عقد رهن حيازي رهن بمقتضاه
الأعيان المباعة للمستأنف عليه الثاني نظير
ما قبضته منه من القرض الذي لا يتناسب مع قيمة
الأعيان الحقيقية

« وحيث ان المادة ٣٣٨ قديمة من القانون
التي كان معمولاً بها قبل تعديلها في سنة ١٩٢٣

يصح بعد ذلك أن ينزع هذا الاختصاص من
المحاكم الأهلية كي لا تعطى الفرصة للمدين المشاغب
بالتلاعب في تغيير الاختصاص باتفاقه مع الاجنبي
« وحيث ان حق الاجنبي متى تماق بالعين
المتروكة ملكيتها أمام المحاكم الأهلية فإنه لا يزول
الا برضائه هو أو بالقضاء بلفو الحق وبطلانه
من المحاكم المختلطة التي يتبعها في الاختصاص
هذا الاجنبي كما أن جميع اجراءات البيع التي تتم
أمام المحاكم الأهلية مع قيام هذا الحق لا تؤدي
الى تطهير العين المباعة من كافة الحقوق العينية
المقررة عليها مادام حق الاجنبي باقياً ويصح
للاجنبي السير في اجراءات نزع الملكية والبيع
من جديد لنفس العقار السابق بيعه ولا يخفى ما قد
يترتب على ذلك من الضرر لنفس الدائنين والمدين
فضلاً عن تخوف المزايدين من الدخول في المزاد أمام
المحاكم الأهلية لعدم ضمان نفاذ البيع الحاصل أمامها
« وحيث أن نمر المادة ١٣ من لائحة
ترتيب المحاكم المختلطة صريح في أن « مجرد ترتيب
رهن عقارى لصالح اجنبي على الاموال العقارية
مهما كان الحائز والمالك لها يجعل المحاكم المختلطة
مختصة بالفصل في صحة الرهن وجميع نتائجها بما
فيها البيع الجبرى للعقار وتوزيع التمن » ولا شك
ان هذا الاختصاص الذي رتبته الشارع المصري
للمحاكم المختلطة كما رتب للمحاكم الأهلية اختصاصها
بالقوانين التي وضعها لها واجب الاحترام والمراعاة
في كل منهما على السواء

« وحيث انه بناء على ما تقدم يكون الحكم
المستأنف على غير صواب فيما قضى به وواجب
النأوه والقضاء بعدم اختصاص المحاكم الأهلية
بنظر هذه الدعوى

(استئناف ابراهيم عبد الله الشبلي وحضر عنه الاستاذ
عمود شاكر عبد اللطيف ضد ابراهيم مصطفى جعفر وحضر عنه
الاستاذ وهبه ميخائيل رقم ١٠٨ سنة ١٩٣٠ وقضاه - بالهيئة السابقة)

بمقتضى القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٢٣ قد نصت على ان عقود بيع الوفاء اما أن يقصد بها (١) الرهن أو (٢) البيع الوفاي الذي يكون للبائع فيه حق استرداد المبيع في مقابل دفع الثمن في الزمن المحدد لذلك .

« وحيث ان القرائن التي قدمتها المستأنف عليها الأولى للتدليل على ان الغرض من عقد ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٩ لم يكن سوى الاقتراض والرهن هي (١) بخس الثمن ونقصانه عما تساويه الأعيان لانها اشترت الأعيان ذاتها من والدها في سنة ١٩١٣ بحوالي ألفي جنيه ولم تقبض من المستأنف عليه الثاني في سنة ١٩١٩ التي ارتفعت فيها أثمان العقارات سوى خمسمائة جنيه أضيف اليها ١٥٠ جنيهها مقابل الفوائد (٢) دفعها للمستأنف عليه الثاني رسوم تسجيل العقد كما جرت عادة الراهنين ولو كان هو المقصود من العقد لقام المشتري بدفع هذه الرسوم من ماله و (٣) سكوت المستأنف عليه الثاني بعد حكم محكمة المحلة الكبرى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٢٠ الى ان تنازل عن حقوقه في العقد الى المستأنف في ١٥ يونيه سنة ١٩٢٢ وسكوت المستأنف أيضا بعد أن أُنذر في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٢٣ بعدم قبولها التنازل الصادر له من المستأنف عليه الثاني لأن العقد لا يقبل التحويل لأنها تحفظ لنفسها حق المطالبة باستهلاك الدين وفوائده من الربح حتى رفعت هي هذه الدعوى أمام محكمة أول درجة في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٩ تطلب المحاسبة على الدين

وفوائده واستهلاكه من الربح الناتج من اعيانها المرهونة .

« وحيث ان هذه القرائن التي أخذت بها محكمة أول درجة تدل بغير شك على ان عقد ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٩ لم يكن سوى عقد رهن صيغ في صورة عقديع وفاي وكان القانون يبيحه وقت تحريره بمقتضى المادة ٣٣٨ مدني قديمة السابق الاشارة اليها فليس للمستأنف ان يتمسك بعد ذلك بوضع يده المدة المكسبة للمالك بالسبب الصحيح وهو البيع لانه لا يبيع كما تقدم فضلا عن ان المستأنف عليها الأولى لم تقبل حوالة الدين اليه كما تقول وعقد الرهن الصادر للمستأنف عليه الثاني المؤرخ في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٩ السابق التنويه عنه غير مشروط فيه جواز تحويله للغير بدون رضا المدينة وهي المستأنف عليها الأولى « وحيث انه بناء على ما تقدم ولما جاء بالحكم المستأنف من أسباب لا تتعارض مع ما سبق تقريره يكون ذلك الحكم على صواب فيما قضى به في شطريه وهما (١) اعتبار عقد ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٩ عقدا رهنا و (٢) ندم خير لا أداء الاعمال المفصلة به .

(استأنف الغريب افندي ابراهيم سراج وحضر عنه الاستاذ احمد الديواني بك ضد الست حياة محمد احمد البدر اوى وآخر وحضر عنها الاستاذ يوسف احمد الجندى رقم ٨١٩ سنة ٤٩ ق - بالهيئة السابقة)

قضاء المحاكم الكلية

الرأي القائل بجواز صدور حكم من المحاكم
يقضى بصحة العقد العرفي أو نفاذه وإن هذا
الحكم يكون سنداً للطرفين ويقوم مقام العقد
ويجوز تسجيله لنقل الملكية

المحكمة

« من حيث أن المدعى طلب أولاً . نفاذ
عقد البديل المحرر بين طرفي الخصوم بتاريخ ٢٣
سبتمبر سنة ١٩٣١ واعتباره نافذ المفعول - ثانياً -
الحكم بملكيته للمتلز رقم ٤ موضوع ذلك العقد
مقابل تملك المدعى عليه العمارة المملوكة للمدعى
والموضحة بصحيفة الدعوى - ثالثاً - طلب الزام
المدعى عليه بأن يدفع للمدعى مبلغ ٢٨٠٠ جنيه
مضافاً إلى ذلك مبلغ ٥٠٠ جنيه بصفة تعويض
بسبب تأخيره عن التوقيع على العقد الرسمي في الميعاد
المتفق عليه - رابعاً - الزام المدعى عليه بجميع
المصاريف بما في ذلك رسم تسجيل الحكم وأن يقوم
الحكم مقام سند للطرفين بالملكية مع النفاذ المعجل .
» وحيث أنه يتعين البحث في كل طلب من
هذه الطلبات على حده

الطلب الأول الخاص بنفاذ عقد البديل المر في
« وحيث أن النزاع دار بين طرفي الخصوم
مخصوص نفاذ عقد البديل إذ ذهب المدعى عليه
إلى أن هذا عقد عرفي لم يسجل طبقاً لنص القانون
رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ وأنه لا ينشأ عنه حقوق للمدعى
وأدلى كل من طرفي الخصوم بحجته في المذكرات
المقدمة في القضية

» وحيث أنه يجب أن يتبين بجلاء قصد الشارع
(٢-٣)

١٨١

محكمة مصر الكلية الأهلية

١٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٢

- ١ - تسجيل . عقد عرفي . معلق نفاذه على التسجيل .
لا يعتبر باطلاً .
- ٢ - تعهدات . أساس المعاملات .
- ٣ - دعوى صحة التعاقد . إجماع الرأي عليها . صحتها

المبادئ القانونية

١ - إن قانون التسجيل الصادر في سنة ١٩٢٣
لم يهدم الأساس القانوني المجمع عليه في أن البيع
يتم برضاء المتعاقدين طبقاً لنص المادة ٢٣٦ مدني
إنما يعلق ترتيب هذه النتيجة أي نقل الملكية على
التسجيل وهو شرط موقف فالعقد العرفي يولد
جميع الحقوق ومنها التزام البائع بنقل الملكية .
فلا يمكن القول إذاً بأن العقد العرفي الذي لم يسجل
هو عقد باطل لأن نفس قانون التسجيل في
مادته الأولى قدرتب عليه الالتزامات الشخصية .
كما يتولد عنه الالتزامات العينية عند تسجيله فهو
عقد صحيح بكل معنى الصحة

٢ - إن أساس المعاملات هو الوفاء بالعهد
وإن لا يمهملن تعهد بشيء أي سبيل للفرار من
تعهد أو نقض ما تم من جهته والآن لا نهار صرح
التعامل واختل ميزانه بين الناس لذلك لا يمكن
تفسير قانون التسجيل في غير هذا الضوء أي شرف
المعاملة ووفاء المتعهد بتعده

٣ - قد سار القضاء إن الأهلي والمختلط على

من وضع قانون التسجيل المشار إليه وما الحكمة التي يرمى إليها

« وحيث انه مما لا جدال فيه أن الشارع المصري أراد سن نظام لصون المعاملات حتى لا يكون هناك عبث بالحقوق العينية وغيرها فأوجب تسجيل جميع العقود الصادرة بين الأحياء والتي من بينها حق الملكية ونقله لذلك نص في المادة الأولى من القانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ أن لا يكون للعقود المذكورة الغير مسجلة من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين والشارع لا يريد بذلك أن يهدم الأساس القانوني الذي تقوم عليه العقود والتعهدات المقررة حسب القواعد المقررة في القانون المدني التي بمقتضاها ينشأ العقد قانونا بين المتعاقدين بالإيجاب والقبول انما أراد الشارع أن يصون تلك العقود وان يحفظها من العبث لذلك نص على وجوب التسجيل حتى تنتج ثمرتها ومنها انشاء حق الملكية أو نقله

« وحيث أن القانون المدني نص في المادة ٢٣٦ أن البيع يتم برضاء المتعاقدين أحدهما بالبيع والآخر بالشراء وياتفاقهما على المبيع وثمانه وورد في المادة ٢٣٥ من القانون المدني أن البيع عقد يلتزم به أحد المتعاقدين نقل ملكية شيء للآخر مقابل التزام ذلك الآخر بدفع الثمن المتفق عليه بينهما ويؤخذ من نص المادتين المذكورتين أن البيع يتعقد برضاء المتعاقدين وان نقل الملكية هي نتيجة لذلك التعاقد وكذلك حكم عقد البذل يتم بمجرد التراضي

« وحيث أن قانون التسجيل لا يهدم هذا الأساس القانوني المجمع عليه انما يعلق ترتيب هذه النتيجة أي نقل الملكية على التسجيل فالعقد العرفي يولد جميع الحقوق ومنها التزام البائع بنقل الملكية الا ان ذلك النقل معلق على شرط تسجيل العقد

« وحيث أنه متى ثبت ذلك فلا يمكن القول بأن العقد العرفي الذي لم يسجل بعد هو عقد باطل لأن نفس قانون التسجيل في المادة الأولى قد رتب عليه الالتزامات الشخصية وكذلك يتولد عنه الالتزامات العينية عقب تسجيله مباشرة فهو عقد صحيح والقول ببطلانه لا يقوم على أساس قانوني صحيح

« وحيث أن الشارع المصري لم يقصد أيضا أن تكون تلك العقود شكلية لأن العقود الشكلية كما عرفها بلانيول في كتابه القانون المدني الجزء الثاني بند ٩٩٢ هي العقود التي يحتم القانون فيها اجراء خاص وبدونه لا يتولد أثر قانوني لرضاء المتعاقدين والعقود المنصوص عنها في المادة الأولى مثل البيع والبذل والتي لم تسجل هي عقود لازالت رضائية تتعقد بمجرد الرضاء بين المتعاقدين والتسجيل ليس ركنا من أركانها بل أن التسجيل لازم لما تنتج هذه العقود من الحقوق القانونية اذا كانت عينية

« وحيث ان القانون المدني قل قانون التسجيل كان يعطى المشتري أو الطرف المتبادل في عقد البذل حقا عينيا على العين المبيعة أو المتبادل عليها اما قانون التسجيل فلا يعطى للعقد العرفي هذا الأثر بل يكون للمشتري حقوقا شخصية على العين موضوع العقد (انظر حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٢ ديسمبر سنة ٢٦ والمقتبس من مجلة المحاماه السنة السابعة صحيفة ٢٣٨)

« وحيث انه فضلا عن ذلك فان أساس المعاملات هو الوفاء بالعهد وان لا يعهد لمن تعهد بشيء أي سبيل للفرار من تعهده أو تقض ماتم من جهته وإلا لانهار صرح التعامل واختل ميزانه بين الناس لذلك لا يمكن تفسير قانون التسجيل في غير هذا الضوء أي شرف المعاملة

ووفاء المتعهد بعهده فاذا أخذ بالرأى القائل بأن العقد العرفي الذي لم يسجل لا يكون له أى أثر بين المتعاقدين فعنى هذا أن كل متعهد يمكنه الفرار من التزاماته اذا عرقل تسجيل هذا العقد فاذا شرط في العقد العرفي أن التسجيل متوقف على توقيع البائع على العقد النهائي وامتنع البائع عن التوقيع لكان معنى ذلك أن البائع يصبح في حل من التخلص من التزامه وهذا لم يدر مطلقا في خلد الشارع لذلك قد ورد في المذكرة الايضاحية لقانون التسجيل أنه يجوز للمشتري أن يطلب الحكم له بسحبة التعاقد حتى لا يفلت البائع من البيع الذي ارتبط به (أنظر كتاب عبد السلام بك ذهني للاموال صحيفة ٨٩٥ - وكتاب الهلالى بك صحيفة ٥١ و٥٢ وحكم محكمة فاقوس الجزئية المحاماه سنة سابعة صحيفة ٢٣٤)

« وحيث أنه فوق ذلك قد سار القضاء المصرى من أهلى ومختلط على الرأى القائل بجواز صدور حكم من المحاكم يقضى بصحة العقد العرفي أو نفاذه وان هذا الحكم يكون سندا للطرفين ويقوم مقام العقد ويجوز تسجيله لنقل الملكية (أنظر الاحكام العديدة التى صدرت من المحاكم الاهلية والواردة فى الجداول العشرى الاول من مجلة المحاماه من صحيفة ١٠١ الى ١٠٨ وكذلك أنظر حكم محكمة مصر المختلطة الصادر فى ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٥ محاماه سنة ٦ صفحة ٨٢٥ وكذلك أنظر الاحكام العديدة المذكورة فى قضاء المحاكم الاهلية سنة ١٩٢٠ - ١٩٣٠ بند ١٢٤٧ » وحيث انه مما تقدم يكون طلب المدعى الاول فى محله ويتعين الحكم بنفاذ عقد البديل المؤرخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣١ واعتباره نافذ المفعول وأن يقوم هذا الحكم مقام سند للطرفين لتسجيله

عن طلب الحكم بنقل الملكية

« من حيث ان المدعى طلب الحكم له بنقل ملكية العقار الموضع فى عريضة الدعوى نفاذا لعقد البديل

« وحيث أن المادة الأولى من قانون رقم ١٧ سنة ١٩٢٣ قد نصت بصريح العبارة أن حق الملكية أو أى حق عيني عقارى لا ينقل بين المتعاقدين الا بالتسجيل

« وحيث ان عقد البديل المشار اليه آنفا لم يسجل فيكون طلب نقل الملكية قبل أوانه لأن نقل الملكية معلق على شرط التسجيل وهو شرط موقف أى أنه يجب أولا تسجيل العقد العرفي أو تسجيل هذا الحكم الذى يقوم مقام العقد حتى تنتقل الملكية والمحكمة تخالف الرأى المغاير لهذا لصراحة نص قانون التسجيل فى هذا الصدد ويتعين اذا الحكم بعدم قبول طلب تثبيت الملكية

عن الرفع بجواز فسخ العقر

« وحيث أنه بالرجوع إلى عقد البديل يتضح ما يأتى - أولا - قد جاء فيه حرفيا العبارة الآتية (لا يجوز للطرفين الرجوع فى هذا العقد بدون مبرر قانونى واتفقا على أن يتم التوقيع على العقد النهائي فى بحر مدة شهر من تاريخ التوقيع على هذا العقد (الابتدائى) وبعد ذلك ورد النص الآتى حرفيا (هذا وقد اتفق الطرفان على أنه فى حالة إمتناع أحدهما عن التوقيع على العقد النهائي فى بحر المدة المذكورة بدون مبرر قانونى يكون ملزما بدفع مبلغ ٥٠٠ جنية مصرى كتعويض للطرف الآخر)

« وحيث أنه يجب تفسير العقود واستجلاء نية المتعاقدين من مجموع نصوص العقد جميعها وضم قيوده إلى بعضها لاستجلاء نية المتعاقدين من ثنايا العبارات المتعددة الواردة فى العقد

«وحيث أن الشرط الأول المذكور آتفا ينص بصريح العبارة أنه ليس لأحد الطرفين حق الرجوع في عقد البذل بدون مبرر وظاهر أن نية المتعاقدين قد انصرفت إلى حرمانهما من حق الفسخ وهذا النص الصريح لا يقبل تفسير آخر — وأما ماورد في الشرط الثاني وهو دفع مبلغ ٥٠٠ جنيه في حالة امتناع أحد المتعاقدين عن التوقيع على العقد النهائي فإن هذا التعويض مقيد في العقد بنص صريح وهو حالة الامتناع عن التوقيع في بحر المدة المحددة في العقد فقط ولا شك في أن المتعاقدين لم يقصدا بالعبارة الأخيرة أن يكون لأحدهما حق فسخ العقد مقابل دفع التعويض وذلك يستفاد من النص الأول الذي يحرمهما من حق الرجوع عن العقد إطلاقاً ومستفاد أيضاً من عبارة (في بحر المدة المذكورة) التي ذكرت مرادفة للنص على حق التعويض في حالة الامتناع

« وحيث أنه مما تقدم يكون هذا الدفاع غير متفق مع نصوص العقد ويتعين عدم الأخذ به

على الرافع بالنفس في العقر

« حيث أن المدعى عليه ذكر أن المدعى خدعه في تقدير الربع إذ قدر له ربع العماراة المتبادل عليها بمقدار أكثر من الحقيقة

« وحيث أنه قد ذكر في عقد البذل بصريح العبارة ما يأتي (قد أقر الطرفان بأن كل منهما قد عاين المنزل الذي سيستلمه من الآخر المعاينة التامة النافية للجهالة) ويؤخذ من هذا أن المدعى عليه قد طاب المنزل ووقف على جميع ما يتعلق به من صنع وربع وغيره

« وحيث أنه فضلاً عن ذلك فإن المدعى عليه لم يذكر في انذاراته اللاحقة لتاريخ العقد ما يؤخذ منه وقوع الغش من المدعى في مقدار الربع « وحيث أنه مما تقدم لا تأخذ المحكمة بهذا

الدفاع أيضاً

(قضية مصطفى افندي خطاب ضد مأمون افندي ابراهيم رقم ٥٠ سنة ١٩٣٢ كلى مصر دائرة حضرات القضاة زكى خيرى الايوبى ومحمد بركات ومحمد على جمال الدين)

١٨٢

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢

نزع ملكية . للمنافع العامة . قصر حق المنزوع ملكيته على الثمن .

دون التعويضات أدية أو تذكارية

المبدأ القانوني

إن المادة العاشرة من قانون نزع الملكية للمنافع العامة تقصر حق المنزوع ملكيته على ثمن العقار المنزوع فليس له إذن أن يطلب الحكم له بتعويضات أدية أو تذكارية لأن هذا لا يجيزه الشارع والحكمة في ذلك إن اتساع المجال أمام المنزوع ملكيته لطلب تعويضات من هذا القليل مما يثقل كاهل خزائن البلديات وغيرها من المصالح ذات الشأن ويقف حجر عثرة في سبيل تجميل المدن وتوسيع الشوارع وإقامة الميادين والمتاحف وغيرها من المنافع العامة مما يتطلبه تقدم العمران

المحكمة

« حيث أن المعارضتين المتقدمتين من مجلس بلدى اسكندرية والسيدة مارى جورج لطف الله مرسق تقدمتا في الميعاد وبالصورة القانونية فهما مقبولتان شكلاً

« وحيث أن المجلس البلدى قدر ٩٠٥ مليات و ١٠٨١ جنيهات ثمن الأرض التى استولى عليها بمقتضى مرسوم نزع الملكية الصادر فى ٢٨ يناير سنة ١٩٣٢ باعتبار أن الأرض المنزوع ملكيتها ٨٠٥ و ٥٥ ذراعاً بثمن الذراع الواحد ١١٠ قرشاً فيكون ثمنها ٢٠٥ مليات ٨٨٨ جنيهات وقد رتب مبانى

المبادئ القانونية

١ - تنظيم المصالح وتعيين الموظفين وفصلهم
عمل من أعمال السلطة التي تتولاها الحكومات
فهو مظهر من مظاهر الحكم في الدولة ولذلك يعد
عملاً يتعلق بالادارة

٢ - يجب اعتبار قرارات المجالس التأديبية
ومن بينها قرارات الجمعية العمومية لمحكمة
الاستئناف المختلطة قرارات إدارية

٣ - ليس في مصر مراجع إدارية عليا لإلغاء
الأمر الإداري كما هو الحال في فرنسا إذ يجوز
فيها الطعن أمام مجلس الدولة في الأوامر الإدارية
المحكّمة

« من حيث أن المدعى طلب في عريضة افتتاح
الدعوى الحكم بإلزام وزارة الحفانية بأن تدفع
إليه تعويضاً قدره ٣٠٠٠٠ جنيه وبني دعواه
على أساس أنه كان قاضياً بالمحاكم المختلطة ثم رفعت
ضده الدعوى التأديبية أمام الجمعية العمومية لمحكمة
الاستئناف المختلطة لما أسند إليه من مهام توضحت
تفصيلاً في عريضة الدعوى ومذكرات طرفي الخصوم
وأنه بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩١٩ قررت الجمعية
العمومية المذكورة قبول استقالة المدعى وسقوط
الدعوى التأديبية وتحديد لتنفيذ الاستقالة يوم أول
نوفمبر سنة ١٩١٩ وذكر المدعى أنه بتاريخ ٢٢
أكتوبر سنة ١٩١٩ قدم طلباً إلى وزير الحفانية
بسحب استقالته لأنها بنيت على الأكره والتغريب
وعرض الأمر على الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف
المختلطة فقررت رفض هذا الطلب لذلك اعتبر
المدعى أن استقالته باطلة في تقديمها وفي قبولها
وأنه استردها قبل أن تقبل من الجهة المختصة
« وحيث أن المدعى عدل طلباته المدونة في عريضة
الدعوى في جلسات المرافعة ففي جلسة ١٩ يناير

الجراج ٧٨ و ٥٢ متر مسطح بثمن المتر ٢٥٠ قرشاً
فيكون ثمن تلك المباني ٩٥٠ ملياً و ١٣١١ جنيهاً
ومباني السور ومقدارها ٤٦ متر طولاً باعتبار
المتر ١٠٠ قرش فيكون ثمنها ٤٦ جنيهاً وقدر
للمغروسات التي كانت بالأرض المنزوع ملكيتها
٦٥٠ ملياً و ١٥ جنيهاً

« وحيث أن السيدة ماري طلبت مبلغ ١٥٠٠
جنيه تعويضاً عن أضرار أدبية وتذكارية ادعت
أن نزع الملكية كان سبباً فيها

« وحيث أن هذا الادعاء لا يمكن تصديقه
بمجرد قولها إذ لم يقم عليه دليل ومع ذلك فإن
المادة العاشرة من قانون نزع الملكية للمنافع
العامّة تقصر حق المنزوع ملكيته على ثمن العقار
المنزوع فليس له أن يطلب تعويضات أدبية
وتذكارية لأن الشارع لا يميز له ذلك فإن اتساع
المجال أمام المنزوع ملكيته لطلبات من هذا القبيل
مما يثقل كاهل خزائن البلديات وغيرها من المصالح
المختصة ويقف حجر عثرة في سبيل تجميل المدن
وتوسيع الشوارع وإقامة الميادين والمتاحف
وغیرها مما يتطلبه الرقي والتقدم والعمران

(معارضة الست ماري جورج لطف الله سرق ضد مجلس بلدى
الاسكندرية رقم ٥٠٤ و ٤٨٥ سنة ١٩٣٢ كل اسكندرية دائرة
حضرات القضاة محمد حمدى والسيد بك وسعيد السمرة ومصطفى
عبدالمجيد)

١٨٣

محكمة مصر الكلية الأهلية

٢٤ يناير سنة ١٩٣٣

- ١ - أعمال الإدارة - سلطة الحكومة . في تنظيم المصالح وتعيين
الموظفين . منطبقاً عليها
- ٢ - قرارات إدارية . صادرة من مجالس التأديب بمحكمة الاستئناف
المختلطة . اعتباراً كذلك
- ٣ - أمر إداري . الغاؤه . لاسطة لذلك في مصر كما في فرنسا

سنة ١٩٣٠ طلب وكيله تعديل طلباته الى ما يأتى :
عدم قيام الاستقالة والزام الحكومة بالفرق بين
المبلغ الذى يتقاضاه والمأهية التى كان يستحقها فيما
اذا كان مستمرا فى وظيفته للآن . وفى جلسة
٢١ فبراير سنة ١٩٣٢ أصر المدعى على هذا
التعديل بالعبارة الآتية : اعتبار الاستعفاء المقدم
من المدعى كأن لم يكن واعتباره باقيا فى وظيفته
مع حفظ حقه فى التعويض . .

« وحيث أن المدعى عليها دفعت بعدم
اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وطلبت احتياطيا
الحكم بعدم قبولها ومن باب الاحتياط الكلى
رفضها وقد أوضحت المدعى عليها فى مذكرتها
الوجوه التى بنت عليها الدفع بعدم الاختصاص
والطلبات الاحتياطية ورد المدعى فى مرافعته
ومذكراته على هذه الوجوه وتناول الطرفان موضوع
الدعوى أسهابا .

« وحيث أنه يتعين أولا الفصل فى الدفع
بعدم الاختصاص

« وحيث أنه يتعين البحث أولا فى ماهية
قرارات الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة
من وجهة عامة كقرارات صادرة من هيئة تأديبية
ومن ناحية خاصة اعتبارها قرارات صادرة من
هيئة قضائية باعتبارها مستقلة بحق تأديب أعضائها
« وحيث أنه غير خاف أن تنظيم المصالح وتعيين

الموظفين وفصلهم هو عمل من أعمال السلطة التى
تتولاها الحكومات فهو مظهر من مظاهر الحكم
فى الدولة لذلك يعد عملا يتعلق بالادارة « راجع
تعريف الأمر الإدارى بكتاب القاضى مسينا

الاختصاص الإدارى للمحاكم المختلطة ص ٥٨ وما بعدها

ويراجع أيضا موسوعات كاربنتييه بند ٧٦ (٧٦)
« وحيث أن الشارع المصرى خول بعض
الجهات التأديبية حق محاكمة الموظفين وتوقيع

الجزاءات عليهم ومن بينها العزل . ومن هذا
القبيل السلطة المخولة للجمعية العمومية لمحكمة
الاستئناف المختلطة لتأديب القضاة التابعين لتلك
المحاكم بمقتضى المواد ١٤٤ — ١٥٠ من لائحة إنشاء
المحاكم المختلطة

« وحيث أنه تبين أن عزل الموظفين فرع من فروع
السلطة العامة فى الدولة لذلك يجب اعتبار قرارات
المجالس التأديبية ومن بينها قرارات الجمعية العمومية
لمحكمة الاستئناف المختلطة قرارات إدارية .

(راجع قرار الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف

المختلطة الصادر فى فبراير سنة ١٩٢٣ مستند غمرة ١٨
حافطة المدعى غمرة ١ الذى ورد فيه أن القرار التأديبى
هو قرار إدارى وراجع مذكرات المدعى الذى
تمسك بأن قرار الجمعية المذكور الصادر بقبول
استقالته هو قرار إدارى)

« وحيث أن الشراح الفرنسيين قد وضعوا

فارقا بين الأمر الإدارى الذى له طبيعة الأمر
الإدارى الصحيح وبين القرارات التى تصدر من

الجهات المتفرقة والتى لها ولاية قضائية وهى
الجهات الإدارية التى تتولى القضاء فى بعض الأحوال
(أنظر كتاب البيروت الرقابة القضائية للإدانة ص

٥٧ — ٦١ ورسالة المستشار صليب بك سامى فى

قضايا الموظفين المفصولين من الخدمة ص ١٠)

« وحيث أن هذه التفرقة لها أثرها القانونى

فى فرنسا إذ أنه لا يجوز الطعن أمام مجلس الدولة

ضد القرارات الإدارية الصادرة من جهات لها

ولاية قضائية بطريق دعوى تجاوز السلطة وبعبارة

ذلك يجوز ذلك الطعن فى الأوامر الإدارية الأخرى

ص ٦٧ من المرجع المذكور .

« وحيث أنه ليس فى مصر مراجع إدارية

عليها مثل مجلس الدولة الفرنسى لالغاء الأوامر

الإدارية ولم ينص القانون المصرى على الجهات التى

يلجأ إليها لالغاء الأمر الإداري أو رفع دعوى تجاوز السلطة (أنظر نقد التشريع المصري في هذه النقطة للقاضي مسينا ص ٨ في كتابه المشار إليه آنفاً) إنما ورد النص في (المادة ١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية فيما يتعلق بالأوامر الإدارية كما يأتي «ليس للمحاكم أن تؤول معنى أمر يتعلق بالإدارة ولا أن توقف تنفيذه : إنما تختص المحكمة في كافة الدعاوى التي ترفع على الحكومة بطلب تضمينات ناشئة عن إجراءات إدارية مخالفة للقوانين والأوامر العالية » .

« وحيث أن النص المشار إليه يشمل جميع الأوامر الإدارية بأنواعها وسواء في ذلك القرارات الصادرة من جهات إدارية لها ولاية قضائية أو غيرها فلا يسوغ رفع الدعوى أمام المحاكم بطلب إيقاف تنفيذها أو تأويلها إطلاقاً وكذلك لا يسوغ رفع دعوى التعويض عنها إلا إذا صدرت مخالفة للقانون .

« وحيث أن قضاء محكمة الاستئناف الأهلية والمحاكم الأخرى قد جرى على اعتبار قرارات المجالس التأديبية قرارات إدارية ترتب عليها مسئولية الحكومة إذا كانت هذه المجالس قد أصدرتها وهي مشكلة تشكيلاً غير قانوني أو أنها خالفت الاجراءات المنصوص عليها قانوناً وفيما عدا ذلك لا محل لأي تعويض (أنظر كتاب مرجع القضاء بند ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و انظر كتاب المرافعات للمرحوم أبي هيف بك في المرافعات جزء أول ص ١٤٢ و ص ١٤٣ بند ١٣١ و انظر الأحكام الآتية وهي مجمعة على هذا المبدأ : حكم محكمة الاستئناف الأهلية ٣١ يناير سنة ١٩١٦ مجموعة رسمية سنة ١٩١٦ عدد ٦٤ ص ١٠٦ . حكم محكمة الاستئناف الأهلية ٣٠ مارس سنة ١٩٩٩ مجموعة رسمية ٩٠٩ ن ١١ . حكم محكمة الاستئناف الأهلية ١٤ يولييه سنة ١٩٢٩ مجلة المحاماة

سنة ٩ ص ١٠٨٩ . حكم محكمة مصر الابتدائية ٣ يناير سنة ٩٢٨ مجموعة سنة ٩٢٩ ص ٢٩ حكم ن ١١ . حكم محكمة مصر الابتدائية ٢١ فبراير سنة ٩١٧ مجموعة رسمية سنة ٩٢١ ص ٦٠ حكم ن ٥٣ . حكم محكمة مصر الابتدائية ١٧ مايو سنة ٩٢٢ مجلة المحاماة سنة ٤ رقم ١٨٩ ص ٢٥٩ . حكم محكمة مصر الابتدائية ٢٢ مارس سنة ٩٢٣ مجلة المحاماة ن سنة ٢٧٧ ص ٢٤١

« وحيث أنه لا شك في أن القرار الصادر من الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩١٩ بقبول استقالة المدعى وسقوط الدعوى التأديبية ضده باعتباره مثل باقي القرارات الصادرة من مجالس التأديب هو قرار إداري لأنه عمل يتعلق بالإدارة وتسرى عليه أحكام المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية

« وحيث أن المادة المشار إليها نصت على منع المحاكم الأهلية منعا باتاً كما أجمع على ذلك القضاء الأهلي في الأحكام المذكورة آنفاً من النظر في تأويل أمر إداري أو توقيف تنفيذه .

« وحيث أن هذا النص صريح في منطوقه ومدلوله وهو يقضي بمنع المحاكم الأهلية إطلاقاً من نظر الدعوى التي ترفع إليها والتي يكون موضوعها قاصراً على طلب إيقاف تنفيذ الأمر الإداري لأن الشارع المصري لم يخول المحاكم الأهلية سلطة الرقابة على القرارات الإدارية وليست هذه المحاكم مرجعاً يرجع إليها لطلب الغاء الأمر الإداري كما هو الحال في فرنسا بالنسبة إلى مجلس الدولة كما نوضح آنفاً .

« وحيث أن المدعى عدل طلباته إلى طلب الحكم بعدم قيام . الاستقالة . الزام المدعى عليها بالفرق بين المبلغ الذي يتقاضاه كمعاش وبين ماهيته التي يستحقها لو كان مستمراً في وظيفته للآن وعدل عن طلب التعويض واحتفظ بحقه فيه

« وحيث أن معنى هذا التعديل أن المدعى يطلب من المحكمة أن تحكمه بإلغاء قرار الجمعية العمومية الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩١٩ وإيقاف تنفيذه إذ أن هذا القرار قضى باعتماد الاستقالة وقبولها وهو يطلب إعتبارها غير قائمة وكذلك يعد طلبه بدفع الفرق بين المرتب والمعاش ملحقاً مؤقتاً على الطلب الأول وهذا الطلب معناه أيضاً إيقاف تنفيذ القرار الإداري الصادر من هيئة الجمعية لمحكمة الاستئناف المختلطة لأنه يريد أن يصدر الحكم بأنه لا زال باقياً في الخدمة وأن استقالته ليست قائمة وأن له الحق في قبض مرتبه » وحيث أنه متى تبين ذلك كانت المحكمة غير مختصة بنظر هذه الدعوى طبقاً لنص المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم لأن الشارع المصري منع المحاكم من إيقاف تنفيذ الأوامر المتعلقة بالإدارة أو تأويلها إطلاقاً .

« وحيث أن الادعاء بمخالفة الأوامر الإدارية للقوانين لا يكون إلا في حالة رفع دعوى التضمينات عن الأضرار التي نشأت عن الإجراءات الإدارية المخالفة للقانون وقد عدل المدعى عنها أما في حالة قصر الطلبات على إيقاف تنفيذ الأمر الإداري فلا تختص المحاكم بنظر الدعوى أصلاً حتى لو بنيت على مخالفة القوانين واللوائح .

« وحيث أن طلب الفرق بين المرتب والمعاش لا يعد إلا طلباً ملحقاً ومتربباً على طلب اعتبار الاستقالة غير قائمة كما توضح بدليل أن المدعى عدل عن طلب التعويض الذي قدره أولاً بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه إلى مبلغ الفرق وهو جزئى وهو تفريع عن طلب اعتباره لا يزال باقياً في وظيفته » وحيث أنه بناء على ما تقدم تكون المحكمة غير مختصة بنظر الدعوى لأن المدعى قصر طلباته على طلب إلغاء قرار الجمعية لمحكمة الاستئناف

المختلطة الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩١٩ وإيقاف تنفيذه. « وحيث أنه فضلاً عن ذلك فالمحكمة غير مختصة أيضاً بالنظر في القرارات الصادرة من المجالس التأديبية متى كانت هذه المجالس مشكلة تشكيلاً قانونياً ولم تخالف اللوائح والقوانين في أحكامها الأمر الذي ينطبق على قرار الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩١٩ الذي قضى بقبول استقالة المدعى فهو قرار صادر من هيئة تأديبية مختصة طبقاً لنصوص لائحة إنشاء المحاكم المختلطة وفي حدود اختصاصها الخول لها قانوناً ولا عيب في تشكيلها لذلك لا تختص هذه المحكمة بالنظر في قراراتها أو إعادة البحث في موضوعها ولا في الأسباب التي بنيت عليها (راجع حكم محكمة الاستئناف الأهلية الصادر في ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٩ مجلة المحاماة ن ٥٩٣ ص ١٠٨٩ السنة التاسعة .

« وحيث أن المدعى يدعى بوقوع مخالفات للقوانين صادرة من الجمعية العمومية للمحكمة المختلطة وهي (١) أمر استقالته حصل عليها بالإكراه والتفريز (٢) عدم حضوره في بعض جلسات التأديب (٣) أن استقالته لم تقبل من الجهة المختصة: « وحيث أن المحكمة لا ترى محلاً للخوض في موضوع قرار الجمعية العمومية وما بنى عليه من أسباب ولكنها ترى أن ما يدعيه المدعى لا يقوم على أساس من الصحة لأنه بالنسبة إلى الإكراه فقد ورد في عبارة الاستقالة التي رفعها المدعى إلى الجمعية العمومية ما يأتي : أنى إذا قدمت استعفائى فسيبه انما يرجع الى الأثر الأدبى الذى أحدثته فى نفسى تلك الوقائع التى كنت ضحية فيها ومع أنى أستقيل ... أقدم لحضرتكم المذكرة المرفقة بهذا الاستعفاء راجياً تبليغ الطلب الى رئيس محكمة الاستئناف ليتصرف فيه طبقاً للقانون

« وحيث أن عبارة الاستقالة تنفي وقوع إكراه أو غش للحصول عليها وظاهر أن المدعى إنما لجأ إلى الاستقالة لحفظ الدعوى التأديبية طبقاً للمادة ١٥٠ من لائحة إنشاء المحاكم المختلطة وكذلك ثبت أن الجمعية العمومية سمعت بمجلسة ٤ أبريل سنة ١٩١٩ أقوال شهود المدعى والمحامي الذي آتهم معه وحضر عن المدعى الأفوكاتو توتسه وفانلا وترافعا المحاميان عنه وتقدمت مذكرات بدفاعه ولذلك لا يمكن القول بحرمانه من الدفاع وليس هناك من ضرورة لحضوره في جلسة الفصل في الطلب المقدم منه بقبول استقالته - وكذلك عن حق قبول الاستقالة فإن لائحة إنشاء المحاكم المختلطة لم تنص على أن قبول الاستقالة يكون من حق مجلس الوزراء كما ذهب إلى ذلك المدعى في مذكرته بل أن النص جاء مطلقاً في المادة ١٥٠ كما يأتي : ولا محل للقياس على القوانين واللوائح الخاصة بالموظفين الآخرين لأن لموظفي المحاكم المختلطة وقضاتها قوانين خاصة بهم وقد أبلغت الجمعية العمومية قرارها إلى وزير الحقانية فور رد في ٢٩ مايو سنة ١٩١٩ وهو يفيد العلم بقرارها بقبول الاستقالة وكذلك ورد الرد في ٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ من وزير الحقانية يقر الجمعية العمومية في القرار الذي أصدرته برفض الطلب المقدم من المدعى بسحب استقالته

« وحيث أنه مما تقدم لا يسمع قول المدعى بوقوع مخالفة للقوانين وبناء عليه يكون قرار الجمعية العمومية كقرار صادر من هيئة تأديبية تشكلت تشكيلاً قانونياً طبقاً لنصوص القانون قراراً لا يصح للمحاكم إعادة النظر فيه ولا التعرض إلى موضوعه

« وحيث أن القرارات التأديبية للجمعية العمومية محكمة الاستئناف المختلطة لها صيغة

خاصة وذلك بحكم المركز الخاص للجهات القضائية المتنوعة في مصر فالمحاكم المختلطة هي جهة قضائية مستقلة في وظيفتها القضائية وفي إدارة شئون موظفيها عن الجهة القضائية الأهلية وقد خص الشارع المصري الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف بسلطة تأديب القضاة التابعين لهذه المحاكم كما خص محكمة النقض الأهلية بتأديب القضاة التابعين للمحاكم الأهلية وكلتا الجهتين مستقلتان عن الأخرى تماماً ولا تدخل لأحدهما في اختصاص الأخرى القضائي أو الإداري أو التأديبي

« وحيث أنه متى ثبت ذلك تكون النظرية التي ارتكبت عليها المدعى عليها في مذكرتها قائمة على أساس قانوني صحيح ولا تختص المحاكم الأهلية بالتدخل في القرارات التأديبية التي تصدر من المحاكم المختلطة وليس لها حق الرقابة عليها أو إلغاؤها أو إيقاف تنفيذها وكذلك ليس لها أن تبحث في موضوعها ولا في صحة تلك القرارات أو عدالتها أو مطابقتها للقانون أو غير ذلك

« وحيث أن هذا المبدأ قد قرره محكمة الاستئناف المختلطة من قبل في القضية التي رفعها أحد المستشارين الأهلين أمام المحكمة المختلطة ضد الحكومة المصرية وقد صدر الحكم في ٢٠ أبريل سنة ١٩١١ ومنشور في مجلة التشريع والقضاء المختلط سنة ٢٣ ص ٢٧٣ وقد قرر المبدأ الآتي : - أن المحاكم المختلطة غير مختصة بالنظر في القرارات التأديبية أو الأحالة إلى المعاش لأسباب صحية التي تتخذها محكمة الاستئناف الأهلية بالنسبة لأحد أعضائها وجاء في حثيات ذلك الحكم : « حيث أنه في الواقع أن المحاكم المختلطة غير مختصة بالدعوى إذا كان الموضوع خاصاً بالبحث في ما إذا كانت العقوبة التأديبية قد توقعت خطأ أو صواباً لأن الاستقلال المتبادل بين الجهتين

القضائيتين المختلطة والأهلية يمنع المحاكم المختلطة من الاشراف على قرار صادر من المحاكم الأهلية بما لها من سلطة التقرير الأعلى »

« وحيث أنه تطبيقاً لهذه القاعدة الصحيحة قد يسوغ لهذه المحكمة أن تبحث في موضوع القرارات الصادرة من الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة في موضوع هذه الدعوى : أنه في تاريخ ١٧ مايو سنة ١٩١٧ قررت قبول الاستقالة . وفي تاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٩ عرض عليها طلب المدعى بسحب استقالته فقررت الجمعية العمومية المذكورة رفض ذلك الطلب . وفي تاريخ ٦ أبريل سنة ١٩٢٣ قررت أيضاً رفض تظلم المدعى وفي ٦ فبراير سنة ١٩٢٥ قررت الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة مرة أخرى رفض طلب المدعى الخاص بسحب استقالته

« وحيث أنه لا يسوغ لهذه المحكمة نظراً لقاعدة الاستقلال المتبادل بين الجهتين القضائيتين واستقلال كل جهة بسلطة تأديب أعضائها أن تتعرض إلى بحث موضوع هذه الدعوى وهو اعتبار الاستقالة لازالة قائمة وماتفرع عنها الأمر الذي سبق أن خصته الجهة المختصة وقررت رفضه إذ أنه ليس للمحاكم الأهلية حق الاشراف أو الرقابة على أعمال الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة ولا هي مزجج أعلا للطعن ضد قرارات تلك الهيئة ولا في تفسيرها للقوانين واللوائح . « وحيث أنه مما تقدم يكون الدفع بعدم الاختصاص في محله ويتعين الحكم بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى والزام المدعى بالمصاريف عملاً بنص المادة ١١٣ من قانون المرافعات والمحكمة لا ترى محلاً لتناول البحث في النقط الموضوعية التي استعرضها طرفا

المخصوم بعد الحكم بعدم الاختصاص « وحيث أن المدعى عليها طلبت استبعاد بعض العبارات الواردة في عريضة الدعوى وفي مذكرات المدعى التي تعد ماسة بكرامة بعض رجال القضاء المختلط

« وحيث أن المحكمة تعتبر هذه العبارات ماسة بالاحترام الواجب لرجال القضاء المختلط لذلك يتعين استبعاد هذه العبارات وهي التي أشرت المحكمة تحتها بالخبر الآخر في صحيفة الدعوى ص ٧ و ٩ و ١٠ و ١٣ وفي المذكرة المؤرخة ١٠ مارس سنة ١٩٣٢ ص ٦ و ٧ و ٨ و ١٣

(قضيه باغوص بك اجويان ضد وزارة الحفانيه نمرة ١١٣ سنة ١٩٢٧ دائرة حضرات القضاة كخيخرا الا بوتيحي ومحمد جمال الدين ومحمد بركات)

١٨٤

محكمة المنيا الكلية الأهلية

٢٥ أبريل سنة ١٩٣٣

١ - احراز السلاح . السلاح المضبوط يكون ركناً من جريمة

أخرى تمت أو لم تثبت . لا عقاب عليه

٢ - ظروف مشددة . ركن من أركان جريمة . عدم الحاجة

لتطبيق المادة ٣٢ عقوبات

المبادئ القانونية

١ - إن جريمة حمل واحراز السلاح لا يصح العقاب عليها إذا كان السلاح المضبوط يكون ركناً من أركان جريمة أخرى إلا إذا كانت الجريمة الأخرى المنسوبة لنفس المتهم لم تتم لنقص ركن من أركانها أو لم تثبت لأي سبب من الأسباب وكانت جريمة حمل السلاح ثابتة ثبوتاً يكفي للعقاب عليها .

٢ - الظروف المشددة لجريمة ما التي نص عليها قانون العقوبات سواء بفقرات في نفس المادة التي نصت على الجريمة وعقابها أو بمواد تالية لها تعتبر بطبيعتها ركناً من أركان الجريمة

المنسوبة للتهمة ولا تحتاج لتطبيق المادة ٣٢ عقوبات لربطها بالجريمة الخاصة بها .

المحكمة

« من حيث ان النيابة العمومية اتهمت المتهم بتهمتين - الاولى - دخول منزل عبدالموجود عقل بقصد ارتكاب جريمة فيه - والثانية - احرار سكين بدون رخصة - وطلبت عقابه بالمادتين ٣٢٤ و ٣٢٦ عقوبات عن التهمة الاولى وبالمواد ٦٠١ من قانون حمل واحراز السلاح رقم ٨ سنة ١٩١٧ عن التهمة الثانية

« ومن حيث ان المجنى عليه ضبط المتهم داخل منزله وكانت مع المتهم السكين المضبوطة فمسكه من الخلف واستغاث فحضر له جاره عبد الرسول عبد المجيد وأخذ السكين من يد المتهم وحضر الخفراء واستلموا المتهم والسكين وقال المجنى عليه ان المتهم كان يريد سرقة أغنامه وظهر من التحقيقات ان هناك علاقات غير شريفة بين المتهم وزوجة المجنى عليه وانها كانت غائبة عن المنزل لغضبها في تلك الليلة وان المتهم كان داخل لاأجلها لا لأجل السرقة وسواء صح دخول المتهم لأجل السرقة أو لأجل جريمة الزنا في منزل الزوجة فدخوله المنزل بقصد ارتكاب جريمة قد ثبت وقد أصابت محكمة أول درجة في حكمها بحبس المتهم لثبوت التهمة عليه

« ومن حيث ان النيابة تستأنف الحكم لأن محكمة أول درجة طبقت المادة ٣٢ عقوبات وحكمت بالبراءة في جريمة احرار السلاح وحجة النيابة في ذلك انه لا معنى للحكم بالبراءة في جريمة حمل السلاح بعد تطبيق المادة ٣٢ عقوبات التي ربطت جريمة حمل السلاح مع جريمة الدخول في المنزل وجعلت الحكم الذي صدر

شاملا للجريمتين لان ذلك يسبب تناقضاً بين الحثيات والمنطوق

« ومن حيث ان محكمة أول درجة طبقت المادة

٣٢ عقوبات لربط المادتين ٣٢٤ و ٣٢٦ عقوبات ببعضهما (لا كما قالت النيابة في أسباب استئنافها) معتبرة ان كل مادة تكون جريمة خاصة — الأولى — دخول المسكن — والثانية — أن يكون الدخول ليلاً من شخص يحمل سلاحاً وقضت بالعقوبة ومصادرة السلاح المضبوط واعتبار حمل السلاح في هذه القضية جريمة مستقلة اكتفاء بأنه ظرف من الظروف المشددة في الجريمة الأولى كمنع المادة ٣٢٦ عقوبات

« ومن حيث ان محكمة أول درجة قد أخطأت في تطبيق المادة ٣٢ عقوبات لربط المادتين ٣٢٤ و ٣٢٦ عقوبات لأن المادتين المذكورتين عن جريمة واحدة هي جريمة دخول المسكن المنصوص عنها في المادة ٣٢٤ عقوبات وجاءت المادة ٣٢٦ عقوبات لتبين الظروف المشددة لدخول المسكن التي يجب أن تزداد فيها العقوبة عن الحد المنصوص عنه في المادة ٣٢٤ عقوبات وتلك الظروف هي — أولاً — ارتكاب الجريمة ليلاً — ثانياً — ارتكاب الجريمة ليلاً بواسطة الكسر أو التساق أو من شخص حامل السلاح . ومماثل المادة ٣٢٦ عقوبات من المادتين ٣٢٤ و ٣٢٥ عقوبات الا كمثل فقرات الظروف المشددة المبينة بالمادة ٢٧٤ عقوبات الخاصة بالسرقات والتي تتميز بها عن السرقات العادية المبينة بالمادة ٢٧٥ عقوبات أو كغيرها من المواد الكثيرة في القانون التي تكمل ما سبقها من مواد وتري هذه المحكمة تصحيح هذا الخطأ وحذف المادة ٣٢ عقوبات من التطبيق

« ومن حيث ان محكمة أول درجة قد أخطأت

١٨٥

محكمة الاسكندرية الكلية الاهلية

٤ مايو سنة ١٩٣٣

افلاس . سنديك . تمثيله للدائنين . إيقاف الدعاوى التي ترفع
ضد المدين .

المبدأ القانوني

من المجمع عليه قضاء أنه بعد صدور الحكم
باشهار الافلاس يصبح السنديك ممثلاً لأرباب
الديون بمعنى أنه لا يجوز لهؤلاء أن ينفردوا
في مقاضاة المفلس اللهم إلا في إثبات ديونهم فإذا
رفعت دعوى من أحد أرباب الديون قبل صدور
الحكم باشهار الافلاس يجب أن توقف . كما أن
السنديك هو الذي يتولى رفع الدعاوى بالتوكيل
عن الديانة وليس لأرباب الديون أى حق في
في مباشرة الدعاوى ضد المدين المفلس

المحكم

« حيث أن المدعى عليهم دفعوا بعدم اختصاص
المحاكم الأهلية لآته أشهر إفلاس المدعى
عليهما الأولين

« وحيث أنه من المسلم به بين الخصوم أن
المدعى عليهما أشهر إفلاسهما أمام المحكمة المختلطة
« وحيث أنه من المجمع عليه قضاء أنه بعد صدور
الحكم باشهار الافلاس يصبح السنديك ممثلاً لأرباب
الديون بمعنى أنه لا يجوز لهؤلاء أن ينفردوا في
مقاضاة المفلس اللهم إلا في إثبات ديونهم وإذا
رفعت دعوى من أحد أرباب الديون قبل صدور
الحكم باشهار الافلاس فيجب أن توقف وحكم
أيضاً أن السنديك هو الذي يجب أن يتولى رفع
الدعاوى بالتوكيل عن الديانة وليس لأرباب الديون
أى حق في مباشرة الدعاوى ضد المدين المفلس
« أنظر التعليقات على القانون التجارى لورانس

أيضاً في الحكم بمصادرة السلاح المضبوط طبقاً
للمادتين ٣٢٤ و ٣٢٦ عقوبات دون وجود نص
في هاتين المادتين للمصادرة وكان يجب عليها تطبيق
المادة ٣٠ عقوبات التي نصت على جواز مصادرة
الاشياء المضبوطة التي تمحصت من الجريمة وكذلك
الآلات المضبوطة والأسلحة التي استعملت أو التي
من شأنها أن تستعمل فيها وتزى هذه المحكمة
تصحیح هذا الخطأ وتطبيق المادة ٣٠ عقوبات
« ومن حيث أنه عن التهمة الثانية وهي جريمة
حمل السلاح طبقاً للقانون رقم ٨ سنة ١٩١٧
فالمحكمة ترى أن حكم البراعة الذي صدر من
محكمة أول درجة في محله اذ لا معنى لطلب معاقبة
المتهم على حمل سلاح يكون عنصراً من عناصر
جريمة أخرى مطلوب عقابه عليها لأن هذا يكون
بمثابة طلب عقوبتين لجريمة واحدة ارتكبت في
وقت واحد وهذا ما لم يقل به قانون من القوانين
ولا أحد من شارحيها

« ومن حيث أن المحكمة ترى أن جريمة حمل
السلاح لا يصح العقاب عليها اذا كان السلاح
المضبوط يكون ركناً من أركان جريمة أخرى
الا اذا كانت الجريمة الأخرى المنسوبة لنفس
المتهم لم تتم لنقص ركن من أركانها أو لم تثبت
لأى سبب من الاسباب وكانت جريمة حمل السلاح
ثابتة ثبوتاً يكفى للعقاب عليها

« ومن حيث أنه تبين مما تقدم أن الحكم
الابتدائي في محله بالنسبة للعقوبة وتزى المحكمة
تأييده مع حذف المادة ٣٢ عقوبات من التطبيق
وتطبيق المادة ٣٠ ع .

(قضية النيابة العمومية ضد عبد المعصى رقم ١٣١٧ سنة
١٩٣٣ ك - رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمود علام واحد
وهي ومرضى بطرس)

المحكمة

« حيث انه عن موضوعه فقد جاءت في كل من السنتين المدين بقت عليهما الدعوى عبارة . « والدفع في محل رغبة الطالب . »
« وحيث انه لذلك يجب البحث فيما اذا كان تعيين محل الدفع يعين في الوقت نفسه هذا المحل للتقاضي .

« وحيث ان ذلك قد يؤخذ من ظاهر نص المادة ٣٤ فقرة خامسة مرافعات اذ جاء فيها انه في المواد التي سبق فيها الاتفاق على محل معين لتنفيذ عقد يكلف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة التابع لدائرتها المحل المتفق عليه أو أمام المحكمة التابع لدائرتها محله الاصلى - الا أن حقيقة هذا النص مع نص الفقرة السابعة من نفس المادة ٣٤ مرافعات المذكورة لا يتركان مجالاً للشك في أن المحل المعين للدفع في المسائل المدنية لا تأثير له على الاختصاص . وحقيقة نص المادة ٣٤ فقرة خامسة هو انه في حالة اتخاذ محل مختار أو اختيار محل إقامة لتنفيذ تعهد كما جاء في النص الفرنسي تكون محكمة هذا المحل أو محل الإقامة الحقيقي مختصة :

En matière d'élection du domicile pour l'exécution d'un contrat, devant le tribunal du domicile élu ou du domicile réel.

اما الفقرة السابعة فقد اجازت بوضوح كاف خصوصاً النص الفرنسي أن يكون محل الدفع في المسائل التجارية مختصاً مما يدل على ان محل الدفع لا تأثير له على الاختصاص في المسائل المدنية ولو كان له هذا التأثير لاكتفى الشارع بنص الفقرة الخامسة فيشمل الاحوال المدنية والتجارية لا طلاقه « وحيث انه لذلك يكون الغرض من اشتراط الوفاء في جهة معينة في المسائل المدنية أن يتحمل

وشوندى تعليقاً على المادة ٣٤٣ المقابلة للمادة ٢١٦ أهلى رقم ٢٢٠ وما بعدها وأحكام محكمة النقض الفرنسية والمراجع المذكورة بالفقرة ٢٢١ « وحيث انه وإن حكم من الاستئناف المختلط بأن الدفع بعدم أهلية المدين المفلس من النظام الخاص وانه يجب ان يدفع به وليس للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها الا انه مما لا نزاع فيه ان هناك صالح أجنبي Intérêt Mixte لصدور حكم الافلاس من المحكمة المختلطة بناء على طاب أجنبي لهذا يرى ان الدفع بعدم الاختصاص من النظام العام والمحكمة ان تقضى به من تلقاء نفسها « وحيث مما تقدم يتعين قبول الدفع والحكم بعدم اختصاص المحاكم الأهلية

(قضية شركة تعاون الاسكندرية ضد جيل افدى وآخرين رقم ١٦٠ سنة ١٩٣٣ ق - رئاسة وعضوية حضرات القضاة خليل بك عفت ثابت وفريد عبدالعزيز البسيوني واحمد رشيد)

١٨٦

محكمة شبين الكوم الكلية الأهلية

٢٩ مايو سنة ١٩٣٣

اختصاص في المسائل المدنية . تعيين محل للدفع . لا يفيد
المبدأ القانوني

إن تعيين محل للدفع في المسائل المدنية لا يعين محل الاختصاص كما قد يفهم من ظاهر نص المادة ٣٤ فقرة خامسة مرافعات لأن حقيقة هذا النص انه في حالة اتخاذ محل مختار أو اختيار محل إقامة للتنفيذ كما جاء في النص الفرنسي تكون محكمة هذا المحل أو محل الإقامة الحقيقي مختصة . ولأن المادة ٣٧ مرافعات فقرة سابعة اجازت أن يكون محل الدفع في المسائل التجارية مختصاً مما يدل على أن محل الدفع لا تأثير له على الاختصاص في المسائل المدنية .

المتعهد تنقذات الوفاء في تلك الجهة وقد جرى العمل على أن يقال عند ما يقصد الطرفان جواز تغيير محل الاختصاص والدفع والتقاضى ببلدة كذا (قضية حسن أفندي حسن ضد سيد أحمد القاضي رقم ٦٩ سنة ١٩٣٣ ك. رئاسة وعضوية أحمد نشأت بك رئيس المحكمة وحضرتي القاضيين فهم سليمان وعارف محمد)

١٨٧

محكمة النيا الكلية الأهلية

٦ سبتمبر سنة ١٩٣٣

١ - نزاع ملكية . عدم اتخاذ المدعى محلاً مختاراً في دائرة المحكمة . لا بطلان

٢ - قانون الخمسة أفدنه . الدفع به . انقراض المزارع أو أرملته . عدم جوازه

المبادئ القانونية

١ - لا ينبغي على عدم اتخاذ المدعى في دعوى نزاع الملكية محلاً مختاراً له في دائرة المحكمة التي في دائرتها العقار المراد نزاع ملكيته بطلان في الاجراءات لأن هذا النص إنما وضع من باب التسهيل في تبادل الأوراق والمقرر أنه لا بطلان بدون نص .

٢ - لا يجوز لمن عدا المزارع الذي لا يملك أكثر من خمسة أفدنه التمسك بقانون عدم الحجز على الملكية الصغيرة وهو المعروف بقانون الخمسة أفدنه وكما أن هذا الحق ثابت للمزارع فهو مثبت لأرملته كذلك سواء أكانت تزرع الأرض بنفسها أو بواسطة تأجيرها للغير وما عدا هذا فلا يجوز للزوجة سواء كانت أرملة لمزارع وتزوجت أو هي في عصمة مزارع بالفعل أن تتمسك بهذا القانون

المحكمة

« من حيث أن الحاضر عن المدعى عليها دفع

دفعين فرعين أولهما خاص ببطلان الاجراءات لأن التنبيه خال من ذكر محل مختار للمدعى في دائرة المحكمة . و - الثاني - بأن المدعى عليها تملك أقل من خمسة أفدنه ولا يجوز نزاع ملكيتها طبقاً للقانون الصادر بتاريخ أول مارس سنة ١٩١٣ وهو المعروف بقانون الخمسة أفدنه

« وحيث أنه فيما يختص بالدفع الأول فإن المادة ٥٣٨ من ارفعات نصت على أن التنبيه يشمل على تعيين محل الدائن بالبلدة الكائنة بها المحكمة المختصة بالنظر في نزاع الملكية وعلى بيان العقار المتقضى نزاعه بياناً صحيحاً

« وحيث أن المحكمة في ذلك سهولة تبادل الأوراق بينه وبين مدينه ولا يباحق البطلان بالتنبيه إذا لم يتخذ فيه الدائن محلاً مختاراً فللمدين الحق في اعلانه في محله (التنفيذ علماً وعملاً ص ٤٣٦) ومن المبادئ المقررة أنه لا بطلان بدون نص وأكثر من هذا فإن المادة ٥٣٩ التي تات المادة ٥٣٨ نصت صراحة على حالة خاصة هي حالة رفع دعوى نزاع الملكية قبل أو بعد المواعيد - هنا نصت المادة صراحة على البطلان وعلى هذا فيكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه

« وحيث أنه فيما يختص بالدفع الثاني فإن القانون رقم ٩ سنة ١٩١٣ وهو قانون الخمسة أفدنه إنما شرع لحماية الزراع الذين يعتمدون في معيشتهم على الزراعة كحرفة أصلية سواء أكان يزرع أرضه أو أرض غيره ولو تقاعد لمرض أو شيخوخة وأرملة المزارع تعتبر من الزراع مادامت تزرع الأرض بنفسها أو بواسطة غيرها (التنفيذ لأبي هيف ص ٢٠١) و(التنفيذ علماً وعملاً لا أحمد قحج بك ص ١٣٥) وإذن فلاحق لمن عدا أرملة المزارع الذي لا يملك أكثر من خمسة أفدنه في الانتفاع من هذا القانون والحكمة ظاهرة فإن أرملة المزارع إنما تعتمد في معيشتها على فلاحية الأرض أما إذا

تزوجت فان جنوحها الى زوج يقوم عنها باودها مما لا يستساغ معه تتمتع بهذا الحق لانعدام الحكمة التي دعت لسن القانون

« وحيث ان المدعى عابها لم تسكن أرملة لمزارع بل هي متزوجة وهذا ظاهر من الاعلان وعلى هذا فان هذا الدفع ظاهر البطلان لذلك ويتعين رفضه » وحيث ان الاجراءات تمت طبقا للقانون ويتعين نزع الملكية وبجعل الثمن الاساسى ٤٠٠ جنيه (قضية الاستاذ وحضرته الاستاذ عزيزنا ضد الست ليديه دميان وحضر عنها الاستاذ جرجس الجاولى رقم ٢١٩ سنة ١٩٣٣ ك - رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد خليل نهى ومحمد نجيب واحد احمد عبدالله)

١٨٨

محكمة أسبوط الكلية لاهلية

٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣

- ١ - لائحة الترع والجسور - قانون خاص . سلطتها معطلة للمادتين ٣٢ و ٣٣ مدنى . عدم تطبيقهما على مأخذ المياه الصناعية
- ٢ - حق مرور المياه - اثباته - عدم جوازه بشهادة اشهود الا اذا كان لضى المدة الطويلة المكسبة له
- ٣ - سوء استعمال الحق . عدم تطبيقها ضد المالك لمرور مياه الغير فى أرضه . الالتجاء لمصلحة الرى

المبادئ القانونية

- ١ - إن لائحة الترع والجسور الصادرة فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ هى قانون خاص بحث بتوسع فى موضوع الرى وما يشمله من إنشاء مراو ومساق وقد نصت هذه اللائحة على هيئة إدارية ذات اتصال بالوسط الزراعى سهلة الاجراءات قليلة النفقات ولذلك فهى أولى بالاتباع من القانون العام خصوصاً وقد نصت المادة ٤٢ من هذه اللائحة على إلغاء جميع الأحكام المخالفة لها والسابقة عليها وبناء على ذلك يكون الشارع أراد بوضع هذه اللائحة تعطيل المادتين

٣٢ و ٣٣ من القانون المدنى الذى هو القانون العام - والقول بغير ذلك يودى إلى وجود جهتين مختلفتين لهما اختصاص واحد وفى ذلك من إمكان تناقض أحكام وقرارات الجهتين وحيرة أرباب الشأن وهو ما ينزه عنه الشارع وبناء على ذلك فليس للمحاكم أن تقرر إنشاء مروي بل كل مالها فى هذا الصدد هو أن تحكم بهذا الحق متى ثبت اكتسابه بطريق قانونى ومع القول بإلغاء المادتين ٣٢ و ٣٣ مدنى للسبب السابق لا محل للمحاكم بعد ذلك ان تبحث فيما اذا كانت المادة ٣٢ مدنى تنطبق أو لا تنطبق على مأخذ المياه الصناعية وفيما اذا كان يجوز الدفع بمضمون هذه المادة أو لا يجوز

٢ - لا يمكن إثبات تقرير حق مرور المياه بشهادة الشهود ولا بد فى ذلك من تقديم دليل كتابى يبين فيه مدى هذا الحق بدقة ولا يمكن ان يستنتج القبول من مجرد ان الأعمال التى قام بها الخصم لانشاء المروي حصلت على رأى من صاحب الأرض مادام انه لم يمس على ذلك المدة القانونية المكسبة لهذا الحق

٣ - لا يجوز للمحاكم ان تبحث فى نظرية سوء استعمال الحق ضد مالك يمانع فى مرور مياه الغير فى أرضه قبل الالتجاء للجهة المختصة وهى مصلحة الرى للبحث فى احقيقته أو عدم احقيقته فى هذا الحق

المحكم

« من حيث أن المستأنف رفع هذه الدعوى أمام محكمة ديروط الجزئية ضد المستأنف عليهم وطلب تثبيت ملكيته الى ه ط بين حدودها ومعلمها بعريضة الدعوى وردم البسقة التى بها

وإعادة الشيء لأصله إلى آخر طلباته وقد دفع المستأنف عليهم الدعوى بأن لهم حق مرور المياه من هذه المسقى بناء على نص المادة « ٣٣ مدني » التي أنشئت بناء على اتفاق شفوي بين مورثهم ومورث المستأنف

« وحيث أن النزاع أنحصر الآن أمام هذه المحكمة في أحقية المستأنف في ردم السقة التي في أرضه وإعادة الشيء لأصله أو عدم أحقيقته في ذلك » وحيث أن لائحة الترع والجسور الصادرة في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ نصت في المادة ٤٢ منها على إلغاء جميع الأحكام المخالفة لها والسابقة عليها وما لا شك فيه أن نص المادتين ٣٢ و ٣٣ مدني هي من هذه الأحكام لصدور القانون المدني قبل هذه اللائحة وبذلك تعطل نصها بصدور هذه اللائحة

« ومن حيث أنه مما يلاحظ في ذلك أن اللائحة قانون خاص في موضوع الري وما تشمله من إنشاء الراوي والمساق وغير ذلك وتقريرها وهي بناء على ذلك أولى بالاتباع والتطبيق من نصوص القانون المدني وهو القانون العام

« وحيث أنه زيادة على ذلك فمن العبث الذي يجب أن يترده عنه المشرع أن يوجد جهتين مختلفتين لهما اختصاص واحد ولا شك أنه يترتب على القول بغير ذلك إمكان تناقض أحكام وقرارات الجهتين وحيرة أرباب الشأن بينهما وفي ذلك ما فيه من مضیعة للمصالح فضلا عن أن لائحة الترع والجسور توسعت في هذا الموضوع وأوجدت هيئة إدارية ذات اتصال بالوسط الزراعي سهلة الاجراءات قليلة النفقات

« وحيث أن هذا الرأي سارت عليه أحكام محكمة الاستئناف وأيدها في ذلك الشراح (راجع في ذلك كتاب شرح القانون المدني للمرجوم فتحي باشا صحيفة ٦٠ ودوهلس جزء

أول صحيفة ٢٤٣ وهالتون جزء واحد صحيفة ١٠ والاستاذ كامل بك نرسي في الملكية والحقوق العينية صحيفة ٢٧٩ وراجع حكم محكمة استئناف مصر الصادر في ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ومجلة الحمامة السنة الأولى صحيفة ٣٨٩ واستئناف مصر ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣١ مجموعة رسمية سنة ٩٣٣ عدد ٥ صحيفة ٢٢٦)

« وحيث أنه متى تقرر ذلك فليس للمحاكم الأهلية أن تقرر إنشاء هذا الحق أي حق مرور المياه بل كل ما لها هو أن تحكم به متى ثبت اكتسابه بطريق قانوني

« وحيث أنه لا محل بعد ذلك للبحث فيما إذا كانت هذه المادة (٣٣ مدني) تنطبق أولا تنطبق على مأخذ المياه الصناعية وفيما إذا كان يجوز الدفع بمنطوق هذه المادة أولا يجوز مادام أنه قد تعطل حكم هذه المادة بصدور لائحة الترع والجسور التي أوجدت السلطة صاحبة الاختصاص في إنشاء هذه الحقوق وترتيبها

« ومن حيث أنه لم يبق بعد ذلك مما يرتكن عليه المستأنف عليهم لتقرير حق مرور المياه إلا ما قرره من حصول اتفاق شفوي في ذلك بين مورثهم ومورثة المستأنف وما يتمسكون به من نظرية سوء استعمال الحق

« وحيث أنه عن الاتفاق المقول بمحصوله فلم يقدم المستأنف عليهم الدليل القانوني عليه ولا يمكن سماع شهود في ذلك لأنه يجب أن يقدم هذا الدليل كتابة وأن يبين في هذا الاتفاق الكتابي مدى هذا الحق بدقة ولا يمكن أن يستنتج القبول به من مجرد أن الأعمال التي قام بها طالب حق الارتفاق عملت على مرأى من صاحب الأرض وسكوته وعدم إبداء معارضة من جهته مادام أنه لم تمض المدة القانونية المكسبة لهذا

الحق (جزء أربعة في الاموال صحيفة ٥٥٥
بند ٨٢٩ بدرى)

«وحيث أنه عن نظرية سوء استعمال الحق فلا
محل للبحث فيه الآن مادام أن المستأنف عليهم
لم يلجئوا للجهة المختصة لتنظر فيما اذا كان من
حقهم أو عدم حقهم مرور المياه في أرض
المستأنف طبقاً للأئحة الترع والجسور
»وحيث أنه لذلك يكون المستأنف في حل من

طلب ردم هذه المسقة التي أنشئت في أرضه
بطريق غير قانوني ويكون الحكم المستأنف في
غير محله فيما يختص بهذا الطلب (ردم المسقة
وإعادة الشيء لأصله) وفي محله فيما يتعلق بتثبيت
الملكية

(استأف أمين بك شلقامى ضد الدكتور يونس أفدى سمعان
وآخرين رقم ١٤٢ سنة ١٩٣٢ - رئاسة حضرة صاحب العزة
مصطفى رشدى بك رئيس المحكمة وعضوية حضرة القاضين حسن
عبد البر والسيد مجاهد سيج)

القضايا المستعجلة

١٨٩

محكمة مصر الأهلية

قاضى الأمور المستعجلة

٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٢

١ - أشكال . دعوى مدنية . حكم فيها من المحكمة الجنائية . الفكرة

التشريعية من ضم الدعوى

٢ - أسباب الأشكال . تفرقة

٣ - الإدعاء . بسقوط الحكم بمضى المدة . اختصاص قاضى

الأمور المستعجلة

المبادئ القانونية

١ - الفكرة التشريعية من ضم الدعوى المدنية

للدعوى العمومية في قضاء واحد توجب حتماً أن
تخضع الدعوى المدنية لجميع قواعد الاجراءات
التي تحكم سير الدعوى أمام المحكمة الجنائية
وصدور الحكم فيها وطرق الطعن فيه ومواعيده
فهي جميعاً اجراءات الحكم في الدعوى تخضع
لأحكام قانون تحقيق الجنايات . فلا يجوز
للمتهم مثلاً ان يطلب ابطال المرافعة في الدعوى
المدنية اذا غاب المدعى المدنى . ولا يجوز لهذا
الآخر أن يستأنف استئنافاً فرعياً في استئناف
المتهم وميعاد الطعن في الحكم المدنى بالمعارضة أو

بالاستئناف هو المقرر في قانون تحقيق الجنايات

٢ - الا ان الوحدة بين الدعويين تنتهى الى

هذا الحد . فاذا صدر الحكم في الدعوى المدنية

من المحكمة الجنائية فانه يقرر حقاً مدنياً يخضع

لأحكام القانون المدنى في كل ما يمس به الذات

من حيث سقوطه أو بقاؤه ومن حيث تنفيذه

على مال المدعى عليه . وما الى ذلك فان الحكم

في الدعوى هو دليل الحق وسنده فيها يحمل محل

سنده الاصلى ويستبدل به

٣ - وبذلك لا يستلزم مجرد صدور الحكم

في الدعوى المدنية من المحكمة الجنائية ان تختص

بالفصل في كل ما يعترض تنفيذه من الصعوبات

فان صح ذلك في كل ما يمس هذا الحكم من

أسباب الطعن في شكله أو اجراءات القضاء

به فلا يصح قطعاً فيما يمس الحق وموضوعه مساساً

يرجع الى احكام القانون المدنى فان قاضى

الأمور المستعجلة هو الهيئة الطبيعية للفصل

في ذلك فيختص مثلاً بالفصل في دعوى سقوط

الحكم بمضى المدة

المحكمة

« حيث أن الدعوى تتحصل في أنه في يوم ١٦ يونيو سنة ١٩٢٩ صدر حكم محكمة مخالقات بنذر المنصورة بتفريم المدعى مبلغ ٢٥ قرشا والزامه بأن يدفع للمدعى عليه تعويضا قدره ٢٩ جنيتها و ٦٦٠ مليا والمصاريف المدنية وقد حاول المدعى عليه تنفيذ هذا الحكم واستشكل فيه المدعى بهذه الدعوى . وقد دفعها المدعى عليه بعدم قبولها .

« وحيث أن سند هذا الدفع أن المدعى استشكل في هذا الحكم بدعوى سابقة رفعت إلى محكمة الخليفة الجزئية قضت فيها بعدم اختصاصها بنظرها في ٩ مارس سنة ١٩٣٢

« وحيث أنه لا يفهم كيف يكون الحكم بعدم اختصاص محكمة بنظر الدعوى ما إذا من رفعها إلى المحكمة المختصة فإنه لم يتعرض لموضوع الدعوى بحيث تكون له فيه حجية الشيء المحكوم فيه . « وحيث أن هذه الهيئة هي قضاء يختلف عن محكمة الخليفة الجزئية فلا محل للتمسك لديها بعدم اختصاص محكمة الخليفة

« وحيث أنه فضلا عن ذلك فإن تقديم الاشكال إلى محكمة دون الأخرى هو من عمل المحضر لا دخل لارادة المستشكل فيه

« وحيث أنه لذلك يتعين الحكم برفض هذا الدفع « وحيث أن مثار البحث في الدعوى هو في - أولا - اختصاص هذه المحكمة بنظرها . - ثانيا - في الموضوع . في مدة التقادم التي يسقط بها الحكم المدني الصادر من المحكمة الجنائية منضما إلى الدعوى العمومية

أولاً

« وحيث أن البحث في اختصاص هذه المحكمة

بنظر الدعوى لا يتجه إلى الناحية التي اتجه إليها حكم محكمة الخليفة الجزئية في التفرقة بين الاشكال في الموضوع والاشكال في الاجراءات فهي تفرقه ولو أنها تستند إلى رأي إلا أن هذه المحكمة لا تسايره فإن البحث يرجع إلى أن الحكم الذي استشكل المدعى في تنفيذه هو حكم جنائي . الأصل أن تختص المحكمة الجنائية التي أصدرته بالفصل في جميع الصعوبات التي تعترض تنفيذه .

« وحيث ولو أن هذا الأصل صحيح في الحكم الجنائي فيما قضى به من عقوبة أو ما في معناها مما تفصل به المحكمة في الدعوى العمومية . إلا أنه يحتمل تفصيلا في الحكم في الدعوى المدنية التي ترفع تبعا للدعوى العمومية فإن الفكرة التشريعية من ضم الدعويين في قضاء واحد والخروج به عن قواعد الاختصاص العامة توجب حتما أن تتبع الدعوى المدنية جميع قواعد الاجراءات التي تحكم سير الدعوى أمام المحكمة الجنائية و صدور الحكم فيها . وطرق الطعن فيه ومواعيده . فهي جميعها اجراءات الحكم في الدعوى تخضع لأحكام قانون تحقيق الجنايات فلا يجوز للمتهم مثلا أن يطلب ابطال المرافعة في الدعوى المدنية اذا غاب المدعى المدني ولا أن يستأنف هذا الأخير الحكم استئنافا فرعيا في استئناف المتهم . وعليه أن يطعن في الحكم بالمعارضة أو الاستئناف في مواعيد الطعن المقررة في قانون تحقيق الجنايات وما إلى ذلك « وحيث مع ذلك فإن هذه الوحدة في الدعويين

يجب أن تنتهي إلى هذا الحد فإن الحكم في الدعوى هو دليل الحق وسنده فيها محل محل سنده الأصل ويستبدل به . فاذا صدر الحكم المدني من المحكمة الجنائية وانتهى أمره من حيث الاجراءات التي تحكم شكله وطريقة صدوره . فإنه يمثل حقا مدنيا يخضع لأحكام القانون المدني في كل ما عساه

بالذات من حيث سقوطه أو بقاءه ومن حيث اجراءات تنفيذه على مال المدعى عليه والأفاته يصعب كثيرا ان يرجع القول بالعكس الى أساس يتصل بالفكرة التشريعية في ضم الدعويين أمام قضاء واحد فان كلا الدعويين يجب أن تستردا كيانهما بعد أن يستنفذ هذا القضاء عمله واجراءاته فيهما «وحيث أنه اذا كان ذلك أمراً مقررأتمشيا مع المنطق القانوني السليم فان مجرد صدور الحكم من المحكمة الجنائية لا يستلزم أن تفصل في كل ما يعترض ضد تنفيذه من اشكالات حتى في الدعوى المدنية . فان صح ذلك في كل ما يمس هذا الحكم من حيث شكله أو اجراءات القضاء به فلا يصح قطعاً فيما يمس الحق موضوعه مساساً يرجع الى أحكام القانون المدني . فان قاضي الأمور المستعجلة هو الهيئة الطبيعية للفصل في ذلك . فضلاً عن أنه لا يفهم لماذا تختص به المحكمة الجنائية وهي أن اختصت بتطبيق أحكام القانون المدني أثناء نظر الدعوى فقد استنفدت اختصاصها بالحكم فيها وأصبح هذا الحكم كجميع الأحكام المدنية خاضعاً لاختصاص القاضي السكّان في دائرته التنفيذ « وحيث أنه لا يرد على ذلك أن الأصل هو اختصاص المحكمة التي اصدرت الحكم بالفصل في الاشكالات التي تعترض تنفيذه فان محل ذلك أن يتصل سبب الاشكال بعمل المحكمة التي أصدرت الحكم أو تقديرها فيه لتفسير غموض أو ما اليه أما ما جد بعده لسبب يلحق الحق موضوعه دون شكله أو نصه أو اجراءاته فلا جدل في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة به . « وحيث ان سبب هذه الدعوى هو سقوط الحكم المستشكل فيه لمضى المدة .

« وحيث انه لذلك يتعين الحكم برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى

واختصاصها بها .

ثانياً - في الموضوع

« وحيث أن ما ساقته المحكمة عن التدليل في ما تقدم هو بالذات رد على الدعوى في موضوعها فان الحق المدني الذي يمثل الحكم المدني لا يسقط الا باسباب التقادم المدنية وهي خمسة عشر عاماً وفي نص المادة (٢٧٨) من قانون تحقيق الجنايات ما يقطع بذلك . فقد نصت على أن الذي يسقط في حكم المخالفة بمضى سنة هو العقوبة المحكوم بها . وفي هذا معنى الاستثناء لما عداها

« وحيث أن هذا الرأي مجمع عليه من الشراح (راجع شرح جاردو المختصر ص ٦٢٧ وشرح جران مولان على تحقيق الجنايات بند ١١٢٧) « وحيث أنه لذلك يتعين رفض الدعوى والامر بالاستمرار في تنفيذ الحكم موضوعها (قضية الاشكال المرفوع من حسن ماجد أفندي ضد مجلس بلدى المنصورة رقم ٣٣١٧ سنة ١٩٣٢ مستعجل — رئاسة حضرة القاضي محمد على رشدي)

١٩٠

محكمة اسكندرية الأهلية

قاضي الأمور المستعجلة

١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣

حراسة . اجراء تحفظي . للحفاظة على الاتيان المتنازع عليها .

الأصل في الحراسة . الحفظ - الخروج عن هذه القاعدة . أحواله .

المبدأ القانوني

« الحراسة إجراء تحفظي تدعو إليه ضرورة المحافظة على الأشياء المتنازع عليها حتى ينتهي النزاع القائم بشأنها ولهذا فالأصل ان سلطة الحارس التي تحددها المحكمة في حكم الحراسة يجب ان تقتصر على أعمال الصيانة اللازمة وأعمال الإدارة والاستغلال العاديين . الا

أن ظروفها قد تطرأ تبيح الخروج على هذا الأصل وتستلزم الأذن للحارس في بيع المنقولات موضع الحراسة كما لو خيف عليها التلف أو هبوط القيمة أو كانت قيمتها لا تحتل الصرف على حفظها وصيانتها في هذه الحالات ومثيلاتها يجوز للقضاء بصفة استثنائية أن يمد في سلطة الحارس وأن يحيز له بيع المنقولات على أن يودع ثمنها في خزينته المحكمة»

المعكزة

« حيث أن المدعى رفع هذه الدعوى يقول في صحيفة افتتاحها أنه عين حارساً قضائياً على المنزل والمنقولات الخلفة عن المرحوم محمد العباني باشا بحكم صدر من هذه المحكمة بتاريخ ١٣ يونيه سنة ١٩٣٣ وقد قصر الحكم المذكور مهمته على جرد المنقولات والنقود والعروض والمحافظة عليها ونص الحكم على أن تبقى الحراسة إلى أن يفصل في دعوى القسمة المقامة بشأن المنزل والمنقولات التي احتواها ويقول المدعى إن الخبراء الذين انتدبوا في دعوى القسمة قد قرروا أنها غير ممكنة عينا وقد اعتمدت محكمة القسمة رأيهم في هذا الصدد ويقول المدعى أيضاً أن حالة المنقولات لا تتحمل تركها كما هي حتى يتم بيعها مع العقار بعد استيفاء الاجراءات التي يحتم القانون اتباعها عند بيع العقار لعدم إمكان القسمة عينا ولهذا فهو يطلب الأذن له في أن يبيع المنقولات التي عين حارساً عليها بالشروط والضمانات التي ترى المحكمة لزوما مراعاتها واستيفائها

« وحيث أن الحراسة اجراء تحفظي تدعوه ضرورة المحافظة على الاشياء المتنازع عليها حتى ينتهى النزاع القائم بشأنها ولهذا فالأصل أن سلطة الحارس التي تحددها المحكمة في حكم الحراسة

يجب أن تقتصر على اعمال الصيانة اللازمة وأعمال الادارة والاستغلال العاديين إلا أن ظروفها قد تطرأ تبيح الخروج على هذا الأصل وتستلزم الأذن للحارس في بيع المنقولات موضع الحراسة كما لو خيف عليها التلف أو هبوط القيمة أو كانت قيمتها لا تحتل الصرف على حفظها وصيانتها في هذه الحالات ومثيلاتها يجوز للقضاء بصفة استثنائية أن يمد في سلطة الحارس وأن يحيز له بيع المنقولات على أن يودع ثمنها في خزينته المحكمة (راجع في هذا المعنى موسوعة كاربنتييه الجزء ٣٤ نبذة ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ تعليق على كلمة Sequestre دالوز براتيك المجلد الاول صحيفة ٢١٧ نبذة ٥ تعليقاً على كلمة Administrateur provisoire . بودرى لا كنتري الطبعة الثالثة الجزء الثاني نبذة ٢٠٨١ وما بعدها)

« وحيث أن المحكمة التي تفصل في دواعي هذا الاستثناء هي المحكمة التي نددت الحارس سواء كانت محكمة الموضوع أو كانت محكمة الأمور المستعجلة لأن سلطة المحكمتين واحدة في هذه الناحية (كاربنتييه جزء ٣٤ نبذة ١٨٢)

« وحيث أن الحراسة في الدعوى الحالية تشمل منقولات منزلية وأواني وتحف تشغل مورث الموصوم المرحوم محمد العباني باشا ولا سبيل إلى نقل هذه المنقولات من مواضعها دون أن تضع بعض قيمتها

« وحيث أنه قد تبين من تقرير الخبير المقدم من المدعى أن حالة بناء المنزل الذي احتوى المنقولات لا تظمن إلى بقاءها فيه حتى لا تعرض لخطر التلف حتماً بسبب سقوط البياض عليها

« وحيث أنه فضلاً عن ذلك فإن مضي الزمن على هذه المنقولات قد يؤثر في قيمتها كما أن في

بقائها شاغلة للمنزل تعطيل لاستغلاله

« وحيث انه لهذا يكون بيع المنقولات فيه مصلحة محققة للشركاء ومن ثم ترى المحكمة اجابة المدعى الى طلبه والاذن له في بيع هذه المنقولات مع مراعاة ما يأتى - أولا - ان يقع البيع في المنزل حيث توجد المنقولات الآن في مزاد عام يشهر عنه قبل وقوعه بأسبوع على الاقل باعلانات تلصق على المنزل وفي الشوارع الرئيسية للمدينة أو في جريدتين تصدران بمدينة الاسكندرية احدهما عربية والاخرى افرنكية . - ثانيا - يستعين الحارس في اجراء البيع بمن يرى محلا للاستعانة به من الوسطاء أو اهل الخبرة في بيع المنقولات والتحف - ثالثا - أن يخطر الحارس جميع الشركاء ذوي الشأن ببيعها قبل وقوعه بأسبوع على الاقل - رابعا - أن يودع الحارس متحصل البيع في خزانة المحكمة فوراً

(قضية حسن افندي العباي بصفته ضد الست حسنة هاتم العباي وآخرين رقم ٥٧ سنة ١٩٣٤ - رئاسة حضرة القاضي مصطفى مرعى)

١٩١

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

قاضي الأمور المستعجلة

٤ يناير سنة ١٩٣٤

١ - شخص معنوى . جنسية مستقلة . تبعيته للدولة التي ينشأ فيها .

٢ - شخص معنوى . نشأته في مصر . اعتباره مصريا

٣ - الصالح المختلط . قبولها في الشركات التجارية . عدم قبولها بالنسبة للجمعيات الادبية والفنية والدينية . اختصاص

المحاكم الاهلية بمنازعاتها .

المبادئ القانونية

١ - الشخص المعنوى كائن قانوني له جنسية مستقلة عن الجنسيات التي ينتمى لها الاعضاء المكونون أو الممثلون له والرأى السائد عند علماء القانون ان الشخص المعنوى يتجنس بجنسية الدولة التي ينشأ في ظلها بحيث يعتبر فردا

من رعاياها له ما لهم من حقوق وعليه ما عليهم من واجبات »

٢ - كل شخص معنوى ينشأ في مصر يجب أن

يعتبر مصريا تابعا للحكومة المحلية لأن الشخص

المعنوى مدين بكيانه القانوني لاجازة الدولة

التي ينشأ على رقعتها ووجوده في نظر القانون

معلق على هذه الاجازة صريحة كانت أو ضمنية »

٣ - نظرية الصالح المختلط التي ابتكرتها المحاكم

المختلطة ان صحت أن تكون مبررا لاستثمار

المحاكم المختلطة بنظر قضايا الشركات التجارية

التي قد يكون للأجانب صالح مادي فيها في

لا تصح بحال من الأحوال مبررا لاختصاص

المحاكم المختلطة بنظر دعاوى الجمعيات التي تعمل

لأغراض غير مالية كالجمعيات الادبية والفنية

والدينية لأن شخصية كل جمعية مستقلة عن

أشخاص أعضائها ولأن صلة الأعضاء بهذه

الجمعيات لا تمت الى المادة بسبب ولأن مصلحة

الأعضاء فيها ليست مصلحة ذات خطر

المحكمة

« حيث ان المدعى عليه الأول رئيس جمعية

كنيسة سيدة النياح قد دفع - أولا - بعدم اختصاص

المحاكم الاهلية بنظر الدعوى بحجة ان جمعية

الكنيسة المذكورة هي شخص معنوى أجنبي

الجنسية خارج عن ولاية المحاكم الاهلية - وثانيا -

بعدم اختصاص هذه المحكمة بحجة ان الفصل في

الدعوى يستلزم البحث في حقوق الخصوم وذلك

أمر خارج عن صلاطة القضاء المستعجل

« وحيث ان المحكمة ترى أن تفرد لكل من

الدفعين كلمة مستقلة

عن الدفوع بعزم اختصاص المحاكم الأهلية

« حيث أن المدعى عليه الأول يستند في هذا الدفع إلى أن جمعية كنيسة سيدة النجاة المشمولة برئاسته هي شخص معنوي أجنبي الجنسية لأن من بين أعضائها أجانب ينتمون إلى دول من الدول ذوات الامتياز في مصر

« وحيث أن الشخص المعنوي كائن قانوني له جنسية مستقلة عن الجنسيات التي ينتمي لها الأعضاء المكونون أو الممثلون له والرأي السائد عند علماء القانون أن الشخص المعنوي يتجنس بجنسية الدولة التي ينشأ في ظلها بحيث يعتبر فرداً من رعاياها له ما لهم من حقوق وعليه ما عليهم من واجبات (راجع في هذا المعنى Weiss صحيفة ١٤٣ و Dsepagnet نبذة ٤٧ و بودري لا كنتري في الأشخاص الجزء الأول صحيفة ٣٨٠ نبذة ٣٠٧ وموسوعة كاربنتييه الجزء ٣٠ صحيفة ٦١١ نبذة ٩٦)

« وحيث أن المشرع المصري قد أخذ بهذا الرأي عند ما نص في المادة ٤٧ من القانون التجاري المختلط وفي المادة ٤١ من القانون التجاري الأهلي على أن جميع شركات المساهمة التي تؤسس في القطر المصري يجب أن تكون مصرية

« وحيث أنه لذلك يتعين القول بأن كل شخص معنوي ينشأ في مصر يجب أن يعتبر مصرياً تابعاً للحكومة المحلية لأن الشخص المعنوي مدين بكيانه القانوني لإجازة الدولة التي ينشأ على رقعتها وجوده في نظر القانون معلق على هذه الإجازة صريحة كانت أو ضمنية

« وحيث أن المحاكم المختلطة جريا على سنتها في الافتيات على ولاية المحاكم الأهلية قد ابتكرت نظرية الصالح المختلط وأدعت أنها المختصة وحدها بنظر دعاوى الشركات والجمعيات حتى ما كان

منها مصرية مؤسساً في مصر كلما كان لأجنبي مصلحة فيها

« وحيث أن هذه النظرية التي دأبت المحاكم المختلطة على تطبيقها كلما لاح لها من قريب أو بعيد صالح لأجنبي قد لاقت نقداً شديداً من رجال القانون في مصر بل لقد تأذت منها الحكومة المصرية للقومسيون الدولي الذي انعقد وأدخل تعديلات على تطبيق هذه النظرية ردها المحاكم المختلطة عن بعض عدوانها (كتاب الامتيازات للدكتور بهي الدين بك بركات صحيفة ٢٥٦ ومرافعات المرحوم أبو هيف بك صحيفة ٢٤٩) « وحيث أنه رغماً عن فساد هذه النظرية ومخالفتها لقواعد القانون مما لا مجال لبحثه الآن فإنها إن صحت مبرراً لاستئثار المحاكم المختلطة بنظر قضايا الشركات التجارية التي قد يكون للأجانب صالح مادي فيها فهي لا تصح بحال من الأحوال مبرراً لاختصاص المحاكم المختلطة بنظر دعاوى الجمعيات التي تعمل لأغراض غير مالية كالجمعيات الأدبية والفنية والدينية لأن شخصية كل جمعية مستقلة عن أشخاص أعضائها ولأن صلة الأعضاء بهذه الجمعيات لا تمت إلى المادة بسبب ولأن مصلحة الأعضاء فيها ليست مصلحة ذات خطر وهذا هو ما قضت به محكمة الاستئناف المختلطة في حكمها الرقم ٣ يونيو سنة ١٩١٤ الذي ورد فيه ما يأتي : « أن مجرد وجود مصلحة أدبية واحتمالية أو ثانوية مثل مصلحة الأعضاء الأجانب في الجمعية الزراعية الخديوية لا يكفي لإيجاد الصالح المختلط الذي يخرج الجمعية عن اختصاص المحاكم الأهلية في علاقاتها مع الأهالي » (غازيت ٤ ص ٢٠٥) « وحيث أن محكمة الاستئناف المختلطة إن كانت قد عدلت عن هذا الرأي الآن كما يدل على ذلك الحكم المقدم من المدعى عليه الأول ذلك

الحكم الذي ذهبت فيه المحكمة المذكورة إلى أن الصالح الادبي لفرد من الاجانب في مؤسسة من المؤسسات الدينية أو الخيرية الموجودة في مصر يكفي وحده لجعل المحاكم المختلطة مختصة وحدها في نظر دعاوى هذه المؤسسات تقول إن كانت محكمة الاستئناف المختلطة قد عدلت بحكمها هذا عن رأيها السابق ذكره فإن في ذلك العدول من جانبها خروجاً عن حدها الذي رسمته بنفسها لنفسها كما أن فيه إمعاناً في الاقتيات على ولاية غيرها من المحاكم

« وحيث إن جمعية كنيسة سيدة النجاة المدعى عليها في هذه الدعوى هي جمعية دينية صرفة نشأت في مصر واستظلت بظل حكومتها فهي جمعية مصرية تخضع لاختصاص المحاكم الاهلية في كل خصوماتها مع المصريين ولا يغير من جنسيتها المصرية أن بعض أعضائها اجانب متمتعون بالامتيازات لأن هؤلاء الاعضاء إن كانوا من أعضاء مجلس إدارتها فهم ليسوا إلا وكلاء عنها وجنسية الوكيل لا تؤثر على جنسية الموكل وأن كانوا مجرد مشتركين في اكتساباتها فإن صلتهم بها تنقطع بمجرد دفع ما اشتركوا به لأن الاشتراك هنا ليس إلا تبرعاً أو صدقة لا تجعل للمشارك حقاً في الجمعية التي تبرع لها

« وحيث أن لهذا كله يكون الدفع الفرعى الاول في غير محله ويتعين رفضه

عن الدفع الفرعى الثاني

« وحيث أن المدعى عليه الاول قد تذرع في هذا الدفع بنزاع آثاره حول اشفراد المدعين بارت المتوفى وهو يزعم أن جمعية الكنيسة المشعولة برئاسته تراث ثلث ما خلفه مورث المدعين لأنه كان راهباً والقانون الكنائسى يعطى للكنيسة ثلث تركته كل من يتوفى من رجالها الرهبان

« وحيث أن المدعى عليه الاول قد استند في زعمه هذا الى حكم صادر من محكمة بطريرقية الروم الارثوذكس كما استند الى قانون البطريرقية ومهما قيل في شأن هذا الحكم أو في شأن هذا القانون من ناحية الاحترام الواجب لها فإن تذرع المدعى عليه بهما يجعل نزاعه جدياً يجب تركه لمحكمة الموضوع

« وحيث إنه لذلك تكون هذه المحكمة غير مختصة بنظر الدعوى لأن الفصل فيها يستلزم التعرض لحقوق الخصوم والبحث في نزاع جدى قائم بينهم وذلك أمر خارج عن ولاية القضاء المستعجل ومن ثم يكون الدفع الفرعى الثاني في محله ويتعين قبوله (قضية الخواجه أسعد شويرى وآخر ضد بطرس بك دباس بصفته وآخر رقم ٧٨ سنة ١٩٣٤ رئاسة حضرة القاضى مصطفى مرعى)

قضايا المحاكم المختلطة

المبادئ القانونية

١ - إن الأوامر الادارية التي لا تختص المحاكم بايقافها أو تأويلها يجب أن تستوفى شروطاً خاصة تكسبها الحصانة التي أحاطها بها الشارع ولا تقف مهمة المحاكم عند التباعد عن هذه الأوامر وعدم التعرض لها أو المساس بها فمن

١٩٢

محكمة العطارين الجزئية

١٥ فبراير سنة ١٩٣٢

١ - أوامر الادارية . سلطة المحاكم عليها . النظر في استيفاء

شروط صحتها

٢ - أمر ادارى - صدوره من جهة مختصة . وفقاً للاجراءات

القانونية . وتحقيقاً لمصلحة عامة

« ومن حيث انه يتعين على المحاكم في هذه الاحوال أن تتأكد من صدور الامر الادارى من جهة مختصة باصداره وفقا للاجراءات التى يقضى بها القانون وتحقيقا لمصلحة عامة فاذا فقد الامر شرطا من هذه الشروط بطل التمسك بنص المادة ١٥ من لائحة الترتيب

« ومن حيث ان النزاع يدور حول ماسورة وضعها المدعى على فم مسقى انشأها بأرضه الكائنة بحوض الرشيدية رقم ١٥ بالقطعة نمرة ٣ وذلك لأخذ المياه من مسقى كامل بك الحرفه ولا نزاع فى ان مسقى كامل بك الحرفه تأخذ من مسقى البركة وهى خصوصية وحق الانتفاع بمياهها يرجع الى ملاكها وهم اصحاب الشأن الاول فى الاتفاق على كيفية هذا الانتفاع وانما تدخل تفتيش الرى بناء على شكوى قدمها الحرفه بك لمديرية البحيرة وقد تنازل الشاكي عن شكواه واثبت وكيله فى محضر جلسة اول فبراير سنة ١٩٣١ انه اصطلح مع المدعى ولا يعارض فى بقاء الماسورة والانتفاع بها ومن هذا يقين ان علة التدخل فى امر خاص بين ذوى الشأن فى المسقى قد زالت وان المصلحة العامة التى تستوجب تدخل الادارة او تفتيش الرى غير متوفرة وان الضرر ان كان هناك ضرر واقع على الحرفه بك . وليس فى محاولة المدعى رى ارضه سواء ما كان منها فى القطعة نمرة ٣ ونمرة ١ مساس بمصلحة عامة او انقاص فى مناسيب التربة العمومية التى تأخذ منها ترعة البركة بل وليس فيه مساس بهذه التربة الخصوصية « ومن حيث أن الفقرة الاخيرة من المادة ١٩ من لائحة الترع والجسور التى أشار اليها تفتيش الرى فى دفاعه خاصة بحالة الشكوى من حجز المياه عن المسقى التى يستخدمها الشاكي وبالرجوع الى شكوى الحرفه بك المقدمة لمديرية البحيرة فى ٨ يناير سنة ١٩٣٠ يتضح أنه يشكو

أخص وظائفها أن تتحقق من صدور الامر مطابقا للشرائط التى تلزم لصحته وهى بذلك لا تتجاوز اختصاصها وانما تعمل فى حدوده لان واجبها توزيع العدالة ولن تؤديها على الوجه الاكمل مالم تحتفظ برقابتها وإشرافها على ما تصدره الجهات الادارية من الاوامر ضمانا لحقوق الأفراد .

٢ - على المحاكم أن تتأكد من صدور الامر الادارى من جهة مختصة باصداره وفقا للاجراءات التى يقضى بها القانون وتحقيقا لمصلحة عامة . فاذا فقد الامر شرطا من هذه الشروط بطل التمسك بالمادة ١٥ من لائحة الترتيب .

المحكمة

عمه الرفع الفرعى

« من حيث ان المصالح الحكومية التى رفعت عليها الدعوى دفعت بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظرها استنادا الى المادة ١٥ من لائحة ترتيب هذه المحاكم

« ومن حيث ان الاوامر الادارية التى لا تختص المحاكم بايقافها أو تأويلها يجب أن تستوفى شروطا خاصة تكسبها الحصانة التى احاط بها الشارع ولا تقف مهمة المحاكم عند التباعد عن هذه الاوامر وعدم التعرض لها والمساس بها فمن أخص وظائفها ان تتحقق من صدور الامر مطابقا للشرائط التى تلزم لصحته وهى بذلك لا تتجاوز اختصاصها وانما تعمل فى حدوده لان واجبها توزيع العدالة ولن تؤديها على الوجه الاكمل مالم تحتفظ برقابتها وإشرافها على ما تصدره الجهات الادارية من الاوامر ضمانا لحقوق الأفراد

من توسيع مسقى المدعى الخصوصية لأن هذا التوسيع يضر أطيانه وفيه اغتصاب للملكية فاما الاغتصاب فالأمر فيه موكول الى المحاكم وأما الضرر فان الشاكي لم يبين نوعه بل أشار اشارة الى لا تجلو غامضا وليس في الشكوى على أية حال ما يدل صراحة على ان المشكو حجز الماء عن المسقى « ومن حيث ان ما تقدم كاف لبيان ان الدفع الفرعى في غير محله ومن ثم يتعين رفضه

عن الموضوع

« ومن حيث انه يؤخذ من دفاع تفتيش الرى ان الأسباب التي حدثت به الى اصدار الامر الادارى في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٠ لازالة الماسورة قطر ٣٠ سنتمتر ترجع الى الشكوى المقدمة من الحرفة بك والى ما تبينه التفتيش من رغبة المدعى فى رى ٥٧٥ فدان يملكها فى القطعة نمرة ١ مع انها باثرة ولا يحق له رىها من المسقى « ومن حيث انه تقدم القول بأن الشكوى قد انتهت بتراضى الشاكي والمشكو والتصريح للمدعى باقامة الماسورة والانتفاع من المسقى برى أرضه

« ومن حيث انه تبين للمحكمة من أعمال الخبير وتقديره ومن استعراض اقوال الاخصام وما ذهب اليه كل منهم فى دفاعه ان انشاء هذه الماسورة لا يمس مصلحة عامة ولا يؤثر على منسوب ترعة البركة مع انها خصوصية وبالتالي لا يعتد اثره الى التركة العامة التي تستمد ترعة البركة مياهها منها

« ومن حيث ان تفتيش الرى لا يناع في أحقية المدعى فى رى ١٤ ط و ٢ فدان التي يملكها فى القطعة نمرة ٣ وانما يناعه فى رى أرضه الواقعة فى القطعة نمرة ١ قولا بأنها باثرة

وانه اشتراها فى سنة ١٩٢٩ بهذه الحالة وان الغرض الحقيقى من ايجاد الماسورة هو رى هذه الارض وان عدم ازلتها يؤدى الى هذه النتيجة « ومن حيث ان تفتيش الرى لم يبين الاساس الذى بنى عليه دفاعه بأن المدعى لا يملك رى أرضه الباثرة وقد يكون هذا القول مفهوما لو أن رى مثل هذه الارض يترتب عليه حرمان أرض أخرى صالحة للزراعة وأولى بالانتفاع بالماء . أما القول بعدم تمكين صاحب الارض البور من رىها فلا يمكن التسليم به على اطلاقه لمنافاته لما تقضى به المصلحة العامة من العمل على استصلاح الاراضى وما دام أن وجود الماسورة لا ينجم عنه ضرر لمصلحة عامة أو مصلحة خاصة وإذا فرض وأحدث ضررا فهو محصور بين ملاك خصوصيين لم يتقدم أحد منهم بالشكوى سوى كامل بك الحرفة ثم تنازل عن شكواه فسواء أدى انشاء الماسورة الى رى أرض فى القطعة نمرة ٣ أو غيرها فى القطعة نمرة ١ وسواء كانت هذه الارض صالحة للزراعة ومزروعة فعلا كما يؤكد المدعى وبجاريه الخبير أو كانت باثرة كما يذهب الى ذلك تفتيش الرى فان حرمان المدعى من الماسورة لا يبرره سبب قانونى وليس مبنيا على الصالح العام

« ومن حيث انه يؤيد ما ذكر آتقا أن لأئحة الترع والجسور أبحاث لأصحاب الارض المجاورة استعمال المساقى الغير مملوكة لهم لرى أراضيهم حتى فى زمن التحريق بعد أن يأخذ أصحابها كفاية أراضيهم منها مقابل الاشتراك فى مصاريف الانشاء والصيانة (المادة ٨ من اللائحة) فن باب أولى إذا كانت المسقى مملوكة للمدعى ومارة فى أرضه وكل ما وقع منه أنه أنشأ ماسورة على فيها تسهلا لرى أرضه ولم يثبت أنها أضرت بمسقى الحرفة بك وبأرضه أو حرمتها من الرى أو حجزت الماء عنها

« ومن حيث أنه لذلك يكون القرار الصادر بإزالة الماسورة عملاً من شأنه التعرض للمدعى في حيازته فيتعين منع هذا التعرض والزام تفتيش الرى ووزارة الاشغال باعتبارها مسؤولة عما يجرى في المصالح التابعة لها بالمصاريف ولا وجه لمطالبة المدعى عليه الاول لأن الخصومة زالت بينه وبين المدعى وكذلك لا محل لتحميل مديرية البحيرة شيئاً من مصاريف الدعوى لأن الامر لم يصدر منها ولا تعد مسئولة عنه

« ومن حيث ان المحكمة لا ترى محلاً للحكم بالنفاذ المعجل

(قضية ابراهيم عبد الله المصرى افندى وحضر عنه الاستاذ عازر بسطروس ضد كامل بك الحرفه وأخريات رقم ٣٧٣ سنة ١٩٣١ - رئاسة حضرة القاضى اسكندر حنا)

١٩٣

محكمة الموسيقى الجزئية

١٧ مارس سنة ١٩٣٢

١ - أمر ادارى - صدور من جهة ادارية مختصة أو موظف

مختص . وفي حدود القوانين واللوائح

٢ - طرح بحر . توزيعه . من اختصاص الجهة الادارية

المبادئ القانونية

١ - يشترط في الأمر الادارى لاعتباره كذلك أن يصدر من جهة إدارية مختصة أو موظف مختص وفي حدود السلطة التي تخولها القوانين واللوائح للجهة الادارية أو الموظف المختص .

٢ - إن اراضى طرح البحر مو كول أمر

توزيعها للجهة الادارية فالحاكم الاهلية غير مختصة بنظر الدعاوى التي تنشأ عنها

المحكمة

« حيث ان المدعى عليها الاولى دفعت بعدم

اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى لأنها ترى الى الغاء أمر ادارى والمحاكم الاهلية ممنوعة من ذلك طبقاً للمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم « وحيث ان المدعى طلب بلسان الحاضر عنه رفض هذا الدفع لأن الحكومة خرجت عن دائرة القوانين واللوائح

« وحيث انه من المقرر أن الأمر الادارى هو كل تصريح صادر من احدى الجهات الادارية عن ارادتها يقصد منه احداث أثر قانونى ويتخذ صفة تنفيذية (راجع حكم محكمة مصر الاستئنافية الرقم ٢٢ يوليو سنة ١٩٢٨ المدرج بمجلة المحاماه ص ٨٣٧ رقم ٤٨١ سنة تاسعة محاماه وحكم محكمة الزقازيق الكلية الرقم ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٩ ص ٨٨٤ رقم ٤٨٣ سنة تاسعة محاماه)

« وحيث انه يستفاد مما تقدم ان الأمر الادارى الذى يخرج عن اختصاص المحاكم الاهلية هو الذى يتوفر فيه الشرطان الآتيان - أولاً - أن يكون صادراً من جهة ادارية مختصة أو موظف مختص - ثانياً - أن يصدر في حدود السلطة التي تخولها القوانين واللوائح للجهة الادارية أو الموظف المختص « وحيث ان البحث في هذه القضية يتوقف على معرفة ما اذا كانت المديرية أصدرت الامر بتوقيع الحجز الادارى في حدود القوانين واللوائح أم لا

« وحيث ان المستفاد من المرافعة الشفوية ومن المذكرات والمستندات في هذه الدعوى وفي الدعاوى المماثلة لها المحجوزة للحكم لجلسة اليوم ان العين المتنازع على الزراعة القائمة عليها هي من اراضى طرح البحر وان المدعى عليها الاولى لا تسلم للمدعى بملكيتها

« وحيث ان المادة ٦١ مدنى صريحة في ان الاراضى التي يحولها النهر بقوة جريانه والجزائر

التي تتكون فيه تطبق عليها أحكام اللائحة
الصادرة في سنة ١٢٧٤ هجرية

« وحيث ان هذه اللائحة نصت على ان جهة
الادارة هي التي تتولى توزيع هذه الاراضى
ومن ثم فالمحاكم الاهلية غير مختصة بنظر المنازعات
التي من هذا القبيل (راجع حكم محكمة اسبوط
الرقم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠ مجلة المحاماه سنة ثامنة
ص ٤٤ رقم ١٨)

« وحيث انه اذا كانت الجهة الادارية هي التي
تتولى توزيع اراضى الطرح بصرف النظر عن
مكان الطرح وأكل البحر فان مؤدى ذلك
ان النزاع الحالى يخرج عن اختصاص المحاكم
الاهلية أيضاً

« وحيث ان القانون نمرة ٥٥ سنة ١٩٢٩
أجاز للجهة الادارية توقيع الحجز الادارى
بمقتضى المحضر الذى تحرره لجنة المساحة فتكون
الجهة الادارية قد قامت بالحجز الادارى في
دائرة القانون

« وحيث ان الدعوى الحالية لم يطلب فيها
الحكم بأى تعويض فيكون الدفع الفرعى
من المدعى عليها الاولى في محله ويتعين قبوله
(قضية الشيخ يومى يومى زين وحضر عنه الاستاذ احمد
حسنت ضد مديرية الجيزة وحضر عنها الاستاذ عبد العزيز
خير الدين رقم ٤٥٦٣ سنة ١٩٣١ م - رئاسة حضرة القاضي
اسكندر بك عزت)

١٩٤

محكمة عابدين الجزئية

٥ يونيو سنة ١٩٣٢

امتياز المؤجر . على المفروشات . قاصر على الموجودة بالمحل
المؤجر . أو ما يحجز منها عند النقل في بحر المدة القانونية

المبدأ القانونى

إن نص المادة ٦/٦٠١ مدنى صريح في أن
حق امتياز المؤجر لعقار قاصر على المفروشات

الموجودة بالمحلات المستأجرة فاذا نقلت
المفروشات انقضى هذا الامتياز الا اذا استطاع
المؤجر ان يحجز عليها تحفظاً في بحر الثلاثين
يوماً من نقلها وهي المنصوص عنها بالمادة ٦٧٢
مرافعات . والا سقط الحق فيه .

المحكمة

« من حيث انه من المسلم به بين الطرفين
ان الحجز الذى وقع على المنقولات كان بعد أكثر
من ثلاثين يوماً من نقلها من المحل المؤجر
« ومن حيث ان الحاضرة وهي المدعى عليها
الاولى تزعم بأنها توقع حجزاً تنفيذاً بصفتها
مؤجرة صاحبة حق امتياز وان الامتياز يستلزم
حق التمتع ومن ثم يكون لها الحق في الحجز على
تلك المنقولات باعتبار انها كانت موجودة في
المحل المؤجر في أى وقت لان ميعاد الثلاثين يوماً
لا يطبق الا في حالة الحجز التحفظى

« ومن حيث ان نص المادة ٦/٦٠١ مدنى
صريح في ان حق امتياز المؤجر لعقار قاصر
على المفروشات الموجودة بالمحلات المستأجرة
فتى نقلت المفروشات انقضى هذا الامتياز الا اذا
استطاع المؤجر ان يحجز تحفظاً Saisie gagerie
بمقتضى المادة ٦٧٢ مرافعات على تلك
المفروشات في ظرف ثلاثين يوماً من نقلها .
فامتياز المؤجر اذن يختلف عن الامتيازات الاخرى
من حيث حق التمتع والتفضيل (بهذا المعنى
موسوعة دالوز العملية تحت لفظة Privilèges
جزء ٩ ص ٥٣٣ بند ١٧٥ والمراجع العديدة التى به
مع ملاحظة الفرق بين القانون الفرنسى والمصرى
من حيث اجازة الاول للمستأجر لتوقيع الحجز
الاستحقاقى Saisie revendication وعدم
جواز ذلك فى المصرى)

« ومن حيث ان المدعى عليها الاولى بصفتها مؤجرة لم توقع الحجز التحفظي التأميني Saisie gagerie واذن تسقط صفة الامتياز التي تتمسك بها » ومن حيث انه من المسلم به بين الخصوم ان المحجوز عليه مفروشات وادوات منزلية لزوجة مسلمة فهي مما جرى العرف ان يشملها الجهار وقد قدمت المستردة علاوة على ذلك فاتورة شراء تلك الاشياء سنة ١٩٢٣ فتكون مملوكة لها وغير مملوكة لزوجها مدين الحاجزة

(قضية الست زينب هاتم رمزي ضد جولاياريجيان وآخرين - رقم ٢٥١٢ سنة ١٩٣٢ رئاسة حضرة القاضي عد مختار عبداق)

١٩٥

محكمة طوخ الجزئية

٢٣ يونيو سنة ١٩٣٢

١ - عقد . وصفه . بيع وفائي اورهن . سلطة القاضي . مطلقة

٢ - تفسير . نية المتعاقدين . في عقد . رغم صيغته . موكل لتقدير القاضي

٣ - رهن . قلة الثمن بالنسبة لقيمة العقار . دفع مبلغ معين سنوياً من البائع للمشتري . قرآن على ذلك

المبادئ القانونية

١ - للقاضي الحرية في تقدير حقيقة العقد الموصوف بأنه عقد بيع وفائي لمعرفة ما اذا كان بيعاً وفائياً خالصاً أو هو في صيغة البيع يستر رهنها

٢ - لبيان نية المتعاقدين للقاضي أن يستقصى عبارات العقد وأن يقبل جميع الأدلة لاثبات تلك النية على عكس ما جرت به صيغة العقد وليست الحالتان المنصوص عليهما في المادة ٣٣٩ مدني على سبيل الحصر وانما هما على سبيل التمثيل لشيوعهما

٣ - قلة الثمن بالنسبة لقيمة العقار الحقيقية قرينة على ان العقدرهن لا بيع وفائي ولذا فان دفع

مبلغ معين لا ينقص ولا يزيد سنوياً من البائع للمشتري بين سنين يختلف فيها الايجار اختلافاً ظاهراً في أزمات مالية قرينة على ان العقدرهن لا بيع وفائي سيما إذا كان المبلغ المدفوع مساوياً للفائدة القانونية التي يمكن الاتفاق عليها أو يزيد المحكوم

« حيث ان المدعية تستند في دعواها على عقد في صيغة بيع وفائي مسجل في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ ثابت فيه ان المدعى عليه باع لها ١١ قيراطاً مقابل مبلغ ٥١ جنيهاً و ٥٢٠ مايا وان له حق استرداد العين المبيعة مقابل رد المبلغ ومصاريف التسجيل في مدى أربع سنوات من تاريخ البيع الحاصل في ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٧

« وحيث ان للمدعى عليه دفع طلب تثبت الملكية بان العقد رهن سترته صيغة البيع الوفاي فهو باطل واعترف بالدين

« وحيث ان القانون رقم ٢٩ سنة ١٩٢٣ نص في المادة ٣٣٩ فقرة ثانية جديدة على انه « يعتبر العقد مقعوداً به اخفاء رهن اذا اشترط فيه رد الثمن مع الفوائد أو اذا بثبت العين المبيعة في حيازة البائع بأية صفة من الصفات » كما نص في الفقرة الثالثة من المادة ذاتها « ويجوز بكافة الطرق اثبات عكس ما في العقد بدون التفات الى نصوصه » ونصت الفقرة على بطلان العقد إن قصد به اخفاء رهن عقارى

« وحيث انه من المسلم به وما أجمعت عليه الأحكام والفقه » يراجع داريو بلاجي عن المادة ٤٢٣ مدني مختلط والمحاماه السنة الحادية عشرة العدد العاشر صحيفة ١٠٨٢ « أنه متروك لسلطة القاضي تقدير حقيقة العقد أهو بيع وفائي خالص أم هو في صيغته يستر رهنها حيازياً كما انه متروك

لتقديره تبين نية المتعاقدين من نصوص العقد وما احتواه من عبارات تتم عن حقيقة التعاقد رغم القالب الذي صبت فيه صيغته وأيضاً من الظروف المحيطة بالتعاقد

« وحيث انه لكثرة المشاكل العملية التي كانت تنشأ من قيام رهن حيازي وراء بيع وفائي النفي الشارع المادتين ٣٣٨ و ٣٣٩ للتدعيمين بالقانون نمرة ٤٩ سنة ١٩٢٣ وأطلق في القانون الجديد بعض القرائن اطلاقاً للدلالة على وجود الرهن الحيازي رغم صيغة البيع الوفاوي الا ان هذه القرائن ليست واردة على سبيل الحصر وانما هي المثل الشائع في ذلك الفرع من التعاقد » انظر البيع للهلال بك صحيفة ٥١٥ - ٧٤٣ . عبدالسلام بك ذهني التأمينات صفحة ٨٩

« وحيث انه ثابت من الايصالات المقدمة من المدعى عليه انه كان يدفع لوكيل المدعية مبالغ سنوية تساوي ٩ ٪ سنوياً تقريباً من الثمن ومنصوص في تلك الايصالات انها مقابل ايجار الارض المبيعة وقد اعترفت المدعية في مذكرتها بالايجار لأخي المدعى عليه الا ان نص الايصالات يدل على ان التأجير كان للمدعى عليه نفسه واذا تكون العين المبيعة قد بقيت تحت يد المدعى عليه بطريق الايجار وهذه قرينة على ان العقد رهن » استئناف مختلط ٢ مايو سنة ١٨٩٧ ج ٣٤٤

« وحيث انه مما يدل على ان الايجار المدفوع كان مقابل الفوائد استمرار قيمة الايجار لا تزيد ولا تنقص من سنة ١٩٢٧ لغاية سنة ١٩٣١ مع تغيير ظاهر في قيمة الايجارات للأزمة المالية التي بدأ أثرها من سنة ١٩٢٩

« وحيث ان المدعى عليه هو الذي كان يدفع الاموال عن القدر المبيع وهذا يخالف نتيجة

التمليك بالبيع لان المشتري هو الملتزم بدفع الاموال بعد الشراء

« وحيث ان المدعى عليه يدل على الرهن ببخس الثمن المدفوع والمدعية لم تعترض في محضر الجلسة وان تكن احتجت في مذكرتها بالازمة على قلة الثمن على ان البيع قد وقع في سنة ١٩٢٧ من قبل ان تحدث الازمة الحالية اثرها وانحطاط الثمن عن قيمة العقار قرينة على ان العقد رهن » راجع حكم الاستئناف المختلط الصادر في ٣١ مايو سنة ١٨٩٢ ج ٢٤ ص ٣٧٥

« وحيث ان حرص المدعية على أن تنص في العقد على أن البائع اذن لها » بسائر وجوه الانتفاع بدون رجوعه عليها بشيء يتعاق بذلك مهما بلغ » يدل على نية سد الطريق في وجه البائع اذا ما اراد ان يحاسبها على قدر ما انتفعت وذكر عبارة « مهما بلغ » هو التحفظ المقصود به عدم أحقيته في الرجوع عليها بالفوائد الزائدة والا لكان عبثاً ذكر هذه العبارة اذ أن البيع في ذاته يملك المشتري حق الانتفاع المطلق بالغام بالغ » وحيث ان المدعية تكاد تسلم في مذكرتها بان العقد رهن لا بيع اذ قالت رداً على قرينة الايجار « وكل ما اشترطه القانون الجديد هو انه في حالة التأجير للراهن يجب ان تذكر الايجار في العقد أو يشار اليها في هامش التسجيل وهذه الحالة ظاهر انها لا تنطبق عايناً لان المدعى عليه لم يستأجر منا » اي لو كان المدعى عليه هو المستأجر لذكر ذلك في عقد الرهن او في الهامش فهي تسلم ضمناً بأن العقد رهن

« وحيث ان للمدعية جملة قضايا من هذا النوع بالذات في نفس الجلسة وهذا يدل على اعتيادها الاقراض بالفائدة التي تدل عليها عقود

الايجار في كل منها فهي اذا تتر الرهن بصيغة البيع الوفاى في معاملتها

« وحيث انه فضلا عما تقدم فانه في حالة الشك يؤول العقد في مصلحة البائع اى على انه رهن » استئناف مختلط ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٠ جزء ١٣ عدد ٢٧ »

« وحيث انه لما تقدم يكون العقد الذى تستند عليه المدعية عقد بيع ساترا رهنا ويكون باطلا كنص المادة ٣٣٩ فلا هو رهن ولا هو بيع » وحيث انه لذلك لا يكون هناك محل للحكم بالطلب الاصلى للمدعية وهو تثبيت الملكية ولا للحكم بحبس العين ويبقى الدين الدال عليه العقد والمعترف به المدعى عليه

(قضية الست فاطمة النبوية ضد شعاعه عفيفى زامى رقم ٢١٠ سنة ١٩٣٢ - رئاسة حضرة القاضى محمود عبد الرحمن)

١٩٦

محكمة ملوى الجزئية

٣٠ يونيو سنة ١٩٣٢

عائد - جريمته - اما جنحة او جنابة

المبادئ القانونية

١ - جريمة العائد في حكم المادة ٥٠ ع والمادة الاولى من قانون ١١ يوليو سنة ١٩٠٨ هي جريمة قلقلة النوع اذ هي تكون جنحة او جنابة تبعاً لنوع العقوبة التى تقضى بها المحكمة فيها فهي جنحة اذا حكم فيها من محاكم الجنايات بعقوبة الجنحة و جنحة ايضا مادامت قد اُحيلت على محاكم الجنح لنظرها لعدم جواز الحكم من هذه المحاكم بعقوبة الجنابة

٢ - إن المادة ٢٢٤ تج واردة في باب المحاكمة أمام محاكم الجنايات فلا انطباق لها على المحاكمات التى تجريها محاكم الجنح وهو أمر مستفاد بطريق

مفهوم المخالفة من حكم محكمة النقض المصرية الصادر في أول فبراير سنة ١٩٣٢ خصوصاً مع عدم وجود نص مماثل للسادة ٢٢٤ من النصوص الخاصة بالمحاكمة أمام محاكم الجنح

٣ - ويترتب على ذلك ان القانون فيما يتعلق

بالمحكوم عليه في غيبته من محاكم الجنح أو المخالفات لم يحفظ الدعوى العمومية من السقوط بل تركها تسقط بالمدة المقررة لسقوط الدعوى طبقاً للسادة ٢٧٩ تج وينبى على ذلك وعلى ماورد بالمادة الخامسة من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بجواز إحالة بعض الجنايات على محاكم

الجنح ووجوب الفصل في هذه القضايا بحسب أحكام الفصل الأول من الباب الثانى من الكتاب الثالث من قانون تحقيق الجنايات أى بحسب الاجراءات المقررة لمواد الجنح ان الحكم الغيابى الصادر من محاكم المخالفات والجنح في مواد المخالفات والجنح والجنايات المحالة يعتبر مبدأ لسريان المدة المسقطه للدعوى العمومية بستة شهور في المخالفات وثلاث سنوات في الجنح وعشر سنوات في الجنايات ما لم يعلن إعلاناً صحيحاً أو تتخذ بعده اجراءات قاطعة للمدة لانه معتبر عملاً من أعمال التحقيق لا يكتسب قوة الحكم القاضى بعقوبة الا من يوم صيرورته غير قابل للطعن

المحكمة

« من حيث ان قاضى الاحالة أحال المتهم على هذه المحكمة لمحاكمته بالمواد ١٧٤/٢ و ٤٨ و ٥٠ من قانون العقوبات والمادة الاولى من ذكره ١١ يوليو سنة ١٩٠٨ لانه سارق ومجرم

اعتاد الاجرام ولأن عقوبة الجنبنة كافية لردعه فقضت هذه المحكمة غيابياً بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٨ بحجسه سنة مع الشغل والنفاذ ولكنه لم يعلن بهذا الحكم حتى قبض عليه في ٢٤ مايو سنة ١٩٣٢ ثم عارض في ٢٦ مايو سنة ١٩٣٢ « وحيث ان المعارضة حازت شكلها القانوني فهي مقبولة شكلاً »

« وحيث ان الحاضر مع المتهم دفع بسقوط الدعوى العمومية لمرور أكثر من ثلاث سنوات هجرية من تاريخ الحكم الغيابي حتى يوم القبض على المتهم تطبيقاً للمادة ٢٧٩ تج »

« وحيث ان البحث في هذا الدفع يستلزم معرفة - أولاً - ما اذا كانت الجريمة جنبنة أم جنابة - ثانياً - ماهية الحكم الغيابي وهل يعتبر مبدأ لسريان المدة المسقطه للدعوى العمومية أم العقوبة » وحيث ان جريمة العائد في حكم المادة ٥٠ ع والمادة الأولى من قانون ١١ يوليو سنة ١٩٠٨ هي جريمة قلقة النوع اذ هي تكون جنبنة أو جنابة تبعاً لنوع العقوبة التي تقضى بها المحكمة فيها (حكم محكمة النقض المصرية الصادر في أول فبراير سنة ١٩٣٢ المحاماه سنة ١٢ رقم ٩) فهي جنبنة اذا حكم فيها من محاكم الجنايات بعقوبة الجنبنة أو اذا أحيلت على محاكم الجنبنة لنظرها لعدم جواز الحكم من هذه المحاكم بعقوبة الجنابة

« وحيث انه يترتب على ذلك صيرورة جريمة المتهم جنبنة لأنها جريمة عود بالمادة ٥٠ ع والمادة الأولى من دكرتو سنة ١٩٠٨ ومحالة من قاضي الاحالة لهذه المحكمة التي حكمت بعقوبة الجنبنة وما كانت تستطيع الحكم بغيرها »

« وحيث ان محكمة النقض والابرار قررت بحكمها الصادر في أول فبراير سنة ١٩٢٨ المار ذكره ان الحكم الغيابي اذا كان صادراً من محاكم الجنايات

في جنبنة فانه يظل قائماً لا يبطل الا اذا حضر المحكوم عليه أو قبض عليه قبل نهاية المدة المقررة قانوناً لسقوط العقوبة عملاً بالمادة ٢٢٤ تج أي أن القانون فيما يتعلق بالمحكوم عليه في غيبته من محاكم الجنايات قد حفظ الدعوى العمومية من السقوط بالمدة المقررة لسقوط الدعاوى طبقاً للمادة ٢٧٩ تج وجعل مدة سقوطها مقيسة بمدة سقوط العقوبة ومقدرة بقدرها تماماً أي انها خمس سنوات هجرية في مواد الجنبنة وعشرون أو ثلاثون بحسب الاحوال في مواد الجنايات وحجته في ذلك أن الخطة التي رسمها القانون للمحاكمة الغائب أمام محاكم الجنايات ولاعادة محاكمته عند حضوره أو القبض عليه هي خطة واحدة لا تقريق فيها بين المحكوم عليهم لجنايات واذا كانت فيما يتعلق بمرتكبي جرائم الجنبنة تخالف اصول المحاكمة أمام محاكم الجنبنة اذ لا اعلان فيها للحكم بالطرق العادية ولا معارضة ولا استئناف فان علة هذه المخالفة مجرد كون المحاكمة حاصلة لدى محكمة الجنايات ونظامها لا يحتمل التفريق وفيه من الضمان لمرتكبي الجنبنة ما رآه الشارع كافياً لمرتكبي الجنايات

« وحيث ان المادة ٢٢٤ تج واردة في باب المحاكمة أمام محاكم الجنايات فلا انطباق لها على المحاكمات التي تجريها محاكم الجنبنة وهو أمر مستفاد بطريق مفهوم المخالفة à argument contrario من حكم محكمة النقض المشار اليه خصوصاً مع عدم وجود نص مماثل للمادة ٢٢٤ تج بين النصوص الخاصة بالمحاكمة أمام محاكم الجنبنة » وحيث انه يترتب على ذلك ان القانون فيما يتعلق بالمحكوم عليه في غيبته من محاكم الجنبنة أو المخالفات لم يحفظ الدعوى العمومية من السقوط بل تركها تسقط بالمدة المقررة لسقوط الدعاوى طبقاً للمادة ٢٧٩ تج وينبني على ذلك

١٩٧

محكمة دكرنس الجزئية

١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٢

قتل خطأ . اصابة خطأ . السببية المباشرة . عدم ضرورتها .

مع عدم تحميل المتهم النتائج البعيدة .

المبدأ القانوني

لا يشترط في جريمة القتل الخطأ أو الاصابة الناشئة من هذا الخطأ أن تكون هناك رابطة سببية مباشرة بين خطأ المتهم والاصابة الناشئة من هذا الخطأ ولكن يجب مع ذلك عدم التوسع في تفسير هذه العبارة بتحميل المتهم النتائج البعيدة جدا والغير مباشرة جدا للخطأ الذي يرتكبه

المحكمة

« حيث ان الوقائع الثابتة من التحقيق أن جاموسة المتهم كانت متسربة فنزلت في غيط عمدة الناحية توعى فأخذها الشاهد إبراهيم رضوان وقادها الى منزل زوج المجنى عليها ظناً منه أنها لزوجها فأخذتها المجنى عليها منه وقادتها الى منزل صاحبها المتهم وعند دخولها الى المنزل نطختها الجاموسة فأحدثت بها الإصابات الموضحة بالكشف الطبي » وحيث ان الدفاع عن المتهم دفع التهمة بأنه لا خطأ من جانب المتهم لأن عادة الفلاحين ترك مواشيهم تسرح من غير قائد على أن المحكمة ترى أن هذا الدفع غير صحيح وأن المشاهد فعلاً أن الفلاحين لا يتركون مواشيهم من غير قائد يقودها ولو كان طفلاً صغيراً ودفع التهمة ايضاً بأنه لا توجد رابطة سببية مباشرة بين خطأ المتهم وبين اصابة المجنى عليها إذ أن الجاموسة لو تركت وحدها لما نطخت احداً ولكن المجنى عليها تطوعت لأخذها من الشاهد إبراهيم رضوان الذي تطوع بدوره لأخذها من زراعة العمدة وأنه لذلك

وعلى ماورد في المادة الخامسة من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بجواز إحالة بعض الجنايات الى محاكم الجنج ووجوب الفصل في هذه القضايا بحسب أحكام الفصل الاول من الباب الثاني من الكتاب الثالث من قانون تحقيق الجنايات أى بحسب الاجراءات المقررة لمواد الجنج أن الحكم الغيابي الصادر من محاكم المحالقات والجنج في مواد الجنج أو الجنايات المحالة يعتبر مبدءاً لسريان المدة المسقطه للدعوى العمومية ستة شهور في المحالقات وثلاث سنوات في الجنج وعشر سنوات في الجنايات ما لم يعلن اعلاناً صحيحاً أو تتخذ بعده اجراءات قاطعة للمدة لانه معتبر عملاً من أعمال التحقيق لا يكتسب قوة الحكم القاضي بعقوبة الامن يوم صيرورته غير قابل للطعن (استئناف الحقوق سنة ١٩١٣ ص ١٣٧ . نقض مجس ١٠ ص ٨٦ . وطنطا الاستئنافية مجس ٩ ص ١٢١ وفي طبيعة الحكم الغيابي وأثره جرائع ولان تحقيق جنابات البندان ٦٥٨ و ٦٧٩ من الجزء الثاني وجارو ص ٩٧٠ و ٩٧١ طبعه سنة ١٩٢٦ ومصر لان طبعة بروكسل ص ٨٩ و ٩٠)

« وحيث ان الثابت في هذه الدعوى ان الجريمة جنحة قضى فيها من هذه المحكمة بعقوبة الجنحة بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٨ ولم يعلن هذا الحكم للمتهم ولم تتخذ ضده أى اجراءات قاطعة للمدة لم ويقبض عليه الا في ٢٤ مارس سنة ١٩٣٢ فيكون قد انقضى على الحكم الغيابي باعتباره آخر عمل من اعمال التحقيق اكثر من ثلاث سنوات هجرية هي المدة المسقطه للدعوى العمومية عملاً بالمادة ٢٧٩ نيج وبذلك يكون الدفع في محله ويتعين اجابته والحكم بسقوط الدعوى العمومية

(قضية النيابة العمومية ضد عبد الحافظ حسن عبوده رقم ٨٦٣ سنة ٢٨ - رئاسة حضرة القاضي على الخشخشان وحضور حضرة محمد عبد السلام افندي مساعد النيابة)

لامسئولية جنائية على صاحبها

« وحيث أن المحكمة ترى أن هناك رابطة سببية قائمة بين إهمال المتهم بترك جاموسه وحدها من غير قائد وبين نتيجة هذا الإهمال وهو نطح الجاموسه للمجنى عليها إذ أن المتهم لو لم يترك جاموسه وحدها لما نزلت في زراعة العمد ولمأخذها الشاهد ولما تطوعت المجنى عليها لتوصيلها إلى منزل المتهم نطحتها ولو أن هذه النتيجة بعيدة وغير مباشرة إلا أنها ما كانت تحدث لو أن المتهم لم يترك جاموسه من غير قائد يرعاها ولا يشترط في جريمة القتل الخطأ أو الإصابه الخطأ ان تكون هناك رابطة سببية مباشرة بين خطأ المتهم والأصابة الناشئة من هذا الخطأ ولكنه يجب أيضا ألا يتوسع في تفسير هذه العبارة بتحميل المتهم النتائج البعيدة جدا والغير مباشرة جدا للخطأ الذي يرتكبه

Le délit d'homicide par imprudence ne suppose pas une relation directe et immédiate entre la faute de l'auteur et l'accident qui est arrivé. Mais il ne faudrait pas exagérer la portée de cette formule et croire que l'on répond pénalement des conséquences les plus éloignées et les plus indirectes de ses fautes. C'est toujours

à la responsabilité des conséquences qu'il faut rigoureusement rattacher la responsabilité qui est mise en cause. (Garraud t.v. p 421 trois édi 3^{ème}.)

فقد حكم بأدانة مالك الحيوان الهائج الذي يتطوع شخص لأمساكه فيصيبه (حكم محكمة النقض الفرنسية ٦ أغسطس سنة ١٩٠٣ (سيري سنة ١٩٠٥ أول ٣٧٧) وحكم ١١ أغسطس سنة ١٩٠٥ (سيري سنة ١٩٠٥ أول ٤٢٩)

وقد حكم بأدانة مالك الحيوان الذي يعلم أن حيوانه شرس فيعهد به إلى شخص أجنبي فيصيب الحيوان آخر أثناء وجوده في عهدة الأخير (محكمة بور دو ٢٨ يناير سنة ١٨٤١) وعليه ترى المحكمة أن التهمة الممسندة إلى المتهم ثابتة ثبوتا كافيا وعقابه طبقا للمادة ٢٠٨ ع ويتعين تأييد الحكم الغيابي لذلك (قضية النيابة ضد أحمد مصطفى عطوه رقم ٧٢٠ سنة ١٩٣٢ - رئاسة حضرة القاضي اسماعيل زهدى وحضور حضرة ماهر سليم البشري وكيل النيابة)

١٩٨

محكمة بندر طنطا الجزئية

٩ أبريل سنة ١٩٣٣

١ - عقد الاشتراك في المياه أو الغاز أو الكهرباء - وصف

العقد قانونا - عقد إيجار أشياء - عقد إيجار أشخاص

عقد الاشتراك - عقد بيع وتوريد

٢ - مصاريف النقل والتوريد - مصاريف المقاس والوزن.

تحمل المورد بها دون المستهلك

٣ - عقد الاشتراك - تقديم من الشركة أو من المجلس البلدى

المحتكر للتوريد - تضاول إرادة المستهلك - انعدام

المنافسة الحرة - قبول الشروط أو الحرمان - أثرها على العقد

٤ - عقد - إهمال - تفسيره - لمصلحة المشتري دون البائع

المبادئ القانونية

١ - إن عقود الاشتراك في المياه أو الغاز

أو الكهرباء لا تخرج عن كونها عقود بيع للياه

أو الغاز أو الكهرباء فهي ليست كما يظن لأول

وهلة عقود إيجار للنقولات التي تقوم بتهيئة

هذه المواد للمستهلك كما أنها ليست عقود

إستخدام للعمال الذين يباشرون أعدادها بمثلين

في شخصية الشركة أو المجلس بل هي في الواقع

تعهدات بالتوريد للياه أو الغاز أو الكهرباء

أو تعهد بيع وتقديم هذه العناصر للمستهلك

في حالة صالحة للاستعمال

٢ - إن جميع المصاريف التي يستلزمها إيصال

(٢ - ٧)

المياه الى محل المشترك يجب أن يتحملها البائع بحكم القانون أى المورد كما في حالة ماتكون تكاليف المقاس أو الوزن على البائع ويدخل في ذلك ثمن العداد وأجرته

٣ - في الأحوال التي يظهر فيها ان الشروط فرضت فرضاً من الطرف الواحد على الآخر وان إرادة المفروض عليه كانت في حكم العدم يجب أن يتولى القضاء تفسير العقد على قواعد العدل والانصاف

٤ - إن القواعد التي تعتبر تفسيراً للعقود في النظرية الفرنسية التي يسير عليها التشريع المصري تستوجب انه في حالة الشك يفسر التعاقد ضد من يكون قد قام بوضع الشروط ولمنفعة من قبل التعاقد على أساسه

المحكمة

« حيث ان موضوع الدعوى التي رفعت من المعارض ضده هو انه بمقتضى عقد اشتراك في المياه التي يلزم بتوريدها المجلس البلدى في طنطا اشترط أن يدفع ٢٥٠ ملياً قيمة الاشتراك الشهري عن المياه و ٦٠ ملياً ايجاراً شهرياً كذلك عن ماسورة التوصيل من المجرى العام الى مكان العداد بمحل المعارض ضده وطلب من المحكمة بدعواه أن يقضى بفسخ عقد الايجار الخاص بماسورة التوصيل والترخيص له بأن يضع خلافها بمصاريف من عنده إن لم تر المحكمة أن مادفعه من نحواً كثر من عشرين سنة يقوم مقام ثمن هذه الماسورة وقضت المحكمة غيائياً بالطلبات بدون أن يحضر أحد عن المجلس ثم طارض الأخير .

« وحيث أن الحكم في الدعوى يتناول البحث في ماهية العقد أساس التعامل بين الشركة أو

المجلس الذي يقوم بتوريد المياه أو غيرها نحو الغاز والكهرباء وبين المستهلكين ثم تعرف مدى الارتباط الذي يلزم به المستهلك بمقتضى العقود التي تقدمها له الشركات أو المجالس البلدية المحتكرة للتوقيع عليها وقت التعاقد .

« وحيث انه مع ما قد يحيط مثل هذه العقود من اللبس فهي لا تخرج كما ذهب القضاء والفقه في فرنسا بحق عن كونها عقود بيع للمياه أو الغاز أو الكهرباء فهي ليست كما يظن لأول وهلة عقود ايجار للمنقولات التي تقوم بتهيئة هذه المواد للمستهلك كما انها ليست عقود استخدام للعمال الذين يباشرون أعدادها ممثلين في شخصية الشركة أو المجلس بل هي في الواقع تعهدات بالتوريد للمياه أو الغاز أو الكهرباء أو تعهد ببيع وتقديم هذه العناصر للمستهلك في حالة صلاحة للاستعمال وهي ما يطلقون عليها

(Marché de Fourniture)

(راجع دالوز دبرتوار لفظة « ايجار »)

فقرة ١٤ وحكم محكمة باريس بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧ منشور في دالوز بروديك ١٩١٠ (٢-٥١) ولا يمكن أن يعترض في حالة توريد المياه على أنه يصح أن تعتبر الشركة أو المجلس بائعاً للمياه في حين أن المياه لم تكن ملكهما في وقت ما اذ هي مال مباح وذلك لأن الشركة أو المجلس تمتلك المياه بوضع اليد بتخزينها وضغطها وتكريرها ونقلها كما أن الاعتراض من جهة السعر لا محل له لان السعر قد يقدر مجازفة كما في الاشتراك المعين أو يحدد بسعر الوحدة كما في حالة الاستعجار بالاعداد (راجع كتاب السنهوري في عقد ايجار الاشياء بند ١٧ والمراجع المذكور به الهامش) « وحيث أنه اذا تبين أن عقد الاشتراك إنما

هو عقد بيع للمياه وكانت المادة ٢٨٣ مدني أهلي التي تقابلها المادتان ٣٥٥ و ١٦٠٨ فرنساوي

تنص على أن مصاريف تسليم المبيع كأجرة نقله الى محل التسليم وكذا أجرة كيله ومقاسه ووزنه وغير ذلك تكون على البائع وضح بجلاء أن جميع المصاريف التي يستلزمها إيصال المياه الى محل المشترك يجب أن يتحملها بحكم القانون البائع أى المجلس كما ان القانون يقضى كذلك أن تكون تكاليف المقاس أو الوزن على البائع ويدخل في ذلك ثمن العداد أو أجرته التي شاع في مصر تكليف المستهلك بها خلافا للقانون .

« وحيث انه مع ما تقدم فإن القواعد العامة تجيز الاتفاق على خلاف النص إذا اشترط صراحة تحمل فريق دون الآخر بهذه المصاريف كما هو الحال في هذه الدعوى

« وحيث انه يتعين هنا تبين مدى الارتباط الذي يلزم به المستهلك في عقود الاشتراك التي يرتبطون بها مع شركات الاحتكار

« وحيث ان قاعدة أن العقد قانون المتعاقدين أساسها أن يكون لكل من طرفي العقد الحرية الكاملة التي يتمتع بها الطرف الثاني حتى يكون لكل منهما أرادة تامة وقبول صحيح .

« وحيث ان المستهلكين في الواقع لا يكون نصيب رضائهم في العقود التي يعضونها مع الشركة أو المجلس المحتكر للتوريد إلا نسبيا ضئيلا تافها فالشركة أو المجلس تصطنى ما يروقها من الشروط وتتخير ما يؤول الى مصلحتها من العقود وما على المستهلك إلا القبول وان ناقش أو عارض فليس له إلا الحرمان وإذا أصر أو صدت في وجهه جميع الأبواب إذ ليس من سبيل الى الحصول على المياه أو الغاز أو الكهرباء أو نحوها من مصدر آخر بسبب الاحتكار

« وحيث أنه لا نزاع أنه مع مثل هذه الظروف التي يتبين فيها أن الشروط فرضت فرضاً

من الطرف الواحد على الآخر وأن ارادة المفروض عليه كانت في حكم العدم يجب أن يتولى القضاء تفسير العقد على قواعد العدالة والانصاف ونصوص القانون وقد حكمت المحاكم في فرنسا أنه حين تكون هناك هيئة محتكرة للتوريد في إحدى المدن فإن هذا الاحتكار الذي تلغى فيه المناقشة الحرة يكون مانعاً لالتزام المتعاقد معها من المستهلكين بما يجيء في العقد من الشروط الاستبدادية الغير العادلة (يراجع حكم محكمة ديجون ١٧ مارس سنة ١٩١٣ دالوز ١٩١٤ - ٣٩-٢٠ وورد في دالوز براتيك المالحق جزء ٢ تحت لفظتي « غاز وكهرباء نبذة ١٦ ٢)

« وحيث أن القواعد التي تعتبر دستورا لتفسير العقود في النظرية الفرنسية التي يسير عليها التشريع المصري يستوجب أنه في حالة الشك يفسر التعاقد ضد من يكون قام بوضع الشروط ولمنفعة من قبل التعاقد على أساسه وقد قضت المادة ١٦٠٢ مدني فرنسي على أن كل شرط فيه إيهام أو شك يفسر ضد مصلحة البائع (راجع كذلك المادة ١١٦٢ من القانون المدني الفرنسي ودالوز براتيك (عقود) بند ٤٧٨ وشرح القانون المدني الاستاذ جوسران جزء ثان البند ٢٤٠ وما بعده) .

« وحيث أنه يكفي للدلالة على وجود الغموض والابهام في الفصل الخاص بالاجرة موضوع هذه الدعوى أنه قد نص فيه على وجوب دفع هذه الاجرة شهرياً الى مالا نهاية والمبادئ الأولية تقضى بأن تكون مدة عقد الايجار محدودة في حين أن المجلس يصرح بأن من يدفع قسيمة الاشتراك ثلاث سنوات فقط مقدماً يعني من الايجار ولكن لا يعني من كان مثل المعارض ضده وهو مشترك قديم تلقاه المجلس من الشركة التي حل

١٩٩

٧ مايو سنة ١٩٣٣

- ١ - شيوع . مالك فيه . حقه بصفتيه المعنوية والمادية . الفارق بينهما . حق التصرف . حق الاستعمال والاستقلال
- ٢ - حائظ مشترك . عدم أحداث فتحة أو منور فيه بالإجماع
- الشريك الآخر
- ٣ - ملك على الشيوع فتح مطلات عليه بغير موافقة الشريك . ولو في عقار تملكه . عدم جوازه
- ٤ - حائظ مشترك . تعريفه
- ٥ - حقوق عينه . أعمال التنازع . عدم امتلاكها بها

المبادئ القانونية

- ١ - الحق للمالك على الشيوع صفتان - الأولى - .
الصفة المعنوية وهي تتعلق بحق المالك على الشيوع في التصرف قانوناً في حقه المشاع .
والثانية - الصفة المادية للحق الخاص باستعمال النصيب المشاع واستغلاله مادياً . والصفة الأولى وهي الصفة المعنوية للحق المشاع تعطى للمالك على الشيوع الحق كاملاً في أن يتصرف في نصيبه الشائع كما يريد على أن تكون كل التصرفات متوقفة على نتيجة القسمة
أما الصفة الثانية للحق المشاع وهي الصفة المادية فإنها تختلف اختلافاً تاماً عن الصفة المعنوية فالمالك على الشيوع لا يجوز له منفرداً إجراء أعمال مادية وحده من إنشاء وهدم بالعقار المشترك بل لا بد لذلك من موافقة الشركاء جميعاً
- ٢ - لا يجوز للشريك في الحائظ المشترك Mur Mitoyenne أن يحدث أي فتحة ولو منوراً في الحائظ المذكور بالإجماع
- الشريك الآخر
- ٣ - ليس للمالك على الشيوع في عقار أن يفتح عليه مطلات من عقار آخر يملكه هو

محلها إذ تاريخ عقده الحالي الذي خلف عقده مع الشركة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٩ أي منذ أكثر من ٢٤ سنة وقد ظل يدفع هذا الإيجار من وقتها حتى الآن أي ما يزيد عن ١٧٠٠ قرش في حين أن ثمن الماسورة المطالب بأجرتها لا تزيد عن ٢١٦ قرشاً حسب أقرار المجلس .

« وحيث أن المبادئ المتقدمة موجزها أن عقد الاشتراك موضوع التعامل في هذه الدعوى إنما هو عقدي وان البائع ملزم بمصاريف التسليم وأنه إذا كان العقد نتيجة الاحتكار الذي تنعدم فيه المناقشة الحرة من جهة وضؤل فيه إرادة المستهلك في القبول من جهة أخرى يتعين على القضاء تناول تفسير مدى هذا الارتباط » وحيث أن المحكمة تطبقاً لهذه المبادئ ترى أنه يكفي للمجلس أن يطلب ثمن الماسورة والمحكمة ترى تقدير المجلس لثمنها باعتباره ٢١٦ قرشاً غير مبالغ فيه وإنه ليس من حق المجلس أن يطالب المعارض ضده بدفع الثمن تكراراً وقد دفعها المعارض ضده أضعافاً من قبل

« وحيث أن هذا الرأي يتمشى مع المبدأ الذي أخذت به المحاكم في فرنسا إذ حكمت في حالة مشابهة بما يأتي (حين ينص في عقد اشتراك مع شركة محتكره للإتارة في بلدية ما على أنه من حق الشركة دون غيرها أن تقوم بالتوصيلة اللازمة من المأخذ العمومي لعدد المشترك يحق لها أن تطالب المشترك بالمصاريف التي يستلزمها مد هذه التوصيلة ولكن لا يحق للشركة أن تطالب المشترك بدفع هذه المصاريف على شكل دفع شهرية مستديمة باعتبار أنها إيجار للمواسير والاسلاك) (راجع قرض فرنسي سنة ١٩٢٢ - ١ - ١٦٠) » وحيث أنه من ذلك يتعين الحكم برفض المعارضة (قضية المعارضة المرفوعة من سعادة مدير القرية بصفته ضد الملم احمد سليمان الحجاز رقم ٥٢٠٩ سنة ١٩٣٢ رئاسة حضرة القاضي مقصود قوسه)

وملاحق للعقار الذي يمتلك فيه شيوعاً إلا بموافقة شريكه في ذلك العقار .

٤ - الحائط المشترك Mur Mitoyenne يطلق على الجزء من الحائط الذي ينتهي بسطح المنزل الأقل ارتفاعاً jusqu'à l'héberge .
٥ - الحقوق العينية لا تملك بالعقود الضمنية . وأعمال التسامح والتساهل لا ينشأ عنها لا وضع يد ولا تقادم ومن باب أولى لا يعتبر عقداً ضمناً بإنشاء حق ارتفاع لأنها أعمال نشأت عن المجاملات الجوارية

المحكمة

« حيث انه يتعين قبل الحكم في القضية بحث ملكية الحائط

» وحيث ان الخصم الثالث حندوله بنت مهران زوجة المدعى عليه حكم لها نهائياً بملكية ثلاثة قراريط ونصف في منزل المدعى فهي مالكة على الشيوع لهذا القدر في المنزل وقد قررت المذكورة أنها هي التي صرحت لزوجها بإنشاء الفتححات المذكورة فيتعين بحث من هو المالك للحائط أهو المدعى وحده ومعه الخصم الثالث أم المدعى عليه وحده أم أن الحائط مشترك ... Mur Mitoyenne بين المدعى وشريكه الخصم الثالث من ناحية وبين المدعى عليه من ناحية أخرى ثم بحث الحقوق التي للمدعى عليه والخصم الثالث زوجته المتمتع بها فيما يختص بالحائط المذكورة وهل لها أو لاحدهما أن يحدث فتححات في تلك الحائط سواء أ كانت مطلات Vaes أو مناوور Jours

« وحيث أنه ثابت من أقوال صلحه بنت احمد المغربي البائعه للمدعى والتي أدخات في

الدعوى ليكون الحكم في مواجهتها أن المنزل المبيع منها للمدعى أنشئ قبل منزل المدعى عليه بنحو ثمانية سنوات وقد أيد هذا القول ابراهيم افندي عامر شاهد المدعى عليه الذي سمعت المحكمة شهادته وهي تجري المعاينة والذي حرر عقد البيع الصادر للمدعى عليه كما أنه ثابت من عقد البيع الصادر من الخصم الثالث حندوله مهران لزوجها المدعى عليه المؤرخ سنة ١٩٢١ أنها باعتها قطعة أرض فضاء وواضح من العقد المذكور أن قطعة الأرض المذكورة تمهد من قبلي بملك صلحه وهو المنزل المباع منها للمدعى وثابت من التحيقات أن صلحه كانت تملك قيراطاً أرض بنت فوق نصفه المنزل المباع للمدعى وباعت النصف الثاني لابنتها الخصم الثالث « حندوله » التي باعتها لزوجها المدعى عليه بموجب العقد سالف الذكر

« وحيث انه متى سلم بأن منزل المدعى عليه أنشئ بعد منزل المدعى فانه مما لا شك فيه أن الحائط الذي أحدث المدعى بها الفتححات مملوكة للمدعى وشريكته حندوله بنت مهران المحكوم لها بملكيتها $\frac{3}{4}$ قيراط فيه لان المعاينة ثبت منها أن الحائط المذكور هو حائط واحد وليست حائطان متجاورتان وقد ادعى كل من الطرفين ملكيتها وما دامت كذلك وثبت ان المنزل المباع للمدعى أنشئ قبل منزل المدعى عليه فتكون الحائط مملوكة للمدعى وشريكته حندوله لانه ثابت من عقد البيع الصادر من الاخيرة لزوجها المدعى عليه في سنة ١٩٢١ أن الحد القبلي ملك البائعه للمدعى وثابت أن المنزل كان منشأ وقتها فهذا العقد يحترم ملكية الحائط المذكورة للمدعى وشريكته .

« وحيث أنه يبقى بعد ذلك بحث ما اذا كانت

حندوله مهران وهي شريكة للمدعى في ملكية الحائط المذكورة على الشيوع الحق في أن تفتح فتحات على الحائط المذكورة من منزل زوجها أو تصرح للغير باستعمال حقها هذا

« وحيث أن لحق المالك على الشيوع صفتان أولهما الصفة المعنوية وهي تتعاقب بحق المالك على الشيوع في التصرف قانوناً في حقه المشاع والثانية الصفة المادية لاحق الخاصة باستعمال النصيب المشاع واستغلاله مادياً

« وحيث أن الصفة الأولى وهي الصفة المعنوية لاحق المشاع تعطى للمالك على الشيوع الحق كاملاً في أن يتصرف في نصيبه الشائع كما يريد على أن تكون كل التصرفات متوقعة على نتيجة القسمة وترجع حرية التصرف في النصيب الشائع إلى عدم ترتب ضرر من التصرف فيه ياحق بأنصبة الشركاء الآخرين لأن كل ما يفعله الشريك في ذلك هو إحلال شخص آخر محله شغل مكانه في الشيوع . أما الصفة الثانية لاحق المشاع وهي الصفة المادية فإنها تختلف اختلافاً تاماً عن الصفة المعنوية فالمالك على الشيوع لا يجوز له منفرداً إجراء أعمال مادية وحده من إنشاء وهدم بالعقار المشترك بل لابد لذلك من موافقة الشركاء جميعاً . ذلك لأن الأعمال المادية : Actes Materiels إذا تمت على الشيء كله أو بعضه فإنها تعدى حق المالك على الشيوع وهو الحق الذي لا يجوز أن يتجاوز نصيبه الشائع في كل ذرة من ذرات الشيء المشاع .

« وحيث أن أحداث فتحات في الحائط بمعرفة الخصم الثالث حندوله بنت مهران المالكة على الشيوع أو بواسطة زوجها المدعى عليه بتصريح منها هو عمل مادي لا يجوز لها إجراؤه بنفسها أو بواسطة غيرها إلا بموافقة

المدعى شريكها في الحائط المذكورة لأن الجزء في الحائط الذي أحدثت فيه الفتحات يملك فيه الشريك كل بنسبة حصته أي أن ماعماته تجاوز نصيبها الشائع فهو غير جائز قانوناً والمدعى الحق في أن يطلب سد الفتحات إذا اعتبرت الحائط مملوكة له ولشريكته في المنزل ويستوى في ذلك ما إذا كانت الفتحات التي أحدثها مطلات Vues أو مناوور Jours لأن التفرقة بينهما ليس هذا محال بل محالها ما إذا كانت هذه الفتحات في ملك المدعى عليه على أقل من المسافة القانونية

« وحيث أن دفاع المدعى عليه من أنه امتلك حق ارتفاق بمضى المدة الطويلة في غير محله لأن شهوده وفي مقدمتهم إبراهيم أفندي عامر الذي حرر له عقد البيع قرروا أن الفتحات الثلاثة فتحت منذ خمسة أو ستة سنوات حتى إذا أخذ بشهادتهم لا يكون قد مضت المدة المكسبة للملكية خصوصاً وأن العقد الصادر من الخصم الثالث لزوجها عن قطعة الأرض التي أنشئ عليها المنزل المذكور تاريخه سنة ٩٢١ ووارد به أن المبيع قطعة أرض فضاء ولم يمض على تاريخ هذا العقد خمسة عشر سنة

« وحيث أنه إذا سلم بأن الحائط مشترك بين المنزلين فإن الموقف لا يتغير من الوجهة القانونية لأنه لا يجوز للشريك في الحائط المشترك mur mitoyenne أن يحدث أي فتحة ولو منور في الحائط المذكور وهذه القاعدة أساسها هو نفس أساس الملكية الشائعة لأن الحائط تكون في ملك الطرفين مشاعاً ومخصصاً لخدمة عقاريهما فلا يجوز لأحد منهما أن يعد فيها أو يحدث فيها فتحات إلا بموافقة الشريك الآخر حتى لو سلم جدلاً بملكية المدعى عليه لنصيبها فما أحدثه فيها من فتحات أمر مخالف للقانون

وهذا بالنسبة للفتحة التي بالدور الاول حتى اذا سلم بأنها منور وليست مطل أما بالنسبة للدور الثاني فلواعتبرت الحائط في الدور الاول حائطا مشتركا mur mitoyenne فأنها لا تعتبر كذلك بالنسبة للدور الثاني نظرا لان منزل المدعى ينتهى بالدور الاول فقط بينهما منزل المدعى عليه مكون من دورين وقد أجمع الفقهاء على أن الحائط يعتبر مشتركا Jusqu'à l'heberge أى لغاية سطح المنزل الأقل ارتفاعا « راجع دالوز ربرتوار براتيك صحيفة ٧٤٧ العدد العاشر صحيفة ٧٤٧ وما بعدها مادة mitoyennete » وحيث أن المحكمة ترى أنه حتى مع التسليم بأن الحائط الفاصل مشتركة في الدور الاول وأن الحائط بالدور الثاني بمنزل المدعى عليه ليست مشتركة للسبب البادى الذكر فإن الفتحات التي بالدور الثاني واجب سدها أيضا وذلك لأنها ليست مناو Jours حتى يكون للمدعى عليه احداثها في حائطه بل هي مطلات Vues كما هو ثابت من المعاينة بل ومطلات أحداها أوسع من المطلات العادية لانه مفتوح في الجزء الأكبر من حائط الغرفة التي هو بها ولا يجوز للمالك أن يحدث في حائطه على مسافة أقل من متر وعلى خط مستقيم مطلا على جاره والمطلان مفتوحان على خط مستقيم

« وحيث انه بقى الفرض الثالث وهو ما اذا سلم جدلا بأن الحائط مملوك للمدعى عليه وحده فالوقف لا يتغير أيضا لانه بالنسبة للفتحة التي أجدها بالدور الاول فإن هذه الفتحة ليست منورا من المناور التي يحق للجار أن يحدتها بالحائط الفاصلة بينه وبين جاره حتى ولو كانت

مملوكة له فالمنور عرفته المادة ٦٧٦ مدنى فرنسى بأنه فتحة ذات شبك من الحديد أو ذات زجاج مثلث والفتحة التي في الدور الاول ليست ذات شبك حديد ولا زجاج مثلث بل هي فتحة كبيرة تسمح بأن يلتقى منها كل شئ كما أن في وجودها على النحو المبين بمحضر المعاينة كشف لستر منزل المدعى فأنها تفتح على غرفة من غرف منزله مباشرة حتى لو أخذ بالرأى القائل بأن شرط وضع حديد أو زجاج بالمنور ليس شرطاً واجباً في مصر نظراً لعدم وجود نص على ذلك بالقانون المصرى فانه يبقى أن وجود هذا المنور متناف مع حكمة مشروعية المناور لان القانون أباح المناور لجلب الهواء وادخال الضوء ولكن بشرط انتفاء ضررها عن الجار الذي تطل عليه فعلة مشروعيتها هو انتفاء الضرر فان وقع الضرر انتفت مشروعيتها لان المعلوم يدور مع علته وجوداً وعدماً وانقلبت من حق مباح الى أمر محظور « راجع تعليقات جلاد على القانون المدنى ص ٢١ نمرة ٧٤٥ » وأما بالنسبة للدور الثاني فالفتحات التي بالحائط الفاصل هي مطلات لا مناور وهذه لا يجوز فتحها على خط مستقيم على مسافة أقل من متر وهذا ماشرحته المحكمة في الفقرة السابقة

« وحيث انه لذلك ترى المحكمة أنه على أى وجه قابت المسألة بالنسبة للمالك للحائط التي أحدثت فيها المطلات سواء اعتبرت الحائط ملك للمدعى وشريكته أو ملك لهما بالاشتراك مع المدعى عليه أو ملك للمدعى عليه وحده فاحداث فتحات فيها سواء من المدعى عليه أو من الخصم الثالث أو منهما معاً أمر مخالف للقانون وأن المدعى عليه لم يكتسب هذا الحق بمضى المدة

« وحيث أنه يبقى أن تبحث المحكمة الوجه الأخير من أوجه دفاع المدعى عليه وهو أن

المدعى اشترى المنزل وبه الفتحاح المذكورة وهذا بمثابة تسليم ضمنى بحق ارتفاق للمدعى عليه على المنزل وان الفتحاح أحدثت بالخائط والمنزل مملوك لصالحه البائعة للمدعى وهذا اعتراف ضمنى منها بحق ارتفاق للمدعى عليه وأن المدعى ليست له حقوق أكثر من حقوق البائعة له « وحيث أنه حتى في حالة عدم الأخذ بما قرره صالحه بنت احمد المغربي البائعة للمدعى من أن الفتحة التي أنشئت بالدور الاول لم تنشأ الا بين تاريخ بيعها للمدعى وتاريخ استلامه للمنزل وحتى في حالة الأخذ بشهادة الشهود للمدعى عليه من أن الفتحة التي بالدور الاول أحدثت عند بناء الدور الثانى منذ خمسة سنوات أوستة مع المطين الذين فتحوا في الدور المذكور فإن المحكمة ترى مجرد سكوت البائعة للمدعى على تلك الفتحاح لا يعتبر تسليماً له بحق ارتفاق - أولاً - لأن الحقوق العينية لا تملك بالعقود الضمنية و - ثانياً - لأنها أم زوجته ومفروض أن هذا الذى فعلته كان بطريق التسامح منها وأنها بسكوتها على هذه الفتحاح وهى تسكن بالمنزل الذى تطل عليه لا تنسى حقاً للمدعى عليها لأن أعمال التسليح والتساهل كما تقرر المادة (٢٢٣٢) مدنى فرنسى لا ينشأ عنها لا وضع يد ولا تقادم ومن باب أولى لا تعتبر عقداً ضمنياً بإنشاء حق ارتفاق لأنها أعمال نشأت عن المجاملات الجوارية وصلة المصاهرة ليس الا فالمدعى عليه لم يكتسب حقاً قبل المدعى عليها صالحه احمد المغربي البائعة للمدعى حتى يقال بأنه اشترى المنزل محملاً بذلك الحق ولم يصدر منه عقب شرائه ما يدل على رضائه بهذه الفتحاح فقد تسجل عقد البيع الصادر له من صالحه في أول يوليو سنة ١٩٣٠ وفي ٢١ يوليو سنة ١٩٣٠ أعلنت صحيفة دعواه بعد الفتحاح

وواضح من التأشيرات التى على أصل العريضة أنها تقدمت للأعلان يوم ١٥ يوليو سنة ١٩٣٠ أى أن المدعى رفع الدعوى عقب شرائه للمنزل مباشرة

« وحيث أنه لذلك ترى المحكمة أن دعوى المدعى لها سندها من القانون فيتعين الحكم له بطلباته عدا النفاذ .

« وحيث أن المدعى عندما أدخل صالحه بنت احمد المغربي للحكم في مواجهتها بطلباته قرر في الأعلان أن الدعوى رفعت أصلاً منه على المدعى عليه وزوجته مع أن زوجته دخلت خصماً ثالثاً في الدعوى ولذلك لا ترى المحكمة محلاً لا اعتبار الخصم الثالث مدعى عليها تابقه في الدعوى لأن ما ذكر بالأعلان المذكور خطأ فالدعوى موجهة ضد المدعى عليه وحيث أنه ليس لها صفة الخصم الثالث المقبول وقد طلبت رفض الدعوى وطلبها واجب الرفض . (قضية طنطاوى نجيب طنطاوى وحضرته الاستاذ وليم غالى ضد حسن السيد مصطفى وآخرين رقم ٢٠٧٤ سنة ١٩٣٠ برئاسة حضرة القاضى عبده مكرم)

٢٠٠

محكمة المحلة الكبرى الجزئية

١٢ سبتمبر سنة ١٩٣٣

١ - اتحاد السبب . في دعويين . التفرقة بين السبب والأدلة .
قوة الشيء المحكوم فيه . الاعتماد في الدفع به على السبب
دون الدليل

٢ - تفسير حكم . المنطوق . حق المحكمة في مراجعة الأسباب
المبادئ القانونية

أولاً - لمعرفة ما إذا كان السبب متحداً في دعويين عند الدفع بعدم جواز نظر الدعوى يجب أن يعنى بالتفرقة بين السبب وهو الأساس القانونى والوسائل (moyens) المثبتة له من مستندات وأدلة، فالذى يحوز قوة الشيء المحكوم

فيه هو السبب لا دليله (لا كست ص ١٢٤)
ويتفرع عن ذلك أنه إذا رفع شخص دعوى على
آخر معتمداً في إثباتها على مستند معين وقضى
برفضها فليس هناك ما يمنع من رفعها مرة
أخرى على نفس الشخص وبمقتضى نفس
المستند على شرط أن يثبت المستند المذكور
أسباباً قانونية مختلفة .

ثانياً - للحكمة أن تراجع الأسباب لتبين
منها تأويل المنطوق وتفسيره وما عناه إذ أن
المنطوق أغلب ما يكون موجزاً لا يعرف مداه
بتفهمه منفصلاً عن أسبابه

المحكمة

« من حيث ان يحمل الوقائع أن المدعى رفع
هذه الدعوى على المدعى عليها يطالب الاول
بصفته مدينا والثاني بصفته ضامنا متضامنا بمبلغ
الف قرش واستند في إثبات دعواه على سند
مؤرخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٢ موقع عليه من
الثاني وحده . وقد دفع المدعى عليه الثاني
الدعوى بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها
في القضية الواردة بالجدول رقم ٤٩١٣ سنة ١٩٣٣
الحالة . وظاهر من القضية المضمومة ان المدعى
سبق أن رفع على المدعى عليه الثاني دعوى يطالبه
بالمبلغ المرفوع عنه هذه الدعوى بمقتضى السند
المقدم في هذه الدعوى والموقع عليه من المدعى
عليه الثاني المدخل ضامنا في هذه الدعوى فطلب
المدعى عليه الثاني في الدعوى المضمومة توجيه
اليمن الحاسمة للمدعى على أن المدعى عليه الثاني
استلم المبلغ لنفسه ولم يكن للمدعى عليه الاول
فأبى الحلف ومن ثم اعتبرت المحكمة ذلك نكولا
منه وقضت برفض الدعوى لهذا السبب وحده

فرفعها المدعى من جديد على المدعى عليه الاول
الذي ورد بصيغة اليمن أن المبلغ له بصفته مدينا
وعلى المدعى عليه الثاني الموقع على السند بصفته
مدينا غير أنه أدخله في هذه الدعوى بصفته ضامنا
« وحيث ان المدعى رد على الدفع بأن سبب
الدعوى يختلف فانه في الدعوى السابقة كان يطالب
المدعى عليه الثاني بصفته مدينا أما في هذه الدعوى
فيطالبه بصفته ضامنا غير أن الحاضر عن المدعى عليه
الثاني أجاب على ذلك بأن سبب الدعوى في الحالتين
هو الزام موكله بتوقيعه على السند الذي هو
أساس الدعوى في الحالتين .

« وحيث انه لمعرفة ما إذا كان السبب متحداً
في دعوتين عند الدفع بعدم جواز نظر الدعوى
يجب أن يعنى بالترقية بين السبب وهو الأساس
القانوني والوسائل (Moyens) المثبتة له من
مستندات وأدلة . ولقد حرص لا كست في كتابه
قوة الشيء المحكوم فيه ص ١٢٤ بند ٢٨٩ على
اظهار هذا الفارق وضرب لذلك مثلاً رجل رفع
دعوى على آخر يطالبه بياقي ثمن عين مبيعة وقدم
عقد بيع فالسبب القانوني هو البيع أما العقد
فليس الادليلاً moyens والذي يجوز قوة الشيء
المحكوم فيه هو السبب لا دليله .

La cause est le fondement légal
du droit qu'une partie fait valoir
contre l'autre. Les moyens sont
les preuves et les arguments à
l'aide desquels on cherche à démontrer
l'existence de ce fondement c'est à dire l'existence de la
cause.

P. Lacoste Page. 124.

« وحيث انه يتفرع عن ذلك أنه إذا رفع
شخص على آخر دعوى معتمداً في إثباتها على
(٢ - ٨)

مستند معين وقضى برفضها فليس هناك ما يمنعه من رفعها مرة أخرى على نفس الشخص وبمقتضى نفس السند على شرط أن يثبت المستند المذكور أسباباً قانونية مختلفة .

« وحيث أن المدعى سبق أن رفع دعواه على المدعى عليه الثاني بصفته مدينا فانه رفعها عليه في هذه الدعوى بصفته ضامنا متضامنا والسبب القانوني في الحالتين مختلف ولا أهمية لأنه يعتمد في الحالتين على السند الموقع عليه من المدعى عليه إذ أن ذلك لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه .

« وحيث أنه وإن نص في الدعوى المضمومة على رفض دعوى المدعى قبل المدعى عليه الثاني إلا أن المحكمة أن تراجع الأسباب لتفهم المنطوق وما رعى إليه وليس ما يحول قانونا دون ذلك إذ أن المحكمة أن تراجع الأسباب لتبين منها تأويل المنطوق وتفسيره وما عناه إذ أن المنطوق أغلب ما يكون موجزا لا يعرف مداه بتفهمه منفصلا عن أسبابه (راجع لا كست ص ٨١ بند ٢٢٨ . أوبري ورو الجزء ٨ ص ٣٧٠ . جارسونية الجزء الثالث ص ٣٢٩ . لوران الجزء ٢٠ صفحتي ٢٣٩ و ٢٤٠)

« وحيث أنه لا محل للقول بأن ما يحوز قوة الشيء المحكوم فيه هو منطوق الحكم لأسبابه

إذ أنه من المتفق عليه قضاء وقها أنه إذا كانت الأسباب تكون جزءا من الحكم فانها تحوز قوة الشيء المحكوم (objectif) أما إذا كانت عبارة عما يستنتجها القاضي وآرائه الخاصة (Subjectif) فانها لا تحوز قوة الشيء المحكوم وقد استقر هذا التقسيم التاريخي الذي بدأ به Savigny كما ذكر لا كست .

« وحيث أن المحكمة رفضت الدعوى في القضية المضمومة وبنت رفضها على سبب واحد هو أن المدعى لم يحلف اليمين التي وجهها له المدعى عليه من أنه لم يأخذ المبلغ للمدعى عليه الأول .

« وحيث أن أخذ شخص مبلغا من المال لآخر لا يمنع تعهده بدفعه بنفسه ويكون تعهده ملزما له لأن القانون أجاز لأي شخص أن يدفع دين غيره فليس ما يمنع من أن يلتزم شخص بدين الغير » وحيث أنه يؤخذ من حكم المحكمة في الدعوى المضمومة أنها رفضت دعوى المدعى قبل المدعى عليه الثاني بصفته مدينا لأن الدين لآخر وعلى ذلك فهذه المحكمة ترى قبول طلب المدعى قبل المدعى عليه الثاني بصفته ضامنا إذ أنها بهذا التفسير تسير الحكم المذكور .

« وحيث أنه لذلك يتعين الحكم للمدعى بطلباته (قضية الشيخ محمد القراري ضد: كي مصطفى خضر وآخر) رقم ٢٢١ لسنة ١٩٣٢ - رئاسة حضرة القاضي سليمان ثابت

قضا المحاكم المختلطة

المبدأ القانوني

بخلاف الأحكام الصادرة من المحاكم المختلطة والتي لا يمكن تنفيذها إلا بمعرفة محضري هذه المحاكم مهما كانت جنسية الطرفين فيها فإن تنفيذ العقود الرسمية التي يصدق عليها أمام الموثق بالمحاكم المذكورة والحاصلة بين وطنيين رعيا محلية لا يختص به هؤلاء المحضرون مهما كان أصل الدين

٢٠١

محكمة الاستئناف المختلطة

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣

عقد رسمي . محرر بقلم العقود الرسمية بالمحاكم المختلطة . بين
وطنيين تنفيذ .

عدم اختصاص محضري هذه المحكمة به

الوارد في العقد ولو كان سببه دعوى كانت

منظورة أمام المحاكم المختلطة

(استئناف عزيز بحري ضد سليمان بك مصطفى خليل
وآخرين مجلة التشريع والقضاء المختلطة سنة ٤٥ ص ٤٤ رئاسة
السيوفانك)

٢٠٢

محكمة الاستئناف المختلطة

أول ديسمبر سنة ١٩٣٢

١ - مسئولية . مستأجر . إخلاؤه المحل لخطر السقوط . لاعن

خطأ في البناء أو إهمال في الصيانة . معدومه

٢ - إيجار . ترميمات . تعويض . شرط عدم المسؤولية . صحته

المبادئ القانونية

١ - لا يسأل مالك عقار عن الضرر الحاصل

للمستأجر باضطرابه لاخلاء المحل المؤجر بسرعة

بالنسبة لخطر السقوط عند اجراء اصلاحات فيه

إلا اذا ثبت خطأه لعيب في البناء أو إهمال في

الصيانة (١)

٢ - الشرط الوارد في عقد الإيجار بعدم مسؤولية

المالك لا بالنسبة لمسؤوليته عن جريمة أو شبه

جريمة بل عن المطالبة بأي تعويض ناشئ عن الترميمات

اللازمة للمحل المؤجر (٢) هو شرط صحيح قانوناً

(استئناف الكونت عزيز دى صلب ضد خرمبو كركلى

رئاسة السيوفان اكر المجلة والسنة المذكورتين ص ٤٦)

٢٠٣

محكمة الاستئناف المختلطة

أول ديسمبر سنة ١٩٣٢

١ - حساب جارى . الاتفاق الحاصل بشأنه لا يستمر بدفعه .

جواز الاتفاق على الفائدة التعاقدية

٢ - حساب جارى . تغيير سعر الفائدة . احتساب سعر آخر

للفائدة عند الاستحقاق

(١) راجع استئناف مختلط في ١٩ يناير سنة ١٩٣٤ المجلة

٣٦ — ١٤٠

(٢) راجع استئناف مختلط في ٣٠ مايو سنة ١٩١٦ المجلة

٢٨ — ٩٣٧

المبادئ القانونية

١ - إن الاتفاق الحاصل عن عمليات الحساب

الجارى ينقطع بمجرد قفل هذا الحساب على أنه

يجوز الاتفاق صراحة أو ضمناً حسب العرف

الجارى على أن الفائدة التى تحصل عن باقى هذا

الحساب لا تكون هي الفائدة القانونية بل الفائدة

التعاقدية على أن لا تتجاوز المائة تسعة . وأن

المتجمد لا تحتسب عليه الفوائد الا لسنة كاملة

٢ - اذا تغير سعر الفائدة وقت سريان الحساب

الجارى فالفائدة التى تحتسب عند الاستحقاق

هى آخر فائدة كانت تستحق لهذا الحساب الجارى

(استئناف رزق الله جاب الله ضد البنك العثمانى رئاسة السيوفان اكر . المجلة والسنة المذكورة ص ٥٠)

٢٠٤

٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢

محكمة الاستئناف المختلطة

١ - بائع . حق الحكر . ضمانه . رجوعه على البائع له .

٢ - التمهد بعمل شئ . انقلابه الى تعويضات . طلب قيمة الحكر .

بوازي الحكم بالتعويض

٣ - ضمان البائع . ادعاؤه بوجود حق الحكر فى العقود السابقة .

غير كاف لعدم مسئولية

٤ - بائع . انكاره حق الحكر المذكور فى عقده . باطل

٥ - حق الحكر . سقوطه بمعنى المدة . مبدأمة السقوط

واحتسابها

٦ - أجر الحكر . بيان مقامه على أرض محكورة غير مانع من زيادتها

٧ - ضمان البائع . فى حالة نزاع الملكية . يشمل الثمن وزيادة

القيمة وقت التعرض

المبادئ القانونية

(١) يسأل البائع أمام المشتري فى الدعوى

المرفوعة من الأخير بسبب وجود حق الحكر

على الأ طيان المبيعة مع النص على خلوها من أى حق

من هذا القبيل . ولا يحق له اذا فى أن يطلب اخراجه

من الدعوى . على أن له حق الرجوع على البائع له

٢٠٥

محكمة الاستئناف المختلطة

١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٣

- ١ - دين على مورث. انكار الوارث له. عدم جواز قبول دفعه بمضى ٣٦٠ يوما وتحليفه اليمين .
- ٢ - مشرف . على قاصر . عدم جواز قبول تحليفه بيمين التخالص
- ٣ - وقف . ناظر . تنازله الغير . مسئولية مع الناظر المعين
- ٤ - وقف . التزامه بثمن مشتروات . والمصاريف
- ٥ - دين الوقف . ومعقود لصالحه . التزام المستحقين له .

المبادئ القانونية

(١) لا يحق للوارث الذي ينكر دين مورثه أن يدفع بسقوط الحق بمضى ٣٦٠ يوما مظهرا استعدادا لحلف اليمين المنصوص عنها بالمادة ٢٧٧ مدني مختلط

(٢) المشرف المعين بمعرفة المجلس الحسي لمراقبة أعمال وإدارة الوصي ليس مفوضا أن يعمل باسم القاصر كما هو الحال بالنسبة لنائب الوصي في القانون الفرنسي فلا يحل له إذا أن يعرض استعدادا لحلف اليمين المنصوص عنها بالمادة ٢٧٧ مدني مختلط

(٣) يجوز لناظر الوقف المعين من قبل الواقعة أن يتنازل بلا قيد ولا شرط عن النظارة لغيره ومن باب أولى يجوز للواقف أن يستبدل غيره بنفسه في كل أو بعض الوقف على أنه يكون بذلك مسئولاً ككل مخدوم عن أعمال خادمه في جميع الأحوال التي تكون التعهدات الحاصلة بمعرفة داخلية في المأمورية التي عهد له بها .

(٤) يلزم الوقف بثمن المشتروات ومصاريف الاصلاحات الحاصلة لصالحه .

(٥) لا يحق لمستحق الوقف ولو كانوا قاصرين عن درجة البلوغ أن يمتنعوا عن سداد دين معقود لصالح الوقف ولمورث مورثهم الحاصل منه الوقف (استئناف محمد علي باشا وآخرين ضد شركة سياراتدى مارتيو. رئاسة الميروفان اكر . المجلة والمدد الكورين ص ٦٣)

(٢) ان التعهد بعمل شئ ينقلب في حالة عدم القيام به إلى المطالبة بتعويض أى تقود . ولا يعد حكماً بما لم يطلبه الخصم الحكم القاضي بالتعويض للمشتري الذي كان يطلب الزام البائع بمشتري حق الحكر المتوقع على الأرض المبيعة أو التصريح بمشتري هذا الحق .

(٣) اذا نص في عقد البيع على ضمان البائع لعدم وجود أى حق حكر فلا يحق لهذا البائع ان يدعى علم المشتري بذلك لمجرد أن هذا الحق قد ذكر في العقود السابقة وكان الطرفان قد أشارا اليها عند بحث أصل الملكية (١)

(٤) لا يجوز للبائع أن ينكر عقد ملكيته هو للدعوى بعدم وجود حق الحكر الوارد في عقد مشتراه وبمقداره

(٥) يجوز أن يسقط حق الحكر بمضى المدة الطويلة (٢) ولكن لا يبتدىء ذلك إلا من تاريخ تغيير سبب الملكية أى مثلاً في عقد ينص صراحة على عدم الاعتراف بحق الحكر للوقف كما في حالة بيع أرض خالية منه

(٦) لا تؤثر المباني القائمة على أرض محكورة في زيادة أجر الحكر . فاذا كانت الأرض راضى المجاورة والتي كانت فضاء أصلاً مقام عليها مبان ولكن هذه الأرض شملت مجموعة المباني المشيدة فتزداد قيمتها وبالتالي أجر الحكر (٣)

(٧) إن ضمان البائع في حالة نزاع الملكية لا يقتصر على الثمن الذي قبضه البائع بل يتناول أيضاً الزيادة الحاصلة وقت التعرض (مادة ٣٨١ مدني مختلط (٤))

(٨) استئناف الكسندر ترميونس وآخرين ضد درويش زاد توفيق ذهني رئاسة المستر جاك بارنت . المجلة والسنة المذكورتين ص ٥٩

- (١) انظر استئناف مختلط ١ مارس سنة ٩٠٩ (المجموعة ٢١ - ٢٤٩) - ٢٣ يونيو سنة ٩١٠ (المجموعة ٣٢ - ٣٨٣) ٣١ يناير سنة ٩١٨ (المجموعة ٣٠ - ١٨٧) (٢) انظر حكم استئناف مختلط ١٦/١١/٢١ (المجموعة ٢٩ - ٥٩) ١٧/٢/٩١٧ (المجموعة ٢٩ - ١٩٥) (٣) انظر استئناف مختلط ١٦/٣/٩١٦ (المجموعة ٣٨ - ١٩٣) ٢١ فبراير ٢٤ (المجموعة ٣٦ - ٢٤٠) و ٢٥/٥/٢٦ (المجموعة ٣٢ - ٤٥٣) (٤) انظر استئناف مختلط ٢٣-٤-٩٦ (المجموعة ٨ - ٢٤٥) و ٩٠٣/١/٢٩ (المجموعة ١٥ - ١٢٣)

٢٠٦

محكمة الاستئناف المختلطة

٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢

١ - دعوى وضع اليد . بنية على حكم قضائي . في غير مواجهة
راضع اليد . قبولها .

٢ - دعوى وضع يد . عقدهن حيازة . صحته . لا محل لبحث في الدعوى

المبادئ القانونية

(١) تعتبر دعوى إعادة وضع اليد مقبولة حتما اذا كانت ناشئة عن نزاع اليد بمقتضى حكم قضائي طالما كان هذا الحكم غير ملزم قانونا لراضع اليد على العقار حتى ولو كان هذا الحكم الصادر لمجرد تنفيذ حكم بتعيين حارس قضائي على العين

(٢) لا يجوز في أثناء نظر دعوى وضع يد النظر في بطلان عقد الرهن الحيازي من عدمه بدعوى أن الدائن المرتهن الذي يطلب إعادة وضع يده على العقار المرهون غير حائز حيازة فعلية (استئناف سلفاجو وشركاهم ضد ورثة جرجس ابراهيم داود . المجلة والسنة المذكورتين عدد ٤ ص ٦٦ - رئاسة المسوفان اكر)

٢٠٧

محكمة الاستئناف المختلطة

٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢

سندات تحت الذئ . محرره من أصل الثمن . تسهيلات للسداد .

عدم تطبيق مضي المدة بالمادة ٢٠١ عليها

المبدأ القانوني

لا يجوز الدفع بسقوط الحق لمضي خمس سنوات على سندات تحت الاذن المنصوص عنها بالمادة ٢٠١ تجارى مختلط في حالة ما اذا كانت هذه السندات محررة أصلا من المشتري للبائع عن باقي الثمن المحرر عنه عقد تأمين رسمي وذلك بقصد تسهيل قطعها

(استئناف نظيمه مصطفى الجيار بصفتها ضد اجناس كاستلى . المجلة والسنة المذكورتين ص ٦٧)

٢٠٨

محكمة الاستئناف المختلطة

١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٢

١ - حراسة على أعيان منزوع ملكيتها . وقبل الحجز العقارى
ومدد المعارضة . جوازها

٢ - حارس قضائي . على أطيان على الشروع . جوازه .

٣ - حراسة قضائية . ربيع . عدم اختصاص قاضى الاثوار
المستعجلة . ايداع بالحزينة .

المبادئ القانونية

(١) يجوز الحكم بالحراسة ولو قبل الحجز العقارى اذا كانت اجراءات نزاع الملكية قد عرقلت بمعارضة في التنبيه وخصوصا اذا كانت الظروف تقتضيها .

(٢) يجوز امتداد الحراسة لجميع الأطيان المشاعة إذ وضع الحراسة على الجزء المشاع لا تكون عملية إلا اذا شتمت الحراسة جميع الأعيان (١)
(٣) ان قاضى المواد المستعجلة ليس مختصا بنظر النزاع الخاص بمعرفة من المالك لربيع الأعيان الموضوعة تحت الحراسة والتي لم يتوقع عليها الحجز إذ يجب ايداع الايراد في الخزينة حتى يسجل محضر الحجز العقارى .

(استئناف بنك الرهونات المصرى ضد فكتوريا اريول بصفتها . رئاسة المسوفانك . المجلة والسنة والمدد المذكورتين ص ٧٠)

٢٠٩

محكمة الاستئناف المختلطة

١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢

عام . قيامه بشوية ودية بين الدائن والمدين . وتحرير وثائقها .
أتمابه . مستحقة على الطرفين مناصفة .

المبدأ القانوني

ان المحامى الذى يباشر المفاوضات بين تاجر قدم تقريره للمحكمة وبين دائنيه وأدت هذه المفاوضات

(١) راجع استئناف مختلط ١١ ديسمبر سنة ١٩٣١ (المجموعة ٤٣ - ١٥١)
١٤ (٤٠ - ١٤) و ١٤ يناير سنة ١٩٣١ (المجموعة ٤٣ - ١٥١)
٢٠ أبريل سنة ١٩٣٢ (المجموعة ٤٤ - ٢٨٠)

<p>المبدأ القانوني</p> <p>إن المالك الذي يفتح شبائيك على حائط مشترك باستعماله هذه الحائط لمنفعة العقار ملكه لا يجوز له - إلا في حالة حق الارتفاق altino tollendi الذي لا يثبت إلا بعقد لا بمضى المدة (١) - أن يمنع المالك المجاور من أن يرتفع بينائه وأن يستعمل لهذا الغرض نصف الحائط المشترك ولو ترتب على ذلك سد الشبائيك</p> <p>(استئناف الطائفة اليونانية بالمنصورة ضد ورثة سيد الحماكي رئاسة المسير فان اكر المجلة والسنة المذكورتين ص ٧١)</p>	<p>إلى تسوية وكون كرداتو غير رسمي مع سحب التقرير من المحكمة. كما أنه قد حرر جميع الوثائق الخاصة بهذه التسوية يجب اعتباره وكيلا عن الطرفين ولو أن المدين لم يعطه توكيلا كتابيا اذا تبين من ظروف الدعوى انه كان يعمل لحساب الدائنين والمدين على السواء ويكون الاخير لذلك مسئولا عن أتعابه بحق النصف</p> <p>(استئناف محمد عبد الله حجاب ضد الاستاذ رئاسة المسير فان اكر المجلة والسنة المذكورتين ص ٧١)</p> <p>٢١٠</p> <p>محكمة الاستئناف المختلطة</p> <p>١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢</p> <p>حائط مشترك. فتح شبائيك عليه . حق الجار الآخر في رفع البناء ملكة مستندا على هذه الحائط. نتائجه .</p>
<p>(١) انظر استئناف مختلط ١٩٠٠/٦/٧ (المجموعة ١٢-٣٤١)</p> <p>و ١٩١١/١١/١٢ (المجموعة ٢٧ - ١١) و ١١ أبريل سنة ١٩٢٩ (المجموعة ٤١ - ٣٥٦)</p>	

تصحيح خطأ

في العدد الثالث من السنة الرابعة عشرة حكم رقم ٩٣ الصادر من محكمة طنطا الأهلية ورد كلمة « خال » في آخر ص ١٨٢ العمود الثاني وصحتها « حال » وكلمة « معين » وصحتها « معين »

وبصحيفة ١٨٤ العمود الثاني سطر ١١ ورد كلمة « غير خال » وصحتها « غير حال »

العدد الخامس	فهرست القسم الثاني	العدد الرابع عشر
الرقم الترتيب	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٧١	٣٣٩	١ - قضاء محكمة استئناف مصر ١ - شركاء في عقار . دفع أحدهم دين الرهن للمرتين . توزيع المبلغ المسدد على الجميع بنسبة حصصهم - ٢ - دعوى بوليصة . عدم جواز توجيهها بصفة دفع
١٧٢	٣٤٠	٤ - سقوط الحق بمضى المدة . قطع سريانه . اعلان تعديل طلبات . عن دين ثبت سداده . سبق صدور عقد بالتنازل عنه . صفة هذا التنازل والالتزام - حق متنازل عنه . اعتباره كذلك . حكم سابق صدوره في موضوع هذه الدعوى . اعتباره قاطعا للمدة أيضا
١٧٣	٣٤٢	» - اتفاق . مع موظف عند تعيينه . بجواز رفته في أى وقت . عدم مخالفته للنظام العام أو الآداب . جوازه .
١٧٤	٣٤٣	» - استئناف . إعلان الصحيفة لمستأنف عليه باسم خطأ . إعادة اعلانه من جديد بالتصحيح . وبعد فوات الميعاد . عدم قبوله .
١٧٥	٣٤٤	١ - اختصاص . نصاب . عقار متزوع ملكيته . الطعن في تقدير قيمة العقار . مهما كانت القيمة . من اختصاص المحكمة الكلية - ٢ - اتفاق بين ناظر الوقف . والجهة الحكومية . عن ثمن عقار متزوع ملكيته . جوازه قانونا
١٧٦	٣٤٧	١ - حكم غيابي . بطلانه . ليس من النظام العام . جواز التنازل عنه . - ٢ - قانون الخمسة أفدنه . مزارع لا يملك أكثر منها . استئجاره أطيانا تخرجه من عداد صغار المزارعين . لا ينطبق عليه القانون .
١٧٧	٣٤٨	١ - إعلان بواسطة مندوب محضر . عدم ذكر الأمر الصادر بندبه في رأس الورقة . غير لازم - ٢ - اعلان . بواسطة مندوب محضر . تسليمه عن يد شاهدين موقعين غير لازم - ٣ - إعلان . بواسطة مندوب محضر توقيع شاهدين على الاصل والصورة . ليس من الامور الجوهرية - ٤ - اعلان . تسليمه لفتاة . ليس من الضروري أن تكون بالغة راشدة - ٥ - استئناف . عدم قبوله . استفادته من استئناف آخر . شرطه وجود استئناف واحد أو التضامن بين المحكوم عليهم

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
مسئولية . ولى . جواز اختصاصه مدنيا فى دعوى مسئولية ولده القاصر عن جريمة ارتكبتها .	٧ مارس ١٩٣٣	٣٥١	١٧٨
اختصاص المحاكم الاهلية . فى قضايا نزاع الملكية . عن عقار مقرر عليه حق لأجنبي . ولو بعد صدور حكم نزاع الملكية . وجوب القضاء بعدم الاختصاص	» » »	٣٥٢	١٧٩
عقد رهن حيازى لا بيع وفائى . القرائن الدالة على ذلك : بخس الثمن . دفع المدين رسوم التسجيل . عدم قبول المدين تحويل العقد	» » »	٣٥٣	١٨٠
(٢) قضاء المحاكم الكلية			
١- تسجيل . عقد عرقى . معاقق تهاذه على التسجيل . لا يعتبر باطلا - ٢- تعهدات . أساس المعاملات - ٣- دعوى صحة التعاقد اجتماع الرأى عليها . صحتها	١٢٥ أكتوبر ١٩٣٢	٣٥٥	١٨١
نزاع الملكية للمنافع العامة . قصر حق المنزوع ملكيته على الثمن . دون التعويضات . أدبية أو تذكارية	٢٤ نوفمبر ١٩٣٢	٣٥٨	١٨٢
١- أعمال الإدارة - سلطة الحكومة . فى تنظيم المصالح . تعيين الموظفين . منطبقة عليها . - ٢- قرارات ادارية . صادرة من مجالس التأديب بمحكمة الاستئناف المختلطة . اعتبارها كذلك - ٣- أمر ادارى . الغاؤه . لاسلطة لذلك فى مصر كما فى فرنسا .	٢٤ يناير ١٩٣٣	٣٥٩	١٨٣
١- احراز السلاح . السلاح المضبوط يكون ركنا من جريمة أخرى تمت أو لم تثبت . لاعتقاب عليه - ٢- ظروف مشددة . ركن من أركان جريمة . عدم الحاجة لتطبيق المادة ٣٢ عقوبات	٢٥ ابريل ١٩٢٣	٣٦٤	١٨٤
افلاس . سنديك . تمثيله . إيقاف الدعاوى التى ترفع ضد المدين اختصاص فى المسائل المدنية . تعيين محل للدفع . لا يفيد	٤ مايو ١٩٣٣	٣٦٦	١٨٥
١- نزاع ملكية . عدم اتخاذ المدعى محلا مختارا فى دائرة المحكمة . لابطالان - ٢- قانون الخمسة أفدنه . الدفع به لغير المزارع	٢٩ » »	٣٦٧	١٨٦
	٦ سبتمبر ١٩٣٣	٣٦٨	١٨٧

العدد الخامس

فهرست القسم الثاني

الستة الرابعة عشرة

رقم الصفحة	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
١٨٨	٣٦٩	١٣١ أكتوبر ١٩٣٣	أو أرملته . عدم جوازه ١ - لأئحة الترع والجسور . قانون خاص سلطتها معطلة للمعادين ٣٢ و ٣٣ مدنى . عدم تطبيقهما على مأخذ المياه الصناعة - ٢ - حق مرور المياه - إثباته - عدم جوازه بشهادة الشهود الا اذا كان لمضى المدة الطويلة المكتسبة له - ٣ - سوء استعمال الحق عدم تطبيقها ضد المالك لمرور مياه الغير في أرضه . الالتجاء لمصلحة الرى (٣) القضاء المستعجل
١٨٩	٣٧١	١٢٠ أكتوبر ١٩٣٢	١ - اشكال . دعوى مدنية . حكم فيها من المحكمة الجنائية الفكرة التشريعية من ضم الدعويين - ٢ - أسباب الاشكال . تفرقة - ٣ - الأدعاء بسقوط الحكم بمضى المدة . اختصاص قاضى الأموال المستعجلة
١٩٠	٣٧٣	١٤ ديسمبر ١٩٣٣	حراسة . اجراء تحفظى - للمحافظة على الأشياء المتنازع عليها الأصل فى الحراسة الحفظ . الخروج عن هذه القاعدة . أحواله ١ - شخص معنوى . جنسية مستقلة . تبعيته للدولة التى ينشأ فيها . ٢ - شخص معنوى . نشأته فى مصر . اعتباره مصريا ٣ - الصالح المختلط . قبولها فى الشركات التجارية . عدم قبولها بالنسبة للجمعيات الأدبية والفنية والدينية . اختصاص المحاكم الأهلية بمنازعاتها
١٩١	٣٧٥	٤ يناير ١٩٣٤	(٤) قضاء المحاكم الجزئية ١ - أوامر الادارة . سلطة المحاكم عليها . النظر فى استيفاء شروط صحتها . ٢ - أمر إدارى . صدوره من جهة مختصة . وفقا للاجراءات القانونية وتحقيقا لمصلحة عامة
١٩٢	٣٧٧	١٥ فبراير ١٩٣٢	أمر إدارى - صدوره من جهة إدارية مختصة أو موظف مختص . وفى حدود القوانين واللوائح - ٢ - طرح بحر . توزيعه من اختصاص الجهة الادارية
١٩٣	٣٨٠	١٧ مارس ١٩٣٢	

السنة الرابعة عشرة

فهرست القسم الثاني

العدد الخامس

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم الصفحة	الترتيب
امتياز المؤجر . على المفروشات . قاصر على الموجودة بالمحل المؤجر . أو ما يحجز منها عند النقل في بحر المدة القانونية	٥ يونيو ١٩٣٢	٣٨١	١٩٤
١ - عقد . وصقة . بيع وفائي أو رهن . سلطة القاضي . مطلقة	٢٣ » »	٣٨٢	١٩٥
٢ - تفسير . نية المتعاقدين . في عقد . رغم صيغته . موكول لتقدير القاضي - ٣ - رهن . قلة الثمن بالنسبة لقيمة العقار . دفع مبلغ معين سنوياً من البائع للمشتري . قرائن على ذلك			
عائد جريمته . اما جنحة أو جناية	٣٠ » »	٣٨٤	١٩٦
قتل خطأ . إصابة خطأ . السببية المباشرة . عدم ضرورتها . مع عدم تحميل المتهم النتائج البعيدة .	١١٩ أكتوبر ١٩٣٢	٣٨٦	١٩٧
١ - عقد الاشتراك في المياه أو الغاز أو الكهرباء . وصف العقد قانوناً . عقد ايجار اشياء . عقد ايجار أشخاص . عقد الاشتراك . عقد بيع وتوريد	٩ أبريل ١٩٣٣	٣٨٧	١٩٨
(٢) مصاريف النقل والتوريد . كمصاريف المقاس والوزن . تحمل المورد بها دون المستهلك . (٣) عقد الاشتراك . تقديمه من الشركة أو من المجلس البلدي المحتكر للتوريد تضاًؤل ارادة المستهلك . انعدام المنافسة الحرة . قبول الشروط أو الحرمان . أثرها على العقد (٤) عقد . أهبام . تفسيره . لمصلحة المشتري دون البائع .			
١ - شيوع . مالك فيه . حقه بصفته المعنوية والمادية . الفارق بينهما . حق التصرف . حق الاستعمال والاستغلال .	٧ مايو ١٩٣٣	٣٩٠	١٩٩
(٢) حائط مشترك . أحداث فتحة أو منور فيه لا يحق الا بموافقة الشريك الآخر .			
(٣) ملك على الشيوع . فتح مطلات عليه يغير موافقة الشريك ولو في عقار يملكه . عدم جوازه . (٤) حائط مشترك تعريفه .			
(٥) حقوق عينيه - أعمال التسامح عدم امتلاكها بها			
١ - اتحاد السبب في دعويين التفرقة بين السبب . والأدلة . قوة	١٢ سبتمبر ١٩٣٣	٣٩٤	٢٠٠

ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	الرقم الترتيب	الرقم الترتيب
الشيء المحكوم فيه . الاعتماد فى الدفع به على السبب دون الدليل (٢) تفسير حكم . المنطوق . حق المحكمة فى مراجعة الاسباب (٥) قضاء المحاكم المختلطة عقد رسمى . محرر بقلم العقود الرسمية بالمحاكم المختلطة بين وطنيين . تنفيذه	٣٠ نوفمبر ١٩٣٢	٣٩٦	٢٠١
١ - مسؤولية . مستأجر . اخلاؤه المحل لخطر السقوط لاخطأ فى البناء أو اهمال فى الصيانة . معدومه - ٢ - ايجار . ترميمات . تعويض . شرط عدم المسؤولية . صحته .	١ ديسمبر ١٩٣٢	٣٩٧	٢٠٢
١ - حساب جارى . الاتفاق الحاصل بشأنه لا يستمر بعد قفله . جواز الاتفاق على الفائدة التعاقدية - ٢ - حساب جارى . تغير سعر الفائدة . احتساب سعر أحسن للفائدة عند الاستحقاق .	» » »	٣٩٧	٢٠٣
١ - بائع . حق الحكر . ضمانه . رجوعه على البائع له . - ٢ - التعهد بعمل شيء . انقلابه إلى تعويضات . طلب قيمة الحكر . يوازى الحكم بالتعويض - ٣ - ضمان البائع . ادعاؤه بوجود حق الحكر فى العقود السابقة غير كاف - ٤ - بائع . انكاره حق الحكر المذكور فى عقد باطل - ٥ - حق الحكر . سقوط بمضى المدة . مبدأ مدة السقوط واحتسابها - ٦ - اجرة الحكر . مبان مقامة على ارض محكورة غير مانع من زيادتها - ٧ - ضمان البائع فى حالة نزاع الملكية . يشمل الثمن . وزيادة القيمة وقت التعرض		٣٩٧	٢٠٤
١ - دين على مورث . انكار الوارث له . عدم جواز قبول دفعه بمضى ٣٦٠ يوما وتحليفه اليمين - ٢ - مشرف على قاصر . عدم جواز قبول تحليفه يمين التخالص - ٣ - وقف . ناظر . تنازله للغير . مسئوليته مع الناظر المعين - ٤ - وقف . التزامه بشمن مشتروات والمصاريف - ٥ - دين الوقف . ومعقود لصالحه . التزام المستحقين له .	٨ » »	٣٩٨	٢٠٥

السنه الرابعة عشرة

فهرست القسم الثانى

العدد الخامس

ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	الرقم الترتيب	الرقم الحال
١- دعوى وضع اليد - مبنية على حكم قضائى . فى غير مواجهة واضع اليد - قبولها - ٢ - دعوى وضع يد . عقدهن حيازة . صحته . لا محل لبحثه فى الدعوى	٨ ديسمبر ١٩٣٢	٣٩٩	٢٠٦
سندات تحت الاذن . محرره من اصل الثمن . تسهيل السداد . عدم تطبيق مضى المدة بالمادة ٢٠١ عليها	» » »	٣٩٩	٢٠٧
١ - حراسة على أعيان متزوع ملكيتها . وقبل الحجز العقارى وبعد المعارضة - جوازها - ٢ - حارس قضائى . على أطيان على الشيوع . جوازه - ٣ - حراسة قضائية . ريع . عدم اختصاص قاضى الأمور المستعجلة . ايداع بالخزينة	» » ١٤	٣٩٩	٢٠٨
محام . قيامه بتسوية ودية بين الدائن والمدين . وتحرير وثائقها أتعابه . مستحقة على الطرفين منا صفة .	» » ١٥	٣٩٩	٢٠٩
حائط مشترك . فتح شبائيك عليه . حق الجار الآخر فى رفع البناء ملكه مستندا على هذه الحائط . نتائج	» » »	٤٠٠	٢١٠

القسم الثالث

القوانين والقرارات

قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٣٣^(١)

بإضافة بعض أحكام إلى قانون العقوبات الأهل

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

المادة الأولى

يضاف إلى قانون العقوبات الأهل بمعد المادة ١٤٧ مادة جديدة تكون المادة ١٤٧ مكررة ونصها كالآتي:
مادة ١٤٧ مكررة - كل من نقل أو شرع في نقل مفرقات أو مواد قابلة للاشتعال في قطارات السكة الحديدية أو في مركبات أخرى معدة لنقل الجماعات مخالفا في ذلك لوائح البوليس الخاصة بالقطارات أو المركبات المذكورة يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز شهرا وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيه مصري أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط .

(١) نشر بالوقائع المصرية بالعدد ٢٩ الصادر بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٣٣

مذكرة إيضاحية

تفرض من مشروع القانون المرافق لهذا إدخال بعض تعديلات على قانون العقوبات الأهل بإضافة أحكام جديدة (هي المواد ١٤٧ مكررة و ١٨٥ مكررة و ٢٢٣ مكررة) بشأن نقل المفرقات والمواد القابلة للاشتعال وبشأن استعمال جوازات السفر الخاصة بالنير وبشأن حريق الأشياء الزهيدة القيمة .

المادة ١٤٧ مكررة - نقل الأشياء الخطرة بمعرفة المسافر داخل العيون بعبوات السكة الحديدية وكذلك تقديم المواد القابلة للاشتعال والفرقة لقيدها للنقل بصفة غش بقطارات الركاب أو القطارات المختلطة أو وضعها أمانة بصفة غش داخل المحطات يعتبر مخالفة معاقب عليها بعقوبات المخالفات بمقتضى قرار وزير المواصلات الصادر في ٤ مارس سنة ١٩٢٦ (المادة ٤ فقرة ثالثة والمادة ٢٠) .

ويعتبر أيضاً من المخالفات المعاقب عليها بنفس العقوبات إدخال الأسلحة النارية الممكرة والمواد المفرقة والقابلة للاشتعال في عربات المترو ملك شركة هيلو بوليس (قرار ٣٠ مايو سنة ١٩١٥) .
على أن الاختبار دل على أن عقوبة المخالفة ليست رادعة في مثل هذه الجرائم .

صحيح أنه قد نص قانون العقوبات في المادة ١٤٧ على أن يعاقب بعقوبات الجنحة كل من تسبب بغير عمد في حصول حادث من شأنه إلحاق الأشخاص الموجودين بقطارات السكة الحديدية في الخطر وتعدد العقوبة إذا نشأ عن الحادث موت شخص أو إصابته بإصابات بدنية ولكن لا يمكن تطبيق هذا النص على من ينقل مواد مفرقة أو قابلة للاشتعال إلا إذا نشأ عن هذا النقل حادث . أما مجرد النقل لهذه الأشياء دون حدوث حادث فلا يقع تحت طائلة العقوبة المنصوص عليها في هذه المادة .

من أجل هذا وإزاء الخطر الذي تعرض له حياة الإنسان والأموال بسبب نقل المواد المفرقة والقابلة للاشتعال في قطارات السكة الحديدية أو غيرها من المركبات المدة للنقل المشترك للركاب . رؤى أنه من الضروري توقيع عقوبة الجنحة على من يرتكب هذه الجريمة . وهذا هو رأى كل من وزارة المواصلات والنائب العمومي لدى المحاكم الأهلية . ووزارة الحفانية تشاطرهما هذا الرأي .

المادة الثانية

يضاف إلى قانون العقوبات الأهل بعد المادة ١٨٥ مادة جديدة تكون المادة ١٨٥ مكررة ونصها كالآتي
مادة ١٨٥ مكررة — كل من استعمل تذكرة مرور أو تذكرة سفر ليست له يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنيهًا مصريًا .

المادة الثالثة

تعديل المادة ١٩١ من قانون العقوبات الأهل كما يأتي :

مادة ١٩١ — لا تسرى أحكام المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ على أحوال التزوير المنصوص عليها في المواد ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٥ مكررة و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ ولا على أحوال التزوير المنصوص عليها في قوانين عقوبات خاصة .

ويمكن التساؤل عما إذا كان يجب ادماج النص الذي يعاقب على هذه الجريمة في نفس قانون العقوبات أو يكون من الأفضل وضعه في قانون خاص على اعتبار أنه يتعلق بمخالفة معاقب عليها بعقوبة جنحة .

وقد فضلت وزارة الحقانية ادماجه في قانون العقوبات لأن هذا القانون يحتوي على أحكام متعلقة بالسكك الحديدية وعلى أحكام متعلقة بإحراز المفرقات .

وفي صدد المخالفات المعاقب عليها بعقوبات جنحة بادماجها في قانون العقوبات توجد جملة سوابق تذكر منها المادة ٣٠٧ بشأن فتح محلات لألعاب القمار والمادة ٣٠٨ بشأن إنشاء لوزيات بدون ترخيص والمادة ٣١٧ مكررة بشأن صنع أو استيراد أو إحراز قابل أو ديناميخ أو مفرقات أخرى بدون ترخيص .

ولو أن الجريمة التي نحن بصددتها غير مرتبطة مباشرة بنوع الجرائم المنصوص عليها في الباب الثالث عشر من الكتاب الثاني الخاص بتعطيل المخبرات التلغرافية أو التليفونية وتعطيل النقل بواسطة السكك الحديدية إلا أنه روى من الأنسب وضع النص الخاص بتلك الجريمة في نهاية هذا الباب لأنها تتعلق بأمن النقل المشترك وعلى الأخص بأمن السكك الحديدية .

المادة ١٨٥ مكررة — ان تعدد الحوادث التي استعمل فيها أشخاص جوازات سفر صادرة لغيرهم آثار أخيراً اهتمام وزارة الداخلية فرأت أنه لوضع حد لهذه الحوادث لابد من ادخال نص خاص على قانون العقوبات يعاقب من يرتكب هذا الفس الذي لا يقع تحت طائلة أى نص من نصوص القوانين الجنائية الحالية .

هذا وأن مشروع قانون العقوبات الذي وضع في سنة ١٩١٩ — ١٩٢١ كان يحتوي على مادة رقها ٢٥٠ تعاقب على ارتكاب هذا الفس وكذلك قانون العقوبات الفرنسي أضيف إليه في سنة ١٨٦٢ نص خاص لهذا الفرض (مادة ١٥٤) وقد روى من الأفضل بدلا من استعمال عبارة القانون الفرنسي في وصف جواز السفر بأنه « صادر باسم غير اسمه » أو عبارة مشروع قانون العقوبات المصري بأنه « ملك لشخص آخر » استعمال عبارة « ليست له » لأنها أدل في المعنى على أن الشخص الذي أعطى له الجواز هو غير الشخص الذي استعمله .

المادة ٢٢٠ والمادة ٢٢٣ مكررة — ان التعديل الوحيد الذي أدخل على المادة ٢٢٠ هو إضافة الكلمات الآتية « أو في أكوام من قش أو تبين أو في مواد أخرى قابلة للاحتراق » وذلك بعد الكلمات « زرع محصود » .

وقد روى من المفيد إضافتها كي يتسنى المعاقبة على وضع النار في القش والتبن والمواد الأخرى القابلة للاحتراق بنفس العقوبة المفروضة لوضع النار في الزرع المحصود أو الأخشاب المعدة للبناء أو الوقود . فهذه الجريمة هي في الواقع خطرة جداً لأن القش مادة سريعة الالتهاب يمكن أن تقرب منها النار بسهولة إلى أملاك أخرى .

ولكن مساواة حرق القش أو التبن بحرق الأخشاب يجب أن يقابلها تخفيف في العقوبة إذا كانت قيمة الأشياء المحترقة زهيدة ولم يكن هناك خطر من امتداد النار لأشياء أخرى أو خطر على الأشخاص .

وقد ميزت أكثر الشرائع الأجنبية . وكذلك مشروع قانون العقوبات المصري لسنة ١٩٢١ بين أحكام الحريق على حسب ما إذا كانت قيمة الأشياء المحترقة كبيرة أو صغيرة وعلى حسب ما إذا كان هناك خطر من امتداد النار لأشياء أخرى أو من تعريض حياة الناس للخطر .

فالمادة ٢٢٣ مكررة المقترحة قد استوحيت من روح هذه الشرائع المختلفة وعلى الأخص من المادة ٢١٠ من قانون العقوبات الإيطالي القديم .

المادة الرابعة

تعديل المادة ٢٢٠ من قانون العقوبات الأهلى كما يأتى :

مادة ٢٢٠ — من وضع ناراً عمداً فى أخشاب معدة للبناء أو للوقود أو فى زرع محصود أو فى أكوام من قش أو تبن أو فى مواد أخرى قابلة للاحتراق سواء كانت لا تزال بالغيط أو نقلت إلى الجرن أو فى عربات للسكة الحديدية سواء كانت مشحونة بالبضائع أو لا ولم تكن من ضمن قطار محتو على أشخاص يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة إذا لم تكن هذه الأشياء ملكاً له أما إذا أحدث عمداً حال وضعه النار فى أحد الأشياء المذكورة أى ضرراً لغيره وكانت تلك الأشياء مملوكة له أو فعل ذلك بأمر مالكها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن

المادة الخامسة

يضاف إلى قانون العقوبات الأهلى بعد المادة ٢٢٣ مادة جديدة تكون المادة ٢٢٣ مكررة ونصها كالآتى :
مادة ٢٢٣ مكررة — فى الأحوال المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من الماد ٢٢٠ إذا لم تستعمل مفرقات ولم تتجاوز قيمة الأشياء المحرقة خمسة جنيهات مصرية ولم يكن هناك خطر على الأشخاص أو خطر من إلحاق ضرر بأشياء أخرى تكون العقوبة الحبس .

المادة السادسة

على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون بمجرد نشره بالجريدة الرسمية .

وفى الواقع قد ترتب على شدة العقوبات المنصوص عليها فى المادة ٢٢٠ وعدم تناسبها مع الجريمة عندما تكون قيمة الأشياء المحرقة زهيدة أن بعض هذه القضايا حفظ و بعضها صدرت فيه أحكام ببراءة المتهمين عند تقديمهم للمحاكمة .
على أن مصلحة النظام العام والآداب العامة تقضى ألا تترك مثل هذه الجرائم بدون عقاب عليها حتى لو كان التلف فيها زهيداً .
لذلك نص فى المشروع المقترح على توقيع عقوبة الحبس فى جريمة وضع النار عمداً فى الأشياء المينة بالمادة ٢٢٠ متى توافرت فيها الظروف الآتية :

- (١) إذا كانت قيمة الأشياء المحرقة لا تزيد على خمسة جنيهات مصرية .
 - (٢) إذا لم يكن هناك خطر على الأشخاص أو خطر من إلحاق الضرر بأشياء أخرى .
 - (٣) إذا لم تستعمل مادة مفرقة فى ارتكاب الجريمة .
- وقد رأى من الضرورى ادخال هذا الشرط الأخير لأن استعمال المواد المفرقة يجب فى كل الحالات رده بشدة .
بناءً عليه : تشرف وزارة الحقانية بتقديم مشروع القانون المرافق لهذا المجلس الوزرا . حتى إذا وافق عليه يفضّل برفعه إلى حضرة صاحب الجلالة الملك لاستصدار المرسوم اللازم بعرضه على البرلمان ؟
القاهرة فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢
وزير الحقانية : على ماهر

تقرير لجنة الحقانية بمجلس النواب

أحال المجلس المرسوم بمشروع قانون على لجنة الحقانية بجملة ٥ مايو سنة ١٩٣٢ فنظرت فى جلساتها المنعقدة فى ١٨ مايو سنة ١٩٣٢ بحضور حضرة الكرتير الفنى لمكتب حضرة صاحب المعالي وزير الحقانية .
وقد لاحظت اللجنة أن هناك اختلافاً فى التعبيرين نص المادة ١٨٥ مكررة وما ورد فى المذكرة الإيضاحية ، فبينما ذكرت المادة عبارة « تذكرة مرور أو تذكرة سفر » استعملت المذكرة الإيضاحية عبارة « جوازات سفر » وقد تبين للجنة أن كلمة « تذكرة » مستعملة فى المواد ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٧ من قانون العقوبات وأن عبارة المذكرة الإيضاحية قصد بها التعميم منألبس .
وأخيراً وافقت اللجنة بالإجماع على مشروع القانون الواردة فى المذكرة الإيضاحية وهى نرجو المجلس العوقر الموافقة على مشروع القانون الآتى نصه النخ

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة
صدر برأى القبة في ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٥١ (٢٣ مارس سنة ١٩٣٣)

فقؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدقي

وزير الحقانية

أحمد على

تقرير لجنة الحقانية بمجلس الشيوخ

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ٢٨ يونيه سنة ١٩٣٢ على لجنة الحقانية مشروع القانون الخاص بإضافة بعض أحكام إلى قانون العقوبات الأهل خاصة بالفرقات والحريق وغيرها . وهذا المشروع يشمل على تعديل قانون العقوبات الأهل في ثلاثة مواضع ، الأول : إضافة نص — هو المادة ١٤٧ عقوبات مكررة — على مواد الباب الثالث عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الأهل الخاص بجرائم تعطيل المحابر التلغرافية أو التليفونية وتعطيل النقل بواسطة السكة الحديدية يعاقب بمقتضاها على نقل الفرقات أو المواد القابلة للاحتراق في قطارات السكة الحديدية أو في مركبات أخرى معدة لنقل الجماعات على خلاف ما تقتضى به لوائح البوليس .

وهذه الجرائم كانت في الأصل مخالقات (المادة ٢/٤ و ٣ والمادة ٢٠ من قرار وزارة المواصلات الصادر في ٤ مارس سنة ١٩٢٦) ولكن وجد أن عقوبة المخالفة غير كافية ولا تتناسب مع ما لهذه الجرائم من الخطورة من حيث أثرها على حياة الجماعات والأموال .

الثاني : (١) إضافة نص — هو المادة ١٨٥ مكررة — على مواد الباب السادس من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الأهل المتعلق بالتزوير يتناول بالعقاب صورة خاصة من صور التشليم يكن تناولها المشرع بنص وهي حالة الشخص الذي يستعمل تذكرة مرور ليست له وقد أعطى المشروع هذه الحالة عقوبة الجنحة (الحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو غرامة لا تزيد على ٢٠ جنيا مصريا) .

وقد قصد بعبارة « تذكرة سفر » التصاريح التي تصدرها الحكومة لترفع بها قيودا من حرية أو تبيع بها انتقالا محظورا مثل تذكرة المرور التي تعطى لساكن الجيش لينقلوا بها خارج المسكرات والتذاكر التي تعطى للتشردين وكذلك التذاكر التي تمنح وقت إعلان الأحكام العرفية لسهولة التنقل والمرور وجوازات السفر المخصصة لاجتياز الحدود .

وهذا التعديل في التشريع اقتضته كثرة حوادث القتل في استعمال جوازات السفر وما قد تؤدي إليه من تهديد الأمن العام والنظام . (ب) ولكي تأخذ الجريمة الجديدة المنصوص عليها في هذه المادة المقترحة حكم الجرائم المماثلة لها في الأهمية — من حيث إنها صور مخففة لجرائم التزوير — عدلت المادة ١٩١ عقوبات لتشملها .

الثالث : هذا التعديل يتناول بعض نصوص الباب الثاني من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهل الخاص بالحريق الممدد : (١) عدلت المادة ٢٢٠ عقوبات بحيث يشمل النص — عدا الزرع المحصود — أكوام القش أو التبن أو المواد الأخرى القابلة للاحتراق .

وقد كان من الضروري أن يتناول قانون العقوبات بالعقاب الأشخاص الذين يضعون النار عمدا في أكوام القش والتبن وغيرها من المواد القابلة للاحتراق على حد سواء كما يعاقب من يضع النار في زرع محصود لأن هذه المواد كلها « بريئة » للاحتراق وضررها الاحتمالي قد يكون عظيما لسهولة امتداد النار منها إلى ما يجاورها وبخاصة في بلد زراعي كبلادنا .

(ب) إضافة نص المادة ٢٢٣ عقوبات مكررة — وقد قصد به تخفيف العقوبة عن الجرائم المنصوص عنها في المادة ٢٢٠ سالفه الذكر بتخفيضها من الاشغال الشاقة المؤقتة المقررة لها في الأصل إلى الحبس في حالة ما إذا لم تستعمل في الجريمة مادة مفرقة وكانت قيمة الأشياء المحروقة لا تزيد على خمسة جنيهات مصرية ولم يكن هناك خطر على الأشخاص أو خطر من إلحاق الضرر بأشياء أخرى .

وقد عرض هذا المشروع على اللجنة بجلسته ١٨ يناير سنة ١٩٣٣ فيجته .

لهذا ، وللأسباب المبينة تفصيلا في المذكرة الإيضاحية أقرت اللجنة بإجماع الآراء مشروع هذا القانون كما أقره مجلس النواب

رئيس اللجنة : أحمد طلعت

وهي ترجو من المجلس الموقر الموافقة عليه

قانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٣^(١)

بتعديل بعض مواد قانون العقوبات الأهل

نحمن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تعدل المواد ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ من قانون العقوبات الأهل كالاتي :

المادة ٢٣١ - كل من هتك عرض انسان بالقوة أو التهديد أو شرع في ذلك يعاقب بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين الى سبع .

(١) نشر بالوقائع المصرية بالعدد ٥٣ الصادر في ١٢ يونيو سنة ١٩٣٣

مذكرة إيضاحية

المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات تنص على عقاب كل من يهتك عرض صبي أو صبية لم تبلغ سن كل منهما أربع عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد ، وعلى ذلك لا تقع أى عقوبة على كل من يهتك عرض صبي أو صبية زادت سن كل منهما على أربع عشرة سنة ما دامت الجريمة حصلت برضا المجنى عليه بغير قوة أو تهديد ، والذي حدا بالمشروع أن يعفى من العقوبة كل من يهتك عرض صبي أو صبية بغير قوة أو تهديد إذا زادت سن كل منهما على أربع عشرة سنة ، هو افتراض قوة التمييز عند الصبي أو الصبية في هذه السن لدرجة نجهل الصبي أو الصبية قادرا على الدفاع عن عرضه وعدم التفريط في شرفه بتأثير طرق القوابة التي يسلكها من يحاول الاعتداء عليه . ولكن في هذا الافتراض مبالغة يؤسف لها ، إذ الواقع والمشاهد أن الصبي أو الصبية في سن الرابعة عشرة لا يكون لها التمييز وخصوصا قوة الإرادة الكافية لمقاومة طرق القوابة والتأثير المعنوي ، التي تتخذها بعض المجرمين الذين يحاولون الاعتداء على عفاف الصبيان أو الفتيات بعد بلوغهم سن الرابعة عشرة ، ويشجعهم على الاسترسال في طريق إجرامهم اطمئنانهم من عقاب القانون ، ماداموا لا يستعملون مع ضحاياهم قوة أو تهديدا ،

ومن المألوف حقا ، أن نرى أن القانون الذي حدد سن ست عشرة سنة كحد أدنى لزواج الفتيات مراعاة لاعتبارات صحية وجنية ، يشجع لدرجة ما بعض الشبان أو الرجال على الاعتداء على عفاف الفتيات اللاتي يزيد عمر الواحدة منهن على أربع عشرة سنة ، وذلك لأن بعض أولئك الشبان والرجال يظهرون لتلك الفتيات رغبتهم في الزواج بهن ، ويعتدرون عن تنفيذ رغبتهم بأن القانون هو الذي يمنع من عقد زواج كل فتاة لم يبلغ عمرها ست عشرة سنة ، ولا ضرب مثلا يدل على ضعف القانون أو نقصه في هذا الموضوع ، ووجوب الاسراع باصلاحه بطريقة تعديل المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات حسب الاقتراح الذي أشرف بتقديمه :

١ - جل أحب فتاة ، وهى في سن الخامسة عشرة مثلا ، وأراد أن يقترب بها فيحول القانون - بالأسف - بينه وبين هذه الرابطة الشرعية الشريفة وإذا تزوجها فعلا قبل أن تتم السادسة عشرة حل بهما عقاب القانون الذي يقرر أيضا الفصل بينهما . ولكن لو ارتكب هذا الرجل مع تلك الفتاة الفاحشة ، وهتك عرضها برضاها وتأثير وعود خلافة ، أو بما بينهما من الحب المتبادل فلا عقوبة عليهما .

فكأن القانون يحرم على الفتاة التي عمرها خمس عشرة سنة مثلا أن تتمتع مع رجل يحبها وتحبه بالحياة الزوجية الشرعية التي أحلها الله ، ولكن هذا القانون نفسه يبيح لأي رجل أن يرتكب الفاحشة - التي حرمها الله - مع مثل تلك الفتاة إذا هى قبلت ذلك من دون عقاب عليهما .

أليست هذه النتيجة مدهشة ومؤلة جدا ، لمنافاتها للاخلاق السامية التي وضعت للقوانين لحمايتها ، وألحت في التمسك بها . وأعجب من هذا كله أن القانون يحرم على الفتاة أن تصرف في أموالها وأملأها قبل سن الرشد التي حددها وهى إحدى وعشرون سنة ولكنه كما أسلفنا - بكل أسف - يسمح لها بأن تعرض في عرضها - وهو آمن ما تملكه الفتاة - متى تجاوزت الرابعة عشرة من عمرها ، كأن القانون يحصل المال - وهو عرض ثاقه زائل - آمن من الشرف ، وأولى بالناية والحماية ، وهو ما لم يقل به عاقل .

وإذا كان عمر من وقعت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة أو كان مرتكبها ممن نص عنهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠ يجوز ابلاغ مدة العقوبة الى أقصى الحد المقرر للأشغال الشاقة المؤقتة وإذا اجتمع هذان الشرطان مما يحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة .

المادة ٢٣٢ — كل من هتك عرض صبي أو صبيه لم يبلغ سن كل منهما ست عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد يعاقب بالسجن وإذا كان سنه لم يبلغ سبع سنين كاملة أو كان من وقعت منه الجريمة ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠ تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة .

المادة ٢٥٠ — كل من خطف بالتحيل أو الاكراه طفلا لم يبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غير يعاقب بالسجن فان كان المخطوف أنثى يعاقب الخاطف بالأشغال الشاقة المؤقتة .

لذلك أشرف بأن أقدم لجنة المجلس المقرر مشروع قانون بتعديل المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات ، مقترحا رفع سن الصبي أو الصبية التي اذا هتك فيها عرض أحدهما بغير قوة أو تهديد لا يكون من ارتكب الجريمة معرضا للعقاب من سن أربع عشرة الى سن ست عشرة سنة ، وهي السن الأدنى لزواج الفتيات حتى لا تكثر حوادث الاعتداء على عرض الفتيات اللاتي يتراوح عمرهن بين أربع عشرة سنة وست عشرة سنة وهي الفترة التي يجوز للرجال فيها هتك عرض الفتيات متى كان ذلك برضاهن ، ولكن لا يجوز لهم في خلالها التزوج من لو أرادوا ذلك ؟

الدكتور عبد العزيز نظمي

مصر في ٢٩ مارس سنة ١٩٣٢

نائب السيدة زينب

تقرير لجنة الحقانية بمجلس النواب

أحال المجلس في الدورة السابقة ، بجلسته ٦ يونيه سنة ١٩٣٢ ، على لجنة الحقانية ، الاقتراح بقانون المقدم من حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز نظمي بك بتعديل المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات الأهملي فبحثته اللجنة بجلسته ١٤ يونيه سنة ١٩٣٢ وانتهى الأمر بموافقتها عليه للأسباب التي أوردتها في تقريرها السابق المدون بعد .

عرض هذا التقرير على هيئة المجلس المقرر بجلسته الأربعاء ٢ ربيع الأول سنة ١٣٥١ (٦ يوليه سنة ١٩٣٢) ، فطلب حضرة صاحب المعالي وزير الحقانية (بالنيابة) تأجيله لاستيفاء الاجراء العملي المنصوص عنه في المادة ٤٦ من قانون النظام الداخلي للبرلمان ، فوافق المجلس على ذلك .

ونظرا لانقضاء الدورة قبل أن تتمكن لجنة الحقانية من إعادة عرضه على المجلس بقي مطلقا لهذه الدورة ، حيث نظرت اللجنة من جديد ، بعد أن كان قد تم عرضه على اللجنة الاستشارية التشريعية ، التي انفتحت في الرأي مع ما رآته لجنة الحقانية من وجوب تعديل بعض مواد في أبواب أخرى من قانون العقوبات ، تشبها مع القرض الذي حدا بحضرة المقترح لوضع اقتراحه المعروض وعينت اللجنة الاستشارية التشريعية التعديلات الواجب ادخالها على المواد الأخرى من قانون العقوبات .

ولما كان ما أشارت به لجنة الحقانية في تقريرها السابق من وجوب لفت نظر الحكومة الى أن التعديل المقترح بشأن المادة ٢٣٢ عقوبات يستلزم بطبيعته — عند الموافقة عليه — تعديلات في مواد أخرى من قانون العقوبات ، وكان ماعينه اللجنة الاستشارية التشريعية من المواد الأخرى تقتضي تعديلها في قانون العقوبات يتفق مع ما قصدت اللجنة اقتراح تعديله ، وهي ترى — كما سبق أن رأيت — أنه لازم فلا لتكون المواد الخاصة بتنفيذ التمييز بين الضار والنافع كلها على أساس واحد .

لهذا رأت اللجنة أنها على هذا الاعتبار صاحبة الحق في اقتراح هذه التعديلات وبموجبها .

ولما كانت الأسباب التي حدث بها الى قبول الاقتراح بالتعديل هي بذاتها الموجبة لتعديل سن التمييز بين الضار والنافع في المواد الأخرى المقترح تعديلها ؛

لهذا : تشرف اللجنة بعرض الاقتراح بقانون بتعديل المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات الأهملي مع اقتراحها الخاص بتعديل بعض المواد المتعلقة في أساسها بالاقتراح المذكور .

وهي ترجو من المجلس الموافقة على رأى اللجنة .

المادة ٢٥١- كل من خطف من غير تحيل ولا اكراه طفلا لم يبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى سبع أما اذا كان المخطوف أنثى فتكون العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين الى عشر .

المادة ٢٥٢- كل من خطف بالتحيل أو الاكراه أنثى يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

مادة ٢- على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

صدر بمرأى القبة في ١٥ صفر سنة ١٣٥٢ ٨ يونيه سنة ١٩٣٣

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء (باليابسة)

محمد شفيق

وزير الحقانية

احمد على

تقرير لجنة الحقانية بمجلس الشيوخ

بجلسة ١٧ مايو سنة ١٩٣٣ قرر المجلس أن يحيل إلى لجنة الحقانية مشروع القانون الوارد من مجلس النواب خاصاً بتعديل بعض مواد قانون العقوبات الأهل وقد بحثت اللجنة هذا المشروع بجلسة ٢٤ مايو سنة ١٩٣٣

وهذا المشروع كان يرمى في الأصل إلى تعديل المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات الأهل التي تعاقب بالحبس كل من هتك عرض صبي أو صبية لم يبلغ الأربع عشرة سنة بغير قوة أو تهديد وذلك برقم سن المجنى عليه إلى ست عشرة سنة . ولكن رؤى فيها بعد وأثناء بحث المشروع في مجلس النواب أنه من الواجب تعديل بعض مواد أخرى وهي المادة ٢٣١ من قانون العقوبات الخاصة بهتك العرض بالقوة أو بالتهديد حيث اعتبر صفر السن ظرفاً مشدداً للعقوبة والمواد ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ الخاصة بمخطف الأطفال برفع سن المجنى عليه لأنه يجب أن يكون التشريع على نسق واحد . وفلا وافقت اللجنة الاستشارية التشريعية بوزارة الحقانية على ذلك وتولت هي بنفسها تعديل هذه المواد الأخرى .

وقد نبى هذا المشروع على وجوب التوفيق بين نصوص لائحة ترتيب المحاكم الشرعية (المعدلة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٣٢) التي قررت حداً أدنى للسن الذي يمكن أن تزوج فيه الفتاة فتمت المأخوذ من مباشرة عقد الزواج ما لم يثبت لديه أن سن الزوجين قد بلغ ست عشرة سنة على الأقل وبين نصوص قانون العقوبات — صحيح أن المشرع في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد راعى مصلحة الأسرة ومستقبل الأولاد وسعادة الزوجية وقصد ألا يصادق على عقد الزواج إلا إذا كان الزوجان قد بلغا من النضوج العقلي والخلقي درجة تمكنهما من احتمال أعباء هذه الحياة المشتركة بصرف النظر عن البلوغ أو التمييز إلا أنه قد ترتب على هذا الخلاف أن الاعتداء على أعراض الفتيات في الفترة التي يكن فيها بين سن الرابعة عشرة والسادسة عشرة لا يعاقب عليه .

لذلك نص في المشروع على رفع سن الفتاة الذي عنده يكون الممتدى على عرضها بدون إكراه غير مستهدف للعقوبة من أربع عشرة سنة إلى ست عشرة سنة

واللجنة توافق على ذلك خصوصاً وأن المشرع قد رفع سن الرشد إلى إحدى وعشرين سنة .

ولهذا وافقت اللجنة بأجماع الآراء على مشروع هذا القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي ترجو من المجلس إقراره

قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ بتحريم التسول^(١)

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

- مادة ١ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهرين كل شخص صحيح البنية ذكرًا كان أو أنثى يبلغ عمره خمس عشرة سنة أو أكثر وجد متسولا في الطريق العام أو في المحال أو الأماكن العمومية ولو ادعى أو تظاهر بأداء خدمة للغير أو عرض ألعاب أو بيع أى شيء .
- مادة ٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا كل شخص غير صحيح البنية وجد في الظروف المبينة في المادة السابقة متسولا في مدينة أو قرية نظم لها ملاجئ وكان التحاقه بها ممكنا
- مادة ٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور كل متسول في الظروف المبينة في المادة الأولى يتصنع الإصابة بجروح أو عاهات أو يستعمل أية وسيلة أخرى من وسائل الغش لاكتساب عطف الجمهور .

(١) نشر بالوقائع المصرية بالعدد ٥٨ الصادر في ٢٦ يونيه سنة ١٩٣٣

مذكرة تفسيرية

يتضمن التشريع الحالي أحكاما متفرقة الغرض منها مكافحة التسول وهي :

- ١ - القرار الوزاري الصادر في ٢١ يونيه سنة ١٨٩٧ بمنع التكفف في الأماكن العمومية الكائنة بالجهات التي يمينها كل محافظ أو مدير في دائرة اختصاصه .
- ٢ - المخالفة المنصوص عليها في المادة ٤/٣٣٨ من قانون العقوبات الأهلي وهي تعاقب من أغرى الاطفال على المعادة في الطرق العمومية أو في المحلات .
- ٣ - قانون الاحداث المتشدين ذكورا كانوا أو اناثا الصادر في ٩ مايو سنة ١٩٠٨ الذي يعاقب الاحداث الذين لم يبلغوا سن الخامسة عشرة ويمارسون التسول في الطريق العام أو في محل عمومي .
- ولما كان هذا القانون قد حوى أحكاما أكثر ملاءمة لتقويم المتسولين الاحداث وتضمن اجراءات خاصة بذلك فقد روى من المستحسن اجاؤه وقصر المشروع الجديد على المتسولين الذين هم في سن الخامسة عشرة فما فوق .
- ٤ - القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٣ الخاص بالمتشدين والمشرهين وهو يعتبر في حالة نشره : (١) الاشخاص الاصحاء القادرين على العمل الذين يتعاطون الشجادة في الطرق العمومية ، (ب) من حكم عليه أكثر من مرتين بسبب تخريض الاطفال على التسول في الطرق أو المحال العمومية وكان قد مضى على الحكم الاخير أقل من سنة .
- وبلاحظ : (١) أن هذا القانون يسرى على النساء (المادة ٣١) ، (٢) أن التسول لا يعاقب عليه لأول وهلة ، بل يجب أن يسبق ذلك ائذار المتسولين (٣) أن هذا القانون لم ينص الا على التسول في الطريق العام بدون التعرض للتسول في المحال العمومية .
- وتلغا نقص القوانين الحالية فالأمر ان المشروع المقدم المستمدة أحكامه من القوانين الفرنسية والاطالية كفيل بأن يحقق الغرض المنشود فقد اعتبر التسول جنحة معاقبا عليها بالحبس من شهر الى سنة ، ووضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس بل ارسله الى الملاجئ اذا كان من ذوى العاهات . وفي هذا الاجراء الاخير معنى التقدير لظروف المتسولين المصابين بجروح او عاهات وهي ظروف تستدعي الشفقة والعطف كما تقتضى عدلا بقصر العقوبة على من يتسول منهم بالجهات التي بها ملاجئ معدة ليوأمنهم

مادة ٤ - يعاقب بالعقوبة المبينة في المادة السابقة كل شخص يدخل بدون إذن في منزل أو محل ملحق به بغرض التسول .

مادة ٥ - يعاقب بنفس العقوبة كل متسول وجدت معه أشياء تزيد قيمتها على مائتي قرش ولا يستطيع اثبات مصدرها .

مادة ٦ - يعاقب بنفس العقوبة :

(١) كل من أغرى الأحداث الذين تقل سنهم عن خمس عشرة سنة على التسول .

(٢) كل من استخدم صغيراً في هذه السن أو سلمه لآخر بغرض التسول .

وقد تقدم إنشاء وتنظيم الملاجم في فرنسا وإيطاليا إلى حد كبير . ولتوى المعامات هناك على نوع ما حق الاعالة والايوا وفي مصر تقوم الحكومة الآن بدراسة هذا الموضوع .

وفيما يلي بعض إيضاحات عن كل حكم من أحكام المشروع :

المادة الأولى : تعاقب المتسولين سلبى النية على الإطلاق . ويلاحظ أنه علاوة على شرط السن (١٥ سنة فأكثر) يجب تكوين الجريمة أن يحصل التسول في الطريق العام أو في المحلات والأماكن العمومية ، وهذا التقيد راجع إلى أن القانون المقترح يتعلق خاصة بالنظام والأمن العام ، ولا يحول دون اعتبار الجريمة قائمة ما قد يتدفع به العاطلون أو الذين يقومون بالألعاب المختلفة ويدخل في عداد هؤلاء من يتحلون صفة الباعة المتجولين ولا تزيد بضاعتهم على علبه نقاب أو بعض إبر واور الجاز أو دبببس أو ورقة من أوراق الناصيب وكذلك مروضو الدواب والحوانات — وهذا الشرط الأخير مستمد من المادة ٥٤٣ من قانون العقوبات الإيطالي .

المادة الثانية : وهي مستمدة من المادة ٢٧٤ من قانون العقوبات الفرنسي تعاقب المتسولين غير صحيحي البنية إذا تسولوا في جهات نظمت بها ملاجم . وكان في استطاعتهم الالتحاق بهذه الملاجم وقت ارتكاب الجريمة . كما أن شرط السن والتسول في الطرق والأمكنة العمومية يجب توفرهما أيضاً لتكوين الجريمة وهذا ما أشار إليه النص في عبارة (وجد في الظروف المتقدمة) .

المادتان الثالثة والرابعة : منقولتان عن بعض الأحكام الواردة في المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات الفرنسي والمادة ٦٧٠ من قانون العقوبات الإيطالي .

المادة الخامسة : مأخوذة عن المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات الفرنسي ولها مثيل في القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين (المادة ٢٧/٤) .

المادة السادسة : تعاقب بنفس العقوبة اغراء الأحداث على التسول وكل من استخدم صغيراً أو سلمه لآخر بغرض التسول — وقد حذت حذو المادة ٤٥٦ من قانون العقوبات الإيطالي في تحديد العقوبة في حالة ما إذا كان المتهم ذا نفوذ على الصغير — وهذه الجريمة هي بالذات المخالفة المنصوص عليها في المادة ٤/٢٣٨ من قانون العقوبات الأهلى — وقد اعتبرت جنحة في مشروع القانون الحالي .

المادة السابعة : خاصة بجرائم السرقة ولم ينص فيها على حد أدنى للعقوبة لترك للقاضي الحكم بالعقوبة التي تناسب مع خطورة الأحوال المعاقب عليها في القانون .

المادة الثامنة : كان من الضروري أن ينص القانون على ادخال المتسول غير صحيح البنية في الملجأ متى انتهت مدة عقوبته وذلك أوفى بالغرض الذي يتوخاه القانون وهو مقاومة داء التسول .

المادة التاسعة : لما كان العقاب على المتسول المنصوص عليه في المادة الثانية متوقفاً على شرط وجود ملاجم في الجهة التي حصل فيها التسول رأى من اللازم تعيين تلك الجهات بقرار من وزير الداخلية وفي الآن ذاته تقر شروط الالتحاق بالملاجم والخروج منها

المادة العاشرة : تلتى المادة ٢/٢٣٨ ع من قانون العقوبات الأهلى والفقرتان رابعا وخامسا من المادة الأولى من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ التي أصبحت ولا محل لبقائها ، أما القانون الصادر في ٩ مايو سنة ١٩٠٨ فانه يظل قائماً .

وإذا كان المتهم وليا أو وصيا على الصغير أو مكافا بملاحظته تكون العقوبة الحبس من ثلاثة الى ستة شهور .

مادة ٧ - في حالة العود تكون عقوبة الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بالحبس مدة لا تتجاوز سنة .

مادة ٨ - في جميع الأحوال التي يحكم فيها على المتسول غير صحيح البنية في احدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون يأمر القاضي بادخاله في الملجأ بعد تنفيذ العقوبة .

تقرير لجنة الحقانية بمجلس النواب

أحال المجلس على لجنة الحقانية بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٣٢ مشروع هذا القانون لنظره بطريق الاستعجال ، فنظرته بجلستها المنعقدة في ٢٤ مايو سنة ١٩٣٣ بحضور حضرة صاحب العادة المستشار الملكي لقسم قضايا وزارة الداخلية ، وتشرف اللجنة بعرض تقريرها الآتي :

كان مما أحدثه التسول من الاثر السيئ في نفوس المصريين للنيورين على صحة بلادهم ، وعلى راحة وسرور زائريها من السياح ، أن أثارت في البرلمان مسألة للشكوى التي علت من جراء التسول والمتسولين ، فوجدت من الحكومة آذانا صاغية ، ولم تلبث أن قدمت مشروع القانون المعروض على المجلس .

لم يكن التسول أمرا غير محرم فيما مضى ، بل نص على اعتباره أمرا معاقبا عليه في قانوني التشريع والمشتبه فيهم الصادرين في ٩ مايو سنة ١٩٠٨ و ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٩ على التوالي . والفرق بين التشريعين السابق والحالي هو أن التشريع الاول يعتبر المتسولين أنهم في حالة تشرد ، ويعتبر الثاني أن التسول في ذاته جريمة معاقب عليها . وقد تبع ذلك فرق في الاجرامين التشريعين إذ أوجب الاول سبق انذار المتسولين ، في الوقت الذي قضى فيه الثاني بإحالتهم مباشرة على المحاكمة لعقابهم .

ولقد فرق مشروع القانون بين المتسولين صحيحي البنية وغير صحيحيها ، فأوجب عقاب الاولين بعقوبة مدها ضعف عقوبة الآخرين . كما اتخذ وجهة أخرى في التفريق بين الاثنين ، إذ في الوقت الذي أطلق فيه المسؤولية والعقاب في الحالة الاولى ، قيد تقريرهما في الحالة الثانية وجود المتسولين في مدينة أو قرية نظم لها ملاجئ . كان التحاقهم بها ممكنا .

وقد احتاط الشارع للتلاعب الممكن حدوثه لاختفاء التسول تحت ستار أمور مشروعة ، فاعتبر الشخص في حالة تسول ، إذا ادعى أو تظاهر بأداء خدمة للغير أو عرض ألعاب أو بيع أي شيء . وهذا هو النص الذي أرادت به اللجنة التعميم قدر الامكان خلال نظرها هذا المشروع ووافقت عليه الحكومة .

كذلك كان من احتياطات الشارع في حالة غير صحيحي البنية — فضلا عما تقدم ذكره — أن يأمر القاضي فوق العقوبة المقررة بهذا القانون بادخال المتسول في الملجأ بعد تنفيذ العقوبة .

وأمر تدير الملاجئ لهذا الغرض تحت نظر الحكومة الآن

تلك هي المبادئ الاساسية التي قام عليها هذا التشريع . ونرى استيفاء لعرضه على المجلس الموقر أن تناول فيما نظرحه تحت نظره عوامل الضرر الناشئة من تمكيد صفو من يجتازون الشوارع والطرق وينشون المحال والاماكن العمومية ، سواء كانوا من أهالي البلاد أو النزلاء أو السياح الاجانب ، ذلك أن منشأ تلك المضار مزدوج شائع بين المتسولين والباعة المتجولين ، ومع أن هذا التشريع قد احتاط — كما تقدم — فانطبق على من كان من الباعة المتجولين متظاهرا مدعيا لاختفاء التسول ، فانه قد يظن لأول وهلة أنه لن يكون واقيا بالمرام ولا شافيا للظليل في صدد تلك الشكايات العالية داخل البلاد وخارجها .

ولكن بمراجعة لائحة الباعة المتجولين الصادرة في ٣١ يناير سنة ١٩١٥ يتضح أن نصوصها كافية وافية (تراجع المادة السادسة منها) ولا ينقص الاستفادة المرجوة منها الا أمران : الاول - احكام تنفيذ نصوصها بالدقة والحزم اللازمين ، وهذا من شأن السلطة التنفيذية ، وهو ما توجه اللجنة برغبتها الاكيدة الى وزارة الداخلية للعمل على تحقيقه . والثاني - عدم صلاحية العقوبات الواردة في تلك اللائحة وملاءمتها للعصر الحاضر وعلاج هذا تعديل النصوص الخاصة بذلك ، وهو ما تلفت اللجنة اليه نظر وزارة الداخلية حتى اذا ما تكافأت العقوبات مع جسامه اثر الفعل المعاقب عليه واتفق تطبيق احكام لائحة الباعة المتجولين مع احكام قانون التسول المعروض .

مادة ٩ - يجوز للبوليس والنيابة الأمر بالقبض على المتهم كما يجوز للنيابة أن تصدر أمرا بحبسه احتياطيا ولا يكون هذا الأمر نافذ المفعول إلا لمدة الأربعة الأيام التالية للقبض على المتهم أو تسليمه للنيابة إذا كان مقبوضا عليه من قبل ما لم تحصل النيابة في أثناء هذه المدة على إذن بالكتابة من القاضى الجزئى بامتدادها طبقا لنص المادة ٣٧ من قانون تحقيق الجنايات .

وكل حكم يصدر طبقا لنصوص هذا القانون يكون واجب التنفيذ ولو مع حصول الاستئناف

مادة ١٠ - يعين وزير الداخلية بقرار منه المدن والقرى المشار إليها في المادة الثانية ويقرر شروط الالتحاق بهذه الملاجىء والخروج منها .

وفي الواقع أن مضايقة الناس بالتسول لا تقل مطلقا عن مضايقتهم بعرض الباعة السريعة بضاعتهم عليهم واحدا بعد آخر ، أو الداء عليها بطريقة تسبب اطلاق الراحة العمومية ، أو المرور والوقوف بالطرقات والميادين ، أو ممارستهم ذلك البيع وهم مصابون بأمراض معدية أو عفنة أو أجسامهم مشوهة ، مما عدته لائحة ٣١ يناير سنة ١٩١٥ .

فكيف يستقيم التشريع في الحالتين فيما قب المتسولون بالحبس شهورا بمقتضى هذا التشريع ، في الوقت الذى يكون عقاب هؤلاء الباعة المتجولين بمقتضى لائحة سنة ١٩١٥ غرامه لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا ؟

ويهم اللجنة أن تثبت هنا بعض الاعتراضات التى قامت على بعض نصوص هذا المشروع خلال نظره أمامها مشفوعة بالمناقشات التى دارت حولها .

اعترض أحد حضرات الأعضاء على نص المادة الثانية ورأى أنه ما دامت الفكرة ترمى الى ادخال التسول غير صحيح البنية في الملجأ بعد تنفيذ حكم الحبس عليه — تطبيقا لنص المادة الثامنة — فليرسل اليه اداريا من مبدأ الأمر دون الحكم عليه بالحبس ، ولكن أغلبية اللجنة لم تأخذ بهذا الرأي ، لأن أساس هذا التشريع اعتبار من يتسول ، ولو لأول مرة ، مرتكباً للجريمة .

وطالب عضو آخر أن ينص على تنبيه المتسول بالطريق الادارى في أول مرة ، فإذا استمر على التسول بعد ذلك حقت عليه العقوبة ، ولكن أغلبية اللجنة رفضت هذا الرأي لأن المتسول كان يطبق عليه قبلا قانون المشبوهين الذى ينص على التنبيه ، ولكن رأى أن هذا لا يأتى بالفائدة المرجوة ، وقد اعتبر المشروع الحالى جريمة التسول جريمة مستقلة قائمة بذاتها — كما تقدم — أسوة بالقوانين الاوربية ، كما رأت اللجنة أنه بعد انشاء الملاجىء لن يصبح للشخص الذى توافر فيه شروط الالتحاق بها أى عذر في عدم دخوله .

واقترح أحد حضرات الأعضاء حذف المادة الخامسة بحجة أنه لا يصح معاقبة من توجد معه أشياء تزيد قيمتها على مائتى قرش ولا يستطيع اثبات مصدرها ، لأن القرينة يجب ان تقصر لمصلحة المتهم ، ولكن اللجنة لم تأخذ بهذا الرأي لأن هذا النص ليس بدعة إذ له مثيل في قانون المشبوهين ومستمد من القوانين الاجبية أيضا .

واعترض أحد حضرات الأعضاء على نص المادة السابعة لأنها سوت في العقوبة بين كل الجرائم المنصوص عليها في مواد المشروع ، وإن الشارع يجب أن يقدر العقوبة بالقسطاس ، ولكن اللجنة رأت أن العقوبة المنصوص عليها في المادة هي حد أقصى ، والقاضى دائما حق تقدير العقوبة حسب الاحوال .

هذا ما عن اللجنة ابدائه على هذا التدبير التشريعى الجليل حتى يؤتى ثمره الطيب ويتسق مع التشريعات السابقة عليه استجبه كلها وجهة واحدة في سبيل الاصلاح المنشود .

ومن تحصيل الحاصل القول بأن انتاج هذا التشريع لاثره فعلا ، اذا تم ، إنما يكون فيه تغيير لوجه المظهر العام في هذه البلاد حيث ينتقل هذا المظهر الى أن يكون مائلا للحياة الاوربية في بلادها .

هذا واللجنة تتشرف بعرض رأيا على هيئة المجلس مشفوعا بالملاحظات المذكورة . وهى تأمل كل الامل أن يقرها المجلس على ما رآه كما تأمل أن تأخذ الحكومة بهذا الرأي أيضا .

مادة ١١ - تلغى الفقرة (رابعا) من المادة ٣٣٨ من قانون العقوبات الأهل والفقرتان (رابعا وخامسا) من المادة الأولى من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والمشبهين .
مادة ١٢ - على وزيرى الداخلية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه .
تأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

صدر برأى عابدين فى ٢٩ صفر سنة ١٣٥٢ (٢٢ يونيه سنة ١٩٣٣)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)
محمد شفيق

وزير الحقانية
أحمد على

وزير الداخلية
محمود فهمى القيسى

تقرير لجنة الحقانية بمجلس الشيوخ

احال المجلس بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٣٣ على لجنة الحقانية مشروع قانون بتحريم التسول وقد بحثته اللجنة بجلسته ٥ يونيه سنة ١٩٣٣ فبين لما أن هذا المشروع قصد به معالجة تلك الشكوى التى ارتفعت بسبب المتسولين حتى تردد صداها داخل البرلمان . واللجنة يسرها أن تذكر أن هذه الشكوى كانت محل عناية الحكومة التى بادرت بوضع هذا التشريع حفظا لسمعة البلاد فى الداخل والخارج ورضا للفت الذى يقع على الجمهور — وعلى الاخص الجانب الاجنبى منه — بسبب مضايقة المتسولين وقد انتهت اللجنة الى اقرار هذا المشروع فيما عدا المادة التاسعة منه فقد رأت أغليتها أنه مادام أن هذا القانون يعتبر فى الواقع متمما لقانون العقوبات فلا يصح أن ينص فيه على أحكام تتعلق بالاجراءات فان مسائل القبض والحبس الاحتياطى مما يدخل فى قانون تحقيق الجنايات وكان الواجب وضع هذا التعديل فى القانون الاخير ان كان له محل .
كذلك رأت الاغلبية أن ماأرادته الحكومة من وضع المادة التاسعة يمكن تحقيقه بنصوص تحقيق الجنايات التى تسمح بالقبض والحبس الاحتياطى فى حالتى التلبس وعدم وجود محل اقامة معروف للتهمة وطبيعة مهمة التسول تجعل بمرتكبها فى حالة تلبس دائمة كما أن حاله المالية لا تسمح بأن يكون له محل اقامة .

لهذا وافقت اللجنة بأغلبية الاراء على هذا المشروع بالصيغة المرافقة لهذا وهى تشرف بمرض نتيجة بحثها على هيئة المجلس المقرر ليقرر مايراه

تحريرا فى ٥ يونيه سنة ١٩٣٣

رئيس اللجنة

أحمد طلعت



Bibliotheca Alexandrina



0542558